

١  
مطلبية رد المختار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين

١٢	مطلب حالف لا يؤمن	٦٧	مطلب استعمالوا اللفظ ينبغي بمعنى يجب
١٣	مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعراب	٦٨	مطلب في تحريم الحلال
١٣	مطلب في كذايات الاعتاق	٦٩	مطلب حالف لا يأتى كل معنى نافياً كل بعضه
٩	مطلب في ملك ذى الرحم المحرم	٦٩	مطلب لا أذوق طعاماً ولا شراباً حنثاً بأحدهما
١٣	مطلب في حكم المتولد بين شاة وغيرها		بخلاف لا أذوق طعاماً وشراباً
١٣	مطلب أهل الحرب كلهم أرقاء	٧٠	مطلب الجمع المضاف كالمنكر بخلاف المعروف بأل
١٥	مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة	٧٠	مطلب كل حل عليه حرام
١٥	مطلب يتصورها شى رقيق والداه هاشميان	٧٠	مطلب تعارفوا الحرام يلزم منى والطلاق يلزم منى
١٦	باب عتق البعض	٧٢	مطلب في أحكام النذر
٢٠	مطلب في الفرق بين ان لم يدخل وبين ان لم يكن دخل	٧٦	مطلب النذر غير المعاق لا يختص بزمان ومكان
٢٢	مطلب أم الولد لا قيمة لها خلافاً لهما		ودورهم وفقير
٢٦	باب الحالف بالعتق	٧٨	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى
٢٦	مطلب تحقيق مهم في يومئذ		والايمان والركوب وغير ذلك
٢٨	باب العتق على جعل	٧٨	مطلب الايمان مبنية على العرف
٣٣	باب التدبير	٧٨	مبحث مهم في تحقيق قولهم الايمان مبنية على
٣٤	مطلب في الوصية للعبد		الالفاظ لاعلى الاغراض
٣٥	مطلب في شرط واقف السكنى الرهن بها	٨٣	مطلب حالف لا يسكن الدار
٣٧	مطلب السكك بن الهمام من أهل الترجيح	٨٤	مطلب ان لم أخرج فكذلك أفقيد أو منع حنث
٣٩	باب الاستيلاء	٨٤	مطلب حالف لا يساكن فلاناً
٤١	مطلب في القضاء بجواز بيع أم الولد	٨٧	مطلب حالف لا يخرج الى مكة ونحوها
٤١	مطلب في قضاء القاضي بخلاف مذهبه	٨٨	مطلب حالف لا يأتى تبينه ان استطاع
٤٢	مطلب خصوصية الذمى أشد من خصوصية المسلم	٨٩	مطلب لا يخرج الى الأذى
٤٨	(كتاب الايمان)	٩٠	مطلب لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى
٤٩	مطلب حالف لا يحلف حنث بالتعليق الا فى مسائل	٩١	مطلب لا يضع قدمه فى دار فلان
٤٩	مطلب فى عين الكافر	٩١	مطلب فى عين الفور
٥٠	مطلب فى حكم الحالف بغيره تعالى	٩٣	مطلب ان ضربتني ولم أضربك
٥٢	مطلب فى معنى الاثم	٩٣	مطلب لا يركب دابة فلان
٥٣	مطلب فى الفرق بين السهو والنسيان	٩٤	باب اليمين فى الاكل والشرب واللبس والكلام
٥٥	مطلب فى القرآن	٩٥	مطلب فى الفرق بين الاكل والشرب والذوق
٥٦	مطلب تعدد الكفارة لتعدد اليمين	٩٥	مطلب حالف لا يأتى كل من هذه النخلة
٦٢	مطلب محروف القسم	٩٥	مطلب اذا تعذرت الحقيقة أو وجسد عرف
٦٣	مطلب فيما لو أسقط الالام والنون من جواب القسم		بخلافها تركت
٦٥	مطلب كفارة اليمين	٩٥	مطلب فيما لو وصل غصن شجرة بأخرى
		٩٦	مطلب لا يكلم هذا الصبي
		٩٨	مطلب حالف لا يأتى كل لسان
		٩٨	مطلب فى اعتبار العرف العملى كالعرف اللغوى





١٣٨	مطلب حالف لا يؤثم أحدا	١٥٢	(كتاب الحدود)
١٣٩	مطلب حالف لا يتج	١٥٢	مطلب التوبة تدمقط الحد قبل ثبوته
١٣٩	مطلب ان ليست من مغزولك فهو هدى	١٥٣	مطلب أحكام الزنا
١٣٩	مطلب في معنى الهدى	١٥٣	مطلب الزنا اثره على المختص بما يوجب الحد بل أعم
١٣٩	مطلب في الفرق بين تعيين المكان في الهدى	١٦٠	مطلب في الكلام على السياسة
	دون النذر ١٤٠	١٦١	مطلب شرائط الاحصان
١٤١	مطلب حالف لا يجاس على الارض أولا ينال	١٦٣	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
	على هذا الفراش أو هذا السرير	١٦٣	مطلب في بيان شبهة المحل
١٤١	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٦٥	مطلب في بيان شبهة الفعل
١٤٣	مطلب ترد الحياة الى الميت بقدر ما يحس بالالم	١٦٦	مطلب الحكم المذكور في باب اول من
١٤٣	مطلب في سماع الميت الكلام		المذكور في غير بابه
١٤٣	مطلب الشهر وما فوقه بعيد	١٦٦	مطلب في بيان شبهة العقد
١٤٤	مطلب ليقضين دينه ففضاه نهر جنة أو زيوفا	١٦٧	مطلب اذا استحل المحرم على وجه الفان لا يكفر
	أو ستوفة		كم لوطن علم العيب ١٦٨
١٤٤	مطلب المسائل الخمس التي جعلوا الزنوف فيها	١٦٨	مطلب فيمن وطئ من زفت اليه
	كالجياذ ١٤٤	١٦٩	مطلب في وطء الدبر
١٤٦	مطلب لا يقبض دينه درهم ما دون درهم	١٦٩	مطلب في حكم الواطء
١٤٦	مطلب حالف لا يأخذ ماله على فلان الاجلة	١٦٩	مطلب لا تكون الواطء في الجنة
١٤٦	مطلب ان أنفقت هذا المال الاعلى أهلك	١٧٢	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
	فكذبا فأبغى بعض لا يحنث	١٧٥	مطلب المواضع التي يحل فيها الطر الى عورة
١٤٦	مطلب حالف لا يشكوه الامن ساكم السياسة		الاجنبي ١٧٦
	ولم يشككه أصلا لم يحنث	١٧٧	باب حد الشرب
١٤٦	مطلب حالف لا يفقه كذا تركه على الابد		مطلب في نجاسة العرق ووجوب الحد بشربه
١٤٧	مطلب حالف لا يفعله برجلة	١٨٠	مطلب في البخ والافيون والحشيشة
١٤٧	مطلب حالفه وال ليعلمه بكل داعر	١٨١	باب حد القذف
١٤٨	مطلب حالف لم يسن له فوهب له فلم يقبل بر	١٨٦	مطلب في السرف من الام
	بخلاف البيع ونحوه	١٨٨	مطلب هل للقاضي العفو عن التعزير
١٤٨	مطلب حالف لا يشم رائحة	١٩١	مطلب لا تسمع البينة مع اقرار الافي سبع
١٤٩	مطلب حالف لا يترقح فزوجه فضولى	١٩٢	باب التعزير
١٤٩	مطلب قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا	١٩٤	مطلب في التعزير بأخذ المال
١٥٠	مطلب حالف لا مال له	١٩٥	مطلب يكون التعزير بالقتل
١٥٠	مطلب الهون تقتضى بأمثالها	١٩٧	مطلب التعزير قد يكون بدون معصية
١٥٠	مطلب قال غيره والله لتفعلن كذا فهو خائف	١٩٨	مطلب في الجرح المجرد
١٥٠	مطلب قال والله لا تقم فقام لا يحنث	٢٠٣	مطلب فيما لو شتم رجلا بألفاظ متعددة
١٥٠	مطلب قال لتفعلن كذا ففعل نعم	٢٠٤	مطلب في تعزير المتهم
١٥١	مطلب حالف لا يدخل فلان داره	٢٠٧	مطلب فيما اذا ارتحل الى غير مذهب
١٥١	مطلب في الفرق بين لا يدعه يدخل وبين لا يدخل	٢٠٧	مطلب اتعاى لا مذهب له
		٢٠٨	(كتاب السرقة)

١١٩	مطالب المجمع لا	١	مطالب لاياً كل هذا البر
١١٩	مطالب شقة في مهم في امر	١	مطالب لاياً كل خبرا
	فلان أو زوجته أو النساء أو نسائه	١	مطالب لاياً كل طعنا
١١٩	باب الميمن في الطلاق والعتاق	١٠	مطالب لاياً كل ما كنه
١٢٠	مطالب أول عبد أشتريه حر	١٠	مطالب حلف لاياً كل حلو
١٢٢	مطالب ان ولد فأت كذا حنت بالميت	١٠	مطالب لاياً كل ادا ما أو لا يأت
	بخزف وهو حر	١٠	مطالب عرض عليه الميمن فقال نعم
١٢٢	مطالب كل عبد بشرى بكذا حر	١٠	مطالب حلف لا يتعدى أو لا يتعصى
١٢٢	مطالب النيا اذا فارت علة العتق مع التكفير	١٠٤	مطالب قال ان أكلت أو شربت وفومي معينام
١٢٣	مطالب ان تسربت أمة فهي حرة		يصح
١٢٤	مطالب كل مملوك لي حر	١٠٦	مطالب زينة تفحص الاعمام تصح ديانة لا قضاء
١٢٤	مطالب لا أكلم هذا الرجل أو هذا وهذا		خلاف العصاف
١٢٥	مطالب في استعمال حتى للغاية والسببية والعطف	١٠٧	مطالب اذا كان الحالف مملوك ما يطبق بقول
١٢٥	مطالب ان لم أخبر فلان حتى يضربك		العصاف
١٢٥	مطالب ان لم أضربك حتى يدخل الليل	١٠٧	مطالب الزينة للفالف أو بطلاق أو عتاق
١٢٥	مطالب ان لم آتك حتى أتعدى	١٠٨	مطالب حلف لا يشرب من دجلة فهو على الكرع
١٢٥	مطالب لا ماتحى الشرط بعد السكوت سواء	١٠٨	مطالب تصور البر في المستقبل شرط انعقاد الميمن
	كان له أو عليه		وبقائها
١٢٥	باب الميمن في البيع والشراء والصوم والصلاة	١٠٩	مطالب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء
	وقغيرها		فيه أو كان فيه ماء فصب
١٢٧	مطالب حلف لا يتزوج	١١٠	مطالب في قوائم الدينون تقضى بأمثالها
١٢٨	مطالب حلف لا يزوج عبدا	١١٠	مطالب حلف لا يصدق من السماء أو ليقابن الحجر ذهبا
١٢٩	مطالب في العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل	١١٠	مطالب يجوز تحويل الصفات وتحويل الاجزاء
١٣١	مطالب قال ان بعته أو ابتعته فهو حر فمقد	١١١	مطالب حلف لا يكلمه
	يا خيار له طسه عتق	١١٢	مطالب حلف لا يكلمه شهر اذ هو من حين حلفه
١٣٣	مطالب اذا دخلت أدلة الشرط على كات تبقى	١١٣	مطالب مهم لا يكلمه اليوم ولا غد ولا بعد غد
	على معنى المضي		فهو أعين ثلاثة
١٣٤	مطالب قالت له تزوجت على فقال كل امرأة لي	١١٣	مطالب أنت طالق يوم أكلم فلانا فهو على
	طالق طالقت الملفة		الجريدين
١٣٤	مطالب الفكرة تدخل تحت النكحة والمهرقة	١١٤	مطالب ان كلمته الا أن يقدم زيد أو حتى
	لا تدخل	١١٤	مطالب لا أقول كذا ادا دام كذا
١٣٥	مطالب قال على المشي الى بيت الله تعالى أو	١١٥	مطالب لا أقول كذا حتى تقضي حتى اليوم
	الكعبة	١١٥	مطالب حلف لا يقارني فطر منه تحت
١٣٦	مطالب ان لم أجد العام فأبش حرقه شهدا بخره	١١٥	مطالب حلف لا يكلم عبدا فلان أو عرسه ثم
	بالكوفة لم يعتق		زالت الاضافة يبيع أو طلاق
١٣٦	مطالب شهادة البني لا تقبل الا في الشروط	١١٦	مطالب لا أكلم الحين أو حين
١٣٦	مطالب حلف لا يصوم تحت بصوم سبعة	١١٧	مطالب لا أكلم عشرة الشهر أو رأس الشهر
١٣٧	مطالب حلف لا يصوم تحت بصوم سبعة	١١٧	مطالب في السائل التي توفى في الامام

٢٨٠	مطلب في بيع الساطن وشراؤه أراضى بيت المال	٢٩٧	مطلب في كيفية إعادة المنهزم من الكنائس
٢٨١	مطلب في وقف الاراضى التى لبى بيت المال	٢٩٧	مطلب في تمييز أهل الزمة في الملبس
٢٨١	ومراعاة شروط الوقف	٢٩٩	مطلب في سكنى أهل الزمة مع المسلمين في المصر
٢٨١	مطلب أوقاف المالك والامراء لبراى شرطها	٣٠٠	مطلب في منعهم عن التعملى فى البناء على المسلم
٢٨١	مطلب على ما وقع للسلطان برقوق من ارادته	٣٠١	مطلب فيما ينقض به عهد الذى وما لا ينقض
٢٨١	نقض أوقاف بيت المال	٣٠٢	فى حكم سب الذى النبى صلى الله عليه وسلم
٢٨١	مطلب فى خراج المقاسمة	٣٠٥	مطلب فى مصارف بيت المال
٢٨١	مطلب لا يحول خراج الموظف الى خراج المقاسمة وبالعكس	٣٠٥	من له استحقاق فى بيت المال يعطى ولده بعده
٢٨١	مطلب لا يلزم جميع خراج المقاسمة اذ لم تطق لكثرة المظالم	٣٠٦	مطلب من له وظيفة توجه لولده من بعده
٢٨١	فى ما لو عجز المالك عن زراعة الارض الخراجية	٣٠٦	مطلب تحقيق مهم فى توجيه الوظائف للابن
٢٨١	مطلب لو رحل الفلاح من قرية لا يجبر على العود	٣٠٧	فى ما اذا مات المؤذن أو الامام قبل أخذ وظيفة
٢٨١	مطلب فى أحكام الاقطاع من بيت المال	٣٠٨	(باب المرتد) ٣٠٩ مطلب فى منكر الاجاء
٢٨١	مطلب فى اجارة الجندي ما أقطعه له الامام	٣١٠	مطلب ما يشك فى أنه ردة لا يحكم بها
٢٨١	مطلب فى بطلان التعليق بموت المعلق	٣١٢	مطلب فى أن الكفار خمسة أصناف وما يشتره فى اسلامهم
٢٨١	مطلب فى صحة تعليق التقرير فى الوظائف	٣١٢	مطلب فى اشتراط التبرى مع الاتيان بالشهادتين
٢٩	(فصل فى الجزية)	٣١٤	مطلب الاسلام يكون بالفعل كالصلاة بجهاة
٢٩	مطلب الزنديق اذا أخذ قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية	٣١٤	مطلب فى حكم من شتم دين مسلم
٢٩	مطلب فى أحكام الكنائس والبيع	٣١٥	مطلب توبة اليأس مقبولة دون ايمان البائر
٢٩	مطلب لا يجوز احداث كنيسة فى القرى ومن أفتى بالجواز فهو مخطئ ويحجر عليه	٣١٥	مطلب أجعوا على كفر فرعون
٢٩	مطلب نهى عن الكنائس من جزيرة العرب ولا يمكن من سكناها	٣١٥	مطلب فى استثناء قوم يونس
٢٩	مطلب فى بيان أن الامصار ثلاثة وبيان احداث الكنائس فيها	٣١٥	فى احياء أبوى النبى عليه السلام بعد موتهم
٢٩	مطلب لو اختلغنا معهم فى أنها لصحية أو عنوية فان وجد أثر والترك بآيديهم	٣١٥	مطلب مهم فى حكم سب الانبياء
٢٩	مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو بغدير وجسه لا تجوز اعادتها	٣١٩	مطلب مهم فى حكم سب الشيخين
٢٩	مطلب ليس المراد من اعادة المنهزم أنه جائز ناميهم به بل المراد تركهم وما يدينون	٣٢٠	مطلب فى حال الشيخ الأكبر سيدى محيى الدين ابن عربى نفعنا الله تعالى به
٢٩	مطلب لم يكن من الصحابة صلح من اليهود	٣٢١	مطلب فى الساحر والزنديق
٢٩	مطلب مهم حادثة الفتوى فى أخذ النصارى كتبهم ورميهم	٣٢٢	فى الفرق بين الزنديق والمنافق والدهرى والمجذ
٢٩	مطلب فيما أفتى به بعض المتأخرين فى زماننا	٣٢٣	مطلب فى الكاهن والعراف
		٣٢٣	مطلب فى دعوى علم الغيب
		٣٢٤	مطلب فى أهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم
		٣٢٤	حكم الذرور والتمانة والنصيرية والاسماعيلية
		٣٢٤	مطلب جملة من لا تقبل توبته
		٣٢٥	مطلب جملة من لا يقتل اذا ارتد
		٣٢٩	مطلب المعصية تبقى بعد الردة
		٣٣٠	مطلب لو تاب المرتد هل تعود حسناته
		٣٣٢	مطلب فى ردة الصبي واسلامه

٢١٢	مطلب ترجمه عصام بن يوسف	٢٥٩	مطلب الاقتباس من القرآن جائز عندنا
٢١٢	مطلب في جواز ضرب السارق حتى يقرر	٢٥٩	مطلب في قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال
٢١٢	مطلب في ضمان الساعي	٢٥٩	مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المذروب
٢١٨	في أخذ الدائن من مال مد يونه من خلاف جنسه	٢٦١	مطلب مهم في التنقيط العام بالكل أو بقدر منه
٢١٨	مطلب يهذب العمل بذهب الغير عند الضرورة	٢٦٣	مطلب في حكم الغنمة المأخوذة بلا قسمه في زماننا
٢٢٤	باب كيفية القطع وإثباته	٢٦٣	مطلب في وطء السراري في زماننا
٢٣٠	باب قطع الطريق ٢٣٥ (كتاب الجهاد)	٢٦٣	مطلب فيمن له حق في بيت المال وطره يشي من
٢٣٥	مطلب في فضل الجهاد	٢٦٤	بيت المال باب استيلاء الكفار
٢٣٦	مطلب المواظبة على فرائض الصلاة في أوقاتها	٢٦٥	مطلب فيما لو باع الحر في ولده
	أفضل من الجهاد	٢٦٥	مطلب يلحق بدار الحرب المفازة والبحر الملح
٢٣٦	مطلب في تكفير الشهادة مظالم العباد	٢٦٥	مطلب في أن الأصل في الأشياء الإباحة
٢٣٦	مطلب فيمن يريد الجهاد مع الغنمة	٢٦٧	مطلب في قولهم أن أهل الحرب أرقاء
٢٣٦	مطلب في الرباط وقضاه	٢٦٧	مطلب إذا شري المستأمن عبدا ذميا يجبره على
٢٣٧	مطلب في بيان من يجزى عليهم الآخر بعد الموت	٢٦٨	بيع باب المستأمن
٢٣٧	مطلب المرباط لا يستل في القبر كالتشديد	٢٧٠	فصل في استئمان الكافر
٢٣٨	مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية	٢٧١	مطلب في أحكام المستأمن قبل أن يصير ذميا
٢٣٩	مطلب طاعة الوالد من فرض عين	٢٧١	ما يؤخذ من النصارى زوار بيت المقدس لا يجوز
٢٤١	مطلب إذا علم أنه يقتل بجوزله أن يقتل بشرط	٢٧١	مطلب مهم فيما يفعله التجار من دفع ما يسهى
	أن يشكى فيهم والافلا بخلاف الأمر بالمعروف		سوكرة وتضمن الحرى ما له في المركب
٢٤٢	مطلب في أن الكفار مخاطبون	٢٧٤	مطلب مهم الصبي يتبع أحد أبويه في الاسلام
٢٤٣	مطلب لفظية في يستعمل في المندوب وغيره		وأن كان يعقل ما لم يباغ وخلافه خطأ
	عند المتقدمين	٢٧٥	مطلب فيما نصير دوا الاسلام دار حرب وبالعكس
٢٤٣	مطلب في بيان نسخ المذلة ٢٤٦ بحث الامان	٢٧٥	باب العشر والخراج والجزية
٢٤٧	مطلب لو قال على أولادى ففى دخول أولاد البنات روايتان	٢٧٧	مطلب في أن أرض العراق والشام ومصر
٢٤٧	لو قال على أولاد أولادى يدخل أولاد البنات		عنوة خراجية مما لا يملكها
٢٤٧	مطلب في دخول أولاد البنات في الذرية روايتان	٢٧٨	مطلب في جواز بيع الاراضى المصرية والشامية
٢٤٨	باب الغنم وقسمته	٢٧٨	أراضى المماليك والحوز لا عشرية ولا خراجية
٢٤٨	مطلب بيان معنى الغنمة والقي	٢٧٨	مطلب لاثني على زراع الاراضى السطانية من
٢٥٠	مطلب في قسمة الغنمة		عشر أو خراج سوى الاخوة
٢٥١	مطلب في أن معاوم المستحق هل يورث	٢٧٨	لا شيء على الفلاح لو غطها ولو تركها لا يجبر على
٢٥٤	فصل في كيفية القسمة	٢٧٩	مطلب القول لثني البدن الأرض ملكه وأن
٢٥٤	مطلب مخالفة الأمير حرام		كانت خراجية
٢٥٥	مطلب في الاستعانة بمشرك	٢٧٩	مطلب ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد
٢٥٦	مطلب في قسمة الحسن		اللاحق ثابت به ووقع
٢٥٧	مطلب في أن رسالتنا على الله عليه وسلم باقية	٢٨٠	مطلب فيما وقع من الإلزام من غير
	بعدموته		أولاده أشرار القاربت من ملاك بيت المال
	٢٥٨ مطلب في التنقيط		



٤٠	مطالب في التهاوي في أرض الوقف بين المستحقين	٤١٥	مطالب فيما لو آجر من له السكنى
٤٠	مطالب فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين	٤١٥	مطالب لائلاك القاضي التصرف في الوقف مع وجوه ناظر ولو من قبله
٤٠	مطالب في قسمة الواقف مع شريكه	٤١٥	مطالب من له الاستغلال لائلاك السكنى وبالعكس
٤٠	مطالب قاسم وجمع حصص الوقف في أرض واحدة جاز	٤١٥	مطالب وقف الدار عند الاطلاق يحمل على الاستغلال لائلاك السكنى
٤٠	مطالب لو كان في القسمة فضل دراهم من الواقف صح لامن الشريك	٤١٦	مطالب في الوقف اذا خرب ولم يكن بمسارته
٤٠	مطالب اذا وقف كل نصف على حدة صار وقفين	٤١٧	مطالب في جعل شيء من المسجد طريقا
٤٠	مطالب في أحكام المسجد	٤١٩	مطالب في اشتراط الواقف الولاية لنفسه
٤٠	مطالب فيما لو خرب المسجد أو غيره	٤١٩	مطالب في ترجمة هلال الراى البصرى
٤٠	مطالب في نقل أوقاف المسجد ونحوه	٤١٩	مطالب بيا ثم بولاية الخائن
٤٠	مطالب في وقف المنقول تبع للعقار	٤١٩	مطالب فيما يعزل به الناظر
٤٠	مطالب لا يشترط التحديد في وقف العقار	٤١٩	مطالب في شروط المتولى
٤٠	مطالب في وقف المشاع المقتضى به	٤١٩	مطالب مهمم في قولية الصبي
٤٠	مطالب مهمم اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه أبو يوسف أو محمد لم يكن حاكما بخلاف مذهبه	٤٢٠	مطالب فيما شاع في زماننا من تقويض نظار الاوقاف للصغير
٤٠	مطالب مهمم اشكال في وقف المنقول على النفس	٤٢٠	مطالب في عزل الناظر
٤٠	مطالب فيما اذا كان في المسئلة قولان صحيحان	٤٢١	مطالب لا يصح عزل صاحب وظيفة بلا سبحة أو عدم أهلية
٤٠	مطالب في وقف المنقول قصدا	٤٢١	مطالب في النزول عن الوظائف
٤٠	مطالب في وقف الدراهم والدنانير	٤٢١	مطالب لا بد بعد الفراغ من تقرير القاضي في الوظيفة
٤٠	مطالب في التعامل والعرف	٤٢١	مطالب لو قرر القاضي وجب لائح قراره اطلاق آخره للمعتبر الاول
٤٠	مطالب متى ذكر الوقف مصرفا لا بد أن يكون فيهم تخصيص على الحاجة	٤٢١	مطالب الناظر المشروط له التفرير بمقدم على القاضي
٤٠	مطالب في حكم الوقف على طلبه العلم	٤٢١	مطالب لا بد بعد الفراغ من تقرير القاضي في الوظيفة
٤٠	مطالب في نقل كتب الوقف من محلها	٤٢١	مطالب لئلاك القاضي التصرف في الوقف مع وجوه ناظر ولو من قبله
٤١	مطالب بيبدا من غلة الوقف بعمارة	٤٢١	مطالب في اشتراط الغلة لنفسه
٤١	مطالب دفع الرصد مقدم على الدفع للمستحقين	٤٢١	مطالب في الوقف على نفس الواقف
٤١	مطالب كون التعمير من الغلة ان لم يكن الحار ان يصنع أحد	٤٢٢	مطالب في استبدال الوقف وشروطه
٤١	مطالب ان يكون الوقف على الصفة التي وقفه والمراد بالولاية قول بعد العمارة بما هو أقرب اليها	٤٢٣	مطالب في اشتراط الادخال والاخراج
٤١	مطالب لولاية المدرس لاجل العمارة	٤٢٣	مطالب في شروط الاستبدال
٤١	مطالب في حرمه تعظيمه بل مدرس اعدم وجود الطالبة	٤٢٤	مطالب يجوز مخالفة شرط الواقف في مسائل
٤١	مطالب في حرمه توليته مقام القاضي والمدرس الوظيفة	٤٢٤	مطالب لا يستبدل الامر الا في أربع
٤١	مطالب في حرمه توليته مقام القاضي والمدرس الوظيفة	٤٢٥	مطالب في وقف البناء بدون أرض

٣٧٢	مطلب في صحة حق حكم التفاضل في الربح	٣٦٦	مطلب هل يجب على الحي الاعيان
٣٧٣	مطلب في دعوى الشريك أنه أدى الثمن من ماله	٣٦٧	مطلب في معنى درويش درويشان
٣٧٣	مطلب ادعى الشراء لنفسه	٣٦٨	مطلب في مستهل الرقص
٣٧٤	مطلب فيما يبطل الشركة	٣٦٩	مطلب في كرامات الاولياء باب البغاة
٣٧٤	مطلب اشترى كاعلى أن ما اشترى من تجارة فهو بيننا	٣٧٠	مطلب في اجماع عبد الوهاب الخوارج في زماننا
٣٧٥	مطلب على الاستدانة باذن شريكه	٣٧١	مطلب في عدم تكفير الخوارج وأهل البدع
٣٧٧	مطلب أقرب بمقدار الربح ثم ادعى الخطأ	٣٧٢	مطلب لا حصة بغير الفقهاء يعني المجتهدين
٣٧٧	مطلب في قبول قوله دفعت المال بعد موت الشريك أو الموكل	٣٧٣	الامام يهرام ما بالبايع أو بالاستخلاف ممن قبله
٣٧٨	مطلب فيما لو ادعى على شريكه حصة من ماله	٣٧٤	مطلب فيما يستحق به الخليفة العزل
٣٧٨	مطلب في شركة التحويل	٣٧٥	مطلب في وجوب طاعة الامام
٣٨٠	مطلب شركة الوجوه	٣٧٦	مطلب في كراهة بيع ما تقوم المعصية بعينه
٣٨٠	فصل في الشركة الفاسدة	٣٧٧	٣: (كتاب القضاة)
٣٨١	مطلب اجتمع في دار واحدة واكتسبوا ولا يعلم التفاوت فهو بينهم بالسوية	٣٧٨	٣: مطلب في قولهم الغرم بالغنم
٣٨١	مطلب يرجح القياس	٣٧٩	٣: (كتاب المقامات)
٣٨١	مطلب اذا قال الشريك استقرضت ألفاً فاقول له ان المال بيده	٣٨٠	٣٤ مطلب فيمن عليه ديون ومظالم جهل أربابها
٣٨٥	مطلب دفع الضاع على ان تصدقه قرض وتصرفه مضاربة أو شركة	٣٨١	٣٤ مطلب فيمن مات في سفر فباع رقيقه متاعه
٣٨٥	مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والانفاق في المشتركة	٣٨٢	٣٥ فيمن وجد حطبا في ثمر أو وجد جوزا أو كثرى
٣٨٧	مطلب في الحائط اذا خرب ومطلب أحده انشريكين قسمة أو تجميعه	٣٨٣	٣٥ مطلب ألقى شيئا وقال من أخذه فهو له
٣٨٩	(كتاب الرقب)	٣٨٤	٣٥ مطلب له الاخذ من ثمار الكرم في العرس
٣٨٩	مطلب لو وقف على الاغنية وحدهم لم يجز	٣٨٥	٣٥ وجد دراهم في الجدار أو استيقنا وفي يده مئة
٣٩١	مطلب قد ثبت الوقف بالضرورة	٣٨٥	٣٥ مطلب أخذ من مئة أو جاراها
٣٩٣	مطلب في وقف المرتد والكافر	٣٨٥	٣٥ مطلب سرق مكعبه ووجد مثله أو دونه
٣٩٣	مطلب شرائنا الوقف معتبرة اذا لم يخالف الشرع	٣٨٧	٣٥ (كتاب الأبق) ٣٥٨ (كتاب المفقود)
٣٩٥	مطلب في وقف الرض	٣٨٩	٣٥٠ مطلب قضاء القاضي ثلاثة أقسام
٣٩٧	مطلب شروط الوقف على قولها	٣٨٩	٣٦ مطلب في الافناء بذهب ماله في زوجة المفقود
٣٩٧	مطلب في الكلام على اشتراط التأييد	٣٩١	٣٦ (كتاب الشركة)
٣٩٨	مطلب مهم فرق أبو يوسف بين قوله موقوفة وقوله موقوفة على فلان	٣٩٣	٣٦١ مطلب الحق أن الدين عاك
٣٩٨	مطلب التأييد معنى شرط اتفاقا	٣٩٣	٣٦١ مطلب مهم في بيع الحصة الشائعة من البناء أو العرأس
٤٠٠	مطلب في شروط وقف اكتسب لغيره أو لا	٣٩٥	٣٦٦ مطلب شركة العقد
٤٠٠	مطلب اذا تم طهر أو وقف بلزوم أخوة سكن	٣٩٧	٣٦٧ مطلب اشتراط الرجوع متساوتا صحيح بخلاف اشتراط الخمران
		٣٦٧	٣٦٧ مطلب في شركة المفاوضة
		٣٦٨	٣٦٨ مطلب فيما يقع كثير في الفلاحين مما صورته شركة مفاوضة
		٣٦٩	٣٦٩ مطلب لا تصح الشركة بمال غائب
		٣٧١	٣٧١ مطلب في شركة العنان
		٣٧١	٣٧١ مطلب في وقفت الشركة كدروايشان

وتحويه وتسامه في أحكام النكاح من الاشباه (قوله لورود الاستحقاق الخ) لان الرجوع في الهبة فسخ من وجهه ولو بغير قضاء والدرهم مما تبيع في الهبة فاستحق عن مال الزكاة من غير اختياره فصار كالمهر ولو الجدية ظهر الفرق بين الهبة والمهر (قوله قيد به) أي بقوله عن موهوبه (قوله اتفاقا لعدم المالك) لان ملك الواهب انقطع بالهبة وأشار بقوله اتفاقا الى ان في سقوطها عن الموهوب له خلافا لان زفر يقول بعدمه ان رجوع الواهب بلقضاء لانه لما أبطل ملكه باختياره صار ذلك كهبته جديدة وكسملك قلنا بل هو غير مختار لانه لو امتنع عن الرجوع جبر بالقضاء فصار كأنه هلك شرح درر الجواهر (قوله وهي من الحيل) أي هذه المسئلة من حيل اسقاط الزكاة بان يجب النصاب قبل الحول بيوم مشلا ثم يرجع في هبته بعد تمام الحول والظاهر أنه لو رجع قبل تمام الحول تسقط عنه الزكاة أيضا لبطان الحول بزوال الملك تأمل وقد مدنا الاختلاف في كراهة الحيلة عند قوله ولا في هالك بعد وجوبها بخلاف المستملك (قوله ونها الخ) لكن لا يمكنه الرجوع في هذه الهبة لكونه الذي ربحه محرم منه نعم ان احتياج اليه فيه لانه اتفاق منه على نفسه بالعرف والله أعلم

### \* (باب العاشر) \*

أطلقه بالزكاة تباعا للمبطل وغيره لان بعض ما يؤخذ زكاة وليس منحصرا فلذا أتوا بما في بعض وفردمه على الزكاة لانه من معنى العبادة مأخوذ من عشرت القوم أعشروهم عشرا بالضم ٣ فبهما اذا أخذت عشر أموالهم نهر (قوله ذكره سعدى) أي في حاشية العناية حيث قال المأخوذ هور بع العشر لا العشر الا أن يقال أطاق العشر وأراد به بعد مجازا من باب ذكر الكل وأرادة جزئه أو يقال العشر صار علما لما يأخذ العاشر سواء كان المأخوذ عشر الخو بأور يعسه أو نصفه فلا حاجة الى أن يقال العاشر تسمية الشيء باعتبار بعض أحواله كالا يخفى اه وفيه الشارح تبعا للهر بالعلم الجنسي اذ لا شأن له ليس علم شخص والاقرب كونه اسم جنس شرعي اذ لا دليل على علمته لان العلماء لار أو العرب فرقت بين أمانة وأسد الموضوع عن المساهية الحيوان المفترس باجرائهم أحكام الاعلام على الاول من نحو منع الصرف وجواز بيعه الحال منه وعدم دخول ألعابه حكمه على الاول بالعلمية الجنسية دون الثاني وفرقوا بينهما بقيد الاستحضار عند الوضع وعدمه كما بين في محله وأيس هنا ما يقتضى علمية العشر حتى يعدل عن تنكيره الاصل على أن ادعاء التصرف والنقل في العشر ليس بأولى من ادعائه في العاشر بل المتبادر من قول الكثر وغیره هو من نصيبه الامام لياخذ الصدقات من التجار أن العاشر اسم لذلك نقل شرعا ليس اذلو مكان التصرف وقع في العشر لكان حقه بيسان معنى العشر المنقول اليه لا بيسان العاشر أو يبين كلامهما فيقول هو من نصيبه الامام لياخذ العشر الشايل لوبه ونصفه وأيضاً المتعارف اطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغیره دون اطلاق العشر على نصفه ورجع فتأمل وأجاب في النهاية وتبعه في الفتح والجر بأنه لما كان يأخذ العشر أو نصفه أو ربعه سمي عاشر الدوران اسم العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلنا والله أعلم (قوله هو حر مسلم) فلا يصح أن يكون عبد العدم الولاية ولا يصح أن يكون كافرا لانه لا يلي على المسلم بالآية بحره عن العناية والمراد بالآية قوله تعالى ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله بهذا الخ) أي باشتراط الاسلام والآية المذكورة زاد في البحر ولا شك في حرمة ذلك أيضا اه أي لان في ذلك تعظيمه وقد نصوا على حرمة تعظيمه بل قال في الشريعة لالية وما ورد من ذمه أي العاشر فمعمول على من يظلم كزماننا وعلم بما ذكرناه من قولية الفسقة فضلاء اليهود والكفرة اه قلت وذكر في شرح السبيل الكبير أن عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص ولا تأخذ أحد من المشركين كتابا على المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال وبه تأخذ فان الوالى ممنوع من أن يتخذ كتابا من غير المسلمين لقوله تعالى لا تأخذوا بظلمة من دونكم اه (قوله لما فيه من شبهة الزكاة) أي وهو من جملة المصارف فيعطى كفايته منه نظير

لورود الاستحقاق على عين الموهوب ولذا لا رجوع بعد هلاكه فمديه لانه لا زكاة على الواهب اتفاقا لعدم المالك وهي من الحيل ومنها أن يهبه له قبل تمام يوم

### (باب العاشر)

قبل هذا من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا سبغة اليه بل العشر علم لما يأخذ العاشر فمطابقا ذكره سعدى أي علم جنسي (شر حر مسلم) جهنا يعلم من قولية اليهود على الايمان (غيرها شمي) لما فيه من شبهة الزكاة (تأدرو على الجاية) من الاصطلاح والقطاع

(قوله بالنص فيهما) أي في الشين في الفهدين اه

مطلب لا يجوز اتخاذا الكا في ولاية

٤٢٥	مطالبه مناظرة ابن الشحنة مع شيخه العلامة	٤٣٩	مطالب في دعوى الوقف بلا بيان الواقف و بيان أنه وقف وهو جائز
٤٢٦	مطالب في وقف الكردار والكرك	٤٤٠	مطالب في الشهادة على الوقف بالتسامح
٤٢٧	مطالب في زيادة أجرة الأرض المستكرة	٤٤٠	مطالب في حكم الوقف القديم المجهول له شراؤه وهو صارقه
٤٢٧	مطالب في استيفاء العمارة بعد فراغ مدة الاجارة باجر المثل	٤٤١	مطالب أحضره مكافئ مخطوط العبد والنساء لا يقضى به
٤٢٨	مطالب بهم في وقف الأقطاعات	٤٤١	مطالب لا يعتمد على الخط الا في مسائل
٤٢٨	مطالب في أوقاف الملوك والامراء	٤٤١	مطالب في البرآت الساطانية والدفاتر الخاتمة
٤٢٩	مطالب في طلاق القاضى ببيع الوقف للواقف أو لوارثه	٤٤٢	مطالب فيمن ينتصب نصيبا عن غيره
٤٢٩	مطالب ببيع الوقف بأجل لا فاسد	٤٤٢	مطالب في انتصاب بعض الورثة خصما عن الآخر
٤٣٠	مطالب في الوقف اذا انقطع ثبوته	٤٤٣	مطالب بعض المستحقين ينتصب خصما الكل
٤٣٠	مطالب الوقف في مرض الموت	٤٤٣	مطالب اشترى بمال الوقف دارا للوقف ببعضها
٤٣٠	مطالب في وقف الراهن والمرهون المدينون	٤٤٣	مطالب في الامام والمؤذن اذ ماتا في أثناءه
٤٣٢	مطالب في وقف المرتد	٤٤٤	مطالب اذ مات المدرس ونحوه يعطى بقية ما باقى بخلاف الوقف على الذرية
٤٣٢	فصل في راي شرط الوقف في اجارته	٤٤٤	مطالب اذ مات من له شيء من الصرور يستحق نصيبه
٤٣٣	مطالب أرض اليتيم وأرض بيت المال في حكم أرض الوقف	٤٤٤	مطالب فيما اذا قبض للمعلوم وعاب قبله السنة
٤٣٣	مطالب في الاجارة الناولية بعقود	٤٤٤	مطالب في الغيبة التي يشترط بها العزل الوظيفة قدومها لا يستحق
٤٣٣	مطالب في لزوم الاجارة المضافة نصيبا	٤٤٥	مطالب مهم في الاستئناث في الوظائف
٤٣٤	مطالب لا يصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل الا عن ضرورة	٤٤٦	مطالب فيما اذا شرط المعلوم بأكثر الاماء لا يستحق المستنيب
٤٣٤	مطالب في استئجار الدار المرصدة بدون أجرة المثل	٤٤٦	مطالب فيما اذا أبحر ولم يذره جهة تولى مطالب ولا يذره نصيب القيم الى الواقف ثم لوصي القاضي
٤٣٤	مطالب ليس للمناظر الاقالة	٤٤٦	مطالب الا فضل في زماننا المقاضي وكذا وصي الابن قبل موته
٤٣٤	مطالب فيما لو زاد أجر المثل بعد العقد وزيادة قائمة	٤٤٦	مطالب الوصي يصير متهما مطالب نصيب ممتو اياها
٤٣٥	مطالب مهم في معنى قوائم استئجار الاول اولي	٤٤٦	مطالب التولية بخارصة عن ارادته لان له فيها التخصيص
٤٣٦	مطالب المرء في وقف عليه لا يملك الاجارة	٤٤٧	مطالب التولية بخارصة عن ارادته لان له فيها التخصيص
٤٣٦	مطالب في دعوى الموقوف عليه	٤٤٧	مطالب التولية بخارصة عن ارادته لان له فيها التخصيص
٤٣٦	مطالب اذا كان الوقف على معين قبل يجره رآه يكون هو المتولى	٤٤٧	مطالب التولية بخارصة عن ارادته لان له فيها التخصيص
٤٣٦	مطالب في اختيار الموقوف عليه اذا كان معينيا	٤٤٧	مطالب التولية بخارصة عن ارادته لان له فيها التخصيص
٤٣٧	مطالب اذا أبحر المتولى يمين فادعى كان خيانية	٤٤٧	مطالب التولية بخارصة عن ارادته لان له فيها التخصيص
٤٣٧	مطالب سكن المشتري دارا للواقف	٤٤٧	مطالب التولية بخارصة عن ارادته لان له فيها التخصيص
٤٣٨	مطالب الواضع التي تقبل فيها الشهادة صحيحة ملازمة	٤٤٧	مطالب التولية بخارصة عن ارادته لان له فيها التخصيص

الحول واتخذ الجنس فان العائثر لا ينفذ اليه لوجوب الضم في متخذ الجنس الامناع بحر (قوله أو قال  
لم أنو التجارة) أو قال ليس هذا المال لي بل هو ودبعة أو بضاعة أو مضاربة أو أبا أجير فيه أو مكاتب أو عبد  
مأذون زباني وكذا لو قال ليس في هذا المال صدقة فانه بصدق مع عينة كافي المبسوط وان لم يبين سبب النفي  
بحر (قوله أو على دين) أي دين له مطالب من جهة انعدام دلالة المناع من وجوب المصائب كما مر قال في  
البحر وقد مرنا أن منه دين الزكاة (قوله لان ما يأخذ من كاة) أي فلا فرق في ذلك بين كون الدين صبيطا أو  
منقضا للمصائب والمراد ما يأخذ منه أما ما يأخذ من الذي والحربي فيعطى حكم الزكاة هنا وان كان خربة  
ويصرف في مصارفها كما يأتي (قوله وهو الحق) أي ما ذكر من تعميم الدين بقوله يحيط أو مقتص لان  
المنقص للمصائب مانع من الوجوب فلا فرق كفي المعراج بحر وهو رد على ما في الجبازية وغاية البيان من  
التعميد بالحيط والظاهر أنهم أرادوا به الاحتراز عما يفضل عنه فصاب لاعتن المقتص أيضا فلا ينافي إطلاق  
الكثرة كإطلاق المصنف ولا ماصح حبه في المعراج من عدم الفرق وما في الشرع لا يمتنع من أن المطلق لا يعارضه  
المفهوم فيه نظرا لما علمت من التصريح في المعراج بخلاف هذا المنطوق ومن تأويله بما ذكرنا فندبر (قوله  
صحق) فلو لم يدركه هناك عائثر أم لم يصدق كافي السراح لان الأصل عدمه منهر والمراد بالعائثر هو عائثر  
أهل العدل فلو مر على عائثر الخوارح عشر ثانيا كما سيأتي (قوله أو قال أدبت الى الفقراء في المصير) لان  
الاداء كان مفعولا عليه فيه بحر (قوله لا بعد الخروج) أي لو قال أدبت زكاتها بعدما أخرجهما من المدينة  
لا يصدق لانها بالخراج التحقت بالاموال الطاهرة فكان الاختصاص الى الامام ر يلبي وفي شرح الجامع  
لغايضات وانما ثبت ولاية المطالبة للامام بعد الانخراج الى المفارقة الم يكن أدى بنفسه فاذا أدى ذلك وقد  
أنكر ثبت حق المطالبة فكان القول قوله مع اليمين اه (قوله لم يأتى) أي قرى بما في قوله بعد انخارجها  
(قوله وحلف) القياس أن لا عين عليه لان اعبادة ولا عين فيها وجه الاستحسان انه منكر وله مكذب وهو  
العائثر فهو مدعى عليه معنى لو أقر به لزمه فيحلف لجهاء المتكول بخلاف باقي العبادات لانه لا مكذب له من  
(قوله في الكل) أي في اسكات عام الحول وما ذكر بعده (قوله في الاصح) كداف السكافي وهو طاهر  
الرواية كفي البدائع وشهرط انخارجها رواية الاصل واختلاف في اشتراط اليمين بها كافي المعراج (قوله  
لا شبهة الخطأ) لان الخطأ ما يخطئ ويدين في قوله لا يباخذ البراءة عقله منه وقد فضل رد الالاء ولا يمكن أن  
تحمل حكمه بغير قوله مع عينة كافي (قوله وعسدت عدما) تدعى قال انه دليل كذب وهو بطير مألود كذا  
الرابع وغلط فيه فانه لا يسمع الدعوى وان جازز كه الآن يقال انها اعبادة بخلاف حقوق العبادات المحضة  
بحر وعامة في المهر (قوله أخذت منه) لان حق الاختصاص ثابت ولا يسقط باليمين المكاذبة بحر وهذا في غير  
الحربي أما فيه فسيأتي انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لم يرضى اه ح (قوله الا في السواجم  
الح) استثناء من تصديقه في قوله أدبت الى الفقراء أي فلا يصدق في قوله أدبت زكاتها بنفسه الى الفقراء  
في المصير لان حق الاختصاص سلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر تلف ومقتضا انه لو أدى  
الاداء الى الساعي يصدق (قوله الاموال الباطنة) أي والا في الاموال الباطنة وقوله بعد انخارجها أي  
انخراج الاموال الباطنة متعلق بأدبت المقدور المدلول عليه بالاستثناء والمعنى لو أدى انه أدى زكاة الاموال  
الباطنة بنفسه بعد انخارجها من البلد لا يصدق ولا يصح تعلقه بالاموال الباطنة لتعلقها بكونها طاهرة ولا  
معنى ياعلى أنه صفة أو حال لا يمتنع به انه لا يصدق بعد انخارجها سواء قال أدبت قبل الانخراج أو بعده مع  
انه بعد عمره وهم اعلى العائثر لو قال أدبت الى الفقراء في المصير يصدق كما مر في المتن فافهم (قوله فكان  
الاخذ فيها الامام) كافي الاموال الظاهرة وهي السواجم (قوله والاول ينقلب نفلا) هو الصحيح وقيل  
الثاني سياسة وهذا لا ينافي انفساخ الاول ووقع الثاني سياسة بأدنى تأمل كذا في الفتح ولو لم يأخذ منه  
ثانيا لعله بأدنى في براءة نفسه لاختلاف المشايخ وفي جامع أب اليسر لو أجاز اعطاه فلا بأس به لانه لو أدب له في

أو قال لم أنو التجارة أو على  
دين) صبيطا أو مقتص للمصائب  
لان ما يأخذ من كاة معراج  
وهو الحق بحر ولذا أطلقه  
المصنف (أو) قال (أدبت  
الى عائثر آخر وكان)  
آخر صحق (أو) قال (أدبت  
الى الفقراء في المصير) لا يصدق  
انطروح لم يأتى (وخطف  
صدق) في الكل بلا انواح  
براعة في الاصح لاستثناء الخطأ  
حتى لو أتى بها على عدله  
اسم ذلك العائثر ومما  
صدق وعسدت عدما ولو طهر  
كذبه بعد عينة أخذت منه  
(الا في السواجم والاه وال  
الباطنة بعد انخارجها من  
البلد) لانها بالانخراج  
التحقت بالاموال الطاهرة  
فيكون الاختصاص الى الامام  
فيكون هو الزكاة والاول  
بمقامه نفلا

(قوله الاحتراز في الاية مثل  
عنه الخ) الصواب منه  
لا تأمل اه



لان الجباية بائنة (نصبه)  
الامام على الطريق  
للمسافر من خرج الساعي  
فانه الذي يبي في القبال  
لا يأخذ صدقة الواشي في  
أما كتبها (لا يأخذ الصدقات)  
تعالى الله بسادة على غيره  
(من الخيل) بوزن غبار  
(المرتين بأموالهم) الظاهرة  
والباطنة (عليه) وما ورد  
من ذم العشار يحمل على  
الاخذ ظاهرا (في أكر  
تسام الحول

مطلب ما ورد في ذم العشار

بقوله لا شيء عليهم الا اعادة  
الخارج كما رأى في تلويح  
صريحنا أخذ البقرة ذكاة  
الاربع والعشر والخارج  
لا اعادة على أن باب ان صرف  
في صحوه والاعمال اعادة غير  
الخارج اه وهو بزيادة  
لحقا غير أول وهو الصواب  
واصله هنا ساقط من قلم  
سيدى المؤلفين عليه  
كتابته عليه تستعمل قول  
المصنف أخذ البقرة الخ اه  
تجدد علماء الدين ابن المؤلف

مطلب لانتفاء الزكاة  
بالذبح الخ العاشر في زماننا

عنه ولد لوهلاء ما جعه لا شيء كخصر به في الزياح فكان فيه شبه الاجرة وشبه الصدقة ثم اعلم أن هذا  
الشرط أعني كونه نهر هاشمي عزاه في الجهر الى العاية ولم أر من ذكره غيره وهو مخالف لما ذكره في النهاية  
وغيرها في باب المصرف من انه اذا استعمل الهاشمي على الصدقة لا ينبغي له الاخذ منها ولو حمل ورق من  
غيرها لا بأس به اه ومراده لا ينبغي لا يحمل كما عر به الزياح هناك وهذا كالصريح في جواز نصبه عاملا  
في حمل ما هنا انلى انه شرط لحل أخذه من الصدقة ويدل عليه تعال صاحب العاية بقوله لم يافيه من شربة  
الزكاة فانه ينفذ أنه يجوز كونه هاشميا اذا جعل له الامام شيئا من بيت المال أو كان لا يأخذ شيئا مما يأخذ  
من المساكين وسند ذكر في باب المصرف تمامه (قوله لان الجباية بالجباية) أي جباية الامام هذا المأخوذ  
بسبب سيايته لزام والدولة لو غلب الخوارج على مصر أو قرية وأخذوا منهم الصدقات لا شيء عليهم الا  
اعادة الخراج كما مر (قوله لا سائر) أي طريق السبيل لاجل الجباية ولذا قال في الشربة لا يلبس أشار  
بقوله لا بأس من الاصول الى قيد لا بد منه ذكره في المبسوط وهو أن يأمن به التجار من الاصول  
ويحتملهم منهم (قوله خرج الساعي) في الجهر عن البدائع والمصدق بتخفيف الصادق شديد الدال اسم  
بمن لهما (قوله تعال الخ) دفع لما قال ان ما يأخذ من الكافر ليس بصدقة (قوله الظاهرة والباطنة)  
فان ما في الزكاة نوعان ظاهر وهو الواشي وما عر به التاجر الى العاشر وباطن وهو الذهب والفضة وأموال  
الاجارة في مواضعها بحر ومراده ههنا الباطنة ما عدا الواشي بقريته قوله المارين بأموالهم والافضل  
ما عر به على العاشر فهو من نوع الظاهر وسمي ههنا بباطنة باعتبار ما كان قبل المروءة الباطنة التي في بيته ولو  
أخبرهم العاشر فلا يأخذ منها كخصر به في الجهر وسبق في متنا أيضا وأشار بهذا التعميم الى ودما في العناية  
وغيرها من أن المراد ههنا الاموال الباطنة لان الظاهر وهي السواك لا يحتاج العاشر فيها الى مرور صاحب  
المال عليه فانه يأخذ عشرها وان لم يمر صاحب المال عليه اه فانه يكفي التمر بمس على عدم التفريق بين  
العاشر والسائر وذكر علم التفرة بين ما عر به وهو مذموم وفي البدائع (قوله وما ورد من ذم  
العاشر الخ) من ذلك ما رواه الطبراني ان الله تعالى يدفون من خلقه أي برحمته وجوده وفضله فيخطر ان شاء  
الالبني لم يجر جهاد عشار وما رواه أبو داود وابو حنيفة في صحيحه والما حكم عن عقبة بن عامر رضى الله تعالى  
عنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا بدخل صاحب الجبة قال يزيد بن هرون يعنى العشار  
وقال البغوي يري يد صاحب المكس الذي يأخذ من التجار اذا ساروا عليه مكسا باسم العشر أي الزكاة قال  
الحافظ المذري أما الاثنا فأنهم يأخذونه مكسا باسم العشر ومكسا آخر ليس له اسم بل شيء يأخذونه حراما  
وسخة أو يأكلونه في بطونهم يراهم فيه داحضة عند ربه وعلمهم غضب ولهم عذاب شديد كذا في  
الزواجر لابن حجر ثم قال واعلم أن بعض فسدقة التجار يفلن أن ما يؤخذ من المكس يحسب عنه اذا نوى به  
الزكاة وهذا ظن باطل لا يستعمله في مذهب الشافعي لان الامام لا يصب المكس لمن يقبض الزكاة بل لاخذ  
هذورات مال وجدوه قل أو ذكر وجبت فيه الزكاة أولا اه وتعامه هناك فأت على انه اليوم صار المكس  
يتأطع الامام بشئ يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذ من ماله ظلما وعدوانا يأخذ ذلك ولو مر التاجر عليه  
وعلى مكسا أخرى العام اليه احد مرارته تدفع ولو كان لا يحب عليه الزكاة فعمل أيضا انه لا يحسب من  
الزكاة عندنا لانه ليس هو العاشر الذي ينصبه الامام على الطريق لا يأخذ الصدقات من المارين وقد مر  
أيضا أنه لا بد من شرط أن يأمن به التجار من الاصول ويحتملهم منهم وهذا يقع على أبواب البلدة ونوذي  
التجار أكثر من الاصول وقطاع الطريق يأخذ منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذا نوى أن يكون المكس  
زكاة والصحيح أنه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالصحيح الى القول بأنه اذا نوى  
عند الدفع التصديق على المكس جاز لانه فقير بما عليه من التبعات وقد مر الكلام عليه (قوله فن أنك  
تمام الحول) أي على ما في يده وعلى ما في بيته ولو كان في بيته مال آخر قد حال عليه الحول وما عر به لم يحل على

ووجه في النهر (واخذ منار سبع عشر ومن الذي) سواء كان تعاليم أولي يكن كافي (٤٥) البرجندى عن الظهيرية (منه مومن

شرح الهداية أيضا (قوله ووجه في النهر) أي بقوله الآن كلام أهل المذهب أحق ما إليه يذهب اه  
أي لانه هو مقتضى حصر صاحب الكنز بقوله لا الحرج في الا في أم ولده وكذا عبارة الدرر والجامع الصغير  
لحرج المذهب الامام محمد وعبارة الهداية كقدمناه فالمراد بابها ل المذهب الناقولون لكلام صاحب المذهب  
وأما السر ووجه من تبعه كالعمى والى بلوى وشارح در البحار فقد ذكر واذك بطريق البحث كما يشعر به  
لفظ ينبغي فافهم نعم قديقال ان ما ذكره السر ووجه وغيره يعلم حكمه مما ذكره غيرهم أيضا وهو ما سيأتى من  
انه اذا أخذ من الحرجي مرة لا يؤخذ منه ثانيا الخ وكذا قال الزيلعي فانه لو لم يصدق فيه يؤدى الى استئصال  
المال وهو لا يجوز على ما يحى اه فالحصر في كلام الهداية والكنز وغيرهما اضافى صرح فيه بأحد  
المستثنين وسكت عن الآخر اعتمادا على ما صرحوا به بعد وكم له من نظير فلم يكن كلام السر ووجه من تبعه  
مخالف للمذهب بل هو تحقيق له على ما هو عادة الشرح من تقييد المطلق وبيان الجمل واطهار الخفى ونحو  
ذلك وأما ما ذكره في العناية وغاية البيان فهو حرجى على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منقولا عن  
صاحب المذهب فلا كلام والا فلا تحقيق بخلافه فافهم والله تعالى أعلم (قوله وأخذ من الخ) بالنسبة لا المحمول  
كما يدل عليه آخر العبارة ط والمأخوذ من المسلم ذكره من غير حرجية يصرف في مصارفها ولكن تراعى فيه  
شروط الركاة من الحلول ونحوه كما قدمناه (قوله بذلك) أي بهذه الاقسام الثلاثة أمره عرسعته ط (قوله  
لان مادونه عفو) أمافى المسلم والذي فظاهر وأما فى الحرجي فلعدم احتياجه الى الحماية لقلته نهر (قوله  
وبشرط جهلنا الخ) هذا خاص بالحرجي فقط بقريته قوله ما أخذ من أى أهل الحرب كما هو ظاهر فليس فى  
عطفه على ما يعنى الثلاثة إمام أصلا فافهم (قوله قد وما أخذ وما) قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على أن  
الاخذ من الموم والمأخوذ من الجاهل ولو يفهم من ذلك انه لو لم يكن أصل الاخذ من الموم لا يؤخذ من شئ اه قال الشيخ  
الجميع بل لكن المفهوم من اناطة صاحب الغفر وغيره عدم الاخذ منهم بحرفة عدم الاخذ من ان يؤخذ منهم  
عند عدم العلم بأصل الاخذ فليتأمل اه وهو الظاهر كما يظهر قريبا (قوله بجازاة) أي الاخذ بكيفية خاصة  
بطريق الجازاة لأصل الاخذ فانه حق متناو باطل منهم فالحاصل أن دخوله فى الحماية أو بعبارة حق الاخذ  
منهم ثم ان عرف كية ما يؤخذون منا أخذنا منهم مثله بجازاة الا اذا عرف أخذهم الشكل وان لم يعرف كية  
ما يؤخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاخذ بالحماية وتعدوا اعتبار الجازاة فتدبر بعضه ما يؤخذ من الذي لانه  
أدخول الى الحماية منه وتعامه فى الفتح قلت ويدل من قوله لانه قد ثبت الخ انه لو لم يعلم أصل أخذ شئ مناته  
يؤخذ منهم العشر لتحقيق سببه ولان أخذ غيره انما هو بطريق الجازاة ومع عدم العلم أصلا لا بجازاة ولان  
عدم الاخذ منهم أصلا عند العلم بعدم أخذ شئ انما هو ليسر واعايه ولا تأحق بالمسكوك كىأتى وهو فى  
الحقيقة بمعنى الجازاة حيث تركناهم كثر كوننا وليس مثله عدم العلم بأصل الاخذ لتحقيق سبب أخذ العشر  
وهو دخوله فى الحماية وعدم تحقق المانع بخلاف قصد الجازاة فانه مانع من إيجاب العشر بعد تحقق سببه  
فقد تأيد ما ذكره الشيخ السمعيل فتدبر (قوله ولا تأخذ منهم شئ الخ) تصريح بفهم قوله بشرط كون المال  
نصابا ح (قوله لانه ظلم) فيه أن جميع ما يؤخذونه من ظلم الا أن يقال ان الاخذ من الظلم يعلم بحرفه كل  
ذى عقل لان القليل معد للنفقة غالبوا الاخذ منه بخلاف المقتضى الامان الواجب الوفاء به حتى عندهم مثل ما لو  
أخذوا الكل (قوله ليسر واعايه) أي على عدم الاخذ من ح (قوله لا يؤخذ منه ثانيا) لان حكم الامان  
الاول باق والاخذ فى كل مرة استئصال نهر (قوله بلا تجد دخول أو عهد) لكن لا يمكن من المقام فى دارنا حول  
كلام بل يقول له الامام حين دخوله ان أقمت ضربه عليك الجزية فان أقام ضربه ساء لا يمكن من الهدوء غير  
انه ان مر عليه بعد الحلول ع ولم يكن له علم بمقامه حولا عشرة ثانيا زجراله ويرده الى دارنا فتح (قوله حتى  
دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الاسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف المسلم والذي) أي اذا مر اولم

فيه لا يحقق ولا يأخذ أولا فيكون بين المستثنين تباين لا بخلاف الموضوع وحينئذ فيكون الحصر فى كلام الهداية ونحوها حقيقيا لا اضافيا بل  
يكون كلام السر ووجه من تبعه مخالفا للظهور بعبارة أهل المذهب لا تحقيقا لها اه قوله ولم يكن له علم الخ أي لم يعلم بعد ذلك اه منه

الحرجي عشر) بذلك أمر  
عمر (بشرط كون المال)  
لكل واحد (فصاها لان  
مادونه عفو) (و) بشرط  
(جهاننا) قدر (ما أخذوا  
منافان علم أخذ مثله)  
بجازاة الا اذا أخذوا الكل  
(فلا تأخذوه) بل ترك له  
ما يبايعه ما منه ابقاء لالامان  
(ولا تأخذ منهم شئ اذا لم  
يبلغ ما لهم نصابا) وان  
أخذوا منافي الاصح لانه  
ظلم ولا متابعة عليه (اولم  
يأخذوا منا) ليسر واعايه  
ولا تأخذ حق بالمسكوك (ولا  
يؤخذ) العشر (من ماله  
صحي حرجي الآن يكونوا  
يأخذون من أموال  
صبياننا) أشياء كافي  
الحاكم (أخذ من الحرجي  
مرة لا يؤخذ منه ثانيا  
تلك السنة الا اذا عاد الى دار  
الحرب) لعدم جواز الاخذ  
بلا تجد دخول أو عهد (ولو  
مر الحرجي به ساء ولم يعلم  
به) العاشر (حتى تدخل)  
دار الحرب (ثم خرج) ثانيا  
(لم بعشره لما مضى) لسقوطه  
بانه قاع الولاية (بخلاف  
المسلم والذي) لعدم المسقط

٣ (قوله نعم قديقال الخ)  
قال شيخنا لا دلالة على  
ما ادعاه أصلا نعم قولهم اذا  
أخذ من الحرجي مرة  
لا يؤخذ منه ثانيا ما اذا  
تحقق الاخذ منه أولا  
لا يؤخذ منه ثانيا وما نحن

الرفع جازوكذا اذا أجاز دفعه من (قوله) يأخذ منه العاشر الصدقة بقوله قال في البحر  
عن الميسوط اذا أخذ من التجار العاشر أن منعه مروي أو هو روى وأتمه العاشر فيه وفيه ضرر عليه حلفه  
وأخذ منه الصدقة على قوله لأنه ليس له ولاية الاضاربه وقد نقل عن عمر أنه قال لعصامه ولا تقتشوا على  
الناس مناعهم اهـ (قوله لا تبتشوا) التبتش ابراز المستور وكشف الشيء عن الشيء فاموس وباب نصر كذا  
في جامع اللغة ح والذي قدمناه من البحر لا تقتشوا بالغاء وهو قريب منه (قوله وكل ماصدق) في بعض  
النسخ وكل مال والمناسب هو الاول لان ماغير واقعة على المال ولذا ينها بقوله مما يرى من انكار الحول  
وما بعده (قوله لان لهم مالنا) أي فيما عدا في حقهم تلك الشرائط من الحول والنصاب والغراغ من الدين  
وكونه للتجارة فان قيل اذا ألتحق بالمسلمين وجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين فلما المأخوذ منازكاة  
حققة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارفها لا زكاة لانها طهرة وليسوا من أهلها وتعامه في  
الكفاية (قوله لعدم ولاية ذلك) فان ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق اذا قال أدبته لان فقراء أهل الزمة  
ليسوا منهم فالحال وليس له ولاية الصرف الى مستحقها وهو مصالح المسلمين زيالسي وفي البحر أنه ليس بجزية بل  
في حكمها الصرف في مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك السنة كأنص عليه الا سيحاجي اهـ قلت صرح في  
شرح درر البحار بأنه جزية حقيقة والظاهر انه أراد أنهم جزية في ماله كما يسمى خراج أرضه جزية وعاليه  
فالجزية أنواع جزية مال وجزية أرض وجزية رأس ولا يلزم من أخذ بعضهما سقوط باقيها كما لا يخفى الا في بني  
تعلب لان المأخوذ في مالهم هو جزية رؤسهم ولذا قال في البحر اذا أخذ العاشر ما عداهم سقطت عنهم الجزية  
لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة (قوله لا يصدق حربي) أي لا يلتفت الى قوله ولو ثبت  
صدقه بيمينه عادلة أفاضه الكل ط (قوله في ثي) بيان للمستثنى منه المحذوف ط عن الجوى أي في شيء  
مما صرنا عدم الفائدة في تصديقه لانه لو قال لم يتم الحول ففي الاخذ منه لا يعتبر الحول لان اعتباره لتسام الحماية  
ليحصل النماء وحماية الحربى تتم بالامان من السبي وان قال على دين فاعليه في داره لا يطالب به في دارنا  
وان قال المال بضاعة فلا حومة لصاحبها ولا امان وان قال ليس للتجارة كسبه الظاهر وان قال أدبته أنا  
كذبا اعتقاده وتعامه في العناية (قوله الا في أم ولده الحج) فانه يصدق في دعواه أن الجارية التي معه أم ولده  
لان اقراؤه نسب من في يده صحيح فكذا بل ومومية الولد بشر وعبارة الجامع الصغير والهداية الا في الجوارى  
يقول هن أمهات اولادى وفي البحر فلو أقر بتسدير عبده لا يصدق لان التدبير في دار الحرب لا يصح (قوله  
الغلام) أي ليس بثابت النسب من غيره ولا يكتبه على قياس ما ذكره في ثبوت النسب ط (قوله هذا  
ولدى) فلو قال أخى لا يصدق لانه اقراؤه نسب على الاب وثبوته يتوقف على تصديق الاب فيؤخذ عشره  
كذا ظهر لي ولم أره صرحنا ثم رأيت في شرح السير الكبير لومى برقيق فقال هؤلاء أحرار لم يعشروا لانه ان كان  
صادقهم أحرار والافقدهم وأحرار بقوله (قوله لفقد المألية) علة للمستثنى أي والاخذ لا يجب الامن  
المال ط عن النهر قال الخبير الرملى أقول منه يعلم حومة ما يطعمه العمال اليوم من الاخذ على رأس الحربى  
والذى خارجا عن الجزية حتى يمكن من زيارته بيت المقدس (قوله وعشر) بالتخفيف أي أخذ عشره (قوله  
لانه أقر بالعق) لان قوله هذا ولدى لا يكتبه سناجحا وعن هو عند أبي حنيفة (قوله فلا يصدق في حق  
غيره) أي في ابطال حق العاشر وهو أخذ العشر لبقاء المألية في حقه منكم (قوله لا يؤدى الى استئصال  
المال) علة للاستثناء أي لانه لو لم يصدق في ذلك لم انه كلما على عاشر يؤخذ منه العشر فيؤدى الى استئصال  
ماله أي أخذ منه أماله (قوله يجوز به من لا يحسرو) كذا في بعض نسخ البحر بزيادة قوله في شرح الدرر وفي  
نسخة أخرى من لا يحسرو في شرح الدرر وفي الصواب فان عبارة من لا يحسرو وكيفية الكثرة لا تتبع العبارة التي  
ذكرها الشارح الامام محمد بن محمد بن محمود الخازنى الشافعى في كتابه المسمى غرر الاذكار شرح درر  
البحار الامام محمد بن يوسف القزوينى (قوله والعناية) يعنى غاية السيلان لا يتقلى والا فاعادة للسرو وحى

و يأخذ منه بقوله لقول  
عمر لا تبتشوا على الناس  
مناعهم لانه يأخذ منه  
(وكل ماصدق فيه مسلم)  
مما يرى (صدوق فيه ذى)  
لان لهم مالنا (لا في قوله  
أدبته أنا الى فقير) لعدم  
ولاية ذلك (لا يصدق  
حربي) في شيء (الا في أم  
ولده وقوله الغلام يولد له  
منه هذا ولدى) لفقد  
المألية فان لم يولد حتى عليه  
وعشر لانه أقر بالعق فلا  
يصدق في حق غيره (و الا  
في) قوله أدبته الى عاشر  
آخر وعنه عاشر) آخر  
يؤدى الى استئصال المال  
بحكم به من لا يحسرو وذكره  
الزبلى تبعه السرو وحى بلقنا  
ينبغي كذا قوله المصنف عن  
البحر لكن جزى في العناية  
والعناية بعدم تصديقه

مما لا يؤخذ من النصارى  
في لزوم بيت المقدس حرام

لذي اليدوان لم يتخذه المالك ناعية اذ كونه في بلد الحرب والظاهر أن هذا اليد ولو كان مسلماً والسالك حري  
لا يعسر لانه لا أمان للمالك ولا لذى اليد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان هذا اليد غير مالكة وما في يده  
مال مسلم لا يحتاج لآمان طبعاً أمل (قوله عماله ورقته) انما يقيد به لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبه فعنده  
لا يملك مولاه ما في يده من كسبه وعندهما ملك كما ملك رقبته ولا خلاف ولم يفرقة عدداً من كسب المأذون  
عنده وعندهما يشهد كسبه أتى في كتاب المأذون فادام على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه  
مولاه أو لا أما اذا كان مولاه معه فلا تعد ام ملك المولى عنده ولا شغل بالدين عندهما كما في البحر وأما اذا لم يكن  
معه فظاهر اه ح مع تعبير فافهم (قوله أو مأذون غير مدبون) أو مدبون بعير محيط بل هو أول أفاده ح  
(قوله ليس معه مولاه) أما لو كان معه ولم يكن عليه دين أو عليه دين لم يحط بكسبه عشر العاضل من الدين اذا  
بلغ نصاباً كافي المراح والحاصل كما قال ط أن مأذوناً أن يكون مدبوناً بمحيط أو بعير محيط أو عسير  
مدبون أصلاً وفي كل امان يكون معه مولاه أو لا وفي الاول لا شيء عليه مطاقاً وكذا في الاخير بل ان لم يكن معه  
مولاه وان كان عشر حيث بقي بعد وفاة الدين نصاب (قوله على الصحيح في الثلاثة) كذا في البحر وقال في  
المراح وذو كثر الاسلام في حامه بعد ذكر المضارب والمستضعف والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعاً هو الصحيح  
لانعدام المالك اه ونحوه في الزيلعي لكهده ذكر أولاً ان اناحيته كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون  
ثم رجع فيهما على الصحيح لعدم الملك وطاهره أنه لا خلاف في الضاعة (قوله لعدم ملكهم) أي الثلاثة وهم  
المضارب والمستضعف والعبد فقال في المراح وفي الايضاح يشترط للاخذ حصو المال والمالك جميعاً فلو  
مالك بلا مال لا يأخذ ولو مال بلا مال لم يأخذ ايضاً (قوله ولا من عدد) هذه مسئلة المأذون المتقدم حتى  
(قوله ومكتب) لانه لا ملك له تام اذ يحوز ان يحجز نفسه فيكون ما يده للمولى ط (قوله بخلاف ما لو علموا  
على بلد) تقدمت المسئلة في باب وكذا العنم والظاهر أن مثله ما لو اضطر الى المرو وعاهم فارجح (قوله من  
نصاب رطاب) أي عماليه في قولنا في الشرع لانه لا يملكه أن يشترى بنصاب قريب من الحول  
عليه شأن هذه الخضراوات للتجارة فتم عليه الحول فعده لا يأخذ الركة لكن بأمر المالك مادامها نفسه  
وقال يأخذ من جنسه لدنوله تحت حيازة الامام كذا في البرهان وقال السكال في تعليل قول الامام لا يؤخذ  
منها لانها غسباً لا منقضاء وليس عدد العامل دفع اني الرليد مع لهم فاذا بقيت ليدفعهم موهبت ديوت  
المقصود ولو كان عدده أو أخذت بصرف الى عماله كاله ذلك اه (قوله من بحثا) ليس في عبارة الهر  
ما يشعير بأنه بحث على انه مدكور في كلام المال كعلمت وليس في عبارة السكال ايضاً ما يشعير بالبحث على  
أن ماد كره السكال مذكور وفي شرح المطومة مع زيادة نه لو رضى أن يعطيه القيمة أخذها وفي العمالية من  
باب العشر اذ امر بالحصر وان على العاشر وأراد العاشر أن يأخذ من عبيد الاحل الفقراء عدداً للمالك عن  
دفع القيمة لا يأخذ وانما تلزم الاجل الفقراء لانه لو أخذ من عبيد ما يصرف الى جملة مجاز واعماله اعمد راباء  
المالك عن دفع القيمة لانه اذا أعطى القيمة لا كلام في جواز أخذه اه ومثله في الهاية فافهم والله أعلم

(باب الركة)

(قوله الخنوه الخ) جواب سؤال تفره كل حق هذا الباب أن يدكر في السير لان المأخوذ فيه ليس زكاه  
وانما يصرف مصروف العنبة كما في النهر ح وقد علم على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والركة  
قرية مختصة ط (قوله من الركة) أي مأخوذ منه لا مشقة لان اسماء الاعيان جامده ط (قوله جمع) في  
المركوز) خبر بعد خبر للضمير أي هو مشتق من الركة وهو جمع في المركوز وليس فعلاً لثبات كذا في  
ح قلت ويحتمل كونه حالاً من الركة يعني انه مأخوذ من الركة من ادابه اسم المفعول وهذا أولى بناء على أن  
الركة اسم جامد لا مصدر (قوله وشراء الخ) ظاهره أنه ليس معنى لغوي أو في المنع عن المغرب هو المعدن أو  
الركة لان كلامهم مسمى كوز في الارض وان اختلف الركة اه وظاهره انه حقيقة فيهما مشتركة اشتراكاً

بماله ورقته (أو) مأذون  
غير مدبون اسكن (ليس  
معه مولاه) على الصحيح  
في الثلاثة لعدم ملكهم  
ولذا لا يؤخذ من العسرين  
الوصي اذا قال هذا المال  
اليتم ولا من عدد كاله  
(مر على عاشر الخوارج  
وعسرين ثم مر على عاشر  
أهل العدل أحد عشر باراً)  
لغة صبر عه روروم - م  
خلاف ما لو علموا على بلد  
(فرع) مر بهما شرطاً  
للتجارة كطع وعسره  
لا يشتره عدداً امام الاداء  
كان عدد العاشر دوا  
فيما حد له دفع له من ركة  
«(باب الركة)»  
ألقوه بالركاء لكره من  
الوطائف المالية (هو)  
لغة من الركة أي الامتياز  
بمعنى المركوز وشراء مال  
مركوز (نحت أرض) أعم  
(من) كون راكبه الخالق  
أو الخلف



ذكره الزبيري (ويؤخذ

عشر من قيمة خمر) (قوله من قيمة خمر) يخرج خبر بلاتونين لضافته الى كافر على حد قول الشاعر: بين نواحي وجهه الاسد قال في البحر وفي العاية تعرف قيمة الخمر بقول فاسقين تاباً أو ذميين أسلموا في الكافي يعرف ذلك بالرجوع الى أهل الذمة اه وفي حاشية فوخ من شرح الجمع أن الاول أولى (قوله وجعلوا ذميمة كافر) كذا في المعراج عن المحوي انه ذكره أبو الليث رواية عن الكرخي وعلاه بانها كانت مالا في الابتداء وتصير مالا في الانتها بالبيع فكانت كالخمر اه ونقله في البحر وأقره واستشكله ح بأن أسلم قيمي وسبب أي أن أخذ ذميمة القيمي كأخذ عينه وكونه مالا في الابتداء وبصير مالا في الانتها مما لا تأثير له في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك علة عشر الخمر وأما جعلها علة كونه مثلياً اه وأجاب الرجعي بأن الجاهل مثلي لا قيمي بل دليل جوار أسلم فيه فكل كالخمر يرا لا كالخمر قلت سيأتي في الغصب التنصيص على انه قيمي وجواز أسلم لم لا يدل على أنه مثلي بل جواز في غيره وأجاب ط بانه في البحر على الخمر بعلة ثانية وهي أن حق الأخذ من العجاجة وقاله اه في جوابه انه في جوابه المدة قلت اسكن هذا لا يدفع الاشكال بأن أخذ ذميمة القيمي كأخذ عينه وقد عصباب بالفرق بين ذميمة مالا لا يؤول أصلاً وهو نجس العين كالخمر وقيمة ما هو قابل للتقوّل ولا تنفّاع كجاء المدة ولذا في اسكان كذا تأمل (قوله كذا أقر المصنف منه في شرحه) اعلم أن المتن المذكور في شرح المصنف هكذا ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر كافر للتجارة لامن خنزير، فيكون قوله ويؤخذ عشر القيمة من خمر من كلام الشارح وكذا تأمل بالآخر في بعض النسخ فاطا و رأيت في متن مجرد مانعه ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر ذي وعشر قيمته من حرب للتجارة لامن خنزير وكل مما أقره ورجع عنه خطأ أما ما أقره فلا نه باطلاً قاله كافر صريح في أن المأخوذ من الذي والحربي نصف عشر وأنه يشترط نية التجارة في حق كل منهما مع أن المأخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حقه نية التجارة وأما ما رجح عنه فلا نه يقتضي اشتراط نية التجارة في حق الحربي ولذلك جعل الشارح الأسلم على الذي فصار المصنف ساكتاً عن الحربي فذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حرب الخ اه ح (قوله وبلغ نصاباً) أي وحده أو بالضم الى مال آخر معه ولكن لما كان طاهر المثل ان ليس معه غيره وأنه عشر مطلقاً أطلق العبارة ولم يكتف بما من قوله ولا تأخذ منهم شيئاً اذ لم يباع ما لهم نصاباً ما ظهر لي (قوله لامن خنزير) أي الكافر ح (قوله مطلقاً) أي سواء مربياً وحده أو مع الخمر عندهما وقال الثاني ان مخرج ما عشره كذا به جهه تبها الخمر ولم يعكس لانها أظهر مالية ادهى قبل الخمر مال وكذا بعده بقدير الخالي وليس الخنزير كذا في خبر (قوله فأخذ قيمته كعينه) أي كأخذ عينه لان قيمة الحيوان لها حكم عينه ولهد لوز فوج امرأة على حيوان في الذمة ان شاء دفع عينه وان شاء دفع قيمته أما بقية الخمر فليس لها حكم عين الخمر ولهذا لوز فوج الذي امرأة على خنزيراً تأملها بغيرها لا تجبر على القبول وأما الأسلم أخذ العشر من قيمتها لامن نه لان المسلم ممنوع عن تملكها شرح الجاهل في تصانيفه ان (قوله بخلاف الشفعة من) جواب عما قيل ان القيمي ليس لها حكم العين بل دليل أن الذي لو باع داره من ذي بال خنزير وشطيهها مسلم يأخذها بقيمة الخنزير وحاصل الجواب أن الجواز هنا ضروري وحق العبد لا احتياجه ولا ضروري في حق الشرع لاستغنائه كما بسط في المعراج عن الكافي وأجاب في النهر نقلاً عن العناية بأن القيمة لم يأخذ حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعية قلت وحاصله الطرف بين أخذها ودفعها وفيه نظر فان في دفعها للذي علمها هو المسلم منهي عن تملكها وتخليتها (قوله في بيته) الظاهر يرجع الى من سر على العاشر مسلماً أو نبياً أو حربياً كما صرح به الشارح في قوله مطلقاً ح (قوله ولا من مال بضاعة) هي لغة الضامة من المال واصطلاحاً ما ينفقه المالك لانسائه يبيع فيه ويغير ليكون الرجح كله للمالك ولا شيء له امل يخرج عن المغرب ولو عبر المصنف بالامانة كصدو الشرع لا غنى عما بعده (قوله الآن تكون طري) لا في تأخير هذا الاستثناء عن المضاربات لقول الزبيري وان ادعى بضاعة أو نحوها فلا حرمه لصاحبها ولا إيمان وانما الامن الذي في يده اه ويظهر من هذا أن المال طري وذو اليد حربي أيضاً في عشر باعها بالامان

ح (قوله كالخنزير لا كالخمر الخ) هكذا في نسخة النسخي وعلى جوامعها كذا في البحر لا كالخنزير تأمل اه

٤ (قوله أطلق العبارة الخ) ووجهها أن تكون هكذا الما كذا في نسخة المان انه ليس معه غيره وأنه عشر مطلقاً قيد الشارح العبارة بقوله وبلغ نصاباً ولم يكتف بما من قوله ولا تأخذ منهم شيئاً اذ لم يباع ما لهم نصاباً وأطلق في باوع النصاب على بقية مما لا يمكن عنده ويؤخذ من قيمة خمر

الذي علمها هو المسلم منهي عن تملكها وتخليتها (قوله في بيته) الظاهر يرجع الى من سر على العاشر مسلماً أو نبياً أو حربياً كما صرح به الشارح في قوله مطلقاً ح (قوله ولا من مال بضاعة)



كالمباحة في كون الباقي من الخمس لا واجب فيه نظرا أيضا لان الوقف هو حبس العبد على ذلك الوقت  
 عند الامام أو على حكم ملك الله تعالى عندهما والتصدق بالمصلحة وليس المصدق من منفعة بل هو من أجزاء  
 الارض التي كانت مأكالا للوقوف ثم حبسها فهو بمنزلة تقصير الوقف وقد صرحوا بأن التقصير يصرف إلى  
 عمارة الوقف ان احتاج والا حقه للاحتياج ولا يصرف بين المستحقين لان حقه هم في المصالح لا في العبد  
 فاذا لم يكن فيه حق للمستحقين فكيف يمكن عليه الا اجنبي الا أن يدعى الفرق بين المصدق والتقصير فليتأمل وأما  
 رابعها ان احتج به الخمس في المأكولة لمن مخالف لما مشى عليه المصدق من أنه لا شيء في الارض المأكولة كما يأتي  
 \* (نبيه) قال في دفع القدر بقيد بالخراجية والعشرية ليخرج الدار فانه لا شيء فيها لكن ورد عليه الارض  
 التي لا وظيفة فيها كالمخازن فيقتضي انه لا شيء في المأكولة منها وليس كذلك فالصواب أن لا يجعل ذلك لقصد  
 الاحتراز بل للتضييق على أن وظيفة المأكولة لا تمنع الاحتراز مما يوجد فيها اهـ وأجاب في النهر بما يشير  
 اليه الشارح وهو أنه يتبع جهة عمله للاحتراز عن الدار ويعلم حكم المخازن بالاولى لانه اذا وجب في الارض مع  
 الوظيفة فلا يجب في انطوائها عنها أولى اهـ وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية والخراجية ما تكون  
 وظيفة العشر أو الخراج سواء كانت بيد أحد أو لا تشمل المخازن وغيره باليسل ما قدمناه عن الحاشية من  
 أن أرض الجبل عشرية فيكون المراد للاحتراز من دار الحرب ويدل عليه انه في من درو الجار غير معد  
 غير الحرب فعلم أن المراد معدن أرض اولها قال الله تعالى بعد قوله في أرض خراج أو عشر الانصر في أرضنا  
 سواء كانت جبلا أو سهلا موأنا أو لكأ واحد من ربه عن داره وأرضه وأرض الحرب اهـ ثم رأيت غير ما قلته  
 في شرح الشيخ اسمعيل حيث قال ويحتمل أن يكون احتراز عما وجد في دار الحرب فان أرضها ليست أرض  
 خراج أو عشر والمراد بأرض الخراج أو العشر أعظم من أن تكون على مسكة لأحد أولا ولا الحقة للزراعة أولا  
 فيدخل فيه المخازن وأرض الموان فانها اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرية أو خراجية اهـ قلت وعلى  
 هذا فيمدخل في الخراجية والعشرية جميع أقسام الارض المأكولة في معدنها الخمس لكن سيبصر  
 المصدق بانخراج الموجود في داره أو أرضه فانه لا خمس فيه فافهم (قوله خراج الدار لا المخازن الخ) إشارة إلى  
 ما قدمناه من نفع النهر وعلى ما مر ربه لا طاعة إلى دعوى الارضية رالا إلى التعرض لخراج الدار لان المصدق  
 سببه على احتجها على انه كان عليه حيث تعرض للدار ان يتعرض للدار وعرض ما كان عليه كما ذكرنا  
 خراجية أو عشرية مع انه لا خمس في معدنها كما يأتي الآن يقال له كذا لا في داره أو أرضه (قوله خمس) معنى  
 للمجهول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم من باب طلب بكر عن المغرب (قوله خمس) لان التشديد  
 غير ما يداد له معنى لسكونه بخلاف خمسة أشخاص فقط فهو أي لان المراد أخذ الخمس من المعدن لا مجرد جعله  
 أخماسا (قوله حديث الخ) أي قوله عليه الصلاة والسلام الجبل جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي  
 الر كذا الخمس أخرجه الستة كذا في الفتح وقال في بيان دلالة على المأكول ان الر كذا يتم المعدن والكنز على  
 ما حققناه فكان احتجافهم اولا يتوهم عدم اعادة المعدن بسبب عظمه عليه بعد اعادة انه جبار أي هذا لا شيء  
 فيه للمناقض فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في هي الر كذا لانه لا ينافي بالاسباب والاحتجاب اذا المراد به  
 أن اهلا كه أو الهلاك به لا جبر المخاف له غير مضمون لانه لا شيء فيه نفسه والام يجب شيء أصلا وهو خلاف  
 المتفق عليه فاصله انه أثبت للمعدن بخصوصه كما تنص على خصوص اسمه ثم أثبت له حكما آخر مع تميزه  
 فغير بالاسم الذي يعمله بالثبوت فيهما اهـ مطعون في النهر أيضا فافهم (قوله وباقية ما ذكرها الخ) كذا  
 في الملتقى والوقاية والنقاية والدرر والاصلاح ولم يذكر في الهداية وشروحها ولا في الكنز وشروحه ولا في  
 درر البحار والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة قال بغيرها وفي  
 أوجه روايات أخرى وجوب الخمس فهذا يدل على أن المراد بالخراجية والعشرية غير المأكولة كما في المغرب من  
 ذلك أن المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولا شيء فيه ان وجد في داره وأرضه فناقض أول كلامه

خرج الدار لا المخازن  
 ادخلوها بالاولى (خمس)  
 تخلفها أي أخذت  
 الحديث وفي الر كذا الخمس  
 وهو يسمى المعدن كما  
 (وباقية ما ذكرها الخ) ما ذكره

قال الامام أبو يوسف في  
 كتابه المسمى بالخراج حديث  
 عبد الله بن سعيد بن أبي  
 سعيد المقبري قال كان أهل  
 الجاهلية اذا طلب الر جبل  
 في قلبه جبارا القديس علة  
 وان اقله دابة جهارها  
 واذا قتل من حصاؤه  
 فمسل وسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من ثمة فقال  
 الجبار جبار والمعدن جبار  
 والبئر جبار والكنز جبار وفي  
 فقال الذئب والضفة الذي  
 خلقه الله تعالى في الارض  
 يوم خلقت اهـ منه

عن يونس بن مينا بالدين اه قال في النهر وعلى هذا فيكون متواطفا وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن بحجاز في السكت لا تناسع الجمع بينهما باللفظ واحد وبالباب معقود لهما اه ط (قوله اذا) أي لاجل عموم ط (قوله من معدن) بفتح الميم وكسر الهمزة وفتحها اسم جليل عن النور من المعدن وهو الاقامة وأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر بنفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض فومخلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بالقرينة ففتح (قوله خلق) بكسر الهمزة وفتحها نسبة الى الخلق والخلق ح (قوله وكثر) من كثر المال كثر من باب ضرب جمعه تسمية بالمصدر كفى المغرب (قوله لانه الذي يخمس) يعني أن الكثر في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل انسان كفى الفتح ونسبه والاسان شمل المؤمن أيضا لكن خصه الشارح بالكاف لان كثر هو الذي يخمس أما كثر المسلم فاعلمه كثر أي (قوله وجد مسلم أو ذني) خرج الحربى وسه أى حكمه متنا (قوله ولو قلنا صغيرا أنثى) لما في النهر ونسبه انه يسم ما اذا كان الواحد حرا أو بالاعاء أولاد كرا أو لا مسلما أولا (قوله نقد) أى ذهب أو فضة بعر (قوله ونحو حديد) أى حديد ونحو وهو من عطف العام على الخاص ح (قوله وهو) أى نحو الحديد كل جامد ينطبع أى يلبس النار (قوله ومنه الزبيق) بالياء وقد سدهم من ومنهم حيث سدهم يكسر الواو وحده بعد الهجزة كذا في النسخ وهو ظاهر في انها اذا لم تهمز فتحت ثم هاء زاقول الامام آخره وقول سدهم وكان أولا يقول لاشئ عليه وهو به قال انما في آخر الالف بئر القبر واللفظ يعني المياه ولا تخس فيها ولها ما انه يستخرج بالاعاء من عينه ينطبع مع غيره فكان كالفضة نهر أى فان الفضة لا تنطبع مالم يحاط لها شئ فتح قال في النهر والحداد في الذهب في معدنه أما الموجود في خزائن الكفا وفيه الخس اتفاقا (قوله فخرج المائع) أى بالتمديد بجماده وقوله وغير المنطبع أى بالتمديد ينطبع ولا يخمس شئ من هذين القسمين وبه ظهر أن المعدن كفي القهس ستان ونسبه ثلاثة أقسام منطبع كالذهب والفضة والرصاص والخمس والحديد ومائع كالماء والماء والغير واللفظ وليس شئ منهما كالزواجر والغير وزج والسيكل والزاج وغيرها كفى المبسوط والخفة وغيرهما لكن المطر في خصه بالخمرين والظاهر أنه في الاصل اسم لمركز كل شئ اه (قوله كنفط) بكسر النون وقد فتح قاموس وهو دهن يعاوى الماء كاسيد كره الشارح في باب العشر ح (قوله وقار) القار والقيرو والزفت شئ يظلي به السفن ح (قوله كعادن الاجار) كالجص والنورة والجواهر كالبواقيت والفسير وزج والزرد في الاشئ فيها بحر (قوله في أرض خراجية أو عشرية) متعلق بوجدوسية أى يسامع في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى قال ح واعلم أن الارض على أربعة أقسام: باحثة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لقلعةين ووقف فالاول لا يكون عشر يا ولا خراجيا وكذا الثاني كالأرضى وسرا غير الموقوفة فأنما وان كانت خراجية فالاصل الاثما آلت الى بيت المال وت المالك من غير وارث كما صرح به صاحب البحر في الخفة المرضية في الاراضى المصرية والثالث والرابع اما عشرى أو خراجى ثم ان الخس في المباحة لبيت المال والباقي للواجد وأما الثاني وهو المملوكة لغير معين فلم أر حكمه والذي يظهر لي أن البيت المال أما الخس فظاهر وأما الباقي فوجود المالك وهو جميع المسلمين فيأخذوه كمالهم وهو السلطان وأما الثالث وهو المملوكة لقلعةين فالخس فيه لبيت المال والباقي للمالك وأما الرابع وهو الوقف فالخس فيه لبيت المال أيضا كانه قلة الجوى عن البرجندى ولم يعلم من عبارته حكم باقيه والذي يظهر لي أنه لا واجد كفى الاول لعدم المالك فليجروا اه قلت وفيه بحث من وجهه أما أولا فقوله ان المباح لا يكون عشر يا ولا خراجية فانه نظر لما صرح به في الخاصية والطلاصه وغيرهما من أن أرض الجبل الذي لا يصل اليه الماء عشرية وأما الثاني فان قوله الثالث والرابع اما عشرى أو خراجى فيه نظر فقد ذكر الشارح في باب العشر والخراج أن الارض المشترقة من بيت المال اذا وقفها مشترعا أولم يوقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه كلام منذ ذكره في الباب الاخير وأما الثالث فبغلة الموقوفة

فإذا قال (معدن خلق) خلقه  
لله تعالى (و) من (كثر)  
أى مال (معدنون) دفعه  
الكفار لانه الذي يخمس  
(وجد مسلم أو ذني) ولو قلنا  
صغيرا أنثى (معدن نقد)  
نحو (حديد) وهو كل جامد  
ينطبع بالادوية الزبيق  
فخرج المائع كنفط وقار  
وعصير المعامير كعادن  
الاجار (في أرض خراجية  
أو عشرية)

قال القسستاني هو جوهر مضى يخلفه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قيل انه حيوان  
 جنس السمك يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في السكرمانى (قوله حشيش الخ) قال الشيخ داود الانطاكي في  
 كونه الصحيح انه عيون بقر البحر تقذف ذهنية فاذا فارت على وجه المساجد تلبس بها البحر على الساحل  
 (قوله ولودها) لو وصلية وقوله كان كثر انعت لقوله ذهبا أى ولو كان ما يستخرج من البحر ذهبا كذا  
 منع العباد في قعر البحر فانه لا يخس فيه وكاه للواجد والظاهر أن هذا مخصوص فيما ليس عليه علامة الاسلام  
 لم أره فتأمل (قوله لانه لم يرد عليه القهر الخ) حاصله أن محل الجنس العنينة والعنينة ما كانت للكفرة ثم تصير  
 مسلمين بحكم القهر والعلم وباطن البحر لم يرد عليه قهر فلم يكن غنمة قاضيان (قوله سمة الاسلام)  
 لسكر وهى في الاصل أثر السكى والمراد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة أو نقش آخر مرسوم  
 مسلمان (قوله نقدا أو غيره) أى من السلاح والآلات وأثاث المنازل والفصوص والقماش بحر (قوله  
 لقطة) لان مال المسلمين لا يعين بدائع (قوله سيجى مسكها) وهو أنه يسادى عليها في أبواب المساجد  
 الاسواق ٢ الى أن يظن عدم الطلب ثم يصيرها الى نفسه ان فقيرا والافالى فقيرا آخر بشرط الضمان ح  
 (قوله سمة الكفر) كنهش صنم أو اسم ملك من ملوكهم المعروفين بحر (قوله جنس) أى سواء كان في  
 رضة أو أرض غيره أو أرض مباحة كغاية قال قاضيان وهذا بخلاف لان السكر ليس من أجزاء الدار  
 أمكن إيجاب الجنس فيه بخلاف المعدن (قوله أول الفتح) ظرف للمالك أى المحتالة وهو من خصه الامام  
 بمليك الأرض حين فتح البلد (قوله على الوجه) قال في النهر فاب لم يعرف أى الورثة قال السرر حشى هو  
 لا تسمى مالكا للأرض أو لورثته وقال أبو اليسر بوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا الوجه للفتأمل اه  
 وذلك ما في البحر من أن السكر مودع في الأرض فلما ملكها الأول ملك ما فيه ولا يخرج ما فيه ما عن ملكه  
 بيعها كالسكة في جوفها دارة (قوله وهذا ان ملك أرضه) الاشارة الى قوله وباقيه للمالك وهذا ان لو هما  
 وطاهر الهداية وغيره ان حجه لكن في السراج وقال أبو يوسف المالكى لو اوجد كفى أرض غير مملوكة  
 وعليه الفتوى اه قلت وهو حسن في زماننا لعدم انتظام بيت المال بل قال ط ابن الطاهر أب يقال أى  
 على قولهما ان للواجد صفة حينئذ الى نفسه ان كان فقيرا كما قالوا في بنت المعتقد انها تقدم عليه ولو رضاءا  
 ويدل عليه ما في البحر عن المبسوط ومن أصاب كذا أو سبه أن يتصدق بحقه على المساكين وإذا طالع  
 الامام على ذلك أمضى له ما صنع لان الجنس حق الفقراء وقد أوجه الى مستحب وهو في أصابة (ل كذا عن حجاج  
 الى الجابية فهو كزكاة الاموال الباطية اه) (تنبيه) في البحر عن المراح أن محل الخلاف ما إذا لم يده  
 مالك الأرض فان ادعى انه ملكه فالقول له اتفاقا (قوله والا فلا ووجد) أى وان لم تكن مملوكة كالحبال  
 والمفازة فهو كالعدن يجب خسه وباقيه للواجد مطلقا بحر (قوله لانهم من أهل الفيمة) لان الامام يرفع  
 لهم رضى (قوله في المفاوز) فافى أرض مملوكة والباقي للمنتظله على ما مر من الخلاف أفاده اسمعيل  
 (قوله فهو للواجد) ظاهره أنه لا تسمى عليه لادنى وهذا ظاهر فيما اذا حفر أحد هماما لاثم جاء آخر وأتم  
 الحفر واستخرج الر كذا أمالوا شتر كافي طلب ذلك فسيب كفى باب الشركة الفاسدة أنها لا تصح في احتشاش  
 واصطباد واستقاء وسائر مباحات كاجتماع ثمار من جبال وطلب معدن من كثر وطبخ آجر من طين مباح  
 لتضمها الى كاله والتوكيل في أخذ المباح لا يصح وما حصله أحد همداهله وما حصله ما فلهما انصفين ان لم يعلم  
 مال كل واحد همداهله أو صاحبه أحرمته بالغا ما بلغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يجوز  
 به نصف من ذلك اه (قوله فهو للمستأجر) سيده كالمصنف في باب الاجارة الفاسدة استأجره ليصيده أو  
 يحطب فان وقت ذلك وقتا جاز والا لا اذا عين الحطب وهو ملكه اه وكتب طه نال على قوله والا لا  
 أن الحطب للعامل قلت ومقتضاه أن الر كرهنا للعامل أيضا اذا لم يوفق قتالانه اذا فسده الاستحقاق بقر  
 التوكيل وعلت أن التوكيل في أخذ المباح لا يصح بخلاف ما إذا حصله أحد همداهله بالغا لادنى كاسرفان

حشيش به الخ في البحر أو  
 خشي ذابة (وكذا جميع  
 ما يستخرج من البحر من  
 حلية) ولودها كان كثر ان  
 قعر البحر لانه لم يرد عليه  
 القهر فلم يكن غنمة (وما عاينه  
 سمة الاسلام من الكون)  
 نقدا أو غيره (واقطة)  
 سيجى حكمها (وما عاينه  
 سمة الكفر جنس وباقيه  
 للمالك أول الفتح) ولوارثه  
 لو حيا ولا فليت المال على  
 الاوجا وهذا ان ملكك  
 أرضه والا فلا ووجد) ولو  
 ذميا كما صغر أى لا تهم  
 من أهل الفيمة (نفسا  
 حتى بمسنة) فانه يترد  
 منه ما أخذ (الاذا عمل) في  
 المفاوز (بأن الامام على  
 شرط فله المشرى) ولورثه  
 رجلان في طلب الر كذا عن  
 للواجد وان كانا أجيرين  
 فهو للمستأجر (واسم  
 سمة أى العلامة) أو استأجر  
 الصرب من ماله على (على)  
 ظاهر (المذهب)

٢ قوله الى أن يظن الخ قال  
 في الكفاية وذلك يقتضيه  
 بقوله المال وكثرته حتى قالوا  
 في عشرة ذراهم فصاعدا  
 يعرفها حولا وفيما دونها  
 الى الثلاثة شرا وفيما دون  
 الثلاثة الى الدرهم جمعة  
 وفيما دونه يوما وفي فلس  
 ونحوه ونظيره خمسة ويصرة ثم  
 يضع في كفه فقير اه منه

آخرون فان أرضه لا تنخرج عن كونها عشرة أوجاجية كما يأتي وقد جزم أولاً وجوب الخمس فيها والحاصل  
أن معدن الأرض المملوكة جميعه للمالك سواء كان هو الواجد أو غيره وهذا رواية الأصل الآتية وفي رواية  
الجامع يجب فيه الخمس وباقيها للمالك. فلقا قوله ولا شيء في أرضه ينافي قوله وباقيها للمالك فلذا قال الرجح  
أن صدر كلامه مبنئ على إحدى الروايتين وأخوه على الأخرى قالت وقد ذكر نحوه القهستاني ورأيت في حاشية  
السيد محمد أبي السعد أن الصواب حمل المملوكة هنا على المملوكة لغير الواحد فلا ينافي ما بعده لأن المراد به  
الأرض المملوكة للواجد ثم قلت يؤيد هذا تعبير المصنف كصاحب الكنز بارضه فانه يفيد أن المراد أرض  
الواجد لكن ينافيه أن صاحب البدائع لم يعبر بالخراجية والعشرية بل قال ابتداء فان وجدته في دار الاسلام  
في أرض غير مملوكة يجب فيه الخمس وان وجدته في دار الاسلام في أرض مملوكة أو داراً ومزلة أو حانوت فلا  
يخلاف في أن أربعة الأقسام لصاحب الملك وحده هو أو غيره لأن المعدن من نوابع الأرض لانه من أجزائها  
واذا ملكها المتعاطي له بنائيل الامام ملكها بجميع أجزائها فتنتقل عنه إلى غيره بتوابعها أيضاً واختلاف في  
وجوب الخمس الخ قوله فلا خلاف الخ صريح في أنه لا فرق بين المملوكة للواجد أو غيره فان قوله هو أو غيره  
يرجع إلى الواجد فكيف من الخلاف في وجوب الخمس والانفاق على أن الباقي للمالك إنما هو في المملوكة  
لواجد أو غيره ولا وجه لوجوب الخمس إذا كان الواجد غير المالك وعدمه إذا كان هو المالك لا اتحاد العلة  
بمملوكة كون المالك ملكها بجميع أجزائها ووقع التعبير بقوله هو أو غيره في عبارة البحر أيضاً وسند ك  
في توجيه الروايتين ما هو كالمصرح في عدم الفرق والله تعالى أعلم (قوله والاكتيل ومغارة) جعله ذلك مما  
صدق في الأرض العشرية والخراجية يصح على جوابنا السابق بأنه أرادهم ما كانوا عليه من وطئها العشر أو  
الخراج إذا استعملت فاقهم (قوله وأعدت) قد ربه احترازاً عن الكثرة فانه يخصص ولو في أرض مملوكة لأحد  
أو في داره لانه ليس من أجزائها كما في البدائع ويأتي (قوله في داره وحانوته) أي عند أي خفية خلافاً لهما  
ملتي (قوله في رواية الأصل الخ) راجع لقوله وأرضه قال في غاية البيان وفي الأرض المملوكة روايتان عن  
أي خفية فعلي رواية الأصل لا فرق بين الأرض والدار حيث لا شيء فيهما لأن الأرض لما انتقلت إليه انتقلت  
بجميع أجزائها والمعدن من ترية الأرض فلم يجب فيه الخمس لملكه كالعنبة إذا باعها الإمام من انسان  
سقط منها حق سائر الناس لانه ملكها بحد كذا قال الجصاص وعلي رواية الجامع الصغير بينهم ما فرق  
ووجهه أن الدار لا وثنة فيها أصلاً فلم يخص فصار الكل للواجد بخلاف الأرض فان فيها مؤنة الخراج  
والعشر فخصص اهـ (قوله واختارها في الكنز) أي حيث اقتصر عليها كالمنصف وأراد بذلك بيان أنها  
الأربع لكن في الهداية قال عن أبي حنيفة روايتان ثم ذكر وجه الفرق بين الأرض والدار على رواية الجامع  
الصغير ولم يذكر وجه رواية الأصل وربما يشهر هذا باختار رواية الجامع وفي حاشية العلامة فوح أن  
القياس يقتضي ترجيحها لغير من الأول أن رواية الجامع الصغير تقدم على غيرها عند المعارضة الثاني أنها  
مواذقة لقول الصاحبين والاختلاف في عايشه في الرواية الأولى والحاصل أن الإمام فرق في وجوب الخمس بين  
المعدن والكنز بين المغارة والدار وبين الأرض المباعة والمملوكة وهما لا يفرقان ذلك في الوجوب (قوله  
وزمرد) بالصفت وتشديد الراء وبالذال المعجمة آخره الزمرد كفي القاموس (قوله وفي زوج) معرب  
في وزمرد الأزرق الصافي اللون لم يرتفع في يد قبيل وتماه في اسمعيل (قوله ونحوها) أي من الأخبار التي  
لا تنطبق (قوله أي في مهادن) أي الموصوفة فيها بأصل الخلقة فالجبل غير قيد (قوله ولو وجدت) بمحض قوله  
في مهادن وقوله دين حال يعني مدفون واحترز بد في الجاهلية عن دين الاسلام وقوله أي كنزاً أشار به  
إلى أن حكمه ما يأتي في الكنوز (قوله لكونه غنجة) فانه كان في أيدي السكار وحوته أيدينا بحر (قوله  
كيف كان) أي سواء كان من جنس الأرض أو لا بهد أن كان مالا متقوماً بحر ويستثنى منه كنز البحر كما يأتي  
(قوله ان كان ينطبق) أما المتاع وما لا ينطبق من الأخبار فلا يخص كالمس (قوله هو مطر الربيع) أي أصل

والاكتيل ومغارة) فلو وجد  
والمعدن (لا شيء) فيه ان  
وجدته في داره) وحانوته  
(وأرضه) في رواية الأصل  
واختارها في الكنز) ولا  
شيء في ياقوت وزمرد  
وفي زوج) ونحوها  
(وجدت في جبل) أي في  
مهادن) (ولو) وجدت  
(دين الجاهلية) أي كنزاً  
(خمس) لكونه غنجة  
والحاصل أن الكنز يخص  
كيف كان والمعدن ان كان  
ينطبق (د) (لا في) (لواؤ)  
هو مطر الربيع) (وعنبر)

\*(باب العشر)\*

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به ههنا ما ينسب اليه لتشمل الترجمة نصف العشر ونصفه جوعى وذ كره في الزكاة لانه منها قال في الفتح قيل ان تسميته زكاة على قولهم الاشتراط له المصاب والمجاهد بخلاف قوله وليس بشئ اذ لا شأن له زكاة حتى يصرف مصارفه او اختلافهم في اثبات بعض شروط بعض أنواع الزكاة زكاتها لا يخرج عن كونه زكاة اه واستظهر في النهر قول النهاية ان تسميته زكاة مجاز وايد الشيخ اعميل الاول بانه يجب فيما لا يؤخذ منه سواء ولا يجمع الزكاة وتسميته في الحديث صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور أو الاستراخى كافي الزكاة اه والكلام هنا في عشرة مواضع يستطفا في البحر (قوله يجب العشر) ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول أي يفترض لقوله تعالى وآتوا حقهم يوم حصاده فان عامة المفسرين على انه العشر أو نصفه وهو محتمل بينه قوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى بعرب أو دالية ففيه نصف العشر واليوم طرف للتحقق لا لالتياء فلا بد أنه لو كان المراد ذلك من كفاية محبوب لا يخرج يوم الحصاد بل بعد التقسية والكيل ليظهر مقدارها على أنه عداى حمية فيجب العشر في الحضر وأنت ويخرج حقها يوم الحصاد أي القطع بدائع ملخصا (قوله في عسل) بعسر يسوي فان قوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله بالشرط مصاب معنى عساه كيان به عليه بقوله واجمع لكل ح وصرح بالعسل اشارة الى خلاف مالك والشافعي حيث قال ليس فيه منى لانه متولد من حيوان فاشبهه الاربع بسم و دليله بسوط في الفتح (قوله أرض غير الخراج) أشار الى أن المانع من رحيته كون الأرض خراجية لانه لا يجمع العشر والخراج فشمل العسرية وما ليست بعسرية ولا خراجية كالجبل والمفارقة لكون قدمنا عن الحائبة وغيره أن الجبل عسري وتسمى أيضا ان المراد أنه لو اشتهى فعل فهو عسري هذا وتفيد الخبر الرى الى الأرض الخراجية بالخراج الموطن لانه المراد عند الإطلاق قال ولو وجد في أرض خراج المقاسمة ففيه مثل ما في الثمر الموقوف فيها اه لكن الكلام في ان يفي وجوب العشر وهو عسر واجب في الخراجية مطلقا كما أفاده الرحيق واستنبط ان الخراج قسمان خراج مقاسمة وفي ما وضعه الامام على أرض فقهها ومن على أهلها من انهم في الخراج أو ثلثه أو ربعه وهو خراج وطهفة مثل الذي واخوه عسر ردى الله تعالى عنه على أرض السرى اذ لكل حريته بانه الماء عاير أو غير كماله يكفى في الخراج ان شاء الله تعالى ويأتى هنا من أحكامهم (قوله في ثمر جمل) يذحل به من الغنل لان الثمر انما يتغير عن من أصل يصلح لاد كل واللبن كفى الكرماني وفي القاموس انه اسم لجل الشجر والتمهي وفي المرددات انه اسم لكل ما يستعملهم من اجمال الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير عاير ولم يعالجه أحد وخرج ثمره شجرة في دار رجل ولو بستانا في داره لانه تسع لادار كذا في الحاشية ط عن القهية ان (قوله ان حياه الامام) الضمير عائد الى المدكور وهو العسل والتمر والفاطر ان المراد الحياية من أهل الحرب والبيعة وقطاع الطريق لا عن كل أحد فان ثمر الجبل مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شئ فيما يوجد في الجبال لان الأرض ليست مملوكة ولهما أن المقصود من ملكهما التمساع وتدخل اه ح (قوله لانه مال مقصود) أي مقصود للامام بالحفظ اه ط أو مقصود بالاختلاف وان اشترط حمايته حتى يجب فيه العشر لان الجبائية بالحماية فهو على الاشتراط الحماية أو من جنس ما يقصده الاستقلال الأرض وهو على الوجوب تأمل (قوله أي مطر) سمي بذلك مجازا من تسمية الشئ باسم ما يجاوره أو يجعل فيه نهر (قوله وسبح) بالسبح والحاء المهملة بينهما مثناة تحتية قال في المغرب ساح الماء سحاجرى على وجه الأرض ومنه ما سقى سحاجرى ماء الانهار والودية اه (قوله بالشرط مصاب وبقاء) فيجب فيما دون المصاب بشرط أن يبلغ ساعا وقيل نصفه وفي الحضرات التي لا تبقى وهذا قول الامام وهو الصحيح كافي التحفة وقال لا يجب الاضيها له ثمر بانية حول بشرط أن يبلغ خمسة أوسق ان كان مما يوسق والوسق ستون صاعا كل صاع أربعة أمناه

\*(باب العشر)\*

(يجب) العشر (في عسل)

وان قيل (أو من شجر)

الخراج ولو غير عسرية

كجبل ومفارقة له

الخراجية لانه لا يجمع

العشر والخراج (و كذا

يجب) العشر (في ثمره

جمل أو عسرة ان سا

الامام) لانه مال مقصود

لا يملكه كالمصباح

(و كتب) في مسعى ماء

أي مطر (و سبح) كسبح

(بالشرط مصاب) راجع

للسن (و) الاخر (قوله)



للمعنى آخر مثله لانه عمل له غير متبرع هذا ما طهرى فقامله (قوله ذكره الزيلعي) ومثله في الهداية (قوله لانه العائيب) لان الكفار هم الذين يحرمون على جيع الدنيا وادخلوها ط (قوله وقيل كالمعلقة) عبارة الهداية وقيل يجعل اسلاميا في زمانه المتقدم العهد اه اى فانظروا انه لم يبق شئ من آثار الجاهلية ويحب البقاء مع الظاهر ما لم يتحقق خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دفينهم الى اليوم يوجد بدبار مارة بعد اخرى كذا في فتح القدير اى واذا علم أن دفينهم باق الى اليوم انتفى ذلك الظاهر قلت بلى ان كثير من المعتقدات التي عليها علامة أهل الحرب يتعامل بها المسلمون والظاهر أنهم من قسم المشتبه الا اذا علم أنهم من ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح البلدة تأمل ثم رأيت في شرح الغاية للنلا على القارى قال وأما مع اختلاف دراهم الكفار مع دراهم المسلمين كالمشخص المستعمل في زماننا فلا ينبغي أن يكون خلاف في كونه اسلاميا اه (قوله معدنا كان أو كثيرا) وتقييد القديري بالكثرة لكون الخلاف فيه فان شيخ الاسلام أوجب قيمته الخمس فيعلم حكم المعدن بالاولى لعدم الخلاف فيه بلى الجبر عن المعراج (قوله لانه كالمخلص) قال في الهداية فهو لانه اى مافى حجراتهم ليس في يد أحد على الخصوص فلا يعتد غدرا ولا شئ فيه لانه بمنزلة مخلص (قوله ولذا) الاشارة لما أفهمه قوله لانه كالمخلص من انه لا يخمس الا اذا كان بالقهر والعلبة كما صرح به بعده بقوله لكونه غنيمة (قوله وان وجدته الخ) صافيه ان ان وجدته في أرضهم الغير المملوكة فالحال للواجد بالفرق بين المستأمن وغيره وهذا ما مر أموال وجدته في المملوكة فان كان غير مستأمن فالسكل له أيضا والاوجب رده المالك (قوله اى الر كاز) يعم الكثر والمعدن وما في البرجندى من تقييده بالكثرة مكانه مبنى على ما سر عن القديري تأمل (قوله لكن لا يمايب له مشترى) بخلاف ما اذا اشترى رجل شيئا من افساد ما باعه فانه يطيب للمشترى الثاني لا متناع المشخصه انذ ح عن البحر فليتأمل (قوله ولا يخمس) الا اذا كانوا جماعة ودوى غنيمة لكونه غنيمة كما تقدم وياتى (قوله لماسر) اى من أنه كالمخلص كفى الدر عن غاية البيان (قوله وما في النقاية) اى للمحقق صدر الشيرازى وكذا في الوفاية لجدده ناس الشريعة وعبارة الوفاية وت وجد ر كاز متناعهم في أرض منها لم تلك خمس اه قال في الدرر انه غير صحيح لما صرح به شرح الهداية وغيرهم ان الخمس انما يجب فيما يكون فيه معنى المستأمن وهو فيما كان في يد أهل الحرب ووقع في يد المسلمين بالتحالف والذل كور في الوفاية ليس كذلك لان المستأمن كالمخلص والأرض من دار الحرب لم تقع في أيدي المسلمين فالصواب أن يقطع لفظ وجد عما قبله ويقرأ على البناء للمفعول ويترك لفظ منها وتضاف الارض الى المسلمين اه وأجاب في الشريعة لالدية بان وجد معنى للمفعول ووجب فاعله محذوف اى ذو ومنفعة المستأمن والتقييد بقوله لم تلك يعلم منه المملوكة الاولى اه (قوله الا أن يعم الخ) هذا الجمل صحيح في عبارة النقاية لانه ليس فيها لفظ منها اى من دار الحرب بل عبارة الوفاية الاخصار عن الشريعة لالدية والحاصل أن المسئلة في عبارة الوفاية مفروضة فيما اذا كان المتناع في أرض غير مملوكة من دار الحرب والواجب ذو ومنفعة فيجب الخمس وفي عبارة النقاية فيما اذا كانت الأرض من دار الاسلام والواجب رجل ناولا يصح أن يكون فاعل وجد المستأمن لان مستأمنهم لا يستحق شيئا الا بالشرط كما سر والمسلم لا يكون مستأمن في دار الاسلام ثم ان هذه المسئلة على العبارتين قد علمت بما سر وفائدة ذكرها ما اشار اليه الشارح أولا وصرح به في العمارة وغيره هو أن وجوب الخمس لا يتفاوت بين أن يكون الر كاز من القديين أو غيرهما كالمتناع وهو كالميتع بية ما يتبع به في البيت من الرصاص والانساس وغيرهما (قوله لنفسه) اى ان كان محتاجا ولا تغنيه الاربعه الاخاص بان كان دون المائتين أما اذا بالغ ما تبين فلا يجوز له تناول الخمس بغير عن البدائع قلت لكن فيه أنه قد يبلغ مائتين فأكثر ولا يغنيه كدويون مائتين مثلا والاولى الاقتصار على الحاجة وفي كفى الحما كهم ومن أصابوا كذا وسعه أنه يتصدق بخمسة على المساكين فاذا اطلع الامام على ذلك انصهر له ما صنع وان كان محتاجا الى جميع ذلك وسره أن عسكه لنفسه وان تصدق بالخمسة على أهل الحاجة من آبائهم وأولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الخراج من الأرض اه

ذكره الزيلعي لانه العائيب وقيل كالمعلقة (ولا يخمس وكافر) معدنا كان أو كثيرا (وجدنى) حصواء (دار الحرب) بل كاه لا واحد ولو مستأمن لانه كالمخلص (و) لانا لو دخله جماعة ذو خمسة وعطروا بشئ من كوزهم (م) ومعدنهم (ن) لكونه غنيمة (وان وجدته) اى الر كاز (مستأمن في أرض مملوكة) امضهم (ر) الى ملكه) تغرز عن العذر (ت) لم رده (آخر) منها ما كاه ما كان خبيثا) فصيله التصدق به بالوا باه صحت لنيامه لانه لا يطيب للمشتري (ولو رده) اى الر كاز (غيره) اى غير مستأمن (وبما) اى في أرض مملوكة لهم حل له (ولا يرد ولا يخمس) لما مر بالا فرق بين متناع وغيره وماى استأمن من أنذر كاز متناع أرض لم تلك خمس وهو الا أن يجعل على متناعهم الموجود في أرضه (فرع) قالوا وجد صرف الخمس لنفسه وأصله وفرعه وأجانبى بشرط فقرهم

دون ششبه شميلة (قوله وتبين) بالباء الموحدة قال في الفتح غير انه لو فصله قبل انعقاد الحسب وجب  
العشر فيه لانه صار هو المقصود وعن محمد في التبن اذا ليس العشر (قوله وسعف) بفتح السين والعين  
المهماتين ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبل والمراوح وقد يقال للعر يد نفسه والواحدة سبعة معرب  
(قوله وقطار) بفتح القاف أو كسرهما مع سكون العلاء المهملة وفتح القاف وكسر العلاء عبارة الارز  
ومحوه والارز بفتح الهمزة وتضم شجر الصنوبر وبالفتح لمن شجر الارز قاموس (قوله وخطمي) بفت  
طيب الريح يخرج بالعراق ط (قوله وأشمان) بصم الهمزة وكسرها قاموس (قوله وعروقتان)  
أما القطن نفسه ففيه العشر كما ط (قوله وبادكان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في  
الخارج منه ط (قوله وبزر) بطخ وقثاء أي كل حب لا يصلح للزراعة كبزر البطيخ والقثاء لكونها  
غير مقصودة في نفسها بحر أي لانه لا يقصد زراعة الحبل لانه بل لا يخرج منه وهو الحنظل وبقثاء  
العشر كما قال في البدائع الحضرات كالقول والطاب والخباز والمصل والثوم ومحوها اه وفي البحر  
ويجب في العصفور والسكان وزره لان كل واحد منهما مقصود فيه (قوله وأدوية) في الثانية ولا يجب  
العشر فيما كان من الادوية كالوز والهليلج ولا في السكندر اه (قوله كلمة) بصم الحاء وشويع نصم  
السين الحنة السوداء قاموس (قوله حتى لو أشعل أرضه) سم الحسب العشر) ولما انتهى أرضه بهو أم الخلاف  
وما أشبهه أو بالقصب أو الخشيش وكان يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر ثانياً لانه في البدائع ومحوها  
قال في التمر ثانياً لانه ليس بهي سدر ولا أطلقه فاصحح اه قال الشيخ السجستاني ومثل الخلاف  
الحور بالمهماتين والصفه في بلادها اه والخلاف ككتاب رشدي بن صم الحسب الصفه وليس به  
قاموس (قوله غرب) بفتح المعجمة وسكون الراء (قوله ودالية) بالدال المهملة (قوله أي دولا) في المبر  
الدولاب بالفتح المخيمون التي تديرها الدابة والماءورة ما يديرها الماء والدالية تدع طويل يركب تركب  
مداد الارز وفي رأسه مقرفة كبره يستعملها اه وفي القاموس الدالية المحبوس والماءورة التي تتخذ من  
خوص يشد في رأس جدد طويل والمحبوس الدولاب يسق عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) عليه لوجوب  
صف العشر فيما ذكر (قوله وتوابعه) كذا بقوله الما في ث سرح الما في عن شحه انه يسق لار الدالة  
في العدول عن العشر الى نصفه في مسبق غرب ودالية هي زيادة الكفة كالماء وهي درجتي شمر  
الماء ولعلهم لم يدكروا ذلك لان المعتمد عندنا أن شراء السدر لا يصح رقيق ان يعار فيه صححوه بل قال عدم  
شراؤه وجب عدم اعتباره أم لا تأمل نعم لو كان محرزاً بانه فانه ملك لاواستري ماء بالقرب وفي خصوص ينبغي  
أن يقال بصرف العشر لان كاهنهم بما تريد على السقي بعرب أو دالية (قوله اعتبر الغالب) أي أكثر السدة  
كما في السائمة والعلاوة في باي أي اذا أسماها في بعض السدة وعلافتها في بعضها يفتت بالاكبر (قوله ولول  
استوى يانصفه) كذا في التهستان عن الاستيلا لانه وقع الشان في الزيادة على النصف ولا يجب الزيادة بالشان  
(قوله وقبل ثلاثة أرباعه) قال في العاية قال به الاثثة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوطيفتين ولا يعلم منه  
خلافا اه أي لان نصفه مسق سيج ونصفه مسق عرب فيجب نصف العشر ونصفه دورح الى يلى الاول  
قياسا على السائمة اذا علمها نصف الحول فانه ترد بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالذات قال في البعقورية  
وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي المقيس عليه سبب الوجوب ليس بثابت بقيما وهما  
سببه ثابت بقيما والشان في نقصان الواجب وزادته باعتبار كثرة المؤنة وقامتها باعتبار الشبهان شبه القليل وشبه  
الكثير فليتأمل اه قلت فيه نظر لان سبب الوجوب في السائمة موجود أيضا وهو ملك نصابا واما الشان  
في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسيما كما في أول كتاب الزكاة وهما أيضا وقع الشان في شرط وجوب الزيادة  
على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحقيقا فندبر (قوله بلا رفع مؤن)  
أي يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلا رفع أجرة العمال ونصفه البقرة وكري الانهار وأجرة الحافض ونحو

وتبين وسعف وسعف وخطمي واشمان وقططن وبادكان وبزر بطخ وقثاء وأدوية وعروقتان  
وأشمان وبادكان وعطف على قطن ولا يجب في شجره ويجب في  
الخارج منه ط (قوله وبزر) بطخ وقثاء أي كل حب لا يصلح للزراعة كبزر البطيخ والقثاء لكونها  
غير مقصودة في نفسها بحر أي لانه لا يقصد زراعة الحبل لانه بل لا يخرج منه وهو الحنظل وبقثاء  
العشر كما قال في البدائع الحضرات كالقول والطاب والخباز والمصل والثوم ومحوها اه وفي البحر  
ويجب في العصفور والسكان وزره لان كل واحد منهما مقصود فيه (قوله وأدوية) في الثانية ولا يجب  
العشر فيما كان من الادوية كالوز والهليلج ولا في السكندر اه (قوله كلمة) بصم الحاء وشويع نصم  
السين الحنة السوداء قاموس (قوله حتى لو أشعل أرضه) سم الحسب العشر) ولما انتهى أرضه بهو أم الخلاف  
وما أشبهه أو بالقصب أو الخشيش وكان يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر ثانياً لانه في البدائع ومحوها  
قال في التمر ثانياً لانه ليس بهي سدر ولا أطلقه فاصحح اه قال الشيخ السجستاني ومثل الخلاف  
الحور بالمهماتين والصفه في بلادها اه والخلاف ككتاب رشدي بن صم الحسب الصفه وليس به  
قاموس (قوله غرب) بفتح المعجمة وسكون الراء (قوله ودالية) بالدال المهملة (قوله أي دولا) في المبر  
الدولاب بالفتح المخيمون التي تديرها الدابة والماءورة ما يديرها الماء والدالية تدع طويل يركب تركب  
مداد الارز وفي رأسه مقرفة كبره يستعملها اه وفي القاموس الدالية المحبوس والماءورة التي تتخذ من  
خوص يشد في رأس جدد طويل والمحبوس الدولاب يسق عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) عليه لوجوب  
صف العشر فيما ذكر (قوله وتوابعه) كذا بقوله الما في ث سرح الما في عن شحه انه يسق لار الدالة  
في العدول عن العشر الى نصفه في مسبق غرب ودالية هي زيادة الكفة كالماء وهي درجتي شمر  
الماء ولعلهم لم يدكروا ذلك لان المعتمد عندنا أن شراء السدر لا يصح رقيق ان يعار فيه صححوه بل قال عدم  
شراؤه وجب عدم اعتباره أم لا تأمل نعم لو كان محرزاً بانه فانه ملك لاواستري ماء بالقرب وفي خصوص ينبغي  
أن يقال بصرف العشر لان كاهنهم بما تريد على السقي بعرب أو دالية (قوله اعتبر الغالب) أي أكثر السدة  
كما في السائمة والعلاوة في باي أي اذا أسماها في بعض السدة وعلافتها في بعضها يفتت بالاكبر (قوله ولول  
استوى يانصفه) كذا في التهستان عن الاستيلا لانه وقع الشان في الزيادة على النصف ولا يجب الزيادة بالشان  
(قوله وقبل ثلاثة أرباعه) قال في العاية قال به الاثثة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوطيفتين ولا يعلم منه  
خلافا اه أي لان نصفه مسق سيج ونصفه مسق عرب فيجب نصف العشر ونصفه دورح الى يلى الاول  
قياسا على السائمة اذا علمها نصف الحول فانه ترد بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالذات قال في البعقورية  
وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي المقيس عليه سبب الوجوب ليس بثابت بقيما وهما  
سببه ثابت بقيما والشان في نقصان الواجب وزادته باعتبار كثرة المؤنة وقامتها باعتبار الشبهان شبه القليل وشبه  
الكثير فليتأمل اه قلت فيه نظر لان سبب الوجوب في السائمة موجود أيضا وهو ملك نصابا واما الشان  
في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسيما كما في أول كتاب الزكاة وهما أيضا وقع الشان في شرط وجوب الزيادة  
على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحقيقا فندبر (قوله بلا رفع مؤن)  
أي يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلا رفع أجرة العمال ونصفه البقرة وكري الانهار وأجرة الحافض ونحو



فعله انخراج في قول الامام ولكن هذا بعد ما انقطع حق المسلم عنهما من كل وجه حتى لو استحقها مسلم أو  
أخذها مسلم بالشفعة كانت عشرة على حالها ولو وضعها انخراجا لأنه لم ينقطع حق المسلم عنها اهـ (قوله)  
أوردت عليه) عطوف على أخذها أي اذا اشتراها الذي من مسلم شراء فاسد افردت عليه الفساد البيع فهي  
عشرة على حالها قال في البحر لأنه بالرذوا الفسخ جعل البيع كأن لم يكن لان حق المسلم لم يرد والبائع لم ينقطع  
بهذا البيع لسكونه مستحق الرد (قوله أو بخيار شرط) أي للبائع كإقيد به فاضحان في شرح الجامع وقال لان  
خيار البائع يمنع زوال ملكه (قوله أو رؤية) لأنه فسخ فصار البيع كأن لم يكن كمر (قوله مطلقا) أي سواء  
كان بقضاء أو لا وفيه رد على ظاهر عبارة الدرر حيث عاق قوله الاتي بقضاء قوله ردت (قوله لأنه اقاله) أي  
لان الرد بغير قضاء اقاله وهي فسخي حق المتعاقد من بيع جديد في حق غيرهما وهو مستحق انخراج فصار  
شراء المسلم من الذي بعد ما صار من خراجية فتبقى على حالها كافي الفسخ قال في البحر واستفيد من وضع المسئلة  
أب الذي أن يرد بها بعيب قديم ولا يكون وجوب انخراج عليها عيبا حاد لانه يرتفع بالفسخ بالقضاء فلا يمنع  
الرد (قوله جعلت بستانا) هو أرض يحوط عليها حائط وفيها أشجار وتفرقة كذا في المعراج قيد بجعلها بستانا  
لانه لو لم يجعلها بستانا وفيها نخل لتعل كرار الاشئ فيها بحر وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كافي  
فاضحان فهو بستان (قوله مطلقا) أي سواء سقاها بماء العشر أو الخراج لانه أهل الخراج لا للعشر بحر  
(قوله بمائه) أي ماء الخراج وهو ماء أنم ارحفرها الحجم وكذا سيجون ويجحون ودجلة والفرات خلافا  
لماء وماء العشر هو ماء السماء والبر والعين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد كذا في الملتقى وشرحه  
والخاصل أن ماء انخراج ما كان الكفرية عليه ثم حوينا قهر او ماسواه عشرى اعدم ثمر البعد عليه فلم يكن  
غنية وأورد أن هذا طاهر في ماء البحار والامطار أما الابار والعيون فهي خراجية لان غنيمة حيث حويناها  
قهرامهم وأجاب في الفسخ بأنه لا يلزم ذلك في كل عين وبئر فان أكثر ما كان من حفرة الكثرة قد دثر وما نراد  
الآن امام معلوم الحدوث بعد الاسلام أو مجهول الحال فيجب الحكم فيه بانه اسلامي اضافة للحدث الى أثر ب  
وقتيه الممكن اهـ (قوله لرضاه) جواب عما استشكله العتباتي من أن فيه وجوب انخراج على المسلم ابتداء  
حتى يفصل في غاية البيان أن الامام السرخسي ذكر في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه أحق  
بالعشر من الخراج وهو الاظهر اهـ وجوابه أن الممنوع عن بيع الخراج ابتداء حبر أو باختياره فيجوز  
وقر اختاره هما حيث سقاه بماء الخراج فهو كما إذا سقاها بماء العشر بادن الامام وسقاه بماء الخراج لا يجب  
عليه الخراج بحر وأجاب في الفسخ بان المسلم اذا سبق بالماء انخرجه ينقل الماء بوليته الى الأرض فليس  
فيه وضع انخراج عليه ابتداء بل هو انتقال ما وظيفته الخراج اليه بوليته كالأشترى أو ضارحية اهـ  
وأصله للزيلي (تنبيه) مقتضى تعليلهم الحكم بالماء أنه لا اعتبار بكونها أرض عشر أو خراج وهو خلاف  
ما مشى عليه في الخانية ومثله لو أحيا أرضا من الماء المتعدون الأرض على خلاف فيه سيما في بحر يره  
ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد (قوله بمائه) أي ماء العشر وقوله أو بماء أي بماء  
العشر وانخراج قال ط ظاهره ولو كان ماء الخراج أكثر (قوله لأنه ألبق به) أي لان العشر أنسب بحال  
المسلم لما فيه من معنى العبادة (قوله ولا شيء في دار) لان عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكن عفا وعليه  
اجماع الصحابة ولا نهالا تستثنى وجوب انخراج باعتبارها وعلى هذا المقارن يابى وظاهر التعليل أنه لا فرق  
بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بان أرض الخراج لو عملها صاحبها عليه الخراج وفي الخانية اشترى  
أرض خراج فجعلها دارا أو بني فيها بناء كان عليه خراج الأرض كولو عملها اهـ وذكر مشهده في الذخيرة ثم  
قال وفي فتاوى أبي الليث اذا جعل أرضه انخرجة مقبرة أو خانة للغة أو مسكنا للفقراء سقط الخراج اهـ  
ويمكن بناء الثاني على أن فيه منفعة فليتأمل (قوله ولو لم يدرى) دخل المسلم بالاولى وعبر في الهداية بالجوى  
لانه أبعد من الذي عن الاسلام طرمة منها كتبه وذبحته فلو عبر الشارح به لكان أولى (قوله ولا في عين

(أو ردت عليه للفساد  
البيع) أو بخيار شرط  
أو رؤية مطلقا أو عيب  
بقضاء ولو بعينه بقيت  
خراجية لانه اقاله لا يفسخ  
(وأخذ خراج من دار جعلت  
بستانا) أو مزرعة (ان)  
كانت (ان) مطلقا  
(أو لمسلم) وقد سقاها  
بمائه (لرضاه به) (و) أخذ  
(عشران بستانا) المسلم  
(بمائه) أو بهدائه ألبق به  
(ولا شيء في دار) (مقبرة)  
ولو لم يدرى (و) (لا في عين



ذلك دور فل في الفقه يعني لا يقال بعلم وجوب العشر في قدر الخارج الذي بمقابلته المأونة بل يجب العشر  
في السجل لانه عليه الصلاة والسلام حكم متفاوت الواجب لتفاوت المأونة ولورفعت المأونة كان الواجب  
واحدا وهو العشر دائما في السابق لانه لم ينزل الى فصله الا للمأونة والباقي بعد دفع المأونة لا مأونة فيه فكان  
الواجب دائما العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعا فلما لم يمتد به شرعا لم يمتد به شرعا بعض الخارج وهو القدر  
الساوي للمأونة أصلا اه وتماه فيه (قوله وبلاخراج البذر الخ) قيل هذا زاده صاحب الدرر على ما في  
المعتمد ان وفيه تغار اه وجوابه انه قد حصل في قولهم ونحو ذلك الذي تقدم عن الدرر وفي النهر وظاهر  
قول الكثر ولا ترفع المؤن انه لا فرق بين سكن المأونة من عين الخارج أولا قال الصيرفي وبظاهر انما اذا  
كانت حوائج الطعام ان تجعل كالحا لك ويجب العشر في الداق لانه لا يقدر ان يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر  
الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اه (قوله لتصرفهم بالعشر) أي وبصفه وضعفه ط (قوله  
ويجب ضعفه) أي ضعف العشر وهو النسخ لان بني تغلب قوم من العرب ناصروا تصالح عمر رضي الله  
عنه معهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم كما قد مناه قبيل بابزكاة المال قال ط ولم يخلصوا بين كون  
الارض مسقية بنهر أو سوي فقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف المأخذ مناه مطلقا اه قلت وبؤيده  
قول الامام قاضيان في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسئلة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي  
ضعفه (قوله وان كان طفلا أو أنثى) بيان للاطلاق لان العشر يؤخذ من أراضي أطفالنا ونساءنا فيؤخذ  
ضعفه من أراضي أطفالهم ونسائهم اه فوح قال ح وسواء كانت الارض للتغلب أهالة أو موروثة  
أرثوا ولم الايدي من تغلب الى تغلب (قوله أو أسلم) أي التغلبي وفي ملكه أروض نصفه عقيقة فانها تبقى  
وظيفة ما عندهما وعند أبي يوسف تعود الى عشر واحد والادعي الى النصف وهو الكفر اه ح ومثله  
يقال فيما اذا ابتاعها من مسلم ط (قوله أو ابتاعها من مسلم) أي اذا اشترى التغلبي أرضا عشرية من مسلم  
تصرف نصفه عندهما وعند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه ح (قوله أو ذى) أي  
اذا اشترى الذي أروض نصفه من التغلبي تبقى نصفه عقيقة اتفاقا ح (تنبيه) تخصيص الشراء بالذ كرمي  
على الغائب والافضل ما فيه اتفق المالك في الحكم اسمعيل عن البرجندي (قوله فلا يتبدل) هذا في  
الخارج مطاقتا اتفاقا وفي النصف كذا لا عند أبي يوسف فيما اذا اشترى المسلم أو أسلم فانما تعود عشرية  
لفقد الادعي كما قد مناه ح (قوله وأندنا خارج الخ) حاصل هذه المسائل في البحر أن الارض اما عشرية  
أو خارجية أو نصفية والمشترون مسلم وذى وتغلب فالمسلم اذا اشترى العشرية أو خارجية بقيت على حالها  
أو النصفية فكذلك عندهما وقال أبو يوسف ترجع الى عشر واحد واذا اشترى التغلبي ان خارجية بقيت  
خارجية أو النصفية فهي نصفية أو العشرية من مسلم ضعف عليه العشر عند هذا خلافا ل محمد واذا  
اشترى ذى غير تغلبي خارجية أو نصفية بقيت على حالها أو عشرية صارت خارجة ان استقرت في ملكه  
عنده اه ط (قوله من ذى) أي عندهما أما عند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك  
كما قد مناه ح (قوله غير تغلبي) فبديه لان العشرية تضعف عليه عند هذا خلافا ل محمد ط (قوله وبضعها  
منه) فبديه لان الخارج لا يجب الا بالتمسك من الزراعة وذلك بالقبض بحر (قوله للتناهي) هذا لقوله وأخذ  
الخارج يعني انما يجب ان خارج الا العشر لان في العشر معنى العباد والكفر يتنافى ح (قوله لتحول  
الصيغة اليه) أي الى الشطيع فكأنه اشترى من المسلم بحر وعيره واعترض ناله لو كان كذلك لارجع  
الشطيع بالبيع على المشتري اذا قبضه هاهنا وأجيب بان الرجوع عليه لوجود القبض منه كافي الوكيل  
بالبيع حتى لو كانت بضعه هاهنا البائع يرجع عليه لا على المشتري اسمعيل واستشكله أيضا الخبر الرمي بانهم  
صريحوا بان الاخذ بالشفعة اشترى من المشتري لو الاخذ بعد القبض والافن البائع والكلام هذا بعد القبض  
فهو شرع من الذي قالوا يمكن الجواب في النهاية من فوائد زكاة المسوط لو اشترى كافر عشرية

وبلاخراج البذر  
لتصرفهم بالعشر في كل  
الخارج (و) يجب (ضعفه في  
أرض عشرية تغلب مطلقا  
وان) كان طفلا أو أنثى  
أو (أسلم أو ابتاعها من  
مسلم أو ابتاعها من مسلم  
أو ذى) لأن النصف ضعف  
الخارج فلا يتبدل (وأخذ  
الخارج من ذى) غير تغلبي  
(اشترى) أرضا (عشرية  
من مسلم) وبضعها منه  
لالتناهي (و) أخذ العشر  
من مسلم أخذها منه من  
الذى (بشطيع) لقوله  
الصفحة اليه

فويق بين القولين وجعل الخلاف لفظيا على ما إذا عجز عن الزراعة والثاني على ما إذا لم يعجز  
 فلا يخفى أن الخراج لا يجب إلا بالتمكن من الزراعة كما هو منصوص عليه في باب ولا يصح إرجاع اسم الإشارة  
 إلى القول الثاني فقط بل هو راجع إلى القولين توحيهما بينهما كما قلنا وقد طهر أن ما عزا الشارح هنا إلى  
 الخاتمة محمول على حالة العجز بدليل عبارة الخاتمة الثانية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم وسبب أي تمام تحقيق  
 ذلك في باب الجزية وأن المعتمد عدم السقوط (قوله والاول ظاهر الرواية) أقول قال في الذخيرة ولا يسقط  
 العشر بموت من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط ثم قال بعد وروين ويسقط  
 خراج الأرض بموت من عليه إذا كان خراج وظيفة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك أنه لا يسقط فوق  
 الفرق بين الخراج والعشر على الروايتين اهـ ويظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفة أن خراج المقاسمة  
 لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فادهم (قوله وجب الخراج) أي الموطأ أما خراج المقاسمة فلا يجب كما  
 سيذكره المصنف في باب العشر والخراج أي لتعلقه بالخراج كما قدمناه (قوله ويسقطان) أي العشر وخراج  
 المقاسمة لتعلقهما بعين الخراج أما الموطأ فاب هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وبعده لا يحسب عن اليد  
 عن السراح والخاتمة وفي البرازية هلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبله يسقط ولو باقية لا ترفع  
 كالعرف والخرق وأكل الجراد والحر والبرد أما إذا كانت الدابة لا لا مكان الحفظ عنها غالبها - هذا إذا هلك  
 الكل أما ما ادعى البعض أن مقدار قفيزين ودرهمين وجب قفيز ودرهم وان أقل بجنب نصفه وأما يسقط إذا  
 لم يبق من السنة ما يمكن فيه من زراعة ما هـ أي من زراعة أي شيء كان قمحا أو شعيرا أو غيرهما (قوله  
 والخراج على العاصب) قال في الخاتمة أرض خواجه أو وظيفة غصبها عاصب جاحد أو لا بينة للمالك أن لم  
 يزرعها أو أصاب فلا خراج على أحد وان زرعها العاصب ولم تقصم الزراعة فالخراج على العاصب وان كان  
 العاصب مقرا بالعاصب أو كان للمالك بينة ولم تقصم الزرا والخراج على رب الأرض اهـ فأتت في الذخيرة  
 قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على العاصب على كل حال اهـ ثم قال في الخاتمة وان قصصها  
 الزراعة عاصب أبي حنيفة على رب الأرض قلنا اب أو ذكر كتابه آخيه هذان الماصب بضمان المقصود  
 وعند محمد على العاصب فاب زاد الله عاصب على الخراج يدفع الفضل إلى المالك وان عاصب عشرية فزوعها اب  
 لم تقصمها الزراعة فلا عسر على المالك وان قصصها العاصب على المالك كأنه آخيه هذان المقصود اهـ قال ح  
 وظهر أن حكم ذات خراج الما عشرة (قوله في بيع البواء) هو المسمى ببيع الطائفة وهو ما ذكرنا  
 فيه مرجوع المبيع البائع حتى رد الثمن على المشتري وسيأتي مع الأقوال فيه آخره يرجع قبيل كتاب الكفالة  
 ان شاء الله تعالى (قوله على الساع ان بق في يده) أما إذا قبضه المشتري وزرع فيه وأخذ العلف فالخراج عليه  
 لأنه في الحقيقة رهن فيصير بالزراعة عاصبا وليس للمرهن أن يتفاد بالرهن فيكون كسنة العاصب على  
 السواء ويكون في وجوبه على البائع أو المشتري الخلاف المذكور في العاصب كذا في الذخيرة وفي البرازية  
 بعد التقابض ان لم تقصم الزراعة فالعشر على المشتري وان تقصمها فعلى البائع الخراج والعشر لأنه بمنزلة  
 الرهن والمرتهن لا يملك الزراعة فأشبهه العاصب ولا يتفاوت ما إذا كان الخراج أقل أو أكثر كذا في الإجارة اهـ  
 (قوله ولو باع الزرع الح) الظاهر أن حكم خراج المقاسمة كالعشر كما علم مما صرح ثم هذا إذا باع الزرع  
 وحده وشمل ما إذا باعه وتركه المشتري باذن البائع حتى أدرك فنهذهما عشره على المشتري وعند أبي يوسف  
 عشرة قيمة القصيل على البائع والباقي على المشتري كذا في الفتح وبق ما لو باع الأرض مع الزرع أو بدونه قال في  
 البرازية باع الأرض وسلمها للمشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيها من الزراعة فالخراج عليه والا فعلى  
 البائع والفتوى على تقدير المدة بثلاثة أشهر هذا لو باعها فارغة ولو فيها زرع لم يباغ فعلى المشتري بكل حال  
 وقال أبو الليث ان باعها بزرع انعهدهم وبلغ ولم يبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع ولو  
 باع من آخر المشتري من آخره خرج حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد اهـ ملخصا أي بان

والاول ظاهر الرواية  
 (مسرورع) لا يمكن ولم  
 يزرع وجب الخراج  
 دون العشر ويسقطان  
 من ذلك الطراح والخراج  
 على العاصب ان زرعها  
 وكان جاحدا ولا بد من  
 بينة والخراج في بيع الوفاء  
 على البائع ان بقي في يده  
 ولو باع الزرع ان قبضه  
 المشتري فالخراج على المشتري  
 ولو يده فعلى البائع

قير) أي زفت (ونظا) دهن بعلو الماء (معلقا) أي في أرض عشر أو أخراج (و) لكن (في حريمها الصالح للزراعة من أرض الخراج خراج) لا فيها التعلق بالخراج بالتسكن (٥٨) من الزراعة وأما العشر فيجب في حريمها العشري أن يزرعه والا لا

لتعلقه بالخارج (و يؤخذ) العشر عند الامام (عند ظهور الثمرة) وبدق صلاحها برهاب وشروط في النهر أمن فسادها (ولا يعمل لصاحب أرض) خراجية (أكل غلتها تسفل أداء خراجها) ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وان أكل من عشرة بجميع القساوي ولا يملك من الخراج الخراج ومن منع الخراج سني لا يؤخذ لما مضى عند أبي حنيفة (و) هي از من علية عشر أو خراج اذا مات أحد من تركه وفي رواية لا بل يسقط بالموت

قوله جهبش لم أر معنى الجاهش فإرجع أهله (قوله فلا يجوز) تمام عبارة ط الا اذا لم يجر الاداء أو كان من الخراج الموظف اه لكن قوله لو كان الخراج يتأتى على تقييد بعضهم الخراج بخراج المقاسمة أما على ما مضى عليه الحديثها فلا اه

(قوله فخراج المقاسمة أولى) أي لأنه وثبتت في العشر عبادية بمعنى المؤنة ومع ذلك أخذت جبرا فكيف مالا عبادية أصلا اه

(قوله فينبى تعميم الخراج الخ) أي لا يلاية وتسق

قير) لأنه ليس من ازال الارض واعماعا وعين قارة كعس الماء فلا عشر فيها ولا خراج بحر (قوله ونظا) بالفتح والكسر وهو أخص بحر وكذا الملح كفي السكافي والنهاية اسمعيل (قوله في حريمها) حريم الدار سيضاف اليها من حقوقها وموافقاتها وس (قوله لا فيها) أي لا في نفس العين وقال بعض المشايخ يجب فيها وهو ظاهر الكبر كفي البحر (قوله انه في الخراج بالتمكن) عليه لقوله الصالح لها وهذا انما يظهر في الخراج الموظف وأما خراج المقاسمة في حكمه كالعشر ط (قوله لتعلقه بالخارج) فلا يكتفى لوجوبه بالتمكن من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر الخ) قال في الجوهرة واختلافه في وقت العشر في التمار والزروع فقال أبو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثمرة والأمن عليها من انفساد وان لم يستحق الحصة اذا دأب بلغت حد ينتفع بها وقال أبو يوسف عند استحقاق الحصة ادوا قال محمد اذا حصدت وصارت في الجري وفأدته فيها إذا كل منه بعد ما صار ثم جهبشاً وأطعم غير منه بالمهر وفانه يضمن عشر ما كل وأطعم عند أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف وشيخه يضمن ويحتمس به في تسكيل الاوسق ولا يحتسب به في الوجوب يعني اذا بلغ المأكل مع الباقي نسبة أو سق وجب العشر في الباقي لا غير وان أكل منها بعد ما بلغت الحصة قبل أن تحصد ضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يضمن عند محمد وان أكل بعد ما صار في الجري بن ضمن اجاعا وما نلف بقير منه بعد حصاده أو سق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومثله فيما يظهر خراج المقاسمة لا يخرج من الخراج أم خراج الوظيفة فهو في البدء لا في التمارج فلا يختلف حكمه بالا كل وعدمه تأمل (قوله ولا يحول لصاحب أرض خراجية) قبل المراد به خراج المقاسمة فقط لان خراج الوظيفة يجب في الزمة لا تغلق له بالبل وقيل ان خراج الوظيفة كذلك لان الامام حق حبس الخراج للخراج في أي كلة ابطال حقه كذا في التمهيد فافهم قال ط وفي الواجبات عن البراز به لا يعمل الا كل من الغلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك يجر ما على أداء العشر اه وهو نقيض حسن ومنه يعلم أخذ الفريك من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا يأكل الخ) لو قال أو عشر به بعد قوله خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فانه في كل من العشر وخراج المقاسمة لا يحصل الا كل ولو أكل ضمن اه ح وفي شرح الملتقى عن المنع ان اذا أكل فملا بالمهر وفلا شيء عليه قال الفقيه وبه تأخذ ط (قوله للخراج) أي الموظف لشبونه في الزمة فيستعين على أخذه بما سلك الخراج بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين كالعشر واذا كان العشر يؤخذ جبرا كما تقدم أوله ابل ما فيه من معنى المؤنة فخراج المقاسمة أولى ح بزيادة قلت وفي البدائع أن لو اجب في الخراج جزء من الخراج لانه عشر الخراج أو نصف عشره وذلك جزء الآله واجب من حيث انه مال لا من حيث انه جزء عند ما يحتج بجزء أداءه اه والمتبادر منه أن المراد بخراج المقاسمة فاذا كان له أداء القيمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخراج ج جبراً فينبى تعميم الخراج في عبارة الشارح (قوله ومن منع الخراج سني الخ) ذكر المسئلة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية أيضاً فقال وبسقط الخراج بالتدليل وقيل لا وقال الشارح هناك وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج حق ويتخلل العشر بحر قال المصنف أي في المنع عزاه في الخاتمة لصاحب المذهب فكان هو المذهب اه ما ذكره الشارح هناك وأقول هذا موافق لما ذكره صاحب الخاتمة في هذا الباب ومثله في الذخيرة وأما ما ذكره في كتاب الجهاد من الخاتمة في باب خراج الارض فنفسه هكذا فان اجتماع الخراج فلم يؤخذ سني عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا جاز عن الزراعة فان لم يجر يؤخذ بالخراج عند الكل اه أقول بجزء القول الثاني في الملتقى في باب الجزية والظاهر أن قول الخاتمة وهذا اذا جاز الخ

المالك دفع القيمة اذا أخذ الامام جبراً اه ثم فيه شيخنا بانه لو كان بحر الخجير بين دفع القيمة والعين ما علمنا الا تخفيفاً (قوله فينبى تعميم الخراج) أي لا يلاية وتسق الجاهل أخذ العشر جبراً اذا تخير المالك كذا ثبت فيه أيضاً مع انهم صرحوا بجبراً في أخذ جبراً فمما لا يلامه الجلي وسقط ما لم يمتنع تأمل اه

والبذر منه ولومن العامل فعليه ما و به ظهر أن ما ذكره الشاويح هو قولهم ما اقتصر عليه لما علمت من أن  
 لفتوى على قولهم ما بصحة المزارعة فافهم لكن ما ذكر من التفصيل بخالفه ما في البحر والمحيطي والمعراج  
 السراج والحقائق والظهير وغيرهما من أن العشر على رب الأرض عنده عليهما عندهما من غير ذكر هذا  
 لتفصيل وهو الظاهر لما في البدائع من أن المزارعة جائزة عندهما والعشر يجب في الخارج والخارج بينهما  
 يجب العشر عليهما اه وفي شرح درو البخاري شرح جميع الخارج على رب الأرض عنده لان المزارعة فاسدة  
 عنده فان الخارج له اما حقيقة أو تقدير الان البذر ان كان من قبله فجميع الخارج له ولا مزارع أحرم عمل  
 ان كان من قبل المزارع فالخارج له ولرب الأرض احرم عمل ارضه الذي هو بمنزلة الخارج الآن عشر حصته في  
 بين الخارج وعشر حصته المزارع في ذمة رب الأرض وفائدة ذلك السقوط بالهلاك اذا نبط بالعين وعدمه اذا  
 نبط بالذمة وأوجبا ومعهما أحد العشر عليهما بالخصص لسلامة الخارج لهما حقيقة اه فكان ينبغي الشاويح  
 متابعة ما في أكثر الكتب ثم اعلم أن هذا كله في العشر أما الخارج فعلى رب الأرض اجماعا كافي البدائع  
 قوله (ومن له حظ) أي نصيب في بيت المال في أي بيت من البيوت الاربع الا لا يتبع مع بيان مستحقها في  
 لنظم ط قالت وهذه المسئلة ذكرها المصنف متنا في مسائل شتى آخر الكتاب وتلها ابن وهبان في منظومته  
 قال ابن الشحنة في شرحها ومن له الحظ هم القضاة والعامل والعلما والمقاتلة وذواريهم والقصور الذي  
 يجوز لهم أخذه كفايتهم قال المصنف وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعطى الناس بالحق والذي يعلمهم  
 ه قالت لكن هؤلاء لهم حظ في أحد بيوت المال وهو بيت الخارج والجزية كفايتي قريبا وظاهر كلامه  
 ن لاحدهم الاخذ من أي شيء وجدته وان لم يكن من مال البيت المعطى لهم وهو خلاف الظاهر من كلامهم  
 الا لم يتبق فائدة لجعل البيوت أربعة نعم يأتي أنه للامام أن يستقرض من أحد البيوت ليعصرته للاختصاص ثم يرد  
 الستقرض فانه يقتضي جواز الدفع من بيت آخر لا ضرورة في مسائله ان كان يمكنه الوصول الى حصته  
 يس له الاخذ من غير بيته الذي يستحق هو منه والا كافي زماننا يجوز لا ضرورة اذ لو لم يجوز اخذه الامن بيته لزم  
 ن لا يبقى حق لاحد في زماننا لعدم افراز كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذ ما ظهر به  
 يمكنه الوصول الى شيء فليتأمل (قوله بمأخوذ من بيته) أي بشئ يورثه لبيت المال أي يستحق له والذي في  
 شرح الوهبانية عن القنية عن الامام ابو موسى من له حظ في بيت المال يظهر بمال وبسبب لبيت المال فله أن  
 أخذه ديانته وللامام الخيار في المنع والاعطاء في الحكم أي في القضاء اه قالت أي له الخيار في اعطاء ذلك  
 واجسد اذا علم به ليعطيه حقه من غيره اذ ليس له الخيار في منع حقه من بيت المال سعافا كالا يتفق (قوله  
 للمودع الخ) قال في شرح الوهبانية وفي البرازية قال الامام الخوازي اذا كان عنده ودية فمات المودع  
 لا وارث له أن يصرف الودية الى نفسه في زماننا هذا لانه لو اعطاه لبيت المال لضاع لانهم لا يصرفون  
 صارفه فاذا كان من أهله صرفه الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف اه وقوله وان لم يكن  
 من المصارف يؤيد ما قلناه آنفا حيث أطلق المصارف ولم يقيدها بمصارف هذا المال فشم المصارف البيوت  
 لاربعة تأمل (قوله دفع النائبة والظالم عن نفسه أولى الخ) النائبة مأنوبه من جهة السلطان من  
 حق أو باطل أو غيره كفي القنية عن البردوي والمراد دفع ما كانت يغيره حق وله اعطى الظالم نفسه  
 وفيها عن شمس الأئمة السرخسي توجه على جماعة بجباية بغير حق فليعضهم دفعها عن نفسه اذا لم يحل حصته  
 على الباقيين والا فالأولى أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل صاحب القنية عن شيخه بديع أن فيه اشكالا لان  
 اعطائه اعانة للظالم على ظلمه فان أكثر النوائب في زماننا بطريق الظالم فمن تمكن من دفع الظالم عن نفسه  
 فذلك خير له اه ملخصا وعليه مشي ابن وهبان في منظومته وأجاب ابن الشحنة بأن الاشكال مدفوع  
 بما فيه من أنواع الظلم على الضعيف العاجز بواسطة دفعه عن نفسه اه قلت فيه نظائر فانما حرم أخذه حرم  
 اعطاؤه كفي الاشبهة أي الاضمر ورة فاذا كان الظالم لا بد من أخذه المال على كل حال لا يكون العاجز عن

ومن له حظ في بيت المال  
 وظفر بمأخوذ من بيته له  
 أخذه ديانته ولا يجوز  
 صرفه ودية مات مودعها ولا  
 وارث لنفسه أو غيره ممن  
 المصارف يدفع النائبة  
 والظالم عن نفسه أولى الا  
 اذا حصل

لم يبق في يد أحد من المستأجرين مدة يتمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر) أي لو أجرة الأرض العشرية فالعشر عليه من الأجرة كفي التنازخانية وعندهما على المستأجر قال في فتح القدير لهما أن العشر منوط بالخارج وهو للمستأجر وله أنها كما تستفي بالزراعة تستفي بالأجرة فكانت الأجرة مقصورة كالثمرة فكان البناء له معنى مع ملكه فكان أولى بالإيجاب عليه اه (قوله تكراج موظف) فإنه على المؤجر اتفاقا فالعشرية لا تجوز إلا بمقتضى الخراج وأما خراج المقاسمة وهو كون الواجب خراجا سائما من الخراج كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كذا في شرح درر البحار وكذا الخراج الموظف على المعير ذخيرة أي اتفاقا بقايد أئمة أما العشر فعلى المستعير كما يأتي \* (تنبيه) \* قال في الخاتبة وإن استأجر أو استعار أرضا تصلح للزراعة فغرس فيها كرمًا أو موطأ بالخراب على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد لأنهم أصابت كرمًا فخرابها على من جعلها كرمًا اه قال الرمي لمغاده اشتراط كونه ملحق بالاشجار بحيث لا يتصلح ما بين الاشجار للزراعة فان صلح فالخراج على المالك اه والحاصل أنه يجب الخراج على المؤجر والمعير إن بقيت الأرض صالحة للزراعة والا فعلى المستأجر والمستعير (قوله كستعير مسلم) وأوجهه زفر على المعير لأنه لما أقام المستعير مقامه لزومه كما هو قولنا حصل للمؤجر الإيجار الذي هو كالخارج معنى بخلاف المعير وقيد بالمسلم لأنه لو استعار ما ذى فالعشر على المعير اتفاقا لثبوته بحق الفقراء بالأجرة من الكافر كذا في شرح درر البحار أي لكونه ليس أهلا للعشر لكن في البسائط لو استعارها بكافر فعندهما العشر عليه وعن الإمام روايتان في رواية كذلك وفي رواية على المالك اه تأمل (قوله وفي الحاوي) أي القدسي ح (قوله وبقولهم ما تأخذ) قلت لكن أفتي بقول الإمام جماعة من المتأخرين كالخبير الرمي في فتاواه وكذا تليد الشارح الشيخ السبيل الحائز مقتضى دمشق وقال حق تقلد الأجرة بالاشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر كذا في الأشباه وكذا حامد أفندي العمادى وقال في فتاواه قلت عبارة الحاوي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان فاضل خان من أهل الترجيع فان من عادته تقديم الظهور والأشهر وقد قدم قول الإمام فكان هو المعتمد وأفتى به غير واحد منهم فذكر بأفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد أقصر عليه في الأسعاف والخصاف اه قلت لكن في زماننا عطاء الله أفندي من القوي والمزارع لرضا المستأجر فيجعل غراماتهم مؤنهم يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تبقى الأجرة ولا أضاعها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاتفاق بقوله لهما في ذلك لأنهم في زماننا عطاء الله أفندي من القوي والمزارع لرضا سائمة لجهة الوقت ولا شيء عليه من عشر وغيره أما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الأجرة فان أجرة المثل تزيد أضاعها كثيرا كالأجرة فلا ينبغي أن يأخذ الأجرة كلمة يعطى بقول الإمام والأفتى لهما ما يلزم عليه من الضر والراضح الذي لا يقول به أحد والله تعالى أعلم \* (تمة) \* في التنازخانية السلطان إذا دفع أراضي لأملاك لهما وهي التي تسمى الأراضي المملكية إلى قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز أحد شيئين إما إقامتهم بمقام الملاك في الزراعة وإعطاء الخراج أو الأجرة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجا في حق الإمام أجرة في حقهم اه ومن هذا القبيل الأراضي المصرية والشامية كما قدمناه ويؤخذ من هذا أنه لا عشر على المزارعين في بلادنا إذا كانت أراضيهم غير مملوكة لهم لأن ما يأخذونه منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم أو التيماري ان كان عشرنا لشيء عليهم غيره وان كان خراجا فكذلك لأنه لا يجتمع مع العشر وان كان أجرة فكذلك على قول الإمام من أنه لا عشر على المستأجر وأما على قولهما فالظاهر أنه كذلك لما علمت من أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه لأنه خراج في حق الإمام تأمل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في التهر ولودفع الأرض العشرية فمزارعة البذر من قبل العامل فعلى رب الأرض في قياس قوله أفسادها وقال في الزرع لخصها وقد اشتهر أن القنوي على الصحة وإن من قبل رب الأرض كان عليه اجبا اه ومثله في الخاتمة والقنوي والحاصل أن العشر عند الإمام على رب الأرض مطلقا وعندهما كذلك

والعشر على المؤجر تكراج  
موظف وقال على المستأجر  
كستعير مسلم وفي الحاوي  
وبقولهم ما تأخذ وفي  
المزارعة ان كان البذر من  
رب الأرض فعليه ولو من  
العامل فعليه ما بالصفة

مطلب هل يجب العشر على  
المزارعين في الأراضي  
السلطانية



مضافين وكذا بقال في باب بعده ط ويسمى هذابت هال الخس أي حس العمام والمعادن والركاز كافي  
التارخانية بقوله الركز وفي نسخة ركاز متوابع عام بحذف حرف العطف (قوله) وبعدها  
المصدقون) مستأذون وخبروا الأولى وبعده بالتذكير أي بعد الأول لأن يقال إن أولها كتب التائبين من  
المضاف اليه أو أعاد الضمير على العمام وما عطف عليها لانهم الخمس الأول أي وثانيها بيت أمي ال المنصدين أي  
زكاة السوائم وعشور الاراضي وما أخذته العاشر من تجار المسلمين المارس عليه كافي المدائع (قوله) وثالثها  
الح) قال في البدائع الثالث خراج الاراضي وخزينة الرؤس وما صولح عليه بنو عمران من الحلال ونوتعلب من  
الصدقة المضاعفة وما أخذ العاشر من تجار أهل الذمة والمستماعين من أهل الحرب اه زاد الشربلاني في  
يسالته عن الزياحي وهديه أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحوا عليه لترك القتال قبل نزول  
العسكر بساحتهم بقوله مع عشور المراد به ما يأخذ العاشر من أهل الذمة والمستأمنين فقط بقدره قد كره مع  
الخراج لان في حكمه أو هو حراج حقيقة كما قدمناه في باب الخلاف ما يأخذ منه ما كان زكاة حقيقة أدخله في  
قوله المتصدقون كما مر فادهم وقوله وجالية هم أهل الذمة لأن عمر رضي الله تعالى عنه أجلاهم من أرض  
لحرب كافي القاموس أي آخر جهنم منها ثم صار يستعمل حقيقة عريفية في الجزية التي يلها الاملاون أي إلى  
مرهاعمال الامام وكان الماطم أدخل فيها ما يؤخذ من بني عمران وبني تعاب وما أخذ من أهل الحرب  
من هدية أو صلح لان في معنى خزينة رؤسهم (قوله) الصوائع) جمع صائمة أي اللقطات وقوله مثل ما لا الخ  
أي مثل ركة لا واو ثلها أصلا أولها واو ثل لا يراد به كاحد الزوجين والاطهر جعله معطوفا على الصوائع  
اسقاط العاطف لان من هذا النوع ما قبله الشر من لادنية مقبول الأولى له لكن الدية من جملته تركه المقبول  
لانه قضى منها دون كاحد حوائه تأمل (قوله) نصرف الاقارب الخ) سئل حركة الهمزة إلى اللام لضرورة  
لوزن أي بيت الخس ويدت الصدقات والنص في الاو قوله تعالى واعلموا أن ما غنم الاية وسبأه بيبانه  
ن الجهادان شاء الله تعالى وفي الاثني قوله تعالى ايها الصدقات للفقراء الاية ويأتي بيبانه قريبا (قوله)  
يثالثها حوائه مقلاتونا) الذي في الهداية وعامة الكتب المعتمدة انه بصرف في مصاحفها كسب الدخول و  
لقاطر والبسور وكما في العامة والعامة مال زكاة المعاملة وذراهم اه أي ذراي المايح كما  
سبأني في الجهادان شاء الله تعالى (قوله) ورابعها نصرف وجهات الخ) موافق لما قبله من السبأ في شرح  
اعرفونه عن البرزوي من أنه يصرف إلى المرمى والزبي والقيظ وعماره القاطر والباطاب والعمور  
المساجد وما أشبه ذلك اه ولكن يخالف ما في الهداية والزبي بلغى فأخذه الشربلاني أي فان الذي في  
لهذا بقية وعامة الكتب أن الذي يصرف في مصاحف المسلمين هو الثالث كما مر وأم الرابع فصرفه المشهور وهو  
القيظ الفقير والفقراء الذين لا أولياعاهم فيعطى منه نفقة لهم وأدوتهم وكفهم ونقل جنياتهم كافي الزياحي  
زغبيره وحاصله أن مصرفه العاجزون الفقراء فلو ذكرا الماطم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حوائه  
عاجزون ورابعها فصرفه الخ لوافق ما في عامة الكتب (قوله) تساوي فعل ماض والفتح منصوب على الميمير  
كطبت المنطق أي تساوي المسلمون فيها من جهة النفع اه ح والله تعالى أعلم  
\*(باب المصروف)\*

(قوله) أي مصرف الزكاة والعشر) يشير إلى وجهه مناسبة ههنا والمراد بالعشر ما ينسب إليه كما مر فيتمثل العشر  
ونصفه المأخوذ من أرض المسلم وربعه المأخوذ منه إذا صر على العاشر فأخذه ح وهو مصرف أيضا الصدقة  
القطر والكفارة والندى وغير ذلك من الصدقات الواجبة كافي الفقهاء تاني (قوله) وأما خمس المعدن) بيان  
لوجه اقتصاصه على الزكاة والعشر وانه لا يناسب ذكره معهم ما وان ذكره في العناية والمعراج والأولى كما قال  
ح وأما خمس الركاز ليشتمل الكنز لانه كما معدن في المصروف (قوله) هو فقير) قدمه تعالى الآية ولان الفقير  
شرط في جميع الاصناف الاعمال والمكاتب وابن السبيل ط (قوله) أدنى شيء) المراد بالشيء النصاب

ركاز بعد هذا المنصود ثانيا  
وثالثها خراج مع عشور  
وحال يقيم الاعمالونا  
ورابعها لظوائف على ما لا  
يكون له أنا من وادون  
فصرف الأول أي من  
وثالثها حوائه مقلاتونا  
ورابعها نصرف وجهات  
تساوي النفع من المسلمين  
\*(باب المصروف)\*  
أي مصرف الركاز والعشر  
رأما خمس المعدن  
بالعامة (هو فقير) وهو  
له أدنى شيء  
قوله الخ أي رخصته الخ  
كذلك لا يدخل في المقابل  
سحب المصروف من الزكاة  
المس من يد غيره والمحيي  
اه من سب

الذي خرج عن نفسه آثما بالاعمال بخلاف القادر فانه باعطائه ما يحرم أخذ منه يكون معسالا على الظلم باختياره  
 تأمل (قوله حصنه) مفعول تشعل وبانهم فاعله أي باقي جماعته (قوله وتصح الكفالة بها) أي بالنائبة  
 سواء كانت تحقق ذكرى النهر المشترك للامة وأجرة الخراس للمجدة المسمى بديار مصر الخفير وما وطف  
 للإمام ليظهر به الجيوش وفداء الاسارى بان احتاج الى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس  
 ذلك والكفالة بديانة تضاف أو كانت بعد حق كجبايات زماننا فانهم في المطالبة كالديون بل نوقها حتى لو  
 أخذت من الاكارنة الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى وقصد شمس الائمة بما اذا أمر به طاعة فلو  
 مكره في الامر لم يبرأ منه بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر في الكفالة ط قلت ومعنى صحة الكفالة  
 بالنائبة التي بغير حق أن الكفيل اذا كفل غيره بما أبصره كان له الرجوع عليه بما أخذ من الظلم منه لا بمعنى انه  
 يثبت له المالحق المطالب على الكفيل فلا يرد ما قبل ان الظلم يجب اعدامه فكيف تصح الكفالة به كما تنقذه  
 في محله ان شاء الله تعالى (قوله ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل) أي بالمعادلة كما عبر في القنية أي بان يحمل  
 كل واحد بدرا طاعة لانه لو ترك توزيعها الى الظالم لم يحمل بعضهم ما لا يطيق فيصير ظمها على ظم في  
 قيام المعارف بتوزيعها بالعدل تقابل للظلم فلذا يؤجر وهذا اليوم كالسبب في الاجر بل هو تأندر (قوله  
 وهذا يعرف الخ) المشار اليه بغيره مذكور في كلامه وأصله في القنية حيث قال وقال أبو جعفر البخني ما يضر به  
 السلطان على الرعية صحة لهم يصير ديارا واجبا وحقة مستحقا كالخراج وقاله شايخنا وكل ما يضر به الامام  
 ديارهم لمصلحة لهم فالجواب هكذا حتى آجرة الخراسين لحفظ الطريق والاصوص ونصب الدروب وأبواب  
 انكسك وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنة ثم قال فعلى هذا ما يؤخذ في خوارزم من العامة لاصلاح مسنة  
 الجيوش أو الرض وخو من مصالح العامة دين واجبا لا يجوز الامتناع عنه وليس بظلم ولكن يعلم هذا  
 الجواب للعلم به وكف الناس عن السلطان وسبباته في لا تشهير حتى لا يتجاسروا في الزيادة على القدر  
 المستحق اه قاتر ينبغي تفهيد ذلك بما اذا لم يؤخذ في بيت المال ما يكفي لذلك لماسيات في الجهاد من أنه يكره  
 الجاهل ان وجده في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سيأتي في الجهاد متناوشر حاملا منه ترك السلطان  
 أو نائبه الخراج لرب الارض أو وجهه ولو بشيء عاجز عند الثاني وحل له لو مصر فالصدق به به يفتى وما في  
 الخراج من ترجيح له لغيره انصرف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجتماعا ويخرج به بنفسه للفقراء  
 سراج خصالا لمافي فاعسدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزى بالبرازية فتنه اه قاتر والذي في  
 الاشياء عن انه اذ ارثه العشر من عليه جاز غنيا كان أو فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان  
 على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من يثبت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت  
 وما في الاشياء ذكره له في التفسير عن شيخ الاسلام بقوله لو غنيا كان له جائرة من السلطان ويضمن مثله من  
 بيت الخراج لبيت الصدقة ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كولو أخذ منه ثم صرفه اليه ولذا قالوا بأن السلطان  
 اذا أخذ من كفاة من صاحب المال فافتقر قبل صرفها للفقراء كان له أن يصرفها اليه كما يصرفها اليه غيره (قوله  
 ونظامها ابن الشامة) هو محمد والشارح المنظومة بعد البر والنظام من بحر الوافر (قوله يبيت المال أربعة)  
 سيأتي في آخر فصل الجارية عن الرابي أن على الامام أن يجعل لكل فرع بيتا يخصه وله أن يستقرض من  
 أحد هاهنا صرفه لا يخرج ويعلق بقدر الحاجة والفقير والفضل فان قصر كان الله تعالى عليه حسبيا اه وقال  
 الشربلاني في رسالته ذكره أنه يجب عليه أن يجعل لكل فرع منها بيتا يخصه ولا يخطأ بعضه ببعض وأنه اذا  
 احتاج الى مصرف خزانة واسبغ ما ينبغي به يستقرض من خزانة غير هاتم اذا حصل لتي استقرض لها مال  
 يرد الى المستقرض منه الا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس الغنائم على أهل الخراج وهم فقراء فانه  
 لا يرد شيئا لا يستحقه اقمهم بالفقير وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله لكل مصارف) أي  
 لكل بيت خلاف يصرف اليها (قوله فأولها الغنائم الخ) أي أول الاربعه بيت أموال الغنائم فهو على حذف

حصنه بالتيههم وتصح  
 الكفالة بها ويؤجر من  
 قام بتوزيعها بالعدل  
 وان كان الامتناع باطلا  
 وهذا يعرف ولا يعرف  
 كقوله في العلم يجوز ترك  
 الخراج للمالك في العشر  
 ويصح في تمامه مع بيان  
 يبيت المال ومصارفها في  
 الجهاد ونظامها الشامة  
 مهال

يبيت المال أربعة كل  
 مصروف يبيت المال  
 أولها الغنائم والكنوز

مطالب في بيت المال  
 ومصارفها

(قوله ما نسب الواقعات) ذكر المصنف أنه رأى بخط ثقة معزى بالها قلت ووأبته في جامع الفتاوى ونصه وفي  
المبسوط لا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصيبا إلى طالب العلم والعازي ومنقطع الخ لقوله عليه الصلاة  
والسلام يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وإن كان له نفقة أربعين سنة اهـ (قوله من أن طالب العلم) أي  
الشرعي (قوله إذا فرغ نفسه) أي عن الاكتساب قال ط المراد أنه لا تعلق له به سبيل ذلك فخير البطلان  
المعلومة وما يجب له النشاط من مذهبات الهوم لا ينافي التفرغ بل هو سعي في أسباب التحصيل (قوله  
واستفادته) لعل الواو بمعنى أو المانعة الخلو ط (قوله لجزءه) علة لجواز الأخذ ط (قوله والحاجة داعية  
الخ) الواو للمحال والمعنى أن الإنسان يحتاج إلى أسبابه لا غنى له عنها فثبت هذا المبحر له قبول الزكاة  
مع عدم اكتسابه أنفق ما عنده ومكث محتاجا فيقطع عن الإفادة والاستفادة فيضعف الدين لعدم من  
يتحمله وهذا الخلف لا إطلاقه - ثم الحرمة في العي ولم يعمده أحد ط قلت وهو كذلك والأوجه  
تقييده بالنسبة وبكون طالب العلم من خواص الجواز سؤاله من الزكاة وهو غيرها وإن كان قادرا على اكتساب  
اذ بدونه لا يحل له السؤال كما سيأتي ومذهب الشافعية والحنابلة أن القدرة على الاكتساب تمنع الفقر  
فلا يحل له الأخذ فضاء عن السؤال إذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي (قوله ما يكفيه وأعوانه) بيان لقوله  
بقدر عمله وقدمنا أنه يعطى ما يملك المال والباطل عماله ولا يطلى من باب المال شيئا كفى البحر في  
البرازية أخذ عمله قبل الجواب أو القاضى رزقه قبل المدة بآزواله لا فضل عدم التجهيل لاحتمال  
أن لا يعيس إلى المدة اهـ قال في الهرو لم أر مالوا هلك المال في يده وقد تجمل عماله وإظهار أنه لا يستترد  
(قوله بالوسط) فيحرم أن يشع شهوة في الماء كل والمشرع لأنه اسراف محض وعلى الإمام أن يبعد عن  
يرضى بالوسط بحر (قوله لكن الخ) أي لو استعرت كفايته إلى كاه لا يراد على المصنف لأن التضييق  
على الانصاف بحر (قوله ومكاتب) هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب في قول أكثر أهل العلم وهو  
المروى عن الحسن البصري أطلقه فهم مكاتب المعنى أيضا وقدمه الحسد ادى بالكثير أما المصنف فليس يحوز  
ومعه نظر اذ صرحوا بأن المكاتب تلك المدفوع اليها وهذا باطل لأنه يعم الصعيير أيضا من فئات المكاتب أن  
سراد الحسد ادى بالصعيير من لا يعقل لأن كونهما سعة لا غير حقيقة ولأنه لا يصح قبضه تأمل ثم قال في الهرو  
وعلى هذا فالمدول فيه وفيما بعده عن اللام إلى في الدلالة على أن الاستحقاق للهبة لا للرقبة أرل الذين تأخروا  
أرسل في استحقاق التصديق عليهم من غيرهم لا لأنهم لا يكونون شيئا كملن إلا أن يراد لا يملكونه ما  
يستقر أهل يجوز لا مكاتب صرف المدفوع اليه في غير ذلك الوجه لم أره لهم اهـ والصحيح فيهم لا ثمة  
وأصل التوقف لصاحب البحر فانه نقل عن الماي من الشافعية ما يبيد أن المكاتب ومن بعده ليس لهم  
صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لأجلها لانهم لا يملكونه ثم قال وفي البدائع انما يزدفع الزكاة إلى  
المكاتب لأنه تملك وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب بقبضة الاربعة بالطريق الاولى لكن بقي هل لهم على  
هذا الصرف إلى غير الجهة اهـ قال الحسير الملى والذي يقتضيه نظر الفقهاء الجواز اهـ قلت وبه حرم  
العلامة المقدسى في شرح نظم السكندر \* (فرع) \* ذكر الزياجي في كتاب المكاتب عدم قوله ولو اشترى أباه  
وأبنته مكاتب عليه أن للمكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة ولو جرد ما ينافيه وهو الرق وله - في الواشترى  
زوجته لا يفسد نسكاحه ويجوز دفع الزكاة إليه ولو وجد كذا اهـ كذا في شرح السكندر للعلامة ابن السكبي  
شيخ صاحب البحر قلت وهو صريح في جواز دفع الزكاة إليه وإن ملك نصيبا إذا على بدل السكابة وسند ذكر  
عن القهستاني ما ينفذه (قوله غير هاشمي) لأنه لا يجوز دفعها للمعتق الهاشمي الذي صار حرا يدور رقة في مكاتبه  
الذي بقي مملوك كاله رقة بالاولى وفي البحر عن المحيط وقد قالوا انه لا يجوز للمكاتب هاشمي لأن الملك يقع للمولى  
من وجه والشبهة ملحقه بالحقيقة في حقهم اهـ أي أن المكاتب وإن صار حرا يداخلك يملك ما يدفع اليه اكتمه  
مملوك رقة فيه شبهة وقوع الملك أولا الهاشمي والشبهة معتبرة في حقها لكرامته بخلاف المعنى كما سرفي

ما نسب الواقعات من أن  
طالب العلم يجوز له أخذ  
الزكاة ولو غنيها إذا سرح  
نفسه لإفادة العلم واستفادته  
لخصره عن اكتسابه  
والحاجة داعية إلى ما لا ياب  
منه كذا ذكره المصنف  
(قوله في عماله) ما يكفي  
وأعوانه بالوسط لا يكثر  
لا يراد على نصف ما يقبضه  
(ومكاتب) غير هاشمي ولا  
بحر

أى دون نصاب أو قدر  
نصاب غير تام مستغرق  
في الحاجة (ومسكين  
من لاشئ له) على المذهب  
لقوله تعالى أو مسكيناً  
مترتبة وآية السفة للترحم  
(وعامل) يعى الساعى  
والعائى (يعطى) ولو غنيا  
لا حاجة له لأنه فرغ نفسه  
فهذا العمل فيحتاج إلى  
الكفاية والغنى لا يمنع من  
تناولها عند الحاجة كمن  
السيل بحر من السدائع  
وبهذا التعليل قوى

الناهى وبإحدى مادونه فأقبل التفسير ليس على باب كالأشياء إليه الشارح والظاهر أن يقول من لا يكلف نصاباً  
تأمله يدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال إن المراد التمييز بين الفقير والمسكين لرد ما قيل إنهما صنف واحد  
لا بينهما وبين الغنى للعلم بتحقيق عدم الغنى فيهما أى عدم ملك النصاب الساعى مذكراً أن المسكين من لاشئ  
له أصلاً والفقير من حيث شيئاً وإن قل فاقصاره على الأدنى لأنه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل أن المراد هنا  
الفقير المقابل للمسكين لا العلى (قوله أى دون نصاب) أى نام فاضل عن الدين فأودع نصابه ومصرف كإبى  
(قوله مستغرق في الحاجة) كدار السكى وعبدان خدمته وثياب البدلة وآلات الخرفة وكتب العلم للححتاج  
البنادر يساً أو دخلها وتبعها كحصر أول الزكاة والحاصل أن النصاب تضمنان موجب الزكاة وهو الساعى  
انحالي عن الدين وغنى مرمو به وهو غنى مرفه فان كان مستغنياً بالحاجة لما السكه أباح أخذها والآخر مرفه  
وأوجب غنى مرفه من مدقة الفطر والاختصاصية ونفقة القريب المحرم كفى الجرو وغيره (قوله من لاشئ له)  
فيحتاج إلى المسئلة لقوته وما يوارى بذنه يحصل له ذلك بخلاف الأول ويحل صرف الزكاة لمن لا يحل له المسئلة  
بعد كونه فقيراً فخرج (قوله على المذهب) من أنه أسوأ أحوال من الفقير وقيل على العكس والاول أصح بحر وهو  
قول عامة السلف السامعيل وأذهبهم بالعطف أنهم صنفان وهو قول الامام وقال الثانى صنف واحد وأثر  
الحذف يظهر فيما إذا وصى بثلاث ماله زيدا والفقير أو المساكين أو وقف كذلك كان زيد الثالث ولو حل  
صنف ثلث عدده وقال الثانى زيد النصف وله ما النصف ونصابه في النهر (قوله لقوله تعالى أو مسكيناً  
ذات ربة) أى ألقى بدينه بالتراب حتى يظهر أسفرة بجمعها أزاله لعدم ما يوارى به أو ألقى بطنه به من الجوع  
وتسام الاستدلال به وقوف على أن النصف كاشفة والاكثر خلافه فيحمل عليه وتسامه في الغنى (قوله وآية  
السفة للترحم) جواب عما استدلل به القائل بأن الفقير أسوأ أحوال من المسكين حيث أثبت للمساكين  
سعيه والجواب أنه قيل لهم مساكين ترحموا أوجب أيضاً بأنهم سالم تسكن لهم بل هم هم أجراً فيها وأعرية  
لهم فتح أى فاللام في كانت مساكين لا احتصاص لا للملك (قوله يعى الساعى) هو من يسمى في القبائل لجمع  
صدقة السواثم والعائى من نصبه الامام على الطريق ليعأخذ له شراً وتعوذه من المسارة (قوله لأنه فرغ نفسه)  
أى فهو يستحقه عما لا يرى أب احتساب الاموال ولو حاد الزكاة إلى الامام لا يستحق شيئاً ولو له ذلك ما جمعه  
من الزكاة لم يستحق شيئاً كما مضى بأذهال مال المضاربة الآن فيه شبهة الصدقة بدليل سقوط الزكاة  
عن أبواب الاموال ولا تحصل للعامل الهائى تنزيم القرابة النفى صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحل  
لغنى لأنه لا يوازي الهائى في استحقاق الكرامة فلا تميز بالشبهة في حق زبائى على أن يمنع العامل  
الهائى من الاندماج في السنة كما يستحق في الفسخ قال في الهروفي النهاية استعمل الهائى على الصدقة  
وأجرى له من هاروقى لا ينفى له أخذ ولو عمل ورزق من غيرهما فلا بأس به قال في البحر وهذا يبعد صحة قوليه  
وأن أشد هذه مأكراً ولا حرام اهـ والمراد كراهة الترخيم لقوله لم لا يحل لكن ما حرم من أن شرائط الساعى  
أن لا يكون هائى بما عارضه وهذا الذى ينبى أن يقول عليه اهـ ما فى النهر أقول الظاهر أن الإشارة في قوله  
وهذا إلى ما ذكره من صحة قوليه ووجهه أن ما ذكره منها صريح في عدم حل الأخذ مما جمعه من الصدقة  
لأن من غيره فلا دليل على عدم صحة قوليه تسامه لا إذا رزق من غيره أو قد من أن اشتراط أن لا يكون  
هائى نقضه في البحر عن الغاية ولم أره له غيره على أنه في الغاية حمل ذلك بقوله لم يافيه من شبهة الزكاة كما  
بالرابة هنا فسلم أن ذلك شرط لحل الأخذ من الصدقة لاصحة التولية فلا يراض ما هنا كما قد مناه هناك  
والله تعالى أعلم (قوله فيحتاج إلى الكفاية) لكن لا يراد على نصف ما قبضه كما يأتى ولا يستحق لوهالك ما جمعه  
لأن ما يستحقه منه أجرة عمله من وجه كما مر قال في المراج لان عسانته في معنى الاجرة وأنه يتفق بالحمل  
النفى عمل فيه فاذا ذلك سقطت كالمضارب اهـ قلت وهذا مفاد التفرغ على قوله لأنه فرغ نفسه لهذا  
العمل فإنه يبعد أن ما أخذ ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلة عمله فلا ينافى ما مر من أنه له شئ من فافهم

فأفهم وكلام النهر هاهنا غير محقق (قوله لا يملك نصابا) قيد به لان الفقر شرط في الاصناف كلها الا العامل  
 وابن السبيل اذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير بحجزة ط عن الجوى انه يشترط أن لا يكون هاشميا  
 (قوله أولى منه للفقير) أى أولى من الدفع للفقير الغير المديون لزيادة احتياجه (قوله وهو منقطع العزاة)  
 أى الذين يحزوا عن الخوف بجيش الاسلام للفقير بهم لانه البقرة أو الدابة أو غيره مما فتحل لهم الصدقة  
 وان كانوا كاسبين اذا اكتسب بغيرهم عن الجهاد فهستانى (قوله وقيل الحاج) أى منقطع الحاج قال في  
 المغرب الحاج بمعنى الحاج كالسائر بمعنى السائر في قوله تعالى سائرا تهيمون وهذا قول محمد والاول قول  
 أبي يوسف اختاره المصنف تبعه الكنتز قال في النهر وفي غاية البيان انه الاظهر وفي الاستيعاب انه الصحيح  
 (قوله وقيل طلبه العلم) كذا في الظاهرية والمرغيبا واستبعد السروجي بأن الآية نزلت وليس هنالك  
 قوم يقال لهم طلبه علم قال في الشرنبلالية واستبعداه بعيد لان طلب العلم ليس الاستفادة الاحكام وهل يبلغ  
 طالبه بتمن لازم حجة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقى الاحكام عنه كأصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم  
 وجيهه نحو صاوقه قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل  
 الخيرات اذا كان محتاجا اه (قوله وثمرة لا اختلاف الح) يشير الى أن هذا الاختلاف اعاد وفي تفسير المراد  
 بالآية لا في الحكم ولذا قال في النهر والختلف له على لا يملك على أن الأصناف كلهم سوى العامل يعطون  
 بشرط الفقر فمقطع الحاج أى وكذا من ذكر بعده يعطى اتفاقا وعن هذا قال في السراج وغيره فائدة  
 اختلاف تظهر في الوصية بمعنى ونحوها كالاوقاف والمذكور على ما مر اه أى تظهر فيما لو قال الموصى ونحوه في  
 سبيل الله وفي البحر عن النهاية فان قلت فمقطع العزاة أو الخلع ان لم يكن في وطء مال فهو فقير والافهواس  
 السبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قلت هو فقير الا أنه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان مغفرا  
 للفقير المطلق الخالي عن هذا القيد (قوله وابن السبيل) هو المسافر سعى به للزومه الطريق زيلعى (قوله من  
 له مال لامعه) أى ما كان هو في غير وطنه أو في وطنه ولد دون لا يقدر على أخذها كفى النهر عن المعايه  
 سكن الزيلعى جعل الشافى ملحاق به حيث قال وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلد لا الحاجة  
 على المعتبره وقد وجه ذلك لانه فقير يدا وان كان غنيا طاهرا اه وبعبارة الدرر والمنتقى وهو ظاهر كلام  
 السراج وقال في الفتح أيضا ولا يحل له أى لابس السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته والاولى له أن يستقرض  
 ن قدر ولا يلزم ذلك بل يجوز عجزه عن الاداء ولا يلزمه التصديق بما ضل في يده من ماله كالمعتبر اذا  
 استعصى والمكاتب اذا عجزوا عن اداء ماله الزك كذا لا يلزم اه التصديق اه قلت وهذا اختلاف الظهير فانه يحل له  
 أن يأخذ أكثر من حاجته ربح اذا فارق ابن السبيل كما أفاده في الذخيرة (قوله ومنه ماله كان ماله مؤجلا) أى  
 اذا احتاج الى البقرة يجوز له أخذ الركة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الحائنه (قوله أو على غائب) أى  
 لو كان حاله عدم تمكنه من أخذه ط (قوله أو معسر) فيجوز له الأخذ في أصح الأقاويل لانه بمنزلة ابن  
 السبيل ولو مو سرامعترا لا يجوز كما في الحائنه وفي الفتح دفع الى فقيرة لها مهر دين على زوجها يبلغ نصابا وهو  
 وسر بحيث لو طابت أعطاه لا يجوز وان كان لا يعطى لو طابت جاز قال في البحر المراد من المهر ما تعوفا  
 محبته والافهواس مؤجل لا يمنع وهذا مقيد لعموم ما في الحائنه ويكون عدم اعطائه بمنزلة اعساره ويغفر  
 بنه وبين سائر الديون أن دفع الزوج للقاضي مما لا ينبغي لامرأة بخلاف غيره لكن في البرازية ان مو سرا  
 المجل قدر النصاب لا يجوز عندهما وبه يقتضى احتياطا وعند الامام يجوز مطلقا اه قال في السراج والاختلاف  
 بنى على أن المهر في النمة ليس بنصاب عنده وعندهما انصاب اه نهر قلت ولعل وجه الاول كون دين المهر  
 يناسف لانه ليس بدل مال ولهذا لا تجب زكاته حتى يقبض ويحول عليه حول جديد فهو قبل القبض  
 ينسحق نصابا في حق الوجوب فكذلك في حق جواز الأخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين محبته ومؤجله  
 تأمل (قوله ولوله بينة في الأصح) نقل في النهر عن الحائنه أنه لو كان جاحدا لولد اثني عشر عاده لا يحل له

لا يملك نصابا فاضلا عن  
 دينه) وفي الظاهرية دفع  
 للمسدون أولى منه للفقير  
 (وفي سبيل الله وهو منقطع  
 العزاة) وقيل الحاج وقيل  
 طلبه العلم ومفسر في البدائع  
 بجميع القسربا عشرة  
 الاختلاف في نكح الارفاق  
 (وابن السبيل زينو) كل  
 (من له مال لامعه) ومنه  
 ماله كان ماله مؤجلا أو على  
 غائب أو معسر أو جاحدا  
 ولو له بينة في الأصح  
 (بصرف) الزكي راب  
 كلهم أو الى (بهم) كل  
 واحد من أى شخص كان



حل لسولاه ولوغنيا كفقير  
بقوله صلى الله عليه وسلم  
لما عاذني آخر الامر خذها  
من أعنيهم ثم ورد هاهنا  
فقراهم (ومدنيون)

٣ (قوله من جهاد الفقراء  
الخ) فيه انه عليه الصلاة  
والسلام كان معظم اعطائه  
لاخنيائهم ليتبعوا فلا  
يصح أن يكون هذا  
جوابا على تسليم ورود  
السؤال فلا حسن في  
الجواب ما عطفه عليه بقوله  
أو كان من الجهاد الخ اه

٣ (قوله الى بقاء علمه الخ)  
ذات علمه ما الكفر لانه أي  
الرف اجزاء عن استسكانهم  
وعدم اعيانهم لله تعالى  
غفلهم أو فاء لعبدده ولا  
يتبقى الرف بانهما العلة لان  
العهلة يشترط وجودها في  
الابتداء دون البقاء كذا في  
الابحج ببعض تعبير وعلة  
الاجتماع والزل هي أن  
المشركين لما قالوا نحن المسلمين  
فقاتهم حتى يثرب أمر النبي  
صلى الله عليه وسلم المسلمين  
بالاجتماع والزل واطهار  
القوة للرد على المشركين في  
زعمهم والآن قد زالت هذه  
العهلة ولم يزل المشركون عين  
اه

(قوله في نسخ العموم) أي  
لعموم المؤلفة قلوبهم فانه  
شامل للاغنياء والفقراء  
كقرا كانوا أو مسلمين  
فقوله صلى الله عليه وسلم  
فترد على فقرائهم قد نسخ هذا العهد

العام فلذا قيد بقوله في حق بني هاشم وأنت خير بأن ما ذكر من التعليل مسوق في كلام البحر  
له دم الجواز لم كاتب الهاشمي لئلا يصرف المكاتب في المسئلة التي توقف في حكمها أولا بل لا يفيد التعليل  
الما ذكر ذلك أصلا فاقهم (قوله حل لماله) لانه انتقل اليه بلك حادث بعد ما ملكه المكاتب لانه حريدا  
وتبدل المالك بمنزلة تبدل العين وفي الحديث الصحيح هو لها صدقة ولنا ديدة (قوله كفقير استغنى) أي وفضل  
مع شيء مما أخذ من العتق لان المعنى في كونه مصر فاهو وقت الدفع وكذا يقال في ابن السبيل (قوله وسكت  
عن المؤلفة قلوبهم) كانوا ثلاثة أقسام قسم كفار كان عليه الصلوة والسلام يعطهم ليتألفهم على الاسلام  
وقسم كان يعطهم ليدفع شرهم وقسم أسلموا وفيهم ضعف في الاسلام فكان يتألفهم ليشبهوا وكان ذلك  
حكم مشروعا تابا بالنص فلا حاجة الى الجواب عما يقال كيف يجوز صرفها الى الكفار بانه كان من جهاد  
٣ الفقراء في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه نارة بالسنان ونارة بالاحسان أفاده في الفتح (قوله لسقو طهم)  
أي في خلافة الصديق لما نعمهم بحرم رضى الله تعالى عنهم ما وقع عليه اجماع الصحابة نعم على القول بانه  
لا اجماع الا عن مستند يجب علمهم بدليل أفاده في ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم أو تقييد الحكم بحياته  
أو كونه حكما بخيابا بانه عاتق وقد اتفق انتهاؤه بعد وفاته وقامه في الفتح لكن لا يجب علمه على دليل  
الاجماع كله وهو مقرر في قوله (قوله امامنا والعهلة) هي اعزاز الدين فهو من قبل انتهاء الحكم لا انتهاء علمه  
الاسانية التي كان لاجلها الدفع فان الدفع كان لا بد من اعزاز الله الاسلام وأغنى عنهم بحر لسكن مجرود  
التعليل بكونه مع لاهلة انتهت لا يصلح دليل على نفى الحكم المعلن لان الحكم لا يحتاج في بقاءه الى بقاء علمه  
لاستغنائه في البقاء مع العلم في الرف والاضطباع والزل فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم مما شرع  
مقايضا بقاءه قائما لكن لا يلزمنا تعينه في محل الاجماع فحكمكم بثبوت الدليل وان لم يظهر لسا على أن الآية  
التي ذكرها غير تصلح لذلك وهي قوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وتامه في  
الفتح (قوله أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أي هو مستند الاجماع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم  
بالحديث المذكور الذي سمعه أهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم وكان قطعا بالنسبة اليهم فيصح  
نسخه للكتاب وسجل في البحر مستند الاجماع الآية التي ذكرها غير رضى الله تعالى عنه وانما جعل  
الاجماع لاختلاف النسخ لان النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يكون  
الا بعد موته المصنف في الخ (قوله ورد هاهنا فقرائهم) في نسخة على فقرائهم ولفظ الحديث على ما في  
الفتح من رواية أصحاب الكتب الستة اثنان ثمانون قوما أدركنا فادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى  
دول الله فانهم أطاعوك لذلك فاهلهم أن الله افترغ عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم  
أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله افترغ عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم الخ اه وأما  
باللغة الذي ذكره الشارح تبعا للهداية في حاشية نوح بن الحافظ ابن حجر انه لم يره في شيء من المسانيد اه  
وهو فقرائهم للمسلمين فلا تدفع اليهم كانه من المؤلفة كقرا أو غنياء وتدفع الى من كان منهم مساكنا فقرا  
بوصف الفقر لا بكونه من المؤلفة فانسخ له عموم أو خصوص الجهة تأمل (قوله ومدنيون) هو المراد بالغارم  
في الآية وذكر في الفتح ما يقتضى أنه يطلق على رب الدين أيضا فانه قال والغارم من زمدين أوله دين على  
الباس لا يقدر على أن يرد عليه عند مصاب وفيه فقل لما قال اقتبى الغارم من عليه الدين ولا يجد وفاء وأما  
ها في الصحاح من أن الغريم قد يطلق على رب الدين فليس مما الكلام فيه لانه الكلام في الغارم الاخص  
لا في الغريم وأما ما زاده في النسخ فتمساجا للدفع اليه لانه فقير يدا كتاب السبيل كما عمل بدى الميطة لانه غارم  
وأما قول الزيلعي والهارم من زمدين ولا تلك نصا باقتضى لانه لو كان له مال على الناس ولا يمكن أن يرد  
اه فليس فيه طلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لان قوله أو كان له مال معطوف على قوله ولا تلك نصا با

فترد على فقرائهم قد نسخ هذا العهد وامر وقوله أو طموص الجهة أي جهة التألف أي هذا الجهد المتخذ

أو يعتقد عليه بأن اشترى بها أباه مثلا (قوله لعدم التملك) علة للمبيع (قوله وهو الركن) أي ركن  
 الزكاة بالمعنى المصدري لأنها خاصر تملك المال من فقير مسلم الخ وتسميته ومكاتبة الهداية وتغيرها ظاهر  
 بخلاف ما في الدرر من تسميته شرطا (قوله وقدمنا) أي قيل قوله واقتراضه اعمرى (قوله أن الحيلة) أي  
 في الدفع إلى هذه الأشياء مع صحة الركة (قوله ثم بأمره الخ) ويكون له ثواب الزكاة وللفقير ثواب هذه  
 القرب بحر وفي التعبير بتم إشارته إلى أنه لو أمره ولا لا يجري لأنه يكون وكيل عنه في ذلك وفيه نظر لان  
 المعتبرية الدافع ولذا جازت وان سماها قرضا أو هبة في الأصح كما قدمناه ففهم (قوله والظاهر نعم) البحث  
 لصاحب البهر وقال لأنه مقتضى صحة التملك قال الركن والظاهر أنه لا شبهة فيه لأنه ملكه إياه عن زكاة ماله  
 وشرط عليه شرطا فاسدا أو الهبة والصدق لا يفسدان بالشرط الفاسد (قوله وإلى من بينهما اولاد) أي بينه  
 وبين المدفوع إليه لأن منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على السكك الهداية والولد بالسكر  
 مصدر ولدت المرأة وولادته وولادته أي أصله وان علا كأيوبه وأجداده وجداته من قبلهما وقرعه  
 وان سفل يفتح القاء من باب طلب والضم خطا لأنه من السسفة وهي الحساسة من باب كأيولاد الاولاد وهل  
 الولاد باله كاح والسفاح فلا يدفع إلى ولده من الراب والوال من بقاه كأيوبه وكذا كل صفة واجبة كالغطرة  
 والدور والسفارات أسما للتعلق بحوز بل هو أولى كفي البدائع وكذا يجوز زنتس المعدن لأن له حصة  
 بنفسه اذ لم تعدم الاربعه الانحياز كفي البحر عن الاستباحة بوقيد بالولد لجوارق له فقيمة الاقارب كالأخوة  
 والاعمام والاخوان المغفرا بل هم أولى لأنه صلة وصلة وفي الظاهر يتوعد في الصدقات بالاقارب ثم  
 لمواي ثم الجيران ولو دفع زكاته إلى من بقته واجبة عليه من الاقارب جاز اذ لم ينسبها من المنطقة بحر  
 يقدمه وضمها أول الزكاة ويجوز دفعها لوجه أبيه رابعه وزوج ابنته نارخا فتوفي التبعة واختلاف في  
 لمريض اذ دفع زكاته إلى أخيه وهو وارثه قيل يصح وتقبل لأن أوصى بالحق ليس الوصي أن يدفعه إلى  
 قريب الميت لأنه وصيه وقيل للورثة الرتبة اعتبارها اه وظاهر كلامهم يشهد للاول نهر وكذا استظهره  
 في البحر قات ويظهر في الأخير وهو أن يقع زكاة في يده وبين الله تعالى ولاي رتبة انما إليه الرد  
 باعتبار أن في حكم الوصية الوارث يشهد له ما قدمناه على ما ذكرنا المال عن الختاوات ونحو برهان  
 ثم الزوائد على الثالث وأراد أن يؤيد في سره بوجه اسرار الزورقة له ما أن طاهر ولهم سرا أن  
 لورثة لو علموا بذلك لهم أن يمدوا على الثالث وقد يفرق بين المسمى باسم الميراث وبين المسمى بطريق الأداء  
 لرائد على الثالث لروح من عهدته بخلاف أدائه إلى وارثه بامل (خرج) ذكره أن يختال في صرف  
 لزكاة إلى والديه المعسرين بأن تصدقهم على فقير ثم صرفها الفقير إليها كفي القيمة قال في شرح الوهدانية  
 روى شهيرة مذكوره في غالب الكتب (قوله ولو لم يملو كالفقير) قد راجعت كثيرا فلم أومن ذلك  
 وهو مشكل فان المالك يقع للمولى الفقير ثم رأيت الركن قال حكاه الشافعي في حاشية التبيين بقيل فقال وقيل  
 لوالد الرقيق والزوجة كذلك اه أي لا تدفع لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارة الشافعي بعينها في  
 لمعراج ومقتضى التعبير بقيل ضعفه لما قلنا والله أعلم (قوله ولو لم يملو) أي في العدة ولو بثلاث ثم رعن  
 معراج الدراية (قوله ولا إلى مملوك المزكي) وكذا المملوك من بينه وبينه قرابة وولاد أو زوجة لما قال في البحر  
 والفتح ان الدفع لمكاتبة الولد يعرجان كالدفع لابنه ثم نزلانية (قوله ولو لم يملو كالفقير) لعدم التملك في  
 لعبد والمدير ولأن له في كسب مكاتبه حقاز يلحق واعتراض الشمر نزل إلى جعله المملوك شاملا للمكاتبة بانهم  
 صرحوا بأنه لو قال كل مملوك لي حر لا يتناول المكاتب لأنه ليس بمملوك مطا قال لأنه مالك يد اقات وقد يجب  
 أنه لم يتناوله هناك لشبهة انصرف المطلق إلى السكك فلم يفتق لان الشبهة تصلح للدفع للاثبات ولا  
 يقتضي هنا ما عاذه الشبهة (قوله أعتق المزكي بعضه) اعلم أن حكم معتق البعض عند الامام أن العبد  
 ان كان كله للمعتق عتق بقدر ما أعتق وله استتبعها وفي قيمة الباقي أو تضره وان كان مشتر كان كان

لعدم التملك وهو الركن  
 وقدمنا أن الحيلة أن يتصدق  
 على الفقير ثم يأمره بضلع  
 هذه الأشياء وعلى له أن  
 يخالف أمره لم أره ولا يذبح  
 نعم (ر) لا إلى (من بينهما  
 ولاد) ولو لم يملو كالفقير (أو)  
 بينهما (زوجية) ولو لم يملو  
 وقال لا تدفع حتى تزوجه  
 (و) لا إلى (مملوك المزكي)  
 ولو لم يملو كالفقير (ر) لا إلى  
 (عبد أعتق المزكي بعضه)  
 وسواء كان كله أو بينه  
 وبين غيره فاعتق الأب حظه

قوله وإلى من بينهما الخ  
 هكذا يخطئه ولعله قد آمن  
 قلنا كله لا أهلي

أخذ الزكاة وكذا لم تكن البيعة عادلة ما لم يحلها القاضي ثم قال ولم يجعل في الأصل الدين النجس ونصا با  
 ولم يفصل بين ما إذا كان له بية عادة أولا قال السرخسي والصحيح جواب الكتاب أي الأصل اذ ليس كل  
 قاض يعدل ولا كل بائع يقبل والجواب بين يدي القاضي ذل وكل أحد لا يختار ذلك وينبغي أن يقول على  
 هذا كقول عبد الفرائد اه قلت وقد مر أول الزكاة اختلاف التخييم فيه ومال الرجى إلى هذا وقال بل في  
 زمانه اربعة المديون بالدين وبلاءه ولا يقدر الدائن على تخليصه منه فهو بمنزلة العدم (قوله لان آل الجنسية)  
 أي الدالة على الجنس أي الحقيقة قال ح وهذا دليل على جواز الاقتصار على فرد من كل صنف من الاصناف  
 السبعة وأما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فعلمته أن المراد بالآية بيان الاصناف التي يجوز الدفع اليهم  
 لا تعيين الدفع لهم بحر اه ط وبيان الاستدلال على ذلك مبسوط في الفتح وغيره (قوله تخليكا) فلا يكفي  
 فيها الاطعام الا بطريق التخليك ولو أطمعه عندنا ولو بالزكاة لا تكفي ط وفي التخليك إشارة إلى أنه لا يصرف  
 إلى مجنون وصبي غير مرأق الا إذا قبض له من يجوز له قبضه كاذب والصبي وغيرهما يصرف إلى  
 مرأق يقول لا تعدد كفي الحية قيسه ثان وقد علم الكلام على ذلك أول الزكاة (قوله كما مر) أي في  
 أول كتاب الزكاة ط (قوله نحو مسجد) كبناء القماطر والسقايات واصلاح الطرقات وكري الانهار  
 والحج والجهاد وكل ما لا تخلف فيه زباني (قوله ولا إلى كفن ميت) لعدم صحة التخليك منه ألا ترى أنه لو اقرسه  
 سبع كان السكنى للمتمتع لا للورثة نهر (قوله وقضاء دينه) لان قضاء دين الحية لا ية تضي التخليك من المديون  
 بدليل أنهم حال تساقط أي الدائن والمديون على أن لا دين عليه يسترد الدافع وليس للمديون أن يأخذ به بل  
 أي وقضاء دين الميت بالاول وانما يسترد الدافع ما دفعه في مسئلة التصديق لانه يظهر به أن لا دين للدائن فقد  
 قبض ما لا حق له به لانه قبضه عن ذمة مدينه وقوله وليس للمديون أن يأخذ أي لانه لم يملكه أيضا وقيد في  
 البحر بما اذا كان الدفع بغدير أمر المديون فلو بأمره فهو تخليك من المديون فيرجع عليه لا على الدائن اه  
 أي لان من قضى دين غيره بأمره أن يرجع عليه بالشرط الرجوع في الصحيح فيكون تخليكا من المديون  
 على سبيل الترض ثم هذا اذا لم ينو بالدفع الزكاة على المديون والا فلا رجوع له على أحد كما ذكره قريبا  
 هادهم (قوله فيجوز لو بأمره) أي يجوز من الزكاة على أنه تخليك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه ثم  
 يصير قابضا لنفسه فتح (قوله فاطلاق الكتاب) يعني الهداية أو القدوري حيث أطلقا قدين الميت عن النفيد  
 بالامر وأصل البحث لابن الهوام في شرح الهداية حيث قال وفي الهداية عن المحب والمقبض لو قضى بم اديس  
 حي أو ميت بأمره بظاهر الخاتمة بواقعه لكن ظاهر اطلاق الكتاب يلزم عدم الجواز في الميت مطلقا  
 وهو ظاهر الخلاصة أيضا حيث قال لو قضى ديس حي أو ميت بعير ادن الحية لا يجوز فقيه الحية وأطلق الميت  
 اه (قوله وهو الوجه) لانه لا بد من كونه تخليكا وهو لا يقع عند أمره بل عند أداء المأمور وقبض النائب  
 وجب تذلم يكن المديون أهلا للملك لموته وعلى هذا فاطلاق مسئلة التصديق السابقة محمول على ما إذا كان  
 الوفاة بعير أمر المديون أمواله كان بأمره فينبغي أن يرجع على المديون اذ غاية الامر أنه ملك فقير على ظن أنه  
 مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التخليك به وقوله لله تعالى كذا في النهر وهو لم يخص من كلام الفتح  
 لكن قوله فينبغي أن يرجع على المديون ليس في عبارة الفتح وهو سبق قلم لان هذا فيه اذا لم ينو بالدفع  
 الزكاة كما قد مره والكلام الآن فيما اذا نواه بدليل التعليل وحيث لا رجوع له على أحد لو وقع زكاة  
 فم ينبغي أن يرجع به المديون على دائره لان الدائن قبضه نيابة عنه ثم لنفسه وقد تبين بالتصادق عدم صحة  
 قبضه لنفسه فبقى على ملك المديون ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض ما بحثه في الفتح بأن الدفع وقع نيابة  
 عن المديون لو شاء دينه هو اذا لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل الضمني في القبض لانه ثبت ضرورة الدين ولا  
 دين فلا قبض فلاملك الفقير اه قلت وفيه نظر لان أمره بالدفع إلى دائره لم يبطل بظهور عدم الدين كقول أمره  
 بالدفع إلى أجنبي فيكون وكبلا بالقبض ففسد الاضمتاأمل (قوله يعنى) أي يعنى الذي اشتراه زكاة ماله

لان آل الجنسية تبطل الجمعية  
 وشرط الشافعي ثلاثة  
 من كل صنف ويشترط أن  
 يكون الصرف (تخليكا)  
 لا باحة تكايف (لا) يصرف  
 (إلى بناء) فهو (مسجد)  
 و (لا إلى) كفن ميت  
 وقضاء دينه) فمادس الحية  
 القسمة فيجوز لو بأمره ولو  
 أذن نائب فاطلاق الكتاب  
 يفيد عدم الجواز وهو  
 الوجه نهر (و) لا إلى (ن)  
 ما (أي فن) يعنى

٣ (قوله ان يرجع على  
 المديون الخ) قال شيخنا الذي  
 وأيته في عدة نسخ من النهر  
 في ينبغي ان يرجع المديون  
 باستحقاق على وجهين فلا  
 كلام اه

الصعري له دار يسكنها لكن تريد على حاجته بان لا يسكن الكل يحل له أخذ الصدقة في الصبح وفيها سلم محمد بن له أرض يزرعها أو حافون يسعملها أو دواغها أو لائذ آلاف ولا نسكن لنفقتهم وبقعة عماله سنة يحل له أخذ الزكاة وإن كانت قيمتها باخ الوفاء وعلية الفتوى وعهدهما لا يحل اه لحصاقت وسنات عن المرأة هل تصير غنية بالجهاز الذي ترف به الى بيت زوجها والذي يظهر مما سألنا ما كان من أثاث المنزل وثياب الرदन وأواني الاستعمال مما لا بد لا مثاله امنه فهو من الحاجة الاصلية وما زاد على ذلك من الخلق والادواني والامتنعة التي يقصد بها الزينة اذا بلغ نصابا تصير به غنية مما رأيت في التافحانية في باب صدقة الفطر سلم الحسن بن علي بن لهاجواهر ولا تلبس بها في الاعياد وتزين به المزوج ولا يستلحفه هل عاينها صدقة الفطر قال نعم اذا بلغت نصابا وسئل عنها عمر الحافظ فقال لا يحب عاينها شيء اه وحاصل حديث الحسلاف في أن الخلق غير المقدمين من الخواص الاصلية والله تعالى أعلم (قوله كما حرم به في البحر) حيث قال وقد حل تحت النصاب المباح الخسر من الابل فان ما مكها أو نصابا من السواغ من أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوي مائتي درهم أو لا وقد صرح به شراح الهداية عمدة قوله من أي مال كان اه (قوله ما في الوهبانية) أي في آخرها عمدة كرايع العار (قوله لكن اعتمد في الشرع بلاية الخ) حيث قال وما وقع في البحر خلاف هذا فهو وهم فلينبه له وقد ذكر خلافه في ألعاز الاشياء والمقارن وقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من شراح الهداية صرح ما زاد على ما قبله من تعدي خلافه غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من النقود أو من الثمن أو العروض اه وأوههم ما في البحر وهو مدفوع لأن قول العناية سواء كان الخ مفيء تقدير المصاحب بالقيمة سواء كان من العروض أو من الثمن أو من النقود ليس نصا في الامايح قيمة مائتي درهم وقد صرح بان المعتبر مقدار النصاب في التبيين وغيره واستدل له في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يعينه بقدر سؤال النصاب الخاف قيل وما الذي يعينه قال مائة درهم أو عدلها اه فقد سئل الحديث اعتبار السائمة بالقيمة لا بطلافه وتدرج على اعتباره بقره السواغ في عدة كتب من غير خلاف في الاشياء والسراخ والوهبانية وشريح او الدخائر الا شريفة وفي الجوهر مال الرعاء ما في اذا كره له حسن من الابل قيمة أقل من مائتي درهم تمل الزكاة وتحت ما في من زاد على رأس المهرت اب المقدم من أي مال كل باع نصابا من حذقه أو لم يباغ اه ما نقل عن المرغينة اه مال الشرع لا يملك له ما ووفق ط بانه روي عن محمد بن رايان في المصاحب المخرى الزكاة هل المبرور بالقيمة أو الذي يملكه في الاول وفي الظاهر ينسب اليه الما وتظهر الثمر فمن له تسعة عشر دينار فيهم انما تسعة درهم ولا فخرم أحد الزكاة على الاول لا على الثاني والطاهر أن اعتماد الوزن في الموزون لأنه فيه أمال المبرور كالسائمة ويعتبر فيها العدد على الرواية الثانية وتعلمها يحل على ما في البحر وعلى رواية الجوهري في رواية الجوهري من اعتدال القيمة في مائة مائة في الشرع بلاية وغيره او به يدفع التنافي بس كلامهم اه أقول وفيه بطرفان قوله أمال المبرور كالسائمة فيعتبر فيها لعدده هو مسلم في حق وجوب الزكاة أما في حق حرمة أخذها فهو محل البراع فقد يقال اذا كان اختلاف الرواية في الموزون يكون المعدود معتبرا بالقيمة بلا اختلاف كما تعتبر القيمة انما في العروض وقد علمت أن ما ذكره في البحر لم يصرح به شراح الهداية وانما صرحوا بما سألنا عن العناية وقد علمنا أنه مع تصريح المرغينة بما ينزل الشهادة من أصلها لم يحصل التنافي بين كلامهم حتى يقتحم التوفيق البعد وانما حصل التنافي بين ما فهمه في البحر وبين ما صرح به غيره والواجب الرجوع الى ما صرحوا به حتى يرى تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به التنافي فينبغي بطالب منه التوفيق فانهم (قوله أي الغني) احتراز به عن مملوك القيمة فيجوز دفعها اليه كافي منية المفتي ط (قوله ولو مدبرا) أنه أم الولد كافي في البحر (قوله أو زمتنا الخ) أي ولا يجدر ما يفهمه كافي الذخيرة (قوله على المذهب) أي حيث أطاقت فيه العبد وهذا راجع الى قوله أو زمتنا قال في الذخيرة روي عن أبي يوسف جواز الدفع اليه اه قال في الفتح وفيه نظر لانه لا يتفق وقوع

مطالب في جهاز المراهق  
نصر به غنية

كما حرم به في الشرع واليه  
أقره المصنف قات

وهو يلهو به سعة ما  
الوهبانية شرعها من

تحل له الزكاة وتلزم الزكاة  
اه لكن اعتمد

الشرع بلاية ما في الوهبانية  
وهو روي عن مائة ما في

وهو (و) لا الى الزكاة  
أي الذي ولو مدبرا

أي من ماله أو كره  
مولد ما في المذهب لا

المال وصرح المصنف لا  
مطالب في سلو الخ

المعتقد هو راياشركه است مع العبد في قيمته حتى أو تضمن المعقوق يرجع بمساضن على العبد أو يعتق  
 بغيره وان كنت معسرا المستسمى العبد لا غير وعاء بهما ان اعتق بعض عبده اعتق كله ولا يسمى وان اعتق  
 بعض المثلثة باسرا لا يحل الا انضمام مع الباسر والسماحة مع الاعسار ولا يرجع المعق على العبد  
 وسببه ان تمام الاحكام في باب (قوله معسرا) حال من الاب وليس بغيره احترازي (قوله لا يدفع له)  
 ذكره ليعمل له والا فبعضه قول المصنف ولا الى عبده بل (قوله لانه مكاتبه أو مكاتب ابنه) لانه على تقدير  
 ان يكون كله أو يكون بينه وبين ابنه وكان معسرا واختصار الابن تضمينه ورجع الاب على العبد بما  
 ضمنه فغير مكاتبه وان كان معسرا أو كان وسرا واختصار الابن الاستسما فله مكاتب ابنه ومكاتب الابن  
 لا نحو زد مع الزكاة لا يجوز دفعها الى الابن فافهم وبما قررنا ظهر أن قوله معسرا ليس بغيره احترازي  
 كذا ما جعل فائدة وجوب شق التعديل الى المستثنين على سبيل الف والنشر المرتب ثم الاستسما مكاتبه لانه  
 يشبه في السببية ابنه وانما الفهم من بعض الوجوه كعدم الرد الى الرق (قوله واما المشترك الخ) قال في البحر  
 ولو كان بن ابين اجد بين فاعتق اسرهما حصته وهو معسرا واختصار الساكت الاستسما فله اعتق الدفع  
 لانه مكاتب باسركه وليس للساكت الدفع لانه مكاتبه وان كان المعق موسرا واختصار الساكت تضمينه  
 والساكت مع الدفع الى العبد لانه اجتمع بينه وليس للمعتق الدفع اذا اختار بعد تضمينه استسما معاه اه (قوله)  
 لان اما مكاتب نفسه أي فيما اذا كان المراد هو الساكت المستسمى وكان المعق معسرا أو كان المراد هو  
 المعق أو وسرا واستسمى العبد بعد ان صحه الساكت وقوله أو غيره أي فيما اذا كان المراد هو المعق في  
 الصورة الاولى أو الساكت في الثانية كعالم كذا نافع البحر في المستثنين الاولين لا يجوز  
 الدفع اليه لانه مكاتب نفسه كعالم من قوله ولا الى مولد المراد ولو مكاتبه وفي الاخيرتين يجوز لانه  
 مكاتب غيره كعالم من قول المتن سابقا ومكاتبه قوله الخ تعاميل لقوله فكلمه علم مسامر وهو ظاهر  
 فافهم قال في المهر فان قامت كيفيته بغيره ورد دفع الزكاة من المعسر فلت يتصور بان يكون ذلك كمال مساهلة  
 قبل الاعتناق ويكون ذلك الاعتناق مقبولا (قوله ملاننا) أي سواء كان المعق موسرا أو معسرا والعبد  
 يعمل أو مشقة له بينه وبين ابنه أو اجبي (قوله لانه حر كله) أي غير مدون وهو فيما اذا كان كل العبد  
 للمعتق أو بعضه وهو موسر وعبده الساكت (قوله أو حر مدون) أي فيما اذا كان المعق معسرا فان  
 له مد يدي للساكت وهو حر (قوله فافهم) أشار به الى أنه حر المراد على وجه لا يدفع عليه ما أو رده في  
 الدرر يبي عبادة الهداية وان تكلف شرائها الى تأويلها كما يعلم بمرجعة ذلك (قوله ولا الى غنى) استثنى منه  
 انه يستثنى المكاتب وابي السبيل والعامل وعة فضاء واول دفع الى المكاتب وان حصل نصابا زاد على بدل  
 الثانية وقدره ما يحوزه عن شرح ابي الشاي وأما دفعها الى السلطان فتقدم الكلام عليه اول الزكاة وكذا لو  
 جمع رجل الفدين زكاه من جماعة (قوله فارغ من حاجته) قال في البردائع قدر الحاجة هو ما ذكره السرخي  
 في حقه فقال لا بأس أن يعطى من الزكاة من له مسكن وما يتأثبه في منزله وخدم وفرس وسلاح وثياب  
 البذن وكتب العلم ان كان من أهله فان كسبه فضل عن ذلك نافع قيمته ما تفي درهم حرم عليه أخذ الصدقة لما  
 روى عن الحسن البصري قال قالوا يعني الصحابة يعملون من الزكاة فلن يملك عشرة آلاف درهم من السلاح  
 والفرس والدار والخدم وهذا لان هذه الاشياء من الخواص اللازمة التي لا بد لانسان منها وذكروا في الفتاوى  
 بمن له حوائض ودور له لكان ثمنها لا تسكفيه وعباله انه فقير ويحل له أخذ الصدقة عند مجده وعند أبي يوسف  
 لا يحل وكذا الولي كرم لا تسكفيه غايته ولو عنده طعام للفقير يساوي ما تفي درهم فان كان كفايته يهريحل أو  
 كفايته ستة قيل لا يحل وقيل يحل لانه مستحق الصنف الى الكفاية فيلحق بالعدم وقد ادخ عليه الصلاة  
 والسلام لساكنة وتسنة ولوله كموة الشتاء وهو لا يحتاج اليها في الصيف يحل ذلك هذه الجملة في الفتاوى  
 اه وظاهر تعليل القول الثاني في مسئلة الطعام اعتساده وفي التنازعانية من التهذيب أنه الصحيح وفيها عن

معسرا لا يدفع له لانه مكاتب  
 أو مكاتب ابنه واما مشترك  
 بينه وبين اجبي فكلمه  
 علم مسامر لانه اما مكاتب  
 نفسه أو غيره فافهم  
 ملاننا لانه حر كله أو  
 مدون فافهم (و) لا الى  
 (قوله) يثبت قدر نصاب  
 فارغ من حاجته اذا لم  
 ين له مال كان من له  
 نصيب مساهلة لا تساوي  
 مدني درهم

مطلب في اسرار الخ لاداية



والوجه ألا ترى أنه ليس بكفء لهم وأن مولى المسلم إذا كان كافراً تؤخذ منه الجزية ومولى التتلي لا تؤخذ  
منه المضاعفة بل الجزية تنهز قلت سيأتي في باب الكفاءة في النكاح أنه مع الوضوح ليس بكفء لمعتقة  
الشريف (قوله لسائر الانبياء) أي لباقيهم (قوله واعتمد في النهر الخ) هو اعتماد الثاني القولين الاتي  
نقلهما عن المبسوط في حواشي مسكين عن الجوى عن شرح البخاري لابن بطال اتفق الفقهاء على أن  
أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلان في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الجوى وفي المنع عن عائشة رضي  
الله عنها أنها آلت محمد لا تحمل لنا الصدقة قال فهذا يدل على تحريمها عليهم اه تأمل (قوله وجازت النكحات  
الخ) قيد بالخروج بقية الواجبات كالنذر والعشر والكفارات وجزء الصيد الا خمس الر كازفانه يجوز زعفره  
اليهم كفي النهر عن السراج (قوله كالحقة في الفخ) أقول نقل في البحر عن عدة كتب أن النسل جائز لهم  
اجماعاً وذكر أنه المذهب وأنه لا فرق بين التهاون والوقف كفي المحيط وكافي النسب وأن الزيلعي أثبت الخلاف  
على وجه يشعر بحكمة التعاقب عليهم وقواه في الفتح من جهة الدليل اه قلت وذكر في الفتح أن الحق اجراء  
الوقف مجرى المافله لأن الواقف متبرع ووجوب الدفع على الناظر له وجوب اتباعه لشروط الواقف لا يصير به  
واجباً على الواقف ونقل ح عبارته بطوله لها وحاصلها أن جرح منع الوقف عليهم كالماله وبه يظهر ما في كلام  
الشارح فإن لماده أن كلام الفتح في الوقف فقط وأنه يحل لهم لكن رد في نسخة كتب عليها ح بزاد وقيل  
لاملاً فاقبل قوله على ما هو الحق وبع ياصح الكلام وسقطت هذه التي يادومابعد ما في بعض النسخ إلى قوله  
ولا تدفع الخ (قوله اسكن في السراج وغيره) نراه في البحر إلى شرح الطحاوي وغيره (قوله وجعله شخصي  
الاشباه) أي الشيخ صالح الغزي ابن المصنف وكذا الميرى شارح الاشباه والميرى إلى ما في السراج وغيره ط  
(قوله محمل القولين) أي محمل القول بالجواز على ما إذا سماهم وبعدمه على ما إذا لم يسمهم كما إذا وقف على  
الفقراء ولعل وجهه أنه حينئذ يكون صدقة من كل وجه فلا يجوز الدفع إلى فقرائهم بخلاف ما إذا سماهم لأنه  
يكون تبرعاً وصلة لصدقة فهو كالأوقف على جماعة أغنياء ثم على الفقراء ويؤيده ما في خزائن المفتين لو قال  
مالى لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخصصون بأولاد هذه وطبقة واحدة وليست بصدقة تصرف إلى أولاد  
فاطمه رضي الله عنها اه (قوله ثم نقل عن صاحب البحر الخ) هذا موجود في بعض النسخ والاصواب  
استقامه لتكرره بقوله المار وهل كانت مثل الخ (قوله حديث معاذ) أي المار عند قوله بمكان ادخل خلاف  
أن الضمير في أغنيائهم يرجع للمسلمين فكذلك فقرائهم مسراج (قوله غير العشر ٢) فإنه لمحق بالزكاة  
ولذا هو من كاه الزرع وأما الخارج فإيس من الصدقات التي الكلام بهما ومصر من مصالح المسلمين كما هو ولذا لم  
يستثنى في السكز والهداية إلا الزكاة (قوله خلافاً لثاني) حيث قال إن دفع سائر الصدقات الواجبة إليه  
لا يجوز اعتباراً بالزكاة فهو مصرح في الهداية وغيرها بأن هذا رواية عن الثاني وظاهره أن قوله المشهور  
كقوله ما (قوله وبقوله يفتي) الذي في حاشية الخياط الرمي عن الحواشي وبقوله نأخذ ذات لكن كلام  
الهداية وغيرها يشهد بجح قولهما وعليه المتنون (قوله وأما الحرب) محترماً الذي (قوله عن العاية) أي  
غاية البيمان وقوله وغيرها أي النهاية فانهم (قوله لكن جزم الزياحي بجواز التهاون عه) أي للمستأمن كما  
تفيد عبارة النهر ثم أن هذا لم أره في الزياحي وكذا قال أبو السعود وغيره مع أنه يخالف لدعوى الاتفاق لكن  
رأيت في المحيط من كتاب الكسب ذكر محمد في السير الكبير لأبأس للمسلم أن يعطى كافراً حربياً أو ذمياً وأن  
يقبل الهدية منه ماروي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خزيمة دياراً إلى مكة حين حطوا وأمر بدفعها  
إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقا على فقرائهم ل مكة ولأن صلة الرحم محمودة في كل دين  
والإهداء إلى الغريم من مكارم الأخلاق الخ وسند كرم الكلام على ذلك في أول كتاب الوصايا (قوله دفع  
بشعر) أي اجتهدوه وهو لغة الطالب والاتباع وبراءة التواخي الآن الأول يستعمل في المعاملات والثاني  
في العبادات وعرفا طلب الشيء بغالب الظان عند عدم الوقوف على حقيقة من (قوله لمن يظنه مصرفاً) أمالو

٣ قوله غير العشر هكذا  
يخطه بدون واو والذي في  
نسخ السراج وغير العشر  
بالواو والمائل واحد تأمل

المالك لمولاهم هذا انما عرض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته على السيد وتأنيه بتركه واستحباب الصدقة  
 السائلة عايشه وقد تجاب عنه عن رغبته لمولاه العني وعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل اه  
 قال في البحر وقد يقال ان المالك هيا يقع للزواني وليس بصرف وأما ابن السبيل فصرف فالاولى الاطلاق كما  
 هو المذهب اه قلت مراد صاحب النسخ الحاقه بابن السبيل في جواز الدفع اليه الجوز مع قيام المانع كما ألتحق  
 به من له مال لا يتدور عليه كما لا بد فيها من التاميل والعبد لا يملك وان ملك ففي ابن السبيل ونحوه وقع الملك فيحصل  
 الجوز بخلاف الدفع وفي العبد وقع في غير محل الجوز لان الملك يقع للمولى الآن يدعى وقوعه للعبد هنا احياء له حقه  
 حيث لم يجده تبرعا (قوله غدير الكاتب) أي مكاتب الغني (قوله بجميعة) أي بدين محيط أي مستغرق لرقبته  
 وأما في يده (قوله يجوز) جواب لشرط مقدم أي أما المكاتب والمأذون المذكور فيجوز دفع الزكاة اليهما  
 أما المكاتب فيقتصر وأما المأذون فاعدم ملك المولى اكسابه في هذه الحالة عند الامام خلافا لما كفى البحر  
 (قوله ولا إلى طفله) أي العني فيصرف إلى البالغ ولو ذكر الصغير فاستثنى فأذا أن المراد بالطفل غير البالغ  
 ذكرنا في أو اثني في عيال أبيه أو لاه على الاصح لما أنه يعز غنيا بغناه غير (قوله بخلاف ولده الكبير)  
 أي البالغ كغيره ولو زنا قبل فرض نفقته اجبا عا و بعد عند محمد خلافا للثاني وعلى هذا بقية الاقارب وفي  
 بنت الغني ذات الزوج خلافه والاصح الجواز وهو قوله اوروايه عن الثاني غير (قوله وطفل الغنية) أي  
 وللم يكن له أب بغير عن الغنية (قوله لا تنفعا للمانع) هذه للجميع والمانع أن الطفل بعد غنيابتي أبيه بخلاف  
 الكبير فإنه لا بعد غنيابتي أبيه ولا لأب يعني ابنه ولا الزوج بغير زوجه ولا الطفل بغني أمه ح عن البحر  
 (قوله وبني هاشم) اعلم أن عبد مناف وغوث الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة وهم هاشم  
 والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسب الكل الا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر  
 تصرف الزكاة إلى أولاد كل اذ كانوا مسلمين فقره الأولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر  
 وعقيل فهستثنى وبه علم أن اطلاق بني هاشم محال لا ينبغي ادلتهم عليهم كلهم بل على بعضهم ولهذا قال في  
 الحواشي السعدية انما لا أي ليهب يتسبون أيضا إلى هاشم ويحل لهم الصدقة اه وأجاس في النهر بقوله  
 وأقول قال في النافع بعد ذكر بني هاشم الامن أبطل النص قرأته يعني به قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني  
 وبين أبي ليهب فإنه أقر عليه الاجرة وهذا صريح في انتطاع نسبتته عن هاشم وبه ظهر أن في اقتصار المصنف  
 على بني هاشم كفايته وان من أسلم من أولاد أبي ليهب غير داخل لعدم قرابته وهذا حسن جدا لم أر من نكحوه  
 فتدبره اه (قوله بنو ليهب) في بعض النسخ بنو أبي ليهب وهي أصوب (قوله فتحل لهم) هذا ما جرى عليه  
 جمهور الشارحين خلافا لما في غاية البيان كفي البحر والنهر (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم وهو أخو  
 هاشم كما (قوله اطلاق المانع الخ) يعني سوا ذلك كل الا زمان وسوا في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع  
 غيرهم لهم وروى أبو عبيدة عن الامام أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه لان عوضها وهو خمس الخمس  
 لم يسل إليهم لاهمال الناس أمر العزائم وايضا لها إلى مستحقها واذ لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوض  
 كذا في البحر وقال في النهر وجوز أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض وهو رواية عن الامام وقول العيني  
 والهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشم مثله عند أبي حنيفة خلافا لابي يوسف صوابه لا يجوز ولا يصح  
 حله على اختيار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل اه ووجهه أنه لو اختار تلك الرواية ما صح قوله خلافا  
 لابي يوسف لما علمت من أنه موافق لما في اقتصار الشارح بعض إيهام اه ح (قوله فارقا وهم أولي)  
 أي بالذبح لان تملك الرقيق يقع لمولاه بخلاف العتيق قال في النهر قد يدعوا إليهم لان مولى العني يجوز الدفع اليه  
 (قوله لم يسل إليهم) روى القوم منهم (رواه أبو داود والترمذي والنسائي) لم يسل مولى القوم من أنفسهم وانما تسلم  
 زكاة الصدقة قال الترمذي حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فتح وهو هذا في حق حل الصدقة وحرمها في جميع

(غير المكاتب) والمأذون  
 المأذون بجميعة يجوز (و) لا  
 إلى (طفله) بخلاف ولده  
 الكبير وأبيه وأمه  
 الفقراء وما قبل الغنية يجوز  
 لا تنفعا للمانع (و) لا إلى  
 (بني هاشم) الامن أبطل  
 النص قرأته وهم بنو ليهب  
 فتحل لمن أسلم منهم كمثل  
 يعني المطلب ثم ظاهر المذهب  
 اطلاق النسخ وقول العيني  
 والهاشمي يجوز له دفع  
 زكاته لمن أسلمه صوابه لا يجوز  
 غير (و) لا إلى (والهم)  
 أي عتقهم فارقا وهم  
 أولي لم يسل إليهم مولى القوم  
 منهم وهل كانت تسلم

قوله فتحل لهم هكذا استعمله  
 واهما نسخة والا فالتدني في  
 نسخ الشارح فتحل لمن أسلم  
 منهم وهو أمر مخرج بالمراد  
 اه معناه

بل في الظاهرية لا تقبل

صدقة الرجل وقرابته

يحاول حتى يبدأ بهم

فيسد حاجتهم (أو

أحوج) أو أصل أو أروع

أو أنفع للمسلمين (أو من

دار الحرب إلى دار السلام

أو إلى طالب علم) وفي

المعراج التصديق على العالم

الفتى أفضل (أو إلى الزمان

أو كانت مجلبة) قبل تمام

الحول فلا يكره خلاصة

(ولا يجوز زهره في الأصل

البدع) كالكرامية لأنهم

مشبهة في ذات الله وكذا

المشبهة في الصفات في الحمار

لأن مدفون المعرفة من

جهة الذات يلقى مدفون

المعرفة من جهة الصفات

فجميع الفتاوى (كما لا يجوز

دفع كذا إلى الزاني لولده من

أى من الزنا وكذا الذى نفاه

احتمالها (الا إذا كان

الولد (من ذات زوج

معروف) فصر لى والى

فى الانتساب (ولا يحل أن

يسأل) من آمن القوت

(من له قوت يومه) بالفضل

أو بالقوة كالصحيح المكتسب

ويأثم عطية إن علم بماله

لأعانه على الحرم (ولو سأل

قوله نسبت إلى عبد الله

محمد الخ هكذا يعطيه ولعله

سقط من قوله لفظ أى ففى

المصباح وكرام بفتح الكاف

مشغل والد أى عبد الله محمد

ابن كرام المشبه الذى

المال في الروايات كلها واختلاف في صدقة الغطار كما أتى (قوله بل في الظاهرية الخ) اضرب انما تعالى عن عدم كراهة نقلها إلى القرابة إلى تعيين العقل اليهم وهذا نقله في مجمع الفرائد معزى بالادوية عن أبي هريرة مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا أمة محمد والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون إلى صلاته ويصرفها إلى غيرهم والذي نفسى بيده لا ينظر الله إليه يوم القيامة اهـ وحتى والمراد بعدم القبول لعدم الأثابة عليهم وإن سقط بها الفرض لأن المقصود منها دخله المحتاج وفي القراب جمع بين الصلة والصدقة وفي القهستاني والفضل أخوته وأخواته ثم أولادهم ثم أعمامهم وعماتهم ثم أخواله وخالاته ثم ذواتهم وأرحامهم ثم جيرانهم ثم أهل سكنهم ثم أهل بابه كافي المطم اهـ قلت ونظم ذلك المقدسي في شرحه (قوله أو من دار الحرب الخ) لأن فقراء المسلمين الذين في دار الإسلام أفضل من فقراء دار الحرب بحر قلت ينبغي استثناء أسارى المسلمين إذا كان في دفعها أمانة على فلت وقايمهم من الأسر تأمل (قوله وفي المعراج الخ) تمام عبارته وكذا على المدين المحتاج (قوله أفضل) أى من الجاهل الفقير قهستاني (قوله خلاصة) عبارتها كافي البحر لا يكره أن ينقل زكاة ماله المجلبة قبل الحول الفقير غير أسير ومديون (قوله ولا يجوز زهره في الأصل الخ) عبارة البزازية ولا يجوز صرفها للكرامية الخ فالمراد هنا بالبدع المكفورة تأمل (قوله كالكرامية) بالفتح والتشديد وقيل بالتخفيف والاول الصحيح المشبه وهو رفقة من المشبهة ٣ نسبت إلى عبد الله محمد بن كرام وهو الذى نص على أن معبوده على العرش استقر أو أطلق اسم الجوهر عليه تعالى الله عما يقول المبطلون علوا كبيرا مغرب (قوله وكذا المشبهة في الصفات) هم الذين يبيعون قدام الحوادث به تعالى فيجعلون بعض صفاته حادثا كصفات الحوادث ط (قوله لأن مدفون المعرفة الخ) العبارة مقابلة وعبارة البزازية وتغيرهم أى غير الكرامية من المشبهة في الصفات أقل حالاً منهم لأنهم مشبهة في الصفات والخنا أن لا يجوز الصرف اليهم أيضاً لأن مدفون المعرفة من جهة الصفة ملحق بمدفون المعرفة من جهة الذات (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الاخرى الركن ط عن حاشية الاشياء لابي السعدي (قوله وكذا الذى نفاه) كولد أم الولد إذا نفاه كذا فى البحر ومثله المنفى بالأمان كما يأتى فى باب وهل مثله ولدت أمه إذا سكنت عنه أو نفاه فإرجع ح (قوله احتيالاً) قلت أقوله لا يجوز (قوله الا إذا كان الولد الخ) علاه فى العمادية بأن النسب يثبت من النكاح وقد ذكر فى الصبغة بعبارة بولد من الزنا يثبت النسب من الزوج لأن الزاني فى الصحيح ما دفع صاحب الفرائد كانه إلى هذا الولد يجوز ولود دفع الزاني لا يجوز عندنا خلافاً للشافعي اهـ فقد صرح بعدم جواز الدفع إلى ولده من الزنا وإن كان له روح معروف ومسمى عن الجوى وهذا مخالف لما ذكره المصنف ونص بر المسألة بالزنا مع العلم بأنها ذات زوج يخرج ما إذا لم يعلم ذلك لكون الوطء حينئذ شبهة لا زنا ولذا قال فى البحر ونخرج ولد المنفى إليها زوجها إذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الأول حيافاً على قول الامام المرجوح عنه الاول لا دلالة ومع هذا يجوز دفع زكاة كانه اليهم وشهادتهم له كذا فى المعراج لعدم الفرعية ظاهر او عليه فينبغي أن لا يجوز ذلك للثاني لوجود الفرعية حقيقة وإن لم يثبت النسب منه لكن المنقول فى الولو الجيسة جواز دلالة على قول الامام وروى رجوعه عليه الفتوى وعليه الاول الدفع اليهم دون الثاني اهـ (قوله والسكل) أى كل الفروع المذكورة من نوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع الى هنا (قوله ولا يحل أن يسأل الخ) قيد بالسؤال لأن الاخذ بدونه يحرم بحر وقد بقوله شأمن القوت لأنه سؤال ما هو محتاج اليه غير القوت كتوب شرنبالية وإذا كان مدار يسكنها ولا يقدر على الكسب قال ظهير الدين لا يحل له السؤال إذا كان يكتفيه ما دون ما عراج ثم نقلى ما يدل على الجواز وقال وهو أوسع وبه يقى (قوله كالصحيح المكتسب) لأنه قادر بحضته واكتسابه على قوت ليوم بحر (قوله ويأثم عطية الخ) قال الاكمل فى شرح المشارق وأما الدفع إلى مثل هذا السائل عالم بحاله فحكمه فى القياس الاثمة لأنه أعانه على الحرام لكنه يجعل هبة وبالهبة للفقير أولن لا يكون محتاجا اليه

أطلق اسم الجوى هو على الله تعالى إلى آخر ما قال فبحر ١ هـ مصححه

تخبري فودفع لمن ظنه غير مصرف أو شاك ولم يخبر لم يخبر حتى يظهر أنه مصرف فيجزيه في الصحيح خلاف لمن ظن  
عنده وتماه في النهر وفيه واعلم أن المدفوع البهلوان كان جالساً في صف الفقراء يصنع صنعههم أو كان عليه  
زبهم أو سببه أو أعطاه كانت هذه الأسباب بمنزلة التخري كذا في المبسوط حتى لو ظهر غناه لم يعد (قوله) فإن أنه  
عنده أي ولو مدبراً أو أم ولد من وجوهه وهو مفاد من مقابلة بالمكاتب وانما لم يجز لأنه لم يخرج المدفوع  
عن ملكه والتملك ركن (قوله) أو مكاتبه لأن له في كسبه حقا فلم يتم التملك زياحي والمستسبح كالمكاتب  
عنده وعنده ما حرم من بغير البدائع (قوله) أو حربي قال في البحر وأطلق أي في الكفر الكافر فشم  
الشيء والحربي وقد صرح به حافي المبتغي وفي المحيط في الحربي رواية ثان والفرق على أحدهما أنه لم توجد  
صفة القرية أصلاً والحق المنع في نية البيان عن العجفة أجمعوا أنه إذا ظهر أنه حربي ولو مستأمناً لا يجوز  
وكذا في المعراج معلة بأن صاته لا تكون براشراً ولا يجوز التطوع اليه فلم يقع قرينة اه أقول ينافيه  
ما قدمناه من بيان المحيط عن السير الكبير من أنه لا بأس أن يعطى حتى يبالا أن يقال إن معناه لا يحرم بل  
تركه أولى فلا يكون قرينة فتأمل وفي شرح الكنز ابن الشامي قال في كفاية البهقي دفع إلى حربي خطأ ثم  
تبين جاز على رواية الأصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يجز زهوه قوله اه قال الاقطع وقال أبو  
يوسف لا يجز زهوه أحد قول الشافعي وقوله لا تخم مثل قول أبي حنيفة قال في مشكلات خواهر زاده  
الاجماع منه قد أنه لو كان مستأمناً أو حربي باتباع الإعادة اه ونص في المختار على الجواز وأطلق الكنز  
يدل عليه اه كلام ابن الشامي قلت وكذا إطلاق الهداية والملتقى الكافر يدل على الجواز وما نقله عن  
الاقطع يدل على أنه قول امام المذهب فكتابة الاجماع على خلافه في غير محالها (قوله) لماسر أي في قوله  
في جميع الصدقات لا تجوز له اتفاما (قوله) أو كونه ذمياً عدل عن تعبير الهداية وغيرها بالكافر بناء على  
ماسر (قوله) لا يعيد أي خلافاً لأبي يوسف (قوله) لأنه أتى بمافي وسعه أي أتى بالتملك الذي هو الركن على  
قدرو سعه اذ ليس مكافئاً لادفع في ظاهره مثلاً بأن يسأل عن القابض من أنت وبقولنا أتى بالتملك ينسب  
ما قد يقال أنه لو دفع إلى عبده أو مكاتبه يكون آتياً بما في وسعه اكن يرد عليه الحربي لحصول التملك وهذا  
يؤيد ماسر من عدم وجوب الإعادة فيه والتعليل بعدم وجود صفة القرينة بحمل نظره تدبر (قوله) ولو دفع بلا  
تخبر ٣ أي ولا شك في القبح وفي القهستاني بأن لم يخطر بباله أنه مصرف أولاً وقوله لم يجز أن أعطى أي  
أن تبين له أنه غير مصرف ولو لم يظهر له شيء فهو على الجوز وقد منما لو شك لم يخبر أو يخبر ويغاب على ظنه  
أنه غير مصرف \* (تنبه) \* في القهستاني عن الزاهد ولا يسترد منه لو ظهر أنه عبد أو حربي وفي  
الهاشمي روايات ولا يترد في الولد والبن وهلم يطيب له فيه خلاف وإذا لم يطبق قيل يتصدق وقيل يرد على  
المعطي اه (قوله) وكه أعطاه فقير نصابياً أو أكثر وعن أبي يوسف لا بأس بأعطاء قدر النصاب وكه  
الأكثر لأن حوائج النصاب مستحق لما جته الحال والباقي دونه معراج وبه يظهر وجه ما في الظاهر بقوله غيرها  
عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهماً فصدق عليه بدرهمين قال يأخذ  
واحد ويرد واحداً اه فمافي البحر والنهر هنا غير بحر وفندبر وبه يظهر أيضاً أن دفع ما يتكمل النصاب  
كدفع النصاب قال في النهر والظاهر أنه لا فرق بين كون النصاب تاماً أو لا حتى لو أعطاه مائة وبلغ نصاباً  
فكذلك ولا يبين كونه من التقود أو من الحيوانات حتى لو أعطاه خمسين الإبل لم تبلغ قيمته نصاباً كرماسر  
اه وفي بعض النسخ تباع يدون لم والنسب الاقول (قوله) بحيث لو فرقه عايم أي على العيال فهو راجع إلى  
قوله أو كان صاحب عيال قال في المعراج لا تصدق عليه في المعنى تصدق على عياله وقوله أولاً يفضل  
معطوف على قوله لو فرقه وهو راجع إلى قوله مدوناً فيه لف ونشر غير مرتب وقوله نصاب تتنازع فيه  
يخصر ويقتل فانهم (قوله) وكه نقاها أي من بلد إلى بلد آخر لأن في مواعيد حتى الجوار فكان أولى زياحي  
والمتبادر منه أن الكراهة تنبيهية تأمل بالونقها جاز لأن المصرف معطوف الفقراء وروى يثير في الزكاة مكان

(فإن أنه عبده أو مكاتبه أو  
حربي ولو مستأمناً أعادها)  
لماسر (وات بان غناه  
أو كونه ذمياً أو أنه أبوه أو  
ابنه أو امرأته أو هاشمي  
لا) يعيد لأنه أتى بمافي  
وسعه حتى لو دفع بلا تخبر لم  
يجز أن أعطاه (وكه أعطاه  
فقير نصابياً) أو أكثر (الا  
إذا كان) المدفوع اليه  
(مدوناً أو) كان (صاحب  
عيال) بحيث (لو فرقه  
عليه) لم لا يخص كذا) أو  
لا يفضل (بعدة نصاب)  
ولا يكره (و) كره (نقاها  
الأي قرينة)

٣ قوله ولو دفع بلا تخبر هكذا  
بخطه والذي في نسخ الشارح  
حتى لو دفع الخ اه

ولو دفعها لاختتم ولها على زوجها مهر يبالغ نصابا وهو على مهر ولو لم يمت لا يمتنع عن الاداء لا يجوز والا جاز ولو دفعها المعلم لخليفته ان كان بحيث يعمل له ولو لم يعطه صحح والا لو لوضعها على كفه فانتمها الطسفر اذ جاز ولو سقط مال فرفعه فقير فريض به جاز ان كان يعرفه والمسال قائم خلافاً

باب صدقة الفطر من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلاحي والغارة هو الدبل قيل لمن

مطلب الافضل ان ينوى بالصدقة جميع المؤمنين والمؤمنات

قوله لانها تظهر صدقة الرجل الخ أي في عبادة مولاه وقوله ثانيها صدقة الرجل في المرأة أي صدقة رغبة في الرأ

قوله بقرينة التعليل لعله قول الزيلعي كانه من الفطرة بمعنى الخلقة ولا يظهر غيره أي الفطرة التي هي القدر المخرج مأخوذة من الفطرة بمعنى الخلقة أي منقولة من هذا المعنى الخ وهذا المعنى لا الاندحار بمعنى الاشتقاق ووجه دلالة ما ذكره من ان النقل هو استعمال اللفظ بتسامحه في معنى آخر اه

لفظ العوض اذ لا عمل النية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها ولذا فصل بعضهم فقال ان تأول الغرض بالزكاة جاز والا فلا تأمل (قوله ولو دفعها لاختتم الخ) قدمنا الكلام عليه اعند قوله وابن السبيل (قوله والا لا) أي ان المدفوع يكون بمنزلة العوض ط وفيه أن المدفوع الى المهدى الباكورة كذلك فينبغي اعتبار النية ونظيره ما سرفى أول كتاب الزكاة في المدفوع الى من قضى عليه بذهنته من أنه لا يجوز به عن الزكاة ان احتسبه من الصدقة وان احتسبه من الزكاة يجوز به وقيل لا يكفي التنازخانية لكون فيها أيضا قال محمد اذا هلك الوعد في يد المودع وأدى الى صاحبه ما ضامها وفوى عن زكاة ماله قال ان أدى لدفع الخصومة لا تجز به عن الزكاة اه فتأمل وفيها من صدقة الفطر ولو دفعها الى الطالب الذي يقطعهم في السحر يجوز لان ذلك غير واجب عليه وقد قال مشايخنا الاحوط والابعد عن الشبهة أن يقدم اليه أولا ما يكون هدية ثم يدفع اليه الصدقة (قوله جاز) ويكون تملكها لهم والنية سابقة عند العزل وكذا اذا لم يفوى بعد انتباهه وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره قلت وينبغي تقييده بما اذا كان الانتباه بوضاه لا بشرط اعتبار المدفع في الاموال الباطنة كما مر في مسئلة البغاء يدل عليه المسئلة الاتية (قوله ان كان يعرفه) أي يعرف شخصه املا يكون تملكها لجهول لانه اذا لم يعرفه بان جاد الى موضع المسال فلم يجده وأخبره أحد بان دفعه فقير لا يعرفه وورى المال بذلك لم يصح لانه يكون باحثة والشرط في الزكاة التملك تأمل (قوله المال قائم) لا بد لو رضى بذلك بعد ما استهلك الفقير المال لم يصح نيته كما مر (خاتمة) \* اعلم ان الصدقة تستحب بفاسل عن كفايته وكفايته من يوفيه وان تصدق بما يقص مؤنة من يوفيه ثم ومن أراد ان تصدق بماله كله وهو يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسئلة فله ذلك والا فلا يجوز ويكره لمن لا يصبر له على الضيق أن ينقص نفقة نفسه عن الكفاية التامة كذا في شرح درر البحار في التنازخانية عن المحيط الافضل ان تصدق نقلا أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لانهم انصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اه والله تعالى أعلم

باب صدقة الفطر

وجه ما سبته بالزكاة أن كلامهم من الوطائف المسألة وأوردناها في الملبوط بعد الصوم باعتبار ترتيب الوجود وأوردناها المصنف هاهنا رعاية لطالب الصدقة ورحلان المقصود من الكلام المضاف لا المضاف اليه خصوصاً اذا كان المضاف اليه شرطاً حقيقياً أن تقدم على العسر لانه مؤنة جهلهم في العبادة وهذه بالعكس الا أن ثبت بالكتاب وهي بخبر الواسع مع أنه من أنواع الزكاة المراد بالفطر يومه لا الفطر المعنى لانه تكون في كل ايه من رمضان وسميت صدقة وهي العطية التي يراد بها المشاورة من الله تعالى لانها تظهر صدقة الرجل كالمصدق يظهر صدق الرجل في المرأه راح (قوله من اضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمواو بالوجوب وجوب الاداء لانه الذي شرطه الفطر لا يفسد الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس ح وفي البحر والاضافة فيها من اضافة الشيء الى شرطه وهو مجاز لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اه أي لانها على الاول لادنى مناسبة مثل كوكب الخرقاء وعلى الثاني بمعنى الام الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلاحي) اصطلاح عليه الفقهاء كانه من الفطرة بمعنى الخلقة كذا في البحر تبعا للزيلي والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف اليه الصدقة الذي هو اسم اليوم المخصوص لفظ شرعي أي اطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي اذ لا شك أن الفطر الذي هو وضو الصوم لغوى مستعمل قبل المشرع أو مراده لفظا الفطرة بالتاء بقرينة التعليل ففي النهر عن شرح الوقاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولى حتى عدت بعضهم من جن العامة اه أي ان الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية لانها لم تأت بهذا المعنى وأما في القاموس من أن الفطرة بالكسر صدقة الفطر والخطا فاعترضه بعض المحققين بان الاول غير صحيح لان ذلك المخرج لم يعلم الا من الشارع وقد عد من غلط القاموس ما يقع كثير اقباسه من خطا الحقائق الشرعية باللهوية اه لكن في المغرب وأما





والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب لأن وقوعها قضاء بغير القول بسقوط طهارة  
وقد رده العلامة المقدسي بانهم كانوا يجادلون في زمنه صلى الله عليه وسلم وأنه كان باذنه وعلمه صلى الله  
عليه وسلم كما قاله ابن الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقيد باليوم اذ لو تقيده لم يصح قبله كما في الصلاة  
وصوم رمضان والاضحية اهـ وما قيل في الجواب ان تعجيل بعد وجوب السبب فيحوز كتعجيل الزكاة  
بعد ملك النصاب فهو مؤكدا لا عراض لادالته على جواز التعجيل وعلى عدم التوقيت اذ لو كانه وتا لم يحز  
تعجيله قبل وقته وان وجد سببه لان الوقت شرطه كما لا يجوز تعجيل الحج قبل وقته وان وجد سببه وهو البيت  
على أن قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لان حكم الاصل مخالف للقياس كما سئل عن الفسخ فافهم  
والامر في حديث أغنوههم محمول على الاستحباب كما يشير اليه ما قدمناه من البدائع وصريح في الظهريه بعدم  
كراهة التأخير أي تحريم كما في النهر وسيأتي لقوله صلى الله عليه وسلم من أداها قبل الصلاة فهي زكاة  
مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وغيره أي لانتصان نواحي اقصاها  
كغيرها من الصدقات كما في الفتح وأفاد أيضا أن هذا لا يدل على قول الحسن من زياد بسقوطها لان اعتبار  
ظاهريه يؤدى الى سقوط طهارة الصلاة وان كان الاداء في باقي اليوم وليس هذا قوله فهو موقوف عنه عنده  
أي لانه يقول بسقوط طهارة بعض اليوم لا بعض الصلاة كما سئل (قوله فبعده يكون قضاء) قد علمت أن المراد  
بالتضييق هو قول الحسن بسقوط طهارة بعض اليوم كما أشار اليه في الهداية وصريح شراحها وغيرهم وأن هذا  
قول ثالث لم أر من قال به سوى اس الهمام وعلمت ما فيه ففي هذا التقرير يسع نظر (قوله على كل حر مسلم) دلا  
تجب على رقيق لعدم تحقق التملك منه ولا على كافل لان تربيته والكفر بها فيها منكر ولا تصح على الكافر  
ولوله عبده مسلم أو ولد مسلم بحر (قوله ولو صغير اجنونا) في بعض النسخ أو مجنونا بالياء أو وفي بعضها  
بالواو وهذا لو كان لها مال قال في البدائع وأما العقل والبلوغ فليس أساسا شرطا للوجوب في قول أبي حنيفة  
وأي يوسف حتى تجب على الصبي والمجنون اذا كان له مال ويخرجها الولي من ماله اهـ وقال محمد وزفر  
لا تجب فيه ضمنها الاب والوصي لو أدياها من مالهما اهـ ولا تجب فلهما حتما وطهارة رقيقه هاتين مالهما كفي  
الهدية والبحر عن الظهريه (قوله حتى لم يخرجها وليها) أي من مالهما في الرابع ارا الصبي العبي  
اذا لم يخرج وليه عنه فعلى أصل أبي حنيفة رأي يوسف أنه يبرئه الاداء لانه يقدريه بالبلوغ اهـ ثابت  
ولو كانا ذكرا لم يبرأ من مالهما على من يزوجهما كما رأى والظاهر انه لو لم يؤدوها من ماله لانه لا يبرأ  
الاداء به بالبلوغ والافاقه لعدم الوجوب عليه اهـ (قوله بعد البلوغ) أي وبعد الافاقه في المحرم ح (قوله  
وان لم ينم) يقال غنى غنى ونمى ونمى كذا في الاسقاطى فهو مجزوم بخلافه في الباء والواو ط (قوله كما سئل) أي سئل  
قوله وغنى يملك قدر نصاب وقد منابا ثمة (قوله تحرم الصدقة) أي الواجبة أما المأذنة فأنما تحرم عليه سائر الهيا  
واذا كان النصاب المذكور مستغنى بالحاجة فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كما سئل) أي  
في قوله أيضا وغنى (قوله ونفقة المحارم) أي الفقراء العاخرين عن الكسب والابا اذا سكن فقيرات وقيد  
بهم لان خارج الابوين الفقيرين فان الحتم ان يدها في نفقة اهـ اذا كان كسوبا (قوله هي ما يجب بمرد  
التمسك من الفعل) اعترض بان هذا يعزى للواجب المشروط بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعرفها  
في التوضيح بادنى ما يتمكن به المأثور من اداء ما له من غير حرج عا لما في تفسيرها بسلامة الاسباب والآلات  
وقيد بقوله من غير حرج غالبا لانهم جميعا لو امنوا الزاد والزيادة في الحج فاتهم من الآلات التي هي وسائط في  
حصول المطالب مع أنه يتمكن من الحج بدونها السكن بحر حرج عظيم في الغالب كفى التلويح وكذا النصاب الغير  
الناسي في الفطرة فإنه يتمكن من اخراجها بدونها لكن بحر حرج في الغالب قال في التلويح وهذا القدر شرط  
لاداء كل واجب فضلا من الله تعالى لان القدرة التي تمنع التكليف بدونها هي ما يكون عند مباشرة الفعل  
فأشترط سلامة الاسباب والآلات قبل الفعل يكون فضلا منه تعالى (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي بقاء هذه

فبعده يكون قضاء واختاره  
الكامل في تحريمه ورجحه  
في تنوير البصائر (على كل)  
حر (مسلم) ولو صغير اجنونا  
سقطي لو لم يخرجها وليها  
وجب الاداء بعد البلوغ  
ذمى نصاب فاضل عن حاجته  
الاصليه كدينه وحوائج  
عبياله (وان لم ينم) كما سئل  
(وه) أي من مال النصاب  
(تحريم الصدقة) كما سئل  
(وتجب الاضحية ونفقة  
المحارم على الرابع) اعلم  
بشرط التمران (وجزها  
بقدره ممكنة) هي ما يجب  
بمرد التمسك من الفطر فلا  
يشترط بقاؤها ارفقا  
الوجوب لان شرطه يفتى  
(لا بقدره) (بمسره) هي  
ما يجب به السيد التمسك بصدقة  
اليسر فقيرته من العسر الى  
اليسر فيشرط بقاؤها

قوله في التصرف الفطرة نصف صاع من رفعناها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي وغيره وهي صحيحة  
من طريق الأئمة وان لم أجدها بها عدي من الأصول اه وفي تحرير النوى هي اسم مولودا وعلمها من  
الفطرة التي هي الخلقة قال أبو جرد الابرار معنى هذا كذا الخلقة كأنها كذا البدن اه وفي انصباح  
وقولهم تجيب الفطرة اصل تجب كذا الفطرة وهي البدن فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه واستغنى  
به في الاستعمال لفهم المعنى اه ومشي عليه القهستانى ولهذا نقل بعضهم أنه اسمى صدقة الرأس وكذا  
البدن والحاصل أن لفظة الفطرة بالباء لا تشك في لغويته وعناء الخلقة وانما الكلام في إطلاقه من ادابه  
الخرج فان أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعى مولودا مأمع تقدير المضاف فالمراد به المعنى اللغوي  
والعمل سد اوجه النجاسة الذي أراد صاحب المعرب وأما لفظ الفطر بدون تأنيد فلا كلام في أنه معي لغوي  
وهذا تعلم ما في كلام الشارح ٣ تبعا لغير فافهم (قوله وأمرهم) أى بأمرهم وأمرهم فى فحاشية فوج والحاصل  
أن فرضه عليهم من شأنه في شعبان بعد ما حوت القلة الى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بركا الفطر  
قبل العيد بهي وذلك قبل ان تفرض كذا الاموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل انهم منسوخة بالركا وكان  
كن الصريح خلافه اه (قوله وكان عليه السلام الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد الله بن  
ثمال قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم أو يومين ٤ فقال أدوا صاعا من بر أو قح  
من اثنين أو صاعا من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير فرفع قال ط وبهذا يتقوى ما يحسنه صاحب  
البر سابقا في باب صلاة العيدين من أنه ينبغي أن يتقدم أحكام صدقة الفطر في خطبة قبل يوم العيد لاجل أن  
يمكن من آخرها قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) جواب عما استدله الشافعي رحمه  
الله على فرضه من حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فرض كذا الفطر من رمضان  
على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكرا أو أنثى من المسلمين فصح (قوله معناه قد راجع الخ)  
أى قوله أنه معناه في الفرض كقوله تعالى فمن صمت ما فرضتم ويقال فرض القاضي النفاة وهذا الجواب ذكره  
في البديع وأجاب في الفتح أن الثابت بقاى يفيد الوجوب وأنه لا خلاف في المعنى لان الافتراض الذي يشته  
الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده فهو معنى الوجوب عندنا غاية الامر أن الفرض في اصطلاحهم أعم  
من الواجب في عرفنا طافره على أحد جزأيه والاجماع على الوجوب لا يدل على أن المراد بالفرض ما هو  
عرفنا أى ما يكفر بطلحه لان ذلك اذا نقل الاجماع توارى يكون قطعا أو كان من ضروريات الدين كالنفس  
لا اذا كان نسبيا وقد صرحوا بان منكر وجوبه لا يكفر فكان المتيسر من الوجوب بالمعنى العرفى عندنا اه  
محمداة وقد يجب بان قول الصحابي فرض برادبه المعنى المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة الى من سمعه من  
النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ما لم يصل اليه بطريق قطعى فيكون له ولهذا قالوا ان الواجب لم يكن في  
عصره صلى الله عليه وسلم تأخره في حواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح) هو ما عليه المتون بقولهم  
وصح لوقدم أو آخر (قوله مطلق) أى عن الوقت فتجب في مطلق الوقت وأما ما يتعين بتعيينه فعلا أو آخر  
العصر في أى وقت أدى كان مؤثرا بالاقاضية كما في سائر الواجبات الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج الى  
المسجد لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن المسئلة في هذا اليوم بدائع (قوله كاس) عند قول المتن  
وافترضها عمرى الخ (قوله حاز) في البويرة اذا مات من عليه كذا أو فطرة أو كفارة أو نذر لم تؤخذ من تركته  
عندنا الا أن يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع ولم يجبروا عليه وان أوصى بتفذه من الثلث اه (قوله  
وقبل مضيقا) مقابل الصحيح وهو قول الحسبن بن زياد ان وقت أدائها يوم الفطر من أوله الى آخره فاذا لم  
يؤدها حتى مضى اليوم سقطت كالاضحية بدائع ومثله في شروح الهداية وغيرها ورجح الحق ابن الهيثم  
في التمهيد برأيه من قبل المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة  
فبعد قضاء وتبها العلامة ابن نجيم في بحر المنكته قال في شرحه على المنار انه ترجح لما قبل الصحيح اه فثبت

أمرهم في السنة التي فرض  
بها رمضان قبل الزكاة  
وكان عليه السلام يخطب  
قبل الفطر يسومين يأمر  
بأخراجهما ذكره الشافعي  
(تجيب) وسد يث فرض  
رسول الله عليه السلام  
زكاة الفطر معناه قد ر  
للإجماع على أن منكرها  
لا يكفر (وسمعنا في العور)  
عند أصحابنا وهو الصحيح  
يعر عن المبدأ ثم لا بد  
الامر بادائها مطلقا كذا  
سلي قول كتابه ولو مات  
فأداها وارثه جاز (وقيل  
مضيقا في يوم الفطر مينا)

٤ (قوله تعلم ما في كلام  
الشارح) أى في قوله  
والفطر المصنف اسنادا  
ومراده استعماله في  
الفطر في اليوم المنصوص  
ولاشك في صدوقه كما قدم  
للمعنى في توجيه عبارة  
الزاي وأما لفظ الفطر الذي  
عناه الحشى فهو بمعنى  
ضد الصوم وجبته كذا كلام  
الشارح فظاهر لا يخبر عليه  
وأما قول الحشى عليه ما فيه  
فأمل

٤ (قوله فقال أدوا صاعا  
من بر أو قح الخ) قال شيخنا  
هذا استدلالا في  
لفظه عليه الصلاة والسلام

اه

لصغير سواء كان اجنبي أو أصلياً بأن باع محبونا أو عارضها أو الظاهر من المذهب اه (قوله ولو تعدد الآباء)  
 كما لو ادعى رجلان لقيطاً أو ولد أمة مشتركة بينهما (قوله فعلى كل فطرة) أى كلمة عند أبي يوسف لأن  
 البوة ثالثة من كل منهما كلا وثبوت النيب لا يتجزأ أو كذا الوماث أحدهما كان ولداً للباقي منهما وقال محمد  
 بهما صدقة واحدة لأن الولاية لهما والمؤنة فكذا الصدقة لأنهما قابله للتجزى كالمؤنة ولو كان أحدهما معسراً  
 على المؤنة صدقة ثامة عندهما فتح (قوله ولو تزوج طفاته) أى الفقيرة أو صدقة العنية في مالها تزوجت  
 ولا ح (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر عن القنية وفيه عن الخلاصة الصغيرة ولو سلمت لزوجها  
 تحجب فطرتها على أبيها لعدم المؤنة اه فأما تقييد المسئلة بقيد صلاحيتها لخدمة وتسلمها للزوج ولذا  
 مال الشارح في باب النفقة فيمن تحجب نفقة على الزوج وكذا صدقة صغيرة تصلح للخدمة أو الاستئناس ان أمسكها  
 ن بيته عند الثاني واختاره في التحفة اه وهو صريح بأنها لو لم تصلح لذلك لا تحجب نفقة على الزوج وظاهره  
 ولو أمسكها في بيته فحجب على أبيها فافهم (قوله فلا فطرة) أمّا عليها فافهمها رماً على زوجها طلاً أى في  
 قوله لا عن زوجته وأما على أبيها فلا لأنه لا يجوز لها وان ولي عاها ح (قوله كما اختاره في الاختيار) هذا  
 رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من أن الجدة كالأب إلا في مسائل ستة في أحوال الكتاب منها هذه  
 واختاره أيضاً في فتح القدير لتحقيق وجود السبب وهو الرأس الذي يحويه وبلى عليه ولا بة مطلقة ورد ما قيل  
 من أن الولاية غير زامة لانتقالها اليه من الأب فكانت كولاية الوهي بأنه غير سديد لان الوهي لا يحويه من ماله  
 بخلاف الجد إذا لم يكن للصغير مال فإنه يحويه من ماله كالأب ونارعه في البحر بما رده عليه المذهب وصاحب  
 النهر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في اختلافه ليس على الجدة أن يردى الصدقة عن أولاد  
 ابنه المعسر إذا كان الأب حياً باتفاق الروايات وكذا لو كان الأب ميتة في ظاهر الرواية اه فسلم أن رواية  
 الحسن فيها إذا كان الأب ميتاً لكن مقتضى كلام البدع أن الخلاف في المسألة في نعمت العمل الفخ لا يظهر  
 إلا في الميت تأمل (قوله وعنده لخدمته) احتراز عن عدم التجارة فأنما لا تحجب كى لا يردى إلى التي في بلى أى  
 تعدد الوجوب المسالى في مال واحد وفي النهاية له عدم التجارة ولا يساوى نصاباً وليس له مال الزكاة لا تحجب صدقة  
 فطر العبد وان لم يرد إلى التي لأن سبب وجوب الزكاة فيه موجود ٣ والمعتبر سبب الحكم لا الحكم اه  
 بحر (قوله ولو ولد لونا) أى بدين مستحق بدائع (قوله أو مستأجراً) أى استأجره (قوله إذا كان عنده)  
 أى الراهن رفاع بالدين أى وفصل بعد الدين نصاب كفى الهندية والمراد نصاب غير العبد لأنه من حوائجه  
 الأصلية بحيث كان لخدمة ثمره لا لخدمة العبد كدلالة النظم أحد افطاره لأن المرتزق أحق به حتى إذا هلك  
 هلك بدينه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون أن يكون عند المولى وفاء بالدين أب الدين  
 على العبد وفي المرهون على السيد ح عن الزبلى (قوله كالعبد العامرية والودعية) فإن صدقته على المسالك  
 (قوله والجاني) أى عدا أو خطأ لأن ملك المالك انما يرد بالدفع إلى المجنى عليه ٤ مقصوداً على الحال  
 لا قبل خاتمة (قوله وقول الزبلى) راجع إلى قوله وأما الموصى بخدمته وعمازة الزبلى والعبد الموصى برقبته  
 لأنسان لا تحجب فطرته اه ط (قوله سبق فلم) يمكن حمل كلامه على نفي الوجوب عن الإنسان الموصى له  
 بخدمته العبد فلا ينافى الوجوب على ملك الرقبة ثم رأيت ط د كره وقال وجهه الشلبي محشى الزبلى على  
 ما إذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرد اه تأمل (قوله ولو كان عبده كافراً) المراد بالعبد  
 أي شمل المديون كرا أو أنى وأم الولد لصحة استيلاذ الكافرة ولو غير كفاية لان عدم حل وطء الموسمية  
 ليستلزم عدم صحة استيلاذها كالأمة المشتركة فإيراجع أفاده ح (قوله وهو رأس عونه) أى مؤنة  
 واجبة كلمة مطلقة تغزج بالاول مؤنة الاجنبي لوجه الله تعالى وبالثاني العبد المشترك وبالثالث الزوجة  
 انما ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا تحجب عليه غير الرواتب ونحو الادوية كفى الزبلى أفاده  
 ح (قوله وبلى عليه) أى ولاية مال لا نكاح فلا يرد ابن العم إذا كان زوجاً لولائه ولا يته ولاية نكاح اه ح (قوله

ولو تعدد الآباء فعلى  
 كل فطرة ولو تزوج طفاته  
 الصالحة لخدمة الزوج فلا  
 فطرة والجدة كالأب عند  
 فقده أو فقده كما اختاره في  
 الاختيار (وعنده لخدمته)  
 ولو ولد لونا أو مستأجراً أو  
 مسرهما إذا كان عنده وفاء  
 بالدين وأما الموصى بخدمته  
 لو أحده برقبته لا تحجب  
 فطرته على مالك ورقبته  
 كالعبد العامرية والودعية  
 والجناني وقول الزبلى  
 لا تحجب سبق فلم فتح (ومدبره  
 وأم ولده ولو كان) عبده  
 (كافراً) لخدمته السبب  
 وهو رأس عونه وبلى عاها

٢ (قوله والمعتبر سبب الحكم  
 الخ) أى أنه يرد في منع صدقة  
 الفطر عن العبد إذا غلب  
 سبب وجوب زكاة المال  
 وهو المال المسمى بامنة  
 التجارة وهذا لا ينس إلى حكم  
 وهو وجوب زكاة المال  
 أى لم يشترط في منع صدقة  
 الفطر وجود نفس الحكم  
 حتى تحجب صدقة الفطر في  
 مسألتنا اه

٤ (قوله مقصوداً على الحال  
 لا قبله) أى ليس بمجرد الجنابة  
 من مالك المولى بل المزيل  
 الدفع فقط اه

القدرة وهي النصاب هنا حتى لو هلك بعد فجر يوم النحر لا تسقط الفطرة وكذا هلك المال في الحج كإتيان  
 (قوله لانهم اشترطوا) أي ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة الميسرة كإتيان (قوله ميسرة) بضم  
 الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الخ) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كفاي التلويح ما لوجب بمسر  
 الاداء على العدم بما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة  
 الممكنة ولهذا شرط في أكثر الواجبات المالية التي أدائها أشق على النفس عند العامة وذلك كالنساء  
 في الزكوة فان الاداء يمكن بدونه الا أنه يصير به أنيسر حيث لا يستقص أصل المال وانما يطوب بعض النساء ثم  
 القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للممكن من العمل واحدانه كانت شرطاً لبعضها ليس فيه معنى العلة فلم يشترط  
 بقاؤها لبقاء الواجب اذ البقاء غير الوجوب وشرط الوجوب لا يلزم أن يكون شرطاً للبقاء كاشهود في النكاح  
 شرط لان انعقاد دون البقاء بخلاف الميسرة فانها شرط فيه معنى العلة لانها غير صفة الواجب من العسر إلى  
 اليسر اذ جاز أن يعجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فأثرت فيه القدرة الميسرة وأوجبته بصفته اليسر  
 فبشرط دوامها فقرر إلى معنى العلية لان هذه العلة لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يتصور اليسر بدون  
 القدرة الميسرة والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر لانه لم يشرع الا بتلك الصفة فلهذا الشرط بقاء القدرة  
 الميسرة دون الممكنة مع أن ظاهر النظر يقتضي أن يكون الامر بالعكس اذ المانع لا يتصور بدون الامكان  
 ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله فغيره الخ) أي باعتباره كان يجوز أن يجب بصفة العسر أي بمجرد  
 القدرة الممكنة كما مر فلما وجب بالقدرة الميسرة فكانت تغيب عن العسر إلى اليسر (قوله لانهم اشترطوا في معنى  
 العلة) أي والحكم بدور مع عاتق وجودا وعندما ط (قوله ثم فرع عليه) أي على ما ذكر من القدرتين  
 (قوله فلا تسقط الفطرة) لانهم لم تجب بالميسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لان شرطه هو الزاد  
 والراحلة قدرة ممكنة اذ الميسرة لا تفصل الاجراء كعب وأعان وخدم وايسر شرطاً بالاجتماع ط (قوله كما  
 لا يسهل النكاح الخ) أشار إلى ما قدمناه عن التلويح من ان الممكنة شرط لا ابتداء لبقاء كاشهود في النكاح  
 ولا يسقط الواجب بزواله بخلاف الميسرة (قوله بخلاف الزكاة) فانها تسقط بملاك المال بعد التحول يعنى  
 سواء تمكن من الاداء أم لا لان الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة والمعلق بقدرة ميسرة لا يبقى بدونها ط  
 عن الجوى والقدرة الميسرة هنا هي وصف النساء لا النصاب وقيد بهلاك لانها لا تسقط بالاستهلاك وان  
 انقضت القدرة الميسرة لم يقام قدر آخر جاز له عن التعدي ونظر الفقهاء كفاي التلويح (قوله والخراج) أي  
 خراج القامصة فهو كالعشر لان شرطه الارض النامية تحقيقاً بخلاف الخراج الموقوف فانه يجب بمجرد التمكن  
 من الزراعة ولا يلزم لذلك الخارج لوجوبه في الذمة لا في الخارج بخلافهما كما مر بيانه في بابه (قوله لا يشترط  
 بقاء الميسرة) وهي وصف النساء وهما ثلاث (قوله عن نفسه الخ) بيان للسبب والاصل فيه رأسه ولا شك  
 أنه يورثه ويلى عليه في طهارة ما هو في معناه من عونه ويلى عليه وتسامه في النهر (قوله وان لم يصم لغيره)  
 الظاهر أنه قيد به بناء على ما هو حال المسلم من عدم تركه الصوم الا بعذر كما تقدم نظيره في باب قضاء الغوائث  
 حيث لم يلق المتركات طهارة بالمسلم غير الخفية فيجب الفطرة وان أفطر لعذر الوجود السبب وهو الرأس الذي  
 عونه ويلى عليه ولو لم يصم كالطفل الصغير والعبد الكافر ثم آتيت في البدائع ما يشترط بذلك حيث قال وكذا  
 وجوده يوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من أفطار لكبير أو مرض أو سفر يلزمه  
 صدقة الفطر لان الامر يادأتم اطلاق عن هذا الشرط اهـ فافهم (قوله وطغله) احتريزه عن الجنين فانه  
 لا يسمى طفلاً كذا في البرجنسدى اذا العلف هو الصبي حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتمل وجاية طفل  
 وطغله كذا في المغرب اسمعيل فافهم وأشار إلى أن الام لا يجب عليها صدقة أولادها الصغار كفاي متية الملقى  
 (قوله الفتيان) قيد به لان الفتي يجب صدقة فطره في حاله على ما مر لعدم وجوب نفقته نهر (قوله والكبير  
 الجنون) أي الفتيان ما الفتي في ماله عندهما كما مر وفي التواريخ الثانية عن المحيط أن المعتوه والجنون منزلة

لانهم اشترطوا في معنى العلة وقد  
 سحرناه في اعطاءه على المنار  
 ثم فرع عليه (فلا تسقط)  
 الفطرة وكذا الحج (ملاك)  
 المال بعد الوجوب) كما  
 لا يسهل النكاح بموت  
 الشهود (بخلاف الزكاة)  
 والعشر والخراج لا يشترط  
 بقاء الميسرة (عن نفسه)  
 متعلق يجب وان لم يصم  
 لعذر (وطغله الفتيان)  
 والكبير الجنون



بأقل من صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع بر أو صاع لا يساوي صاع شعير فخرج  
 له فوجب الاحتياط بخلاف لثمة شعير الهداية والمكافى بالاولى الآن يحمل أحدهما على الآخر تأمل  
 له وجهه كذا (قوله) أي في أنه يجب صاع منه (قوله) وهو راية) أي عن أبي حنيفة كفي بعض النسخ  
 له وجهها البهني (أي في سرحه على الملتقى والمراد أنه حكى بهجتها والافه وليس من أصحاب التصحيح  
 في البحر وجهها أبو اليسر وجهها الحق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى أن  
 في الزبيب القدر والقيمة اه أي بان يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع بر حتى اذا لم  
 من حيث القدر يصح من حيث قيمة لبر لكن فيه أن الصاع من الزبيب منصوص عليه في الحديث  
 به فلا تعتبر فيه القيمة كجاء في تأمل (قوله) أو شعير) ودقيقه وسوقه مثله ثم (قوله) ولو رديتاً قال في  
 روي أطلق نصف الصاع والصاع ولم يقيده بالحيث دلالة لو أدى نصف صاع ردي عجاز وان أدى عظاماً أو  
 ما أدى النقصان وان أدى قيمة الردي أدى الفضل كذا في الظاهرية اه ونقل بعض المشيخين عن حاشية  
 ابي عن كفاية الشعي لو كانت الحنطة مخلوطة بالشعير فالواحدة للشعير فها يصاع ولو بالعكس فنصف  
 ع (قوله) وما لم ينص عليه الخ) قال في المدائع ولا يجوز اذا المصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة  
 اع كان الذي أدى منه من جنسه أو من خلاف جنسه بهد أن كان من المصوص عليه مكافئ لا يجوز اخراج  
 طاعت عن الحنطة باعتدال القيمة بان أدى نصف صاع من حنطة جيمده عن صاع من حنطة وسط لا يجوز  
 اخرج غير الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بان أدى نصف صاع ثم تباع قيمة قيمة نصف صاع من حنطة عن  
 طعة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة ثابتة في غير المصوص عليه اه (نسيه)  
 زعمنا بان تكميل جنس من جنس آخر من المصوص عليه في البحر من المصوص الذي نصفه صاع شعير  
 نصف صاع ثم أو نصف صاع ثم وصاوا احداهما من الحنطة أو نصف صاع شعير ثم ربع صاع حنطة جاز خلافاً  
 ادعي (قوله) رخص) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكان كالذرة  
 رهان الحموى التي لم يرد بها نص ولا قطع بحر (قوله) وهو أي الصاع الخ) اعلم ان الصاع أربعة أمداد  
 رطلان والى رطل نصف من والى بالدرهم مادتان رسنون درهمه أو بالاستار أربعون والاستار بكسر  
 زنة بالدرهم ستة ونصف وبالذليل أربعة ونصف كذا في شرح دور الجواهر والمذكر المنسوب له كل واحد من  
 صاع رطلان بالدرهم اثنان والى رطل مائة وثلاثون درهمه أو في الزبني والفتح اختلاف في الصاع فقال الطرمان  
 ية أو رطل بالعراقي وقال النائي خمسة أروطال وثلاث قبل لاختلاف لان الثاني قد زعم رطل المديته لانه ثلاثون  
 اروا العراقي عسرون وادافا بات ثمانية بالدرهم اثنان وخمسة وثلاث بالمديني وجدتها مسوقة وهذا هو الاثمة  
 محمد الم يذكر خلاف أبي يوسف ولو كان له كره لانه أعرف بجهله اه ونسأله في الفسخ ثم اعلم ان الدرهم  
 رعى أربعة عشر قيراطاً والمتعارف الا ستة عشر فاذا كان الصاع ألفاً وأربعين درهماً شرعيًا يكون  
 هم المتعارف تسعة وأربعون وقد صرح المشرح في سرحه على الملتقى في باب ذكر الخارج بان الرطل  
 هي ستمائة درهم وأن المدة الشاعى صاعان وعليه فالصاع بالريال الشاعى رطل ونصف والمدة ثلاثة أروطال  
 ثون نصف الصاع من البر ربع مدشاعى فالمد الشاعى يحزى عن أربع وهكذا رأيت به أيضاً في راجع  
 مشايخنا ابراهيم السامحاني ونجيب مشايخنا من الاعلى التركاني وفيهم قائلون ليس في حوزة نصف الصاع  
 م ست وعشرين بعد المسائين فوجدته ثمانية وخمسون ثلثي ثمانية وهو تقر ببار ربع مد مسوحا من غير تكويم  
 خالف ذلك ما مر لان المد في زماننا أكبر من المسد السابق وكذا الرطل في زماننا فانه الآن يزيد على  
 مائة درهم وهذا بناء على تقدير الصاع بالمش أو العسديس أما على تقديره بالحطلة أو الشعير وهو  
 روط كجاء في قريمايز نصف الصاع على ذلك فالاحوط اخرج ربع مدشاعى على التمام من الحنطة  
 رة والله تعالى أعلم قال ط وقد روي بعض مشايخي نصف الصاع بقدر وسدس بالاصري وعن الدفري

وجهه كذا وهو راية  
 عن الامام وجهها البهني  
 وغيره وفي الحقائق  
 والشمز بلاية عن الطرمان  
 ربه بهني (أو صاع ثم  
 أو شعير) ولو رديتاً وما  
 لم ينص عليه كذره فخرج  
 به في القيمة (وهو)  
 أي الصاع المعتبر (ما يسع  
 ألفاً وأربعين درهماً من  
 ما شاعى أو عسديس)

قوله الا ان يحمل الخ أي  
 بان يراد بالبروب الزمرد  
 أو يراد بالاولى الاربع  
 بطريق الرجوع اه من

مطلب في شرح الصاع  
 والمدة والريال

مطلب في معنى الرطل  
 الشاعى

(لا عن زوجته) لتصور المؤنة والولاية ادلا على ما في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه أن يوفى في غير  
 الرواتب كالمداواة غير (قوله وولده السكير العاقل) أي ولو زنا في حياته لانعدام الولاية بجوهره واحترز  
 بالعاقل عن المعتوه والمجنون حكمه كالصغير ولوجنوا، عارض في ظاهر الرواية كالمصر خلافا لما عن محمد في  
 العارض بعد الملوغ من أنه كالصغير العاقل لزال الولاية بالملوغ وأشار إلى أنه لا يجب أيضا على الابن عن  
 أبيه ولو في حياته إلا إذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر والهر وعبر عنه في الجوهره بقيل وعزاه في الحاشية إلى  
 الشامي لكن حتى في جامع المسافر الاجماع على الوجوب مطلقا لوجود الولاية والمؤنة جميعا اه وهو  
 ظاهر (قوله ولو أدى عنهما) أي عن الزوجة والولد السكير وقال في البحر: ظاهر الظاهر به أنه لو أدى عن  
 في حياته بغير أمره جاز مطلقا بغير تقييد بالزوجة والولد اه (قوله أجزأ استحصانا) وعليه الفتوى خاتمة وأفاد  
 بقوله للاذن عادة الوجود النية كالملاوة قد صرح في الدائع بأن الفطرية تتأدى بدون النية تأمل (قوله  
 أي لو في حياته) انظر هل المراد من الحرمة نفقة أو أهم ظاهر ما مر عن البحر الخ وهو مفاد التعلييل أيضا  
 تأمل (قوله وتبعه الاثنان) لعدم الولاية بالقاعة ط (قوله والمأثور) لخروجه عن يده ونصره فاشبهه  
 المكاتب بغير قلت ولو كان قد أم لكه أهل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المير ورأم الولد (قوله ان لم تكن  
 عليه بنية) مقتضى التصريح الذي صرح في الزكاة أن لا يجب ولو كانت عليه بنية لأنه ليس كل فاض يعدل ولا كل  
 بنية تقبل ط (قوله الا بعد عوده) راجع إلى الأبق كافي النهر والمخبر إلى المعصوب أيضا كافي البحر قال  
 ح والظاهر أن المأثور كذلك ولذا اقتصره الشارع معطدا حكمه فريته فقلت هذا إذا لم يملكه أهل الحرب  
 (قوله فيجب له ما مضى) أي من السنين فمستأنى قال الرستقي ولم يوجبوا الزكاة ما مضى في مال الضمار كالتقدم  
 فاستقر الفرق (قوله لان ما في يده اولاد) إذا ملك له حقيقة لأنه عندما بق عليه درهم والعبد مملوك فلا يكون  
 مالكه كدائع (قوله وتبعه مشتركة) انه ور الولاية والمؤنة في حق كل واحد من الشريكين وهذا قول الامام  
 وفلا على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاثني خاص كافي الولاية فلو كانوا أربعة أعبد يجب على كل  
 واحد من اثنين وثلاثة يجب عن اثنين دون الثالث وفي الميضا ذكر أبو يوسف مع أبي حنيفة وهو الأصح كما  
 في المسقات والفتح وفي المد في هدفه عدم الخدمة ولا يجب في عبيد التحارة اتفاقا اه العمل أي لا يجتمع  
 الحقد في مال واحد (قوله وجد الوقت) أي وقت الوجوب وهو طالع في يوم الفطر (قوله فيجب في  
 قول) أي ضعيف كافي به في النسخة الفقهية وهو مطلق المتون والشرح ر حتى قلت وهذا الشرع نقله  
 في شرح الجمع وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل أن أحدهما لا يملك زوجه  
 وتصور المؤنة أيضا فان نفقة عايم ما يوسا في حكم القسمة ولو اتفقا على أن نفقة كل عبد على الذي يتخدمه  
 جاز استحصانا بخلاف الكسوة اه أي لا مساهمة في الطعام عادة دون الكسوة (قوله وتوقف الخ) لان  
 الملك والولاية متوقفتان وكذا ما بينتني عليه ما يحجر (قوله بخيار) أي للسائق أو الماشترى أو له ماله الملك  
 ينزل فان لم يكن خيار وقبضه بعد يوم الفطر وجبت على المشتري وإن ما قبل القبض لم يجب على أحد وان  
 رد قبل القبض بخيار عيب أو رد في البائع وإن بعده فعل المشتري خاتمة وتماه في البحر (قوله فاذا مر  
 يوم الفطر) أورد عليه أن مشيه ليس بالأوم بل وجود الخيار وقت طالع الفجر كافي ما بين في الكفاية  
 وإذا حال في العاية هذا من قبل اطلاق السك وإرادة البعض وما قبل هذا لا يرد على من قاله بل على من  
 قال مضى كالدرلان المضي يقتضي الانقضاء بخلاف المرو وفيه نظرا لما في الغاوس من أي جاز وذهب  
 (قوله على من يصيره) أي يستقر ملكه ليشتمل البائع إذا كان اختياره واختار الفسخ لأن ملكه لم يزل  
 (قوله أو دقية أو سوية) الأولى أن يراعى فيها القدر والقيمة احتياطا وان نص على الدقيق في بعض  
 الاختيار هداية لان في اسناده ما يمان بن أرقم وهو متر وكالحديث فوجب الاحتياط بأن يعطى نصف  
 صاع دقيق بر أو صاع دقيق شعير يس أو يان نصف صاع بر وصاع شعير لا أقل من نصف يساوي نصف صاع

(لا عن زوجته) وولده  
 الكبير العاقل ولو  
 أدى عنهما بالاذن أجزأ  
 استحصانا للاذن عادة أي  
 لو في حياته والا فلا فمستأنى  
 عن الميضا فليحفظ (وتبعه  
 الا سبق) والمأثور  
 (والمعصوب المعهود) ان لم  
 تكن عليه بنية فتلاصة (الا  
 به سوده فيجب له ما مضى  
 ولا عن) مكانه ولا يجب  
 عليه) لان ما في يده مملوكه  
 (وتبعه مشتركة) الا اذا  
 كان عبيدين اثنين وتماه  
 ووجد الوقت في نوبة  
 أحدهما فيجب في قول  
 (وتوقف) الوجوب (لو)  
 كان المملوك (مبيها بخيار)  
 فاذا مر يوم الفطر والخيار  
 باق تلزم على من يصيره  
 (نصف صاع) فاعلى يجب  
 (من بر أو دقية أو سوية  
 أو زيب)

قوله وأفاد بقوله الخ هكذا  
 بضمه ولعل الانسب وأشار  
 كما يشهره قوله الوجود  
 النية تأمل اه

فخر الفطر) منه علق بيب

(فن مات قبله) أى الفجر  
(أو ولد بعده) أى لم لا تحب  
عليه ويستحب إخراجها قبل  
الخروج إلى المصلى بعد طلوع  
فجر الفطر) عملاً بأمره  
وفعله عليه الصلاة والسلام  
(وصح أداؤها إذا قدمه على  
يوم الفطر أو أخره) اعتباراً  
بالزكاة والسبب موجود  
إذا هو الرأس (نشره  
دخول رمضان في الأول)  
أى مسئلة التقديم هو الصحيح  
ونه يفتى جوهرة وبحر عن  
الظاهرية لكن عادة المتون  
والشروح على صحة التديم  
مطالعا وصححه غير واحد  
وروي عن المروئي عن  
الولولجية أنه طاهر الرواية  
قلت فكأن هو المذهب  
(وجاز دفع كل شخص فطرته  
إلى مسكين أو مسكينين  
على ما عليه الأكثرية  
بحكم في الولولجية والحاجية  
والبدائع والجملة رتبهم  
الريالي في الظاهر من غير  
ذكر خلاف وصححه في  
البرهان وكان هو  
المذهب) كمن يرقى الزكاة  
والأمر حديث أغنوه  
السدر في ليد الألفية ولنا  
قال في الظاهرية لا يكره  
التأخير أى تحريراً (كما  
جاز دفع صدقة جماعة إلى  
مسكين واحد بخلاف)  
باعتدبه (خلطت) امرأة  
أمرها زوجها بأداء فطرته  
(حنطته بمطهرها بغير أدن  
الزوج ودفعته إلى فقير جاز  
عنها لاعتنه) المسألة

أى الفجر الثانى وسعد الشافعى يروى الشمن من آخر يوم من رمضان بدائع (قوله متعلق  
بجب) أى المذكور أول الباب (قوله لا تحب عليه) لأنه وقت الوجوب ليس بأهل خبر وكذا لو افتقر قبله  
وأيسر بعده كما في الهندية (قوله عملاً بأمره وفعله عليه الصلاة والسلام) رواه الحاكم من حديث ابن عمر  
كما بسطه في الفتح (قوله أو أخره) قدمه الكلام عليه قول الباب (قوله اعتباراً بالزكاة) أى قياساً عليها  
اعترضه في الفتح بأن حكم الأصل على خلاف قياس ولا يقاس عليه لأن التقديم وإن كان بعد السبب هو  
بل الوجوب وأجاب في البحر بأن كلز كما يعمى أنه لا فارق لأب قياسه وفيه نظر والأولى الاستدلال  
حديث البخارى وكأنا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين قال في الفتح وهذا مما لا يخفى على النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يلل لأب من كونه بادن سابق فان الاستسقاط قبل الوجوب محال لا يعقل فلم يكونوا يقدمون عليه  
لاسمع اه (قوله فكأن هو المذهب) نفى في البحر اختلاف التصحيح ثم قال لكن بأيد التقييد بدخول  
شهر بان الفتوى عليه طيكر العمل عليه وخالفه في المهر بقوله وإتباع الهداية أولى قال في الشربلالية  
لتو يعرضه أب العمل بما عاياه الشروح والمتون وقد ذكره كل تصحيح الهداية في الكافي والتميز  
شروح الهداية وفي البرهان وأن كمال باشا وفي البرازية الصحيح جواز التجيل ليسين رواه الحسن عن الإمام  
ه وكذا في المحيط اه قلت وحيث كان في المسئلة قولان محتملان فتخير المفتى بالعمل باليهما إذا كان  
حدهما صريح ككونه طاهر الرواية أو مشى عليه أصحاب المتون أو الشروح أو أكثر المشايخ كما بسطناه  
ول الكتاب وقد اجتمعت هذه المراتح هنا لا قول بالاطلاق فلا يعدل عنه فادهم (قوله إلى مسكين) يعنى عنه  
أبعده لفهمه بالأولى ط (قوله مسكين هو المذهب) كذا قال في البحر رد على طاهر ما في الريالي هما والفتح  
ن أب المذهب للمع وأن العائل بالجواز أعما هو الكرخى اه وكذا رده العلامة لوج بان الأمر بالعكس فان  
سابعين جمع يسير والجوزين جمع وغير الاعتماد على ما عاياه الجهم الكثير (قوله والأمر في حديث أعموهم)  
وما أخرجه الدارقطى وابن عسدي والحاكم في علوم الحديث عن ابن عمر بأنه أغنوههم عن الطرف  
هـ هذا اليوم نوح وهذا جواب عما قال ابن الأعمام لا يحصل الإبداء فيها بجملة تحجب عملاً بالأمر والجواب أب  
أمر للمذهب والامتنع التندسمو والتأخير وقد مر الدليل على حوارهما أول الباب وذلك ترتيب على أن الأمر  
بالمذهب خلافه لا يكره تحريراً بما لا يبرح ما و يحصل من هذا الجواب باب الدفع إلى مذهب مكره نرى بها  
ذكر اهة التأخير الآن يفرق بأنه لو أخر الناس عن اليوم لم يحصل الاغناء أصلاً لثلاثة آلاف مال ورتو الحصول  
لغناء الجميع كماله بالسكرنى فلم يكن مخالفاً للأمر المذهب لآمر للجهمي ع لالادرا دتقر بيسة أب  
العيال لا يستعنى بظرفة شخص واحد ولا يؤمر ذلك الواجب بعباده تأمل وما في البحر من أن الكرخى أنه  
لتأخير يكون قاضياً لا مؤدباً في تأخير الحديث تبع فيه صاحب الفتح وقد ما أول الباب نرجع خلافه فادهم  
قوله يعتدبه) تصحيح لبق المصنف الخلاف تبعاً للحران المراد بى خلاف خاص لأنه قد مر صرح في مواهب  
رجح بالخلاف في المسئلةتين بقوله ويجوز أخذوا حرم من جمع ودفع واحدة لجمع على الصحيح فيها اه  
ت ولعل محل الخلاف ههنا إذا خا ط الجماعة صدقاتهم ودفعوا الواحد مالاً ودفع كل واحد بانفراد الواحد  
يبرح بجان الخلاف في الجواز وعدمه فليتأمل (قوله أمرها زوجها) أفاد أنهم أن أدت هه بدت ادنه لم  
بزه ط عن أبي السعود (قوله بغير إذن الزوج) أمالو بادن لا تملكه بالخاط فيجزى عنه ط (قوله لاعتنه)  
نه أمرها بالدفع من ماله وقد ملكته بالخاط بدون إذنه فكانت متبرعة ولو زها فمات حنطته قلت وينفى  
تيممه بما إذا لم يجز الزوج ما فعلت أولم توجد دلالة الأذن لما في الفصل التاسع من زكاة التارخانية دفع  
جلان لرجل دراهم يتصدق بها عن زكته ما غلطها ثم دفعها ضمن إذا جدد الأذن أو جاز المسالك  
ووجد دلالة الأذن بالخاط كما جرت العادة بالأذن من أرباب الحنطة بخاط عن العلل وكذا الطهان صمن  
أخطا حنطة الناس الأنى موضع يكون مأذوناً بالخاط عرفاً اه ملخصاً (قوله لاسر) أى قبل باب زكاة

تقديره بفتح و ثلث وعابه بالربيع المصري بكى عن ثلاث (قوله انما قدر بهما) أى قدر الصاع بما يسع  
الوزن المذكور منهما أى من مجموعهما أى من أى نوع منهما لان كل واحد منهما يتساوى كيله و وزنه اذ  
لا تختلف أفراده ثقلا وكبرا فاذا مالت ثلاث انا من ماش و وزنه ألف وأربعون درهما مالت من ماش آخر  
يكون وزنه مثل وزن الاول لعدم التفاوت بين ماش و ماش آخر وكذا لو مالت بالعدس كذلك بخلاف  
غيرهما كما به مثالا فان بعض البر قد يكون أثقل من البعض فيختلف كيله و وزنه فلذا قدر الصاع بالماش أو  
العدس فيكون مكيلا لا يجرى و يكال به ما أراد اخر اجبه من الاشياء المنصرفة بلا اعتبار وزن لانك لو كتبه  
شعيرام مثلا ثم وزنته لم يبلغ وزنه ألفا أو أربعين درهما ولو اعتبر الوزن لمكان ما يسع ألفا أو أربعين درهما من  
الشعير أكثر من الصاع الذى يسع هذا القدر من الماش أو العدس وقد اعتبروا الصاع مما اعلم أنه لا اعتبار  
بالوزن أم لا فى غيرهما و يدل على ذلك أيضا قول الذخيرة قال الطحاوى الصاع ثمانية أروطال مما يستوى  
كيله و وزنه و معناه أن العدس و الماش يستوى كيله و وزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية أروطال و وضع فى  
الصاع لايزيد ولا ينقص و ما سوى ذلك نازلة يكون الوزن أكثر من السكيل كالشعير و نازلة بالعكس كالمخ  
فاذا كان السكيل يسع ثمانية أروطال من العدس و الماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير و التمر و الحنطة  
اه و ذكر نحوه فى الفتح ثم قال و بهذا يرتفع الخلاف فى تقدير الصاع كالأو و زنا و مراده بالخلاف ما ذكره  
قبله حيث قال ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن عندنا فى حنيفة لانهم لم يختلفوا فى أن الصاع ثمانية  
أروطال أو خمسة وثلاث كانا جماعتهما انه يعتبر بالوزن و روى ابن رستم عن محمد أنه انما يعتبر بالسكيل حتى  
لو دفع أربعة أروطال لا يجزئ له لجواز كون الحنطة ثمانية لا تبلغ نصف صاع اه وفى ارتفاع الخلاف بما  
ذكرت تأمل فان المتبادر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عندنا فى حنيفة اعتبار وزن البر و نحوه مما يريد  
اخر اجبه لا اعتبار به بالماش و العدس و الظاهر أن اعتبارهم به ما مبنى على رواية محمد و أن الخلاف متحقق و عن  
هذا ذكر صدر الشريعة فى شرح الوفاية أن الاحوط تقدير الصاع بثمانية أروطال من الحنطة الجيدة لانه  
ان قدر بالماش يكون أصغر ولا يسع ثمانية أروطال من الحنطة لانه أثقل منها و هى أثقل من الشعير فالمكال  
الذى يلا بثمانية أروطال من الماش يلا بأقل من ثمانية أروطال من الحنطة الجيدة المكتنزة اه قلت و بهذا  
يخرج عن المعهدة يمين على روايتي تقدير الصاع كالأو و زنا فلذا كان أحوط و لكن على هذا الاحوط  
تقدير بالشعير و لهذا نقل بعض المشين عن حاشية الزياهى للسيد محمد أمين ميرفى أن الذى عليه مشايخنا  
بالحرم الشريف المستكى و من قبلهم من مشايخهم و به كانوا يفتون تقديره بثمانية أروطال من الشعير و العمل  
ذلك لاحتياطه فى الخروج عن الواجب بيقين لما فى مبسوط السرخسى من أن الاحتياط لا احتياط فى باب  
العبادات واجب اه فاذا قدر بذلك فهو يسع ثمانية أروطال من العدس و من الحنطة و ين يد عليها البتة  
بخلاف العكس فلذا كان تقدير الصاع بالشعير أحوط اه و لهذا قدمنا أن الاحوط فى زماننا الخواص ربيع  
مد شامى تام (قوله و دفع القيمة) أطلقها فشكل قيمة الحنطة و غيرها خلافا لما قد قال فى التتارخانية عن المحيط  
و اذا أراد أن يعلى قيمة الحنطة أو الشعير أو التمر يؤدى قيمة أى الثلاث شاء عندهما و قال محمد يؤدى قيمة  
الحنطة (قوله أى الدراهم) ربحا شعر أن المرادة بالقيمة مع أن القيمة تكون أيضا من الفلاس و العروض  
كأى البدائع و الجوهر و المعادلة اقتصر على الدراهم تبعا للزياهى لبيان أن الأفضل عند ارادة دفع القيمة لان  
العلة فى أفضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجته الفقير لاحتمال أنه يحتاج غير الحنطة مثلا من ثياب  
و نحوه بخلاف دفع العروض و على هذا فالمراد بالدراهم ما يشبه الدنانير تأمل (قوله على المذهب المتفق به)  
مقابل ما فى المصنفات من أن دفع الحنطة أفضل فى الاحوال كلها سواء كانت أيام شدة أم لا لان فى هذا موافقة  
السنة و عليه المتفق و يخفى هذا اختلاف الاقناء ط (قوله وهذا) أى كون دفع القيمة أفضل (قوله كالأو  
يعنى) يرهم انه بحثت مع انه مراد فى التتارخانية الى محمد بن مسلمة و قال فى التمر و هو حسن (قوله بطالع

انما قدر بهما التساويهما  
كألا و زنا: دفع القيمة  
أى الدراهم (أفضل من دفع  
العين على المذهب) المتفق  
به جوهره و بحسب عن  
الظاهر به و هذا فى السعة  
أما فى الشدة فدفع العين  
أفضل كالأو يعنى (بطالع

سبأ في اختلاف التبع فيه والله تعالى أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصوم)\*

ل في الايضاح اعلم أن الصوم من أعظم أركان الدين وأوثق قوانين الشرع المتين به فهو النفس الامارة  
 لسوءه وأنه مركب من أعمال القلب ومن المنع عن المأكل والمشرب والمناكح عامة يومه وهو أجل  
 لحاصل غير أنه أشق التكليف على النفوس فاقتضت الحكمة الالهية أن يمدأ في التكليف بالاختف وهو  
 صلاة تمريناً للمكلف ورياضة له ثم يثنى بالوسط وهو الزكاة ويثالث بالاشتق وهو الصوم واليه وقعت الإشارة  
 بمقام المدح والترتيب والخاصة والالتصديق والتصدقات والصائمات وفي ذكر  
 اني الاسلام وقام الصلاة ابتداء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقترنت أئمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك اه  
 نذا في شرح ابن الشاذلي (قوله قيل) فانه صاحب الجرح (قوله لمافي الظهيرية الخ) وسببه الاستشهاد  
 به هذا الفرع يدل على أن الصيام جمع أقله ثلاثة أيام كافي الآتية فان فدية اليمين صوم ثلاثة أيام فكان  
 تعبيري به أولى لانه على التعدد فان الترجمة لأنواع الصيام الثلاثة أعني الفرض والواجب والنفل (قوله  
 معقب الخ) المتعقب صاحب النهر وحاصل كلام الشارح أن الصوم اسم جنس له أنواع وهي الثلاثة  
 ن كورة فثبت عبرة بالصوم أو الصيام براد منه أنواعه المترجم له الثلاثة أيام فأكثر قال في المغرب  
 بالصام صوماً وصياماً فهو صائم وصوم وصيام اه فأفاد أن دلل كل من الصوم والصيام واحد ولا  
 له في واحد منهما على التحدد ولذا فإن القاضي في تفسير قوله تعالى فدية من صيام انه يسان لحسن الفدية  
 لما ذوه فبدينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اه نعم يأتي الصيام جمعاً للصائم كما لم يكن لا يصح  
 ادنه هنا ولا في الآتية كما لا يخفى ولو سلم أن الصيام جمع لأفراد الصوم فلا أولوية في العدول اليه لان آل  
 تنسية بتطل معنى الجمعية في تساوي التعبير بالصوم والصيام هذا تقرير كلام الشارح على وفق ما في النهر  
 بهم وعلى هذا فيشكل ما صرح من الظهيرية وان قال في النهر امل وجهه أنه أريد بلغنا صيام في لسان الشارع  
 زنة أيام فكذا في النذر خرو جاعن العهد بخلاف الصوم اه بمعنى أن لفظ صيام وان لم يكن جمعاً لكنه لما  
 لما في آية الفدية مراد به ثلاثة أيام كما بين اجماله الحديث فيراد في كلام الناظر كذلك احتياطاً تأمل  
 قوله والاصح الخ قال بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن جعفر لم يحن خلافه أنه كره أن يقال جاء رمضان  
 هب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى وعلمه المشايخ أنا لا يكره لجمعه في الأحاديث الصحيحة كقوله صلى الله  
 به وسلم من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ومرة في رمضان تبدل بحجة ولم يثبت في  
 تهاير كونه من أسمائه تعالى ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالسكيم كذا في الدراية ٣ واعلم  
 بسم أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وربع الاول  
 لا يخرج فذهب شهر هنما من قبيل حذف بعض الكلمة الا أنهم جوزوه لانهم أجروا مثل هذا العلم مجرى  
 ضاف والمضاف اليه حيث أعر بوا الجزأين كذا في شرح الكشاف للسعد بن موهبة تضاء أن رجب ليس منها  
 لا فالصلاح الصفة مدعى وتبعه من قال

ولا تضاف شهر اللفظ شهر \* الا الذي أوله الرافد

ازاد بعضهم قوله

واستثنى من ذارجا فيمنع \* لانه فيمار ووه ما سمع

قوله امسالك مطاقاً أي عن طعام أو كلاً وظاهره أنه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما يفيد عبارة الصحاح  
 المغرب هو امسالك الانسان عن الاكل والشرب ومن يجازه صام الفرس اذ لم يعتلف وقول النابغة  
 خيل صيام وخيل غير صائفة \* نهر (قوله عن المفطرات الآتية) أشار بالآتية ان آل للمهدون المراد  
 شياء المفطرات المعروفة في باب مفسيدات الصوم فلا تتوقف جرحها على معرفته فلا دور فافهم (قوله فانه

\*(كتاب الصوم)\*

قيل لو قال الصيام اسكن  
 أولى لمافي الظهيرية لو قال  
 لله على صوم لم يذم يوم ولو قال  
 صيام لم يذم ثلاثة أيام كافي  
 قوله تعالى فدية من صيام  
 وتعقب بان الصوم له أنواع  
 على أن لا يتعلق معنى الجمع  
 والاصح انه لا يكره قول  
 رمضان وفرض بعد صومه  
 القابلة الى السكينة لم يشر في  
 شعبان بعد الهجرة بسنة  
 ونصف (هو) اخبرنا مسالك  
 مطاقاً شراً على امسالك عن  
 المفطرات الآتية (حقيقة  
 أو حكا) كمن أكل ناسياً  
 فانه يمسك مكاناً في وذا

شخصه من

٣ لبعضهم

ان حادي عشر من شهر

بجدي

في كلام اليهود نحن نبي

ذكره الشافعي في

رمضان

والربيعين غير ذالم يبيحوا

وتعدوا في حذف واو انبا

ت انون والنكس حكم صحيح

قال ذلك الحق ابن هشام

جاءه شواهد صوب غيث فصح

اه منه



المال (قوله في وزان أجاز الزوج) أي يجوز عنه أيضا ولا حاجة إلى التقييد بالأجازة بعد قوله أولا أسرها  
 زوجها إلا أن يقال أنه إشارة إلى الجواز وإن لم يوجد الأمر ابتداء لكن لا بد في جواز الأجازة من كون الحنفية  
 قائم في يد الفقير في التنازعية سأل الباقي عن تصدق بطعام الغير عن صدقة الفطر قال توقفت على إجازة  
 المال فتعبر بشرائطها من قيام العين ونحوه فان لم يحضر من أهله وفيها من الفصل التاسع أيضا عن شرح  
 الطحاوي تصدق بماله عن رجل بالأمره جاز عن نفسه وإن أجاز له الرجل ولو بمال الرجل فإن أجاز له والمال  
 قائم جاز عنه ولو كان كذا جاز من المتطوع (قوله ولو بالعكس) بأن أمرته بأداء فطرته فحفظت حنفية ما بحنفية ط  
 (قوله ومقتضى ما مر) أي من قوله ولو أدى عنه بالاذن أخر استثناء للاذن عادة فإنه يدل على جواز أدائه  
 عنه بخلاف ما أنه وإذا احتاطت حنفية بحنفية في مسألة ما صارت ما لم تكن يجوز عنه وعنهما ومثله ما في التنازعية  
 وغيره جاز رجل له أولاد وامرأة كمال الحنفية لأجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جع ودفع إلى  
 الفقير بينهم يجوز عنهم اهـ قلت لكن قد يقال إن دفعها الحنفية إليه من مالها فقرة على أنها أرادت  
 أداء الفطر من ماله التنازل فقيمة الصدقة وذلك ينافي إذ أنه عادة بالدفع من ماله فينبغي عدم الجواز حيث  
 أرادت ذلك (تنبيه) ما قلناه عن التنازعية دليل على جواز الجمع وأنه لا يلزمه إفراز كل فطرة عن  
 غيره عند الدفع ولكن ينظر أن الإفراز أو لا شرط أم لا بل يكفي دفع مدسحة لأجله واحدة عن أربعة  
 ويكون قوله كمال الحنفية الخ بيانا للواقع لم أره وينبغي الثاني لحصول المقصود ومثله يقال فيما لو أراد دفع  
 قيمة الحنفية عنه وعن غيره والأحوط إفراز كل واحدة حتى يرى نقل صريح في المسئلة والله أعلم (قوله ولا  
 يبعث الخ) في الحديث الصحيح جعل أباه بركة على صدقة الفطر فكان يقبل من جاءه بصدقة من غير أن  
 يذهب إليهم رخصت فإرادته لا يبعث عاملا كعامل الزكاة يذهب إلى القبائل بنفسه فلا ينافي ما في  
 الحديث تأمل (قوله في المصارف) أي الماز كور في آية الصدقات إلا العامل الغني فبما يظهر ولا تصح إلى  
 من يدينه جاولا أو زوجه ولا إلى غني أو هاشمي ونحوهم ممن مر في باب المصروف وقدمنا بيان الأفضل  
 في المتصدق عليه (قوله وفي كل حال) ليس المراد تعميم الأحوال معاقل من كل وجه فان لكل شروطا ليست  
 للأخرى لأنها يشترط في الزكاة الحول والناصب والناهي والعسقل والبوغ وليس شيء من ذلك شرطها بل  
 المراد في أحوال الدفع إلى الماروف من اشتراط النية واشتراط التملك فلا تنكفي الإباحة كقوله البدائع هذا  
 ما ظهر في تأمل (فرع) قد مر في المصروف عن التنازعية لودفع الفطرة إلى الطالب الذي وقتلهم وقت  
 البحر جاز الأت الأحوط والابعد عن الشبهة أن يقدم إليه قرصات هدية ثم يعطيه الحنفية اهـ (قوله  
 الأفي جواز الدفع إلى الذي) في الثانية جاز ويكرهه وعند الشافعي وأحمد الروايتين عن أبي يوسف لا يجوز  
 تنازعية وقدم عن الطحاوي أن الفتوى على قول أبي يوسف ومرو الكلام فيه (تنبيه) ينبغي استثناء  
 العامل كما قلنا آنفلا لأنها ليست من جملة (قوله وقدم) كل من المسئلة في باب المصروف  
 وأما الثانية ففي هذا الباب ح (قوله وان كانت نفقتها عليه) أي على الدافع باعتبار التزامه بذلك تبرعا  
 وجعلها إياها من جلة عياله والأفقه تعالى زوجهها ولذا الهايبه بها وقد يقال إنها على السيد حكما لأن العبد  
 ما لم يكن لها يبيعها أصارت كأنها واجبة في ماله ويحتمل إرجاع الضمير إلى العبد ووجه المبالغة أنها  
 إذا كانت نفقتها عليه وهو ملك السيد بمسايتهم عدم الجواز فافهم (قوله واجبات الإسلام سبعة) عزاه  
 صاحب الجوهر إلى الإمام المحبوبي وقد تقر في الأصول أن العبد لا مفهوم له أو يقال إن واجبات خبر  
 مقدم وسبعة مبتدأ وخبر والمعنى أن هذه السبعة من واجبات الإسلام ولعل لها خصوصية أشركت فيها  
 من بين سائر واجبات فلا يردها في ط من أنه أن أواد المشتهر منها غير مسلم لأنه فاته صلاة العبدن والجماعة  
 وغيرهما وان أراد مطلق واجب في الصلاة والجمع وغيرهما واجبات لا تخصي ومراعاة الواجب ما يبع  
 الواجب ديانة كخدمة المرأة زوجها والفرض العملي كالوتر وعند العزرة من بيان بعض القول في جزمها

الانحطاط عند الإمام  
 اسم لا يقع حق صاحبه  
 وعندهم لا يقع فيجوز  
 أن أجاز الزوج فطنته  
 ولو بالعكس قال في النهر لم أر  
 مرة يقتضي ما مر جوارزه  
 بالاجازتها (ولا يبعث الامام  
 على صدقة الفطر ساعيا)  
 لأنه عليه السلام لم يفعل  
 بدائع (وسدقة الفطر  
 كالزكاة في المصارف) وفي كل  
 حال (الأفي جواز) الدفع  
 إلى الذي (وعند سوطها  
 جواز المال وقدم) ولو  
 دفع صدقة فطرته إلى زوجة  
 بصدقه جاز وان كانت  
 نفقتها عليه جازة الفتوى  
 للشهيد (خاتمة) واجبات  
 الإسلام سبعة الفطرة  
 ونفقة ذي رحم وورث  
 وأخيه وصورة وخدمة  
 أبويه والمرأة لزوجها  
 عند أبي

الطه والقتل أي قتل النفس خطياً أو تمل الصيد محرماً والاولى قول النعم وسب الصوم الكه ارات أسام  
من الميت والقتل اه لان منها الحرم على العود في العاصم والافسار في مار رمضان والخلق في الحق الحرم لعد  
(قوله على المختار) اختاره السرخسي بحر (قوله وغيره) كلاماً لا يوسى وأل السرخسي (قوله الذي  
يمكن انشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبل الدجوة الكبرى أما الليل والسموة  
وما بعده لا يمكن انشاء الصوم فيه ما وجد في الليل مجرد الية لانشاء الصوم ما ليس عر ح في الحر  
بان السبب هو الجرة الذي لا يتجزأ من كل يوم يجب مقارناياه اه وهذا يقتضي أنه الجزء الاول من كل يوم  
كما صرح به غيره أيضاً وصرح به في فصل العوارض عند قول الكثر ولو باخضى أو أسلم كافوا لحد وقع  
ما أو رده ابن الهمام من أنه يلزم مقارنة السبب للوجوب أو قدم الوجوب على السبب بما يجوز مقارنته له  
للضرورة كما لو شرع في الصلاة في أول جزء من الوقت فله يسقط اشتراط تقدم السبب على الوجوب السبب  
للضرورة كما صرح به في الكشف الكبير وتمام الكلام هناك فتأمل (قوله حتى لو أفاق المحبوس في ليلة)  
أي من أول الشهر أو وسطه ثم جن قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو محبوس بحر وقوله أو في آخر أيامه بعد  
الزوال كذا وقع في البحر وغيره والاحسن قول الامداد وفيه ان الزوال من يوم منه ومضى له في شرح التحرير  
وفي نور الايضاح ولا يلزم قضاؤه بافاقة ليلة أو غير ان عدد فوات وسبالية في الصحيح قبل زوال العيد بما  
يوم منه مضي على أن المراد الافاقة التي لم يعقبها حبس فأن اذا كانت في وسطه لاس في وجوب القضاء والاراد  
بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار السري أي ما بعد الدجوة الكبرى كما سألها أو هو مضي على قول  
القدوري كما أي تحريره فافهم \* (تسميه) \* تفريع هذه المسئلة على ما ذكر من الاستلاف في السبب محال  
ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا مفاقة مشعور ودعوة مساسب لكاهم كل يوم سبب وسبب أذائه  
غاية الامر أنه تكرر سبب وجوب الصوم اليوم باعتباره خصوصاً وفي ضمنه عر ح في الصبح وتؤيد  
ما قلناه قول اس يحتم في شرح المبارز ولم أوسد ذكره - د الخلاف عر ح في المردع اه ناهل (قوله كفي  
المجتبى) ونصه ولو أفاق أول ليلة من رمضان ثم أصبح - د واستوعب كل الشهر احداثاً متتالية فيه  
والفتوى على أنه لا يلزم القضاء لان الية لا يصح ما وكذا ان أفاق في ليلة من - د حاه أو في آخر يوم من  
رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزمه اه (قوله ويحتمى بعد واحد) كما صاحب الهبات والظاهر به بحر  
وقاضخان والعمدة شرنم لا يسه رمضى عليه الاسمي الى وجد الدين السرخسي عر ح كاية خلاف رح  
التحرير ومضى عليه في نور الايضاح فأت وكذا حصل تصحى في الاشياء الكمل قبل ان يصحح لزوم العاه  
ومضى عليه في الفقه قائل لا يفرق بين افاقة وقت المية أو بعد وفي شرح التتقي للهاسي ان طاهر لررا يتألف  
ومثله في شرح التحرير عن الكشف وعرا في البدائع الى أصحابه ولم يحل غيره وكذا في السراج وحرم  
الزليعي وهو ظاهر القدوري والكثير والهداية حيث أطلقوا الزوم القضاء بافاقة بعض الشهر وكذا في الجامع  
الصغير قالوا ان أفاق شيئاً منه فضاء وعرف في المتقي بافاقة ساعة وفي المعراج لو كان له بقاى أول ليلة منه ثم جن  
وأصبح مجنوناً الى آخر الشهر فضاء كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة المجتبى المازة والحاصل انهما  
قولان محتملان وأن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتنون (قوله وهو أقسام عمانية) فرضه عين  
وغير معين وواجب كذلك ونقل مسنون أو مستحب ومكروه تنزيهاً أو تحريماً (قوله معين) أي له وقت  
خاص (قوله لسنه) أي صوم الكفارات (قوله تبعاً لابن السكال) حيث قال في ايضاح الاصلاح وصوم  
النذور والكفارة واجب لم ينعد الاجماع على فرضية واحد منهم ما بل على وجوبه أي ثبوته عملاً لا علماً لهذا  
لا يكفر جاحده اه وحاصله انه وان ثبت لزوم كل منهما عملاً بالكتاب والاجماع لكن لم يثبت لزومهما عملاً  
بحديث يكفر جاحد فرضيتهما كما هو شأن الفروض القطعية كرمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب  
ذكر الكفارات في قسم الواجب كما فعل ابن السكال لان الفرض العملي الذي هو أعلى قسمه الواجب

على المختار كما في الجبازية  
وانصار بشر الاسلام وغيره  
أنه الجزاء الذي يمكن انشاء  
الصوم فيه من كل يوم حتى لو  
أفاق المجنون في ليلة أو في آخر  
أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه  
وعليه الفتوى كما في المجتبى  
والأهم من الدراية وصحته  
ثم روي أنه هو الحق كذا  
الغاية (وهو) أقسام  
ثمانية (فرض) وهو  
نوعان معين (كصوم رمضان  
أداه) عر ح من كونه  
(قضاء وصوم الكفارات)  
السكر من عملاً لا اعتقاداً  
ولذلك لا يكفر جاحده قال  
المجتبى في الامم الاجل  
(وواحد) وهو نوعان

بمسلككم الشارح بعدم اذ لا كل ما (قوله وهو اليوم) أي اليوم الشرعي من طلوع  
 الفجر إلى الغروب وهل المداو زمان الفلوح أو انتشار الضوء فيه خلاف كالحلاف في الصلاة الأول أحوط  
 وأما في توسع التحال المتواني في المداو بالمراد بالمراد بزمان عيونه نجوم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة  
 الشرق فالصلو الله عليه وسلم إذا أول الليل من ههنا قد أظفر الصائم أي إذا وجدت الظلمة حسا في جهة  
 المشرق عند طهر وقت الغطر أو صار مقفرا في الحكم لأن الليل ليس ظر فالصوم وانما أدى بصورة الخبر  
 ترغيبا في تعميل الافتات في فتح الباري فهسناي (قوله مسلم الخ) بيان للشخص المخصوص (قوله كائن في  
 دار الخ) أنت تميزه بربان الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعا أي ما يمكن أن يتحقق به ولا يخفى أن الصوم  
 الذي هو الامتناع عن المفطرات ثم سارا بنية يتحقق من المسلم الحلال عن حبس ونفاس سواء كان في دار  
 الإسلام أو دار الحرب علم بالوجوب ولا على أن الكلام في تعريف الصوم فرضا أو غيره والعلم بالوجوب أو  
 الكون في دار الإسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كالعقل والبلوغ لا شرط للصحة فالمناسب للاقتضا على  
 قوله طاهر الخ ثم رأيت الرجى ذكره وما قاله فافهم (قوله أو عالم بالوجوب) أي أو كائن في غير دارنا عالم  
 بالوجوب فالكون في دار الإسلام موجب للصوم وإن لم يعلم بوجوبه إلا بعذر بالجهل في دار الإسلام بخلاف  
 من أسلم في دار الحرب ولم يعلم به فإنه لا يجب عليه ما لم يعلم فاذا علم ليس عليه قضاء ما مضى إلا تسكياف بدون العلم  
 به لأنه زوال الجهل وانما يجب له العلم الموجب بالخيار رجائيا أو رجلا وامرأتين مستوون أو واحد عدل  
 ومعهما الاثنتان شرط له ولا البلوغ والحرية كفي امداد الفتح (قوله طاهر عن حبس أو نفاس) أي  
 حال عدمه أو الاطهارة عن حدث ما غير شرط (قوله المعهودة) هي نية الشخص المد كور الصوم في وقتها  
 التي بيانه (قوله وأما الملوغ والافاقه الخ) جواب عما قد يقال لم تقيد الشخص المخصوص باللوغ والافاقه  
 من الجنون أو الانماء أو النوم وبيان الخواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي وذلك بذكره وهو  
 الامتناع كوروز كرماتوقص عليه معيته وهي ثلاثة الاسلام والطهارة عن الخبث والنفاس ونية كما  
 في ابدائع ولم يذكر في اتمح الاسلام لانها النية عنه اذ لا تصح بدونها وليس باللوغ والافاقه من شروط الصحة  
 اعتمد بدونها كما ذكره ثم دعاه من شروط وجوب رمضان وهي أربعة ثلثها الاسلام وراعيها العلم بالوجوب  
 أو الكون في دار الاسلام لا لالتقيد به ما على أن الكلام في تعريفه بل في الصوم لخصوص صوم رمضان  
 كما مر ولا يلزم كشرط وجوب أدائه وهي ثلاثة الصحة والافاقه والخلق من حبس ونفاس (قوله وحكمه)  
 أي الاخرى أما حكمه الديني فهو سقوط الواجب ان كل صوم لا زما بغير (قوله ولو لم يبا عنه) كصوم  
 الايام الخمسة اذ الهسي المعنى بخاور وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد أن في صومها ثوابا كالصلاة  
 في الارض المعذوبة كره في النهار اذ على الخبر قوله انه لا ثواب في صوم الايام المنية فكلام الشارح بحث  
 اصحاب النهار ط قات صرح في التلويح ببيان الخلاف بيننا وبين الشافعي في أن النهي يقتضي الصحة عندنا  
 بمسعى استحقة في الثواب وسقوط القضاء وموافقة أمر الشارع ثم نقل عن الطريقة المعينية ما حاصله ان  
 الصوم في هذه الايام ترك للمفطرات الثلاث واعراض عن الضيافة من حيث الاول يكون عبادة مستحسنة  
 ومن حيث الثاني يكون منهية لكن الاول بمنزلة الاصل والثاني بمنزلة التابع فبق مشروع با صله غير مشروع  
 بوصفه اه لكن بحث بحشية الفترى في ارادة استحقة في الثواب بل المراد ما سواها والصحة لا تقتضي الثواب  
 كقضية بلانية والصلاة مع الرباء اه قات يؤولده وجوب الفطر بعد الشروع وتصريحهم بانه معصية  
 (قوله ويأمر التعيين) من هذا يؤخذ أنه لو نذر صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع يصح صوم غيرهما  
 عنهما ط قات وهذا في غير المعلق لاسبأ أي قبيل الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يختص  
 بزمان ومكان ودرهم وفقهير بخلاف المعلق فإنه لا يجوز تجميل قبل وجود الشرط اه أي لأن المعلق على  
 شرط لا يهتد به بالمال وسبأ في عام الكلام على هذه المسئلة (قوله والكفارات) أي سبب صومها

وهو اليوم (من شخص  
 مخصوص) مسلم كائن في  
 دارنا أو عالم بالوجوب طاهر  
 عن حبس أو نفاس (مع  
 النية) المعهودة وأما البلوغ  
 والافاقه فليس من شرط  
 الصحة لصحة صوم الصبي  
 ومن جن أو أنى عليه بعد  
 النية وانما لم يصح ومهما  
 في اليوم الثاني لعدم النية  
 وحكمه نيل الثواب ولو لم يبا  
 عنه كفي الصلاة في أرض  
 مفصولة (وسبب صوم)  
 المداو النذر واللوغين  
 شهرا وصيام شهر انبها عنه  
 أجزاء لوجوب السبب  
 ويأمر التعيين والكفارات  
 الخبث والقتل و (رمضان  
 شهو وجزء من الشهر) من  
 ليل أو فجار

الاصولين أولى لشهولة ما رغب فيه ولم يفعل كما ذكره في البحر من كتاب الطهارة لكونه فرق بينهما فقال  
 ينبغي أن يكون كل صوم مرغوب فيه الشارح صلى الله عليه وسلم بخصوصه مستحباً وما سواه مما لم يثبت كراهته  
 يكون مندوباً بالانطلاق الشارح قد رغب في مطابق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف النهاية المقابلة  
 للمدنية فان ظاهره يقتضي عدم الثواب فيه والادعوى مندوب كالأختي اه قلت وهذا وارد على ما في النسخ  
 حيث جعل النفل مقابلاً للمندوب والمكروه (قوله كايام البيض) أي أيام الليالي البيض وهي الثالث عشر  
 والرابع عشر والخامس عشر حيث بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها مداد وفيه تبعاً للفتح  
 وغيره المدد يوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونها البيض (قوله ويوم الجمعة ولو مفرداً) صرح به في  
 النهر وكذا في البحر فقال ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثني والخميس وكره الكل بعضهم اه  
 ومثله في المحيط معلل ان لهذه الايام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغير أهل القبلة فاني الاشياء وتبعه في نور  
 الايضاح من كراهته ان اراده بالصوم قول البعض وفي الثانية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد  
 روى عن ابن عباس أنه كان يصومه ولا يفطر اه وطاهر الاستشهاد بالاثرائ المراد بلا بأس الاستحباب  
 وفي التبيين قال أبو يوسف جاء حديث في كراهته الا أن يصوم قبله وبعده فكان الاحتياط أن يضم اليه  
 يوماً آخر اه قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والاخر من غير النهي كما أوضحه مراح الجامع  
 الصغير لان فيه وظائف فله اذا صام ضعف عن فعلها (قوله لم يضعفه) صفة طراح أي ان كان لا يضعفه عن  
 الوقوف بعرفات ولا يحل بالدعوات بحيث لا يضعفه كره (قوله والمكروه) بالاصطفا على السنة أو بالرفع  
 على الابتداء وخبره قوله كالعديدين وحيد لا يحتاج الى التكاف المار في وجه ادخاله في النفل على أن الصوم  
 العديدين مكروه غير محمول على الصوم واجبا (قوله كاليوم) أي وأيام التشريق نهر (قوله وعاشوراء  
 وحده) أي مفردا عن التاسع أو عن الحادي عشر امداداً لانه تشبه باليهود حيث (قوله سبب وحده)  
 التشبه باليهود بخبر وهذا العهد تليد كراهة التحريم الآن يقال انما ثبت بقصد التشبه كما مر فليطرح ط قلت وفي  
 بعض النسخ واحد بل قوله وحده به صرح في التتارخا فيه وقال ويكره صوم الميرور والمهرجانات انما حده  
 ولم يوافق يوماً كان يصومه قبل ذلك ويؤكد اقبل في يوم السبت والاحد اه أي يكره تصومه الا اذا وافق  
 يوماً كان يصومه قبل كايام يصومه يوماً ويفطر يوماً أو كان يصوم أول الشهر مثلاً وافق يوماً من ايام  
 وافاد قوله وحده أنه لو صام يوماً آخر فلا كراهة لان الكراهية في تخصيصه باليوم للثبته وهل انصام  
 السبت مع الاحد نزول الكراهة يحصل رد دلالة قد يقال ان كل يوم من هذه السبعة عند طائفة من أهل الكتاب  
 ففي صوم كل واحد منها تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومهم مما عاين تشبه لانه لم يتفق طائفة منهم  
 على تعظيمه مما عاين يظهر لي الثاني بدليل أنه لو صام الاحد مع الاثنين نزول الكراهة لانه لم يعظم احدهم  
 هذين اليومين معا وان تعظمت النصارى الاحد وكذلك الوصام مع عاشوراء وما قبله أو بعده مع أن اليهود  
 تعظمه ويظهر من هذا أنه لو جاء عاشوراء يوم الاحد أو الجمعة لا يكره صوم السبت معه وكذلك لو كان قبله أو  
 بعده يوم المهرجان أو النبروز لعدم تعظم صومه بخصوصه والله تعالى أعلم (قوله ونبروز) بفتح النون وسكون  
 الياض ضم الواو عرب نوروز ومعناه اليوم الجديد فتوفي الجديديوروز يعني اليوم والمراد منه يوم تحل فيه  
 الشمس برج الحمل ومهرجان معرب مهر كان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا ان اليونان عيدان  
 للفرس اه ح (قوله ان تعمد) كذا في المحيط ثم قال والمختار أنه ان كان يصوم قبله فلا فضل له أن يصوم  
 والا فلا فضل أن لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم واثني حرام (قوله وصوم صمت) وهو أن لا يتكلم فيه  
 لانه تشبه بالجوس فانهم يملكون هكذا محيط قال في الامداد فعليه أن يتكلم بحجر وبجاجة دعت اليه (قوله  
 ووصال) قسره أبو يوسف ويحمد بصوم يومين لا يفطر بينهما بحجر وفسره في الثانية بان يصوم السنة ولا يفطر  
 في الايام المنبهة وفي الخلاصة اداً طار في الايام المنبهة المختار أنه لا بأس به (قوله وان افطر الايام الخمسة) أي

كايام البيض من كل شهر  
 ويوم الجمعة ولو مفرداً وعرفة  
 ولو لم يوافق يوماً من ايام  
 شهر كما كالعديدين وتزيم  
 كما مر وانما هو وحده وسبب  
 وحده ونبروز ومهرجانات  
 ان تصومه وصرم ذكره  
 وصوم صمت ووصال وان  
 افطر الايام الخمسة

قوله وعاشوراء  
 وحده والى في السارح  
 كما مر وانما كالتعظيم  
 وهو الاخر كما مر اه

وهو الاخر

ما يطول الجواز بقوته كذا هو وهذا ليس منه (قوله كالنذر المعين) أي بوقت خاص كمنذ يوم يوم الخميس  
مثلا وغير المعين كمنذ يوم يوم مثلا ومن الواجب يوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم فضائه عند الفساد  
وصوم الاعتكاف (قوله وأما قوله تعالى الخ) أي أن مقتضى ثبوت الأمر به في الآية القطعية كونه فرضا  
والجواب أنه خصه بها النذر بالمعصية بالاجتماع فصارت ظنية الدلالة فتفيد الوجوب وفيه بحث لأصحاب  
العناية مذكروا مع جواز في النهر (قوله فأنه لا أكمل) فيه أن الأكمل قرروا العناية الوجوب الآن  
بكون وقوعه في غير هذا الوضع والذي في البحر وغيره أن فأنه لا أكمل فلهذا سبق فلم يشارح تشابه  
المقتضين أفاده ح وكلام الكمال في الفتح حاصله أن الفرضية مستفادة من الاجماع على لزوم لامن الآية  
تخصصها كما علمت (قوله لكن تعقبه سعدى الخ) أي في حاشية العناية فانه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه بانه  
ليس على ما ينبغي لمافي أوائل كتاب السير من المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الفرضية والواجب فظاهر  
انظر الى الأحكام حتى ان الصلاة المندورة لا تؤدي به صلاة العصر وتقتضي الفوائت بعد صلاة العصر اه  
وحاصله أن ما ذكره صريح في أن المندور واجب لا فرض (قوله يعنى عملا) هذا صلح بما لا يرتضيه الخصمان  
فان المستدل على فرضية بلائية أراد به أنه فرض قطعي كما صرح به في الدرر لاطنى ولذا اعترض في الفتح  
الاستدلال بالآية بأنها لا تفيد الفرضية لما مر من تخصصها وعدل عنه كسدر الشريعة الى الاستدلال  
بالاجماع (قوله لا يسلمه محسرو) أي في الدرر حيث أجاب عن قول صدر الشريعة أن المندور فرض لان  
لزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت بان المراد بالفرض هنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر باحداه  
كأنه عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بطريق الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المسمول  
بالتواتر كفي صوم رمضان وسالم يثبت في المندور نقل الاجماع على فرضية بالتواتر في مرتبة الوجوب  
فان الاجماع المسمول بطريق الشهرة أو الاتساع يفيد الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى اه قلت وظاهر  
كلامه وجود الاجماع على فرضية المندور لكن لما لم ينقل متواترا بل بطريق الشهرة أو الاتساع أفاد  
الوجوب والظاهر ما مر عن ابن الكمال من أن الاجماع على ثبوته عملا لعلماء والحاصل أن العلماء أجمعوا  
على لزوم الكفارات والمندورات الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية للزوم منها كفاؤها والجماع عليها  
(نبيه) في شرح الشيخ اسمعيل عن ذخيرة العقبي اعلم أنه قد اضطرر كدام المؤلفين في كل من المندور  
والكفارات فصاحب الهداية والوقاية فرض وصدر الشريعة واجب والباقي الاول واجب والثاني فرض  
وابن مالك بالعكس وتوجهه كل ظاهر الاخير (قوله ونقل) أراد به المعنى اللغوي وهو الزيادة الشرعية  
وهو زيادة عبادة شرعية لا هلا لانه أدخل فيه المكروه بقرينة وقد يقال ان المراد المعنى الشرعي لما قدمناه  
من أن الصوم في الايام المكروهة من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تضمنه الاعراض عن الضافة  
يكون منها ما بقي مشروعا بأصله دون وصفه تأمل (قوله نعم السنة) قدمنا في بحث سنن الوضوء وتحقيق الفرق  
بين السنن والمندوب وأن السنة ما أوجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم أو خلفاؤه من بعده وهي قسمان سنة  
الهدى وتر كها في حجب الاسعاف والكراهة كالجماعة والاذان وسنة الزوائد كسير النبي صلى الله عليه وسلم  
في لباسه وقبالة وقعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر أن صوم عاشوراء من القسم الثاني بل يسمو في  
الطائفة مستحبها فقال ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون خصالا لاهل الكتاب  
وتجويع البسائط بل مقتضى ما ورد من أن صوم كفاية للسنة الماضية وصوم عرفة كفارة لما مضى  
والمستقبل كون صوم عرفة كذا منه واللازم كون المستحب أفضل من السنة وهو بخلاف الأصل تأمل (قوله  
والمندوب) بالنصب على السنة ولم يذكر المستحب لعدم الفرق بينه وبين المندوب عند الأصوليين وهو  
ما لم يوجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يفعل بعد ما رغب اليه كافي التحرير وعند الطائفة المستحب ما فعله  
صلى الله عليه وسلم من تركه أخرى والمندوب ما فعله سنة أو مرتين تعليم الجواز وعكس في الجميع وتولى

معين (كالنذر المعين) غير  
معين كالنذر (المطلق) وأما  
قوله تعالى وليوفوا نذورهم  
فدفعه المحسوس كالنذر  
بمعصية فليس بمقتضى  
(وقيل) فأنه لا أكمل وغيره  
واعتمده الشرنبلالي لكن  
تعقبه سعدى بالفرق بين  
المندورة لا تؤدي به صلاة  
العصر بخلاف الفائتة  
(هو فرض على الاظهر)  
كالكفارات يعنى عملا لان  
مطلق الاجماع لا يفيد  
الفرض القطعي كما بسطه  
محسرو (وقيل كغيرهما)  
بمع السنة كصوم عاشوراء  
مع التاسع والمندوب



أن النهار الشرعي من طلوع الفجر إلى الغروب واعلم أن كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف خمسة عشر  
فحتى كان الباقي للزوال أكثر من هذا النصف ص والافلا تصح المية في مصر والشام قبل الزوال بخمس عشرة  
درجة لوجود النية في أكثر النهار لان نصف خمسة الفجر لا يزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر وأربع عشرة  
ونصف في الشام فاذا كان الباقي إلى الزوال أكثر من نصف هذه الحصاة ولو بنصف درجة صح الصوم كذا حره  
شيخ مشايخنا السائح في رحمه الله تعالى (تمه) قال في المصباح واذا نوى الصوم من النهار ينوي أنه صائم من  
أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لامن أوله لا يصير صائما (قوله ويطلق النية) أي من غير  
تقييد بوصف الفرض أو الواجب أو السنة لان رمضان عيار لم يشرع فيه صوم آخر مكان مستحب الفرض  
والتمتع لا يحتاج إلى التعمين والندو المعين معتبر بالحباب الله تعالى فيصاحب كل مطلق النية امداد (قوله فأل  
بدل عن المضاف اليه) كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال ان مطلق النية بصديق نية أي عبادة كانت  
كما توهمه البعض فاعترض (قوله لعدم المزاحم) إشارة إلى ما ذكرناه عن الامداد (قوله ويطلى في وصف)  
كذا وقع في عباراتهم أصولا وفروعا أن رمضان يصح مع الخطا في الوصف فذهب جماعة من المشايخ إلى أن  
نية النفل فيه مصورة في يوم الشك بان شرع بهذه النية ثم ظهر أنه من رمضان ليكون هذا الظن معقولا  
والايحتمل عليه الكفر كذا في التقرير وفي النهاية ما يردده وهو أنه لما عاينة النفل لم تتحقق بنية الاعراض  
والحاصل أنه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم الفرضية أو طهارة الا اذا انضم اليها اعتقاد النفلية فيكفر  
أو ظنها فيحشى عليه الكفر بحكم ملخصا وهو ما ظهر لك أن المراد بالخطا بالوصف وصف رمضان بنية نفلي  
أو واجب آخر خطأ لأنه يبعد عن المسلم أن يجهل ذلك المراد بنية الواجب فقط بقول المصنف قد لا يدر  
وبنية نفلي وخطا في وصف فيه نظر فانه كان عليه الاعتقاد على الثاني أو ابداله بواجب آخر لان فائدة التعمير  
بالخطا في الوصف التبعاعد عن تعدد نية النفل وبعد التصريح بقوله وبنية نفلي لم يبق فائدة للتعمير بالخطا في  
الوصف وان أريد به الواجب كما فسره الشارح هذا ما ظهر لي ولم أر من نبه عليه (قوله فقط) أي دون النفل  
والندو المبين فلا يجهل بنية واجب آخر بل يقع في كماله (قوله بالتعمين الشارح) أي في قوله  
عليه الصلاة والسلام اذا انسلخ شعبان ولا صوم الا رمضان بخلافه المذكور فاعلم بولاية المسافر وله ابطال  
صلاحية ماله ط عن المنع (قوله الا اذا وقت النية) أي بنية النفل أو الواجب الآخر في رمضان فهو واجبة ثناء  
من قواه وبنية نفلي وخطا في وصف (قوله حيث يحتاج) أي المريض أو المسافر أو الفرد الضعيف لا يطالب بأدائهم  
لاحد الشئين أو الضمير للصوم ويؤيد دعوى الضمير عليه في قوله تعميدي يتبع (قوله لعدم تعينه في حقيقة ما)  
لانه لم يسقط عنهما وجوب الاداء مساو رمضان في حق الاداء كشعبان (قوله من نفلي أو واجب) أمالو  
أطلقا النية كان عن رمضان على جميع الروايات ح عن الامداد (قوله على ما عليه الاكثر) أقول  
الذي في البحر نسبة ذلك إلى الأكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كما يأتي أما في حق المسافر فان  
نوى واجبا آخر يقع عنه عند الامام وان نوى النفل أو أطلق فعنه روايتان أحدهما وقوعه عن رمضان لان  
فائدة النفل الثواب وهو في فرض الوقت أكثر وقال وينبغي وقوعه من المريض عن رمضان في النفل  
على الصحيح كالمسافر اه وحاصله أن المريض والمسافر لو نوا واجبا آخر وقع عنه ولو نوا نفلا أو أطلقا  
فعن رمضان نعم في المصباح صحيح رواية وقوعه عن النفل فيهما وعليه يتمشى كلام المصنف والدرر (قوله  
الصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ) المراد بالكل هو ما اذا نوى المريض النفس أو أطلق أو نوى واجبا  
آخر وما اذا نوى المسافر كذلك الا اذا نوى واجبا آخر فانه يقع عنه لان رمضان لان المسافر له أن لا يصوم  
وله أن يصوم فإلى واجب آخر لان الرخصة متعلقة بظنة العجز وهو السفر وذلك موجود بخلاف المريض  
فانما متعلقة بحقيقة العجز فاذا صام تبين أنه غير عاجز واستشكل صدر الشريعة في التوضيح بان المريض هو  
المريض الذي يزاد بالصوم للمرض الذي لا يقدر به على الصوم فلان سلم انه اذا صام ظهر قوا شرط الرخصة

(و يطلق النية) أي بنية

الصوم فأل بدل عن المضاف

اليه (وبنية نفلي) لعدم

المزاحم (وخطا في وصف)

كنية واجبا آخر (في أدائه

ومضان) فقط لتعينه

بتممين الشارح (الا) اذا

وقعت النية (من مريض

أو مسافر) حيث يحتاج إلى

التعمين لعدم تعينه في

حقيقة ما فلا يقع عن رمضان

(بل يقع عما نوى) من نفلي

أو واجب (على ما عليه

الاكثر) بحكم رواية

الشارح في قوله بأنه لا يصح

الرواية لما انفرد به

تبع الدليل والسكن في أو

الاشباه الصحيح في حق

الكل عن رمضان

مسافر زى واجبا آخر

واختار ابن الكيال وفي

الشرع لا يسهل في الوجود

انه الاصح

العيد من أيام التشريق (قوله وهذا عند أبي يوسف) ظاهره أن صاحبه يقولان بخلافه وظاهر البدائع أن أصله من غير أهل المذهب فأي قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وأفطر يوم الفطر والأضحية وأيام التشريق لا يدخل تحت نهي الوصال ورد عليه أبو يوسف فقال وليس هذا عندى كما قال هذا قد صام الدهر كأنه أشار إلى أن النهي عن صوم الدهر ليس بصوم هذه الأيام بل لما يضاعفه عن الفرائض والواجبات والكسب الذى لا بد له منه اهـ (قوله فهى خمسة عشر) نظير يسع على قوله يوم السنة والندوب والمكروه أى فصار ثلاثة ما دخل فى قوله وفى خمسة عشر يحل العيدين اثنين وجعل يوم الاحد منها على ما فى كثير من النسخ فافهم لكن بقى عليه من المكروه تحريم أيام التشريق وصوم يوم السبت على ما أتى تفصيله ومن المكروه أو ربما صوم المرأة والعبد والاحب بلا إذن الزوج والمولى والمسئآت حوسب ما فى بيانه قبيل قول المتن وله يوم من سائر الفطر ومن المندوب صوم الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والست من شوال على ما أتى قبيل الاستسكان (قوله وأنواعه) أى أنواع الصيام اللازم (قوله سبعة متتابعة) عدها فى الجمر سبعة أيضا لكن أسقط صوم الاعتكاف وذكر بدله صوم العامين المعين كأن يقول والله لا صوم من رجب جملة ولا ركن الشارح أدخله تحت النذر المعين بجماع الإيجاب فلا يتم فى البحر ولا ينفى به النذر المطلق إذا ذكر فيه التتابع ونحوه وذكر أنه إذا فطر يوما فمما يجب فيه التتابع لا يلزمه الاستقبال إن كان التتابع مأمورا به لأجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين وإن كان مأمورا به لأجل الفعل وهو الصوم لزمه الاستقبال كاسته المأقية ثلاث ومن الأول ما زاده الشارح وهو صوم الاعتكاف تأمل (قوله وستة يحرمها) كذا عدها فى الجمر ستة أيضا لكن أسقط النفل لأن الكلام فى أنواع الصيام اللازم وذكر بدله صوم العامين المطلق مثل والله لا صوم من شهر أو كان الشارح أدخله تحت النذر المطلق نظير ما مر (قوله وصوم ستة) أى وقرآن الم يجد ما يذبح لهما فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعة ما ذاب رجس ط (قوله وفدية سلق وجوز صيد) أى إذا اختار الصيام فمهما ط (قوله ونذره طلق) أى عن التقييد بشهر كذا وعن ذكر التتابع أو نيته (قوله فيصيح أذاع صوم رمضان الخ) قيد بالادعاء لقضاء رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذى أقصده بشرط فيه التبيين والتعيين كما أتى فى قول المصنف والشرط للباقي الخ (قوله والنذر المعين) هو فى حكم رمضان من حيث الوقت فمهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا الفرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو نافلة أو تكروها بحر ونحو (قوله بنية) قال فى الاختيار النية بشرط فى الصوم وهى أن يعسر بعبادة أو صوم ولا يتيسر له من غير ما عدا إلى شهر رمضان وليست النية باللسان شرط ولا اختلاف فى أول وقتها وهو غروب الشمس واختلاف فى آخره كما أتى اهـ وسبب ما بيانه ما يطلها وفى البحر عن الظهيرية أن التسعيرية (قوله فلا تصح قبل الغروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما غدا ثم مات أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من العدم لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس جاز خاتمة وفيها وإن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قرآن النية بالصوم لا تقدمها (قوله إلى الضحوة الكبرى) المراد بها نصف النهار الشريف والنهار الشريف من استطارة الضوء فى أفق المشرق إلى غروب الشمس والغاية غير داخلية فى الغيا كما أشار إليه المصنف بقوله لا عدها اهـ ح وعدل عن تعبير القدورى والجمع وغيرهما بالوال لضعفه لأن الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما فى البحر عن الميسوط قال فى الهداية وفى الجماع الصغير قبل نصف النهار وهو الأصح لأنه لا بد من وجود النية فى أكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية فيها لا تحقق فى الأكثر اهـ وفى شرح الشيخ اسمعيل ومن صرح بأنه الأصح فى العناية والوقاية وعزاه فى المحيط إلى المرخص وهو الصحيح كفى الكافى وأبيين اهـ وتظهرثرة الاختلاف فيما ذكرنا ففى عند قرب الزوال كفى التنازلية عن المحيط به يظهر أن قول البحر وانفاه أن الاختلاف فى العبارة لا فى الحكم غير ظاهر (تنبيه) قد علمت

وهذا عند أبي يوسف كفى المحيط فهى خمسة عشر وأنواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان وفطره طاهر وقتل وعين وأفطار رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وستة يحرمها نفل وقضاء رمضان وصوم متعة ودية حاق وجزاء صيد ونذر مطلق إذا قرر هذا (وبه) أداه (صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية الليل) فلا تصح قبل الغروب ولا عده (إلى الضحوة الكبرى لا) بعدها ولا (عدها) اعتبارا لأكثر اليوم

قوله ومن صرح الخ كذا فى الأصل والمناسب حذف بمن اهـ

(وتعيينها) لعدم معرفته  
الوقت والشرط فيصير  
يعلم بقلبه أي صوم يصوم  
قال الحنابلة والشافعية  
أن يتلفظ بها ولا يتلفظ  
بالمشيئة بل بالرجوع عن  
ناب يعزم ليس إلا على التلفظ  
وبنية الصائم الفطر لعرو  
الصوم في الصلاة صحيحة  
ولا تفسدها ولا تلفظوا  
نوى القضاء غير اراء مارفاد  
ويقتضيه لو أسدده لان الجهل  
في دار باعية معتبر فلم يكن  
كالمطعمون يمتنع (ولا يصار  
يوم الشك) أي يوم التام  
من ثياب وان لم يكن على  
أي على القول بعدم  
اعتبار اختلاف الدلال  
لحق فيتحقق الرؤى في بلاد  
أخرى وماء على منابه  
والسبب في ذلك لا يصح  
شرح الجمع للشافعية  
الانفلاحي (الانفلاحي) وكذا  
غيره (ولو ما) لرأى  
آخر كره تنزه أو سنة  
أن يكون من رمضان كره  
تحريرا

مبحث في صوم يوم الشك

بالقران الحكيم اذ تحرى وقت الظهر مما يشق والمخرج مدفوع اه ح (قوله وتعيينها) هو بالنظر  
الى مجرد المتي معطوف على تعيينه وبالنظر الى عبارة الشرح معطوف على قران لا يخفى والمراد بتعيينها  
تعيين النوى بما فهمه مصدر مضاف الى فاعله المجازي (قوله لعدم نهي الوقت) أي لهذه الصيامات بخلاف  
أداء رمضان والسنن المعسرين فان الوقت فيه مائة بين وكذا العمل لان جميع الايام سواء شهر رمضان وقت له  
(قوله والشرط فيها الح) أي في النية المعينة لا مطلقا ما يشترطه التعيين يكفيه أن يعلم بقلبه أن يصوم  
فلا مائة بين ما فهمه وما قدمناه عن الاختيار وأفاد ح أن العلم لا يؤم النية التي هي فرع عن الإرادة لا يمكن  
إرادته شي إلا بعد العلم به (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا إلى صلى الله عليه وسلم لعدم ورود اللفظ بها  
عنه ح (قوله أن يتلفظ بها) فيقول نويت أو صمنا أو هذا اليوم ان نوى من الله عز وجل من فرض  
ومضان سراج (قوله ولا يتلفظ بالمشيئة) أي استحسانا وهو الصحيح لان اليست في معنى حقيقة الاستحسان بل  
للاستحسان وطلب التوفيق حتى لا أراد حقيقة الاستحسان لا يصير صائغا كفي التمازخانية (قوله بان يعزم  
ليلا على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصبح وأمسك ولم يصب الصوم لا يصير صائغا تارة واحدة (قوله ونية الصائم  
الفطر لعرو) أي نية ذلك ثم أراد صمنا صريح بفهم قوله بان يعزم ليس إلا في التمازخانية نوى الصائم  
أصبح عليه لا يخلو عما يصح (قوله لان الجهل الح) جواب عما في الفتح من قوله قيل هذا أي لروم القضاء اذا  
علم أن صومه من القضاء لم يصح نية من النهار أما اذا لم يعلم فلا يلزم بالتسريع كالمطعمون قال في الجرد  
في النهار الذي يظهر ترجيح الاطلاق فان الجاهل بالاحكام في دار الاسلام ليس بمعتبر بتحريرا أو عام  
جواز القضاء بنية من اذ لم يتفق عليه فيما يظهر فليس كالمطعمون اه وما قدمناه عن القهسب تالي معنى الى  
هذا القول (قوله ولم يكن كالمطعمون) اذ المطعمون أن يطن أن عليه قضاء يوم مشرع ويسرع في طهره ثم  
أن لا صوم عليه فانه لا يلزمه اتمامه لانه شرع فيه مستقبلات ما تزام وهو عدو بالنسبة لبيان أولاده عدو  
لأداء عليه وان كان الفضل اتمامه بخلاف ما لو مضى منه بعد علمه فانه يصير ما تزاموا يتحرر فانه لا يوقطه  
لزمه قضاؤه وأما من نوى القضاء بعد الفجر فان ما تزامه عليه كذا جعل لزوم التمسك به بعد وعده وعده  
ولو قضاؤه لزمه قضاؤه وحسبي (قوله يصام يوم الشك) سواء استواء طرق الادراك من النبي والاشهاد  
بحر (قوله هو يوم الثلاثاء من شعبان) الأولى قول نزل الابداع هو على التاسع والاعشر من شعبان  
أي لانه لا يعلم كونه يوم الثلاثاء لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن ان يكون المراد منه يوم الاثنين  
ابتداء شعبان فن ابتدائية لا بغيرية تامل (تدبر) في القصر ويظهر لو وقع الشك في أول يوم فودعه أو  
يوم التمر والافضل فيه الصوم فافهم (قوله وان لم يكن على الح) قال في شرحه على المتنق ربه يدفع كلام  
القهسب تالي وغيره اه أي حيث قيد بما اذا غم هلال شعبان ولم يعلم أنه الثلاثون من شعبان أو الحادي  
والثلاثون أو غم هلال رمضان فلم يعلم أنه الأول منه أو الثلاثون من شعبان أو رآه واحدا أو فاسقان فردت  
شهادتهم ولو كانت السماء مهيبة ولم يره أحد ليس به يوم شكاه ومثله في المراح عن الجتمى زيادة ولا يتصور  
صومه ابتداء لا فرضا ولا هلا وكلامهم معنى على القول باعتبار اختلاف المطالع كما أفاده كلام الشارح بما  
(قوله بعدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من أكثر النسخ لفظ اعتبار ولا بد من تقديره لانه لا كلام في  
اختلاف المطالع وانما الكلام في اعتباره وعدمه كما أي بيانه (قوله لجواز الح) أي يلزم الباقية التي لم يره بها  
الهلال (قوله ولا يصام أصلا) أي ابتداء لا فرضا ولا نفلا كتمهناه أو نفلا في الجتمى لانه لا احتياط في صومه  
للخواص بخلاف يوم الشك نعم لو وافق صوما يعتاده فلا فضل صومه كما أفاده في الجتمى بقوله ابتداء فافهم (قوله  
الانفلاحي) في نسخة نطوفا (قوله وبكره غيره) أي من فرض أو واجب بنية معينة أو مترددة وكذا اطلاق النية  
لان المطاق شامل للمقادير كما في المراح (قوله لو اوجب آخر) كندو وكفارة وقضاء سراج (قوله كره تنزيها)  
سند كروجه (قوله كره تحريرا) للتشبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه جعل حديث النبي

قالت في التلو بجوابه أن الكلام في المريض الذي لا يطبق الصوم وتعلق الرخصة بحقيقة الجوز أما الذي  
يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالمسافر بالاختلاف على ما يشر به كلام شمس الأئمة في المبسوط من أن قول  
الكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض هو ومؤول بالمريض الذي يطبق الصوم وكان منه ازدياد المرض  
اه (تأنيده) تلخص من كلام الجرح أن في المريض ثلاثة أقوال أحدها ما في الأشباه المذكور هنا واختاره  
نحو الاسلام وشمس الأئمة وجعل وجهه في الجمع ثانيا ما في المتن أنه يقع عما نوى واختاره في الهداية  
وأكثر المشايخ وقيل أنه ظاهر الرواية وينبغي وقوعه عن رمضان في الغل كالمسافر كما مرنا فيها التفصيل بين  
أن يضره الصوم وتعلق الرخصة بحقيقة الجوز والزيادة فيصير كالمسافر يقع عما نوى وبين أن لا يضره الصوم كفساد  
العصم فتعلق الرخصة بحقيقة فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكشف والقهرير اه وهذا القول  
هو ما مر من التلويح وجعل في شرح التخرير يحمل القولين وقال أنه تحقق يحصل به التوفيق بعمل ما اختاره  
نحو الاسلام وغيره على من لا يضره الصوم ولما اختاره في الهداية على من يضره وتعقب الاكمل في التخرير  
هذا القول بان من لا يضره الصوم لا يخصص له التعليق لأنه صحيح وليس الكلام فيه قلت وأجبت عنه فيما  
علقته على الجرح بما سألته أن الصوم تارة يزداد المرض مع القدرة عليه كمرض العين مثلا وتارة لا يضره  
كمرض بفساد الهضم فان الصوم لا يضره بل ينفعه فالاول يتعلق الرخصة فيه بخوف الزيادة والثاني بحقيقة  
الجوز بأن يصل الى الحالة لا يمكنه معها الصوم فادام صام ظهر عدم وقوعه عن رمضان وان نوى غيره لانه اذا  
قدور عليه مع كونه لا يضره لا يقول ما قل بأنه يخصص له التعليق هذا ما طهر لي والله أعلم (قوله والنذر المعين الخ)  
نفسه بما فهم من قوله في رمضان فقط (قوله بنسبة واجب آخر) كقضاء رمضان أو الكفارة أو ما لو نوى  
النفل فإنه يقع عن النذر المعين سراج ثم نقل عن الكرخي أن محمد دأل يقع عن النفل وأبا يوسف عن المدر  
(قوله يتبع من واجب نواه مطلقا) أي سواء كان مقيما أو مريضا مقيما أو مسافرا أو اذا وقع عما نوى  
وجب عليه قضاء المذوق في الأصح كفي الجرح عن الظهيرية (قوله ولو لم يجره) زاد لفظه ولو لم يدخل غير الجاهل  
لكن الاولى استقامتها لان العالم تقدم قريناني قوله ويخطا في وصف ط وأما أن الصوم واقع في رمضان  
ولم يذكر ما إذا جهل شهر رمضان كلا سبغ في دار الحرب فتحرى وصام عنه شهر أو يمانه في البحر وفيه أيضا  
لو صام بالتحري سبغ كثير ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن  
الاول وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قيل يجوز في لا ويصح في المحيط أنه ان نوى صوم رمضان مبهما يجوز  
عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسرا لا يجوز اه (قوله ولا صوم الا عن رمضان) أي لا يتحقق  
فيه صوم غيره ويجعله فيمن يمين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر ط (قوله في العادة) أي عادة  
الامساك حية أو بعد ط (قوله وقال زفر ومالك تكفي نية واحدة) أي عن الشهر كله وروى عن زفر أن  
المقيم لا يحتاج الى النية ولو مسافر لم يجز حتى ينوي من الليل وعند علمائنا الثلاثة لا يجوز الا بنية جديدة  
استل يوم من الليل أو قبل الزوال مقيما أو مسافرا سراج (قوله قلنا الخ) أي في جواب قياسه الصوم على  
الصلاة ان صوم كل يوم عبادة بنفسه بدليل ان فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (قوله  
والشرط للباقي من الصيام) أي من أنواعه أي الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان  
والنذر المطلق وقضاء النذر المعين والنفل بعد افساده والكفارات السبع وما ألحق بهم من جزاء الصيد والخلق  
والتمتع ثم وقوله السبع صوابه الأربع وهي كفارة الطهارة والقتل واليمين والافطار (قوله للخصم)  
أي لا يلزم منه ط (قوله ولو حكم الخ) جعل في الجرح القرآن في حكم التبييت وأنت خبير بأن الانسب  
ما سألته الشارح من العكس اذا القرآن هو الاصل وفي التبييت قرآن حكما كفي النهر (قوله وهو) الضمير  
راجع الى القرآن الحكمي ح (قوله تبييت النية) ما لو نوى تلك الصيامات ثم ازا كان تطوعا وانما هو مستحب  
ولا قضاء بافتاؤه والتبييت في الاصل كل فعل دبر لئلا ط عن القهستاني (قوله لا ضرورة) علة لا كقضاء

(والنذر المعين) لا يسمع  
بنسبة واجب آخر بل  
(يتبع من واجب نواه)  
مطلقا سافر قايدين نهي  
الشارع والعبد ولو صام  
مقيم عن غير رمضان (ولو  
بغيره) أي برضاه (فهو  
عنه) لا عما نوى حديث  
اذا جاءه رمضان فلا صوم الا  
عن رمضان (ويحتاج صوم  
كل يوم من رمضان الى نية)  
ولو صام مقيما مقيما لا عبادة  
عن العادة وقال زفر ومالك  
تكفي نية واحدة كالصلاة  
قلنا فساد البعض لا يوجب  
فساد الكل بخلاف الصلاة  
(والشرط للباقي) من  
الصيام قرآن النية للخصم ولو  
حكاه هو (تبييت النية)  
لا ضرورة

بعد الزوال) به يفتى فيه  
 لتهمة النهي (وكل من علم  
 كيفية صوم الشك فهو من  
 الخواص والافن العوا  
 والنيسة) المعتمدة هذه  
 (أن ينوي التطوع) يعلم  
 بميل الجزم (من لا يتبادر  
 صوم ذلك اليوم) أم  
 المعتمدة في كونه صوم (ولا  
 يخطئ بجماله أنه ان كان  
 من رمضان فعنه) ذكره آخر  
 واده (ليس بصائم أي)  
 ورد في أصل النية بأن (في  
 ان يصوم هذا ان كان من  
 رمضان والافسلا) أسره  
 لعدم الجزم (كما) أنه ليس  
 بصائم (لأنه ان لم يجد  
 غدا فهو صائم والافسلا  
 ويصير صائما في الكراهة  
 لو) ورد في وصفها بأن  
 (أي ان كان من رمضان  
 فعنه) والافسلا من رتبة  
 آخر (كذا) يكسر (لأنه  
 انما اسم كان من رمضان  
 والافسلا) تفيل (لأنه  
 من مكره ونسب أو مكره  
 ومكره مكره) فان ظهر  
 ومضاهيته فعنه والافسلا  
 فيها) أي الواجب والنفل  
 (غير مضمون بالقضاء)  
 لعدم التنفل قصدا أو كل  
 التلوم ناسيا قبل النية  
 كما بهما وهو الصحيح  
 شرح وهما نية (رأي)  
 مكاف (هال من رمضان أو  
 الفطر ورد قوله) بدليل  
 شرعي

أي وان لم يوافق صوما يعتاده ولا صام من آخره سبعان ثلاثة فأكثر استحب صومه للخواص قال في الطبع  
 وقيد في التحفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كي لا يتبادر صومه فيقلنه الجهال زيادته على رمضان ويدل  
 عليه قصة أبي يوسف المذكورة في الامداد وغير حاصلها أن أسد بن عمر وسأله هل أنت مفطر فقال له في  
 أذنه أباصائم وفي قوله يصومه الخواص إشارة إلى أنهم يصومون صائمين لا متأممين بخلاف العوام لكن  
 في الظاهر به الأفضل أن يتأوم غير كل ولا شارب مالم يتقارب انتصاف النهار فان تقارب فعامة المشايخ على  
 أنه ينبغي للقضاء والمفتين أن يصوموا تطوعا ويعتدوا بالنية الخاصة بهم ويعتدوا العامة بالافطار وهذا يفيد أن  
 التأوم أفضل في حق الكل كافي النهر لكن في الهداية والمحيط والحاوية وغيرها أن الخنثار أن يصوم المفتي  
 بنفسه اعتدالا بالاحتياط ويفتي العامة بالتأوم إلى وقت الزوال ثم بالافطار والتأوم الانتظار كافي المغرب (قوله  
 بعد الزوال) في العزيمة عن خط بعض العلماء في هاش الهداية أنما يقل بعد الضحوة الكبرى مع أنه مختاره  
 سابقا لأن الاحتياط هنا التوسعة (قوله نفي التهمة النهي) أي حديث لا تقدموا رمضان كذا في شرحه على  
 المتقي فهو علة لقوله ويفطر غيرهم (قوله والنية الخ) بيان للكييفية (قوله فكيفه ص) أي في قوله والصوم  
 أحباب وافق صوما يعتاده (قوله ولا يخطئ بجماله الخ) مطوف على قوله بنوي وهو نفسه يرد قوله على سبيل  
 الجزم والمراد أن لا يرد في النية بين كونه نفلا أن كان من سبعين وثمانين كان من رمضان بل يجزم بنية  
 نفلا محض ولا يضره محض واحتمال كونه من رمضان به بجرمه بنية النفل لأنه يصوم احتياطاً لذلك الاستسبال  
 قال في غاية البيان وإنما فرق بين المفتي والعامة لأن المفتي يعلم أن الزيادة على رمضان لا تجوز فلذا يصوم  
 احتياطاً احترازاً عن وقوع الفطر في رمضان بخلاف العامة فإنه قد يقع في ردهم الزيادة فإذا كان فطرهم  
 أفضل بعد التأوم (قوله ذكره أخيراً زاده) أي في حاشيته على صدر الشريعة ذكره أيضاً المحقق في فتح القدر  
 وكذا في المراجع وغيره (قوله وليس بصائم الخ) نكحيل لاقسام المسئلة المذكورة في الهداية ونفي خمسة  
 تقدم منها ثلاثة وهي الجزم بنية النفل أو بنية واجب أو بنية رمضان وعلمت أحكامها والاربع الاصحاح في  
 أصل النية والخامس الاصحاح في وصفها قال في المغرب النصيب في النية هو التردد فيها وأن لا يتأمن  
 ضجيع في الأمر إذا وهن فيه وقصر وأصل من الضجوع (قوله لعدم الجزم) في العزم وقد مات ركن النية لكن  
 هذا إذا لم يجدد النية قبل نصف النهار فان جدد هاء إلى الصوم بذكر أو تركه بغير بعض العلماء على هاش  
 الهداية وهو ظاهر (قوله كما أنه الخ) تنظير لثلاث المسئلة التي ذكرها عمارة الهداية بذكر أو تركه إلى الخ (قوله  
 غدا) بالعين الجمة والدال المهملة محدودا (قوله يصير صائما) أي بآمره بنية الصوم وان ورد في وصفه بين  
 فرض وواجب آخر أو فرض ونفل (قوله مع الكراهة) أي المنزعي ثلاث كراهة التحريم لا تثبت الا اذا جزم  
 أنه عن رمضان كما أفاده الشارح سابقا ط (قوله للتردد الخ) علة للكراهة في المسئلة التي سبق على طريق ألف  
 والنشر المرتب في الاولى الترددين بين مكرهين وهما الفرض والواجب وفي الثانية بين مكرهين وهما  
 الفرض والنفل (قوله فعنه) أي فيجمع عن رمضان لوجود أصل النية وهو كاف في رمضان لعدم لزوم التعيين  
 فيه بخلاف الواجب الآخر كما (قوله غير مضمون بالقضاء) بنصب غير على الحالية أي لا يلزمه قضاء ولو  
 أفسده (قوله لعدم التنفل قصدا) لأنه قاصد للإسقاط من وجه وهو نية الفرض فصار كالمختلن بجماع أنه  
 شرع فيه مسقطا لما تركه كما (قوله كل المتأوم) أي المستقر إلى نصف النهار في يوم الشك (قوله كما  
 بعدها) فلو ظهرت رمضان نية ونوى الصوم بعد الاكل جاز أن أكل الناس لا يفطروا قبل لا يجوز كافي القنية  
 وبه جزم في السراج والشرع بلالية وسية أي تمام الكلام عليه في أول الباب الآتي (قوله رأي مكاف) أي  
 مسلم بالغ عاقل ولو فاسقا كافي البحر عن الظهيرية فلا يجب عليه لو صييا أو مجنوناً وشمل ما لو كان الرائي اماما  
 فلا يأمر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا أراد وحده يصوم هو كافي الامداد وأفاد الخبر الرمي أنه لو كان واجبا  
 وردت شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم فالجزم فيهم كذلك (قوله بدليل شرعي) هو ما فسقته أو غلطته نهر



عن التقديم بصوم يوم أو يومين بحر (قوله ويقع عنه) أي عن الواجب وقيل يكون تماثلاً عادية (قوله  
 أن لم تظهر رمضان فيه) في السراج إذا صام به بنسبة واجب آخر لا يسقط لجواز أن يكون من رمضان فلا يكون  
 قضاء بالشك اهـ فأفاد أنه لو لم يظهر الحال لا يكفي عما نوى فكان على المصنف أن يقول كما قال في الهداية  
 أن ظهر أنه من شعبان أجزاء عما نوى في الأصح وإن ظهر أنه من رمضان يحز به لوجود أصل النية اهـ  
 (قوله فعنه) أي عن رمضان (قوله لومعهما) قيد لقوله كره تنزيه واقوله فعنه قال في السراج ولو كان مسافراً  
 فنوى فيه واجباً آخر لم يكره لأن أداء رمضان غير واجب عليه فلم يشبه صومه الزيادة ويقع عما نوى وإن بان  
 أنه من رمضان وعندهما يكره كالقسم ويجزى عن رمضان إن بان أنه منه (قوله إن وافق صوماً يعتاده)  
 كالأكل كاعتاده أن يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم السبت سراج وهل تثبت العادة بمرة كافية الخيض  
 ترد فيه بعض الشافعية قالت الظاهر نعم إذا نزل ذلك مرة وعزم على فعل مثله بعدها فوافق يوم السبت لأن  
 الاعتقاد بشعر بالتكرار لأنه من العود مرة بعد أخرى وبالعزم المذكور يحصل العود حكماً أما بدونه فلا  
 تأمل (قوله حديث الخ) هو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه والمراد به غير التطوع  
 حتى لا يراد على صوم رمضان كإزاد أهمل الاستحباب على صومهم توفيقاً بينه وبين ما أخرجه الشيخان عن عمار  
 ابن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل هل سميت من سر وشعبان قال لا  
 قال إذا أفعلت ففهم يوماً ما كانه سر الشهر بفتح السين المهملة وكسرها آخره كذا قال أبو عبيد وجوه وأهل  
 اللغة لا يسترار الشهر فيه أي اختفائه وربما كان ليلة أو ليلتين كذا أفاده نوح في حاشية الدرر واستدل أحمد  
 بحديث السري على وجوب صوم يوم السبت وهو عندنا محمول على الاستحباب لأنه معارض بحديث التقديم  
 توفيقاً بين الأدلة ما أمكن كما أوضحه في الفتح هذا وقد صرح في الهداية وشروحه وغيرهما بالانتهى عنه هو  
 التقديم على رمضان بصوم رمضان ووجه تخصيصه بيوم أو يومين أن صومه عن رمضان إنما يكون غالباً عند  
 توهم النقصان في شهر أو شهرين فيصوم يوماً أو يومين عن رمضان على ظن أن ذلك احتياطاً كما أفاده في الامداد  
 والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم السبت قال وهو ظاهر كلام الحقيقة حيث  
 قال وقد قام الدليل على أن الصوم فيه عن واجب آخر وعن التطوع مما لا يكره ثبت أن المكروه ما قلنا  
 يعني صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الشارحين والكافي وغيرهم حيث ذكروا أن المراد من حديث  
 التقديم هو التقديم بيوم رمضان قالوا ومقتضاه أن لا يكره واجب آخر أصلاً وإنما كرهه لصورة النهي في  
 حديث العصيان الآتي وتصح هذا الكلام أن يكون معناه يترك صومه عن واجب آخر فزعوا لافتراده  
 وجوب كون المراد من النهي عن التقديم صوم رمضان كيف وجب حديث العصيان منع غيره مع أنه يجب  
 أن يحمل على ما حل عليه حديث التقديم إذا لفرق بينهما اهـ ما في الفتح ملخصاً وفي التاترخانية تصحيح  
 عدم كراهة أي التحريم فلا ينافي أن التورع تركه تنزيهاً وفي المحيطة كان ينبغي أن لا يكره بنسبة  
 واجب آخر إلا أنه وصف بنوع كراهة احتياطاً فلا يؤثر في نقصان الثواب كالصلاة في الأرض المنصوبة اهـ  
 (قوله فلا أصل له) كذا قال الزبلي ثم قال ويرى موقوفاً على عمار بن ياسر وهو في مثله كالرفوع اهـ  
 قلت وينبغي حمل نفي الأصلية على الرفع كتحمل بعضهم قول النور في حديث صلاة النهار بجماعه لا أصل له  
 على أن المراد لا أصل لرقعه والافتقار وموقوفاً على مجاهد وأبي عبيدة وكذا اهـ هذا أورده البخاري معاً بقوله  
 وقال صلاة عن عمار بن صام الخ قال في الفتح وأخرج أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وصححه الترمذي عن صلاة  
 ابن زريق قال كأنه عمار في اليوم الذي يشك فيه فأتى بشاة مسلمة فتخلى بعض القوم فقال عمار من سلم هذا  
 اليوم فقد هوى أباً القاسم قال في الفتح وكأنه فهم من الرجل المتخلى أنه قد صومه عن رمضان فلا يعارض  
 ما مر وهذا يرد على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم (قوله ولا يصومه الخواص)

(ويقع عنه في الأصح أن  
 لم تظهر رمضان فيه) (والأ  
 بان ظهرت) (فعنه) (لومعهما  
 (والنقل فيه أصح) أي  
 أفضل اتفاقاً (إن وافق  
 صوماً يعتاده) أو صام من  
 آخر شعبان ثلاثة دأكثر  
 لأقل حديث لا تقدموا  
 رمضان بصوم يوم أو يومين  
 وأما حديث من صام يوم  
 السبت فقد هوى أباً القاسم  
 فلا أصل له (ولا يصومه  
 الخواص) ويظهر غيرهم

رواية الحسن لان المراد بالعدل من ثبتت عدالتهم ولا يثبت في المستور أمامه تبين الفسق فلا قائل به هذا  
 رعايه نقرع ما لو شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم بيوم ان كانوا في المديرة لمر كهم الحسنة  
 ان جاؤا من خارج قبلت من الفتح لمخصا (قوله وهل له أن يشهر الخ) قال الحلواني يلزم العدل ولو أمة أو مخدرة  
 أن يشهد في ليلته كي لا يصحوا مفطرين وهي من فروض العين وأما الفاسق ان علم أن الحاكم يميل الى  
 قول المخاوي ويقبل قوله يجب عليه وأما المستور وفيه شبهة الروايتين معراج قلت وقوله ان علم الخ  
 بنى على ظاهر قول الطحاوي من قبول ظاهر الفسق فاذا اعتقاد القاضي ذلك يجب أن يشهد  
 قول الشارح وهل له يفيد عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضي كما هو مفاد التعليق بقوله لان  
 لقاضي ربحا قبله تأمل (قوله على المذهب) خلافا للامام الفضلي حيث قال انما يقبل الواحد العدل اذا  
 صرح وقال رأيت خارج البلد في الصغراء أو يقول رأيت في البلدة من بين خيال السحاب أما بدون هذا التفسير  
 لا يقبل كدافي الظهري بجر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف الشهادة على الشهادة في  
 بائرا لا حكم حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل وامرأتان ح (قوله كعب  
 أنثى) أي كآ تقبل شهادة عبد وأنثى (قوله ولو على مثلهما) أفاد بهذا التعميم قبول شهادة جميعا على  
 شهادة حراً أو ذكراً وهو بحث لصاحب النهر وقال ولم أره (قوله ويجب على الجارية المسدرة) أي التي  
 تخاطب الرجال وكذا يجب على الحرة أن تخرج بلاذن زوجها وكذا غير المخدرة المأزوجة بالاولى قال  
 . والظاهر أن محل ذلك عند توقف اثبات الرؤية عليها والافلا (قوله في ليلته) أي ليلة الرؤية (قوله  
 مع العلة) أي من غيب وغبار ودخان (قوله نصاب الشهادة) أي على الآه والوعى وجلاب أو رجل  
 امرأتان (قوله لتعاقب نفع العبد) عليه لا شرط ما ذكر في الشهادة على هلال الفطر بخلاف هلال  
 صوم لان الصوم أمر ديني فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع دنيوي للعبد فأشبهه سائر نفعهم فيشرط  
 به ما يشترط فيها (قوله لا يشترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الخائصة وأما الدعوى فيجب  
 لا تشترط كفي عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قولهم ما أو ما على قياسي قوله فيجب أن  
 شرط الدعوى في الهالين اه أي قياسي قول الامام بأشراط الدعوى في عتق العبد اشتراطها أي اضافي  
 هالين لكن جزم في الخائصة بعدم اشتراطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا الحديث وفيه نثار لان اشتراط  
 دعوى عتقه في عتق العبد لانه حق عبيد بخلاف الأمانة فان فيه مع حق العبد حق الله تعالى وهو حيابة  
 وجهها والفساد وان كان فيه حق عبد لكن فيه حق الله تعالى لحرمة ماله ووجوب بصلاته العبد فهو يعتق  
 ثمة أشبه فلا تشترط فيه الدعوى ولذا جزم به الشارح بعبارة أفاده الرجعي (قوله وطلاق الحرة)  
 فهو أنه أن الزوجة الرقيقة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفهم وابن الاطلاق لكنه هنا يشترط  
 ضرر الزوج والسيد في العتق ط (قوله ببلدة) أي أو قرية قال في السراج ولو تغردوا واحد برؤيته في  
 رية ليس فيها والولم يأت مصر الشهود وهو ثقة يصومون بقوله اه قلت والظاهر أنه يلزم أهل القرى  
 صوم بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة  
 وجبة للعمل كما صرحوا به واحتمال كون ذلك لغیر رمضان بعيدا لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك  
 لثبوت رمضان (قوله لا حاكم فيها) أي لا قاضي ولا والى كفي الفتح (قوله صاه وبقول ثقة) أي افتراضا  
 ول المصنف في شرحه وعلمهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ط (قوله وأطرو الخ) عبارة غيره  
 بأص أن يفطروا والظاهر أن المراد بالوجوب أيضا والتعسير بنفي البأس لانه معلومة الحرمة كافي بنفي  
 جناح في قوله تعالى فلا جناح عليكم أن تقصروا من الصلاة ومثله كثير في كلامهم فانهم (قوله مع العلة) قيد  
 وله صاه وأوطروا (قوله للضرورة) أي ضرورة عدم وجودها كم يشهد ببلدة (قوله بين نصب شاهد)  
 في يحمله شهادته أفاده ح لكن عبارة الجوهرية بين أن ينصب من يشهد عند حال والظاهر أن المعنى أن

وهل له أن يشهد مع  
 علمه بفسقه قال البرازي  
 نعم لان القاضي ربحا قبله  
 (ولو) كان العدل (قنا أو  
 أنثى أو محدودة في نذف  
 ناب) بين كهيئة الرؤية  
 أولا على المذهب وتقبل  
 شهادة واحد على آخر  
 كعبد وأنثى ولو على مثلهما  
 ويجب على الجارية المحدث  
 أن تخرج في ليلتها بالاذن  
 من رلاها وتشهد كما في  
 السلافية (وشروط الفطر)  
 مع العلة والعدالة (نصاب  
 الشهادة ولو على شاهد)  
 وعدم الحد في ذنب التعاقب  
 نفع العبد لكن (لا) تشترط  
 (الدعوى) كما لا تشترط في  
 عتق الأمة وطلاق الحرة  
 (ولو كانوا ببلدة لا حاكم  
 فيها صاهوا بشول ثقة  
 وأوطروا بانخبار عدلين)  
 مع العلة (لا ضرورة) ولو  
 رأها حاكم وشهد شريك  
 الصوم بين نصب شاهد  
 وبين أمرهم بالصوم

قوله فلا جناح عليكم الخ  
 هكذا يخطئه والتلاوة فليس  
 عليكم جناح الخ اه  
 معناه

وفي القصة تافى بقصة لولاء السامية تميمية أو تفرده لو كانت مصححة (قوله صام) أي صوم ما شرع بالانه المراد حيث  
 أطاق شرعا وبديل عليه ما بعده وفيه إشارة إلى رد قول الفقيه أبي جعفر أن معناه في هلال الفطر لا يابا كل ولا  
 يشرب ولكن ينبغي أن يغسله لأنه يوم عيد عنده وإلى رد قول بعض مشايخنا من أنه يفطر فيه سرا كافي البحر  
 واليه أشار الشارح بقوله مطلقا أي في هلال رمضان والفطر (تنبيه) \* الصوم رأى هلال رمضان وأكمل  
 العدة لم يفطر الامع الإمام لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون رواه  
 الترمذي وغيره والناس لم يفطروا في مثل هذا اليوم فوجب أن لا يفطر في شهر (قوله وجوبه) أو قيل  
 ندبا قال في البسائط المجمعون قالوا لا راية في وجوب الصوم عليه وإنما الرواية أنه يصوم وهو يحول  
 على السبب احتياطا اه قال في النخبة يجب عليه الصوم وفي البسائط عليه صوم ذلك اليوم وهو ظاهر  
 استدلوا لهم في هلال رمضان بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وفي العيد بالاحتياط شهر وما في  
 البسائط مخالف ما في أكثر المصنفات من التصريح بالوجوب فوح قمت والظاهر أن المراد بالوجوب  
 المصالح لا الفرض لأن كونه من رمضان ليس قطعيا ولذا ساغ القول بنسب صومه وسقطت الكفارة بفطره  
 ولو كان قطعيا لزم الناس صومه على أن الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا لا يصوم الامع الإمام كما نقله في  
 البحر فادهم (قوله قضى فقط) أي بلا كفارة (قوله لشبهة الرد) عليه لما ضمنه قوله فقط من عدم لزوم  
 الكفارة أي أن القاضي لما رد قوله بدليل شرعي أو رتب شبهة وهذه الكفارة تنذر عن بالشبهات هداية  
 ولا ينبغي أن هذه علة لسقوط الكفارة في هلال رمضان أما في هلال الفطر فلكونه يوم عيد عنده كافي النهر  
 وغيره وكأنه تركه لظاهره (قوله قبل الرد لشهادته) وكذا لو لم يشهد عند الإمام وصام ثم أفطر كافي  
 السراج (قوله لأن ما رأاه الخ) يروي أن عمر رضي الله عنه أمر الذي قال رأيت الهلال أن يجمع حاجبيه  
 بالماء ثم قال له أين الهلال فقال فقدته فقال شعرة قامت بين حاجبيك فبشهاهلا لسراج قال ح وهذا  
 إنما يصلح تعديلا لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال شوال فأنما لا يجب لأنه يوم عيد عنده على نسق  
 ما تقدم (قوله وأما رد قوله) أي في هلال رمضان ط (قوله في الأصح) لأنه يوم صوم الناس فلو كان  
 سجدا لا ينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة بخلاف لأن وجهه فيها كونه ممن لا يجوز القضاء بشهادته  
 وهو متنفذ بجر من الفقه وقوله ممن لا يجوز أي لا يحل لأن القضاء بشهادة الغائب مسوق صحيح وإن أم  
 القضاء (قوله وقبل الخ) هذا أول من قول الكثر ويثبت رمضان لما في البحر من أن الصوم لا يتوقف  
 على الشبوت وليس يلزم من رويته ثبوته لأن محبته لا يدخل تحت الحكم وفي الجوهرة وشهر عند الحاكم  
 رجل ظاهره العدالة ومعه رجل وجب عليه الصوم لأنه قد وجدنا خبر الصحيح قلت وأما قوله فيمسايا في  
 وطريق اثباته رمضان الخ فالمراد اثباته ضمنيا لا جمل أن يثبت ما عاق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه  
 الدعوى والحكم والمنسحق دخوله تحت الحكم قصصا وكمن شيء ثبت ضمنيا لا قصدا كفي بيع الشرب  
 والطريق فليس اثباته لأجل صومه كأوهم (قوله لأنه خبر لا شهادة) قال في الهداية لأنه أمر ديني فأشبهه  
 رواية الأخبار (قوله خبر عدل) العدالة ملكة تتحمل على ملازمة التقوى والمرادوا الشرط أدناها وهو ترك  
 الكاثر والأصرار على الصفات وما يخل بالمرأه ويلزم أن يكون مسلما عاقلا بالغيا بحر (قوله على ما صححه  
 البرزلي) وكذا صححه في المعراج والتجديد وقال في الفقه وهو رواية الحسن وبه أخذنا الحلواني ومشي عليه  
 في نوو الايضاح وأقول أنه ظاهر الرواية أيضا فقد قال الحاكم الشهيد في السكافي الذي هو جيع كلام  
 مجدي كتبه التي هي ظاهر الرواية ما نصه وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد أو غيره عدل اه  
 والمراد بغير العدل المستور كما سيأتي قريبا (قوله لافاسق اتفان) لأن قوله في الديانات غير مقبول أي في التي  
 يتيسر تلقيها من العدل كرواية الأخبار بخلاف الأخبار بطهارة الماء ونجاسته وتصوره حيث تجري  
 في غيره فلهذا قد لا يقدّر على تلقيها من جهته العدل وقول الطحاوي أو غير عدل يجوز على المستور كما هو

(صام) مطلقا وجوبا  
 وقيل ندبا (فان أفطر قضى  
 فقط) فيهما الشبهة الرد  
 (واختلف) المشايخ لعدم  
 الرواية من المتقدمين  
 (فيمسأذا فطر قبل الرد)  
 لشهادته (والراجح عدم  
 وجوب الكفارة) وصححه  
 غير واحد لأن ما رأاه  
 أن يكون خيالا هلالا وأما  
 بعد قبوله فتجب الكفارة  
 ولو فاسقا لا يصح (وقيل  
 بالأصح) وي (ولا (لفظ  
 أشهد) وبالحكم وبحسب  
 قضاء لأنه من غير شهادة  
 (لصوم مع علة كقيم)  
 وغبار (خبر عدل) أو  
 مستور على ما صححه البرزلي  
 على خلاف ظاهر الرواية  
 لافاسق اتفان

(الح) قال في المسراج لم يقدّر لهذا الجمع تقدير في طاهر الرواية وعن أبي يوسف خمسون رجلاً كالقسامة وقيل أكثر أهل الحلة وقيل من كل مسجد واحد أو انسان وقال خاف من أيوب خمسة مائة يبلغ قليل والصحيح من هذا كله أنه موقوف إلى رأى الامام ان وقع في قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود أمر بالصوم اه وكذا صححه في المواهب وتبعه الشرنبلالي وفي البحر من النسخ والحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة لمحيى الخبير ونزاهته من كل جانب اه وفي النهر أنه موافق لما صححه في المسراج تأمل (قوله واختاره في البحر) حيث قال وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاسلت عن رأى الاهله فانتهى قولهم مع توجيههم طالعهم بين المناوغة هو اليه فكان التفرّد غير ظاهر في الغلط ثم أيد ذلك بان ظاهر الاول الجلية والظاهرة بيرية يدل على أن طاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق بانين اه وأقره في النهر والنسخ ونارعه محشيه الرملي بان طاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتعين العمل به غلبة الفسق والافتراء على الشهر الخ أقول أنت خبير بان كثير من الاحكام تعيرت لتغير الأزمان ولو اشتراط في زماننا لجمع العظيم لزم أن لا يصوم الناس الا بعد لياتين أو ثلاث لما هو مشاهد من تكاسل الناس بل كثير اماراً يماهم يشتون من يشهد بالشهر ويؤدونه وحيث قد فاسد في تهادة الانبياء فردد من بين الجمل العفيرة حتى يظهر غلط الشاهد فانتهت حلة طاهر الرواية فتعين الادعاء بالرواية الاخرى (قوله وصححه في الاقضية الخ) هو اسم كتاب واعنده في الفتاوى الصغرى أيضاً وهو قول الطحاوى وأشار اليه الامام محمد في كتاب الاستحسان من الاصل لكن في الاصل طاهر الرواية أنه لا فرق بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عند قوله ومن رأى هلال رمضان وحده يصام الخ وفي المبسوط وأما رد الامام شهادته اذا كانت السماء مصحبة وهو من أهل مصر فأما اذا كانت متممة أو جاء من خارج المصر أو كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اه فقوله عندنا يدل على أنه قول أهل الانلثة وقد جزم في المحيط وغيره عن مقابله بقيل ثم قال وجه طاهر الرواية أن الرؤى تختلف باختلاف صفو الهواء وكدرته وباختلاف انهم باط المسكان وارتفاعه فان هواء الصرأ أصنى من هواء مصر وودرى الهلال من أعلى اذا ما كان ما لا يرى من الاسفل فلا يكون تفرد بالرؤية بخلاف الطاهر بل على موافقة الصالح اه وفيه التصريح بان طاهر الرواية وهو كذلك لان المبسوط من كتب طاهر الرواية أسماءه ثابت أن كلا من الروايتين طاهر الرواية ثم رأيت أيضاً في كافي الحاكم الذي هو جميع كلام محمد في كتب طاهر الرواية أسماءه ثابت أن كلا من الروايتين طاهر المسلم والمسئلة عدلان الشاهد أو غير عدل بعد أن يشهد أنه رأى خارج المصر أو أنه رأى في المصر رضى المصر حلة تجمع العامة من التساوى في رؤيته وان كان ذلك في مصر ولا حلة في السماء لم يقبل في ذلك الا الجماعة اه ويظهر لي أنه لا منافاة بينهما لان رواية اشتراط الجمع العظيم التي عاها أصحاب المتن محمولة على ما اذا كان الشاهد من المصر في غير مكان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة لا لاطلاق الرواية الاولى بدليل أن الرواية الاولى على فيها رد الشهادة بان اتفرّد طاهر في العاقر وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد حلة الرد ولهذا قال في المحيط فلا يكون تفرد بالرؤية بخلاف الظاهر الخ وعلى هذا فاقى الخلاصة وغيره ان أنه لا فرق بين المصر وخارجه ممبى على ما هو المتبادر من اطلاق الرواية الاولى والله تعالى أعلم (قوله أن يدعى) بالشاهد المحجوب اوله معلوم وفاعله ضمير المدعى المفهوم من فعله اى بان يدعى مدعى على شخص حاضر بان فلان الغائب له عليه كذا من الدين وقد قال لى اذا دخل رمضان فانت وكيلى بقبض هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر بدين له عليه مؤجل الى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر الدخول (قوله فيقر) أى الحاضر بالدين والوكالة واستشكه الخبير الرملي بان هذا اقرار على الغائب بقبض المدعى دينه فلا ينفرد أقول لا اشكال لان الديون تقضى بأما لها فقد أقر بثبوت حق القبض له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت الدعوى بعين كودبة لأن اقرارهم باقرار بثبوت حق القبض الوكيل في ملك الموكل فلا يصح وبخلاف ما لو أقر بالوكالة وبمحمد الدين

واختاره في البحر وصححه  
في الاقضية الا كونه  
بواسد ان جاء من خارج  
البلد أو كان على مكان  
مرتفع واختاره طاهر الدين  
قالوا هار بى اثباته من ان  
والعبد أن مدعى وكالة  
مدانة بالحقوله في نفس دين  
على الحاضر في مصر بالدين  
والوكالة ونسكو المنعول  
فيهم الشهود برونه  
الهزل

الحاكم بنصيب جلالنا بعباده يشهد عند ذلك النائب كما لو اقبلوا وقعت للحاكم خصومة مع آخر ينصب  
فانما بالاحتياط منه ادلا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله  
بجملته العبد) أي هلال العبد اذ لا يكفي فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) أي في وجوب  
الصوم على الناس بل في المعراج لا يعتبر قوله بل بالاجماع ولا يجوز للمعجم أن يعمل بحساب نفسه وفي  
النهر فلا يلزم بقول الموقنين أنه أي الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدولا في الصحيح كافي  
الرياضح والامام السبكي الشافعي تألف مال فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب قطعي اهـ ومثله في شرح  
الوهبانية قامت مآله السبكي ردهم أخر وأهل مذهبه منهم ابن حجر والرملي في شرح المنهاج وفي فتاوى  
الشهناوى الرملى الكبير الشافعي سئل عن قول السبكي لو شهدت بينة بربوة الهلال ليلة الاثنين من الشهر  
وقال الحساب بعدم إمكان الرؤية تلك الليلة هل يعمل بقول أهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية  
وأطال في ذلك فهل يعمل بمآله أم لا وفيما اذروى الهلال ثم اراقبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين  
من الشهر وشهدت بينة بربوة هلال رمضان ليلة الاثنين من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا  
كان الشهر كاملا به يبدل تبين أو ناكضا يغيب ليلة أو ناكبا الهلال ليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه  
صلى الله عليه وسلم سكن يصلى العشاء لستوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا فاجاب أن المعمول  
به في المسائل الثلاث ماشه ربه البينة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين ومآله السبكي مردوده  
عليه جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبينة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه أن  
الشارع لم يعتمد الحساب بل أعياه بالسكينة بقوله نحن أمة أمية لان كتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا  
وقال ابن دقيق العبد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصلاة انتهى والاحتمالات التي ذكرها السبكي  
بقوله ولان الشاهد قد يشبه عليه الخ لا أثر لها شرعا لا مكان وجودها في غير هان الشهادات اهـ (قوله  
وقبل نعم الخ) يروى أنه قيل بأنه هو جب لاهل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد حكى  
في القنية الاحوال الثلاثة فنقل أولا عن القاضي عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا بأس بالاعتماد على  
قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن  
شرح السر حسي أنه يعتمد وعن شمس الاعتقاد في أن الشرط في وجوب الصوم والافطار الرؤية ولا  
يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن محمد الائمة الترمذى في أنه اتفق أصحاب أبي حنيفة الا امداد والشافعي أنه  
لا اعتماد على قولهم (قوله وقبل بلاعة) أي ان شرط القبول عند عدم علة في السماء لهلال الصوم أو  
الافطار أو غيرهما كفى الامداد وسبب في تمام الكلام عليه اخبار جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد لان  
الطرف من بين العلم الغير بالرؤية مع توجههم طال بين ما توجه هو اليه مع فرض عدم المنافع وسلامة  
البصا و ان تفاوتت في الحدة ظاهر في غلبه بغير قال ح ولا يشترط فيهم الاسلام ولا العدالة كفى امداد  
الفتح ولا الحر به ولا الدعوى كفى القهس تانى اهـ قلت ما عزا الى الامداد لم أراه فيه وفي عدم اشتراط  
الاسلام نظر لانه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعي حتى لا يشترط له ذلك  
بل ما يوجب غلبة الظن كإيائى وعدم اشتراط الاسلام له لا بدله من نقل صريح (قوله يقع العلم الشرعى) أي  
المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب الظن والافا لاسلم في فن التوحيد أيضا شرعى ولا عبرة بالظن هنالك ح  
(قوله وهو غلبة الظن) لانه العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع وغاية البيان ابن  
كمال ومثله في الجرح عن الفتح وكذا في المعراج وقال القهس تانى لا يشترط خبر اليقين الماشى من التواتر كما  
أسير اليه في المعمرات لكن كلام الشرح مشير اليه اهـ ومراده شرح صدر الشريعة فانه قال بالجمع  
العظيم جمع شيع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم قواطهم على الكذب اهـ وتبعه في الدور ورد من كمال  
حيث ذكر في سنن آية اصد الشريعة حيث زعم أن المعبر به هنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو مقوض

مطالب لا عبرة بقول الموقنين  
في الصوم

مطالب مآله السبكي من  
الاعتماد على قول الحساب  
مردود

بجملته العبد كما في  
الجوهرة ولا عبرة بقول  
الموقنين ولو عدولا على  
المذهب قال في الوهبانية  
وقول أولى التوقيت ليس

بحر جب  
وقبل نعم والبعض ان كان  
بكثر

(و) قبل (بلاعة) جمع عظيم  
يقع العلم الشرعى وهو  
غلبة الظن (خبرهم وهو  
مقوض الى رأى الامام من  
غير تقدير بعدد) على  
المذهب وعن الامام أنه  
يكفى بشاهدين



الفطر في الثانية أيضا عن السدائع والسراج والخواجزة قال والمراد اتفاق أئمتنا الثلاثة وما حكى فيه من  
 الخلاف إنما هو لبعض المشايخ قلت وفي القيد الفتوى على حل الفطر ووفق الحق أن الله سبحانه كلفه  
 عنه في الامداد بأنه لا يبعد لو قال قائل أن فيها ما في الصوم أي في هلال رمضان وتم العمد لا يفترون وان  
 قبلها ما في غيم أفطر والحق في زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاشتراف في عدم الثبوت أصلا في الأول فصارت  
 كشهادة الواحد اه قال ح والحاصل أنه إذا غم شوال أفطر وانفاقا إذا ثبت رمضان وشهادة عدلين في  
 الغيم أو الصوم وان لم يغم فقبل يفطرون مطلقا وقبل لا مطلقا وقبل يفطرون ان غم رمضان أيضا والالا  
 (قوله حيث يجوز) حاشية تقييد أي بان قبله القاضي في العجم وفي الصوم وهو ممن يرى ذلك فتح أي بان كان  
 شافعيًا أو يرى قول الطحاوي بقبول شهادته في الصوم إذا جاء من الصمراء أو كان على مكان من تقع في المصر  
 وقدم ما ترجمه وما هنا ترجمه أيضا فقد قال في الفتح في قول الهادي إذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا الخ  
 هكذا لرواية على الاطلاق (قوله وغم هلال الفطر) الجملة حالية قديمة لانها محل الخلاف على ما ذكره  
 المصنف (قوله لا يحل) أي الفطر إذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعز ذلك الشاهد أي لظهور كذبه (قوله  
 لكن الخ) استدل ذلك على ما ذكره المصنف من أن خلاف محمد فيما إذا غم هلال الفطر بان المصريح به في  
 الذخيرة وكذا في المراجع عن المجتبى أن حل الفطر هنا محل وفاق وانما الخلاف فيما إذا لم يغم ولم ير الهلال  
 فعندهما لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله شمس الأئمة الخوازمي وحزبه الثمري بسلال في الامداد قال في غاية  
 البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن الفطر ما ثبت بقول الواحد ابتداء قبل بناء وتبعا فحكم من ثبث ههنا  
 ولا يثبت قصد أو سئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني لما حكم في هلال رمضان  
 بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين قال شمس الاعنة في شرح الكافي وهو بغير شهادة  
 القابلة على النسب فانما تقبل ثم يفضي ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء اه  
 (قوله وفي الزيلعي الخ) نقله البيان فائدة لم تعلم من كلام الذخيرة وهي ترجيح عدم حل الفطر ان لم يغم شوال  
 لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من ألفاظ الترجيح لكنه نحو الفاسا علة من تتبوع غاية البيان لقول محمد  
 بالحل نعم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد باسأل إذا غم شوال البناء على تحقق الخلاف الذي نقله  
 المصنف وقد علمت عدمه وحديثه في غاية البيان في غير محله لانه ترجمه لهما وهو مقتضى عليه تأمل (قوله  
 والاخصى كالقسطر) أي ذواته كشوال فلا يثبت بالعيم الا برجلين أو رجل واحد أو رجلين أو رجل واحد  
 زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كره ذات وحده في الخدمة والاول طاهر المذهب وحكمه  
 في الهداية وشروطها والبيّن فاختار الصحيح وتأيد الاول بانه المذهب بقر (قوله ربيعة الاشهر  
 التسعة) فلا يقبل فيها الشهادة رجلين أو رجل واحد أو رجل واحد أو رجل واحد أو رجل واحد أو رجل واحد  
 عن شرح مختصر الطحاوي للامام الامبيجاني وذكري في الامداد أنهم ما في الصوم كرمضان والفطر أي ولا بد  
 من الجمع العظيم ولم يعزه لاحد اه قال الخبير الملى الظاهر أنه في الامة السبعة لا فرق بين العجم  
 والصوم في قبول الرجلين لفقدها العلة الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي فوجدها الكل طالعين ويؤيد قوله  
 في سائر الاحكام فلو شهدا في الصوم هلال شعبان وثبت بشروط الثبوت الشرعي يثبت رمضان بعد ثلاثين  
 يوما من شعبان وان كان رمضان في الصوم لا يثبت بخبر ههنا لان ثبوته حيث قد صحت ويعتبر في الضميمة  
 ما لا يقتضي في القسديان اه (قوله ورؤيته بالنهار ليسه الا تتيه مطلقا) أي سواء رؤي قبل الزوال  
 أو بعده وقوله على المذهب أي الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يكون ذلك الروم من رمضان  
 عندهما وقال أبو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو لا للماضية ويكون اليوم من  
 رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون المستقبلة مطلقا ويكون اليوم من رمضان وعنده  
 لا قبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم يوم الفطر لانه لا يرى قبل الزوال عادة الا أن يكون لليلتين

حديث محمد بن زوغم هلال  
 الفطر (لا) يستل على  
 المذهب خلافًا لمحمد كذا  
 ذكره المصنف لكن نقل  
 اس الكمال عن الذخيرة  
 أنه ان غم هلال الفطر  
 حصل انفاقا وفي الزيلعي  
 الاستدلال ان غم حل في الا  
 (و) هلال (الاخصى)  
 ربيعة الاشهر التسعة  
 (كالقسطر) على المذهب  
 وفيه ما هار لامة الاستدلال  
 معطاة على المذهب ذكره  
 الخوازمي

مطالب في رؤية الهلال لهاوا

فانه لا يصح من جهة ما يترار حتى يقيم الوكيل البينة على وكالته كما في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله في قضية عليه) أي بثبوت حق القبض (قوله ويثبت دخول الشهر ضمنا) لانه من ضروريات صحة الحكم بقبض الدين وقد ثبت في ضمن اثبات حق القبض لا قصد ادخاله في البحر عن الخلاصة بعد ما ذكره الشارع هنا لان الثبوت محقق ومضمان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخذ برجل عدل القاضي يجهل ومضمان يقبل ويأمر الناس بالصوم يعني في يوم الغيم ولا يشترط لفظ الشهادة وشرايط القضاء أما في العبد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد اه قلت والحاصل أن رمضان يجب صومه بالاثبات بل بمجرد الاخبار لانه من الديانات ولا يلزم من وجوب صومه ثبوته كما في حديثه فغاية انبساطه على الطريق المذكور عدم توقفه على الجمع العظيم لو كانت السماء مهيبة لان الشهادة هنا على دخول الوكالة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولا شأن أن حاول الوكالة يكتفي فيها بشاهدين لانها بمجرد حق عهده ولا تثبت الا بثبوت الدخول وإذا ثبت دخوله ضمنا وجب صومه ونظيره ما سئل ذكره فيما لو تم عدد رمضان ولم ير هلال الفطر للعلم بحل الفطر وان ثبت رمضان بشهادة واحد لثبوت الفطر تبعها وان كان لا يثبت قصد الابال عدد والعدالة هذا ما ظهر لي (قوله شهدوا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وفي بعض النسخ شهد بعضهم التثنية وهو أولى (قوله شاهدان) أي بناء على أنه كان بالسماعة علة أو كمن القاضي يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف أو على الرواية التي اختارها في البحر كما في (قوله في ليلة كذا) لانه لا يثبت الا بالزام بصوم يومها ط (قوله وقضى) أي وأنه قضى فهو عطف على شهد (قوله وجد استجماع شرائط الدعوى) هكذا في النخبة عن مجموع النوازل وكأنه مبني على ما قدمناه من انطانية من بحث اشتراط الدعوى على قياس قول الامام أوليكون شهادته على القضاء بدليل التعديل بقوله لان قضاء القاضي حجة لانه لا يكون قضاء الا عند ذلك والظاهر أن المراد من القضاء به القضاء ضمنا كما تقدم طريقه ولا فقد علمت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جاز) الظاهر أن المراد بالجواز الصحة فلا ينافي الوجوب تأمل (قوله لانه حكاية) فانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم وأن قاضي تلك المصير أمر الناس بصوم رمضان لانه حكاية للفعل القاضي أيضا وليس بحجة بخلاف قضاؤه ولذا قيد بقوله ووجد استجماع شرائط الدعوى كما قلنا تأمل (قوله نعم الخ) في النخبة قال شمس الأئمة الخوافي الصريح من مذهب أصحابنا أن الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين أهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اه ومثله في الشرع لابلية عن الغني قامت وجه الاستدراك أن هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء قاض ولا على شهادة اكتمل ما كانت بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لزم العمل بها لان البلدة لا تتعلو عن حاكم شرعي عادة فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بان أهل تلك البلدة رأوا الهلال وصاموا لانها لا تنفي اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتسكون شهادة معتبرة والادعوى بمجرد الاخبار بخلاف الاستفاضة فانها تنفي اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل \* (تنبية) \* قال الرحمن معنى الاستفاضة أن تأتي من تلك البلدة جماعات متعددة دون كل منهم يخبر عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشروع من غير علم من أشاعه كما قد تسمع اعتبار يحدث بهما سائر أهل البلدة ولا يعلم من أشاعها كذا ودأن في آخر الزمان يجاس الشيطان بين الجماعة فيسكنهم بالسكامة فيحسدونهم ويقولون لا ندري من قالها فنزل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا عن أن يثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن ويشير اليه قول النخبة اذا استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشروع (قوله حل الفطر) أي اتفاقا فان كانت ليلة الاحادي والثلاثين متعينة وكذا الوهمية على ما صح في الرواية والخلاصة والبرازية وصح عدمه في مجموع النوازل والسيد الامام الاجل ناصر الدين كافي الامداد ونقل العلامة توح الاتفاق على حل

في قضية عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (قوله شهدوا) أي شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا (وقضى) القاضي (به) وجود استجماع شرائط الدعوى قضى أي جاز لهذا (القاضي) أن يجمعهم (بشهادتهما) لان قضاء القاضي حجة وقد شهدا وأنه لا يشهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى يلزمهم على الصريح من المذهب يعني وغيره (و بعد صوم ثلاثين بقول عدلين محل الفطر) الباقية متعلقة بصوم و بعد متعلقة بحل لوجود نصاب الشهادة (و) لو صاموا (بقول عدل

(على ظاهر المذهب)

وعليه أكثر المشايخ وعليه  
الفتوى بحرم عن الانطلاقة  
(فيهم أهل المشرق رؤية  
أهل المغرب) اذ ثبت  
عندهم رؤية أو ثبت بطريق  
موجب كسرى وقالوا ان رأى  
الاشبه أنه يعتبر لكن قال  
الكامل الاخذ بظاهر  
الرواية أحوط بين (مخرج)  
اذا رآه الهلال يكره أن  
يسيروا اليه لانه من عمل  
الجاهلية كما في السراجية  
وكرهه الترازية  
(باب ما يفسد الصوم وما  
لا يفسده)

مسار الساعات في العمادات  
سبب (اذا أكل السائم أو  
شرب أو جامع) كالكره  
(ناسيا) في الفرض والطلب  
قبل الأية أو بعدهما على  
الصحيح يخرج عن القميا

(٢) ذل السائب عشر  
موايد الا ان عدد ذبلة  
الرابع عشر من ربه الثالث  
عشر لان اليوم الثالث  
عشرون من الحجته هو اليوم  
الرابع من عند الاضحية  
والاضحية في ذلك اليوم  
لا تصح عندنا ولعل جانب  
سببى الوالد المؤلف أراد  
أن يكتب في اليوم الثالث  
فسمها فلمه فكتب  
الثالث عشر تأمل حوره  
أفقر الورى محمد علاء الدين  
ابن المؤلف عفي عنه ما

فأفهم (قوله على ظاهر المذهب) اعلم أن نفس اختلاف المطالع لا تراعى فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدتين  
بعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا في إحدى البلدتين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لان انفسال الهلال  
عن شمسها الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذارا البشمس في المشرق لا يلزم أن نزول في المغرب  
وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع بل لقوم وطلوع شمس  
لا يخرج من غروب البعض ونصف ليل لغيرهم كفى الرياى وقد راى بعد الذى تحتل فيه المطالع مسيرة شهر  
فاكثر على ما في القهستانى عن الجواهر اشارة بقصة ساميان عليه السلام فانه قد استقل كل غدو ورواح  
من اقليم الى اقليم وبينهما شهر اه ولا يخفى ما في هذا الاستدلال وفي شرح المهاج للرملى ونحوه التاج  
التبريزى على أن اختلاف المطالع لا يكثر في أقل من أربعة وعشرين فرسخا أو فى بلد الوالد لا وجه انها  
تعد يديها كما أفق به أيضا اه فليحفظوا عما اختلفوا فيه اذ اختلف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل  
قوم اعتباره حاله ولا يلزم أحد العمل بمطالع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤية حتى  
لو رؤى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق وقيل  
بالاول واعتمده الزيلعي وصاحب التقيض وهو الصحيح عند الشافعية لان كل قوم خطاطون بساعة هم كفى  
أوقات الصلوة أيدهى الذرر بما صر من عدم وجوب العشاء والوتر على فاقده وقت ما و ظاهر الرواية الثانية  
وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة لانهما في الخطاب عامان بطابق الرؤية في حدث صور الرؤية  
بختلاف أوقات الصلوات وتعام تفر ربه في رسالتنا المذكورة (تدريسه) به منهم من كادهم في كمال الخلق  
أن اختلاف المطالع فيه معتبر ولا يلزمهم شيء لو طهر أنه رؤى في بادية آخر قلهم يوم وهل يقال كذلك في  
حق الاضحية لغير الحاج لم أروها وظاهر نعم لان اختلاف المطالع المالم يعتبر في الصوم لانه يطلع الرؤية وهذا  
بختلاف الاضحية فالظاهر أنها كوفات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عدهم فتخرج الامتناع في اليوم  
الثالث عشر (٣) وان كان على رؤى غيرهم هو الرابع عشر والله أعلم (قوله لازم) فانه صهيبر يعود  
الى ثبوت الهلال أى هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق ينعزلوه ح أو يلزمهم ان يلبسوا الارام مبهى  
للصحيح ولأهل المشرق نائب الفاعل وبرؤية تعلق بلزم (قوله هارين موب) كاش فيعمل ان شاء  
الشهادة أو يشهد الى حكم القاضي أو يستنيض الحرس بخلاف ما اذا انصرف أهل بادية كدار أو دلالة  
حكائية ح (قوله كاسر) أى عند قوله شهد أنه شهد ح (قوله كره) طاهر ولو لم يقدرد لالة من لم  
وطاهر العلة أن الكراهة تنزيهية ط والله أعلم

\*(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)\*

المفسد هنا قسمان ما يوجب القضاء فقط أو مع الكفارة أو غير المفسد قسمان أيضا ما يباح فعله أو يكره  
(قوله الفساد والبطالان في العمادات سبب) أما في المعاملات فالأمر بترك أثر المعاملة عليها هو البطلان وان  
ترتب فان كان طلوب التفاسخ شرعا فهو الفساد والافه والحقه ح عن الجوز بيان له باع مينة وان أثر  
المعاملة هذا هو المالك غير مترتب عليها لو باع عبدان شرط فاسد وسلمه اسكه المشتري فاسد اذ هو واجب  
التفاسخ ولو بدون شرط ملكه صحيحا (قوله اذا أكل) شرط جوابه قوله الا حتى لم يفطر كما بينه عليه  
الشارح (قوله ناسيا) أى لا يسهل لانه اذا كرا كل والشرب والجماع معراج (قوله في الفرض) ولو قضاء  
أو كفارة (قوله قبل اليه أو بعدهما) قدم الشارح هذه المسئلة عن شرح الوهابية في قوله رأى مكانه هلال  
رمضان الخ وصورها في المتأتم تبعاً للوهابية وشرحها لكونه في معنى الصائم اذا ظهرت رمضان اليوم بعد  
ما أكل ناسيا ثم نوى فيه تصور منه النسيان أى نسيان تأومه لاجل الصوم بخلاف المتفعل فانه لو أكل قبل النية  
لا يسمى ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة نعم يتصور النسيان في أداء رمضان والمذكور المعين (قوله على  
الصحيح) متصل بقوله قيل النية وقد نقل تصحيحه أيضا في التارخالية عن العتابة وقيل اذا ظهرت ومنه نية

يجب في هـ لال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هـ لال شوال كونه يوم الفطر والاصل عندهما انه  
لا تعتبر برؤيته من اوانها العبرة برؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته  
وافطروا لرؤيته امر بالصوم والفطر بعد الرؤية ففيما قاله أبو يوسف مخالفة النص اهـ ملخصا وفي الفتح  
أوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشيته آخر كل شهر  
عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمختار قولهما اهـ قلت والحاصل  
اذا روى الهلال يوم الجمعة قبل الزوال فعند أبي يوسف هو الليلة الماضية بمعنى أنه يعتبر أن الهلال قد  
وجد في الافق ليلة الجمعة فصار يومه ظهرها وافتها وروى في المسار في حكم ظهوره في ليلة ثانية من ابتداء  
الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يكن رؤيته من اوانها لانه لا يرى قبل الزوال الا أن يكون للثلاثين فلا منافاة بين كونه  
ليلة الماضية وكونه للثلاثين لان الهار صار بمنزلة ليلة ثانية واذا كان الليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور  
أول الشهر فيجب صومه ان كان رضاء و يجب هـ ان كان شوال وأما عندهما فلا يكون للماضية مطالعة  
بل هو للمستقبلة وليس كونه للمستقبلة ثابتا برؤيته من اوانها لانه لا عبرة عندهما برؤيته من اوانها ثابت  
بأكمال العدة لان الخلاف على ما صرح به في المدافع والفتح انما هو في رؤيته يوم السبت وهو يوم الثلاثين  
من شعبان أو من رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثين من الشهر ورؤى فيه الهلال من اوانها عند  
أبي يوسف ذلك اليوم أول الشهر وعندهما لا عبرة بهذه الرؤية ويكون أول الشهر يوم السبت سواء  
وجدت هذه الرؤية أول الالان الشهر لا يرد على الثلاثين فلم تعد هذه الرؤية شيا وحيدا فقولهم هو الليلة  
المستقبلة عندهما بيان للواقع وتصریح بحالها القول بأنه للماضية فلا منافاة بينهما فبين قولهم هو للمستقبلة  
عندهما وقولهم لا عبرة برؤيته من اوانها عندهما وانما كان الخلاف في رؤيته يوم السبت وهو يوم الثلاثين لان  
رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها انه للماضية الثلاثين لأن يكون الشهر ثمانية وعشرين من كائن  
عليه بعض الحققة ومنهم قولهم لا عبرة برؤيته من اوانها اذا روى يوم التاسع والعشرين من قبل الشمس ثم روى  
ليوم الثلاثين بعد الغروب وشهدت ببينة شرعية بذلك فان الحكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا  
يلفت الى قول المنجيين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد كما قدمنا عن فتاوى الشمس الرملة  
الشافعية وكذا لو ثبت رؤيته ليلا ثم زعموا ثم زعموا أنه رأى صبيحتها فان القاضي لا يلتفت الى كلامه كيف وقد  
مرحت أئمة المذاهب الاربعة بان الصحيح أنه لا عبرة برؤيته في الهلال من اوانها المعبر برؤيته ليلا لانه لا عبرة  
بقول المنجيين ومن عتائب الدهر ما وقع في زماننا من أربعين بعد المائتين والالف وهو أنه ثبت رمضان تلك  
السنة ليلة الاثنين التالية التاسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة قراء ومن منار جامع دمشق وكانت  
الجماعة فيهم ثمانون القاضي الشهر بشهادتهم بعد الدعوى الشرعية فزعم بعض الشافعية أن هذا الاثبات  
بخلاف العقل وأنه غير صحيح لانه أخبر به بعض الناس بأنه وأي الهلال من الاثنين المذكور ثم تعاهد مع  
جماعة من أهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلم يقدروا أو ذعروا التشكيك في قلوب العوام ثم صاموا يوم  
عيد الناس وعيدوا في اليوم الثاني حتى خطأهم بعض علماءهم وأظهروا لهم النقول الصريحة من مذهبه  
فاعتذروا بعضهم بانهم فعلوا كذلك مراعاة لمذهب الحنفية وأن الحنفية لم ينهوا عن مذهبهم ولا يخفى أن هذا  
العدول أقبح من الذنب فان فيه الافتراء على أئمة الدين لترويج الخطأ الصريح فعند ذلك بادرت الى كتابة رسالة  
حالة في تنبيه القائل والوسائط على أحكام هلال رمضان جمعت فيها نصوص المذاهب الاربعة الدالة على  
أن الخطأ الصريح هو الذي ارتكبه وأن الحق الصحيح هو الذي اجتنبوه (قوله واختلاف المطالع) جمع  
مطالع بكسر اللام موضع العالوج بحر عن ضياء الخوازم (قوله ورؤيته من اوانها) مر فروع مطالع على اختلاف  
ومعنى هـ م اعتبارها أنه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فانها قال في الثمانية فلا يصام له ولا يفطر  
وأعاده وان علم مساقه ليفيد أن قوله ليلة الاثنية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت ضروره اكتمال العدة كقولنا

(واختلاف المطالع)

ورؤيته من اوانها الزوال  
وبعد (غيره معتبر)

مطالع في اختلاف المطالع

أدوية (أي لودق دواءه) فوجد طعمه في حلقه زبلي وغيره وفي القهستاني طعم الادوية وريح العنبر اذا وح  
 فحلقه لم يفسد كفي المحيط (قوله ومص اهل بيح) أي بان مضعها فدخل الص في حلقه ولا يدخل من عينها في  
 جوفه لا يفسد صومه كفي التارحانية وغيره او في المغرب الهايلج معروف عن الليث وكذا في القانون وعن أبي  
 عبيد الا هليلجة بكسر اللام الانحية ولا تغل هليلجة وكذا قال الفراء اه (قوله وبكاد بفعله) اختاره في  
 الهداية والتبين وصححه في المحيط وفي الولو الجية انه المختار وفصل في الحسية بانه ان دخل لا يفسد وان أدخله  
 بفسد في الصحيح لانه وصل الى الجوف بفعله فلا يفسد فيه صلاح الدرن ومثله في البرازية واستظهره في الفخ  
 والبرهان شربا لامية لمصا والحاصل الاتفاق على الفطر بصب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف  
 لتصح في ادخله نوح (قوله بكونه اذ الح) جعله مشبهه بالفي البرازية أنه لا يفسد بالاجماع والظاهر وان  
 لم اذ اجاع أهل المذهب لانه عند الشافعية مفسد (قوله لانه يسبح لريقه) عماره البحر لانه قابل لا يمكن  
 الاحتراز عنه بفعل بمنزلة الريق (قوله كما سيجي) أي قبل قوله وكره له ذوق شئ وبأى تفاصيل المسئلة هالك  
 (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) ظاهر اطلاق المتى انه لا يفسد وان كان الدم غالبا على الريق وصححه في الوجيز  
 في السراج وقال وجهه انه لا يمكن الاحتراز عنه عادة وصار بمنزلة ما بين أمنائه وما يليق من اثر المضغ كذا  
 في ايضاح الصيرفي اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثر من التفصيل حاول الشارح تهاله مصنف  
 في شرحه بحمل كلام المتى على ما دل الم يصل الى جوفه لثلاث مخالف ما عليه الاكثر قلت ومن هدا يعلم حكم من قلع  
 غمره في رمضان ودخل الدم الى جوفه في النهار ولو تأمنا فيجب عليه القضاء الا ان يفرق بعدم امكان التحرر  
 عنه فيكون كالتقي الذي عاد بنفسه فليراجع (قوله واستحسنه المصنف) أي تمنا الشرح الوهمه ما زيدت  
 نال فيه وفي البرازية بقدر عدم الفساد في صورة غلبة البصاق بما دالم يحرق طعمه وهو حسن اه (قوله  
 هو ما عليه الاكثر) أي ماد كرم من المفصل بين ما اذا غلب الدم أو ساويا أو عاب البصاق هو ما عليه  
 اكثر المشايخ كفي النهر (قوله وسيجي) أي ما استحسنه المصنف حيث يقول رأ كل مسلم سمعة من  
 مارح يفسد الادامضغ بحيث نلاشت في نفسه الا أن يجد اطعم في حلقه اه ولا يخفى ما في كلامه من تثبيت  
 الضمائر كما علمت (قوله وان بقي في جوفه) أي بقي زحوا وهذا ما حكيه جماعة منهم فاضينان في شرحه على  
 الجامع الصحيح يرحم الله قالوا بقي الزح في جوفه لم يد كفي الكتاب وانما في ابيه قال بعضهم يفسد كما  
 وأدنى خشبة في دبره وغيره وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد من الهلج ولم يدل اليه ما يفسد  
 سلاحه اه وحاصله أن الفساد منوط بما ذا كان فعله أو فيه صلاح بدنه ويشترط أيضا استقراره  
 اخل الجوف يفسد بالخشبة اذا غلب الوجتو بالفعل مع الاستقرار وان لم يغلبها لا لعدم الاستقرار و يفسد  
 ايضا فيما لو وجع مكرها أو تأمنا كإسياتى لان فيه صلاحه (قوله كالواقي حجر) أي ألقاه غيره ولا يفسد  
 كونه غير فعله وليس فيه صلاحه بخلاف ما لو داء الجائفة كإسياتى (قوله ولو بقي البصل في جوفه فسد)  
 نداعلى أحد القولين اذ لا فرق بين فصل السهم وفصل الرمح فقد صرح في فتح القدير بان الخلاف حار فيهما  
 باب عدم الاطوار صحة جملة اه وقد جزم الزبلي بالصحيح فيهما وبه علم ما في كلام الشارح حيث جرى  
 ولا على الصحيح وثانيا على مقابلة فافهم (قوله وان غيبه) أي غيب الطرف أو العود بحيث لم يبق منه شئ  
 الخارج (قوله وكذا لو ابتلع خشبة) أي عودا من خشب ان غاب في سلقه أو فطر والا فلا (قوله مفاده)  
 في مفاد ما ذكره متناوثر ما هو أن ما دخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وان لم يعجب  
 لبق طرف منه في الخارج أو كان متصلا بشئ خارج لا يفسد لعدم استقراره (قوله أي دبره أو فرجها)  
 شارالي أن تذ كبر الضمير العائد الى المتعده لكونها في معنى الدبر ونحوه والى ان فاعل أدخل ضمير عائدا على  
 لشخص الصائم الصادق بالذكرو والاشئ (قوله ولو مبتلة فسد) لبقاء شئ من البلة في الداخل وهذا لو أدخل  
 لأصبح الى وضع الحقنة كما يعلم مما بعده قال ط وصحله اذا كان ذا كرا الصوم والافساد كفي الهندية

أدوية ومص اهل بيح  
 بخلاف نحو سكر (أو  
 دمنل الماء في اذنه وان  
 كان بفعله) على المختار كما  
 لو حل اذنه بعد دمن أخرجه  
 وعليه درن ثم أدخله ولو  
 سراوا (أو ابتلع ما بين أسنانه  
 وهو دون الحصة) لانه تسع  
 لريقه ولو قدرها فطر كما  
 سيجي (أو خرج الدم من  
 بين أسنانه ودخل حلقه)  
 رهي ولم يصل الى جوفه أما  
 اذ وصل فان غلب الدم أو  
 تساو بافسد والا لا اذا  
 وحده طعمه جوارية  
 واستحسنه المصنف  
 ما عليه الاكثر وسيجي  
 (أو طعن برمح ووصل الى  
 جوفه) وان بقي في جوفه  
 كجاولق بجراني الحائث  
 أثبتوا منهم من الجامة  
 الاخر ولو بقي المصنف في  
 جوفه فسد (أي أن دخل  
 عودا) ركزه (ثالثه)  
 وطوره جاري وان شيد  
 فسد وكذا لو ابتلع خشبة  
 أو خيطا ولو فيه لقمته  
 مربوط الا أن يسهل منها  
 شئ أو مفاده أن الاستقرار  
 الداخل في الجوف شرط  
 للفساد بناء على (أو أدخل  
 أصبعه الياسية فيه) أي  
 دبره أو فرجها ولو مبتلة  
 فسد ولو أدخلت قطعة ان  
 غابت فسد وان بقي طرفها  
 في فرجها انخرج الاول بالغا  
 الاستثناء



لا يجوز به وبه حرم في السراح وتنع في الشر بلاية ونظم ان وهبان القولن مع حكاية الصحيح للاول وأقره  
 في البحر والنهر وكان هو المتمد فانهم (قوله الآن يذ كرفلم يتذكر) أي اذا أكل ناسياد كره انسان  
 بالصوم ولم يتذكر ذكراً كل فسد صومه في الصحيح خلافه لعضهم ظهيرة لان خبر الواحد في البيانات مقبول  
 فكان يجب أن ينفذ الى تأمل الحال لوجود المذكر محرر قلت لكن لا كفارة عليه وهو المختار كافي  
 التاخر خاتمة عن النصاب وقد نسبوا هذه المسئلة الى أبي يوسف ونسب اليه القهستاني فساد الصوم  
 بالنسيان مع القائل أنه لا يغيره وسيأتي ما يردده (قوله ويذكره) أي لزوماً كافي للولوية فيكرهه تركه تعريفاً  
 بحر وقوله لو قويا أنه قوة على اتمام الصوم للاضعف واذا كان يضعف بالصوم ولو أكل يتقوى على سائر  
 المفاعات يسهل أن لا يغيره فتح وعبه غيره الاولى أن لا يغيره وتعريفه الى يعلو با شب والشيخ حري على الغالب  
 ثم حدد التفصيل جرى عليه غير واحد في السراح عن الوافعات المختار انه يذ كرهه مطلقاً ثم قال ح عن شيخه  
 ومثل أكل الماشي النوم عن مسألة لان كلامهم مضمرة في نفسه كما صرحوا أنه يكره السهر اذا خاف فوت  
 الصبح لكن النسيان أو النائم غير قادر فسد ما لا ثم عنهم ما لكن وجب على من يعلم حاله ما نذ كبير الناسى وإيقاظ  
 النائم الا في حق النعيف من الصوم محرقة اه (قوله وليس) أي النسيان عذر في حقوق العباد أي من  
 حيث ترتب الحكم على فعله ولو أكل الوديعه ناسياً بغيره أمان حيث المؤاخذه في الآخرة فهو عذر مسقط  
 للآثم في سقوطه والى وأمان من حيث الحكم في حقوقه تعالى فان كان في موضع ذكر ولا داعي اليه كما كل  
 المصلي لم يسقط لنفسه فان حاله المصلي مذكورة وطول الوقت الداعي الى الاكل غير موجود بخلاف سلامه في  
 المقدمة الاولى وأكل الصائم فانه ساقط لوجود الداعي وهو كون القعدة محل السلام وطول الوقت الداعي الى  
 الطعام مع عدم المذكر وبخلاف ترك الداعي التسمية فان حالة الذبح مضرة لا مذكورة مع عدم الداعي فتسقط  
 أيضاً من البحر مع زيادة (قوله استسحنا) وفي القياس يفسد أي بدخول الذباب لوصول المفطر الى جوفه وان  
 كان لا يعمد به كالتراب والحصى هداية (قوله اعدم امكان التحرز عنه) فأشبهه العبارة والذخا لندواهما  
 من الانذار أطبق الغم كافي المتحرر وهذا يفيد انه اذا وجد بداد من تعاطى ما يدخل غياره في حلقه أفسد ولو فعل  
 شر بلاية (قوله وفاداه) أي مفاد قوله دخل أي بنفسه بلا صنع منه (قوله لو أدخل حلقه الذخا) أي  
 بأي صوره كان الادخال حتى لو تجر بجوفه فاداه الى نفسه واشبهه ذكراً الصومه أفسد لا مكان التحرز عنه  
 وهذا مما عطل عنه كثير من الناس ولا يهتوم انه كشتم الورد وبائنه والمسل للوضوح الفرق بينه وبينه وطيب  
 بريح المسك وشبهه وبين جوفه دخان وصل الى جوفه بفعله امداد وبه علم حكمكم شرب الذخا ونظمه  
 الشر بلاية في شرحه على الوهبانية بقوله

ويمنع من يسمي اللسان وشربه \* وشربه في الصوم لاشك يفطر

ويلازمه التكفير لوطن ناهيا \* كذا اذا فعا شهوات بطن فقر روا

(قوله وان وجد طعمه في حلقه) أي طعم الكحل أو الدهن كافي السراح وكذا الوترق فوجد لونه في الاصح  
 بحر قال في النهر لان الموجد في حلقه أترد اخل من المسام الذي هو خال البدن والمطر انما هو الداخل من  
 المنافذ للاثاق على ان من اغتسل في ماء في جوفه في باطنه انه لا يفطر وانما كره الامام الدخول في الماء  
 والتلفع بالثوب المابل لمساقه من اظهار الضجر في اقامة المائدة لانه مفسد اه وسيأتي ان كلام من الكحل  
 والدهن غير مكره وكذا الجملة الا اذا كانت تضعفه عن الصوم (قوله أو يفكر) تعطف على قوله بنظر  
 (قوله أو يقي بل في فيه بعد المضغ) جعله في الفتح والبدائع شبيه بدخول اللسان والغبار ومقتضاه ان العلة  
 فيه عدم امكان التحرز عنه وينبغي اشتراط البصق بعد جم المسألة لاستحالة الماء بالبصق فلا يخرج بحر المص  
 فم لا يشترط المبالغة في البصق لان الباقي بعد تحريكه بل ورجاوة لا يمكن التحرز عنه وعلى ما قلنا ينبغي أن  
 يحل قوله في الجزاء به اذا بقي بعد المضغ ماء فابتلعها به فاق لم يفطر لعمد الاستراخ فتأمل (قوله كذا)

طالب يكره السهر اذا خاف  
 فوت الصبح

الا أن يذ كرفلم يتذكر  
 ويذكره لو قويا والا لا  
 وليس عذرا في حقوق العباد  
 (أو دخل حلقه غبار أو  
 ذباب أو دخان) ولو ذكرا  
 استسحنا اعدم امكان  
 التحرز عنه وفاداه ولو  
 أدخل حلقه الذخا أفسد  
 أي دخان كان ولو عودا أو  
 عشب أو لوزا كره الامكان  
 التحرز عنه فابتلعها به كما  
 بسببه الشربة لاني (أو  
 نذهن أو اكتمل أو احتجم)  
 وان وجد طعمه في ساقه  
 (أو قبل) ولم ينزل (أو احتلم  
 أو أنزل بمطر) ولو الى  
 فريجه صارا (أو يفكر)  
 وان طال بجم (أو بقي بال  
 في فيه بعد المضغ) وابتاعه  
 مع الريق) كلام

الرجل والمرأة بانفاق أهل اللغة ثم قال وقوله القبل والدر كلاً هـ ما فرج يعني في الحكم اهـ (قوله وكذا الاستثناء بالكسف) أي في كونه لا يفسد ذلك هـ هذا إذا لم ينزل أما إذا أنزل فعليه القضاء كما يصرح به وهو المختار كما يأتي لكن المتبادر من كلامه الانزال بقدر ينه ما بعده فيكون على خلاف المختار (قوله ولو خاف الزنا الخ) الظاهر انه غير قيد بل لو تعين الخلاص من الزنا وجب لانه أخف وعبرة الفتح وان غلبته الشهوة ففعل أراة تسكينها به فالراء أن لا يعاقب اهـ زاد في معراج الدراية وعن أحمد والشافعي في القديم الترخص فيه وفي الجديد يحرم ويجوز ان يستعمل بيد زوجته ونكاحه اهـ وسيد كذا الشارح في الحدود عن الجوهرية انه يكرهه لعمل المراد به كراهة التزني فلا ينافي قول المعراج يجوز تأمل وفي السراج ان اراد بذلك تسكين الشهوة المفردة الشاذلة للقلب وكان عز بالازوجته ولا أمة أو كان الا انه لا يقدور على الوصول اليها العذر قال أبو الليث أرجو أن لا وبال عليه وأما إذا فعله لاستجلاب الشهوة فهو آثم اهـ بقي هاشمي وهو ان عمله الاثم هل هي كون ذلك استمتاعاً بالجزء كما يفيد الحديث وتقيدهم كونه بالكسف ويلحق به ما لو أدخل ذكره بين تخذيه مثلاً حتى أمي أم هي سفح المساء تهيج الشهوة في غير محلها بغير عذر كما يفيد قوله وأما إذا فعله لاستجلاب الشهوة الخ لم أر من صرح بشئ من ذلك والظاهر الاخذ به لان فعله بيد زوجته ونحوها في سفح المساء لكن لا يستماع يجوز صباح كل أو أنزل بتخفيف أو سفح بخلاف ما إذا كان بكفه ويحبه وهو على هذا ما لو أدخل ذكره في حائط أو نحو ذلك حتى أمي أو استمى بكفه بجائل عنع الحرارة يأثم أيضاً يدل أيضاً على ما قلنا ما في الزيلعي حيث استدلل على عدم عمله بالكسف به وله تعالى والذين هم لفؤوجهم حائلون الآية وقال فلم يصح الاستمتاع الاجماع أي بالزوج والامة اهـ فأما عدم حل الاستمتاع أي قضاء الشهوة بغيرهما هذا ما طهره الله سبحانه أعلم (قوله من غير انزال) أمابه عليه القضاء فقط كما سيأتي (قوله أو قبلها) عطف على من فهو قبل ماض من التقبل (قوله فانزل) وكذا لا يفسد صومهم بدون انزال بالاولى ونقل في البحر وكذا الزيلعي وغيره الاجماع على عدم الفساد مع الانزال واستشكه في الامداد بمسألة الاستثناء بالكسف قامت والفرد أبهالك ان الامع مباشرة بالفرج وهذا بدونهما وعلى هذا فالاصل ان الجماع المفسد للصوم هو الجماع بصورة وهو ظاهر أو معنى فقط وهو الانزال عن مباشرة بفرجه لا في فرج وفي فرج غير مشتهى عادة أو عن مباشرة بغير فرجه في محل مشتهى عادة ففي الانزال بالكسف أو بتفخيذ أو طين وجدت مباشرة بفرجه لا في فرج وكذا الانزال بعمل المرأتين فانهم مباشرة بفرج بفرج لا في فرج وفي الانزال بوطء مية أو مية وجدت مباشرة بفرجه في فرج غير مشتهى عادة وفي الانزال بمس آذى أو تقبله وجدت مباشرة بغير فرجه في محل مشتهى أما الانزال بمس أو تقبل مية فانه لم يوجد فيه شئ من معنى الجماع وصار كالانزال بنظر أو تفكير والله المفسد للصوم اجماعاً هذا ما طهره الله من فيض الفتح العليم (قوله على المذهب) أي قول أبي حنيفة ومحمد معه في الاطهر وقال أبو يوسف يفتروا الاختلاف مبنى على أنه هل بين المثناة والجوف منفذ أو لا وهو ليس باختلاف على التحقيق والاطهر انه لا منفذ له وانما يجتمع البول فيه بالترشيح كذا يقول الاطباء في يلعي وأفاد أنه لو بقي في قبة الذكرا لا يفسد اتفقا ولا لاشك في ذلك وبطل ما نقل عن خزاعة الاكمل لو حشاذ كره به قطة فعيها أنه يفسد لان العلة من الجانبين الوصول الى الجوف وعدمه بناء على وجود المنفذ وعدمه لكن هذا يقتضي عدم الفساد في حشو الدر وفرجهما الداخل ولا خلاص الا باثبات أن المدرخل فيه ما يتخذه الطبيعة فلا يعود الامع الخارج المعتمد ونماه في الفتح قامت الاقرب التخاص بان الدر والفرج الداخل من الجوف اذا حاجز بينهما وبينه فهم ما في حكمه والفم والاذن وان لم يكن بينهما وبين الجوف حاجز الا ان الشارع اعتبرهما في الصوم من الخارج وهذا بخلاف قصة الذكرا فان المثناة لا منفذ لها على قولها وعلى قول أبي يوسف وان كان لها منفذ الى الجوف الا ان المنفذ لا يتصل بالقصة منطبق لا ينفذ الا عند خروج البول فيعطى للقصة حكم الجوف تأمل (قوله ففسد اجماعاً) وقيل على الخلاف والاول أصح فتح عن الميسوط (قوله أو دخل أنفه) الاولى أنزل الى

مطالب في حكم الاستثناء  
بالكسف

وكذا الاستثناء بالكسف  
وان كرهه بغير ما طهره  
نا كح اليد لهون ولو خاف  
الزنا لم يمس أن لا وبال عليه  
(أو أدنى) ذكره (في  
بهيمة) أو بهيمة (من غير  
انزال) أو من فرج بهيمة  
أو قبلها أو أنزل (أو أقطر في  
احياءه) ماء أو دمه أو ان  
وصل الى المثناة على الذنب  
وأما في قبلها ففسد اجماعاً  
لانه كالمقوسة (أو أوسع  
جذاً) وان بقي كل الصوم  
(أو اغتات) من النجاسة  
(أو دخل في أرضه) غطاء  
فانسد (أو دخل في حلقه)

عن الزاهد ا ه وفي الفتح خرج سمره فعلمه فان قام قبل أن ينشئه فسد صومه والا فلا ان الماء اتصل  
بظاهره ثم زال قبل أن يصل الى الباطن يعود المقعدة (قوله حتى بالغ موضع الحقنة) هي دواء يجعل في خريطة  
من آدم قال انها الحقنة معرب ثم في بعض النسخ الحقنة بالميم وهي أولى قال في الفتح والحد الذي يتعلق  
بالوصول اليها انفسا قد راعى فنة ا ه أي قدر ما يصل اليه رأس الحقنة التي هي آلة الاحتقان وعلى الاول  
فالمراد الموضع الذي يصب منه الدواء الى الامعاء (قوله عند ذكره) بالضم وبكسر بمعنى التذكري فاموس  
(قوله وكذا عند طلوع الفجر) أي وكذا لا يقدر لو جامع عامدا قبل الفجر ونزع في الحال عند طلوعه (قوله  
ولو به كثر) أي في مسألة التذكر ومسألة الطلوع (قوله حتى أمني) هذا غير شرط في الافساد وانما ذكره  
ليبين حكم الكفارة ايراد (قوله وان حرك نفسه فمضو وكفر) أي اذا أمني كما هو فرض المسئلة وقد علمت  
ان تقييده بالامع لاجل الكفارة لا يمكن جزم هنا بوجوب الكفارة مع انه في الفتح وغیره حتى قولين بدون  
ترجيح لاحدهما وقد اترضه ح بان وجوبها بخالف لماسيأتي من انه اذا كل أو جامع ناسيا فأكل كل عدا  
لا كفارة عليه على المذهب المشبه بخلاف مالك لانه يقول بفساد الصوم اذا كل أو جامع ناسيا ا ه قلت  
ووجه الختلاف انه اذا لم تجب الكفارة في الاكل عدا به الجماع بما يلزم منه ان لا تجب بالاولى فيما اذا جامع  
ناسيا عند ذكره وكذا وحرك نفسه لان الفساد بالشر بل انما هو كون الفجر بل بمنزلة ابتداء جماع والجماع  
كلا كل واحد اكل أو جامع عدا به جماعه ناسيا لا تجب الكفارة مع كذا لا تجب اذا حرك نفسه بالاولى لكن  
هذا لا يخالف مسألة الطلوع نعم يؤيد عدم الوجوب فيها أيضا اطلاق ما في الدائع حيث قال هذا أي عدم  
الفساد اذا نزع بعد التذكر أو بعد طلوع الفجر أما اذا لم ينزع وبقى فعله القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر  
الرواية وروى عن أبي يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فقط لان ابتداء الجماع كان عدا وهو واحد  
ابتداء وانتهى الجماع العدم بوجبه وفي التذكر لا كفارة ووجه الظاهر ان الكفارة انما تجب بافساد  
الصوم وذلك بعد وجوده بقاؤه في الجماع مع وجود الصوم فاستحال افساده فلا كفارة ا ه فهذا يدل  
على ان عدم وجوبه في التذكر متفق عليه لان ابتداءه لم يكن عدا وهو فعل واحد فدخلت فيه الشبهة ولان  
في شبهة خلاف مالك كما علمت وانما الخلاف في الطلوع وما وجه به ظاهر الرواية يدل على عدم الفرق بين  
تحريل نفسه وعدمه هذا وفي نقل الهندية عبارة البدائع سقط فافهم (قوله كلونزع ثم أوج) أي في  
المسئلة اثنين لما في الخلاصة ولو نزع حين تذكر ثم عاد تجب الكفارة وكذا في مسألة الصبح ا ه لكن في مسألة  
الذكر ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف مالك واعلم ما علمتني على القول الآخر بعدم اعتبار  
هذه الشبهة تأمل (قوله بعد ذلك) أي لاستهذارها وهذا هو الاصح كما في شرح الوهبانية عن المحيط وفيه عن  
الظاهرية ان قبل أن تبرد كنز بعده لاوعن ابن الفضل ان كانت لقمة بنفسه كفر والا فلا ا ه قلت والتعليل  
للأصح بالاستتداز يدل على تقييده بان تبرد فيشدد مع القول الثاني لقوله لم ان لا لقمة الحارة يتخرجها ثم  
يأكلها عدا ولا يعاقبها لكن هذا مبني على ان العداء الموجب للكفارة ما عدا اليه الطبع وتنقض به شهوة  
البطن لا ما يعود نفعه الى صلاح البدن والشارح فيما سياتي اعتمد الثاني وسيأتي الكلام فيه وذكروا في الفتح  
فيما لو أكل الجاني أسنانه قدر الحصة فكثر عابه الكفارة عند زفر لا عند أبي يوسف لانه يعاقبه الطبع فصار  
مخرجه التراب فقال والتحقيق ان الملقى في الوقائع لا بد له من ضرب اجتهد ومعرفة بأحوال الناس وقد عرف ان  
الكفارة تقية رأت الى كمال الجنابة فيعاقب في صاحب الوقعة ان كان بمن يعاقب طبعه ذلك أحد يقول أبي يوسف  
والأحد يقول زفر (قوله ولم ينزل أمالو نزل قضى فقط كما حذر كره المصنف أي بلا كفارة قال في الفتح وعمل  
المرأيتين كعمل الرجال جامع أيضا فمبادون الفرج لا قضاء على واحدة منهما الا اذا أنزلت ولا كفارة مع الانزال  
ا ه (قوله يعني في غير السبيلين) اشار لما في الفتح حيث قال أو اذا بالفرج كلاً من القبيل والدين فسادا  
حيث ان التحقيد والتبطين ا ه أي لان الفرج لا يشعل الدين فلو ان شبهة كما قال في المغرب الفرج قبل

حتى بالغ موضع الحقنة  
فسد وهذا قلما يكون ولو  
كان فيو رث داء عظيما  
(أو نزع الجامع) حال  
كونه ناسيا في الحال  
عند ذكره وكذا عند  
طلوع الفجر وان أمني  
بعد النزاع لانه كلاً سلام  
ولو به كثر حتى أمني ولم يحرك  
قضى فقط وان حرك نفسه  
قضى وكفر كلونزع ثم أوج  
(أو روي المأقمة من فيه)  
عند ذكره أو طلوع الفجر  
ولما بينهما ان قبل انخاها  
كفروا بعد ذلك (أو جامع  
فيما دون الفرج ولم ينزل)  
يعني في غير السبيلين كسرة  
ونحو

مطالب مهم المنقذ في الوقائع  
لا بد له من ضرب اجتهد  
ومعرفة بأحوال الناس

وجمع وقال لا كفارة عليه وهو قوله الآن فساد الصوم يتحقق بالإيلاج وهو مكره في نفسه مع أنه ليس كل من  
 انتشرت آفته يجامع اه أي مثل الصغير والناثم (قوله أو ناعما) هو في حكم المكروه كافي الفتح وسببه أن مالو  
 جومعت ناعما أو مجنونة (قوله وأما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمة الخطأ والنسيان وما  
 استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يفطر لو كان خطئا أو مكرها لا بالتقدير رفع  
 حكم الخطأ الخ لأن نفس الخطأ لم يرفع والحكم نوعان دنيوي وهو الفساد وآخر دنيوي وهو الأثم فيتماولهما  
 والجواب أنه حيث قدر الحكم لتصحيج الكلام كل ذلك مقتضى بالفتح وهو لا عموم له والأثم مراد من الحكم  
 بالاجتماع فلا تصح ارادة الآخر وأما نفس الصوم النامي مع أن القياس أيضا الفساد لوصول المفطر إلى  
 الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فأما أطعمه الله ويسقاه وتعام  
 تقريره في المأثبات (قوله جائرة) أي عقلا كفي سرح التحرير (قوله دأ كل عدا) وكذا الوجه عدا كجلى  
 نور الإيضاح فالمراد بالكل الإفطار (قوله للشبهة) علة لكل قال في البحر وإنما لم تجب الكفارة ثابته بانه عدا  
 بع- دأ كله أو شربه أو جماعه بأسبب لأنه ظن في موضع الاشتباه بالمفطر وهو لا كل عدا لأن الاكل مضاد  
 للصوم ساهيا أو عامدا أو رث شبهة وكذا فيه شبهة اختلاف العلماء فان ما لا يكافئ بفساد الصوم من أكل  
 ناسيا أو أطلقه فحمل الموعظ أنه لم يفطره بأن بلغه الحديث أو الفتوى أولا وهو قول أبي حمزة وهو الصحيح  
 وكذا لو ذرعه التي عوفظ أن يفطره فافطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالمتن والقيع والاسماء  
 متشابهة لأن مخرجهم سامان الفهم وكذا الواحتم للتشابه في قضاء الشهوة وان علم أن ذلك لا يفطره وعليه  
 الكفارة لأنه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اه (قوله الا في مسألة المتن) وهي عالوا كر وكذا  
 لو جامع أو شرب لأن علة عدم الكفارة تختلاف مالك ونحوه في الاكل والشرب والجماع كافي الرباعي  
 والهداية وغيرهما ح (قوله طالعنا) أي علم عدم فطره أولا (قوله لا نالهما) فسدوهما عليه الكفارة  
 اذا علم بعدم فطره في مسألة المتن قلت وهذا زير دما نقله ح عن القهستاني أول الباب من أن من أفطر ناسيا  
 يفسد صومه اذ لو فسد لم تلزمه الكفارة اذا أكل بعد عده علمه اذ لم أر من ذكره داعيره وكذا رده بانقلاه عن  
 البدائع عند قوله وان حرك نفسه ثم نقلوا عن أبي يوسف ما تقدم من أنه لو ذكر ولم يتذكر كرهه فسد صومه وكان  
 هذا منشا الوهم فاههم (قوله فقيدها) أي في قول المتن طالعنا أنه أفطر ناسيا هو لم يمانح الاتفاق على عدم  
 لزوم الكفارة لا للاحتراز عن العلم (قوله أو استغن أو استعظم) كلاهما بالاعمال من حق المريض  
 داوا بالحقنة واحتقن بالضم غير جائز وأما العواب حقن أو عولج بالحقنة أو السعوط الراء الذي يجب في  
 الانف وأسعطه اياه ولا يقال استعظم مبنيا للمفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الأصح لأنها  
 موجب الادوار صرورة ومعنى الورورة الابتساع كافي الكافي وهي معذرة والرفع الجرد عنها لوجوب القضاء  
 وقطامد اد (قوله أو أفطر) في المغرب قطار المساء صبه تقطير أو قطرة مثله قطار أو قطرة ليلة اه وعلى هذه اللة  
 يتخرج كلامهم هما وحيث قد فصيح بناؤه للمفاعل وهو الاول لتتفق الافعال وتظام الضمائر في سلك واحد  
 ويصح بناؤه للمفعول ويائب الفاعل قوله في أذنه نهر وينه يبين الاول في عبارة المصنف على الاصح لا كره  
 المفعول الصريح وهو قوله ذهنا منصوبا (قوله ذهنا) قيد به لأنه لا خلاف في فساد الصوم به ولأنه مسمى أولا  
 على أن الماء لا يفسد وان كان يصنعه وصم الكلام عليه (قوله أو داوى جائنة أو آمنة) الجائنة الطائفة التي  
 بلغت الجوف أو نفذته والآمنة من أئمة بالعصا آمن باب طلب اذا ضربت أم رأسه وهي الجملة التي تجمع  
 الدماغ وقيل لها آمنة أي بالدوام مومة على معني ذات أم كعيشة راضية ٣ وليست ضرورة وجهها أوام  
 وبأمو مات مغرب (قوله فصل الدواعي حقيقة) أشار إلى أن ما وقع في ظاهر الرواية من تقييد الفساد  
 بالدواعي لم يثبت على العادة من أنه يصلح والا فالاعتبار بحقيقة الوصول حتى لو علم وصول اليا بس أفسد  
 أو عدم وصول الطريق لم يفسد وإنما الخلاف إذا لم يعلم يقينا فافسد بالطريق حكما بالوصول فنظر إلى العادة

أو ناعما أو مجنونا  
 فالمراد رفع الأثم وفي التحرير  
 المؤخره بالخطا جائزه عندنا  
 خلافا للمعتزلة (أو أكل)  
 أو جامع (ناسيا) أراحت لم أو  
 أنزل بنظر أو ذرعه التي  
 (دفعن أنه أو طرعا كل عدا)  
 للشبهة ولو علم عدم فطره  
 لزمته الكفارة الا في مسألة  
 المتن ولا كفارة منه الما على  
 المذهب لشبهة خلاف داللة  
 خلافا لهما ح كافي للجميع  
 وشروحه بقيد الطن انا  
 هو لم يمانح الاتفاق (أو  
 استغن أو استعظم) في أنفسه  
 سبأ (أو استعظم) في أنفسه  
 أو داوى جائنة أو آمنة  
 فصل الدواعي حقيقة

٣ (قوله وليله سرود الخ)  
 بهال زاده أخرجه وهو خبر قد  
 أي معروض واللا لا تضمن  
 بانها مفروضة ويكون هذا  
 على صرب من التحرير اه

أنته (قوله وان نزل إلى رأس أنفه) ذكره في الشرع بل لا يأنه من إطلاقهم ومن قولهم بعدم الغطر بزاق  
 امتد ولم يقطع من فداي دقه ثم ابتاعه بحذبه ومن قول الظهير به وكذا الخطأ والبزاق يخرج من فيه وأنفه  
 فاستنشقوا واستنشقوا لا يفسد صومه اه ثم قال لكن يتخالفه ما في القصة نزل الحطاط إلى رأس أنفه لكن لم يظهر  
 ثم حذبه فوصل إلى جوف لم يفسد اه حيث قيد بعدم الظهور (قوله فاستنشق) الاولى فحذبه لان  
 الاستنشاق بالأنف وفي نسخة فاستنشق بقاء دوقية وفاء أي حذبه بشفتيه وهو ظاهر ط (قوله فيمنعني  
 الاستسقاء) لان مراعاة الخلاف مندوب وهو هذه الفائدة تنبها عليها ابن الشخصية ومفاده انه لو ابتلع البلغم  
 بعدم اتخاذه بالتمتع من حلقه إلى فداي فصار عندنا قال في الشرع بل لا يأنه من إطلاقهم ومن قول الظهير به وكذا الخطأ والبزاق يخرج من فيه وأنفه  
 النثر حاشية مسئلة ابراهيم عن ابتلاع بالجمعا قال ان كان أقل من مل فيه لا ينقض اجساعا وان كان مل فيه  
 ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض اه وسيد كرا الشارح ذلك أيضا في بحث التقي  
 (قوله وان كره) أي الاعتذار كما يأتي ط (قوله وكذا الوقل الحيط بزاقه مرارا الخ) يعني اذا اراد قتل الحيط  
 وبه بزاقه وأدخله في فيه مرارا لا يفسد صومه وان بقي في الحيط عقد البزاق وفي العظم للزندو يستحق أنه يفسد  
 كذا في القصة وسكر الاول في الظهير به عن شمس الأئمة الخاوي ثم قال رد الزندو يستحق اذا قتل السمكة  
 وبها يريقه ثم أمره ان يابى فيه ثم ابتاع ذلك البزاق ففسد صومه اه ثم لا يخفى أن الحاشية عن شمس الأئمة  
 مقيد بما اذا ابتلع البزاق والا فلا فائدة في التنبيه على أنه لا يفسد صومه فهو محمول على ما صرح به في النظم  
 فكان مراد صاحب الظهير به أن ذلك المطاق محمول على هذا المقيد ففهمه امسئله واحدة خلافا لما استظهره في  
 شرح الوهابية من أمثلة مسائلان يحتمل الاولى على ما ذالم يلزم البزاق والثانية على ما اذا ابتلعه اذ لا يبق  
 خلاف حينئذ أصلا كما لا يخفى وهو خلاف المفهوم من القصة والظهير به (قوله مكرر) مبتدأ وقوله بالريق  
 متعلق بيل وقوله بأذنه متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر وجهه أنه بمنزلة الريق على فداي  
 يتعلل كما في شرح الشرنبلالي ط (قوله بهذا) أي بعد تكرار ادخاله في فيه (قوله يضر) أي الصوم ويفسده  
 لان اخراجه بمنزلة انقطاع البزاق المذلل كذا في شرح الشرنبلالي ط (قوله كصبغ) أي كما يضر ابتلاع  
 الصبغ وهذا مما لا خلاف فيه وقوله لونه أي الصبغ وفيه أي الريق متعلق بيبظهر ط (قوله وان أظفر  
 خطأ) شرط جوابه قوله الاتي قضي فقط وهذا سروع في القسم الثاني وهو ما يوجب القضاء دون الكفاة  
 بعد فراغه مما لا يوجب شيئا المراد بالمتى من فسد صومه بقاء المقصود دون قصد الفساد نهر عن الفتح  
 (قوله فصبغة الماء) أي يفسد صومه ان كان ذا كراهه والا فلا لانه لو شرب حيث لم يفسد فهذا أولى وقيل ان  
 غضمض ثلاثا لم يفسد وان راد فسد بدائع (قوله أو شرب ناعما) فيه أن الماء غير مختلط لعدم قصد الفعل  
 نعم صرح في النهي بان المكره والنائم كالمختلط اه وايس هو كالناسي لان النائم أو ذهاب العقل لم تؤثر  
 ذبيحة وتؤكل ذبيحة من نسي التسمية بغير عن الخاتمة قال الرجحي ومعه ان النسيان اعتبر عند رافي ترك  
 التسمية بخلاف النوم والجنون فكذا يمتنع عند رافي تناول المفطر لان النسيان غير نادر الوقوع وأما الذبح  
 وتناول المفطر في حال النوم والجنون فتدفع بالحق بالنسيان (قوله أو تسحر أو جامع الخ) أفاد أن الجامع قد  
 يكون خطأ وبه صرح في السراج وقال ولو جامع على ظن أنه بليس ثم علم أنه بعد الفجر فترفع من ساعته  
 فصوره فاسد لا يخطئ ولا كفارة عليه لعدم قصد الفساد اه وبه يستغنى عن التمسك بتصوير الخطأ في  
 الجامع اذا يشرها بما يشهد فاحش فتواتر حشدة أفاد في النهي فافهم ومسئله التسحر مسئلة مفصلة  
 (قوله أو أوجر مكرها) أي صب في حلقه شيئا لا يجازع غير قيد ولو أسقط قوله أوجر وأبقى قول المتن أو  
 مكرها معا فاعلى قوله خطأ لكان أولى ليشمل مالوا كل أو شرب بنفسه مكرها فانه يفسد صومه خلافا لغير  
 والذي في البدائع وليس من الاعطار ياذكره على الجامع قال في الفتح واعلم أن أباحفة كان يقول  
 أو لا في المكره على الجامع عليه ما القضاء والكفاة لا لا يكون الا بشار الاكالة وذلك أما مرة الاخير ثم

وان نزل إلى رأس أنفه كذا  
 نزلت شفتاه بالبراق عند  
 الكلام وصحوه فابتاعه أو  
 سأل ريقه إلى دقه كما لا يخفى  
 ينقطع فاستنشق (ولو عدا)  
 خلافا للشاذلي في القادر على  
 سح الخامة فيمنعني الاحتياط  
 (أو ذاف شيبا بنفسه)  
 وان كره (لم يفسد) جواب  
 الشرط وكذا الوقل الحيط  
 بزاقه مرارا وان بقي فيه  
 عقد البزاق الآن يكون  
 مصوغا وظهور لونه في ريقه  
 وابتاعه ذاكرا وناعما  
 الشحنة فقال  
 مكرر بل الحيط بالريق فالتلا  
 بادخله في فيه لا يفسد  
 وعن بعضهم ان يباع الريق  
 بعد ذاك  
 يضر كصبغ لونه فيه يتغير  
 (وان أظفر خطأ) كان  
 يغمض فصبغه الماء  
 أو شرب ناعما أو تسحر أو  
 جامع على ظن عدم الفجر  
 (أو أوجر مكرها)



عن شهاب المقدسي أن القنطرة التي لا يجر طهرها في السلق لا تشبه قبل الوصول ويشهد بذلك في الواقع  
 للصمد الشهد إذا دخل الدمع في فم الماشي كان قايلاً لا يجر القنطرة أو القنطرة لا يجر صومعه لأن  
 القنطرة لا يجر صومعه كما كان كثير من السحرة في جميع جهات بلادهم وصومعه وكذا ما رواه في برق  
 الوسخ اهـ ملخصاً بالتعليل لعدم إمكان التحرز يظهر الفرق بين الأصل والمعار كما أشار إليه الشارح في تدبر  
 ثم في التعبير بالقنطرة إشارة إلى أن المراد الدمع المار من ظاهر العين أما الوصل إلى السلق من المصاحف فالظاهر  
 أنه مثل الريق فلا يجر وان وجد طهره في جميع جهات تأمل (قوله أو وطئ امرأة الخ) اعلم نعم الكفارة  
 فيه وفيما بعده لأن الحمل لا بد أن يكون مشتملاً على السكك بغير (قوله أو صغيرة لا تشتمل) حتى في القيمة  
 خلافاً في وسوء الكفارة بوطئها وقبل لا يجب بالاجتماع وهو الوجه كما في الهز قال الرمي وقالوا في العسل أن  
 الصحيح أنه متى أمكن وطئها من غير اتصال فمهي من نجام مع مثلها والافلا (قوله أو قبل) قيد بكونه قنطرة لا يشتمل  
 لو قبلته ووجدت لذة الانزال ولم تر بالافلا فمدمومها من أي بوسه بخلافه وكذا في وجوب العسل بغير  
 عن المعراج (قوله ولو قبله فاحشة) هي غير الفاحشة مع الانزال لا يجب الكفارة بالأولى (قوله بان يدع)  
 لعل المراد به عص الشبهة ونحوها أو تقييد لغيره وفي القساموس الدعوى حركة كواضع في نحو الانط  
 والضع والاحص (قوله أو لمس) أي لمس آدمي بالمرأه ولو لمس فرج حية فأنزل لا يجر صومعه وقدمها  
 أنه بالانط وفي البحر من المعراج ولو لمست زوجه فأنزل لم يجر صومعه وقبل أن يسكنه فسد اهـ قال  
 الرمي ينبغي ترجيح هذا لأنه أدعى في سببية الانزال تأمل (قوله ولو تهايل لا يجمع الحرارة) بقيض ما بعده  
 لو وهو عدم الحائل المدكور أولى بالتحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر الأولوية بالمعار إلى عدم  
 الكفارة مع أن الكلام فيها لو يجب القضاء دون الكفارة وقيد الحائل بكونه لا يجمع الحرارة لما في البحر  
 لو سهاو راهب الشياطين تأمل فان وجد حرارة جلد هادد والافلا (قوله بكمه) أو بكمه أمر أنه سراج (قوله  
 أو عاترة فاحشة) هي ما تكون به مناس الفرجين والظاهر أنه غير قيد هالاب الانزال مع المناس مطاعة لادون  
 حائل يجمع الحرارة وجب للإفساد كما علمته واعلم بظاهر تقييد هالاب بالفاحشة فلا حل كراهتها كجائتي بفصيله  
 نامل (قوله ولو لم يمس المرأة) وكذا الجموع مع المرأة إلى (قوله كجاس) أي عند قوله أو جامع فسادون  
 الفرج ولم يرل الخ (قوله أو أفسد) أي ولو نأكل أو جامع (قوله بغير صوم رمضان) هـ فمدموم وهو محدود  
 دل عليه المقام أي صوماً غير رمضان ولا يشمل ما لو أفسد صلاة أو دعا عبادة الكبر صوم غير رمضان  
 وهي أولى أفاده ح (قوله أدا) حال من صوم وقيد به لانه في الكفارة بأفساد قضاء رمضان لا في  
 القضاء أيضاً بأفساده (قوله لا تشتملها) أي الكفارة وهو على التقييد بالعبودية وبالاداء وقوله من تلك  
 رمضان أي تحرق حرمة شهر رمضان ولا يجب بأفساد قضاؤه أو أفساد صوم غيره لأن الافطار في رمضان أباح  
 في الجمانية فلا يلحق به غيره ولو روده عليه على خلاف القياس (قوله أو وطئ الخ) هذا بالنظر إليها وأما الواطئ  
 دعائه القضاء والكفارة إذا فرق بين وطئه عاقلة أو غيرها كجائتي الاشياء وعسيرها (قوله بان أه بعت ساعة  
 بعت) بجواب عن سؤال حاله أن الحيون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الطريق وحاصل الجواب أن  
 الجنب لا ينافي الصوم أعني النية وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح وهما إذا ذنبت  
 بعت بالدليل عامه فانما كان النهر وكذا لو ذنبت من قبل العترة الكبري بعت بعامه اهـ (قوله أو تسحر  
 الخ) أي يجب عليه القضاء دون الكفارة لأن الجنابة فاحشة وهي جنابة عدم التمسك بالجنابة الاطوار لانه  
 لم يقصد له ولهذا صرحوا بعدم الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطا الاثم فيه والمراد اثم القتل وصريحه بان فيه اثم  
 ترك العزيمة والمبالغة في التمسك حالة الوحي بغيره من الفتح قلت اكن الظاهر عدم الاثم هنا أصلاً لا بدليل عدم  
 وجوب الكفارة هنا ووجوبه في القتل الخطا لوجود الاثم فيه لان الكفارة لا ثم (قوله أي الوقت الخ) اطلاق  
 اليوم على دقائق الوقت الشامل لليل مجازة مشهورة مثل أن يكتب يوم يأتي العدو والداعي إليه ساقوله أو تسحر

(أو وطئ امرأة ميتة) أو  
 صغيرة لا تشتمل ثم (أو  
 حية أو فداو لدا أو قبل  
 ولو قبله فاحشة بان يدع  
 أو يمس شفتيها (أو لمس)  
 ولو يمسها لا يجمع الحرارة  
 أو يمسها بكفه أو عاترة  
 فاحشة ولو لم يمس المرأة  
 (فأنزل) قيد له كل شيء لو لم  
 يرل لم يجر كجاس (أو أفسد  
 صوم رمضان أدا)  
 لا تشتملها من تلك رمضان  
 (أو وطئ ساعة أو بعت ساعة)  
 بان أه بعت ساعة بعت  
 (أو تسحر أو أفسد بطن  
 اليوم) أي الوقت الذي  
 أكل فيه

ونظيره كذا أفاده في الفتح قلت ولم يقيدهوا الاستعانة والاقطار بالوصول إلى الجوف لظهوره فيها  
والإدلاء منه حتى لو بقي السوط في الأنف ولم يصل إلى الرأس لا يضر ويمكن أن يكون الدوام راجعاً إلى  
الكل تأمل (قوله إلى جوفه وما فيه) أف ونشر مرتب قال في العمرو التحقيق أن بين جوف الرأس وجوف  
المعدة منفذاً أصابها فوصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن اه ط (قوله أو ابتلع حصاة الخ) أي  
فيجب القضاء لوجوده في الفم ولا كفارة لعدم وجوده وهو اتصال ما فيه بفتح البدن إلى الجوف سواء  
كان مائة عذري به أو يتداوى فتصير الجناية فانتفت الكفارة وتغنى في النهر وسبب أي الخلاف في معنى  
التعدي (قوله أو يستقره) الاستعانة بسبب الإعادة فاستلهموا واحداً ولا تقتصر في النظام على المستقر  
ط ومنه أكل القملة بعد استخراجها على ما هو الأصح كما سي (قوله في) الفاء زائدة والجار والمجرور متعلق بقوله  
ثم جرو الشك في معتد أسير به الجاهل به منه والجاهل خبر المبتدأ الذي هو مستقره وجزاء لا يتبدل مع أنه نكرة  
لغرض التعميم ويظهر من ادق لياني أي لا تجب فيه كفارة ط (قوله مع الامسالك) فيدبه ليعبار المسألة التي  
بعبه (قوله لشبهة خلاف ذكر) فإن الصوم سبعة يتأدى من الصحيح المقيم بمجرى الامسالك ولو لا نية حتى لو أخطأ  
منعه الزمة الكفارة عنده كما صرح به في الدائع وأما عدمه فلا بد من اليقظة لأن الواجب الامسالك بحجة  
العبادة ولا عبادة بدون نية ولو أمسك بدون نية لا يكون صائماً بل يرميه القضاء دون الكفارة أما لزوم القضاء  
فلا عدم تحقق الصوم لظهور شرطه وأما عدم الكفارة فلا بد من عدمه لم يوجب منه ما يفسد فسد منه  
الكفارة لشبهة الخلاف وإن كان بعد ما يسمى مفسداً شرعاً لا في العمل بعدم تحقق الصوم لأن الكفارة  
أعانت على من أسدده ومنه الصوم هناك عدمه وأما عدمه مستحيل وإنما يحسن التمسك بالشبهة  
بعد تحقق الأصل كفي المسألة لا قبل الأولى لعدم النقص للكفارة أصلاً ولا تقتصر في الكثرة وغيره على  
بيان وجوب القضاء كالانحساء والجنوب الغير الممتد هذا وقد استشكل بعض شراح الهداية وجوب القضاء  
هنا بان المعنى عليه لا يقضى اليوم الذي حدث الانحساء في ليلة لوجود السبب منه ظاهراً لا بد من التقيد بها  
بأن يكون من صائماً أو مسافراً لا يسوي شيئاً أو متهمكاً عند الأكل في رمضان فلم يكن حاله دليل على حرمة  
الصوم ورد في الفتح بأنه نكاحه من تعني به لان الكلام بعد عدم النية لا يبري وجب التمسك به  
ولا يثبت أنه أدري بحاله بخلاف من أنعم عليه بان الانحساء قد يوجب نسيان حال نفسه بعد الإفاقة فبنى  
الامر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية (قوله قبل الزوال) هذا عند أي حيفه وعندهما كذلك  
أن كل بعد الزوال وإن كان قبل الزوال تحب الكفارة لأنه لو كان المكان المحصن في فضاء كغاصب الغاصب  
يجزأ أي لأنه قبل الزوال كان يحكمه ما شاء النية وقد وثقه بالا كل بخلاف ما بعد الزوال والأول ظاهر الرواية  
كافي البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي وهو الضعفة الكبرى أو هو على القول الضعفين من  
اعتبار الزوال كما سي بيانه (قوله لشبهة خلاف الشافعي) فإن الصوم لا يفسد عند نسيان النهار كما لا يصح إطلاق  
النية اه ح وهذا قبل لو حوب القضاء دون الكفارة إذا أكل بعد النية أمالوا كل قبلها فالكلام  
فيه ما علمته في المسألة السابقة (قوله ومفاده الخ) نقله في البحر عن الظاهرية بلفظ ينبغي أن لا يلزمه الكفارة  
لما كان الشبهة من شأن ما ذكر إذا قوى نية مخالفة فيما ظهر ط (قوله طار أو نيل) فيفسد في الصحيح ولو بقطرة  
وفسلي لا يفسد في المطر والفسد في الثلج وقيل بالعكس بزيادة (قوله بفسه) أي بان سبق إلى حله بزيادة  
ولم يمتعه بفساده ماد (قوله والقطرتين) معطوف على العبارة أي بخلاف نحو القطرتين فأكثر مما لا يفسد  
لأنه في جميعه (قوله فان وجدنا الواحدة في جميعه الخ) هذا دفع في البحر بالتحذير في الفتح من أن القطرة  
يحد أو حد أو لا في الاعتبار بحدوث الواقعة لصحح الحس إذا لا ضرورة في أكثر من ذلك ولذا اعتبر في الجاهلية  
الوصول إلى الجوف في دفع ما قاله في النهر من أن كلام الجاهلية ظاهر في تعليق الفطر على الجاهلية  
لأنه في جميع الفم ولا يثبت أن الفطر في النهر من أن كلام الجاهلية ظاهر في تعليق الفطر على الجاهلية

إلى جوفه وما فيه (أو ابتلع  
حصاة) ونحوها كلاً لا يأكله  
الإنسان أو يهاضه أو  
يستقره ونظيره ابن النخعة  
قال  
وهو مستقر مع غيره أكل  
مثلاً  
ففي أسكاه التكسير ينافي  
في البحر  
(أو لم ينو في رمضان كاه  
صوماً ولا فطراً) مع الامسالك  
لشبهة خلاف ذكر (أو  
أصبح غيراً والصوم فأك  
ففسد) ولو بعد النية قبل  
الزوال لشبهة خلاف  
الشافعي ومفاده أن الصوم  
يعلق النية كذلك (أو  
ففسد) فلفظه طار أو نيل  
بنفسه لا يمكن التمسك به  
فيهم فيه خلاف نحو القبار  
والقطرتين من مجموع أو  
عرقه وأما في الأكثر فإن  
ويجوز الملوحة في جميعه  
واجتمع شيء كسيرة وابتاعه  
أظهر والاستلزام



في الصور كلها (فقط) كالأ

شهادة على العروب وأنحران  
على عدمه فافطار فظهر  
عدمه ولو كان ذلك في  
طالع الفجر قضي وكفى  
لأن شهادة النبي لا تعارض  
شهادة الأئمة وأعلم أن  
كل ما اتفق فيه الكفارة  
شكها ما دام يقع منه ذلك  
مرة بعد أخرى لأجل قصد  
النسبة فان فعله وجبت  
وسر له بذلك أفدني أئمة  
الامصار وعليه الفتوى  
قيمة وهذا حسن ثم  
(والأخبار عن مكان بقية  
يومها هو جوبأعلى الأصح)  
لأن الطرفة مع وزلة القبح  
شرعا واجب

مطلب في جواز الإفطار  
بالفجر

وجود المصح أو وجود الحرم أو لا يتبين فهو ثمانية عشر سنة في ابتداء الصوم ونسبة في انتهاؤه  
ويشهد بذلك أن الرباعي لم يدركه ثمانية عشر سنة كذا حكمها وهي أنه ان تسحر على ظن بقاء الليل  
فان تبين بقاؤه أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه وان تبين طلوع الفجر عليه القضاء فقط وشبهه الشك في  
الطالع وان تسحر على ظن طلوع الفجر فان تبين الطالع عليه القضاء فقط وان لم يتبين شيء فلا شيء عليه  
في طاهر الرأية وقيل يقضي فقط وان سبى بقاء الليل فلا شيء عليه فهدت سنة في الابتداء وان ظن عروب  
الشمس فان تبين عدمه فعليه القضاء فقط وان تبين العروب أول تبين شيء فلا شيء عليه وان شئت فيه فاسلم  
يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة واثنان وان تبين عدمه فعليه القضاء والكفارة وان تبين العروب فلا  
شيء عليه وان ظن عدمه فان تبين عدمه أول تبين شيء فعليه القضاء والكفارة وان تبين العروب فلا شيء عليه  
وهذه السنة في الانتهاء والخاصة أنه لا يجب شيء في عشرة روي بحسب القضاء فقط في أربع والقضاء  
والكفارة في أربع أفاده ح (قوله في الصور كلها) أي المذكورة تحت قوله وان أفطار خطأ الخ لصور  
التفريق (قوله فقط) أي بدون كفارة (قوله كالأشهاد الخ) أي فلا كفارة لعدم الجبابة لانه اعتمد على  
شهادة الأئمة ط (قوله لا شهادة النبي لا تعارض الأئمة) لأن الأئمة لا تثبت لاثبات النبي فتقبل شهادة  
المثبت لا الثاني محر أي لا المبتدئ مع زيادة علم وإذا لمعت البداية بقيت المائة فتوجب الطلوع والندع  
ما ورد أن تعارضهما لو حب الشك وإذا شك في العروب ثم طهر عدمه تحب الكفارة كما سلك قال في الفتح  
وفي النفس منه شيء يظهر بأدنى تأمل فلت واهل وبهه ان شهادة النبي أنه لم تقبل في الحقيقة ولأن الأصل  
العدم فلم تغد شيئا إذا اختلف المشتبه لكن هذا المأية تورث شبهة في أي أدنى سقطت الكفارة في البرازية  
ولو شهدوا على الطالع وأحزاب على عدمه لا كفارة له تأمل (تمة) في تعبير المصنف كغيره بالطلوع  
أشارته إلى جواز الإفطار بالتحري وقيل لا تحري في الإفطار وإلى أنه يتسحر بقول عدل وكذا  
نصرت السامول واختلاف في الدليل وأما الإفطار فلا يجوز بقول الواحد بل بالثاني وطاهر الجواب أنه لا بأس  
به إذا كان عدلا صدقه كافي الرأية وإلى أنه لو أفطار أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاء طاب من الله يوم  
العيد وهو لم يكفر ولا كفى المية فهو مستأنى قلت ومقتضى قوله لا بأس بالفطار بقول عدل صدقه أنه  
لا يجوز إذا لم يصدقه ولا بقول المستورم ملاقاة بالاولى سمع الطبل أو المدح الحادث في زمانه لا احتمال كونه  
اعبره ولأن العال كونه الضارب غير عدل ولا بدحيا من التحري فيحذر لأن طاهر ذهب أصحابنا جواز  
الإفطار بالتحري كما نقله في المهرج عن شمس الأئمة السرخسي لأن التحري يشبه علامة العان وهي كافي في كفا  
تقدم فلو لم يتحرر لا يحل له الإفطار ما في المهرج وغيره ولو شك في العروب لا يحل له الإفطار لأن الأصل بقاء النهار  
اه وفي البحر عن البرازية ولا يفطر ما لم يعلم على ظنه العروب وان أدت المؤذن اه وقد يقال ان المدفع في  
زماننا يفيد غلبة الطل وان كان صار به فاسد قال العادة أن الوقت يذهب إلى دار الحكم آخر النهار فيعبر  
له وقت صربه ويعينه أيضا للوز برو غيره وأداهر به يكون ذلك بمراقبة الوز برو أعوانه لا وقت المهي بعباب  
على العان من زلة القرائن عدم الخطأ وعدم قصد الفساد والالزم تأنيب الناس واجبات قضاء الشهر بنسائه  
عليهم فان عالمهم يفطر بمجرد سماع المدح من غير تحري ولا غلبة طل والله تعالى أعلم (قوله مرة بعد أخرى  
الخ) فظاهر أنه بالمرّة الثانية يجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بأيام وأنه إذا لم يقصد المصيبة وهي الإفطار  
لا يجب ط (قوله والاسيران) أي من تسحر أو أفطار يظن الوقت لا الخ وقد تبع الماء نصف بذلك صاحب  
الدور ولا وجه لتخصيصه كما أشار إليه الشارح فيما يأتي (قوله على الأصح) وقيل يستحب فتح وأجمعوا على  
أنه لا يجب على الخائف من المريض والمسافر وعلى لزوم إفطار سبطاً أو بعد أو يوم الثلاثاء ثم تبين  
أنه رمضان ذكره فاصحابه بنزولانية (قوله لأن الفطار) أي تناول صور الإفطار والأفطار فاسد قبله  
وأشار إلى قيام من الشك في الأول ذكره فاسد من القياس وطوبى لمن فيه النتيجة وتقريره هكذا الفطار جميع

(قوله ايلا) ليس بقيد لانه لو طلع الطالع واكمل كل مع ذلك ثم تبين صحة طوله وعلمه القضاء ولا كفاية لانه نبي الامر على الاصل فلم تكمل الجارية ولو قال طوله ايلا او مراكب الكائن أولى وليس له أن يأكل لانه غلبة الظن كاليقين بعروا جواب في النهر بانه قيد بالليل لمطابق قوله أو تسحر اه فأت مراد الحكر أنه غير قيد من حيث الحكم والتسحر وان كان الاكل في النهار سكن سمي به باعتماد احتمال وقوعه وبه والالزم أن لا يصح التعبير به ولو طعن بقاء الليل لا يفر من المسئلة وقوة عدد الطالع والا كل بعد الطالع لا يسمى معورا ولولا الاعتبار لما كان كونه يصح قوله أو تسحر فتدبر (قوله لف وشر) أي مرتب كافي بعض النسخ (قوله ويكفي) أي لا مقاطع الكفاية الشك في الاول أي في التسحر لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك امداد فكان على المن أن يعبر به ساءا بالشك كما قال في نور الابصار أو تسحر أو جامع شاكافي طالع الفجر وهو طالع ثم يقول أو طعن الغروب قال في النهر ولا يصح أن يراد بالليل هنا ما يعم الشك كما زعم في العصر اعدم صحة في الشك الثاني فانه لا يكفي فيه الشك فالصواب بقاء العائن على بانه غاية الامر أن يكون المتساكنين الشك ولا يضر فيه اه ح أقول في وجوب الكفاية مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في البحر عن شرح الطحاوي ونقل أيضا عن البدائع تصحيح عدم الوجوب فيهما اذا غلب على وأيه عدم الغروب لان احتمال الغروب قائم فكان شبهة والكفاية لا تجب مع الشبهة اه ولا يخفى أن هذا يقتضي تصحيح القول بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالاولى لكن ذكر في الفتح أن اعتبار الفقيه أبو جعفر لزوم الكفاية عند الشك لان الشك بالثبوت حال غلبة الظن بالغروب شبهة لا لضعف الشبهة في حال الشك ون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تستقيم العقوبات ثم قال في الفتح هذا اذا لم يتبين الحال فان ظهر أنه أكل قبل الغروب بعلمه الكفاية ولا أعلم فيه خلافا اه ولا يخفى أن كلامه في الثاني به تأيد ما في الهرم أن شبهة الشبهة اذا لم تعتبر عند الشك في الغروب يلزم عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالاولى وبه يضعف ما في البدائع من تصحيح عدم الوجوب والاحتزام الذي يأتي بلزوم القضاء والكفاية وكذا في النهاية (قوله عملا لا اصل فيها) أي في الاول والثاني فان الاصل في الاول بقاء الليل ولا تجب الكفاية في الثاني بقاء النهار فتجب على السدي الروايتين كما علمت (قوله ولولم يتبين السالك) أي في حال لو طعن بقاء الليل أو شك في تسحر وهو دامة قبل قوله والحال أن الفجر طالع فان المراد به التيقن حتى لو غاب على طنه أنه أكل بعد طالع الفجر لا قضاء عليه في أشهر الروايات بحرفه هذا داخل في عدم التيقن (قوله لم يفتض) أي في المسئلة الظن أو الشك في بقاء الليل لان الاصل بقاءه ولا يخرج بالشك بعروا وأعلام المسئلة الظن أو الشك في الغروب مع التيقن أو عدمه فسد كرها (قوله في طاهر الرواية) فيه أنه ذكره الزيلعي وما سبب البحر بالاحتكامية بخلاف وهو ذا وهم سري اليه من مسئلة فذكرها الزيلعي وهي ما اذا شاب على طنه طالع الفجر ما كل ثم لم يتبين شي فانه لا يثبت عليه في طاهر الرواية وقيل يقتضي احتياطاً فاده ح (قوله تنفرع المستقراتين) هذا على ما في الهرم قال لانه اما أن يغلب على طنه أو يعلم أو يشك وكل من الثلاثة اما أن يكون في وجود المبيع أو قيسام الحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة اما أن يتبين له صحة ما يداله أو بهالانه أو لا ولا وكل من الثلاثة عشر اما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه ثلثة ستة وثلاثون اه وفيه نظر لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن والتيقن ولا فائدة له لا اعتمادهما حكما وان احتملما فهو ما كان مجرد ترجيح أحد طرفي الحكم عند العقل هو أصل الظن فان زاد ذلك التمرح حتى قريب من اليقين سمي عليه الظن وأكبر الرأى اذا جعلها في البحر أربعة عشر من ويرد عامها أنه لا وجه لبعده عن الشك تارة في وجود المبيع وتارة في وجود الحرم لان الشك في أحدهما أشد في الآخر لا سيما في الظن في الشك بخلاف الظن فانه انما يصح تعلقه بالمبيع تارة والحرم أخرى لانه نسبة خاصة ومستمدة إلى أحد الطرفين فإذا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون متعلقاً بوجود النهار وبالعكس فإطلاق التقسيم أن يقال اما أن يتبين وجود المبيع أو وجود الحرم أو يشك وكل من الثلاثة اما أن يكون في ابتداء الصوم أو انتهائه وفي كل من الستة اما أن يتبين

(الاول) السالك أن (الفجر طالع والشمس لم تعرب) لف وشر ويكفي الشك في الاول دون الثاني عملا بالاصل فيهما ولولم يتبين الحال لم يفتض في طاهر الرواية والمسئلة تنفرع إلى ستة وثلاثين محلهما المطولات (قضى)



عن المسكرات ليلعب الحسيو و ترك الشرط (قوله اذا طاقه) يقال اطاق وطاقه طوقا اذا ندر عليه  
والاسم الطاقه كافي القاموس قال ط وقدر يسرع والمشاهد في صياح زمانه اعدم اطاقهم الصوم في هذا  
الس اهل قلت يختلف دلائل باختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفا وشتاء والظاهر انه يؤمر بقدر الاطاعة  
اذ لم يطق جميع الشهر (قوله ويصرب) أي ببدل العشرة ولا يتجاوز الثلاث كما قيل به في السلافة وفي أحكام  
الاستروشي الصي اذا افسد صوم ولا يقضى لانه بطقه في دلائل مشقة اختلاف الصلوة فانه يؤمر بالاغناء لا  
لا يطعمه مشقة (قوله وان جامع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما يوجب القضاء والكفارة ووجوبهما قد  
بما يأتي من كونه عدلا مكرها ولم يطرأ مبيح للعذر كحبس ومرض يعرض منه وبما اذا نوى الصلوة (قوله  
المسكاف) حرج الصي والمجنون لعدم خطاها (قوله آدميا) خرج الجني أبو السعد والظاهر وجوب  
القضاء بالانزال والادلاء لا يجب العسل بدونه (قوله مشتمس) أي على الكمال ولا كفارة مع اعلم به أو  
ميتة ولو أنزل بعمر بل ولا قضاء بالم يل كأمرو في الصغيرة خلاف وقيل لا يجب الكفارة بالاجماع وقد ما  
انه الاوجه (قوله في رمضان) أي ثم اراد فيه اشارة الى أنه لو طلع الفجر وهو واقع لم يكفر كل واحد  
ناسيا وعن أبي يوسف ان بقى بعد الطلوع كفر وان بقى بعد الدكر لا وعليه القضاء فقهنا في وقته ما مضى لا  
(قوله أداء) يعني عدا قوله في رمضان لان المراد به الشهر وكأنه أراد به الصوم ليشمل القضاء وتناح الى  
اسراجه بأمل (قوله ما امر) أي من أب الكفارة عما وجبت له من حرمة شهر رمضان ولا يجب بافساد صلاته  
ولا بافساد صومه غيره (قوله أو جومع) يشمل ما لوجه معناه ومنها الصعيح وهو مقتضى إطلاقهم ولتصريحهم  
بوجوب العسل عليهم ادوية أفاده الرمي وفي القه تاتي الرجل بجمع اع المشتهر يكفر كأراد بالهسي والمجنون  
وفي الصورتين اختلاف المشايخ كافي التمر تاشي اه (قوله وتوارت الحشمة) أي عانت وهذا بيان لحقيقة الجماع  
لانه لا يكون الا بذلك ط (قوله في أحد اليلين) أي العليل أو اللبر وهو الصحيح في الدر والتمار أنه لا يفاق  
ولو الجنية لتسكامل الجناية لقضاء الشهوة بحر (قوله ارل اول) فان الامر الشريع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه  
وقد وجب به الحد وهو عقوبة محقة فالكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بشر (قوله ما تعدينا) أي ما من  
شأنه ذلك كالحيلة واشهرها اللهم واسعد الله امره وهو لا يعد ولا يسا طه لانه من اللعنة تاتي (قوله وما  
بقلة الشرع لاني) حيث قال في حاشيته اختلافوا في معنى التعدي قال يمد هم أن يميل الناس الى أكله ونقصه  
شهوة البطن وقال بعضهم هو ما يعود به الى صلاح البدن وفاته فمما دام مع لقه ثم آخر جهاتم ابتلاءها  
وعلى الثاني يكفر لاعلى الاول وبالعكس في الحشيشة لانه لا يرفع بها البدن ويرى ما يقصر عملها البها الطلع  
وتقصيها شهوة البطن اه لمصا وقال في المبر انه بعد من التمرق اذ يتدبره يكون دواهم أو دواءه مشوا  
والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الخوف أنهم من كونه عدا أو دواء  
يقابل القول الاول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه أقول وجعله أب الخلاف في معنى الفطر  
لا التعدي لكن ما نقله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التعدي ولكن التحقيق أن  
لا خلاف فيه ولا في معنى الفطر لا يسمد كروا أب الكفارة لا يجب الا بالفطر صورة ومعه في الاكل الفطر  
صورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من عدا أو دواء فلا يجب في ابتلاع مع الفطر لوجوب  
الصورة فقط ولا في نحو الاحتجاب لوجوب المعنى مع كماله في الهداية ونفسها ود كرفي البدن انما يجب  
بإصال ما يقصد به التعدي أو التدوي الى عوفه من الهم بخلاف عسيره فلا يجب في ابتلاع الجوزة أو اللوزة  
الصغيرة الباطنة لوجوب الاكل صورة لا المعنى لانه لا يعتاد أكله فصار كالحصاة والدواء ولا في كل بحين  
أو دقيق لانه لا يقصد به التعدي والتدوي ولو أكل ورق شجر اب كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب  
القضاء فقط وكذا لو خرج البراز من ثم ابتلعه وكذا براقي غيره لانه مما يعاف منه ولو براقي حبيبه أو صديقه  
وجبت كذا كرهه الحواشي لانه لا يساهه ولو أخرج القصة ثم أعادها قال أبو الهيثم الاصح انه لا كفارة لانها

اذا اطاقه ويصرب عليه ام  
عشر كالمسألة في الاصح  
(واب جامع) المكاف آدميا  
مشتمس (في رمضان أداء)  
لما امر (أو جومع) وتوارت  
الحشمة (في أحد اليلين)  
أرل أولا (أو أكل أو  
شرب عدا) تكسر العين  
وبالدال المجهني والمد  
ما تعدينا (أو دواء)  
ماية تدوي به والصادط  
وصول ما فيه صلاح بدنه  
طوره ووسعه يرق حبيبه  
يكفر لوجوبه معنى صلاح  
البدن فيه درايتا وعسيرها  
وما نقله الشرع الى عن  
المدادى رده في الشر



ثم عاود كل قسم ثم عاود كره واجب فالطهركه واجب فادهم (قوله كسافر أقام) أي بعد نصف النهار أو قبله  
بعد الاكل أمانة لهم ما يجب عليه الصوم وإن كان نوى الطهركه كسافر أي متباني الفصل الثاني والاصل في هذه  
المسائل أن كل من صار في آخر النهار يصومه ولو كان في أول النهار عاين الرمة الصوم وعليه الامسالة كذا في  
الخلاصة والنهاية والعناية لكه غير جامع ادلا بدخل فيه من أكل في رمضان بعد الان الصيرورة التحول ولو  
لا مشاع ما يليه ولا يتحقق المقادير ما فيه من أي لانه لم يتجدد له حاله بعد نطوره لم يكن عليه ما قبله وكذا لا بدخل  
فيه من أصبه يوم الشمس من طار أو تسحر على ظن الليل أو أظفار كذلك وإذا ذكر في البدائع الاصل المذكور  
ثم قال وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعدد عليه المضي باب أظفر من عمدا  
أو أصبح يوم الشمس من طار أو تسحر على ظن أن النهار لم يطالع ثم تبين طوله فانه يجب  
عليه الامسالة فيها اهـ فقد جعل لوجوب الامسالة أصاب تنفر عاين سبب الفروع وقد حاول في الفتح  
تفصيل الاصل الاول فأبدل ما روي به من أن لا يصح له ما أراد كذا أفاده في البحر والنهر (قوله  
طهران) أي بعد الظهر أو مفتح (قوله وجوب أفان) أي بعد الاكل أو بعد وفات وقت النية والافان هو  
صحة صومه كذا يأتي والظاهر وجوبه عليه كالمسافر (قوله ومطهر) عبر به إشارة الى أنه لا فرق بين مطهر  
ومطهر وأنه لا وجه لقول المصنف والاختيار أن يسكن كسافر أفاده ح (قوله وإن أظفرا) أخذه من قول  
البحر سواء أظفرا في ذلك اليوم أو صامه لا يسكن لا يحق أن صوم الكافر لا يصح لفقد شرطه وهو البينة  
المشروطة بالسلام فالأمر به وما بعد إسلامه إذا أسلم في وقت النية (قوله لعدم أهليتهما) أي لا يصل  
الوجوب بنفسه لاف الحائض بانها أهله وانما سقطت عنهم الوجوب الاداء فليس عليهم القضاء ومثلها  
المسافر والمريض والمنون (قوله وهو السبب في الصوم) أي السبب في الصوم كل يوم وهو سبب على خلاف  
ما اختاره السرخسي ومشي عليه المصنف أول الكتاب من أنه شهود جزء من الشهر من ايل أو نهر وقيد  
بالصوم لأن السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء ولهذا لو بلغ أو أسلم في أثناء الوقت وجبت عليه لو حود  
الاهلية عند السبب وهي معدومة في أول جزء من اليوم ولذا لم يجب صومه من قبله في الفتح انه لو  
كان السبب فيه هو الجزء الاول لم يلزم أن لا يجب الامسالة فيه لانه لا بد أن يقدم السبب على الوجوب والالزم  
سبق الوجوب على السبب وأجاب في البحر بأن شرط التقديم هنا سقط للصورة وتسام تحتية فتدبر وقد مما  
شبهه أول الكتاب (قوله لكن لو نوى بالغ) أي الاختيار وهو استدراك على ما فهم من أمسا كهم ما هو  
أنه لا يصح صومه ما إذا أفاده لا يصح عن الغرض في ظاهر الرواية خلاف الرواية يوسف ويصح نفل لو نوى بامسالة  
الزوال حتى لو أسلم في وقت صلاة وجه ظاهر الرواية ما في الرواية من أن الصوم لا يتجزى وجوباً وأهلية  
الوجوب معدومة في أوله اهـ ثم إن صحة نية الغرض في البحر عن الظهيرة بالصبي بخلاف الكافر لانه  
ليس أهلاً للتعاوى والصبي أهل له ود ر في الفتح أن أكثر المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية فها هنا  
قول البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من  
المواضع تسامحاً أو على القول الضعيف (قوله صبح عن الفرض) لأن الجنون الغير المستوعب بمنزلة المرنى  
لا يمنع الوجوب شرناً لاهية وكل من المسافر والمريض أهل للوجوب في أول الوقت وإن سقط عنهم وجوب  
الاداء بخلاف من بلغ أو أسلم كذا قدمناه (قوله ولو نوى الحائض والنفساء) أي قبل نصف النهار إذا طهرت ناهية  
(قوله لم يصح أصلاً) أي لا فرضاً ولا نهياً شرناً لاهية (قوله للمنا في الخ) أي فإن كلاً من الحيض والنفساء  
مناهية لصوم مطلقاً لأن فقههما شرط لعمدة الصوم عبادة واحدة لا يتجزى فإذا وجد هذا المعنى في أوله  
تحقق حكمه في باقيه وإعنا صبح الغل من بلغ أو من أسلم على قول بعض المشايخ لأن المصنف لا يغيره في أمسا  
لصوم والكفر وإن كان متانها لكن يمكن رفعه عن الحائض والنفساء هذا ما طهر في وعلى قوله أكثر  
المشايخ لا يحتاج إلى الفرق (قوله ولو نوى الصبي) أي ليس له أهلية أو صبيها الظاهر به الوجوب وكذا في غيره

(كسافر أقام وحائض ونفساء طهرتا ومجنون أفان ومريض صبح) ومطهر ولو مكرهاً أو غيباً (وهو صبح) وكافر أسلم وكاهن يقضون ما فاتهم (لا الاختيار) وإن أظفرا لعدم أهليتهما في الجزء الاول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوى قبل الزوال كان نافلاً فيصحب بالافساح كما في النية لاهية من الحائض والمنون والمريض قبل الزوال صبح من المريض ولو نوى الحائض والنفساء لم يصح أصلاً لاهية في أول الوقت وهو لا يتجزى ويؤمر الصبي بالصوم

(قوله فانه يجب عليه الامسالة الخ) لا يقال هذا بخلاف ما سار من اجتماعهم على عدم وجوب الامسالة في الحائض والنفساء والمريض والمسافر لأن التكليف هناك في حال قيام الحيض أو انقطاعه وهذا بعد زوال الاعتذار تأمل اهـ

وان لم يثبت الاثر اهـ والمراد غير حديث الجساحم والمجموع فانه ثابت صحيح وأما أحاديث فطر العتبات  
 وكذا حديثه في الفتح وفيه عن المدائع ولوليس أو قبل امرأة شهوة أو ضاحكها ولم ينزل فقل أنه أظفر  
 وأكل عد اكل عليه الكفارة الا اذا تأول حديثاً أو استغنى فقهها فأظفر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه  
 ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اهـ (قوله الا في الاذهاب) استدعاء من قوله لم يكفر  
 يعني أنه ان اذهب ثم أكل كفر لانه معمد ولم يستند الى دليل شرعي لانه لا يعتمد على الفتوى أو سؤاويه  
 الحديث هما لان هذا مما لا يشبهه على من له شبهة من الفقه نفعه الكمال عن المدائع لكن يحال في ما في السمانية  
 من أن الذي اكتحل أو دهن نفسه أو شارب ثم أكل معمه اكل عليه الكفارة الا اذا كانت جاهلاً فأفتى له بالفطر  
 اهـ قال في الامداد على هذا يكون قولنا الا اذا أفتى فيه فقهه شاملاً لمسألة دهن الشارب اهـ وهو كما ترى مرجح  
 لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه حـ قلت لكن ما ذكره عن الحارث وغيره في العينة يؤيد ما في  
 المدائع (قوله وكذا العينة) لان الفطر من الجاهل القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث  
 فطر الصائم مؤثر بالاجماع يذهب الى ان بخلاف حديث الجماعة قال بعض العلماء أحد بظاهره يشمل  
 الاوزاعى وأحمد ما دام ولم يعتمد بخلاف الظاهر في العينة لانه حديث بعد ما صي السلف على تأويله بما دام  
 فتح في السمانية قال بعضهم هذا واجتماعه مع المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء  
 أحقوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ثواب الآخرة وليس في هذا قول معترف به اطلق ما استند  
 الى دليل فلا يورث شبهة اهـ ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن السدائيم وحرم في الهداية أيضا  
 وشروحه قال الرجحان والدم بعد الحديث والفتوى شبهة في العينة فعد دهن الشارب أولى اهـ قلت ولما  
 سؤى بيمه في الفتح من البدائع وكذا في المعارع عن الميسوط (قوله للشبهة) قد علمت أن مخالف الاجماع  
 لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم (قوله ككفارة المماهر) من شرطه ثبوته وكفر رأى  
 هـ شاملي الترتيب فيعتق أو لا فان لم يجد دهنه من شهر من متناهين فان لم يستطع أقطع ستة من مسكبه بالحديث  
 الا عرابي المعروف في الكتاب الستة فأو أظفر ولولم يدر استأنف الا لعدرا الحاض وكفارة المسك في شرط في  
 صومها المتتابع أيضا وهكذا كل كفارة ترعى فيها العتق من غير ونظام فروع المسئلة في البحر وفيه أيضا ولا  
 فرق في وجوب الكفارة بين الذكر والانثى والمرء والعبد والسالم وغيره ولهذا صرح في البرار به بالوجوب  
 على الجارية فيما لو أسيرت سيدها بهدم طالع الفطر علة بطوعه فامعها مع عدم الوجوب عليه هو بان اذا  
 لم يتا لمطام وهو موسر عماله الطلال وليس عليه كفارة لا حديثي ناعتى الرقة وقال أبو بصير محمد بن سلام  
 بفتي نسيام شهر من لاد المقصود من الكفارة الا في حارو بسمل عليه اظفر شهر واعتاق رقه فلا يجزى  
 الزسر اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الافطار بالسنة شهروا  
 الثانية كونما أدنى حال بالاولى لثبوت ثبوتهم بالكتاب طـ وقد تضمنه الا كفارة بالكتابها دون الاولى  
 يؤيده انه في الفتح ذكر أن سعيد بن جبب يذهب الى انها منسوخة \* (تدبيره) في التشبيه اشار الى انه  
 لا يلزم كونها مثلها من كل وجه فان المسيس في اثباتها يقطع التتابع في كفارة الظهار ما انقضى أو نسيانها  
 لا لأن ثبوتها لادنية بخلاف كفارة الصوم والقتل فانه لا يقطع فيها الا الفطر بعذر أو بعذر رقت أو قد  
 رلت بعض الاقدام في هذا المقتضى وعلى ونحوه في القهستاني وأراد بعذر العذر ما سوى الحيفر والخاصة الى أنه  
 لا يقطع التتابع هذا الوطء ايلاعدا أو نهارا ناسيا بخلاف كفارة الظهار (قوله ان نوى ليلا) أي بنية معينة  
 لها من خلاف الشافعي فيهما شكل شبهة لسقوط الكفارة (قوله ولم يكن مكرها) أي ولو على الجماع كما  
 من ولو كانت هي المكره لزوجها عليه وعليه الفتوى كفي الظاهرية بخلاف ما في الاختيار من وجوبها  
 على الجاهل الا كراهتها كفي بعض نسخ البحر (قوله ولم يظفر) أي بعد اذ اظهروه دما عينا أو ياكل لا يجب  
 الكفارة لولا المسئلة (قوله مسئلة) أي مساوي لا يصح له فيه ولا في سببه رضى (قوله كرس) أي صحيح

الافى الاذهاب وكذا العينة  
 معمد العامة راي لكن  
 يجعلها في التتقي كالحامسة  
 ورعى في البحر لثبوت  
 (كفارة المماهر) المماهر  
 اشارة بالكتاب وأما  
 في السبعة ومن ثم شبهوها  
 ثم اعلم ان نوى ليلا  
 ولم يكن مكرها ولم يظفر  
 مسئلة كرس وحيفر  
 واختلاف في مالو سررض  
 يخرج منه أو سؤاويه  
 مكرها

وطالب في الكفارة



صارت بحال يعاف منها اهـ . لخص او يظهر من ذلك ان مرادهم بما ينهدى به ما يكون فيه صلاح الدين  
باب كان مما يؤكل عادة على قصص التفسري او التداوي او التاذن الجسبي والدقيق وان كان فيه صلاح  
الدين والعداء لأكمله لا يقصد ذلك واللحمة المخرجة كذلك لانها عبادتها شريفة عن الصلاحية حكما كما قالوا  
فيما لو دونه التي عودا به لا يفطر لانه ليس مما ينهدى به عادة عبادته بحسب خلاف ريق الحبيب لانه  
يتلذذ به كما قاله في اواخر الكفر وصار له قبا صياح صلاح الدين وانه اسد يشبه المسكوة يؤيد ما قلنا ايضا  
ما في الحديث من كراهة الاصل الى الكفارة تحب حتى افطر بما ينهدى به لانها الرجو وما يحتاج الرج  
عسا يؤكل عادة بخلاف غيره لان الاتساع عنه ثابت طبيعة كشرط الحرج يجب فيه الحسد لانه يحتاج  
الى الرجح بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل عادة مقصودا او تبه العيرة فهو مما ينهدى به واما غيره  
فهو طبق بما لا ينهدى به وان كان في نفسه معدا والذوا لمحق بما ينهدى به لما فيه من صلاح الدين ثم ذكر  
الفرع الى ان قال في اللقمة وان اخبر بها ثم اعادها فلا كفارة وهو الاصح لانها صارت بحال تستقدر  
ويعاف . ما قد حصل التصور في معنى الغداء اهـ . لخصه وان كان يشك كل على ذلك وجوب الكفارة بأكل اللحم  
الذي ولو من ميتة الاداء اقم ودود فاني لم ارم ذكر فيه شيئا مع انه أشد عبادته من اللقمة المخرجة اللهم الا ان  
يتقال اللحم في ذاته مما قصد به التعدي وصلاح الدين بخلاف اللقمة المدكورة والعجيب وبخلاف ما اذا  
دردلانه يؤدى الى دين ولا يحصل به صلاحه هذا ما ظهر لي في تحريره هذا المل والى الله اعلم (قوله عدا)  
خرج الخليل والمكره بحر قلت وكذا الناسي لان المراد منه الاطوار والناسي وان نهدى استعماله المفسر لم  
يتعد الاضمار (قوله راجع للسك) أى كل ما ذكر من الجائع والاكل والشرب (قوله أى فعل الخ) أشار  
الى ان الحكم ليس قاصرا على الجامة ط واستمرز به عمدا لوفيل ما يظن المفسر به ككلوا كل أو جامع باسماء أو  
احتمل أو أنزل بفطر أو ذرعه التي عطفان أنه افطر فأكل عدا فلا كفارة للشبهة كما (قوله لا ارال) أمالو  
أول فلا كفارة عليه بأكله عدا لانه أكل وهو فطر ط (قوله أو ادخل أصبع) أى يابس كما تقدم ح  
فلا يتسلط فلا كفارة لا كما بعد تحقق الاضمار بالباله ط (قوله ونحو ذلك) كما كاه بعد قبلة مشهورة أو  
مصابة وهو مباشرة فاحشة بلا ارال امداد (قوله في الصور كاهها) أى المدكورة في قوله وان جامع الخ (قوله  
وكفر) تركه ببيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما قال محمد وقال أبو يوسف انه  
على الفور وعن أبي حنيفة روايتان كفى التمر ثائي وقيل ليس بمضاييق وقال الكرخي والاول الأصح وكذا  
لا يكره نفسه كافي الراعي وانما قدم القضاء اشعارا بانه ينبغي أن يقدمه على الكفارة ويسحب التماسع كما  
في الهداية فهستانى (قوله لانه الخ) علة لقوله أو احجم الخ (قوله حتى الخ) تفريع على مفهوم قوله لانه طن  
في غير محله أى لو كان العلم في محله فلا كفارة حتى لو أفتاه الخ ط (قوله يعتمد على قوله) كتحصيل يرى  
الجامة فمطر واما اذا قال في البحر لال العامي يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من  
هذا ان مذهب العامي فتوى مقلديه من غير تقييد بذهب ولهذا قال في الفتح الحكم في حق العامي فتوى  
مقلديه في النهاية في شرط أن يكون المقلد ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه في المبادىء وحسب تصدير  
فتواه شيئا ولا يفتى بغيره اهـ . وبه يظهر أن يعتمد على الجمهور ولا يكتفى بآراء المستفتي وحده فافهم  
(قوله أو مع) يثنا (قوله صلى الله عليه وسلم) أفطر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لان قول الرسول صلى  
الله عليه وسلم أقوى من قول المفتي فأولى أن يورث شبهة وعن أبي يوسف خلافه لان على العامي الاقتداء به  
بالفتوى لا بغيره الا في حقه الى معرفة الأحاديث يلقى (قوله ولم يعلم تأويله) أمانت علم تأويله ثم أكل  
شعب الكفارة فلا تنقاه الشبهة وقول الأوزاعي انه يفطر لا يورث شبهة لانه القياس مع فرض علم الآكل  
كونه يورث شبهة ولا تأويله أنه منسوب شخ أو أن الدين قال فيهم ما ينهدى به الله عليه وسلم ذلك كتابه ثابان  
وقوله في الفتح وعلى الثاني عالم اذهب للثواب كما ياتي (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على أحط المقتضى أى

عند (راجع للسك) أو  
احتجم) أى فعل ما لا يظن  
الفتاوى به كقصصه وتكلم  
وليس وجب مع خمسة بلا  
انزال أو ادخال أصبع في  
دبر ونحو ذلك (فان ظهر  
به فاستكمل هذا القصة)  
في الصور كاهها (وكفر)  
لانه طن في غير محله حتى لو  
أدناه مفت يعتمد على قوله  
أو مع عدا لم يعلم تأويله  
لم يكره للشبهة وان أخطأ  
المفتي ولم يثبت الاثر

٣ (قوله كتحصيل يرى الخ)  
والصنف دليل الحياطة  
لم نعتبر بخلافهم مستقطا  
للكفارة مطلقا في تقدمهم  
في خلاف مالك والشافعي  
بل في دما بالاعتناء تأمل اهـ  
أى ولان شبهة الاشتباه لم  
توجد هنا بخلاف الاكل  
باسمافان الاكل من حيث  
هو مناف للصوم وكذلك  
تركه يثبت النية فهو عدم  
حصة الصوم وأيضا لم توجد  
مسبورة الاضمار ولا معناه  
فيهم ثمهم الاضمار جـ را  
فان ذلك لم يثبت بهذا الخلاف  
شبهة مستقطاة للكفارة مطلقا  
بل بعد الافتاء اهـ

(ان ملائكة الله هم والالا) هو  
المختار (وان استقام) أي  
طابت القى (عامدا) أي  
متدكر الصوم (ان كان  
ملء الفم وسد بالاجتماع)  
مطابقا (وان أقل) لا عدم  
الثاني وهو الصحيح لكن  
ظاهر الرواية كقول محمد أنه  
يفسد كافي الفتح من الكافي  
(فان عاد به نفسه لم يطهر)  
وان أعاده فطهر (روايات)  
أصحها لا يفسد مجيئا  
(وهذا) كاه (في فقه طهامة  
أو ماء أو مرة) أو دم (فان  
كان باهما فهو يفسد)  
فان خلا فالأني واستمسكه  
الكحل وغيره (ولو أكل لحما  
بي أسنانه) ان (مثل  
جمعة) فأكثر (تصير فقط  
وفي أقل مهالا) يطهر (الا  
ادأخره) من (فان كاه)  
ولا (تأخره) لان النفس  
تعاذه (وأكل مثل جمعة)  
من خارج (فطهر) وكه  
في الاصح

(قوله والافسا الفرف) يفسد  
الحج (فدق في شيعا بينهم)  
بساتهم في فواتق الوصو  
من ان الخارج من الاستان  
هم حقيقة والصاعد من  
الجوف ليس بدم في الحقيقة  
بل في الصورة فقط وفي  
الحقيقة هو سوداء مخترقة فله  
حكم في الطهارة والمساء اه

ولو حود الصنع والثالثة اذا كان أقل من ملء الفم وأعاده أو شيئا منه أفطر عند شحم الصنع لا عند أي يوسف  
اعدم الملء والرابعة اذا كان ملء الفم وعاد بنفسه أو شيئا منه كالحصة وصاعدا أفطر عند أي يوسف لوجود  
الملء عند شحم الصنع وهو الصحيح اه فستلث الاعادة وهما الثانية والثالثة أو لاهما اجتماعية وهي  
التي ذكرها المصنف بقوله وان أعاده الح والآخرى بخلافه وهي التي ذكرها المصنف بقوله والالا ولا فرق  
فيهما بين أعاده الكل أو البعض فافهم (قوله ان ملء الفم) فيسدد لا فطاره اجتماعا بالاعادة لكاه أو لا قدر  
حصة منه (قوله والالا) أي وان لم يملأ الفم أعاده كله أو بعضه لا يفسد ومعه عند أي يوسف  
ولا يفسد ما دونه من أنه لو أعاد قدر حصة منه أفطر اجتماعا لان ذلك فيهما اذا كان القى عمل الفم لانه صار في  
حكم الخارج لان الفم لا يفسد عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين أعاده كله أو بعضه فصنع  
تدلاف ما دونه لانه في حكم الداخل ولا يفسد الا اذا أعاده ولو قدر الحصة منه يفسد وهو علم ان كلام  
الشارح صواب لا يخطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم (قوله المختار) وفي الثانية هو الصحيح وصححه كثير من  
العلماء رملي (قوله أي متدكر الصوم) أشار به الى الرد على صاحب غاية البيان حيث قال ان ذكر الصوم  
مع الاستقاء أكيد لانه لا يكون الا مع الصوم والحاصل ان المراد بالصوم لا تعمد القى وهو  
مخرج لما اذا فعل ذلك باستقاء فانه لا يفسد أفاده في الحرط وحاصله ان ذكر الصوم لا يفسد ما دونه  
بكونه ذا كراهية والاستقاء لا يفسد ذلك بل يفيد تعمد القى (قوله مطاوعة) أي سواء أعاد أو أعاده أولا  
ولا ح قال في الفتح ولا يتأتى فيه بغير ربع العود والاعادة لانه أفطر بمجرد القى فلهما (قوله وان أقل لا)  
أي ان لم يعد ولم يعده بدليل قوله فان عاد بنفسه الح ح (قوله وهو الصحيح) قال في الفتح صح في شرح  
الكفر أي لا يبي وهو قول أبي يوسف (قوله لم يفسد) أي عند أي يوسف لعدم الخروج ولا يفتق  
الدخول فصح أي لان ما دون ملء الفم لا يفسد حكمه اخرج كاه (قوله في رواية) أي عن أبي يوسف  
وعند محمد لا يتأتى التفرع بين الصائم (تأنيده) لولا استقامته في شمس ملء الفم أفطر لان كان في مجالس أو  
عدوة ثم نصف النهار ثم عشية كذا في الطهارة (قوله في الطهارة) أي في شمس ملء الفم أفطر لان كان في مجالس أو  
لا يتأتى هذا على قوله ما خلا ما لم يبق في الحرط لا يفسد عند عادون ملء الفم ما في الخرافة على قول أبي يوسف  
أفاده في الحرط (قوله وهذا كاه) أي التفضل المتقتم ط (قوله أو مرة) بالسكسر والتشديد وهي الصغراء  
أحد الطوائع الاربع كاه في الطهارة (قوله أو دم) الباهرات المرادة الجاهد والافسا الفرف ٣ بينا وبين  
الخارج من الاستقامات اذ ابعده حيث يفسد لو غلب على البراء أو ساواه أو وجد طعمه كاه أول الباب (قوله  
فان كان باهما) أي ما عدا من الجوف أما اذا كان بالارأس فلا خلاف في عدم ادساده الصوم كما  
لا خلاف في عدم نقصه الطهارة كذا في الشرع لانية ومقتضى اطلاقه أنه لا يفتق سواء كان ملء الفم أو دونه  
وسواء أعاد أو أعاده أولا ولا والله أعلم بحقيقة هذا الاطلاق وبه حقيقة ما يستعمله على الطهارة لم يرد مع (قوله  
مطاعا) أي سواء أعاد واستقامه وسواء كان ملء الفم أو دونه وسواء أعاد أو أعاده أولا ولا وفي هذا الاطلاق أيضا  
تأمل ح (قوله خلافا للثاني) فانه قال ان استقامه ملء الفم فسد ح (قوله واستقامه الكحل) حيث قال وقول  
أبي يوسف هنا أحسن وقوله جابهم المقتضى به أحسن لان المظن انما يفسد ما يدخل أو بالقي عند من غير  
انظر الى طهارة وبجاسة فلا فرق بين البلع وغيره بخلاف نقض الطهارة اه وأقره في البحر والنهر والشرب بالانية  
وهو مراد الشارح بقوله وغيره فانهم لم يأتوا في ذلك استقامه وقول ان الهام لان الفطر انما يفسد بما  
يدخل أو بالقي عند الخبز بيد النار الذي قد يفسد في اطلاق الشرع بالانية واطلاق الشارح فليتأمل بعينه  
الاحاطة بتعليم الهداية ح (قوله ان مثل جمعة) هذا ما اختاره الصدر الشهيد واستحوذ به في نقضه  
بما ذكره ان يتأمن من غير استقامته بريق واستقامته الكحل لان المسامح من الاطوار لا يسهل الاحتراز منه  
وذلك فيهما يفسد بريقه مع الريق لا يفسد في ادخاله اه (قوله لان النفس تعاذه) وهو كاللحمية



والاعتقاد لزومها وفي المعتاد  
حجى وسيدوا المتيقن قتال  
سندوا لو أظفر ولم يحصل  
العتد والمعتد سقوطها ولو  
تكرر وظاهره ولم يكفر الأول  
يكفيه واحد ولو في رضاء  
هذه تجدد وعليه الاعتقاد  
بنازلة وجهي وغيرهما  
واختصاره فيهم الفتوى  
ان الفاعل بعير الجاهل تامل  
والالا ولو كل عدا شهرة  
بلا سذوقه وتعالى  
شرح الوهابية (وان ذكره  
السقي وشرح) ولم يعتد  
(لا يظفر معاقلة) لا أول  
(فان عاد) بلا منه (و) لو  
(هو مسل) العلم مع تكره  
لصوم لا يفسد) سلافا  
لأنه (واب أعاده) أو قدر  
حصة منه ما كثر حدادي  
(أما ما جاعلا) ولا كفارة

ح (قوله) فعول به منصوب  
الح) فيه ان المفعول هو صير  
الشخص المرفوع بالنيابة  
وحينئذ لا وجه له نصبه  
حجى لان المعتاد لا يجرى الا  
لفعول واحد ولا في هذا  
مشكل وقال شيخنا أيضا  
ان المعتاد اسم فاعل أفعاله  
وهو كسر تيسه والماعل  
بغير مستتر فيه يعود على  
الشخص وحجى وحيثما  
منسوبان على المفعولية  
وقد يكون اسم فاعل كما  
قبل في شتار اه

لا يمار (قوله والمعتد لزومها) أي بعد ذلك لانه فعل عدو الأول أن يقول عدم سقوطها لانها كانت  
لازمة والخلاف في سقوطها وقيد بالسفر مكرها لدلوسا رطابا عابدا أظفرا تفقت الروايات على عدم  
سقوطها أما لو أظفر بعد ما سفر لم يجب خبر أي وان حرم عليه لو سافر بعد الفجر كما يأتي (قوله وفي المعتاد)  
عند على قوله في ساقه واسم مفعول به مبر هو نائب الفاعل على الموصوف أي الشخص المعتاد  
وحجى بغير تنوين المفعول به منصوب بمتحة مسندة على ألف التأنيث المفعول به وحجى ضام معطوف عليه أي  
واختلاف في الشخص الذي اعتاده حجي وحجى والواو أي أو وفي بعض النسخ وحجى فيجوز أن يكون مرفوع  
أو خبر وراكن الجرح مبر حائر لان اضافة الوصف المفرد الى معموله المبر من آل لا يجوز وأما الرفع فعلى اسناد  
المعتاد الى الحجى والحيض أي الذي اعتاده حجي وحجى والاصوب النص وقوله والمتيقن اسم فاعل مجرور  
بالعطف على معتاد ومثاله مفعول (قوله لو أظفر) أي كل من المعتاد والمتيقن (قوله والمعتد سقوطها) كذا  
نجد في البرازية وقاض يخاف في شرح الجامع الصغير في المعتاد حجي وحجى وشبهه عن أظفر على طن العروب  
ثم ظهر عدمه وعليه معنى الشرب لاني وهو مخالف لما في الجرح حيث قال وإذا أظفرت على طن أنا يوم  
حجى هاهنا لم يفسد الاظهر وجوب الكفارة كذا أظفر على طن أنه يوم مرضه اه وكتبت فيما علقته عليه  
بجعل الثانية من اسم الانتم بالاجماع به خلاف مسئلة الحبيض فان قيم الاختلاف المشايخ والصحيح الوجوب كما  
ان على ذلك في التواريخ اه ولما جزم بالوجوب في المسئلة في السراح والحيض والحاصل اختلاف  
التصحيح في ما لم أرم ذكره خلاف سقوطها من تبين قتال عدو والفرق كافي جامع الفصول ان القتال  
يحتاج الى تقديم الادلة لارلية تنوي بخلاف المرض (قوله ولم يكفر الأول) أما لو كفر فعليه أخرى في ظاهر  
الرواية لا علم بأن الرب لم يعمل بالأولى بحر (قوله وعليه الاعتقاد) قتله في الحر من الاسرار ونقل قتله عن  
الجوهرة لو جامع في رضاء صاين وعليه كذا بيان وان لم يكفر الأول في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت وقد  
انضاف الترجيح كثرى وبتة في الآية بأنه ظاهر الرواية (قوله العطر) ان شرطية ح (قوله والالا)  
أي وان كان الظاهر التكرار في يومين بجماع لا يعتد انحل الكفارة وان لم يكفر الأول لعظم المناسبة ولذا  
أوجب الشافعي الكفارة دون الاكل والشرب (قوله ونماه في شرح الوهابية) قال في الوهابية

ولو أكل الانسان عدا وشهرة \* ولا عذرية قيل ما يقتل بؤس  
قال الرب لاني صورته اعتد من لا عدله الا كل عدا يقتل لانه مستتر في بالدين أو مكرها باتب منه  
بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به بغير المؤلف بقيل ليس بالزم الصعب اه ح (قوله وان درعه  
القي) أي علمه وسقوطه وسقوطه تستخرج الى أربع وعشرين صورة لانه اما أبى أو يستقي أو في  
كل اما أن علمه أو دونه وكل من الاربعه اما أبى ح أو عاد أو أعاده وكل اما إذا كرصومه أو لا ولا طر في  
الكل على الأصح الا في الاعادة والاستثناء بشرط المل مع اتد كشرح الماتقي (قوله ولو هو مل) اه  
بالمع ان مادون مل العلم مفهوم بالأولى لاجل التخصيص عليه لان المعطوف عليه في حكم المدكور فافهم  
وأطلق في مل العلم فتمل ما لو كان متفرقا في وضع واحد بحيث لو جمع مل العلم كافي السراح (قوله  
لا يفسد) أي عندئذ وهو الصحيح له دم وجود الصبح واندم وجوده صورة المعطر وهو الاشلاج وكذا ما مناه  
لان لا يعتد به بل المنهس تعاده بحر (قوله واب أعاده) أي أعاد ما قامه الذي هو مل العلم (قوله أو قدر  
حصة) فأكثر أشار الى أنه لا فرق بين اعادة كله أو بعضها اذا كان أصله مل العلم قال السبكي في  
السراح معنى الخلاف ان أبا يوسف يعتبر مل العلم ويختار بغير الصنع ثم مل العلم له بشكم الخارج ومادونه  
ليس بخارج لانه يكون ضيقه وفائدته تباين في أربع مسائل اجدها اذا كان أقل من مل العلم وعاد أو شيء  
منه قدرا جاعلا لم يظفر اجسادا ما منسدا أي يوسف فانه ليس بخارج لانه أقل من المل وهو عديم القيمة لا ينعى له في  
الاختلاف الثانية ان كان مل العلم وأعاده أو شيئا منه قدر الحصة فاجدها أظفرا اجسادا لا يخرج أحد من

ولوجود



أن الأول عند هذا الكن قال في الفتح وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول وبما شر وهو صائم  
وروى أبو داود بن صالح بن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام سأله رسول الله عن المداومة للصائم من حصره  
وأناه آخرها فإد الذي رخص له شح والذي من شارب وكنل (قوله لادهن شارب وكنل) بفتح الفاء مصدرين  
ويعمل السمين وعلى الثاني فالله لا يكره استعماله إلا أن الرواية هو الأول وتسمي في المهر وذكري  
الامداد أول الباب أنه يؤخذ من هذا أن لا يكره للصائم شرب الماء والورد ويحوى مما لا يكون حراما  
متصلا كالدخان فانهم قالوا لا يكره إلا كتحال تحال وهو شامل للمعطي وغيره ولم يحصوه بنوع منه وكذا  
دهن الشارب اه (قوله ادا لم يقصد الرية) اعلم أنا لا نلزم بين قصد الجبال وقصد الرية فالقصد الأول  
لدفع الشيب وإقامة ما في الوفا وإظهار النعمة شكر الأخر وهو أثر أدب النفس وشهامتها والثاني أن يرضعها  
وقالوا بالصاب وردت السنة ولم يكن لقصد الرية ثم بعد ذلك ان حصلت رية فقد حصلت في ضمن قصد  
مطلوب فلا يصح إذا لم يكن مائة تالية فتح وهذا قال في اللؤلؤ الحية لاس الثابت الحلة مباح إذا كان لا يتكبر  
لأن التكبر حرام وتفسيره أن يكون معها كما كان فيها اه بحر (قوله أو تطويل اللحية) أي بالدهن (قوله  
وصرح في النهاية الخ) حيث قال وما وراء ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان  
يأخذ من اللحية من طولها ويرصها أو رده أو يمسح بها الترمذي في جامعه اه ومثله في المعراج وقد نقله  
عن أبي الفتح وأقره قال في المهر وسمعت من بعض أعرافنا إلى أن قول النهاية يجب بالحاج الملهة ولا بأس  
اه قال الشيخ السمعاني ولعله خلاف الظاهر واستعمالهم في مثله يستحب (قوله الأب يجعل الوجوب  
على الثبوت) يؤيد أن ما استدلل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرحنا في المهر وغيره أن كان  
يفعل لا يقتضي التكرار والدوام ولذا حذف الزيادة في لفظ يجب وقال وما زاد بقص وفي شرح الشيخ السمعاني  
لا بأس بأن يقتصر على الحية فإذا زاد على قبضته شيء حرم في الميتة وهو سنة كافي المبتدئ وفي المنتهى والبيان في  
غيرهما لا بأس بأخذ أطراف اللحية إذا طالت ولا ينف الشيب الأعلى وجه التريين ولا بالانخد من طاحه  
يشعر وجهه مالم يشبه فعل الحية ولا يتجافى شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به اه (قوله وأما الانخد منها  
الخ) سمعنا في الفتح من ماسرو بن ماضي الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما وسلم أنهما أكلوا الشوارب  
واخذوا اللحية قال لأنه صرح عن ابن عمر راوى هذا الحديث أنا كتابنا هذا الفاء على عن القصصه قال لم يعمل  
على السمع كاهو أو لما في عمل الراوى على خلاف مروية مع أن راوى عن غير الراوى وعن أبيه صلى الله عليه  
وسلم يعمل الاغتذاء على اغتذاء عن أبينا نحن علماء أو كلها كما هو فعل من موسى الأعاجم من حلق طاهم  
ويؤيده ما في مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه وسلم عن خروا الشوارب وأخذوا اللحية حالوا الخوص فهدده  
لعله واقعه موقع العليل وأما الانخد منها وهي دون ذلك كما فعله بعض العارفة وخشية الرجال فلم يجهل أحد  
ه الحصة (قوله وحديث التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها  
بالسار حوته أربعمائة ألف تحلف ط وحديث الا كتحال هو ما رواه البيهقي وصححه من كتحال بالآخر  
وم عاشوراء لم ير مدا أبدا ورواه ابن الجوزي في الموصوعا من كتحال يوم عاشوراء لم ترمده به ثلاثة السنة  
تبع قات ومما سببه ذكر هذا ما أن صاحب الهداية استدلل على عدم كراهة الا كتحال للصائم بأنه عليه  
الصلاة والسلام قد ثبت إليه يوم عاشوراء والى الصوم فيه قال في المهر وتعبه ابن العربى لم يصح عنه صلى  
الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وإعماله وافض لما استدعوا إقامة المأتم وإظهار الحرب يوم عاشوراء  
لأن كون المسلمين قتل فيه استدع حمله أهل السنة إظهار السرور واتحاد الطوبى والأطعمة والأكل  
يرووا أحاديث وصونها في الا كتحال وفي التوسعة فيه على العيال اه وهو مردود بان أحاديث الا كتحال  
أيضه في موضوعه كيف وقد نسخ بها في الفتح ثم قال فهدده عدة طرق أن لم يحجج بواحد منها فالجوع  
يحججه لتهمة الطريق وأما حديث التوسعة فرواه الأتات وقد أفرد به ابن القرافي في شرحه فيه اه ما في المهر

مطلب في الفرق بين قصد  
الحال وقصد الرية

(لا) يكره (دهن شارب  
و) (لا) (كل) ادا لم يقصد  
الرية أو تطويل اللحية  
اذا كانت بعد السنين  
وهو القصة وصرح في  
النهاية بوجوب قطع ما زاد  
على القصة بالضم وقصاه  
الاشم بتركه إلا أن يحتمل  
الوجوب على الثبوت وأما  
الاخذ منها وهي دون ذلك  
كما يعمل بعض المعارفة  
وتنبت الرجال فلم يجهل أحد  
وأما كاهها فليس بمورد  
الهدى وتجو من الانخد  
فتح وحديث التوسعة على  
العيال يوم عاشوراء صحيح  
وأحاديث الا كتحال فيه  
صحيحة لا موضوعية

مطلب في الانخد من اللحية

مطلب في حديث التوسعة  
على العيال والا كتحال يوم  
عاشوراء

مطلب فيما يكره للصائم  
(الاذا مضى بحيث نال شئ  
في فيه) الا ان بعد العام  
في حلقه يامروا بغيره  
السكال قالوا وهو الاصل  
في كل قابل مضى (وكره) له  
(ذوق شئ) كذا (مضى)  
الاعتراف (في مضى) ما قاله  
العيني ككون زوجها  
أو مضى بها سبي الخ  
فذاقت وفي كراهة الذوق  
عند الثراء فوالان وروى  
في النهي بأنه ان وجد بدا  
ولم ينفذ عنها كراهة الا  
وهذا في الفرض لا المفل  
كذا قالوا وفيه كلام طرمة  
الاعتراف به بلا عذر على  
المضى بغير الكراهة  
(و) كره (مضى) ذلك (أي مضى)  
بغير عذر مضى والاعتراف  
وكره للمضى من الا في الطهارة  
بعذر وقبل يباح ويستحب  
للتسليم لانه سوا كره  
(و) كره (قبل) ومضى  
ومعانة ومباشرة فاستشبه  
(ان لم يأم) المسدودان  
أمن لا بأس

٣ (قوله لان هذا يهل العلة  
الح) أي التي ينزل الاعتراض  
عنها وهي ما ذكرها  
المضى بقوله لان النفس  
يباح الطهارة فيه بعد اتمامها  
والاعتراف في رواية الحسن  
ووجوب الاعتراف انه ذكر  
في الا لا يرد عليه الاعتراض  
في كراهة قال ليست العلة هي  
ما ذكره من مضى بغير عذر

المرجحة وقد ساس السكال أن التحقيق تقييد ذلك بكونه ممن يضاف ذلك (قوله الا اذا مضى الح) لان ما التصق  
بأسنانه فلا يصل الى حوفه شئ أو بصيرتاه الى بقعة معراج (قوله كما) أي عند قوله أو خرج دم من أسنانه  
(قوله وهو) أي وجود الطم في الخلق (قوله في كل قابل) في بعض المصحف في كل شئ والاولى أولى وهي  
الموافقة لعمارة السكال (قوله وكره الح) الطاهر أن الكراهة في هذه الاشياء تترتب على (قوله قاله  
العيني) وتتم في النهي وقال وجهه الذي يوجب في الثاني فقط والاول أولى اه (قوله ككون زوجها الح)  
بيان العذر في الاول قال في النهي من العذر في الثاني أن لا يخدم من مضى أصيها من طائفة أو نفسها أو غيرها  
من لا يصوم ولم يحد طبعها (قوله وروى في النهي) عبارته وبنفي حل الاول أي القول بالكراهة على ما اذا  
وجد بدا أو الثاني على ما اذا لم يجد بدا وقد نفي العيني اه فقد قيد الكراهة بان يجد بدا من شرائه أي سواء  
خاف العيني أو لا فقول السامع فلم ينفذ مما خالف ما في النهي وقوله والاولى وان لم يجد بدا وخاف  
غسل لا يكره موافق للنهي فافهم ومعه أنه اذا لم يجد بدا لم يوجب مسامحة وهو ظاهر (قوله وهذا) أي  
الحكم بكرة الذوق أو المضى بلا عذر (قوله لا العمل) لانه يباح فيه الطهارة بالعدول عنها أو بلا عذر في رواية  
الحسن والثاني فالذوق أول لعدم الكراهة لانه ليس بافطار بل يحتمل أن يصير اياه فسخ وغيره (قوله  
وفي كلام) أي لصاحب الجرح وحاصله أن الكلام على طاهر الرواية من عدم حل الفطر عند عدم العذر  
فما كان يجرى بضاله للفطر بكره أما على ذلك الرواية فيسلم وسيأتي أثرها اه وأجاب في النهي بأنه يمكن أن  
يقال انما لم يكره في النفس وكره في الفرض اطهارا للنفوس الرتبة اه وأجاب الرمي أيضا بأنه انما يكره  
في الفرض لا القوة فيجب منعه وعدم تعريضه للفساد وكره فيه ما يشي منه الاضمار اليه ولم يكره في الفعل  
وان لم يحصل حقيقة الفطر فيه لانه في أصله محض تقاطع والمناقض أمر بنفسه ما رتداه فمطمت مرتبة عن  
الفرض لعدم كراهة فعله بما أضى الى الفطر من غير علة طن فيه قال وهذا أولى مما في النهي لان هذا  
يدخل العلة المذكورة قلوبهم وتأمل اه (قوله وكره مضى ذلك) نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شئ  
ومضى بلا عذر لان العذر فيه لا يضره قد كره طاعة الاعتراف بما رمل قلت ولان العادة مضى صوما  
للنساء لانه سوا كره كما يأتي في كتاب فمضة عدم الكراهة في الصيام لتوهم أن ذلك عذر (قوله أبيض الح)  
قيد بذلك لان الا وروى غير المضى عن غير المتتم يصل منه شئ الى الجوف وأطلق محمد المسألة وجاها السكال  
تبعها لما نأخر من على ذلك قال للامام بان معال عدم الوصول فان كان مما يصل عادة حكم بالفساد لانه كالمضى  
(قوله وكره للمضى من) لان الدليل على التشبه بالنساء يقتضي الكراهة في حقهم حالما عن المعارض فسخ  
وطاهره أنما يكرهية ط (قوله الا في الطهارة) كذا في المعراج عن البردوي والمحوي (قوله وقيل  
يباح) هو قول سفر الاسلام حيث قال وفي كلام محمد إشارة الى أنه لا يكره له غير الصائم ولكن يستحب للرجال  
تركه الا اعدوا مثل أن يكون في غير اه (قوله لانه سوا كره) لان بينهن ضئيلة قد لا تحتمل الله والشئ في شئ  
على اللثة والذوق منه فسخ (قوله وكره قبل الح) خذ في السراج بان القبلة الفاحشة بان تضع شئ بها كره على  
الاطلاق أي سواء أمن أو لا قال في النهي والمعاينة على التفصيل في المشهور وكذا المباينة الفاحشة في طاهر  
الرواية ومن محمد كراهة طاعة وهو رواية الحسن قبل وهو الصحيح اه وانما الكراهة في الفسخ ومخبرها  
في الوجوبية لا كراهة وهي أن يعانها وهما معتبرتان ومن فرجه فربها بل قال في التحفة ان هذا  
مكره وبلا خلاف لانه يقتضي الى الجاسع غالبا اه وبه علم أن رواية محمد ببيان كونه ما في طاهر الرواية من  
كراهة المباينة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في  
طاهر الرواية عن محمد أنه كره المباينة الفاحشة وبه ظهر أن ما سطره من النهي من الجاسع خلاف في الفاحشة  
ليس مما ينبغي ثم رأيت في التتارخانية عن محمد كراهة كراهة من التوقيف بين الروايتين وأنه  
لا فرق بينهما أو لا (قوله ان لم يأم) أي ان لم يأم (قوله وان لم يأم) (قوله وان لم يأم) (قوله وان لم يأم)



فيهم اه من المعراج ملخصا (قوله لا يجوز الخ) عزاه في المعراج الى القيمة وقال في التاترينا في التاترينا  
سئل على من اجد من المتطرف اذا كان يعلم انه لو اشتعل بحرقته لمحقته مرض يصح الفطر وهو محتاج للهبة  
هل يساح له الا كل قبل ان يعرض من ذلك اشهد المص ويحكمه حكمه عن امه تاذه الو يرى وفيها ما انت  
انما امد عن خصا في بعضه في آخر النهار هل له ان يعمل هذا العمل قال لا ولكن يحبره من النهار ويستريح  
في الساق فان قال لا يكفيه كذب ايام الشتاء فانما اقصر في ايامه في يومه اليوم اه ملخصا وقال الرمي وفي  
جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاشتهاله بالعيشة اه ان يفطر ويصوم لكل يوم نصف صاع اه اى  
اذا لم يدرك عدة من ايام اخرى يمكنه الصوم في الايام والاحتياط في هذا العمل ان لا يقدر على ما مع  
الصوم ويمك الررع بالتأخير لا شئ في حوز الفطر والقضاء وكذا الحسار وقوله كذب الخ فيه نظر فان  
طول النهار وقصره لا يدخل له في الكفاية فقد يظهر من قوله لا يكفيه في فطره الى جهه الاحاله على  
الصلاح تأمل اه كلام الرمي اى لان الحاجة تختلف في فطره وشره وقله عيال ودها  
ولكن ما نقله عن جامع الفتاوى صورته في رواية الاصاح وغيره من بدو الصوم الا بدو يؤيده اطلاق قوله في فطره  
ويطعم وكلامه في صوم رمضان والذي يدهى في مسئلة المتطرف حيث كان الظاهر ان ما من من هفتات  
المشايخ لا من مقل المذهب ان يقال اذا كان عدة ما يكفيه وساله لا يحل له الفطر لانه يحرم عليه السؤال  
من المساس بالفطر اول والا فله العمل بعد ما تكفي ولو اذاه الى الفطر يحل له اذ لم يمكنه العمل في غير ذلك  
فما لا يؤديه الى الفطر وكذا لو حلف بالذبح لغيره او سرقته ولم يحرم من يعمل له تأخره المثل وهو بقدر ما لا يناله  
قطع الصلاة لقل من ذلك لكن لو كان آخر نفسه في العمل في عدة معلومة فصار رمضان والظاهر ان له الفطر وان  
كان عدة ما يكفيه اذ لم يرص المسئلة في فطره في الظاهر فانما يحرم عليه الارضاع بالعدة وحل  
لها الا فطر اذ اضاقت على الولد فيكون خروجه على نفسه اولى تأمل اه ما ظهره والله تعالى اعلم (قوله فان  
أجهد الحرج) قال في الوهبانية

فان أجهد الانسان بالشغل بطه \* فادبر في التكفير قول من سئلوا

قال الشرنبلالي صورته صائما ثم اتهمه في رجل منى أجهده العناش فأفطر لزمه التكفاره وقيل لا وانه أفتى  
البعال وهذا خلاف الامة اذا شهد بنفسه بالانعام من ذرة حب ففطر الى ولاها ان تمتع من ذلك وكذا  
العبد اه ح وطاهره وهو الذي في الشرع لاية عن المصطفى ترجيح وجوب الكفارة ط فاستفتى به  
قوله ولاها ان تمتع لزم الكفارة لايها انصا لومعت ختاره فيكون ما قبله محجولا على ما اذا كان يحبر احتسارها  
بدليل التعليل والله اعلم

\*(فصل في العوارض)\*

جميع عارض والرادية هما ما يحدث للانسان مما يسببه له عدم الصوم كايه كلام الشارح (قوله المبيحة  
لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسئلة للصوم اسأورد عاياه في الشهر (١) من انه لا يشمل السفر فانه  
لا يسببه الفطر واعاياه عدم الشروع في الصوم وكذا الباسة الفطر من ابروص الكبر في الصوم وفيه ما لا يخفى  
(قوله حصة) هي السفر والحمل والارضاع والمرس والكبر وهي تسع نكاهتها بقول  
وعوارض الصوم التي قد يمرض \* للمرض فيها الفطر تسع تستفطر  
سئل وارضاع وانكراه سفر \* مرض جهاد حوزة عايش كبر

(قوله واني الا كراه) ذكر في كتاب الا كراه انه لو أكره على كل ميتة أو دم أو لحم خنزير أو ثوب  
غيره بمجئى كجس أو ضرب أو قتل لم يحل وان لم يجئى كقتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح حل فان صبر فقتل  
أثم وان أكره على الكفر بمجئى رشص له اظهره وقلبه مضمئن بالايمان ويؤجر لو صبر ومنه سائر سقوطه  
اليسالي كافيا عدم الصوم وصلاة وقتل صيد حرم أو في اجرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اه وانما اثم لو صبر في

لا يجوز ان يعمل في الاصل  
به الى الصنف فيجب بصره  
الم اروي بترجيح الباقى فان  
قال لا يكفيه كذب ايام  
أيام الشتاء فان أجهد الحرج  
نفسه بالعمل حتى مرض  
فأفطر في كفارته قولان  
تنبه في البراز به لونه ام عز  
عن القيام صام وفسل  
فأمد اسعيا من العبادتين  
\*(فصل في العوارض)\*  
المبيحة لعدم الصوم وقد  
ذكر المصنف منها خمسة  
وفي الا كراه

(١) قوله لا أو رد عاياه  
في الشهر الخ وسعه الايراد  
ان التعبير بالمسئلة يقتضي  
سبب الفطر بالمرض بالصوم  
والسافر اذ اناس بالادوم  
لا يسببه الفطر وانما يسببه  
له عدم الشروع منه ابتداء  
اه

(١) قوله وكذا الحاجة الفطر  
الخ اى فان الشح العاين  
اعاياه يسببه ترك الشروع  
ابتداء لا افساده لعدم  
الشروع فيه اه

وهو أن يؤخذ من الحوائث السعدية لكنه زاد عليهم ما ذكره في أحاديث الأكتحال وما ذكره عن الفتح  
وفيه نظر وأنه في الفتح ذكر أحاديث الأكتحال لأصانهم من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو ما قدمناه  
عنه وبعضها مطلق فإرادته الاحتجاج بمجموع أحاديث الأكتحال لأصانهم ولا يلزم منه الاحتجاج بحديث  
الأكتحال يوم عاشوراء كيف وقد جزم بوضوحه الحافظ السيوطي في المقاصد الحسنة ونبيه خير منهم مثلاً  
على القاري في كتاب الموصوعات ونقل السيوطي في الدرر المنيرة عن الطائفة أنكم أنا مسكر وقال الطراحي في  
كشف الحقائق ومزيل الالهام قال الطائفة أيضاً الأكتحال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فيه أثر وهو بدعة نعم حديث التوسعة ثابت صحيح كقوله الحافظ السيوطي في الدرر (قوله كازعمه) اس  
عبد العزيز (الذي في البحر والحوائث السعدية ابن العرقاات وهو صاحب المكت على مشكلات  
الهداية كذا ذكره في السعدية في غير هذا المثل (قوله ولا سوانك) بل يسن لأصانهم كغيره صرح به في  
النهاية لمعجم قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أدركت على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء وعند كل صلاة  
لأناول الفطور والعصر والمغرب وقد تقدم أمركهم في الفهاره بغير (قوله ولو عشيما) أي بعد الزوال  
(قوله على المذهب) وذكره الثاني المجلد بالسؤال عليه من ادخله فيه من غير ضرورة رد بأنه ليس بأقوى من  
الصحة أما الرطب الأخضر فلا بأس به اتفاقاً كذا في الخلاصة نهر (قوله وكذا لا ذكره جماعة) أي  
الجماعة التي لا تفسد من الصوم وينبغي له أن يؤخرها إلى وقت العروب والفساد كالجامة ود كشرح  
الاسلام أن شرط الإكراه ضعف يحتاج فيه إلى الظاهر كفي النار خابية أمداد وقال قبله وذكره فعلى ما ظن  
أنه ينفقه عن الصوم كالفصد والحاجة والعمل الشاق لساقية من تعريضه للفساد اه قلت ويحوي به  
اطالة المكت في الجسام في الصيف كالمظهر (قوله ومضمضة أو استنشاق) أي عبر وضوء أو اعتسار  
نور الأيضاح (قوله للتبر) راجع لقوله وتامف وما بعده (قوله وبه يفتي) لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى على رأسه الماء وهو صائم من العشاء أو من الحار رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يميل  
الثوب ويألفه عليه وهو صائم ولأن هذه الأشياء مع العروب على العبادة ودفع الصبر الطيب وكبرها أو بحقيقة  
لما فيها من الطهارات الصبر في العبادة كقوله البرهان أمداد (قوله ويستحب السجود) لما رواه الجماعة إلا  
أبداً ودع أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع وأمان في السجود بركة قيل المراد بالبركة حصول  
التقوى على صوم الغد أو زيادة الثواب وقوله في النهاية أنه على حذف مضاف أي في كل السجود ومبنى على  
ضبطه بالصم جمع صحر والاعرف في الرواية الفتح وهو اسم للأكل قول في الصحر وهو السجود وهو السجود من  
الليل كالوضوء بالغض ما يتوضأ به ويسأل بتعين الصم لأن البركة في كل الثواب إنما يحصل بالفعل لا بنفس  
الما قول فتح مخلص قال في البحر ولم أر صريحاً في كلامهم أنه يحصل السنة بالماء وحده وظاهر الحديث  
يقيده وهو ما رواه أحد السجود بركة فلا يشعوه ولو أن يعرج أحدكم بركة من ماء فإن الله وملائكته  
يسألون على المسحور به (قوله وتأخيره) لأن معنى الاستعانة فيه أن بلغ بدائع ومحل الاستحباب ما لا بد منه  
في قضاء الليل فإن شئت ذكره إلا كل في الصحيح كفي البدائع أيضاً (قوله وتجيل الفطر) أي إلى يوم غيم ولا  
يفطر ما لم يغلب على فطره غروب الشمس وإن أدب المؤذن بجر عن البرازية وفيه من شرح الجامع لقصاصيخ  
التجويد المستحب قبل اشتغال النجوم \* (نقشه) \* قال في القاص ومن كان على مكان من دفع كساره  
استكدر به لا يفطر ما لم يغرب الشمس \* (نقشه) \* ولا هل البارة الفطرا من بركة منهم قبله وكذا العبارة في  
الطائفة في حق صلاة الفجر أو السجود (قوله لحديث الخ) كذا أو ود الحديث في الهداية قال في الفتح وهو  
على هذا الوجه أنه أعلم به والذي في مجمع الطائفة ثلاث من أخلاق المرسلين تجيل الإفطار وتأخير السجود  
ووضع اليدين على التماس في الصلاة اه واسم كل بانه كيف يكون من أخلاق المرسلين ولم يكن في  
ما هم على كل السجود وأجيب عن أنه لم يكن في ما هم واتلم عليه ولو لم يلائم اجتناب الخصال الثلاث

تؤخره ابن عبد العزيز  
(و) لا (سوانك ولو عشيما)  
أورد طائفة المسألة على المذهب  
وكرهه الشافعي بعد الزوال  
وكذا لا ذكره جماعة فتألف  
بشوب متصل ومعهمة أو  
استنشاق أو اعتسار للتبر  
عبد الثاني وبه يفتي  
ثم لا يلية عن البرهان  
ويستحب السجود وتأخيره  
وتجيل الفطر لحديث ثلاث  
من أخلاق المرسلين تجيل  
الإفطار وتأخير السجود  
والسؤال \* (فروع) \*



وأراد في المسموع تعالى سر  
 - - - - -  
 فمما ليس فيه انطال عبادته  
 قامت وفي كلام لا بد منهم  
 نصح المسلم - - - - -  
 يتطعم - - - - - وفي الخبر  
 عن السلف - - - - -  
 تمتع من - - - - -  
 اذا كان مجرهما عن إقامة  
 الفرائض لا - - - - -  
 أصل المارية في الفرائض  
 (العلم) يوم العذر الا السهر  
 كما سيأتي (وقسوا) لروما  
 (ماتوا) والمدة (و) بلا  
 (ولاء) لانا على التراجيح  
 ولنا ما ارادوا مع - - - - -  
 بخلاف قضاء الله (و) لو  
 ما عذرنا اننا (قد) لم  
 لاداء على التمتع (و) لا ودية  
 لما مر - - - - -  
 (ريبت) لسائر الصوم  
 لا - - - - -  
 على البر لا قول - - - - -  
 (ابن نصره) فابشع عاينه  
 أو على ربه قال الفخر أوفى  
 لموافقته الجماعة (وان ماتوا  
 و - - - - -  
 (ولا تفت) عليهم (الوصية  
 بالعدنة) لعدم ادراكهم  
 مدة من أيام آخر (ولماتوا  
 بعد زوال العذر و - - - - -  
 الوصية بقدر ادراكهم مدة  
 من أيام آخر وأما من أوفى  
 بعد اوجهم ما عليه بالأولى

أهارة ولا تحرية بعد عدم غلبة الطارن والساس منه عافا لوب (قوله وأقاضي الهر) أحدا من تعطل المسئلة السابقة باحتمال أن يكون عرض الكافر افساد العبادعة وعامة العروءة إشارة إلى أن المراد بخص يجوز له أن يستعمل بالكافر فيمساءر المطال العبادعة ط (قوله دأن) أي وكيف يتطابق معهم وهو استتفهام بمعنى النبي قال ح أي ذلك شيخنا بما نقله من الدر المنثور للعلامة السبكي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر مسلم إلا عزم على قتله (قوله لا لامة أن تمتنع) أي لا يصح عليه ما قال أسره في ذلك كالتوصي وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى ذلك أن الوأطاعة مستحقة أي أن تطرب لمثلها الكفار ويطلب منه ما ذكره الشارح من التعديل وقدمنا نحوه في العسل (قوله إلا السفر) استثناء من عموم العذر فبالسفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كما يحكي) أي في قول النبي يجب على من يقيم إتمام يوم من مسافر فيه ح (قوله وقصوا) أي من تقدم حتى الحامل والمرضع وعاب الله كور فأتى بصيرهم ط (قوله لا ددنة) أشار إلى خلاف الامام الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال بوجوب القضاء والفدية لكل يوم من حمله بكفى الله رافع (قوله ولا ولا) كسر الواو أي هو إلا بمعنى المتابعة لا طلاق قوله تعالى فعذرة من أيام أخر ولا خلاف في وجوب التتابع في أداء رمضان كالإسلاف في نذر الناسع في عالم يشترط فيه وتما في الهر (قوله لا دة) أي قضاء الصوم المفهوم من قصوا وهذا على المسافهم من قوله ولا ولا من عدم وجوب الفور (قوله حار التصو ع قوله) ولو كان الوجوب على الفور لا يكره لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المصيق بحر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إن أدركها لأن حرام الشرط لا يتأخر عن أنوال السجود وطاهره أن يكره التأخير بالصلاة لا على الفوائت ولم أره نهر فأت قدمنا في قضاء الفوائت كراهته إلا في الروايات والروايات غير واسعة ط (قوله قدم الادعاء على القضاء) أي ينبغي له ذلك والادعاء قدم القضاء وقع من الادعاء كما هو في فائت بل الظاهر الوجوب لما مر أول الصور من أنه لو نوى النفل أو واحدا آخر يكتفى عليه الكفر تأمل (قوله المساس) أي من أنه على المراح (قوله خلافا لشافعي) حيث أوجب مع القضاء لكل يوم طعام من كس ح (قوله لا أفعل بفصل) لا لقضائه أن الإفطار فيه خير مع أنه مباح وفيه أنه ورد أن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزاءه وحبها الله تعالى رخص إلى الأمانة فيفيد أن رخصة الإفطار فيها ثواب أكبر من العزيمة أكثر ثوابا يمكن حل الخلاف على من أتت بنفسه الرخصة ط (قوله لم نصره) أي عا ليس فيه خوف هلاك والاوجب الفطر بحر (قوله فاشق عليه الخ) أشار إلى أن المراد بالمرء مطلق المشقة لا خصوص ضرر البدن (قوله أو على ريقه) اسم جرس يشمل الواحد والأكثر وفي بعض النسخ ريقه فإذا كان ريقه أو عامتهم مفطرين والمفقة مشتركة فان الفطر أفضل كإفطار الخلاصة وغيرها (قوله موافقة الجماعة) لأنهم يشق عليهم فدية صومهم من المفقة أو عدم موافقة لهم (قوله فادعوا الخ) طاهر في رجوعه إلى جميع ما تقدم من حتى الحامل والمرضع وقضية صليح غيره من المتوب اختصا صليحها الخكم بالمرض والمسافر وقال في الهر ولم أره من مرجح بان الحامل والمرضع كذلك لكن يدلوا لهم ما حرم قوله في البدائع من شرائط القضاء العمدرة على القضاء فعلى هذا إذا دار إلى الموف أنما المرء صام بقدره بل ولا خصوصية فان كل من أذنب له صوم مات قبل زواله لا يلزمه شيء فيدخل المكره والأقسام الثمانية اه ملخصا من الرحتى (قوله أي في ذلك العذر) على تقدير مضاف أي في مدته (قوله لعدم ادراكهم الخ) أي لم يلزمهم القضاء ووجوب الوصية في عذر لازم القضاء وانما يجب الوصية إذا كان له مال كفاي شرح الملتقى ط (قوله بقدر ادراكهم الخ) بنسبة إلى يستثنى الأيام المنهية لمسا سبب أي أن أداء الواجب لم يجز فيه القهستاني وفي يقال لاحاطة إلى الاستثناء لانه ليس بقادر فيمسا على القضاء شرعا بل هو أعجز فيه من أيام السهر والمرض لانه لو صام فيها أجزاء ولو صام في الأيام المنهية لم يجزه رحتى (قوله فوجوبها عليه بالاولى) رقباني القهستاني من أن التشديد باله سدر





(لا) حديث النساء لا يصوم  
أحد من أحد ولا يصلي  
أحد من أحد ولو كان  
عنه وابيه (وكذا) يجوز  
(لو تبرع عنه) وليس  
(بكفارة عين أو قل) بل طعم  
أو كسوة (غير اعتاق) بل  
فيه من الزام الولاة لا الميت  
بلاد صاع (ودية كل صاع  
ولو ويرا) كما صرح في قضاء  
الموت (كصوم يوم)  
على المذهب وكذا الفطرة  
والاعتاق الواجب يطعم  
منه لكل يوم كالفطر  
ولو الجنية والحاصل أن ما كان  
مسادة بدنية فله الوصية  
يطعم عنه بعد موته من كل  
واجب كالفطرة

٣ (قوله) لا يصوم  
أحد من أحد ولا يصلي  
أحد من أحد ولو كان  
عنه وابيه (وكذا) يجوز  
(لو تبرع عنه) وليس  
(بكفارة عين أو قل) بل طعم  
أو كسوة (غير اعتاق) بل  
فيه من الزام الولاة لا الميت  
بلاد صاع (ودية كل صاع  
ولو ويرا) كما صرح في قضاء  
الموت (كصوم يوم)  
على المذهب وكذا الفطرة  
والاعتاق الواجب يطعم  
منه لكل يوم كالفطر  
ولو الجنية والحاصل أن ما كان  
مسادة بدنية فله الوصية  
يطعم عنه بعد موته من كل  
واجب كالفطرة

٤ (قوله) علم من قوله أولا  
الح) أي الفطرة كعبيرها  
من الكفارات في جواز  
تبرع الولي بها اه

للميت وهذا هو الظاهر لأن الوصي اعتاد صدق من الميت لا عن نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به في  
الهداية من أن لا ريب أن يجعل ثواب عباده غير مصلاة أو صوم أو صدقة أو غيرها كما سيأتي في باب الخلع من  
العباد وقد مرنا الكلام على ذلك في السابق قبل باب الشهيد فقد ذكره بالمرحلة ثم ذكرنا به أنه لو تصدق  
عن غيره لا يقص من أحده شيء (قوله) حديث النساء الخ) هو موقوف على أن عباس وأماما في الصحيحين  
عن ابن عباس أنهما قال جازع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل أن أحدا مات وعيها صوم شهر  
أو فاضله منها فقال لو كان علي أم المؤمنين أكنتم قاضيه عنهما قال نعم قال قدس الله أحق فهو ميت وخ لان  
فتوى الراوي على خلاف مرويه بمرلة روايته للمصنف وقال ما لا علم له أن سمع من أحد من الصحابة ولا من  
التابعين بالمدينة أن أحد منهم أمر أحد يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد وهذا مما يؤول إليه الشيخ وأنه الأمر  
الذي استقر الشرح عليه ونسأله في الفتح وشرح النهاية للقاري (قوله) بكفارة عين أو قل الخ) كذا في  
الزباني والدرر والبحر والنفوس قال في الثمر السائلة أن قول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشيء لأن  
الواجب فيها ابتداء عتق رقبة مؤنة ولا يصح اعتناق الوارث عنه كذا كرهه والصوم فيها بدل عن الاعتاق لأنصح  
فيه المديونية كما سيأتي وليس في كفارة القتل إطعام ولا كسوة فلهذا ما ذكره لكفارة العين فيه ما هو  
ومثله في العزلة وأجاب العلامة الأقصري كما نقله أن السمع في سائبة من سبى بان مرادهم بالقتل قتل  
الصيد لا قتل النفس لأنه ليس فيه إطعام اه قلت ويرد عليه أيضا أن الصوم في قتل الصيد ليس أهلا بل  
هو بدل لأن الواجب فيه أن يشتري بغيره هدي يدعى في الحرم أو طعام يتصدق به على كل فقير نصف صاع  
أو صوم عن كل نصف صاع لو ما فافهم ما قام وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت بدليل ما في الكافي  
النسفي على معسر كفارة عين أو قتل وعجز عن الصوم لم تجز المديونية كتمتع عجز عن الدم والصوم لأن الصوم  
هنا بدل ولا بدل للميت فان مات وأوصى بالتكفير برمحه من ثلثه وصح التبرع في الكسوة والإطعام لأن  
الاعتاق بلا إصاء الرام الولاة على الميت ولا الزام في الكسوة والإطعام اه فقوله فان مات وأوصى بالتكفير  
صح ظاهر في الفرق المذكور وبه يتجسس ما سيأتي من أنه لا تصح المديونية عن صوم هو بدل من غيره ثم أن  
قوله وأوصى بالتكفير شامل لكفارة العين والقتل لصفة الوصية به لا اتفاق بحلاف التبرع به ولذا في نسخة  
التبرع بالكسوة والإطعام وصرح بعدم صحة الاعتاق فيه وهذا قريب من ظاهره على أن المراد التبرع بكفارة  
العين فقط لأن كفارة القتل ليس فيها كسوة ولا إطعام فتخلص من كلام الكافي أن العاخر عن صوم هو بدل  
عن غيره ككفي كفارة العين والقتل لو أدى عن نفسه في حياته بار كان شيخا فانيا لا يصح في التكفيرتين ولو  
أوصى بالمديونية به ما ولو تبرع عنه ولي لا يصح في كفارة القتل لأن الواجب فيه العتق ولا يصح التبرع  
به ويصح في كفارة العين له كفي الكسوة والإطعام دون الاعتاق لما لا شك في أن يفهم هذا المقام  
فاعتبه فقد زلت فيه أقدم الأفهام (قوله) المسألة الخ) أي لأن الولاة جهة كحكمة النسب على أن ذلك ليس  
نفعاً محضاً لأن المولى يصير عتقه عتقه وكذا عتق مائة بهدونه ولا يرد ما مر عن الهداية من أن لا ريب أن  
يجعل ثواب عباده غيره وهو شامل للعتق لأن المراد هنا اعتاقه على وجه النيابة عن الميت بدلالة عن صيغته بخلاف  
الوالتة في عتقه وجعل ثوابه للميت فان الاعتاق يقع من نفسه أصالة ويكون الولاة وإعاجيل الثواب  
للميت وبخلاف التبرع عنه بالكسوة والإطعام فإنه يصح بطريق النيابة لعدم الإلزام (قوله) كما مر الخ) تقدم  
هنا بيان ما إذا لم يكن للميت مال أو كان الثالث لا يفي بمسألة به مع بيان كيفية ماله (قوله) على المذهب  
وما روي عن محمد بن مقاتل أولاً من أنه يطعم عنه أصوات كل يوم نصف صاع كسوة به رجوع عنه وقال كل  
صلاة فرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج (قوله) وكذا الفطرة أي فطرة الشهر بنسأله كدية صوم يوم  
وفيها أن هذا علم من قوله أولا كالفطرة ويمكن عود التشبيه إلى مسألة التبرع وقال صح قوله وكذا الفطرة  
أي يخرجهم الولي في حياته (قوله) يطعم عنه أي من الثلث لزمان أوصي والأجواز وكذا يقال فيما بعده وفي



في عدم الاحتجاج كذا في هذه الآية في دية المصنف في دلالة على الاحتجاج قلت ووجه الأولوية أنه إذا  
 أظفر بعد ذلك وقد وردت عليه الوصية ولم يتركها له ولا وجب له عند عدم العذر أولى فافهم قال الرحي  
 ولا يشترط له ادراك زمان يقضي فيه لانه كالميت لا ادعاء وقته بدونه (قوله وودي عنه وليه) لم يقل  
 عنهم وادعهم وان كان ظاهر السياق اشارة الى أن المراد بقوله فان ماتوا موت أحدكم أيا كان لاموتهم جلة  
 (قوله لزوما) أي دماء لازمة ومفهومه مطلق أي يلزم الولي القضاء عنه من الثالث إذا وصي والاولاد يلزم  
 بل يجوز في السراح وعلى هذا الزك لا يلزم الوارث انوارها عنه الا اذا أوصى الا أن يتبرع الوارث  
 بانخراجها (قوله الذي يتصرف في ماله) اشارة الى أن المراد بالولي ما يشعل الوصي كفي البحر ح (قوله  
 قدرا) أي الشيء بالفقارة من حيث القدر لا يشترط التماثل في التكفي الا باحاطة بخلاف الفطرة وكذا  
 هي مثل الفطرة من حيث الجنس و. وان ادعاء القية وقال القهستاني واطلاق كلامه يدل على أنه لو دفع  
 الى غيره حمله جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه أقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يقضي  
 اه أي بخلاف الفطرة على قول بخاص (قوله بعد قدرته) أي الميت وقوله وقوته مصدر معطوف على  
 قدرته والنفار من عاق وقوله وودي والمصنف أنه لا يملك المقتضى اذ مات بعد قدرته على القضاء وقوته  
 بالموت (قوله ولو فاته الخ) فربح على قوله بقدر ادراكهم أو على قوله بعد قدرته عليه فانه يشير الى أنه  
 انما يفدي عما أدركه وقوته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوي ان هذا قول مجروح عندنا  
 يجب الوصية والقضاء عن جميع الشهور بالقدرة على يوم فان الخلاف في المدد فقط كما يأتي بيانه آخر الباب  
 أما ما لا خلاف في أن الوصية بقدر القدرة فقط كما به عليه في الهداية وغيرها (قوله من الثالث) أي  
 ثالث ماله بعد تجهيزه وابطاؤه دون العائد ولو زادت المقدرة على الثالث لا يجب الزائد الا باحاطة الوارث (قوله  
 وهذا) أي اخراجها من الثالث فمطلوه وارث لم يرص مال الرائد (قوله والا) أي ان لم يكن له وارث فتخرج من  
 الكل أي لو راعت كل المال تخرج من الكل لان مبيع الزيادة لحق الوارث حيث لا وارث فلا مبيع كالموت كان  
 وأجاز وكذا لو كان له وارث من لا يرثه عليه كأحد الزوجين فتتعد الزيادة على الثالث بعد أخذ الوارث فرضه  
 كما سيأتي بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله عاز) ان أراد بالجار أو انما صفة واقعة مرفوعة  
 نفس وان أراد بشرط واجب الايضاع عن الميت مع موته مصر على التقصير ولا وجه له والاحتياط الواردة  
 فيه مؤقلة العمل من المحتجب أقول لا مانع من كون الرادعة سقوط المطالبة عن الميت بالصوم في الآخرة وان  
 بقي عليه ثم التأمير كالموت كان عليه دين بعد ومطلوه حتى مات فأوفاه عنه وصية أو غيره ويؤيده تعليق الجوار  
 بالمشيئة كما شرده وقد قول المصنف كغيره وان صام أو صلى عنه لا فان مناه لا يجوز قضاء عنه على الميت والا  
 فلو جعل له ثواب الصوم والصلاة يجوز كما ذكره علم أن قوله جار أي على الميت التحسين المقابلة (قوله  
 ان شاء الله) قبل المشيئة لا ترسخ للحوال للقبول كسائر الامدادات وليس كذلك فقد حرم محمد رحمه الله في  
 هدية الشيخ الكبير وعاق بالمشيئة هي الحق به كمن أظفر بعد أو غيره حتى صار فانيا وكذا من مات وعليه  
 قضاء رمصاب وقد أظفر بعد والا أنه فرط في القضاء وعاق لان النص لم يرد به سدا كما قاله الا تغافي وكذا  
 عاق في فدية الصلاة لذلك قال في الفتح والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وجهه أن المماثلة قد ثبتت شرعا  
 بين الصوم والاطعام والمماثلة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل مثل الشيء بماز أن يكون من الإلهام الشيء وعلى  
 تقدير ذلك يجب الاطعام وعلى تقدير عدمه لا يجب الاطعام في الاستحباب في الايجاب فان كان الواقع لثبوت المماثلة  
 حصل المقصود الذي هو السقوط والا كان مرام بتسديد الصلح ما عدا السبب والادعاء لا يجوز به ان شاء  
 الله تعالى من غير حزم كما قال في نبرع الوارث بالا طعمام بخلاف إيصائه به عن الصوم فان حزم بالاحتجاج اه  
 (قوله ويكون الثواب للولي اختيار) أقول الذي رأيته في الاختيار انه لا يجوز ان لا يوصى لا يجب على الورثة  
 الاطعام لان اعيادهم لا ترقى الا بأمره وان لم يولد ذلك جاز ويكون له ثواب اه ولا شبهة في أن الصلح في اه

(وودي) لزوما (عنه) أي  
 من الميت (ولي) الذي  
 يتصرف في ماله (كالفقارة)  
 قدرا (بعد قدرته عليه) أي  
 على قضاء الصوم (وقوته)  
 أي قوت القضاء بالموت فلو  
 فاته عشرة أيام فقد رعى على  
 خمسة فداها فقط (بوصيته  
 من الثالث) متعلق بفدي  
 وهو الولي وارث والا فمن  
 الكل قهستاني (وان) لم  
 يوصى (نبرع) وليه به جاز  
 ان شاء الله ويكون الثواب  
 للولي اختيار (وان صام أو  
 صلى عنه) الولي

عليه ساعة ثم أفطار فعليه القضاء لأنه لا يصح عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال  
صار شارعا في صوم التطوع يجب عليه اهـ والظاهر أن صوم يومه من الصائم وهو غير واجب للصوم وأب ساعة  
منصوب على الفارسية أي إذا نذر صوم في يومه ساعة لم يتناول أفطار ولا عزم على الفطار صار  
كأنه نوى الصوم في يومه شارعا إذا كان ذلك في وقت النية ولم كان ساعة بالرفع على أنه فاعل معنى كما هو ظاهر  
تقرير الشارح لم يزم أنه لو نذر في الساعة يصير شارعا ولو عزم وقت التذكرة على الفطار مع أنه عزمه على الفطار  
يما في كونه في معنى البادى للصوم وإن كان لا يما في الصوم لأن الصائم إذا نوى الفطار لا يفطر لكن الكلام  
في سبيله شارعا في صوم مبتدأ في إيقاعه على صومه السابق ولد الشرط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر  
والله تعالى أعلم فافهم (قوله أي يجب اتصافه) تفسير لقوله لم واقوله أداء ط (قوله ولو بعروض جيبض)  
أي لا فرق في وجوب القضاء بين ما إذا أفسده قصدا ولا خلافا فيه أو بلا قصد في أصح الروايتين كإلى النهاية  
وهذا يكرر على معنى الفصح من قوله عدم الخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أي في غير الأيام الخمسة الأخيرة  
وهذا راجع إلى قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أي لا أداء ولا قضاء إذا أفسده (قوله فيصير من تكاليفه)  
ولا يجب صلاته بل يجب إبطاله ووجوب القضاء على وجوب الصلوات فلم يجب قضاء كمال يجب أداء  
بالحلف ما إذا نذر صيام هذه الأيام فإنه يلزمه ويقضي به في غير هذه الأيام لم يصح بنفسه النذر من تكاليفه وإنما  
الترم طاعة الله تعالى والمعصية بالعقل فكأنه من صرور أن المباشرة لا من صرور أن يتكلم بالمباشرة مع  
مع زيادة ط (قوله أما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله أنه ينبغي ألا يجب الصلاة بالشروع في الأوقات  
المذكورة كإلّا يجب الصوم في هذه الأيام ومما حصل الجواب أن الأصل في هذا القياس أنه لا يكون مبائرا للمعصية  
بغير الشرع وفيما قبل إلى أن يستحب لأهل من حاله أن لا يصلي فإنه لا يثبت ما لم يستحب بحلف الصوم في تلك  
الأيام فيما نذر المعصية بغير الشرع وفيما مضى أنهم عدوه شارعا في غير هذه الأقسام حتى لو أفسده جيبض  
وجب قضاءه فقد ثبتت بغير الشرع وأما مسألة الإيمان فهي مبني على العرف ط قلت صحة الشرع  
لا تستلزم تحقق الحقيقة المركبة من عدة أشياء وهذا صريح جواب أن المركب قد يكون جوؤه كالكل في الاسم  
كالساعة وقد لا يكون كالحيوان والصوم من الاسم الأول لأنه مركب من اسمين كانت متفقة في المعنى فكل منهما  
صوم بخلاف الصلاة فإنها من المعصية من القيام والركوع والسجود والقعود لا تسمى صلاة فمالم يجتمع ذلك  
بأن يستحب لها طاعة قبل ذلك طاعة محضة وما بعده له صفات وتسام تقر به هذا الحل بطلان من التلويح في  
أول فصل النسي وأما بناء مسألة الإيمان على العرف فيحتاج إلى إثبات العرف في ذلك (قوله وهي المعصية)  
وهي ظاهر الرواية كإلى المجوع غير ما فلا يتحقق أن يعبر عن رواية بالتسكير لا بشارع نعتها أنها وكلمة حق  
العمارة أن يقول الأفي رواية فيقرر ظاهر الرواية ثم يتكفى بغيره بلفظ التسكير كما يفهمه قول الكبير  
ولله تطوع الفطار بغير عذر في رواية فأدأب ظاهر الرواية بغيرها وحتى (قوله واختارها الكمال) وقال  
أن الأدلة تطافرت ما فيها وهي أوجه (قوله وتناح الشريعة) هو جد صدور الشرع بقوله وصدورها أي صدر  
الشرع بغيره مطوف عليه وقوله في الوقاية وشرعها العبد بشر من تب لآن الوقاية لتساح الشرع بغيره وأختصرها  
صدور الشرع وسماه بقاية الوقاية ثم شرعها الوقاية لجسده لاله فافهم والشرع وإن كان للبقاية ليس لها  
كانت مختصة من الوقاية صح جعله شرعها ثم إن الشارح قد تنازع في هذه العبارة صاحب البهر وقد أورد  
عليه أن ما نسيه إلى الوقاية وشرعها لم يوجد فيه سماعان النسي في الوقاية ولا يفطر إلا عذر في رواية وقال في  
شرعها أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار إلا بعد لانه إبطال العمل وفي رواية أخرى يجوز  
لأن القضاء خلفه اهـ ثبت وقد يجب أن قوله في رواية يفهم أن معناه الروايات على خلافها أو أنها رواية  
شاذة وأن مختارها خلافه لا يشار هذا اللفظ بصاد كبر لو كانت هي مختارة لم يلزم من أولم يقبل في رواية وإنما  
أنه صدر الشرع في الوقاية على ذلك أيضا وقد ذكرنا في الشرع ولم يثبت به شيء علم أنه اختارها أيضا

أي يجب اتصافه فابعد ولو  
بعروض جيبض في الأصح  
وجب القضاء (أي في العبد)  
وأيام التشريق فلا يلزم  
لصيرورته صائما بنفس  
الشرع فيصير من تكاليف  
المعصية أما الصلاة فلا يكون  
معصيا مالم يستحب بل لا يلزم  
مسألة الإيمان (ولا يفطر)  
الشارع في ذلك (لا عذر  
في رواية) وهي المعصية  
وفي أخرى جعل بشرط أن  
يكون من نية القضاء  
واختارها الكمال وتناح  
الشرعية وصدورها في الوقاية  
وشرعها



القهستاني أن الزكاة والحج والكفارة من الوارث تحرر به بالاختلاف اه أي ولو بدون وصيته كما هو المتبادر  
من كلامه أما الزكاة فقد قلناه قبله عن السراج وأما الحج فمقصي ما سيأتي في كتاب الطبع عن الفتح أنه يقع من  
الماعل والميت الثواب فقط وأما الكفارة فقد مرت بنا (قوله والمالية) الأولى أو المالية وكذا قوله  
والركب الأولى أو مركبة (قوله والشيخ الفاني) أي الذي هيبت وقبه أو أشرف على الماء ولداعوه بانه  
الذي كل يوم في نقص إلى أبي عوت خمر ومثله ما في القهستاني عن الكرماني المريض إذا تحقق اليأس من  
الشفة فمالية الفدية لكل يوم من المرض اه وكذا ما في البحر لو نذر صوم الأبد فضعف عن الصوم لاشتعاله  
بالميتة له أن يطعم ويغفر لانه استيقن أنه لا يقدر على القضاء (قوله العاخر من الصوم) أي يحذر استمرارا كما  
يأتي أمالوم يقدر عليه لشدة الحر كان له أن يغفر أو يقصيه في الشتاء فضعف (قوله ويغفر وجوبا) لان عدوه  
ليس به مرضي للزوال حتى يصير إلى القضاء فوجب الفدية نهر ثم عبارة السكوني وهو يغفر إشارة إلى أنه  
ليس على غيره اللداء لان نحو المرض والسفر في مرضه الزوال فيجب القضاء وعند البحر بالموت تحت الوصية  
بالفدية (قوله ولو في أول الشهر) أي بخير بين دفعها في أوله أو آخره كما في البحر (قوله وبلا تزدقير)  
أي بخلاف نحو كفارة اليمين للنص فيها على التعدد ولو أعطى هناك مسكيا صاعا عن يومين جاز لكن في البحر عن  
القيمة أن عن أبي يوسف فيه روايتين وعند أبي حنيفة لا يجزيه كفاية اليمين وعن أبي يوسف لو أعطى  
نصف صاع من بر عن يوم واحد لمساكين يجوز قال الحسن وبه نأخذ اه ومثله في القهستاني (قوله لو  
موسرا) قيد لقوله يغفر وجوبا (قوله ولا يفسد عطر الله) هذا ذكره في المتع والبحر عقيبه مثله نذر الأبد  
إذا اشتعل من الصوم بالميتة فالظاهر أنه راجع إليها دون ما قبلها من مسئلة الشيخ الفاني لانه لا يقصير منه  
بوجه بخلاف النذر لانه باشتعاله بالميتة عن الصوم مما حصل منه نوع تقصير وان كان اشتعاله به ما وجب  
مساكين من ترجيح حفظ نفسه فليأمل (قوله هذا) أي وجوب الفدية على الشيخ الفاني ونحوه (قوله أصلا  
بفسده) كرمضان وقبائله والنذر كما مر فمن نذر صوم الأبد وكذا لو نذر صوم ما معينا فلم يصم حتى صار فانيا حارب  
له الفدية بغير (قوله حتى لو نذر الصوم الخ) تهر يسع على مفهوم قوله أصلا بفسده وقيد بكفارة اليمين والقتل  
استمرارا عن كفارة الظهار والأظهار إذا نذر عن الاعتاق لا عساره وعن الصوم لكبره فله أن يطعم ستين مسكيا  
لان هذا ما اراد بدلا من الصيام بالنص والأطعام في كفارة اليمين ليس ببديل عن الصيام بل الصيام بديل عنه  
سراج وفي البحر عن الخاتبة وغاية البيار وكذا الوفاق رأسه وهو يحرم عن أذى ولم يحسن كما يدعيه ولا ثلاثة  
أصع حنطة يفرقها على ستة مساكين وهو فان لا يستطيع الصيام فأطعم من الصيام لم يجز لانه بديل (قوله لم  
نحر المديته) أي في حال حياته بخلاف ما لو أوصى بها كما نحر برة (قوله ولو كان) أي العاخر من الصوم  
وهذا نظر يسع على مفهوم قوله ونحو طيب بأدائه (قوله لم يجب الايصال) عبر عنه السراج بقوله لم قيل لم يجب  
لان الثاني يخالف غيره في التحفيف في التعاطي ود كرفي البحر أن الأولى الجوزم بالاستفادة من قولهم ان  
المسافر إذا لم يدرك صلاة ثلاثي عاينها إذا مات وأما ما يستصحب في كلام أهل المذهب فلم يحزموا اه  
(قوله ومن قدر) أي الفاني الذي أهداه وفدى (قوله شرط الخاتبة) أي في الصوم أي كون الفدية بخاتبة  
هذه قال في البحر وإنما قيد بالصوم ليجرح المتيهم إذا قدر على المساء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتيهم لان خاتبة  
التيهم مشروطة بغيره الجز من المساء لا يقيد دوما وكذا خاتبة الاشهر عن الأقران في الاعتقاد مشروطة  
بأن يطاع الدمع من اليأس لا يشترط دوماه حتى لا تبطل الا تكفيرة الماضية بعود الدمع على ما قدمناه في الجنب  
(قوله المشهورون هم) فان ما ورد بهما الاطعام جائز في الإباحة والتأخير بخلاف ما يذهب إليه الاداء والاحتياط  
للتأخير كما في الأمرات وغيره قهستاني (قوله ولا قضاء) يراد عليه ما لو نوى صوم القضاء ثم أوفاه يصير مشغولا  
وان أظفر بمره القضاء كما إذا نوى الصوم ابتداء وقدم جوابه إلى قول المتن ولا يصام يوم السبت فافهم (قوله  
تجسس) ليس بخاتبة إذا قبل الرجل في الصوم على ظن أنه عاينها تبين أنه ليس حاله فلم يظفر ولكن

والمالية كالزكاة بخبر عن  
القسر الواجب والركب  
كالحج يحرم من وجلا من مال  
الميت بغير (والشيخ الفاني  
العاخر من الصوم الظاهر  
ويغفر) وجوبا ولو في  
أول الشهر وبلا تزدقير  
ففسد كالفدية لو موسرا  
والأفيسه فخر الله هذا  
إذا كان الصوم أصلا بنفسه  
ونحو طيب بأدائه مستحق لو  
نذر الصوم لكفارة يمين  
أو قتل ثم تجز لم يجز الفدية  
لان الصوم هنا بديل عن غيره  
ولو كان مسافرا فسات قبل  
الاقامة لم يجب الايصال حتى  
قد رخصي لان استمرار الجز  
شرط الخاتبة وهل تنكفي  
الإباحة في الفدية قولان  
المشهورون وانعمه السكال  
(ولزم نفل أسرع فيه قصدا)  
كما مر في الصلاة فلو شرع  
ظنا فاقبل أي فورا فسل  
قضاء أمالوم حتى ساء لزمه  
القضاء لانه بفسده صار  
كأنه نوى الماضي عليه في هذه  
الساعة تجسس ويحتمل  
(إذا وقضاء)



لأنه حق المرأة به اه (قوله الامم عدم الضرر به) بان كان مريضاً أو مسافراً أو حراً ما صح أو عمة  
 وليس له معها من صوم التمتع ولها أن تصوم وانما لا ينعى عليها الاستمتاع حقيقة من الوطء وأما في هذه  
 الحالة فصومها لا يصرف فلا معنى للمنع سراح وأطاع في الظاهر به المنع واستتباعه في البحر بان الصوم بها رها  
 وان لم يكن الروح يطؤها الا قال في البحر وعندي أن الحالة المانع على الضرر وعدمه على عدمه أولى للمانع  
 بان صوم يوم لا يضرها لم ينو الامتناع عن وطئها وذلك أصح من أن ينفي بان كان مريضاً أو حراً ما صح أو عمة  
 (قوله ولو طهرها الخ) فأدأ له ذلك كصومها في العدة وفي البصر عن الحائض بان استمرت المرأة تطوئاً أي  
 بالحيض بلا دنس الروح له أن يطؤها وكذا في الصلوات (قوله أو بعد البعدية) أي الصغرى أو الكبرى ومفهومه  
 انهم لا تقصى في الرجوع ولو فصلها كما فصل في الحداد من كون الرجعة مسدقة أو لا كان حائضاً (قوله  
 وما في حكمه) كالامة والمدير والمديرة وأم الولد بدائع (قوله لم ينعى) أي نكراهة قال في الحائض الا اذا كان المولى  
 عائلاً ولا ضرر له في ذلك اه أي فهو كالمرأة لكن في الحيض وغيره وان لم يضره لان ما فيها من مملوكة للمولى  
 بخلاف المرأة فان ما فيها من غير مملوكة لازم روح وانما له حق الاستمتاع بها اه واستتباعه في البحر لان العدة لم  
 ينقضي على أصل المهر بقية العمدات الا في الفرائض وأما في النوازل فلا اه ولم يرد كراهية وفي السراح ان  
 كان صومه يضر بالمسئلة حتى ينقض الحرة فادس له أن يصوم أطوعاً لا بد منه والا فلا لان حقيقة في المسئلة فادالم  
 تنقض لم يكن له معها وأما بيت الرسل وأمه وأخته في تناقض عن الاذن له لانه لا حق له في مسألتهم اه قلت  
 وينبغي أن أحد الوالدين اذا نكح الولد من الصوم وهو عليه من المرض أن يكون الاصل اطاعته أحد من  
 مسألة الحائض عليه الا فطار فتأمل (قوله أولم ينو) أشار الى أن قول المصنف كبره نوى الفطر غير قيد وانما  
 هو إشارة الى أن لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل الاكل فالحكم كذلك لا لاوى لانه اذا صح مع نية المانع مع  
 عدمها أولى كفي البحر ولا نية الا فطار لا يضرهم كما أحاده بقوله الا نوى ولو نوى المانع الفطر الخ (قوله قبل  
 الر وال) أي نصف النهار وقبل الاكل (قوله صح) لان المراد بالنية الوجوب ولا ينعى الشروع بحر  
 (قوله مطلقاً) أي سواء كان بعد أو نوا رابعياً أو أدا من صلات ح وبه علم أن عمل ذلك في صوم لا يشترط  
 فيه التيقن ولو نوى ما يشترط فيه التيقن وقع نفعه لا كما تقدم ما يفيد ط وان أراد بقوله صح صحة الصوم  
 لا بقيد كونه بمساواة الماراد بالاطار ما يشترط الجميع (قوله وتنعى عليه الصوم) أي انشاؤه حيث صحه  
 بان كان في وقت النية ولم يربط ما ينافيه والاحتياط عليه الامسالك كائناً من طهرت رجب وانما كان (قوله  
 كما يجب على مقيم الخ) لما قدمناه أرل الفصل أن السفر لا ينعى الفطر وانما ينعى عدم الشروع في الصوم ولو  
 سافر بعد السفر لا يعمل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر الفطر ولم يلا أو أصبح من غير أن ينقض صومه  
 قبل الفطر ثم أصبح صائماً لا يعمل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر لا كفارة عليه اه قلت وكذا الا كفارة عليه  
 بالاولى لو نوى ثم اراد بقوله لا غير قيد (قوله فيها) أي في مسأله المسافر اذا أقام ومساءله المقيم اذا سافر في  
 المسكن النسي وصرح في الاختيار بالزوم الكفارة في الثانية قال ابن السكيت في شرح الكرم ويذهب الى القول  
 على ما في الكافي أي من عدمه اه ما قالت بل عراه في الشرع لانية الى الهداية والعبادة والتمتع أيضا (قوله  
 لا شبهة في أوله وآخره) أي في أول الوقت في المسئلة الاولى وآخره في الثانية وهو له ونشر من كتب (قوله فانه  
 يكفر) أي قياساً لانه مقيم عند الاكل حيث فرض سفره بالعود الى منزله وبالقائه بان تأخذ اه ثانية فتراد  
 ههنا على المسائل التي تقدم فيها قياس على الاستحسان جوي وقد مر أنه لو أتم التكليف ثم سافر أو  
 سافر به مكرهاً لا تسقط الكفارة والطاهر أنه لو أكل بعد ما جاور بيوت مصره ثم رجع وأكل لا كفارة عليه  
 وان عزم على عدم السفر أصلاً بعد ذلك لان أكله وقع في موضع الترخيص ثم يجب عليه الامتناع وهذا في  
 البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فلم يجد الماء فموى أن يندخل مصره وهو قرييب صائر مقيم من  
 مسأله وان لم يدخل فلو وجد ماء قبل دخوله صلى أو دعاه بالية صائر مقيماً اه قلت ومثله ضامه لو أفطر

الا عند عدم الضرر به  
 فطرها وحسب الله  
 نأذنه أو بعد البعدية  
 صام العمد وما في حكمه  
 بلا دنس الروح لم يجزوا  
 فطره قضى نأذنه أو به  
 العتق (ولو نوى مسأله  
 الفطر) أولم ينو (وأما  
 ونوى الصوم في وقت  
 قبل الر وال (صح)  
 مطلقاً (ويجب عليه  
 الصوم (لو) كان (أما  
 رمضان) لو ال المخصص  
 (كما يجب على مقيم الخ)  
 صوم (يوم منه) أي رخصه  
 (سافر فيه) أي في ذلك  
 اليوم (و) لكن (لا كفارة  
 عليه لو أفطر فيها) لا شيء  
 في قوله وان عزم الا اذا  
 سافر لشيء يسير فافطر  
 يكفر (ولو نوى العمد  
 الفطر لم يكفر فطره

مطالب يقدمه  
 التماس على الاستحسان

(قوله والضيفه عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يطهر الشارع في نفل بلا عدد وأفاد تقييده بالنفل  
انما ليست بعذر في الفرض والواجب (قوله للضيف والمضيف) كذا في البحر من شرح الوقاية ونقله عنه  
القهستاني أيضا ثم قال لكن لم توجد رواية للمضيف قلت لكن جزم في الدرر أيضا ويشهد لها قصة سلمان  
الطائي رضي الله عنه والضيف في الاصل مصدر ضيفه أصيحه ضيفا وصيافة والمضيف بضم الميم من أصاف  
غيره أو بفتحها أو أصله ضيوف (قوله ان كان صاحبها) أي صاحب الضيافة وكذا إذا كان المضيف لا يرضى  
الأب كاهمه ويتأذى بتقدم الطعام اليه وسدده حتى (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل هي عذر قبل  
الزوال لا بعد وقيل عذران وثق من نفسه بالقضاء دفعه للادنى عن أن يحبه المسلم والأدنى قال شمس الأئمة  
السلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسئلة اليمن يجب أن يكون الجواب على هذا التفصيل اه  
يعرقات ويتعين تقييد القول الصحيح بما لا يخبر بالاشارة انه اذا لم يشق من نفسه بالقضاء يكون مع نفسه  
عن الوقوع في الأثم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارع بقوله الاتي هذا اذا كان قبل الزوال الخ  
تقييد الصحيح بالقول الاتي أيضا به حصول الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل (قوله ولو حلف) باب قال  
امرأته طالق ان لم تطهر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق انتطهر فانه في معنى تعاقب الطلاق كما سيأتي  
بيان في محله ان شاء الله تعالى (قوله فطر) أي الخلو ف عليه نه نادى بالتأذي أن يحبه المسلم (قوله ولا يحبه)  
أذا أنه لو لم يطر يحث السالف ولا يبر بعذر قوله فطر سواء كان حلفه بالعليق كما مر أو بنحو قوله والله  
الطهر وأما ما صرحوا به من التخصيص والفرق بين ما عاك وما لا عاك فذلك ذهب الى ان لا أثر له في العمل كذا  
كلو حلف لا يترك فلا يدخل هذه الدار فان لم تكن الدار لك اسما لم يبر بجمعه بالقول ولو لم يكن أي متصرفا  
فيها فلا بد من منعه بالهمل واليمين فيه ما على العلم يعني لو لم يعلم لا يحث مطلقا أو ما لو قال ان دخل دارى فهو  
على الدخول علم أولا ثم كذا أولا وكذا لو قال ان تركت امرأتى تدخول دارى أو داره لا بد فهو على العلم فان  
علم وترك كذا حدثت أو لا ولو قال ان دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن يرجع أيمان البحر وغيبه  
ام وقع في كلام الشارع في أواخر كتاب الايمان بارة ومهمة خلاف ما صرحوا به كما سيأتي تحريه هذه ان  
شاء الله تعالى فافهم (قوله بزارية) عبارة ان هذا لا فطر وان قضاء لا ولا عسا دأ به فطر فلهما ولا يحثه اه  
وقد نقلها في السراج أيضا في هذا اللفظ فافهم (قوله وفي النهر من الذخيرة الخ) أقول ذكر في الذخيرة مسئلة  
الضيافة ومسئلة الخفاف وما بينهما من الاقوال ثم قال وهذا كله اذا كان الاطوار قبل الزوال الخ وبه علم انه جار  
على الاقوال كلها الا قول خفاف لها فدا بما قاما من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) قد ذكرنا ان  
هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراجع ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله الى العصر  
لا بعده) هذه العبارة عزاه في النهر الى السراج ولعل وجهها ان قرب وقت الاطوار يرفع صرر الانتظار وظاهر  
قوله لا بعده ان العبارة داخله لئلا يترك في السراج لم يقل لا بعده (قوله لونه) انما غير قضاء ومضاب) أما هو ويكره  
فطره لان له حكمه مضان في الظاهر به وظاهر اقتضاه عليه أنه لا يكره له الفطر في صوم الكفاية والمسند  
بعذر الضيافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القهستاني عند قول ماتس ويطهر في  
النفل بعذر الضيافة في الكلام اشارة الى أنه في تفسير النفل لا يطهر كافي المحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم  
القضاء والكفارة والسدر فطر اه فأنث تراهم يستثنى قضاء ومضات والمظاهر من المصنف أنه جوى على  
رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء ومضات جوى على الاشياء بتصرف ط (قوله ولا تصوم  
المرأة نذرا الخ) أي يكره لها ذلك كافي السراج والظاهر ان لها الاطوار بعد الشروع في المعصية وهو عذر  
وبه يظهر مما سبقت هذه المسائل مما تأمل وأطلق النفل فله على ما أصح نفيل لكن وجب به ارض ولذا قال في  
البحر من التقييد بالزوج ان ينع زوجته عن كل ما كان الإيجابان من جهتها كالتحلق والنذر واليسين دون  
ما كانت من جهته تعالى كقضاء ومضات وكذا التقييد إذا ظهر من امرأتها لا ينع من كفارة الظاهر باليوم

(والضيافة عذر) للضيف  
والضيف (ان كان صاحبها  
من لا يرضى بعرضه ضرره  
ويتأذى بتركه الاطوار)  
في فطر (والالا) هو الصحيح  
من المذهب ظهري (ولو  
حلف) رجل على الصائم  
(بطلاق امرأته ان لم يطر  
أفطر ولو) كان صائما  
(قضاء) ولا يحثه (على  
المعتمد) بزارية وفي النهر  
عن الذخيرة وغيرهما هذا اذا  
كان قبل الزوال أما بعده فلا  
الا لا بعد أبيه الى العصر  
لا بعده وفي الاشياء دعاء أحمد  
انحوائه لا يكره فطره لو  
صائما غير قضاء ومضات ولا  
تصوم المرأة بفسا الا باذن  
الزوج



عنه صريحاً يوم النحر مثلاً أو معاً كصوم غداه وهو يوم النحر أو هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبداً كما  
 في ح عن القهستاني (قوله صريحاً مطلقاً) أي سواء صرح بكراً المنهي عنه أولاً كالحج وهو ما قد مضى  
 عن القهستاني وسواء قصد ما تعلق به أو لا ولهذا قال في الولوالحية رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم نحرى  
 على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر نحرى اهـ ح وكذا لو أراد أن يقول كلاماً فري على لسانه المذر  
 لزمه لأن هذا المذر كالحد كالطلاق فتح (قوله على المختار) وروى الثاني عن الإمام حماد بن الحسن أنه قال  
 روى الحسن بن الحسن أنه إن لم يصح وان قال عند اذنا في يوم النحر صريحاً على ما لو لم يرت يوم  
 حيفها حيث لا يصح فلو قالت عند اذنا في يوم حيفها صريحاً وقد صرحوا بأن طاهر الزاوية أنه لا فرق بين أن  
 يصرح بكراً المنهي عنه أولاً ولا توافي بين الصحة ليطهر أثرها في وجوب القضاء والسرعة لا اعتراض عن  
 الضيافة نحر (قوله بان نفس الشروع معصية) لأنه يصح صائماً بنفس الشروع كما قد مناه في نفسه فيجب  
 تركه لسكونه معصية فلا يجب قضاؤه وأما نفس المذر وهو طاعة (قوله صريحاً) الأولى فلم يلاب هذا الطريق بين  
 لزمه بالمذر وعدم لزمه بالشروع أما نفس المعصية فهي ثالثة في ما لو ولد الوصاء فيها أحراً ولو لم يصح لم يجره  
 أفاده الرخى (قوله وجوباً) وقوله في النهاية الأصل الفاعل تساهل نحر (قوله تخالفاً عن المعصية) أي المجاوزة  
 وهي الاعتراض من إحالة دعوة الله تعالى ط (قوله وقصاها الخ) وروى مسلم من حديث يزيد بن جبير أن  
 جاء رجل إلى أبي هريرة فقال لي نذرت أن أصوم يوماً فوافق يوم أصعب أو طرفة قال إن عزم الله فوفاه المذر  
 ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى أنه يمكن قضاؤه فيحرم حرم عن هذه الأجر  
 والمنهي شرح الوقاية للشمس (قوله صريحاً عن العهدة) لأنه أداه كما التزم نحر (قوله وهذا) أي صامه الأيام  
 المنهي في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلا نحرها) بان وقع المذر منه ليلة الرابع عشر من ذي الحجة  
 مثلاً فاتهم (قوله باقي السنة) وهو تمام ذي الحجة (قوله على ما هو الصواب) وهو الذي حقه في الفتح قال  
 صاحب النهاية لما قال يلزم ما نفي قال الرناهي هذا هو ولا بد هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهراً من وقت  
 المذر إلى وقت المذر وروى في الفتح بأنه هو السهو ولا بد السنة كافي العاية معقولة في الخلاصة والحاشية في  
 هذه السنة وهذا الشهر وهذا الآن كل سنة هي سنة معيبة عبارة عن مدة معيبة فإذ قال هذه فإما ينفذ الإشارة إلى  
 التي هو فيها حقيقة كلاماً به بدراً المدة المسماة بالسنة له في الجاهل في حق المصطفى كما يعلم في قوله نذر على صوم  
 أمس كذا في الشهر ح (قوله وكذا الحكم) الإشارة إلى ما في المتن من حكم السنة المعيبة (قوله في غير غيرها) أي  
 الأيام المنهي قال ح وان صامها نحر ح عن العهدة لأنه أداه كما التزمها (قوله لكنه يقصها بعد تنافها) أي  
 موصولة ما نحر السنة من غير فاصل بخلاف السنة المتتابع بقدر الامكان ح عن النحر وأشار إلى أنه لا يجب عليه  
 قضاء شهر من رمضان كما لا يجب في المعيبة لأنه لا بد أن يكون له يوم نذر لم يصح نذره لأنه مستحق عليه بالحساب أنه دعاه فلم  
 يقد على صومه إلى غيره بخلاف ما إذا أوجبه من قبل أن يدركه حيث يجب عليه أن يوصي باطعام غيره لأنه  
 لم يدر أنه صار كالحساب شهر غير مبرح (قوله وبه دلوا فطر يوماً) أي بعد الأيام التي صامها قبل اليوم الذي  
 أذناه فيه ح أي ولو كان آخر الأيام ط (قوله بخلاف المعيبة) أي فإنه لا يجب عليه قضاء الأيام المنهي فيها  
 متتابعه لأن المتتابع فيها ضرورة تعيين الوقت ح ولذا لو أذناه يوم ما فيه الأيام لا يبرمه الاقضاؤه ط (قوله ولو لم  
 يشترط) أي في المنسكرة (قوله يقتضي خمسة وثلاثين) هو رمضان والحجسة المنهي ح أي لا يصوم فيه في الحجسة  
 ناقص فلا يجزئ به من السكامل وشهر رمضان لا يكون إلا منه فيجب القضاء بقدره وينبغي أن يصل ذلك بما مضى  
 وان لم يصل يجر ح عن العهدة على الصحيح نحر (قوله في هذه الصورة) أي بخلاف المعيبة أو المنسكرة المشروطة  
 فيها المتتابع لأنهم لا تحسب من الأيام الخمسة فيكون نادراً صومها أما المنسكرة فلا شرط متتابع فانها السكامل أيام  
 محدودة وعكس فصل المدة عن رمضان وعن تلك الأيام كما أفاده في السراج (قوله تحتل الجين) أي  
 من أحبة المذر ومنفردة عنه ط (قوله بنذره) أي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غير

صريحاً مطلقاً على المختار  
 وقرئوا بين المذر والشروع  
 في صائماً بنفس الشروع  
 معصية ونفس المذر طاعة  
 صريحاً (و) لكنه (أفطر)  
 الأيام المنهي (وجوباً)  
 تخالفاً عن المعصية  
 (وفضاها) استقاماً لا الواجب  
 (وابسأها) حرم عن  
 العهدة مع اسرار مذهبها  
 إذا نذر قبل الأيام المنهي فلا  
 تعدلها لم يقتض سبباً أو عاماً  
 يلزمه باقي السنة على ما هو  
 الصواب وكذا الحكم لو  
 ذكر السنة أو شرط  
 المتتابع في فطرها لكنه  
 يقصها بامتناعة وبعد  
 لو أذناه يوم ما بخلاف المعيبة  
 ولو لم يذ شرط التتابع  
 يقتضي خمسة وثلاثين ولا  
 يجر به يوم الحجة في هذه  
 الصورة وان لم أذناه  
 المذر تحتل الجين (أو)  
 كذا في السراج (أو)  
 (النذر) ويؤى أن  
 لا يكون فيما كان في هذه  
 الثلاث صور (بنذرها)  
 اجاباً

بعد النية قبل الدخول يكفر أيضا تأمل \* (تنبيه) \* المسافر اذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر  
هل يحل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة سئل عنه ولم أره صريحاً وانما رأيت في البدائع وغيرها  
لو أراد المسافر دخول مصر أو مصر آخر ينوي فيه الإقامة يكره له أن يفطر في ذلك اليوم وان كان مسافراً في  
أوله لأنه اجتماع المحرم للفطر وهو الإقامة والمبعض أو المرنخص وهو السفر في يوم واحد فكان الترخيص لجميع المحرم  
احتمالاً وان كان أكبر رأيه أنه لا يتفق دخوله لمصر حتى تغيب الشمس فلا بأس بالفطر فيه اهـ فتعيده  
نية الإقامة يطعم أنه بدونهما يباح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول النهار لعدم المحرم وهو الإقامة الشرعية  
وكذا في اليوم الثاني مثلاً والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كما  
مر) أي قبيل قوله ولا يصام يوم الثالث الاتفاق عا ج (قوله قال وفيه خلاف الشافعي) ضمير قال لابس الشخصية  
واستشعر كل باب الكلام ناسياً لا يطعم الصلاة عند الشافعي فكيف يطعمها بمجرد نية الكلام قال فرى بين  
الكلام ناسياً ونية الكلام العهد فان العهد قاطع للصلاة ثم رأيت ط أجاب عما ذكرته من الفرق ثم قال  
والاعتدال من مذهبه عدم الفساد (قوله لمدة امتداده) لأن مدة الامتداده طويلاً بلا كل ولا شرب  
مادروا شرح في الزوائد في الزباني (قوله فلا يقضيه) لأن الظاهر من حاله أن ينوي الصوم لاجل الله على  
الاكل ولو حدث له ذلك لم أر أياً يمكن حمله كذلك بالاولى حتى لو كان متهمشكاً احتدالا كل في رمضان أو مسافراً  
قضى الكل كذا قالوا لا ينبغي أن يقضى بمسافر يصوم الصوم أماناً لا يصومه ولا يقضى ذلك اليوم جلالاً لله على  
الصالح لماسر أن صومه أفضل وقول بعضهم ان قصد الصوم العبد في الليل إلى من المسافر ليس بظاهر ممنوع  
فبما اذا كان لا يصومه ثم قلت هذا المانع غير ظاهر خصوصاً في من كان يفطر في سفره قبل حدوث الاجتماع هو  
ظاهر من كان يصوم قبله أو كان عادته في أسفاره تأمل (قوله الا اذا علم الخ) قال الشافعي وهذا اذا لم يدكر أنه  
نوى أو لا أماد اعلم أنه نوى فلا شك في العهدة وان علم أنه لم ينو فلا شك في عدمه هو كلامه ظاهر في أن فرض  
المسئلة في رمضان ولو حدث له ذلك في شعبان قضى الكل ثم رأى لأن شعبان لا تصح فيه بنية رمضان (قوله  
وفي الجنون) متعلق بقضى الآتي ط (قوله الجنب ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر إلى  
نصف النهار من كل يوم فالأفافة بهسده الوقت إلى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر ط أي لأنها  
وان كانت وقت النية لكن انشاء الصوم بالليل لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا الخلاف اطلاق  
المصنف الاستدلال بأنه يقتضي أنه لو أفاق ساعة منه ولو بالاول أو بعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقد بدأ أول  
كتاب الصوم بغير الخلاف في ذلك وأنهم ما قولان في صحته وأب المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون  
(قوله على ما مر) أي عند قوله وسبب الصوم رمضان فهو من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقاً) أي  
سواء كان الجنون أصلياً أو عارضاً بعد ايلوع قبل هذا ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لأنه اذا  
باع جنوناً بالحق بالحق بالحق فانعدم الطعاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلان وهذا مختار بعض المتأخرين هداية قال  
في النهاية منهم أبو عبد الله الجرجاني والامام الرستغفي والزاهد الصغار اهـ وفي الشريعة لامية عن البرهان  
عن الماسوط ليس على الجنون الاصل قضاء ما مضى في الاصح اهـ أي ما مضى من الايام قبل افاقته (تنبيه)  
لا يخفى أنه اذا استوعب الجنون الشهر كله لا يقتضي بالاعتلاف مطلقاً والادليس به الاعتلاف المذكور وقوله  
معلقاً هنا تبعاً للدر في غير محله وكان عليه أن يذكره عقب قوله ان لم يستوعب ما مضى ليكون إشارة  
إلى الاعتلاف المذكور فتنبه (قوله ولو نذر الخ) شروع فيما يوجب العبد على نفسه بعد ذكره ما أوجبه الله تعالى  
عليه قال في شرح المائتي والنذر غسل اللسان وشربة حصة أن لا يكون معصية كشرب الخمر ولا واجباً عليه  
في الحال كأن يذبح ما أو صلاوة أو شيئاً عليه ولا في المسائل كصوم وصلاة أو شيئاً عليه وأن يكون من جنسه  
وإنما يجب عليه في ذلك ولا بد من نية القضاء الشافعي اهـ وسيأتى ان شاء الله تعالى قيام الكلام على ذلك  
في باب القضاء المذكور في كتاب الامتنان (قوله أو صوم هذه السنة) أشار به إلى أنه لا فرق بين أن يذكر أو لا يذكر

كما مر كما لو نوى التكامل في  
صلاته ولم يتكامل (شرح  
الوهيانية قال وفيه خلاف  
الشافعي) وقضى أيام اغماؤه  
ولو كان الاغماء مستعرقاً  
للمسافر (استدركه امتداده  
سوى يوم حدث الاغماء  
فيه أو في ليلة) ولا يقضيه  
الا اذا علم أنه لم ينو (وفي  
الجنون ان لم يتوهم)  
الشهر (قضى) ما مضى  
(وان استوعب) بجميع  
ما يمكنه انشاء الصوم فيه  
على ما مر (لا) يقتضي مطلقاً  
للمخرج (ولو نذر صوم الايام  
المهيبة أو) صوم هذه السنة

مما يجب في الكلام على النذر



والا اعتدوا من القضاء ثم نهى به بقوله كما انما يلهو كذا قال ط في اذا افطار اليوم الاخير من الشهر  
 أما لو افطار العاشر منه مثلاً فلا أثر له لأنه لو استعمل الصوم من الحادي عشر وأتم شهر الزم وتو ع رخصه  
 في الوقت وبعضه خارج (قوله ولو معينا) أي واحد من الأربعة الآية لا تبيح للمعسر لا يختص بواحد منها  
 بالأولى كذا نذر التصديق بغيرهم مسكروا طاق (قوله ولو بدراخ) مثال للتعين في الشكل على النشر المرتب  
 ط (قوله فالف) أي في بعض ما أكلها بان تصدق في غير يوم الجمعة بملك آخر بغيرهم آخر على شخص  
 آخر وانما حازلان الدائرجل تحت الدرهما وقربة وهو أصل التصديق دون التعيين فمثل التعيين ولزمته  
 القربة كافي للدور وفي المعراج ولو بدراخوم عند آخره إلى ما بعد العبد جازو ينبغي أن لا يكون مسياً كس  
 نذر أن تصدق بغيرهم الساعة فتصدق بعد ساعة اهـ (تنبيه) ذكر العلامة من يحكم في رسالته في  
 المدر بالصدق أنه ذكر في السانبة انه لو عين التصديق بغيرهم فله كسب سبقت المدر قال وهذا يدل على أن  
 قوله هم وألفي ما يعني الذي يدار الدرهم ليس على إطلاقه فيقال الا في هذه فالبالو أي ما هو مطلقا كالمعراج  
 دمه فاداهلنا المعين لم يستطع الواسع وكذا قوله لهم أفعيا تعين القربة ليس على إطلاقه لما في الدائع لو قال الله  
 على أن أطعم هذا المسكين شيئا لم يسمه ولم يسمه فلا بد أن يعطيه الذي هو لأنه إذا لم يعين المدر وصار تعين  
 الفقير مقصودا لا يجوز أن يعطى غيره اهـ هذا وفي الجوى عن العبادية لو أمر بصدقة قال تصدق بهذا  
 المال على مساكين أهل الكوفة فتصدق على مساكين أهل البصرة لم يجز وكان في ما وفي المتقي لو أوصى  
 لقراء أهل الكوفة بكذا أعطى الوصى قراء أهل البصرة صار عند أن يوسف وقال محمد يصح الوصى اهـ  
 قلت ووجهه أن الوكيل بضم في المال لا يملكه إلا الوصى هل هو بمنزلة الأصيل أو الوكيل تأمل (قوله  
 وكذا لو جعل قبله) هذا داخل تحت قوله فالف (قوله صح) أي خلافا لما هو في غير أن يجزى لا يجزى التجهيل  
 معاملة ما ورد إذا كان الرمان المحصل فيه أقل فصيلة كفي المتع (مر ع) نذر صوم رخصه فصار قبله تسعة  
 وعشرين يوما واجب كذا ينبغي أن لا يجب القضاء وهو الأصح كفي السراج أموالا طاعة ثلاثين بقصى  
 يوما (قوله أو صلاة) بالتدوين ويوم مصوب على الظرفية ح ولو أضافه لزمه مثل صلاة اليوم غير أن يصح  
 المعرب والوتر أو عا وقد دعت ط (قوله لأنه تجيل بعدد وجوب السبب) أي يجوز كذا يجوز في  
 الركة خلافا لما هو في غير (قوله وباعوا المعين) بناء على لزوم المدر مما هو قربة ففقد دفع وقدمه ما عني  
 المدر رأى لأن التعيين ليس قربة مقصودة حتى يلزم بالمدر (قوله سلف المدر المطلق) أي سواء عاقبه على  
 شرط بغيره مثل أن قد معاني أو شفي مريض أو لا يريد مثل أن ريت لله على كذا السك أو وجد الشرط في  
 الأول وجب أن توفي مدره في الثاني بخير بعدد وجوب كدرة عني على المدر لأنه نذر بظاهر عني بسماء كسبية أي  
 في الأسماء أن شاء الله تعالى (قوله فانه لا يجوز تجيله الم) لأن المعاق على شرط لا ينفك سبب العمل بل عدد  
 وجود شرطه كما قرر في الأصول فلو جاز تجيله لم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح وبظاهر من هذا أن المعاق  
 يتعين فيه الرمان بالمعاق إلى التجيل أما تأخيرها يصح لأنه لا ينفك سبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا تعين فيه  
 المسكوك والدرهم والفقير لأن التعليق إنما أثرى تأخير السببية فقط فامتنع التجيل أما المسكوك والدرهم  
 والفقير فهي باقية على الأصل من عدم التعيين لعدم تأثير التعليق في شيء منها فإذا اقتصر كغيره في بيان وجه  
 المخالفة بين المعاق وغيره على قوله فانه لا يجوز تجيله فإدخاله التأخير وبديل المسكوك والدرهم والمقير كافي  
 غير المعاق وكأنه أظهر وما وردناه لم يصحوا عليه وهذا لا شبهة فيه بل وقع على التوجيه فادهم (قوله ولم  
 يصح) أما لو صامه في أي قريبا (قوله على الصحيح) هو قوله ما وقال محمد لزمه الوسعية بقدر ما فاته كافي فانه  
 رمضان وأوصيه في السراج حيث قال إذا نذر شهر غيره عني ثم أفام بعد المدر يوما أو أكثر يقدروا على الصيام  
 فلم يصح فعند هذا يلزمه الأضلاع بالطعام لم يصح الشهر وسجده على طريقة السخا كم أن ما أدركه صالح الصوم  
 كل يوم من أيام المدر فإذا لم يصح جعل كالتقدير على الشكل فوجب الإضلاع كالأثر في شهر رخصه ولم يصح

ولو معينا لا يختص برمان  
 ومكان ودرهم وقربة (ولو  
 نذر التصديق يوم الجمعة  
 هذا الدرهم على ولا  
 عا لست سار وكذا الوعد على  
 قوله فلو عين شهر الأربعة كاف  
 أو الصوم فمثل قبله عند  
 وكذا لو نذر أن يصح سنة كذا  
 في سنة قبله أصح أو صلاة يوم  
 كذا أو صلاة قبله لأنه لا ينفك  
 وهو سبب السبب وهو  
 المدر فلهو التعيين  
 شهر ليلية فليخلفها (بخلاف)  
 المدر (المعاق) فانه لا يجوز  
 تجيله ففسل وجود الشرط  
 كذا سجي في الأسماء (ولو  
 قال من رضي الله على أن  
 أصوم شهر رمضان قبل أن  
 يصح لا شيء عليه وإن صح  
 ولو (يوما) ولم يصح (لزمه  
 الوصى فلهما) على الصحيح  
 كالمصح إذا نذر ذلك ومات

نعرض للمبني في بابا ثانيا وهو المراد بقوله دواب المبيى بخلاف المسئلة التي بعدها فإنه تعرض لنبي المبيى ط  
(قوله صلا بالصيغة) أي في الوجه الأول وكذا في الثاني والثالث بالاولى لتأكد الذر بالعز عت مع ما في الثالث  
من زيادة في غيره (قوله صلا بغيره) لأن قوله لله على كذا يدل على الاتزام وهو صريح في الدر فيحمل عليه  
بالأنية وكذا ما بالاولى أسكنه الله أن لا يكون نذرا كان عيما من إطلاق اللزوم وإرادة المروم لأنه يلزم  
من احتجاب ما ليس بواجب تحريم تركه وتحريم المباح عيى (قوله صلا بغيره المبحر) وهو الوجوب وهذا  
جواب عن قول الأمانى أي أبي يوسف أنه يكون نذرا في الاول عيى في الثاني لأن النذر في هذا اللفظ حقيقة  
والمبيى في الزنى لا يتوقف الاول على البنية وتوقف الثاني فلا يثبتها مع ما في المبحر يتعين بنية وعيى نيتها  
تخرج الحقيقة ولها ما أنه لا تنافي بين البنية أي جهة الذر والمبيى لأنهما يقتضيان الوجوب الآن المدر  
يقتضيه لغيره والمبيى لغيره أي لصيانا فاسمه تعالى فهو ما يباح بالذليل كما جعنا بي جهتي التسريع  
والمعاصرة في الهمة بشرط العوض كذا في الهداية وتسام الكلام على هذا الدليل في الفتح وكتب الأصول  
(قوله وكتب الخ ٣) ذكر هذه المسئلة بين مسائل المدر بغيره ما سبب وان تبع فيه صاحب الدرر (قوله على  
المبحر) قال صاحب الهداية في كتابه التخصيص ان صوم البسطة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمبحر أنه  
لا بأس به لأن السكر اهتاجا كانت لأنه لا يؤمن من أن بعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالصارى والآن  
زال ذلك المعنى اه واه في كتاب الوارل لابي الليث والواقعات للحسام الشهد والمخطوط البرهاني والشميرة  
وفي العاية عن الحسن بن زياد أنه قال لا يرى صومها بأسا ويقول كفى يوم الفطر فربا بين وبين رمضان  
اه وفيها أيضا ما للمناحي بن لم يرواه بأسا واستلواهل الافصل التفريق أو التتابع اه وفي الحقائق  
صومها متصال يوم الفطر يكره عند مالك وعند مالك يكره وان اختلفت مشايخنا في الافضل وعن أبي يوسف أنه  
كرهه متتابعها ولا بأس به اه وفي الوافي والكا في كرهه عند مالك وعند مالك يكره وعند مالك فلا في  
رسالة تحرير الافوال في صوم المستمعين شوال للعلامة قاسم وقد وثقه على ما في منظومة التما في شرحها من  
عزوه السكر اه مطا على أي حذيفة وأنه الاصح بأنه على خبر رواية الاصول وأنه صحيح ما لم يثبت أحد الى  
تبعه واه صحيح الضعيف وعيى دلى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعى كادنة بالادليل ثم ساق كثير من  
صو صر كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والتابع المذكور والى) اه ارة اصاحب الهداية وهذا تأويل  
لماروى عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق كفى رسالة العلامة قاسم اكن ما سر عن  
الحسن بن زياد يشير الى أن المكره عند أبي يوسف تتابعها وان فصل يوم الفطر فهو ويطاها هو في  
الطفاق نأمل (قوله ولونذرو صوم شهر الخ) و لونه صومه بالعدد لا هالا يا والشهر المبيى هلالى كما سيجى  
عن الفتح من نظائره ط (قوله متتابعها) اه اذ لزوم التتابع ان صرح به وكذا الدانوا اما اذ لم يذكره ولم ينوه  
ان شاء تابع وان شاء فرقى وهذا في المطلق اما صوم شهر بغيره أو أيام بغيره يلزمه التتابع وان لم يذكره  
سراج وفي البحر لو أوجب على نفسه صوما متتابعها فصامه متفرقا لم يجز وعلى كرهه جاز اه وفي المنع ولو  
قال لله على صوم مثل شهر رمضان ان أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وان أراد مثله في التتابع فعليه  
أن يتتابع وان لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا اه ط (قوله فافطر) عطف على محذور أى فصامه  
وافطر يوما ط (قوله لأن أدخل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خاتمة شهر من أيام منى) جواب  
عما يقال انه لا يمكن أن يكون من الأيام المنية فاله طر ضرورى لوجوبه فينبغى أن لا يستعمل بل يقتضى معقبة كما  
في الوكر السبنة وشرط التتابع والى ان السنة المتتابعة لا تقا من أيام منية بخلاف الشهر وعلى  
هذا ما في السراج من أن المراد اذا كان طهرها من رافا كثر فقامت وم في أول طهرها جاز امت في أثناء  
في أثناء سبنة ولو كان حذيفة أقل من شهر تقضى أيام حذيفة متصلة (قوله ثلاثين كاه في غير الوقت)  
لأنه وان كان لا يثبت بالنسبة بين الجائز الا أن وقوعه بعد وقت يكون قضاء ولذا يشترط له تسبب النية كما

علا بالصيغة (وان نوى  
المبيى وأن لا تكون بدرا  
كان) في هذه الوردة عيى  
فقط اجاعا عيى  
(وعاية كفارة) عيى (ان  
أفطر) لحته (وان نواهها  
أو) نوى (المبيى) بلانفى  
النذر (كان) في الدورى  
(نذرا وعيى حسرتى لو أفطر  
بعبارة قضاء المدر والى كفارة  
المبيى) علا بعموم المبحر  
نه لا قالانى (وناب تطريق  
صوم الست من شوال) ولا  
يكره التتابع على المبحر  
متصلا فى الثاني حادى  
والاتباع المكره أن  
صوم الفطر وصية بغيره  
لو أفطر الفطر لم يكره بل  
يستحب ويسن ابن كمال  
(ولو نذر صوم شهر غير  
معين متتابعها فافطر يوما)  
ولو من الأيام المنية  
(استقبل) لأنه أحسن  
بالوصف مع خاتمة شهر من  
أيام منى خبر بخلاف السنة  
(لا) يستقبل (في) نذر شهر  
(معين) ألا يقع كاه في غير  
الوقت (والندر) مست  
استكاف أو سج أو صلاة أو  
صيام أو غيرها (غير المعلق)  
مطالب في صوم المستمعين  
شوال



٣ مطالب في الذر الذي يقع  
للدموات من أكثر العوام  
من شمع أوزيت أو نعوه

لزمه كمالاً أو الشهر وقبيلته  
أو صوم سنة فلا يسرع إلا  
أب ينوي الصوم ولو لم يرم  
السبت صوم ثمانية أيام صام  
مبتدئ ولو قال «بعدة فعدة»  
استأنى والغرق أن السبت  
لا يتكرر في السنة فعمل  
على العدد بخلاف الأول  
واعلم أن السدر الذي يقع  
للدموات من أكثر العوام  
وما يؤخذ من الدراهم  
والشمع والزيت وتحوها إلى  
صراخ الأولياء الكرام  
تقر بالهم وهو بالاجتماع  
باطل وحرام مالم يتصدقوا  
صروها للفقراء إلا أن وقد  
استل الناس بذلك ولا سيما  
في هذه الأعمار وقد سقاه  
العلاء قاسم في شرح درر  
الحار وأما قال الامام محمد  
لو كان العوام يسيرون  
لاعتقهم وأسقطت ولائي  
وذلك لانهم لا يتصدقون  
فالحكم بينهم يتغيرون

\*(باب الاعتكاف)\*  
وجه المناسبة له والتأخير  
اشتراط الصوم في بعضه  
والطلب الاستكاف في البعض  
الاخير (هو) لغة الملبث  
ومرعا (لبث اللام بفتح)

الشكر لاعتكاف رمضان بالنية وأحرأه عن رمه ان لا قضاء عليه اه وبه تصح بقية كلامه فافهم (قوله لزمه  
كلاماً) ويطهعه متى شاء بالعدد لا هلالاً والشهر المسمى هلالاً كذا في الاعتكاف فتح القدير ح (قوله بقبيلته)  
أي بقية الشهر الذي هو فيه لانه ذكره معترفاً بصرفه الى المعهود بالخضوع فابنوي شهر اذ على ما نوى لانه  
يحتل كلامه فتح عن التجسس ويقدم الكلام في ذلك (قوله الا أبينوي اليوم) أفاد أن لزوم الاستمرار  
يكون فيما ادلوى أيام جمعه أو لم يوشأ بالان الجمعة يد كرو برادته يوم الجمعة وأيام الجمعة لكن الأيام أعاب  
فانصرف المطلق اليه تجسس قال ح وينبغي أنه لو عرف الجمعة أن لزمه بقبيلته على قياس السنة والشهر  
فان مبدأها الاحد وآخرها السبت فليراجع اه قلت في البحر ولو قال صوم أيام الجمعة وعليه صوم سنة  
أيام اه فتأمل (قوله بخلاف الاول) أي فان السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور كأنه قال  
السبت الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان قال في المحرر ولا ينبغي أن هذا اذا لم تكن له ربة أما اذا وجد ربه  
ما نوى اه ط (قوله تقر بالهم ٣) كأن يقول يا سيدي فلان رد عائي أو عوفي مريض أو قضيت  
ساعتى فلك من الذهب أو الفضة أو من الطعام أو الشمع أو الزيت كذا يحرق (قوله باطل وحرام) لو حوهمها  
أنه يدركه الخلق والسدر للمخلوق لا يجوز لانه عمادة والعمادة لا تكون للخلق ومنه أن المدبر له ميتة والميت  
لا يعلم ومنها انه ان ط أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كهر اللهم الا ان قال بالله  
أي يدرك ذلك ان شفيع مريض أو وردت عائي أو قضيت ساعتى أب أطعم الفقراء الذين يسألون السيدة نفيسة  
أو الامام الشافعي أو الامام الليث أو أشترى حرام المساجد هم أوزن ثلثون ذكراً أو دراهم لمن يقرم بشعائرها  
الى غير ذلك مما يكون فيه نفق للفقر او السدر لله عز وجل رد كرا الشيخ اعما هو محل الصبر السدر المستحق  
القاطنين بباطله أو مسجده فيحوزهم هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصره بذلك ليعي ولا لشره ففهم صب أودى  
اسبب أو علم ما لم يكن فقيراً ولم يثبت في الشرع سوا الصبر للاعتكاف للاجتماع على حمة المدبر للمخلوق ولا  
بعدة ولا تشبه عمل النعمة ولا لانه حرام بل يفتت ولا يجوز لحادهم الشيخ أنه لا أن يكون فقيراً أوله عيال  
فقراء عاقرين أو يأنهونه على سبيل الصدقة المستدانة أو أخذها أياً كان وهو مالم يقم سداً الماسد التقرى الى الله  
تعالى وصرفه الى الفقراء أو قطع الطريق عن سدر الشيخ محمد طه من شرح العلامة قاسم (قوله مالم يتصدقوا  
الخ) أي بان تكون صيغة المدبر تعلقاً للقرى اليه ويكون كرا الشيخ مراداه فقره كما لا ينبغي أن  
له الصبر ال فقيرهم كما مر سابقاً ولا بد أن يكون المدبر مما يصح به الصدقة بالدراهم وشمعها أما  
أن يرد في الايقاد فمبدل فوق صريح الشيخ أو في المارة كما يعمل الساع من سدر الريش سيدي عبد القادر  
يرتقد في الدوة حقة المشرف وهو باطل وأقبح منه السدر بتراعة الولد في الماير مع استماله على العساو والعب  
وابواب ثواب ذلك الى حصة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما هذه الأعصار) ولا سيما مولد  
سيد أحمد البدوي ثم (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك ههنا في الهرو ولا يخفى على ذوي الادب ان مراد  
لامام جلال الكلام اعما هو ذم العوام والتأخير عن سبيلهم الى ما يوجبهم ولو باسقاط الولاة الثقات  
لانهم وذلك بسبب بهلهم العام وتغيرهم لكثير من الأحكام وتقر بهم اه هو باطل وحرام وهم كالانعام  
تغيرهم الاعلام ويتبرون من شمسنا نعيمهم العظام كاهو ذاب لا يسيها الكرام حيث يتبرون من الاباء  
الارحام فحسبهم الملك الاعلام فافهم ما ذكرناه والسلام

\*(باب الاعتكاف)\*

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أي وجهه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكره وهو وجه تأخير منه أن  
لصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط بتقديم على المشروط وأب الاعتكاف يطلب  
في كذا في الشهر الاخير من رمضان فيجتم الصوم به فماسبب نعتهم كتاب الصوم بذكر مسائله (قوله هو لعدة  
لبث) أي الملبث في أي موضع كان وسبب النفس فيه قال في البحر هو لعدة اذ يقال من يكف اذ اقام من باب

وهي طرية بقية المتساوي النذر لمزم في النعمة الساعة ولا يشترط امكان الاداء ومرة الخلاف فيما اذا اصام  
 ما أدركه على الاول لا يجب عليه الايصاء بالساقى وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر له اياما في اليلة لا يجب  
 على الاول اعدم الادراك ويجب على الثاني الايصاء بالكل اهـ ملخصا واقتصر في البدائع وغيره على طرية  
 السراج ثم اعلم ان هذا كله في النذر المطلق أما المعين في السراج أيضا ولو أوجب على نفسه صوم ويجب ثم  
 أقام يوما أو أكثر ومات ولم يصم في الكفر حتى ان مات قبل رجوعه لا شيء عليه وهو قول محمد خاصة لان المعين  
 لا يكون سبما قبل وقته وعندهما على طرية الحكم يوصى بالنذر لان النذر سبب ملزم في الحال الا أنه  
 لا بد من التمكن وعلى طرية المتساوي يوصى بالكل لان النذر ملزم بلا شرط لان الزوم اذا لم يظهر في حق  
 الاداء يظهر في حاله وهو الاطعام وأما ان صام ما أدركه أو مات عقيب النذر فعلى الاول لا يجب الايصاء  
 بشيء وعلى الثاني يجب الايصاء بالباقي ولو دخل رجب وهو صوم رمضان ثم صام بعده يوما مثالا فلم يصم ثم مات عليه  
 الايصاء بالكل أما على الثاني فظاهر وكذا على الاول لان تخرج الشهر المعين وصحته بعده يوما لا وجب  
 عليه صوم شهر مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الايصاء بالكل كفي النذر المطلق اذا نقي يوما أو أكثر وقد روي على  
 الصوم ولم يصم اهـ ملخصا (قوله ومات قبل تمام الشهر) أي ولم يصم في ذلك وعادة غيره ومات بعد يوم وبق  
 ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية في الباقي أم لا ينبغي أن يكون على الطرية يقتضي المذكورين في المريص  
 ويخرج بالزوم في بعض نسخ الجهر لكن نسخ الجهر في هذا المجل مضطربة وتعرفه تحريفها حشا فافهم (قوله  
 بخلاف القضاء) أي ديمها فانها رخصان اعد ثم أدرك بعض العدة ولم يصم لزمه الايصاء بقدر ما فاتته اتسافا  
 على الصحيح بخلاف ما زعمه المتساوي أن الخلاف في هذه المسئلة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس  
 محمد الدروي على القضاء ويؤيد أنه أن النذر سبب ملزم في الحال كما مر أما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا  
 تجب الوصية لا بقدر ما أدركه وانرض باب القضاء يجب بما يجب به الاداء عند المحققين وسبب الاداء ثم ود  
 الشهر فكذا القضاء واجبة بما فيه منها ما بطر النهر (قوله بل ان صام حنث) لان المضارع المبتدأ لا يكون  
 جواب القسم الامو كذا بالنون فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اهـ ح لكن سيد كرى في الامعان عن  
 العلامة المقتضى أب هذا قل تعبر الامة ما لا تنالها عوام لا يفرقون بين الاثبات والنفي الا بوجوه لا وعدها  
 وهو كاصلاح امة الفرس وغيره في الأعيان (قوله كرمضان) أي بوصول أو فصل درر (قوله أو صوم)  
 عطف على صوم رجب ح (قوله وكفر) أي مدى (قوله كرمضان) أي في الشيخ الغامى من أنه يطعم كالمطيرة  
 (قوله أو الروال) يعني نصف النهار كما مر سارا (قوله قضى عند الثاني) قالت كذا في الفقه لكن في السراج  
 ولو قال لله على صوم اليوم الذي يقدم فلان فيه أبدا تقدم في يوم قدأ كل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل  
 يوم فيما يتقبل لان النذر عند وجود الشرط يصير كالتكليف بالبراب فيصير كأنه قال لله على صوم هذا  
 اليوم وقدأ كل فيه فلا يلزمه قضاءه وقال زفر عليه قضاؤه اهـ ونحوه في الجهر بالحكاية بخلاف وهو مخالف  
 لاهوا وأما قوله ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبدا (قوله خلاف الثالث) قال في النهر ولو قدم بعد  
 الروال قال محمد لا شيء عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السمرحسي والظاهر التسوية بينهما اهـ أي بين التقديم  
 بعد الاكل والتقديم بعد الروال فالشارح جري في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتسافا)  
 لأنه تبين أن نذره وقع على رمضان ومن نذره رمضان فلا شيء عليه ح أي لا شيء عليه اذا أدركه كما قدمه من  
 السراج (قوله كرمضان) أقول لا وجه له وما قيل في توجيهه لأنه ما من رمضان لا من غيره لا وجه له أيضا  
 لان الآية في عمل الخوف عليه غير شرط ما سخر حوايه من أن فعله كرمها أو باسبا سواها والخوف عليه الصوم  
 وقد وجد ثم ظهر أن في عبارة الشارح احتصار الاختلاف في النهر وأصل المسئلة ما في الفقه وغيره ولو قال لله  
 على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليقين بتقديم فلان في يوم رمضان كان عليه  
 كما لو قيل ولا قضاء عليه إلا في يومه بشرط النهر وهو اليوم منة الشكر ولو قيل بتقديم فلان في يوم رمضان كان عليه

قبل تمام الشهر لزم الوصية  
 بالجميع بالاجماع كافي  
 اختلافية بخلاف القضاء  
 فان سببه ادراك العدة  
 (فروع) قالوا الله أو صوم  
 لا صوم عليه بل ان صام  
 صم كسبب في الأيمان  
 نذره يوم رجب قد خلى  
 وهو مريض أو طر ونهى  
 كرمضان أو صوم الابد  
 فضيف لا شفعاله بالعيشة  
 أطار وكفر كما مر أو يوم  
 يقدم فلا بد تقدم به الا كل  
 أو الزوال أو بغيرها قضى  
 هذا الشاى خلافا للشايات  
 ولو قدم في رمضان فلا قضاء  
 اتسافا ولو على به اليقين  
 كذا فقط الا اذا قدم قبل  
 نذره فهو عليه بالية ووقع  
 في رمضان ولو نذر شهرا



يتطهر ويصلي لا يصح منه بل هو أبى يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل  
 قوله شرطان) تحريم المبتدأ وهو الكون وما عطف عليه (قوله بل) انه) فلا يكفي لا يتعانه البنية مع من  
 من الأئمة (قوله والشروع) بقوله في المعبر عن السدائع ثم قال ولا يخفى أنه مفترع على صعيص وهو  
 شرطان من التطاوع وأما على المذهب من أب أقل الفل ساعة فلا اه) وسبب يأتي قريما أيضا مع حواه  
 قوله وبالعليق) عطف على قوله بالمدد وهو مدافرة على أنه أراد بالمدد المدد المنطق بتقيد في المدافع  
 يرد أن صورة التعليق بذكر أيضا وأما مقتضى العطف فلا يوجب بالمدد من غير  
 معلقا كما عبر في البحر والامداد فافهم (قوله أي سنة كناية) نظيرها إقامة التواضع بالجماعة فادق  
 البعض سنة الطالب عن باقي فلم يأثموا بالمواطعة على الترتيب لا قدر ولو كان سنة على لا ثموات  
 سنة المؤكدة انما دون اثم ترك الواجب كما سيأتي في كتاب الطهارة (قوله لا تترام الخ) جواب عما أورد  
 قوله في الهراية والصحيح أنه سنة مؤكدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأطب عليه في العشر الاواخر من  
 ضاب والمواظبة دليل السنة اه) من أب المواظبة لا يرك دليل الوجوب والحواف كافي العمارة أنه عليه  
 صلاة والسلام لم يسكر على من تركه ولو كان واحدا لا يسكر اه) وحاصله أن المواظبة انما يفيد الوجوب  
 اقترنت بالانكار على البارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه أنه يسمى سنة أيضا ويبدل عليه أنه وقع  
 كلام الهداية في باب التواضع السنية على المختص (قوله وشرط الصوم لصحة الاول) أي السد حتى  
 قال الله على أن اعتكف شهر اربعين صوم فعليه أن يعتكف وصوم يحرم من الغله يرية (قوله على  
 ذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابل رواية الحسن اما شرط للتطوع اه) وهو مبني على  
 سنة الاف الرواية ان التطاوع معتد بيوم اوله في رواية الاصل عير معتد فلم تكن الصوم شرطه وعلى  
 اية تقديره بيوم وهي رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطه كافي المدافع وبها فاقول ومقتضى ذلك ان  
 صوم شرط أيضا في الاعتكاف المسنون لاننا معتد بالعشر الاخير متى لو اعتكف بالاصوم ارضى أو سطر  
 ففي ان لا يصح عنه بل يكون فلا فلا تحصل به إقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكبريت سن لم يثبت في مسند  
 ومو يثبت لا يمكن حله على المسند وانما يصح به بالسنة ولا على التطاوع اه) قوله بعده وأقله ساعة فمعنى  
 له على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حله على انهم يعظم بان  
 صوم اعسا هو شرط في المندور فقط دون غيره به فاعرف لانهم اعسا رخصوا انكروا شرط في المندور عير شرط  
 التطاوع عير وسكتوا عن بيان حكم المسنون لم يورد أنه لا يكون الا بالصوم عادة وله مدافعة في متى الدرر  
 نعت كافي الى الاقسام الثلاثة المندور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط للصحة الاول لا الثالث  
 يتعرض للثاني لما قبله ولو كان مرادهم بالتطوع عير ما يشتمل المسنون لكان عليه أن يقول شرط للصحة الاول  
 ما كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته ههنا ما ظهر لي (قوله وان لم يرم  
 ها اليوم) أما لو نذر اعتكاف اليوم ولوى اليلة معه لم يه كفى البحر (قوله والفرق لا يخفى) وهو أنه في  
 وفي ما جعل اليوم تبع اليلة وقد نزل بذكره في المتنوع وهو اليلة لا يقال في التابع وهو اليوم وفي الثانية  
 لما في اليلة وأراد اليوم بعبارة من سلا جريتي حيث يستعمل المقيد وهو اليلة في مطلق الزمن ثم استعمل  
 في المطلق في المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصودا اه) ح) قلت اكن ههنا الفرع مشكلا فان الجائز  
 في اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساع الاطلاق المذكور فمسلما لا اطلاق والتقييد  
 غير ما سماع اطلاق السماء على الارض أو النخلة على شئ طويل غير الانسان مع أن المصنف حقه في كتب  
 أصوله ههنا وأيضا صرحوا بأنه ادوى بالعتق بالطلاق صرح لان العتق وضع لازالة ملك الرقبة والطلاق لازالة  
 الملكية والاولى بسبب الثانية فصح المخاض بخلاف ما لو فوى بالطلاق العتق فانه لا يصح مع أنه لا يمكن في ادعاء  
 اطلاقه والتقييد فليتأمل (قوله لانه يدخل اليلة تبعها) ولا يشترط للتبع ما يشترط للاصل بغير

شرطان (وهو) ثلاثة أقسام  
 (واحد بالمدد) بالجماعة  
 وبالشروع وبالعليق ذكره  
 اس السكال (وسنة مؤكدة  
 في العشر الاخير من رمضان)  
 أي سنة كناية كافي البرهان  
 وغيره لا تترام سابعه عدم  
 الانكار على من لم يفته له من  
 الصلابة (وهو مستحب في غيره  
 من الأئمة) هو بمعنى غير  
 المؤكدة وشرط الصوم  
 (الاول) اتفاقا  
 (فقط) على المذهب (ولو  
 نذر اعتكاف ليلة لم يصح)  
 وان لوى معها اليوم لعدم  
 محابته للصوم أما لو لوى بها  
 اليوم صح والفرق لا يخفى  
 (بخلاف ما لو قال) في نذره  
 (الاوم ارامانه يصح) ان  
 لم يكن الليل لالاوم لانه  
 (يدخل الليل معاه) اعلم  
 أن (الشرط) في الصوم  
 مراعاة وجوده

طالب وعكفه حبسه ومنه والهدى وهو كونه فاسد النزع من العباد لانه اقامة في المسجد مع شرائط  
مغرب وفي النهاية مصر دار المتعدى العكف ومنه الاعتكاف في المسجد واللازم العكوف ومنه يكفون على  
أصنام لهم (قوله ذكر) فبدره وان تحقق اعتكاف المرأة في المسجد الى تعريف الاعتكاف المطلوب  
لان اعتكاف المرأة فيه مكره كما يأتي بل طاهر ما في غاية البيان أن طاهر الرواية عدم صحته لكن صرح  
في غاية البيان بأنه صحيح بخلاف كافي البحر وقد يقال قيده نظرنا الى شرطية مسجد الجماعة فانه شرط  
لاعتكاف الرجل فقط والاول أولى اقوله بعدم أو امرأة في مسجد بيتنا أمل (قوله ولو لم يكن) فالباوع ليس  
بشرط كافي البحر عن البدائع وشمل المسجد في صحاحه كانه باذن المولى ولو نذر للمولى منه وهو يتصرف به بعد  
العنق وكذا المرأة ليس له معها احد الادب بخلاف العبد لانه ليس من أهل المالك وأما المسكن فليس  
للمولى منه ولو تطاول عاونه في البحر (قوله أديت فيه الجلس أولا) صرح به الاطلاق في العناية وكذا  
في البحر وعزاه الشيخ اسمعيل الى البعض والبرازية وخزانة الفتاوى والطلاصة وغيرها وفيهم أيضا وان  
لم يصرح به من تعقبه بالقول الثاني مما تبعه الهداية فاقولهم (قوله وصحبه بعضهم) فعمل تصحيحه في البحر  
عن ابن الهمام (قوله وصحبه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال الظهير الرمي وهو ليس بخصوصه  
زمانا فينبغي أن يقول عليه والله تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل الخاص كونه مسجد  
الله والعام وهو الجامع كما هو دمشق مثلاً أخرجه من عمومه بعبارة الكافي وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله  
مطلقاً) أي وان لم يصلا فيه الصلوات كلها صح عن البحر وفي الطلاصة وغيرها وان لم يكن ثمة جماعة (تنبيه)  
هذا كما يجب البهجة قال في النهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله  
عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يملك فيه جماعة فان لم يكن في مسجده أفضل لثلاث  
يحتاج الى الخروج ثم ما كان أهلاً أكثر اهـ (قوله في مسجد بيتنا) وهو المذهب الذي يندب لها  
وليسل أحد اعتكافه كافي البرازية ثم رده فتنه انه ينسب للرجل أيضاً أن يخص موضعاً من بيته لصلاته  
الناهية أما المهر يضرب والاعتكاف فهو في المسجد كما لا يخفى قال في السراج وليس لزوجه أن يطأها اذا أذن  
لها لانه ما سلكها منافعتها ما منعه بعد الاذن لا يصح معه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامتثال أذن  
لها كرهه الرجوع لانه يختلف وعده وجاز لان الاعتكاف منافعتها (قوله ويكره في المسجد) أي تنهها كما هو  
طاهر النهاية ثم صرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما اذا لم يكن فيه مسجد) أي مسجد بيت  
وينبغي ان لو أعدته لصلاته عند اذنه الاعتكاف ان يصح (قوله وهل يصح الخ) البحث لصلاته النهر ح  
(قوله والطاهر لا) لانه على تقدير أن يفتح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت  
بوجه ح قلت اسكن مسجداً بان ما ترددين الواحد والبدعية يأتي به احتياطاً وما ترددين السبحة والبدعية  
بتركه الآن يقال المراد بالبدعية المكروه تعزيراً وهو هذا ليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندوراً  
(قوله فالبيت هو الركن) وهو أن همد حقيقة الغلبة أو أما حقيقة الشريعة فهي البيت المحسوس أي في  
المسجد تأمل (قوله من مسلم عاقل) لان الآية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها أو به يستعني عن  
بعضهما شرطين للاعتكاف المشروط بالنية كما أفاده في البحر (قوله طاهر من نجاسة الخ) جعل في البدائع  
الطهارة من همد الثلاث شرط للاعتكاف قال في النهر وينبغي أن يكون اشتراط الطهارة من الحيض  
والنفاس فيه على رواية اشتراط الصوم في بقوله أما هل عليه قيد ينبغي أن يكون من شرائط العمل فقط كالطهارة  
من الجنابة ولم أر من تعرض لهذا اهـ وأما ما قيل أن الطهارة من الثلاثة شرط للعمل ومن الأولين شرط للعبادة  
أي في المنذور وكذا في النفل على رواية اشتراط الصوم به بخلاف الجنابة أهمية الصوم معها أو بحث فيسه  
الربيعي مما صرحوا به من أن المقصد الاصل من شرعية الاعتكاف ان يظفر الصلاة بالجماعة والخاصة بالنسبة  
للبائس للصلاة أي لا يصح اعتكافها بخلاف الجنابة إذ يمكنها الطهارة والصلاة اهـ وان كان الجنابة

وتضم المكت (ذكر) ولو  
مجيأ (في مسجد جماعة) هو  
ماله امام ومؤذن أديت فيه  
الجلس أولاً عن الامام  
اشتراط أدائه الجلس فيه  
وصحبه بعضهم وقال يصح في  
كل مسجد وصحبه السروجي  
وأما الجامع فيصح فيه مطلقاً  
اتفاقاً (أو) البيت (امرأة)  
في مسجد بيتها ويكره في  
المسجد ولا يصح في غير  
موضع صلواته من بيتها كما اذا  
لم يكن فيه مسجد ولا يخرج  
من بيتها اذا اعتكفت فيه  
وهل يصح من الطمئي في بيته  
لم أره والظاهر لا احتمال  
ذكره في (نية) فالبيت  
هو الركن والمكوف في  
المسجد والنية من مسلم عاقل  
طاهر من جنابة وحيض  
ونفاس



[illegible]

(وحرّم عليه) أي على  
المعصية كيف اعتد كما قالوا  
أما الغفل فله الحرج لان  
معه له لا مجال للمعصية  
(المسروح الاستعانة  
الانسان) طبعية كدول  
وكانوا يعلموا ان الله  
يترك الاعتدال في المعصية  
سواء في المهر (أو) شمسية  
كذلك وأدان

قوله ويذكره في السراج  
والذي في نسخ السراج  
كثير وهو الأنسب بقوله  
أولا قولهم



لا يجزئ له (لا يجزئ له) لا يشترط ايضا في صوم رمضان  
 ولو نذر اعتكاف شهر رمضان  
 ومضات لرمسه وأجزأه  
 صوم رمضان (عن صوم  
 الاعتكاف) لكن قالوا  
 لو مضى تطوعا ثم نذر  
 اعتكاف ذلك اليوم لم يصح  
 لاعتكافه من أوله تطوعا  
 فتعذر جبهه واجب (واصل  
 يعتكف) رمضان المعين  
 (قضى شهر) غيره (صوم  
 مقصود) لغرض شرطه الى  
 الكمال الاصل فيسلم بحرق  
 رمضان آخر ولا في واجب  
 سوى قضاء رمضان الاول  
 لانه خلافه وشقيقه في  
 الاصول في بحث الامر  
 (وأوله فلا ساعة) من ليل  
 أو نهار عند مجده وهو ظاهر  
 الرواية عن الامام لعنه الله  
 على المسابقة به في  
 والساعة في عرف الفقهاء  
 جزء من الزمان لا جزء من  
 أربعة وعشرين كبقوله  
 المتجهون كذا في غرر  
 الاذكار وغيره (فانشرح في  
 نهاره ثم قطعه لا يارمه قضاؤه)  
 لانه لا يشترط له الصوم  
 (على الناهر) من المذهب  
 وما في بعض المتسيران انه  
 يلزم بالشروع في صوم  
 المعين فانه المصنف  
 وغيره

(قوله لا يجزئ له) لا يشترط ايضا في صوم رمضان  
 ابقاء المأهارة قد لا اجل الصلاة اذا حصر الصلاة وكان متوضعا قبلها لغيرها ولو لا نذر يكفيه لها (قوله  
 ولو نذر اعتكاف شهر رمضان) الظاهر ان ما اذا نذر صوم شهره من نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر  
 صوم الا بد ثم نذر اعتكافا فليأتمل ويراجع اه ح قلت ووجه التأمل ما ذكره من أن الصوم المقصود  
 الاعتكاف اعلم ان شرطه في رمضان لشرف الوقت كما يأتي، وقوله والشرف غير موجود في الصوم المسدود  
 (قوله لكن قالوا) قال في الفتح ومن النظر بهات له لو أصبح صائما تطوعا أو غيرا والصوم ثم قال الله تعالى  
 ان اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف  
 أقله أكثر النهار فان كان قلة قبل نصف النهار لم يعتكف قضاء اه وقد ظهر ان علة عدم الصحة عدم  
 استيعاب الاعتكاف للنهار لا تعذر جعل التعذر علة واجبا وأنه لا يصلح للاستدلال المقادير بل هي مسألة  
 مستقلة لا تتعلق بها في المتي اه ح قلت ما عالج الشارح حاله في التتارخاية والتخسيس والولولحية  
 والمعارض وشرح درر البصار فيكون ذلك علة أخرى لعدم صحته الدرو به يصح الاستدلال على قوله الشرط  
 وهو لا يجزئ له فان الشرط هو ما هو الصوم وجوده مع انه لم يصح المسدود بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح  
 لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعاب الصوم الواجب به علم أن الشرط صوم واجب بمسند  
 الاعتكاف أو غيره كرمضان يمكن دفع الاستدلال بهذا فافهم (قوله قضى شهر غيره) أي متناهما  
 لانه التزم الاعتكاف في شهر بغيره وقد فانه بغيره متناهما كما اذا أوجب اعتكاف رجب ولم يعتكف  
 فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الاول) أما قضاء رمضان الاول فانه ان قضاها متناهما واعتكف فيه جاز  
 لان الصوم الذي وجب في الاعتكاف باقي في قضاء شهره متناهما بدائع أي لان القضاء خلافه عن  
 الادعاء على حكمه كما أشار اليه الشارح (قوله وتحقيقه في الاصول) وهو أن المذكور كان موجبا للصوم  
 المقصود ولو كان مستقطا لشرف الوقت ولما لم يعتكف في الوقت صار ذلك المسدود غير له تدرج مطلق عن الوقت  
 وما دشرطه الى الكمال بأد وجب الاعتكاف بصوم مقصود ولو المانع وهو رمضان فان قلت على هذا كان  
 ينبغي أن لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر ما لم يلقاها العلة الاتصال بصوم  
 الشهر مطلقا وهو موجود فان الشرط يراى وجوده ولا يجب كونه مقصودا كالمقوضا لا يتصور به  
 الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حذوت صفة الكمال مع الشرط عن مقتضاه فلا بد أن يكون  
 مقصودا اه ح عن شرح المنار لاس لاث (تنبيه) في البدائع لو أوجب اعتكاف شهر بغيره  
 فاعتكف شهره قبله أجزأه مسدودا بغيره وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهره من رمضان  
 قبله اه أي بناء على أن النذر غير المتعلق لا يختص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المتعلق وقد هنا أن الاختلاف  
 في جهة التقديم لا التأنير والظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فيصح اعتكافه  
 قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه ان فعله في غير رمضان الاول أو قضاؤه لانه من صوم  
 مقصود كما هو صريح المتن وليس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيرهما مطلقا وانما فيه المبرق بينهما  
 وبين غيرهما بانه لو فعله فيهما أي من صوم مقصود الاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلافه وفي غيرهما  
 لا بد من صوم مقصود له وهذا ظاهر لا يخفى فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الاولى ثم تركه ولكن معناه قطعا نظرا  
 الى رواية الحسن بتقدير يوم (قوله لانه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل بانه غير مقدر بقوله تعالى  
 من أن الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه يفي على الاختلاف في تقدير يومه وظنه وكلامه يطيد  
 العكس تأمل (قوله وما في بعض المتغيرات) كالبداية وتبعها من كمال كانه الشارح عنده فبما مر (قوله  
 مطر على الضم) أي على رواية الحسن أنه مقدر يوم أقول لكن بعد ما صرح صاحب البدائع بانه  
 بالشروع في صوم رمضان وهو ان الشرط في التتارخاية ووجه التمسك على أهل الجاهل





فيما صح وأما على رواية أبي يوسف فإنه لا يصح نذر كالمذبح بالصوم فيها بدائع (قوله لومؤذنا) هذا قول  
 ضعيف والصحيح أنه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في الجرح والامداد ح (قوله وباب المسألة خارج المسجد)  
 أما إذا كان داخله فكذلك لا أولى قال في الجرح وصعود المأذنة إن كان بابها في المسجد لا يفسد ولا كذلك  
 في ظاهر الرواية اهـ ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المسألة خارج المسجد لكان أولى ح  
 فثبت بل ظاهر البدائع أن الأذان أيضا بشرط فإنه قال ولو صعد المأذنة لم يفسد بخلاف وإن كان بابها  
 خارج المسجد لأنهم آمنه لأنه يمنع فيه من كل ما يمنع فيه من الدخول ونحوه فاشبهه زاوية من زوايا المسجد اهـ  
 لكن ينبغي فيما إذا كان بابها خارج المسجد أن يردعها إذا خرج للأذان لأن المأذنة وإن كانت من المسجد  
 ليس خروجها إلى بابها للأذان خروج منه بالأعذار به لا يكون كلام الشارح مفرغا على الضعيف ويكون  
 قوله وباب المسألة خارج المسجد حالية معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع سقيا) أي ومع الحطابة كما في البدائع ولم يذكره  
 للعلم به لأن السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر تحية المسجد أيضا مع ذكرهم لها هنا لأنه ضعيف إذا  
 صرحوا بأنه إذا شرب في الفريضة دخل المسجد أجزأه عن تحية المسجد لحصولها بذلك فلا حاجة إلى تحية  
 غيرها وكذا الشرح في السنة كذا في آخر تبع الفتح لكن نقل الطبر الرمي عن خطبة العلامة المقدسي أنه لا شك  
 أن صلاة التحية بالاستقلال أفضل من الأيمان بها في ضمن الفريضة ولا يخفى أن من يعتكف ويلزم باب  
 الكبريم الخابر ومما يوجب له مزيد التفضيل والتكريم اهـ فافهم (قوله على الخلاف) أي أربعة أعنده  
 وسنأخذها بما يقع في الجرح وقد ظهر بهذا أن الأربع التي تصلى بعد الجمعة بسنة آخر طهر عليه لأصل  
 لها في المذهب لنصهم هنا على أنه لا يصلى إلا السنة البعدية ولأن من اختارها من المتأخرين اختارها للشك  
 في سبق جمعته بنسائه على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الإمام السرخسي على أن الصحيح من المذهب  
 الجواز فلا ينبغي الاعتناء بما في زماننا لأنهم تطرقوا إليها إلى التمسك بسبل عن الجمعة ووطن انهم يبرصرون وأن  
 الظاهر كاف في ما أوردنا ذلك كغيره اهـ ملحوظا قلت وفي هذا الظاهر وخفاه إعلان الأصل عدم تعدد الجمعة  
 وليس في كل البلاد وليكن اقتضاهم على بيان السنة مبنيا على ذلك ولا يعتكف لا يلزم أن يأتي بها في  
 مسجد الجمعة بل يأتي بها في معتكفه وكون الصحيح جواز التعدد لا ينافي استحسان تلك الأربع خروجها من  
 الخلاف القوي الواقع في مذهبه ومذهب غيره وقد ما في باب الجمعة التصريح عن النهي وغيره بأنه لا شك في  
 استحسانها وكون الأولى أن لا يفتي بها في زماننا المساد كره لا يلزم منه عدم الأيمان بها من لا يتخشى منه ذلك  
 كما مر هناك مبسوطا عن المقدسي وغيره فتذكره بالمرجة فافهم (قوله ولومكث أكثر) كيوم وليلة أو أتم  
 اعتكافه فيه سراج (قوله لأنه لا محل له) أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا وبين  
 ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كمر وفي البدائع وما روى عنه صلى الله عليه  
 وسلم من الرخصة في زيادة المراتب وصلاة المأذنة فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع  
 ونحوه من الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كالحاجة إلى سب أو الجمعة وعاد مريضا أو صلى على جنازة من  
 غير أن يخرج لذلك فسد ذلك الجائز اهـ وبه علم أنه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو في غير  
 مسجد غير عيادة (قوله في الفقه ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الأول لأنه لا ابتدأ الاعتكاف فيه  
 فكانه عيونه لذلك فيكره شؤله عدم إمكان الاتمام فيه بدائع قالت ولعله لم يعمد إلى ما علم على أنه لا يتعين  
 الزمان والمكان في الذكر كما مر وعدم جواز الخروج منه بالأعذار بل لأن الخروج مضاد لحقيقة بقية  
 الاعتكاف الذي هو اللبس والقامة \* (تتمه) لم يذكر جواز خروج الجمعة لجماعة وقد مرنا من النهي والفتح  
 ما ينفذه في يأتي في كلامه ما ينفذه أي ما في الجرح عن البدائع لو أجمع جميع أو عمرة أقام في اعتكافه إلى فراغه  
 فيمكث خائف أو يمشي ثم يستعمل الاعتكاف لأن الخلع أهم وأغلب في قوله لأن هذا الخروج وجوب  
 شرعا فيجب منه عدم تركه في غير الوقت مع فلا يصح منه شي في الاعتكاف اهـ (قوله في الفقه ما التزمه)

لومؤذنا وباب المسألة خارج  
 المسجد (الجمعة وقت  
 الزوال ومن بعد منزله)  
 أي معتكفه (شرح في وقت  
 يدركها) مع سقيا يحكم في  
 ذلك رأيه ويستحب بعدد  
 أربعة أو سقيا على الخلاف  
 ولو مكث أكثر لم يفسد لأنه  
 محل له وكره تنزيها لفقه  
 ما التزمه لا ضرورة (قوله  
 شرح) ولو ناسيا (ساعة)  
 زمانية لا رماية كما مر (بلا  
 عذر وسد) في فضيه



(و) يكره شعر عينا (صمت)  
 ان اعتقه سنة تسرية والا لا  
 لحديث من صمت بها  
 ويجب أي الصمت كافي  
 غرر الادكار عن شعر الحديث  
 ربح الله امرأ دكاهم فمتم  
 أو سكتهم لم (وتسكاهم الا  
 ربح) وهو ما لا اثم فيه وما  
 المباح مما طاب له  
 لا اعتد بهما وهو محل  
 ما في النهي أنه مكروه في  
 المبيح كذا كل الحسنة كما  
 تأكل النار الحطب كما  
 سقته في النار (كقراءة  
 قرآن وحديث وعلم)  
 وتدرس في سنة الرسول  
 عليه السلام وقه من  
 الانبياء عليهم السلام  
 وحكايات الصالحين وخلافة  
 أمور الدين (والمحل بوطء في  
 فرج) أمر لا أم لا (ولو) كان  
 وطوءه حراما (بالا)  
 أو غيرا عمارا (أو ماسيا) في  
 الاصبع لان حاله من كربة  
 (و) نبال (مارال) نبال أو  
 لمس) أو نفيذ ولو لم يزل لم  
 يبال وان حرم السكك لعدم  
 الحرج ولا يبال ما رآه  
 يكره أو نظر ولا يكره الا  
 ولا يأكل نبالا بقاء الصوم  
 بخلافه كما عهدا وردنه  
 وكذا التماسه وبجونه ان  
 داما بأما كان داما بجونه

و بأكل أي المعتكف ويشرب ويبيع ويشترى فيه لا غيره قال الله تعالى في شربه أي لا يفعل  
 غير المعتكف شيئا من هذه الامور في المسجد اهـ وفيه في التمسك اني ثم نقل ما مر عن المجتبي (قوله وصمت)  
 يدل عن السكوت للمرق بينهما وذلك أن السكوت ضم الشك في ما طال به من تأخير رواها كره لانه ليس  
 في شر يعتكفه عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتسابه ولا صوم يوم الى الليل رواه أبو داود وأبو سعيد  
 ألوحيد في عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم  
 الصمت (قوله ويجب) لم يقل يفترض لشمل الواجب فان الكلام قد يكون حراما كالعبادة مثلا وقد يكره  
 كالشاهد في قمع وكذا كراهية سماعه فالصمت عن الاول مرصوع عن الثاني واجب فافهم (قوله وسكاهم  
 الاتخير) فيه انفرسح في الاحتجاب لأن يقال انه في معسطة عن الجوى أي لا يكره معسطة لا يفعل كما  
 قيل في قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره وقوله واسم الكبيره الاعلى الحاشية من لانه معسطة لا يكره معسطة  
 لا تهل كذا كراهية شام في آخر المعنى ويحتمل كون الاجمعي غير كفي لو كان فيه ما آلهة الا الله له دنا  
 ولم يخل عليه الحرف الجربل تخطاها ما بعد ذلك على صورته الحرة والاولى فعل الجارية مع العلم بخبره  
 والاستثناء من نسكاهم المذكور والمعنى وكره دكاهم الا نسكاهم ان يرفع المنع على الخاص لا فريضة ويكون  
 الاستثناء من كلام تام وحب تأمل (قوله وممنه المباح الخ) أي مما لا اثم فيه وهو ما استظهره في النهي  
 أخذ من العمالية وكرهه على ما في الخبر من أن الاولى بطريق الخير بخاصة نواب يكرهه لانه معتكف التكلم  
 بالمباح بخلاف غيره أي غير المعتكف اهـ بأنه لا شك في عدم استثنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف  
 كرهه مطلقا اهـ والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدين اذا لم يقه منه الغربة والاف فيه نواب (قوله وهو)  
 أي المباح عند عدم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكروه) أي اذا احتاج اليه كما عهد في الفاهيرية ذكره  
 في البحر قيل الوز وفي المراجع عن شرح الارشاد لأنا في الحديث في المسجد اذا كان قايلا أو أما أن يقصد  
 المسجد للحديث فيه فلا اهـ وطاهر الوعيد أن الكراهية فيه شريفة (قوله في شرح) أي قبل أو دبر (قوله  
 ولو كان وطوءه حراما) حرمه تعالى الدورا إشارة الى رد ما في العمالية وغيره من أن المعتكف كسبا يكون  
 في المسجد فلا يتهيأ له الوطء ثم قال وأولوه بأنه حار له الخروج للحاجة الى الدنيا وعند ذلك يعزم عليه الوطء  
 وذكر في شرح التناوي بات أنهم كانوا يخرجون ويقتضون حاجتهم في الجماع ثم يعتكفون ويخرجون  
 الى معتكفهم قبل قوله تعالى ولا تبسروهن وأنتم عاكفون في المساجد اهـ قال الشيخ اسمعيل وفيه  
 نظر لا مكان الوطء في المسجد وان كان في حرمته من جهة أخرى وهي حاول الجانب وبه على أنها يحتمل أن يكون  
 الروضة معتكفة في مسجد بتهافتها بزيوتها فيعتكف بها (قوله في الاصح) قال في الشهر نبالا  
 ولم يقصد الشافعي بالوطء ناسيا وهو رواية ابن سميعة عن أنس بن مالك بالوطء كذا في البرهان اهـ  
 (قوله لا حاله من كربة) تعاميل الاصح نبالا الهرق بفساد بين الصوم بأن المعتكف له حاله من كربة لا  
 يعتكف نسيانه كالحرم والمصلحة بخلاف الصائم (قوله ونبال مارال الخ) لانه بالاروال يسافر في معنى الجماع  
 مهر (قوله لم يفعل) لعدم معنى الجماع والعدم بنفسه هذه الصوم (قوله وان حرم الكل) أي كل ما ذكر من  
 دواعي الوطء ادلا بامر من عدم المطالب بمحلتها لعدم الحرج قال في شرح الجمع فان قلت لم تحرم الدواعي  
 في الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فلو حرم الدواعي فيهما  
 لوقعوا في الحرج وذلك مدعو شرعا (قوله ولا بأكل نبالا الخ) والاصل أن ما كان من مخفورات  
 الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والمهور والمبارك والليل  
 كالجماع والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد  
 والمهور والمبارك والليل والنهار كالأكل والشرب ببدائع (قوله وردنه) واذا بطل به لم يجب قضاءها كما تقدم (قوله  
 ان داما بأما) المراد بالايام أن يفوته صوم بسبب عدم إمكان النية مع ويقضي في الانقضاء كالجنون ط

الانتم دام والا كراهية لا يفسد ادخل مسجد آخر من ساعته استحسن بقوله من ساعته صرح في انه على قول الامام والحاصل ان مذهب الامام الفساد بالشرع الاول او عائنا اوجبه كما صرح به عن كافي الحاكم وعليه ما من من الحلية والخلامة والفتق وان بعض المشايخ استحسن عدمه في بعض المسائل وكاله في الحلية لم يره هذا الاستحسان وجب لانا انهم دام المسجد لا يحرجه من كونه معتكفا على القول بان اقامة الشمس فيه بالجماعة غير شرط كما في اول الباب ولان الخروج لمرض وحض وسيلان اذا كان مفردا مع انه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون لا كراهية له من قبل عدمه فسد بالاولى ولعل الحق اس الهام نظر الى هذا في حق المنقول في كافي الحاكم الذي هو تلخيص كتب طاهر الرواية وفي الحلية وغيرها ونبهه صاحب البحر واعلمده صاحب الرها حيث اقتصر عليه في منعه واهب الرحمن وتبعهم المصنف ايضا وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان حالف به الشربلاني فانهم (قوله وفي التارخية) ومثله في القهستاني (قوله في شرط) فيه اعماء الى عدم الاكتفاء بالنسبة الى السعود (قوله حاز ذلك) فانت يشير اليه قوله في الهداية وغيره عند قوله ولا يخرج الحاجة الا ان له ما لم يشرعها من الاذن الخروج فيصير مستثنى اه والحاصل ان ما يعاب وقوعه يصير مستثنى حكما وان لم يشترطه وما لا فلا الا اذا شرطه (قوله ونص المصنف بآكل الخ) أي في المسجد والساعة داخلية على المقصود وعليه معنى أن المصنف مقرر على الاكل ويحوي في المسجد لا يحصل له في غيره ولو كانت داخلية على المقصود وكما هو المتأخر رد عليه أن النكاح والرخصة غير مقصورين عليه اعدم كراهية التبع في المسجد واعلم أنه كما لا يكره الاكل ويحوي في الاحتكاف الواجب كذلك في التلويح كافي كراهية طامع الفتوى ونهيه يكره النوم والاكل في المسجد غير الاحتكاف واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاحتكاف ويحل فيه كراهية تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل ما شاء اه (قوله فلو تجارة كره) أي وان لم يحصر الساعة واحتجاره فاضح وان ربحه الزباني لانه متعلق الى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشغل بأمر الدنيا بغير (قوله ورخصة) مع ما وقف على كل لا على بيع الاتأويل المعتمد بما يشبهها (قوله اعدم الضرورة) أي الى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظاهر به وبسبب يخرج بعد العروب لال كل والشرب اه وينبغي حمله على ما اذا لم يجد من يأتي له به فينتد يكون من الطوائف الضرورية كالبول بحر (قوله احضار مبيع فيه) لان المسجد بحر زعن حقوق العباد وبه شعلة ما ولد تعاليمهم أن المبيع لو لم يشغل البقرة لا يكره احضاره كدراهم بسيرة أو كتاب ويحوي بحر لكن مقتضى التعليل الاول الكراهية وان لم يشغل بحر فانت التعليل واحسن ومعناه أنه ضرر من شغل بحقوق العباد وقوله في قوله لا يكره انما هو التعليل ولذا اذله في المعراج بقوله يكره شعلة ما افادهم وفي البحر وأما اطلاقه أن احضار ما يشتر به ليا كراهية وهو ينبغي عدم الكراهية كما لا يخفى اه أي لال احضاره ضروري لاجل الاكل ولا للاشغال بالانه يسير وقال أبو السعود نقل الحوى عن البرجندي أن احضار الثمن والمبيع الذي لا يشغل المسجد حائزا اه (قوله طائفا) أي سواء احتجنا الى المفسر أو ماله أو كان للتجارة أو لا كما علم مما قبله ومن الزباني والبحر (قوله لانه) هو ما رواه أصحاب السنن الاربعاء وحسنه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وأن يشتد مفسده ضالة أو يشتد فيه شعير ونهى عن التلويح قبل الصلاة يوم الجمعة فتح (قوله وكذا) أ كاه) أي غير الاحتكاف (قوله لكن الخ) استدراك على ما في الأشباه وبسيرة قاس الكمال عن جامع الاسمي الى غير الاحتكاف أن يناسم في المسجد مقبلا كان أو غريبا أو مصطفا أو مستكثرا جلا له الى القبلة أو الى غيرها فالاحتكاف أولى اه ونقله أيضا في المعراج وبه يعلم بتفسير الاطلاق قال ط لكن قوله رجلا الى القبلة غير مسلم بالنسبة الى الكراهية اه ومما ذكره الشارح ترجيح هذا الاستدراك والظاهر أن مثل اليوم الاكل والشرب اذا لم يشغل المسجد ولم ياوله لان تعليله واجب كما مر لكن قال في معنى الوقاية

وفي التارخية عن الطائفة لو شرط وقت التلويح أن يغتسل مع له اداة من يرضي وصلاة جنساة وحضور مجلس علم بآز ذلك فاحتط (ونص) المصنف بكف (بأكل وشرب ونوم) وعقد احتياج اليه لنفسه أو غيره فلو تجارة كره (كبيع ونكاح ورخصة) ما يخرج لاجلها ما سد لعدم الضرورة (وكره) أي غير عالما بمحل اطلاقهم بحر (احضار مبيع فيه) كما كره فيه مبادعة غير الاحتكاف مما قبله لانه يكره اكله ونومه الا ان يرب اشباه وقد قدمناه قبل التلويح لكن قال ان كمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مما قبله ونحوه في المجتبى



طالع الفجر اهـ فعلى هذا لا يدخل اليل في نذر الايام الا اذا ذكر له عدد امع بما يحجر (قوله الا ليله معرفة  
الح) بمسار البحر عن المحيط الا في الملح فانما في حكم الايام الماسية فليلا معرفة تابعة ليوم التروية وليلا البحر  
تابعة ليوم عرفة اهـ ونقل قبله عن أصحابه الولوالجية ليله في كل وقت سبع ايام رأت الا في ايام الاصحى  
وسبع ايام رأت رقتا بالناس اهـ قامت وفي نذر الولوالجية انما اليل في باب المناسك سبع ايام رأت الذي  
تقدم ولهذا الوقوف يعرف ليله البحر قبل الطالع آخر اهـ والحاصل ان ليله معرفة تابعة لما قبلها في الحكم  
حتى يصح الوقوف فيها وكذا ليله البحر والتي تليها والتي بعدها حتى يصح النحر في الليلي وحار الرى فيها والمراد  
ان الافعال التي تليها في النهار من بحر أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك يصح فعلها في الليلة التي تلي  
ذلك النهار رقتا بالناس وسبب ذلك أطلق على ذلك ليله أنه تابع لليوم الذي قبلها أي تتبع له في الحكم  
لا حقيقة والافضل ليله سبع لليوم الذي بعدها ولذا يقال ليله النحر ليله التي فيها يوم البحر ولو كانت لليوم  
الذي قبلها لصارت اسمها ليله عرفة ولا يسوغ ذلك لالعة ولا شراعيها فليصح ما قيل ان الوم الثالث من  
أيام البحر لا ليله له وايوم التروية ليلتان الا ان يرى من حيث الحكم والالزم انه لو نذر اعتكاف يوم  
التروية ونذر يوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ايام والظاهر انه لا يقول به أحد فافهم (قوله  
دائرة في رمضان اتفقا) أي دائرة مع معنى انها توحدها كذا ودرهمي شخطة به عند الامام وصاحبها كذا  
عندهما في ليله معينة وعنده لا تميزو بشي الى ما قلنا في تفسير الدوران ما في البحر عن الكافي ليله القدر  
في رمضان دائرة لكها تتقدم وتتأخر وعندهما سكوب في رمضان ولا تتقدم ولا تتأخر اهـ فافهم (قوله  
الجواز كونها في الاول) أي في رمضان الاول في الاولى أي في اليل الاول منه وفي رمضان الثاني في اليل  
الاخيرة منه فاداسلح رمضان الاول لا يقع للاجتماع الاول واداسلح الثاني لا يقع أيضا للاجتماع  
الما في فاداسلح الثاني تحقق وحودها في أيدهما فيقع (قوله اذاه في الح) يعني اذا كانت هي  
اليل في الاول فقد وقع بأول ليله من القابل وان كانت الثانية أو الثالثة الخ فقد وحدث في المصاحف فيجوز  
عندهما وحودها قنعا بأول ليله من القابل رمل (قوله لكن قيده الح) أي قيده صاحب المحيط الافتاء بقول  
الامام يكون الخالف فقيها أي علم بالاحتلاف العلماء فيها والافلو كذا ما يدهي اليل السابع والعشرين  
لان العوام يسمون باليلة القدر فيصرف حلفه الى ما تعرفه كذا هو أذا الاقوال فيها وله أدلة كثيرة  
من الاحاديث وأحباب علم الامام بان ذلك كان في ذلك العام (تمت) \* ما ذكره عن الامام هو قول له وكرر  
في البحر عن الحاشية ان المشهور عن الامام انه يندور أي في السنة كلها وسكوب في رمضان وقد يكون  
في غيره اهـ قلت ويؤيد ما ذكره علماء المعارف سيدي محيي الدين بن عربي في فتوحاته المكتبة موله  
واختلاف الناس في ليله القدر أعني في رماح ساهمهم من قال هي في السنة كلها وروى أنه قال في رأها  
شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأما ما رواه في شهر رمضان وفي الشهر الآخر من رأتها  
مره في الشهر الوسط من رمضان في غير ليله وروى في الشهر الآخر من رمضان في السنة من رأتها وشفع  
من الشهر اهـ وفيها للعلماء أقوال أخر باعثة مستهزأة وهي \* (طائفة) \* قال في معراج الدراية اعلم ان  
ليلة القدر ليلة فاصلة يستحب طاعتها وهي أفضل ليالى السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن  
ابن السيب من شهد العشاء ليلة القدر فقد أهدى نصيبه ما وعنه الشافعي العشاء والسميع يراها من المؤمنين  
من شاء الله تعالى وعن الهادي من المسالك كيسة لا تمكروا بها على الحقيقة وهو علمنا وينبغي لمن يراها أن  
يكتبها ويدعو الله تعالى بالاحلاص اهـ اللهم اننا نسألك الانخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند  
انتهاء الاجل والعون على الاتمام ياد الجلال والاكرام الحمد لله الذي بعثه تهتم الصالحات وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج)

منطلق في ليلة العدة

الا ليله عرفة ويسأل  
البحر فتبع للبحر الماسية  
رقتا بالناس كافي أصح  
الولوالجية هذا ليله القدر  
دائرة في رمضان اتفقا لانها  
تتقدم وتتأخر حلالها  
وغيره فيمن قال بعدا ليله  
أنت هي أو أنت طائفة ليله  
القدر فعدده لا يقع حتى  
يسلح شهر رمضان الثاني  
الجواز كونها في الاول  
في الاول وفي الثاني في  
الاخيرة وبالا تقع اذ انما  
مثل تلك اليلة في الثاني  
ولا خلاف أنه لو قال من  
دخل رمضان وقع بمصاحفه  
قال في المحيط والعنوي على  
قول الامام لم يكن فيه  
بكوب الخالع فقيها يعرف  
الاختلاف والادهي ليله  
السابع والعشرين والله  
أعلم

(كتاب الحج)



(قوله سنة) عبارة الدرائع وغيرهما من والمراد بالمبالغة في أقصى الأقل بالاولى (قوله استخسانا) والقياس  
لا يقضي كافي صوم رمضان وحده الاستخسان أن سقط القضاء في صوم رمضان عما كان لدفع الحرج  
لان الجنب اذا طال قلمه لم يترك صومه عليه صوم رمضان فيخرج في قضاءه وهذا المعنى لا يتحقق في  
الاعتكاف فتح (قوله ولزمه اليبالي) أي اعتكافه مع الأيام (قوله بلسانه) ولا يكفي مجرد نيّة القلب فتح  
وقدم (قوله اعتكاف أيام) كمنه مثلاً (قوله ولاه) حال من اليبالي والاصل أنه متى دخل الليل والنهار  
في اعتكافه فإنه يلزمه متتابعاً لا يتجزأه لو فرق بغيره وكذا لو بدع اعتكاف شهر غيره يعني لزمه اعتكاف شهر  
أي شهر كان متتابعاً في الليل والنهار بخلاف ما إذا صوم شهر ولم يترك التتابع ولا نواه فإنه يخبر شاء  
فرق لان الاعتكاف عبادة دائمة ومناها على الاتصال لانه لبت واقامة واليبالي قابله لذلك بحسب اختلاف الصوم  
وتسامه في البدائع (قوله كعكسه) وهو بدع اعتكاف اليبالي فتلزمه الأيام ط (قوله باللفظ الجمع) كالثلاثين  
لوما أولية وكذا ثلاثة أيام فإنه في حكم الجمع ولذا يتبع به الجمع كرجال ثلاثة أو أراد بالعديد العددين  
يكون التخيير في المال الاول في حكم الجمع لوقوعه في زوايا باللات الجمع أي الثلاثين فادهم (قوله وكذا  
الثنية) فاسم إلى حكم الجمع ويلزمه اعتكاف يومي بالنية ما وهذا عندنا وقال أبو يوسف لا تدخل الليلة  
الاولى بدائع وأفاد أن المفرد لا تدخل فيه الليلة كما يأتي (قوله يتناول الاصح) أي بحكم العرف والمادة  
تقول ككاهن ثلاث أيام وتريد ثلاثة أيام وما بارأها من اليبالي وقال تعالى ثلاث ليل سوا ثلاث  
أيام الا من اعبر في موضع باسم اليبالي وفي موضع باسم الأيام والنقص واحدة فالمراد من كل واحد منهما  
ما هو بارأها حتى انه في الموضع الذي لم تكن الأيام فيه على عدد اليبالي أفرد كل واحد منهما بالبد  
كقوله سبع ليل وسماية أيام حسوما كافي البدائع (قوله فلونوي الخ) لما ذكر لزوم اليبالي تبعه الا باليوم  
ولم يثبت ذلك ببيتها أو عدمها علم أنه لا فرق ثم فرع عليه ما لو نوى أسدهما خاصة حيث كان في الكلام  
المساق إشارة إلى مخالفة حكمه له فصح التفريع فادهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض النسخ النهار  
بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالعداب والسراب كفي القساموس (قوله صحت نيته) فيلزمه الا باليوم بغير ليل  
وله حجة التفريق لان القرية تعلقت بالأيام وهي متفرقة فلا يلزمه التتابع الا بالشرط كافي الصوم  
ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع (قوله لبيته الحقيقة) أي  
اللعوبة أما العربية فتشمل اليبالي كما قدمنا وإذا كان اللفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية تصرف عدد  
الاطلاق عند أهل العرب إلى العربية كما صوابه فلذا احتجنا إلى اليسرة إذا أراده الحقيقة للعربية وبه  
اندفع ما أورد من أن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة وأفاد في البدائع أن العرف أيضا في استعمال الالعوبة  
باق صحت نيته أم كان العرف مشتملاً كالألفاظ أن الاكثر استعمال خلاف للعوي دار الصرف  
اليه عند الاطلاق واستباح العوي إلى الية (قوله لا) أي لا تصح نيته لانه لو لم يلائم كلامه بغير والحاصل  
انه اما أن يأتي بلفظ المفرد أو المثنى أو المجموع وكل من الثلاثة اما أن يكون اليوم أو الليل وكل من الستة  
اما أن ينوي الحقيقة أو الجار أو ينوي حسوما ولم تكن له نيّة ذهنية أو بعسة وعشرون وعلمت حكم المثنى  
والمجموع بأقسامهما بقى المفرد فلوندر اعتكاف يوم لزمه فقط لواء أول ينو وان نوى الليلة معه لزمه ولو نذر  
اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم كما مر وتسامه في البحر (قوله اعتكاف شهر) أي باب أتى باللفظة  
شهر أما لو قال ثلاثين يوماً فهو ما (قوله ليل) أي أول الباب من قوله لعدم تحليتها مع أي فان الباقى  
بعد استتمامه الا باليوم هو اليبالي المفرد فلا يصح اعتكاف المفرد في غير المناسبات شرط وهو الصوم (قوله واعلم  
أن اليبالي تابعة للأيام) أي كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها ألا ترى أنه يصلي التراويح في أول ليلة من  
رمضان دون أول ليلة من شوال على هذا اذا ذكر المثنى أو المجموع يدخل المسجد قبل الغروب ويخرج  
بعد الغروب من آخر يوم نذر كاصح في البداية وهو صريح بأنه إذا قال أياماً لم يندأ بالليل فيدخل المسجد قبل

سنة قضاء استخسانا (ولزمه  
اليبالي بنذره) بلسانه  
(اعتكاف أيام ولاه) أي  
متتابعه وان لم يشترط  
التتابع (كعكسه) لان  
ذكر أحد العددين باللفظ  
الجمع وكذا التثنية يتناول  
الأصح (فلونوي في) نذر  
(الأيام النهار) خاصة (صحت  
نيته) لذاته الحقيقة (وان  
لوني بما) أي بالأيام (اليبالي  
لا) بل يلزمه ككاهن (كألو  
نذر اعتكاف شهر ونوي  
النهر خاصة أو) نوي  
(كعكسه) أي اليبالي خاصة  
فإنه لا تصح نيته لاي الشهر  
اسم لا يندأ يشمل الأيام  
واليبالي فلا يحتل مادونه  
الا أن يستثنى اليبالي  
فيختص بالنهر ولو استثنى  
الأيام صح ولا شيء عليه لما  
مر واعلم أن اليبالي تابعة  
للأيام

لبين المعنى العمومي المقول منه اختلاف شعور المومنان في اللغة مطلق الامسالك في خصوصه كونه اسميا كان  
 المقتضيات من الليل وكذا في اللغة المظاهرة وتر كية الشيء يظهره وكية السال المسماة كذا شرعا  
 تليق بزمه فانه طهارته لقوله تعالى يظهرهم وتر كية سمها هي يظهر شخصه من غسله ونحوه وهو  
 التليق بزمه جعل المقصد اسمي في تعريفه فاعلم شرعا وان كان المقصد شرطا في الشكل وكذا جعل  
 أصلا في تعريفه فاعلم في اللغة مطلق المقصد وعرفه شرعا فانه المقصد المظاهر على وجهه ونحوه  
 وهو الصبر ثبات وهو قصد مقرب بفعل فلم يخرج عن كونه اسم الفاعل العبد وهذا معنى قول الرباعي جعل الحنج  
 اسميا لقصد خاص مع زيادة وصف كالتيه اسم لما في القصد ثم جعل في الشرع اسم المقصد خاص بزيادة  
 وصف اه هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا الحل (قوله سابقا) أي على الوقوف والطواف أما كونه من المقتضيات  
 فواجب ط (قوله اعذر) اما الآية نزلت بعد نوات الوقت أو لحرف من المشركون على أهمل المد منه  
 أو نحوها على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كره مخالفا المشركين في سلكهم اد كمالهم في ذلك الوقت شرابي  
 وقدم الاول لما في حاشيته للشايع عن الهدى لاس القبح أن الجميع فرض في أو آخره مع وأما الآية  
 فرضه هي قوله تعالى ولله على الناس حلاليت وهي نزلت عام الوفود أو آخر سنة تسع وأنه على الله عليه وسلم لم  
 يؤخر الحنج بعد فرضه عاما واحدا وهذا هو الذي ترويه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يدعي بقوله  
 فرض الحنج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واستدوا عليه ما احتج به من قال سنة ست أن يقول قوله  
 تعالى وأتموا الحنج والعمره لله وهذا ليس فيه انداء فرض الحنج وأما ما لا بأس باسمه اذا شرع فيه فأيسر هذا  
 من وجوب ابتداءه اه (قوله مع علم الخ) جواب آخر خبره توفيقا على وجود العذر وحاله أن وجوبه على  
 الفور لا حيا ط فاق في تأخيرها من مصالحها وهو متبني في نفسه صلى الله عليه وسلم لا بد كان يعلم بها عينا  
 الى أن يعلم الناس مما سلكهم بكميالاتنا مع لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا الآية فوجدنا أرقى في  
 التعليل ولما جعل الأول ناهيه وهو كقولنا أكرم زيد الآية من قبلنا مع انه أولنا (قوله لاس) بالمت  
 بالليل الامامة في قوله تعالى ولله على الناس حلاليت فان الاصل اضافة الاحكام الى اسمها كما يقرر في الاصول  
 ولا يكره الواجب ان يذكر سببه وحديثه سلم يا أيها الناس قد فرض عليكم الحنج فاحسوا فاعلموا رسول  
 أكل عام يا رسول الله فبكت حتى قالها ثلاثا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلبتم لوحت وما استأمنتم  
 قال في النهرو الآية وان كانت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يفتحه الا أن انما انما النبي  
 يقتضي النبي أولى (قوله وتليق) أي الحنج وهو دعا ط على قوله فرض (قوله كما اذا حاور الميعات لا  
 احرام) أي فانه يجب عليه أن يعود الى الميعات وراي من ساد كراي مع عليه قبل الجاورة قال في الهداية ثم  
 الاتفاقي اذا انتهى الى المواقيت على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحنج أو العمرة مع ما أولم يتصد  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحاور أحد الميعات الا بحر ما ولو لتجارة ولا وجوب الاحرام لم يعلم هذه المقام  
 الشرعية فيستوي فيه التاجر والعمر وغيرهما اه قال ح فتوصل من هذا أن الحنج والعمر لا يكونان  
 نفلا من الاتفاقي وأما يكونان نفلا من السناني والحرابي اه قلت وفيه نظر فان حرمة مجاورته بدون  
 احرام لا تدل على أن الاحرام لا يكون الا واجب من الاتفاقي لان الواجب كونه متلاسا بالاحرام وقت المجاورة  
 سواء كان الاحرام بحج نفل أو غيره لان الاحرام شرط لحل الجاورة والشرط لا يارم تحصيله مقصودا كما مر في  
 الاقتصار كفاف ونظيره أيضا أن الحنج لا يحل له دخول المسجد حتى يغسل فاذا اغتسل استأجره مثلا ثم دخل  
 حازم مع انه انما هو الغسل المسنون وانما يجب اذا أراد الدخول ولم يغسل لغيره وهذا اذا أراد مجاورة الميعات  
 وكان قاصدا للسنن وأحرم بفساد فرض أو منذور أو نفل كفاء لحصول المقصد وفي تعظيم المقصد فان لم يكن  
 قاصدا لذلك بان قصد الدخول لتجارة مثلا فيئد يكون احرامه واجبا ونظيره تحية المسجد لنا روح في أي صلاة  
 صلاة فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من الصلاة التي انما هو هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى أعلم

سابقا كما ينبغي لم يقل  
 لاداء ركبن من أركان  
 الدين لا مع ح الحاصل  
 (فرض) سنة تسع واما  
 أخر عليه الصلاة والسلام  
 لعشر راء مع عامه سنة  
 حيا لله انكم حل اليلح  
 (مره) لاس سنة البيت وهو  
 واحد والراية نعلو حرة  
 نعت كما اذا حاور الميعات لا  
 احرام فانه



لما كان مركب المال والبدن وكان واجبا في العمرة مرة ومؤخرا في حديثي بني الاسلام على خمس اشياء  
 ونظم به العبادات أي الجملة والافعال والكساح والعاق والوقوف يكون عبادة عند النية لكنه لم يشرع بقصد  
 التعمد فقط ولذا صرح بالنية بخلاف أن كان الاسلام الاربعه فانها لا تكون الا عبادة لا اشتراط النية فيها هذا  
 ما ظهر لي وأورد في النهر على قولهم مركب انه عبادة بما يتخصصه والمال انما هو شرط في وجوده لا انه جزء  
 مضموم اهـ وبه أن كونه عبادة مركبة مما انما تقتضيه ككلمتهم أصولا وفروعا حتى أوجبوا الجمع بين الميت  
 وان كان عمل البدن لبقاء الجزء الآخر وهو المال كما سيحكي بقرينه وليس قولهم انه مركب تهر يخاله لبيان  
 ما هيته حتى يقال ان المال شرط فيه لاجزاء فهو مذهب المراد ببيان أن التعمد لا يتوصل اليه بما لا يبايع المال  
 البدن وانفاق المال لاجزاءه والصلاة والصوم وان كانا لا بدلهما من مال كنوب بستره وورثه وطعام يقيم بيته  
 فان ذلك ليس لاجزاءه ما يعني أنه لو لا ههالم يذله والم يعمل المال من شرطه او جعل من شرطه وانما فان  
 المال فيها ليس لاجزائه في اطلاقه بخلاف المال في ج الا فاني فانه كثير مما سب أن يكون مقصودا في العبادة  
 ولذا وجب دفعه الى النائب عند الجزاء ثم من الاعمال ولم يجب الجمع على التقدير القادر على المشي ووجبت  
 الصلاة والصوم على العاقل من السائر والسجود هذا ما ظهر لي فافهم (قوله بفتح الحاء وكسرها) مهم اقرب  
 في السمع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر من النهر (قوله كما طنه بعضهم) هو الذي يلي تعالا طلاق  
 كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح تقييده بالعتق عن ابن السكيت وكذا قيده به السيد الشريف في  
 تهر يخاله وكذا في الاختصار (قوله وشعار يارة الخ) اعلم انهم عرفوه بان قصد البيت لا دأركن من أركان  
 الابن فبمعنى اللغة واعتبر بعضهم في الفتح بان أركانه الطواف والوقوف ولا وجود للمنتسب الا باخرائه  
 المنتسبة وما هيها السكينة متعلقة منها وتعرف بقوله بالقصد لادخل الاعمال خرج لها عن المضموم اللهم الا أن  
 يكون تهر يخاله اسميا غير متيق فهو تهر يخاله فهو الاسم عرفا لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند الاطلاق  
 هو الاعمال المحصورة لا نفس القصد الخارج لها عن المضموم مع أنه فاسد في نفسه فانه لا يشمل الجمع الفاعل  
 والفاعل بفتح الحاء والجمع مطلقا كغيره من الصلاة والهوم وغيره لا لا لافرض فقط ولانه حينئذ يحذف سائر  
 أسماء العبادات فان اسماء الافعال كالصلاة للقيام والقراءة والخ والصوم للامسك الخ والزكاة لاداء المال  
 فليكن الجمع أيضا بارة من الافعال السكينة عند البيت وتعرف كعرفته اهـ لم تصدق الشارح عن تفسير  
 الر يخاله الزيادة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف تبعها ليعلم ان اسماء الافعال ككسائر أسماء  
 العبادات ولما وردت عامية أن يكون قوله بفعل مخصوص وحشو اذا المراد به كمالها هو الطواف والوقوف تنحصر  
 عنه بتفسيره بأن يكون سمر ما الخ قبل ولا يفتي ما به لانه يارم عامية اذ فعل الشرط أي الاحرام في التهر بفتح واو  
 أنقى الزيادة على معانيها لاغوى وهو الذهاب وقصر العمل بالمخصوص بالطواف والوقوف كما كان أولى اهـ  
 وفيه أن الزيادة أيضا ليست ماهية بل حقيقة فيرد ما سرفي تفسيره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطها  
 ابتداء وهو في حكم الركن انتهاء كما سيظهر من شرحه بالشارح ولو لم يرد الشرط لا يتجمل بالتهر يخاله بل لا بد منه  
 لانه لا يتحقق المعنى الشرعي بدون كونه على بلا طهارة والذاكر والنية في تهر يخاله كونه والصوم فافهم  
 والتحقق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نفاذ من أسماء العبادات لان المراد بالقصد ههنا الاحرام وهو  
 عمل انقائا والاساس بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد البدنية مع السوق كما سيأتي فيكون عمل  
 الجوارح أيضا ولان قوله بفعل مخصوص الباء فيه للملابسة والمراد به الطواف والوقوف وهو قصد مقترن  
 بغيره لاداء العمل لا مجرد القصد فلم يخرج من كونه فعلا مخصوصا ككسائر أسماء العبادات نعم فرقوا بين الجمع  
 وسائر أسماء العبادات بحيث جعلوا القصد به أساسا لا فعله تبعا وعكسوا في تفسيره لان الشائع في المعاني  
 الاسماء اللاحقة للمعقولة من المعاني اللغوية أن تكون أشخاص من الامور لا ماهية لها ولم يكن الجمع لغويا  
 مطلقا القصد الى مقام مخصوص بكونه قصد الى مقام معين بأفعال معينة ولجعل اسم الافعال المعينة أفعالها

(هو) بفتح الحاء وكسرها  
 لغة القصد الى معان  
 لا معاني القصد كما طنه  
 بعضهم وشرا (زيارة أي  
 طواف وتوف) كان  
 مخصوص (أي الركبة  
 وعرفة) في زمن مخصوص  
 في الطواف من جحر النحر  
 الى آخر الحرم وفي الوقوف  
 من زوال شمس مرة لمجر  
 النحر (بفتح الحاء)  
 يخاله يكون محرما بنية الجمع



وفي الفتح وبأثم بالتأخير عن أول سبي الامكان فلو عجز عنه ارتفع الاثم اه وفي القهستان في تأثم عند  
الشجيين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره فانه رافع للاثم بخلاف (قوله) وان تأثم بعبوته  
قبلة (أي بالاجماع كافي الزياهي) أما على قولهما فظاهر وأما على قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير صده لكن  
بشرط الادعاء قبل الموت فادامنا قبله طهر أنه آثم قبل من السنة الاولى وقيل من السنة الثانية من سنة رأى في  
نفسه الضعف وقيل يأثم في الجملة غير محكوم على بل علمه الى الله تعالى كافي الفتح (قوله) وسعه أن يستقرض  
الح) أي حازه ذلك وقيل يلزمه الاستعراض كافي لسان المصنف قال من لا يعلم على الفارسي في شرحه عليه وهو  
رواية عن أبي يوسف وصحة ظاهره فان تكمل حقوق الله تعالى أنفسه من ثقل حقوق العباد اه قلت وهذا  
يرد على القول الاول أيضا ان كان المراد بقوله ولو عجز قادر على وفائه ان يعلم أنه ليس له جهة وفاء أصلا أو لم  
علم أنه غير قادر في الحال وعلب على طمأنينه لو احتج بقدر على الوفاء ولا يردوا الظاهر أن هذا هو المراد أن تأثما  
ذكره في الفقه بية أيضا في الزكاة حيث قال ان لم يكن عده مال وأراد أن يستقرض لاداءه ان كان فانه كان  
في أكبر رأيه أنه اذا اجتهد قضاءه قد كان الاصل أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يبق قدر على  
قضاؤه حتى مات برحى ان يقضى الله بشارك وتعالى ديمه في الآخرة وان كان أكبر رأيه أنه لو استقرض  
لا يقدر على قضاؤه كان الاصل له عده اه وادان كان هذا في الزكاة المتعاقبة من حق الفقراء في الحج أولى  
(قوله) على مسلم الحج شروع في بيان شروط الحج وسماه في الباب أربعة أنواع \* الاول شروط الوجوب  
وهي التي اذا وجدت تمامها وجب الحج والاداء وهي سبعة الاسلام والعلم بالوجوب والدار الحرب  
والبلوغ والعقل والحرية والاستملاء والوقت أي القدرة في أشهر الحج أو في وقت خروج أهل بلده على  
ما يأتي \* والوع الثاني شروط الاداء وهي التي ان وجدت تمامها مع شروط الوجوب وجب ادائه  
بدهسه وان فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجتناع أو الاصل عدم الموت وهي  
خمس سلامة البدن وأمن الطارئ وعدم الطمس والحرم أو الروح للمرأة وعدم العدة لها \* النوع  
الثالث شرائط صحة الاداء وهي ثمة الاسلام والاحرام والربا والمكان والتميز والعقل وبإثبات الاداء  
الا بعدد وعدم الجوع والاداء من عام الاسرام \* النوع الرابع شرائط وقوع الحج من الفرض وهي ثمة  
أيضا الاسلام ومقاومة الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بدهسه ان قدر وعدم بيمه العقل وعدم  
الافساد وعدم البقية عن الغير (قوله) على مسلم \* بلو لاث الكافر ما به الاستملاء ثم أسلم بعد ما فقه لا يثبت  
عليه شيء بل لا يستملاء بحاله مالوم كدهه سلاطه حتى افترج حيث يتفرج ووجهه دما في دمه ففتح  
وهو طاهر على القول بالضرورة لا التراضي فخر ذلك وفيه نظر لان على القول بالتراضي يتحقق الوجوب من  
أول سبي الامكان ولكنه يخبر في أدائه بدهه أو بعده كفي الصلاة فتجب ببول الوقت وسواء الارام أو لا يتحقق  
الوجوب الا قبيل الموت وأن لا يجب الاجماع على من كان صحتهم مرض أو عجز أو ألبا ثم المهرط بالتأخير  
اذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر (قوله) وقد سقنا الح) حاصل ما ذكره هناك ان في  
تسكينه بالعبادات ثلاثة مذهب السمرقنديين \* بخرضا طيب بها أدعاء واعتقادوا الجار يبي مخاطب  
اعتقاد افطوا والعراقيين مخاطبهم ما في ما قبل عليهم ما قال وهو المعتقد كبحرهم لان طاهر المصوفين  
يشهد لهم بخلافه تأويل ولم ينقل عن أي حنفية وأصحابه شيء يرجع اليه اه ولا يخفى أن قوله في حق  
الاداء يفهم أنه مخاطبهم باعتقاد افطوا كما هو مذهب البخاريين وهو ما صحت به صاحب المنار لكن ليس في  
كلام الشارح ان ما هنا هو ما عده هناك وما قيل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظر لما علمت من أن لا نص  
عن أصحاب المذهب فافهم (قوله) فلا يجب على عديمه ان كان أو مكافيا أو مضافا أو ذواته ولو بمكة  
أو كانت أم ولد لادم أهلية الملك الراد والاحالة ولذا لم يجب على عديمه أهل مكة بعبادة الراد والاحالة  
فإن حق التميز فانه لا يميز بين الراد والاحالة في وجوب على فقراء مكة وجه التفرير يظهر الفرق بين وجوب العبادة

وان تأثم بعبوته فله وقالوا لو لم  
يجمع حتى أتلف ماله وسعه  
أن يستقرض ويبيع ولو عجز  
قادر على وفائه وبرحى أن  
لا يؤاخذ به الله بذلك أي  
لو باويا وفاء اذا قدر كما يفهم  
في الفقه بية (على مسلم)  
لان الكافر عجز بخرضا طيب  
بطروع الاعيان في حقه  
الاداء وقد سقنا ما ديم

فرض الشارح تدها البحر والهرنصور بالوجوب إذا جاوزت القات بالاحرام فإنه يجب عليه العود إلى القات  
وإليه وبتكون احرامه حينئذ واحدا إذا كان لأجل الجواز أو لموا أحرم قبلها نسبه إلى فرض أو بدر أو بفل  
وهو على ما نرى من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لأجل الجواز أو غيره ولا حزامه في عبارته فادهم  
(قوله كما سيحى) أى قبيل فصل الاحرام وكذا قبيل فصل الاحصار (قوله فاب اختيار الح) انصف بالوجوب  
فيكون من قبيل الواجب المبرأى وان اختيار العمرة انصفت بالوجوب وانما تركه لعدم اقتضاء المقام إياه اه  
ح (قوله كالحج بحال حرام) كذا في البحر والاولى التمثيل بالحج و ياء وسبعة وقد يقال ان الحج نفسه الذى هو  
زيارة مكات شتت وصالح ليس حراما بل الحرام هو انفاق المال الحرام ولا يلزم بينهما كما أن الصلاة في الارض  
المعصومة تقع فرضا وانما الحرام شغل المكان المعصوم لامن حيث كون الفعل صلاة لا ان الفرض لا يمكن  
انصافه بالحرمة وهذا كذلك فان الحج في نفسه مأموره وانما يحرم من حيث الاتفاق وكأنه أطلق عليه الحرمة  
لان المال دونه لافيه فان الحج عبادة مكرمة من عمل الله والمال كذا في زمانه وانما في البحر ويحتمل في تفصيل  
بصفة حلال فانه لا يقبل بالتمتع الحرام كما ورد في الحديث مع أنه يسقط الفرض عنه وهو لا تساقى بين سقوطه  
وعدم قبوله فلا يشك لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج اه أى لان عدم الترتيب يبنى على العفة  
وهى الاتيان بالشرائط والاركان والقول المترتب عليه الثواب يبنى على اشياء كمال المال والاختصاص  
كالموسى مرائى او صام واغتتاب فان الفعل صحيح لكنه بالاثواب والله تعالى أعلم (قوله من يجب استئذانه)  
كاستئذانويه المحتاج الى خدمته والاجداد والجدات كالأبوين عند فقدهما وكذا العمير لم يكونا مال له  
يقضى به والسكك لول بالادب دكره من وجهه بلا اذن سم كفى القبح وظاهره أن الكراهة تحرية وتولد اعتبار  
الشارح بالوجوب وزاد في الحر عن السير وكذا ان كرهت حرج وجه زوجته ومن عليه بفقته اه والطاهر  
أن هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للفقرة في غيبته قال في الحر وهذا كله في حج الفرض أما حج النفل فطاعة للوالدين  
اولا مطلقا كما شرح به في الملتقط (قوله حتى ياتى) وان كان الطارق بخوفه لا يخرج وان التخي يحرم عن  
النوازل (قوله على الفور) هو الايمان به في أول أو فوات الامكان ويقال له قول محمد انه على التراخي وليس  
معه تيمم التأخير بل يعنى عدم لزوم الفور (قوله وأصح الروايتين) لا يصلح عطافه على الثانى وهو تحسب  
منه اذ يحذف أو قوله عند الثانى خبره بتأخير وهو أى هذا عند الثانى بقوله وأصح عطافه عليه فادهم  
(قوله ومالك وأحمد) طاع على الامام فليد اختلاف الرواية عنهما أيضا وصار شرح درر البحار فادهم  
أيضا حيث قال وهو أصح الروايات من أى جملة ومالك وأحمد فادهم (قوله أى سنننا الح) ذكره في البحر  
نحو أى بسنن منو نالانه قد يحرقى بحرقى حى وهو عند قوم معطارد (قوله الا بالاصرار) أى لكن بالاصرار  
وهو استئذانه معطاف لعدم دخول الاصرار تحت المرة ح ثم لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الفسق عدم الاثم فانه  
بأثم ولو بغيره في شرح المنار لا من يحجم عن التقرير بل لا تكمل أحد الاصرار أن تتكرر منه تكررا يشعر بقلة  
المبالاة به ينما شاعرا وتسكاب السكينة بذلك اه ومقتضاه أنه غير مقدر بعدد بل مفوض الى الرأى والعرف  
والطاهر أنه يمتري لا يكون اصرا او لا قال أى سنية فادهم في شرح الملتقى فيلسق وزد شهادته بالتأخير  
عن العام الاول بالاعتراف بغير حرج لان مقتضاه حصوله بمرقة واحدة فضلا عن المرتين فادهم (قوله وجهه الح)  
أى وجه كون التأخير صفة من أن الفور به واحدة لانها ساطمية لطيفة دليلها وهو الاحتياط لان في تأخير  
تعميضه للفوات وهو غير قطعى ويكون التأخير مكرها غير عملا احراما لان الشرية لا تثبت الا بتطسحى  
كمقابلة هو القرينة وما ذكره على ما قاله صاحب البحر في رسالتهم المؤلفة في بيان المعاصى أن كل  
ما كره عندنا تحريمه من الصغار لم يكن منه من الصغار ما هو ثابت بقطعى كوطع المطاهر منها قبل  
التكفير والبيع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان أداء) أى ويستقفا عند الاثم انطافا كفى البحر قيل المراد  
اثر الفوريت الح لاثم التأخير فانه لا يخفى ما فيه بل الطاهر أن الصواب اثم التأخير اذ يعد الاداء لا تقوى بت

مطلب دهن حج بحال حرام

كما سيحى ويجب عليه أحد  
النسكين فان اختار الحج  
انصف بالوجوب وقد  
يقطف بالحرمة كالحج  
بحال حرام وبالكراهة  
كالحج بسلا دن من يجب  
استئذانه وفي النوازل  
لو كان الابن صاعدا فلا بد  
منه من استئذانه (على  
الفور) في العام الاول عند  
الثانى وأصح الروايتين  
على الانام ومالك وأحمد  
فيه مسق وترد شهادته  
بتأخير صفة أى سنننا الح  
تأخير صفة وبارت كاه  
مرة لا يفسق الا بالاصرار  
بحر وجهه أن الفور به  
طائفة لا دليل الاحتياط  
طائفة ولا أدفعوا أنه لو  
ترسخ كان أداه



من لا يقدر الا ان يمتنع في حقه بلا ان يمتنع وان قدر بالحق او بالمتن لا يمتنع ولو كان شرا او دأثروا اه  
(قوله لا فاق) من زعم بقوله واحد له لا بقوله فاشترط لامه ان غير الا فاق بشرط له بالمتن لا  
يناسب قوله لا فاق يستطاع المشي والحاصل ان الراد لا بد من ان يمتنع كما صرح به غير واحد كصاحب  
البيانين والسراج وما في الحاشية والتمهيد من ان المسكن بالمرح والحق ولو تغير الا زاد له فطريقه من الهمام الا  
ان يراد ما اذا كان بمكة الا اكتساب في الطريق واما الراد فاشترط لا فاق دون المتن القادر على المشي  
وقبل شرط مطلقا لان ما بين مكة وعرفات أربع فراسخ ولا يقدر كل أحد على مشيها كافي الميط وجميع  
صاحب الباب في منسكه الكبير الاول ونظر فيه شارحه القاري بان القادر يادروهم في الاحكام على العال  
وحد المسكن عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كذا ذكره الكرماني وهو بعد جد بل الظاهر ما في  
السراج وغيره انه من بين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي البحر الراشر واشترط الراد في حق من بينه وبين  
مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما مادونه فلا اذا كان قادرا على المشي وقسمه في شرح الباب (تنبيه) في الباب  
الفتير الا فاق اذا وصل الى ميقات وهو كما سمي قال شارحه أي حيث لا يشترط في حقه الا الراد والراجل ان لم  
يكن عاجزا عن المشي ويده أي ان يكون العجز الا فاق كذلك اذا قدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقيت  
فالتقييد بالفتير لظهور عجزه عن الركوب وليفيد أنه يتعين عليه أن لا يركب في سبيل الله تعالى رعيه انه لا يجب عليه  
المقصر لانه ما كان واجبا وهو آفاق فلما صار كالمشي وجب عليه فلو نواه في سبيل الله تعالى ما كان واجبا  
ونظره ما سجد كره في باب الحج عن العجز من أن الأمور بالخروج او وصل الى مكة لزمه أن يمشي في الحج  
الفرص عن نفسه لكونه صار قادرا على ما فيه كما سجد ان شاء الله تعالى (قوله لا فاق) بالشيء الى الجملة أي  
في عدم اشتراط الراد فيه (قوله وأفاد) أي سبب غير الرادله وهي من الابل خاصة وهو الموافق للهداية  
وشروحه اولا في كتب اللغة من أنها المركب من الابل ذرا كاك أو أنثى وما في القهستاني من تفسيرها  
بانها ما يحميها ويحمل ما يحتاجه من طعام وعسره ونحوه في الاصل البعير القوي على الاضمار والاسمال  
اه لا يحتاج الى ذلك لان غير البعير لا يحمل الاضمار مع ما يحتاجه في المسافر العجزة وقد صرح في المتن  
في شرح الصمداني بانه لو ملك كرى سحر وهو عاجز عن الفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الاذري من  
الشافعية من اعتبار القدرة على العمل والجارح بينه وبين مكة مع راحل يسيرة دون البعير لان غير  
الابل لا تقوى عليها قال السدي في منسكه الكبير وهو يميل حسن جدا ولم أر في كلام أصحابنا ما ينفعنا فيه  
بل يده في أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم (قوله وانما صرحوا بالكرهية) أي التبريرية  
كما سجد ظاهره صاحب التحرير في اذنية معاله ط (قوله لا يفتي) لعل وجهه أن يسهل زيادة الفقة  
وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط في الحج عن العجز أن يمشي راكبا اذا التفتت الفقة حتى لو خرج ماشيا ولو بأمره  
صحت كما صرح به في الباب لكن سيأتي آخر كتاب الحج أن من راحها ماشيا وحسب عليه المشي في الاصح وعلمه  
المتون وعلمه في الهداية وغيره ان الترم القرية بصفة السكك لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا كتب  
الله له بكل خطوة حسنة من حسنة الحرام قيل وما حسنة الحرام قال كل حسنة بسببها ثواب ولا يشق على  
البدن وما كان أفضل وعلمه في شرح الجاسع الحاشي وقال في الفتح فاقيل كره أبو حنيفة الحج ماشيا فكيف  
يكون صفة كمال فلما علموا كرهه اذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صائما مع المشي أو لا يطيقه والافلاشان  
أن المشي أفضل في نفسه لانه أقرب الى التواضع والتدلل ثم ذكر الحديث المشار وغيره فانت وأما مسألة الحج  
عن البعير فاعلم وجهها أن الميت لما عجز عن إحدى المشقتين وهي شقة البدن ولم يقدر الا على الأخرى وهي  
مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة والزم الايمان بها كماله ولذا وجب الاجتهاد من منزل الأمر والافاق  
من ماله ولم يحجز تبرع غيره عنه لعدم حصوله مقصوده فاعلم (قوله والمقتب أفضل من الحسارة) لانه صلى الله  
عليه وسلم حج كذا للولاه بعد من الرية والمهنة وأنت في الحيوان (قوله وفي الجارة انطاسة الحج) قال

(قوله الا زاد والراجله  
الح) هكذا عبارة المشي  
ولهل هو ان لا الراجله  
تأمل اه

لا فاق المسكن يستطاع  
المشي شرا بالشيء للجملة  
وأفاد أنه لو قدر على غير  
الراجله من أهل أوجه مارم  
يجب قال في البحر ولم أره  
صريحا وانما صرحوا  
بالكرهية وفي السراجية  
الحج راكبا فصل منه  
ما شابه يفتي والمقتب أفضل  
من الحارة وفي الحارة  
الخلاصة من الجمل مائتان  
وأر وهو ما واو الجار مائة  
وسحب



والصوم على العبد دون الخلع فهو وجوب الالهية في المراتب الالهية الوجوب والافعال بعد اهل  
لاداءه في قوله (قوله مكاف) أي بالغ عادل ولا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه اختلاف  
في الاصول وذهب في الاسلام الى انه يرفع الخطايا عنه كالمصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب  
الدنوسي الى انه خطا بمسبب الاحتياط بغيره وقدما الكلام على المعتوه في أول الكتاب فراجع (تلييه) \*  
ذكر في المدايح انه لا يجوز اداء الخلع من مجنون وصبي لا يعقل كالمصبي عليه ما اه ونقل غيره صحة تعهدهما  
ووفق في شرح الامام بالفرق بين من له بعض ادراكه وبين من لا يقدر على التوفيق بحمل الاول على  
ادائه ما به نفسه والثاني على فعل الولي في الولو الحلية وغيرها المصبي يجهل به اليه وكذا المجنون لان احرامه عنهما  
وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وسبأ في تسميته (قوله ما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية  
أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا صرح وقوله أو بانها عدل الخ هذا من أسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل  
العلم بالوجوب بقى لو أدى قبله ذلك القليل في مسأله بحثنا أنه لا يجوز به عن الفرض ونور عن العلم ليس من  
شروط وقوع الخلع عن الفرض كعلمه بمسأله وبأن الخلع يصح بمطابق النية لا بتعيين الفرضية بخلاف الصلاة  
وبأنه يصح من نشأ في دارنا أو لم يعلم بالفرضية كعلمته (قوله أو مستورين) أفاد أن الشرط أحسن شرط  
الشهادة العدد أو الدالة كفي المهر (قوله صحح البدن) أي سالم من الآفات السانعة عن القيام بالابد  
منه في السفر فلا يجب على مقدم ومطالع وشرح كتب لا يثبت على الراحلة بنفسه وأعمى وان وجد قائدا  
ومحبوس وسائق من سلطان لا بأنفسهم ولا بالعبادة في ظاهر المذهب عن الامام وهو رواية عنهم ما ظاهر  
الرواية جميعها وجوب الاجماع عليهم ويبرهنهم ان دام العجز وان زال أعادوا بأنفسهم والحاصل أنه من  
شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الاجماع والايضاء  
كذلك كونه مقيدا بالعدم بقدر على الخلع وهو صحيح فان قدر ثم عجز قبل الخلع وح الى الخلع تقر رديس في دمه  
دليله الاجماع فلو خرج ومات في العار بقى لم يجب الا بصلاته لانه لم يوفق بعد الايجاب ولو نكحوا الخلع بأنفسهم  
سقط عنهم وظاهر الحقيقة اختيار قولاها ما وكذا الاستصحابي ودواء في الفتح ومشي على أن العسقة من شرائط  
وجوب الاداء اه من العجز والنهر وحكي في الاسباب اختلاف التصحيح وفي شرحه أنه مشي على الاول في  
النهاية وقال في البحر العميق انه المذهب الصحيح وان الثاني صحه فاضحيا وشرح الجامع واختاره كشير  
من المشايخ ومهم اس الهمام (قوله بصير) فيه اختلاف المسالك كعلمته (قوله بصير محبوس) هدام من شروط  
الاداء كالمهر والظاهر أنه لو كان بنفسه عنه معاقا فادعى ادائه لا يسقط عنه وجوب الاداء \* (تلييه) \*  
ذكر في شرح الامام عن شمس الاسلام أن السلطان ومن معه من الاسراة ملحق بالمحبوس فيجب الخلع في  
ماله الحالي عن حقوق العباد وتسامه فيه ولا يفتي أن هدام دام عجزه الى الموت والا يجب عليه الخلع بنفسه بعد  
روايل عدده وهو مقيد بصلاته اذا كان قادرا على الخلع ثم عجز والا فلا يلزمه الاجماع على الخلاف المذكور  
أما (قوله يمنع منه) أي من الخلع أي الطرود اليه ط (قوله ذي رادو رادو) أفاد أنه لا يجب الا ذلك  
الرادو ملك أجرة الرادو فلا يجب بالاباحة أو العارية كفي البحر وسبب اليه (قوله مختصة به) فلا يكفي لو نذر  
على رادو مشتركة كغيرهما مع غيره بالمعاقبة شرح الامام (قوله وهو المسمى بالمعتب) بضم الميم اسم بهول  
أي ذوالعتب وهو كافي الفساده وس الا كاف المصير حول السنم ح وذكر ضمير الرادو باعشار كونها  
مركوبا (قوله والا) أي ان لم يقدر على ركوب المقتب (قوله على المحارة) هي شبه الهودج فاموس أي على  
شيء منها بشرط أن يجعله معادلا كغيره من الشاة في مافي البحر من انه يمكنه أن يضع في الشق الآخرة أخته  
م رده الخبر الرمي وفي شرح الامام ما ركوب رادو أي مقتب أو شق يحمل وأما المحارة فمن حيث مدان المترفة  
فليس لها عية اه والظاهر أن المراد بالمحارة القنص المعروف في زمان الجاهل بين جمابين أو بغيره لكن  
اهل البيت المشيخ عبد الله العظيم في شرحه منسكه بأنه مما يلبس القرويه من أن يبرهن في كل ما يليق بحاله عادة وما

مكاف) عالم فرضية ما ما  
بالكون دارنا واما ما  
عدل أو مستورين (صحيح)  
البدن (بصير) غير محبوس  
وخائف من سلطان يمنع منه  
(ذي راد) يصح به بدنه  
فالمعاد للمعروف ونحوه اذا قدر  
على خبر وجب لا بعد قادرا  
(وراد) مختصة به وهو  
المسمى بالمقتب ان قدر والا  
تشرط القدرة على المحارة

م (قوله رده الخبر الرمي  
الخ) فظاهر ان العسقة  
الرمي على مال لقول السادة  
الشافعية من اشتراط المعادل  
مطابقا وليس كذلك فإنه  
قال ما حله ان لم يجد معادلا  
فليس بمقادول لكن هذا اذا  
كان لا يقدر على استئجار  
تسام المحارة أما اذا قدر فلا  
يشترط المعادل بل يضع  
أخته في أحسن الشقى  
ويركب في الآخرة اذا كان  
لا يحصل له مشقة في تحويل  
الامعة الى ظهر الرجل عند  
النزول اه

الاجتماع على سقوف العباد كذا في شرح الجاسع الصغير لقاصصنا وأما قوله عليه الصلاة والسلام ودين  
الله أحق بالطاهر أنه أحق من جهة الله العظيم لا من جهة التقدير وله انقلما لا يستقرض ليجمع الاداء قدر على  
الوفاء كما هو وكذا جاز قطع الصلاة أو تأخيرها لحوقه على نفسه أو ماله أو نفسه غيره أو ماله لحوق التسبلة على  
الولد والحرف من ترقى أعنى وخوف الراعى من الدتب وأمثال ذلك كأطوار الضيف (قوله إلى حين موته)  
مما هو بقوله وسلا أو بسلا لأنه معى ما يحتاجه أو بمققة أى فلا يشترط بقائه بمققة بل موته وهذا  
ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أى وقت خروج أهل بيته وإن كان خيفاً في غير موته وقد ما عن  
الاباب أنه من شروط وجوب الاداء في شريحه أنه الأصغر وروى عن الإمام أنه شرط وجوب  
وعلى الأول يجب الوية به إذا مات قبل أمن الطريق أما بعده فوجب اتفاقاً بغير (قوله بعلة السلامة) كذا  
استأثره الفقيه أبو الوليث وعلمه الاعتماد واختلاف في سقوطه إذا لم يكن من ركوب البحر فقبل بسقوط وقال  
السكرماني أن كل العالب فيه السلامة من موضع خرجت العادة تركونه يجب والأول وهو الأصح بحرف قال في  
الفتح والذي يظهر أنه يعتد به مع علمه السلامة عدم علة الحرف حتى لو علم الوقوع في الهب والعمامة من  
الحسابين سراراً أو سراً أن طائفة تفرقت للطريق ولها شركة والناس يستعملون أنفسهم معهم لا يجب  
وما أتى به الرازي من سقوطه عن أهـل بعداد وقول الاسكاف في سبعة وستة وثلاثين وسبعة لا أقول أنه  
مصر في زماننا وقول النجاشي ليس على أهـل حراسان مسدد كذا كرامة سج احكام كان وقت علمه الهب  
والخوف في الطريق ثم قال والله المنة (قوله على ما حقه السكال) حيث قال وقول الله تبارك لا أرى السكك وربما  
ممدت شري من سبعة من حين خرجت القرعة لانه لا يتوصل اليه الا بالشارع منهم وتكون الطاعة سبباً بالعصية  
فيه بطولان هذا لم يكن من شأنهم اعسا شأهم استجلال وتل الانطس وأند الاموال وكالوا يعلمون على أما كن  
يتصدونهم بالبحر ساج وقد هجموا عليهم مرة في مكة وقتلوا جماعة في الحرم وقد سئل السكرجى عن لا يجمع شوا  
مهم فقال ما سلمت البادية من الآفات أى لا تخافون الله المساء وهيجان السموم وهو هذا الجواب منه وجه الله  
تعالى وشجته انه رأى أن العالب يدافع شرهم عن الساج وبقية في ماله على الاتحاد على ما عرف من  
تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اهـ لمخصوا واعتصم به كمال باشا في شرحه على الهداية بأن ماد كثر في القضاة  
ليس على اطلب الاقه بل في ما اذا كان المعطي مضطراً لانه لا يملكه من ودية نفسه أو ماله أما اذا كان  
بالاثرام منه فبالاعطاء بصايا ثم وما من فيه من هذا القليل اهـ وأمره في الشهر وأجاب السيد أبو السمود  
بانه ههنا مضطراً لا سقط الفرص عن الله فالت ويؤيده ما يأتي عن القية والجنى فان المكس والظفارة رشوة  
ونقل سج عن البحر أن الرشوة في كل هذا حائرة ولم أراه فيه ما يراجح (قوله انقل بعض الجراح) أى في  
كل عام أو في غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة غالبية اهـ سج قلبه فيه بطر فان علمه السلامة ليس  
المراد به السكال أو بدل للجمع وعوه لا تنفي الا تشمل الاكثر أو السكائر أما في كل المصوص لبعض قائل من  
جميع كثير سمي اذا كان بغير بطانة مستسهة وخروج وجه من بينهم فالسلامة فيه غالبية نعم اذا كان القتل بمعارضة  
القطاع مع الجراح وهو عند ادعاء الحرف بالسار عن الفتح من أنه يشترط عدم علة الحرف الخ على أن  
قد سمعت أن الجراح اب السكرجى في شأن القرعة المستعملين لقتل الجراح وأيضاً فان ما يحصل من الموت بقوله  
المساء وهيجان السموم أكثر مما يحصل بالقتل بأضغاف كثيرة ولو كان عدواً لزم أن لا يجب الجراح الاعلى  
الفرس بمن مكنة في أوقات هامة مع أن الله تعالى أو بوجه على أهل الآفاق من كل فج عيق مع العلم بأن سفره  
لا يخاف عما يكون في غيره من الاسفار من موت وقتل وسرقة فاههم (قوله من المكس والظفارة) المكس  
ما يأخذ العشار والظفارة قبا يأخذها الخريف وهو الجير ومثله ما يأخذ الاعراب في زماننا من الصر المعين من  
جهة اسلامان نصره الله تعالى لدفع شرهم (قوله والاعتماد) وعليه الفتوى في شرح الباب عن المهاج (قوله  
وعليه) أى على كون الاعتماد كونه عند ادعاء يجب الخ (قوله كفى مناسكنا الطرا بسى) وعرفه في شرح

(الى) حين (موته) وقيل  
بعده يوم وقيل شهر  
(مع أمن الطريق) بعبارة  
السلامة ولو بالرشوة على  
ما حقه السكال وسبب  
آمر السكك ان قتل بعض  
الجراح عذروهم ما يؤخذ  
في الطريق من المكس  
والظفارة عند رشوته  
والاعتماد لا كفى القينة  
والجنى وعليه في كتاب  
الفاضل مما لا بد منه القدرة  
على المكس ونحوه كفى  
مناسكنا الطرا بسى



الحبر الرملي نقله في الخلاصة من الفتاوى الصغرى ولعمري هذا السجاف على الجمار وانصاف في حق الجبل  
فما مل ودكر في الحوارة من ستة وعشرون أوقية والواقية سبعة مثاقيل وهي عشرة دراهم والمائتان  
وأربعون مائة وهو في هذا دمشق تقر بها (قوله وظاهره أن المغل كالجمل) كذا في التمهيد وكان  
أراد الجمار القوي المعدل في الانتقال في الاسفار فانه كالمحل والاداء كالجمل دون البغال بكنية فافهم (قوله  
ولو وهب الاب لابيه الخ) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع انه لا يبين أسد هاهنا على الاستحسان بحكم الاستحسان  
بالاوى ومما اذهت القدرة على الزاد والراجل لا بد من المال دون الابداع والمارية كذا في مائة (قوله  
وهذا) أي المذكور وهو القدرة على الزاد والراجل (قوله خلافا لادوليين) حيث قالوا انهم من شروط  
وجوب الاداء ونسبهم في البحر وحيث لا ينفك عليه (قوله كما في الزكاة) أي من يباين مالاً بدمنه من الخواص  
الاصليّة كفرسه وسلاحه وثيابه وعبيده وخدمته وآلات حرقه وأثاثه وقضاة ديونه وأصدقته ولو لم توجد له كفاي  
الالباب وغيره من المراتب فانه يباين في الباب ايضا وان وجد مالاً عليه حج وزكاة يجب به قبل الا  
أن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فيصرف اليها اهـ (نظيره) ليس من الخواص الاصليّة ما جرت  
به العادة الحديثة برسم الهدية لا قارب والاصحاب ولا يدر بترك الحج لعجزه عن ذلك كما به عليه العمادى  
منسكه وأقره الشيخ اسمعيل وعزاه بعضهم الى منسك المحقق ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود الى منسك  
الكرمانى (قوله ومنه ما يمكن) أي الذي يسكنه هو أو من يجب عليه يسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن  
أو عبد أو متاع أو كذب سرية أو آية كريمة أو ما تنوع والطب والنجوم وأما المال من الكتب الرياضية فتثبت  
من الاستقامة وان احتاج اليها كفاي شرح الباب عن الترتيبية (قوله فانه لا يلزمه بيع الزاد) لانه لا يعتبر  
في الحاجة قدر مالاً بدمنه ولو كان عنده طعام سنة ولو أكثر لم يبيع الزاد ان كان يبيع وفاء كفاي الباب وشرحه  
(قوله ولا كنفاء) بالجر عطف على يبيع (قوله لا يلزمه) ينبع في عزو ذلك الى الخلاصة في البحر والهر  
والذي رأيت في الخلاصة هكذا وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ عن مسكن  
وخادم وطعام وقوت وجوب عليه الحج وان جمعا في غيره أتم اهـ لكن هذا اذا كان وقت خروج أهل بلده  
كما مرح به في الباب أما قوله فيستمرى به ما شاء لانه قبل الوجوب كفاي مسألة التزويج الاستيسية وعما به يعمل  
كلام الشارح فنذكر (قوله يشترط بقا رأس مال الحرفة) كذا ورد في كتاب ومنزاع كفاي الخلاصة  
ورأس المال يختلف باختلاف الناس بحرقا والمراعاة كفاي كتابه قدر كفايته وكفاية ماله لا أكثر  
لانه لا يملك له (قوله وفي الاشياء) المسئلة وقوله عن أبي حنيفة في تقسيم الحج على التزويج والتفصيل  
المذكور ذكره صاحب الهداية في التجميع وذكرها في الهداية مطابقة لاشبههم اعلى أب الحج على الفور  
هذه وقضاة يقدّم الحج على التزويج وان كان واجبا عند التوقان وهو مخرج ما في الهداية مع انه حينئذ  
من الخواص الاصليّة ولذا اعترضه ما في كل باب في شرحه على الهداية بأنه حال التوقان فانه يقدّم على الحج اتفاقا  
لان في تركه أمر من تركه الفرض والوقوف في الزاد جواب أبي حنيفة في غير حال التوقان اهـ أي في غير  
حال تحقق الزاد لانه لو تحققه مرض التزويج أو ما لو حاقه فالتزويج واجب لا مرض ويقدم الحج الفرض عليه  
فانهم (قوله وفي خلاصته) هذا محل بحث مالاً بدمنه فهو من عباد الخاص على العام اهتماما  
اشباهة ثم والنفقة تشمل العام والكسوة والسكنى ويعتبر في نفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا  
تقير بغير أي الوسع من ماله وهو دولته أو غيره بقوله من غير تبذير الخ لا ما بين نفقة العنى والفقير فلا يرد ما في  
البحر من أن اعتبار الوسع في نفقة الزوجية بخلاف المقتضى به والقوى على اعتبار حالها كما سيأتى ان شاء الله  
تعالى اهـ لان المراد بالوسع هنا المعنى الثاني والمراد هنا الاول فانهم (قوله تقدم حق العبد) أي على  
حق الشرع لا يتم او ينفذ الشرع بل الحاجة العبد وعدم حاجته الشرع الا ترى أنه اذا احتجبت الجسد  
وهذا حق العبد ينفذ الشرع في العبد لانه ما من شيء الا وله تعالى شيء من حق فلو قدم حق الشرع على حق العبد

فما هو أن البعل كالجمل  
ولو وهب الاب لابيه مالا  
يجب به لم يجب قبوله لان  
شرائط الوجوب لا يجب  
شخصا لها وهذا ما يتفق  
الفقهاء خلافا للاصوليين  
(قوله مالا بدمنه) كما  
في الزكاة من مسكن  
ومسكنه ولو كبرا يمكنه  
الاستغناء به عنه والبيع  
بالغياض فانه لا يلزمه بيع  
الزاد نعم هو الا فضل وعلم  
به عدم لزوم بيع الكل  
والا كنفاء يسكنى الاجارة  
بالاوى وكذا لو كان عنده  
مالا اشترى به مسكنا وخادما  
لا يبقى بعده ما يكفي للحج  
لا يلزمه خلاصة وحرقا  
الشهر أنه يشترط بقا رأس  
مال حرقته ان احتاجت  
لذلك والا لوفى الاشياء  
أنه وخالف العزوبة ان  
كان قبل خروج أهل بلده  
فله التزويج ولو وقته لزمه  
الحج (و) فخلاصته (نفقة  
عياله) من تلزمه بطاقته  
لتقدم حق العبد

مطلب في قولهم يقدم حق  
العبد على حق الشرع



عليه على التائب بدل ما دام لم يلو كالمها (قوله وليس لزوجها معها) أي إذا كان معها محرماً والاولى منها كما  
 عنها عن غير جهة الاسلام ولو واحدة بصنعها كالمذوق التي أعوت بمافياتها وتخلات من العسرة ولا  
 تفضيها الا بذنه وكذا لو دخلت مكة بعد حياورة المقاتل شرمة لان حق الزوج لا تنزل على منعه بقاها بل  
 ما يحل الله تعالى في حجة الاسلام حتى وادام معها زوجها فيما عليه كونه يصير محصورة كما سيأتي في باب ان شاء الله  
 تعالى (قوله مع الكراهة) أي التحريم لله في حديث الصحيحين لا تسافر امرأة الا نالها الا معها محرماً  
 مسلم في رواية أو زوج ط (قوله ومع عدم الخ) أي ولا يجب عليها الطبع اذا وحدها كفي شرح الجميع  
 والامام قال شارحه وهو شهر بأنه شرط الوجوب ودكر ان أميرهاح أنه شرط الاداء وهو الا طهر (قوله  
 أية عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو رجعي ح (قوله المأنة من سفرها) أما الواقعة في  
 السفر فان كان الطلاق رجعي لا يمارقها زوجها أو نائمات كان كل من بلدها ومكة أقل من عدة السفر  
 تخيرت أو الى أحد ههنا مسفر دون الآخر تعين أن تصير الى الآخر أو كل منهما مسفر فان كانت في مصر قوت فيه  
 الى أب تة قصي عندهم أو لا تخير ح وان وجدت محرماً فلا لها وان كانت في قرية أو مغاز لا تأمن على نفسها  
 دلهما أن قصي الى موضع آمن ولا تخير ح منه حتى قصي عندهما وان وجدت محرماً دله خلافهما كذا في دفع  
 القدير (قوله وقت) طرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي ثابته وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الطبع  
 بعد المسافة ط (قوله وكذا سائر الشرائع) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تمة) ذكر صاحب اللباب في  
 منسكه الكبير أن من الشرائع أمكان البير وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الطبع على السير الملة  
 فان احتاج الى أن يقطع كل يوم أو في بعض الايام أكثر من مرحلة لا يجب عليه أن يمشي ح و ذكر شارح اللباب  
 أن منها أن يتمكن من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرماني لا ينافي بالحكمة في يجب فرض على وجه  
 بغوته فرض آخر اه وتعالى ههنا (قوله ولو أحرم ص الح) ظهر به على اشتراط الدواع والحرية  
 (قوله أو أحرم عنه أبوه) المراد من كان أقرب اليه بالنسب فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد كفي الحاشية والظاهر  
 أنه شرط الاولوية للاب وشرحه (قوله وبنفي الح) قال في اللباب وشرحه ويأتي لوليه أن يحسنه من محمل وراي  
 الاحرام كالس المحيط والظهير وان ارتكبها الصبي لا شيء عليهما (قوله وطاهره) أي طاهر قول المذسوط أو  
 أحرم عنه أبوه باعاده الصبي الى الصبي العاقل لكن بأل مع قول الامام وكل واحد والدي عليه من نفسه لا يجوز  
 فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستر وسى عن الذخيرة قال يمدى الاصل والصبي الذي يشبه له أبوه يقصى  
 المماثل ويرى الجار والله على وجهين الاول اذا كان صبي لا يعقل الاداء بنفسه وفيه من الاول اذا أحرم عنه  
 أبوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقصى المماثل كالمعقل مثله ما يفعل المانع اه وهو كالمرح في أب  
 احرامه عنه اعما يصح اذا كان لا يعقل (قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاول وهو راجع لقوله بلع وعق  
 (قوله لا عقاده ظلاً) وكان القياس أن يصح فرضه ولو في حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كان  
 الصبي اذا طهر ثم باغ فانه يصح اداء فرضه بثلاث الطهارة الا أب الاحرام له شبه بالركن لا شتماله على الميتة فيستلم  
 بعده لم يصح كالمشروع في صلاة ثم باع بالسن فان جرد احرامها ونوى بها الفرض يقع عنه والاداء شرح اللباب  
 (قوله ولو جرد الخ) بأن يرجع الى ميقات من المواقيت ويجدد التلبية بالطبع كفي شرح الماتقي قات والظاهر  
 أن الرجوع ليس بالارم لان اشياء الاحرام من الميقات واحسب فقط كما يأتي ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل  
 بمسارعة المتقي ولو أحرم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم باغ أو أفاق ووقت الطبع باق فان جدد الاحرام يجزئهم  
 من حجة الاسلام اه ومقتضاه أن المراد بمقابل الوقوف قبل فوت وقته كما عبر به على القارى في شرحه  
 على الوقاية والباب لكن نقل القاضي حيدفي شرحه على اللباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجمي المسك  
 أن المراد به الكيفية بعرفته حتى لو وقف بموضع الزوال لحظة فباع ليس له التحديد وان بقي وقت الوقوف  
 لم يأنه الشئ بعد الله اه طيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد

وليس لزوجه ما منعه من  
 حجة الاسلام ولو جردت  
 لا يحرم جازع الكراهة  
 (و) مع عدم عدة عليها  
 مطلقاً أية عدة كانت  
 ملك (والعبرة لو نحو حـ)  
 أي العدة المأنة من سفرها  
 (وقت خروج أهل بلدها)  
 وكذا سائر الشروط يحرم  
 (ولو أحرم صبي عاقل) أو  
 أحرم عنه أبوه أو جدهما  
 ويصفي أن يحرمه قبله  
 وبنسبه أو زار ورواه  
 بسوط وطاهره ان  
 احرامه مع عقده ينعى  
 فع عدمه أولى (فباع أو عقد  
 فعق) قبل الوقوف (صبي)  
 كل على احرامه (لم يستقط  
 فرضه) لا عقاده نقلاً  
 (ولو جرد الصبي الاحرام  
 قبل وقوفه بعرفة يوجب  
 الاسلام أو أه ولو عدل  
 العبد (المقتضى ذلك)  
 التحديد المذكور

الباب الى الكرماني (قوله ومع روح أو محرم) هذا وقوله ومع عدم عدة عليا بشرط ان يتخذه صاب بالمرأة فلهذا  
قال لا مراة وما قبله من الشر وط مشرطوا المحرم من لا يجوز له منها كذا على التأني بسد بقراءة أو رضاع أو  
صهرية كافي الخفة وأدخلك في الظهيرية بنت موطأ أنه من الرابحة يكون محرما لها وفيه دليل على  
ثبوتها ولو طء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الحائصة نهر لكان في شرح الباب ذكر قوام  
الدس شارح الهداية أنه اذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عدة بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ اه  
وهو الا حوط في الدس والابعد عن النعمة اه (قوله ولو عبد) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله أو ميا  
أو رضاع يخص بالمحرم كالا ينعني ح سكن نقل السبيد أبو السعود عن بقات البرازية لا تسافر بأختها  
رضاعا في زمانها اه أي الغلبة المصادقات ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهرية الشابة فينبغي استئذان الصهرية  
الشابة هنا بضالان السفر كالخلوة (قوله كافي الهرم) حيث قال ويبنى أن يشترط في الروح ما يشترط  
في المحرم وقد اشترط في الحرم العقل والبلوغ اه لكن كل على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث  
نقله المهرستاني عن شرح الطحاوي ح (قوله والمراهق كالأخ) اعتراض بن المعتز ح (قوله غير  
مجبوس) يختص بالمحرم ادلا بتصوري في زوج الحاشية أن يكون مجوسيا ح (قوله ولا فاق) بيم الروح والمحرم  
ح وفيه في شرح الباب بكونه ما جبالا يبال (قوله لعدم حفظهما) لان المجوسى يخشى عليهما من الاعتقاد  
حل نكاح محرمه والمفاسق الذي لا مروأه كذلك ولو زوجا وترك المصنف تعقيد المحرم بكونه مأولا ولا اعتداه  
ماد كرهه فادهم (قوله مع وجوب النفقة الم) أي يشترط أن يكون قادر على نفقتها ونفقة اه (قوله  
لمحررها) قيدته لانه لو حرر معجزا وجب له النفقة اه بال هي لها عليه النفقة وان لم يخرج معها فذلك عدم  
أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها مائة نفقة بها نفقة اسراج (قوله لانه مجوس عابها) أي سبب اسمه  
لأجائها ومن سبب نفسه لغيره نفقة عليه (قوله لامرأة) متعلق بحدود نفقة لروح أو محرم أو متعلق  
بفرض (قوله حرة) مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الخلع وقد مر اشتراط الطرية فيه لكان أشار به الى  
أن ما ليس له من المقام من عدم حوازا لسفر المرأة الابروح أو محرم خاص بالحرة فيجوز لالة والمكاتبة  
والمدبرة وأم الولد السفر بدون كافي السراج لكن في شرح الباب والفتوى على أنه يكره في زمانها (قوله  
ولو غورا) أي لاطلاف الموصوص بغير قال الشاعر

(و) مع (زوج أو محرم)  
ولو عبدا أو ذميا أو رضاع  
(بالع) قيد له ما كافي  
النهر بحثا (عاقل)  
والمراهق كالأخ (جوهرة)  
(مجبوس مجوس ولا فاسق)  
لعدم حفظهما (مع)  
وجوب (النفقة) لمحررها  
(عابها) لانه مجوس عابها  
(لامرأة) حرة ولو غورا  
(في سفر) وهل يلزمها  
التزوج قبل ولان وليس  
عندها محرم لها

لكل ساقطة في الحلق لا قطه \* وكل كسدة يومها سوق

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام وليا إليها فيباح لها الخروج الى ما دونها طاعة تعبر بمرم بغير وروى عن أبي  
عبد الله وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان  
شرح الباب ويؤيد حديث الصحاح لا يدخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليه  
الاع مع ذي محرم عليه ما في اللفظ مسلم مسيرة ليلة وفي اللفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس  
للروح منعها اذا كان يدها ويبي مكانة أقل من ثلاثة أيام (قوله ولان) اه مما يبين على أن وجود الروح أو  
المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح أنه مع الصحة وأن الطريق شرط وجوب  
الأداء فيجب الإيصاء ان منع المرح أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليه التزوج عند  
فقد المحرم وعلى الاول لا يجب شيء من ذلك كافي الجرح وفي النهر وصحح الاول في البسدا ثع ورح الشافعي في  
التماية بهما القاضيان واختاره في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليه التزوج مع أنه مشى  
على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجع هذا في الجوهرة وابن أمير حاج في الناسك كما قاله المصنف في منحه  
قال ويؤيده أنه لا يحصل غرضها بالتزويج لان الزوج له أن يمنع من الخروج معها بعد أن علمها ولا تقدر على  
الاطلاق منه دون مسالا في أفعاله فيمنع منه بخلاف المحرم فإنه ان وافقها أنه لم يمت عليه وان امتنع أمست  
نفقة الزوج (قوله وليس عبدا محرم لها) أي ولو مجوسيا لأنه لا يمتنع من نكاحها



الوقوف فيه ولو ساعة بعد الفجر كما في شرح الباب (قوله سميت بذلك) أي تميم ومردا لانه قد يشاور هذا الى  
 ما فوق الواحد كقوله تعالى عوان من ذلك فافهم (قوله اسكن من سج) أي آفاقا أو غيره قارنا ومثله أو يردا  
 وهو راجع لجميع ما قبله وما بعده واللاية وهم رجع قوله لا فاقى الى الجميع والافسك يريدن الواحبات  
 الآتية لكل من سج (قوله وطواف الصدر) يفتح من معنى الرجوع ومنه قوله تعالى لو شئنا لدرنا  
 أشتا نولدا يسمى طواف الوداع بفتح الواو وتسكنه روادته البيت شرح للباب بقوا الشارح أي الوداع  
 على حذف مصاف أي طواف الوداع وهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر الابعاد تبارا للروم لان الوداع  
 بمعنى التزلزل لازم للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله لا فاقى) اعترض الموصي في التهديد على الفقهاء في ذلك  
 بأن الآفاق النواحي واحدة أفق الصمير وبساكن الماء والسمية اليه أفق لان الجميع ادالم يسمى به فالسمية الى  
 واحدة وأجاب في كشف المكشاف بأنه صحيح لانه أر يده الحارح أي خارج المواقف كان عبرة الانصارى  
 وتماه في شرح اس كمال والقهستاني (قوله عبر الحائض) لان الحائض تسقط عنها كما سبأني (قوله وانما اق أو  
 التقدير) أي أحدهما أو الحاق أحدهما للرجل وفيه أنه سدا شرط للروح من الاحرام والشرط لا يكون الا  
 مرضا وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث ايماعه في الوقت المشروط وهو ما في الرمي في الجمع وبعد  
 الدعي في العمرة فقلت وفيه أنه سدا واحدا حيث سبأني فالاحرام الجواد بأنه لا يلزم من توقف الخروج من  
 الاحرام عليه أن يكون مرضا طعنا قد يكون واحدا كتوقف الخروج الواجب من الصلاة على واحد السلام  
 تأمل ثم رأيت في الفتح قال ان الحاق عدم الشافعي غير واجب وهو سدا واحدا لان التحلل الواجب لا يكون  
 الا به ثم قال بعد كلام غير ان هذا التأويل طعي في ثبته الرجوع لا القاع (قوله من المقلب) يشتمل الحرم  
 للمكر ويحويه كمنع لم يسق الهدى ط والتقييد بالحد من رعا بعده والاصح قوله بل هو أفضل بشرطه  
 كفي شرح الباب (قوله الى العروب) لم يقل من الروايات ان ادعاء من الروايات غير الواجب أن  
 يرد بعد تحققة المطالب الى العروب كما أفاده في شرح الباب (قوله ان وقف نمارا) أما اذا وقف ليدلا واحدا في  
 حقه حتى لو وقف ساعة لا يفرقه شيء كافي شرح الباب نعم يكون نمارا كلوا حسب الوقوف ثم اراد الى العروب (قوله  
 على الاشبه) ذكر في المطالب بالمطابق شرح السكر أن الاصح ان شرطه ان ظاهر الولاية ان اسميه ذكره فركها  
 وعليه عامة المنافع وصححه في الباب وذكر اس الهام أنه لو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظمة من غير ترك  
 منه دليل الوجوب اه وبما صرح في المنهاج عن الودع وهو الاشبه هو الاصل وفيه أن يكون عليه المعول  
 اه من شرح الباب (قوله والتميز فيه) وهو أحد الطائفتين من معنى الولاية البيت عن سائر الباب  
 (قوله في الاصح) صرح به بالجهور وقيل انه سنة وقيل فرض شرح الباب (قوله والمشي فيه الخ) داور كره  
 بلا در أعاده الا فعلية لم لان المشي واجب على هذا من المشي وهو كلام محمد ومالك والشافعية من ان  
 أصل تساهل أو محمول على المأفلة لا يقال بل ينبغي في المأفلة أن تحجب بدقة لانه اذا مشى فوجب وجوب  
 المشي لان الفرض أن شروع لم يكن بصفة المشي والشروع انما يوجب ما شرع في كذا في الفتح (قوله لزمه  
 ماشيا) قال صاحب الباب في مسك الكبير ثم ان طاهر رحمه الله أعاده كذا في الاصل ودكر القاصي في شرح  
 مختصر الطحاوي أنه يحز به لانه أدى ما أوجب على نفسه وتماه في شرح الباب (قوله مشيه أفضل) أشار الى  
 أن الوجه يحز به ولادم عليه لسكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالشرع ووجوبه بالبدعي على روايه الاصل  
 واهله أن الاجاب بالقول أقوى منه بالعمل فيجب بالقول كمالا لا يكون نذرا بعصية كملون ذراعتا كافيتون  
 صوم لزمه ويأفرو وصفه له بالنقصان والواجب بالشرع وهو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفا لا يجب عليه  
 غيره والواجب بغيره هو واجب تأمل (قوله من التجاسة سلم كمة) أي المحدث لا كبر والاصغر وان اختلفا في  
 الاثم والكتابة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شهاب انما هو شرح الباب لا القاري (قوله من  
 ثوب) الا في ثوب أو في ثوب ط (قوله وسكان طواف) لم ينقل في شرح الباب التمسرح بالقول لم يوجب وانما

سميت بذلك لان آدم استمع  
 بخواء وادلف المسمي أي  
 دنا (والسبي) وعند الآثم  
 الثلاثة هو ركن (بين  
 الصفا) يعني به لانه سجد  
 عليه آدم مسفورة الله  
 (والمرورة) لا بد سجد على  
 امرأته وهي حواء ولذا أثبت  
 (ورى الجمار) لكل من سج  
 (وطواف الصدر) أي  
 الوداع (لا فاقى) أي  
 الحائض (والحلق أو التقدير  
 وانشاء الاحرام من الميقات  
 ومد الوقوف بعرفة الى  
 العروب) ان وقف نمارا  
 (والسدا) ما عاواض من  
 الجرا لاسود على الاشبه  
 لواط عليه عليه الصلاة  
 والسلام وويل فترى وقيل  
 سنة (والتميز فيه) أي في  
 الطواف في الاصح (والتميز  
 فيه) أي لانه لا بد  
 منه ولو لم يطواف لم يضر  
 ما شي ولو لم يمشي لم يضر  
 مشيه أو سجد (والظاهر  
 فيه) من التماسه كعبه  
 على المذهب قيل والحقيقة  
 من ثوب و بدن و كاد  
 طواف



ثم يحرمه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسألة في زماننا فمنهم من أدعى صحة تجديده الاحرام بعد ابدان سداه  
 الوقوف ومنهم من أفق عدمها ولم يفرق فيها اصاصير بها اهـ لمخصات قلت وطاهر قول المصنف تبين بالدرر قبل  
 وقوله ان المراد حقيقة الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام الجمهور (قوله لم يحزه) أي عن حجة الاسلام ط  
 (قوله لا يعتاده) أي احرام الله سبحانه فلا يلزم ما لا يحكمه الشرع عنه يحرم ط (قوله خلاف الصي) لان  
 احرامه غير لازم لعدم اهلية اللزوم عليه ولد الوأحصر وتحال لادم عليه ولا قضاء ولا اجزاء عليه لا تركاب  
 المحظورات فتح (قوله والكافر) أي لو أحرم فأسلم بعد الا حرام لحجة الاسلام أخرجه لعدم اعتقاد احرامه الاول  
 لعدم الاهلية ط عن الدائع (قوله والمجنون) أي لو أحرم منه ولبه ثم أفاق بعد الاحرام قبل الوقوف أخرجه  
 عن حجة الاسلام شرح الباب وفي النهاية قال في الاصل وكل جواب عرفته في الصي يحرم عنه الاب فهو  
 الجواب في المجنون اهـ وفي اللؤلؤ الحلية قبل الاحصار وكذا الصي يحرم به أبوه وكذا المجنون يقتضي المساسات  
 ويرى الجار لان احرام الاب عنه ما هو من اجزاء كاحرامها من نفسه ما اهـ وفي شرح المقدسي عن البحر  
 العميق لا يحل على مجنون مسلم ولا يهيم من ادخل نفسه ولكن يحرم عنه ولبه اهـ فهذه النقول صريحة في  
 أن المجنون يحرم عنه ولبه كالصبي وبه اندفع ما في الخبر من قوله كيف يشعور احرام المجنون بنفسه وكوب  
 ولبه أحرم عنه يحتاج الى نقل صحيح يثبت أنه كالصبي اهـ (قوله فرضه) عبر به ليشمل الشرط والركن ط  
 (قوله الاحرام) هو البنية والتلبية أو ما يقوم مقامهما أي مقام التلبية من الذكر أو تقليد البدنة مع السوق  
 لماب وشربه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى يصح تقديمه على أشهر الطلح وان كره كما سيأتي ح (قوله حتى  
 لم يحز الخ) تفريع على شبهه الى كره يعمى أن فائت الطلح لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحلل بعمره  
 والتضاعف من قابل كما يأتي ولو كان شرطاً لمحض الجار استدامة اهـ ح ويترفع عليه أي يصافي شرح الباب  
 من أنه لو أحرم ثم ارتدوا العباد بانه تعالى بطل احرامه والا فالردة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة اهـ  
 وكذا ما قدمناه من اشتراط البنية فيه والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط الفرص عن  
 صبي أو عتد أحرم فباع أو عتق ما لم يجدده الصبي (قوله يقصى من قابل) أي هذا الاحرام السابق المستدام  
 ط (قوله في أوانه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طالع فجر الفطر ط (قوله ومعظم طواف البارة)  
 وهو أربعة أشواط وناقية واجب كما يأتي ط (قوله وهما ركاب) يشكل عليه ما قالوا ان المأمور بالتحج اذ امان  
 بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكوب بغير ثاخذ اختلاف ما ادركه جميع قوله فانه لا وجود للتحج الا بوجود  
 ركبه ولم يوجد سداه أي أن لا يحركى الا من سوا عمات الماء ورأى جميع بحر قال الصلاة المقدسي يمكن  
 الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوسعه وقد ورد الطلح عرفة بخلاف من يرجع اهـ وأما الساج  
 عن نفسه فسد كره عن الامام انه اذا أوصى بالتعميم تحجب بدنة تأمل (تمة) بقى من فرائض الطلح نية  
 الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته فالوقوف من زوال  
 عرفة الى فجر الفطر والطواف بعده الى آخر العمر ومنه مكانه أي من أرض عرفات للوقوف ونفس المسجد  
 الطواف والحق من تركه الجساع قبل الوقوف اباب وشربه (قوله وواجبه) اسم جندس مضاف فيعم وسيأتي  
 تكلم الواجب (قوله نيف وعشرون) أي اثنان وعشرون هذا بما زاده الشارح أو أربعة وعشرون وان اعتبر  
 الاخير وهو المحظور ثلاثة وأوصلها في الباب الى خمسة وثلاثين فزاد أحد عشر آخر وهي الوقوف بعرفة فخرج  
 من الدليل ومتابعة الامام في الافاضة أي باب لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروعه الامام في الافاضة وتأخير  
 المغرب والشاء الى المزدلفة والاتبان بما زاد على الاكثر في طواف الزيارة قبل وبينه من اليل فيها  
 وعدم تأخير من كل يوم الى ثانيه ورجى القارئ والتمتع قبل الذبح والهدي عليه ما وذهبهما قبل الطلح وفي أيام  
 المحرم قبل طواف التدرج اهـ قلت لكن واجبات الطلح في الحقيقة خمسة الاول المذكورة في المثل والذبح  
 أما الباقي فهي واجبات له بواسطه ما لا يملك واجبات الطواف ونحوه (قوله ووقوف جميع) يقع فتكون أي

(لم يحزه) لا يعتاده لازماً  
 بخلاف الصي والكافر  
 والمجنون (و) الساج (فرضه)  
 ثلاثة (الاحرام) وهو شرط  
 ابتداء وله حكم الركن  
 انتهى مقتضى لم يحزه الطلح  
 استدامة البنية في  
 قابل (والوقوف بعرفة)  
 في أوانه سميت به لان آدم  
 وسواهما لم يافيا (و) معظم  
 (طواف البارة) وهو ما  
 ركنان (و) واجبه نيف  
 وعشرون (وقوف جميع)  
 وهو المزدلفة

مطلب في فسوفه الطلح  
 وواجباته

كالجاء بعد الوقوف وليس  
الخط وتعليق الرأس  
والوجه والضابط كل  
ما يجب تركه دم وهو واجب  
صرح به في المتن وسيد توضح  
في الحواشي (وعبرها سم  
وآداب) كأن يتوسع في  
الفقه ويحافظ على المأهارة  
وعلى صسوت لسانه  
وسسأد أنويه ودائه  
وكهيلة ويودع المسند  
برسكتين ومعارفه  
وسسأهم ويكتسب دعلمهم  
ويتصدق بشئ عند خروجه  
ويخرج يوم الخميس  
حرج عليه السلام في حجة  
الوداع أو الأثني أو الجمعة  
بعد التوبة والاستحارة أي  
في أنا هل يشتري أو يكتري  
وهل يبيع أو يخر أو يخر  
وهل يراقى فلانا أو لانا  
الاستحارة في الواجب  
والمكروه لا يعمل لها وتامة  
في الهر (وأشهره شوال  
ودو القعدة) سبع القواف  
وتكسر (وشري الحجة)  
بكسر الحاء وتفتح و  
الشافعي ليس منها يوم النحر  
وعند مالك والحجة كله فلا  
بالأية فليس اسم الجمع  
يشترط فيه ما وراء الواحد  
وفائدة التأكيد أنه لو فعل  
شياً من أفعال الجمع خارجها  
لا يجوز به

الاحتمال من المكروهات التحريمية كالحقن من الهنم الآن فعل الفاعل وترأ الواحد بالما  
اشتر كافي لروم الجراء أختتم في هذا المعنى (قوله كالجاء بعد الوقوف الخ) تمثيل للمعنى ما وراء الوقوف  
بعد الوقوف لانه قوله في الروم الجراء أختتم في هذا المعنى (قوله واصطاع الخ) لم يتم الوقوف الواحد كذا  
علمت مما زادناه من الباب ذكر هذا الصابط وليزيد بعكس القصيدة فيكم الواحد لكانت بعكس كذا  
مطابقاً ليعوا فيقال بهض ما هو واجب يجب تركه دم لا كل ما هو واجب لأن تركه في القواف لا يجب  
تركها الدم وكذا ترك الواجب بعد على ما سـ ذكره في أول الجنبات لكن في الأول خلاف تقدم  
وعلى القول بوجوب الدم فيه مع تقدير الترك بلا عذر يصح العكس كلياً (قوله ويرها الخ) فيه أنه لم  
يستوف الواجبات وإن كان مراده أن غير الفرائض والواجبات سبب وآداب غير مفيد (قوله كأن يتوسع  
في البقرة الخ) أفادنا لكاف به بقى ما أشيا علم يذكرها لاسـ تأتي كما وافق الروم لا تأتي والانتداء  
من الخ لا، ود على أحد الأقوال والخطب الثلاث والستون يوم التروية وغيرها مما سـ علم (قوله وعلى  
صوت لسانه) أي عن المباح والمكروه منها والادهر واجب (قوله ويسـ تأذ أبويه الخ) أي إذا لم  
يكونا محتاجين إليه والافكر وكذا كرهه بلا أدنى شك وله والمأهارة أنما يتحرر به لا طلاقه من الكراهة  
ويدل عليه قوله فيما سـ في تمثيله للجمع المكروه كالخطب بالادس ما يجب استئذانه فلا ينبغي هذه ذلك من السبب  
والآداب (قوله يفتح العاف وتسكسر) أي مع سكون الهمزة وحكى الفتح مع كسر العين (قوله وتفتح عراه  
الشيخ اسمعيل إلى تحرير الامام الروي وقال خلافاً لما في شرح الشافعي من أنه لم يسمع إلا الكسر (قوله وعند  
الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضاً كافي في الهر وغيرها وطاهر المتن بواحدة لا زاد  
العسد دسكان المراد عشر ليل لكن إذا سجد في التيمم حاراً التذ كبره كبر المعنى عشرة أيام أفاده مع  
القهـ تأخذ وفيه أن العشر اسم لهذه الأيام العشرة وليس المراد اسم العسد حتى يعبر به به البد كبر مع  
المؤثث والعكس بأمل (قوله ذو الحجة كله) هو متداخلة في الخبر تقديره معها (قوله علام بالآية) أي  
قوله تعالى أطلع أشهر معالمها (قوله قلنا اسم الجمع الخ) الاداءة بما يمانية أي اسم هو جمع والاداءة به  
جمع حقيقة وهذا أحد جوابين الرشدي ماضيه أنه يجوز في إطلاقه به الجمع على ما فوق الواحد لعلقه  
معنى الاجتماع والحدوث فيهم ما بال يجوز في جعل بعض الشهر شهر فالأشهر على الحقيقة تراعى من الأول  
بأن فيه إخراج العشر من الإرادة لظهور وجه من الشهرين وأسيب بانه داخل فيها فوق الواحد وهذا كله على  
تقدير الجمع ذو أشهر أم على تقدير الجمع في أشهره فلا حاجة إلى التجوز لأن الطريقة لا تقتضي الاستصحاب  
لكن في المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بأمـ والودو القعدة وعشر رضى الحجة (قوله وفائدة التأكيد  
الخ) جواب عن أشـ كال تقريره أن التوقيت بأمـ اعتبار الفوات أي بأمـ أفعال الجمع لو أخرت عن هذا  
الوقت بغير الجمع لهوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح القواف الركن به وهو أن  
خصص القواف بوقت معظم أركانها وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي يوسف  
وإن اعتبر الوقت المذكور ولاداء الأركان في الجملة يلزم أن يكون ثاني الشهر وثالثه منه الجوار القواف  
فيه ما وأجاب الشارح تبعاً للبر وغيره بما يندرج تحت الإحيرود لا بأبـ فائدة تشي بأن أفعال الجمع  
لا يجوز إلا في ساحتها لوصام المتع أو القارب ثلاثة أيام قبل أشهر السطح لا يجوز وكذا السبب في عقب طواف  
القدم لا يقع عن سبب السطح إلا في ساحتها لوصام المتع أو القارب ثلاثة أيام قبل أشهر السطح لا يجوز وكذا السبب في عقب طواف  
النحر جاز لوقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يجوز كافي الباب وغيره قال الهنم تأني ولا يبا فيه إخراج  
الأحرام قباه ولا إخراج الرمي والخلق وطواف الزيارة وغيرها لأنها لا تدل على تحريم في سـ اهـ قلنا فيه نظر  
لأن طواف الزيارة يجوز في يومين بعد عشر ذي الحجة كما علمت وإن كان في أوله أو فصل فليس سبب الجواب عن  
الاشكال بأن فائدة التوقيت في ساحتها لوصام المتع أو القارب ثلاثة أيام قبل أشهر السطح لا يجوز وكذا السبب في عقب طواف



قالوا أما طهارة المسكن المذكور العز من جماعة من صاحب الغاية أنه لو كان في مكان طوافه محاسبة لا يطل  
طوافه وهذا يفيد في الشرط والعرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسببية اهـ (قوله والاكثر على أنه) أي  
هذا النوع من الطهارة الثوب والدين سنة مؤكدة شرح الباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب من  
أن نجاسة الثوب كنجاسة الدم لأصله في الرواية اهـ وفي الدلائل أنه سنة لا طواف وعلى ثوبه نجاسة أكثر  
من الدم وهم لا يلزمه شيء بل يكره لأدخاله في الصلاة (قوله وسئل عن طوافه) أي في الطواف وفائدة  
تدبره أجماعهم أنه فرض مطابقة الزم للدم به كعادته من سنن الحجة في الجمعة بمعنى أنه لا يلزم بتركه فساده  
والأفاسنة تباين الفرض لعدم الاثم بتركها مرة واحدة ما ظهر في وقته مناه في الجمعة (قوله فاكتر) أي من  
الرابع فلو أتى لا يمنع ويجمع المتفرق باب (قوله في الصلاة) أي كنه هو القدر المانع في الصلاة (قوله يجب  
الدم) أي أن لم يعدد والاستسقاء وهذا في الطواف الواجب والاحتساب الصدقة (قوله في الأصح) متابعه ما قاله  
الكرمانى أنه يعتد به لكنه يكره تركه السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط لتسكون البداءة على وجه السنة  
وشي في الباب على أنه شرط لسنة السبي وهو الاحتداد بالشوط الأول يتفرع عليه وعلى القول بالوجوب  
لأن المراد به الاحتداد به لزوم أعادته أول مرة والجزء على تقدير عدمها وإعمال الفرق من حيث أنه إذا لم يعد  
الشوط الأول لم يزمه الجزء ترك السبي على القول بالشرطية لأنه لا حاجة للشرط بدون شرطه وترك  
الشوط الأول على القول بالوجوب الذي هو الأصل المتعارف من حيث الدائس كما في شرح الباب وقد يقال  
أنه إذا لم يعتد بالأول حصل البداءة باله فإما الثاني فتدبره وجد الشرط ولا يتصور تركه وإنما يكون تركه كالأحر  
الأنواط إذا بدأ الأول وكان ذلك الشرط لا يمانى في الوجوب إذا لم يلزم من كون الشيء شرطاً لا حتى يتوقف  
عليه صحة أن يكون ذلك الشيء فرضاً كما قدمناه في الحلق خلافاً لما قدمناه في شرح الباب وما في الحلق ولو  
كان فرض الزم فرضية السبي أو فرضية بعضه ووجود باقيه مع أنه كما لا يجب يحرم بدم وجبتا تعيين القول  
بالوجوب إذا تقرر على القول بالشرطية كنهض عليه في المسكن الكبير وأن استغفر به القبارى في شرح  
الاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله كبر) أي في الطواف (قوله قبل نعم) صفة لها وان حرمه في شرحه  
على الملتقى لأنه حرم بصلاته صاحب الباب وقال لا يختص أي هذه الصلاة بمرار ولا يمكن أي باعتبار الجواز  
والحكمة ولا تفوت أي الأمان وتوتر كماله تحريم بدم أي أنه لا يجب عليه إلا الصلابة بالسكفة أو قد كرسا حله أو  
المثلة بخلافه في الكبر العبد لا يجب الدم في الجوهر والجزء الزاخر به وفي بعض المسائل الأكثر على  
أنه لا يجب وبه قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب) أي في باب الحنانيات حيث قال هناك  
يجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم السبع غير المفرد ثم الساق ثم الطواف لكن لا شيء على من طواف قبل  
الرمي والحق نعم يكره له أن يركب على المعرد إذا ساق قبل الرمي لأن ذلك لا يجب اهـ وما علم أنه كان  
ينبغي له الصلابة في السبع على الساق في الذكر لوافق ما تقدم من الترتيب في نفس الأمر وأن الطواف  
لا يلزم تقديمه على السبع أيضاً لأنه إذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذي سار تقدمه على السبع بالاولى كما قاله  
ح والماصل أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي  
ثم السبع ثم الساق لكن المفرد لا يذبح عليه فبقى عليه الترتيب بين الرمي والساق (قوله في يوم) تقدم في  
الاعتساف أن الباب تبسع الأيام في المسكن (قوله وراه طليم) لاب بعض من البيت كما في بيانه (قوله  
فكوب السبي) بعد طوافه متدبره وهو أن يكون أربعة أشواط فأكثر سواء طافه طاهر أو نجس  
أو نجس وأعادة الطواف بعد السبي فيهما إذا قدمه بعد تأخره من غير التقصير لا لأنه أشواط الأول ح  
الجزء ثم أن كون هذا واجباً لا يمانى في الباب من عدمه شرط الصحة السبي كما قدمناه سابقاً (قوله بالمسكن) أي  
المسكن ولو في غيره من الزمان أي أيام النحر وسبق في السجح وأما المعنى فلا يتوقف حاقه بالزمان كما سأل في  
الحنانيات (قوله في المضاف) قال في شرح الباب فيه أن الاجتماع بين الحنانيات فرض وأما الواجب هو

والاكثر على أنه سنة مؤكدة  
كما في شرح باب المسكن  
(وسئل عن طوافه) فيه وبكشف  
ربع العتساق أكثر في  
الصلاة يجب الدم (وبدأه  
السبي بين الصلوات والمروة  
من المسكن) ولو بدأ بالمروة  
لا يعتد بالشوط الأول في  
الأصح (والشي في) في  
الذي (أن ليس له عذر)  
كلمة (وذبح الشاة للقارن  
والمتنع وسلة ركعتين لكل  
أسبوع) من أي طواف  
كان فلو تركه كاهل عاهدم  
قيل نعم فيوصى به (والترتيب  
الآن) بيانه (بين الرمي  
والساق والذبح يوم النحر)  
وأما الترتيب بين الطواف  
وبين الرمي والساق فمسئنة  
فإن طواف قبل الرمي والساق  
لا شيء عليه ويكره لسبب  
وسببه أن المفرد لا يذبح  
عليه وسببه (وعدم  
طواف الأفاضة) أي الزبارة  
(في) يوم من (أيام النحر)  
وهي الواجبات  
الطواف وراء الحطيم وكون  
السبي بعد طوافه متدبره  
وقد ثبت الساق بالمسكن  
والزمان وقوله المضاف



أن المسحح أن يحرم من الأول كداروي عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة أمرهم بالخروج عنها إلى  
الخليفة ولا بأس بذلك وأحب إلى أبي حنيفة أن يحرم من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى اليقات الأول لم يمسحوا  
حرمته ويكره لهم تركها اهـ وذكره العبد في شرحه الألف في قول الإمام في غير أهل المدينة إشارة إلى  
أبي المدي ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الإمام لو حوب الدم وعدمه بحمل رواية الوضوء على  
المدي وعدمه على غيره اهـ قالت لكن نقل في الفتح أن المدي إذا حارب إلى الخليفة فأحرم مسدها فلا بأس به  
والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة ونقل قبله من كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية  
ومن ساوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرم منه أخراه ولو كان أحرم من وقته كان أحب إلى اهـ فالأصل  
صريح والثاني ظاهر في المسند في أنه لا شيء عليه يعلم أن قول الإمام المدي في غير أهل المدينة اتفاق لا اختلاف  
وأما لافرق في ظاهر الرواية بين المدي وغيره وأما قول الهداية وفائدها أقيمت أي بالمواقف الحسية المباح من  
بأسير الاحرام على أنه يجوز التقدم بالاسماع فاعترض في الفتح بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز بأبي المدي الاحرام  
عن ذي الحليفة والمسحح طورين لا بد من روى عن الإمام أن عليه ما كان الطاهر عنه هو الأول قال في الشهر  
والجواب أن المدح من التأخير مقرر بالملاقات الأخير وتسام فيه (قوله على المذهب) مقالته رواية وحوب  
الدم (قوله وعادة اللباس سقط عنه الدم) مقتضاها هو حوبه بالمجاورة ثم سقطه بالاحرام من الانحسار وهو  
مخالفة لما هو ركنها علمت والطاهر أنه منى على الرواية الثانية (قوله ولو لم يجرى المالح) كذا في الفتح ومعه ما كان  
وحوب الاحرام بالمجاورة إنما يعتبر عند عدم المرور على الواقف أو ما لم يجرى عليه ولا يجوز له تجاوز آثر ما يمر  
عليه منها وإن كان يحاذي بعد ذلك آثرا آخر وبذلك أحاد صاحب الدرر مما أورده عليه العلامة اهـ من بحر  
الهيتمي الشافعي حـ من احتسابه في مكه من أنه ينبغي على مدعاكم أن لا يلزم الثاني والصري الاحرام من  
راسع بل من حاص للمحاذية لا حرم الواقف وهو قرن المنازل وأحاطه بحواشيه وهو أن مرادهم بالمحاذية  
القرينة أو محاذية المساريس بقرينة لا بد منهم وبها بعض جمال السنين بارعة في التمرين لافرق بين  
القرينة والمعبدة (قوله تحرى) أي طلب على طه كان المحاذية وأحرم منها لم يعد عالما به أنه (قوله  
إذا حاذى أعضاها) في بعض النسخ إذا حاذاه أعضاها (قوله وأعضاها) اهـ من ذكره (قوله فالحل لم يكن المالح) كذا  
في الفتح لكن الأصوب قول اللسان قال لم يعلم المحاذية لما قال شارحه أن لا يتصور عدم المحاذية اهـ أي لأن  
المواثيق تتم جهات مكة كلها فلا بد من محاذاه أحدتها (قوله وعلى مرحلتين) اهـ من مكة فتح ووجهها أن  
المرحلتين أو سط المسافات والأفلاحتياط الرياء هو مدي (قوله وحرم المالح) فعليه العود إلى ميقار من أوار  
لم يكن ميقانه ليجرم منه والأفعلي مدي كسبائي بيانه في الحمايات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما أورد على  
عمارة الهداية قد قدمناه آنفا (قوله أي لا تافي) أي ومن ألحقه كالمرحى والسالى إذا سرح إلى اللقات كما  
يأتي في تهذيبه بالآفاق لا اختلاف تراجمه لو بقيا في مكان ما فلا يجرى كذا أتى (قوله يعني الحرم) أي أنه متى  
تجدى به تريم الأخصوص مكة وما حاذى بها لأن الغالب قصد دخولها (قوله مير المالح) كسر الرتبة والنزاهة  
أو الخسارة فتح (قوله أمالوقصد) وجهها من الحل المالح) أي مما بين اللقات والحرم والمعتبر القصد عند المجاوزة  
لا عند الخروج من رتبة كسبائي في الحمايات أي قصد أوليا كما إذا قصد له يسبح أو شراؤه أنه إذا فرغ منه  
يبدل مكة ثانيا لئلا كان قصد الأولي دخول مكة ومن ضرورته أن يمر في الحل فلا يغسل له (قوله وله دخول  
مكة بالاحرام) أي ما لم يردنسا كذا يأتي قريبا (قوله وهو الحيلة المالح) أي القصد المالك كونه هو الحيلة لمن أراد  
دخول مكة بالاحرام ليكن لا يتم الحيلة إلا إذا كان قصد ملو وضع من الحل قصد أوليا كقرينه ولم يرد ذلك  
عند دخول مكة كذا يأتي قريبا وسبب أني غلبت الكلام على ذلك في أوامر الحمايات أن شاء الله تعالى (قوله  
الأمور بالسلح للمعينة) ذكره في البحر بحثا قوله ونبغي أن لا تجوز هذه الحيلة لأمر بالسلح لأنه  
يجوز أن لا يكون سفر للسلح ولا في أمور شعبة آفاقية ولا لصل مكة به من احرام صارفت بجهته مكة فيكون مخالفا

على المذهب وهو ما  
إلا أن سقط عنه الدم ولو  
يجزى ما جرى وأحرم  
ما دعى أحدها وأبعد  
أدنى بل قال لم يكن بحيث  
يحاذى فعلى سرحه  
(وحرم بأحرار المرام بها  
كاهها (ليس) أي لا فاه  
(قصد دخول مكة) يعني  
الحرم (ولو لم يجرى  
المالح أمالوقصد) وجهها من  
الحل كذا يصح وجدها  
صاوريته فلا حرام فادخلها  
التحق بآلهة وله دخول مكة  
ولا حرام وهو الحيلة المالح  
دلالة الأمر بالسلح  
للمعينة (لا) يعني  
(التقديم) لا حرام (عالم)

وعشر مراحل من مكة  
تسمى الأعوام أبيسار على  
رضي الله عنه يرويها أنه  
قال ابن الجوزي في رعاها وهو  
كذب (وذا عرق) بكسر  
وكون على مرحلتين من  
مكة (وجهة) على ثلاث  
مراحل تقرب راسع  
(قرن) على مرحلتين ومن  
الراء من أن راسع أو ريس  
اليه خطأ آخر (ويلم)  
يجل على مرحلتين أيضا  
(العراق والشام)  
انظر المسار بالمدينة بقرينة  
ما يأتي (والبحر واليه)  
لف وشر من رتب ويجمعها  
قوله  
عرق العراق يلم اليه  
ويدي الحايمة تحرم المدي  
للشام بخلاف ما مررت بها  
ولا هل بعد قرب فاستنب  
(وكذا هي لمن صرح بها من  
تفسير أهلها) كالشام يمر  
بمقبات أهل المدينة وهو  
مقاتلة قاله النووي في الشافعي  
وشهره والوادي من عقيقين  
فأحراره من الأبعد أفضل  
ولو أصر إلى الثاني لاشئ عليه

أربعة قال العلامة القماني في مسكه والحرم من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السجود في تاريخه قد  
اختص مرتد ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف باب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة يدي  
الحايمة ثمانية عشر ألف ذراع بتقديم المئاة العوقية وسبع مائة ذراع بتقديم السبعين وثمانين  
ذراعا ونصف ذراع بدراع اليد اه قلت وذلك دون خمسة أميال فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع  
بذراع المريد السبعين لا توالله أعلم اه (قوله وعشر مراحل) أو تسع كفي البحر (قوله وهو  
كذب) ذكره في البحر من مناسك الحقايق ابن أمير حاج الحلي (قوله وذات عرق) في مناسك القطي سميت  
بذلك لأن فيها سارة وهو الجبل وهو قرية قد حُرِّبَت الآت و عرق هو الجبل المشرف على العقبة والعقبة  
وادي سبل ماؤه إلى غوري ثم اه قاله الأزهرى اه ولهذا قال في اللباب والأفضل أن يحرم من العقبة  
وهو قبل ذات عرق بمسلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقبل ثلاث وجمع بالاول نظر إلى المراحل  
العربية والاف إلى الشرعية (قوله وجهه) اصم اي لم يستأصاهم واسمها في الاصل مهيمة لكن قبل ان يذهب أهلامها لم يبق بها  
الاربعون وخمسة لا يكاد يعرفها الا سكان بعض الوادي فلذا والله تعالى أعلم اختار الناس الاحرام احتياطا  
من السكان المسمى براضر وبعضهم يسمونه بالغبية لانه قبل الجفة بنصف مرحلة وغيره من ذلك البحر وقال  
القطي واقدسات جسامته من له خمسة جمر من عر بانها منها وأرو في أكتة بعد ما رسله من رابع إلى مكة على  
جهة اليمن على مقدار ميل من راسع تقرب بها (قوله وقرب) بفتح القاف وسكون الراء جبل معل على عرفات  
لأنه لا يفت في ضبطهم رابين رواة الحديث والعهو والفتة وأحباب الاخبار وعبرهم من عن ثم ذيب الاسماء  
والعانت (قوله وفتح الراء خطأ الخ) قال في القاموس وغلا الجوهرى في تحريكه في نسبة أو ريس القرني  
اليه لانه مسوب إلى قرن من رومان بن ناجية من مراد أحد أجداده (قوله ويلم) بفتح الميم المئاة الفخمية واللام  
واسكان الميم ويقال لها ألم بالهاء زنة وهو الأصل واليه تسهيل لها (قوله جبل) أي من جبال ثبارة مشهورة  
في زماننا بالسعودية قاله بعض شراح المسالك قال في البحر وهذا المواقيت ما عدا ذات عرق ثابتة في الصحابين  
ودان عرق في صحاح مسلم وسنن أبي داود (قوله والعراق) أي أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراق  
وكذا سائر أهل المشرق وقوله والشام ملة المصري والمغربي من طريق ثبوت لباب وشره (قوله ٣  
العبر المسارين بالمدينة) يعني أن يكون ذات عرق والعراق وجهه للشام إذا كانا غير ماري بالمدينة أمالوصرا  
ثم اقامتهم بقاء على ذي الحليفة وهذا ما نلاحظه لا يحتمل عابسه الاحرام من ذي الحليفة كالمدي  
كأياتي تحريم فافهم (قوله بقرنة ما يأتي) أي في قوله وكذا هي لمن صرح بها من تفسير أهلها ح (قوله  
والبحر) أي تحت البحر وبعد الجازر بعد ثمانية لباب (قوله واليه) أي ما في أهل اليمن وثمارة لباب (قوله  
ويجمعها الخ) جمعها أيضا الشيخ أبو القاسم في البحر العميق بقوله  
واقيت آفاق عمان ونجدة \* عراق وشام والمدينة فاعلم  
بالم فزن ذات عرق ووجهة \* حليفة بمقبات النبي المكرم  
(قوله وكذا هي) أي هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النووي الشافعي وشبهه) سقطت هذه الجلة من بعض  
النسخ وهو الخلق لأن هذه المسئلة تخرج إلى كتب المذهب متوافرة وشواذ الامم في نقلها عن النووي  
رحم الله تعالى ح وأجيب بان يشير إلى اسم الاتفاقية (قوله وقالوا) أي علماءنا بالحليفة (قوله ولو  
مقاتين) كالمدي يري ذي الحليفة ثم بالجفة فاحرامه من الأبعد أفضل أي الأبعد من مكة وهو ذو الحليفة  
استكن في رقي شمس الباب من ابن أمير حاج اب الافضل تأخير الاحرام ثم وفق بينهم ما بان أفضلية الاول لما فيه  
من الجبروج من انظار الفوسر من المسارعة إلى الطاعة والثاني لما فيه من الامن من قلة الوثوق في المناورة وان  
الاستاد الزمان بكثرة العبيات والذاتي ما عر ولا ما في البدائع من قوله من جاوز حيفا تأيلا احرام إلى آخره جازلا

٣ قول المتن التفسير  
المسارين كذا في الأصل المقاتل  
على خطأ المؤلف والشافعي  
يسخ الشارح التفسير المسار  
وكذا يراهم في مثل هذا المثال  
والجواب ما شاهدته من النسخ  
التي هي



فالكفا للتطهير لله في قوله ما لم يرد كفا من أراد من أهل الحل لا يدخل مكة ولا يحرم وتطهيره المستكى  
 اذا حرم ما وحوار الوقت لا يتحل له العود ولا يحرم لكن احرامه من الميقاتين كذا في سريدا السلسل فانه  
 من الحل كماله (قوله ههنا) الاشارة الى أهل داخلها بالمعنى الذي ذكرناه فالحرمة حد في حقه كالميقات  
 لا فاق ولا يدخل الحرم ان قصد السلسل الا حرم ما (قوله يعني الخ) اشارة الى ما في الدر من قوله والمراد  
 بالمسكى من كان داخل الحرم سواء كان مكة أو لا وسواء كان من أهلها أو لا اه ويشمل الآفاق المفرد  
 بالعمرة والتمتع والحلال من أهل الحل اذا دخل الحرم لم يحرم كفاي الاما (قوله ليتحقق نوع سفر) لان  
 أداء الطلح في عرفة وهي في الحل فيكون احرام المسكى بالحج من الحرم ليتحقق له نوع سفر بتدليل المسكان  
 وأداء العمرة في الحرم فيكون احرامه من الحل ليتحقق له نوع من السفر شرح القاية لا يفرى ولو عكس  
 وأحرم الحج من الحل أو العرفة من الحرم لم يدم الاداء ما ياتي بالمقات الشروع له كفاي الاما وعينه  
 (قوله والتنعيم أفصل) هو وضع قرين من مكة عند مستند عائشه وهو أقرب موضع من الحل ط أي  
 الاحرام منه للعمرة أفصل من الاحرام لها من الجعرانة ويرها من الحل عند ما وان كان صلى الله عليه وسلم  
 أحرم منها الامر عليه الصلاة والسلام عند الرمن بان يذهب بأحدهما إلى التمتع لتحريمه والدليل  
 القول مقدم عندنا على الفعلي وهو هذا الشافعي بالعكس (قوله ولعلم حدود الحرم من الملقن) هو من علماء  
 الشافعية ونقل عن شرح المهدى لا يورى أن باطن الامايات المذكورة القامى أنوا القل الذي يرى ان على  
 الحرم علامات موصوفة في جميع حوائطه بها ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وكان جبريل يريها واصفها  
 ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عرثتم ثمان ثمان مائة وهي الى الآن ثمان مائة في جميع حوائطه  
 الاما سبعة جادة وسبعة الجعرانة فام بالس في انصاب اه مخلصا (قوله وسمعه أميال الخ) لوقال  
 \* ومن يسمع عراقي وطائف \* لا يمتري واستعني عن الميت الثالث المذكور في البحر وهو  
 ومن يسمع يسمع تقدم سبيلها \* وقد كملت فاشكر لربك احسانا  
 فأدهج عن الشرع لالنية (قوله جعرانه) كسر الهمزة وتشديد الراء والافصح ان كان العين وتجهيف الراء  
 وتماهي ط

فصل في الاحرام

مسابقة ذكره بعد كل المواقيت التي لا يجوز للناس أن يتردوا فيها الا حرم ما وحوار الوقت لا يتحل له العود ولا يحرم لكن احرامه من الميقاتين كذا في سريدا السلسل فانه  
 داخل في حرمة لا يتردوا في حرم كذا في الصالح في سريدا السلسل فانه  
 أنه لا يتحقق شرطه الا بالنسبة مع الدكر أو الحصة فيه كذا في الفتح ههنا شرطان في تحققه لا حصة بالية كما توهمه  
 في البحر حيث عرّفه بنسبة السلسل من الحج والعمرة مع الدكر أو الحصة وصية نحر والمراد بالدكر التلبية وتجوّرها  
 وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى أو تقليد المسلمين دلالة من التلبية أو ما يقوم مقامها فلو روى  
 ولم يلب أو بالعكس لا يصح محرما وهل يصح محرما بالنسبة والتلبية أو بأحدهما بشرط الاتساع المقدم ما ذكره  
 الحسام الشهيد انه بالنسبة لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن بشرط التكبير لا بالاكبر كفاي  
 شرح الباب ولا يشترط اهتدائه زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلو أحرم لاسالما بها أو بجاءها انعقد في الاول  
 صحاح في الثاني فاسد كفاي الباب (قوله وصفة المفرد بالحلح) أي والاوصاف التي يقع عليها الحاج المفرد بعد  
 تحقيق دخوله فيه بالاحرام وهو عطف بما يرافهم وقدم الكلام في المفرد على القارن والمتنع لان بمنزلة المفرد  
 من المركب (قوله النسك) أي العادة ثم غلب على عبادة الحج أو العمرة (قوله كتكبير الافتتاح) المراد ما  
 الذي كرا على من الدعاء لان الخط التكبير واجب لا شرط (قوله فالصلاة الخ) زاد في التفرع بجمع قوله وتعليل  
 لتأكيده المشايخ وتعليل الصلاة بالسلام ونحوه وتعليل الحج بالطواف والطواف على ما سيأتي (قوله ثم  
 الحج أقوى) أي من الصلاة ولم يقل أفضل لما قدمناه أول كتاب الزكاة عن التخيير وشرحه من أن الأفضل

فهذا (ميتقائه الحل) الذي  
 يسبب المواقيت والحر  
 (و) الميقات (من مكة) يعني  
 من بداخل الحرم (للحج)  
 الحرم والعمرة الحل  
 ليتحقق نوع سفر والتنعيم  
 أفصل ويظم حدود الحرم  
 ان الملقن يقال  
 والحرم التحديد من أرض  
 طمة  
 ثلاث أميال اذ ارممت اثنا  
 وسمائة أميال عراق وطائف  
 وجدة عشر ثم تسع جعرانة  
 \* (فصل في الاحرام)  
 وصفة المفرد بالحلح  
 (ومن شاء الاحرام) وهو  
 شرط صحة الدليل في تكبير  
 الافتتاح فالصلاة والاكبر  
 لها شرط يتم وتعليل بخلاف  
 الا رسوم والركعة ثم الخ  
 أقوى  
 قوله ان على الحرم هكذا  
 الله قوله له وان اه



وهذه المسئلة يكثر وقوعها بين المسافرين في البحر الملح وهو مأثور بالحج ويكره ذلك في وسط السنة وهل له أن  
يقصد البندر المعروف بمكة ليدخل مكة بغير إحرام حتى لا يتناول الإحرام عليه لو أحرم بالحج فان المأثور بالحج  
ليس له أن يتجره بالعمرة اهـ أي لانه اذا اشتهر ثم أحرم بالحج من مكة بصيرته القافى قولهم كفى التنازع حادثة  
عن الشيعة وهل مخالفتها لكونه يجعل سفره بغير الحج المأثور به أو لكونه لم يجعل بحجته آفاقية وعلى الثاني لو  
اشتهر أو جعل الطريق بان قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى الميقات وأحرم منه لم يكن مخالفا للعلنان  
بحجته اريد آفاقية أما على الأول فهو مخالفا ليعمل أن مخالفة لكل من العليين كإيفاءه أول مساواة البحر  
المذكورة فتتحقق مخالفة بالعله الأولى لكن ذكر العلامة القاري في بعض رسائله مسئلة اضطرب فيها أهواء  
صحة وهي أن الآفاقية الخارج عن العبادات جازية ليقابلا بالإحرام للحج ثم عاد الى الميقات وأحرم هل يصح عن  
الإسراع لا وقيل نعم والى الثاني قال وأقضى به الشيخ قتيب الدين وشيخنا سنان الرومي في مسكه  
والشيخ على المقدسي قلت وهو مذاهب جواز الحيلة المذكورة لانه اذا عاد الى الميقات وأحرم والحجاب عن قوله  
لأن سفره لم يتقدم لم يكن للحج أنه اذا قد دلت على جواز الحيلة ليقبم به أياما ببيع أو شراء مثلا ثم يدخل مكة لم  
يجز من أن يكون سفره للحج كالمقصود كما أن خوف طريقه ثم النية لله والله تعالى أعلم فادهم وأمالو أحرم  
بالحج من الميقات وأقام بمكة محرما فانه لا يحتاج الى هذه الحيلة لانه لا يكره تقديم الاسواق على أشهر الحج أى  
يعزم كقدمناه قبل أحكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قدمنا تطهير الصحابة الاتمام بالإحرام من ديرة  
أهلها ومن الأماكن القاصية قال في فتح القدير وانما كان التقديم على المواقيت أفضل لانه أكثر تعاطيا  
وأوفر شفقة والاجرة على قدر المسافة ولذا كانوا يستحبون الاسواق بهم من الأماكن القاصية روى عن  
ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس أنه أحرم من الشام وابن  
مسعود من القاصية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو حجة عفر الله له  
ما تقدم من ذنبه وأحمد وأبو داود وشيخوه اهـ (قوله ان في أشهر الحج) أم أقامها فبكره وان أمن على نفسه  
الوقوف في الخطو راب اسمه الاحرام بالركن كمن (قوله وأمن على نفسه) والافلا احرام من الميقات أفضل بل  
تأخيرها الى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كقدمناه (قوله وحل لأهل داخلها) شروعه في الصنف  
الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج يشمل من فيها نفسه او من بعدد ما له لا فرق بينهما في  
المذكور من الرواية كما صرح به في الفتح والحر وغيرهما وينبغي أن يراد بالداخل جميعها ليخرج من كان بين  
ميقاتين ممن كان ماله بين ذي الطلعة لانه بالنظر الى الخطة خارج الميقات فلا يحل له دخول الحرم  
بلا إحرام تأمل (قوله يعنى لكل الحج) أشار الى أن المراد بالأهل ما يشمل من قصدهم من غيرهم كما فاده قوله  
بقوله أم الموقد صده وصده من الحل الحج (قوله غير محرم) حال من أهل ولم يتجه معه نظرا الى لفظ أنه فانه مهران  
كان معناه جميعا (قوله مالم يردنسا) أما ان أراد وجوب عليه الاحرام قبل دخوله أرض الحرم فيقانه كل  
الحل الى اسرار فتح وعن هذا قال القافى في منسكه ومما يجب التنبه له سكان جدة بالحج وأهل جدة بالعمرة  
وأهل الأودية القريبة من مكة فانهم غالباً يأتون مكة في سادس أو سابع ذي الحجة بلا إحرام ويعتبرون للحج  
من مكة فعليه دم لجأزة الميقات بلا إحرام لكن بعد توجعهم الى مكة ينبغي سقوتهم عنهم بوضوهم  
الى أول الطريق ما بين الآن يقال ان هذا لا يعد ود الى مكة فإسدم قصدهم العودة لتلافي ما لم يهجم  
بجأزة بل قد سدوا التوجه الى عرفه اهـ وقال القافى محمد بن في شرح منسكه والظاهر السقوت  
لأن العودة الى الميقات مع التلبية مسبوقة بدم الجأزة وان لم يقصد منه حصول المقصود وهو التعطيم  
(قوله الجرح) اهـ لقوله وحل الحج (قوله كذا جازها الحج) محتمل هو الذهاب الى مكة فتكون السكاف للقبول  
لأن السكاف اذا خرج الى الجبل الذي في داخل الميقات المحقق بأهله كجاءه نفاذهم ان لا يتجاوز الميقات  
الذي في الألف والآخر كذا في الأصل لا يحل له دخوله بلا إحرام كذا في البحر لا يحل له دخوله الى المواقيت

بل هو الأفضل ان في أشهر  
الحج وأمن على نفسه  
(رسول لأهل داخلها) يعنى  
الحل من وجد في داخل  
المواقيت (دخول مكة غير  
محرم) مالم يردنسا للحج  
كلوا جازها بمكة

أى فلم يكن العدمه حفظ الارواح شدة فوق (قوله ويس أب يدنله الخ) هذا يسمى اصطلاعا وهو  
تخالف القول الجرو الراد على الطهر والكفى والسدر وما هما عراء القهستانى للنهاية وعراء فى شرح الباب  
للمحدثى عن الحرارة ثم قال وهو موهم أب الاد طماع تحت من أول أسوال الاحرام وعاءه العوام وليس  
كذلك فان شدة المسحوب بل الطواف الى انتهائى لا غير اه قال بعض المعشيين وفى شرح المرشدى على  
مسالك الكبرائه الاصح وأنه المسحوب فى المسالك الكبير للسدى عن العاية ومسالك الطار اباسى والفتح  
وقال ان أكثر كتب المذهب باطقة بان الاصطلاح يسى فى الطواف لا قبله فى الاحرام وعاءه مثل الاحاديث  
وبه قال الشافعى اه وكذا نقل القهستانى عن مسالك المسالك صاحب الهداية أبه اول (قوله سديدى)  
أشار بقده الى أصليته وكونه أفضل من غير دوى عدم غسل العتيق تركه المستحب بحر (قوله  
ككفى التكمية) التشبيه فى العدد والصفة ط (قوله وهذا) أى ليس الزار والرداء الى هذه الصفة بان  
للمسحوب الا فى العورة كاف في ثوب واحد أو أكثر من ثوبين وفى أسودى أو طماع حرى شدة أى  
المسحوب مرفق والافضل أن لا يكون دى ياطه لسان بل لولم تدرى ان طماع لا ينعقد احرامه بقدماه  
عن المسالك أيضا بان لم يدم ولو لم يدر اداء صى عليه يوم وليله والا فصدقة كى يأتى فى الجبايات (قوله وطيب  
دنى) أى استحبابه بعد الاحرام ربابى ولو ساقى عيه كالمسك والعالى هو المشهور بحر (قوله ان كان  
عنده) أفادنا لولم يكن عده لا يعلق كفى العادة وانما من الزار والهدى كفى السراج بحر (قوله عا  
نقى عيه) والفريق بين الثوب والبدن أنه اعتبارى البدن ثابته والمتن بالثوب بغيره وأبضا المقصود  
من استئمانه وهو حصول الارشاق حالة المانع منه حاصل بما فى البدن فأعنى من تخريره فى الثوب بحر (قوله  
دنى) وفى العاية اماسة بحر وبه بحر فى البحر والسراج (قوله بعدد لانه) أى بعد اللبس والتطيب بحر  
(قوله يعنى ركعتين) يشير الى أن الأولى التحجير بها كمال فى الكبر لان الشئ يشهد الاربع (قوله  
وتحريره المكتوبة) كذا فى الريلى والفتح والبحر والمهر والالباب وغيرها وشهوها بفتحها المسحود وفى شرح  
الكتاب أنه قياس مع الفارق لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستسقاء وغيرهما لا تنوب المحرم سنة  
بما فى الصلاة شدة المسحود وشكر الرصوة فان ليس الله على سدة كما جهته فى فتاوى الخ فتنادى  
من غيرها أيضا اه ونقل نعمهم انه رد على الشيخ حبيب الدين المرشدى (قوله بانسانا مطابقا لعمامة) أى  
قلبه يعنى أب دعاه بطلاب التيسير والتفصيل لا بد أن يكون مقرونا بصدق التوجه الى الله تعالى لان الدعاء رد  
اللسان عن قلبه فاحل لا يرد وليس هذا بديلة للفتح كذا كره فى ما فهم (قوله المشقة الخ) لان أداه فى أرومة  
تفرقه وأمكنة تنابى فلا يعزى عن المشقة عا لما فى سؤال الله تعالى التيسير لان اليسر كل سبيل يلقى (قوله  
قول ابراهيم واسماعيل) عليهم السلام لعل قوله بقله هى لانه الساطا ماد لك فى بناء البيت فاسب طله  
بفضله للفتح اليه فان العادة فى المساحدة بارقة لها فهم (قوله وكذا المعتمر) لو حوز المشقة فى العمرة وان  
كانت أدنى من مشقة الحج (قوله والقارن) فى قول اللهم انى أريد الحج والعمرة الخ قال ح وركله المتبع لانه  
فرد الاحرام بالحج ويفرده بالعمرة فهو داخل فى مساقله (قوله وقيل) عراء فى الشك والنية الى محمد كفى المهر  
(قوله وما فى الهداية أولى) كذا فى المهر قال الرضى ولكن ما أعظم الصلاة وما أحب أداه على وجهها وما  
حزى طاب يسيرها من الله تعالى فلداعمه الى بلعى تبعها لغيره من الأئمة (قوله ناو بانم الحج) قال فى النهرويه  
عساء الى انها غير حاصله بقوله اللهم انى أريد الحج لان النية أمر آسرو راء الارادة وهو الحرم على الشئ  
قال البرزلى وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغبان دواخى الانساب للفعل على مراتب السائخ ثم طاهر ثم  
المكرر ثم الارادة ثم الهمة ثم الحرم ولو قال بانسانه فريت الحج وأحرم منه لسانا لم كان محسبا ليجتمع القلب  
اللسان كذا فى الزيلعى قال فى الفتح وعلى قياس ما قدمه ما فى شروط الصلاة فاسمحس اذا لم يجتمع مع غيره لانه اذا  
يجتمع ولم نعلم ان أحد من الرواة انك صلى الله عليه وسلم روى أنا سمعته يقول نويت العمرة ولا الحج وانما

ويس أب يدنله تحت عينه  
ويأقبه على كتفه الايسر  
فان زره أو حله أو عقه  
أساء ولادم عليه (سديدى)  
أو عس يابى طاهسرين  
أبى صين ككفى الكفاية  
وهذا بيان السنة والاعتبار  
العمرة كاف (وطيب دنى)  
ان كان سده لا ثوبه عا سقى  
عيه هو الاصح (وصلى  
نا) به سدد لانه (شدها)  
بمعى ركعتين فى غير وقت  
مكروه وتحريره المكرونة  
(وقال المفرد بالفتح) بل لانه  
مطابقا لعمامة (الله سم الى  
أريد الحج ويسرلى) لشمته  
وطول مدته (وتهدى مى)  
لقول ابراهيم واسماعيل  
ربنا قبل منا وكذا المعمر  
والقارن بخلاف الصلاة  
لان مدته ايسر سيرة كذا فى  
الهداية وقيل يقول كذلك  
فى الصلاة وعممه الى يلقى فى  
كل عمادة وما فى الهداية  
أولى (ثم انى دبره لانه ناويا  
ما) بالتلبية (الفتح) بيان  
لأن كل والا يصح الحج



الصلاة ثم الركعة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والاحكام (قوله من وجهين الخ) الاولى بتدريج الثاني  
على الاول كعمل في البحر (قوله ولو ظاهرا) بيان لاطلاق دلوا بحرم بالحج على ظن أنه عليه السلام ظهر خلافه  
وجوب المصلي فيه والقضاء ان ابطاله بخلاف الماننون في الصلاة فانه لا قضاء لو افسده بغير واحتاها وفي  
وجوب قصائه على المصير والاصح الوجوب أيضا كما سجد كره في بابه (قوله لا يخرج عنه الخ) بخلاف الصلاة  
فانه يخرج عنها بكل ما يبدى او أنه يحرم عليه المصلي في فاسدها وأما الحج فيجب المصلي في فاسده معناه قبل  
الوقوف كقصائه (قوله لا يعمل) استدلال من مقتضى الاصل لا يخرج عنه في حالة من الاحوال يعمل من  
الاعمال لا يعمل الخ وقوله الا في الفوات والا لا حصار استثناء من حالة المقدرة فلا استثناء الاول من أهم  
الغروف والثاني من أهم الاسوال فافهم (قوله يعمل العمرة) أي يتحلل عنه بعمرة لغوات الوقت وعليه  
الحج من قابل (قوله فبذبح الهدى) أي يتحلل عنه بعد ذبح هدى في الحرم (قوله وغسله أحب) لانه سنة  
مؤكدة والصورة يقوم مقامه في حق اقامة السجدة المستحقة لا الفسيلة أي لا فضيلة السجدة أو كدلة لبيان  
وشرحه لئلا يكتفى في القهستين من الاختيار والخيطة انهما مستحبات (قوله وهو) أي العسل كما هو الملة نادر  
ومخرج كلام غير واحد (قوله يجب) أي يطالب استلزاما وهذا يؤيد في القهستين الأولى بطريقين  
الماضي والماضي وغيرهما أو يكون المراد يجب يسر لان المستحسنون محبوب للشارع بأمر (قوله في حق  
حائض ونفساء) أي قبل انقطاع دمها بقرينة التبريع اذ بعد الانقطاع يكون طهارة وطهارة والمراد من  
التبريع بيان صورة لا توجد فيها الطهارة ليعلم أنها لم يشرع لاجلها فقط (قوله وصي) صرح به في المصنف  
وغيره لكن الصبي ان كان عاقلا يكون غسله طهارة لانه ليس المراد بها طهارة الجنب بل طهارة الصلاة فان  
غسل الجماعة والعبد في الطهارة والنفقة ما يكفي النهر مع أن ليس له غير الجنب وسبب ذلك معناه الصبي على  
الحائض يومهم أن غسله لا يكون الا للنفقة فيصير أن يراد به غير الما قبلها ما يكون ذكره اشارة لقول الهير  
واعلم أنه ينبغي أن يندب العسل ايصال أهل عذوبة أو أولاده لعمرة لقولهم ان الاحرام قائم بالمعنى عليه  
والصغير لا يمين أي لا يجوز مع اسماؤه من نفسه وقد استقر نفيه لكل محرم اه فافهم (قوله ليس بمشروع)  
بحرم به غير واحد كالزيلي والبحر والنهر والفتق وفي رد على ما في مناسبات العماد من أن ان كان محرم ما تيمم  
الا أن يعمل ما اذا أراد اداء الاحرام (قوله بخلاف الجماعة والعبد) قال في التحرير أي العسل وهو ما للطهارة  
لأنه طاهر ولا يشرع التيمم له ما عدا العجز (قوله ليس سوى) أي في عدم مشروعية التيمم (قوله  
درجته في النهر) حيث قال انه التحقيق وكذا العترض في البحر على الزيلي بان التيمم لم يشرع له ما عدا العجز  
اذا كان طاهرا من الجنابة ونحوها والكلام فيه لانه ما لو لم يشرع له طهارة ضرورة أداء الصلاة ولا  
ضرورة فيها ولهذا وفي المصنف في السكافي بين الاحرام وبين الجماعة والعبد اه (قوله وشروط الخ)  
بالبناء للجهول أي لانه انما يشرع للاحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم أحرم فتوضأ لم يزل وصله كذا في المنابة  
ممن بالي جوامع الفتحة نحر (قوله وكذا يستحب الخ) أي قبل العسل كفي القهستين الأولى والباب والمصراع  
وفي الزيلي عقيب العسل تأمل والازالة شاملة لقص الاطفار والشارب وحاق العامة أو نهها أو استعمل  
النورة وكذا انتفاب الابطا والعانة الشغل القريب من فرج الرجل والمرأة وهما شغل الدر بل هو أولى بالازالة  
لانهما اقرب من شئ من الخارج عند الاستنجاء بالبحر (قوله وحاق رأسه ان اعتاده) كذا في البحر والبر وغيرهما  
بلافاستاف شرح الباب حيث جعله من فعل العامة (قوله ولا مانع) الواو الحال (قوله وليس ازار) بالاضافة  
وفي بعض النسخ ازارا بالنصب على أن ليس فعل ماض ثم هذا في حق الرجل (قوله من المسرة الى الركبة)  
بيان لتفسير الازار والغاية تامة لان الركبة من العورة (قوله على طهره) بيان لتفسير الازار في قوله قال في المصنف  
والرداء على الظهر والركبتين والامد (قوله فان زرد الخ) وكذا الوشدة في رجل ونحوه لشمه من حيث لا يشع  
في جهته لانه لا يحتاج الى حفاة بخلاف شدة الهميان في وضوءه لانه يشع تحت الارزادة أو اذ في تحت الثوب

من وجهين الاول أنه  
يقضى بطلان ولو مضى  
ببخلاف الصلاة الثاني أنه  
إذا أتم الاحرام بعمرة  
لا يخرج عنه الا بعمل  
ما أحرم به وان افسده الا  
في الفوات بعمل العمرة  
والا لا حصار بذبح الهدى  
(توضأ وغسله أحب وهو  
للنفقة) لا للطهارة (يجب)  
بعمرة موهلة (في حق حائض  
ونفساء) وصبي (والتي  
له عتد العجز) من الماء  
(ليس بمشروع) لانه ما لو  
غسله لانه جمعة وعيد ذكره  
الزيلي وغيره لكن سوى  
في السكافي بينهما ما وبين  
الاحرام ورد في المصنف  
وشروط ان يسل السجدة أن  
يتمسك وهو على طهارته  
(وكذا يستحب) لم يرد  
الاحرام ازالة طهره وشاويه  
وعائنه وسلق رأسه ان  
اعتاده والا فليس به  
(سجدة وجبته أو جاريته  
لومعه ولا مانع منه) كفي  
(وليس ازار) من المسرة الى  
الركبة (ورداء) على طهره



المذكور في الكشف ان اختيار الامام السكس والشاذلي الفتح وهو الذي يسميه طاهر كلامهم خبر (قوله  
بالفتح) الامور بالصب لانه عرب لاهمى وعامرة النهر بالصب على المشهور ويجوز رفع الخ (قوله أو  
مبتدأ) وخبره كالتعبير عليه خبر ان محذوف للدلالة ما بعده عليه والاولى جعل لك بران و خبر ان محذوف  
نور والوجهين في قوله تعالى ان الذي آمنوا والذين هادوا والصابئون والمصريين آمنوا الآية فانهم (قوله  
بالفتح) بالصب وحقو الرفع وعلى كل حال خبره سدوف واستحسن الوقف عليه لانه لا يشوبهم ان سادده - به  
شرح الباب ونقل عنهم انه مستحب عند الأئمة الاربعة (بنايه) في الباب وشرحه ويستحب ان يرفع  
سوته بالتلبية ثم يحضره صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن المأثور اللهم اني أسألك  
صالح الجنة وأعوذ بك من عضتها والبار وفيه أية أو نذكر ان فاسية في المجلس الاول وكذا في غيره وعند  
غير الخانات مستحب وكذا في الاكثر طامس ودوب ويستحب ان يكررها كلما شرع فيها ثلثا على الولاء  
لا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تستحب الزيادة من غير الأثر في العناية بحالها في غيرها فانهم  
هم في شرح الباب ما وقع مأثورا في كتب باب يقول ليلك وسعد بك وسعد بك يدريك والزماء اليك الله  
نطق ليلك بحجة حقا بعد اورق البين ان العيش عيش الاخرة وماليس مرويا خائرا وحسن (قوله أي  
ايها) فالخريف عني على كآفاده الى باقي قال في المزال الى يادها عسا يكون بعد الابواب في الاية لعلها كافي  
سراج اه فبما من ليلك وسعد بك الخ ونقله في المرحل اس عمر يأتي به بعد التلبية لاي اثباتها فانهم  
قوله تحريمها قولهم انهم امره شرط) سبع فيه النهر فخالها لحر ولا يحق ايمسه فانه ان أراد ان الشرط  
صوب الصيغة المارة فيه ان طاهر المذهب كافي الفتح انه يحر ما كل ثناء وتبع وقد مروا ان أرادها  
بما في الذكر فلا يبعد مدعا وهو كراهة نقص هذه الآية تحريمها فالحق ما في المرحل ان هذه وص التلبية  
منة فاذا ذكرها أصلا لا يكتف كراهة المبره فادانها نقص عنها كذلك بالاولى وان قول الكافي الذي لا يجوز  
من طاهر وقول من قال ان شرط مراده ذكر يقدره ال عظيم لا خصوصها اه (قوله والى نادقسة)  
يذكر اها كما قدمناه عن الباب وأما الزيادة على الصيغة المارة فقدمنا ان لم يدو با وهو معنى ما في الكافي  
تفسيره انهم استحبوا فاهم (قوله و بترك رفع الصوت بها) أي بالتلبية ومة تصاه ان الرفع سوته صرح في  
نور عن الحيفا وهو خلاف ما قدمناه وصرح به النور والفتح من اننا مستحب ان يكون ذكر في العرف في غير هذا  
وجمع ان الاسماء دون الكراهة ولا يلزم من قول الشارح بعد الله عطا انه يكون سائبا ان كان يكون  
منه و كده بأهل (قوله واد الى ناو يا) قيل الاولى ان يقول واد انوي ملي بالان عمارته تفيد ان يديرها  
لتلبية بشرط البية والواقع عكسه اه أي على ما هو قول السام الشاذلي كسر أول الباب والجواب كافي  
فتح زعمنا يلبي أن هذه العبارة لا يستند منها الا انه يحر ما عدا الية والتلبية أما الالواحهم ما أو  
سعدوا بشرط الا حرقا فاعمارا تان على حد سواء كذا كره في المرحل فانهم (قوله نكا) أي عينا كج  
يعمره أو بهم الماسرو يأتي أيضا أن هذه الاحكام لا توقف على نية التلبية أي على تعينه وليس المراد أنها  
تتوقف على نية نيل أصلا فانهم (قوله أو ساق الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الاعمال كما يأتي  
كن لو حذف هذا واذا صرح على قوله أو ولد بدنة الخ كذا في الكبر كان أنحصر وأظهر لان الهدى يشمل  
عنه بخلاف البدنة فانها تنحصر الابل والحق واذ اقاد شاهد بكر شعر ما وان ساقها كاصحح به في العرف وسألت  
لذا انترض في شرح الباب على قوله ويقوم بقا الهدى مقام التلبية بأن حقه ان يعبر بالبدنة بدل الهدى  
ساحل المسئلة كافي شرح الباب أن لا قام البدنة مقام التلبية شرعا فانها التلبية ومنها سوقا البدنة  
التوجه بها أو الادراك والسوق ان بعثهم ولم يتوجه بها الا في بدنة التلبية والقربا أو ولد هدي ولم  
يقى أو ساق ولم يتوجه به كذلك يريد السائق فان كانت البدنة غير المنة والقربا لا يصير شعرا  
بقي لجمعها فادأ ذكرها وساقها ان شعرا (قوله أي بط الخ) وكيفيته أن يقتل نحيطان من صوف أو شعر

بالفتح أو مبتدأ وحسب  
(والله لا شر لك ورد)  
نبا (فيها) أي عليها لا في  
نحو لاله (ولا نقص) منها  
فاه مكسورة أي شعريا  
لقولهم انهم امره شرط  
والزيادة سوا تكون مسيما  
بتركها أو بترك رفع الصوت  
بها (واد الى ناو يا)  
(أو ساق الهدى أو ولد)  
رابطا فلا بد من علق (نبا)  
بذل أو خراصين (قوله في  
الحر)

مطلب فيما يصير به شعرا





به قاهوس (قوله لا تمسه وقرآن) وكذا قوله ما قبل أشهر الخمر (قوله كافر) أي طوقا كالحرف الذي  
مرو هو كونه قبل الميقات وهو ما تكرر قوله وخلفها ط (قوله أو قلد شاة) خبر وقوله بدنه ط (قوله احرم  
اختصاصه بالسنن) لأن الأشعار قد يكون للمداواة والحال لا مع الطر والهر والذى ولا بد له أن يكون بين يديه  
هدى بموقد النار وسهله ليرى حد البحر واليه تولى لا يصير محروما وبقي الدلالة ليس بمعارف ولا سمع ولا يرى  
(قوله لا تمسه) يشير إلى أن الأصوات التي يقول فيبقى بالغماء تكفى القصد ويرى والكبره داوى بالهر واعلم  
أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حرم يروث ولم ينفذ في حرم من دون ذلك  
ولذلك أنه إن دلل من أن الله تعالى لا يحرم إلا ما لا يسمى حراما (قوله أي الجاسع) هو قول الجمهور شرح  
الكتاب لقوله ثم إلى أحل لكم ليلة الصبيام الرمث إلى أن أنكم نحر (قوله أو ذكره عصره النساء) هو  
قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مما لا قبل وهو الأصح شرح الكتاب وطاهر صبيح غير واحد من جميع  
ما من ابن عباس من رقلت والطاهر يقول النساء لا تلأكل لانه من دواعي الجاسع تأمل (قوله أي المروج)  
أشاره إلى أن الفسوق مصدر لا جمع فسق كعلم وعلم كالأشهر ما يهرم له بالعاصي وأما قوله لا تمسه  
لأرث والحدال ولا المهي من معطوف المقادير أو جمعاً فأداه في البحر (قوله والحدال) أي المصومة  
مع الرثاء والحدال من صهر وما من المهي من تمام الجاسع صرنا الجال فقيس إلى ما لا والله  
بمصدر مضاف إلى كفى في ربح العاقبة ورداء الصديق رضي الله عنه صرنا جلاله مصيره في الدار بق  
ه قلت وحياءه صرنا لا لحدال بل لأدبته وارشاده إلى مراعاة الحنن والاحسان الواجب عليه حيث  
ينبغي بالكلية وما لا يصح كونه من تمام الجاسع كونه أمراً غير مباح ما من مكر تأمل (قوله ما) أي  
ما ذكر من الثلاثة وفيما أشاره إلى وساءه يصيب عليه أهمها ما لا لا كية كاس الطر برقابه حرامه بالمقاييس  
أصله أشنع (قوله وقتل صيد البر) أي مصيد الأول أو يئله المصدر وهو الأصح بالكتاب اسم إذا قتل إليه  
مخرجاً عنه بالهروب الأصح لا سمعته مما في المحرم بالساو هذا كذلك حتى لو ركاه كلب ميتة (قوله لا ترو) وأما  
يرمأ كقول لقوله ثم إلى أحل لكم من صيد البحر الآية (قوله والدلالة) بالكسرة في السوسات وبالفتح في  
العقولات وهو الفصحى (قوله في العائث) أفاده وبقوله في الماصر السوسات من الإشارة إلى الأوقات  
الغرى أنصاف الأولى بالروعي وهو الشامية بالادوية ونحوه كالدليل إلى (قوله إذا لم يعلم الحرام) كذا في  
مهر والمراد به المدلول والأصوب التعبير بقوله في السراح ثم الدلالة إلى أنه سهل إذا دلل من الملة صرنا  
يكون المدلول على أن كل ما كان الصبر وأما في الترويض في أثره أما إذا كان ولم يسمع أثره حتى دله  
حرو صديق وأما في قوله فلا حرج على الدال (قوله أي) في حكم الدلالة إلا أن عليه كما عاينكم  
ه أوله ربح وسوط وكذا في قوله كسر يصبه كسر قوائمه وحماحه وحماسته ويعرفه راقوه وأكله وقتل  
تقوله ورميه أو دفعه إليه أو الأمر بقتلها والإشارة إليها أن فتاها المشار إليه والله تعالى في الشيء وعمله  
هلا كذا الباب (قوله وإن لم تقدره) قبل عليه التعليل بمحلول لقوله في ولا معنى لأمير غير القاصد بالانحاء  
يجاب بأن المراد غير قاصد للتعليل بل قاصد للتدبير ومع ذلك يكون معناه راعياً لما اتفقوا على (قوله  
كرهه) أي فقط في ثلاثي عليه كفي الحانية وما أشارت إلى أن المراد بالتعليل استسجانه الله في الثوب  
البدن وقالوا ليس أزارا مجرا لا شيء عليه لأنه ليس بمستعمل بل من الطيب وما يحصل من حره الرائحة  
من ثم قال في الحانية بلود حل يتأخذ بخروجه وانصل بثوبه شيء لم يكن عليه شيء من (قوله وقلم الطاهر) أي  
قلعه ولو أسد نفسه أو غيره بأمره أو قلم طفر غيره إلا أن الكسرة تعني لا يبر ولا بأس به طعن القهستاني  
قوله كاه أو بعضه) كفي في تعاطية كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة من الأربع منها ما كالمثل وفي الأقل  
من يوم أو من الأربع صدقة كفي الباب وأطلقة منه عمل المرافعة في البحر رعاية البيان من أن لا يلبس  
بجهاً جاسعاً أي وأنما تستر وجهها عن الأجانب بأحد شيء مخاف لا يمس الوجه كما سيأتي آخر

مطالب فيما حرم بالاحرام  
وما لا يحرم

مطالب من حرم ولم يروث الح  
أي من حرم في الاحرام

لا تروث (وقرآن) ولم يلمسه  
الجاسع (أو قلد شاة) يكون  
محرمه عدم اختصاصه  
بالدلالة (وغيره) أي لا يحرم  
الدلالة (بقي الرمث) أي  
الجاسع أو ذكره عصره  
النساء (والفسوق) أي  
المروج من طاعة الله  
(والحدال) فانه من الحرام  
أشنع (وهل في البحر)  
لا البحر (والأشارة إليها) في  
الماصر (والدلالة) أي في  
العائث وشيء آخر عهدها إذا  
لم يعلم الحرام أما ما علمه دارى  
الأصبع (والطيب) وأما  
تقدمه وكرهه (وهو الطاهر  
وستر الوجه) كذا أو بعضه  
كفه وذوقه



و بر بانه نعل أو عروسة مراده وهي السهمرة من سجد أو طاعة شجرة أي قشرها أو نحو ذلك مما يكون علامة  
على أنه هدى لا يتعرض أحده ولا لثانياً كل من غشي إذا طمس و دح (قوله أو في احرام سابق) فيدله ان  
هذا الاحرام لا يتم شروعه فيه الاسم والتعايد ط (قوله ونحوه) أي نحو جزاء الصبي من الدماء الواحدة  
(قوله كناية) أي في السنة الماضية تدر (قوله وتوجهها) أي سائقها قال السكراني ويستحب أن  
يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد شرح اللباب (قوله  
يريد السج) ادلا به مع ذلك من البينة على الصواب كما صرح به الاصحاح شرح اللباب (قوله ينبغي نعم) البحث  
للشربلاني وسارة شرح اللباب ما بالاحرام بأحد السكبر صريحة في ذلك (قوله أو بعثها ثم توجه) عطف  
على قوله وتوجه معها فأدأ الشريط أحسن الشئين أما أن يسوقها ويتوجه معها أو أن يسوقها ثم يتوجه معها  
وتوجه معها وهذا الشرط غير المنع والقرآن دلالة توطئتها التوجه معها ولا لحاقها كما أفاده قوله بعد أو  
بعثها معها إلخ فافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر الحقوق لأنه شرط بالانهاض وأما السوق بعده فمختلف  
فيه ففي الجامع الصغير لم يشترطه واشترط في الأصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال حر الإسلام ذلك أمران يطابق  
وأما الشرط أن يلحقه وفي الكافي نال شمس الأئمة السمر حصى في الماسوط اشتد العناء في هذه المدة ففهم  
من يقول إذا أقامه صار حراماً ومنهم من يقول إذا توجه في أثره صار حراماً ومنهم من يقول إذا أدركها فصارت  
صار حراماً ما أشبه ما بالمتيقن من ذلك وقام إذا أدركها وسادها صار محرماً لا تغني الصلابة على ذلك شرح اللباب  
(قوله لزمه الاحرام بالامية إلخ) لأنه حين وصل إلى الميقات لم يكن حرم ما بالمتيقن لعدم لحاق الهدى ولا تحوله  
المجاورة بدون الاحرام فلم يلزم الاحرام بالامية حتى (قوله أو قرآن) صرح به في زيادة الايضاح والافقوال الصنف  
لمنعة يشمل التمتع العرفي والقرآن كما أوضحه في البحر (قوله والتوجه) أشار به إلى أن الأولى للمصنف  
نأخذ بقوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الاحرام ط (قوله في أشهره إلخ) لأن تقليد الهدى في غير أشهر  
الحج لا يعتد به لأنه لا فعل من أفعال المنع وأفعال المنع قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون تطوعاً وفي هدى  
الطواف ما لم يدرك أو يسرع مع لا يصير حراماً كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي حيدر بلخي (قوله والام  
بصر إلخ) أي بأن لم يرد بعد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه بعد دون البعث وقوله حتى لحقها  
أي قبل الميقات ط (قوله وتوجه بنية الاحرام) أفاد أن هذه الاشياء إما قامت مقام الدرك دون البنية  
ط (قوله دفعه أحرم) جواب قوله وإذا إلى ما بالبحر (قوله شخص بالاحرام) احترازه عما لو أشعرها أو  
سأله إلى آخر ما يأتي (قوله لا توجه على نية نسك) أي معين قال في الحر واد أهم الاحرام بأن لم يعين  
ما أحرم به صار وعلمه التعيين قبل أن يشترع في الادعاء فان لم يعين وطاف شوطاً كاللعمرة وكذا إذا  
أحضر قبل الادعاء فخلل بدم تعين للعمرة فيجب قضاؤها لا قضاء حجة وكذا إذا طاف فأسجد وجب المصلي في  
عمرة (قوله صرف للعمرة) أما الحج فلا يصرف إليه الادعاء قبل أن يشترع في الادعاء كما في البحر لكن  
في اللباب وشرحه ولو وقف بعدة قبل الطواف تعين احرامه للتمتع ولو لم يقصد الحج في وقوفه (قوله ولو أطاف  
نية الحج) بأن نوى الحج ولم يعين فرضاً ولا نفلاً (قوله ولو عينه لافهم) وكذا لو نوى الحج عن البحر أو  
التدرك كان عساً نوى وإن لم يحج لأفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتبر المقتول الصريح عن أبي  
حنيفة وأبي يوسف أن لا يتأدى الفرض بنية النفل وروي عن الشافعي وهو مذهب الشافعي وقوة عن  
حجة الاسلام وكأله قاسمه على الصيام لكن الفرق أن رضاء من عياد الصوم المرض بخلاف وقت الحج فإنه  
موسع إلى آخر العمرة وانقضى وقت الصلاة شرح اللباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتباره عدم صحة تعين  
قوله على ما يأتي في طاق التي تنحصر في فرض النهار ثلاثاً ووقتاً طرف من كل وجه (قوله يحجر سبيلها)  
البناء على صور وهو مكره عند الإمام لأن كل أحد لا يحسنه فيخلق الطريقان به تعذيب ط وأشار المصنف  
إلى أن الإسهال حارس بالإل (قوله بوضع الخسل) أي على ظهرها وهو بالصبر والتمتع ما بالنسبة الفرس لئلا

أو في احرام سابق (ونحوه)  
كناية ونحوه متعة وقرآن  
(وتوجه معها) وإذال الله  
(يريد السج) وهل العمرة  
كذلك ينبغي نعم (أو بعثها  
ثم توجه معها) قبل  
الميقات ولو بعده لزمه الاحرام  
بالتلبية من الميقات (أو  
بعثها معها) أو لقرآن وكان  
الانقياس والتوجه (في  
أشهره) والام بصر حراماً  
حتى لحقها (وتوجه بنية  
الاحرام وإن لم يلحقها)  
استحساناً (فقد أحرم) لأن  
الاحرام كما يكون بكل ذكر  
تغاضي تكون بكل فعل  
شخص بالاحرام ثم حصة  
الاحرام لا توقف على نية  
نسك لأنه لو أهم الاحرام  
حتى طاف شوطاً واستدا  
صرف للعمرة ولو أطاف بنية  
الحج صرف للعرض ولو عين  
نفلاً ففعل وإن لم يكن حج  
العرض ثم سلا بنية من  
التمتع ولو أشعرها) بصر  
سماها لا يسر (أو جعلها)  
بوضع الجبل (أو بعثها)

لأنه ليس لطيف ولا يقتل فادهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلقه لالساب (قوله وازالة شعر  
 بدنه) أي بقية بدنه كالشارب والابن والمان والرفسة والمخاحم كفي اللساب قال في البحر والمراد ازالة شعره  
 كنهما كل حلقا وقصا وسواهما واورا حرقا من أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو غير مباشرة (قوله  
 أي كل معمول الخ) أشار به إلى أن المراد المصع عن لبس المحيط وأما حصص المذكورة كوران كرها في السطو  
 وفي مصر عن مناسك أسامير حاج الحلي أنه انظر لبس كل شيء معمول على قدره من أو بعضه بحيث  
 يحيط به بخياطة أو ثوب أو غيره من بعض أو غيرهما ويستعمل عليه بنفسه لبس مثله إلا المكعب اه فأت  
 شرح ما مضى بعضه بعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرفعة فلا بأس باللبس كقوله ما وأقار قوله أو بعضه  
 حرمة لبس القمار بن في يدي الرجل وبه صرح السميدي في منسكه الكبير وبعده القاري في شرح الباب  
 وأما المرافة فينبذ لها عدمه كفي المدايح وتماه فيملاء القماه على البحر (قوله كزردية) هي الأربع الحديد  
 كما يفهم من القاموس وفيه العنيس بالصم فلا وطوبى له أو كل ثوب رأسه منه أي كالذي يلبسه الممارنة  
 يستمر من الرأس إلى القدم (قوله وقساء) بالمد المنفرد من أمام ط (قوله ولولم يدخل الخ) في اللساب من  
 الذكر وهات القاء القماء والعماو وهما على مكبيه من هيرادخل يديه في كفيه وفيه من وصل الحمايات ولو  
 أبقى القماء على منسكه وزره يوم ما عليه دم وان لم يدخل يديه في كفيه وكذا الولم يزروه وانكسر أدخل يديه في كفيه  
 ولوا القماء ولم يزروه ولم يدخل يديه في كفيه ولا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه باب ادخال إحدى اليدين  
 في السكم كاليد في قوله جازا المراد به في الخزامى ما علمت من كراهته وتوابعه قوله أي عدد أعضائها الثلاثة  
 خلافا لفرع حيث قال عليه دم كفي شرح اللساب واحتمل على الباب حيث ذكره في مناسك الاحرام بعد  
 ما ذكره في مكر وهاته وقال فالصواب أن يقول والقاء القماء وشعره على نفسه وهو مصلح كذا ذكره في  
 الكبير اه والحاصل أن المصوع عنه لبس المحيط باللبس المعتاد ولعل وجه كراهة القماء والقاء والعما  
 على الكتفي أنه كثير ما يلبس كذلك نأمل (قوله وعمامة) بالسكم وقاسوه ما لبس في الرأس كالحرقية  
 والتاج والطر بوش ومجودك (قوله ونفسين) أي لار حال فان المرأة تلبس المحيط والخلفين كفي فاضحان  
 قهستاني (قوله إلا أن لا يجد علي الخ) أفاد أنه لو وجدها لاقامها ما به من ادلاف المال بهر حاجة أفاده  
 في البحر وما عرى إلى الامام من وجوب الفدية اذا قطعها مع وجود العينين خلاف المذهب كفي شرح  
 اللباب (قوله في قطعها) أمالوا السهم قبل القطع يوما فاعب به دم وفي أقل صدقة لساب (قوله أسفل من  
 السكمين) الذي في الحديث ولاية قطعها حتى يكون أسفل من السكمين وهو أصح مما هما السكمان كمال والمراد  
 قطعها بحيث يصير السكمان وما فوقهما من الساق مكشوقا لا قطع موضع السكمين قطعاً كما لا يخفى والمحصل  
 هو المداس بكسر الميم وهو ما يلبسه أهل الحرم من عمالة ثرائه (قوله عنده مقدار الشرائع) وهو المحصل الذي  
 في وسط القدم كذا روى هشام بن محمد بخلافه في الوصوفاته العظم الداني أي المرتفع ولم يعب في الحديث  
 أحد هذه السكمان كان السكمين يطلق عليهما مما جعل على الاول احتياطاً لالاب وط فيما كان أكثر  
 كشافه (قوله في جوار الخ) تظير على ما فهم مما قبله وهو جوار أس ما لا يعطى السكمين الذي في  
 وسها القدم والسرور في قبيل هو المسمى بالباووح وذكر ح أن الظاهر أنها التي يقال لها الصرمة ذلك  
 الظاهر الاول لأن الصرمة المأخوذة الآن هي التي تشد في الرجل من العقب ونستره والظاهر أنه لا يجوز نستره  
 ويجب اداليسها أن لا يشدها من العقب وإذا كان وجهها أو وجه الباووح طويلاً بحيث يسترا السكمين  
 الذي في وسط القدم يقطع الزائد السائر أو يتعشوف في داخله حرقه بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه  
 إلى السكمين وقد علمت ذلك في وقت الاحرام احترازاً عن قطع وجه الباووح لما فيه من الاتلاف (قوله وثوب)  
 بالجر ما على قص وفي بعض النسخ وثوباً بالانصب عطفاً على مثل قصه وأطلقه وشمل المحيط وغيره لكن  
 لبس المحيط الطيب تشدد فيه القدي على الرجل كفي اللباب (قوله عماله طيب) أي رائحة طيبة (قوله وهو

وحلق رأسه (قوله وازالة شعر  
 بدنه) إلا الشعر المسكت في  
 العنق فلا شيء فيه عندنا  
 (وليس قص وسراويل)  
 أي كل معمول على قدر  
 بدنه أو بعضه كزردية  
 ورنس (وقساء) ولولم يدخل  
 يديه في كفيه هار عندنا إلا أن  
 يزروه أو يتحلاه ويتحوزا  
 يرتدي بقميص واحد  
 ويلتحف به في نوم أو غير  
 انما (وعمامة) وقلموس  
 (ونفسين) إلا أن لا يجد علي  
 فية ما ههما أسفل من  
 السكمين) عندنا عند  
 الشعر في جوار أس الزموره  
 لا الجورين (وثوب) مسمع  
 العال طيب (كورس)



هذا الباب وأما ما في شرح الهداية لاس الكمال من أنها الهاسية بملحة وجوارها المسمى به ستره شيء  
فاسل على قدره كالباب والرفع وهو بحث عجيب أو يقل غريب بخالفها من الاجماع ولسا في البحر  
وعبره في آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء في هامش ذلك الشرح أن هذا مما انطرد به المؤلف والخطوط  
عن علماء ثمانية وهو وجوب عدم ممانسة شيء لوجهها اه ثم رأيت بخط ذلك نقلا عن منسك الفطحي  
فأفهم (قوله نعم في الحاشية الخ) استدلاله على قوله أو بعضه لأنه لوهم ان هذا محطو مع أنه عده في الالباب  
من مباحات الاحرام وأما كلمة لابس فانها لا تدل على الكراهة دائما ومنه قوله الاتي تريها كرهه والافلا  
بأس به فأفهم (قوله والرأس) أي رأس الرجل أما المرأة فستره كإسباقي (قوله بخلاف الميت) يعني ادامات  
بصر ما حيث يعطى رأسه وسهله لابلان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم ادامات ابن آدم انقطع عمله  
الا من ثلاث والاحرام عمل وهو مقطوع وله ذالايي المأمور بالخلع على احرام الميت انفاقا وأما الاعرابي  
الذي وقته سابقه فقال صلى الله عليه وسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة مليا وهو مخصوص  
من ذلك بانخبار النبي صلى الله عليه وسلم بقائه احراما وهو موقوف في غيره فقالا بانقطاعه بالموت فأفاده في البحر  
وعبره وبه يحصل الجس بين الحسد وبين يؤيده ان قوله فإنه يبعث الخ واقعة حال ولا عموم لها كما تقر في  
الاصول ولا يدل على أن غير الاعرابي مثله في ذلك (قوله وبقيت البدن) بالجر عطفها على الميت أي وبخلاف  
ستر بقية البدن سوى الرأس والوجه فإنه لا شيء عليه لوجهه به ويكره ان كان يعسر عذرا لاسباب وفي شرحه  
وينبغي استثناء الكفين لضعفه من لبس القفاز اه فأت وكذا القدمين مما فوق معقد الشر المسمى به من  
لبس الجوارب كإسباقي الآن يكون مراده بالستر التعطية بما لا يكون لبسا فستر اليدين أو الرجلين بالقفازين  
أو الجوارب لبس فتأمل (قوله ما لم يمتد يوما وليلة الخ) الواو بمعنى أو لا لبس المعتاد يوما أو ليلة وجب  
لادم وغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت لكن لينظر من أس انسحرا الشارح ماذا كرهه قال الذي  
رأته في عدة كتب أنه لو عطي رأسه بغير معتاد كالعدل ونحوه لا يلزمه شيء فقد أطلقوا عدم الاروم وقد عده  
ذلك في الالباب من مباحات الاحرام نعم في النهر عن الطائفة لو غسل المحرم على رأسه شيئا يلبسه العباس يكون  
لاسا وان كان لا يلبسه الناس كالاساية ونحوها فلا يكره له تعصيم رأسه ولو فعل ذلك يوما وليلة كان عليه  
صدقة اه والظاهر أن الانساراة للتعصيم وكان الشارح أرجعها للعمل أيضا تأمل (قوله وقالوا الخ) نص  
عليه في الالباب وغيره وكذا نص على أنه يكره كبوجهه على وسادة بخلاف خديه قال شارحه وكذا اوضح  
رأسه عليه فإنه وان لم يمتد تعطية بعض وجهه أو رأسه إلا أنه الهيئة المستحبة في اليوم بخلاف كب الوجه اه  
(قوله كرهه) ظاهره إلا أنه أنما تحريمية ط (قوله بالحلمى) تكسر انطاع ببت شهر والمراد الغسل بماء مخرج  
ويكفي في القهستاني (قوله لأنه طيب الخ) أشار الى الخلاف في علته وجوب انقائه فالوجوب متفق عليه وما  
الخلاف في عاقبته وفي موطنه فينتبه عند الامام لاس له رائحة طيبة وان لم تكن زكية وهو وجهه دم وعذرها  
لأنه يقتل الهوام ويلبس الشعر ويوجب صدقة ومشاأ الخلاف الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم لا خلاف في تطهير  
العراقي لأنه رائحة طيبة فأفاده في النهر (قوله بخلاف صابون) في جماعات المتخ لو غسل بالصابون والخرض  
لاروايه فيه وقالوا لا شيء فيه لأنه ليس بطيب ولا يقتل اه وبمقتضى التعميل عدم وجوب الدم والصدقة افاقا  
ولذا قال في الظاهر بقاء وجهه وأنه لا شيء عليه اه ومثله في البحر وكذا في القهستاني عن شرح الطحاوي  
فأفهم (قوله ودلوله) بفتح الدال خيل هو نبت بأرض الحجاز معروف كالاشنان فيسبر أنه أسود والاشنان  
أي ينض يوطب البدن ويرزى الحسكة والجرب (قوله واشنان) قيل هو بضم الهمزة وكسر ها كفي القاموس  
ويسمى حوضا أيضا (قوله وسودر) هو ورق النبق ح (قوله وهو مشكل) فان السبيل كالحلمى يقتل  
الهوام ويلبس البدن ويوجب الصدقة عندهما كفي النهر والصابون والاشنان فيهما ذلك أيضا  
يوجب الصدقة لأن الصابون طيب رائحته طيبة فيسبر أن لا شيء عليه بل أن لا شيء فيه من دم ولا صدقة

نعم في الحاشية لابس يوطح  
يده على رأسه (والرأس)  
بخلاف الميت وبقيت  
البدن ولو غسل على رأسه  
شيئا كان تعطية لا غسل  
تسبيل وطبق عالم يمتد يوما  
وليلة فتكره صدقة وقالوا  
دخول تحت ستر الكعبة  
فأصاب رأسه أو وجهه  
كرهه والافلا بأس به (وغسل  
رأسه طيبته بخلافه) لأنه  
طيب أو يمتد لي الهوام  
بخلاف صابون ودلوله  
وأشنانا انطاعا زاد في  
الوجه وسدر وهو  
مشكل (وقصها) أي الخبث









أو منتهى ما أوفارنا وقع من طواف العمرة نوافله أو لم يره وعلى القارب أن يطوف طوافاً آخر لأنه روم أي  
 أنه تعباً بعد فراغه من سعي العمرة فإرى وفي الباب وأول وقت من دخوله مكة وآخرون وقفوه مرة واحدة  
 وقف قد فات وقته وان لم يقف فإلى طواف حجر العر (قوله لا فاق) أي لا يعبر دفع فلا يسكن للمحكي ولا لاهل  
 المواقيت ومن دونه إلى مكة سراح وشرح السبب لأن المسكن إذا سرح لا فاق ثم عادت ربما بالجمع فعليه  
 طواف القدوم لباب فهدا خلافاً ما في التمهيد من أنه يسكن لاهل المواقيت وداسلها فادهم (قوله عن  
 يمينه) أي يمين الطائف لا الحجر وقوله مما يلي الباب أي باب الكعبة تأكيده وهو ما وجد في الأصح كما  
 (قوله ولو عكس) بأن أخذ من يساره وجعل البيت من يمينه وكذا لو استقبل البيت بوجهه أو استدبره وطاف  
 معزها كما في شرح الباب وغيره (قوله فلو سرح) أي إلى بلدته قبل عادته (قوله وكذا لو أتى من غير الحجر)  
 أي بعيداً ولا فعليه دم وهذا على القول بوجوبه كما أشار إليه بقوله كما في التواضعات (قوله قالوا الخ)  
 قال في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجباً كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليساري  
 قريبان من الحجر الأسود متعيناً ليكون ما راجع جميعاً بدنه على جميع الحجر الأسود وكثير من العوام شاهدناهم  
 يتدثرون الطواف وبعض الحجر خارج من طوافهم فاحذر اه قلت قد مر منه الكيفية عن الباب وأما  
 مسقطه لا متعينة وبما صرح في فتح القدير أيضاً فالأولى تمليه وبعده القاري في شرح الباب للعروج عن  
 خلافه من يشترط المروءة على الحجر بجميع بدنه وفي الكره في أنه لا سكن والأصل ثم قال القاري والأصل  
 استقبل الحجر من الطواف كفي من أن في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قبله أو بعده أو  
 واجبه أو فريضة أو شرط اه وفي الشرح لا يمتنع بعد ما صرح من الحجر وهذا الم يكن في قيامه بساكناً للهجر  
 باب وقف جهة الملتزم ومال بعض جسد له قبل الحجر أم من قام سائماً بحجده الحجر وقد دخل في ذلك شيء من  
 الركن اليساري لأن الحجر وركبه لا يباع عرضاً من المسلمته ويحصل الابتداء من الحجر اه قلت لكن  
 لا يحصل له المروءة بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علمت أنه غير لازم عندنا وأصل الشارح أشار إلى  
 صحته بالخط قالوا المسلمة فادهم (قوله فمثل شروءه) أي من حين تعوده للأحرام ما على ما قد مر من قول  
 المصنف وليس إزاراً أو رداء الخ لكن قد مر ما تصحح خلافه ولذا قال في الفتح وبني أن يضطجع قبل شروءه  
 في الطواف بقليل اه فلو قال الشارح قبل شروءه لم يكن أثراً فادهم هذا وفي شرح الآداب وأعلم أن  
 الأصل ما عساه في جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الصياغ فادهم ع من الطواف تركه حتى إذا صلى  
 ركعتي الطواف مضطجعا يكره أن يركب فيه مسكناً ويأبى إلزام على أن لا يصلي ما عساه في السعي اه (قوله إيماناً)  
 أي في كل طواف له من سعي كطواف القدوم والعمر فو كطواف الزيارة كان أسوأ من سعي ولم  
 يكن لا سبب في من لبس الخيط بعد ذلك بسن له التشبه لم يتهرص له أن يلبس أو قال بعض الشافعية يتهرص في  
 حقه أي على وجه السكينة فلا يلبس ما ذكره بعضهم اه قد يقال يشترط له أن يلبس كالبسمة مستنداً بالخط  
 لا بد من ذلك ولا طهر فعله شرح الباب لمحة (قوله وراعى الخطيم) ويسمى خطيرة أسهل وهو المدة التي تحت  
 الميراب عليها الحافر كصف دائرة بينها وبين البيت فريضة من الخطيم لأنه من البيت أي كسر وبالحجر  
 لأنه غير منه أي مع (قوله لا من ستة أذرع من البيت) الخطامة من البيت من ستة أذرع من البيت ومن  
 البيت من ستة أذرع من البيت ثابتة منه أو من حاله من ستة أذرع من البيت ومن البيت  
 من ستة أذرع من البيت وهو جائر كقوله \* ليلة وحشا طال \* قلت والثاني أظهر فادهم قال في الفتح وليس الحجر كله  
 من البيت بل ستة أذرع منه فقط طيبت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستة  
 أذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يجز) يفتح أوله ومضمومه من الجواز أي  
 الحلي لا الصفة أو يضم أوله ويكون ثابته من الاجتزاء أي على وجهه السكينة قال القاري في شرح النفاية ولو  
 طاف من الفريضة لا يجزيه في تحقق كماله ولا بد من إعادة الطواف كله لثبوتها وإن أعاد من الخطيم وحده

(اللا فاق) لأنه القسام  
 (وأشدد) الطائف (عن  
 يمينه مما يلي الباب) وهو  
 الكعبة من يساره لأن  
 الطائف كالمؤتمر أو الواحد  
 يقف من يمين الإمام ولو  
 عكس أعاد ما دام بمكة ولو  
 رجع فله دم وكذا لو  
 ابتعد أ من غير الحجر كما  
 قالوا وغيره بجميع بدنه على  
 جميع الحجر (بجائزاً) قبل  
 شروءه (رداءه تحت الخطامة  
 اليمنى ملقياً بطرسه على  
 كعبه الأيسر) استباناً  
 (وراء الخطيم) وهو بالاد  
 من ستة أذرع من البيت  
 ولطواف من الفريضة لم يجز



انه يمر بجميع يديه على جميع الحجر ولما قال في الباب ثم وقف مستقبلاً البيت بمصائب الحجر الاسود فمضى الى  
 الركن اليساري بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منه كعبه الايمن من طرف الحجر فينوي الطواف وهذه  
 الكيفية مستحبة والميسرة فرض ثم عشي ما را الى يمينه حتى يصادى الحجر فيقف بجنبه ويسبغ يديه ويصلي  
 ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو اه قال شارحه أي يقول بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على  
 رسول الله اللهم انما بانك وفاء بعد ذلك واتباع السنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعا يديه) أي بعد  
 التكبير لا عند النية فإنه بدعة للباب وقال شارحه القاري في موضع آخر بد كلام والحاصل أن رفع اليدين  
 في غير حالة الاستقبال مكره وأما الابتداء من غيره فهو حرام أو مكروه شعرياً وتزيم اساءة على الأقوال  
 عند فاقن أن الابتداء بالحجر فرض أو واجب أو سنة وأما المستحب الابتداء بالنية قبيل الحجر للخروج عن  
 الاختلاف (قوله كالصلاة) أي هذه أذنيه وقدم في كتاب الصلاة أنه في الاستسلام وعند الحجر يرفع يديه  
 منكبيه ويجعل يدهما على الحجر والكعبة اه وعزاه القهستاني الى شرح الطحاوي وصححه في الدائع  
 وعبرها ومشي في القاية وغيره على الاول وصححه في غاية البيان وغيره وقد اختلف التبعج (قوله  
 واستلمه) أي بعد أن يرسل يديه كما في المهر عن النخبة قال في الباب وصحة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر  
 ويضع فيه يمين كفيه ويقله (قوله قبل بسم) جزم به في الباب وقال إن مستحب ويكره مع التقبل ثلاثاً قال  
 شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكوكب كذا نقل السجود عن أصحابنا العزيز جماعة  
 لكن قال قوام الدين السكاكي الاول أن لا يبعد عن الدار في المشاهير اه وطاهره ترجع ما قاله  
 السكاكي في المراح وهو ظاهر الفتح والذا اعتراض في النهر على قول الجرائد ضعيف باب صاحب الدار أدري أي  
 إن السكاكي من أهل المذهب المشاهير وهو أدري بالمذهب من غيره ولا ينبغي تضييق ما نقله قلت لكن  
 استد السكاكي أن عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي ذكره في غيرها وقد استدل في البحر إلى أنه فعله عليه  
 الصلاة والسلام والعارف بعده كرواه الحاكم وصححه واستدل بذلك ملا على في شرح القاية على ما مر  
 عن السكاكي وأيديه ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت نقلاً عن غاية السروجي أنه كره ما لك وحسنه  
 السجود على الحجر وقال أنه بدعة وجوزوا أهل العلم على استحبابه والحديث بحجة عليه اه أي على ما لا شك في هذا  
 يتخرج من البحر والباب من الاستحباب لا يلحق أن السروجي أيضاً من أهل الدار وهو أدري والاختلاف بما  
 قاله واحتماله مهوور والحديث أولى وأحرى فادهم (قوله وترك الأيداء واجب) أي فلا يترك الواجب لفعل  
 السنة وأما المنع من العورة لاجل الخلف فلا يس فيه ترك الواجب لفعل السنة لأن المقطع ما دون فيه للضرورة  
 (قوله فاقن لم يقدّر) أي على تقبيله إلا باليد أو مع القايصع يديه عليه ثم يقبلاهما أو يضع أحدهما والاولى أن  
 تكون اليمنى لأن المستعملة في مسانيد شرف ولما نقل عن البحر العميق من أن الحجر عمن الله يصافحهم عباده  
 والمصافحة باليمنى (قوله ولا يمكن ذلك) أي وضع يديه أو أحدهما (قوله يس) بهم أوله وكسر ثابته من  
 الامساس كما يشير إليه كلام الشارح الآتي (قوله عنهما) الاولى منه أي الامساس لأن الحجر من الاستلام  
 ذكره قوله والاعيس (قوله مشير اليه يباطن كفيه) أي بان يرفع يديه هذه أذنيه ويجعل يدهما على الحجر  
 مشير بهما الى وجهه هكذا المأثور بحرف في شرح النفاية للقاري حسداً منكبيه أو أذنيه  
 وكانت حكاية الثوبين المسارين (قوله ثم يقبل كفيه) أي بعد الإشارة إلى كورة قال في الفتح ويفعل في كل  
 شوط عند الدار كن الاسود ما يفعله في الابتداء اه ورائي مما نقله من قول المصنف وكلنا من الحجر هل ما ذكر  
 (قوله في الكعبة) أو القبلة كما سيذكره لكن الاول ظاهر الرواية كما سيأتي (قوله طواف القدوم)  
 يعني أيضاً طواف النية وطواف القياس وطواف أول هذه بالبيت وطواف احدى المهد بالبيت وطواف  
 الزاوية والرواية في الباب وتقع هذه الطواف بالقدوم من المفرد بلح وان لم يبق كونه القدوم أو نوي غيره  
 لأن وقوف في حله قال في الباب ثم إن كان الحرم مفرداً بالتحج وقم طوافه هذا بالقدوم وإن كان مفرداً بالعمرة

رافعا يديه) كالصلاة  
 (واستلمه) بكفيه وقبيله  
 بالاصوف وهل يسجد عليه  
 قبل نعم (بسلامه) لأنه  
 سنة وترك الأيداء واجب  
 فاقن لم يقدّر يضعهما ثم  
 يقبلاهما أو أحدهما (والا)  
 يمكنه ذلك (يس) بالحجر  
 (سبب باقي يده) ولوعه ما ثم  
 قبيله أي المشي (واب) يحز  
 عنهما أي الاستسلام  
 ولا مساس (استقبله)  
 مشير اليه يباطن كفيه  
 كأنه واضعهما عليه (وكبر  
 وهال وجد الله تعالى وصلى  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم) ثم يقبل كفيه يوفي  
 بقية الرفع في الحج يجعل  
 كفيه للمهاد عند الحجرين  
 فلا كعبة (وطاف بالبيت  
 طواف القدوم ويسن)  
 هذا الطواف

طواف في طواف القدوم

شارحه لو قطعته أي ولو بعد ذرو الطاهر أنه مقيم - بما قبل آيات أكثره الله نقي ما إذا حضرت الحنافة أو  
المكتوبة في أثناء الشوط هل تيمم أولاً أم أروى صريحاً عندنا و ينبغي عدم الاتمام إذا حلف موت إلى كعبه  
مع الإمام وإذا عدل له ناعه هل ينبغي من محل انصرافه أو يتسدى الشوط من الخرو الطاهر الأول قياساً على من  
سقط السطر في الصلاة ثم آيت بعضهم نقله عن صحيح البخاري من عطاء من أبي رباح التام وهو طاهر  
قول النخعي على ما كان طاهره والله أعلم \* (نسخه) إذا صحح أحبر حادثة كرم ولا يعطل وقتاً في الباب ولا  
مفسد للطواف وعدم من مكر وهاتيه تفرقة أي الفصل بين أشواطه بغير يقا كبر أو كذا قال في السعي بل  
ذكر في منسكه الكبير لو فرق السعي بغير يقا كثيراً كان سعي كل يوم شوطاً أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن  
يستأنس (قوله طاهره ما كل وبيع) المصريح في الباب كراهة البيع فيه ما ذكرناه إلا كل في الطواف  
لالسعي ومثل البيع السراعه والشراء فيه من المباحات (قوله لكن الذكر أفضل منها) أي من القراءة  
في الطواف وهذا ما يقوله في التمتع عن التحسين وقال في السكاف السكاف الذي هو مع كلام محمد يكره أن  
يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتن عن أبي حنيفة لا يقرأ في الطواف  
ولا بأس بذكر الله تعالى ولا ينو ما ذكره في التحميس مما ذكره الحاشية لأن لا بأس في أكثر خلاف الأولى  
أه أي ومن غير الأكثر قول المتن ولا بأس بذكر الله تعالى ثم قال في التمتع والتمتع أن يهدي النبي صلى  
الله عليه وسلم هو الأصل ولم يثبت فيه في الطواف قراءة بل الذكر وهو المتوارث من السامع والجمع عليه  
ه كان أولى أه (قوله ما يراجع) أقول الحاصل من هذه المقول التي ذكرناها أن الطواف القراءة - خلاف  
الأولى وأن الذكر أفضل منها ما نورا أولاً كما هو مقتضى الإطلاق الأب برادة السكاف وهو المأثور وهو في  
ما نقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المأثور وهو مقتضى قول  
المتن لا ينبغي أن يعرف أي طوافه فإنه يشترط الجمع بين القراءة وبينها والطاهر عدم الجمع من ذكر غير مأثور  
يدل عليه ما أسلفناه عن الرواية من أن محمد بن جهم الله لم يعبس في الأصل لم يشهد السليح شيئاً من الدعوات لأن  
التوقيت يذهب بالركة وإن بركت بالمعقول بها حسن أه وهذا يهيد أن الراد بالدكر هاهنا لم يلقه كما هو فيه  
إطلاقهم على خلاف ما فصله النووي وإنا نأمل \* (نسخه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركبتين رمل  
آ نافي الله سبحانه في الح ولا ينافي ما مر لأن الطاهر أن المراد الجمع بين قراءة رمل في رمل أو قاله على  
قصد الدكر أولاً أن الطواف رمل (قوله رمل) أي في كل طواف بعده هي والإفلا كالاصطلاح بدائع قال  
في النهروفي الغاية لو كان قارناً قد رمل في طواف النعمه لا يرمي في طواف القدوم وفي البيط لو طاف للتحية  
محمد بن سبي بعده كان عليه أن يرمي في طواف الرادوب هي بعده طوف الأول بعد طواف ناقص وإن لم  
يتمه فلا شيء عليه (قوله وهو كنفه) مصدر محروم من طوف على قارر وهو أقرب من جعله مع طوافه على  
مشي (قوله استئنا) في سلم وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من الجبل إلى الجبل ثلاثاً ومشى أروعاً فصح وقال ابن عباس لا يسرونه أحد من المشايخ كما في ما سأل  
السكراني من (قوله ولوى الثلاثة الخ) قال في الفتح ولو مشى شوطاً ثم تذكراً ليرمل في الشوط وإن لم يذكر  
في الثلاثة لا يرمي بعد ذلك أه أي لأن ترك الرمل في الأربعة سبعة فلا يرمي بها كان تاركاً له تبي وترك الأحداها  
أسهل بحر ولورمل في السك لا يلزمه شيء ولو لم يمشي أن تكرر تيمم السعة بحر (قوله وقف) وفي  
شرح الطحاوي عشي حتى يجد الرمل وهو الأطهر لأن وقوفه على السعة قار على المقايمة وفي شرحه على  
الباب لأن المواضع بين الأشواط وأجزاء الطواف سبعة متفق عليها بل قيل واجبة فلا يتركها السعي مختلف فيها  
أه قلت ينبغي التفصيل بجمع بين الفواين بأنه إن كانت الرحمة قبل الشروع وقف لأن المبادرة إلى الطواف  
مستحبة فيتركها السعي الرمل المؤكدة وإن كانت في الأثناء فلا يوقف إلا في الموت المواتة (قوله لأن له بدلا)  
وهو الإشارة إلى الجبل والرمل لا بدله (قوله من الجبل إلى الجبل) لأن الركن الثاني كما قيل (قوله في كل شوط)

و جاوز فيه ما أكل و يبيع  
واقناع وقراءة لكن الذكر  
أفضل - بل منها وفي مسالك  
الدوي الأكر المأثور  
أفضل وأما في غير المأثور  
فالقراءة أفضل ولا يراجع  
(ورمل) أي مشي سبعة  
مع تمارب السكاف وهو  
كنفيه (في الثلاث الأولى)  
استئنا (فقط) لا يترك  
أو يسبي ولو في الثلاثة لم  
يرمل في الباقي ولو زسه  
الباقي وقف حتى يجد رمة  
ويرمل - خلاف الاستئنا  
لأن له لا (من الجبل إلى  
الجبل) في كل شوط



أخراً بياناً يأخذ على عينية خارج البحر حتى ينتهي إلى آخره ثم يدخل البحر من القربى ويخرج من الجانب  
الآخر ولا يدخل البحر وهو أفضل باب يرجع وينتهي من أول البحر هكذا يعمل سبع مرات وينتهي  
صفتهم من رمل وغيره ولو لم يعر رصع طوافه ووجب ما يهدم اهـ (قوله كاستقباله) أي فانه إذا استقبله  
المصلي لم يصح صلاته لأن فرضية استقبال الكعبة ثبتت بالصلوات القطعية وكون الحطيم من الكعبة ثبت بالاستعداد  
ومما كان من الكعبة من وجه دون وجهه فكان الاحتياط في وجوب الطواف راءه وفي عدم صحة استقباله  
والتشبيه يمكن تصحيحه على الوجهين الذين ذكرناهما في قوله لم يخرج مع قطع النظر عن المفهوم فافهم (قوله)  
وبه قهر اسمعيل وهاجر) عراه في البحر إلى غاية البيان وذكر بعضهم أن ابن الجوزي أورد أن قهر اسمعيل  
فيما بين الميزاب إلى باب البحر العربي (تنبيه) لم يذكر الشاذلوان وهو الأقرب من المسمى الخارج عن  
عرض حدار البيت قدر ثلثي ذراع قيل أنه من البيت يعني من حجب عمرة قريش كالحطيم وهو ليس منه عندما  
لكن ينبغي أن يكون طواف راءه من وجه من الخلف كإتيان الفتح والباب وغيرهما (قوله سبعة أشواط)  
من البحر إلى البحر شوط خائفة وهذا باب لا واجب لا للفرض في الطواف لما مر أن أقل الأشواط السبعة  
واجب فتكبر بالله ما ركى أكثرها بحر لكن الظاهر أن هذا في الفرض والواجب قد صرحوا بأنه  
لو ترك أكثر أشواط الصدر لم يدم وفي الأقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصحوا بما يلزمه ولو تركه  
بعد الشروع وبحث السند في منسكه الكبير أنه كالصدر وبازعه في شرح الباب بأن الصدر واجب بأصله  
فلا يشاس عليه ما يجب بشرعه فالظاهر أنه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة كصلاة الليل اهـ ملخص ما قد  
يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب كماله وقصائه بأهله ويلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة  
النافلة حتى لو تركها منها واجبا وجب إعادتها أو الاتيان بما يجب من آثارها كالأضحية والواجب ابتداء وهذا  
كذلك لو ترك أقله تجب فيه صدقة ولو ترك أكثره يجب فيه دم لأنه الخارج لترك الواجب في الطواف كوجود  
السهو في ترك الواجب في المأذون والله تعالى أعلم (قوله مع علمه) أي بأنه ثامن لكن دعاه ببناء على الوجهين  
أو الواسع لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم اتفقا في شرح الباب فانت لكن التاميل يهدي أن  
الاضحية هي ما لا تصرف في الطواف آخر أيضاً (قوله لشروعه مسقطاً لا يلزم) أي لأنه شرع فيه لا سقاط  
الواجب عليه وهو إتمام السبعة لا ما لم يفسد بشروط مستألف حتى يجب عليه كماله ما تبين له أنه ثامن (قوله)  
بجلاف الطمع) فانه إذا شرع فيه مسقطاً يلزمه إتمامه بجلاف بقية العبادات بحر والحاصل أن الطواف كغيره  
من العبادات مثل الصلاة والصوم لو شرع فيه على وجه الاستسقاط بان طين أنه عليه ثم يفسد لا يلزمه  
إتمامه إلا الحج فانه يلزمه إتمامه مع طواف خمس أول الفصل (تنبيه) لو شاد في عدد الأشواط في طواف الركن  
أعاده ولا يبي على غالب مله بجلاف الصلاة وقيل إذا كان أكثر ذلك يتعزى ولو أخبره عدل بعدد ينحسب أن  
يأخذ بقوله ولو أخبره عدل أن وجب العمل بقوله وأما الباب قال شارحه ومفهومه أنه لو شاد في أشواط غير  
الركن لا يعيد بل ينفي على عامة طئه لأن غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لأنه  
فرض على اهـ (قوله مكان) بالمصعب على أنه اسمان وهو اسم مكان لا ظرف كان لأن طرف المكان لا يقع  
اسم إن لأن اسمها مبتدأ في الأصل وقوله داخل بالرفع على أنه خبرها وقوله لا خارج طوافه عليه ويجوز فيها  
التمسك على الظرفية والمتعلق خبران فيكون من ظرفية الانحصار في الاسم فافهم (قوله ولو راء مضمراً) أو  
التمام أو السوازي أو على سطحه ولو مرتفعاً على البيت لباب (قوله لا بالبيت) لأن حيطان المسجد تحول بينه  
وبين البيت بحر عن المحيط ومفهومه أنه لو كانت الحيطان متحدة يصح وحقق في الفتح أن هذا المفهوم غير  
مستبرأ من أن تدخل المسوط (قوله في) أي على ما كان طوافه ولا يلزمه الاستقبال فتح ثابت بظاهره أنه  
لو استقبل لأشياء عليه فلا يلزمه إتمام الأول لأن هذا الاستقبال لا كمال بالمزلة بين الأشواط ثم رأيت في الباب  
بأنه لا بد من حائط في فصل بين طوافات الطواف ومنها الاستقبال الطواف أو قطعاً أو قطعاً على وجهه مكرراً قال

كاستقباله احتياطاً وبه  
قهر اسمعيل وهاجر (سبعة  
أشواط) فقط (فيلو  
طواف ثمانية عشر على وجهه)  
فالحج أنه (يلزمه إتمام  
الاضحية للشروع) أي  
لأنه شرع فيه ما ترمي بجلاف  
ما لو طين أنه سادع لشروعه  
مسقطاً لا ما ترمي بجلاف  
الحج واعلم أن مكان الطواف  
داخل المسجد ولو وراء  
رأسه لا خارجاً أصبر ورته  
طوافاً بالمسجد لا بالبيت  
ولو خرج منه أو من البيت  
إلى جبانة أو مكتوبة أو  
تجديد وضوء ثم عاد إلى



(ثم) التزم التزم وشرب  
من ماء رسم و (عاد) ان  
أراد السعي (واستلم الحجر  
وكبر وهلل وخرج)  
من باب الصلابة (وهو  
الصفا) يعني يرى الكعبة  
من الباب (واستعمل  
البيت وكبر وهلل وصلى  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم) صوت من ترفع حافية  
(ورفع يده) نحو السماء  
(ودعا) طبع العادة (٤)  
شاء) لان محمد لم يعين شيئا  
لانه يذهب رقة القاب وان  
نزل بالمأثور فحين (ثم)  
مشى نحو المروة سليمان  
الميلين الاخضرين

مطاب في السعي بين الصفا  
والمروة

في الباب ولا تشخص زمان ولا مكان ولا نفوت فلو تركها لم تجز بدم ولو صلاها مع الحرم ولو بعد الرجوع  
لو طهر حازو ذكره ويستحب مؤكدا أدائها في المقام ثم في الكعبة ثم في الحرم ثم في الميراب ثم كل ما قرب  
من الحرم ثم باقي الحرم ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لا بد من بعد الحرم بل الامانة اه (قوله ثم التزم  
المترم الخ) هو ما بين الحجر الاسود الى الباب هداوي الفتح ويستحب ان يأتى رسم بعد الركعتين ثم يأتى المترم  
بل الرجوع الى الصفا وقبل يأتى المترم ثم يصلي ثم يأتى رسم ثم يعود الى الحرم ذكره السروسي اه والى هو  
لا سهل ولا افضل وعمله العمل شرح الباب وما ذكره الشارح مخالفا للقولين طاهر الكن والاول لا تقتضي  
لترتيب فيجعل على القول الاول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الاله درانه هو المشهور من الروايات وهو  
اصح كما صرح به الكرماني والرازي اه وقاله اولم يد كرى كثير من الكتب ايات رسم والمترم هما  
من الصلاة والتوجه الى الصفا واعلم ان كده (قوله ان أراد السعي) أفاد أن العود الى الصفا  
مستحب ان أراد السعي بعده والاولا في الحجر وغيره وكذا الزوال والافطام مع تاهل الطواف بعده سعي كما قدمناه  
أشار الى ما في الخبر من أن السعي بعد طواف التيسر ومنه لا يشترط عمله يوم الحرة بل طواف الفرض والدع  
الرجي والافلا افضل بأخيره الى ما بعد طواف الفرض لانه واجب عمله بعد الفرض اول كذا في التحفة  
غيرها اه لكن ذكر في الباب خلافا في الاصلية ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالاصل له تقديم  
السعي أو بين اه وأشار أيضا الى أن السعي بعد الطواف دلو عكس أعاد السعي لانه تسع له وصريح في المحيط  
أن تقديم الطواف شرط لصحة السعي وبه علم أن أحيرا السعي واجب والى أنه لا يجب اعادته فوراً والسعي  
لا تمال به بحجر فاب أخوه لعدراً وليس ترجيح من تعبه ولا بأس والا فقد أساء ولا يشترط عليه لماب (قوله من  
اب الصفا ندنا) كذا في السراج حجر وجهه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن سحر وجهه منه عليه الصلاة  
السلام لانه كان أقرب الابواب الى الصفا لانه سعة (قوله وصعد الصفا الخ) هذا الصعود وما بعده ستة فيكره  
أن لا يصعدا بهما بحجر من المحيط أي اذا كان ماشيا بخلاف الراكب كما في شرح المرتضى واعلم أن كثيرا  
من درجات المقادير تحت الأرض بارفتها سحر من وقف على أول درجة من درجات المروة عوداً أمكنه  
زيري البيت ولا يشترط أن يعود وما يفعل بعض أهل البدع والجهل من الصعود حتى يلتصقوا بالباب  
ولاف طريقه أهل السنة والجماعة شرح الباب (قوله وكبر الخ) في اللباد فيجهد الله تعالى ورضي عليه وكبر  
الاثنون لم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعوه لا يسلم ولا يسبح ولا يشاء ولا يذكر له كبر  
الاثنون يطالب المقام عليه اه أي قد رما بقر أسوره من العمل كفى شر من العادة له احب الهداية (قوله  
صوت من ترفع) اقتصر في السجدة على ذكر التكبير والتلليل وقال يرفع صوته بهما اه وأداه الاله على النبي  
صلى الله عليه وسلم فقد فقه ما في دعاء التلبية أنه يحفظ صوته بها فيجتمل أن يصعد بها كذا في تأمل  
(سببه) في الباب ويأتي في السباح لا المعتمر زاد شارحه ولا اصطفا مع دية معانها لدا كما حقه في  
سببه خلافا للشافعية (قوله ورفع يديه) أي حد اعظم كعبه لماب وحر (قوله طبع العادة) قال في السراج  
اعاد كبر الدعاء هو لم يد كره عداستهم الحجر لان الاستلام حال ابتداء العادة وهذا حال ختمها لا يستلزم  
لطواف بالسعي والدعاء يكون بعد الفراغ منها لا عند ابتداءها كما في الصلاة اه وفيه أن هذا ابتداء السعي  
لا يتم الطواف الا بيقال ان السعي انما يتحقق عند النزول من الصفا أما الصعود دعائها فقد تحقق عنده فتم  
لطوافه فقدمه الانتقال منه الى عمادة أخرى تامة له فتأمل (قوله لانه يذهب رقة القاب) أي لانه يذهب  
سقطه يجرى على اسنانه بلا حصر وقلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فانه يد في الدعاء فيها على سبيل  
يجري على اسنانه ما يشبه كلام الناس فتفسد مسلاته كما نقله ط عن الولولجية (قوله وان تبرك بالمأثور رخصن)  
أي في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتنا في أديمه المناسك (قوله ثم  
مشى نحو المروة) قال في الباب ثم يمشى نحو المروة وساعدا إذا كبر ماشيا على همة حتى اذا كان دون الميل المعاني

أى من الثلاثة (قوله وكلامه) أى فى الاشواط السبعة (قوله من الاستلام) وهو سنة بين كل شوطين كافى غاية البيان وذكر فى الحمى والولولة الجدية أنه فى الادعاء والانتهاضة سنة وفيما بين ذلك أدب بغير ووفق فى شرح الباب بانه فى الطرفين أكد ما بينهما قال وكذا يسن بين الطواف والسعى اه وفى الهداية والى ما يستطاع الاستلام استقبال وكبر وهال على ما ذكرنا قال فى الفتح ولم يذكر المصنف مع اليدين فى كل تكبير سنة بل به فى كل مسد شوط واحدة أى أبعد من الزرع هو الصواب ولم أره عليه الصلاة والسلام بخلافه (قوله واستلم الركن اليماني) أى فى كل شوط والمراد بالاستلام هنا المسك بكفيه أو يمينه دون يده بدون تقبيل وسجود عليه ولا يمانية عنه بالاشارة عند الجزع لسه للزحمة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيده) أى تؤيد قوله بكونه سنة وبانه يقوله لكن فى شرح الباب ان ظاهر الرواية الاول كفاى الكافى والهداية وغيرهما وفى الكرماتى وهو الصحيح وفى النجدة ما عن شمس الدين فى البدائع لا خلاف فى أن تقبيله ليس سنة وفى السراجية ولا يقوله فى أصح الاقوال (قوله ويكره استلام غيرهما) وهو الركن العراقى والشامى لانهم عابوا ركنين حقيقة بل من وسما البيت لان بعض الطغام من البيت بدائع والكرامة تنزيهية كفاى البحر (قوله ثم صلى شفعاً) أى ركعتين يقرأ فىهما الكافرون والاحلاص اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام ثم روي استحب أن يدعو بعدهما بآية آدم عليه السلام ولو صلى أكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المندورة عنهما ولا يجوز اقتداء مصليهما له لان طواف هـ ذا غير طواف الآخر ولو طاف بصلى لا يصلى عنه لباب (قوله فى وقتها) قيد للصلاة فقط فتكره فى وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة المأثورة بينهما وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه الا فى وقت مكروه ولو طاف بعد العصر صلى المغرب ثم ركعتى الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها فى وقت مكروه قبل صحتها مع الكراهة وينتج عنها ما كان منتهى فيها فلا يجب أن يعيدها لباب وفى اطلاقه نفاهاً عن أى وقت من أوقات الصلاة من أن الواجب ولو لم يسهل ركعتى الطواف والمندورة فى ثلاثين الاوقات المنهية أى الطلوع والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فائتمرت به الكراهة فيهما (قوله على الصحيح) وقيل بسن قهستاني (قوله بعد كل أسبوع) أى على التراخي ما لم يرد أن يطوف أسبوعاً آخر على الفور جرح وفى السراج يكره عندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر بالصلاة بينهما وان انصرف عن وتر وقال أبو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر كالثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة والخلاف فى غير وقت الكراهة أما فيه فلا يكره اجتماعاً ويؤخر الصلاة الى وقت مباح اه واذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لاسيما أسبوعاً ركعتين قال فى البحر لم أره سوى الكراهة لان الأسابيع جديدة صارت كأسبوع واحد اه ولو تذكر ركعتى الطواف بعد شروعه فى آخرها قبل تمام شوط رخصه والائتم الطواف وعليه لاسيما أسبوعاً ركعتان لباب وأطاق الأسبوع فشم الطواف الفرض والواجب والسنة والفعل بخلافه لمن قبله وجوب الصلاة بالواجب قال فى المنع وهو ليس بشئ لا مطلق الادلة اه والظاهر أن المراد بالأسبوع الطواف لا المحدث حتى لو تكرر أقل الاشواط بعد ركعتين الركعتان وعليه وجوب ما قبله لغير الجمع وأما قوله فى شرح الباب يجب به سد كل طواف ولو أدى ناذراً فاحتجمل نقصان العدد ونقصان الوصف كالطواف مع الحدث والجنابة والظاهر أن مراده الثانى (قوله عند المقام) عبارة الباب بخلاف المقام قال والمراد به ما يصدق عليه ذلك عادة وهو فاع القرب وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه اذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفاً أو صفين أو رجلاً أو رجولين رواه عبد الرزاق اه (قوله حجارة الخ) ذكره فى البحر من تفسير القاضى لكن غير البحر بالافراد وأنه الموضع الذى كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحرر بعض العلماء الاطلاق أن الحجر الذى فى المقام ارتفع منه الارض نصف ذراع وربع وعين وأعله من ربع من كل جانب نصف ذراع وربع وعين فوضع القدمين سبع قراراً ونصف (قوله قولان) لم أره سوى القولين سوى قوله حجارة الخ وقوله الحجر والمقصود فى تمامه السكتة أن السكتة فى المسجد الحرام من غير

(وكلامه بالخبر هل ماد كـ)

من الاستلام (واستلم الركن اليماني وهو مندوب) لكن لا تقبل وقال محمد هو سنة ويقبله والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرهما (وختم الطواف باستلام الحجر استئذاناً ثم صلى شفعاً) فى وقت مباح (يجب) بالجيم على الصحيح (بعد كل أسبوع عند المقام) عبارة ظهر فيها أثر قدس الخليل (أو غيره من المسجد) وهل يتعين المسجد قولان



الطواف لار الذي صلى الله عليه ولم يشبهه الطواف بالبيت بالصلاة لكن العرف بالواحدة تطوافهم بالطواف  
من غير ما كان التدارك وكان الاشتغال بما لا يمكن تاركه أولى اهـ \* (تنبيه) \* في شرح المرشد إلى الكبر  
قوله - ثم ان الصلاة أدعى من الطواف ليس مرادهم أن الصلاة ركعتين مثلاً أدعى من أداء أسبوع لأن  
الاسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن الزمن الذي يؤدي فيه أسبوعاً من أهل الإفصل فيه أن  
يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة اهـ وبما يراه ما أجاب به العلامة القاضي إبراهيم بن طهيرة المكي حيث سئل  
هل الإفصل للطواف أو العمرة من أن الأراج يفصل بين الطواف على العمرة أو اشغله به مقدار زمن العمرة  
الإدقيل أن لا يقع الإفصل كناية فلا يكون الحسب كذلك \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن دخول البيت  
ولا شغل به مدون أدام يشتمل على أداء نفسه أو غيره وهذا مع الترجمة قبل أن يكون نهر قلت وكذا أدام  
يشتمل على دفع الوضوء التي رأسها الحجة كما أشار إليه المصنف على وسيأتي تمام الكلام على الدخول عند  
ذكر الشارح له في الفروع آخر الخ (قوله أول من طاف الخ ثلاث) ثانيها معرفة قبل الجمع بين  
الصلاة وبين ثلثها معنى في اليوم الحادي عشر وفصل بين كل حطية بيوم وكلها حطية واحدة بالاحتساب في  
وسبغها الا حطية يوم عرفه وكلها بعد ما صلى الظهر الا يعرفه وكلها سنة ليل ولم يذكر المصنف ولا الشارح  
الحطية الثالثة في يومها (قوله ذكره في اهـ) أي قبل الروال سراج (قوله وعلم بها المسكن) أي التي  
يحتاج اليها يوم عرفه من كيفية الاحترام والمخروج إلى مي والمبيت مع الرواح منها إلى عرفة والاهـ اهـ  
هم ساو الوقوف فيها ولا فاصلة بينهما وذلك أو جميع ما يحسب اليه الحاج إلى تمام حجته وان كان بعد ردها  
شعاب لا التأكيد خير (قوله فادام على عكس الشهر الخ) كذا في الهداية وقال السكالك طاهر هذا الترتيب  
اعقاب صلاة الفجر بالخروج إلى مي وهو خلاف الـ اهـ واستشهد في الحديث كونه بعد الروال وليس بشئ  
وقال المرعي ياتي بعد طلوع الشمس وهو الصحيح (قوله يوم التروية) سمي بذلك لانهم كانوا يرقون انهم فيه  
استعداداً للوقوف يوم عرفة لم يكن في عرفات ما عدا حركته انما سارح اللسان \* (فائدة) \* في مسائل السوروى  
يوم التروية هو الثاني واليوم التاسع عرفة والعاشر الا روا الحادي عشر القتر ومع القاف وتشديد الراء لانهم  
يقرون فيه يمي والى عشر يوم المقر الاول والثالث عشر البصر الثاني (قوله ومكث في الجعر عرفة)  
أما طلب المبيت بها فانه سنة كذا في المعطا وفي الميسوط \* (تنبيه) \* في الطاهر يوم التروية يمي وبقية ما  
الى صاعه عرفة اهـ ويصلي الفجر بها لقرتها الخ وهو زمان الاسفار وفي المطانية اعلم فمكان قاسمه على غير  
مرد لغة والاكثر على الاول وهو الافضل شرح الباب وفيه مسائل السوروى وأما ما يشهد الناس في هذه الارض  
من دخولهم أرض عرفات في اليوم الثامن فمما يحال للسنة وهو ثم تسبب من كثيره بها الصلاة التي  
والمبيت مع أو التوجه بها إلى عرفة والبرول مع أو اسطافه والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اهـ وقوله  
والتوجه بها إلى عرفة والبرول مع أو اسطافه ما كلامه يأتي قريباً (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عرفة  
المصنف هو همة كعبارة السكندر خلاف الماراد فيسبب ذلك تبعاً للفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية  
البيان صرح به في شرح الطحاوي وشرح الكرخي والابن سراج وغيرهم قال في الاصح واذا طلع الشمس يوم  
عرفة خرج الى عرفات لانه غاية الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جاز والاول أولى اهـ ومثله في  
السراج فادهم (قوله راح الى عرفات) قال في المعراج وينزل بعرفات في أي موضع شاء الا ان يبق وترى جعل  
الرجة أفضل وقال الأئمة الثلاثة في مرة أفضل انزوله عليه الصلاة والسلام فيه فلما عرفة من عرفة ونزوله عليه  
الصلاة والسلام في لم يكن من قصد اهـ وهذا بخلاف ما في القتر من أن السنة أن ينزل الامام بفترة واحدة اهـ  
عن الامام رشيد الدين من أنه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بفترة من بينا من المسجد إلى زوال الشمس ووفق  
في شرح الباب بأن هذا ما نسبته الى الامام لا غيره أو بأن النزول أولاً بفترة ثم يقرب جعل الرجة تأمل (قوله  
على طريق نصب) بفتح الصاد الجمة وتشديد الراء وحده وهو اسم الجبل الذي يلي مسجد الحطيف شرح الباب

مطلب الصلاة أفضل من  
الطواف وهو أفضل من  
العمرة

مطلب في دخول البيت  
الشريف

أول من طاف الخ ثلاث  
(سابع ذي الحجة بعد  
الروال و) بعد صلاة  
الظهر (ذكره قبله) (وعلم  
بها المسكن فادام على بمكة  
الفجر) يوم التروية (ثان  
الشهر راح إلى مي) قرية  
من الحرم على فسخ من  
مكة (ومكث في الجعر  
عرفة ثم) به ساد طواف  
الشمس (راح إلى عرفات)  
على طريق نصب (و) عرفات

مطلب في الرواح الى عرفات



في ركن المسجد قبل نحو ستة أذرع سمي سعيها شديدا في بطن الوادي حتى يحاذر الميادين ثم يمشي على هيبته حتى  
يأتي المروة ويستحب أن يكون الهي بين الميادين وفي الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في  
الطواف فإنه يختص بالاثلاثة الأولى بخلاف الميادين جعله مثله فلو تركه أو هزل في جميع السعي ففسد أساء ولا شيء  
عليه وإن غرعه صبر حتى يجد درجة والاتساع بالسعي في حركته وإن كان على دابة حركها من غير أن يؤدي  
أحدا اه وقوله قبل نحو ستة أذرع قال شارحه هو مندوب الشافعي وذكر أيضا في بعض المسائل لا يصح ما  
اه قلت ونقلت في المعراج عن شرح الوحي وقال إن الميل كان على من الطريق في الموضع الذي يبتدأ منه السعي  
وسكان يهدمه السيل فرفعوه إلى أعلى ركن المسجد ولداهي معاقا لرفع مشاخر عن أشداء السعي ستة أذرع  
لأنه لم يكن موضع ألقائه والميل الثاني متصل بدار العباس اه ونقلت في الشرح بلاية أيضا وأخره ونقلت بعض  
المحدثين عن مسلمان بن العجمي والطراباضي والبحر العميق وغيرهم قلت ولا بد أن يكون ساعيا بين  
الميادين لأنه باعتبار الأصل (قوله المتخذين) في نسخها المتخوفين (قوله وصعد عليا) أي باعتبار الركن الأول أما  
الآخر فوقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق أنه طلع عليها شرح اللام (قوله وفعل ما فعله على  
الصفا) أي من الاستقبال بأن يميل إلى يمينه أدنى ميل ليتوجه إلى البيت والأقرب لا يبدأ اليوم فجاءه بالياب  
ومن التكبير والذكر والدعاء المشتمل على الصلاة والثناء ثم مع الباب (قوله يبدأ بالصفا الخ) فيه إشارة إلى  
أن الذهاب إلى المروة شوط والعودة من الركن إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي إن الذهاب والعود شوط  
واحد كالطواف فإنه من الجرا إلى الجرشوط ونماه في الفتح وغيره (قوله فابعد بالمروة الخ) قدمه الكلام  
عليه في الواجبات (قوله فندب الخ) ذكره في الخيرة وغيره وقوله كتم الطواف ليكون سعي كتم  
الطواف كما أن يبدأ بالصلاة لا سلام قال في الفتح ولا حاجة إلى هذا القياس أدنيه نص وهو ما روى المطلبين  
أبو وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه عسني إذا حاذي الركن فصلى ركعتين  
في ساحة المعادف وليس بينهما وبين الطائفتين أحد رواه أحمد وإسحاق وإسناده حسن وقال في روايته رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يصلي عند الركن الأسود والرجال والنساء يرون بين يديه ما بينهم وبينه ستره وتماه  
فيه (تأنيبه) قال العلامة قلب الدين في مسنده رأيت بخط بعض تلامذة الكمال بن الهمام في حاشية الفتح  
إذا صلى في المسجد الجرام ينفخ في أصابع المار لهذا الحديث وهو محمول على الطائفتين لأن الطواف صلاة قصر  
كمن بين يديه صفوف من المصابين اه وقال ثم رأيت في البحر العميق حتى عر الدين من حاشية عن مشكلات  
الأنار للطحاوي إن المرورين يبدؤا بالصلاة بحضرة الكعبة فيجوز اه قلت وهذا فرع عن ريب فليحفظ (قوله  
ثم سكن مكة محرما) انما هو بالركن دون الإقامة لاجتماع الشريعة وهي لا تصح لما في البحر من باب  
مسألة المسافر إذا دخل الحاج مكة في أيام العشر وتوفي الإقامة نصف شهر لا يصح لأنه لا بد له من الخروج إلى  
عرفات فلا يفتحق اتحاد الموضع الذي هو شرط بحضرة الإقامة ط (قوله بالفتح) اعتمادا كرهه وإن كان القارئ  
والمتمتع الذي ساق الهدى كذا للثلاث الباب معقود للمفرد ط (قوله ولا يجوز الخ) الأولى التفرع بالقاء  
على قوله حجر ما بالفتح كما فعل في البحر أي لا يجوز أن يطرح نيا الطح بعد ما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل أحرامه  
وأفعاله للحجرة لاجل وأما أحرم عليه الصلاة والسلام بذلك أهله إلا من ساق الهدى فمخصوص بهم أو  
منه وخبر وقد أوضح المقام المحقق ابن الهمام (قوله بالرمل وهي) لأن الرمل وكذا الاصطراع تابسان  
الطواف به سجد سعي والسعي من واجبات الحج والعمرة فلهذا الطواف طواف سجد سعي به سجد قال في  
الشرح بلاية من السكافي لأن التذلل بالسعي في شروخ (قوله وهو) أي الطواف (قوله يعني تقييده) أي  
تقييده كونه الصلاة إنما لا يفتل من طواف التلويع في حق المني من الموضع لإجل التوسعة على الغير به  
وقوله مطاف أي الذي والآفاق في غير التوسيع وقد أقره على هذا الحديث في الشهر الثاني من كتابه  
الاول والخبر في الصلاة كذا أفضل لأن المني من الطواف والغير من الطواف أفضل لأن الصلاة في نفسها أفضل من

المتخذين في جدار المسجد  
(وصعد عليا أو فعل ما فعله  
على الصفا يفعل هكذا سعيها  
يبدأ بالصفا ويختم الشوط  
السابع (بالروة) فلو بدأ  
بالروة لم يعتد بالاول هو  
الأصح ويدل بحقه ركعتين  
في المسجد كتم الطواف  
(ثم سكن مكة محرما) بالفتح  
ولا يجوز من الطواف بالحجرة  
عندنا (وطاف بالبيت مثلاً  
ماشيا) بالرمل وسعي وهو  
أفضل من الصلاة نافلة  
لأنه كاف في وقايته للمني وفي  
البحر ينبغي تقييده بزمن  
الموسم والاف الطواف  
أفضل من الصلاة مطلقا  
(وخطب الامام)

مطلب في عدم مع المار  
بين يدي المني عند الكعبة





(قوله كاهن وقف) بكسر الكاف أي وصم وقوف من (قوله الإبط عرنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور وكسبائي (قوله بفتح الراء) أي مع صم العير كهمزة قاموس (قوله في الزوال لمطلب الخ) أي فإذا وصل إلى عرفة وكثرت أعيادها ماضيا إذا كراما ما فادارت الشمس اغتسل أو توضأ والغسل أفضل ثم سار إلى المسجد أي مسجد غرة بلا تأخير فإذا جاءه صدر الامام الأعظم أو نائبه المبرور وجلس عليه ويؤذن المؤذن بين يديه فإذا فرغ قام الامام بخطبتين يحمدهما الله تعالى ويثني عليهما ويكبر ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعطى الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المسائل كالوقوف بعرفة والزكاة والجمع مما والرحى والذبح والطواف وسائر المسائل التي إلى الحطة الثالثة ثم يدعو الله تعالى وينزل الباب فان ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أسخاه وقد أساعجوه فرفقة قول الزباني حاز أي صم مع الكراهة شرعية لا لينة (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) طاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فإذا دارت الشمس صدر الامام المنبر فإذا فرغ من الخطبة أقام المؤذنون ويصلي الامام الخ ويحوي في الباب وفي البحر عن المعراج أنه يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظاهر ويحوي في شرح قاصيها على الجامع الصريح قال في شرح الباب وفيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف وما في حديث جابر رضي الله تعالى عنه حتى إذا دارت الشمس فان طاهره أن الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره (قوله بأذان) أي واحد لانه لا اعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقامتين أي يشيم للظهور ثم يصليان ثم يتخير للعصر لان الإقامة ليلا الشروع في الصلاة (قوله وقراءة سرية) لانهم ما صلاتهم أو كسائر الأيام سراج (قوله ولم يصل بينهم شيئا) أي ولا المسئلة الراتبة قال في الباب وان أخر الامام صلاة العصر لا يكره للمأموم التنازع بينهم إلى أن يدخل الامام في العصر (قوله على المذهب) وهو طاهر الرواية ثم لا لينة وهو الصحيح ولو صل كره وأعاد الاداء لعدم انقطاع دوره فصلا كالاتي تعال بينهم ما فعل آخر بغير أي ككل وشرب فانه بعد الادان سراج وما في التنبيه والهيبة والكافي من استثناء سنة الظاهر خلاف الحديث واطلاق المشايخ فتح (تنبيه) \* أحد من هذا العلامة السيد محمد صادق بن أحمد بادشاهه يترك التكبير التثنية في هذا وفي المرددة بين المغرب والعشاء لمراعاة الفردية الواردة في الحديث كما نقله عنه السكاكوري في فتاواه قالت وفيه نظر فان الوارد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظاهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهم شيئا ففيه التنبيه على ترك الصلاة بينهم وما لا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونهم ولان مدته يسير فتعفى لم بعد فاصلا بين الفريضة والراتبة والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يقطع هذا الدليل وما ذكر لا يصلح للدلالة كما قلناه هذا ما طهر لي والله تعالى أعلم (قوله ولا نداء العصر في وقت الظاهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعراها في الشرع لا لينة الشرح الوهبانية لابس الشهادة (قوله بشرط المحنة هذا الجمع الخ) الخلف في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام وجب اصابته بالجماعة ينبغي حمله على معنى ثبت في شرح الباب (تنبيه) \* اقتصر من الشرط على الامام والاحرام وزاد في الباب تقديم الظاهر على العصر حتى لو نسي الامام وقوع الظاهر قبل الزوال أو غير وصوه والعصر به سده أو رضوه أعاده ما جبعوا الزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منهم أو الجماعة فالشروط ستة قالت لكن الانبياء قد نزل في الاول فاد معني اشتراط الامام اشتراطه بهم لا وجوده فيهم على أنه في البحر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو بقي الناس من عصى على الامام وحده الصلاة تنجز بالاجماع على الصحيح كذا في الوعيز ثم ينقل عن البدائع أن الجماعة شرط الجماع عند أبي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام ثم قال فيافي المتناهي والجمهور في الجماع من اشتراط الجماعة فيه حيث واستمره في النهي بأنه نقله غير واحد من الصحابة الا سيدينا وبأنه لو ازي في مسئلة المخرج الضرورة أنه قالت ما من من البسائط يصلح توقيتا بين السكاكوري في التنبيه في سده ثم يكفي ادراكه من السكاكوري مع الامام حتى لو أدركه في الظاهر ثم قام

(كاهن وقف الإبط عرنة) بفتح الراء وضمة هاء واد من المصم غسري مسجد عسرة (بعد الزوال قبل) صلاة (الظاهر خطب الامام) في المسجد (تخطبتين كالجماعة) وسلم فيها (المسائل) بعد الخطبة (صلى بهم الظاهر والعصر بأذان واقامتين) وقراءة سرية ولم يصل بينهم شيئا على المذهب ولا بعد أداء العصر في وقت الظاهر (وشرط) لهذه هذا الجمع

مطلب في شرط الجمع بين الصلاتين بعرفة



عن الفتح (قوله ليلة النذر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي ينزلون فيها الآيات ط قالت وقد ألفت  
هذه الجمة نظامها بطعم صاحب النهر فقالت

ورؤية نبت ثم محرو مرة \* وركن يمان مع مي ليلة القمر

(قوله وادع رب الشمس الخ) بيان الواجب في لودفع قبل الغروب طاب ما وجد ودفعه لرمادهم الآن  
يعود قتل ويدفع بعده فيه قطع خلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما أقام الامام كثيرا لا عدد  
أساء ولو أقام الامام ولم يطفئ حتى طهر الليل أفاصوا لانه أنعم الله سبحانه من النور والنهر (قوله أي  
أفاض الامام والناس وعلمهم السكينة والوفاء لا واحد فرجة أسرع المنشي بلايداع وقيل لايدع الانواع  
أي لايدع في زمانها الكثرة لايداع لماب وشرحه (قوله على طريق المأزمين) أي لا على طريق ضيق والمأزم  
ممنه بعد الميم الاولى ويحوز بر كها كافي رأس وراى كسوره وأصله الميم يقي بين حيلين ومراة العتقاء  
العار بنى الدين بين الجنان وهما اجلا بين عرفات ومرداهما سيميل وعراة منهم الى العرس جماعة وأنا  
نقله عن المحب الطبري وردته قول النووي ان المراد ما بين العلمين الذين هما حد الحرم وقال انه يريد  
ويعمل العوام على الرحمة من العليم وليس لذلك أصل (قوله ماشيا) أي اذا قرب منهم ايدخلها ماشيا بانأنا  
وتواصلا لانهم من الحرم المستترم رح اللباب (قوله الاوادي محسر) اصم الميم وفتح الحاء الميم حله وكسر  
السبب المله المشددة والراء والاسمعة قطع لانه اس من موى كما أشار اليه الشارح ٣ (قوله اس من موى)  
سوانه ليس من مرداهه لانهم لا يمل الوقوف اه (قوله أو يمان مربة) أي الذي قرب عرفات كطمر (قوله  
بحر) أي لم يصح الاول عن وقوف مرداة الواجب ولا الى عن وقوف عرفات الرصد (قوله على  
المشهور) أي خلافا لما في الدائع من حوازه فيها فتح (قوله والاصح أنا المشعر المرام) وقيل هو مرداة  
لها (قوله وعاليه ميقدة) قيل هي اسطوانة من سحاره دورة تدور بها أربعة وعشرون دراة وطولها اثنا  
شعر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على حشده مرفعة كان يوقد عالم في خلافة هرون الرشيد يد النجم  
يلة مرداهه وكان قبله يوقد بالخطب وبعده عصا كاد (قوله وصل الى العشاء الخ) أي في أول وقت العشاء  
لا حيرة قهت تالي و تالي أن يصلي قبل سطر حله بل يجمع حله و يعقله أو أشار الى أنه لا يتأولع به ما لو لم  
وكدة على الصحيح ولو طارغ أعاد الاقامة كالأستعمل بينهما عمل آخر بحر قال في شرح اللباب وصلى  
منة المغرب والعشاء والور بعدها كل من حبه ولا ياء الرجح المسمى قدس الله سره السائب في مسكه اه  
أنا قول الشارح قبل باب الاداب ذكره التمهيل بعد الصلاة في جميع وفيه كلام قدس الله سره اه (قوله لان العشاء  
بوقت الخ) حله لا اقتصارها على اقامة واحدة بل خلاف الجمع في عرفه فان اقامته في لان الصلاة الثانية هالك  
ردي في غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة أخرى لا اعلام بالشروع فيها أما الثانية هافي وقتها فتستعنى عن  
ويريد الاعلام كالوتر مع العشاء نافع (قوله كمال استباح هذا الامام) باوصلاهما مفردا بجازة الاقامات  
روح البقايا لا بر حندي فانه خلاف المشهور في المذهب شرح اللباب وذكر في اللباب أن الجماعة في هذا  
الجمع ثم قال وشراؤها هذا الجمع الاحرام بالجمع وتقدير الوقوف ليل والرماب والمكان والوقت الخ قال  
ارحمه ولا يجوز هذا الجمع اغير الحرم بالجمع وأما ذكره المحمدي من أن الاسرار غير شرط فيه فغير صحيح  
صريحهم بأن هذا الجمع جمع سبيل ولا يكون سكا لا بالاحرام بالجمع اه وانه طهر صحة ما يتجشده في المهر  
نوله وينبغي اشتراطه لكونه في المغرب مؤدبا اه وطهر أن ما في النهاية والهدية من عدم اشتراطه منى  
لى قول الجوبى فاهم (قوله ولو صلى المغرب والعشاء) في بعض النسخ أو العشاء بأو وفي بعضها الاقتصار  
لى المغرب وما في السكوني الكثر ونحوه هو أولى لان المراد التنبيه على وجوب تأخير المغرب عن وقت المعتاد  
يفهم منه بالاولى وجوب تأخير العشاء الى المزدلفة ثم عبارة الباب ولو صلى الصلاة في أو احدهما (قوله  
بانه) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهابي في مسكه هذا في ادا ذهب الى المزدلفة من طريقها أما اذا

ليلة النذر (وادع رب  
الشمس أي) على طريق  
المأزمين (مرداهه) و ردها  
من مأزمين معرفة الى مأزمين  
شعر (ويستحب ان  
يا ريماماذا يا راب كبر  
ونيل وجمعه دوناسي  
ساحه وداعه) المرداة  
(كها مسوقه الاوادي  
محسر) هو واد يمان  
ومرداهه داو وقته أو  
دعوى رنا لم يرد على  
المشهور (وراد عدد جبل  
قرح) انهم قطع لا يرد  
لاحيية والعدل من فاز  
معنى مرمع والاصح أنا  
المشعر المرام وحياه  
يقدة قبل كقول آدم (وسلى  
العشاء نادا واواة)  
لان العشاء في وقت الميم  
لا اعلام كذا حله اه  
للاعلام (ولدى الميم ردي)  
والعشاء (في الميم ردي)  
في عرفات أعاد) لانه ردي  
٣ قول المشي ليس من موى  
ليس في نسخ الشارح التي  
بانا ما اه

(والقيام والنسبة فيه)  
 أي الوقوف (لست بشرا  
 ولا واجب دلو كان جالسا  
 جز مجزعه) (و) ذلك لان  
 (الشرط الكيفية فيه)  
 فصح وقوف مجتزأ وهارب  
 وطالب غريم ونام  
 ومجنون وسكران (ودعا  
 بهرا) بجهر (وعلم المداك  
 ووقف الاس خلفه بقرنه  
 مستقبلا القبلة سامعا  
 لقوله) (طاشعين باكين وهو  
 زنه واصبح الاجابة وهي  
 بكثرة خمسة عشر نظامها  
 صاحب النهر فقال  
 دعاه انبريا يستجاب بكعبة  
 واتهم وثار ففني كذا الخبر  
 اواف وسعي مروتين ووزنهم  
 مقام ويراب جبارلة تميز  
 زاد في الباب وعند روية  
 الكعبة وعند السدرة  
 والركن اليماني وفي الخبر  
 في في نصف

بطلب التماس على الكرم  
 جاء

بطلب في اجابة الدعاء

في الباب أيضا انه تسارقال القاضي شجاعه ذو البناء المربع هو المعروف بمناج آدم ويعرف بمحاذنه صخره  
 فخر وقة نبع هي وما حولها من تلك الصخور المربعة وما وراءها من الصخور السوداء المتصلة بالسليل (قوله  
 والقيام والية) مبتدأ ومطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ  
 والاولى ان يقول اي بالثنية وتعايب المذكور على المؤنث فكل من القيام والية مستحب كافي للباب واعا  
 كانت الية شرط في العواف دون الوقوف لان الية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل فيه ولو قوف يفعل  
 فيه من كل وجه فاكنت في تلك الية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول  
 فاشترط فيه أصل الية دون تعيينها بالشرطين شرح العقاية للقاري لكن هذا الفرق لا يشمل طواف  
 العمرة لانه يفعل قبل التحلل وسيد كراخي الباب فرق آخر (قوله لان الشرط الكيفية فيه) أي في محل  
 الوقوف المعظم من المقام قال في شرح الباب والظاهر ان هذا ركن لعدم تصوق الوقوف بدونه نعم الوقت شرط  
 اه أي مع الاحرام قامت ولله اراد بالشرط ما لا بد منه في شغل الركن تأمل والمراد بالكييفية الحضور على  
 أي وجه كانه ولو ناعما أو جادا يكونه عرفة أو غير صاحب أو مكرها أو جسا أو مارا مسرا (قوله مختار) أي ما عير  
 واقف (قوله ودعا جهر) ولا يشرط في الجهر بصوته لباب أي بحيث يتعجب نفسه لئلا يند شارحه الجهر  
 يكونه في التلبية وقال وأما الادعية والادكار فبالطهارة الأولى اه قلت ويؤيده قوله في السراج ويحتج به في  
 الدعاء والسنة أن يخفى صوته لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية اه (قوله بجهد) متعلق بدعاء أي باجتهاد  
 والساج في المسئلة وقد ورد في الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قالت أنار البيهون من قبلي لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير رواه مالك والترمذي وأحمد وغيرهم شرح العقاية للقاري  
 وقيل لابن هبينة هذا الدعاء فلم يسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الشافعي الكرم دعاء لانه يعرف  
 صاحبته فتح قامت يشير بهم هذا إلى شجر من شجره ذكرى عن مسألي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ومنه قول  
 أمية بن أبي الصامت في مدح بعض المأولة

أأذكر حاجتي أم قد كفاي \* نناولك ان شئت لك الحياة  
 اذا أتى ما يسلك المرء يوما \* كفاه من أعرصك الشاء

(قوله وهو) أي هذا الموقف من واصل الاجابة أي الموضع التي تكون الاجابة أرحم فيها من غيرها كما أفاده  
 في الخبر (قوله وهي بكعة) أي وما قرب منها لان الموقفين ومعنى الجار ايست في مكة (قوله وهي خمسة عشر  
 موضع الخ) كذا ذكرها في الفتح عن رسالة الحسن البصري قال ان هجر المسكن والحسن البصري ناهي جليل  
 اجتمع بجميع من الجمعية فلا يقول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها بعضهم عن القاش المفسر في مسكه مقيدة  
 بأوقات خاصة والحسن أطاها وكر ذلك بهصم نظامه ح عن الشر بلاية فراجعهما (قوله بكعبة)  
 أي فيها (قوله والموقفين) أي عرفة والمشعر الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أي مكائله والاولى أن يقول  
 الطواف وهو ما كان في زمانه صلى الله عليه وسلم معجدا والافا لم يجد الحرام كانه طواف بمعنى انه يحور فيه  
 العواف شرح الباب (قوله وسعي) أي بين الصفا والمروة لا سيما فيهما بين الميلى شرح الباب (قوله  
 مروتين) أي الصفا والمروة ففيه تغليب وله على المؤنث على المذكور بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن  
 المروة أفضل من الصفا (قوله مقام) أي حاله كافي للباب (قوله جبارلة) أي الثلاث وبذلك بلغت خمسة عشر  
 لكن استرض بأنه لا دعاء في جرة العقبة بل في الأولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أي لباب المداك  
 لا يخرج ربة الله السيد تليد الحق اسم الله سام آخره من مسكه الكبير واستغفره أيضا يستل أصغر منه  
 فاعلم (قوله وعند السدرة) فيه أنه لم يذكرها في الباب بل ذكرها في الشر بلاية وهي سدرة كانت بعرفة  
 وهي الآن شجرة مروقة ذكرها بعض الحشيين عن تاريخ مكة للعلماء القطامي وكذا ابن أبي عمير مشايخنا  
 لابن تيمية في المسكن في طرائف مكة (قوله وفي الخبر) فيه أن هذا هو تحت الميزاب كافي للشر بلاية



الجمهورية ثم أفضل ليالي السنة اه وكلامه كثر في تخصيصها ليالي ليلة الجمعة لا ليالي ليلة القدر نعم ما في  
الجمهورية شامل ليلة القدر ولكن هذا القدر لا يوحى أن يقال أفتي به صاحب النهر اه ح (قوله وجزم الخ)  
نأيد لما قبله من حيث أن الاكثر على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كانت عشر ذي الحجة  
أفضل منه لم يخصص ليلة القدر وليالي العید أفضل ليالي العشرة كقول أفضل من ليلة القدر قال ط  
ود كرامه في شرحه الصغير حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر ما فيه لا جتماع أمهات العبادات  
فيه وهي الأيام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والفجر والليل عشرون ليلة من أيام العشر الاخير من  
رمضان على ما افترضه هذا الخبر وأما حديثهم المسمى بالجمهورية على خلافه وقال في شرحه الكبر وغيره  
الخلافاً لما ظهر في الواقع نحو طلاق أو نذر بأفضل الايام أو الايام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر  
الاخير من رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لأنه إما فصل ليوم في الحزب وعشرة من رمضان أعلاه ليالي  
القدر اه قامت وقيل الوجوه عن عموم ما بهيئ التوفيق وهو أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر  
رمضان وليالي الثاني أفضل من ليالي الاول لأن أفضل ما في الثاني ليلة القدر وهو ما ارداد شرفه واد شرفه  
الاول يوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في أنه ليلة القدر على ليلة الفجر ويأمر منه  
تخصيصها على ليلة الجمعة لما مر عن النهر من تصديق ليلة الفجر على ليلة الجمعة ولا بد على هذا حديث مسلم  
يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لأن الكلام في ليلة الاثني عشر يومها ودد كرامه في آخر باب الجمعة عن  
التأخر خاتمة أن يومها أفضل من لياليها أي لأن ليلة ليالي الصلاة الجمعة وهي في اليوم \* (سبعة) \* في المعراج  
وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الأيام يوم عرفة وأفضل يوم الجمعة وهو أفضل من  
سبعين سنة ذكره في شرحه هذا الصالح بعلامه الموطأ اه وسبق في الكلام على آخر الحج ونزل ط عن بعض  
الشافعية أن أفضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم  
ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العید (قوله وصلى الفجر بعاس) أي طلعه في أول وقتها ولا يسكن  
ذلك عند ما لاها وكذا يوم عرفة في معنى على ما مر عن الشافعية وقد مر أن الاكثر على خلافه (قوله لاجل  
الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عند ما لا يسكنة والبيت وتارة عند الله سبحانه  
مؤكدة إلى الف رلا واحدة - لا فالشافعية فيهما كافي الباب وشرح (قوله ووقفه الخ) أي وقت - وازنه قال  
في الباب وأول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم النحر وآخره طلوع الشمس من يومه من وقف ثم أقبل طلوع  
الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد راى صاحب مساعده ولو لم يبق وقدر السنة امتداد الوقوف إلى  
الاسفار حد أو أماركته فكيف يثبت عرفة سواء كان فعل نطق أو فعل به به ما يكون نجوا لنامره أو غير  
أمره وهو ما تم أو منه أي عليه أو محبوب أو سكران أو لم يبعو علمها أو لم يعلم الباب (قوله كرامة) عماره  
الاب لا إذا كان له أو ضعف أو يكون امرأة تخطى الزحام فلا شيء عليه اه لكن قال في النحر ولم يقيّد  
في المحيط خوفاً للزحام بالمرأة بل أطلقه فشمّل الرجل اه قالت وهو شامل لحرف الزينة عنه مد الرعي وقتصاه  
أنه لو دفع ليلا يرمى قبل دفع الناس وزجهم لا شيء عليه لكن لا شك أن الزجعة عند الرعي وفي الفار بق قبل  
الوصول إليها أمر محقق في زمانها فيلزم منه سقوط واجب الوقوف مجرد لفة فالأولى بتقييد خوف الزجعة بالمرأة  
ويجمل إطلاق المحيط عليه ليكون ذلك عسراً طاهراً في حقها بسقوطه الواجب بخلاف الرجل أو يجعل  
على ما إذا خاف الزجعة نحو مرض ولذا قال في السراج إذا كانت له علة أو مرض أو ضعف فقامه الزحام  
فدفع ليلا فلا شيء عليه اه لكن قد يقال إن غيره من مسائل الحج لا يخالفون الزجعة وقد مر حوامه لو أفاض  
من عرفات لخوف الزحام وجاوز حد ودعا قبل العروب لزمه دم ما لم يبعده قبله وكذا لو نذر بغيره فقامه كذا صرح به في  
الشيخ على أنه فكيف لا يترتب الزجعة بالوقوف بعد الفجر لحفاة فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه  
ترك مد الوقوف المستوفى لخوف الزجعة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قيل بأنه تركي وقد يجاب بأن خوف

مطلب في المفصلة في ليلة  
الجمهورية ليلة الجمعة وعشر  
ذو الحجة وعشر رمضان

وحرم شرح البخاري سيا  
الجمهورية ليلة الجمعة وعشر  
الحجة أفضل من العشر الاخير  
من رمضان (وصلى الفجر  
بعاس) لاجل الوقوف (ثم  
وقف) مجرد لفة ووقفه من  
طلوع الفجر إلى طلوع  
الشمس ولو مارا كافي عرفة  
ليكن لو تركه بعد ركعة

مطلب في الوقوف مجرد لفة



ذهب الى مكة من غير طريق الردافة جازله أتى على المغرب في الطريق بالوقت في ذلك ولم أجد أحدا  
 صريح بذلك سوى صاحب النهاية والعمادة ذكره في باب قضاء الفرائض وكلام شارح السكر أيضا يدل على  
 ذلك وهي فائدة جلية اه وكذا مخرج به في العمادة في الباب المذكور أيضا اه ذكره بعض المحققين عن  
 خط بعض العلماء ذات ويؤخذ هذا من اشتراط المسكان لصحة هذا الجمع كما هو يأتي فانه يفيد أنه لو لم يجر على  
 المرداة لم يلزم مسالة المغرب في الطريق في وقت عدم الشرط وكذا لو بات في عرصات قتيبه (قوله الصلاة  
 أمامان) الجلة في محل جرح بدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه وسلم أسامة قبل أن يبعث عليه السلام بالشعب  
 قبل وفاته قال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعه في الحديث وقتها الجواز أو كذا ط (قوله ليس له النصر)  
 معناه بذلك جرح على الحقيقة لا على الغيرية والشرعية وأما ما سرف في آخر الامة كافي من تبعه الا يوم الذي قبلها  
 فذلك بالخيار الى الحكم كما حقه فانه هاهنا وهم (قوله والمسكان من الردافة) يرد على ما في البحر عن المحيط لوصفها  
 بعد ما هو الزدافة جازله وعرف في شرح اللباب الى المتفق ان كان بعده وهو خلاف ما عليه الجمهور  
 (قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان ههنا أن الثاني أهم (قوله تصلح لزمان وجوه) أي تصلح هذه  
 المسألة فيقال أي من حيث لا يطلب له الإقامة فالجواب عن صلاة الردافة إذا لم يفصل بينها وبين المغرب بفواصل  
 ويقال أي صلاة تصل في غير وقتها وهي أداء وأي صلاة أصابت في وقتها وبسبب إعادة ما فالجواب عن المغرب  
 الزدافة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان محض وهو فالجواب عن المغرب والعشاء في الردافة قبل وأما شرح  
 غيرهما ح زاد ط وأي صلاة أدت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت فالجواب عن صلاة الردافة وزاد  
 لرحم وأي صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب الردافة وقتها الى العيد غير وقتها في بقية  
 الايام وأي صلاة يختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذه يختلف وقتها في حالة الاحرام بالحج وأي صلاة فاسدة  
 اذا نسيح وقتها التي بعدها انقابت صحبة وأي صلاة يكره الاتيان بسنتها هي هذه (قوله فيعود الى الجواز)  
 أي المغرب أو صلاة من مغرب وعشاء في الوقت قبل الردافة ومعه أنه قبل طلوع الفجر لم يجز وهذا  
 قولها وقال أبو يوسف يخز به وقد أساء ههنا أي لأن المغرب التي صلاحها في الطريق ان وقعت صحبة فلا  
 يجب إعادة ثم لا في الوقت ولا بعده وان لم يقع صحبة وجبت فيه وبعده أي ان لم يؤدها بسبب وجوب فضاؤها  
 بعده لا بواقع فاسد الابتناء صحبة بعض الوقت وأجيب بأن المساد موقوف بظهور أثره في نائي الحال كما  
 سرف في مسألة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا عدم الحل بخلافه  
 لما فهمه في البحر وتسلم الكلام فيما عايناه عليه (قوله وهذا) أي عدم جواز ما صلاه في طريق الردافة  
 المفهوم من قوله أعاده ما لم يطاع الفجر فافهم (قوله صلاهما) لأنه لو لم يلهما صار تامة (قوله عاد العشاء الى  
 الجواز) قال في الظهيرية وهذه مسألة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة في ترك صلاة الظهر ثم صلى  
 بعدها جسا وهو ذاكر للمزوك لم يجز فان صلى السادسة عاد الى الجواز اه واستشكل كل من حكم المسألة بطريق  
 الرمي بان فيه تفويت ترتيب وهو فرض نفوت الجواز بقوة كترتيب الترتيب على العشاء قال الأنا يتحمل  
 على ساقط الترتيب أو على نفوذها الى الجواز اذا صلى جسا بعدها اه وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط  
 الترتيب ههنا بتريسة التظهير بقوله في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة في الجوعين هذا قال السيد محمد أبو  
 السعد لا فرق في ههنا بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فترادف ههنا على مسقطات وجوب الترتيب اه  
 (قوله وينوي المغرب أداء) كذا في النور عن السراج وفيه رد على قول الجعرا ثم انقضاء مع أنه صرح بعده  
 بان وقتها وقت العشاء (قوله ويترك سنتها) الموافق لما قدمناه من الجاهلي أن يقول ويؤخر سنتها (قوله  
 ويحجمها) يعني ليلة العيد بان يستعمل فيها أو في غيرها بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسته علم  
 شرعي وهو ذلك وقوله فانه أفضل الخ قال ح أي في هذه ذاتها لا في حق من كان مجردا عن (قوله كما ينبغي به  
 صاحب الظهيرية) عبارة الظهيرية وقوم السوأل في شهر فها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال الى ذلك ثم رأيت في

الصلاة أمامان فتوات بالزمان  
 والمسكان والوقت فالزمان  
 ليلة الفجر والمسكان من الردافة  
 والوقت وقت العشاء حتى  
 لو وصل الى الردافة قبل  
 العشاء لم يصل المغرب حتى  
 يدخل وقت العشاء فتصلح  
 لزمان وجوه (ما لم يطالع  
 الفجر) فيعود الى الجواز  
 وهذا اذا لم يخف طلوع  
 الفجر في الطريق فان كان  
 صلاهما (ولو صلى العشاء  
 قبل المغرب بجزء لفته صلى  
 المغرب ثم أعاد العشاء فان لم  
 بعدهما حتى ظهر الفجر عاد  
 العشاء الى الجواز) ويرى  
 المغرب أداء ويترك سنتها  
 ويحجمها فانها أشرفه سن  
 ليس له القدر كما أنسني به  
 صاحب النهر وغيره





الزحام لنحو عزم من مرض المساجدة لوهذا هذا حديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم من مكة أهله باليل ولم يجعل  
عذر في عرفات لمساوية من اظهاوا مخالفة المشركين فانهم كانوا يذهبون قبل العروب فليتأمل (قوله لا شيء  
عليه) وكذا كل واجب اذا تركه بعد ذلك لا شيء عليه كفي العزم أي بخلاف فعل المخاولة لمساوية كاس المحيط ونحوه  
فان العذر لا يسقط الدم كما سيأتي في الجبايات وبه سقط ما أورده في الشرع بلالية بقوله لكن يرد عليه ما نص  
الشارح بقوله فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية اه نعم يرد ما قدمناه من نفع النفع من  
أنه لو جاوز رفات غسل العروب لم يفسد به أو لحوق الرحلة لم يدم وقد يتعجب بما سيأتي عن شرح الباب في  
الجبايات عند قول الباب ولو فاته الوقوف عزلة فبها جازعاً به دم من أب هذا من جانب المخاولة فلا يؤثر  
اه لكن يرد عليه جملهم خوف الرحلة هذا عذر في ترك الوقوف بزيادة وعلمت جوابه فتأمل (قوله ودعا)  
رافعا يديه إلى السماء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جدا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وفاعله مما لا يدكر  
ذكره قرأه صاري قال الجوزي لم أقف على أنه مما لا يدكر في شيء من كتب النجوم والالعة وفسر الامام الاسفطار  
بجئت لا يبقى الى طلوع الشمس الامم ارميا يصلي وكذا تيزا ودع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس  
الفجر فقد أساء ولا شيء عليه هندية ط وما وقع في نسخ القدوري واذا طاعت الشمس فاض الامام قال في  
الهداية انه غامض لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتعامه في الشرع بلالية (قوله فاذا بلغ  
بلن محسراً) أي أول واديه شرح الباب وفي الجوزي صرح موضع فاصصل بين من ومرد لغة ليس من  
واحدة منهم قال الاذري وهو خمسة مائة دراع وخمس وأربعون دراما اه (قوله لانه موقف الصاري) هم  
أصحاب الليل ح عن الشربلية (قوله وري جرة العقيقة) هي ثالث الجرات على حدمي من جهة مكة  
وليست من موقف يقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة فهستان ولا يري يومئذ يبرها ولا يقوم بعدها حتى  
يأتي منزله ولو بلالية (قوله ويكره تنزيها من فوق) أي فيجزيه لان ما حولها موضع النسل كداني الهداية  
الا أنه بخلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفها ما لا لانه المتعجب ولذا ثبت رمي خلق كثير في زمن الصحابة  
من أعلاها ولم يأمرهم بالاعادة وكان وجه احتياله عليه السلام لذلك هو وجه احتياله حصى الخذف فانه  
يتوقع الاذي اذا رموه من أعلاها لان أسفها فانه لا يتخلون من مرور الناس في صيدهم بخلاف الرمي من أسفل  
مع المسار من من فوقها ان كان كداني النفع ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق الى أسفل لافي موضع وقوف  
الرامي فوق ومقتضى تعليم الهداية بأن ما حولها موضع نسل أن المراد الثاني الا أن يؤول كما أفاده بعض  
الفضلاء أن المراد موضع وقوف المائل لا موضع وقوع الحصى (قوله سبعة) أي سبعة رميات بسبع  
سبع رميات ما ورد في واحدة كتاب عن واحدة نهر (قوله خذفا) نصب على المصدر شرع بلالية فهو مفعول  
مطلق لبيان النوع لان الخذف نوع من الرمي وهو رمي الحصى بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله  
بجملتين) يقال الخذف بالاصابع والخذف بالحقى فالاول بالماء المهمة والثاني بالمهمة شرح العقاب للقدري  
(قوله أي برؤس الاصابع) قبل كيفية الرمي أن يضع طرف اصبعه اليمنى على وسط السمانة ويضع الحصى  
على ظاهر الاصبع كانه عاقد سبعة فيرميها وقيل أن يحلق سمانة ويضعها على مصل اصبعه كانه عاقد عشرة  
وقيل يأخذها بطرف اصبعه وسمانة وهو الاصبع لانه لا يسر المعتاد فتح وصلى كذا في النهاية  
والولوا الجدية وهو مراد الشارح غافهم والخلاف في الاولوية والاختيار أنهما قد اختلفا في باب أي قدر الفولة  
وقيل قدر الحصة أو الزواة أو الاغلة قال في التهر وهذا بيان المذهب وأما الجواز فيكون ولو بالاكبر مع  
الكراهة (قوله ويكون بينهما) أي بين الرامي والجرة ويجعل في عن يمينه والكعبة عن يساره امام (قوله  
حسنة أذرع) أي أو أكثر ويكره الاذلي لئلا يلبس ما دونه وضع فلا يجوز أو طرح فيجوز لكنه مسمى  
بالقائمة السبعة فهستان (قوله والا) أي وان لم تقع من على ظهره بنفسه بل تقرب الرجل أو الجمل أو وقعت  
منفسه اليه من الجرة (قوله لا) قال في الهداية لانه لم يعرف قرية الا في مكان مخصوص هو فوق الباب

لا شيء عليه (وكبروه) والواي  
وصلى على المصطفى (ودعا  
واذا أسفر) جدا (أي موقف)  
مهل الامساك فاذا بلغ بلن  
ثم صر أسرع قدور مية بجبر  
لانه موقف الصاري (و روى  
جرة العقيقة من بلن الوادي)  
ويكره تنزيها من فوق  
(سبعة مائة) بجملتين أي  
برؤس الاصابع ويكون  
بينهم مائة مائة أذرع ولو  
وقعت على ظهره وجعل أو  
جعل ان وقعت بنفسه  
بقرية الجرة جاز والا لا  
مطلب في روى جرة العقيقة



على وجه الزوم ومن السهل على سبيل الاولوية في الاجزاء لان الراس كالحل كافي الطاق اه  
فقول الشارح من كل شعرة أي من الراس لان السهل والنافع ما بعده وقوله وحجوا بقيد ان قدر الاله ولا  
يشكر مع قوله والرابع واجب والاله يفتح الهمزة والهمزة في قوله من الميم لغة مشهورة ومن عطارا وبعدها قد أخطأ  
واحد هذه الاله ببحر وفي ثم سيب اللغات للمووي الاله لاطراف الاصابع وقال أبو عمر والشيباني  
والسجستاني والبحري السهل أصح ثلاث ألعاب (قوله) ويجب اجراء موسى على الاقرع) هو المتار كافي  
الرياحي والبحر والاله ابوعسيرها وقيل استنبأها قال في شرح الباب وقيل استنبأها وهو الاظهر اه (قوله  
والاسقط) أي وان لم يمكن اجراء موسى عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بماله من خلق والاحسن له  
أن يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من أيام النحر ولا يثنى عليه ان لم يؤخر ولو لم يكن له فروع السكينة شرح الى  
البادية فلم يجد آله أو من يحلقة لا يعتبره الا لخلق أو التقصير وليس هذا من قدره لان الاله بالآلة مرحوة  
في كل ساعة بخلاف برء القروح ولان الزالة لا تختص بالموسى أفاده في البحر (قوله) متى بعد رأيت احدهما  
أي الخلق والتقصير قال ط والاحسن تأنيده بهذه الجملة عن قوله وساقه أفضل اه (قوله) ولو لم يكن له  
ماله لتعد التقصير ومثله ما في كتاب الشعر قصير اذ يفتح في الخلق وكذا لو كان معه موصا أو مصورا كما جرى الى  
المسوط ووجهه أنه اذا نقصه تمايز بعض الشعر فيكون جناية على احرامه قبل أن يجعل منه فية بين الخلق  
لكن قد يقال ان هذا التمايز غير جناية لانه في وقت جوار الزالة الشعر يخلق أو غيره ولو تنفاه منه أو من غيره  
كما يأتي صق ما في المسوط مشكلا تأمل ومثل تعدد الخلق مع امكان التقصير يرى أن يفقد آله الخلق أو من  
يحلقة أو يصرف الخلق نحو صداع أو قروح برأسه وتقدم مثال تعددها جميعا في الاقرع وودي قروح شعره  
قصير (قوله) وحلقه أفضل) أي هو مسطور وهذا في سق الرجل وذكره للمراة لانه له في غيرها كالحق الرجل  
لحيته وأشار الى انه لو اقتصر على حلق الراس جاز كافي التقصير لكان مع السكر اه ان كان الله سبحانه فاب السنة  
خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كافي شرح اللسان والتهستمان قال في البحر والاطلاق قول الكبر  
والخلق أحجب فيبدأ خلق المصنف أول من التقصير ولم أراه اه فاشاب أراد ان أول من يقصير السهل  
وهو ممنوع لما علمت أو من تقصير المصنف أو الراس وهو ممكن (تنبيه) \* هدا في غير المصنف أما المصنف ولا  
خلق عليه كسبائي بدائع (قوله) تشويرة) خلق وتب وكذا لو قابل غيره وفيه آخر أعني الخلق قصدا دفع  
\* (تنبيه) \* فالواحد من المصنفين الخلق لا الخلق الا في ما في الصحيحين يعني العكس وذلك انه صلى الله  
عليه وسلم قال للخلق خذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطي الجانب الايمن وهو الخلق وهو الخلق  
وان كان خلاف المذهب اه وأقول لو افترق ما في المذهب عن الامام حلقه رأسي فمأني الخلق في ثلاثة  
أشياء علمان جلست مال استعمل القبلة وبأول البسائر الايسر وقال ابدا باليمن لما أردت أن أذهب قال  
ادفن شعرك فرجعت فدفنته اه فخر أي همد اي يمدح ورحوع الامام الى قول الجسام ولما قال في اللسان هو  
المتن قال شارحه كافي من سائر النسخ والبحر وقال في النجدة وهو الصحيح وقدر وي رجو ع الامام عما نقل  
منه الا بصواب فصح تصحيح قوله الاخير واندمع ما هو المشهور عند المشايخ وقال السرخسي وعبد الشافي  
يدأ بيمين الخلق وذكر كذلك بعض أئمة السان اولهم به الى أحد السنة أولى وقد صحح بدافع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بشي رأسي السكر يمين من الجانب الايمن وليس لا بعد كلام وقد أضاف الامام بقول الجسام  
ولم يشكره ولو كان مذهبه مخالفا لما وافقه اه ملخصا ومثله في المصراع وعاية اليمان (قوله) وحل له كل  
شيء) أي من محظورات الاحرام كابس المحيط وقص الاطعام ط وأفاد أنه لا يحصل له بالرجح تبس الخلق شيء  
وهو المذهب عندنا كافي شرح الباب للقاري عن القاري وفي شرحه على النجاة والرجح غير محاسن من  
الاحرام عندنا في المشهور ومحال عند مالك والشافعي وفي غير المشهور وعنده نافذ نص على المحلل بالرجح عندنا  
في شرح الباب وطسوا هو زاده وفي شرح الجسام الصغير اما ضيقا بقوله وبعده الرمي قبل الخلق حصل له

و يجب اجراء موسى على  
الاقرع وودي قروح ان  
أمكن والاسقط متى تعدد  
أحد هذه العارضين فليس  
الا برأوليه يسمع بحيث  
تعد التقصير تعين الخلق  
بمصر (وحلقه) السهل  
(أفضل) ولو أزاله بحويرة  
بحار (وحل له كل شيء)

لكنه أسلم اه قلت قد يحجب بان المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه صلى الله عليه وسلم من  
الرمي بالخصاصة فادب بريق الدلالة جوارزه كل ما كان من جنس الارض فاعتبر به كل من الشاني والثالث معها  
دون الاول فلم يحز بالهجرة والخشبة ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز بالغير وزح والباقيات  
أبصار به يترجح قول الآخرون تدبر (قوله خلاف المذهب) ولذا قال في المبسوط وبعض المتشقة يقولون لو  
رمى بالهجرة أجزأه لان المقصود اهانة الشيطان وذات يحصل بالهجرة ولو سلمنا قولهم لما شرح لباب قال في الفتح  
على أن أكثر المحققين على أن الأمور تعبدية لا يشتمل بالمعنى فيها (قوله ويكره أخذها من عند الجرة) وما هي  
الاكراهة تنزيه فتح أشار الى أنه يجوز أخذها من أي موضع سواء وفي الباب يستحب أن يرفع من مرد الهمة  
سبع حصيات ويرمي بها جرة العتبة وان وقع من المزدلفة سبعين أو من الطريق فهو جائز وقبل مستحب اه  
قال شارحه لكن قال المكره ما في وهذا خلاف السمة وليس مذهبا وأما ما في البدائع وغيرهما من أنه يأخذ  
حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظاهرية من أنه يستحب  
التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل أن التقاط ما عد السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله  
لان امر دودة) أي في شأهم من سراج (قوله الحديث الخ) أي ما رواه الدارقطني والحاكم وصححه عن أبي  
سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجمار التي ترمى بها كل عام فأنسب أن تأخذ من  
فقال اب ما يقل من مزارع ولولا ذلك لرأيت أمتنا أمثال الجبال شرح السقاية للقاري وفي الفتح عن سعيد بن جبير  
قلت لا بأس بما من مبال الجمار ترمى من وقت التحليل عليه السلام ولم تضره بأى تلا لا تسد الاوى وقال أما  
علمت أن من يقبل بجمعه يرفع حصاه اه قال في السيرة لك أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الاشرار ولا  
يقبل عمل بشر اه وأجيب بان الكفار قد تقبل عبادتهم ليجازوا عابها في الدنيا قال ط ويؤيده  
ما رواه أحمد ومسلم بن أنس رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة  
يعملها في الدنيا أو يشاء ما في الاخرة وأما الكافر فيطعم بحسناته في الدنيا ما يحق اذ أقصى الى  
الاخرة لم يكن له حسنة يعطى من غيرها اه قلته لكن قد يدعى تخصيص ذلك بأفعال البر دون العبادات  
المشروطة بالنية فان النية شرطها الاسلام الا أن يقال ان هذا شرط في ثمره فقط أم لا (قوله بيقين) أما  
بدون يقين فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن يندب غسلها لتكون طهارة متيقنة كما ذكره في البحر وغيره  
(قوله ووقته) أي وقت جوارزه أدام الفجر أي من الفجر الى فجر اليوم الثاني قال في البحر حتى لو أخر حتى  
طلع الفجر في اليوم الثاني لزم عدم عدده من خلافه اه اولو رمي قبل طلع فجر الخ لزم يصح اتفاقا (قوله  
ويسن) كذا هو في جميع الروايات عن المحيط ووافقه في المروعي العيني بالاستحباب رمي (قوله ذكاء) من  
أسماء الشمس (قوله ويباح له رميها) أي من الرمال الى الغروب وجعله في الطهيرة من المكروه  
والاكترون على الاول بحر (قوله ويكره للفجر) أي من الغروب الى الفجر وكذا يكره قبل طلع الشمس  
بحر وهذا عند عدم العذر فلا أساس لرمي الضعفة قبل الشمس ولا لرمي الرعاة بلا كافي الفتح (قوله لانه  
مفرد) تعليل لما استنفيد من التغيير بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويحب على القارن والمتمتع ط وأما  
الاضحية فان كان مسافرا فلا يجب عليه والا كالمسكى فحب كافي البحر (قوله ثم قصر) أي أو حلق كادل  
عليه قوله وحاقه أفضل قال في اللباد ويستحب بعده أي بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص الطفر  
ولو قص الطفره أو شاربه أو طبعه أو طبعه قبل الحلق عليه موجب جبايته ونظام تحقيقه في شرحه (قوله  
بأن يأخذ الخ) قال في البحر والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس شعور بهج الرأس مقدار الاغلة  
كذا ذكره الزياهي ومن ادوات يأخذ من كل شعرة مقدار الاغلة كما هو مخرج في المحيط وفي البدائع قالوا يجب  
أن ين يد في التقصير على قدر الاغلة حتى يسقط في قدر الاغلة من كل شعرة رأسه لان أطراف الشعر غير متساوية  
عادة قال الزياهي في هذا كونه وحسن اه وفي الشعر لئلا يظن أن المراد بكل شعرة أي من شعر الراس

خلاف المذهب (ويكره)  
أخذها (من عند الجرة)  
لان امر دودة حديث من  
جاءت بمشقة حديث من  
(و) يكره (أن يلقطها بحرا  
واحدا فيكسر سبعين بحرا  
مغيرا) وأن يرمي بمشقة  
بيقين ووقته من الفجر الى  
الغروب يسن من طلع  
ذكاء لزواليا ويباح  
لغيره ما ويكره للفجر  
(ثم) بعد الرمي (ذبح ان شاء)  
لانه مفرد (ثم قصر) بان  
يأخذ من كل شعرة قدر  
الاغلة ويحبوا تقصير الكل  
مندوب والرابع واجب



شرط فادهم (قوله قبل الحلق) أي ولو بعد الرمي على المشهور عند ما كما ستر بره (قوله كان بداية) أي ولو  
 قصدنا التحليل ط (قوله لأنه لا يخرج الح) تشرح ما فهم من التفسير مع قصد الرد على القول بأن الرمي  
 محال كما هو (قوله ولياها ما) ممتد أو خبر والمراد بياضه كل يوم من أيام النحر إلا أنه الذي تعقب ذلك اليوم في  
 الوحد كما أن ليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوحد ح قالت وهذا على إطلاقه ظاهر في حق الرمي فإنه إذا  
 لم يرم نهارا من أيام النحر برمي في الليلة التي تعقب ذلك ويقع أداءه بخلاف ما إذا أخره إلى النهار الثاني فإنه يقع  
 قضاء يومه دم كما سدد كره وأما في حق الطواف والمراد به الليالي المتخللة بين أيام النحر لأنه إذا ضربت الشمس  
 من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام النحر ولم يطهر لرمه دم كما أتت في مسألة الحائض فاليوم الذي تعقب الثالث  
 ليست تابعه في حق الطواف والالتكاف فيها أداءه بل لرمه دم كافي الرمي فتدبر (قوله كره تحريم الح) أي  
 ولو أخره إلى اليوم الرابع الذي هو آخر أيام التشريق وهو الصبح كما في العساية وأيضاً الطريق وفي بعض  
 الطوائف وبه بقاء وهو المذكور في المسوط وقاصيخان والسكافي والدرايع وغيرها خلافاً لما ذكره القدروري  
 في شرح مختصر الكرخي من أن آخر أيام التشريق وبعده التكرام في صاحب المنايع والمستصفي شرح  
 اللباب (نبيه) في السراج وكذلك أن آخر الحلق من أيام النحر لرمه دم أيضاً عند أي مسألة لا الحلق  
 يتخير عنه زمان وهو أيام النحر ومكان وهو الحرم (قوله وهذا) أي التكرام وهو وجوب الدم بالتأخير ط  
 (قوله أن قدر أن نعمة أشواط) أي أن بقي إلى عروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يسع طواف  
 أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك أن يسع قطع ثيابها واعتسائها أو يراجع اه ح وعلى قياس  
 محتمل يعني أن يشترط زمن قطع المسافة أو لو كانت في بيتها ط قالت وبالأصح في شرح اللباب وذلك  
 كما مظهر من قول البحر عن المحيط إذا ظهرت في آخر أيام النحر فاب أمكم الطواف قبل العروب ولم يفعل  
 فعليه دم للتأخير وإن لم يكن طواف أربعة أشواط فلا شيء عليها اه فاب أم كان الطواف لا يكون إلا بعد  
 الاعتسالة وقطاع المسافة وفي النحر أيضاً لو حصلت بعد ما قدرت على الطواف لم تطهر حتى مضى الوقت لرمها  
 الدم لأنها مقتصرة بغير طهر اه أي بعد ما قدرت على أربعة أشواط راد في اللباب فتقواهم لا شيء عليها التأخير  
 الطواف مقيده بما إذا حصلت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف أو حصلت قبل أيام النحر ولم تطهر إلا بعد  
 مضى بها لكن يجب الدم فيها لو حصلت في وقت بعد ما قدرت عليه ٢ مشكل لأنه لا يلزمها فعله في أول الوقت نعم  
 يظهر ذلك مما لو علمت وقت حيصم إذا حوته عنه تأمل (نبيه) ٣ هل بعض المشيرين من مسلمان ابن أمير  
 حاج لوهم الركب على القول ولم يطهر فاستفتت هل تطوف أم لا قالوا يقال لها لا يحل لها التحول إلى مكان آخر  
 دنط وطفت أتمت وصح طوافك وحملت ذلك بدخولك في هذه المسألة كثيرة الوقوع فتخير فيها الزمان اه وتقدم  
 حكم طواف المتخيرة في باب الحوض من أحده (قوله ثم أتتني) أي بعد ما مضى ركعتي الطواف وكاب ينبغي  
 التصريح به كما فعل صاحب الهداية واسم السكال شرعاً لا لية (نبيه) ٤ ذكر في اللباب أنه يصلح الظاهر بعد  
 ما رجح إلى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال  
 إليه في الطخ وقال في شرح اللباب أنه أظهر بقلاوة عقلا وعلمه فيه وأما صلاة الجمعة فقال في اللباب ويصح أي  
 إذا كان في أمير مكة أو الجواز أو الحلي طه وأما أمير المؤمنين وليس له ذلك إلا إذا استعمل على مكة اه وأما صلاة  
 العيد ففي شرح مسلمان الكثر للمرضى عن المحيط والتخيرة وغيرهما أنه لا يصلحها مع خلاف الجمعة وفي  
 شرح المنية للعلاني أنه لا يصلحها مع اتفاق الاشتغال به بامور الطخ اه أي لا وقت العيد وقت معنهم أفعال  
 الطخ بخلاف وقت الجمعة ولأن الجمعة لا تقع في ذلك اليوم إلا إذا راجع خلافه اه سدد قال في شرح اللباب وأراد  
 بالاتفاق الإجماع إذا اختلف في المسألة بين علماء الأئمة اه وفي شرح الاشعراء للبرقي من كتاب الصيد أنه منى  
 موضع شجوة وفيه صلاة العيد إلا أنهم استعملت عن الطخ ولم ترف في ذلك فلامع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة  
 يوم الاثنين لأنهم من أدركوا من المشايخ لم يصلها بمكة والله تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أما عدمه لانها

قبل الحلق لم يجعل له شيء ولو  
 قلم طهره مثلاً كان حذابة  
 لأنه لا يخرج من الأسولم إلا  
 بالحلق (فإن أخره عنها) أي  
 أيام النحر ولياها ما  
 (كره) تشرعاً (ووجب  
 دم) لترك الواجب وهذا  
 عند الامكان فالظاهر  
 الحائض أن قدر أنه  
 أشواط ولم تنهه لرمه دم  
 والا (ثم أتتني)

٣ (قوله مشكل) قال  
 شيخنا لا شك فيه اه  
 كتبت من المسائل مما لا  
 لهذه المسألة ومع ذلك  
 صرحوا فيها بالاشتمال  
 ترى إلى المسافرة إذا دخلوا  
 ثم أقام يوسع عليه القضاء  
 لكن إذا مات قبل القضاء  
 يكون آثم لأنه مات بغير  
 دم التوسيع وكذلك  
 هذه المسألة وأيضاً قال أبو  
 يوسف بتوسيع وجوب  
 الطخ ومع ذلك قال ما ثم  
 التناول إلى الموت فلا تنافي  
 بين التأخير وبين التوسيع  
 اه

مما لم يرد في حكم صلاة العيد  
 والجمعة في منى



كل شيء إلا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يحل له الطيب أيضا اهـ (قوله إلا النساء) أي جسامهن ودواعيه (قوله قبل والطيب والصيد) تسمع في ذلك صاحب النهر فقد عز إلى الطهارة استثناء النساء والطيب وإلى أبي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان فاضيلان قال في فتاواه فإذا حاق أو قصر محل له كل شيء إلا النساء وهذا الرمي قبل الخلق يحل له كل شيء إلا الطيب والنساء الخ ومثله ما قدمناه عنه في شرحه على الحاشية الصغرى فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرعي لأن الاحلال بالخلق وهو مبني على خلاف المشهور وكما علمه آتينا وقد ذكر الشرح في عبارة الخالية ثم قال وبهذا يعلم بطالب ما ينسب لقاصيخات من أن الخلق لا يحل به الطيب اهـ قلت ويؤيد قوله في السدائع وأما حكم الخلق فهو مبرورته حلالا يباح له جميع ما حفظ عليه إلا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك إلا النساء والطيب وقال الليث إلا النساء والصيد اهـ ومثله في المعراج والسراج وعاية البيان فقد عر والاول الى الامام مالك فقط والشاى الى الليث من سبعة أئمة المتقدمين في النهر من عزوه الى أبي الليث وهو السهر قدي أحد مشايخ من ههنا وهو ضعيف فافهم (قوله ثم طواف للزيارة) أي لعل طواف الزيارة الذي هو ثاني ركبي الحج قال في السراج ويسمى طواف الافاضة وطواف يوم النحر والطواف المبرور اهـ وثالث طوافه السلام وتقسيم الاحرام والوقوف والبيعة واثبات أكثره والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو بجواز لا يخفى والنيابة الالهية عليه واجباته المشي للقادر والقيام وان تمام السبعة والطهارة عن الحدث وسائر العورة ودفعه في أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الرمي والخلق مسقة ولا يفسده ولا فوات قبل الممات ولا يعزى عنه البطلان إذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى بان تمام الحج بحسب البدنة لطواف الزيارة وما رآه من باب (قوله سبعة) أي سبعة أشواط كما هو بيانه (قوله بيان للركن) أي الطواف الكامل المشتمل على الركن والواجب به على ذلك لا يتوهم أن السبعة ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وإن وافقهم الحق أن الهمام بعد ما كانه نعلاف المذهب ولا يتابع عليه (قوله ان كان سعي قبل) لم يقل ان كان رمل وسعي قبل إشارة الى انه لو كان سعي قبل ولم يرمل لم يرمل ههنا لا يرمل في طواف بعده سعي كما هو ولا سعي ههنا كما في العمادة وكذا في الباب وفيه وأما الاضطباع فساقط مع ما في هذا الطواف اهـ سوا سعي قبله أولا (قوله والا فلهما) أي وان لم يكن سعي قبل رمل وسعي وان رمل فلهما أي لا يرمل السائق بلا سعي ثم يمشي ويحسب كونه لا يعتبر (تنبيه) قال الحسير الرمي ولو لم يفعلهما في طواف القدوم وطواف الزيارة فلهما في طواف الصدر لأن السعي غيره وقت كما سيشرح به في الجليات وهو جواب أن رمل بعد كل طواف بعقبه سعي فيه يعلم أنه يأتي به ما في الصدر ولم يقدّمه ما لم أره من يتجاوز علم من أطافهم (قوله لا تكرارهما) هالة لقوله بالاول وسعي الحج ط (تنبيه) قال في الشرح بلاية قد من أن الاضطرار تأخير السعي الى ما بعده طواف الافاضة وكذلك الرمل يصير اتباعه لمرص دون السنة كما في البحر وقد من أن لا يفتد سعي بالسي بعد طواف القدوم لأن يكون في أشهر الحج فليفتد به فانه مهمهم اهـ قلت وكذا لا يعتد بالسعي الا بعد طواف كامل فان طواف القدوم جنباً أو محسناً أو رمل فيه وسعي بعده فله إعادة ثم ما في الحديث ما في الجنبات إعادة السعي ستمساو الرمل سنة (باب (قوله بعد طواف الطهر) فلا يجمع قبله لباب (قوله ويبتدئ وقت) أي وقت طهته الى آخر العمر ولو مات قبل فعله فقد ذكر بعض الحاشيين عن شرح الباب للقاضي محمد بن عبد الله بن الجبر العتيق أنهم قالوا ان عليه الوضوء لئلا يفتد من قبل من له الخلق وان كان آتيا بالتأخير اهـ تأمل (قوله وسئل له النساء) أي بعد الركن منه وهو أربعة أشواط بحر ولو لم يطفأ أضطرار لا يحل له النساء وان طالع رخصت سنون باجتماع كذا في الهدية ط (قوله بالخلق السابق) أي لا بالطواف لأن الخلق هو المخلوق دون العاوان في غير أنه أشرف على سقى النساء الى ما بعد الطواف فإذا طاف على الخلق عمل كالمال في الرمي أي آخر طوافه الإجابة الى الله تعالى لطلبه الى الاستعداد في سعي فقهية به ففهم الطواف حلالاً (تنبيه) بان باعبار أنه

مطالب في طواف الزيارة

إلا النساء) قيل والطيب والصيد (ثم طواف للزيارة يومان أيام النحر) الثلاثة بيان لوقت الواجب (سبعة) بيان للركن والافالركن أربعة (بالرمل و) لا سعي ان كان سعي قبل هذا الطواف (والافلهما) لان تكرارهما لم يشرع (و) طواف الزيارة (أول) وقته بعد طلوع المجر يوم النحر وهو فيه أي الطواف في يوم النحر الاول (أفضل) ويقتد وقتة الى آخر العمر (وسئل له النساء) بالخلق السابق حتى لو طافه

أخوه من وقته أي الميعين له في كل يوم فعليه القضاء ما جازوه بطوئ وقت القضاء بعروب الشمس في الرابع اه  
ثم قال ولولم يرم يوم النحر أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة أي لا يستكمل من اليوم المصيبة ولا شيء  
عليه سوى الساعة ما لم يكن بعدد ولورم في ليلة الحادي عشر أو غيرها من عيدها لم يصح لاب الا ان في الجمع في  
حكم الايام المصيبة لا المستقلة ولولم يرم في الليل رماه في النهار قضاء وعليه السكاهة ولو أحرى الايام كلها الى  
الرابع اه الاقضاء كلها فيه وعليه ان الرماه لم يقض حتى عربت الشمس مع فاب وقته القضاء وليست هذه  
الليلة تابعة لاقضاءها اه والحاصل أنه لو أحرى الرمي في غير اليوم الرابع يرمي في الليلة التي يلي ذلك اليوم الذي  
أحرى فيه وكان أداءه انما يتابعه وكذا تركه السبعة واب أخوه الى اليوم الثاني كان قضاء ولولم يرم في الرابع  
لو أحرى السكاهة الى الرابع ما لم تعرب الشمس ولو غربت سقط الرمي ولزم سدهم وقد تهاجر بمأقور رماه أن ماد كره  
الشارح د عا لآخر وغيره من أن انتهاءه الى طالع الشمس ليس بيا بالوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء  
لاب ما بعد غر الرادع وقت لرمي الرابع أداء ولرمي غيره من الايام الثلاثة قضاء فاده م (قوله وله النحر)  
بسكون الغاء أي الرجوع سراج (قوله في طالع عر الرابع) ولكن يفرق قبل عروب الشمس أي الشمس  
الثالث فاب لم يرم حتى عربت الشمس بكرهه أب يفرق في الرابع ولو يرم من الليل قبل عروب الشمس  
لا شيء عا وهو قد أساء وقت ليس له أب يفرق بعد العروب فاب يرم في وقت طالع الشمس قبل الرمي  
لزمه الدم انما فاب لا يفرق في ذلك بين المسك والآخر فاقى كتابي السر (قوله وحار لرمي را كالح) عماره  
الملتقى أحضر وهي وحار الرمي را كالحا غير را كالح أفضل في حرم العقبة اه وفي الباب والافضل أن يرمي  
حجرة العقبة را كالحا وغيرهما ما شئنا في جمع أيام الرمي اه وقوله لانا يذهب أي الدعاء بعد رمي الاولين في  
الايام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الاول وفي الثلاثة بعده فانه لا داعية لبعدها والصادق أب كل رمي يذهب  
بعده فانه يرميه ما شاء ما هو كل رمي بعده رمي كل رمي وما لا يلائم هذا التصحيح بل قول أبي يوسف وله حكاية  
مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافي والمدائع وغيرهم وأما  
قوله ماد كرمي الجبرأب الاصل الركوب في السكاهة على ما في الحاية والمشى في السكاهة على ما في الظهيرة وقال  
فحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال (قوله ورسم السكاهة) أي ما أداء ما شئنا فاب الى التواضع والخشوع  
ونحوه وفيها الرماه فاب عامة الميعين مشاة في جميع الرمي فلا تؤمن من الاذى بل ركوب باهم بالرجعة ورميه  
عليه الصلاة والسلام را كالحا هو لا يظهر فعله ليعتدي به كعوا واهرا كالحا قال في الجبر ولو قبل بأنا ماشيا  
أفضل الا في رمي حجرة العقبة في اليوم الاخير لكان له وجه لانه داهب الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة  
وعايب الناس را كالحا ولا ايداء في ركوب ما مع تحصل فضيلة الاسراع له عايب الصلاة والسلام اه فليت لكن  
في هذا الرماه يعسر ركوبه بعد رمي العقبة وركوبه بعد ركوبه اكثر الرماه فاب في اليوم الاخير يرمي  
السكاهة را كالحا لكان له وجه أيضا مع تحصل فضيلة الانماع في السكاهة ولا يصح عليه غيره لاب العادة أن  
السكاهة يركوب من منازلهم سائرين الى مكة واما في غير اليوم الاخير فيرمي السكاهة ماشيا (قوله بهتت عا)  
وبكسر الشاء وقع القاف المصدر وسكون الواحد الانتقال نهر (قوله أو ذهب لعرفة) في بعض النسخ بالواو  
بدل أو وهو يتعريف والواضح أن يقول أوتركه فيها وذهب لعرفة الا يصلح تساقط قدمه سال الاثنان  
(قوله كره) لا تراب شبيهة عن ابن عمر رضي الله عنهما عنهما من قدم ثقله قبل السفر فلا حله أي كلما ولانه  
يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره والظاهر أنهما اتزمت به في بحر واعتزضا في النهر بأن يرمي الله عه  
كان يجمع منه ويؤدب عا وهذا يؤذن بأنها نحر عية وفيه نظار فانه كان يؤدب على تركه بخلاف الاول تأمل  
(قوله لان أمن) بحث لصاحب البحر وبه أخوه أخذ من مفهوم التعليل بشغل القلب ط (قوله وكذا الخ)  
قال في السراج وكذا يكره الانساب أب يجعل شئنا من نحو أخذ ناله ويحصل مثل النهر وشبهه لانه يرمي  
حاطره فلا يطرغ له الماء على وجهها اه (قوله ولو ساعة) يقف فيه على راس ساعة يدعو سراج فيحصل بذلك

(وله الشطر) من مئ (قبل  
طالع فجر الرابع لا يؤخذ)  
للسحول وقت الرمي (وحاز  
الرمي) كله (واكلوا) لكنه  
(في الاولين) أي الاولى  
والوسطى (ماشيا أو ذل)  
لانه ثق (لاني الانسية)  
أي العقبية لانه يصرف  
والراكب أو صدر عليه  
وأطاق أو - ابقا المئ في  
الناحية ورتله السكال  
وغمره (ولو قدم ثق له)  
نقته من متاعه ونسبته (الى  
مكة) وأقام عسي (أو ذهب  
المصرف) (كره) ان لم يأمن  
لا ان آمن و - - - - -  
لله على - - - - -  
الشغل فله - (واذا قر)  
الاسح (الى مكة) (ول)  
ولو لم يات (بالحملة) يصم  
ونقته

قوله ابن شبة كذا بالاصل  
المقابل على خط المؤلف  
ولعله ابن أبي شبة كما هو  
مشهور في كتب الحديث  
الـ ٢٠٤٤



فيمتصها الرمي (وبعد الزوال ثانياً) (م) الخروج من الجوار (الاستعداد) (ب) إيلي من جند السيف ثم عايناه (و) السوطي (ثم بالفتح) ما

سبعة اوقاف) حامدا امهالاد  
حكم برامه ليا قدر قراءة  
المقرة (بعد) تمام كل (رمي)  
بعده رمي فقط (ولا يقف  
بعد الثالثة و) لا بعد رمي  
يوم النحر (لانه ليس بعده  
رمي (ودعا) له نفسه وغيره  
واذا كفيته نحو السماء  
أو القبلة (ثم) رمي (بعدها)  
كذلك ثم بعده كذلك ان  
مكث وهو أجب وان قدم  
الرمي قبله) أي في اليوم  
الرابع (على الزوال جاز)  
فان وقت الرمي قبله من  
الغيب والنسروب وأما في  
الثاني والثالث فن الزوال  
لما وقع ذكاه

وما لبث في روي الجرات الثالث

٤ (قوله فاعل سببه الخ)  
فيه ان هذا لا يصلح سببا  
للمشقة لان يجوز تأنيدها  
بغيره كما كان فيكمه الاتيان  
بمافي ثاني الخبر بعد الذهاب  
الى مكة اهـ

قوله ويكتب بكل حصة  
ليست في نسخ الشارح التي  
بأيدينا ههنا بل قد سدت في  
حداوة المسند في قوله وروى  
بشارة العتيبي عن بعض الروادى  
عن مسند ما ذكره بكل حصة

م (قول الشارح لما وقع  
في كتابه) قال العلامة السبكي  
أي في اليوم الآخر  
السلام أي طاهر

بني فقد علمت نقلة وأما مكة فاعلم سببه أن من له إقامة العري يكون معنى حاصوا والله تعالى أعلم (قوله فيبيت  
م الرمي) أي ليالي أيام الرمي هو السنة ولو بات بغيرها كره ولا يلزمه شيء لباب (قوله وبعد زوال ثاني النحر)  
قال في اللباب ثم إذا كان اليوم الحادي عشر وهو ناي أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر  
لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الرمي وما بقي من أمور المناسك وهذه الخطبة سنة وتتركها  
عقله عطفية اه (قوله بعد استئذان الخ) حاصله أن هذا الترتيب مستحب لا متعين وهو مخرج في الجمع وغيره  
واختاره في الفتح وقال في اللباب والاختيار على أنه سنة وعزا ما رواه إلى المدائني والكرمانى والنجاشي  
والسراجية ونقل في البحر كلام النجاشي ثم قال وهو مخرج في الخلاف وفي اختيار السنية اه وكذا اختاره أصحاب  
المتون في مسائل مشهورة آخر الحج كسبب يأتي وما في النهر من أن مخرج ما في المحيط اختيار التعيين بمسألة فصار  
بل جعل التعيين رواية عن محمد فقد يقال في اللباب ولو بدأ بحجرة العبة ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم بذلك  
في يومه فإنه يعيد الوسطى والعقة فقامت أو ستؤكد الترتيب الاول ورمي الاخيرة تين فإنه يرمي الاول ويستقبل  
الباقى ولو رمى كل حجرة ثلاثاً أتم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع وان رمى كل واحدة  
بأربع أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعيد اه أي لا لاكثر حكم الكل فكانه رمى الثانية والثالثة  
بعد الاول (قوله بما يلي مسجد الحيف) وحدها من باب مسجد الحيف الكبير اليها نذراع الحد يد عدد ١٢٥٤  
وسدس ذراع ومنها إلى الجرة الوسطى عدد ٨٧٥ ومن الوسطى إلى جرة العقة عدد ٢٠٨ كما نقله  
الشمس طائفي في شرح البحارى عن الفراء في المسالك ونحوه في كتب الشافعية فإني أفتي بما في ذلك من فقههم  
(قوله الوسطى) بدل من ما ح (قوله ويكبر بكل حصاة) أي قائلاً باسم الله الله أكبر كما مر (قوله قدر قراءة  
المقرة) زاد في الباب أو ثلاثة أحزاب أي ثلاثة أرباع من الخبز أو عشر من آية قال شارحه وهو أقبل  
المواثيق واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (قوله بعد غمام كل رمي) لا عدد كل حصاة لباب (قوله فلا يقف  
بعد الثالثة) أي جرة العقة لانها ليس بعد رمي في كل يوم قال في اللباب والوقوف عند الاولين سنة في الأيام  
كلها وقوله ولا يرد رمي يوم النحر أتى فيه بالواو عطفاً على ما ذكره في التفريع إشارة إلى ما في عمارة المتن من  
التصور (قوله ودعا) عطفاً على قوله ووقف حامداً (قوله نحو السماء أو القلة) حكاية لقول ابن قال في شرح  
اللباب يرفع يديه حذو منكبَيْه ويحتمل بالبن كفيه نحو القملة في طاهر الرواية ومن أي يوسف نحو السماء  
واختاره صاحبها وغيره والمأهر الاول اه (قوله ثم رمي عدا) أي في اليوم الثالث من أيام النحر وهو الملقب  
بيوم النهر الاول فإنه يجوز له أن يفرقه بعد الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشریق يسمى يوم النهر الثاني  
فرض (قوله كذلك) أي في الرمي في اليوم الذي قبله بجماعة جميع ما ذكره (قوله ان مكث) فيسدى قوله  
ثم يعيده كذلك فقط لا في قوله ثم عدا كذلك أيضا اه قال في النهر أي ان مكث إلى طلوع فجر الرابع في  
الظاهر عن الامام وعنه إلى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداء به عليه الصلاة والسلام لقوله  
تعالى فمن تجل في يومين الاثم عليه الآية والتفسير بين الغاضل والافضل كالمسافر في رمضان حيث يسير بين  
الصوم والافطار والاول افضل اسلم يضره اتفاقا ثم (قوله جاز) أي صح عند الامام احتجاسا مع الكراهة  
المنزعية وقال لا يصح اعتبار اسائر الايام نهر (قوله فان وقت الرمي فيه) أي في اليوم الرابع من النهر  
للعروب أي شروب الشمس ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت سجود في الجملة فان  
ما قبل الزوال وقت كبره وما بعده مسنون وبغروب الشمس من هذا اليوم يقوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا  
شرح اللباب (قوله من الزوال اطلاقه) كما (أي إلى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز  
في الجملة قال في اللباب وقت شرعي الجواز الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله  
في المشهور وقيل يجوز والوقت المستوفى فيها من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى الطلوع  
وقت كبره والاطلاع النهر أي فجر الرابع فقد جازت وقت الاداء ووقت القضاء إلى آخر أيام التشریق في

ISLE OF GUERNSEY, JERSEY & THE CHANNEL ISLANDS



في الهداية والجمع والمقايمة ونحوها في مسائل النوى ان ذلك مكر ولا بد ان يكون فيه مصلحة ولا أثر  
 فيكون وما لا أثر له لا يعمر عليه اهـ وبهذا من السكك والطراناس في ما سلكه قال وقد عدله الاصل  
 هي اعمام مدهنا وقال الزياتي والعمادة حاربه في تعظيم الكابر والمسكر لاندالك مكرمال في الجبر اكبه  
 بفعله على وجه لا يحصل منه صدم أو وطع لا حد \* (بنييه) في كلامه اشارة الى انه لا يتجاوز مكة ولهذا قال  
 في الجمع ثم يعود الى أهله والمجاورة بمكة مكرهة أي صالحة قاله ما ونقوله قال الحائضون المأطوب من  
 العلماء كافي الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام بمقتضى فضل المصلاة لان هذه الكراهة عاتقها من طوائف  
 وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني  
 كروها عمدها فان تضاعف المسياآت أو تعاطفها ان فقدت فيها مصلحتها السائمة وله الادب المفدى الى  
 لاشلال بوجوب التوقير والاحلال قائم اهـ نهر \* (نهر) قال السيد العلي في شفاء العرام يحصل  
 من طرق حديث ابن الزبير ثلاث روايات احدى ان الصلاة في المسجد اطهر من غسل على الصلاة بمسجد  
 لمدينة بمائة صلاة الثانية ان الصلاة بمائة ألف صلاة في مسجد النبوة صلى الله عليه وآله وانما من مساكر  
 وعلى الثالثة حسب المقاس المسير الصلاة بالمسجد اطهر من مائة صلاة واحدة في غيره مائة سنة ومائة  
 سنة وستة أشهر وعشرين ليلة والصاوات الخمس مائة مائة سنة وستة أشهر وعشرين سنة وستة أشهر وعشرين  
 مال قال السيد رابن الشيخان لا بد من الصلاة في المسجد في مائة ألف صلاة واحدة في جماعة بالقي  
 ألف وستة أشهر وعشرين ليلة والصاوات الخمس مائة مائة سنة وستة أشهر وعشرين سنة وستة أشهر وعشرين  
 وطه غير المسجد من المصلاة في كل مائة سنة شمسية مائة ألف صلاة واحدة في كل ألف سنة بالالف ألف  
 صلاة ومائة ألف صلاة في كل مائة سنة واحدة في جماعة في المسجد اطهر من فصل ثواب على ثواب من صلى  
 في غيره فرادى حتى يباع في روح عليه السلام فهو الصواب اهـ ثم ذكر أن العلماء اختلفوا في هذا الفصل هل  
 هم الفرض والمفعل أو يختص بالفرض وهو مائة مائة سنة وهو مائة مائة سنة وهو مائة مائة سنة وهو مائة مائة سنة  
 والجميع مائة مائة سنة واختلاف في المراد بالصلاة في كل مائة سنة واحدة في جماعة أو في كل مائة سنة واحدة في جماعة  
 اطهر من كل مائة سنة واحدة في جماعة أو في كل مائة سنة واحدة في جماعة أو في كل مائة سنة واحدة في جماعة  
 ثم في الثبوت لم يثبت كراهية الصلاة فيها اهـ ما عدا ما ورد ذكره في الخبر في الصلاة في الجماعة  
 ذكره الا اننا كذا كتبه بعض المتأخرين وذكر المير في شرح الاشياء في أحكام المسجد أن المتأخرين  
 عندنا انما أتوا التضعيف بجمع جميع مكة بل جميع حرم مكة الذي يتوسطه مكة والورد (قوله وسقنا  
 طواف القدوم الخ) هذه مسائل شتى عمودها على الله سبحانه والذكر بفضل وذكر في الجهرات سقيمة  
 لسقوط لا يكون الا في الضرر وهو ما يجازع عدم سميته في حق الامانة ما شرع الا في انتفاء الاعمال  
 لا يكون سنة عند الناس ولا شيء عليه مكره لا بد منه وامال طواف الزيارة أعني عنه كالفرض يعني من  
 سنة المسجد ولما لم يكن له طواف طواف قدوم لا طوافها أعني عنه قيد طواف القدوم لان القارن اذ لم  
 يدخل مكة ووقف بعرفات صار رافعا مدرته فيلزمه دم لوفها وقته أوها كما سبأت في آخر القرآن اهـ  
 (قوله وأساء) أي لتركه السسمة وقد منان الاسامة دون الكراهة أي الترخية (قوله عرويه) أي في  
 عرف الامة والاوضح أن يقول لهوية أو شرعية كما عرفت في شرح اللسان (قوله وهو اليسير) ذكر الصبي  
 مراعاة لذكر الخبر (قوله من روال الخ) متعاون بمذوف مفعلة لساغة لا يوقف الفساد المعنى باعتبار العاية  
 تدبر (قوله أو اجتاز) أي موقوفه مسرع حال اشارة الى أن هذه الساعة لا بد من أن يكون فيها  
 لمقتدار من الوقوف فان المسرع لا يجلس أو عن وقوف يسير على قدمه ثم ينقل القدم الاخرى ولما صح  
 متمسكه كما عرفت بابه (قوله أو انما أو بمعنى عليه) يشير الى أن الوقوف يعرفه يصح بلاية كما يصح به  
 بخلاف الطواف قال في البحر والفرق باب الطواف عبادة مقصودة ولا بد من أن يكون فيها اشتراط أهمل

مطلب في حكم المجاورة  
 بمكة والمدينة

مطلب في مضائق الصلاة  
 بمكة

(وسقنا طواف القدوم  
 عن وقف بعرفة ساعة  
 قبل دخول مكة ولا شيء  
 عليه تركه) لأنه سنة  
 وأساء (ومن وقف بعرفة  
 ساعة) عرفته وهو اليسير  
 من الزمان وهو المجهل  
 اطلاق الفقهاء (من روال  
 يومها) أي عرفة (الى  
 طلوع فجر يوم النحر أو  
 اجاز) مسرعا أو (بأنما  
 أو مفدى عليه

٣ (قوله مائة سنة وستين  
 الخ) الذي يقسمه العلامة  
 القسطلاني على التمازي  
 في باب غسل الصلاة في  
 مسجد مكة والمدينة عن  
 المقاس حسب الصلاة  
 بالمسجد انما في الصلاة  
 الصلاة واحدة في غيره  
 خمس ومائة سنة الى آخره  
 ما ذكره المشي وخبره  
 فالصواب ما قلناه من سنة

أصل السبعة أما السكك فساد كسر السكك من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجميع شعيرة ثم  
 بدخل مكة بحجر وفي شرح النقاية للقاري والظاهر أن يقال أنه سبعة كفاية لأن ذلك الموضع لا يسع السباح  
 جميعهم وبني لا من السبع وكذا أخبرهم أن يبرأوا به ولو ساءت أظفار اللعانة (قوله لا يطعم) ويقال له أيضا  
 المذبح والطيف قاري قال في الفتح وهو ماء مكة حده ما بين الجبلين المتصين بالمقار إلى السكك المقابلة لذلك  
 مصدا في الشق الايسر وأنت ذاهب إلى متى مرتفع ما بين بطن الوادي (قوله ثم إذا أراد السفر) أي ثم وما  
 بعدها إشارة إلى ما في النهر وغيره من أن أول وقتها بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر حتى لو طاف  
 كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه ولا آخره وهو مقيم بل لو أقام عاملا ينوي الإقامة  
 فله أن يعاوف ويقع أدايم المسقط بقاعه عند أرادته فله وفي الباب أنه لا يسقط بيعة الإقامة ولو  
 سبى ويسقط ببيعة الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الأول أي قبل ثالث أيام النحر ولو نوى  
 الاستيطان بعد ذلك لا يسقط ما كان نوا قبل النفر ثم بدله الخروج لم يجب كالسكك إذا خرج اه (قوله أي  
 الوداع) يقع الواو وهو اسم لهذا الموضع أيضا يسمى أيضا طواف آخر العهد وأما الصدر فهو بفتح السين  
 رجوع المدا من قصدوا الشارب من موره كفي القهستاني (قوله بالارمل وسعى) أي ان كان فعلها ما في  
 طواف القدوم أو أراد ركبا من الحير الرمي (قوله وهو واجب) فالنفر ولم يطعم وجب عليه الرجوع  
 ليحاط به ما لم يجاوز الميقات فيخير بين إراقة الدم والرجوع بالحرام جدي بعمرة مبتدئة بطوافها ثم بالصدر ولا  
 نفي عليه التاخير وهو الأول أولى يسير عليه ونظما للفقهاء غير الواجب (قوله الأعلى أهل مكة) أفاد وجوبه على  
 كل طائف آفاق مفرد أو متعم أو فارق بشرط كونه مدركا كافيا غير معدود ولا يجب على المكي ولا على المعتمر  
 مخالطة أو فائت الحجاج والمحصر والمجنون والصبي والمجانن والمساكين في الباب وغيره (قوله ومن في حكمهم)  
 أي من كان داخل المواقف وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كما في (قوله فلا يجب الحج) قال في النهر  
 والمضي عنهم انما هو وجوبه لا بد منه وقد قال الثاني أعجب إلى أن يعاوف المكي طواف المذبح لانا وضع لحتم  
 أعمال الحج وهذا المعنى موجود في حقهم (قوله كمن مكث بعده) لأن المستحب إقامته عند أرادته السفر كما  
 (قوله ولو طاف) أي دار حول البيت ولم تحصره البيعة أصلا (قوله أو طابا) أي لعمره ونحوه (قوله لكن  
 يكفي أصلها) أي أصل بيعة الطواف بالارم تعين كونه للصدر أو غيره ولا تعين وجوب أو فرضية (قوله فلو  
 طاف الحج) الحاصل كفي الفتح وغيره أن طواف طوافي وقت وقوع عنه نواه تعين أو لا أو نوى طوافا آخر  
 ومن دونه لو قدم معتر أو طواف وقع عن العمرة أو حاد طواف قبل يوم النحر وقع للقدوم أو فارق طواف  
 طوافي وقع الأول عن العمر والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة أو بعدما حل النهر بعد  
 ما طاف للزيارة فهو للصدر وان نواه لتعاو مع فلا تعمل البيعة في التقديم والتأخير إلا إذا كان الثاني أقوى  
 كالوقوف طواف الصدر ثم عاد بسوا من عمرة فبعد الطواف العمرة ثم الصدر ونحوه في الباب (قوله ثم بعد  
 ركعتيه) أي بعد الصلاة في الطواف وتقدم الكلام عليه ما تقدم أيضا أنه قبل أن يلتزم بالترتيب أولا ثم  
 يصلي الركعتين ثم يأتي زمزم وأنه الأسهل والأفضل وعليه العمل وأن ذكره هنا من الترتيب هو الأصح  
 المشهور ومنه في الفتح هناك وعبر عن الآخر بقيل لكن يحرم بالقبيل بها (قوله شرب من ماء زمزم)  
 أي فائت ما قبل القبلة من ماء زمزم في كل مرة إلى البيت ما بهابه وبوجهه ورأسه  
 وبوجهه ما بهابه على جسده أن أمكن كافي العبر وغيره وتقدم في الفتح لذلك فصل الاستيطان فارجع إليه  
 وسياق بعض الكلام على زخم آخر الحج (قوله وقيل العتبة) أي ثم قبل العتبة المرتفعة عن الأرض  
 فوسلتاني (قوله ووضع) أي ثم وضع قهستاني (قوله ووجهه) أي بعده الأيمن ويرفع يده اليمنى إلى العتبة  
 الباب (قوله والشيث) أي تعالى كالتعاقب في ذلك بطرفه فيسأل إلى جابل قهستاني (قوله وهذا) أي حال  
 تشبه الاستان من طهر ماء زمزم كبراهم لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع قهستاني) كذا

طواف في طوافه الصدر

الابطخ وليست المتسيرة  
 منه (ثم) إذا أراد السفر  
 طواف للصدر أي الوداع  
 (سبعة أشواط بسلا  
 رمل وسعى وهو واجب  
 الأعلى أهل مكة) وفي  
 حكمهم فلا يجب بل يندب  
 كمن مكث بعده ثم النية  
 للمواضف شرط فلو طاف  
 هاربا أو طابا لم يحز لكن  
 يكفي أصلها فلو طاف بعد  
 أرادته السفر ونوى التلوع  
 أسوأ عن الصدر ولو طاف  
 بنية التلوع في أيام النحر  
 وقع عن الفرض (ثم) بعد  
 ركعتيه (شرب من ماء زمزم  
 وقيل العتبة) تعظيم السكبة  
 (ووضع صدره ووجهه  
 على المزمزم وشيئ بلا سائر  
 ساحة) كالتسليم أو لم  
 ينكها يضع يده على رأسه  
 ويسوطه بين على الجدار  
 فائتين والتحق بالجسد أو  
 ودعا بتمسك يديه (أو  
 يباكي ويرجع قهستاني)  
 أي إلى خلف (حتى يخرج  
 من المسجد) ويصير مالا حظا  
 إليه



عنه يحتاج الى نقل وقدم ما هناك عن شرح المقدسي عن البحر العميق انه لا يحج على جنوب مسلم ولا يصح منه انما  
 يح نفسه ولا يكن يحرم عنه وابنه اه من خرج عاقل يريد الحج ثم حجب قبل احرامه يحرم عنه ولبه بالاولى واصل  
 التوقف في احرام ربيعة عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتقي عن محمد بن حزم وهو صحيح ثم اصله عنه فقصي به  
 أصحابه المسائل ووقفوا وكثرت كذلك سبب ثم افاض أخوه ذلك عن حجة الاسلام اه قال في الهرو وهدار بما  
 يرمي الى الجواز اه واصل قال يرمي الى الجواز لا من حيث ان كلام الفتح في المعنى وكلامه في الجواب بل من  
 حيث ان كلام الفتح فيما لو احرم عن نفسه ثم اصله العتق وكلامه ما فيها اذا حجب قبل ان يحرم من نفسه واصل الفتح  
 الى الجواز في ذلك في غاية الخلاف ما فهم \* (ورع) \* الصبي العير المميز لا يصح احرامه ولا أدائه بل يصحان من  
 ولبه له يحرم عنه من كان أقرب اليه فلو اجمع والدواح يحرم والدوه له المحبوب الا أنه اذا حجب بعد الاحرام  
 يلزمه الجراعه ويصح منه الاداء وتسامه في اللباب (قوله لم يحد من الحج حرره) أي عدم تركه التوقف من الاعتدال  
 الامن من المطال عند فعله لا من كل وجه فلا ينافي أن المطواف أفضل ط (قوله فطاف الخ) فطاف تعلى على  
 طاف وسعي طاف وسير والاولى الابواب في الثلاثة بصيغة المصارع بل الاولى قول الكوفي باب الفوات دليل  
 بعمره لا يفيد الوجوب وانه صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل فعل المرأة فلا بد ذلك ليس بعمره  
 حقيقة كما صرح به في باب الفوات من اللباب وغيره وفي الكلام اشارة الى ان احرام الحج باى وهذا عند ما  
 وقال الثاني انقلب احرامه احرام عمره وغرة الخلاف تطهر فيما لو أسرم بحجة أخرى صح عند الامام ويردها  
 اثلا يصير جاهل بغير احرامه عليه دم ويختار وعمره من قابل وقال الثاني يصح في الاقلاب احرام الاولى  
 وقال محمد لا يصح احرامه أصلا مهر (قوله ولو حجه ندرا أو فطوفا) وكذا لو فاسد اسوا طرأ فساد أو اعادة  
 فاسدا كما اذا أسرم صامعا مهر (قوله في سائر) أي من أحكام الحج ط (قوله لكها وكشف وجهها لأرأسها)  
 كذا في الكبر واعتصره الرائي ناهي تلويل بلا فائدة لان التحاليل الرحل في كشف الوجه فلو اقتصرت على  
 قوله لا تكشف رأسها كان أولى وأحاط في الكبر ناهي لما كل كشف وجهها تخفيفا لا المنادى الى الفهم أنها  
 لا تكشف لانه محل الفتنة نص عليه وان كانا سواميه والمراد بكشف الوجه عدم تماسه شيء له فذلك يكره لها  
 أن تلبس البرقع لان ذلك عاص وجهها كذا في المسوط اه قالت لو عطف قوله والمراد بأولها كان حوايا آخر  
 أحسن من الاول تأمل (قوله وحافته) أي باعدته عنه قال في الفتح وقد جعلوا ذلك أعوادا كالقمة توضع على  
 الوجه ويستبدل من فوقها الثوب اه (قوله طر) أي من حيث الاحرام معني أنه لم يكن حذورا الا ان ليس  
 بستر وقوله بل يرد أي خوف من رؤية الاحاب وعبر في الفتح بالاستحباب لكن صرح في النهاية بالوجوب  
 وفي المحيط ودلت المسئلة على ان المرأة هي المظهر وجهها للاحاب بلا ضرر ولا فساد من تعاليمه  
 ملحق التمسك لولا ذلك والالم يكن لهذا الارساء فائدة اه وخوفه في الحاشية ووقع في البحر عما حاصله أن تحمل  
 الاستحباب عند عدم الاحاب وأما عند وجودهم فالارساء واجب عليها عند الامكان وعند عدمه يجب على  
 الاجاب عض البصر ثم استدرك على ذلك بأن السووي يدل أن العلاء فالوا لا يجب على المرأة بستر وجهها في  
 طريقها بل يجب على الرجال العنص فالوطا هو من قبل الاجماع واعتصره في الهرو بأن المراد عشاء مذهب  
 قلت يؤيده ما سمعته من تصريح علماء بالوجوب والسعي \* (تسمية) \* علمت بمسألة عدم حجة ما في شرح  
 الهداية لان السكال من أن المرأة هي مبرمة عن بستر الوجه مطلقا لا بشيء وصل على قدر الوجه كالباب  
 والبرقع كما قدمناه أول الباب (قوله دفعا للفتنة) أي فتنه الرجال بسماح هو نأ (قوله وما قيل) رد على العبي  
 (قوله ولا ترمي الخ) لان أصل مشروعيته لاظهار الجلد وهو للرجال ولانه يتكلم بالسحر وكذا السبي أي  
 الهرولة بين الميالي في المسعى والاصطباغ سعة الرمل (قوله ولا يتكلم) لانه مثله سلق الرجل لحية بجر (قوله  
 من ربيع شعرها) أي كالرجل والسكل أفضل قهستانى خلافا لما قيل انه لا يتكلم في سعة بالربيع بخلاف  
 الرجل بجر (قوله كحمر) أي تنسده قوله ثم قصر من بيان قدره وكيفية (قوله ونابس المحيط) أي المحرم

الحديث الخمر حرره (وطاف  
 وسعي وتعالى) أي بأفعال  
 العمرة (وقصى) ولو حجه  
 ندرا أو فطوفا (من قابل)  
 ولا دم عليه (والمرأة) هي  
 ص (كالبدل) لعدم  
 الخطاب ما لم تنس دليل  
 الخصوص (لكها وكشف  
 وجهها لأرأسها) وسدلت  
 شياء هو حافته عند مجاز  
 بل بدت (ولا تلبس حبرا)  
 بل تلبس بها دفعا للفتنة  
 وما قيل ان صوتها عورة  
 ص (ولا ترمي) ولا  
 تفسق (ولا تلبس  
 الميالي ولا تتكلم بل بقصر)  
 من ربيع شعرها بجر  
 (ونابس المحيط)



الذية وان كان غير محتاج الى تعيينه كما هو وأما الوقوف فليس بعبادة مقصودة ولا لا يتفصل به وجود الدنيا  
في أصل العبادة وهو الاحرام يعني عن اشتراطه في الوقوف اهـ لكن أو رد عليه في النهر القراءات في  
المسألة فانما عبادة مستقلة بذليل أنه يتعمل بها مع أنه لا يشترط لها النيابة قال ولم أره لاحد ولم يظهر لي عند  
حواش قات قد جمع كون القراءة عبادة مستقلة والتفعل بها لا يدل على ذلك كالوصوفه انه يتفعل به مع كونه  
ليس عبادة مستقلة ولذا لم يصح نذره وكذا القراءة في القهستان في من الاعتكاف ان المدرس الا يصح لان  
فرضت تعمال الصلاة لا عينها فتأمل (قوله وكذلك أو أهل غيره رقيقة) أي عن المعنى عليه أو النائم المريض  
كافي في شرح الباب لان الاحرام شرط عند ما كونه في الصلاة فصحت النيابة بعد وجودنية العبادة منه  
وهو خير وجه للصح معراج وفي النهر ومعنى الاهلال عنه أن ينوي عنه ويأبى فيصير المعنى عليه محرم بذلك  
لان انتقال احرام الرقيق اليه وليس معناه أن يحرمه وأن يلبسه الا زار لان هذا كفى عن بعض محطورات  
الاحرام لا عين الاحرام لئلا يحرر اهـ ويجز به ذلك عن حجة الاسلام ولو ارتكب محظورا لزمه وجبه لا الرقيق  
لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرم عن نفسه أو لا ولا يلزمه التجرد عن المحيط لاجل احرامه عنه ولو أحرم  
عنه وعن نفسه وارتكب محظورا لزمه فزاعوا حد بحلاف القارئ لانه محرم باحرامين بحر ولا يشترط  
كون الاحرام عنه بامره كافي في الباب أي خلافا لهما حيث اشترط الامر وقيد في البحر بالمعنى عليه أما النائم  
فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط أن الرص الذي لا يستطاع الطواف اذا طاف به رقيقة وهو دائم  
ان كان بامره جاز والادلا اهـ قات وقيد الجواز في الباب في فصل طواف المعنى عليه والنائم بالفور حيث  
قال ولو طافوا بغيره وهو دائم من غير انشاء ان كان بامره وجب عليه فوره يجوز والادلا وفي الفتح بعد  
كلام والحاصل الفرق بين النائم والمعنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد أطلقوا  
الاجزاء بين حالتى اليوم والانشاء في الوقوف ولعل في الفرق أن النيابة شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف  
الوقوف اهـ ملخصا قلت والى كلام في الاحرام بين النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بامره  
والاحرام بالاولى (قوله وكذلك غير رقيقة) هذا أحد قولين وبه جزم في السراج وورثته في الفتح والبحر وجود  
الاذن لكل دلالة كالدحيح أنحية غيره في أيامها بلاذنه وتماه في البحر (قوله أي بالتحج) قال في البحر وشمل  
احرام الرقيق منه ما اذا أحرم عنه رقيقة بحجة أو عمرة أو به سمان الميقات أو بمكة ولم أره صريحا اهـ قال في  
الشرعية لانية رقيقة تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح أن يحرم عنه عمرة  
وايضا واجبه عليه وقد عتد الانشاء ولا يحصل احرامه عنه بالتحج فيغوت مقصده طاهرا اهـ وطاهر الفتح  
يدل على أنه لا بد من العلم بقصد وحيد فان علم فلا كلام والافينعي تعيين التحج (قوله مع احرامه عن نفسه)  
أو بدونه كما قدمناه (قوله اذا انتبه أو أفاق) الاول للنائم والثاني للمعنى عليه (قوله حار) لانه يبين أن تجزئه  
كان في الاحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجري هو على وجهه بحر أي موجب احرام الرقيق عنه وفيه  
اشارة الى لزوم اتيان الاعمال بنفسه لعدم العجز وبه صرح في الباب (قوله ان الانشاء بعد احرامه) أي بنفسه  
وفيها أن فرض المسئلة في احرام الرقيق عنه وكان الاظهر والاضحى أن يقول ولو بقى الاعشاء اكتفى  
بما شرعتم ولو الانشاء بعد احرامه طيف به المباشرة أي أحضر المشاهدين وقوف وطواف ويجوزهما قال في  
البحر واشترط نيتهم الطواف اذا جازوه كما يشترط نيتهم (قوله اكتفى بما شرعتم) أي من غير ان يشهدوا به  
المشاهدين من الطواف والسعي والوقوف وهو الاصح نعم ذلك أولى نهر وانظر هل يكتفى المباشر بطواف  
واحد عنه وعن المعنى عليه كالجولة وطاف به أو لا لم أره أو النسيهود قات الطاهر الثاني لانه اذا حضر  
الموقف كان هو الواقف واداعيه به كان بمنزلة المانفرا كما كبر عوايه فلا يقاس عليه ما اذا لم يحضر فلا  
يسمى وقوف عنه وانشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر من نفسه تأمل (قوله ولم أره) أي ما وجدته  
الاحرام) لاجل لصاحب النهر وقد مناهي في فرض السعي ان صاحب البحر توقف فيه وقال ان احرام وليه

(كذلك) كذا لو (أهل غيره)  
رقيقة) وكذلك غير رقيقة فصح  
(نه) أي بالتحج مع احرامه  
عن نفسه فاذا انتبه أو أفاق  
رأى ياهمال التحج جاز ولو بقي  
لانشاء ان الانشاء بعد احرامه  
طيف به المناسب وان  
أشعر وانما استتفى  
بما شرعتم ولم أره لو جاز  
فأشعر وانما وطافوا به  
لما سلك وكلام الفتح يفيد  
الجواز (أوجه) أن معرفة  
مع نفسه) لان الشرط  
للمكبونة لا الذنية (ومن لم  
يقف به فاقف عنه)





على الرجال غير المصروع بوجوب رس أو زعفران أو عصا غير الألب يكون غسلا لا يفيض شرح الباب (قوله  
 والخلفين) راد في البحر وغيره والقفازي قال في المدائع لا بأس القفازي ليس الاتينية يدعي أو اسم غير  
 مبيعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تأتوا القفازي من غير نية جملته عليه السلام لا تدله شرح  
 الباب (قوله ولا تقرب الخرفي الزحام الخ) أشار إلى ما في الباب من أنها عند الرجعة لا تصعد الصفا ولا تصلي  
 عند المقام (قوله لا يمنع نسكا) أي شيئا من أعمال الحج (قوله الا الطواف) وهو حرام من وجهين دخولها  
 المسجد وترك واجب الطهارة (تنبيه) \* قدمنا من الخطأ بتقديم الطواف شرط صحة السعي وهذا  
 قال القهستاني فلو كانت قبل الاحرام اغتسلت وأحرمت وشهدت جميع المسائل الا الطواف والسعي اه  
 أي لا سيما بدون طواف غير صحيح فانهم (قوله ولو طهرت فيها الخ) تقدمت المسئلة قبل قوله ثم أي مني  
 (قوله وهو) أي الخيض به حصول ركنيه أو ركفي الحج وهو وان كان فيه تشييب الضمائر لكنه ظاهر  
 (قوله يسقط طواف الصدر) أي يسقط وجوبه عنها كذا قدمناه ولادم عليها كذا الباب (قوله والسعدن  
 الخ) ذكره في اكثرها المناسبة قوله ومن قلده تباوع أو نذر أو خرافه سيد ثم توجهه به ير يد الحج فقد  
 أحرم الخ وقد ذكر المصنف مسئلة المتباعد أول باب الاحرام لانه يحلها فكان الأولى له ذكر هذه المسئلة هناك  
 أيضا (قوله كما سيجي) أي في باب الهدى والله الهادي إلى الصواب واليه المرجع والمآب

\*(باب القران)\*

أخوه عن الأفراد وان كان أفضل لتوقف معرفته على معرفة الأفراد (قوله هو أفضل) أي من التمتع وكذا من  
 الأفراد بالاولى وهذا عند الطرفين وعند الشافعي هو والتمتع سواء وهما متناهي والكلام في الاتفاقي والافراد  
 أفضل كالمسألة وفيه مال التمتع أفضل وعند الشافعي الأفراد أي أفراد كل واحد من الحج والعمر مرة واحرام  
 على سيرة كل من في النهاية والعمامة والفتح خلافه بل في قال في الفتح أمام مع الافتصار على أحدهما فلا شأن  
 أن القران أفضل بالانحلاف وفي البحر وما روي عن محمد أنه قال تحفة كوفية وعمره كوفية أفضل عند من  
 القران وليس موافق لمذهب الشافعي فانه يفضل الأفراد مطلقا ومحمد انما فصله اذا اشتبه على سفرين خلافا  
 لمسألة مال يابى من أنه موافق للشافعي ثم من أن الخلاف في اختلاف الصحابة في تحفته عليه الصلاة والسلام قال  
 في البحر وقد أكثرنا أساس الكلام وأوسعهم نفسا في ذلك الامام الطحاوي فانه تكلم في زيادة على  
 ألف ورقة ورجح علمنا بأنه عليه السلام كان باريا بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من  
 روى الأفراد معهما يابى بالحج وحده ومن روى التمتع معهما يابى بالعمر وحده ومن روى القران معهما يابى  
 بهما والامر الاتقي له عليه السلام فانه لا بد له من امتثال ما أمر به الذي هو ومضى وقد أطال في الفتح في بيان تقديم  
 أحاديث القران فارجع اليه (تنبيه) احتار العلامة الشيخ عند الرجن العمادي في منسكه التمتع لانه أفضل  
 من الأفراد وأسهل من القران لما على القفازي من المشقة في أداء النكاحين لما يلزمه بالجماعية من الدمى وهو  
 أحرم لا مثالا لامكان المماثلة على مسيانه أحرام الحج من الرقت ونحوه غير حتى دخوله في الحج المبرور المفسر  
 بمال الرقت ولا فسد ولا جبال فيه وذلك لأن القفازي والمقردين بيمين محرمين أكثر من عشرة أيام وقيل ما يقدر  
 الأنسان على الاحتراز فيها من هذه المخلوقات سيما الجسد والدم مع الطهارة والجمال والتمتع مما يحرم بالحج يوم  
 التروية من الحرم فيكمه الاحتراز في ذهاب اليومين فيسلم بغيره ان شاء الله تعالى قال شيخنا شيخنا الشهاب  
 أحمد الدميني في مناسكه وهو كلام نفيس يريده أن القران في حصد ذاته أفضل من التمتع لكن قد يفترون به  
 ما يجعله مرجوحا فاذ ادرا الأمرين أن يقرب ولا يسلم عن المخلوقات وبن أن يتمتع ويسلم منها فالاولى التمتع  
 ليس حج ويكوت مبرورا لا بد ولا بد العسر اه قات ونظير مما قدمناه من الحق ابن أمير طاج من تفضيله  
 تأخير الاحرام إلى آخر ما وقع في هذه المسئلة كلها فلهذا على أن المرافعة حديث من حج فلم يرفث الحج  
 من أن يذهب الاحرام لأن قوله لا يكون ساجدا كذا في التصريح به من النهر في قوله فأتى الرقت والله تعالى أعلم

والخلفين والحلى (ولا تقرب  
 الخبث في الزحام) لمعها من  
 مساحة الرجال (والخثي  
 المشكل كالمراة فيها  
 ذكر) احتياطا (وجيضاها  
 لا يمنع) نسكا (الا الطواف)  
 ولا تقي عليها بتأخيرها اذا لم  
 تهاجر الا بعد أيام النحر ولو  
 طهرت فيها سجدت أكثر  
 الطواف لزومها اللهم بتأخيرها  
 لباب (وهو به حصول  
 ركنيه يسقط طواف الصدر)  
 ومثله الفاس (والبدن)  
 جميع يذنه (من ابل وبقصر  
 والهدى منها ومن الفهم)  
 كاسيجي  
 \*(باب القران)\*  
 (هو أفضل)



الاستدراك هنا جواز في دم الجناية والشكر بلا فرق خلافا لما في التصريح حيث خصه بالاني كجاء في بيانه في أول الجنايات قال في السبب وشراعتا وحوب الذبح القدرة عليه وصحة القربان والمقلد والموسع والمطرية فيجب على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالذكاب وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أي لساوقة الله تعالى للصوم من الشكر في أشهر الحج من ذبح واحد من الذبائح (قوله ديا كل منه) أي بحلاف دم الجناية كما سيأتي ولا يصح التصديق بشئ منه ولا يصح له أن يتصدق بالثالث ويطلع الثالث ويتنحر الثالث أو يهدي الثالث قال شارحه والاشارة بربط الثاني وان كان طاهر الذبح أنه يدل الثالث (قوله بعد ربي يوم النحر) أي بعد ربي جرة العقبة وقبيل الحظي لئلا يصح وبشارة الذبائح ويحب أن يكون بين الرمي والحظي (قوله لو حوب الترييب) أي تربيت الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحظي على ترتيب حروف قول الشارح أما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ مما أوامره ولا دم عليه فيجب عليه الترييب بين الرمي والحظي كقوله ما دلل في واجبات الحج (قوله وان عجز) أي تألم يكن في ملكه فصل عن كفاه قدر ما يشاء من عرقه الدم ولا هو أي الدم في ملكه لئلا يصح عليه العتيق ما وفيه أقوال أخرى وعلم من كلام الظاهرية أن المعتبر في السار والاعسار مكة لا ما كان الدم كانه لا يهضم عن المسكن الكبر للهدى (قوله ولو لم تفرقة) أي انزال عدم لزوم التسابع ومنه في السبعة والى أن التسابع أفضل فيها كافي للذباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح السبب لسكن ابن كاتيب في هذا أن من الخروج إلى عرفات والوقوف والدعوات فالسبب تنقذه على هذه الأيام حتى قل ذكر الصوم فيها بالأمم من القيام بها قال في الفتح وهي كراهة تربية الألبان في حلقته وفيه في هذا (قوله بدار حاله سيرة على الأول) لأنه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتمل قدرته على الاصل فيجب دمه وياحوصومه فلذا نذر تأخير الصوم إليها وهذه الجملته طهارة بعض النسخ (قوله بدار لا يحريه) أي لا يحريه الصوم لو أحرقه عن يوم النحر يتبع الأصل والأولى استقفاط هذا لأن المصنف ذكره بقوله فان فات الثلاثة نهي الدم (قوله فيه كلام) سمع في ذلك صاحب النهرونية كلام لا يقول المصنف آخرها يوم عرفة يدل على شئ من الأول أنه لا يصومها قبل السبع وتاليه والثاني أنه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الأول من ذبوح والثاني من ذبوح والمصنف بالثاني حيث قال فان فاتت الثلاثة لم اقتدر في المصنف على أن قوله آخرها يوم عرفة لبيان المدد دون الواحد لكن قد يقال أن قوله فان فاتت الثلاثة لم اقتدر في المصنف على أن قوله آخرها يوم من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع أنه الأهم وادال الشارح التنبه على المدد دون وأمل (قوله بعد صام أيام حجة) الأولى ادال الأيام بالاعمال كما فعل في البحر لصح قوله فرض أو واجباً فإنه نعم لا أعمال من طواف الزيارة والرمي والذبح والحلق وإياها معاجلة الآية من المراع من الأعمال (قوله وهو) أي التمسك المذكور في أيام التشريق لأن اليوم الثالث من وقت التشريق لمن أقام فيها (قوله أين شاء) متعلق بصام أي وصام معني أي مكان شاء من مكة أو غيرها (قوله لكن الحج) لا يحسن هذا الاستدراك بعد قوله وهو يعني أيام التشريق مع دلالة وجهه دفع ما توهم من أن قوله وهو الحج ليس شرطاً للصحة بل شرط لنفي الكراهة كافي للمدور وهو فانه لو صامه في يوم مع الكراهة تأمل (قوله لقوله تعالى الحج) على قوله أين شاء بقية التفريع وهو في جعله على الاستدراك لأنه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراع ولا فراع إلا بعد أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علماء الرجوع بالفراع عن الأعمال لأنه بسبب الرجوع فلا سبب وأريد بالسبب مجازاً فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما قال الشافعي فلم يفرق بينه وبينها مكة وانما جعلناه على الجواز لفرع نجيح عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها بهذا اللفظ وتسامى في الفتح وخاصة أنه أن تفسيرا الشافعي لا ينافي مع الجواز وأدعى ابن كمال في شرح الهداية أن الأقرب الجليل على معنى حقيق وهو الرجوع من مبي بالفراع من أعمال

وهو دم شكر فبأكل منه  
(بعد ربي يوم النحر) لو حوب  
الترييب (وان عجز) وصام  
ثلاثة أيام ولو لم تفرقة  
(آخرها يوم عرفة) بدار  
رحاه القدرة على الاصل  
فعدمه لا يحريه فقول المصنف  
كالبشر ربنا لا وفصل  
فيه كلام (وومعة بعد) تمام  
أيام (بجاء) فرض أو واجباً  
وهو يعني أيام التشريق  
(أين شاء) لا يمكن أيام  
التشريق لا تحريه لقوله  
تعالى وسبعة اذ رجعتهم أي  
ورعتهم من أعمال الحج فم  
من وطاه من أوقته دها  
هو ما

فعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج وكان مستنده ما روى عن محمد أنه لو طاف بعمرته في رمضان فهو قارن ولادم عليه أن لم يطاف بعمرته في أشهر الحج وأجاب في التفتيح باب القارن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القرب الشرعي بدليل أنه في لازم القارن بالمعنى الشرعي وهو لزوم الدم شكراً وفي اللازم الشرعي نفي المروءة ونحوها في الحر لكن قال في شرح الباب ويظهر لي أنه قارن بالمعنى الشرعي كما هو المتبادر من إطلاق محمد وعبره أنه قارن بدليل أنه إذا ارتكب خطئاً أو تعدد عليه الجزاء وعاقبته أنه ليس عليه هدي شكراً لأنه لم يقع على الوجه المستنون اهـ نأمل (قوله أما بالنصب الحج) حاصله كفاي البحر أب قوله ونقول أن كان منصوباً بعد ما لا على بهل يسكون من تمام الحد في إيراد القول المبيحة لا التلطف لأنه غير شرط وأب كان مفرداً مستأنفاً يكون بياناً للشيء فاب السمة للقارن التلطف بذلك وتكفي به النية بقلبه وأورد في التلطف على الأول أن الإرادة غير النية فالحق أنه ليس من الحد في شيء اهـ يعني أن قوله أني أريد الحج ليس نية وأما هو مجرد دعاء والنسبة النية هي العزم على الشيء والعزم غير الإرادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية كما ستره في باب الأحرام نأمل على أنه لو أريد به النية فلا ينبغي ادخالها في الحد لأنها شرط خارج عن الماهية وقد يتحاجبان الماهية الشرعية هما الوجود لها بدون النية تأمل وقد منها مال الكلام على حكم التلطف بالنية فافهم (قوله ويستحب الحج) وأما آخرها المنصوب اشعاراً بانها تابعة للحج فيحق القارن ولذلك لا يتحمل عن أحرامها بمجرد الحاق بعد سعيها فاستأنى (قوله وجوبا) لقوله تعالى من تمتع بالعمرة إلى الحج جعل الحج عاباً وهو في معنى المتعة بالإطلاق القرآني وعرف الصحابة من شمول المنية للمتعة والقارن بالمعنى الشرعي كما حققه في التفتيح (قوله لا يقع إلا لها) لما قدمناه من أن من طاف طوافاً في وقت وقع منه نوافله أو لا وسبأني أني في كلام الشارح آخر الباب (قوله سبعة أشواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج على ما قدمناه آنفاً (قوله يرمل في الثلاثة الأولى) أي ويضطرب في جميع طوافاته ثم يصلي ركعتيه أماماً وشرحه (قوله بلا حاق) لأنه وإن أتى بأعمال العمرة بكاملها إلا أنه ممنوع من التحال منها السكوبة محرماً بالحج فيتوقف تحاله على فراغه من أعماله أيضاً شرع الباب (قوله ولزمه دم) لحمايته على إحرامه بحجر وهو الظاهر خلاف ما في الهداية من أنه حنابة على إحرام الحج كما أوضحه في الهر (قوله كما س) أي في حج المفرد (قوله ويسعى بعده أساء) أي وإن شاء يسعى بعد طواف الأضحية والأول أفضل للقارن أو بسن بخلاف غيره فإن تأخير سعيه أفضل وفيه اختلاف كما قدمناه فافهم (تنبيه) أفاد أنه بضربين ويرمل في طواف القدوم ٣ إن قدم السعي كما صرح به في الباب قال شارحه القاري وهذا ما علمنا من أن كل طواف بعده سعي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه السكراني حيث قال في باب القارن يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضاً لأنه طواف بعده سعي وكذا في خزنة الآمال وإنما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفرداً كالأقارن أو ما نقله الزياهي من العناية للسروجي من أنه إذا كان قارناً يرمل في طواف القدوم إن كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر اهـ فافهم (قوله جاز) أطلقه فحمل ما إذا نوى أول الطوافين للعمرة والثاني للحج أي للقدوم أو نوى على العكس أو نوى مطلقاً الطواف ولم يعين أو نوى طوافاً أو طوافاً أو غيره ويكون الأول للعمرة والثاني للقدوم كفاي الباب (قوله وأساء) أي بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التلبية عليه هداية (قوله ولادم عليه) أما سندهما فظاهر لأن التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التلبية سنة ولزمه لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي بتأخيره بالاستئغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستئغال بالطواف هداية (قوله وذبح) أي شاة أو بنية أو سبها ولا بد من إرادة الشاة للقرية وإن اختلفت جهتها حتى لو أراد أحد هدم الحرم بغير كسب أي في الأصحية والجزر أفضل من البقر والبئر أفضل من الشاة كذا في الحنابة ونسبها ثم زاد في البحر والاستئغال في البقرة أفضل من الشاة اهـ وقيد في التلطف بالنية أنه إذا كانت من البقرة أو أكثر من همة الشاة اهـ وإذا أطلقا فافهم

أما بالنصب والمراد به النية أو مستأنف والمراد به بيان السنة الدالية بقلبه تسكياً كالصلاة مجتبي (بعد الصلاة اللهم أني أريد الحج والعمرة فيسره مالي وتقبلهما مني) ويستحب تقديم العمرة في الذكورة تقدمها في الفعل (وطاف للعمرة) أولاً وجوباً بحد في لو فواه للبح لا يقع إلا لها (سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأولى ويسعى بلا حاق) بل هو حاق لا يحصل من عمرته ولزمه دمان (ثم يخرج كما س) فيطوف القدوم ويسعى بعده إن شاء (فإن أتى بطوافين متواليين ثم سعى بينهما جاز وأساء) ولادم عليه (ودمج للقارن)

٣ (قوله ويرمل في طواف القدوم إن قدم السعي الحج) أي قصد تقديم السعي على طواف الركن وليس المراد تقديمه على طواف القدوم كما توهم اهـ



أي مشتق منه لأن التمتع مصدر مريد والمجرد أصل المريد طوق الرائي التمتع من الممتع أو المنة وهو الارتضاع أو الطمع قال الشاعر

وقفت على قبر عريب بقرية \* متاع قليل من عريب غارق

جعل الانس بالقرية متاعا اه (قوله وشرا عاب فعل العمرة) أي طوافها لأن الذي ليس ركنا فيها على الصحيح كالطعم وقوله الاتي ثم يحرم بالتحج بالنصب عطفها على فعل فهو من تنه التمتع وشرا إلى أي لا يشترط كون احرام العمرة في أشهر الحج ولا كون التمتع في تمام الاحرام بالعمره بل الشرط عام فلهذا حتى لو أحرم بعمره في رماه أو أقام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان منعها كافي للصحة \* (بمعنى) \* ذكر في اللسان أن شرائط التمتع أحد عشر الأول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج الثاني أن يقدم احرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل احرام الحج الرابع عدم اتمام العمرة الخامسة عدم اتمام الحج السادس عدم الاتمام المانع كما يأتي السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في شهر واحد ولو حج مع أهله لم يلزم اتمام الطواف ثم عاد وحج فاب كان أكثر الطواف في الشهر الأول لم يكن متمعا وان كان أكثر في الثاني كان متمعا وهذا الشرط على قولين لمصلحة على ما في المشاهير الثامن إذا وسمي سنة واحدة ولو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة وحج من سنة أخرى لم يكن متمعا وان لم يكن سنة واحدة أو بقي حراما الى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة ولو اقام ثم عزم على المقام بمكة أو لا يكون متمعا وان عزم شهرين أي مثلا وحج كان متمعا العاشر أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو يحرم ولكن قد طاف للعمرة أكثر من مرة لا بأس به والى أهله فيحرم بعمره الطواف عشر مرات يكون من أهل الآفاق والعبرة بالتوطن ولو استوطن إلى سكنى في المدينة فلا فهو آفاقى وبالعكس من كان له أهل ثم ما واستوت قامة ثم ما فليس متمتع وان كان ثابتا بمكة في أحداهما أكثر لم يصح حوايه قال صاحب الحروى ينبغي أن يكون الحائض في حرمه لا تسكن اه (قوله لا) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي تمام الطواف لا تمام احرام العمرة كالحج وأفاد أنه لو طاف أكثر من أشهر الحج لم يكن متمعا ولو حج من عامه ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف حيا أو ميتا ثم يعيده فيها أو لا لأن طواف المحدث لا يرخص بالاعادة وكذا الميت وتماضي في الشهر آخر اللسان قال في المسح والمهر والخيلة لن يدخل بمكة حرمها مرة قبل أشهر الحج زيد التمتع أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع من العمره ثم لو أحرم بالحرى بعد حلول أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمعا في قول السكك لأنه ما روي حكمه المكي بدليل أن ميتاته ميتاتهم اه (قوله فلهذا السبع) أرادنا السبع ما وجدته في متن خبر من قوله هو أن يحرم بعمره من الأوقات في أشهر الحج وطواف اه بقيت الاحرام بكونه من الميتات وهو ليس بشيئ بل لو قدمه صحيح وكذا لو أسخروا لم يعدم ادالم بعد الميتات و بكونه في أشهر الحج وليس بقيد بل لو قدمه صحيح بلا كراهه وأطلق في الطواف في تنصافه لأنه لا بد أن يقع في بعض أشهر الحج لا به شرط أن يكون الاحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون الا بعد الاحرام مع أنه يكفي في سود أكثره فيها فذلك أمر المصنف بتعريف السبع التي اعتمدها وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أشهرها في أشهر الحج عن احرامها أو فيها ويطوف الحج هكذا شرح عليه في المعوذ كثر ما به في الثاني الشرح أيضا والشارح أسقط ما قبله من احرامها أو فيها اه قلنا ولعله أسقط ما استنداه بلا إطلاق ويرد على هذا التعريف أيضا ما لو أحرم من عامه عامين أو في عام واحد لكن لم يأهله السامع بما وقد تضمن الشرح الثاني فبقيد فيما سب ما أتى بقوله في سفر واحد الحج وسكان على المصنف أن يقول كما قال الرائي ثم يحج من عامه ذلك من غير أن يلزم بأهله السامع بما سب ما أتى بقوله في سفر واحد الحج وسكان على المصنف أن يقول كما قال آخر التحليل بعمره الى شوال في حال حياته وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا ويجوز بيان قول المصنف أن يطوف

وشرا (ان يفعل العمرة  
أو أكثر أشهرها في  
أشهر الحج) ولو طافه  
الأقل في رمضان مثلام  
طاف الباقي في شوال ثم حج  
من عامه كان متمعا فصح قال  
المصنف فلهذا السبع اه  
هذا التعريف

(فان فانت الثلاثة تعين)

الدم) فاولم يقدّر تحال وعائيه  
 دمان ولو قدر عاييه في أيام  
 النحر قبل الحاق بطل صومه  
 (فان وقف) القارن معرفة  
 (قبيل) أكثر طواف  
 (العسيرة طالت) عمرته  
 فلو أتى بأربعة أشواط ولو  
 بقصد القدوم أو التلوع  
 لم تبطل وينها يوم النحر  
 والاصل ان المأني به من  
 محس ما هو متمسك به في  
 وقت يصلح له ينصرف  
 للمأني به (وقضيت)  
 بشر وعندها (ووجبت  
 الرض) للعمره وسقط دم  
 القران لانه لم يوفق للنسكين  
 \* (باب التمتع) \*

(هو) لغمن المتاع أو المنعة

(قوله قال في الفتح ان صوم  
 الحج) قد تقدم نقل تأويل  
 الرجوع بالفراع عن  
 صاحب الفتح فينبغي حمل  
 هذا الفراع على مقتضى  
 كلامه السابق بان يقال  
 أطلق المذهب وأراد السبب  
 كما هو في الآية أو يقال انما  
 أناط الحكم بالرجوع من  
 هي لان غالب الحاج غير  
 مقيمين بها فبعد فراغهم  
 يتوجهون الى مكة حوزا  
 وجهته فيكون كلام النهر  
 مفسدا وسقط بحث ان  
 لعل لم يكن قال شيخنا رأيت  
 في تفسير الرجوع مذهبين  
 متبوعين للمنفعة أحدهما  
 وهو المشهور ان معناه  
 الرجوع والثاني الرجوع

الحج لا تقدم ذكر الحج وان عرّضه في النهر بأنه لا يطرد أيضا إذا حكم بعم المقيم على أيضا ولا رجوع منه إلا  
 بالفراع فسا قاله المشايخ أولاه والى هذا أشار الشارح بقوله وعم من وطئه من الحج فالت ٣ لسكن قال في  
 الفتح ان صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من منى بعد انتمام الاعمال الواجبات لانه معلق في الآية  
 بالرجوع والمعلق بالشروط عدم قبل وجوده اهـ ما يأمل (قوله فان فانت الثلاثة) بان لم يصحها حتى  
 دخل يوم النحر تعين الدم لان الصوم بدل عنه واله من خصه بوقت الحج بحر (قوله فاولم يقدّر) أي على الدم  
 تحال أي بالخلق أو التقصير (قوله وعائيه دمان) أي دم التمتع ودم التحال قبل أو انه بحر عن الهداية وعائيه  
 فيه وفيما علمه عليه (قوله ولو قدر عاييه) أي على الدم وقوله اطل صومه أي حكم صومه وهو خلفيته عن  
 الهدى في اباحة التحال بالخلق والتقصير في وقته فان الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحال قبله لوجوب  
 الترتيب بينهما كما مر والصوم أي الثلاثة فقط بخلاف عن الهدى في ذلك عند النحر عنه وصار المقصود بالصوم  
 اباحة التحال بالخلق أو التقصير فإذا قدر على الاصل قبل التحال وحسب الاصل اقدرته عاييه قبل حصول المقصود  
 بخلافه كما لو قدر التمتع على المساء في الوقت قبل صلاة التيمم بخلافه ما لو قدر على الهدى بعد الحلق أو قبله لكن  
 بعد أيام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فاب قدر على الهدى في خلال الثلاثة أو بعدها قبل يوم النحر لزمه  
 الهدى وسقط الصوم لانه نجا وإذا قدر على الاصل قبل نأدى الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل  
 الحلق قبل أن يصوم السبعة في أيام الدبح أو بعده لم يلزم الهدى لان التحال قد حصل بالخلق فوجود الاصل  
 بعده لا يفسد الخلف كروية التيمم المساء بعد الصلاة بالنهم وكذلك لو لم يتكلم حتى مضت أيام الدبح ثم وجد الهدى  
 لان الدبح مؤقت بأيام النحر فإذا مضت سقط المقصود وهو اباحة التحال بالهدى وكذا تحال ثم وجد ولو  
 صام في وقت مع وجود الهدى يظهر بان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزه للقدرة على الاصل وان هلك قبل الدبح  
 حاز للجزء من الاصل فكان المعترف وقت التحال اهـ ويصو في شرح الجامع لقاصي بيان والميت والرمي والبحر  
 وغيره من كتب المذهب المعتمدة وللشرح في رسالة سماها بديعة الهدى بالاسيوس من الهدى خالف فيها  
 ما في هذه الكتب وأدعى وجوب الهدى لوجوده في أيام النحر سواء حلق أو لا ثمس كما يقولهم العبرة بأيام النحر  
 في البحر والندرة ونزل اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلق لاقامة الصوم مقام الهدى وأدعى أيضا ان كلام المصنف  
 وغيره يدل على أنه يتحل بالهدى أصلا وبالخلق خلفا وان أطلق خدام عن الهدى ولا يخفى ما يكتنفه من الغش  
 في كلام الفتح ذلك وآب اتباع المنقول واحسب فلا يعول على هذه الرسالة وقد كنت على هامشها في عدة مواضع  
 بيان ما هو من الخلل والله تعالى أعلم (قوله فان وقف) أي بعد الزوال اذ الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد  
 بالوقوف لانه لا يكون رادصا لعمرته بخلاف التوجه الى عرفات وهو الصحيح وعائيه في البحر (قوله بطالت عمرته)  
 لانه تعدد عاييه أداؤه لانه يصير بابا أعمال العمره على أفعال الحج وذلك بخلاف المنسوخ بحر (قوله فاولم  
 أي الحج) بحر قوله قبيل أكثر طواف العمره (قوله لم تبطل) لانه أتى بركن ما لم يبق الا واجباتها من الادل  
 والسعي بحر (قوله وينها يوم النحر) أي قبل طواف الزيارة لئلا (قوله والاصل ان المأني به) أي  
 كالطواف الذي قوى به القدوم أو التلوع ومن جالس حاله منى وما معنى نسك وهو غير به هو الشخص الذي  
 وخبر به وله عائده على ما في وقت تعلق بالمأني وقد مر من هذا الأصل عدم طواف الصدر (قوله وقضيت)  
 أي بعد أيام التشريق شرح الباب وتقدم أب المكره انشاء العمره في هذه الايام لا جعلها فيها باسواء سابق  
 تأمل (قوله نحر وعائيه فيها) فانه لم يكن كالنذر بحر (قوله ووجب دم الرض) لان كل من تحلل بعير طواف  
 يجب عليه دم كالحصير بحر (قوله لانه لم يوفق للنسكين) أي الجمع بينهما بالاطلاق بحرته كما علمت فسلم يبق قارنا  
 والله تعالى أعلم

\* (باب التمتع) \*

ذكر كتب القران لاقتراهم في معنى الاشتباع بالنسكين وقدم القران بالزيد فله خبر (قوله من التمتع)



فلو اصاب الركن ولا غيره وقدمت له ولو نوى به التقاطع احرأه فيبقى أن يكون الدم كذلك أولى اه وأجاب في  
 الشهر لالاية بان الطواف لما كان متعينا في أيام التذرع ووجوبه كالمطاف لا يتقاع ما طافه عنه وبعونه غيره  
 وأما الأصحية فهي متعينة في ذلك الركن كالتعنية فلا يتقاع الأصحية مع غيرها من غيرها اه والمراد بتعنيها تعين  
 ومهالا وجوبه ما حقي بردها له أن لا يتجرب على المسافر يعني أن الأصحية لا تنبى أصحها الا اذا وقعت في أيام  
 الهر وكذا دم المتعينة فلما كان في مهمته تعينا وقصدوا لها أصحها فلا يتقاع من دم المتعينة بخلاف الطواف فان  
 التقاطع به غير مؤقت فاذا كان عايسه طوافه مؤقت ونوى به غيره يصرفه الى الواجب المؤقت لانه يمكنه  
 التقاطع بعده وكذا لو نوى طوافا آخر واجبا يصرفه الى الذي حصر وقتها ووجوبه به ولو لم يزل من غير انما  
 للترتيب كولو نوى القسار بطوافه الاول القدر وم يقع عن العمرة كما مر فاهم اه وأجاب الركن بان الدم ليس  
 من أفعال الحج والعمره ولا يجب على الممرضا ما حصره ما لم يجرأ على المتقاع منها فلم يكن داخل تحت  
 نية الحج والعمره فلا بد له من النية والتعيين ولو نوى غيره لا يتجزئ كالأطلاق النية بخلاف الطوافه فاهم  
 من أفعالها اذا دللت تحت احكامها فتنرى عتاق الية (قوله أي العمرة) لانه في أيامه بعد وجوبه ساهه وهو  
 المتمتع فانه يحصل بالعمره على نية المتعينة وعنده الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج وتعمده في الحيطة (قوله لكن  
 في أشهر الحج) من تباط بالصوم والاحرام فلو أحرمت فلهما وصام فلهما يصح لانه لا يلزم من صحة الاحرام بالعمره  
 قبل الا شهر صحة الصوم فاهم في الشهر لالاية (قوله وتأخيرها) أي الى السادس والثامن والتاسع كما مر في  
 القران (قوله وان أراد الخ) هذا هو القسم الثاني من المتمتع وقوله وهو أقدم من أي من القسم الاول الذي  
 لا سوق هدي معه ما في هدا من المواقفة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ط (قوله أحرمت من ساق الخ) أي  
 ثم اشارة الى أنه يحرم أولا بالنية مع التلبية فاهم أفضل من النية مع السوق وان يصح بشرط وتصلح  
 قدمه في باب الاحرام (قوله وهو شق ساهما) بان يباع بالرخ أسسه حتى يخرج الدم ثم يطلع بذلك الدم  
 ساهما ليكون ذلك علامة كونه هديا كالتقليد باب وشرحه (قوله أو الايمن) احتيازا للقدوري لكن  
 الاشبهه الاول كافي الهداية (قوله لان كل أحد لا يحسنه) حتى على ما قاله الطحاوي والشيخ أبو منصور  
 المازني يدي من أن أبا بهيمة لم يذكره أصلا الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشهره من الايام واما كرهه اشعار  
 أهمل زمانه الذي يخاف منه الهالكه خصوصاً في الجار فرأي الصواب في ذلك ساهه هذا الباب على العامة فاما  
 من وقف على الحد بان قطع الخلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال السكر ما في ردها هو الاصح وهو اختياره وام  
 الدين واس الهمام فهو مستحب لمن أسهه شرح الابواب قال في الزهره به معنى من كون العمل على  
 قواها ما به من (قوله وانحر) أي طواف وسعي والشرط أكثر طوافها كالحجر (قوله ولا تشمل منها حتى  
 يعبر) لان سوق الهدى ما يعبر من احلاله قبل يوم النحر ولو حلق لم يتحل من احرامه ولم يدم أي الا بالبرح  
 الى أهله بعد دمج هديه وحلقه لساهه وشرحه وتعمده فاهم قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى لزوم الدم بالحلق  
 أنه يلزمه كل حناية على الاحرام كذا يحرم اه قلته بدل مقتضى قول السابك في العمل به محرم مقتضى ويبدل له  
 قواهم اذا كان سوق الهدى تأثيرا في اثبات الاحرام ابتداءه يكون له تأثيرا في استدامته بقاءه بالاولى لانا أسهل  
 من الابتداء (قوله ثم أحرمت للحج) اعلم أن المتمتع اذا أحرمت بالحج فان كان ساق الهدى أولم يبق وان كان أحرمت  
 به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالبنية ما يلزم القسار وان لم يبقه وأحرمت به ساهه طاق صار  
 كالقارن بالحج الا في وجوب دم المتعينة وما يتعلق به شرح الباب (قوله على الظاهر) أي طاهر الرواية من بقاء  
 احرام العمرة الى الخلق ويحل منه في كل شيء حتى في النساء لان المسألة من التحلل سوقه الهدى وقد زال  
 بذبحه وفي القسار يحل منه في كل شيء الا في النساء كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين المتمتع الذي ساق الهدى  
 وبين القارن والافلاوق بينهما بعد الاحرام بالحج على الصحيح كذا كرهنا بحر وعلمنا فاذا حلق ثم جامع قبل  
 الفراق لم يدموا بعد لونه تعاد ما لو قارنا وفي هدا في ساق الهدى من أن احرام العمرة ينتهي بالوقوف كما

أي العمرة لكن في أشهر  
 الحج (لا قبله) أي الاحرام  
 (وتأخيره أو قبله) رجاء  
 وهو الهدى كما مر (وان  
 أراد) المجمع (السوق)  
 للهدى (وهو أصلا) أحرمت  
 ثم (ساق هديه) معه (وهو  
 أول من قوده الا اذا كانت  
 لا بأسا) فيقودها (وقل  
 بدته وهو أول من التحلل  
 وكرهه الا لشعار وهو شق  
 ساهما من الايمن) أو  
 الايمن لان كل أحد لا يحسنه  
 فاما من أحسنه فان قطع  
 الجار فقط فلا بأس به  
 (واعلم سر ولا تشملها بها)  
 حتى ينحر (ثم أحرمت للحج كما  
 مر) فحين لم يبق (وحتى  
 يوم النحر) اذا حلق (حل  
 من احراميه) على الظاهر  
 (والله







أوضحه في الجروعه (قوله ومن في حكمه) أي من أهل داخل المواقيت (قوله يفرد فقط) هذا مادام مقيما  
 فاذا خرج إلى الكوفة وقرب من بلاد كراهة لأن عمرته وتجنبه ميقا تيسر فصار بمنزلة الآفاق قال المجتوب  
 هذا إذا خرج إلى الكوفة قبل أشهر الحج وأما إذا خرج بعد ذلك فمقتضى من القرآن فلا تغير بحروجه من  
 الميقات كذا في العمارة وقول المجتوب هو الصحيح نقله الشيخ الشافعي عن الكرماني شريفا لينة وعساقيسد  
 بالقرآن لا به لواءه هذا المسكن في أشهر الحج من عامه لا يكون متمتعاً لأنه لم يهاج به المسكن - جلالاً لم يسبق  
 الهدى وكذا أن ساق الهدى لا يكون متمتعاً بخلاف الآفاق إذا ساق الهدى ثم ألم به لم يحرماً كان متمتعاً  
 لأن العود مستحق عليه في جميع هذه المسامحة وأما المسكن فالعود غير مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان المسامحة  
 مستحقة لذلك لم يكن متمتعاً كذا في النهاية عن الميسر (قوله ولو قرب أو تمتع جاز وأساء الحج) أي صح مع  
 السكرانة للمسي عنه وهذا مادام مشى عليه في الخطبة وغاية البيان والعمارة والسراج وشرح الاستيعاب على  
 شخص الطحاوي وأعلم أنه في الفتح ذكر أن قولهم لا تمتع ولا قرآن المسكن يستعمل في الوجود ويؤيده أنهم سم  
 جعلوا الإمام الصحيح من الآفاق بما لا تمتعه والمسي لم يهاج به لم يمتنع ويحتمل في الحلق بمعنى أنه يصح  
 له كما يأثم به للمسي عنه وعليه فاشترط لهم عدم الإمام لعمدة التمتع بمعنى أنه شرط لوجوده على الوجه المشروع  
 الموجب شرعاً للسكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الأول لأنه مقتضى  
 كلام أئمة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب الخطبة وغيره بل اختار أيضاً مع  
 المسكن من العمرة الجردة في أشهر الحج وإن لم يجز وهو ظاهر عبارة البدائع وغالطه من بعده كما أحب البحر  
 والمهر والنخ والشرنبلالي والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لأن إيجاب دم الجهر مع الصحة والمساقي  
 المتون في باب إصافة الاحرام إلى الاحرام من أن المسكن إذا طاف شوطاً للعمرة فأحرم بجمع رفضه فإدام يرفض  
 شيئاً آخره قال في الفتح وغيره لأنه أدى فعلهم ما كمال التزمها إلا أنه مسمى والمسي عن فعل شرعي لا يقع  
 تحقيق الفعل على وجه مشروعية الأصل عسير أنه يستعمل أنه كصيام يوم الجهر بعد نذره اه فهذا ياتقص  
 ما اختاره في الفتح أولاً أي قال هذا تهميرج بأنه يتصور قرآن المسكن مع السكرانة وتسامه في الشرنبلالية  
 أقول وقد كتبت كذا على هامشها بحثاً لها أنهم صرحوا بأن عدم الإمام شرط لعمدة التمتع دون القرآن  
 وأن الإمام الصحيح معال للتمتع دون القرآن ومقتضى هذا أن تمتع المسكن باطل لوجود الإمام الصحيح من  
 أحرامه سواء ساق الهدى أو لا لأن الآفاق إنما يصح المسامحة إذا لم يسبق الهدى وحلق لأنه لا يبقى العود إلى  
 مكة مستحقة عليه والمسي لا يتصور منه عدم العود إلى مكة لكونه في حكم مسرحة في العمارة وغيره أو في العمارة  
 والمعارض عن المحيط أن الإمام الصحيح أن يرجع إلى أهل بعد العمرة ولا يكون العود إلى العمرة مستحقة عليه  
 ومن هذا قلنا لا تمتع لأهل مكة وأهل المواقيت اه أي بخلاف القرآن فإنه يتصور منهم لأن عدم الإمام  
 فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القرآن المشرع وما يكون باحرام واحد للحج والعمرة معساو الإمام الصحيح  
 ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القرآن فن هذا قلنا أن تمتع المسكن باطل  
 دون قرآن وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه نصيرج البدائع عدم تصور تمتع المسكن وأما قوله  
 في الشرنبلالية أنه خاص بمن لم يسبق الهدى وفاق دون من ساقه أو لم يسبقه ولم يحلق لأن المسامحة مستحقة  
 صحيح فغير صحيح لما علمت من النصيرج بأن المسامحة صحيح ساق الهدى أو لا ويدل عليه أيضاً عبارة المحيط  
 المذكورة وكذا ما مر من الطرغ المذكور في باب إصافة الاحرام فإنه صرح في عدمه بإطلاق قرآن ثم رأيت  
 ما يدل على ذلك أيضاً وذلك ما في النهاية عن الأسرار للإمام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع عندنا  
 ولا قرآن لمن كان وراء الميقات على معنى أن الدم لا يجب نسكاً ما لا تمتع فإنه لا يتصور للإمام الذي هو حرمه  
 يتصوره أو أما القرآن في كونه يلزمه الرخص لأن القرآن أصح من الطرغ في الاحرامين معاً والمشروع  
 من أن أهل مكة لا يتصور الإحلال في أحد هاتين الآيتين فيجمع بينهما في أحرم فقط أحل بشرط احرام العمرة

ومن في حكمه يفرد فقط  
 ولو قرب أو تمتع جاز وأساء  
 وعليه دم جهر



أبي يوسف أنه يكره كفاي النظم اه ثم رأيت بعض المحققين قال وما في الـ رما من لسان كرمه هو في باب  
 الهدى أن يسمع الدنيا يحرق وكذلك أعانت كتب المذهب والمذاهب منهم متابلا واهاه فادهم \* (نسخة) \*  
 في شرح النفاية للماري ثم الكهارة كاهها واسمه في الترا فيكون وقد نال في وقت دواعي بـ في سلمه  
 الوحي في آخر عمره في وقت يعاد على ظهـ أنه لم يؤد له فالت فالت يؤد في من أن أم ونايه الوحيية ولو  
 لم يوص لم يصب على الورثة ولو يوصوا عنه هـ الا الصوم (قوله ولو ناسي الخ) قال في اللغات ثم لا فرق في وصوف  
 الجراحي ما لا يجي علمه أو خاطئاً تد أو عاذا كرا أو ناسي علمه أو خاطئاً أو مكرها ناسي أو مكرها  
 سكران أو صا حمانه على عليه أو في فقامو مرا أو مكرها ناسي رته أو مكرها ناسي رته أو مكرها ناسي رته أو مكرها ناسي رته  
 وقد كرا من حمانه عن الأئمة إلا أنه إذا ارتكب من مكرها ناسي علمه أي أم ولا حره هـ القدينية والعزم  
 عامين كونه عام ما قال الـ وويور بما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه الأركان وقال أنا أدعى متوهما  
 أنه ناتر من الله في تخاف من وبال المعصية وقد لا تعلمه صرح وحمل فيمنع فانه يحرم عليه الفعل فاد الخالف أم  
 ولزمه الله في ولاية الدين في وجهه لا أقدم على فعله لرم وحمل هذا لله الله في قول أنا مكرها ناسي  
 وأرى في الحديث يظهر من فعله شيئا مما يحكم في قوله قد أخرج من أن يكون مكرها ناسي اه وقد صرح  
 أنهما ينافيان في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون مظهر من الدين ولا يعم على من يتوكل الا على من لا يبا من  
 التوبة فان تاب كان الحد مظهر له وسقطت عنه العقوبات الاسرى وبنا لا يحسب والافلال لكن قال صاحب  
 الملقط في كتاب الاعيان ان الكهارة ترفع الاثم واللم ولو حرم من التوبة من التوبة الحدية اه ويؤيده  
 ما ذكره الشيخ في كتاب الدين النسخ في تفسيره الـ في قوله تعالى من استدى بعد ذلك قوله عذاب اليم أي  
 ٣ اه ما عدا بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكهارة في الدنيا اذ لم يسم منه فام الارواح والدين  
 من المصرا هـ وهذا في فصل حسن وفيه يدور في جمع بين الأدلة والروايات والله أعلم اه أي في جعل  
 ما في الملقط على من المصرا وما في غيره على المصرا وذكر هذه التوبة والعلامة توجب في حاشية الدرر (١٥٠) اه  
 يستثنى من الاطلاق الموقوف وبالسرا في لا ان لا يترك شي من الواجبات في ذلك في على ما في  
 الدائع وأطلق بعضهم وسوا في الاطلاق أو رد الدين في ترك الوقوف عند ذلك أو في طواهي الزياره  
 من وقف وترك الحد للحيص والما من ترك المشي في الماوا والسبي وترك الحد في ترك الحد في  
 وأه اه لكن ذكر شارح ما يدل على أن المراد بالحد لا يكون من العباد اه قال في قول الما  
 ولو فانه الوقوف عند ذلك ما يحصر عليه دم هذا في طاهر لان الاصل من حله الا ان قال ان هذا ما يع  
 من حاسب الخوق فلا يؤثر ويذكر ما في الدائع من أن حصر عند الوقوف حتى يصيب أنام السر ثم على سبيل  
 أن ما به ما ترك الوقوف عند ذلك وما ترك الوقوف وما ترك الوقوف في طواهي الزياره اه وفيه في حصر الزياره  
 وسبب في توصيه هـ ان شاء الله تعالى (قوله ع) يربح على ما به من المقام من عدم اشتراط  
 الاختيار الذي أفاده ذكر الما في الما في وجه الوجوب أن الارشاق جعل للمائم وعدم الاختيار استقلا  
 الاثمه كما اذا تلف شيئا من ط (قوله على رأسه) بالسمه لا فاعل أو الما (قوله ان طيب) أي المرم  
 عوا أي من اصناف كالفخذ والساق والوجه والرأس كالمامل الحامية بـ كمال الارشاق والطيب حسم  
 له رانحة مستلدة كالزهراب والمصنع واليا من ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شتم طيبا أو غارا  
 طيبا لا كفارة عليه وان كره وقبضه بالرم لان الحلال في طيبه وشمه أو حرم فانه على من آحر ولا شيء عليه  
 اتفاقا وقيدنا بكونه من أعصائه لانه لو طيب من غيره أو ألبسه الخيط منه فلا شيء عليه اح ما كفاي الطهيرة  
 ثم (قوله كاملا) لان المعتبر الكثرة قال ابن السكيت في شرح الهداية وانما تناف المشايخ في الحد الفاصل بين  
 القليل والكثير لاختلاف عبارات في بعض الجمل حد الكثرة عوا كيرا وفي بعضه هـ في نفس الطيب  
 فبعضهم اعتبر الاول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ابن السكيت يستكثره المناظر كالسكيت من ماء الذي ردو السكيت

(ولو ناسي يا) أو ما عدا أو  
 مكرها فيجب على ما في  
 رأسه (اب طيب عوا)  
 كاملا ولو

(قوله أي ما عدا هذا  
 الا ما عدا الخ) لعل الصوت  
 انداله بالانطلاق المتقدم  
 ذكره في الآية وليس  
 لا بد من كراهة  
 تأمل اه

قال في الحقائق كثير من مشايخنا قالوا انصواب ما قاله الطحاوي وقال الصغار كثير اما جرحنا الطحاوي ولم نجره  
 غايطا وكثيرا ما جرحنا الجصاص في زيادة ما قاله الزبيري والمستهله الا نية تويد ما حكاه الطحاوي في (قوله  
 ولو افسدها) أي في أشهر الطح بأن جامع قبل ادعائها أموالا افسدها قبل ان تنسخ ح قبل أشهر الطح وقصاها فيها  
 ورجع من عامه كان مائة انطاها نهر (قوله ورجع من البصرة) الاولى أب يقول الى البصرة لانه كان في مكة  
 حين شرع بالعمرة وعبر في الملتقى بقوله ولو افسدها وأقام ببصرة وعبر في السكز بقوله وأقام بمكة فعلم ان كلا  
 من المدينتين غير بعيد ولذا قال في النهر والمراد موضع لأهل له فيه دل على ذلك قوله الا اذا لم ياهله (قوله لانه  
 كما في) لا بأس سفرها انتهى بالفساد وصارت همرته الصلحة مكية ولا تمتع لأهل مكة نهر (قوله الا اذا لم ياهله)  
 أي بعد ما افسدها وحل من نهر وقوله وأتى بها أي بقضاء العمرة وبأداء الحج شره لانية واذا لم ياهله فان  
 أقام بمكة فهو بالاتفاق وان أقام ببصرة فهو غير متمتع عنده ولا تمتع لانه أنشأ سفره وقد ترقى فيه يسكن  
 وله أنه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه كفي الهداية وهذا يؤيد ما مر عن الطحاوي (قوله لانه سفر آخر)  
 أي لان رجوعه بعد الاسلام انشاء سفر آخر للحج والعمرة فيكون متمتع بالطلال بسفره الاول ولا يصير متمتع  
 بكون عمرته قضاء (قوله أتمه) أي مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن هذه الاحرام الا بالفعال هداية (قوله  
 بلادم للتمتع) لانه لم يترفق باداء يسكن في حين في سفرة واحدة هداية (قوله بل للفساد) أي بل عليه دم لما  
 افسده وهو دم جنابة فانه في دم الشكر

\*(باب الجنابات)\*

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام والحرم من الجنابات  
 والفوات والاحصاء وقد قدم الجنابات لان الاداء القاصر أفضل من العدم وهي ما يتجنبه من شر تسمية بالمص  
 من جنس عابده هداية وهو عام الا أنه يخص عابدهم من الفعل وأصله من جنس الثمر وهو أنه من الشعر كفي  
 العرب والمراد هنا خاص منه وهو ما ذكره الشارح وجهها باعتبار أنواعها نهر (قوله بسبب الاحرام أو  
 الحرام) حاصل الاول سبعة نظمه الشيخ تعاقب الدين بقوله

محرم الاحرام يان يدرى \* ازالة الشعر وقص الظفر

واللنس والوطء مع الدواعي \* والطيب والدهن ومصيد البر

اه زاد في البحر ثمانية ونزل واحب من واجبات الحج فلو قال \* محرم الاحرام ترك واجب \* الخ كل  
 أحسن وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرام وشجرة قال في البحر وتخرج بقوله بسبب الحد كرا لجامع ببصرة  
 النساء لانه منسب عنه مطلقا فلا يوجب الدم قال ط وفيه أن ذكره اعانته في نفسه مطلقا ببصرة من لا يوز  
 قربانه أما السلائل فلا يمنع منه الا الحرام وهو ما حصل فيماتكون محرمه بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه  
 شيء (قوله ولا يجب بامان) كناية القارن والمتمتع الذي ساق الهدى بعد أن ناس باحرام الحج ط (قوله  
 أودم) كما كثر جبايات المهرد (قوله أوصوم أو صدقة) أو هيما للخيبر وذلك فيما اذا جنى على الصيد أو  
 تعاقب أو لبس أو حاق بعدد فيخير بين الدخ والتصدق والصيام على ما ساقى أو أن الثانية فقط للخيبر فيخير  
 بين الصوم والصدقة في نحو ما لو قتل عصفورا وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام شيعة تدره في نصف صاع  
 من بر الا ما يجب يقتل القملة والجراة اه زاد الشراح أو بازالتشعرات فلهذا لكان أراد بالصدقة هنا الا عام  
 بدليل قوله في شرح الملتقى أو صدقة ولو ربيع صاع يقتل جمانة أو ثمره يقتل جواة (قوله فصالها) أي فصالها  
 انعتا لبت أنواعها فصالها ط فالقضاء تطريعية (قوله الواجب دم) فسر ابن مالك بالشاة وأشار في البحر الى  
 سمره بقوله ان سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكان قال بعده فيماتكون افسدها بجميعها  
 في أحد السببين انه يقوم الشكر في البدنة تمام الشاة فانه تأمل اه شره لانية قلت وفي أخوية التهستاني  
 لو ذبح سبعة من أخوية ومتمتع وقران واحد صار وجزاء الصيد أو الحاق والقيمة والتعاق مع فانه يصر في ظاهر  
 الأصول ومن أي يوسف الا فضل أن تكون من جنس واحد فلا كأنوا مثله قتل وكل واحد من قربان وعن

(ولو افسدها ورجع من  
 البصرة) الى مكة (وقضاءها  
 ورجع لا) يكون متمتع لانه  
 كما في (الا اذا لم ياهله ثم  
 رجع و) (أي ماما) لانه  
 سفر آخر ولا يصير كون  
 العمرة قضاء هداية افسده  
 (وأي) النسكين (أفسده)  
 المتمتع (أتمه بلادم) للتمتع  
 بل للفساد

\*(باب الجنابات)\*

الجنابة هنا ما تكون محرمه  
 بسبب الاحرام أو المحرم  
 وقد يجب بامان أودم  
 أو صوم أو صدقة فصالها  
 بقوله (الواجب دم على  
 محرم بالغ) فلا شيء على  
 الصبي خلافا للشافعي



ان دام يوه اولية على جميع رأسه أو ريعه اه أمالو عطاء أقل من يوم فصدقة وهو صدق الرسل أما المرأة  
ولا تمنع من تعاطي رأسها وأسدس كل في السر والعلانية الرام الدم بالتعطية بالمال مع فواهم اب التعطية في الدس  
اعتدالا لقولهم شمساً قالت وقد نجات بان التعطية بالتمام ومعتادة لاهل ال وادى لدع الشعث والو مع عن  
الشعر وقد فعل صلى الله عليه وسلم في احرامه واباشه كاه في البر باراد لايجوز استصحاب التعطية الكائنة قبل  
الاحرام بخلاف العاطف لكان أطاب المقدس بان الاميد الذي فعله عليه الصلاة والسلام مع حمله على ما هو  
سائع وهو السير الذي لا يحصل به تعطية ذات وعليه يحمل ما في الصحيح من رشيد الدين في مناسكه وحسن اب  
بلمرأسه قبل احرامه (قوله أو آذنه) بالذئب أي دهن أو كاه لانه ابود كرشا رسة أب بهم اعتبر  
كثرة الطيب بجانب مكثره الناطر قال واهل شعله فيمالا يكون عصورا كاهل على ما مر أي من الوصف في وأنه  
في السواد أو وجب الدم بدهن راح الرأس أو اللحية وأنه يريح على رواية الرديع في الطيب والدمع  
خلافها (قوله لأم ما أصل الطيب) ما صار أنه ياتي فيهما الاقواز كالورد والنفيس ويصدران طيارا ولا يتحاوران  
عن نوع طيب وبتلاد الهوام و بان الطيب والشعر ويريدان التفش والشعث نكروهما داعما للاحكام وقالوا  
عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عماره السرو أراد بالريث دهن الرتوب والسهم وهو السهم  
بالشريح فخرج بقية الادهان كالشحم واليمن اهو قنصا حرو ح ودهن اللور وفوى المشمش فليتمل  
(قوله فلوأ كاه) أي دهن الريت أو الحسل وأرد السهم لكان أو وهذا يريح على مفهوم قوله ادهن  
(قوله أو استعطه) أي استعطه بأرضه (قوله اتفاقا) لانه ليس بطيب من كل وجه فادالم يستعمل على وجه  
التطيب لم يظهر حكم الطيب فيه (قوله ولو على وجه) الدواي) لانه يخرج من الدم والصوم والاطعام على  
ما سألني من (قوله ولو جعله) أي الطيب في طعام الخ اعلم ان حاد الطيب بغيره على وجهه لان اما أن يجعلها  
بطعام فطبخ أو لافى الاول لا يحكم للطيب سوا كان عالما أم معاولا وفي الثاني لا يحكم لانه ما ان كان الطيب  
الطيب وجب الدم وان لم يظهر رائحته في الدية والافلاشي عليه غير أنه ادواي بها تيمم الراشد كروا حادها  
عشرون فالحكم في الطيب سوا كان طيبا بغيره أم لا يبرأ في ما الطيب بغيره الدم وفي علمه العير شغب  
الصدقة الا أن نرى من اراي بسا لا موموشى الدواي في الدية من المأكول والمشروب الملو ط كل  
منها ما طيب به ولو با ما مدمر حوى أو لا أو نرى في الصدقة فمما أو سوا فيه (بنيه) قال ابن  
أمر عا الخطي لم أرهم نعدوا واعادتهم تراها لم يردوا من القابل والكره في أن الطيب ودهنه  
والناظر أنه ادواي حدين الحاد رائحة الطيب في كل ما طعمه وهو عا لوالا عا وادان عالفا أن كل منه  
أو شرب شأ كثيرا وجب عليه دم والكره ما مدمر العارف العادل كيراو القليل ما عداه فأن كل ما يحد  
من الدواي البرة بالودودوشى مما غير أن اير حديث الراشد منه كره خلاف ما لو من المراف الى  
أجرائها ما وردوا المسك فأن كل الكبر دما والهيل صدقة اه سرقلت لكان قول النسخ السارى غير  
المطروح وان لم يظهر رائحته في دية اعتبار العلم بالاحرام لا بالرائحة وقد مر سح في شرح الباب ثم الظاهر أنه  
أراد بالحاوى العير الطبخة والافلاشي ونحوه لا ينصلي فيه بغيره لم يمت بأمل هدا حكم الماء كقول والمشروب وأما  
ادخلط بما يستعمل في الدب كانه من وشووه في شرح الاياب من المستقي ان كان اذا بطر اليه فالواهدا  
أشباب فعليه صدقة وان قالوا هدا طيب عليه دم (قوله كره) أي ان وحديثه الرائحة كاهم (قوله أو ابس  
خطا) بدم تعري في فصل الاحرام (قوله لانه اعتدال) بان لا يجزى في سعة عهد الاشغال بالاعمال ال  
سكاف وصدده أن يجتازح اليه بان يجعل ذيل في صفة الاعلى وحيه ان جعل شرح الباب (قوله أو وصفا الم)  
أي لو ألقى القباء على كتفيه ولم يدخل يديه ولم يبره لاشئ عليه الا السكر اه وبقدم تمام الكلام في فصل  
لاحرام (قوله أو تروأسه) أي كاه أو ريعه ومثله الوجه كيانى بخلاف ما لو سب نحو يا هو عاها على لبس  
لحيط لانه السرة قد يكون بغيره كالرداء والشاش أفاده في السر (قوله اعتدال) أي بجاية صدق التعطية عادة

(أو آذنه ريش أو حار)  
نفخ الهمة الشريح (ولو)  
كنا (شالين) لانها أصل  
الطيب بخلاف بقية الادهان  
(أو أو كاه) أو استعطه  
(أو دواي) حراصة أو  
(شعوف) عليه أو اقماري  
أذنيه لا يحسد دم ولا صدقة  
اتفاقا (بنيه) الا ان المسكين  
والعبر والعالية والكافور  
ونحوها مما هو طيب  
بغيره (فانه يارها ابراه  
بالاستعمال) ولو (على وجه  
الدواي) ولو دونه في  
طعام قد طعم فلا شئ دونه  
وان لم يطعم ولا شئ دونه  
فهو كاه كشم طيب وتما  
(أو ابس) خطا) لبس  
معتد او لوارده أو دونه  
على كتفيه لاشئ عليه (أو  
مترأسه) اعتدالاً ما يجعل

من مسلك وغالبه وهو كثير ومالا فلاو بعضهم اعتبر الكثرة بر مع العضو الكبير فقال لو طيب ربيع الساق  
أو الفخذ يلزم الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الاسلام إن كان الطيب في نفسه قليلا فالعبرة بالعضو  
الكامل وإن كان كثيرا لا يعتبر به العضو اهـ لمحاو هذه التوفيق بين الأقوال الثلاثة حتى لو طيب بالتقليل  
عضو كامل أو بالكثير ربيع عضو لزوم الدم والافضة صدقة وصححه في الجميع وقال في الفخذ أن التوفيق هو  
التوفيق و ربيع في البحر الأول وهو ما في المتن فافهم هذا وقال في الشر: الآية قوله كالرأس بيان للمراد من  
العضو فليس كالمسألة العورة ولا يكون الاذن، ثم لا عضو واستقلا اهـ وكذا قال ابن السكال إن المراد  
الاستراة عن العضو الصغير مثل الانف والاذن استراة من اعتبار في حد الكثرة العضو الكامل فيبدره  
بالكثير اهـ ثم ما ذكر من أن هذا دون السكامل صدقة هو قوله ما وقال مجرد يجب بقدره فان بلغ نصف  
العضو يجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة أو ربعه ربع وهكذا قال في البحر واختاره الإمام الاسيحي في مقتصره  
عليه بل انقل خلاف (قوله بكل طيب) أي حاله بلا خطأ وبلا طع والافية يأتي حكمه (قوله كثير) هو  
ما ياترقي بالكثرة عليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد بعدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك إذا لم  
يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اهـ بحر أي فان لزوم الدم بالطيب الكثير هو ما لم يعم جميع  
الشم يشهد لما من التوفيق وبه يظهر أن قول الشارح ولو فقه صدقة هو كامل لا فيه ما فيه فانه لو هم أن  
المراد بالكثير هنا ما يعم جميعهم تأمل (قوله أو ما يباع عضو الخ) عطف على عضو أي أو طيب أو أصح  
لو جعلت تبلغ عضو كامل لانه يجب عليه الدم والطاهر اعتبار بلو مع أصغر عضو من الأعضاء المطهرة كما  
اعتبر به ما كشف العور قل لكن بعد كونه ذلك لا يصح عدوا كير الماعلمت من أن الصغير لا يجب فيه الدم  
الا إذا كان الطيب كثيرا على ما من التوفيق (قوله فكل طيب) أي طيب يجلس من تلك الجلسات  
شمل عضو واحد أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر الأول أم لا عندهما وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم  
يكفر الأول بحر (قوله تركه) لأن ابتداءه كان محطو رافيكو رافائه حكم انتدائه بحر (قوله الطيب  
أكثره) طاهره إن المعتبر أكثر الثوب لا كثرة الطيب وقد يبيع في ذلك الشربة لآلية مع انه ذكره في  
الفتح وغيره أن المعتبر كثرة الطيب في الثوب وإن المرحيع فيه العرف حتى انه في البحر جعل هذا من محال القول  
الثاني من الأقوال الثلاثة المسألة لانه يعم الدرن والثوب قلت لكن، بل لو كان كل في ثوبا شبر في شبر  
في كفت عليه يوما يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يومه ضة قال في الفتح بل لا ينصيص على أن الشبر في  
الشبر داخل في القليل اهـ أي حيث أو به صدقة لادما مع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لا في  
الطيب إلا أنه لا يفيد أن المعتبر أكثر الثوب بل طاهره إن دارد على الشبر كثير موجب للدم لكثرة الطيب  
بشبهه فافر جميع إلى اعتبار الكثرة في الطيب لا في الثوب وعلى هذا يمكن إجراء التوفيق المارها أيضا  
إن الطيب إذا كان في نفسه كثير الزم الدم وإن أصاب من الثوب أقل من شبر وإن كان قليلا لا يلزم حتى  
يصيب أكثر من شبر في شبر ورعي يشير اليه قواهم لو ربطه كأكوا كادورا أو عبرا كثيرا في طرف أذنه أو  
ردائه لزمه دم أي إذا دام يوما ولو قليلا فصدقة تأمل (قوله في شترط لزوم الدم) أفرد الدم لأن المراد  
بالثوب ثوب المحرم من أزار أو رداء أو ما كان مخيطا فيجب دوام لصدقه لأنه لا يسهل أن ياتي  
(قوله دوام لبسه يوما) أشار بتقدير الطيب في الثوب بالزمان إلى الفرق بين وبين العضو فانه لا يعتبر فيه  
الزمان حتى لو لبسه من ساعة والدم واجب في الفتح بخلاف الثوب (قوله أو خضب رأسه) أي مشلا  
والأول خضبت يدها وخضب سائيه بحماه وجب الدم أيضا كبحر في الهرة على خلاف ما في البحر (قوله  
بجذاه) بالدمعونا لانه حال لا فعل لا ينع صرقة أن التائب ففتح وصرح به مع دخوله في الطيب لا لاختلاف  
فيه بحر (قوله أما المتبدل الخ) التبدل أن يأخذ شيئا من الخطي والآن يصح فيجعله في أصول الشبر  
ليتبدل بحر فانه سبب أن يقول أما الفحين قال في الفتح فان كان ثوبا بدد الرأس فله دمان للطيب والخطية

بأكل طيب كثير أو  
ما يبلغ عضو واحد  
والبدن كله عضو واحد  
إن اشترط الجلس والافا كل  
طيب كفارة ولو ذبح ولم يزل  
لزم دم آخر تركه وأما  
الثوب المطيب أحسنه  
ويشترط لزوم الدم دوام  
لبسه يوما (أو خضب رأسه  
بجذاه) رقيق أما المتبدل  
فخطية دمان

(قوله وإن كان كثير لا يعتبر  
الخ) بل يعتبر ربع عضو  
كبير ولا بد من هذا الاعتبار  
لأن التوفيق لأن الأحوال  
ثلاثة اهـ وحاصل التوفيق  
بين الأقوال الثلاثة أن من  
اعتبر العضو يقيد به حاله  
قوله الطيب ومن اعتبر ربيع  
العضو يقيد به حاله كثرة  
الطيب ومن اعتبر كثرة  
الطيب يشترط بساوع  
المدهون ربع عضو كبير  
اهـ



هذا باب كثير من الحرمي يعقل عنه كاشاه ربه (قوله ولو شرب الخ) أمالوا من مع الشدة في رواها فلا شئ  
عليه يجر (قوله كثر أخرى) أي بلا تقييد دام يوما بعد التيقن (قوله كالكل) هو المهور من الرواية  
عن أبي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غيره واحد شرح اللغات (قوله ولا بأس بتعبه أديبه وفقيهه) وادارته  
البدن إلا الكفيس والقسمين للجمع من ليس التفاضل والجور من مرساه في صلب الاحكام (قوله لا  
ثوب) كذا في النسخ والحر والظاهر انه لو كان الوضع بالثوب ففيه الكراهة التحريجية فقام لان الاصل لا يباع  
و بيع الوجه أفاده ط (قوله أي أرال) أي أراد بالخلق الارالة بالموبي أو بعينه مختارا أو لا فلو أراله بالموبي  
أو تفت الحية أو احترق شجره بحجره أو مسه يده وسقط فهو كالخلق بخلقها ما اذا سار شعره بالريش أو بالار  
يجر عن الحية قلت وشم على أيضا القصة يركب في الاراب قال شارحه ومصرح به في الكافي والكرمان وهو  
البرهان في مسائل على النحال ووقع في الكفاية شرح الهداية أن القصة لا يوجب الام اه (قوله ربيع  
رأسه الخ) هو داهو الصحيح البار الذي عليه وهو راس الحمار المذهب وذكر العلامة في نسخة من ربه ان في قول  
أبي يوسف وشم لا تحب الدم مالم يخلق أكثر رأسه شرح اللغات وان كان اصله ان يباع شعره ربيع رأسه  
فعلية دم والا فصدقة وان باعت الحية العناية في الحية ان كان قد رزق بها كماله فله دم والا فصدقة لانه  
والحية مع الشارب عضو واحد فنع (قوله ربيع) هي موضع الحامة من المعنى كافي الخ (قوله والا فصدقة)  
أي وان لم يتحجم بعد الخلق فالواجب صدقة (قوله كافي الخ) قال في المهر لم أر ذلك في نسخة من  
الفتح اه قلت كأنه سقط من نسخة والا فصدقة أي في المعنى واستشهد به بقول الرضا في حلقه من حتم  
مقصودوه والمعتد به بخلاف الخلق اعبرها (قوله كلها) أي كل الاثر وانما داهو لا بالربح من هدمه  
الا فصدقة لا يفتقر بالحل لا بالامانة لم يخرجه بالاذن سار على البعض فان يكون حاق البعض او ساقا كاملا  
بمخلاف ربيع الرأس والحية ناهية متادل من الناس وما في اليد من أن الاكثر من الرتبة كالحل لان كل  
عضو لا يساير له في المذهب تقوم أكثره تمام كاد مع وكذا ما في الحية من ان الاصل اذا كان كاهن الشارب  
بغير الربيع لوجوب الدم والا فلا كثر والذهب ساد كره المذهب من اء مار الى ربيع في الرأس والحية والرجل  
في سائرهما في روم الدم سحر الحمار ذكر في الباب من الالائة بالوجه او المذهب أو الالائة أو الركة  
أو الفخذ أو العبد أو الساعد عليه دم وقيل بدمه ان خلقه فصدقة ولا تقوم الربيع من سائر تمام المذهب  
اه قال شارحه يشير بقوله وقيل صدقة على ما في المذهب من ساق حماره واداه حماره فله دم وان ساق  
ما ليس بقصود فصدقة ثم قال وفيه المذهب وقصود حماره من الصدر والوجه اه وهو قصود على الرأس  
والانفاس وله في البدائع والتمريز في الحية وما في المذهب وما هو الاصل في المذهب انما الحية اه  
والحمار ان كل واحد من الالائة اعلى الالائة والاعلى والرقبة وهو داهو خلق وحده فله دم لا يكره لا يقوم  
رعيه تمام كاهن سائر بخلاف الصدر والذراع وهما في سائرهما صدقة قال في النسخ لا بالقصود بل  
حلقه سائرهما اه وفي سائرهما الالائة من العادة من رال باقوه من ربيع بل هو رال من الالائة الى  
القدم وكره بعض المقصود بالخلق قال في السري على هذا فالسيد بالالائة لا يستتر عن الصدر والساق سيما  
ليس بقصود واعلم ان المهرق من الخلق يجمع كالطية فلو ان ربيع رأسه من مواضع متفرقة فله دم  
لباب وسيأتي ان في حلق الشارب صدقة (بنيته) ذكر الخلق في الالائة نبعها للجمع المذهب غير اعطاء الى  
حواره وان كان المذهب هو السمة ولما عبر به في الاصل وانما في المذهب موت في الشارب هل هو القص  
أو الخلق والمذهب عدمه بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص قال في البدائع وهو الصحيح وقال العلامة في  
القص خمسة من الخلق أحسن وهو قول علماء الالائة ثم قال في الفتح ويصير القص أن يفتن سعي  
يتنقص عن الاطار وهو بكسر الهمزة في الجلالة والجمع من الشفة وكلام صاحب الهداية على أن يحداه  
اه وأما طر الشارب وهما السبيل بالاقبال فله دم وقيل من الحية وعليه وقيل لا بأس بتركه ما وقيل يكره

ولو يفتن ذوال الصلابة  
فان شرب كثر أخرى وتعلية  
ربيع الرأس أو الوجه  
كالكل ولا بأس بتعبه  
اديه وقصده وضع يديه على  
أرضه بلا ثوب (أو لاق)  
أي أرال (ربيع رأسه) أو  
ربيع الحية (أو حماره)  
(مسألة) يهيى واختبى  
والا فصدقة كافي البير  
الفتح (أو ساق) أي  
الذنب أو عاتقه أو وجهه  
كلها (أرقص اطرافه به  
أو ساقه) أو الخيل (في  
سائرهما) أو تعدد  
الجلد من داهو الالائة  
التميز الخ

(قوله امانة) بكسر الهمزة وتشديد الهمزة أي سر كسر اللسان وكما في نسخة (قوله أو عدل) بكسر  
 العين وقد يفتح أي أحد سقى حل الدابة شرح الباب وفيه العدل في البحر والنج بالمعول بل لا يسمى عدلا الا  
 بذلك لانه حينئذ يعدل به فربما كان اطلاقه ههنا حتى قلت اسكني لم أرفى البحر والمخ النقييد عباد كرفاير اسبح  
 نسخة أخرى (قوله يوما كاملا أوليلة) الطاهران المراد مقدار أحد عشر ما فلو ليس من نصف النهار الى نصف  
 الليل من غير اتصال أو بالعكس لزمه دم كبايشير اليه قوله وفي الاقل صدقة شرح الباب (قوله وفي الاقل  
 صدقة) أي نصف صاع من بر وشمل الاقل الساعة الواحدة أي الطائفة وما دونها بخلاف ما في خزائن الاكل انه  
 في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة فقه من بر اه بحر ومشى في الباب على ما في الخزانة وأقره شارحه  
 واعترض عد الفقه لم ياد كره الفقهاء \* (تأنيده) \* ذكر بعض شراح المباحين لو أحرم بفساد وهو لا يس  
 الخيط وأكله في أقل من يوم وحل منه لم أر فيه نه صريحا ومقتضى قولهم ان الارضاى الكامل الموحب للدم  
 لا يحصل الا باليس يوم كامل ان يلزمه صدقة ويحتمل أن يقال ان القدير باليوم باعتدال كمال الارضاى انما هو فيما  
 اذا طال زمن الاحرام أما اذا قصر كافي مستائنا فقد حصل كمال الارتفاق ويصح وجوب الدم واسكن مع هذا  
 لا بد من نقل صريح (قوله وان برعه لا يلا وأعادهم ارا) وفيه العكس كما في شرح الباب (قوله ولو جمع ما يابس)  
 وبالجملة على قوله أو ليس بخيطا أي لو جمع اللباس من قميص وعباءة وعباءة وفساوة وسراويل وخف وليس  
 يوما عليه دم واحد وان اتحد السبب كفى الاب أي ان كان اللباس السبب لضرورة أو لغيرها فلو اصابه طر للبعض  
 بعد الدم كبايشير وطاهر ما ذكر أنه لا يلزم لبس السبب في مجلس واحد خلافا لما قيل من الغاربي بل يكفي جمعها  
 في يوم واحد ويدل عليه قوله في الباب واتحد الجزاء مع تعدد اللبس بأمر من اتحد السبب وعدم العزم على  
 الترتيب عند الترتيب وجمع اللباس كله أو لبس أو يوم اه أي مع اتحاد السبب كبايشير أما لو لبس البعض في  
 يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان اتحد السبب (قوله ما لم يعزم على الترتيب) فان برعه على فصدأ لبسه  
 تابيا أو ليلبس بدله لا يلزمه كفارة أخرى اتحد السبب له وهو - علمها باليس واحد كما في شرح الباب (قوله  
 كان شائه بعده) أي في وجوب الدم ان دام يوما أو ليلة وفيه إشارة الى صحة احرامه وهو لا يس الا عند دخلا فاما  
 بعقده العوام لان الخبز من الخيط من واجبات الاحرام لاس شروطا صحتة (قوله ولو تعدد سبب اللبس)  
 كما اذا كان سببا في احتياج الى اللبس لها فزال التو وأصابه مرض آخر أو حتى غيرهما وليس عليه كفارة ثان كقوله  
 الاول أو لا وإذا حضر العروفا فاحتاج الى اللبس للقتال أو بما يابس من الذخيرة ويرىها اذا رجع فعليه كفارة  
 واحدة ما لم يذهب هذا العروفا فذهب وجاء عدو به بره لزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي انه  
 اذا لبس لدفع برد ثم ارى يري عوي يابس لذلك ثم زال ذلك البرد وأصابه برد آخر وليس لذلك انه يجب عليه  
 كفارة ثان بحر (قوله ولو اصاب طراخ) تخصيص ما قبله من تعدد الجزاء بتعدد السبب قال في الدخيرة والاصل  
 في جنس هذه المسائل ان الزيادة في وضع الضرورة لا تقع بربحية متداخلة في الباب فان تعدد السبب كما  
 اذا اصاب طراخ الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما معا في موضع الضرورة يجوز ان يحتسب الى قبض فليس  
 قيسين أو قيس واحدة أو يفتح اح الى فلتسوية فابسهما مع العمامة فعليه كفارة واحدة يتخير فيها قال شارحه وكذا  
 اذا لبسهما على موضعين الضرورة في مجلس واحد باب لبس عمامة وخف فابعد وفيه ما عليه كفارة واحدة  
 اه وان لبسهما على موضعين مختلفين في موضع الضرورة وغيره ضرورة كذا اذا اصاب طراخ لبس العمامة فابسهما  
 مع القميص مثالا أو لبس قيسا للضرورة وتوخيها في غيرها فعليه كفارة ثان كفارة الضرورة يتخير فيها او كفارة  
 الاختيار لا يتخير فيها اه (قوله لزمه دم وانتم) لزوم الدم باحدهما والاشتمالات حر والمناسب العجيب بل يوم  
 الكفارة المحيرة كما قدمناه لانه حيث كان بعد لا يتعين الدم كبايشير في لزوم كفارة واحدة في لبس العمامة مع  
 القاسوة كافي القميص هو المنصوص عليه كسر من الباب ومثله في الفتح والمهرج خلافا لما في البحر من  
 التفرقة بينهما كما نبه عليه في الشرح بسلاية وما ذكر من لزوم الاثمة عليه في البحر من الحلبي ثم قال في حاشيته

بجائته أو عدل فلا شيء عليه  
 يوما كاملا) أو ليلة كاملة  
 وفي الاقل صدقة (والرائد)  
 على اليوم (كاليوم) وان  
 ربه له الا وأعادهم ارا ولو  
 جميع ما يابس (ما لم يعزم  
 على الترتيب) للبس (عند الترتيب)  
 فان عزم عليه (أي الترتيب)  
 ثم لبس تعدد الجزاء  
 كفارة الاول أو لا وكذا  
 به تعدد الجزاء (لو ليس  
 يوما فأراق دما) للبس (ثم  
 دام على لبسه يوما آخر فعليه  
 الجزاء) أيضا لانه عندئذ  
 فكأن له دما حكم الابتداء  
 ويؤام اللبس بعد ما أحرم  
 وهو لا يسه كان شائه بعده  
 ولو مكرها أو تابيا ولو تعدد  
 سبب اللبس تعدد الجزاء  
 ولو اصاب طراخ الى قبض فلبس  
 قيسين أو الى فلتسوية فابسهما  
 مع عمامته لزمه دم وانتم





لما فيه من التمسك به بالاعمال وأهل الكتاب وهذا أولى بالصواب وتسميه في حاشيته تخرج وريح في البحر ما قاله  
الطحاوي ثم قال وأما المصنف أي الوارد في المحققين تركها حتى تكثرت كثرة المسئلة في القصة فصار  
قطعه اه وتسميه في حاشيته عليه ومربوع ذلك في كتاب الصوم وأما العناية في البحر عن النهاية أن السمة  
فيها السلق في الحذف عشر من السنة منها الاستحسان ونفسه يرد حاق العناية بالسند (قوله حقا  
العليه في حاشيته) كون ذلك من اتحاد العمل بخلاف قصص أطهار اليمين مشكل ومع هذا فلا روية فيه كما  
ذكره في العناية أي بل هو من تحريك بعض مشايخ المذهب أن كان أحد نقل أن فيه دما واحدا كما هو مقتضى  
صنيع الشارح ولم أر من صرح بذلك وأجاب في العناية عن الاستحسان على تقدير ثبوت الرواية بأنغة  
ما هو بحد اتحاد الحلال وهو التوريق فانه لو تورق جميع البدن لم يلزمه الا كفارة واحدة والخلق مثل التورق  
وليس في صورة النزاع أي مسألة القصص ما يجعلها كذلك اه وفيه ان القصص كذلك على انه يارم منه أنه  
لو تعدد محل الخلق واختلاف المجلس يجب فيه كفارة مع أنه يجب لكل مجلس هو يجب حيايته كما صرح به في  
البحر وغيره (قوله أورأسه في أربعة) أي بأن حاق في كل مجلس ريعامه وفيه دم واحد اتفاقا لم يكفر  
للاذلة شرح الباب (قوله لوجوبه بالشروع) أشار إلى أن الحكم كذلك في كل طواف هو تطوع فيجب  
الدم لو طافه بغيره والصدقة لو صدقنا كافي الشريعة لالية عن الرباعي وأقارن الكفارة يجب تركه الواجب  
الاصطلاح بل الفرق بين الأقوى والاضعف فان ما وجب بالشروع دون ما وجب بالتحية تعالى كما لو طاف الصدر  
لا يشتركا في الوجوب الثابت بالليل الظاهر بخلاف الطواف الفرض الثابت بالليل فلا وجوب فيه  
مع الجباية بدنة اطهار الاتفاق من حديث الثبوت فادهم (قوله أو للفرض صدقنا) قيد بالحدث لان الطواف  
مع تناسل الثوب أو البدن مكره فقط وما في الطاهرية من استحباب الدم في تناسل كل الثوب لأصله في  
الرواية وأشار إلى أنه لو طاف بحر يافقروا لا تجوز الصلاة معه يارم دم تركه الصدر الواجب وقيد بالفرض وهو  
الاكثر لانه لو طاف أقله تحدثا ولم يرد وجب عليه بكل شوط نصف صاع الا اذا بلغت قيمة دما فيقص منه  
ما شاء بحر (قوله ولو جنباً بدنة) أما لو طاف أقله جنباً ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه  
صدقة بكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزيارة بحر لكن في الباب لو طاف أقله جنباً عليه  
بكل شوط صدقة وان أعاده صدقات تأمل (قوله ان لم يعد) أي الطواف الشامل للقدم والصدر والفرض  
فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط موجه اه ح قلنا لكن  
اذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر لم يدم عهد الامام للتأخير وهذا ان كانت الاعادة طوافاً وحدها والا فلا  
شيء عليه كما لو أعاده في أيام النحر مطلقا كفي الهداية وشمى عليه في البحر ومختص في السراج وغيره وزعم في غاية  
البيات أنه سهل وتصريح الرواية في شرح الطحاوي بل يوم الدم بالتحريم مطلقا وأجاب في البحر بأن هذه رواية  
أخرى (تنبيه) من فروع الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة حيا والصدرة طاف طاف الصدر  
في أيام النحر فله دم تركه الصدر لانه انتقل الى الزيارة وان طاف للزيارة نازلا لا شيء عليه أي لا يقال  
الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر بعد أيام النحر فله دم تركه الصدر أي تحوله الى الزيارة ودم  
التأخير الزيارة وان طاف للصدر ثانيا سقط عنه دم طواف الزيارة تحدثا لانه در طاهر فان حصل الصدر  
في أيام النحر انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه والاعادة دم تركه وان سقط بعد أيام  
النحر لا ينتقل وعليه دم الطواف الزيارة تحدثا ولو طاف للزيارة تحدثا للصدر جنباً عليه دمان (قوله والاصح  
وجوبه) أي وجوب الاعادة المفهومة من قوله بعده وهذا أيضا شامل للقدم والصدر والمرص قال في البحر  
لو طاف للقدم جنباً لم يلزمه الاعادة اه وادوا وجبت الاعادة في القدم في الصدر والفرض أولى اه ح  
(تنبيه) قال في البحر الواجب أحد شيئين إما الشاة أو الاعادة والاعادة هي الاصل مادام يمكنه ان يكون الجابر  
من جنس الجبر رخصه أفضل من الدم وأما الدارجع الى أهله في الحديث ثقة واعلى أن بعث الشاة أفضل

سما في طوافه في مجلس أو  
رأسه في أربعة (أو بدأ  
بمسئل) اذ الربيع كالسك  
(أو طواف للقدم) لوجوبه  
بالشروع (أو الصدر جنباً)  
أو طوافاً (أو للفرض  
صدقنا) ولو جنباً بدنة ان  
لم يعد والاصح وجوبه  
في الجباية وندم في الحديث



ليل فلا شيء عليه كمن يتر بره في محض الرمي (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النذر لانه سبب انما شهر (قوله  
والرمي الاول) دائر في ساقه كما علمت اسكنه الله تعالى لانه لو ترك جره العدة في بقية الايام  
لوه صدق لان اقل الرمي بها بغير اليوم الاول فاحتمل كل رمية حتى يذهب (قوله أو أكثر) كأربع  
مسيات فساو قها في يوم النذر أو واحد عشره من سائر الأيام وكذا لو أورد ذلك أو أكثر من ذلك أو أحده  
ما به كل حصة صدقة الآن سماع دما فيه قص ما شاء لئلا يلب (قوله أي أكثر من يوم) المذهب من الهداية  
يود الضمير إلى الرمي الاول وهو رمي العدة في يوم النذر وهو المذهب من عبارة المصنف أصلا كمن ماذ كره  
لشارح أورد (قوله أو حاق في حل صح أو عمرة) أي يمسك دم لخلق للصح أو العدة في الحل لتوفيه بالمكان  
هداهما خلافا لثاني (قوله في أيام الحرم) متعلق بحاق فيسند كونه للصح ولداقده على قوله أو عمرة  
يتقيد بخلق الحاق بالزمان أي سوا حالف به شجر وسالف أبو يوسف مذهبهم أو هذا الخلاف في التصحيح بالدم لا في  
لتحليل فانه يحصل بالحاق في أي زمان أو مكان فتح وأما لمق العمرة فلا يتوقف بالزمان أي عهدها في كلامهم  
أورد يومهم أو قوله في أيام الحرم في سائر الروايات مع أنه لا يمتنع في كلام الرامي كما يعلم  
راجعه (قوله ورمي) دم لا يكاد ودم الزمان ط (قوله لا يختص بالحاق) أي ليس بالحرمة وللصح في  
يام الحرم ط (قوله خرج) أي من الحرم (قوله ثم رجع من حل) أي قبل أن يخطأ أو يصر في الحل  
قوله وكذا الطالح الخ) فيسند على صاحب الدرر وهو بدر الشريعة وان كمال حاشا طوا وجوب الدم  
مروجه قبل التحليل ثم رجوعه فإبدا في الحرم من الحرم لا يبرم الحرم من شيء قال في الهداية ومن اعتمر  
فرح من الحرم وقصر فعليه دم عند ما قال أبو يوسف لا شيء عليه وان لم يقصر من شيء رجع وقصر فلا شيء  
أيه في قوله ثم رجع لانه في مكانه لم يبرمه صيانة اه قال في العناية ولو فعل الطالح ذلك لم يستأنه  
م التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاق عساهو لتأخير الحاق من أيام الحرم  
يطلب أنه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحاق فيه في أيام النذر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى  
لزام عبائل الفقه فليتم له أفاده في الشرع بالدية (قوله أو في الحل) حاشا له أن يراعي الجماع كالعبادة  
المبائنة الفاحشة والجماع في سائر الفرج والتفريق والامس بشهو هو سنة لا دم أول أو قبل الوقوف  
و بعده ولا يمسد شيء منها كالحاق اللام وشمل قوله قبل الوقوف أو ما ثلاثا وماذا كان قبل الوقوف  
الحاق أو بعده قبل الحاق أو بعد الوقوف والحاق قبل البواقي في الاول من أصل الطرفين الدواعي  
الجماع لم يضر وهو أن الجماع في الاولى فسد الحاق فسادا لم يجماع حقيقة كما قال في السر والعلانية  
لجماع بالدواعي كما يفسد بها الصوم لان فسادها مع الحاق بالجماع حقيقة بالبدن والجماع بمعنى دونه فلم يلحق به وفي  
ثابتة وهو حسب للبدنة اعطى الجناية كفي الجور لم يفسد بل لجماع مع الوقوف ولا شيء من ذلك في الدواعي وأما  
ثالثه فاشترك الجماع ودواعيه في وجوب الشهادة بدم القتضي للتفرقة المذكورة لادرا الجماع ههنا ليس  
بما به حاشا لوقوعه في الحل الاول بالحاق فإذا لم يمس به بدنة ودواعيه لم يمس به في كثير من الاحكام فادهم  
(تنبيه) أطلق في التتميل والامس مع ما لو صدر في أجنبية أو فروجه أو أمته والظاهر أن الامر  
كالأجنبية وان توقف في الجوى وأصح حاشا النظر إلى من مع امرأته شهوة دأى فان لا شيء عليه كالموتة ذكر  
لو أطل العار أو ذكر روى الامتلا لا يوجب شيئا هندية ط (قوله في الاصح) لم أزل من شرح وتفسيره  
كأنه أخذ من التفسير بالاطلاق في المروط والهداية والسكافي والهداية شرح الجمع ونسبها كافي  
للإبواب وجه في الخبر بأن الدواعي صرفة لا لجل الاسرار مما لا يوجب الدم كالتأثير شرط في الجماع المفسر  
بزال وصححه فاضيجان في شرحه (قوله وأمر) فيد لامس لئلا يزل في ماله شيء عليه ط (قوله  
وأنشأ الجماع) فيسند به لان سائر المتأخر لا يتقيد بالزمان وكذا ما رواه ولا يبره نأخذ به ههنا شيء ط (قوله  
وعاوا في المرض) أي كاله أو أكثره ما أو أن أقله يجب صدقة وأشار إلى أنه لو أنشأ طواف الصدق لا يجب

أو في يوم واحد أو الرمي  
الاول أو أكثره أي أكثر  
رمي يوم (أو حاق في حل  
صح) في أيام النذر أو  
دم ههنا دمان (أو عمرة)  
لا يقتضي الحاق بالحرم  
(لا) دم (في مخرج)  
(ثم رجع من - حل) إلى  
الحرم (ثم قصر) وكذا  
الحاق الحرم في أيام  
النذر والادم للتأخير  
(أو قبل) عطف على حاق  
(أو ليس بشهو أو أول)  
في الاصح أو انتهى بكلامه أو  
بجمع ههنا وأمر (أو  
أمر) الحاق (أو أول أو  
طواف الفرض من أيام  
الحرم)

كفى البصر وقد قال تليذه العسامة قاسم ان أبعثه الخصاله للذهب لا تعبر فادهم (قوله حتى لو طاف  
 الصدر) أى مثلاً لان أى طواف حصل بعد الوقوف كاللغرض كقوله سائر ليلية وأما ذلك بقوله  
 يعنى ولم يعط غيره (قوله ثم ان بقى أقل الصدر) أى ان بقى عليه أقل أشواط الصدر وهو قدر ما تنقل منه  
 الى الركن بان ترك من المرض ثلاثة أشواط وطواف للصدر سبعة فانه ينقل منها ثلاثة لطواف الغرض  
 وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزمه لها صدقة أموالو كان طواف للصدر ستة وان قل منها ثلاثة  
 يبقى عليه أكثر الصدر وهو أربعة فيلزمه لها دم ثم هذا ان لم يكن أنحوط طواف الصدر الى آخر أيام التشريق  
 والالزم مع الصدقة أو الدم صدقة أخرى لتأخير أقل المرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من برخلها  
 لهما كفى الحرج ومثله في التثنية خانية والقهستانى واللباب لكن في الشرح ليلية عن الفتح وان كان ترك أقله  
 أى أقل طواف الغرض لزمه التأخير دم وصدقة للمتركة من الصدر اهـ فأوجب دماً لتأخير الأقل  
 كما ترى وتأمل (قوله بقى محرمات) فان رجوع الى أهله عليه حتماً ان يعود بدلك الاحرام ولا يعزى منه  
 البذل لباب (قوله في حق النساء) لانه باطلاق حمله ما سواهن حتى يطوف (قوله لزمه دم) أى شاة  
 أو بدنة على ما سيأتى (قوله إلا أن يفرض الرض) أى لا يلزمه بالثاني شئ وان تعدد المجلس مع أن نية  
 الرض باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاحمال لكن لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد وهو تجسير  
 الاحلال كانت تفتقد فكفاه دم واحد بغير قال في اللباب واعلم أن الحرم اذا لوى روض الاحرام فعمل يصنع  
 ما يصنع الحلال من لباس الثياب والطيب والحق والجساع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام  
 وعليه أن يعود كما كان محرماً ويجب دم واحد لجميع ما ارتكبت ولو كل المحظورات واعلم انه مستند الى الجرا  
 بته وهذا لما بان اذا لم ينو الرض ثم نية الرض اعلم انه تبرهن زعم انه يخرج منه هذا القصد لظهور مسئلة  
 عدم الطروح وأما من علم أنه لا يخرج منه هذا القصد فافهم الاتعير منه اهـ فالت وماد كرم من أن نية الرض  
 باطلة وأنه لا يخرج من الاحرام الا بالاعمال محمول على ما اذا لم يكن مأموماً بالرض كجساعه كرم آخر الحمايات  
 ومن المأمور بالرض المحصر برض أو عند قوله نذبح الهدي يتحل ويرتض احرامه على ما سيأتى في باب  
 ونذكره كذا أيضاً أن كل من منع عن الهدي في موجب الاحرام طق العدا فانه يتحل بغير الهدي كالمراد  
 والهدي لو أخر ما بلاذ الزوح والمولى فان اهره ما أن يحللا ههنا في الحلال بلاذح وبما قرناه انه وقع ما في  
 الشرح ليلية حيث زعم المرافة بن مامر من أنه لا يخرج عن الاحرام الا بالاعمال وبما مسئلة تحليل المولى أمته  
 بهو قص ظهراً أو جساع (قوله أو أدر بعنه منه) أمالو ترك أقله فبقي صدقه كسب أى (بنييه) لم يصحوا  
 بحكم طواف القدوم لو شرع به وترك أكثره أو أقله والظاهر أنه كالصدوق وجوبه بالشروع وقد ساءه  
 في باب الاحرام (قوله ولا يتحقق الترك الا بالروح من مكة) لانه مادام فيه لم يطالب به ما لم يرد السهر قال في  
 البصر وأشار بالترك الى أنه لو أتى بماتركه لا يلزمه شئ مطلقاً لانه ليس بموقت اهـ أى ليس له وقت يهوت بهوته  
 وقد ساء من السهر والسباب أنه لو نفر ولم يطاف وحسب عليه الرجوع ليوطوف ما لم يجاوز الميقات غير بي اوراقه  
 الدم والروح مع احرام جديد بعمره ولا شئ عليه لتأخير (قوله بلا عذر) قيد للترك والركوب قال في الفتح  
 عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اهـ أى انه ان تركه بلا عذر لزمه دم وان عذر فلا شئ  
 عليه مطلقاً وقيل فيما ورد به النص فتها وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظوراً كالليس والطيب فانه يلزمه  
 موجب ولو بعد ذلك قدمناه أول الباب ثم لو أعاد السعي ما شابه ما حل وجامع لم يلزمه دم لان السعي غير مؤقت  
 بل الشرط أن يأتي به في طواف وقد وجد بغير (قوله أو الرمي كاه) انما وجب تركه كاه دم واحد لان  
 الجانس متحد كفى اسحاق والترك انما يتحقق بهروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع لانه لم يعرف  
 قرية الا فيها وما امت الا يوم بالية فالإعادة ممكنة غير مبال على التأليف ثم يتأخيرها بحسب الدم عند خلافها  
 لم ما بغيره علم أن الترك غير قيد لوجوب الدم بتأخير الرمي كاه أو تأخير رمي يوم الى ما يابيه أمالو أخره الى

حتى لو طاف لاه دماً انتقل  
 الى الغرض ما يكمله ثم ان  
 بقى أقل الصدر فصدقة  
 والا قدم (و ترك أكثره  
 بقى محرمات) أبادى حق  
 النساء (حتى يطوف)  
 فكذلك ما جامع لزمه دم اذا  
 تعدد المجلس الا أن يقصد  
 الرض فصح (أو) ترك  
 طواف الصدر أو أربعة  
 منه ولا يتحقق الترك الا  
 بالروح من مكة (أو)  
 ترك (السعي) أو أكثره أو  
 ركبه فيه بلا عذر (أو)  
 الوقوف بجميع (يعنى  
 من لغة أو الرمي كاه



في قصص ما شاء (أو طافه)  
للقدم أول الصدر بعدنا أو  
ترك ثلاثة من  
الصدر) ويوجب لكل شوط  
منه ومن السعي نصف صاع  
(أو إحدى الجوار الثلاث)  
ويوجب لكل مصافة صدق  
الآن يباح وما فيكم  
وأما إذا أدى أنه يهتس  
نصف صاع (أو حلق)  
رأس) ثم أومع سلال  
(صغيرة) أو رقية منه أو قلا  
طافه بحدائقه أو طافه  
بغيره أو ألبس في طافه  
فانه لا شيء عليه إذا جاء  
عليه به (أو في حلقه أو في  
صاع من به) كالطافه (أو في  
عليه أو حلق) أو ليس  
(بهر) (دبر) إن شاء (دبر)

في قصص ما شاء (أو طافه)  
للقدم أول الصدر بعدنا أو  
ترك ثلاثة من  
الصدر) ويوجب لكل شوط  
منه ومن السعي نصف صاع  
(أو إحدى الجوار الثلاث)  
ويوجب لكل مصافة صدق  
الآن يباح وما فيكم  
وأما إذا أدى أنه يهتس  
نصف صاع (أو حلق)  
رأس) ثم أومع سلال  
(صغيرة) أو رقية منه أو قلا  
طافه بحدائقه أو طافه  
بغيره أو ألبس في طافه  
فانه لا شيء عليه إذا جاء  
عليه به (أو في حلقه أو في  
صاع من به) كالطافه (أو في  
عليه أو حلق) أو ليس  
(بهر) (دبر) إن شاء (دبر)

شيء فثبت في (قوله لتوفيقهما) أي اسحاق وطواف الفرض في أي أيام النحر وهذا المأثور وهو  
الدم متأخرا بهما قال في الشرع بلائية وهذا إذا كان تأخير الطواف إلا عند ذبح حتى لو طاف قبل أيام النحر  
واستمر حتى مضت لاشئ عام بالتأخير وانما مضت في أثناء وجوب الدم بالنحر إما فيما تقدم كما في  
الجوهرة عن الوجيز وأما شيخنا أنه لا تأخير لها لعدم وجوب الطواف فيما في أول وقتها ففي إمامها بالدم وقد  
حاصت في الاثنا عشر اهـ وتقدم عليها في بحث الطواف (قوله أو قدم بسكاهي آخر) أي وقد دعه في  
أيام النحر لئلا يستغنى عنه بقوله قبله أو أخر اسأل الخ شرع بلائية (قوله يجب الخ) لما كان قوله أو قدم  
الخ بما لو وجوب الدم بعكس الترتيب فرغ عليه أب الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم  
(قوله غير المفرد) أما هو فالذبح له مستحب كما في (قوله لكن لا شيء على من طاف) أي مفردا أو غيره ثم ربح  
الباب (قوله قبل الرمي والخلق) أي وكذا قبل الذبح بالاولى لأن الرمي مقدم على الذبح فإذا لم يجب ترتيب  
الطواف على الرمي لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجبات (قوله كما لا شيء على المفرد  
الخ) فيجب تقديم الرمي على الخلق المفرد وغيره وتقديم الرمي على الذبح والذبح على الخلق غير المفرد ولو  
طاف المفرد وغيره قبل الرمي والخلق لاشئ عليه لباب وكذا لو طاف قبل الذبح كما علمت والطامس أن  
الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الخلق لكن المفرد  
لا يذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والخلق فقط (قوله حق قبل ذبحه) وكذا الوسط قبل الرمي بالاولى  
بحر وانما وضع المسئلة في القارون لأن المفرد لاشئ عليه في ذلك لأنه لا يذبح عليه فلا تنصرت تأخير المسئلة  
وتقدمه بالخلق قوله ابن كمال (قوله كما حرم المصنف) أي تبعا لشيخه في البحر (قوله وبه) أي بما ذكر من  
أن المذهب أن أحد الدمين للتأخير والآخر للقران الذي هو دم شكر فافهم (قوله ما توهده بعضهم) أي  
صاحب الهداية حيث قال دم بالخلق في غير وأنه لأن وأنه بعد الذبح ودم تأخير الذبح من الخلق اهـ وقد  
خطأ ما شرح الهداية من وجوه منها مخالفة ما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدمين للقران والآخر  
لالتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول إن أحرام العصرة لا ينهى بالوقوف  
لأن حمايته على أحرامين والتقديم والتأخير جائزان فيهما أو بعبارة دماء ودم القران وأطاف في البحر عن  
الاول بان ما مشى عليه رواية أخرى غير رواية الجامع وإن كان المذهب بخلافه وعن الثاني بان النصاعف على  
القارون إنما يكون فيها إذا أدخل بقصافي أحرام عمرته والأفلا يجب الدم واحد ولهذا إذا أفاض القارون قبل  
الامام أو طاف لزيارة جده أو وصدا لا يلزمه الدم واحد لأنه لا تعاق للعمره بالوقوف وطواف الزيارة وتسام  
الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما أورد عليه من وطفيه وحيثما علم عليه (قوله أقل من عضو) أي  
ولو أكثره كما مر ط وهذا إذا كان الطبيب قليلا على ما مر من التوفيق (قوله في الجزاء الخ) أفاد في البحر  
ضعفه كما قدمناه أول الباب (قوله أو حاق شاربه) لأنه تبع للبيعة فلا يباح ربهما والقول بوجوب الصدقة  
فيه هو المذهب المصحيح وقيل فيه حكومة عدل وقيل دم كما حرقه في البحر (قوله أو أقل من ربع رأسه الخ)  
ظاهره كالتكرار أن الواجب نصف صاع ولو كلب شعيرة واحدة لكن في الحاشية أن نصف من رأسه أو بطنه أو  
سليمه شبه رات ما سلك شعيرة كغص من طعم وفي خزانة الاسكن في شمسلة نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف  
استبهاه لأنه لم يبين الصدقة ولم يخصصها بحر (قوله وقد استقر الخ) إشارة إلى ما في عبارة المصنف من الإيهام  
كعبارة الدرر ومصدر الشريعة وإس كمال لأن مقادها أنه يجب فيما فوق الواحد إلى الخمس نصف صاع قال في  
الشرع بلائية وهو غلط لما في السكالي والهداية وشي وسهما من أنه لو قص أقل من خمسة فعليه بكل فظهر صدقة  
الآن يبلغ ذلك ما عينه من ما شاء ولو قص خمسة عشر فظهر من كل عضو أو بعبارة يجب بكل فظهر طعم مسكين  
الآن يبلغ ذلك ما عينه من ما شاء اهـ (تنبيه) قال في الباب كل صدقة تجب في الطواف ففهم  
ليسكن شوط نصف صاع أو في الرمي المسكن صدقة أو في كل الاطعام فاسكن فظهر أو في الصيد وبياتنا الحرم

كما  
يم  
ثم  
ثم  
لي  
ق  
كما  
ق  
ب  
ن  
ير  
كما  
فع  
ع  
(ب)  
ق  
ه  
س  
س  
ة  
ة  
ل  
ه  
س  
أو  
و  
ل  
اغ



[illegible]

وكد الواسع تدحاضد كز  
 دمارأود كرامة بطوعاف د  
 بهاها (واعضى) و دونا  
 فى فاسده ككاشره (ويدح  
 و رضى) ولولها ولولأفسد  
 القضاة هل نعمه فافاؤه  
 أوره والذى يظهر أرمالاراد  
 بالة ساء الاعاد، ولم دهرقا  
 وحقنا دسل بلسا ار افها  
 الواقع (د) وطرفه (د) د  
 وقوه لم دمه دحوقه  
 بااؤه دالملاق) د د  
 العراف (شاء) داءة  
 الجماية

مالوسرق وهو حرام لا يأتى كل منه رعاية بجهة التصديق ونسائه في البحر (قوله في الحرام) لا بد من غيره  
لم يعز إلا أن يتصدق بالعلم على ستة مساكين إلى كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع من خبثه فيجوز به بدلا من  
الاطعام بحر (قوله أو تصدق) أما إذا لم يملك من التملك عند محمد بن حنفية في البحر تصدق بالخبث فلا تكفي  
الاباحة بخلافه لا يوجب واندتاهم النقل عن الإمام (قوله بثلاثة أصوع طعام) بزيادة أصوع وهو بفتح  
الهمزة وضم الصاد وسكون الواو أو يسكون الصاد وضم الواو وجمع صاع شرح العقاية للقاري والطعام  
البر بطريق العامة فهم ثلثي (قوله على ستة مساكين) كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بمائة على ثلاثة  
أو سبعة فظاهر كلامهم أنه لا يجوز لأن العدد منصوص عليه وعلى قول من اكتفى بالاباحة ينبغي أنه لو صدق  
مسكينا واحد أو عشرة ستة أيام أن يجوز أن يصدق من مسألة الكفارات شهر تبعا للبحر (قوله أين شاء) أي  
في غير الحرم أو فيه ولو على غير أهله لا طلاق النص بخلاف الدج والتصدق على فقراء مكة أفضل بحر وكذا  
الصوم لا يفتقد بالحرم فيصومه أين شاء كما أشار إليه في البحر وصرح به في الشرح لملازمة عن الجوهر وغيرهما  
(قوله ووطؤه) أي ما يباح قدره من شدة وان لم يزل ولو بحائل لا يمنع وجود الحرارة والادة وسواء كان في  
امرأة واحدة أو أكثر أجنبية أو لامرأة أو مرارا ولا ينعقد الدم إلا بتعدد المجلس إذا لم يمس بالثاني رخص  
الأحوام كما مر بيانه أفاده في البحر (قوله في إحدى السبل) السبل يد كرو يؤنث أي القبل والذكر قال في  
النهر ثم هدد في الذكر أصح الروايتين وهو قولهما (قوله من آدمي) فلا يفسد بوطء الهيمة من طاعة تصوره بحر  
أي سواء أنزل أو لا وقد استدلوا بالثبوت بالهبة كحرف في الصوم فيه قضى بعدم الفساد بوطء الهيمة  
والصعبة التي لا تشتهى دمل ونحوه في شرح الباب (قوله ولو ناسيا) شمل التعميم العبد ليس بالزمن الهدي  
وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الإسلام وكل ما يجب فيه المال يؤخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فإنه  
يؤخذ به الحال ولا يجوز أن يطعم المولى منه إلا في الإحصار فإن المولى يبعث منه ليجل هو فإذا عتق فعليه حجة  
وعمره بحر (قوله أو مكرها) ولا يجوز له على المكره كذا كراه الأسبغاني وحتى في الفتح بخلافه في ردوع  
المرأة بالدم إذا كرهها الزوج ولم أر قولاً في وجوبها يؤنثتها بحر (قوله أو صبيا) يؤيده أن الممسك للصلاة  
والصوم لا فرق فيه بين المسلم والكافر فكذا في الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد بجهته صعب بحر ونهر (قوله  
لكن لا دم ولا تصاع عليه) أي على الصبي أو المجنون وأورد الصبي لمكان أو وكذا الأمضى عليه ما في حرامهما  
لعدم تسكينهما شرح الباب (قوله قبل وقوف مريض) بالافاضة البيانية أي وقوف هو فرض أو بدونها  
مع التخيير فيهما على الوضعية أي وقوف مفروض والمراد بالوضعية الركبة تشمل مع الفل وخرج وقوف  
المزلة إذا جامع قبله فإنه لا يفسد الحج لكن فيه شبهة (قوله يفسد بجهته) أي بجهته نقض ما فاحشوا ولم يبطال كما  
في المظهر انت فهمت في قال صاحب الباب بعد نقله عنه وهو وقيد بحسن يزيل بعض الاشتكالات قال القاري  
قلت من جملة المضي في الأعمال لكن في عدم الإبطال أيضا نوع اشكال وهو القصص لأنه يمكن دمه فإنه  
ليؤدي على وجه الشكال اه أقول حاصله أنه ليس المراد بالفساد هذا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل  
الشريعة كالمسالة بلا طهارة بل المراد به انحلال الفاعل الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولو جوب القضاء  
ليخرج عن العهد فالحقيقة الشرعية هي جودة بقاؤه بقضاء ما أخرجهما عن الإجزاء ولهذا صرح في الفتح عن  
المبسوط بأنه باق في الإحصار لم يضر بخارج عنه قبل الإعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لم يكن خارا بجهته  
ولما كانت بجهته وجب ما يرتكبه بعد ذلك من المحظورات وكذا في الباب وغيره أنه لو أهلك بجمعة أخرى ينوي  
قضاءها قبل أدائها فهي واجبة لقوله لا تصح ما لم يشرع من الفاسدة وبهذا ظهر أن قول بعض معاصري  
صاحب البحر أن الحج إذا فسد لم يفسد الإحصار وعنده لم يطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يرد ما أورده عليه من  
تجديد بجهته ثم انت فهمت في الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف مسائل العبادات فهو مستثنى  
من قولهم لا فرق بينهما في العبادات بخلاف المظالم التي يرد ما ذكرناه من شرح في الباب في فصل من باب الإحصار

بالحرم (أو تصدق بثلاثة  
صواع طعام على ستة  
مساكين) أين شاء (أو  
بمائة ثلاثة أيام) ولو متفرقة  
ووطؤه في إحدى  
السبلين من آدمي (ولو  
أسبغا) أو مكرها أو نائما أو  
بنيها أو مجنوناً ففسده  
بفسادى لكن لا دم ولا  
ضام عليه (قبل وقوف  
مريض يفسد بجهته)



لي المعتمد الا اذا كان مع القاتل - لاجل نسيبها على ما عليه أكثر المتأخرين \* (تبيينه) في قيد الدال بالحرمة بالحرمان  
غيره بالو اطلق في القاتل لار الدال الحلال لا شيء عليه الا الاثم على ما في المشايير من الكتب وتيسل عليه  
في القيمة شرح الآيات ولا يشترط كونه المدلول محرما فالودل محرم جلالا في الحلال وهو له على الا الاطرار  
رب المدلول لئلا (قوله مصدقاه) هذه الشرط ولو سبب الجزاء على الدال المحرم أما الاثم فهو محقق ومطلقة  
بأن في البحر زاد في البحر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذب حتى لو أنشأ من نسيب مدعيه ولم  
هو حتى أحبره محرم آخر فلم يصدق الاول ولم يكذب ثم طالب المصنف بقتله كذب على كل واحد منهم ما اطرار ولو  
لأن الاول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو دلله والمدلول يعلمه أي رؤية أو غير هذا لا شيء على الدال لكون  
لأنه يحصل الاستدلال في كذا كذا لئلا لا يكون له عليه فيشكل ما في المصنف عن المتن في قوله لئلا لا يكون  
ليس وهو راجع ما يقتله ما على الدال جزاء واحد والافترار أن وأجاب في البحر بأن الأمر بالأثم ليس من  
يل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في المتن وغيره لو أنشأ من نسيب مدعيه ما اطرار فامر المأمور  
آخر فالطرار على الاثر الثاني لأن لم يتل الأمر الاول لانه لم يأثم بالأمر بعد الاثم الاول على الله - يد  
أمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل بحيث يجب الجزاء على الاثر الثاني من الأمرين والامر مع الدلالة اه  
الخاصة بل أن عدم العلم بشرط الدلالة لا لازم بل هو من حيث الجزاء مطلقا بشرط الاثم (قوله وانما  
قتل بالدلالة) أي تحصل في نسيبها شرح الباب (قوله والدال والمشير) الاول أو المشير أو الأولان الحكم ثابت  
سدهما ولو به صح قوله بعد ناقوا مترز بذلك عما اذا تعال الدال أو المشير فقتله المدلول لا شيء عليه وبأنهم هندية  
(قوله فدل أن يطلعت عن مكانه) ما واصلت من مكانه ثم أحد بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال هندية  
قوله بدأ أو عودا) أي لا فرق في لزوم الجزاء بين قتيل أول صبيدو بين ما بعده وقال ابن عباس لا جزاء على  
مأذونه قال داود وشريح ولكن يقال له اذهب فبئتم الله ما فعلتم (قوله سموا أو عودا) وكذا ما أشرا  
وغيره ثم كاتم انقلب على صبيد أو متبعا اذا كان متبعا بأكاذيبه بأكاذيبه أو حظه له - فغيره بخلاف ما لو  
ببسطا طائفة منسقة فتعاقب به - يد أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
سل كانه الى حيوان منسقة فأنشأ منسقة أو الى صبيد في الحلال وهو حلال فأنشأ منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
دم التعدي وتماه في البحر والحر (قوله أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
في المصنف ولو كل معساة في حكمه (قوله فعلية جزاءه) وبه وردت عدة المقتول الا اذا قصد القاتل ورس  
عامة كما صرح به في الاصل بنصر وقد ما عن الباب (قوله ولو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
دعارة وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه ليس من الفواشق السمكة والسمكة سمكة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
نر بر أو فردا أو فيلا كافي الجمع بنصر ودسل به سمكة الطائر كالزمن والسمكة سمكة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
له لو صال لا شيء عليه (قوله أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
دسل كانه (قوله ولو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
كالهط (قوله كانه) أي الم طار الى الاكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أي قول أي حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
ويوسف والحسن يدح الصبا والفتوى على الاول كافي الشرع لئلا يفسد قتل ورجعه في البحر أو بهمان  
أكل الصيد بدار تكاثر حرمته على الاكل والقتل وفي كل الميتة ارتكبت حرمة الاكل فقتله هو والسمكة  
الاولوية كنهها في قول البحر عن السانية فالمتة أولى اه والمراد بالسمكة والسمكة سمكة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
اضطرار اذا حرمة بعده (قوله والصيد على مال الغير) ترجيح الحق العبد لا يقتله زيل (تبيينه) في البحر  
ن الطائفة وعن بعض أصحابنا ن وجد طعام الغير لا تباع له الميتة وهكذا عن ابن سماعة وبشر أن المصنف  
يل من الميتة وبه أخذ الطحاوي وقال الكرخي هو بالحمار (قوله ولحم الانسان) أي لكرامته ولأن  
صبيد يعمل في غير الحرم أو في غير حالة الاسرام والا تدي لا يعمل بحال (قوله فيسبل والخزير) بالبحر

مصدقاه عن عالم وانما  
القتل بالدلالة أو الاثر  
والدال والمشير ناف على  
ا حرامه وأخذه قبل أن  
يبلغات عن مكانه (بدأ أو  
عودا هو أو عودا) منسقة  
أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
سمكة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
بصح الو أو ما في جزاءه  
كالسراويل (أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
السمكة أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
أو حظه منسقة طائفة أو حظه منسقة طائفة  
على الصيد والصيد على  
مال الغير وطعم الاثر  
يل والحر

تلهيل وناقشه في البحر والنهر وأما لو جامع بعد طواف الزيادة كاه أو أكثره قبل الحلق فله شبهة لباب قال  
 شارحه القاري كذا في البحر الراسخ وعسيره وأهل وجهه أن تعظيم الجنابة إنما كان مراعاة هذا الركن وكانت  
 مدة تصاه أب يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف لأنه سوغ فيه الصورة التحال ولو كان متوقفا  
 على أداء الطواف فبالسنة إلى الجاع اه وطاهره ان وجوب الشاة في هذه المسئلة لا تراعى فيه لاهد خلافا  
 لما في شرح النهاية للقاري حيث جعله يحمل الخلاف المذكور قبله نعم استشكل في الفتح بأن الطواف قبل  
 الحلق لم يجعل به من شيء فكأن ينبغي وجوب البدنة ويحمل جوابه من التوسيع المذكور عن شرح اللسان هذا  
 ولم يذكر حكم جامع القارن قال في المهر فان جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فسد حجبه وعمرته ولم يدمان  
 وسقط عنه دم القران وان بعدهما قبل الحلق لزمه بدنة الحج وشاة للعمرة وانتاف في سابعه اه وتوضيحه في  
 البحر (قوله ووطؤه في عمرته) مثل عمرة المتعة ط (قوله وذبح) أي شاة محر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح  
 ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح ايصح الاختيار من المبتدأ بل لا تكفي إلى تقدير العائد قال في البحر  
 ونهمل كلامه ما إذا طاف المني وسقى أولا لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه للمسلم به لأنه بالحق يتخرج  
 عن احرامها بالسكينة بخلاف احرام الحج ولما بين المصنف حكم الفرد بالحج والمفرد بالعمرة علم منه حكم القارن  
 والتمتع اه (قوله أي حيوانا بري الخ) زاد غيره في التعريف مما يتبعها من أوقواته احترازا عن الحية  
 والعقرب وسائر الهوام والبري ما يكون توالده في البر ولا عسيرة بالثوى أي المسكان واحترزه عن البري  
 وهو ما يكون توالده في الماء ولو كان في البر لان التوالد الأصل والسكنى بغيره عارض فكأن الماء  
 والفساد مع الماء مستقيم في الفتح قال ومثله السرطان والتمساح والسلمة فانه يجري بحسب اصطلاحه  
 لا يحرّم من نفس الآية وعمومها تناول السير المأكول منه وهو الصحيح بخلاف ما في مناسك الكرماني من  
 تخصيصه بالسكنى خاصة أما البري فحرّام مطلقا ولو غلب ما كحل كالبرير كذا في البحر عن المحيط الاما يستثنى  
 بعد من الذئب والعراب والحدأة والسبع الصائل وأما باقي الفواسق فليست بصيده قال في اللباب وأما طيور  
 البحر فلا يحل اصطلاحها لان توالدها في البر وعراها شارحه إلى الرابع والمحيط فاما قاله في البحر من أن توالدها  
 في الماء سبق قلم والنافي ما صرح من اعتبار التوالد فافهم ودخل في المتوخش بأصل خلقته نحو العنبي المستأنس  
 وان كانت ذكاته بالذبح وخرج البعير والشاة إذا استوت وحشاوان كانت ذكاته حيا بالعفر لابل المنظور اليه في  
 الصيدية أصل الحلقة وفي الدكاة لا يمكن وعنده بحر وخرج الكباب ولو وحشا لانه أهلي في الأصل وكذا  
 السنور والاهلي أما البري ففيه روايتان عن الامام فتح وحرم في البحر بأنه كالسكاب \* (نبيه) قال في  
 شرح اللباب والمظاهر أن ماء البحر ولو جسد في أرض الحرم يحل صيده أيضا لعدم الآية وحديث هو  
 الظاهر وماؤه والحل ميتته وقد صرح به الشاذلية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحل أو الحرم اه  
 وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية انطلاقه وفي بعض أممته كالجواموس فانه  
 في بلاد السودان مستوحش ولا يفرق منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره أن الحرم مهيمن في  
 بلاده يحرم عليه صيده ما دام فيها والله تعالى أعلم (قوله أو دل عليه قائله) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء  
 كانت دلالة حقيقة بالاعلام مكانه وهو غائب أولا بحر فدخل فيه الإشارة كما يشير إليه كلام الشارح وهي  
 ما يكون بالحضرة وقسمها في الفتح بانها تحبس في الدلالة بغير اللسان اه ومقتضاه أن الدلالة أنهم لحصولها  
 باللسان وغسيرة وقد ذكر الشيخ انه يحمل عن البرجدي ما نصه ولا ينبغي أن يذكر الدلالة بعيني عن الإشارة  
 وقد تضمن الإشارة بالحضرة والدلالة بالعمية اه ويمكن أن ينفي أن يحرّم المصنف أو اعانته عليه أو أمره بقتله  
 لحديث أبي قتادة في الصحيحين هل منكم أحد أمره أو أشار إليه وفي رواية مسلم هل أمرتم أو أعتقتم قالوا  
 لا قال فسكروا وقول البحر ان المراد بالدلالة الاعانة لا يعمل الأمر إذا اعانته فيسالم تكن معه دلالة على ما يأتي  
 قريه انما يشمل ما لو دخل الصيد في مكانه على طرية أو على ياب أو بالذلة على آلة برية بهم أو كذا في أحواله

(و) وطؤه (في عمرته)  
 قبل طوافه أو بعده فسد  
 لهما قضى وذبح وقضى  
 وجوبه (و) وطؤه (بعينه)  
 أربعة ذبح ولم يفسد (بخلافه)  
 للشاذلي (قال قتيل محرم  
 مسيد) أي حيوانا برياً  
 متوحشاً بأصل خلقته (أو  
 دل عليه قائله)





صلتها على الانسان وعادة الجهر عن الخاوية ومن محمد السيد أولى من علم الخبز اه وأفاد الشارح  
 منها السكّن ان كان المراد بالحبر ير الميت وهو الظاهر وجه الضم طاهر لانه كافي الميتة فيه ارتكاب  
 حرمه الا كل فقط والاول لانه السيد أيضا صليدا غيره أولى لان في كل ارتكاب حرمته لكن حرمته أشد  
 همداما طهر لي وفي الجهر عن الخاوية والكاب أولى من الصيد لان في الصيد ارتكاب الخطورين (قوله  
 ولو الميت نيا لم) غير منصوص في المذهب بل نقله في الجهر عن الشافعية (قوله السيد المذبح أولى)  
 أي ما دونه محرم آخر وأذبحه هو قبل الاضطرار لا في أكله ارتكاب خطور واحد بخلاف اصطفا  
 غيره لا كل (قوله ويغرم أيضا الخ) أي يغرم الداج قيمة ما كاه زيادة على الجزاء لو كان لا كل بعد أداء  
 الجزاء أما قبله فيدخل ما كل في صلب الصيد ولا يجزأ به شيء بغيره ولا فرق بين أكله واطعامه كالأه  
 وقال لا يغرم بأكله شيئا وغنامه في النهر قال في اللباب ولو أكل منه غير الداج فلا شيء عليه ولو أكل الحلال مما  
 ذبحه في الحرم بعد الصلوات لا شيء عليه الا كل (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان) أي ما جعله العدلان قيمة  
 السيد في مقامه دريا أو ما قومه على أنهم موصولوا للاول أولى فادهم ويقوم اصطفا الحلقية على الرابع  
 كالملاحة والحسين والتصويت لا ما كانت يصنع العباد الا في تضمين قيمته لاسيما فيقوم بها أيضا اذا  
 كانت لله وكثير الديار ونظم السكش فلا تعتبر كافي الجارية المعنوية والمراد بالعديل من له معرفة وبصيرة  
 بقيمة السيد لا العدل في باب الشهادة بغير ملحم وأطلق في كون الجزاء هو القيمة فتعمل الصيد الذي له مثل  
 وغيره وهو قواها وخصه محمد على المثل له فأوجب في المثل مثله في نحو العلي شاة والعمامة بديا وفي  
 حصار الوحش بقره وتوجيه كل في المطولات (قوله وقيل الواحد ولو القاتل يكفي) الاولى اسقاط قوله ولو  
 القاتل لانه بحث من صاحب الجهر وقال بعد ذلك بذكره يتوقف على نقل ولم أره اه على ان صاحب اللباب  
 صرح بخلافه حيث قال ويشترط لاقوم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكفي اه وعكس في الهداية  
 حيث اكتفى بالواحد وعبر عن الشيء بقيل مبالا الى ان العدد في الآية لا ولوية وتبع في التبيين لآيها  
 والسراج والجوهرة والكافي وهو ظاهر العناية أيضا فادهم وما مشى عليه المصنف والسبب استظهاره في  
 الفتح وقال في المعراج عن المنسوط على طريقة القياس يكفي الواحد للتعويض كافي معقوف العباد وان كان  
 المثل أحوط لكن اعتبر حكومة المثل بالنص اه ومثله في غاية البيان ومقتضاه اختيار المثل وعزاي  
 الجهر والنهر تحججه الى شرح الدرر وكأنه من جهة اقتضاه عليه متنا وبه اندفع اعتراض الشرع لاني  
 عامر ما بأنه لم يصرح في الدرر بتحصيه والمراد بالدرر لئلا يخسر ومثله في درر الجاهل وقوى ومشي في  
 شرمها غير والاذا كره على الاكتفاء بواحد (قوله في مقتله) أي موضع قتله قال في المحيط وعلى رواية الاصل  
 اعتبر جرح المسكّن الرماح في اعتبار القيمة وهو الاصح نهر (قوله وأول التوزيع الخ) أي أب المعتمر هو مكانه  
 ان كان يباع فيه اليد والافعال تعتبره أقرب مكان يباع فيه لأب العدلي بخبر ابن تقي عنه مطلقا (قوله  
 في سبع) أي غير ضائل كأم الصائل فلا شيء في قتله كسيأتي (قوله أي حيوان لا يؤكل) نفس بمراد  
 والا فالسبع أخذ من تفسيره الذي قدمناه ولا بد من زيادة وليس من المواضع السبعة والخمسة  
 كأم (قوله على قيمة شاة) المراد بها ما أدنى ما يجزى في الهدى والافحية وهو الجذع من الضأن بجر (قوله  
 أكبر منها) الاولى أكثر قيمة منها لا ما ذكره انما يناسب ول محمد باعتبار المثل صورة (قوله ليس الاباراة  
 الدم) أي دون الدم لانه غير مأكول أما ما كول اللحم ففيه فساد اللحم أيضا فتجب قيمة بالعتبة بلغت ثم  
 من الخاوية (قوله وكذا) أي كما أنه لا يراد على قيمة الشاة وان كان السبع أكثر قيمة منها فكذلك لو كان معلما  
 لا يضمن ما زاد بالعلم بلحق الله تعالى أمالو كان مماو كافي من قيمة ثانية لاسيما بالعلم لانه يضمن  
 بلحق الله تعالى أيضا زيادة الوصية للملحق كالمسكين والملاحة كافي الجسامة المطوقة كأم (قوله ثم له أي  
 القاتل الخ) وقيل انما يراد بالهدى ان يبيع بين الثلاثة في غير الصيد وانما يراد بالهدى ان يبيع بين الثلاثة في غير الصيد وانما يراد بالهدى ان يبيع بين الثلاثة في غير الصيد

لو الميت نيا لم يتحل  
 الا بأك كل طعام مضطار  
 نحو وفي البرازية السيد  
 المذبح أولى اتفقوا شاة  
 يغرم أيضا ما أكله لو  
 بعد الجزاء (و) الجزاء  
 هو ما قومه عدلان وقيل  
 لو احدثوا القاتل يكفي (في  
 مقتله) أولى أقرب به كانت  
 منه) ان لم يكن في مقتله قيمة  
 أو للتوزيع لا للتخيير  
 (و) الجزاء في (سبع) أي  
 حيوان لا يؤكل ولو نذر  
 أو مالا (لا يراد على) قيمة  
 (شاة وان كان) السبع  
 (أكبر منها) لان الفساد  
 في غير المأكول ايسر الا  
 بأرواق الدم فلا يجب فيه  
 الدم وكذا الوقت في معلما  
 ضمه بلحق الله غيره معلما  
 ولما سلكه معلما (ثم له) أي  
 القاتل (أن يشترى به يد يا



لو كأول الأبرار ما لم يمت في ذلك رجل مالا يستبدت كالم عيلان فانه يصحون أيضا كالحق في الجحيم  
بأصحابه في الهرم يظهر وجهه في دار الحالف الشارح عادته ولم يتابعه بل تابع البحر ويأتى قريبا في  
شرح (قوله بقاها الناس) لم يدكر ما اذا قاعها المسالاة في غاية الاتقان من تخدانه قال في أم عيلان  
بت في الحرم في أرض رجل ليس له أحبه قاعا ولوقاعا دعاه لعنة الله ومقتنه ما لا يحب عاياه حواء لكبه  
القاسم من أن كل ما يمتد به من جسد ما يمتد به الناس وفيه القيمة سواء كان كالم أو لا  
يحيى أن تلوها واحدة ملحق الشرع أفاد لوج أحدي وشرح في شرح الآيات نصا حازما به (قوله  
أعلى قولها الخ) أما على قول الإمام أن أرض الحرم بواب أي أوفاف في حكم البواب فلا يتصور  
لهم لو نبت في ما يمتد به عاياه فالواجب فيها واحدة ملحق الشرع وقوله فلو من جسد الخ) لأن الذي  
بنيته الناس غير مستحق للأمن بالأجاع ومالا يمتد به عاياه إذا أنتوه الحق عاياه وتنه عادة فمكاتبه له عامع  
بطاع كمال النسبة إلى الحرم عند الله به إلى غيره مالا يمتد به عاياه كفي الهداية والهداية (قوله كقوله)  
إذا انقالت شجرة أن كانت عرونها لا تسقط منها فلا شيء بقاها الناس (قوله ولدا) أي يكون الشجر  
الحشيش الذي هو من جسد ما يمتد به الناس لا شيء فيه من حواء ملحق الشرع ولا من حرمه ط (قوله مل  
مع الشجر الخ) أي وإن لم يكن من جسد ما يمتد به الناس لكن أن كان له مالا لا يمتد به عاياه على إحارته والواجب  
بها كقوله ط (قوله لأن آثارها الخ) مالا من قوله ولدا الخ لأن ما كان من جسد ما يمتد به الناس إذا  
ت بنفسه الخ لا يجب فيه شيء لأن غير ما أنتوه تأمل (قوله فتم) فاعلى وجب وقوله في كل ما ذكر أي فيه  
أضاف في كل ما ذكر من المائل التسمية في الأولين والحامدة في الصيد وفي المائة اليه وفي الرابعة  
مخرج وفي السادسة الأربع وفي المائة الحشيش وفي المائة الشجر (قوله الاما صنف أو انكسر) أي فلا  
بها القاطع إذا كان مما لا يمتد به عاياه في شجر الباب والخلاف بالجسم الياس ونحوه أنه  
بها (قوله أو صنف أو انكسر) أي حشيش أو ما يمتد به عاياه أو شيء دوا كفي الباب (قوله لعدم  
كان إلا حرامه لانه مع) كذا في بعض النسخ والواجب ذكر قوله لأن لا يمتد به عاياه كفي بعض  
مع (قوله والعبرة بالأصل الخ) في الشرع من الناس الأصناف تابعة لأهلها ولا يمتد به عاياه على ثلاثة أقسام  
مدها أن يكون أمها في الحرم والأصناف في الحل يحل قاطع الأصناف العبيد (أي حكا) ودار شيء عاياه  
بها الثالث بعض الأصل في الحل وبعض في الحرم ومن كان العنصر من أصناف الحل أو الحرم اه (قوله  
لغيره كان العاشر) أي إن كان من الشجر لا يمتد به عاياه لا يمتد به عاياه (قوله بحيث لو وقع الصيد  
من الصيد به مع أن من صنف العاشر قد لا يمتد به عاياه هذا الحكم لا يخص العاشر اه (قوله والالا) أي  
وقع في الحل وهو من صنف الحل ولو أخذ العاشر من أصناف الحل والحرم فالعبرة بالحرم ترخيصا لظاهر كلامه من  
لأثره ط (قوله القائم) في ترزيبه كره من القائم ولو قال والعبرة بقوائم الماير كان أنصهر وأهم لانه  
ليدحكم ما إذا كانت في الحل ط (قوله ونحوها ككها) أي لو كان بعض قوائم في الحرم وهو ككها  
بجواب الجاهل في شرح الآيات أي من غير نظر إلى أقل والأكثر من القوائم في الحل أو الحرم وهذا في  
قائم لا حاجة إليه مع قوله سابقا القائم ط (قوله ولو كان بأشغال العبرة رأسه) مقتضاها أنه لو كان رأسه  
حل فقط فهو من صنف الحل وبه شرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع البيع والحرم أنه من صنف الحرم  
بالقائمة ترخيصا للحرم وعبرة الجرح كالصريح في ما قلنا وكذا قوله في الآيات لو كان مستطع على الحل وجرح  
مدي الحرم فهو من صنف الحرم وقال شارح القناري أي حقا كان وقال الكرماني لو وقع عليه في الحل ورأسه  
الحرم يصح لأن العبرة لرأسه وهو وهم أن الحرم المعتبر هو الرأس لا غير وأين كذا لئلا بل أن لم يكن مستقرا  
قوائم يمتد به عاياه في الحل والحرم في غير جوارب الحرم فاحتمل في البدائع  
ساعة من القوائم في الصيد إذا كان فاعلم أي وجب إذا كان مضطجعا اه وهو بظاهره كما قال في العايات

بقاها الناس وعليه قيمة  
لما لكها وأخرى ملحق  
الشرع بناء على قوله  
المقتضى به من تلك أرض  
الحرم (ولا مذات) أي  
ليس من جسد ما يمتد به  
الراية أو من جسد فلا شيء  
عليه كقوله وورد لم يضر  
بأنه يمتد به عاياه بل قاع  
الشجر المخر لا آثاره أقيم  
بتمام الآيات (قيمة) في كل  
ماد كره (الامانة) أو  
انكسر لعدم الماء أو ذهب  
بعضه كقول أو ضرب  
فستطاع لعدم إمكان  
الاحتمال من عاياه لانه مع  
(والعبرة بالأصل الخ) مع  
واعتنه أي الأصل (كرو)  
رجحا للعبرة (والعبرة  
بما كان الظاهر في كتاب) على  
بعض بحيث (لو وقع)  
الصيد (وقع في الحرم وهو  
صنف الحرم والاولو كان  
قوائم الصيد) القائم (في  
الحرم ورأسه في الحل  
فالعبرة بقوائم) ونحوها  
ككها (لأرأسه) وهذا في  
القائم ولو كان بأشغال العبرة  
لرأسه لستطاع ما يمتد به عاياه  
بجوارب الحرم والمخرج

يكفي من انيس فقط والباقي تطرق كالمصر في قوله أو أكثر منه (قوله الى من لا تقبل شهادته له) عدل في الحر  
 من تعبيرهم به الى التعديل بقوله الى أصله الخ وقال انه الاولى فاذا تبعه المصنف لم يكن مخالفه الشارح لانه  
 أحصر وأظهر لشموله مما ذكر ولا يرد المقتض بالشريكة لانه انما لا يقبل شهادته له فيما هو مشترك بينهما  
 لا مع اتفاقهم (قوله وهذا) أي عدم جواز الدفع الى أصله الخ (قوله كالمصر في المصنف) أي في باب مصرف  
 الزكاة وبها حيث قال ولا الى من هم ما ولد أو زوجة الخ قد كرر ذلك في ذلك الباب صريح في أنه الحكم في  
 كل صدقة واحدة فافهم (قوله ووجب بحرجه) أفاد كره بعدد كره القبل انه لم يمت منه فلو غاب ولم يعلم موته  
 ولا حياته والاستحسان أن يلزمه جميع القيمة احتياطاً كي أن يصيد من الحرم ثم أرسله ولا يدري أدخل  
 الحرم أم لا احتياطاً ولو برى من الحرم ولم يبق له أثر لا يسهط الجزاء بدائع وفي المحيط خلافاً واستظهار في البحر  
 الاول ومشي في الدار على الذي وقوا في النهر (قوله ما نهض) وقوم يحضون ما قاصد شري عيسى  
 القميتين هدياً أو يصوم ط من القميتين قال وهذا الولم يخرج به الحرم ويحرمه عن حيز الامتناع والاضحى  
 كل القيمة اه ولولم يكفر حتى قتله من قيمته فقط وسقط نقصان الجرامة كما حققه في الفخ تعالى البدائع  
 على خلاف ما في الحرم من المحيط وتماه في علاقته عليه (قوله حتى خرج من حيز الامتناع) غير أنه لا يدرى  
 بحرف العاية دون التعديل لان المراد بالريش والقوائم بنف هذه الصادق بالقبيل منهم الدلائل أنه لا يشترط  
 في لزوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل المراد ما يخرج به عن حيز الامتناع أي عن أن يبقى  
 منه ما بنفسه فافهم والمايز كفي الصحاح بمعنى الناحية وهو ما يحكم كفي القوم تاني وهو كظهور في قولهم طهر  
 العيب ولا وجه للقول بأنه من إضافة الماشية له المشية فافهم (قوله غير المذر) بكسر الهمزة والفتحة  
 لانه لو كسر بيضة مذرة لاشئ عليه لان هيئته ليس لها مال لعرضية أن يصير صيداً وهو مفقود في العائدة  
 ولو كان لقشرها قيمة كبيع النعام خلافاً لما قاله الكرماني لان الحرم غير مهي من التمرص للقشر كافي  
 الخ يخرج الحرم لخصا (قوله وخروج فرخ ميتة) معطوف على قوله بتنق قال في الباب وان خرج من أي من  
 البيضة فرخ ميتة فاعليه قيمة الفرخ لا ولا شيء في البيضة اه وقوله به متعلق بميت قال في البحر وقوله به  
 لانه لو علم موته بعد الكسر فلا ضمان عليه لفرخ لانعدام الامانة ولا البيضة اعدم العرضية اه ولولم يعلم أن  
 موته بسبب الكسر أو لا فالقياس أن لا يعزم غير البيضة لان حياة الفرخ غير معلومة وفي الاستحسان عاينه  
 قيمة الفرخ حيا عاينه (قوله وبيع حلال صيد الحرم) سبيعد المصنف هذه المسئلة ونسكاهم اهاك (قوله  
 وحلبه ليه) لان اللبن من أجزاها الصيد فوجب قيمته كما صرح به في النقاية والمقتضى وكذا لو كسر بيضة أو خرجه  
 به من كافي البحر ثم ان ذكر الشارح المفعول وهو ليه بعيد أن الحالب صيداً صاف الى صير الماعل وهو  
 الحلال مع أنه غير قيد بل ترك ذكر ليه وجعل المصدر مضاعفاً الى ضمير المفعول وهو الصيد لكان أول لانه  
 يشمل حيثما اذا كان الحالب محرماً لانه لا يكتفى بصيد الحرم تأمل (قوله وقطع خشيشه وشجره) ذكر  
 النووي عن أهل اللغة أن الشب واللب لا يلقى صراهم للرطب والخشيش لا يابس وأن الفقههاء يطلقون  
 خشيش على الرطب أيضاً جازاً ما قبل ما يؤل اليه اه وفي الفتح والشجر اسم للقائم الذي يحمي شجره ما اذا  
 جفف فهو حطب اه وأطلق في القاطع فشم الحلال والحرم وقيد بالقطع لانه ليس في المقلوع ضمان  
 وأشار بضمان قيمته الى أنه لا يدخل في الصوم هنا والى أنه عليه كراهة باداء الضمان كفي حقوق العباد ويكره  
 الانتفاع به به أو غيره ولا يكره له شجره ونعماءه في البحر (قوله غير ملوك ولا منبت) اعلم أن النبات في  
 الحرم إما يابس أو متحرك أو غيرهما والاثلاث الأولى مستثناة من الضمان كما يأتي وغيرهما ما ان يكون  
 أمته الناس أو لا والاول لا يثبت في نفسه سواء كان من جنس ما يابس أو من جنس ما لا يابس كالأشجار والنباتات  
 كالبخار من جنس ما يابس ما يثبتونه فسكنوا في الاثنية الجزاء في الثانية الجزاء هو النبات بنفسه وليس النبات بنبات ولا  
 كسرها ولا ينافي الاثنية كقوله في البحر وذكر ان المراد من قول الكسري في قوله هو النبات بنفسه

الى من لا تقبل شهادته  
 كز أصله وان علا وصره  
 ان سئل وزوجته  
 زوجه (هو)  
 الحكم في كل صدقة واجبة  
 في مصرف (ووجب  
 بحرجه وتنق شعره وقطع  
 منه ما نهض) ان لم  
 قصد الإصلاح فان قصده  
 اتخذه من جماعة من سنور  
 وشبكة فلا شيء عليه وان  
 اتت (ووجب) بتنق  
 يشبهه وقطع قوائمه) حتى  
 خرج من حيز الامتناع  
 وكسر بيضه) غير المذر  
 وشجره فرخ ميتة  
 ي بال كسر (ودفع حلال  
 صيد الحرم وحلبه ليه  
 وقطع خشيشه وشجره)  
 مال كونه (غير ملوك) يعني  
 لياست بنفسه سواء كان  
 الحي أو لا حتى قالوا لو ثبت  
 ملكه أم غيلان









يرى و (مه الحرام كذا في الدراية من يالى المتقى ثم قال في الفتح وهذا امر عام يجب حايسته عدم الرد بل  
اذا فعل بيمينه الصمات (قوله أو ارساله للعل ودعوة) هذا قول ثان في رد ير الا ارسال كاه الله تعالى  
حكايه الاول وعراه للغة ويشمل عليه من له العاصي بحيث له الجراء وان ردها اليه كاه أو ارساله في  
حال اتحد الصيده وفي الحرم فيلزم ارساله ويصحب قيمته للمالك كانه اصيب كما افاده ط وأما المأخوذ من  
باب يد المودع يد المودع لكن رده في الهر بمسافى فوات العاهيرية أب يد صاده كراهه وحاصل ان المأخوذ كون  
الصيده في يده الحقيقية ويده في يده المودع غير حقيقية بل هي من يده على ما في رساله أو دفعه أو حاده لا يمكن  
يرد عليه ما سر عن ط وتبين ان يمكن أن ياوله في طرف الحرم بل هو في الحل أو يرسله في نفسه ثم اعلم أن  
الذي ينال من كلامهم أن هذين القوا في المله الا اني فقط وهو من أحرم في الحل وفي يده صيده أما الاول  
وهو لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الا ارساله بمعنى الا طارة لقوله في الهداية عليه أب يرسله في  
أى في الحرم وتعليقه بأنه لما حصل في الحرم وبسبب ترك التمرص طارة الحرم وصار من صيده الحرم وكذا  
ما قدمناه من الباب من أب الصيده يصير أما ثلاثة أشياء الخ وكذا قول الباب ولو ادخل الحرم أو حلال صيد  
الحل في الحرم صار حكمه حكم صيده الحرم وكذا قول المسنف الاتي فلو كان حرام طارح فلو كان له ايداع  
الطارح بعد ما أدخله الحرم لم يجز له ارساله مع العلم بان عاده الجارح قبل الصيد وكذا قول الباب لو أخذ صيد  
الحرم فارسله في الحل لا يبرأ من الصمات حتى يعلم وصوله الى الحرم أما صاده كاه أو دفعه أو تأمل (قوله  
على وجهه غير مضيق له) يفسر ما قبله وكان الاول تأشير صيده به في شمس على الملق حيث قال كان  
لودعه أو يرسله في نفسه (قوله وفي كراهة صامع الله أو مع) الى قوله لا يجب سائس انما بعض النصح وحاصل  
أن اعتناق الصيد أى اطلاقه من يده جائز أن يأخذ من يده ويؤيد لقوله لا بأس ببيع الله في حرام وتلى  
لا أى لا يجوز ان يتساقطه معاقباً كاه طاهر اطلاق صوته التسيب لانه وان أباحه فالاعمال أنه لا يقع في أحد  
فبقي ما ترويه تصديق لاهال وقوله ولا تغرب عن ذلك باعنا فيه يحتمل من غير الاول أن لا يخرج من ملكه  
قبل أن يأخذه أو فان أخذه أحد هذه الا باحتمل ذلك في يده صاده كاه أو دفعه أو تأمل (قوله  
مطالعة السال التليل للجهول لا يصح مطالعته والاقوم من لساو اعطاه الر من الهداية ان تأت للفتا شيئاً  
يعلم أن صاحبها لا يعلمها كالنواقة وشرا الرمان تكون التساؤه انما يبقى ما لا يقع من يده بغيره  
ولكن يبقى على ملك مالكه لان التليل من الجهول لا يصح حال وفي البرازي لاهالك أحد صاده الا اذا قال عدد  
الرمي من أشده فهو له اقوم من لساو ولم يكره صيده هذا المصير اه وفي معنى ان يكون ان الصيد  
كذلك وتكون فائدة الا باحتمل الا مع بقائه على ملكه المالك يمكن في لفظ الامر بان يدرك دابة  
لا قيمة لها من الهرال ولم يمتد وقت انزلها وأخذها رسل وأصلها بالقياس ان يكون الا تسد كاه أو دفعه أو تأمل  
المطروحة وفي الاستحسان تكون اصحابها قال محمد لا يالو سوز بادلك في الطير وان لم يالو في الجارية ترى في  
الارض من رتبة لا قيمة لها في أخذها رسل ويصدق عليها ما هوها من غير ثم اعولاهة ولا رت ولاه مدقة أو  
يعتقها من غير أن يملكها وهذا أمر قبيح اه مطروحة متصاهان غير الحيوان كالقشور تكون مطروحة اما حده  
بدون تصريح وان يملكه الا عند خلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصريح بالباحه كاه أو دفعه أو تأمل  
يحبها وهذا خلاف ما ذكرناه من الضرر على هذا فنخرج ما في مختارات الدواول ويأتي في رساله ثالث وهو  
ان غير المحر ولو ارسله يكون باحتمل لانه ارسله باحتمل ياره فيكون كقشور الرمان (قوله وحده) أى حين اذ كان  
اعتناق الصيد لا يجوز الا اذا أخذ من يأخذه بغير الا طارة أى التي في صيدهم الا ارساله بالباحه ويؤيد قول  
المعراج ولو كان في يده فعليه ارساله على وجهه لا يضيع فان ارسال الصيد ليس بمنعوب كتسيب الدابة بل  
هو حرام الا أب يرسله للعاقب أو يبيع للناس أخذه كذا في الفتاوى الطاهرية اه وقال بعده على وجهه لا يضيع  
بان يملكه في بيته أو يودعه عند حلال اه لكن ظاهر ما قدمناه من القهستاني من حكايه القولين في تفسير

أو ارساله للعل ودعوة  
قهستاني (على وجهه  
مصحح له) كذا في تفسير  
الساد حرام وفي كراهة  
طابع الفتاوى ثم في  
صاوير من الله ادواتها  
حاربان قال من أسد هاهنا  
له ولا تخرج عن ملكه  
بائع اقرب لالاهة تبيع  
للمال اه ط و  
وقد رال طارة بالاحتمل

كأصنافه إلا السكب والدنس اه فافهم (قوله) كذا لمره قيمة (أي بالقيمة ما له من السكب يعني وقيمة ثمنه) إلى  
 لا تجاوز قيمة شاة بخر ذات هذا الوصف اه بل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه شيء تعالى شيء فإذا اقتصر  
 الشارح على قيمة واحدة فافهم (قوله) أي للمعمر (قوله) ولو ألبسها طيبا) أخرج الام إذا كانت طيبة  
 فان عابسه الخزاء لم يكره الشارح ط (قوله) وبطأه (أي) هو الذي يكون في المساكن والحياض لانه  
 أولف بأصل الخلقة احتراماً عن الذي يطير فانه صيد يجب الجراعة بقتله بخر (قوله) ولو لم يجرم (اللام للتعديل أي  
 ولو صاده الحلال لأجل الحرم) بل لأسره خلافاً للامام مالك كافي الهراية (قوله) ودبحه في السجل) أمال ودبحه في  
 الحرم فهو ميتة كذا قدمه وفي الباب إذا ذبح محرماً أو حلالاً في الحرم صيداً أو دبحته ميتة ميتة ما لا يحل أكلها  
 له ولا غيره من محرماً أو حلالاً سواء أصطاده هو أي دبحه أو غيره محرماً أو حلالاً ولو في الحل ولو أكل كل الحرم  
 إلا الصبي من شيء قبل أداء الصبيان أو بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل من غيره الدابح فلا شيء عليه ولو أكل  
 الحلال مما دبحه في الحرم بعد الصبيان لا شيء عليه لا كل ولو أصطاده حلالاً فدبحه محرماً أو أصطاده محرماً  
 فدبحه حلالاً فهو ميتة اه وقال شارحه القاري اعلم انه صرح بصير واحد كصاحب الايضاح والحرر  
 الرانح والبدائع وغيرهم بان ذبح الحلال صيداً الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وان أدى من غيره من غير تعرض  
 لخلاف ود كرافضين أنه يكره أكله تنزيهاً وفي اختلاف المسائل اختلافوا فيها إذا ذبح الحلال صيداً في  
 الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلاف أصحاب أبي حنيفة فقال السكوني هو ميتة وقال  
 غيره هو مباح اه (قوله) على المختار) راجع لقوله لا للمعمر وهو ذمارواه الطحاوي وقال الجرحاني  
 لا يجرم وشاططه القدوري واعتمد رواية الطحاوي في بخر (قوله) وتجب قيمته بذبح حلال) هذا مكررم مع  
 قوله سابقاً وذبح حلال صيد الحرم إلا أنه أعاده ليرتب عليه قوله ولا يجوز له الصوم ط وأراد بالذبح الاتلاف  
 ولو أتى على وجه العدوان ولو أدخل في الحرم فزاد أو سله فقتل حرام الحرم لم يصح لانه أقام وجباً وما  
 قصد الاصل ما دقلم يكن تعدى في السبب بل كانت أمورا بخر (قوله) ولا يجوز له الصوم) اعلم ان مقتضى نفي  
 الصوم ليفيد أن الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كافي البخر وفي الباب فان بلغت قيمته هذا بشرائه ما ان شاء  
 وان شاء اشترى به ما عايناه تصدق به كما صرح بجوز فيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا  
 بشرط كونها مثلاً بعد الذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للمعمر (قوله) لانها عرامة  
 لأن الصبيان فيه باعتبار الحل وهو الصيد فصار كرامة الاموال بخلاف الحرم فان ضمها به جازاء الفسحل  
 لا الحل والصوم به لم يلح لانه كرامة بخر (قوله) في دلالاته) أي دلالة الحلال ولو لم يجرم والفرق بين دلالة الحرم  
 ودلالة الحلال أن الحرم التزم تركه التعرض بالاحرام فلما دل تركه ما التزمه فضمن كالمودع اذ دل السارق  
 على الوديعة ولا التزام من الحلال ولا ضمان بها كالأجنبي اذ دل السارق على مال انسان بخر (قوله) ولو  
 حلالاً) الاولى أن يقال وهو حلال كرامة في مجمع الامم وقال واعلم ان قبداً به تطهر فائدة قيد الدخول في  
 الحرم فان وجوب الارسل في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بخر الاحرام يجب عليه كافي الاصلاح  
 وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل من حلالاً أو محرماً اه وعابسه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في  
 الحل اه ح والحاصل أن الكلام فيمن كان حلالاً في الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان في يده  
 صيد وجب عليه ارساله وفي الباب وشرحه اعلم أن الصيد به بر آمة بثلاثة أشياء باحرام الصائد أو بدخوله  
 في الحرم أو بدخول الصيد فيه ولو أخذ صيداً في الحل أو الحرم وهو محرماً أو في الحرم وهو حلال لم يملكه  
 وجب عليه ارساله سواء كان في يده أو فخصه أو في يده ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرماً أو حلالاً عليه  
 ابراه (قوله) يعني الجارية) محرم قوله لان كان في يده أو فخصه (قوله) وحبس ارساله) قال في البحر اتفاقاً  
 (قوله) أي طارته) لو قال أي طارته كان أشمل لتناول الوحش فان حبسها لم يملكها لا يملك الطير اه ح  
 وشمل الحلاله ولو فخصه في حلاله فصار حلالاً فانه لا يملكه ارساله وعابسه قيمة ما له من السكب وأوردته

كذا لمره قيمة لو مماو كذا (قوله)  
 ذبح شاة ولو ألبسها طيباً  
 لأن الام هي الأصل  
 (وقرروا غير ودجاج وبطأه  
 أهلي وأكل ما صاده حلالاً)  
 ولو لم يجرم (ودبحه) في السجل  
 (بالدلالة محرم ولا امره)  
 (ولا اعانته عليه فلا وجد  
 أحدهما حصل الحلال  
 لا للمعمر على المختار  
 (وتجب قيمته بذبح حلال  
 صيد الحرم وتصديقها  
 ولا يجب زنه الصوم) لانها  
 عرامة لا كرامة حتى لو  
 كان الذابح محرماً ما أجزأه  
 الصوم وقيد بالذبح لانه  
 لا شيء في دلالاته إلا الاثم  
 (ومن حصل الحرم) ولو  
 حلالاً (أو أحرم) ولو في  
 الحل (وفي يده حقيقة)  
 يعني الجارية (صيد وجب  
 ارساله) أي طارته





الارسال ان من فسر هذا الاطار لم يقيد بالباحث لانه يقول ان الارسال واجب ولم يكن في معنى التسيب المبالغة  
ومن فسر الارسال بالوديعة فكانه يقول حديث أمك به دفع التعرض للصيد بدع الحاجة الى الاطار المضيق  
لذلك لا بد فاع الضرورة بدونها ولذا قال قاصصنا في شرح الجامع لو احرم الصيد في يده عليه ان يرسل  
اكن على وحده لا يصيح لان الواجب تركه التعرض بازالة اليد الحقيقية لا باطال الملك اه وكون الاباحه  
تبقى التصييع فهو ع لان العالب على الصيد ان اذ الرسل لا يصاد ثانيا فيبقى ملكه ضائعا والتسيب لا يتصور  
واعيان يجب الارسال مطلقا فيما صاده وهو محرم كالحرم لانه لم يملكه وليس فيه تصييع والتهدا ما ظهر لم يوقد  
علمت مما قدمناه ان هذا كله فيما لو أخذ صيدا ثم أحرم ما لدخل به الحرم فانه يلزمه ارساله بمعنى اطارته وان  
ليس له ايداعه لانه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل وقال ح هر  
طرف مبنى على الضم أي قبل الاطاره العامل فيه الاباحه (قوله وأصلها) ليس بقيد فيما يظهر لان الدار  
في التعليل على الاباحه وقد يقال انما قيد به لمنع الاختلاف قوله من أخذها فهي له ينزل هذه والاصلاح زيادة  
تجمع من الرجوع منها وبدونه له الرجوع ادلا مانع ويجوز ط (قوله والقوله) أي للعالم انه لم يملكه  
لاحد لانه ينكر الاباحه التعليل وان يرسل الاخذ أو كل عن اليمين سلمت لا تختص ط عن لقطه البحر (قوله  
لان كان في بيته أو فقهه) أي ولم يكن اصطاده في الاحرام أمالوا اصطاده في الاحرام يلزمه ارساله بالاجماع  
مخراج (قوله لجران المادة) أي من لدن الصمادة الى الآت وهسم الابعون ومن بعدهم يحرمون وفي  
بيوتهم حرام في أراح وعندهم دواجن وطير ولا يطلقونها وهي إحدى الخيخ قدلت على ان استقامها في  
الملك تحفو طه بعير الصيد ليس هو التعرض المتمنع فتح والدواجن جميع داجن وهو الذي ألف المكنان من  
صبي ودوحشات وهسته أنسه (قوله ولو القفص في يده) أي مع خادمه أو في رحله مخرج وقيل ان كان  
القفص في يده يلزمه ارساله لانه على وحده لا يصيح هداية وهو ضعيف كافي النهر قال ح والظاهر ان  
مثله ما اذا كان الحبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله بدليل الخ) فانه يأخذ العسل في يده لم يعمل  
المخفف يده فكذلك يأخذ القفص لا يكون الطير في يده (قوله أخذته من يده) همة لا يسان والضمير في من يده  
للبل و مثله ما لو أخذ من الحرم فالأولى لانه لو كان غير مملوك لا يملكه الاخذ فالأولى فاهم (قوله لانه  
لم يخرج عن ملكه) الأولى حده والاقته ار على التعليل الثاني لانه حين قول الصيد ولا يخرج عن ملكه  
ط (قوله لانه ملكه وهو حلال) علة لعدم خروج الصيد عن ملكه وهو فهو ماله لملكه وهو محرم يخرج  
عن ملكه مع ان الحرم لا يملك الصيد فلو قال لانه أخذ وهو حلال لكان أحسن ح (قوله لما يأتي) أي  
في قول المصنف والصيد بلا ملكه الحرم الخ (قوله لانه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أي لان  
الشرع ألزمه بأرساله فكان مصطرا ثم عالبه والمصائب مطلقه بالاولا لانه علة ثانية لقوله وله أخذ الخ وقد  
عالى بالنهر ثلثي كراهه اليه في الفتح وقال انه يدل على أنه لو أرسله من غير احرام يكون اباحه اه أي فليس  
له أخذه من أنسه وان لم يصرح بالاباحه وقت ارساله لانه غير مصطر اليه فكان مجرد ارساله اباحه كالقاء  
قشور الرمان كما تقدم (قوله فلو كان جارحا) تفريع على قوله وجب ارساله واخراج من الصيد ماله ناب  
أو مخاب صيده (قوله انه عليه ما وجب عليه) وهو ارساله لا على قهده الا صغيا والمسله فمروضة فيما اذا دخل  
به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم يصيد ويجب عليه ارساله بمعنى اطارته لانه صار من صيد  
الحرم وليس له ايداعه والا لكان الواجب الايداع في الجوارح دون الارسال لان الجوارح عادة ما تقتل  
الصيد فيكون متعلقا بأرساله في الحرم (قوله فلو باعه) مفرع أيضا على قوله وجب ارساله والضمير في يده  
للصيد الذي أخذته حلال ثم أحرم أو دخل به الحرم لان في قوله رد البيع الخ إشارة الى أن البيع فاسد لا باطل  
كما نص عليه في التفسير بالادلة من الكافي والزائي بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو حرم وباعه فان بيعه باطل  
كما سيذكر في المباح في البيع فلهذا ما اذا باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه الى الحل لانه ار بالادخال من صيد

فتأمل اه وفي كراهية  
مختصات النسو ازل سيب  
دايته وأخذها آخر وأصلها  
فلا سبيل للعالم عليه ان  
قال عند تسيبها لمن  
أخذها وان قال لاحد  
من أخذها وأخذها والقوله  
بمعناه اه (لا يجب ان  
كان) الصيد (في بيته)  
لجران العادة الطائفة  
بتلك وهي من إحدى  
الخيخ (أو فقهه) ولو القفص  
في يده بدليل أخذ المصنف  
بعمله لانه حدث (ولا  
يخرج) الصيد (عن ملكه)  
في هذا الارسال فلهذا  
في الجمل (وله) أن يخرجه  
انسان أخذته من يده  
يخرج عن ملكه لانه ملكه  
وهو حلال بخلاف ما لو  
أخذته وهو محرم لما يأتي  
لانه لم يرسله عن اختيار  
(فاه) كان (جارحا) كذا  
(فتقل) حرام الحرم فلا شيء  
عليه (فلهذا) وجب عليه  
(فلهذا) وجب عليه ان يبيعه ان يبي



ويحدد الجزاء بتعدد الجناية هداية فادهم (قوله لا تتعدا الحبل) فان الصبيان في حق المحرم جزاء الفحل وهو  
 متهدد وفي سبي صيد المحرم جزاء الحبل وهو ليس بتعدد ذكر سائر قتلا بل جازعا ليعتد به ما دونه واحد لانها  
 بدل الحبل وعلى كل منها كما هو لا سيما جزاء الفعل بصري في أن يقتل على رأسه اذ قتله جماعة ولو قتله  
 مسلول ومخرم وعلى المحرم جميع القيمة وعلى الخلال نصفها ولو قتله مسلول وفرد وفارس وعلى الخلال ثلث  
 الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارب جزاء آخر فهو تامة ونعاه في البحر (قوله واطل به مع المحرم صيد الخ)  
 أطلقه فشمى ما اذا كان الماقدان محرمين أو أحدهما أو فاد أن يبيع المحرم باطل ولو كان المشتري مسلا وأن  
 شرائه باطل وإن كان البائع حلالا وأما الجزاء فاعلم ان يكون على المحرم حتى لو كان النافع حلالا والمشتري محرما  
 لم المشتري فقط وعلى هذا كل نصرفه بحر (قوله وكذا كل نصرف) أي من ههنا ووصفه وجعله مهورا  
 وبدل مداع لان العين خرجت من كونها مالا لاسائر التصرفات ثم الاولى تأخير عن قوله وشراؤه ليكون  
 تعميما بعد تخصيص (قوله ان اصطاده وهو محرم) أي لانه لم يملكه كالمس وأفادهم ان الشرط أن البطلان  
 اذا صادده وهو محرم وباعه كذا مال مصاده وهو محرم وباعه وهو حلال فالبيع حائر كفي السراح ولو صادده  
 وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع باطل كسرح به مال السراح أينما أي اذا كان المشتري حلالا وأما لو كان  
 محرم فالبيع باطل ولو كان النافع حلالا كصرا فافهم ان ما ذكره من الشرط اعلاه وفي بيع المحرم كالمس  
 في المهر قال ح ادلا معني لقولك وبطل شرائه المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان عليه ان يكره الشرط  
 بعد الاول اه (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) أي يضمن المشتري قيمة الصيد لانه نافع لانه ماله اه ح  
 (قوله أيضا) أي مع ضمانه أي المشتري ان ساراه المذكور في قوله وعليه وعلى النافع الجزاء فادهم ولا  
 يعني ان ضمانه اطراعه اعلاه اذا كان محرما والا فلا يضمن عليه سوى ضمان القيمة (قوله كالمس) الكفا  
 فيه لانه ما لم يضمن أي بغير ما ضمن من ضمان المرسل القيمة في قوله أحد حلال صيداه من مسله (تنبيه) ذكر  
 في الحر من المبيعة قبل قول الذكر وحل له لحمه اعلاه حلالا ولو هو محرم لم يصدفأ كما قال أبو حنيفة  
 على الآكل ثلاثة أخوة قيمة لانه وقتها لا كل المظن وقيمة الواهب لان الهبة كانت فاسدة وعلى  
 الواهب قيمة وقال محمد على الآكل قيمته لانه لا الواهب وقيمة المدع ولا شيء لانه كل عده اه والمطهران  
 وجوب قيمة الواهب بغيره انما اذا اصطاده وهو حلال لا يكون ملكه والامع كذا ولا تبطل قيمة ولا كانت  
 الهبة فاسدة لا باطله قيل وهذا اعلاه على القول بأن الهبة الفاسدة لا يرد المالك بالقبض أم على مقابلة فلا شيء  
 عليه لا الواهب قلت وهذا غير صحيح لانها سموية على كل من القولين كالبيع الماسد بالقبض ويضمن  
 بطله أو قيمة كاسيد كره في كتاب الهبة ان شاء الله تعالى (قوله به بما آخرت) أي أحوجها محرم أو  
 حلال معراج (قوله وماتا) علم حكمهم في هذه ما اتلفوه انما هو حلال بالاولى ط (قوله بزمها) لا ب  
 الصبي بعد الاحواح من المحرم بقى من نطق الامن شرعا وله اذ وجدته اليه أمه وهو من صفة شرعية فتسرى  
 الى الولد اه ح (قوله لم يجره) ففتح الباع من حرام وهو ثلاثة هتة على الآكل كافي القسام وسه فاسيره  
 المستتر له روح والبارز للولد ح وكل زيادة في الصيد كالسمن والشعر يصح بيعه على هذا التفصيل فمهر  
 أي ان لم يؤد جزاءه اقل موتة ضمن الزيادة وان آذاه فلا يجره وبه علم أم الوجبات بعد احراجها وهو كذلك  
 كما أفاده ط (قوله اعدم سريته الامن) أي الى الولد لانه لما أدى ضمان الاصل ملكها فخرجت من أن  
 تكون صبيدا المحرم وبطل استحقاق الامن فاصيحاب قال في المهر حتى لو ذبح الام والاولاد يحصل لكن مع  
 الكراهة كافي العاية (قوله والطاهر دم) بقوله في النهر عن البحر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها ما كان حبيثا  
 ولذا قالوا كراهة أكلها وهي عند الاطلاق تصرف الى المهر فدل على أنه يجب ردها بعد أداء الجزاء اه  
 (قوله آفاق الخ) ترجع في الكثر بسبب تجاوزة المقتات بغير احرام ووصفه المسنة به سابق لانه جناية أيضا  
 لكن ما سبق جناية بعد الاحرام وهذا قوله قال يح لو عبر عن جاوز المقتات كالمعبر به في الكثر لشمى قوله

(لا) لا تتعدا الحبل (و) باطل  
 ببيع محرم صبيدا (و) كذا  
 صبيدا كل نصرفه (و) شراؤه  
 اراده اصطاده وهو محرم  
 والا فالباع فاسد (فا)  
 قرض المذكور (و) مطاب  
 في يده فله به وعلى الباقي  
 الجزاء (وفي الفاسد يضمن  
 قيمته أذا كالمس (ولم يرد  
 ما به) أي من ههنا (و) شراؤه  
 المحرم وما ناسره ههنا (و) شراؤه  
 أي سراحها (أي الآكل  
 ثم ولا يلزم بجره) أي الزوا  
 لعدم سريته الامن (و) شراؤه  
 وهل يجوز ردها بعد أداء  
 الجزاء الطاهر دم (آفاق الخ)  
 (قول المذكور فاسد) أو  
 لم يصب عليه جزاء الولد اه





حتى لو عاد بحر ما لم يلب فيه سكن لبي بعد ما جاوزه ثم رجع ومعه سائر ما كان عليه من الماء بالاولى لانه فوق  
الواجب عليه في تعظيم البنت كفا في البحر (قوله خلافا لهما) حيث قالوا لا يسقط الدم وان لم يلبس ثوبا  
بحر ما ساء كقوله ان العزقة في الاحرام من ذبيرة أهله فادترخص بالتأخير الى الميقات وحبس عليه قضاء  
حجته بانشاء التلبية فكان التلافي بهوده ما يهاجده وفي شرحه لا يبين السكك في العلم ان الماطر من في هذا المقام  
من شرح الكتاب وغيرهم اتفقوا على ان البحر علة لا فائدة كرو ولا يحل من اشكال اذ لم يتقبل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه انه أحرم من ذبيرة أهله فكيف يصح اتفاق السكك على ترك  
العزقة وما هو الا فضل اه قاس وهو محمول على ان المراد بالاحرام من ذبيرة أهله اي مما قرب من أهل  
الطهر من الاماكن البعيدة من الميقات وقد ورد فعل ذلك من ساعة من المسافة وورد طلبة في الحديث  
كقوله ما من الفتح عند بحث المواضع من المسافة الا انما في وأتموا السطح بالذبح وهذا في سق من قدر عليه  
كما مر في الشافعي (قوله والافضل عوده) ظاهر ما في البحر من الحيطة وجوب العود به صرح في شرح  
الباب (قوله الا اذا حلف بغير السطح) أي فانه لا يعود ويصحب في احرامه وعمله في البحر عن الحيطة بقوله لا يسطح  
مرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض اه وقوله قضاءه انه لو لم يحلف بالموت  
يجب العود كقوله عدم المراحم وأنه اذا حلف بغير عود يجب عدم العود وما في قول المهر ومثي ما في حديث السطح  
لو عاد فالا فصل عسده والا فالا فصل عوده كقوله الحيطة اه هذا وفي البراءة من رواية يزيد بن عمار كره من  
الحيطة أنه لا تفصيل في العسرة وأنه يعود لان التوفيق أهله ولا يخفى أن هذا بالنظر الى الفوات  
والا فاقضيه من العود بغير الفوات طوعا وعلى نفسه أو ماله فيسقط وجوب العود في العمرة أيضا  
(قوله أو عاد بعد شروعه) بقى عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلبس عند الميقات (قوله كذلك يريد  
السطح الح) أمالوا شرح الى الحل لما جازاه من عوده ووقف بعرفة فالتفت عليه كالاتي اذا جازاه فاقاد  
الاستئذان ثم أحرم منه ولم يرتفع من مسئلة المتع عما اذا خرج على فمدا الحج ويقتضي ان يقيد به وأنه لو خرج طاعة  
الى الحل ثم أحرم بالسطح منه لا يجب عليه شيء كما سكت في (قوله ودارمكا) لان من وصل الى مكان على وجه  
مشروع صار حكمه حكم أهله وهذا ما وصل الى مكان بحر ما بالعمرة وورعهم ما في حكم المسكن سواء ساق  
الهدى أم لا فاذا أراد الا حرام بالحج ببقائه الحرام أو العسرة فالحل ومنه سلك يقال لا ياتي وهو من كان  
داخل المواقيت فان بقيت له الحج أو العسرة الحل فاذا أحرم من الحرم من غير ما لا يبعد عن الحرم  
وصرح به ههنا في المهر والباب (قوله وكذا لو حرم) أي المكة والمتمتع الذي في المسكن فان ميقات  
المسكن للعمرة الحل (قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب الى الميقات الواجب لشمل قوله وكذا لو حرم بالعمرة  
من الحرم فان الواجب حرمه ما الى الحل لا يسقط الدم وليس به عود اليه بعد الكبر ونفيه (قوله كما مر)  
أي عودا مما لا يمس في الآفاق بأن يعود الى الميقات ثم يحرم ان لم يكن أحرم وان كان أحرم ولم يشرع في  
سنة يهود اليه ويلى (قوله أي آفاق) أفاد أن المراد بالسكونى كل من كان خارج المواقيت (قوله البستان)  
أي سستان بنى عامر وهو موضع قريب من مكة داخل الميقات خارج الحرم وهو التي تسمى الآن بستان عمود  
ابن كمال زاد غيره أن منه الى مكة أربعة وعشرين ميلا قال بعض المشيقي قال النوى قال بعض أصحابنا هذه  
القريبة على يسار مكة قبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات وفي غاية السرو حيا بالقرب من جبل عرفات على  
طريق العراق والكوفة الى مكة (قوله أي مكانا من الحل) أشار الى أن البستان غير فيسد وأن المراد مكان  
داخل المواقيت من الحل والظاهر أنه لا يشترط ان يقصد مكانا من الحل لان الشرط عدم قصد دخول الحرم عند  
المجاورة فأي مكان قصد من داخل المواقيت حصل المراد كما تبين فافهم (قوله ساجدة) كذا في البدائع  
والهداية والكنز وغيرها وهو احتراز عما اذا أراد دخول مكان من الحل لجرد المرور الى مكة فانه لا يجعل له الا  
بحر ما فلا بد من هذا التقيد والافضل آفاق أو ادخل مكة لا بداه من دخول مكان في الحل على أنه في البحر

بمسافة (سقط دمه)  
والاصل عوده الا اذا حلف  
فوت السطح (والا) أي وان  
لم يمس أو عاد بعد شروعه  
(لا) يسقط الدم (كأنه)  
يريد السطح وهو يتم بمرح من  
عمرته (وإذا لم يكن) (وخرج)  
من الحرم وأحرما) بالسطح من  
الحل فان عليه اذ ما بالعودة  
ميقات المسكن بالاحرام وكذا  
لو أحرما بعمرة من الحرم  
وبالعود كما يسقط الدم  
(دخول) (سكنى) أي  
آفاق (البستان) أي مكانا  
من الحل داخل المواقيت  
(ساجدة) قوله

كسكن يرد الطح الخ واشمل حرما أحرم أعمره من الحرم وبستانا أحرم بجنه أوله سمرته من الحرم فان  
كل من لم يحرم من ميقاته المهي له لزمه دم ما لم يعد إليه سواء كان حرما أم لبستانا أم آفاقا بما عاين الأمر أنه  
بشروط لزوم الاحرام في البستان والحرى قصد النسل ويكفي في الآفاق قصد دخول الحرم قصد مع ذلك  
نسكاً أم لا اه وأراد بالبستان الحلى أى من كان في الحبل داخل المواقيت والحاصل أن الحرم ثلاثة أصناف  
آفاق وحلى وحوى وكل ميقات مخصوصة تقدم بيسار في المواقيت فن أراد نسكاً وحاول جاوز وقت لزمه العود إليه  
(قوله مسلم بالغ) ولو جاوز كافر أو صبي أو مسلم وباع لا شئ عليه ما ولم يقيد بالحرم ليشمل الرقيق فانه لو جاوزه بلا  
احرام ثم أذن له مولاه فأحرم من مكة فله دم يؤخذ به بعد العتق فتح (قوله يرد الطح أو العمرة) كذا قاله  
صدا الشريفة وتوابعه صاحب الدرر والاسرار كمال باشا وليس به وجه لسان كسر ومنشأ ذلك قول الهندي وهذا  
الذي ذكرنا أى من لزوم الدم بالمجاورة ان كان يرد الطح أو العمرة فان كان دخل البستان لحاجة فله أن يدخل  
مكة بغير احرام اه قال في الفتح وهم ظاهرون أن ما ذكرنا من أن إذا جاوز غير محرم وجب الدم الآن يتلافاه  
محله ما إذا قصد النسل فان قصد التجارة أو السياحة لا شئ عليه بعد الاحرام وليس كذلك لان جميع الكتب  
ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد البستان أم لا وقد صرح به المصنف أى صاحب الهداية في  
فصل المواقيت فيجب أن يحل على أن العالب حين قصد مكة من الآفاق قصد النسل فالمراد بقوله اذا أراد  
الطح أو العمرة اذا أراد مكة اه والخصام من حر عن الشر بلاية وليس المراد بمكة خصوصاً بل قصد الحرم  
مطلقاً ما وجب للاحرام كما قيل فصل الاحرام وصرح به في الفتح وغيره (قوله ولو لم يرد الخ) قد علمت ما فيه  
ح (قوله على ما) أى أول الكتاب في بحث المواقيت في قوله وحرم تأخير الاحرام عنها ان قصد دخول  
مكة ولو لحاجة وفي بعض النسخ على ما سألني في المتن قريباً أى في قوله وعلى من دخل مكة بالاحرام حجة أو  
عمرة (قوله وجاوز وقت) أى ميقاته والمراد آخر المواقيت التي يمر عليها اد لا يجب عليه الاحرام من أولها  
كما هو أول الكتاب (قوله اعتبار الارادة عند الجاوزة) أى ان الآفاق الذي جاوز وقتها تعبر ارادته عند  
الجاوزة فان كان عند قصد الجاوزة أراد دخول مكة لطح أو غيره لزمه الاحرام من الميقات والابان أراد دخول  
مكان في الحبل لحاجة فلا شئ عليه واستظهر في الجواز اعتبار الارادة عند الخروج من بيته لكن ذكر ذلك في  
مثله البستان الآتية وأشار الشارح الى أنه لا فرق بين الموضعين حيث ذكر ذلك فيهما وسند كرمارة  
الجواز والنهر فافهم (قوله الى ميقات ما) في بعض النسخ بدون المطة ولو على كل فالمراد أى ميقات كان  
سواء كان ميقاته الذي جاوزه يحرم أو غيره أقرب أو أبعد لانها كلها في حق الحرم سواء الاولى أو  
يحرم من وقتها عن المحيط (قوله ثم أحرم) أى يحرم ولو فلا أو بعمرة وهذا ما طرأ الى قول الشارح كما دام  
يحرم وقوله أو عاد الخ ناظر الى قوله جاوز وقتها ثم أحرم وعبارة المتن عمرة لها هي حازرة فتأمل (قوله  
مكة محرماً) أى مكة ممنونة ولا حيلة لم يشرع حال من فاعله المستتر أو من فاعل عاد فهو حال به حال  
متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذا الووفة به رفة قبل أن يطوف للتدوم فتح (قوله ولو شوطاً)  
أخذ من البحر ومقتضاه أنه لا بد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من الشوط الكامل وعبارة الهداية  
ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستسلم الحرم لا يستقط عنه الدم بالاتفاق فقال واستسلم الحرم بالواو وفي بعض  
نسخها بالفاء قال ابن السكال في شرحه العمد كره تنبيه على أن المعتبر في ذلك الشوط التسام فاب المستنون  
المصل بين الشوطين بالاستلام والافهم ليس بشرط اه ومثله في العناية وعمايه والمراد بالاستلام ما يكون بين  
الشوطين لا ما يكون في أول الطواف بقوله يقول البدائع بعد ما طاف شوطاً أو شوطين وبه يظهر أن ما في  
الدرر من عطفه بأو غير ظاهر لانه متضاه لا كقوله ببعض الشوط فافهم (قوله لان الشرط الخ) أى في سقوط  
الدم وليس المراد أنه شرط في صحة النسل لان تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يحرم بالدم ولو كان شرطاً  
لكان في تناقض بتركه يجب الطح أو العمرة (قوله عند الميقات) اي عند الميقات داخل الميقات لا خارجها

مسلم بالغ (ي يرد الطح ولو  
نفلاً أو العمرة) ولو لم يرد  
واحداً منهما لا يجب عليه  
دم بمجاورة الميقات وان  
وجب حج أو عمرة ان أراد  
دخول مكة أو الحرم على ما  
سألني في المتن قريباً (وجاوز  
وقته) ظاهر ما في النهر عن  
البدائع اعتبار الارادة عند  
الجاوزة (ثم أحرم لزمه دم  
كما إذا لم يحرم فان عاد الى  
ميقاته ما ثم أحرم أو عاد  
اليه حال كونه (محرماً  
لم يشرع في نسله) صفة  
محرماً كطواف ولو شوطاً  
وإنما قال (ولسب) لان  
الشرط عند الامام تجديد  
التلبية عند الميقات عند  
العود إليه





بجعل الشرط قصد المسح من وجهه من يده أي ليكون سفره لا يجعله لا لدخول الحرم كما يأتي ولذا قال  
 ابن الشاذلي في شرحه ومما لا يمكن الحاجة له بالبستان لا لدخول مكة ويأتي توضيحه فافهم (قوله ولو عند  
 الجائزة) الظرف متعلق بقصد المسح أي ولو كان قصد الحاجة التي هي عليه أرادته دخول البستان في الجائزة  
 الميقات أما بعد الجائزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه في الجائزة كان قصد مكة فلا يستحق الاسم ما لم يرجع  
 وأما أنه لو قصد دخول البستان لم يجز له ذلك بالاول وان قصد ذلك من وجهه من يده من غير وجهه من  
 يده غير شرط خلافه في البحر حيث قال في نقد كره أن ذلك حيلة لا فاق أراد دخول مكة بالأحرام ولم أو أن  
 هذا القصد لا بد منه من وجهه من يده أو لا والذي يظهر هو الاول فإنه لا شك أن الفاق يريد دخول  
 الحبل الذي بين الميقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحبل الداخل  
 الميقات حين يخرج من يده اهـ ومما لا بد من الشرط أن يكون سفره لا جعله لا لدخول الحبل والادخال له الجائزة  
 بالأحرام قال في المهر الظاهر أن وجود ذلك القصد عند الجائزة كافٍ ويدل على ذلك ما في البدائع بعد  
 ما ذكر حكم الجائزة بعد إحرام قال هذا إذا زاد أو أضاف هذه المواقيت لم يجز بد الخ أو العمرة أو دخول مكة  
 أو الحرم بغير إحرام فأما إذا لم يرد ذلك وإنما أراد أن يأتي ببستان في عامر أو غيره لم يجز فلا شيء عليه اهـ فافهم  
 الإرادة عند الجائزة كما ترى اهـ أي إرادة الخ ومعه وإرادة دخول البستان فالإرادة عند الجائزة معتبرة  
 في ما ولد إذا ذكر الشارح ذلك في الموضعين كما قدمناه فافهم وقول المحقق فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص  
 من الحبل غير ظاهر بل الشرط قصد الحبل فقط تأمل (قوله على ما مر) أي فريياني قوله ظاهر ما في المهر عن  
 البدائع الخ (قوله على المذهب) مقالته ما قاله أبو يوسف أنه إن نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله  
 دخول مكة بالأحرام والأفلا ح عن البحر (قوله لا لدخول مكة بغير محرم) أي إذا أراد دخول البستان بالحاجة  
 لا لدخول مكة ثم بدله دخول مكة بالحاجة لا لدخولها بغير محرم كما في شرح ابن الشاذلي ومما لا يمكن في  
 السكافي لأن وجوب الأحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها أو عساير يد البستان وهو  
 غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الأحرام بقصد دخوله اهـ فافهم وهذا إذا أراد دخول مكة بالحاجة غير البستان والأفلا  
 فلا يجاوز زميقاته إلا بأحرام ولذا قال في فصل الأحرام تكرر المواقيت وسئل لاهل داخلها دخول مكة غير  
 محرم ما لم يردسكا (قوله ووقته البستان) أي لو أراد البستان فيقائه للخ أو العمرة البستان يعني جميع الحبل  
 الذي بين المواقيت والحرم كما مر في بحث المواقيت فلو أحرم من الحرم لم يدم ما لم يدم كما قدمناه فريياني المهر  
 والباب إلا إذا دخل الحرم بالحاجة ثم أراد البستان فإنه يحرم من الحرم لأنه صار مكانا كما مر (قوله ولا شيء عليه)  
 مرناه بقوله لا لدخول مكة بغير محرم وكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما مر) أي في فصل  
 الأحرام حيث قال أمالوقصد موضع من الحبل كالمسح وحده على الجائزة بالأحرام فادخل به التحق بأهله  
 فله دخول مكة بالأحرام (قوله وهذه حيلة لا فاق الخ) أي إذا لم يكن مأمورا بالخ من غيره كما قدمناه الشارح  
 ههنا وقد مرنا الكلام عليه ثم إن هذه الحيلة شكا المسالك من أنه لا يجوز له الجائزة بالمقات بالأحرام ما لم  
 يكن أراد دخول مكان في الحبل للحاجة والأفلا ح فاق يريد دخول مكة لا بد أن يريد دخول الحبل وقدمناه أن  
 التقييد بالحاجة احتراز عما لو كان عند الجائزة يريد دخول مكة وأنه إنما يجوز له دخولها بالأحرام إذا بدله  
 بعد ذلك دخولها كما قدمناه عن شرح ابن الشاذلي ومما لا يمكن في علم أن الشرط إسقاط الأحرام أن يقصد  
 دخول الحبل فقط ويدل عليه أيضا ما نقلناه عن السكافي من قوله وهو لا يريد دخولها أي مكة وإنما يريد  
 البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فأما إذا لم يرد ذلك وإنما أراد أن يأتي ببستان في عامر وكذا قوله  
 في الباب ومن جاوز وقته بقصد مكان من الحبل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن يدخلها بغير إحرام فقوله ثم بدله  
 أي يظهر ويقتضيه أنه لو أراد دخول مكة عند الجائزة بالأحرام وإن أراد دخول البستان لأن  
 دخول مكة لا بد له بل هو مقصود لا مسيل وقد أثار في البحر إلى هذا الإشكال وأشار إلى جوابه بمقتضى

لو قصد الجائزة على ما مر  
 نية مدة الإقامة ليست  
 شرط على المذهب (له)  
 دخول مكة بغير محرم  
 ووقته البستان ولا شيء  
 عليه) لأنه التحق بأهله كما  
 مر وهذا لا فاق يريد  
 دخول مكة بالأحرام



(قوله وذبح) أي تمكن النكاح من نسكه بارتكاب المهر به لانه يارن ولو أضاف له سد فعل الا كثر في  
أشهر الخلع فتمتع ولا تنفع ولا قرابا سكي تكلموه هذا يؤيد قول من قال ان في النكاح والقرابا سكي معناه  
بني الخلع كما مر في خبر أي لاني النكاح فقلت وقد مر ذلك في باب النكاح وقد مر ما به من تحقيق قوله ثالث وهو ان  
تمتع المسكي باطل وقراه صحيح غير حائز قد ذكره بالراحمة (قوله وهو دم حرم) لان كل دم يحرم سببا للجماع  
أو الرض وهو دم جبر وكما مر ولا يقوم الصوم مقامه وان كان دم را ولا عورته أبدا كل دم لا أب يطعمه  
عيناك لاف دم الشكر شرح اللسان (قوله ومن أحرم بفتح الح) شروع في القسم الثاني والثالث أي  
ادخال الخلع على مثله والعمره على مثلها واعلم ان الاحرام بفتح هاء صاعدا ما أن يكون على التراس أو معا أو  
على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا أتى ثم وأما الانحراب في الهر يلزمه الختان عند الامام والثاني  
لكن يرتفع أحدهما ما اذا ترتبه سائر في طاهر الرواية وقال الثاني صحت مسير ورته صحر ما لا هلة وأثر  
المسك لاف يظهر فيما ادعى من أصل الشروع وقال محمد بن ابراهيم في العبد أ سدها وفي التعاقب الاول فقط  
والعمرتان كالتحتين اه قلت وأثر الخلاف لروم دم من سببا ما سدها ودم واحد سدها في البدائع  
واستشكك في شرح الباب بأنه عند الذي يرتفع أحدهما صحت الاحرام بالدمك أي ولم يكن سببا للجماع  
عده على احرامين بل على واحد بل سببا ما سدها دم واحد كقول محمد (قوله ثم أحرم يوم النحر ما سحر) قد  
يكونه يوم النحر لانه لو أحرم يعرفات ليس لا أو نحر ارض الثانية وهما دم الرض ووجهة وعمره ثم سدها الثاني  
يرتفع كمرور سدها الاول فوقه كفي الخطا ويأتي أن لو أحرمت النحر بعد النحر فوفت من ابراهيم بن محمد  
بالوقوف بالرد للمسة لا يعرفه لانه سابق من لكن في طاهر الرواية المنة دم أن ناطل بالمسك سببا لها نحر  
(قوله فان كان قد ساق للاول) أي لجهة الاول قبل احرامه بالانحراب (قوله له الا سحر) أي يقي بدمه الاول أن  
يؤديه في العام القابل له باب (قوله لانه الاول) لان الثاني بعد الخلق الرض وبذلك لا يصير حراما للاحرام  
ثانيا نحر ومقتضاه أن الاحرام الثاني وقع بعد الحاق و بعد طواف الزيارة أو أصا أو أن أحرم بعد الحاق قبل  
الغواف لم يدم الجمع لان الاحرام الاول بقي في ساق حصة النساء وبه صرح الشكر ما في لكن المتبادر من  
المتن وغيره كالهديان وشروحه وال كافي خلافة لا طلاقهم في الدم بعد الحاق من سدها بعد الحاق  
أصا لكن قال في رح اللباب ان طلاقهم لا يبيد الكرماني اه أي في كل المطلق على المنة قلت  
لكن ما في الشكر ما في على وجوب دم الجمع بين احرام الخلع كاحرام العمره و بآية الكلام في مقتضى  
(قوله مع دم) الفاء دانته على فعل مقدر أي ولما أحرمت دم (قوله ففسر أولا) أي اذالم ساق للاول ثم  
أحرمت بالانحراب لم يدم سوا حاق عقب الاحرام الثاني أولا بل أحرمت في العام القابل وهذا مع سدها  
يخص بان الوجوب معا اذا حاق لان ما لا يوجد بانة أنحر شيئا كفي النحر (قوله عبره الح) أشار إلى أن  
التمتع غير مقيد بزمانه بل بزمانه لشمول المرأة لشمولها بالخلق وقد يقال ان من قبل الاحتك وهو  
أن يصرح في كل موضع بما سكت به في الآ حرا بعد اراده الح مع الانحراب وما في النحر من أب المراد ههنا  
بالتصريح بالخلق اذا التمسير لادم به الحاق بالدمقة فقد قاما أول السببايات أربابا وان فادهم (قوله  
لجماعه على احرامه) أي احرام الخلق الثانية أما احرام الخلق الاولى فقد استسهل بها سدها التمسير فلا احتياطة عليه  
وقوله أو التأخير عطف على مدحول الام لا على التمسير لار تأخير الحلق عن أيام النحر ترك واحد لاجبة  
على الاحرام ولو أسقط قوله على احرامه كان أولى وأشار محمد بن العلاء لوجوب الدم أحدهما سدي إلى أنه  
لا يلزم من دم الجمع بين احرام الخلع لانه ليس بجزاية كذا في أفاده ح (قوله ومن أتى بعمره الا الحاق الح)  
قد مرنا أن الحكم في الجمع بين العسر رتب كالمجمع بين الحنسي أي في الأروم والرض ووقته مما تصوري  
العمره كفي الباب ثم قال ولو أحرم مرة فطاف لها شوطا أو كاه أولم يطاف شيئا ثم أحرم بأخرى لزمه روض  
التي تارة فضاؤها ودم للرض ولو طاف وسعي للاول ولم يبق عليه الا الحاق فاهل بأخرى لزمه ولا يرضها

(وذبح) وهو دم محرور في  
الآفاق دم شكر (وهو)  
أحرمت (وهو) دم  
يوم النحر ما سحر (كأن)  
قد (حاق للاول) لمسه  
الآحرف العام القابل  
(بلازم) لا يهاه الاول  
(والا) حاق للاول (فم دم)  
قصر) سدها ليعم المرأة  
(أولا) سببا ما سدها على احرامه  
بالتمسير أو التأخير (وهو)  
أحرمت الا الحاق فاحرم  
بأنه يدم (الاحرام) أن  
الجمع بين الخلع بين احرامتين  
مكرره سحر

فأدوم (قوله ترك الوقت) مصدره مضاف إلى مكانه أي تركه إجماعاً في الميقات (قوله يلزمه بالأحرام منه في القضاء) لأنه لقوله ولأدوم عليه الخ وغيره منه الوقت أشار به إلى أنه لا بد في سقوط الدم من إحرامه في القضاء من الميقات كحصره في البحر ولو أحرم من الميقات لم يسقط الدم وهو مستفاد أيضاً مما قدمناه من الشرعية (قوله مكى طاف لعمرة الخ) شروعه في الجمع بين إحرامين وهو حق المسكن ومن عمده جناية دون الآتي في إصافة إحرام العمرة إلى الحج فبالاعتبار الأول ذكره في الجبايات وبالاعتبار الثاني جعل له في الكثر بآية على حدة ثم أعلم أن أقسامه أربعة أحكام الحج على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثله والعمرة على الحج قدم الأول لسكونه أدخل في الجناية ولأنه يسقط به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقدماً له على غيره لوقوعه لا شمله على ما هو مقرر في الثالث على الرابع لما فيه من الاتفاق في الكيفية والكمية في نهر (قوله ومن يحكمه) أشار إلى ما في النهر من أن المراد بالمشي غير الآتي فاشتمل كل من كان داخل المواقيت من الحلي والحرى فأدوم فالاحترار بالمشي عن الآتي فإني لا يرفض واحد منهما غير أنه إن أضاف بعد فعل الإقلى كان فارناً ولا فهو متمنع أن كان ذلك في أشهر الحج كما سطر نهر (قوله أي أقل أشواطها) يفيد أن الشوط ليس بقيسدواً مطلقاً فشملي ما إذا كان في أشهر الحج أولاً كفي البحر من الميسوط وفي النهر من الفتح ولو طاف الأكثر في غير أيام الحج ففي الميسوط أن عليه الدم أيضاً لأنه أحرم بالحج قبل الفراع من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فإذا صار طافاً من وجه كان عليه الدم اهـ ووجه أيضاً قيد بالعمرة لأنه لو أهل بالحج وطاف به ثم بالعمرة رفضها اتفاقاً بكونه طافاً لأنه لو لم يرفضها أيضاً اتفاقاً بالاقول لأنه لو أتى بالأكثر رفضه أي الحج اتفاقاً في الميسوط أنه لا يرفض واحد منهما وجهه الاستيعاب طاهر الرواية (قوله روضه) أي تركه من باب طلب وضرب كفي النهر بهذا أي رفض الحج أولى عند الإمام ومعهما الأولى رفض العمرة لأنهم أدنى حالاً أن أحراماً تارة كد باداهة من أعمالها ورفض شعب المأكد أي سراً ولا يرفضها إبطال العمل وفي رفضه امتناعاً عنه أفاده في البحر (قوله وجوباً) بخلاف لما في البحر حيث قال بعد ما مر وقد ظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اهـ أي وانما الواجب رفض أحدهما لا بغيره (قوله بالحق) أي مثلاً قال في البحر ولم يذكر بما إذا يكون رافصاً يعني أن يكون الرض بالفعل بأن يتحقق مثلاً بعد الفراع من أعمال العمرة ولا يكتفي بالقول أو بالنية لأنه جعل في الهداية تحاللاً وهو لا يكون إلا بفعل شيء من مخطورات الأحكام اهـ فالتوفي الباب كل من عليه الرض يحتاج إلى نية الرض الامن جمع بين تبيين قبل وفاء التوفى أو بين العمرتين قبل السعي للأولى ففي هاتين الترتيبات رفض أحدهما من غير رضى الآخر ليسكن أمماً بالسعي إلى مكة أو الشروع في أعمال أحدهما اهـ وعلم من مجموع ما في البحر والباب أنه لا يحصل إلا بفعل شيء من مخطورات الأحكام مع نية الرض به وما قدمناه أوائل الجبايات عند قوله وتركه أكثره بقى محرماً من أن الحرم إذا نوى رفض الأحكام فصنع ما يصنع الحلال من ليس وحلق ونحوهما لا يخرج به من الأحكام وإن نية الرض باطله فهو محمول على ما إذا لم يكن مأموراً بالرفض كأنهم عليه هذا وقد يكون إطلاق بعد الفراع من العمرة تحاللاً يكون جناية على إحرامها (قوله لأنه كذا في الحج) وحكمه أن يتحال به عمرة ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو جمع) غاية للتعليل المفيد أنه قضاء في غير عامه ط (قوله سقاهما العمرة) لأنه حجة وليس فيهما مني فائت الحج بل كالمصير إذا تحال ثم جمع من تلك السنة فإنه حجة لا تجب عليه عمرة بخلاف ما إذا تحاللت السنة ط وبعبر (قوله ولو رفضها) أي العمرة التي طاف لها أو أدخل عليها الحج (قوله فضاها) أي ولو في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحدة متأخر بخلاف الحج أفاده صاحب الهدية ط (قوله بها) أي ليس عليه عمرة أخرى كافي الحج وليس من أدنى الدم لقول الهداية ووجهه عدم الرض أي ما رفضه اهـ ح (قوله جمع) لأنه أدى أفعاله كما أقرهم نهر (قوله رأساه) أي مع الآتي لما صرحوا به من أن المسكن منهن عن الحج بينهما أي أنه يأتى بهما إلا خلاف في أن الإصافة دون السكر اهـ أي فيهما والتوفيق بينهما فافهم

ترك الوقت يلزمه بالأحرام  
منه في القضاء (مكي)  
ومن يحكمه طاف لعمرة  
ولو سبوا (أي أقل  
أشواطها) فأحرم بالحج  
رفضه) وجوباً باتفاق انتهى  
المسكن من الجمع بينهما  
(وعليه دم) لأجل (الرفض  
وجوه عمرة) لأنه كذا في  
الحج حتى لو جمع في سنته  
سقطت العمرة ولو رفضها  
قضاها فضاها (فأدوم اهـ)  
وأدوم



والثاني دم جبر أو شكر على السلافة الآتية وفي ابن المراد بالطاواف فيها الشروع فيه ولو شوطا فادهم  
وأما ما قدمناه آتيا من الصبر من أن الأقل كاله دم فذلك في طواف العمرة والكلام في طوافها جامع فادهم  
(قوله قصي عليه السلام) قال الربيعي المراد بالصلح عليه السلام تقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه قارن على  
ما بينا وأما ما أساءه أكثر من الأول حيث أحرم الحرام العمرة على طواف الصلح أي طواف القصد دومه برأيه  
لصبر ركن فيه فيكف به أي يفي بأفعال العمرة ثم بأفعال الصلح ويحب عليه دم اهـ (قوله وهو دم جبر) أي على  
ما اختاره من الإسلام ودم شكر على ما اختاره من الاعتكاف وغيره يظهر في سوا ذلك كل رباي وشيخ الأول  
في الهداية واختار الثاني في الفتح وهو طواف الكلام فيه بغير قات وكذا اختاره في الباب وهو من  
الأول بقيل (قوله لتأ كده لعلوا) أي لأن أحرام الصلح قوتنا كد شئ من أعماله بغير ما زاد لم يفت الصلح  
هداية أي فانه لا يستحب له روضه الدم بأكد لانه لم يقدم إلا الأحرام ولا ترين فيه أما ما تقدمناه من الترتيب  
من وجه تقديم طواف القصد والمسلم يجب الرضا لأن المؤدى ليس بركن الصلح في الربيعي (قوله قصي)  
أي العمرة وقوله لعلوا الشروع أي وهي مما يلزم بالشروع ط (قوله ثم الح) من جهة المسئلة التي فيها  
لأن ما مر فيها إذا دخل العمرة على الصلح قبل الوقوف عند الشروع في طواف القصد أو قبله وهذا  
لو أدخلها بعد الوقوف قبل الصلح أو طواف الزيارة أو بعده في يوم النحر أو أيام التشرى بقا فادهم في الباب  
ومصرح فيه بأنه لا يكون قارنا له كنهه خلاف ظاهر ما أتى (قوله بالشروع) لأن الشروع فيها يلزم كنهه  
(قوله ورفضت) كنهه في الهداية بقوله وقيل إذا ساق للصلح ثم أحرم لاروضه على طاهر ما ذكر في  
الأصل وقيل يرضها احترازا عن الهيس قال الفقهاء أو روضه ومشايخنا على هداه أي على وجوب الروض  
وإن كان من هذا الخلق وصححه المتأخرون لأن بقى عليه واجبات من الصلح كالركوع وطواف الصدرة وسنة  
المبيت وذكرته العمرة في هذه الأيام ويكون بابا أفعال العمرة على أفعال الصلح بالركوع كذا في الفتح  
قلت وطاهر ما قارن سعي بأمل (قوله صبح) لأن الكراهة في غيرهما وهو كونه مشعولا في هذه الأيام  
بأداء بقية أعمال الصلح هداية (قوله لا تركب الكراهة) أي لجهة ما فيها من الإحرام أو في الأعمال الهداية  
هناية أي في الإحرام أن عزم بالعمرة قبل الصلح وفي الأعمال أن أحرم بعده معراج و البر من الأول الثاني  
ولا تكس (تتبعه) قال في شرح الباب بعد صريح الحكم بالثلاثة ما يعلم من أنه لا ضرورة للودع لاهل مكة  
وغيرهم أنهم قد ينعون قبل أن يسعوا لحجهم اهـ أي فيلزم دم الروض أو دم الحج كنهه قصي يتبيندهم  
الإحرام بالعمرة يوم النحر أو أيام التشرى أو أن لو كان بعد هذه الأيام لا يلزم إلا ما يمكن تحاله بما علمته من  
تعديل الهداية فالتسبيح والجار بأشبهه من أيام النحر والتشرى كنهه إذا أحرم بالعمرة قبله يرضها  
بينها وبين أعمال الصلح يظهر لي أن العمل في الكراهة ولزوم الروض هي الصلح أو وقوع الإحرام في هذه  
الأيام فأجم ما وجد كني (كن لما كانت هذه الأيام هي أيام أداء بقية أعمال الصلح على الوجه الذي قد واهما  
كما يشير إليه ما قدمناه من الهداية وكذا قوله فيها من الأرواح لأن قد أدى ركن الصلح فيصير بابا أفعال  
العمرة على أفعال الصلح من كل وجه وقد ذكرته العمرة في هذه الأيام أيضا فادهم روضها اهـ وقوله  
وقد ذكرته الحج بربان لعلوا الأخرى ولم يأت بربان على طريق العمل كذا في عما قبلها صرح بكونه ماعله  
أي سابقوله فادهم روضها (قوله فائت الصلح الح) من جهة ما قبله أي سابقوله قال في الهداية فانه الصلح  
بالفداء التشرى بعبية وهو إشارة إلى أن ما مر من الصلح من الحج لا يفي فيه من أدرك الصلح ومن داته (قوله  
به أو جها) أي بالصلح أو بالعمرة (قوله لأن الصلح الح) يانه أن فائت الصلح حاج إحراما لأن إحرام الصلح باقي  
ومعتمرا أدائه لأنه يتصل بأفعال العمرة من جهة بر أن يفتاب إحرامه إحرام العمرة فادهم بجهت بجهت بجهت  
الحجتين إحراما وهو بدعة يرفضها وإن أحرم بعمرة يصير جامعا بين العمريين أفعالا وهو بدعة أيضا يرفضها  
كذا في الربيعي وشيخه وانما سلم أن في كلام الشارح هنا أحسن من الأول أنه كان يجب في أن يقول لأن الصلح بين

قصي عليه السلام (وهو  
دم جبر (ويجب روضها)  
لتأ كده لعلوا (فادهم  
قصي) لعلوا (وهو دم جبر)  
(وأن في دنيا) لعلوا (وهو دم جبر)  
فادهم (وهو دم جبر)  
في ثلاثة أيام (بعدة زينة)  
بالشروع (لكن مع كراهة)  
النحر (وهو دم جبر)  
تداس من الأثم وقد يسهل  
دم) لعلوا (وهو دم جبر)  
عليها (وهو دم جبر)  
لأنه كان الكراهة وهو دم  
جبر) فائت الصلح إذا أحرم  
أو جها (وهو دم جبر)  
الحج بين أحزاب طين  
أولهم من يرضى  
(وهو) فائت الصلح  
إحرامه فليعلم أن (وهو دم جبر)  
عن إحرام الصلح (بافعال  
العمرة ثم)

وعليه دم الجوع وان حاق الاول قبل الفراغ من الثانية لم يدم آخر ولو بعده لا ولو افسد الاول أي مات جامع  
قبل طوافها أو أهل بالانتماء رخصها أو بعض في الاولى ولو نوى رخص الاولى وأن يكون عمله للثانية لم يدمه وكذا  
هذا في الجنبين اهـ لكن قد منعه أنه لو جمع بين مرتين قبل السعي الاولى نزلت من احدهما بالشروع من  
غيره رخص ف قوله هو الزم رخص الثانية فيه نظر فتدبر (قوله يبارم الدم) أي لحناية الجوع ولا دم لتأخير  
الحاق هذا لانه في العمرة تفسيره وقت الزمان كما مر الا اذا حلق قبل الفراغ من الثانية في يبارم دم آخر كما علمته  
آنفا (قوله لا جنبين) عطف على له مرتين وقوله فلا يبارم أي دم الجوع بل يبارم دم التأخير أو التفسير فقط  
كما مر وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه أي الجوع بين احراجي جنبين  
أو غيرتين بدعة وأقرط في نهاية البيان بقوله انه سوام لانه بدعة وهو سهل في الجنبين والجوع بين احراجي الطح  
لا يكره في طاهر الرواية لانه في العمرة فاما كره لانه بصير حامعا يدم ما في الفحل لانه يؤدى ما في سنة واحدة  
بجلاف الطح اهـ فلذا اورد في المسنف بين الطح والعمره تهمة للجامع الصغير فانه أوجب دما واحدا للطح وقال بعض  
المشايخ يجب دم آخر للجمع اتباعا لرواية الاصل وقد علمت أن الفرق بينهما طاهر الرواية وهذا خلاصة ما في  
البحر أقول وفي المعراج عن السكاكي قيل لا اختلاف بين الروايتين أي رواية الجامع الصغير ورواية الاصل لانه  
سكت في الجامع عن اجتماع الدم للجمع وما انفاد وقيل بل فيه روايتان اهـ وفي شرح اللباب وقالوا فيه روايتان  
أصحهما الوجوب وبه شرح الثمناشي وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الواجب  
اهـ وتعقب ابن الهمام ما في المحيط بان كونه يتمك من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجوع بينهما فلا  
ما يستوى الطح والعمره قامت وشكل الاصل وهو المبسوط من كتب طاهر الرواية أيضا فلذا صححوا رواية  
الوجوب بناء على تحقق اختلاف الرواية والا فالاصل عدمه فان كلام الاصل والجامع من كتب الامام محمد  
فالظاهر أن ما أطلقه في أحدهما محمول على ما تقدم في الآخر فاد الاستدلال في الفتح أنه ليس ثمة الرواية  
الوجوب سواء يؤيده ما مر من كلام الهداية وعناية البيان بقوله في البحر انه سهو مما لا ينسب في كيف وقد قال في  
التلخيص الثانية الجوع بين احرام الطح والعمره بدعة وفي الجامع الصغير العتابي سوام لانه من أكبر الكثرة كما  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله آفاق الخ) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرم بعمره)  
أي قبل أن يشروع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بعمره فاطاف له أي شرع فيه ولو قليلا  
كما مره فربما وقع منه في أول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم (قوله لوماه) لان الجوع بينهما مشروع  
في سق الآفاق فيصير بذلك قاربا لكمة الخطأ السنة فيصير مسيا هداية لان السنة في القرآن أن يحرم منهما  
معا أو يقدم احرام العمرة على احرام الطح زيادى لكن الثاني يسمى تهما عفا (قوله وصار قاربا مسيا) قال  
في شرح اللباب وعليه دم شكر لكمة الساعة وعدم وجوب رخص عمرته اهـ قامت والاولى أن يقول ولعدم  
ندب رخص عمرته بخلاف ما إذا أحرم لها بعد طواف القدوم للطح فانه يندب رخصها كما يأتي (قوله كما مر م)  
أي في أوائل باب القرآن (قوله ولدا بطالت عمرته) المناسب أن يقدم عليه قوله الآتي لان سالم تشرع الخ  
لان كونه صار قاربا مسيا مما عال يكون العمرة لم تشرع مرتبة على الطح وبطلان عمرته بالوقوف فخرج على  
هذا التعديل كما علم من الهداية وغيرها فافهم (قوله بالوقوف) أي اذا وقف بعمرته قبل أن يدخل مكة فقد  
صار رادضا لعمرته بالوقوف وان توجه الى عرفات ولم يقف بها بعد لا يصير رادضا لانه يصير قاربا ما يلي  
والمراد أنه أحرم بالعمره ولم يأن باكثر أشواطها حتى وقف بعرفات فالإيمان بالاقبل كالدوم بحر فالمراد بقوله  
قيل أفعالها أكثر أشواطها (قوله فان طاف له) أي للطح ولو شوطا كذا كره في البحر في باب القرآن وقال  
في الفتح وان أدخل احرام العمرة على احرام الطح فان كان قبل أن يعاوف شيئا من طواف القدوم فهو قاربا  
مسيا وعليه دم شكر وان كان بعد ما شرع في طوافه فلا فهو أكثر ساعة وعليه دم اهـ وقد منعه في باب  
القرآن عن اللباب وشرحه فهو انما هو في وجوب الدم في المورتين وأن الاول دم شكر أي التماسا

سليم الدم لا جنبين في  
أمر الرواية فلا يلزم  
آفاق أحرم بجمع ثم أحرم  
بعمره لوماه وصار قاربا  
مسيا (و) لدا (بطالت)  
عمرته (بالوقوف قبل  
فعالها) لان سالم تشرع  
مرتبة على الطح (لا بالتوجه)  
سعر فستروان طاف له  
واف القدوم (ثم أحرم بها)  
  
قول المحقق كما ليس في  
بحر الشارح التي بأيدينا



الباب (قوله فان لم يجد ذوق محرما) ولا يتحقق عندنا الا بالدم نية ولا يقوم الصوم والاطعام معاه محرولا  
في اشتراط الاحلال عند الاحرام شيئا انما قال شارحه هذا هو المذهب ماور في كتب المذهب ونقل الكرخاني  
والسروحي عن محمد بن ابي اسحق ان اشتراط الاحلال عند الاحرام اذا احصر حراله التحال بغيره من (قوله او يتحال  
بما لو اتي) أي و يسمى ويتعلق بغير من الحامية وهذا ان ورد على الوجه وانما كان محرم من الهدي بغير  
محرما اذا قال في النسخ هذا هو المذهب المعروف (قوله ومن الثاني) رده في النسخ بانه لا يصح (قوله  
والقارن من) وفيما اشار الى انه لا يتم الا بالذبح الثاني وان لا يشترط تعين أحد ههما للذبح والاشترط للمرة  
قهرتاني وكالقارن من جمع بين حجتين أو مرتين فاحصر قبل السير الى مكة فلو بعده ولو بعده وانما اذا ابلانا  
يصير رافضا لأحدهما بغير (قوله ولو بعث واحد الخ) عبارة الهداية فان بعث واحد من ذبيحتي واحد التحال عن السطح  
ويبقى في احرام العمرة لم يتحل من واحد منهما لان التحال مهمما من عرف في طهارة واحدة اه زاد في الباب ولو  
بعث ثمن هديين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدي واحد - ودفع لم يتحل من الاضاميين ولا من أحدهما  
(قوله ومن يوم الذبح) لا بد ان يصاحبه تعين وقت من ذلك اليوم اذا اراد التحال فيه لا يتم قبل الذبح فاداه  
وقت الروال: لا يتحل بعده والا يتم ان يكون الذبح وقت العسر والتحل قبله (قوله - لا الهما) حيث  
قالا ان لا يتصور الذبح للمعصر بالذبح الا في يوم الحروفيين ولا يصحصر بالعمرة حتى شاءه اية فعل في قولهم الاطاحة  
الى المواضع في السطح انتهى يوم التحرق قتاله الا اذا كان بعد أيام الذبيحة - راجع اليها - راجع الى كافي المعصر  
بالعمرة افاده في شرح الباب قال في الحروفيين بطريقه لانه مؤتمت عنده ايام التحرق لا باليوم الاول فيحتاج الى  
المواضع لانه تعين اليوم الاول أو الثاني أو الثالث وقد يقال بمكة ان يصير الى يوم الثالث ولا يصح ان يصير الى  
(قوله الخوف) المراد به المسامحة خوفها أو غيره (قوله والا) بان فانه السطح بقوت الوقوف ط وهو الذبح بالذبح  
فالو بالعمرة زال احصاءه بقرته عام (قوله لا التحال) علة اقوله طار (قوله في النسخ) بان في النسخ  
ط وهو من باب نفي ما ليس بمحرمة (قوله وينبغي تحصيل في اللباس ولا يشترط من الاحرام بغير الذبح حتى  
يتحل به اه أي من محظورات الاحرام ولو بغيره أي ما روي قاسم وادخاله في كلام المصنف وغيره مع انه  
لا يظهر له ثمة تأمل وأفاد ان لو سرق بعد ذبحه لا شيء عليه وان لم يسرقه - قد قارن به من الوكيل فقيمة ما أكل  
منه ولو عينا او يتصدق من اعلى الفقهاء كافي الباب (قوله ولو بالذبح في رواية) لكن لو فعله كان - او هذا  
عندهما وعن الثاني رواية في رواية يجهل أحد ههما وان لم يفعل بهما دم وفي رواية ينبغي ان يتحل والا فلا  
شيء عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقائق من باب وطعنوا رداه وجامع المصنف في ذلك انما كان طاهر  
الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل اما في الحرم فالحاق واحد بالآخر قال في الشرح لانه اذا  
حرم في الحل وهو الكافي وحكاية النبي صلى الله عليه وسلم عن المصنف يقول فقال وقيل انما لا يصح الحلق على قولهم اذا  
كان الامصار في غير الحرم اما في الحرم فالحاق (قوله هذا) أي ما افاده قوله وينبغي تحصيل من لا يتحل في  
الذبح (قوله ففعل كالحلال) أي كما فعل الحلال من حلق وطيب وعمل ذلك قوله أو ذبح في حل (قوله رقاوا  
المصنف في الحرم ط (قوله لزمه حرام ما جئ) و قد روي في الباب ط قال ولم أر من صرح به للذبح وهو  
ظاهر كلامهم ولا يفتقر الفرق بينه وبين ما من من ان المحرم لو تولى الرض ففعل كالحلال على طين حروفيه من  
الاحرام بذلك لزمه دم واحد لجميع ما لم يكتب لاسية اذا لم يكل الى قعر واحد وعلاو ذلك باب التأويل العاصم  
مقتضى في دفع الصمسات الذي رويته كالمعنى اذا انما مال العادل أو قلة ولا ينبغي استناد الكل هذا الى قصد  
واحد أو صا ولذا قال بعض محشي الزياي ينبغي عدم التمهيد هنا أيضا (قوله وينبغي) أي يارم ففعل الفرص  
التي هي كالأحصر عن حجة الفرض والواجب الاصل لا حتى تجلو أحصر من الفعل افاده ط (قوله ولو بطل) افاد  
شبهه وجوب الفضا للفرض والنفل والمنسوب والماسد والذبح عن العبر والحر والعبد الا ان وجوب اداء  
الذبيحة على العبدية آخر ما به هذا الحق لباب والمنسوب هو ما لو أحرم على علي بن أبي طالب عليه السلام ثم ظهر عده

فان لم يجد ذوق محرما  
حتى يجد أو يتحل بما لو اتي  
ومن الثاني أنه يقوم الدم  
بالطعام ويتصدق به فان لم  
جد هديا من كل ذبيحة  
ما ع يوم (والقارن من)  
ولو بعث واحد - دالم التحال  
عنه (ومن يوم الذبح) ليحل  
من يتحل ويذبحه - في  
الحرم ولو ذبح يوم الذبح  
خلافه - ولو لم يفعل  
ورجع الى أهله بغير تحلل  
وهو - من ما جئ رال  
الحروف بغيره ان ذك الخ  
فما - ذبيحة (والاحتمال  
بالعمرة) لان التحال بالذبح  
اعماله والصرفه في لا  
احرامه فشق على من يجهل  
(ويجهل) ولو (و)  
ساق ذبيحة (هذا)  
الذي يراون ذبيحة  
كأنه لا يظهر أن لم يذبح  
أودى في حل لزمه حرام  
ما جئ (و) ينبغي عليه  
حل من حرام (ولو بطل) حرام

بالسنة (يشق) ما أحرم به

أشعة الشروع (ويخرج)  
للتحلل قبل أو أنه بالرفض

\*(باب الإحصار)\*

هو لغة المبع وشراعه من

ركن (إذا أصر به صدق

أو مرض) أو موت محرم

أو هلاك نفقة حل له التحلل

باعتد (بعت المفرد دما)

أو قتيته

٣ قول المشي وبه الذي

في نسخ الشارح التي بأيدينا

ثم بعده

٤ لعله الطواف اه منه

والطواف ان الحصر هو

المنع في مكان من الخروج

والإحصار المسع عن

الوصول إلى المطالب مرض

أو عذر ولا يرد اجتماع

المفسرين على أن قوله

أعمال فان احصر ثم نزلت

في المنسح من العدة ولان

الإحصار أعظم من الحصر

لشده مع العذر وغيره

بخلاف الحصر ولهذا نقل

بعض شراح الهداية عن

تفسير القتي الإحصار هو

أن يمرض الرجل ما يحول

بينه وبين الحج من مرض

أو عجز أو عدو يقال

أحصر الرجل ما يحول

بينه وبين الحج من مرض

أو عجز أو عدو يقال

اه منه

حين أو عمرتين بإسقاط قوله أحرام لما علمت من أن اللازم من الأحرام بعمره هو الجمع بين عمرتين أحدهما  
لا أحراما دل عليه قلب أحرام الحج أحرام مرة والثاني أن قوله غير مشروع مخالف لما مشى عليه أولا من أن  
الجمع بين عمرتين مكروه دون الجنتين في ظاهر الرواية فان غير المشروع مع ما سعى الشارع عن فعل  
أو تركه ومن جملة المكروه والمشروع بخلافه فلا تناول المكروه كافي القهس الثاني على الكيدية قلت  
ويمكن الجواب عن الأول بأن قوله أول عمرتين معطوف على الطرف المتعلق بالجمع فيحتاج به أيضا لا أحرامين  
بقرينة عادته حرف الجر وعن الثاني بأنه مشى على الرواية الثانية وقد علمت ترجيحها أيضا لا مانع منه فاهو  
(قوله وبه ٣) أي بعد التحلل بأفعال العمرة (قوله للرفض) أي رفض ما أحرم به ثانيا وهو علة للتحلل وفي  
بعض النسخ بالرفض وفيه قاب لأن الرفض المطالب منه يكون بالتحلل أي بالخلق أو بفعل شيء من المطورات  
مع النية كما مر فالأولى بهارة الجرو وغيره للرفض بالتحلل قبل أو أنه فاهو والله سبحانه أعلم

\*(باب الإحصار)\*

لما كان التحلل بالإحصار نوعا جديا بدليل أن ما لم يمس له أي بأكل مسد كره عقب الجبايات وأخره  
لأن مناه إلى الاضطراب وتلك على الاختيار نهر (قوله لغة المبع) أي بخوف أو مرض أو غيرهما أو ماله  
صدق بحبس في سجن أو مدينة فهو محصر في الكشاف وغيره وفي المعرب أن هذا هو المشهور ونما في  
شرح أس كل (قوله وشراعه من ركنين) هما الوقوف والطواف في الحج لكن سيأتي أن العمرة يتحقق  
فيها الإحصار ولها ركن واحد وهو الوقوف وفي بعض النسخ عن ركن بالفراد والمراد به المساهبة أي بما هو  
ركن النسك متعدد أو متحد تأمل (قوله بعد ٤) أي أدى أو سبع (قوله أو مرض) أي يرد بالذات  
(قوله أو موت محرم) أراد به من لا يحرم بخلوته بالمرأة فيشمل زوجها أو يكون ماعدهما التداء ولو أحرقت  
وليس لها محرم ولا روح فهي محصرة كفي اللذات والجرح ثم هذا إذا كان بينا وبين مكة مسيرة سفر ولا لها  
أقل منه أو أكثر لكن يحكم المقام في موضعها والإحصار في ما يظهر (قوله وهالك بقية) فان سرت  
بقية مان قدروا على المشي فليس محصر والإحصار وان قدروا عليه بالمال إلا أنه يخاف الجرح في بعض الطريق  
حازله التحلل لباب وطاهر كلامهم هذا أن المراد بالبقية ما يشمل الرحلة تأمل \*(تتمه)\* راد في اللذات مما  
يكون به محصر أمورا آخرها العدة ولو أهلت بالحج فطافها وجها ولم تنه العدة صارت محصرة ولو مقيمة أو  
مسافرة معها محصر ومما يصلح من الطريق لكن أن وحده من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه إلى  
الطريق والأدلة يحكم التحلل بحره عن تلبس الهدى بخله قال في الفتح هو كالحصر الذي لم يقدر على الهدى  
ومنها منع الزوج ووجه. إذا أحرقت بطل الإذن أو الولي لم يملكه مسددا كالأمة ولو باده أو أحرقت  
بمرضه يبر محصرة ولو لم يبرم أو حرج الزوج معها ولو لم يبرم معها وتخليلها وهذا الواحرامها بالمرض في  
أشهر الحج أو قبلها في وقت حرج أهل بلد أو قبلها بأيام يسيرة والأدلة معها وأما المأول فيكره ولو لا مسدده  
بمسد الإحصار بانه وهو محصر وليس لزوج الأمة معها بعد ادن المولى واعلم أن كل من منع عن المصلى في  
موجب الأحكام لحق العبد فان انحلت غير الهدى فادأحرمت المرأة أو العبد بالادن الزوج أو المولى فلهما  
أن يعللاه. ما في المال كإساق بيانه أحرام الحج ولا يتوقف على ذبحه على المرأة أن تبعت الهدى أو غنمته إلى  
الطرم وتعلم أن كان أحرامها بجمع وعمره وان بعمره فمهمرة بخلاف ما لو مات زوجها أو صحرها في الطريق  
فلا تحلل إلا بالهدى وأهل العرق أن احصارها حقيقي والأولى حكمي وعلى العبد هدى الإحصار بعد العتق  
وجه وعمره اه ملخص من الباب وشرحه (قوله حل له التحلل) أفاد أنه رخصة في حقه حتى لا يعتد أحرامه  
فيشق عليه وأن له أن يبقى محرما كجائتي (قوله بعت المفرد) أي بالحج أو العمرة إلى الحرم فبعتاني (قوله  
دما) سيأتي بيانه في باب الهدى فلو بعت دمين تحلل بأقوله لان الثاني يفتقر مع كفي البنا يسع قهسباني (قوله  
أو قتيته) أي يفتقر بمشاهم ناله وتبني هذه هداية وفيه إجماع إلى أنه لا يجوز التمسك بذلك القيمة شرح



الغير يلمر به صريحا بانه سد الاحرام فوق ما اذن ولا يحكمه أب نحل بالما في يوم التروية المصحح أما الحاح  
 في حكمه ذلك فلا حاجة الى التماس بالهدى من غير عذر فأفاده الزبلي ان كان قبل ان يس له أبيه لم يوقى مكان في الحبل  
 بل يؤسره الى ما بعد طواف الزيارة وفي ذلك وفي غاية البيان من العمى انه الاظهر (قوله على الادب)  
 مع ابله ماروي عن الامام من انه لا احصار في مكة اليوم لانها دار اسلام (قوله القادر على أحده - صالح)  
 تصرح بلفظ قوله والممنوع بحكمة عن الركبي محصور ذكره بعد قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة من قبل  
 ذكر الامام بعد الانحصار فيسركر رخص (قوله والامام سببا) قالوا المأمور بالتحج اذ مات بعد الوقوف بعرفة  
 قبل طواف الزيارة يكون بمنزلة محروقة وقدمه الكلام فيه أول كتاب الطلح (قوله وأما على الطواف) ساء  
 أحد ركبي الطلح باعتباره الصورة والاطراف والركن وما يقع بعد الوقوف ولا وقوفه بها أفاده ط (قوله  
 فلتحمله) لان فائت الطلح التحال به والدم بدل منه في التحال فلا حاجة الى الهدى بل يفي في السبب أنه  
 يكون في معنى فائت الطلح فيتحال عن احرامه بعد موت الوقوف بالعمال العمرة ولا دم عليه ولا عمره في القضاء اه  
 فلا تقتصر على ذكر الطواف لانه ركن العمرة والافلا يصح التحال بمحرد الطواف بل لا بد منه من ال  
 والحلق واليه أشار بقوله كما مر أي في قول المصنف والاحتفال بالعمرة وكذا امر قبل باب القران في قوله ومن لم  
 يقف فيها فأتى به طواف وسعي وتحال وقضى من قابل وتمام الكلام عليه هـ (ب) \* أسقطنا المصنف  
 من هنا باب الفوات المذكور في الكبر وغيره اكتفاء بما ذكره قبل باب الفوات وقدمه العلم بالاسباب الموحدة  
 لقضاء الطلح أو بعبارة الطواف والاحصار عن الوقوف والمرق بينهما في كيفية التحال والثلث الا انه اذا لم يلح  
 وان لم يمس في فاسد الرابع الرض وورد بعد ذكره في الباب الثاني والله تعالى اعلم

(باب الطلح من العير) \*

اعترض في الفتح باب ادخال آل علي العير غير واقع على وجه الصحة بل هو ملوم الاضافة اذ لو كان قال بعض  
 أئمة الشيعة مع قوم دخول الانس واللام على غير وكل وبعضه والواحد كالأثر في بلاد اذ لا تعرف  
 بالالام واللام وعنده أي أنها تدخل عليها يقال فعل العير كذا او التحل حده يرمى المعنى وهو ان الان والاف  
 واللام هذا ليست للعير بنفسها بل هي بالانضمام للامادة لانها قد نصت ان العير تعرف بالانضمام في بعض المواضع  
 ثم ان العير قد تدخل على الصدا والخل على الحلة والبعض على الاربع في بلد حول الان واللام عليه هـ أيضا  
 من هذا الوجه يعني أنها تعرف على طريقة دخول النابير على المظفر على العير بطائر المداد بل بطائر الله  
 والبعض بطائر البرع وحمل النابير على المظفر سائق شائع في بيان العير بل حمل المصنف على ان كل ما لا يتغير في  
 على من يتبع كلاً منهم وقد نص العلامة الزنجشيري على وقوع هذا في الجبل وشي هـ هـ في انهم في  
 الكشف أفاده ان كل (قوله بعد ادخال) أي سره كالمسألة أو صوما أو سدقة أو قراعة أو ذكر أو  
 طواف أو غيرها أو غيره وغير ذلك من زيارة تنوير الانضمام عليهم الصلوة والسلام والشهادتين والاولياء والاطهار  
 وبكلمين الموتى وجميع أنواع البر كالحج والهندية ط وقد مر في الركاه من النابرية من النابرية الا فصل  
 لم يتصدق فلا أب ينوي بجمع المؤمنين والمؤمنات لانهم اتفقوا على انهم لا يصدقون من أجره شيء اه وفي البحر  
 به ان اطلاقهم شامل للفريضة لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يلزم عدم المستوفى  
 عن ذمته اه على أن الثواب لا يعدم ما علمت وسد ذكره في اهل الجمع عن أنويه انه قيل انه يجوز به عن  
 مع الفرض وهذا يؤيد ما علمت في البحر ويؤيده أيضا قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض وبحث  
 أيضا الظاهر أنه لا فرق بين أب ينوي به عند الفعل للعير أو يمسكه لنفسه ثم يجعل ثوابه لغيره لا مطلق  
 كلامهم اه قلت واذا قلنا بشموله للفريضة أفاد ذلك ان الفرض ينوي به عن نفسه فاذا أصبح جعل ثوابه  
 لغيره دل على أنه لا يلزم في ذمته ان يمسك ثوابه من غير عند الفعل وقد مر في آخر الجمل في قبيل باب الشهد  
 عن ابن القيم الحنبلي انه اختلف عندهم في انه هل يشترط نيصة العير عند الفعل فتيل لا تكون الثواب له

على الاصح (والقادر على  
 أحدهما لا) أما على الوقوف  
 فله سامح به وأما على  
 الطواف فلتحمله كما مر  
 (باب الطلح من العير) \*  
 الام لا كل من أتى  
 بمادة

مطلب في دخول آل علي

مطلب في انه ساء ثواب  
 الاصل للعير

وأحصر وصرح البردوي وصاحبه الكشف أنه لا فضاء عليه لكن صرح السروجي في العاية بأن الأصح  
 وحده كقول أفسده بالأحصار أفاده القاري (قوله بالسروج) أي بسبب شروعه فيها وفيه ان هذا التماس يظهر  
 في النفل أما الفرض فهو واجب القضاء بالامر لا بالشروع بأمل (قوله للتحلل) لأنه في معنى فائت الخلع يتحلل  
 بأفعال العمرة فادالم أتت فضاءها من غير والحاصل أن المحرم بالخلع يلزمه الخلع ابتداء وعند العجز يلزمه العمرة  
 فادالم أتت بما يلزمه فضاءها كما لو أحرم من ما يكفي جامع فاصحاب (قوله ان لم يتحقق من عامه) أما لو جمع منه لم  
 يتحقق به عمرة لأنه لا يكون كفائت الخلع فتح وأيضاً لما يتوجب عمرة مع الخلع إذا حل بالخلع أما إذا حل بأداء  
 العمرة فلا عمرة عليه في القضاء شرح الباب \* (تنبيه) \* إذا قضى الخلع والعمرة أو شاء قصاهما بقران أو  
 أفراد أو علم أن بية القضاء بما تلمز إذا تحققوا السمة اتفاقاً ولو أحصاه يتحقق بهل ولو تحققت الاسلام ولا يلزم أن  
 بقيت عليه حين لم يؤدّها في يوم من قائل فتح (قوله وعلى المعتمر عمرة) أي على المعتمر إذا أحصر قضاء  
 عمرة وهذا فرع تحقق الاستحسان منها ومن فروع المسئلة ما لو أهل بنسبتهم فان أحصر قبل التعيين كان  
 عليه أن يبعث من سدى واحد ويقضى عمرة استسناها وفي القياس بجنه عمرة ونسائه في النهر (قوله وعلى  
 القارن خمسة وعمرتان) ويختبر في القضاء بين الأفراد والقران كما صرحوا به وحقته في البحر في فرد كلام من  
 الاثنا أو يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة كفى شرح الباب (قوله احدهما للتحلل) يشير إلى أن لزوم  
 العمرتين فيما دالم يتحقق من علم الاحصار ولو جمع من عامه بأن زال الاحصار بعد الدخول وقد روي في تحريم الاحرام  
 والاداء ففعل كان عليه عمرة القارن فقط كفي الفسخ لأنه لا يكون كفائت الخلع فلا يلزمه عمرة التحلل كما صرح في  
 المردقات ومثله لو حل بأفعال العمرة كما يفهم مما مر (قوله توجه وجوباً) أي لو أدى الخلع لقد رتبه على  
 الأصل قبل حصول المقصود وبالبديل ثم روي فعل بهديه ما شاء أي من بيع أو هبة أو صدقة ويحذر ذلك شرح  
 المساب (قوله ولا يقدر عليها) أي على مجموعهما بأن لا يقدر على واحد منهما أو يقدر على الهدى فقط أو  
 الخلع فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أما إذا لم يقدر عليها أو قدر على الهدى فقط فلما هو لا يكتفي بوجه التحلل  
 بأفعال العمرة جاز لانه هو الأصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه وأما إذا قدر على الخلع دون الهدى ففواز  
 التحلل قول الامام وهو الاستحسان لانه لو لم يتحلل لاسع ماله بما هو حرمة المال كحرمة النفس الا أن الأفضل  
 أن يتوجه ونسائه في النهر \* (تنبيه) \* لا تصوري حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لان وقتها جميع  
 العمر فاهل من الاربع صور ثاب فقط أن يدرك الهدى والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما أفاده  
 الرخى ونحوه في المساب (فرع) لو بعث الهدى ثم زال احصاره وحدث احصار آخر فان علم انه يدرك الهدى  
 وفوى ما احصاه الثاني جاز وسئل به وان لم يبعث ولو بعث هدياً بطراعه سيد ثم أحصر وفوى أن يكون  
 لاحصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه لاداب (قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) ولو وقف بعرفة ثم عرض له  
 مانع لا يتحلل بالهدى بل يبقى محرماً في حق كل شيء ان لم يتحقق أي بعد دخوله وقتها وان حاق فهو محرم في حق  
 النساء لا غير الى أن ينافي للزيارة فان منع حتى مضت أيام الحج عليه أو بعد ما ترك الوقوف بمزدلفة  
 والرمي وتأخير الطواف وتأخير الحاق كفي الباب والزيابي وغيرهما ونقله في البحر عن كافي الحاكم الذي  
 هو جميع كلام محمد في كتبه السبعة التي هي طاهر الرواية ثم استشكله في البحر بان واجب الخلع إذا ترك  
 له يدرك الهدى حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة فتعريف الزمان لا شيء عليه كالحائض تترك طواف الصدر  
 ولا تسلي أن الاحصار قد نذر ثم أجاب بحمل ما علمنا على الاحصار بالعدد ولا مقامه فانه إذا كان بالمرض فهو  
 مما يري يكون نذر في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العبد فانه لا يسقط حق الله تعالى كافي التيمم  
 له ونفسه في النهر به حزم المقدسي في شرح نظام السكزود كرمثله في جماليات شرح الباب فليست ولا ترد  
 مسئلة ترك الوقوف الزمان لما صرح في التيمم أن الخوف ان لم يلبساً بسبب وجوبه في العبد فهو مما يري  
 (قوله لا من من الطواف) ففيه ان المعتمر كذلك لان العمرة لا تنقض مع تحقق الاحصار فيها أو أجزائها

بالشروع (وعمره) للتحلل  
 ان لم يتحقق من عامه (وعلى  
 المعتمر عمرة) على (القارن  
 حجة وعمرتان) احدهما ما  
 للتحلل (فان بعث ثم زال  
 الاحصار وقدر على  
 ادراك (الهدى والخلع)  
 معها (توجه) وجوباً والى  
 يقدر عليها (لا) يلزمه  
 التوجه وهي رابعة (ولا  
 احصار بعد ما وقف بعرفة)  
 لا من من الطواف  
 (والمنوع) لو (بمكة عن  
 الركنين محصر)

مطالب كافي الحاشية هو  
 جميع كلام محمد في كتبه  
 السبعة كتب طاهر الرواية



الامر بالعلم والو اليه ومن الانصار باستماعه ان الاثر كذا لم يثبت من قطعي في حصوله الجمع في العلم طاهر الاية  
 التي انه - تدلوا بها اذ طاهرها ان لا ينفع احد - معارف احد لا يحد من الوحد ولانه ليس من - معارف احد لا يحد من  
 بانتفاء ارادة طاهرها اذ قد ماها بحسب ما في العلم وهو - هذا اول من النسخ لانه سهل اذ لم يفعل بعد الارادة  
 ولان من قبل الانصار ولا نسخ في العلم اه (قوله اول الامم معي) على جواب آخر ووجه الكمال بأنه بعد  
 من طاهر الاية ومن سياتها فانها لا تلي قولي وانما على قلا ولا كذا اه وأيضاً فانها تتكرر مع قوله  
 تعالى ان لا تزر وازرة وزر اخرى واجيب بأجوبة أخرى كرها للريائي ونحوه منها النسخ ماية والذين آمنوا  
 واتبعهم ذريتهم بايمان وعلمت ما فيه ومنها النسخ ماية بقوم موسى وارايم عليه السلام لانها كناية عما في  
 صفتهم ومنها ان المراد بالانساب الكافر ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفسوس ومنها انه  
 ليس له الاسمية لكن قد يكون سمي به مباشرة أسماءه بتكثير الانحواص وتوصيل الايمان وأما قوله عليه الصلاة  
 والسلام اذ مات اس آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام في هذا ياتي وأما قوله  
 عليه الصلاة والسلام لا يصوم احد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن العهدة لا في حق  
 الثواب كقوله الآخر (قوله وانما قد أصبح الزاهد في الخ) حيث قال في المتي به عدد كرهه بارة الهداية قالت  
 ومذهب أهل العلم دل والتوحيد انه ليس له دلائل الخ وهو يدل عن الهداية وتسمى أهل عقيدته بأهل العدل  
 والتميز بعد قولهم في جواب الاصل على الله تعالى وأنه لو لم يعمل ذلك لما كان حراً من نفسه تعالى وقولهم في  
 الصفات وأنه لو كان له صفات قديمة لكانت معددا القدماء والقديم واحد وياب ابطال عقيدتهم - م الرأفة في كتب  
 الكلام وقد نقل كلامه في شرح الدراية وتكمل برده وكذلك الشيخ مصطفي الرضوي في حاشيته وقد أطل  
 وأطاب وأوضح الخطأ من الواجب (قوله والله الموفق) لا يخفى على ذوي الاهتمام ما فيه من حسن الامام  
 (قوله العادة) قال الامام الامام في العادة عبارة عن الخضوع والتدلل وحدها فعل لا يراد به الاتعظيم الله  
 تعالى بأمره والقرينة ما يترتب له الى الله تعالى فقط أو مع الاسم ان لا مانع كعباء الرباط والمسجد والطاعة  
 ما يجوز ان يترتب له تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم اه  
 لمخصص ط من أي الامم - هود (قوله كذا) كذا مال أو نفس كذا - قد الفهم أو أرض كذا عشر  
 وحصل في الكافي المقتات وأشار الى ان المراد بالسالية ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المؤنة أو مؤنة  
 فيها معنى العبادة كما عرف في الاصول (قوله كذا) أي بانواعها من اعتقاد وطعام وكذا وعشر (قوله  
 تفعل السالية) الاصل فيه ان المقصود من التكليف الاتلا والمشتقة وهي في البدنية بالعباد النفس والجوارح  
 بالافعال المخصوصة بفعل ذاته لا تحقق المشقة على نفسه ولم تحترق النيابة مطلقاً لا سيما في الجوارح لا في البدنية وفي  
 السالية تميز المسائل المخصوصة بالنفس بارتباطه الى النقي وهو موجود بطبوع السائل والقياس أن لا تحترق  
 السالية في الخ لنعمة المشتقة البدنية والمالية والاولى لا يكتفي فيها بالماتب لكونه تعالى ربه في السقاط  
 فيحمل المشقة المالية عند البحر المستمر الى الموت ووجه سلاتنا في دفع المشقة الى النفس بوجه  
 (قوله لان العبادة الخ) على التمسك به وبيان او سببه انما الداعي في العبادة السالية المشروط لها الزينة بأن  
 الشرط نية الامس في دون الماتب (قوله ولو عند دفع الوكيل) في حصول في التهمين مالون في الموكل وقت  
 الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الله عز وجل أو في ما بينهما كافي العرو في مالون في الموكل في  
 الر كافي في الدفع الى الوكيل وعبارة الشارح في هذا الظاهر الجواز كما قالوا في الودع في هذه الحالة  
 الى الله عز وجل بنفسه لو جرد البسطة وقت الدفع كذا وعاب - يمكن دفعها أيضاً في قول البحر وقت الدفع الى  
 الوكيل وفي دفع الوكيل في دفع الوكيل الى الله عز وجل وفي دفع الوكيل الى الله عز وجل وفي دفع الوكيل الى الله عز وجل  
 ودفعها الى الله عز وجل فادهم (قوله وهو م) معنى كونه بدنياً فيه ترك أعمال البدن من  
 لطوائف السعدية والاولى ان يقال ان الصوم لله تعالى عن المفارقات أي منع النفس عن تناولها والمنع

أول الامم معي على كافي ولهم  
 الامنة واقعة أو صبح الزاهد في  
 عن اعتبار الله هو والله الموفق  
 (العبادة السالية) كذا  
 وكفاية (شمل السالية) عن  
 المكاف (مطابقاً) عند  
 القدرة والعجز ولو الماتب  
 في ما لان العبادة لية الوكيل  
 ولو عند دفع الوكيل  
 (والبدنية) كذا صلاة وصوم  
 (لا) تفعلها (مطابقاً)  
 مطالب في البحر في العبادة  
 والقربة والطاعة

التي عرّف به من أراد وقيل نمر وهو الأول لأنه إذا وقع له لم يقبل انتداله عنده وقد منّا عنه أيضا أنه لا يشترط  
 في الولول أن يمد به بالغة كالأعلى فقيرا بنية التي كاهل أن السمة لم تشترط ذلك في حديث الخ من العير  
 ونحوه نعم لو فعل له من ثم يوحى جعل ثوابه لغيره لم يكف كالأقوى أن يمس أو يعتق أو يتصدق وإن يصح  
 إهداء نصف الثواب أو ربعه ولو صح أنه لو أهدى السكك إلى أربعة يحصل لكل ربعه ونحوه هـ \* (نبيه) \*  
 قال في البحر ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا يجعل شيئا من عبادته لله على يده في أن لا يصح ذلك أه أي  
 لأنه إن كان أخذه على عبادة سائسة يكون ذلك بهما أو ذلك باطل قطعا وإن كان أخذ له عمل يكون اجارة  
 على الطاعة وهي باطلة أيضا كما نص عليه في المتون والشروح والفتاوى الأئمة استثناء المتأخرون من  
 سبوا لا يستجبر على التعليم والأذان والامامة وعالوه بالضرورة وخوف ضياع الدين في زمانه لا تقطع  
 ما كان يعطى من بيت المال وبعده علم أنه لا يجوز الاستجبار على الخ من الميت لعدم الضرورة كما يأتي بيانه في  
 هذا الباب ولا على التلاوة والدكر لعدم الضرورة أيضا وتتمام الكلام على ذلك في رسالتنا شفاء العليل وبطل  
 العليل في بطلان الوصية بالشمات والتمثيل فافهم (قوله له جعل ثوابه لغيره) أي خلافا للمعتزلة في كل  
 العبادات والمساكن والشافعي في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة ولا يقولون بوصولها بخلاف  
 غيرهما كالصدقة والخ وليس الخلاف في أب له ذلك أولا كونه طاهرا ليعطى بل في أنه ينبغي جعل الجاهل أول بل  
 يافو جعله أفاده في الشيخ أي الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله لغيره) أي من الأحياء والأموات  
 بحر من البدائع قلت وشمل إطلاق العير الذي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح بذلك من أئمتنا وفيه مراع  
 طويل لغيرهم والذي روي عنه الإمام السبكي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما استعمله آخرا لما تفرع عنه  
 (قوله وان نواها الخ) قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله لظاهر الأدلة) عليه لقوله له جعل ثوابه لغيره  
 وهو من إضافة المصرفة للموصوف أي الأدلة الظاهرة أي الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى اللغوي لا الأصولي  
 لأن الأدلة في نفسه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تختمل التأويل كما تعرضه (قوله أي إذا ذكروه) \*  
 جواب قوله وأما أسئلة الفاعل من جواب أو هو لا يستقطب الإضرورية الشرعية كقوله  
 \* فأما القتال لا قتال لديكم \* كفاي المعنى وأجاب عن قوله تعالى فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بأن  
 الأصل في قتالهم أكفرتم في ذلك القول استعماله عنه بالمقولة منته الفاعل في الخذف قال ورب شيء يصح  
 نبحا ولا يصح استئذالا كالخارج عن غيره صلى الله عليه وسلم كعتي النواف ولو صلى أحد عن غيره ببداه لا يصح على  
 المصحح أه وكذلك الجواب هنا محذوف مع الفاء استعماله عنه بأي المقصودة والتقدير وأما قوله تعالى  
 فقول أي إذا ذكروه على أن اللام هي اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهاد به بالأحاديث  
 والآثار (قوله كحقيقة الكمال) حيث قال ما خاص به أن الآية وإن كانت ظاهرة فيما قاله المعتزلة لكن  
 يشتمل أنها منسوخة أو منقذة وقد ثبت ما يوجب المصير إلى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى  
 بكشيش ألمحي أحد من معاهم والآخرة من أمة فقد روي هذا من عدة من الصحابة والتشريح جرحه ولا يبعد  
 أن يكون مشهورا ويجوز نفي رآه الكتاب به بما لم يجعله صاحبه لغيره وروى الدارقطني أن رجلا سأله عليه  
 الصلاة والسلام فقال كان لي أبواب أجمعها حال حياتي فكيف لي ببرها بعد موتي فقال صلى الله عليه  
 وسلم إن من البر بعد الموت أن تصلي لها مع صلاتك وأن تصوم لها مع صومك وروي أيضا عن علي عليه  
 السلام أنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم ذهب أجرها لأهوات أعطى  
 من الأجر بعدد الأهوات وعن أنس قال يارسول الله أنا تصدق عن موتانا ونخرج عنهم ونندعولهم فهل يصل  
 ذلك لهم قال نعم أنه ليس لهم وإنما يفرجون به كما يفرح أحدكم بالعاقب إذا هدى إليه ربه أو أبو حنيفة  
 المكبري وعنه أنه صلى الله عليه وسلم قال اقرأ على موتاكم يس رواء أبو داود وهذا كما ونحوه ما سار كناه  
 بحرف الإطالة يبلغ القدر المشتمل عليه وهو المبلغ بعينه في الغير في الخ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من

هـ طالب فبين أخذ في عبادته  
 شيئا من الدنيا

أه جعله لثوابه لغيره وإن  
 نواها عند العمل لنفسه  
 لظاهر الأدلة وأما قوله  
 تعالى وأبليس للإنسان  
 الأمام أي إذا ذكروه له  
 كحقيقة الكمال





من أعمال البدن (قوله والمركبة منهما) قال في غاية السروج وفي الموطأ جعل المال في الحج شرط  
 الوجوب فلم يكن الحج مركبا من المصنوع والمال قات وهو أقرب إلى الواجب ولهذا لا يشترط المال في حق  
 المستحب إذا قدر على المشي إلى عرفات وفي قاصح الحج عبادة تلبية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج يشترط  
 له الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مركب من المال لأن الشرط غير مباشر والشئ  
 لا يتركب من شرطه كما أن صحة الصلاة يشترط لها استراة العودة والساعة لظهوره وهما بالمال ولم يقل أحد  
 بأنهما مركبة من المال اهـ كذا ذكره بعض المحققين وقده مناجوانه في أول الحج (قوله كح الفرض)  
 أطلقه فشمع الحجة المنذورة كما في الحر وقيدته بطر الشرط دوام العجز إلى الموت لأن الحج المثل بقول البيهقي  
 من غير اشتراط عجز فضاء من دوله كما سيأتي ح ومن هذا القسم الجهاد لاص قسم المسددة فقط كما توهم  
 بل هو أولى من الحج إذ لا بد له من آلة الحرب أما الحج فقد يكون بلا مال كح المذبح وتقام حقيقة في شرح  
 ابن كمال (قوله لأنه فرض العمر) تعميل لاشتراط دوام العجز إلى الموت أي في غير عجز مستوعب لمقتضى  
 العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن اس كمال عن الكافي فافهم \* (نبيه) \* محل وجوب الإحجاج على  
 العاجز إذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الإمام وعندهما يجب الإحجاج عليه أن كان له مال ولا يشترط أن يجب  
 عليه وهو صحيح زياني والحاصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لم يلزمه الإحجاج انما إذا لم يكن له مال  
 حتى عجز عن الاداء بنفسه فهو على خلاف وأصله أن صحة البدن شرط للوجوب ولوجوب الاداء  
 منزهة ما وقد سأل أول الحج اختلاف التبعين وأقول الإمام هو المذهب (قوله حتى يلزم الإعادة موال  
 العذر) أي العذر الذي يرجح زواله كالطمس والرض بخلاف عجز العجز ولا إعادة لوزال على ما يأتي (قوله  
 وبشرط زينة الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعده بشرط الأمر لأن ما بعده من تمام  
 الشرط الأول (قوله ولو لم يكن له مال) ولو لم يكن له مال أي بأن أحرمت من مال من ذكرا المذبح  
 عنه أنه أن يعجز من نفسه أو غيره قبل الشروع في الأعمال كفي اللباس وشرحه وقال في الشرح بعد أن  
 نقل عن الكافي أنه لا نص فيه ويصح أن يصح التعيين اجتماعا لا يخفى أن جعل الاجتماع إذا لم يكن عليه حجة  
 الإسلام والأدلة يجوز له أن يعجز بغيره بل ولو عجز بغيره لم يقع منه عذر الشافعي (قوله كالطمس والمرص) أشار  
 إلى أنه لا فرق بين كون العذر من نفسه أو غيره مع العباد وفي العجز من التعيين وإن أجمع العذر بغيره من نفسه  
 أن أقام العذر على الطريق حتى مات أخوه والأدلة اهـ ومن العجز الذي يرجح زواله عدم وجود المرأة  
 صح ما يقتضيه من أن لا يخلو وقتا يعجز عن الحج فيه أي لكبر أو عجز أو زمانا عجزت عنه من يحج عنها أمواله  
 نعمت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود المحرم إلا أن دام عدم المحرم إلى أن ماتت فحرم كالمرضى إذا أج  
 رجلا ودام المرض إلى أن مات كفي العجز وعينه (قوله فلا إعادة مطلقا) ظاهر إطلاق المتن لاشتراط المحرم  
 الدائم أنه لا فرق بين ما يرجح زواله وغيره في لزوم الإعادة بعد زواله وعينه مشي في المصح قال في الحر وليس  
 بصحيح بل اساق التفصيل كما صرح به في المحيط والحائض والمغرا ح اهـ وأقره في النهج ودعه المصنف وحقيقته  
 في الشرع بلالية ونقل التبعين من كافي النسبي (قوله ثم عجز) أي بعد فراغ النائب عن الحج بأن كان  
 وقت الوقوف صح ما لا يجوز في فراغ النائب واستمر أخوه وقوله لم يعجزه أي عن الفرص وإن وقع بلا  
 لأن امرأته في الجوف ومن هذا يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين والوزراء من الإحجاج عنهم لأن  
 عجزهم لم يكن مستورا إلى الموت اهـ أو لعدم عجزهم أصلا والمراد عدم صحته عن المرض بل يقع بمسلاط  
 ذلك لكن قد مناه عن شرح الباب عن شمس الإسلام أن السلاطين ومن عجزوا من الأمراء ملحق بالمجوس  
 فيجب الإحجاج في ماله أنما في حق من عجز عن العباد اهـ أي إذا تحقق عجزه بمادة كروا إلى الموت (قوله وبشرط  
 الأمر به) ح من هذا الشرط في العجز عن البدائع وفي الباب (قوله فلا يجوز) أي لا يقع عجزا عن  
 حجة الإسلام بل يقع عن النائب له جعل الزيادة الأصل وسببها أن توضيح ذلك (قوله الإذاج أو أجمع الوارث)

والمركبة منهما) كح المرض  
 (قوله النيابة عند العجز  
 فقط) لكن (بشرط دوام  
 العجز إلى الموت) لأنه فرض  
 العمر حتى يلزم الإعادة  
 بزوال العذر (و) بشرط  
 (نية الحج عنه) أي عن الأمر  
 فبقول أحرم من مسلان  
 وليست هن دلائل ولو لم  
 يصرح فنوي عن الأمر مع  
 وتكفي نية القلب (هذا)  
 أي اشتراط دوام العجز  
 إلى الموت (إذا كان) العجز  
 كالطمس (المرض يرجح  
 زواله) أي يمكن (وإن لم  
 يكن كذلك) كالعجز  
 والزينة سقط الفرض  
 بجمع العجز (عنه) فلا إعادة  
 مطلقا سواء (استمر به  
 ذلك العذر أم لا) ولو أجمع عنه  
 وهو صحيح ثم عجز واستمر  
 يعجزه لفقد شرطه (و) بشرط  
 الأمر به) أي بالحج عنه  
 (فلا يجوز حج العجز بغيره  
 إلا إذا ج) أو أجمع (الوارث)



أمور قد يسهل على ذلك على ما صرح به تأمل (قوله وشروط العزم) قد علمت مما قدمناه من البابان  
شروط كاهنا شروط للتحقق الفرض دون العقل فلا يشترط في العقل شيء مما لا لا سلام والعقل والتدبير  
كعدم الاستحسان على ما صرح به (قوله لا تسامح) أي أنه لا تسامح في العقل لا لا تسامح في الفرض  
لأن الفرض إما التحقق العقل لا يشترط فيه العزم لأنه لم يجب عليه ولا سيما من المذهب أي مشقة البدن  
مشقة المال فإذا كان له تركهما كان له أن يتحمل استعدادهما بقرابة عروبه على الاستعانة  
بشيء (قوله على الظاهر من المذهب) كذا في المسوط وهو الصحيح على كثير من الكتب بغير  
يشهد بذلك الآثار من السنية وبعض الفروع من المذهب فتح (قوله وقيل) عن المأمورين بالتحقق  
في المسألة العامة المتأخرين كافي الكشف قالوا هو رواية عن محمد وهو اختلاف لا ثمرة لأنهم اتفقوا  
في الفرض يستحقها عن الأمر لا بد أن يسويها عن الأمر ونحوها في المعرفات وعلى  
قول بوقوعه من الأمر لا يتحقق الأمر من الثواب بل ذكر الإسلام نوح عن مناسباته السامية مع  
الناس عن غيره أفضل من غيره من نفسه بعد أن أدى فرض الحج لأن دفعه منه وهو أفضل من القاصر  
ه تأمل (قوله كماله) مقتضاه أن العقل يقع من المأمورين بالتحقق ولا سيما في المسألة العامة  
مرح بعض الشراح ومشي عليه في اللغات ورده لا يثبت في غاية البيان بأنه خلاف الرواية المساقاة  
الحاكم الشهيد في الكافي التحق عن الشيخ حاشي ثم قال في الأصل يكون الحج (قوله  
كأنه يشترط الحج) استدلالاً على قوله يقع عن الأمر فإن مقتضاه صحة ولو من غير الأهل ط أي كأنه مع  
بأنه يفتي في دفع الركة (قوله لعملة الأعمال) غير بالعملة دون الوجوب ليعلم المراهق بأنه أهل للعملة دون  
وجوب ط (قوله ثم فرع عليه) أي على أن الشرط هو الأهلية دون اشتراط أن يكون المأمور قد ح  
ن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحرة والبلوغ (قوله عملة) أي بصادقه عمله ونحوه في الركة  
قوله من لم يحج) كذا في القاموس وسروى الفتح والضرورة يراد به الذي لم يتحقق من نفسه اه أي حقيقة الإسلام  
ن هذا الذي فيه خلاف الشاذي وهو أنهم من المعنى العامي وكان ينبغي للشارح ذكره لأنه يشتمل من لم يحج  
صلا ومن حج من غيره أو عن نفسه فلا يؤمر أو فرضاً أو مباحاً أو غيراً ثم أسلم بعد كعادته (قوله  
غيرهم أولى لعدم الخلاف) أي خلاف الثاني فإنه لا يجوز حجهم كافي الركني ح ولا يخفى أن التعليل  
بعدم الكراهة تبرهية لا مراعاة الخلاف مستحقة فافهم وعلى الفصح الكراهة في المراهق أي المأمور  
ن أن حجها أنقص الأدل عام أو لا سيما في أصل الوادي ولا ربح موت بالتأليب ولا طوق في الله تعالى  
لعدم اتع من أنه ليس أهلاً لإدائه الفرض عن نفسه وأطاق في حجة احتجاج العبد وشمل ما إذا كان مريضاً موله  
وبغيره كذا صرح به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضاً والأصل أن يكون قد حج عن نفسه بجملة الإسلام  
ووجاهة الخلاف ثم قال والأصل احتجاج أسرار العالم بالناس الذي حج عن نفسه وذكرى البدائع كراهة  
احتجاج الضرورة لأنه تارك فرض الحج بعدما طال في الاستدلال والذي يقتضيه النظر أن حج  
الضرورة عن غيره أن كان بعد تحقق الوسوب عليه ذلك الراد والرسالة والعملة وهو مكره كراهة تبرهيم لأنه  
ضيق عليه في أول سبغ الأمان فيما تركه وكذا الوكيل نفسه ومع ذلك يصح لأن الله تعالى ليس بعين الحج  
للمعول بل بعينه وهو الطهران إذا الموت في سنة غير يادو اه قال في البحر والحق أنها تنزيم بجملة على الأمر  
تواهم والأفضل التحريمية على الضرورة المأثورة والدي استبقت فيه شروط الحج ولم يتبع عن نفسه لأنه أتم  
التأخير اه تأت وهذا لا ينافي كلام الفتح لأنه في المأمورين بحمل كلام الشارح على الأمر في واقع ما في  
يجز من أن الكراهة في حقه تنزيمية وإن كانت في حق المأمورين بجملة (تنبيه) قال في مجمع النها  
بن منزه التفسير بعد ما ذكر كلام البحر المسار أقول ومما هو يفسد أن الضرورة الفتح لا يجب عليه الحج  
بشروط مكة وظاهر كلام البصائر أن ما أطلقه الكراهة أي في قوله يكره احتجاج الضرورة لأنه تارك فرض الحج

(وشروط العزم) المذكور  
(لعملة الفرض لا العقل)  
لا تسامح به (ويصح الحج)  
المفروض (عن الأمر)  
على الظاهر من المذهب  
وقيل عن المأمورين  
ولا سيما في المسألة العامة  
كالقيل (لكنه يشترط)  
لعملة النية (أما في المأمورين)  
لعملة الأعمال (ثم فرع  
عليه بقوله) (بما لا يخفى)  
الضرورة (وهو مكره لم يتبع)  
(والمرأة ولو أمة) (والعبد  
وغيره) كذا في الواقع وغيرهم  
أولاً لعدم الخلاف (ولو  
أمر ذمياً) أو مجنوناً

مطلب في الضرورة

وفيها ما نذكره بعينه (قوله لم يجر بجهه منه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية يتسع الخ  
 المبحوج عنه في رواية الأصل عن أبي بصير أنه وبه كان يقول شمس الأئمة العسري وهو المذهب  
 وهو صرح في الحاشية بأن ظاهر الرواية الجواز لكنه قال أيضا لا يجزئ أحرمه واستشكه في دفع القدر  
 فالواحد من أن ما ينفقه المأمور إنما هو على حكمه ذلك الميت لأنه لو كان ملكه لمكان بالاستحجار ولا يجوز الاستح  
 على الطاعات فالعبارة المحررة ما في كافى الحاشية له نفقة مثله وزاد أيضا حاشيا في المبسوط فقال وهذه الآية  
 ليس يستحقها بطريق الوض بل بطريق الكفاية لأنه فرع نفسه لعمل يتفقد به المستأجر هذا وإنما  
 الخج عنه لأنه لما بطلت الاجارة بقي الأمر بالخج فتكون له نفقة مثله اه قلت وعمارة كافى لها كم على ما  
 الرجحى وجعل استأجر وحلا يجمع عنه قال لا يجوز الاجارة وله نفقة مثله ونحوه رجعة الاسلام عن المسجون ا  
 مات فيه قبل أن يخرج اه ومثله ما في الجرح عن الاستحجار على الخج فاودع البسه الا  
 فخرج يعوز عن الميت وله من الاجرة مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة الا اذا تبرع به الورثة أو أوص  
 الميت بأن الفضل للمعاج اه ملخصا والحاصل أن قول شارح لم يجر بجهه منه خلاف ظاهر الرواية وأن تو  
 الحاشية له أحرمه يشعر بأن الاجارة فاسدة مع أنها ماطلة كالأستحجار على بقية الطاعات وأجاب بعضهم با  
 المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عبر في الكافي وأما ما أجازوا هذا أحسن مما قيل أنه مبني على مذهب  
 المتأخرين القائلين بجواز الاستحجار على الطاعات لما علمت مما تقدمناه أول الباب من أن المتأخرين لم يطلو  
 ذلك بل أفتوا بجواز الاستحجار على التعليم والادان والامامة للصورة لا على جميع الطاعات كما أوضحه المصنف  
 في دفعه في كتاب الاجارات والالزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد ولا ضرورة للاستحجار على الخ  
 لا مكان دفع المال اليه لينفق على نفسه على حكمه ذلك الميت بطريق النيابة كما علمت التصرح به عن المسو  
 والموتون المصرح فيها بجواز الاستحجار على التعليم ونحوه لم يذكر فيه جوازه على الخج بل المصرح به في عام  
 مؤن المذهب أن لا يجوز الاستحجار على الخج كالكسز والوقاية والجمع والمختار ومذهب الرحن وغيرهما بل قا  
 العلامة الشرنبلالى في رسالته باوع الارباب انه لم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستحجار على الخج اه قل  
 ولو قيل بجوازه لم يلزم عليه هدم فروغ كثيرة منها ما مر من أن المأمور ينفق على حكمه ذلك الميت وأنه يجب له  
 رد الفضل واشترط الاتفاق بقدر مال الأمر أو أكثره أو الوصى لو دفع المال لوارث ليخرج به لا يجوز  
 باجارة الورثة توهم بطلانه كالتبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا اجارة الباقي كفى الفسخ ولو كان بطريق الاستح  
 لم يصح شيء من هذه الأمور ع كما أوضحناه في رسالتنا شفاء العليل فادهم (قوله ولو أنفق من مال نفسه الخ) قا  
 في الفسخ فان أنفق الاكثر أو السكل من مال نفسه وفي المال المدفوع اليه واه بجعله وجع به فيه اذ قد يتبادر  
 بالاتفاق من مال نفسه لبقية الطاعات ولا يكون المال سائرا في ذلك كالوصى والكيل يشترى لا يتيم والموك  
 ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال يتيم والموكل اه قال في البحر وجه ما علم أن اشتراطه  
 أن تكون النفقة من مال الأمر لا من التبرع لا مطلقا اه وقال في الحاشية اذا انحط المأمور بالخ  
 النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز ويرى عن الضمان اه اذا عرفت هذا فقول  
 وأنفق كاه أو أكثره الضمان لم يسل الا ترو فيه مضاف مقدرا أى مقدار كاه أو مقدار أكثره وهذا يرجع  
 الى المستلزم والمعنى ولو أنفق المأمور بالخج من ماله نفسه وجع وأنفق مقدرا كل مال الأمر المدفوع اليه  
 أو مقدرا أكثره جاز وكذا اذا انحط النفقة بماله وجع وأنفق الخ أفاده ح وقوله ويرى عن الضمان أى  
 الحاصل بسبب انحط على ما علمت وهو سداو بالاذن لا من قبل نفسه السائغى عن الترخيه انطاط يذراه  
 الرفقة أمر به أولا يعرف (تنبيه) \* سندا كراهة لو أوصى أن يخرج عنه ألف من ماله فاج الوصى من ما  
 نفقه لا يرجع اليه ذلك لأن الوصية باللفظ لا يجرى فيها الوصى وهو أضاف المال الى نفسه لا يبدل اه  
 فاب وعلى هذا اذا أضاف المال الى نفسه فليس الشاهد رأيت يبدله بماله كالوصى إلا أن يفرق بينهما بأد

مطلب في الاستحجار على الخج

لم يجر بجهه وانما يقول أمرت  
 أن تنفق على بلاذ كراجارة  
 ولو أنفق من مال نفسه أو  
 شاعا النفقة بماله وج  
 وأنفق كاه أو أكثره جاز  
 ويرى عن الضمان





يأيد أنه يصير بدخول مكة قادرا على الطمع عن نفسه وإن كان وقته شعولا بالطمع عن الأمر وهي واقعة  
 الفتوى دليلا على أنه قاس وقد أدق بالوجوب حتى دار السلطنة العلامة أبو السعود وتبعه في سكك الأنهر  
 وكذا أوتي به السيد أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وأحق سيد محمد بن عبد العلي النابلسي بحالته وألف فيه رسالة  
 لأنه في هذا العام لا يمكنه الطمع من نفسه لأن سفره بحال الأمر فيحرم من الأمر ويخرج منه في سكرته بالافادة  
 بمكة إلى قابل ليخرج عن نفسه ويترك بماله بماله مخرج مخرج وكذا في سكرته بالافادة وهو مخرج مخرج مخرج  
 وأما ما في البدائع فاطلاق الكراهة المنصورة إلى التخرج من مقتضى أن كلامه في الضرورة الذي تحقق الوجوب  
 عليه من قبل كفايته ما من من المخرج مع قدمه أول الطمع عن الباب وسره ان الفقير لا فاقا إذا وصل إلى  
 ميقات فهو كالميت في أنه ان قدر على المشي لمسه الطمع ولا سوى المثل على زعم أنه فقير لأنه ما كان واجبا  
 عليه وهو آفاق فلما صار كالميت وجب عليه حتى لو نواه فلازمه الطمع ثانيا اهـ لكن هذا لا يدل على أن  
 الضرورة الفقيرة كذلك لأن قدرته بقدرته كفايته هو غير متسببه بخلاف ما لو خرج ليخرج عن نفسه وهو  
 فقير فإنه عند وصوله إلى الميقات صار قادرا بقدرته بنفسه فيجب عليه أن يترك سفره بطواعية إذا ولو كان  
 الضرورة الفقيرة له لما صح تقييد أساليبهم كراهة التخرج بماله كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب  
 عليه وتعليقه لكراهة بأنه تصيف الوجوب عليه دليلا على (قوله لا يصح) أي لعدم الاهلية المذكورة (قوله  
 وإذا مرض) أي عرض له مانع من ذهابه كمرض وجب وشمل ما لو عيّن الأمر أولا (قوله عن الميت)  
 أي عن الخوارج عنه بما أوصى به (قوله لا إذا أدله) بالبناء للمعجول لئلا ياسب ما بعده ويشمل ما لو أدله  
 الميت أو وصيه ولم يكن عينه الميت منع الاحتجاج غيره كما مر (قوله حرج المكلف الخ) أما ما لم يخرج وأوصى  
 نائبه يحج عنه وأطاق أي لم يعين مالا ولا مكانا فإنه يحج عنه من ثلث ماله من بلدته أو باع الثلث لأن الواجب  
 عليه الطمع من بلده الذي يسكنه والآخر حيث يباع وإن لم يكن من مكان بطالت الوصية كذا في اللسان قال شارحه  
 وأهل المسكن مقيمين بما قبل المواثيق والأفندية في شيء يمكن أن يحج عنه من مكانه وكذا الحكيم إذا أوصى أن  
 يحج عنه بماله وصي ما معه فإنه ان كان يباع من بلدته أو الأخرى حيث يباع اهـ واحترزنا بالسكينة غيره  
 كالصبي والمجنون فإن وصيته لا تعتبر واستمر بقوله إلى الطمع عما لو خرج للتحارة ويحجها وأوصى فإنه يحج عنه  
 من وطنه أبساعا كافي المعراج وغيره وقيد بغير وجهه بنفسه لأنه لو أمر غيره ومات المأمور في الطريق فسد كره  
 به صلبه بعد (قوله وما في الطريق) أراد به موته قبل الوقوف بعرفة ولو كان بمكة بجر وفي التمهين  
 إذا مات بعد الوقوف بعرفة أخر عن الميت لأن الطمع عرفه بالوصف وقدم ما عدا الكلام على فروض الطمع أن  
 الاحتجاج عن نفسه إذا أوصى بتمام الطمع يجب بدنه (قوله بما يجب الوصية به الخ) كذا في التمهين قال الكمال  
 وهو قيد حسن شره لآلية (قوله فالأمر عليه) أي الشك منه على ما فسره أي عييه فالأمر بالسكينة يحج عنه  
 من حيث يباع وإن فسر المسكن يحج عنه من حيث يباع والظاهر أنه يجب عليه أن يوصى بما يباع من بلده أو  
 كان في الثالث سعة فلو أوصى بما دون ذلك أو عين مكانا دون بلده أو لم يأت لم يأت أن الواجب عليه الطمع من بلده  
 يسكنه (قوله من بلده) ولو كان له أو طاب من أقرب إلى مكة وإن لم يكن له وطن من حيث مات ولو أوصى  
 خراساني بمكة أو مكي بالري يحج عنه من وطنه ولو أوصى المسكن أي الذي مات بالري أن يقرن عنه يقرن  
 عنه من الري لباب أي لأنه لا فرق بين مكة (قوله قياسا لاستحسانا) الأول قول الإمام والثاني قولهما  
 وأخذ دليله في الهداية فيجوز أن لا يختار له لأن الأخذ به في تمام الصور الاستحسانات عناية وقوة في المعراج  
 لكن المأثور على الأول وذكر تعديده العلامة قاسم في كتاب الوصايا فهو مما تقدم فيه القياس على الاستحسان  
 واليه أشار بقوله لا يفتقر (قوله فلو أوصى بغيره) أي من غير بلده فيجب إذا وجب الاحتجاج من بلده  
 لم يصح وبضمير يكون الطمع له ويخرج من الميت ثانيا لأنه ما لم يأت يأتى بلده بيمين بلده بحيث  
 يباع إليه وينبغي أن يكون قبل المثل كافي للميت والغير (قوله ثلثه) أي ثلث مال الموصي فإن بلغ الثلث

(د) يصح (وإذا مرض  
 المأثور) بالطمع (في الطريق  
 يسره دفع المسأل إلى غيره  
 صحيح) ذلك الغير (عن الميت  
 لا إذا) أدله بدلته بان  
 قيل له وقت الدفع أصنع  
 أشئت فيسوزله) ذلك  
 مرض أولا) لأنه صار وكيفا  
 طلقا (شرح) المكلف  
 إلى الطمع وما في الطريق  
 أو وصي بالطمع عنه) لما نسب  
 لوصيته إذا أخرجه بعد  
 رجوعه إلى الموصي من بلده فلا  
 زوال فسر المال) أو المسكن  
 قاله (أي على  
 ما دسره) (والأصح) نفسه  
 من بلده) قياسا لاستحسانا  
 لا يفتقر فلو أوصى الوصي بغيره  
 ن غيره لم يصح (أن وفاته)  
 أي بالطمع من بلده (ثالثه)

طامع له على القياس  
 ون الاستحسان هنا



ما في الفتح مطبوعا وأنت خير باب ما قرره في الصورة الثانية صريح في أنه إذا شرب في الأعمال قبل تعيين أحد  
الأمريين وقعت الخطة من نفسه لتحقيق المخالفة والجرم من التعمين وكذا يقع عن نفسه ما لا دلي في الصورة الأولى  
والظاهر أن الجرح به عن جهة الاسلام لا من اتصع بالتعمين وبالاطلاق بخلاف القولين مع البطل والمأمور وروا  
كان صرحها من نفسه مع جعلها لا من صريح أو لا أحد ههنا لكن لا تتحقق المخالفة تعالى ذلك الصريح والامتنع  
من نفسه أن لا يكون حقيقيا كالأحرم عن نفسه ابتداء ولم يوال البطل فتقع من جهة الاسلام ولذا قال في الفتح  
أيضا في ما لو أمره بالبيع فمعه معة لم يصره لا يجوز ويصير امتناعا ثم قال ولا تقع من جهة الاسلام عن نفسه  
لأن أقل ما يقع باطلاق البينة وهو قد صرحها بعد في البينة وفيه نظر اه كلامه والظاهر أن وجه البين  
ما قرره من أنه حيث تتحقق المخالفة وقعت من نفسه بطل صريح البينة فتعز به عن جهة الاسلام فتقوله في  
الجرح في ما شرب من المأمور فلا ولا تعز به عن جهة الاسلام فيه فصار قد صرح الما في في شرح الملقى وتعه  
الشارح في شرحه عليه أيضا لا يجوز من جهة الاسلام وهذا ما تقرر في فاعلمهم والاسلام (قوله بخلاف  
ما لو أهلك الخ) مر تخطا بقوله ومن عمن أمراء وقوله حار جله مستأنفة لبيان جهة المخالفة بين المثلتين فإنه  
في الأولى لا يجوز والثانية لا يجوز لكن البين أنهما مشروطا بما إذا لم يأمرهما بالبيع وقوله عن أبيه أو غيرهما  
تنبيه على أن ذكر الأبوين في الكبر وغيره ليس بقيد احترازي وإنما مائدة الإشارة إلى أن الولد لا يبدله ذلك  
حسدا كافي الهرو به علم أن التقييد بالأبوين في هذه المسئلة لا يدل على أن المراد بالأمريين في التي قبلها  
الاجمعيان بل الأبوان إذا أمراء فكلهما كالأجانبين كما قدمنا عن الفتح فظهر أنه لا فرق بين الأبوين  
والاجمعيين في المسئلةتين وأعمالهم لا لا مروة أي صريح كما يظهر في ما إذا أكرم بغيره عن اثنين  
أمره كل منهما بالبيع فوقع عنه ولا يقر على جعله لأحدهما وإن أحرم من غيره أمرهما أصبح بينهما  
لأحدهما أو لكلهما أو كذا الوأحرم من أحدهما بغيره ما أصبح بغيره بعد ذلك الأولى كافي الفتح قال ومما  
على أن بنية له ما ينعى لعدم الأمر فهو مخرج فتقع الأعمال من المثلتين وأما في جعل له الأبوان وترتبه بعد  
الادعاء فهو بدنه قبله ويصح جعله بعد ذلك لأحدهما أو لهما أو لا شيء كالأبوين إذا كان بينهما فلا خلاف ما كان  
على أحدهما مع الفرص وأوصى به لا بقطعة من زهر ع الوارث من المثلتين وإن لم يوصى به فترى ع الوارث  
عنه بالاجح أو الخ به به قال أبو حنيفة يجر به أن شاء الله تعالى لقوله على الله عليه وسلم اللهم إني أرايت  
لو كان على أبيك دين الحديث أنت في ذمها ظهر فائدة أخرى للتقييد بالأبوين في هذه المسئلة وهو سقوط  
الفرص من الذي عليه بعد الإهم لم يولد وبوصيه لكن يشترط عليه أن إذا انتدبت له لعدم الأمر وقعت  
الأعمال عنه التمة كيف يصح نحو يلها إلى أحد ههنا أو لا من أن الخ إذا وقع من المأمور ولا يمكن تنويعه بعد  
ذلك إلى الأمر يمكن أن يكون بل الأبوان فبقا للنص في مروه ولهدا والله أعلم قال في الفتح ولا شك في ذلك  
إذا كان متفلا عنه ما أي لأن غاية حال المتبذل أن يعمل فواب عمله لغيره وهو يبيع أما وقوع عمله عن مرس  
الغير بغير أمره فهو مشكوك والحواب ما صرحي كالدم الشارح من أن الوارث إذا ج أو أج عن موزنه جار  
لو جود الأمر دلالة أي كانه مأمور به بدالك وعليه فتقع الأعمال عن الميت لاعت العمل فتقوله في  
الفتح ومما به على أن بنية له ما تاتاهو الخ خصوص بما إذا لم يكن عليه ما مروه لم يوصى به وقد دع عن البدائع  
تعديله بالنص أيضا وهو ما علمته من حديث الخليفة ومما إذا فارق الوارث الاجمعي لكن قد دعنا عن شرح  
الباب عن الكرماني والسرور جى أنت الاجمعي كذلك نعم هذا ما يخالف لا شترط الأمر في الخ عن التفسير  
والاجمعي في ما موره لا مروه ولا دلالة وقد علمنا الجواب بأنه معنى على اختلاف الرواية في هذه الشرط والمشهور  
شترطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة فظهر لاقتضاها السكن وغيره على الأبوين فائدة ثالثة وهي أن الأمر  
لأنه ليس له حكم الأمر حقيقة من كل وجه لما علمت من أن الأبوين لو أمرا حقيقة لم يجمع تعيين أحدهما  
في الإهم كافي الاجمعيين وإن لم يأمره صريح التعمين ولو فرض في المسئلة ابتداء في الاجمعيين المسمى

(خلاف ما لو أهلك الخ)  
عن أبيه أو غيرهما من  
الاجانب بالكون (متبرعا  
فمن) بعد ذلك جاز





الميتة يقتضى من جميع ماله كولو أو حتى باب يباع منه ويتصدق بقدره فباعه الوصي وصاع الثمن من يده ثم  
سحق العبد فان المشرك يرى جميع ما ثمن على الوصي ويرسح الوصي في قول أبي سعيد بن جابر في جميع  
التركة من شرح الجامع لقاصصنا واصله توجه ط الاول والرحى الثاني (قوله ثم ان فاته الخ) أى فان  
للمأمور المأمور من المقام وأطلق الفوات فشمع ما يكون بسبب الاحتياط ويحرمه فان الاحتياط يمكن أن يكون  
بتقصير منه كالمأول دواءه ثم زاد حتى أحضره فأده مع هذا وقد صرحوا بأن عليه الخ من قابل عمال  
منه كفاية الخ كافي البحر ثم قال ولم يصرحوا بأنه في الاحتياط والفوات إذا قضى الخ هل يكون من الأتم  
أو يقع للمأمور وإذا كان لا ثم فهل يجزى الخ من قابل عمال نفسه اه أن قول قال في الدائع فان فاته  
الخ يصح ما به فاته الخ وحديثه ولا يصح من المنطقة لأنه فاته بعينه وعلية في نفسه الخ من قابل لأن  
الخ قد وجبت عليه بالشروع فلم يره فصاؤه هو هذا على قول محمد ظاهر لار الخ عده يقع من الخ اه وقوله  
في النهر من السراج ثم قال وعلى قول غيرهم من أنه يقع من الأتم يعني أن يكون العطاء من الأتم ولو لم  
المنطقة اه ويؤيده أن صرح في الباب بأنه ان فاته باقية مما يملكه من الميت وما يقع من الخ اه وقوله  
بناء على قول غير محمد فعلم أن على قول محمد عليه الخ عن نفسه وعلى قول غيره من الميت وظاهره أنه يجب  
عليه من ماله لكن في التاخر ما في المتن قال محمد بن عيسى عن أبيه إذا دأبت المنطقة والأمن حيث تبلغ  
وعلى الحرم قضاء الخ الذي فاته من نفسه ولا ضمان عليه فيما أتى ولا منطقة بعد الفوات اه فان مقتضاه  
أن الخ من الميت من ماله وعلى المأمور حج آخره ما لم يصرح به من مال نفسه ويخالفه ما في التاخر ما يسهل  
أيضا عن التهذيب قال أبو يوسف إذا فسد رجلا من الوقوف عليه ضمان المنطقة وعليه الخ إلى آخره  
وعمره وجبة لا ثم ولو فاته الخ لا يضمن لأنه أمين وعليه قضاء الفاتى بوجه من الأتم اه فان قوله وعليه  
قضاء الفاتى الخ يقتضى أن عليه الخ من ماله إلا أن يكون قوله بوجه من الأتم وهو أوله من ماله للمأمور  
أى وعلى الورثة إلا على الخ من ماله ثم إن المأهر أب هذا من قول أبي يوسف فيما يصرح من النهر فأتى  
وسبب بقية الكلام عليه (قوله والجمانية) أطالته فشمع دم الخ ودم حواء الصبيد والطاقى وليس الخ  
والفليس والجمانورة غير أحرام بحر (قوله على الخ) أى المأمور وأما الأول فلأنه وجب كراهي الخ من  
النسك وبقيته المفعول اه وان كان الخ يقع من الأتم لانه وقوعه في وأما الثاني فبما تكرر  
أنه تعاقي جمانيته فأده في البحر (قوله في بحر الخ) هذا قول أبي سعيد بن جابر به أنه لم يأب بالمأمور به لانه  
أمره بغيره إلى الخ لا غير فقد خالف أمر الأتم وهو من بدائع زاد في الخ بالانعاس اه ثم يقع من  
الأتم لانه ما أمره من احتياط كالأمر به واعتزل نفسه فيه بغيره الخ وأولو أمره بالخ فاعترض من مكة فهو  
مخالف لانه مأمور بجمع ممتلكات ولو أمره بالعمرة فاعترض من مكة لم يكن مخالفا للاف ما إذا حج أولا ثم أمره  
اه وانظر ما دسناه قبل باب الأحرام (قوله وصم المنطقة الخ) أما الدم فهو على المأمور على كل حال بحر  
(قوله في جديع بال نفسه) لانه إذا أفسده لم يقع مأواه فيه وكان واقعيا من الماء ور فيه من ما أتى في نفسه من  
مال غيره ثم إذا قضى الخ في السنة الثالثة على وجه السنة لا يقطع الخ عن الميت لانه لما خالف في السنة  
الساوية بالاسداده من الأحرام واقعا عنه وكذا الخ المؤدى به صار واقعيا عنه من كل وعلمه حجة أخرى للأتم  
كما قدمناه آنفا عن التاخر ما يسهل عن التهذيب أى سوى حج القضا وهو الأصح كافي المراج وبه اندفع ما في  
البحر من قوله وإذا فسدت حجة لزمه الخ من قابل بماله نفسه وفيه ما تقدم من التردد في وقوعه عن الأتم  
اه (قوله وان ما الخ) لا سبب ذكر هذه المسئلة عند قوله المأهر الخ (قوله قبل وقوله) قيد  
به لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الأتم لانه أدى إلى كمال العلم حائبة وقطع وقدمنا قوله عن  
التجديد وسبب في البحر من أن أعظميته لادن من الفساد بعده لانه يكفي فيجب على الأتم الاحتياط اه  
مخالف للمعقول وأما لو بقي حيا وأتم الخ الطواف إلى يار فمجمع ولم يهلكه فقال في الخ لا يضمن المنطقة

ثم ان فاته الخ يقتضى من ماله  
وان باقية مما يملكه من الميت  
والتمتع (والجمانية  
على الخ) ان أدن  
له الأتم بالقراب والتمتع  
والاخذ به بغير مخالفة  
(وهو المنطقة فان حاكم  
قبل وقوله) في جديع بال  
نفسه (واب به ماله)  
للمأمور والمأهر (وان ما)  
المأمور (أو سرقه)  
في العارضي قبل وقوله (ح)

أن الأبوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الأمر دلالة فخره وفي الأبوين لا فائدة صحة التعيين وإن وجد الأمر  
 دلالة وتفيدوا أن المرأ بالامر في المسئلة الأولى الامر صريحاً والله أعلم \* (تبيينه) \* الذي يحصل له من  
 مجموع ما قررناه أن من أهل بحجة من شخصين فاب أمراء بالخط وقع حجة عن نفسه الميتة وإن عين أحدهما بعد  
 ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وإن لم يأمره فكذلك إلا إذا كان وارثاً وكان على الميت حج  
 الفرض ولم يوص به فيقع من الميت عن صحة الاسلام للأمر دلالة ولا يصح بخلاف ما إذا وصى به لأب فرضه  
 ثواب الاتفاق من ماله ولا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبى مطلقاً لعدم الامر (قوله) لأنه متبرع  
 بالثواب (بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الأبوين دون مسألة الآخرين وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح  
 ومبيناه على أن نيته لهما اتفقوا لعدم الامر وهو متبرع بالحج قال في الشرع لملاية قلت وتعليل المسئلة يفيد وقوع  
 الطبع عن الفاعل وبه تقطع به الفرض عنه وإن جعل ثوابه لغيره ويبيد ذلك الأحاديث التي رواها في الفتح بقوله  
 أعلم أن فعل الولد ذلك مندوب إليه بعد المسألة أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم ينجح عن أبيه أو قضي عنهما من ما بعث يوم القيامة مع الأبرار وأخرج أيضاً عن جابر أنه عليه  
 الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه أو عنه فقد قضي عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضاً عن زيد بن  
 أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حج الرجل عن والديه نقبل منه ومهما واستبشرت أرواحهما  
 وكتب عبد الله بن إبراهيم أقول قد علمت مما قررناه أنه إذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به  
 يقع عن الميت بسقوط الفرض عنه بذلك إباحة شاء الله تعالى وحيثما فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به  
 عن الفاعل أيضاً وقد صرح به إلى غيره وأيضاً صرح به في غير ذلك فيما إذا كان على أحدهما فرض أو وصى به أو  
 لم يكن عليه فرض أصلاً يدل على ذلك قوله في الفتح وأما جعل ثوابه لغيره أو جعل ثوابه لغيره لا يكون إلا بعد  
 أداء الطبع فبما لم يثبت في الأحوال فكذلك أنه أن يجعل الثواب لغيره شاء الله تعالى وهذا صريح في أن النية لم تقع  
 لهما وأن الأعمال وقعت له فلا جعل ثوابه لمن شاء بعد الأداء فيمكن ادعاء سقوط الفرض عن الفاعل بذلك  
 كما حررناه في مسألة الطبع عن الآخرين وبه يعلم جواز جعل الإنسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه أول الباب  
 وأما إذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم به وقوع النية والأعمال له لا لفاعل  
 إلا أن يقال إن الأعمال تقع للفاعل لها أيضاً كما هو مقتضى إطلاق عبارة الفتح وقاصحار وغيرهما ولكن  
 بسقوطها الفرض عن الميت فضلاً عن الله تعالى عملاً بالنص وهو حديث المشعمية وإن خالف القياس ولذا  
 عليه أبو حنيفة بالمشعمية بسقوطها الفرض عن الفاعل أيضاً أخذ من الأحاديث المذكورة ولذا كان الوارث  
 يحكم الحاكم الاجنبى في ذلك قال قلت ما من تعليل حواجز الوارث بوجود الأمر دلالة يقتضي وقوع  
 الأعمال عن الميت لأنه لو أمره صريحاً وقعت عنه بلا شبهة بخلاف ما اقتضاه إطلاق الفتح وغيره وسيدنا ولا  
 يمكن سقوط فرض العامل بذلك أيضاً قلت قد علمت أن الأمر دلالة ليس كالامر صريحاً من كل وجه ولذا  
 صح تعيين أحد الأبوين بعد الإجماع ولو أمره صريحاً لم يصح كالاجنبى كما قدمناه فاقضى الأمر دلالة وقوع  
 الأعمال عن الميت لم يصح التعيين فقاما بوقوع الأعمال للعامل بسقوط فرضه أو كذا يسقط فرض الأب أو  
 الأم عملاً بالأحاديث المذكورة والله أعلم هذا غاية ما وصل إليه ذهني القاصر في تحرير هذه المواضع المشككة  
 التي لم أؤمن أو ضحها هذا الايضاح والله المستند (قوله) وفي الحديث (كلالة) لوهم أن هذا حديث واحد مع أنه  
 مأخوذ من حديثين كما علمت مع تعيين بعض اللفظ بناء على الصحيح من جوار رواية الحديث بالمعنى المعروف  
 اهـ ح (قوله لا غير) أي لا غير دم الاستعمال من باقي اللفظ المذكور وهو دم الشكر في القرآن والتمتع ودم  
 الجنازة (قوله على الآخر) هذا من جهة أو عليه المأثور وعند أبي يوسف على المأمور (قوله فيسئل من الثلث)  
 لأن الوصية بالفتح تنفذ من الثلث وهو مستعمل في توزيع الوصية فيسئل من السكك لأنه دين ويجب حقه للمأمور وعلي

لأنه متبرع بالثواب فله جعله  
 لأحدهما أو لهما وفي  
 الحديث من حج عن أبيه  
 فقد قضي عنه حجه وكان له  
 فضل عشر حجج وبه ثبت من  
 الأبرار (ودم الاستعمال)  
 لا غير (على الآخر في ماله ولو  
 ميتاً) قيل من الثلث وقيل  
 من السكك



بأطرافه أي لأنهم المجهول (قوله ولوارثه الخ) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثا لكن كذب في كل من الموضوعين مع زيادة لم توجد في الاخرى في الاول زاد الوصي والثاني في بقية الرحو وهو هذا قوله وكذا ان أحرم الخ وكان عليه أب عظمه ما في سائر واحد (قوله وكذا ان أحرم وقد دفع اليه ليجمع فيه وصيه الخ) هذا التركيب فاسد المعنى ووجد في نسخة ليجمع فيه بالوصية وهي الوصايا لان المراد أن المجهول عنه اذا لم يوص بالخبر وسكنه دفع الى رجل ليجمع فيه ثم مات الادفع فلوارثه. ترداد المال الباقي من الرجل واب أحرم بالخبر قال في المهر وقيل بان يكون الامر أوصى بالخبر مما في اليمين لودفع الى رجل ما لا يجمع فيه عنه وأهل جمعة ثم مات الآخر ولورثته أن يأخذوا ما بقي من المال معه وهو يسمونه ما أتفق هذه وله لان رتبة السبع كنفقة ذوى الارحام ثم قال بالوت اه (قوله والوصي أب يجمع الخ) قال في فتح القدر ولا يجوز الا ان يشار على الطاعات وعن هذا قال الوصي أن يجمع فيه ولم يرد على ذلك كالمال الوصي أب يجمع فيه الا أن يكون وارثا أو دفعه لوارث ليجمع فيه فانه لا يجوز الا أن تبرر الورثة وهذا كالتبرع بالمال ولا يجمع لوارث الابحازة الباقي ولو قال الميت للوصي ادفع المال لي يجمع فيه لم يرد على ذلك (قوله ولورثه الخ) اه (قوله) أي عن السبع وكذبوه أي الورثة لم يرد على ذلك ويصنع ما أتفق من مال الميت الا أن يكون أمرا طاهرا يشهد على صدقة لاسبب الصمت فظهر ولا يصدق في دفعه الا طاهر يدل على صدقة (قوله صدق يمينه) لانه يدعي الخروج عن عهده ما هو أمانة في يده فتح (قوله الخ) أي طاهر لا يصدق الا بيمينه لا يصدق وصاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعقول في الاصل في حراية الاكل (قوله وقد أمر بالايفاق) أي عساه عليه من الدين ط (قوله ولا يصدق الخ) لانهم شهادة على النبي صلى الله عليه وسلم ودهم في جمعها وان كانت صورة شهادتهم اثباتا (قوله الا اذا رده الخ) لان اقراره وهو باطل في هذه الحالة اثبات ح وفي بعض النسخ رده هو اوصى الخ أي الورثة وهي اول (قوله) في الجمع بين النبي اوصى لرجل بألف وللمساكين باله ويطلبه الاسلام بالعشر والعشر يسمون الثلث منهم اثلاثا ثم قال في هذه المسائل التي الخ اه من الجمع فانه لا يسمي لان المسئلة قاله من أمه وهو عساه وهو كذا وأوصى لاربع اشخاص في الثلث ثم رجع الى لرجل وأسلمه ذلك أمه الوصي ولو قدر رده هو رده في الفريضة ولو نفاذ عن ونذر يدعي بالمسئلة ولو كان له اموال أو فرائض أو وصايا أو عساه أمه الميراث اه وتوضيح هذه المسئلة في الوصايا فانه هذا ما هو مهمه كثيرة في دفعه عن دفعه من هذا الباب تعلم من الطبع والكتاب والله أعلم بالصواب

\*(باب الهدى)\*

لساداد كراهي في ما يشهد من المسائل يساكن حراما مشع الى يانه وما يتعلق به اس كمال وبعال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحدة هدى كناية وعلية ومطابقة عرب (قوله ما يدي) مأخوذ من الهادي التي هي أهم من الهدى لاس الهدى والالزم كراهي في التعريف فيلزم تعريف الشرح به فانه يجمع قائم لو أخذ من الهدى يكون تعريفه بالمايا وهو سائغ ط واسترزه قوله الى اسلم عساه الى غيره بها كان أو غيره به قوله من النعم فساهي الى الحرم من غير النعم فاطلاق النعم على باب الامار والد دور الهدى على غيره محاذي بحر وقوله ليعترب به أي بآرائه فانه في اسلم عساه من النعم الى الحرم هدية لرجل وأقارب له لا بد فيه من النية أي ولودلالة في التعريف المحيط بالاحتمال من النعم يكون هذا بالجملة صريحا أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنية الى مكة وان لم ينو استعسا بالنية الهدى ثمانية عر فالسوق البدنية الى مكة في العرف يكون الهدى لالركوب والتجارة قال وأرادا السوق بعد الماهية ولا يجوز بالسوق (قوله أدناه شاة) أي وأعلامه بدنية من الابل والبقر وفي حكم الادنى سبع بدنية شرح اللغات وأقارب بيان الادنى أنه لو قال الله على أن أهدي ولا نية فانه يلزمه شاة لان الاقل وان عيسى شاة ولواهدى قيمته احرار

ولوارثه أن يترد المال من الماء ورماله ثم وكذا ان أحرم وقد دفع اليه لجمع فيه وصيه وأحرم ثم مات الآخر والوصي أب يجمع فيه الألف أو يسميه بالادفع أو يكون وارثا لم ير النية ولو قال هدى وكذبوه لم يرد على الا أن يكون أمرا طاهرا ما دل على صدقة ولو قال هدى وكذبوه لم يرد على الصدقة في دفعه الا طاهر يدل على صدقة (قوله صدق يمينه) لانه يدعي الخروج عن عهده ما هو أمانة في يده فتح (قوله الخ) أي طاهر لا يصدق الا بيمينه لا يصدق وصاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعقول في الاصل في حراية الاكل (قوله وقد أمر بالايفاق) أي عساه عليه من الدين ط (قوله ولا يصدق الخ) لانهم شهادة على النبي صلى الله عليه وسلم ودهم في جمعها وان كانت صورة شهادتهم اثباتا (قوله الا اذا رده الخ) لان اقراره وهو باطل في هذه الحالة اثبات ح وفي بعض النسخ رده هو اوصى الخ أي الورثة وهي اول (قوله) في الجمع بين النبي اوصى لرجل بألف وللمساكين باله ويطلبه الاسلام بالعشر والعشر يسمون الثلث منهم اثلاثا ثم قال في هذه المسائل التي الخ اه من الجمع فانه لا يسمي لان المسئلة قاله من أمه وهو عساه وهو كذا وأوصى لاربع اشخاص في الثلث ثم رجع الى لرجل وأسلمه ذلك أمه الوصي ولو قدر رده هو رده في الفريضة ولو نفاذ عن ونذر يدعي بالمسئلة ولو كان له اموال أو فرائض أو وصايا أو عساه أمه الميراث اه وتوضيح هذه المسئلة في الوصايا فانه هذا ما هو مهمه كثيرة في دفعه عن دفعه من هذا الباب تعلم من الطبع والكتاب والله أعلم بالصواب

\*(باب الهدى)\*  
(قوله في الاحكام والشرع)  
(ما يدي الى الحرم)  
النعم (لأنه يرد به)  
(أدناه شاة وهو ابل)

غير انه حرام على النساء ويعد بنفقة نفسه ليعطى ما بقي عليه لان جاز في هذه الصورة اه (قوله من منزل  
امر) أي ان لم يعين منزلا والاتساع كما مر (قوله فان مات) أي بالأمور الثاني (قوله من ثلث ما بقي بعدها)  
أي بعد النفقة أي ثلث الباقي بعدها كذا هو المراد بقولهم ثلث ما بقي من المال فانهم وهذا عند الامام  
وعند أبي يوسف بالباقي من الثلث وعند محمد بما بقي مع المأمور مثله أو هي بان يخرج منها ومات عن أربعة  
آلاف ودفع الوصي للمأمور ألفا سرقتم فعد الامام يؤخذ ما يكفي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف فان  
سرقتم يؤخذ من ثلث الالفين الباقيين وهكذا الى أن لا يبقى مائة يكفي الحظ وعند أبي يوسف اذا سرق الالف  
الاول لم يبق من ثلث التركة الا ثلث مائة وثلاثة وثلاثون وثلث تدفع له ان كفت ولا تؤخذ مرة أخرى وعند  
محمد ان فضل من الالف الاولى ما يباع الحظ منه والا فلا هكذا ذكر الخلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان  
أوصى بأب يخرج عنه من الثلث أو بان يخرج عنه ولم يزد أمال أو وصى بان يخرج عنه ثلث ماله يقول محمد كقول أبي  
يوسف وتعامه في جامع قاصيخان والنفق وهذا الاستلاف اذا هلك في يد المأمور ولو في يد الوصي بعد ما قسم  
الورثة يخرج عنه ثلث ما بقي اتفاقا كافي التائرجابية (قوله وظاهره أنه لا رجوع في تركة المأمور) ان كان  
المراد أنه لا رجوع لورثة الا في تركة المأمور بما بقي معه فهذا لا يجد لان ما بقي مع المأمور لا يملكه  
بل لو أتم الحظ يجب عليه رد الفاضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الاخر فيجب من الثلث وقد  
صرح به القهستاني حيث قال ثلث الباقي بما في أيدي الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا رجوع لهم بما  
أنفق قبل موته أو بما سرق منه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لو فاته الحظ بعد صناعته وان كان المراد  
أنه لا رجوع في تركته بما يدفع له المأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم ثلث ما بقي من ماله أي مال الاخر  
والظاهر أن هذا امر اذا شارح نفسه به على أنه لو فاته الحظ بلا صناعته ولم يرضه القضاء ان القضاء يكون من نفسه  
اتفاقا خلافا لما قد مر من ان هذا ظاهره على قول محمد وأنه على قول غيره يكون القضاء عن الاخر وتلزم  
المأمور نفقة من مال مقتضاه ان المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثة الاخر على تركته بصفة الذي  
يأصرونه بالحظ عن مورثهم وهذا خلاف ما قرره القهستاني في المسئلة الخلافية حيث جعلوا الاصحاح ثانيا  
بثلث ما بقي من جميع مال الاخر والباقي من الثلث أو بالباقي مع المأمور ولم يقل أحسنه يكون من مال  
المأمور فيما في ماله من ثلث الباقي من المأمور في المهر فتهدوه هذا الشارح ما أهدى ما فاهم (قوله  
خلافهما) أي في الموضوعين فيما يدفع ثانيا وفي المحل الذي يجب الاصحاح منه ثانيا مع (قوله وقوله هما  
استحسنان) يعني قولهما في المحل أما فيما يدفع ثانيا ولم يدكروا فيه الاستحسنان وفي الفتح قول الامام في الاول  
أي فيما يدفع ثانيا أو وجه وقوله هما أن وجه وقوله ثانيا بدترجعه أيضا عن العاية والمهر ارجح لكن قدما  
أيضا أن المتن على قول الامام ونقل تعهدها العلامة قاسم (قوله كما مر) أي في قوله والادوية في خلافهما  
ح (قوله لا للقييد) لان الحظ لا يختلف باختلاف السنين ففي أي سنة حصل فيها وقع عنه ولا يخفى أن  
الاولى ايقاعه في السنة المعينة خوفا من ذهاب النفقة أو تعطيل الحظ ط (قوله والافضل أب يهودا) أي  
المنزل الاخر المذكور في المتن قال في البحر ولو أخرج رجلا لخرج ثم أقام بمكة جاز لان الفرص صار مؤدى  
والافضل أن يخرج ثم يهودا الى أهله اه فاهم (قوله وهما رد ما فضل من النفقة) قال في البحر فالخلاف أن  
المأمور لا يكون ماله كاملا من النفقة بل يتصرف فيه على ما يشاء الا في حيا كان أو ميتا معينا كان القدر  
أولا ولا يحل له الفضل الا بالشرط الا في سواه كان الفضل كثيرا أو يسيرا كسيرة من الزاد كما صرح به في  
الفتاوية اه قلت وهذا مما يدل على أن الاستتجار على الحظ لا يصح عند المتأخرين كما قدمنا الكلام عليه  
فاهم (قوله الا أن يركله الخ) قال في الفتح وإذا أراد ان يكون ما فضل للمأمور يقول له وكلت ان تهيب الفضل  
من نفقتك وتقبضه لنفسك فان كان على موث قال والباقي من النفقة اه زاد في الباب وان لم يعين الاخر  
فلا يقول للوصي اعط ما بقي من النفقة من ثلث وان أطلق فقال وما بقي من النفقة فهو للمأمور قال الوصية

من منزل امره بثلث ما بقي  
من ماله فان لم يف فن حيث  
يبلغ فان مات أو سرق ثانيا  
يج من ثلث الباقي بعدها  
فكذا امره بعد أخرى الى أن  
لا يبقى من ثلثه ما يباع الحظ  
فإنه يحصل الوصية قلت  
وظاهره أنه لا رجوع في  
تركة المأمور فراجع  
(لا من حيث مات) خلافا  
هو وقوله هما استحسنان  
(مروغ) يصير بخلافها  
المراد أن الاتساع كما مر  
بالتأخير من السنة الاولى  
ان عينت لانه لا يستعمل  
للتقيد والاقصا على أن  
مردا اليه وعليه رد ما فضل  
من النفقة وان شرط له  
الشرط باطل الا أن يركله  
هبة الفضل من نفسه أو  
يهي الميثب به

بأصله



تجب المدينة لطواف الزيارة وسائر من ذكره عند تحجب في العمرة فبدأ ثم قوله في الحميم احتراز عن العمرة  
 حيث لا تحب المدينة بالجماع قبل أداء ركعتين طواف العمرة ولا أداء طوافها بالبدنية أو الحضر أو النعاس  
 اهـ (قوله قبل الحاق) أما بعد وفي وجوهها خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن النحر (قوله كس) أي  
 في الجذبات ح (قوله كلاً ص) أشار إلى أن الماء نجس أن يصب في الماء والشور يطعم الأسماء الماشية  
 وما كل ويدخل الثالث ح عن النحر (قوله إذا بلغ الحرم) فبدله ما سبقت من أن حل الاستماع به لعسير  
 الفقهاء فبدلوا بوجوهها وأما في البحر أنه لا حاجة إلى هذا القول لأنه قبل بلوغه الحرم لم يدخل الحرم ولم يدخل  
 تحت مارة المصنف احتياج إلى إخراج ما قاله والفريق بينهما ما أنه إذا بلغ الحرم فالتقرب فيه بالارادة وقد حصلت  
 فالأكل هو ما لا يملكه ولو كان لم يملكه بالصدوق والكل ما فيه اهـ وطريقه في النهر ولم يصب وجهه النهر  
 وأكل وجهه مع أن لا يملكه بل يملكه الحرم لأن قوله تعالى هذا بالحرم الكعبة يدل على تسميته بهذا قبل  
 بلوغه سواء قدر بالعمرة أو بالعمرة ولو كان المتوقف على بلوغه الحرم هو الأكل منه وطعام الحرم دون  
 كونه ما يولد الأبركة في الطريق الأصغر ورواه لا يملكه ولو كان أو تعيب قوله بغيره وصرفه من جهة تسميته  
 بغيره لم يعلم أنه هدى للفقهاء ولا يملكه كذا في ما فهم (قوله ولو أكل من غيرهما) أي غير هذه الثلاثة من  
 شية الهدايا كدما السكفارات كاهل الدور وهو هدى الإحصار والتفوق الذي لم يباع بالحرم وكذا لو أطمع  
 غنياً فأاده في النحر (قوله من ما أكل) أي من قيمته وفي الباب وشروطه ولو لم يملكه بنفسه ما يملكه ولو  
 ذلك باب وهو المعنى أو أضافه وصيغته لم يجر عليه قيمة أي صحت قيمته للفقراء ما كان في يده من الصدقة  
 بخلاف ما إذا كان لا يحب عليه الصدقة فإنه لا يضمن شيئاً اهـ وفيه كلام يهمل من البحر ومما عاينه ما عليه  
 (قوله أي وقته) أشار إلى أن المراد باليوم طلاق الوقت فيم أوقات النحر أو هو فرد مضاد فيم ط (قوله  
 فها) أي لا ينعين غير هذه أفعالها ومعه هدى التفوق ع إذا باع الحرم فلا ينعين من ما هو الصحيح وإن كان دبحه  
 يوم النحر أو فصل كذا ذكره الرضا في خلافاً للدورى بحر (قوله ولم يجر) أي بالاجماع وهو نصم أوله من  
 الأصوات (قوله بل بعده) أي بل يحرمه هذه أي بعد يوم النحر أي أيامه إلا أنه نازلوا حسب عدد الأيام ولم يجره  
 دم لأنه أحير أم بعد هذا عدم التأخير من مقتضى لودع بعد النحر بالطلاق لا ينعين عليه (قوله لا يملك) أي بل يملك  
 ما في المبسوط من أن السمة في الهدايا أيام النحر وفي غير أيام النحر كذا هي الأولى شرح الباب (قوله  
 لا يملك) بيان أن الهدى موقوف بالملك سواء كان دم شكر أو غناية ما يملكه من الهدى من النحر إلى  
 الحرم ودخل فيه الهدى المدور بخلاف البدنة المدورة فلا تنقد بالحرم عند هذه أفعالها أو يوجب على  
 الهدى المدور والعرق ظاهر بحر عن أبيه (قوله لا ينعين) المعطوف بعد وف تعاقب النحر والبدن  
 لا التصديق للفقير واللام انتهى على وهذا أول من قول ح والواجب لفقيره بالرفع عطفاً على الحرم ط (قوله  
 ما أعطاه من) أي إن أعطاه بالشرط أم لا بشرط لم يجر كذا في الباب قال شارحه وهو وجه ما قاله الطبراني  
 أنه إذا شرط أعطاه منه يبق شر يكاله فيه فلا ينعين والكل لقصد النعم اهـ أقول وفيه بيان لا ينعين ربه  
 شر كافر ع صحة الجارة وسألت في الأحكام الفاسدة أنه لودع لا ينعين لا ينعين له بصدقه أو استأجره  
 لجهل طاعته بغيره أو ثوراً يملك من بده بعض ذبقة وسبب لأنه استأجره بحر من عله وحيت فسدت الجارة  
 يجب أن يملك من الدراهم كالمصر حواه أي صاوه لداية تسمى أن ينجبه له أسير مثله دراهم ولا يستحق شيئاً من  
 اللحم فلم يشر شر يكافيه فليتناه في ثم رأيت في معراج الدراية ما نصه والبيعة التي جعلت أسيرة منزلة فخير الطعان  
 لأنهم من منافع عمله فلا تكون أسيرة اهـ ثم ذكر أنه لو تصدق عليه منها ما كان ولو أعطاه شيئاً نذرته منه فاعلم  
 أن كلامه الأول فيما لو شرط الأسيرة والاشير في ما لم يشرطه وأنه لا فرق بين ما والله أعلم (قوله ولا يركبه  
 ما لقا) أي سواء جازله الأكل منه أو لا نهر قال وهو ح في المحيط بحر منته (قوله شره بالأيه) نقل ذلك في  
 الشره بالأيه من الجوهرة والبرج هدى والهداية وكافي النسفي وكافي الحاكم في الباب فسا في البحر والنهر

الوقوف قبل الحاق بكسر  
 (ويحوزاً كذا) بل سبب  
 كلاً ص (من هدى  
 التفوق) إذا بلغ الحرم  
 (والمنع أو الامران فها)  
 ولو أكل من غيرهما من  
 ما أكل (ويعين يوم النحر)  
 أي وقته وهو الأيام الثلاثة  
 (لنسخ المنع والقران) فها  
 ولم يجر قبله بل بعده وركبه  
 دم (و) ينعين (الحرم)  
 لا ي (لا كل لا ينعين)  
 لملكه أفض ل (ويصدق)  
 ناله ونخطاه (أي زمانه)  
 (ولم يجر آخر النحر) أي  
 الله (منه) ما أعطاه  
 ضعه ما لو تصدق عليه  
 (ولا يركبه) ما لقا (لا  
 ضروره) فأنه طار إلى  
 الركوب من ما ينعين  
 ركبه وحل متاعه وتصديق  
 به على الفقراء شره بالأيه

في رواية وفي أخرى لا وهي الاربع ولا كلام فيمالو كان مما لا يراقده من المنقولات وسالوا عقار تصديق  
 بقيمة في الحرم أو غير لانه يجاز عن التصديق أفاده في البحر والذباب (قوله من خمس سنين الح) بيان لادنى  
 السن الحائز في الهدى وهو الثاني وهو من الابل ماله خمس سنين وطمع في السادسة ومن البقر ما طمع في  
 الثالث ومن الغنم ما طمع في الثانية لكنه لوهم أب الحذع من الغنم لا يجوز قال في الباب ولا يجوز ذوب الشئ  
 الا بدمع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة وأما يجوز اذا كان عظيما وتفسيره أنه لو دخل بالثأيا  
 اشتمه على الباطر أنه منها اه (قوله ولا يجب تسريته) أي الذهاب به الى عرفات أو تشهيره بالتقليد عن  
 البحر (قوله بل يسدب) أي التبرع به بمعنى ح لكن الشاة لا يندب تقليدها وفي الباب ويسن تقليد  
 بدن الشكر دون بدن البحر وحسن الذهاب به الى الشكر الى عرفة اه فعبر في الاول بالبدن ليجرح الشاة  
 وفي الثاني بالهدى ليدخلها فيه وأما أن الأول سنة والثاني مندوب ففي كلام الشارح اجمال (قوله  
 في دم الشكر) أي القران والتمتع وكذا يقدسه في التطوع والذبح ولو قلد دم الاحصار والجماع جاز  
 ولا بأس به كما سيأتي (قوله ولا يجوز في الهدايا الا ما حاز في الصهايا) كذا عبر في الهداية وعمله بانه قرينة تعلقت  
 بآرافة الدم كالأضحية فخصت بان يعمل واحد اه وأشار الى أنه مطلق من عكس يجوزها ما يجوز ذمة ولا يجوز  
 هنا ما لا يجوز ذمة ولا يرد على طرده ما قدمناه من جواز اه ساء قيمة المذخور في رواية مع انه لا يجوز في الاضحية  
 لان ما وقع على الحيوان كما اقتضاه قوله وهو ابل وبقر وعنم ولو سلم فتلك الرواية مر حوطة على أن القيمة  
 قد تجرى في الاضحية كما اذا ضمت أياها ولم يضع العنق فانه يتصدق بقيمة ما قدسهم (قوله وهو اشترى ستة)  
 أي لان ذلك جائز في الصهايا فيجوزها لما علمته من القاعدة واشترى ان اقتضاه مصدر الرابعي المتعدي  
 كالاشتراء والاشتراك وهو مضاف الى ما قبله أي اشترى واحدة واحدة قال في الفتح عن الاصل والمبسوط  
 فان اشترى بدنة متممة لاشترى اشترى فيها ستة بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما أوجبها صار الكل  
 واجبا بعضها ببعض بالسرعة وبعضها بالجملة فان حصل عليه أن يتصدق بالغن وان نوى أن يشرك فيها  
 ستة أسوأ منه لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى يشرك  
 السنة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقي حتى ثبت الشراكة في الابتداء  
 اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى إيجابهم لنفسه أن يشترى بنفسه  
 أو ينوي هذه القرينة ومثله قوله في شرح الباب أي بتعيين البينة وتخصيصها له اذ اعرفت ذلك فالصور ستة  
 اما أن يشترى بنفسه خاصة أو يشترى بالجملة ثم يعينها بنفسه أو يشترى بالجملة ولم يعينها بنفسه أو  
 يشترى بالجملة الشراكة أو يشترى مع ستة أو يشترى لوحده بأمرهم فقوله الشارح شريته لقرينة لا يصح  
 على إطلاقه بل هو خاص بما عدا الصورتين الأولى لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيل محمولا على الفقير  
 لان الغني لا يجب عليه بالشراء بدليل ما ذكره في أضحية البدائع عن الاصل من أنه لو اشترى بقرة لم يصب بها  
 عن نفسه وأشرك فيهم بغيرهم والاحسن فعل ذلك قبل الشراء قال وهذا أي قوله يجوز لهم تحمّل على الغني  
 لانهم لم تعين أما الفقير ولا يجوز أن يشرك فيهم لانه أو يجمع على نفسه بالشراء لا لأضحية فتعينت اه لكن  
 سري في الخلية في مسألة الاضحية بين الغني والفقير فتأمل (قوله وان اختلفت أجناسها) في الفتح عن الاصل  
 والمبسوط كل من وجب عليه من المناسبات جاز أن يشرك ستة نفر قد وجبت الدماء عليهم وان اختلفت  
 أجناسها من دم متعة واحصار وحرام صيد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحجب الى اه وذكر  
 نحوه في البحر هنا وفي قول البحر في القران والجنايات ان الاشتراك لا يكتفي في الجنايات بخلاف دم  
 الشكر وقد ثبتنا على ذلك أول باب الجنايات (قوله في الحج) أي في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجناية  
 والاحصار والذبح قال في التمهيد ان من يشرك بدنة أو جزوا لا يجوز له الشاة (قوله الا الحج) أي فوجب فيه ما  
 بدنه ولا يثبت له في الحج لباب قال شارحه وفيه ظاهر اه قد قدم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بأقسام الحج

ان خمس سنين (وبقر) ابن  
 سائين (وغنم) ابن سنة (ولا  
 يجب تسريته) بل يندب في  
 دم الشكر (ولا يجوز في  
 الهدايا الا ما حاز في الصهايا)  
 كما سيجي وهو اشترى ستة  
 في بدنة شريته اقربة وان  
 اختلفت أجناسها (وتجوز  
 الشاة في الحج) في كل شئ  
 الا في طواف الركن (جنا)  
 أو حائضا (ووطء بعد



بشهادتهم يمكن نأرك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم النحر فإنه لا يمكن التدارك فلما أمكن التدارك هنا في  
الجله أي في بعض الوردات الشهادة بخلاف الشهادة بانهم وقفوا بعد يومه فان التدارك يمكن أصلاً  
فإذا لم يقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسئتين أنه إذا شهدوا بالوقوف في وقتها قبل الشهادة  
وان لم يمكن التدارك لأنه لما أمكن التدارك في بعض صورها صار لقبها على أنها امتدادا لخلاف الشهادة  
بالوقوف بعد وقتها فإنه حيث لم يمكن التدارك فيها أصلاً لم يكن لقبها على أنها امتدادا لخلاف الشهادة  
الطامع المقصود حينئذ في توجيه القياس في المسئلة الأولى ولهذا الوجهين أنهما وقفوا يوم التروية  
لا يجوز أن يعلموا أن ذلك اليوم النحر وحاصله أن القياس هو السأ قبل الشهادة ولا يصح الجمع والسم  
يمكن التدارك كما في هذه المسئلة إذا لم يعلموا الوقوف يوم التروية اليوم السر فقد اصرح في ما قلناه من أنه لا  
فاذا علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنفات أن أمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسئلة مقبولة  
مطابقاً مع ذكر واحد التقييد في المسئلة الثالثة قال في الجرد في المسئلة الثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم  
التروية والناس على أن هذا اليوم يوم عرفه ينظر فأن أمكن للأمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم ثم أرا  
قبلت ثم أدت قياسياً أو استحسناتاً لا يمكن من الوقوف فان لم يقفوا مع الناس لم يمكن أن يقفوا معهم  
ليلا لأنهم أرا في ذلك استحسناتاً أو لم يمكن أن يقفوا معهم لأنهم لا يقفون معهم أصلاً بل يقفون مع  
المراسستين والشهود في هذا كغيرهم كما قدمناه في التمهيد ولا ينبغي للأمام أن يقف في هذا إذا شهدوا  
الواحد والآخرين وهو ذلك اهـ فإذ قال يمكن جعل كلام المصنف على هذه المسئلة في الكلام على طيات  
يمكن ذلك بان يجعل قوله وقوله طياتاً للشهد والوقوف معهم يجعل المأمور به محدوداً بغير التقدرو ولو  
شهدوا قبل وقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفه فقامت أمكن التدارك في واقع الأمر على إمكان التدارك  
ليلا لأنه على تقدير إمكانه ثم أرا فيهم قبول الشهادة بالأول فادعهم وانتم هذا النحر را المرد \* (تمت) \* قال  
في الباب ولا عرفة ناحت سلاف الطالع وبارم مرة أهل المعرف أهل المشرق وإذا ناحت سلاف لم سائر الناس  
في طاهر الرواية وقيل بعثي كل طالع بلدهم إذا كان بينهم مسافة كثيرة وقد ذكرنا في باب طاهر  
وقدمنا كلامهم على ذلك في اليوم وقدمنا ما أرا طاهر كلامهم في ما نارا اختلاف المطالع ما عناه  
من هذه المسائل تأمل (قوله أو المشرق أو الرابع) أرا إلى أن اليوم الثاني قال لا يتكرر فيه الرمي وهو  
للاحتراز عن اليوم الأول فإنه لا رمي فيه إلا حرة العفة (قوله - من) الأول من الناس أي هو من سواد  
لقوله نسبة الترتيب ثم أرا في وقت الرمي لا ينبغي عليه وأما نحو إلى الثاني كان عليه شيئاً من المرة الواحدة  
سبع صدقات لا أقل رمي يومها وأما حرك الكل أو إحدى عشرة صدقة التي هي أكثر رمي اليوم عليه  
بعد الإمام ولا ينبغي ثالثة أشير عندهما رخصي فادعهم وقدمنا في بحث الرمي أن رمي كل يوم فيه أو في ليلة نائمة رمي  
اليوم الرابع أدا في اليوم الذي يليه قضاء فيه السراء وبعثي من الرابع طيات الأمام والقضاء في  
السراء (قوله نسبة الترتيب) هو المختار وعن محمد أنه واجب كما قدمناه في بحث الرمي (قوله وجوباً) واجب  
لقوله مشي وقوله من منزله وقوله في الأصح راجع لا وجوب فيه ما روي في الأول رواية الأصل أي المباشرة  
للمحمد بالخيار بين الركوب والمشي ورواية عن الإمام أن الركوب أفضل من المشي وهو قول الثاني القول بأن يجب  
وجوباً بابتداء المشي من الميقات والقول بأنه من يحمل يحرم منه لأن ابتداء الطلوع والشمس أو طواف  
الزيارة يلزمه بقدر ما التزم والقول عليه التمهيد الأول لما روي عن أبي بصير أنه لو أن بعداً بالان كانت فلا ما  
يعلى أن أجمع ما شياؤه بالركوب فلكونه عليه أن يمشي من بعد أدو قسامه في الفتح والخبر \* (تمت) \* مصرح  
كلامهم هنا أن الطلوع أفضل منه را كأنه سلا فإلما دعه الشارح أول كتاب الطلوع وثمة الكلام عليه  
هناك (قوله حتى يعلوف الفرض) وفي الذكر بالعمرة حتى يحاق ليلها قال شارحه وقبيل في الطلوع أن يتبدل  
بطلوع قبل الطواف أو بعده ليخرج من أحرامه اهـ فليكن في غير الطواف في الطلوع استلال من غير النساء

أو الثالث أو الرابع  
(الوسطى) والآن لم  
يرم الأول فعد هذا الترتيب  
أب رعي السكك) بالترتيب  
(مسنون) وأب رعي الأول  
جاء) لندية الترتيب  
(مد) المسكك) سماء ما  
مشي) من منزله وجواب  
الأصح) في ساقوف  
الفرص) لا تفسد الأركان  
ولو ركب في سكة أو أكثر  
لزمهم

من أن طاهر كالمهمم أنما انما تصدق كونه لضرورة فانه لا ضمان عليه في الغالب لصرح القول ( قوله  
 فان أطمع منه ) أي مما صمد من المقص وقوله ضمن قيمة لان الصدقة لا تصح على غنى وعبرة البحر لوركتها أو  
 حل ما يوافقه صحت دعائه ضمان ما تصدق ويتصدق به على الفقراء دون الاعبياء لان جوار الانتفاع بها  
 للأغنياء مما لم يوافق الحل ( قوله ويصح ) أي يرش بفتح الضاد وكسر ها بحر وفائدة قطع اللب ( قوله  
 لو المذبح قرى بها ) مفعول يعنى الرمان أي زمان المذبح لقولهم هذا اذا كان قرى بها من وقت المذبح حتى وفي بعض  
 النسخ لو المذبح بدون ميم وهذا أولى ليشمل ما قرب وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم  
 النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح أن يراد كل من الرمان والمكان في الصدق المسمى لان المشترك  
 لا يستعمل في معنيين فأفاده الرضى ( قوله وتصدق به ) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو استهلكه أو دفعه  
 لغنى ممن قيمته أي في تصدق به أو بغيره شرح الباب ( قوله ويقيم الخ ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا  
 اذا كان موسراً أما اذا كان معسراً أخيراً له المصير لان المعسر لم يتعاقب الايجاب بذمته وانما يتعاقب بمصاعبه  
 سراح ( قوله واجب ) هل يدخل فيه ههنا ما لو نذر شهادة معينة فهل يتركها أو لا يتركها أو لا يكون الواجب في العيب  
 لافي الشهادة بحر والظاهر الثاني كانه يفيد ما يقامه عن السراح وما نذر له من غيره ( قوله واجب أو تعيب )  
 أي قبل وصوله الى عمله من الحرم أو زمانه المعين له شرح الباب والعطب الهالك وبابه علم ( قوله بما يسمع  
 الاضحية ) كالعرج والعوى ط عن القهستاني ( قوله ماشاء ) أي من يسمع ويحرمه فصح ( قوله ولو كان  
 العيب ) نخصه بالذكر لان ما عاب لا يمكن دحه وما فرص المسئلة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد  
 باله طب الاول حقيقة وبالثاني القرب منه وهو في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العيب لا يمكن وصوله الى  
 الحرم فيخرج في الطريق بخلاف المعيب الذي لم يصل الى هذه الحالة فانه اذا أمكن سوقه لادى الحرم في سائر  
 الحرم لم يذبحه فيه ففي التعبير بالمعيب أي ام ( قوله يحرم الخ ) أي وليس عليه غيره لان لم يكن متعلقاً بذمته  
 كن قال الله على آب أتصدق بصدقة الدراهم وأشار الى عينها فتلقت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها سراح  
 ( قوله ولا يهضم ) بفتح الياء من باب علم أي لا يأكل ح فان أطمع عنيا صمن لماب ( قوله لعدم بلوغه  
 محله ) قال في الهداية لان الاذن بتأوله معاً بشرط بلوغه محله في أن لا يحل قبل ذلك أصلاً إلا أن التصديق  
 على الفقراء أفضل من أن يترك بحر السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود ( قوله مدينة المتأولع )  
 قبل المدينة لانه لا يسر نعيم الساق ولا يقام عادة بحر ( قوله ومنه الدر ) لانه لما كان بايجاب العبد كان  
 تأولعاً أي ليس باختيار الشارع ابتداء بحر ( قوله فقط ) أفاد أنه لا يقام الدم الجليات ولا دم الاضاح لانه جابر  
 فيلحق بحنفسها كافي الهداية ولو لم يدره لا يضر بحر عن المبسوط \* ( فرع ) \* كل ما يقدح بحر الى عرفات وما لا  
 ولا يدخل في الحرم ولو نذر التحريم بما يقام لا بأس به سراح ( قوله شهدوا الخ ) بيانه ما في الباب اذا التمس  
 هلال ذي الحجة وقوفه وبعدها كمال ذي القعدة ثلاثين يوماً ثم تبين شهادة أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفهم  
 صحيح وتعهدهم تام ولا تقبل الشهادة اه ( قوله حتى الشهود ) أي تعهدهم صحيح وان كان عندهم أن هذا اليوم  
 يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤيتهم لم يجوز قوفهم وعابهم أي به يد والوقوف مع الامام وان لم يجدوا فقد  
 فاتهم المصح وعابهم أن يتكلموا بالعهدة وقضاء الحج من قابل كافي الباب وغيره ( قوله للعرش الشديد ) بيان لوجه  
 الاستحسان أي لان فيه باوى عامة لتعدد الاحتراز منه والتدارك فيه يمكن وفي الامس بالاجادة شرح بين فوجب  
 أن يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك يمكن في الجلة بأب بول الاشتباه في يوم  
 عرفة هداية ( قوله وقوله الخ ) أي ولو شهدوا بعد الوقوف بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان أمكن  
 التدارك فيه فصار لانهم اذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شك أن التدارك بأن يظهروا يوم  
 عرفة يمكن كما قاله ابن كمال والعرض قول الهداية في الجلة الخ لانه لا حاجة اليه قلت لكن اعتراضه فقط لان  
 قول الهداية بأن بول الاشتباه في يوم عرفة يثبت لقوله في الجلة من عندهم انهم اذا شهدوا يوم عرفة زال الاشتباه

فان أطمع منه غنياً من  
 قيمته مبسوط ولا ضمانه  
 ( ويصح صرحها بالباء  
 الباء ) لو المذبح قرى بها  
 سلمه وتصدق به ( ويقيم  
 بدل ) هدى ( واجب طلب  
 أو تعيب بما يسمع ) الاضحية  
 ( وصنع بالهيب ماشاء ولو  
 كان المعيب ) متعلقاً بغيره  
 وصح فدلته ( بدمه  
 ) وضرب به صفة سنامه  
 ليعلم أنه هدى للفقراء ولا  
 يهضم ( ولا يهضم منه شيئاً )  
 لعدم بلوغه محله ( ويقتل  
 نه بايدنة ) المتأولع ( ومنه  
 الذر ) والمتعلق بالقران فقط  
 لان الاشتباه بالعبادة ألبق  
 واليسر تعبيرها أحق  
 ( شهدوا ) بعد الوقوف  
 ( توقوفهم بعد وقته لا تقبل )  
 شهادتهم يوم الوقوف صحيح  
 استحساناً لحسن الشهود  
 للعرش الشديد ( وقوله  
 أي قبل وقته ) قبلت ان  
 أمكن التدارك ( ليلامع  
 أكثرهم والا لا ) رضى في  
 اليوم الثاني



مضافاً أوصى أهل الصلاح أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقد يكون تكرامه أهدى من محاسن  
وعمره وسائر نفعاته كما حكى في المسامرات من رجل أراد أن يلجأ إلى الصدور بارتداء ثيابها فنهضت امرأة في  
الطريق وقالت له اني من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي صروقه فأدركها امامه فطأها برأسه فحسح  
بأذنه اركبها في راسه لا يقر له بقدر الله عليه وسلم فحسح من قولهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم لم ي  
نومه وقال له تحسنت من قولهم بقدر الله عليه وسلم قال نعم يا رسول الله قال ان الله حاق بك على ما وردك جمعك  
وهو يجمع عملك الى يوم القيامة كما كرامك لا مرامك فمطر في آل بيتي فانظر الى هذا الاكرام الذي ناله لم يرد  
تحتاج ولا سائر نفع (قوله لوقفة الجمعة الح) في الشريعة لا يلية في الرباعي أصل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم  
الجمعة فهو أصل من سبعين حجة غير جمعة واهد رزيس معاً وفي نهر يد الصبح اهـ لكن نقل المأوى  
عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر العرا في الاحياء قال بعض العلماء اذا وافق  
يوم عرفة يوم الجمعة كمال أهمل عرفة وهو أصل يوم في الدنيا وفي حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة  
الوداع وذكر واقفاً في قوله اليوم أملت لكم دينكم وأممتكم بسم الله تعالى فقال أهمل الكتاب  
لو أمرت هذا الآية عالياً لعلنا يوم الجمعة فقال عمر رضي الله عنه أشهد أن أئمة في يوم عرفة انفس  
يوم عرفة ويوم الجمعة في رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وهو واقف بعرفة اهـ (قوله بلا واسطة) في  
المسألة الكبرى للسيد فابن دوردانا نهر ليح أهمل الموقف مطابقاً لما هو متفق عليه من ذلك يوم  
الجمعة قبل ليلة يفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره ما يوافق ما في يوم ويقل انه يفر في وقفة الجمعة في الدار  
وفي غيره في الدار فابن قيل قد يكون في الموقف من لا يملك فيه يفره قيل نعم بل ان تعرفه في الدار  
ولا يثبت ثواب الحج المبرور فاعفوه غيره في هذه النسخة والاولى بوجه هذا أن أبا المادي هو ردت بالمعزة  
الحج أهمل الموقف ولا بد من هذا التأكيد والله أعلم (نقطة) قال العلامة تخرج في رسالة المصنف في تحقيق  
الحج الأكبر في انه الذي حج رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وهو المشهور وقبل يوم عرفة حجة أو غيره ما  
واليه ذهب اسـ اسـ واسـ عمر وابن الزبير وغيرهم وفي يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي أوفى والمغيرة  
ابن شعبة وفيه ان أيامه هي كلها وهو قول شاذ في ان الزبير وقال في هذا الحج الاصح في القران  
والاصح في الاراد قال الزهرري والشعبي في علماء الكبراء والادعاء من (قوله صاف وقت العشاء  
والوقوف) بان كل يوم مكشياً في صلاة في الغار في يطعم الله رقبته وله الى عرفة ولو ذهب وقفاً  
طوب وقت العشاء (قوله يدع الصلاة) منى عليه في السراج والحد في شرح اللاب في مكة لان تأخير  
لوقوف بعد رجوعه كان الدار في العام الفاضل ما تروى في الشرح ترك في حاصر لتخصي في رص اسـ  
بال وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة السابقة والعقبة وهو مختار الراعي خلافاً لروى في الآية السابقة  
قال صاحب التمهيد في ما يشي به ما يروي في قوله من يراه ثم يقصها في ما قال وهو قد اقول من وجمع  
مفحس اهـ (قوله قبل يوم الح) أي لم يمت اسـ ما حقه في سنة الروي عن عبد الله بن كنانة بن اسـ بن  
رداس ان أبا جبر من أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامتة في عرفة فأجاب أي قد عرفت  
هم ما خلا العالم في آنس له فلما هم منه فقال أي رب ان شئت أعانيب المطاوم الجنة وعرفت العالم فلم يعب  
شية عرفة فلما أصبح بالرد له أعاد الدعاء فأجاب الى ما سأله الحديث وقال اسـ بن كنانة روى عنه انه  
سكن الحديث وكانهم اساقفاً الاحتجاج وقال الميقي هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب  
شعب فابن صعب بن واظهده عليه الجنة والا فقد قال تعالى ويظهر ما ورد ذلك من إنشاء وطلم بعضهم بمصادون  
شرك اهـ وروى ابن المبارك أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرقات وأهل  
شعر وهم منهم التبعات فقام عمر بن الخطاب قال يا رسول الله هذا ما حقه في هذا السكهم ولان أت من بعدكم الى يوم  
قيامة فقال عمر رضي الله عنه كثر نسيب ربنا وطلب وتسامي في العقب وساق فيه أحاديث أسـ والاصل ان

فتأمل (قوله وفي أقله بحسابه) أي يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط بحر (قوله لا شيء عابه) لعدم  
 العرف بالترام السلطنة، ولأن مسجد المدينة يجوز دخوله بالأحرام فلم يصرفه ما لم يزل الأحرام كافي الفتح وغيره  
 (قوله اشترى محرمة) وكذا لو اشترى عدا محرمة أن يحلله بحر (قوله ولو بالاذن) أي ولو كانت محرمة  
 بالذن النافع (قوله لعدم خلاف وعده) أي وعده المشتري فإنه ما وعدها بخلاف النافع لو أدس لها فإنه كان يكره  
 له أن يحلها كفي البحر (قوله بقص شعرها الخ) أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله حالته بل بفعله أو بغيرها  
 بأمره كالامتناع بأمرة بحر قلت وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على أفعال الطبع بل تنخرج من الأحكام  
 بحجودها من المخطورات ولا يرد عليها ما مر حواه من أن من سدد بحر لا يخرج عن الأحكام إلا بالأفعال  
 ويلزمه التحليل بها كما توهّمه الشرع لئلا في الحنانيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمهيى عنه ألا  
 نرى أن من أحرم بحرم لزمه رفض أحدهما ويتحلى منه بالخلق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعدد أو مرض  
 يتحلى بالهدى فكذلك هنا فالأمة بمجموعة عن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم المولى ومثلها الروحة أمان من سدد بحر فإنه مأمور  
 بالمضي في فاسده كأنهما على ذلك في الحنانيات فافهم وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على الهدى وإن وحب  
 علمها بعد كماله شرح به في الباب دعاء ما رساله هدى وح وعمره أن كان أسوأها ما طبع وعمره أن كان بالعمرة  
 وذلك على الأمة والعهد بعد العتق كذا في أسماء أول باب الأحصار (قوله وهو أولى الخ) لأن الجماع أعطى  
 مخطورات الأحكام حتى تعاقبه الفساد بحر وذكر بعده أن جماعها تحليل لها أن علم بأحكامها والأول وسدد  
 بحر (قوله وكذا) أي أنه أن يحلها ولا يتأخر تحليلها إياها إلى ذبح الهدى بحر (قوله أن لها محرمة) فإنها  
 استجبت حيث شئت بشرائها الوجوب وليس له معها ح (قوله والا) أي أن لم يكن لها محرمة (قوله هدى  
 محرمة) لعدم المحرم والزوج منعها لعدم وجوب خروجه معها فكانت محرمة شرعا (قوله ولا تحليل إلا  
 بالهدى) أي ليس له أن يحلها من ساعته كفي بحر بل يتأخر تحليلها إياها إلى ذبح الهدى وهو سدد أحد  
 قولين وسر في النسك الكبير إلى الكرخي والبسوط وسر إلى الأصل أن للزوج تحليلها بالهدى كما في شرح  
 اللسان وعلى رواية الأصل لا فرق بين البطل والفرص (قوله وكذا المكانة) لأن محرمة من وحده ط (قوله  
 بخلاف الأمة) فله أن يرجع بعد الدفن لأنهما مسكهما سادها وهي لا تملك فيكون الأمر إليه ط أسكنه يكره  
 كما مر (قوله إذا أذن) استثناء منقطع ط (قوله ليس لزوجها معها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد  
 رواجها يجوز له أن يستخدمها ولا يجب عليه ببوتها ط وهذا أولى من قوله في شرح اللسان أجل هذا إذا لم  
 يتوهم (قوله ح العي أفضل من ح الفقير) لأن الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في دهايه  
 وفصيلة الفرض أفضل من فصيلته المتطوع ح عن المع وهذا أصاب بطهرى ح الفرض كما قاله ط وفيها  
 إذا أحرم من الميقات أموال أو حرم من سادها فاقه سادسا وبأى وجوب الذهاب (قوله ح الفرض أولى من  
 طاعة الوالد) لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سبحانه وتعالى أسكن هذا إذا لم يصعب بأسره لما قدمه  
 أول الحج أنه يكره بالأذن ممن يجب استئذنه أي كأحد الأبوين المحتاح إلى خدمته وقدمه ان الاجتهاد  
 والجدات كالأبوين عدا فقد هما (قوله بخلاف البطل) أي فإن طاعتهما أولى منه مطلقا كما قدمناه عن  
 البحر عن المنقط (قوله ورجح في البرازة أفضل من الحج) حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعا كذا  
 روى عن الإمام أسكنه لما ح وتعرف المشقة أفق بأن الحج أفضل ومراعاة أنه لو حج فلا وفق ألفا ولو تصدق  
 به هذه الألف على المسكين فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس أفضل من اتفاق ألف في سبيل الله تعالى  
 والمشقة في الحج لما كانت عائدة إلى المال والبسود جميعا أفضل في المختار على الصدقة اه قال الرجح  
 والحق التفضل فما كانت الحاجة في نفسه أكثر والمفعة فيه أشمل فهو الأفضل كما وردتجة أفضل من عشر  
 غزوات ووردت كسبه فيجعل على ما كان أنفع فاد كال أشجع وأنفع في الحرب بسفهاه أفضل من حجه أو  
 بالعكس فحجه أفضل وكذا إناء إلى باط أن كان محتاجا إليه كان أفضل من الصدقة ويح البطل وإذا كان الفقير

في أقله بحسابه ولو نذر  
 لمشي إلى المسجد الحرام  
 ومسجد المدينة أو غيرهما  
 نذر عليه (اشترى محرمة)  
 لو (بالاذن له أن يحلها)  
 لا كراهة لعدم خلاف  
 وعده (بقص شعرها أو بغيرها  
 بطهرها) أو بغير طيب (ثم  
 بحاجه وهو أولى من التحليل  
 بحاجه) وكذا لو نكح حرة  
 بحرمة بمنزل بخلاف الفرض  
 لأنها لا تحرم والافهي  
 بحرمة ولا تحليل إلا بالهدى  
 ولو أذن لأمس أنه ينفل ليس  
 به الرجوع على المسكها ما فها  
 وكذا المسكها بخلاف  
 الأمة إذا أذن لأمته  
 ليس لزوجها منعهما  
 \* (مروغ) \* ح العي  
 أفضل من حج الفقير \* ح  
 الفرض أولى من طاعة  
 الوالد بخلاف البطل  
 \* بناء الرباط أفضل من  
 ح البطل واختلاف في  
 الصدقة ورجح في البرازة  
 أفضل من الحج المشقة في  
 المال والبسود جميعا قال  
 وبه أفق أبو حنيفة حسب  
 ح وعرف المشقة

معالي في تفضيل الحج على  
 الصدقة



فانهم ما ساقطوا الاحتجاج كما هو لا بأس به الكسب من مرداس كما وقع في البحر فان مداهن والصحابة ما هم بدول  
 كما ينبغي في مثل ما فهمهم (قوله يدخل البيت) و ينبغي ان يقتضيه الاصل في الله عليه وسلم وكان اس بحر  
 اذا دخله مشى قبل وجهه و دخل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين السدار الذي دخل وجهه من باب  
 ثلاثه اذ وع ثم يصلي يتوجه مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد بنت اللاطحة المصراة بين العمودين  
 مصلا عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور وضع خذله عليه ويستمع ويحذر ثم يأتي الاركان فيحمد  
 ويهلل ويسبح ويكبر و يسأل الله تعالى ما شاء و يلزم الادب ما يستلزم بطاهر و ما طهره (قوله ادالم  
 يشتم الخ) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله اقله في شرح اللغات و يعرفه أسد الاخرين يدخل  
 البيت أو يقصد من داره مقام ابراهيم عليه السلام بالانحلاف بين علماء الاسلام و انما الانام ثم شرح في  
 البحر وغيره اه و قد صرحوا بان ما حرم أخذ حرم دعه الا له ضرورة ولا ضرر و قد صرحوا بان لا يدخل البيت  
 من مناسك الحج (قوله ولا يجوز الخ) ٣ قيل ذكر المرشد في مد كونه ما من حال الدلالة قطب الدرس في  
 والذي يظهر لي أن السكينة و ان كانت من قبل السلطان من بيت المال فاصرها جميع الى يعطيه لمن شاء من  
 الثيبين أو غيرهم وان كانت من أوقاف السلاطين و غيرها فاصرها جميع الى شرط الواجب فيها من  
 عينها وان جهل شرط الواقف و ما جعل فيها من أوقاف السلاطين كاهوا الحكم في سائر الاوقاف  
 وكسوة السكينة الشرعية الات من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها و قد عرفت في شيء أنهم  
 يأخذون لانفسهم السكينة العتيقة بعد وول السكينة الجديدة فيقولون على عادتهم في الله أعلم (قوله  
 وله ليس بها) أي الشاري ان كان امرأة أو كان رجلا أو كان سكينة من غير الخير كفي شرح الا ان يدخل  
 بعض المحشين عن المسلمين الكبير للسب الذي يقيده ذلك أي ما عدا الم سكن عليها كائنا لا سيما كلمة و قد  
 (قوله الا اذا قتل فيه) والا المراد قاتله يعرض عليه الاسلام فان أسلم سلم والا قتل كذا في شرح الخ  
 عن الماتق لكن عبارة الباب هكذا في معنى في غير الحرم باب قتل أو اذنه أو رث أو ثم بغير أو دخل غير دلاله  
 مما لا يجب الحد ثم لان الله لا يعرض له ما دام في الحرم ولا كن لا يباح ولا يؤا كل ولاية الس ولا يؤا  
 أن يخرج منه فيقتص منه وان فعل شئ باس ذلك في الحرم يقام عليه الحد و من دخل الحرم معاد لا قتل  
 فيه اه وكذا سيأتي في المتن قبل باب القود من الحمايات ما ح الدم الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج  
 عنه لا قتل الخ و اذا ار ح هالك وأه في حدود المسلمين يقتل في الحرم انا و قتل في الحرم  
 الا ان عن التمسك ل ما من عن الماتق من القود - بل وقال انما يخالف بظاهره لا طلاقه ثم انما يجب التمسك  
 اطلاقهم ع دم قتله عا لا الم يقتل عرس و انما لا يباحه عن الاسلام - نية في الحرم وذكر أن ما من الطاهر  
 عن أي سببه لا يقطع يد الارق في الحرم لا فاهما اه ذات و قد عرفت عبارة الحارثي وان فعل شئ من ذلك  
 في الحرم يقام عليه الحد في موافق كلام الحارثي وكلام اللغات السار ان الحد ولا يقام في الحرم على من جنى  
 خارجة ثم طأ اليه ولو كان ذلك في حدود المسلمين بخلاف ما اذا كانت الحماية في حرم على هذا في فرق في حدود  
 النفس بين إقامة الحد و بين القصاص من حيث ان الحد في لا يقام في الحرم الا اذا كانت الحماية فيه بخلاف  
 القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف ليس لها سلطان الا على من جنى على المال اذا  
 جأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذا يقتضيه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى  
 و بخلاف القصاص في النفس لانه ليس منزلة المال و أمما في جميع الجارية من قضاة صلى الله عليه وسلم عام  
 الفتح يد الخ و به بركة ولا ينافي ما قلناه الا اذا ثبت ان امرت سارح الحرم والله تعالى أعلم (قوله لا يقتل فيه)  
 لان فيه تقييد البيت الشرعي وقد أمر الله تعالى بقتله و قد ذكر الحكم في سائر المسجدين لانه يجب تطهيره من  
 الاقدار و حتى قامت ان كانت هذه هي العلة فهو شامل لكل مسجد (قوله يكره الاستنجاء بماء زمزم) وكذا  
 قوله الجاهلية السلفية من ثوبه أو يديه حتى ذكر بعض العلماء تغيره بذلك و يستحب غسله الى البلاد فقد

مطالب في دخول البيت

يبدأ بدخول البيت الى الم  
 يشتمل على ابداءه منه أو غيره  
 وما بقوله العوام من العروة  
 الوثقى والمهملات التي في  
 و بما منه مرة لا الأصل  
 له ولا يجوز زيارته السكينة  
 من نية شدة بل من الامام  
 أو نائبه وله له ما ولو  
 أو طأ الى الحرم لا يكره  
 الحرم الا اذا دخل فيه ولو  
 قول في البيت لا يقتل فيه  
 يكره الاستنجاء بماء زمزم  
 لا الاعتدال

٢ مطالب في ان يقتل  
 كسوة السكينة

مطالب في دخول البيت  
 الحرم ثم التمسك عليه

مطالب في سكرانية الاستنجاء  
 بماء زمزم

حديث ابن عباس وان ضعف فلا شواهد تدفعه والاية ايضا تؤيد ومما يشهد له ايضا حديث البخاري  
مرفوعا من حج ولم يردت ولم يمسق رجوع من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعا ان الاسلام بهم دم  
ما كان قبله وان الهجرة بهم دم ما كان قبلها وان الحج بهم دم ما كان قبله لكن ذكر الاكل في شرح المشارق  
في هذا الحديث ان الحربي تجب له كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل وأخذ المال وأحرز به دار  
الحرب ثم أسلم لم يؤخذ شيء من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كاميا في تحصيل مراده ولكن ذكر صلى الله  
عليه وسلم الهجرة والحج ناكدا في نشارته ونزغيا في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا  
يقطعان ميسما بمجموع الكفار وانما يكفران الصغار ويحجزان يقال والاكابر التي ليست من حقوق أحد  
كالاسلام الذي اهـ مخلصا وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين انفقوا عليه وهكذا  
ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كافي البحر وفي شرح اللسان ومشى الطيبي على أن الحج بهم دم الكافر  
والمظالم ووقع منازعة غير بعيد بين أمير بادشاه من الخليفة حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر  
المتحى من الشافعية وقدم مال الى قول الجمهور وكتب رسالة في بيان هذه المسئلة اهـ قات وطاهر كلام  
الفتح المجل الى تكفير المظالم أيضا وعليه مشى الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد  
الصابر المحتسب وعزاه أيضا المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج ولم يردت الخ فقال وهو يشمل الكافر  
والتباعد واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائه او قال  
الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط  
عنه ثم تأخيرها لانفسها ولو أخرها بعد تقرر دائم آخر اهـ وفتحوه في البحر وحقق ذلك ابراهيم اللقاني في  
شرحها الكبير على حوارة التوحيد بأن قوله صلى الله عليه وسلم من حج من ذنوبه لا يتناول حقوق الله تعالى  
وحقوق عباد لانهم الى الذمة ليست ذنبا وانما الذنوب المظالم فيها والذي يسقط اثم شخص الله تعالى فقط اهـ  
والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى يسقط اثم التأخير فقط عما  
مضى دون الاصل ودون التأخير الممسوق قال في البحر فليس معنى التكفير كما يتوهمه كثرة من الناس  
أن الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل أحد بذلك اهـ ومما يظهر  
أن قول الشارح كبري أسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا فائله كما علمه بل هذا  
الحكم يخص الحربي كما مر من الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذ مات قبل القدرة على أدائه  
سواء كانت حق الله تعالى أو حق عماده وليس في تركه ما يفي به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم  
بعدمه فلا مانع من سقوط نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد فالله تعالى برضى نفسه عنه كما  
مر في الحديث واظهار أن هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم أيضا والالم يفي بالقول بتكفيرها محمول  
على أن نفس المظالم الدين حق عباد أيضا لان فيه جنابة عليه وتأخير حقه عنه حيث قالوا بسقوطه لا يسقط  
نفس الدين أيضا عند الجز كاتقدهم عن عياض لكن تقيده عياض بالتوبة والعجز تفسير فظاهر لان التوبة  
مكفرة بذاتها وهي انما تسقط حق الله تعالى لا حق العبد فتعين كون المسقط هو الحج كما قدمته الاحاديث  
المأثرة وأما انه لا فائله بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يعمل كلام الشارحين  
المأثر وحديثنا ذبح قول الشارح كبري أسلم في هذا الاعتبار فانهم ثم أسلم أن تجوزهم تكفير الكافر  
بالهجرة والحج من انفس عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم  
أيضا بل القول بتكفير اثم المظالم وتأخير الصلاة ينافي به لانه كبيرة وقد كفرها الحج بالان لا يشك في انفسه عزم  
قوله تعالى ويطهر ما دون ذلك ان يشاء وهو ان تقاد أهـ بل الحق ان من مات مفسرا على الكافر كلها سوى  
الكافر فإنه قد يعني عنه شفاة أو بعض الفصل والخاص بل كافي البحر ان المسئلة فنية فلا يقطع بتكفير  
الحج الكافر من سقوطه تعالى فضلا عن حق في العباد والله تعالى أعلم (قوله شافعية) أي بمكانة وابنه عبد الله

حديث ابن عباس انه عليه  
الصلاة والسلام استغيب  
حجته في السماء والمظالم  
نفي



منه أن يحيى بن يوسف لما كان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم لم واحلاله ونوافقه طاهر ما ذكرناه من  
 قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائراً إلا معه حاشية الأثر ياتي كتاب سقائل أن تكون شهيته يوم القيامة  
 اهـ ونقل الرخحي عن العارف الملا حامد أن أقرار اليازة من الطبع حتى لا يكون له من سده شهيته في سفره  
 (قوله فقد أخبر الخ) أي بقوله صلى الله عليه وسلم من أتى في مسجد من هذه أفضل من ألف صلاة في مساجد  
 المساجد إلا المسجد الحرام صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد من مساجد الدنيا  
 صححه وحقه ابن عسكراً وقال انه من ذهب عامة أهل الأثر من سرح الباب وقد من الكلام على المذاهب  
 المذكورة قبل باب القرب وفي الحديث المنقفي عليه لا تشد الرحال إلا في ثلاثة مساجد المسجد الحرام  
 ومسجد أبيه والمسجد الأقصى والمعنى كما أفاد في الآية أنه لا تشد الرحال إلا في هذه المساجد الثلاثة  
 الثلاثة مساجد من المصاحفة بخلاف بقية المساجد فانها متساوية في ذلك فلا بد أن تشد الرحال في هذه الثلاثة  
 كصلاة رستم وتعلم علم وزيارة المشاهدة كبر النبي صلى الله عليه وسلم لم وقبر النبا صلى الله عليه وسلم وسائر الأئمة (قوله  
 وكذا بقية القرب) أي كالمصوم والاعتكاف والسدقة والكرامة ونحو ذلك ما في عن الطحاوي  
 اختص هذه المضاعفة بالقرائن وعن غيره المواصل كذلك (قوله ولا تذكره الجورة بالمدينة الخ) وقيل  
 تذكره كسكة وقيل انها على الخلاف بين أبي حنيفة ومالك بن أنس وقيل في القرب واختار في الباب  
 الجورة بالمدينة أفضل منها كسكة وأيده بوسعه وبحديث فيها شارحه القاري ثم في المباحث في الفتح حيث  
 ذكر فصل الجورة عن كسكة ثم قال سكن القاري ثم رابع السلسلة أقل القليل فلا بد من الفتنة باعتبارهم ولا بد  
 حالهم قديراً في الجورة لأن شأن المصوم والدعوة الكادية وانما الأكل بمتاكرين إذا حلفت به كسكة إذا  
 ادعت وعلى هذا فيجب كون الجورة بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السلسلة أو تضاعفها ان قد في  
 معناه الساقطة وقوله الأدب المفصل إلى الاختلال بواجب التوجه والجلال قائم اهـ قال جوهري في  
 معنى للشارح أن يصير على الكراهة ويترك التقييد بالثبوت أي اعتبار المصوم من حال الناس لا سيما أهل  
 هذه الزمان والله المستعان (حاشية) \* يستحب له إذا عزم على الرجوع إلى أهله أن يودع المسجد من أهله  
 ويدعوهم به بأحسن وأبش وأبش الكرم فيسلم ويدعوهم يسأل الله تعالى أن يوفيه الله إلى أهله سالماً  
 ويقول غير مودع يا رسول الله ويخبر في خروج الفسخ فانه من أمارات القبول ويخبر أن يصدقني على  
 بغير أن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يصر فيه كما كان يصر على مائة الف درهم في كل الفسخ ويصر  
 من الرجوع أن يكبر على كل شرف من الأوصاف يقول آتوني ثيابي عذوب ساجدون لربكم عذوب  
 صدق الله وعده وصر عبده وهزم الأحزاب \* وهو هادئ عليه من علي الصلاة والسلام وإذا أشرف على  
 بلده سلك دابته ويقول آتوني الخ ويرسل إلى أهله أن يحبرهم ولا يبعثهم فانه من سبب الله وإدخالها إلى  
 بالمسجد وصلى فيه ركعتين إن لم تكن وثقت كراهة ثم يدخل مبركة ويصلي فيه ركعتين ويعمد الله ويشكره على  
 ما أولاه من اتسام العبادة والرجوع بالسلامة ويديم حمده وشكره مدة حياته ويتعبد في مسابقة ما يرضى  
 الاجتهاد في باقي عمره وعلاوة الخ المبرور وان يعود خير مما كان وهذا التمام ما يسر الله تعالى لعبده الصالح من  
 ربح العبادات أسأل الله رب العالمين الجود العظيم أن يحقق لي فيه الاختصاص ويحمله بأفعالي يوم القيامة انه  
 علي ما يسأله قدير ولا حسنة جدير وأن يسهل لي كمال هذا الكتاب مع الانحلاص والذيق العميم لولاه العباد  
 في أكثر البلاد والحمد لله أولاً وآخراً وطاهراً وما طاب وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فجز على يد  
 أقر الوري جامعها الحقيق محمد عابد بن غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين ما سنة ١٢٤٣  
 \* (بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب السكاح) \*

فقد أخبر أن صلاة في هذه  
 من أهل في غيره إلا المسجد  
 الحرام وكذا بقية القرب  
 ولا تذكره الجورة بالمدينة  
 وذكر أعظم من في قوله

مطلب في الجورة بالمدينة  
 المشرفة وذكر المكارمة

ذكره عقب العبادات الأربع لأن كتاب الدين لأنه بالنسبة إليها كالسبيل إلى المركب لأنه عبادة من وجبه  
 معاملة من وجبه وقدمه على الجهاد وان اشتر كافي أن كلامه منسب لما سبب لوجود المسلم والسلام لأن ما يحصل

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تجمعه وتختبر برأى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
يجمعه وفي غير الترمذي أنه كان يجمعه وكان يصبه على الموضع ويستقيم وأنه حنك به الحسن والحسين رضي  
الله عنهما من اللباس وشربه \* (تنبه) \* لا بأس بأخراج التراب والأحجار التي في الحرم وكذا قيل في تراب  
البيت المعظم إذا كان قد رايسير التبرك به بحيث لا تفوت به عبارة المسكن كذا في الطهيرية وصوب اس  
وهذان الموضع عن تراب البيت لا يتسلط عليه الجبال فيبقى إلى خراب البيت والعباد بالله تعالى لا بالقليل  
من السكبر كثير كذا في معين المقي للمصنف (قوله لا حرم المدينة عندنا) أي خلافا للأئمة الثلاثة قال في  
الكافي لا نأمر قناصل الأصفياء بالانص القاطع ولا يحرم الأدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي  
في الحديث وما لك في المشهور وأكثر من لقيناه من علماء الأمصار لأجزاء على قاتل مذبذب ولا على قاطع شجرة  
وأوجب الجراة ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن مافع المالكي وهو القديم للشافعي وروى عنه النووي وتسامه  
في المراح (قوله على الراجح) يومهم أن فيه خلافا في المذهب ولم أره وفي آخر الباب وشربه أحسنه على أن  
أفضل البلاد مكة والمدينة زادهم الله تعالى شرفا وتعظيما واختلفا أهما أفضل فتيل مكة وهو مذهب الأئمة  
الاثثة المروى عن بعض الصحابة وقيل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قيل وهو المروى عن  
بعض الصحابة وأهل هذا الموضع بحياته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية  
بينهم وهو قول مجتهد لا معقول ولا معقول (قوله الإلح) قال في الباب والخلاف فيما عدا موضع القبر  
المقدس محاصم أعضاء الشمر يفة وهو أفضل بقاع الأرض بالاجتماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في  
غير البيت فان الكعبة أفضل من المدينة معاد الصريح الا قدس وكذا الصريح أفضل من المسجد الحرام وقد  
نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفصيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل  
الحنبلي أن ثالث البقعة أفضل من العرش وقد وادقه السادة المبكرين على ذلك وقد صرح التابع الفاكهي  
بتفضيل الأرض على السموات لحاوله صلى الله عليه وسلم لها وحكاها بعضهم عن أكثر من خلق الأنبياء منها  
ودونهم فيها وقال المروى الجهور على تفضيل السماء على الأرض في أي أن يستثنى منها وأصح وهم أعضاء  
الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (قوله مدونة) أي باجماع المسلمين كذا في الباب وما نسب إلى الحافظ ابن نجيم  
الحنبلي من أنه يقول بالمهسي مع ما قد قال بعض العلماء أنه لا أصل له وإعيا يقول بالنهسي عن شد الرحال إلى غير  
المساجد الثلاث أما منس الرابة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء  
والأمام السبكي فيه تأليفه في باب شرح الباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء  
الصحيح نعم بالأكراهة شروطا على ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبا وهو قول السكري  
وغيره من أن الرخصة في زيارة القبول ثابتة للرجال والنساء جميعا لا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول  
بالاستحباب لا مطلق الاصحاب والله أعلم بالصواب (قوله بل قيل واجبة) ذكره في شرح الباب وقال كجابهته  
في الدرر الماضية في الزيارة الصلوة وذكره أيضا الخبر الرمي في حاشية المنع عن ابن حجر وقال وانتصر له نعم  
بعبارة الباب والفتح وشرح المختار أنهم اقروا بوجوبها من الوجوب إن له سعة وقد ذكر في الفتح ما ورد في فضل الزيارة  
وذكر كيفيتها وأدائها وأطال في ذلك وكذا في شرح المختار والباب دليل اجمع ذلك من أراد (قوله ويبدأ  
الح) قال في شرح الباب وقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج مرضا لا حسن للحاج أن يبدأ  
بالحج ثم يثني بالزيارة وأن يبدأ بالزيارة اه وهو ظاهر إذ يجوز تقديم المسئل على المرض إذا لم يخش  
الفتور بالاجتماع اه (قوله ما لم يره) أي بالقبر المكرم أي بمكة فان المدينة كأهل الشام يبدأ بالزيارة  
لاجملة لأن تركها مع قربها عنهم من المساواة والشقاوة وتكون الزيارة حجة بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة  
القبلية للصلاة مع الباب (قوله وليتوهمه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الصميم  
شعر بتأنيده في زيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يخصص له إذا قدم في زيارة المسجد أو يستغنى عن فضل الله تعالى في

اللب في تفضيل مكة على  
مدينة

اللب في تفضيل قبره  
سكروم صلى الله عليه وسلم

لا حرم المدينة عندنا  
مكة أفضل منها على الراجح  
أصح أقصاه عليه الصلاة  
السلام فإنه أفضل مطالقة  
في من الكعبة والعرش  
السكري وزاوة قبره  
ندوة بل قيل واجبة من  
سعة ويبدأ بالحج لو فرضا  
تغير لو بالمال عريه فيبدأ  
يارثه لا جملة وليتوهمه  
زيارة مسجد



نفرح الذكر والحنين  
المستحيل والوثنية الجوار  
د كورته والمخارم راسية  
وان ان الماء لانه سلا  
الحاس وأما الحاس  
نكاح الجنية بنهود فنية  
(قصدا) شرح ما يبدى الطل  
مما كثره أمة لا تسمى  
(و) بعد أهل الأول  
والله (هو حقة في الوثنية  
مما في المقد) في بيت جاد  
الكتاب أو الـ ما شرد  
عن القرائن راد به الوفاء  
كما ولا نكحوا ما نكحكم  
آماز كم من الذم أهله  
فمن يد الالب إلى الالب

بأنسكهة امراد المسلمين أضعاف ما يحصل بالقول فان العباد في الجهاد حصول القتل والدمية على أن يكونه  
 سبيل وجود المسلم تسامحا بطرا الى أن تحدد الصفة بمنزلة تحدد الذات وكذا على العتق والوقف والاضحية وان  
 كانت عبادات أيسلانه أقرب الى الأركان الأربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التحلي لروايل  
 العبادات أي الاشتغال به وما يشتمل عليه من القيام بحسبته واعطاف النفس عن الحرام وترية الولد ونحو  
 ذلك (قوله ليس له عبادات الخ) كذا في الاشباه وفيه نظر أما أولا فان كونه عبادا في الدنيا عما هو ليس كونه سبعا  
 لكثرة المسلمين وما فيه من الاعطاف ونحوه مما ساد كونه وهذا مقتضى الجمة بل ورد أن أهل الجنة لا يكون لهم  
 فيها ولدان كن ورد في حديث آخر المؤمن اذا شتم في الولد في الجنة كان حله ووضعوه في ساعة واحدة كما  
 يشتمس وهذا أولى لقول الترمذي انه حديث حسن غريب وأما ثانيا فلا بد أن الذكر والشكر في الجنة أكثر  
 منهم في الدنيا لان حال العبد يصير كمال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون ما يشاء هذه العبادة  
 ليست بعبادة كغيرها بل هي مقتضى الطبع لان خدمة المالك له وشرف وترادافا تقرب وتسامح في حاشية الجوى  
 على الاشياء (قوله عقد) العقد مجموع ايجاب أحد المتكاملين مع قبول الآخر وكلام الواحد القائم مقامهما  
 أعني متولى الطرفين بحرف وفيه كلام يأتي (قوله أي حل اسم تعاريف حل) أي المراد أنه عقد يملك حكمه  
 بحسب وضع الشروع وفي البدائع أن من أحكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بمساعده في مساعده وسائر  
 أخصاها استمتاعا أو ملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشايخنا في ذلك اه بحرف عن الدبوسي  
 المعنى الاول الى الشافعي لكن كلام المصنف كالذكر صريح في اختياره على أن الظاهر كما في النهر ان الخلاف  
 المظني لقول الدبوسي ان هذا المالك ليس حقيقة بل في حكمه في حق تحصيل الوطء دون ما سواه من الأحكام التي  
 لا تدخل تحت الزوجية اه فعلى القول الذي نزل الدبوسي الى أصحابنا من أنه ملك الذات ليس ملكا للذات  
 حقيقة بل ملك التمتع أي اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من القول بأنه ملك المتعة وبه  
 ظهر أن نفس المالك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من نفس غيره بالحق تعالى الله عن الاختصاص  
 أقرب الى معنى المالك لان المالك نوع منه بخلاف الحل لانه لازم لملك المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا  
 أيضا على أن ملك كل شيء بحسبه ذلك الزوج المتعة بالاعتقاد ملك شرعي كملك المستأجر المنفعة من استأجره للخدمة  
 مثلا ولا يرد عليه قوله في الجهر ان المراد بالملك الحل لا الملك الشرعي لان المالك هو الحق ولو ثبت تشبيهه بغيرها لها  
 ولو ملك الانتفاع ببعضها حقيقة لمكان باله اه لان ملك الانتفاع بالمصنع حقيقة لا يستلزم ملكه  
 البديل وانما يستلزم ملك نفس المصنع كالو وطئت أمته فان العقول ملكه نفس المصنع بخلاف الروح فادهم  
 \* (تنبه) \* كلام الشارح والبدائع يشير الى أن الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كما ذكره السيدي أو  
 السعدي وهو شيء مسكين قال ويتفرع عليه ما ذكره الايساري شارح الكفر في شرحه للجامع الصغير في  
 شرح قوله عليه الصلاة والسلام احفظ عورتك الامن زواجك أو ما ذكرت يملك من ان للروح أن ينظر  
 الى فرج زوجته وحاشية تدبرها بخلافها حيث لا تنظر اليه اذا منهها من المطر اه ونقله ط وأقره والظاهر  
 أن المراد ليس لها الجوارح على ذلك لا بمعنى أنه لا يحصل لها اذا منهها منه لان من أحكام النكاح حل استمتاع  
 كل منهما بالآخر نعم له وطؤها جبر اذا امتنعت بلامانع شرعي وليس لها الجوارح على الوطء بعد ما وطئها مرة  
 وان وجب عليه ديانة أجنبية على ما سيأتي تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتدائية والاولى أن يقول بأمرأة  
 والمراد به الحقيقة أنقوتها بقرينة الاستدراك من الخلفي وهذا بيان لحجية العقد قال في الجهر بعد نقله عن  
 الفتح ان محليته الاثني والاولى أن يقال ان محليته اثني حقيقة من بنات آدم ليست من الجرمات وفي الغناية  
 محسلة امرأة لم يمنع من نكاحها ما يمنع شرعي من نكاح الذكر لذكر والخلفي مطلقا والجنية لا تسمى وما كان من  
 النسب محسرا على التأييد كالحارم اه وبه ظهر أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطء  
 لان المراد بيان حجية العقد ولما احتج بالبدائع الشرعية عن الحارم والمراد به الجرمية بنسب أو نسب كالمصاهرة

ليس له عبادات شرعية من  
 عهد آدم الى الآن ثم انه قر  
 في الجنة الا انكاح والايمان  
 (هو) عند الفقههاء (عقد  
 يملك المتعة) أي حل  
 استمتاع الرجل من امرأة  
 لم يمنع من نكاحها ما يمنع  
 شرعي



مطلب كثيرا ما يتساهل في  
اطلاق المصطلح على السنة

(و) يكون (سنة) مؤكدة  
في الاصح فباشم تركه ويات  
ان هو عن شمسنا وولد (حال  
الاعتدال) أي القدرة على  
وطء وطء وطء ورجوع  
المهر ورجوعه لا هو وطء  
عليه والاب كان على من رجع  
عنه (و) كروها لوه  
الجور) فان يبقه ومذلا  
ويجب ان لا يبقه وتقسيمه  
شطابة وكونه

بل ينبغي وجوبها حذرا وان لم يعالج على طاعة القدرة الوفاء نأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح) وهو محل  
القول بالاستصحاب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المصطلح على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب كفاية  
وتعامه في الفتح وقيل واجب فيما روي في البر كياتي قال في المحرر دلائل السنة حالة الاعتدال الاقترانه  
تعاله على الله عليه وسلم في نفسه وزده على من اراد من أمته التحلي للمادة كاتى النجاشي ردا ليعسان قوله من  
رغب عن ساني فليس منى كما أوضحه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتمال به لم وتعاليم كافي درر البحار  
وقدم ما أنه أفضل من التحلي لا راعى (قوله فيما يتركة) لان الصحيح ان ترك المؤكدة مؤتم كعلم في الصلاة  
بحر وقده ما في سبيل الله لانه لا لا حتى نتركها ثم يسير وان المراد ان ترك مع الاصرار وحدها رقت  
المؤكدة الواجب وان كان مقتضى كلام البدائع في الامامة أنه لا فرق بينهما في العبارة (قوله) ويات  
ان نوى تحصيلها أي منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا لو نوى مجرد الانساع واما مثال الاسئلة في مالو نوى  
مجرد قضاء الشهوة والادة (قوله أي القدرة على وطء) أي الاعتدال في التوقيت أن لا يكون بالمعنى المشار في  
الواجب والفرص وهو شدة الاشتياق وأن لا يكون في غاية الفتور كالغنى ولذا فسره في شرحه على الماتق بأن  
يكون بين الفتور والشوق وزاد المهر والبطقة لان الجرم يمسقط الطرس في بعض السنة الاولى وفي  
الجور والمراد حالة القدرة على الوطء والمهر والبطقة مع عدم الحوص من الزواجر وترك الفرائض والسنة  
فالمراد قدر على واحد من الثلاثة أو صنف واحد من الثلاثة أي الأخيرة فليس معتدلا لا يكون سنة في حقه  
كما أفاده في البدائع اه (قوله لا وطء عليه ولا انكار الخ) فان الموطئة المقترنة بالا كاز على الترك دليل  
الوجوب وأجاب الرضوي بان الحد يثبت فيه الانكار على التارك بل على الرافض عنه ولا شك أن الرافض  
عن السنة محل الانكار (قوله ومكروها) أي نكرها بما جهر (قوله فابتنه) أي تيقن انسا وحرمان  
السكاح انما شرع لصلوة تحصى النفس وتتميل الثواب بالجوهرية ثم يتركها كسب المحرمات فتعذر المصالح  
لر تحاش هذه المصالح بغير ترك الزواح فبما ساد ذكره في البحر من المحتى وهو الاباحة ان صاف البحر  
من الايقاع عوبه اه أي خوفه براح والا كان مكرها نكر بما لا بد من الجور من مواعيد والظاهر  
أنه اذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد شرب الدوا وحل في قضاء الشهوة ولم يفسد شيئا لم يثبت عليه ادلائل الابالية  
فيكون مباحا أيضا كالوطء لقضاء الشهوة لكن لما قيل له على الله عليه وسلم ان أحدنا يفتى شهوته فكيف  
يثاب فقال صلى الله عليه وسلم ما ممانه أو يملو وصحها في محرم أما كان يعادى في اليد الثواب فطاعتها  
الا أن يقال الراي في الحد يثبت قضاء الشهوة لاجل تحصيل النفس وقد صرح في الاشارة بان السكاح سنة  
مؤكدة فيحتاج الى النية وأشار بالعام الى توقف كونه سنة على الية ثم قال وأما الباحات فتختلف في بعضها  
باعتبار ما صدرت لاجله فادقصد بها التقوى على الطاعات أو التوجه الى الله كاتت عبادة كالا كل واليوم  
واكتساب المال والوطء اه ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا أنه اذا لم يترتب بنية كاتت مباحا لان اليهود  
منهم من يمشي بغير رد قضاء الشهوة ويؤذي الله اده على حلاله وأقول بل فيه فصل من جهة انه كان من قضاءها  
يعير الطريق المشروع فالحدول اليه مع ما يعلم من أنه قد يستلزم انتقالا منه قصد ترك المصيبة اه (قوله  
ويندب اعلاه) أي اظهاره والسير راجع الى السكاح بمعنى العقد الحديث الترمذي أعانوا هذا السكاح  
واجلاه في المساجد وامر بوا عليه بالدخول ففتح (قوله وتقديم خطبة) بهما السامع ما يدكر قبل اجراء العقد  
من الحد والتشهاد وأما بكسر هاء في طلب التزوج واطلاق الخطبة فافاد أنهم لا يمتنع بالخطبة خصوصا في سنة وان  
خطاب بمساو رده هو أحسن ومنه ما ذكره ط عن صاحب السنين الحسين من المعطاة عليه الصلاة والسلام  
وهو الحمد لله تحمده ونسبته تعين به ونسبته ونوع ذبائنه من شروا بطبنا وسبنا تت أعمالنا من يهدي الله ولا  
مضل له ومن يضال فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها  
الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقيب يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا

بغلاف الاجنبية فيتعاقب بالاسم بدلان ولما هما محرم عاياه شربا كانت الحقيقة معصومة من المجرى كذا في  
 البحر والنهر يروى شرحه (قوله بخلافه) حال من الموصولة في قوله كما قال ح من ولا تنكحوا أي  
 مال كونه مخالفا لقوله تعالى حتى تنكح حيث لم يرد به الوطء بل أريد به عدم تنكحه عن القران بل  
 وجدت فيه قرينة وهي استحالة الوطء منه الآن الوطء فعل وهي بنفسه لا فاعله وهو هي قوله والمنكح والم  
 (قوله لا سنداه اليها) على ما استنفيد من المقام من ان المراد العقد أو ما شترط وطء الحال فأشود من  
 حديث العسيلة ط (قوله الاجمزا) قد يقال اذا كان لا انفك كذا عن المارة على التقديرين والمرح  
 لاحدهما على الآخر اه ح يعنى أنه ان أريد باله كساح في الآية الوطء كان مجازا عقليا لعدم تصور  
 الذهل منها وان أريد به العقد كان مجازا لغويا لانه حقيقة الوطء حمل الآية على أحدهما ترجيح لا مرجح  
 بل قد يقال ان حاهما على الوطء أنسب بالواقع فان المطابقة ثلاثا لا تحمل بدو وطء الحال اللهم الا أن يقال المرح  
 كثرة الاستعمال ط أقول العاقل انه لا مانع من ارادة كل منهما الكساح كان النزاع في ان الكساح  
 حقيقة في الوطء أو في العقد وكان الرابع عند الاول فالواو انه في هذه الآية مجاز لغوي يعنى العقد كونه  
 أمصرح في الرد على القائل بانه حقيقة فيه ولو قيل انه مجاز عقلي في الاسماء لصح أيضا كما يصح في قول النجوى  
 النهر أن يجعله من المجاز في الاسناد ولكن المشهور أنه مجاز لغوي بلافة الحالية والحالية على انه ليس في  
 كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمنكح من العقد لا الوطء الاجمزا يمكن حمله أيضا على أنه مجاز في  
 الاسماء بقرينة قوله لا سنداه اليها أي انه من اسماء الدننى الى غير من هو له وقوله والمنكح بيان لكون  
 اسناده اليها غير حقيقى فاهم (قوله عند الوفا) مصدر تاقى نفسه الى كذا اذا اشتتقت من باب طلب  
 بجرع من العرب وهو بالفتح الثلاث كالملا والبيان والمراد شدة الاشتياق كفى الربا على أى بحيث  
 يخاف الوقوع في الزنا ولم يتزوج اذ لا يلزم من الاشتياق الى الجماع الخوف المدكور بحرفات وكذا فيما  
 يظهر لو كان لا ينكح مع نفسه من الممار المحرم أو عن الاستمناء بالكساح فيجب التزوج وان لم يخف الوقوع  
 في الزنا (قوله فأن تيقن الزنا لانه فرض) أى بان كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا لانه لا ما لا يتوصل الى ترك  
 الحرام الا به يكون فرضا بغير وفيه نظر اذ التزل قد يكون بغير الكساح وهو التمسى وحيد لا يلزم وحده  
 الاول فرضا بالمسئلة بانه ليس قادر عاياه ثم ليس قوله لا يمكنه الاحتراز عاياه طاهر في فرض المسئلة في عدم  
 قدرته على التمسى وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع في الزنا ولو قدر على شئ من ذلك لم يبق  
 الكساح فرضا أو واجبا على بل هو أو غيره مما يمنع من الوقوع في المحرم (قوله وهذا ان ملك المهر والسند)  
 هذا الشرط راجع الى القسمين أعنى الواجب والفرض وراد في البحر شرط آخر فهو ما وهو عدم خوف  
 الجور أى الظالم قال فان تعارض خوف الوقوع في الزنا ولم يتزوج وخوف الجور ولو تزوج فعدم الشاى فلا  
 افتراض بل يكبره فأفاده السكالك في الفسخ والله لان الجور معصية متعاقبة باعساد والمع من الزمان حقوق الله  
 تعالى وحقوق العبد مقدم عند التعارض لا سيما مع غنى الولي تعالى اه قلت ومقتضى الكراهة أيضا عدم  
 عدم ملك المهر والسند لانهم لا يمتنع عند أيضا وان تعاقب الزنا ليس يأتي أنه يندب الاستدانة له قال في البحر فان  
 الله صام له الاداء فلا يخاف الفقر اذا كان من يتبسه الخصمين والتعفف اه ومقتضى أنه يجب اذا خاف  
 الزنا وان لم يملك المهر اذ قد روي استدانته وهذا مناف للشرط المدكور الا أن يقال الشرط ملك كل من  
 المهر والسند ولو بالاستدانة أي يقال هذا في الخارج عن الكساح ومن ليس له جهة وفاء وقدم الشارح في أول  
 الجمع أنه لو لم يتزوج حتى أتلف ماله وسماه أن يستقرض ويبيع ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله  
 تعالى بذلك أى لو باع ماله ولو قدر كاديه في الظاهرية اه وقد من شأن المراد عدم قدرته على الوفاء في الحال  
 مع تمام قسطه أي لو استبد قدر والا فلا فصل بعدمه ويقتضى بل ما ذكر من تدب الاستدانة على ما ذكره من  
 طلبة التزوج على الوفاء وحده فاذا كانت تدب في عدم الوفاء في الزنا في وجوبه عند تيقن الزنا

بغلاف حتى تنكح زوجا غيره  
 لا سنداه اليها والمتصور منها  
 العقد لا الوطء الاجمزا  
 (ويكون واجبا عند  
 الثوقان) فان تيقن الزنا  
 الإبه فرض نهابة وهذا  
 ان ملك المهر والسند والا  
 فسلا ثم بتركه بدائع



وصفها بكونها عقودا مخصوصة بأركانها وشرائطها وتنتهي بالثبوت بانهما ساو حود  
 شرعي زائد على الطبيعي وليس العقد الشرعي بشرط الإيجاب والقبول ولا الارتباط وحده بل هو مجموع  
 الثلاثة وعليه قوله وسمعت أي السكاح أي يثبت ويحصل انعقاده بالإيجاب والقبول (قوله من أحدهما)  
 أشار إلى أن المتقدم من كلام العقاديين إيجاب سواء كان المتقدم كلام الروح أو كلام الروح والآخر قبول  
 من المخ ولا يتصور تقدم القبول وقوله نزوحا بانهما إيجاب وقول الآخر روحا بانهما قبول فلا قال  
 قال أنه من تقدم القبول على الإيجاب وتتمام تحققه في الفتح (قوله لا اله الا الله) قال في البصر واما  
 اختصارها فلهذا لا يصح المصاعف لم يصح لانشاء لفظا مساويا معترف الاشياء بالشرع واحتسابا لفظا  
 المصاعف لانه على التحقيق والشوق دون المستعمل اه وقوله على العقد أي عقدين وقوع الحدث (قوله  
 كروية نفسى الخ) أشار إلى عدم الفرق بين أن يكون الموجب أصيلا أو ويا أو وكيل أو قوله من ذلك  
 الكاف وليس مراده استقصاء الالفاظ التي تصلح للإيجاب حتى يرد عليه أن كل ما يثبت الإيجاب وكل ما  
 وأنه كان عليه أن يقول بعد قوله من ذلك الكاف وكسر هاء أو من موافقة أو من موافقة الكاف  
 وكسر هاء أيضا ليعلم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر نزوحا) أي أو ثبت لنفسه أو لموكله أو  
 أو موكله ط (قوله فالأول) أي الموضوع للاستعمال (قوله بطريق) بكسر الهمزة وكاف ما هو لزوم  
 أو بفتحها مفعول زوجه فليس معنى مفعول أحد الطرفين ونحوه لشمل الولي والوكيل أيضا فافهم  
 (قوله أو كوني امرأتى) ومثله كوني امرأتى أو امرأتى موكلة وكذا كوني زوجة أو زوجة موكلة  
 موكلة فافهم (قوله فانه ليس بالإيجاب) الفاء وصيغة أي إذا عرفت أن قوله بموافق مع ما وافق على قوله  
 بالإيجاب وقوله وعرفته أيضا أن العطف يقتضي المعبره عرفت أن لفظ الأمر ليس بالإيجاب بل هو بداية  
 أن قول الآخر زوجه في هذه الآية وهو ليس بقول أو هو كذلك أي ليس بقول شخص بل هو لفظ قائم مقام  
 الإيجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه أن لفظ الحال على الاستعمال يقتضي أن يكون له أثر في  
 ليس بالإيجاب أو قبوله أو ما قبله ليس بقول مع أهم ما إيجاب وقبول فافهم (قوله بل هو قول كل  
 صهي) أي أن قوله زوجتي أو كوني زوجة أو كوني زوجة أو كوني زوجة أو كوني زوجة أو كوني زوجة  
 بنفسه أي وقوله السكاح فكذلك ما عليه الإيجاب أشار قوله صهي إلى الإيجاب أو رد ما  
 من أنه لو كان توكله لا ينافي على الجاهل مع أنه بفتح ر وقوله السكاح فافهم (قوله من أحدهما)  
 لا تعني شرط بل شرط المتضمن بالسكر والامتناع بالسكر والامتناع بالسكر والامتناع بالسكر  
 الجاهل في تركه لا يشرط ما في صهي من الوكالة ينافي أي ينافي بالسكر والامتناع بالسكر والامتناع بالسكر  
 فيصير الإيجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لأن المال في الامتناع شرط وهو تبعية لصهي وهو العتق  
 والشرط اتباعه فافهم (قوله لا يشرط بالسكر والامتناع بالسكر والامتناع بالسكر والامتناع بالسكر)  
 اظهار التبعيية في عقد القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشرط كونه  
 مقبولا والتسليم فافهم (قوله في المخ في آخره كالح الزينة في) (قوله فافهم) أي الأمور بالزوج (قوله  
 وبالسكاح والطاعة) متعلق بمعدود وفصل عليه المد كور أي روضة أو متعلق بالسكاح والطاعة لا سيما  
 ولا يحصل السكاح والطاعة لأمرة الإبتداع الجواب ما به إرادته الاشياء لينتم شرط العقد بكون أحدهما  
 للمص (قوله برأية) من عبارته قال زوجه نفسا مني وقالت بالسكاح والطاعة صهي اه وبقوله  
 المخرج في الجرح عن النوازل وقوله في موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو إيجاب) مقابل القول  
 الأول بأنه توكل ومشي على الأول في الهداية والمجمع ونسبه في الفتح إلى المحققين وعلى الثاني ظاهر السكر  
 باعتباره في الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجاب في البحر والنهر بأنه صريح في الخلاصة والسادية قال في  
 تلخيصه واللفظ الأصرف في السكاح إيجاب وهو الذي أطلقوا الكفالة والهدية اه قال في الفتح وهو

من أحدهما (وقبول) من  
 الآخر (وودعه المص)  
 لا بالمص أدل دليل  
 التحقيق (كروية)  
 طبيعي أو بغيره أو بغيره  
 (وقوله الآخر) (تزوجت)  
 (ودعه أيضا) (عسا) أي  
 بالطلاق (وبفتح أحدهما)  
 له (للمص) (والآخر)  
 (لاستعمال) أو لغيره  
 فالأول الأمر (كروية)  
 أو زوجة من نفسه أو  
 كوني امرأتى فافهم  
 بالإيجاب بل هو وقوله  
 صهي (بأنه قال) في الجاهل  
 (زوجه) أو فافهم  
 بالسكاح والطاعة برار  
 مقام الطرفين وفيه  
 إيجاب وصهي





ينبغي مع الهزل والهزل لم ينو الكاح وانما يصح تسمية الاستعمال في المبدوء بالاناء لان بعد حروف الاستعمال  
فيما شائع كثير في العربية اه و به علم ان المبدوء بالهمزة كالا يصح فيه الاستعمال لا يصح به الهمزة بالترقح في  
المستقبل عند قيام التسمية على قصد التحقيق والرضا كما قالوا فيهم (قوله وكذا انما هو وحده) ذكره في  
الفتح بحثا حيث قال والانفاذ بقوله انما نروى عنه ينبغي ان يكون كالمذارع المبدوء بالهمزة سواء اه قال  
ح لان متروك اسم فاعل وهو موضوع لدات قام مع الحدث وتحقيق الوقت انما كان دالا على الحال وان  
كان دالا عليه الترابية (قوله او حثناك ما طما) قال في الفتح ولو قال باسم الفاعل كقوله انما طما انما  
اولت ورجي انما قال الابن ورجعت ما الكاح لازم وليس له ان لا يقبل لعدم جريان المساواة فيه اه  
قال ح فان قلت ان الايجاب والقبول في هذا ما يصح فلا معنى له كره هذا ما قامت المعية بقوله ما طما الا قوله  
حتم لا لا ينبغي قد به الكاح ولا دخل له فيه (قوله لعدم جريان المساواة في الكاح) احذر منه من المصحح  
ولو قال انما شتر او حتمك شتر لا ينبغي قد اليع لم يرب المساواة فيه ط (قوله ان الجلس للالكاح) أي  
لان شاء عهده لانه يفهم منه التحق في الحال فاذا قال الا شتر اعلمية كرها او فعلا لازم وليس الاول ان لا يقبل  
(قوله انما قد على المذهب) صوابه لم ينبغي قد قد صرح في النسخ عن الصيردية بان الاعتقاد بخلاف طاهر الرواية  
ومثله في النهر وكذا في شرح المقدسي عن فوائد تاج النسخية في الماترحانية قال لا صر أفهم من الرجال  
يا عروبي فقالت لبيسك فالكاح قال القاصي بدع الدس انه خلاف طاهر الرواية (قوله ولا ينبغي قد) (الح  
تفريع على ما قدم من اعتقاده بالفتاوى الح ح (قوله كقبحه منور) قال في الدرر وهل يكون القول  
بالفعل كالفعل بالاعط كقبحه قال في التراز به أحباب صاحب الداية في امر آخر وحت زعمه انما له من  
رجل عند اليهود فلم يقل الزوج شيئا لكن أعطاهما المهر في الخامس انه يكون قولاً وأكرهه صاحب الفيل وقال  
لا مالم يقل باسمه فقامت بخلاف المصحح لانه ينبغي قد بالاعطى والكاح طما ولا ينبغي قد حتى يتوقف على  
الشهود وود بخلاف ما رده الكاح الفصول بالفعل لو مواد القول ثمة اه ح (قوله ولا ينبغي قد) تكرار مع  
قوله بالفعل كقبحه مهر وحصل مع ما كرار مع قول التراز لا ينبغي قد ولا ينبغي قد فاقض المهر التي  
قدم سابقا من الخبر بهيها من ح المصحح قوله ولا ينبغي قد ح (قوله ولا ينبغي قد طما) ولو كتب  
بروحتك فكتبت فقلت لم ينبغي قد بغير الاظهر ان يقول فقال بغيره الم الم اذا كثر من العارفين لا تقول  
لا تسكني ولوى العبد تامل (قوله بل عائد) الظاهر ان الراد العائد من الخامس وان كان عام رافى  
السند ط (قوله فتح) فانه قال ينبغي قد الكاح بالكتاب كقبحه طما وطما وصوره ان يكتب اليها  
يخطها فادابها بالكتاب انما صرف الهمزة وود قوله عام ح وفان قلت زعمت نفسي به او تقول ان فلانا  
كتب الى يخطي فاشهدوا اني زوجت نفسي منه امو لم يقل بغيره ح م سوى زوجت نفسي من فلان  
لا ينبغي قد لان سماع الشطر من شرط صحة الكاح وما سماعهم الكتاب او الهمزة به ما اقاموا  
الشطر من خلاف ما اذا انطبأ في المص في هذا أي الخلاف اذا كان الكتاب بالفعل الترويح اما اذا كان  
بالخط الامر كقوله زوجي نفسي مني لا يشترط اعلامه بالشهود بخلاف الكتاب لانما يشترط طريق العقد بحكم  
الوكالة ونقله عن الكمال وما نقله من في الخلاف في هذه الاشهر لا شقة فيه على قول المصنف والمحققين  
أما على قول من جعل لفتنة الامر اجابا فكان يجب على ما قلناه عنه وجب اعلامها باهم ما في الكتاب اه  
وقوله لا شبهة فيه الخ قال الرضوي في مناقشة ما تقدم ان قال انه توكل يقول توكل صمعي فيثبت بشرط  
ما تضمنه وهو الاجاب كما قلناه وهو من شروط سماع الشهود فيبني اشتراط السماع هنا على القولين الا ان  
يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب فيه جمع اليه اه (قبحه) لوجاه الروح بالكتاب الى الشهود  
يخطوا فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يفت في قول أبي سنانة حتى يعلم الشهود ما فيه وسند  
أي لو ثبت يجوز وفائدة هذا الخلاف فيما اذا جاز الزوج الكتاب بعد العقد فثبت به وبأنه كقوله لم يشهدوا

وكذا انما هو وحده او حثناك  
ما طما لعدم جريان المساواة  
في الكاح او هل اعلمية منع  
ان الخامس للالكاح وان  
للمصدق له ولو قال له  
يا عروبي فقالت لبيسك فالكاح  
على المذهب (قوله ولا ينبغي قد)  
يقول بالفعل كقبحه مهر  
ولا ينبغي قد ولا ينبغي قد  
بل عائد بشرط ان ساند  
الشهود بما في الكتاب  
يكن بالخط الامر فثبت  
الطريق فيهم

طلب الروح بالكتاب

أمسين لان الايجاب ليس الا لفظ المبدأ قصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على لفظ الامر ثم قال والنظر انه  
 لا بد من اعتبار كونه توكيلا والابقى طالب الفرق بين السكاح والبسح حيث لا يتم بقوله بعمية بكذا فيقول نعمت  
 بالاجواب لسكن دكر في البحر عن بيوع الفسخ الفرق بأن السكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعد  
 مقدمات ومراجعات فكان التحقيق بخلاف البسح واورد في البحر على كونه ايجابا مافي الخلاصة لوقال التوكيل  
 بالسكاح هب ابنتك لفلان فقال الاب وهبت لا بد من هذا السكاح مالم يقل التوكيل بعده قبلت لان التوكيل لا يخلو  
 التوكيل ومافي الظاهر به لوقال هب ابنتك لابي فقال وهبت لم يصح مالم يقل ابر الصبي قبلت ثم اجاب بقوله  
 الا أن يقال انه مفرغ على القول بانه توكيل لا ايجاب وحيث تظفر ثمرة الاختلاف بين القولين لم يكن متوقفا  
 على العقل وصرح في الفسخ بانه على القول بان الامر توكيل يكون تمام العقد بالحيث وعلى القول بانه ايجاب  
 يكون تمام العقد فاعلم ما اه اى ولا يلزم على القول بانه توكيل قول الا مرفقات فهو هذا مخالف للحواب  
 المذكور وكذا يخالفه تعليل انطلاقة بانه ليس للتوكيل ان يוכל نعم مافي الظاهر به مؤيد للحواب لكن  
 قال في النهر ان مافي الظاهر به مشكل اذ لا يصح نفي بيعه على أن الامر ايجاب كما هو ظاهر ولا على انه توكيل  
 لما أنه يجوز للاب أن يוכל بسكاح ابنه الصغير اذ يتقديره يكون تمام العقد بالحيث غير متوقف على قبول  
 الاب وبه اندفع مافي البحر من أنه مفرغ على أنه توكيل اه لكن قال العلامة المقدسي في شرحه اعلمت وقف  
 الانعقاد على القول في قول الاب أو التوكيل هب ابنتك لفلان أو ابنتك لابي أو أعطها مثله لانه طاهر في المالك  
 وأنه مستعمل لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بغيره اذ جنى بذلك بكذا بعد الطهارة وهو طاهر  
 في التحقيق والاثبات الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البحر انه يثبت على القول بانه توكيل أنه  
 لا يشترط سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الاخر بشرط ثم ذكر  
 من المعراج ما يفيد الاشتراط مطاوعا وهو ان زوجي وان كان توكيلا لم يكن مالم يعمل زوجت بدونه نزل به رتبة  
 شرط العقد ثم ذكر من الظاهر به ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قر يما من مسألة العقد بالسكابة  
 ويأتي بيانه (قوله والثاني) أي ما وضع للعالم المصارع وهو الاصح عندنا في قوله كل ثملوك أملاكه وهو ح  
 يعتق مافي أملاكه في الحال لا ما ملكه بعد الابالية وعلى القول بانه حقيقة في الاستقبال وقوله أزوجك بعتق  
 به السكاح أيضا لانه يحتمل الحال كأي كلمة الشهادة وقد أورد به التحقيق لا المساومة بل لالة الطهارة والمقدمات  
 بخلاف البسح كأي البحر من المحيط والمحيط انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا  
 اذا كان حقيقة في الاستقبال لقيام القرينة على ارادة الحال ومقتضاه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد  
 لا يصدق بعد تمام العقد بالقبول ويأتي قر يما ما يؤيده (قوله المبدوء به مزة) كاتزوجك بفتح الكاف  
 وكسر هاء ح (قوله أو فون) ذكره في النهر بفتح حيث قال ولم يذكر والمضارع المبدوء بالواو كاتزوجك  
 أو تزوجك من ابني وينبغي أن يكون كالمبدوء بالهمزة اه (قوله كاتزوجيني) بصم الماع وفسك بكسر  
 الكاف ومثله تزوجيني نفسك فم التاء خطا بالوعد كالكاف مفتوحة (قوله اذالم ينو الاستقبال) أي  
 الاستبعاد أي طالب الوعد وهذا قيد في الانحرف فقط كأي البحر وغيره عبارة الفسخ لما أن الملاحقة من جهة  
 التمسع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضا به يناسبه ككاه الى كل لفظ يفيد ذلك بالاحتمال مساو  
 للطرف الاخر فقام لوقال بالمضارع ذي الهمزة تزوجك فقال تزوجت بنفسى العقد وفي المبدوء بالتاء  
 تزوجيني فقلت فقلت عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يتخير  
 نفسه عن الوعد واذا كان كذلك والسكاح مما لا يجري فيه المساومة فكان التحقيق في الحال فانه قد به  
 لا يمتنع ان يمتنع ان يشاعل باعتباره المستعمله في عرض حقيقة واستبعاد الرضا بنفسه حتى قلنا لوصح  
 بالاسم فاعلم انهم اعتمدوا في الحال قال في شرح المحاموي لوقال هل أعطيتنيها قال أعطيتك كان الجاس الوعد  
 فوفيت وان كان العقد بالسكاح اه قال الرضا في قوله ان العينة لها طهارة كان مالا لانه لا أثر له

الثاني المضارع المبدوء  
 به مزة أو فون أو ناء  
 تزوجيني نفسك اذالم ينو  
 الاستقبال

في قوله تزوجك من ابني وينبغي أن يكون كالمبدوء بالهمزة اه (قوله كاتزوجيني) بصم الماع وفسك بكسر









الله باسم الجوع والخوف قالت اكن قولها اصنعت كغيره وما وسع قلبك ان تبين في الحال لا يشعل الوصية لانها  
مودة ودية انما هي بعد الموت فاذا استعمات في قلبك ان تبين في الحال كانت شعرا فلم يصح مع الله كالحاج  
على انهم لم يوضع للثابت في الحال لانها على انهم انما الجوار الله سم الا ان يحاط بان قولهم وضع يعني استعمال  
في شتم في الحقيقة والجوار هو معنى على ان الجوار موضوع بالوضع الذي كما اوضحه مشارح النحر يرفي اول  
الفصل الخامس فتأمل (قوله كهيئة) أي اذا كانت على وجه السكاح واعلم ان المسكونة امة أو حرة فاذا  
أصاف الهيئة الى الامة بان قال لرحلي وهيت أمتي هذه من كان كالحال يدل على السكاح من احد اشرافه  
وتسمية المهر مجسلا وموجب لا ويحوي ذلك يدور في السكاح وان لم يكن الحال ليس على السكاح فان  
يوي السكاح وصحة الموهوب له وكذلك يدور في السكاح بقرينة البينة وان لم يوي يدور في الملك  
الرقبة وان أصيحت الى الحرة فانه بعد من غيره هذه القرينة لا بد من قول المل للمعنى الحقيقي وهو الملك  
للحرة فوجب الحل على الجوار والقرينة فان كانت القرينة على عدمه فلا بد من طلب من امر الزيادة فالت  
وهيت نفسي من فقال الرب على فبات لا يكون كالحال كقول أم الميت وهيت الملك لخدمته فقال فبات اذا  
أراد السكاح كذا في الشرط (قوله وفرض الخ) قال في البحر وفي المصروف والقرص والصلح والرهن  
قولا وينبغي ترجيح اعتقاده بالمصرف عما لا يكاد له من ملك العبيد في الخلق به يترجم في المبرجة  
من تصحيح اعتقاده بالقرص وان في السكاح وغيره عدمه وحرم السرخصي باعتقاده بالصلح والعطية  
ولم تكن الاتفاقية غيره اه وسبب اني الكلام في الرهن اكن قوله ولم تكن الاتفاقية غيره سبق قل وان الذي  
ذكره الاتفاقية في غاية البيان أنه لا يصدق بالصلح وهكذا يتلوه في البحر وعزاه في الفتح الى الامام من ثم قال  
كلام السرخصي قالت وينبغي ان يفي التوفيق بان يقال ان جعلت المرأة لال صلح يصح مع من ل أن يقول  
أبو البنت انما لا يصلح لعل من ألفت التي لك على بنيت هذه وان سمعت مصالحتها ان قال لها لعل من  
بنيت بالصلح وعليه يصح كلام غاية البيان بديلي في انه عليه قوله لان الصلح عطية واسقاط للشيء اه  
ولا يحكي أن الاسقاط اعادته بالسنة لا بالصلح عنه والقدر وذلك التعيين المراد الاسقاط فصار الم يصح أما بدل  
الصلح فالمقصود انكم أيضا فيصير به لان المتعة هذا ولم أره من الخلاف في العايات مثل قوله هي لان عطية  
تلك لانه حرة الامة وقد أقر في الطبرية وأما الذي انما ينبغي ان يذكر ان سخطها هو الشائع من عدم الاعراب  
والاعلام ان يصح بالعقد كقوله من من الفصح عن ربح السلم اوى وفتح كبير انه يقول بثمان ساطع ان ذلك  
له نسبي فيقول انوها هي حرة في ماله في في ان يصح ان قصر العقد دون الرد أو احدا من ساق من آه  
عن الدرفي وهيت لك هذه لكوني بيا من الذي لا بد من ان قال جعلت ابنتي هذه لك بالصلح لا بد من اني بمعنى  
السكاح والعبرة في العقود للمعاني دون الالفاظ اه (قوله وسلم واستجار) اه هذا اذا جعلت المرأة رأس  
مال السلم أو جعلت أسيرة في عقد أو ساعا أو بالصلح اه لم يسمها بغيره لا بد من ان السلم في الحيوان لا يصح  
وقيل لا بد من ان لا اتصل به القبض بغيره ان الرقبة فله كالمسكوك وليس كل ما ينفذ في الحقيقة في يملكه بآز به  
وربما في الشئ وهو موقوف على ما في المور وان لم يجعل لغيره كقوله أسرتك ابنتي وكذلك يصح ان لا يملكها لانها  
لا تملك ملك العبيد أفاده في البحر (قوله وكل ما تملك بالرقاب) كما جعل والبيع والشراء فانه يملكها كما  
(قوله بشرط نية أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح رد على ما قدمناه من الزيلعي حيث لم يجعل البينة شرطا  
في عقد كالمهر وعلى السرخصي حيث لم يجعلها شرطاً لمطابقا وحاصل الرد ان المختار ان لا بد من فهم الشهود  
المراد بان حكم السامع بان المتكلم أراد من اللغة ما لم يوسع له لا بد من قرينة على ارادته ذلك فان لم تكن  
فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدراية في تصوير الاعتقاد بطلان الاجارة عدم من يجهل ان يقول  
أبوت بنتي ويوي به السكاح وأعلم الشهود اه بخلاف قوله بعتك بنتي فان عدم قبول الحل للبيع يوجب  
الحل على المجازي وهو قرينة بكنفي بم الشهود حتى لو كانت المعقود عليهم امة لا بد من قرينة أو قتل على

(كهيئة وثيقة - الوصية)  
وعطية وفرض وسلم  
واستجار و صلح وصرفه  
وكل ما تملك بالرقاب بشرط  
نية أو قرينة وفهم الشهود  
القصور (لا) يصح

(قوله لما تملك بالصلح المهر)  
في الجاهل أي لا يملكه ما يشبه  
انه هو ذلك ما لا ينبغي من  
المقدور المعقود عليه به مما  
ممن اه

الاول ثالث وبه علم ان زوجت وتزوجت يصلح من الحائنين وبه صرح في الفتح عن الميعة ومثله في البحر  
 (قوله ولا يشترط الخ) أي فيما كان لفظ تزوج ونكاح بخلاف ما كان حكمه ما لم يأت من انه لابد  
 فيه من نية أو قرينة وهو سم الشهود ليس في ذلك في الشرع عدم الاشتراط بما اذا علم ان هذا اللفظ يعقده  
 النكاح أي وان لم يعلم حقيقة معناه قال في الفتح لو اقيمت المراتة وبحثت في نية ولا تعلم معناه وقبل  
 والشهود يعلمون ذلك أولا يعلمون صح كالمطلق وقيل لا كما يسمع كذا في الخلاصة ومثل هذا في باب الرجل  
 اذا اقر ولا يعلم معناه ومنه من جعله مثل الطلاق والعاق والنفقة كذا في الخلاصة ومثل هذا في باب الرجل  
 في الحكم ذكره في عتاق الاصل في باب التدبير واداء عرف الحواب قال قاض خباب ينبغي أن يكون النكاح  
 كذا في كتاب النكاح وهو من اللفظ انما يشترط لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الجرد والهزل بخلاف  
 البيع ونحوه وأما في الخلع اذا اقيمت اختلعت بنفسه من غير نية عقد فقلت ولا تعلم معناه ولا أنه لفظ  
 خلع اختلعت أو أمية قبل لا يصح وهو الصحيح قال القاصي ويدهي أن يشع الطلاق ولا يستعظم المهر ولا المهرقة  
 وكذا لو اقيمت أن يبرئه وكذا المديون اذا اقرن الدين لفظ البراء لا يبرأ اه قلت وفي فهم الشهود  
 اختلاف تصحيح كسبائي بيانه (قوله اذ لم يتحقق لنية) بسكون ذال اذا لم يجر له ليل لما قبلها وصحير بمحض (قوله  
 به يفتي) صرح به في البرازية وفي البحر ان طاهر كلام التيجيس يبدل ترجمته قلت وهو موقته في كلام الفتح  
 المسار وبه جزم في تن الماتق والدرر والوفاية ود كر السارح في شرحه على الماتق انه اختلاف التصحيح وبه  
 (قوله وإما يصح الخ) اعلم ان الصريح يعقده النكاح بالاختلاف وعبره على أربعة أقسام قسم لا خلاف  
 في الاعتقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا والصحيح الاعتقاد وقسم فيه خلاف  
 والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الاعتقاد به فالاول ما سوى لفظ النكاح والتزوج من لفظ الهبة  
 والصدقة والتمليك والبيع وتحو جعالت بنتي لك بألف واثنان نحو بعثت نفسي بمسك بكذا أو بنى أو  
 اشترى بكذا فقالت نعم وتحو السلم والصرف والقرض والصلح والثالث كالأجارة والوصية والرابع  
 كالأبادة والاحلال والاعارة والرهن والتمتع والاقالة والخلع أفاده في الفتح (قوله وما عداها من كتاب الخ)  
 في هذا التركيب انما خرج المتن من مدلوله من النص صريح بغير هذه الالفاظ وأورد عليه كيف صح بالكتابة  
 مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بد فيها من الميعة ولا اطلاع للشهود عليها قال الريلقي قلنا ليست بشرط  
 مع ذكر المهر وذكر السرخصي أنها ليست بشرط مطابقة عدم الدين ولان كذا مناهما اذا صرح به ولم  
 يبق احتمال اه والله اعني ابن الهمام فيه بحث مطويل يأتي بعد مقررنا (قوله وهو كل لفظ الخ) أورد  
 عليه في البحر انه يعتقد باللفظ غير ما ذكره كونه كوني أصري وقوله اعترضت نفسي وقوله لم يأت به جعالت  
 بكذا أو تولاه له ودعت نفسي عليه وقوله صرته لي أو صرته لك وقوله ثبتت حق في مائة تصليته وذكر اللفظ  
 آخر والله يعتقد في الشكل مع القبول ثم أجاب بأن العبارة في العقود للمعاني حتى في النكاح كما صرحوا به وهذا  
 اللفظ تؤدي معنى النكاح وحاصله ان هذه الالفاظ داخل في النكاح لان المراد لفظه أو ما يؤدي معناه  
 تأمل (قوله وصح لفظ التملك) خرج ما لا يقيد التملك أصلا كالرهن والوديعة وما يبيد تملك المنة كالأجارة  
 والاعارة كما يأتي (قوله كلمة) صرح بلفظها بغيره بقوله فلا يصح بالشركة قال في غاية البيان وكذا أي لا ينعقد باللفظ  
 الشركة لانه يبيد التملك في البعض دون الشكل ولهذا لا يصح النكاح اذا قال زوجت بثلث نصف جاريق (قوله  
 خرج الوصية غير المقيدة بالحال) بأف كانت مطابقة أو مضافة إلى ما بعد الموت أما المقيدة بالحال نحو أو وصيت  
 لك بضع ابني للخال بألف درهم فجاءت كاحقة في الفتح وتبعه في النهر قالوا وارتضاه غير واحد وخالفهم في  
 البحر بأن المعتمد ما أطلقه الشارع من عدم الجواز لان الوصية مجازة في التملك ولو انعقد به بالمكان مجازا  
 من النكاح والجواز لا يجازله كافي بغير العناية اه ونقل الرمي عن المقدسي أن قوله ان الجواز لا يجازله مردود  
 به في ذلك من طالع أسما من البلاوة اه أي كافر زوجه في رأيت مشهور في يد من أنه يجازله في تدين وكذا في ما إذا قلنا

لا يشترط العلم بمعنى  
 فيجاب والقبول فيما  
 استوي فيه الجرد والهزل اذ  
 يتحقق لنية به يفتي (واما  
 صح باللفظ تزوج ونكاح)  
 فهم ما صرح (وما عداها  
 غاية وهو كل لفظ وضع  
 تملك عين) كلمة فلا يصح  
 لشركة (في الحال) خرج  
 وصية غير المقيدة بالحال



مباراة التلويح المأجورين لو اتفق قوم على النطق به - ده العاطلة بحسب ما هم يظن وانهم الدلالة على حل  
الاستمتاع وتصد رعي قهروا اختيارهم والقول بانه قد انسخا من اوصاف ظاهر لانه والمائة هذه يكون وصفا  
جديد لهم وبانه قد ابدى قوم الحقيقة ككلمتهم على هذه العاطلة أفتى مع الاسلام أبو السعود في اليا الرومية  
وأما صدورها عن قصد الى وصح جديد كما يقع من بعض أهلها الا يسار فلا اعتبارا - قدس قال في التلويح ان  
استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره طاب دلالة غايه وإرادته من جهة رد الال كرا لا يكون استعمال اللفظ في  
يكون وصفا جديدا اه وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقوا على استعمال التلويح رضى الال كراح لوصف  
جديد قدس لا يكون حقيقة عروية بل الحقيقة التي يرتبها ومثل الالفاظ الالمانية المودعة الال كراح فيصير  
العقود لوجود طاب الدلالة على المعنى المراد وإرادته من الالفاظ قدس او الال كرا هذا اللفظ بدون ما ذكر  
لا يكون حقيقة لعدم الوصف ولا يجر العدم العلاقة ولا يصح به العقد لكونه علما كما أفتى في المسألة - فبها  
اشبهه العسامة اسم جسيم ومعاصريه لكن أفتى في خلافه لعدم لزوم الخير الرمي في التلويح لغيره وبارع  
المصنف فيما استشهد به وكذا انزع في حاشيته من المعنى انه لا دخل لبحث الحقيقة في المسألة وانما المراد على عدم  
العلاقة وقد أقر المصنف بأنه يصح فيكون كذا كذا في العلة بل لم يرد فيه فبها ما يدل حرف كتاب  
حرف داوود من عارف لا يصدق به وهو محل فتوى الشيخ زين الدين سمير وعاصريه في دفع الدليل في محله  
والمسئلة لم يرد فيه ما نقل بخصوصه من المشايخ فصار حادثة المتوهم وقد صرح الشافعية بأنه لا يرد  
عائى اندال الراى جسيما وعكسه مع تشديد في الال كراح في مثل قوله الالفاظ الال كراح والترويح  
والافتاء بحسب الانمافاذا مثل التي هل يصدق بها في التلويح بحسب الال كراح عدم التعرض للال كراح  
والاصح في عدمه واداسئل في عائى قدم الحزم على الراى بلا قصد استعارة لعدم علمهم بل قصد حل الاستمتاع  
باللفظ الزاد شرعا ووقع له ما ذكره في معناه في العاطلة الادعية والاولى في الاداءة فبها طهيم على هذه العاطلة  
كما قلعه أبو السعود وقد صرحوا بعدم اعتراف العاطلة والتعريف في مواضع فافقه والطلاق باللفظ المصدق  
مع اشترائه الطلاق والال كراح في أن يصدق بهما حد وهو لها علة في الفروع وأفتوا ما وقع في على  
الطلاق وانتهى في يفتح الطلاق في حدود قوله لا يرد في العاطلة ادعية فبها طهيم على هذه العاطلة  
يلزم لا فعل كذا مع كونه علما طاهرا اعتوا في حاله - عدم وجود كذا في الال كراح في الال كراح وقول أن  
السعود أنه أي هذا الطلاق ليس بصحيح ولا كفاية نظر الخير الال كراح الى الاستعمال العاطلة لعدم وجوده في  
بلاده ما ظالم يعتبر بهذا العاطلة الفاسد لانه ما أسلنا بغيره فبها طهيم على هذه العاطلة ادعية فبها طهيم على هذه العاطلة  
أهل القرى والاهل في حجة أوليهم الترويح - له - رما - الطلاق به فلا يشترط انهم لا يباحسون استعاره  
لرد ما فهم به - دم العلاقة بل هو تصحيح ما فهم في ما فهم من بعض المذاهب عدمه فبها طهيم على هذه العاطلة  
بأبدال بعض الظروف وان لم يتقارب المخرج لانه فيه اوى العاطلة كذا في ما فهم من بعض المذاهب عدمه فبها طهيم على هذه العاطلة  
وأما الطلاق فيقع في الخ) أي بالالفاظ المصنوعة كطلاق وطلاق وطلاق وطلاق والال كراح في الال كراح وقوله  
ولا يصح ذلك الا اذا أشهد على ذلك قبل السكام بان قال امرأتك يا فلان طلاقا فأقول هذا  
ولا فرق بين العالم والجاهل وعائى القموى اه ثم انه لا فرق بين السكاح والطلاق وقد استدل الخير  
الرمي على ذلك بما قدمناه من قول قاضيه ان لا ينبغي أن يكون السكاح كالطلاق والعتاق في أن لا يشترط  
العلم بمناه لال العلم بصحة اللفظ انما يشترط لاجل القصد فلا يشترط فيها مستوى في الجد والهرل اه  
قال فاداعلمنا أن الطلاق واقع مع التصحيح فيبغى أن يكون السكاح باقدا معه أيضا اه قلت وأما الجواب  
بان وقوع الطلاق للاحتياط في الفروج وهو مشترط الارام على أنه لا يشترط في التفريق به - قدس حقق  
الزوجية بغير الالفاظ بل بغير الالفاظ المعنى له بل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق المازل وأولا  
أنهم اعتبروا في الالفاظ المصنف بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لان العلماء الخارج عن

وأما السلاق فيقع في أن  
كفى أوائل الاشياء (ولا  
تحتاج)

(باللغة اجارة) براه أو براهي  
 (واعارة ووصية) وراهن  
 ووديه ونحوها مما لا يفيد  
 الملك لكن تثبت به الشبهة  
 فلا يبعد ولهذا الاقل من  
 المسمى ومهر المثل وكذا  
 تثبت بكل لفظ لا ينفك عنه  
 النكاح فليحفظ (واللغات  
 معصية كنجوزن) اصدوره  
 لا عن قصد صحيح بل عن  
 تعريضه وضعيف لم تكن  
 حقيقة ولا اعتبارا لعدم  
 العلاقة فلا اعتبار  
 به أصلا تلويح نعم لو اتفق  
 قوم على المطاق بمذة الغلطة  
 وسدت عن قصد كان ذلك  
 وصحاحا ليدل فيصير به أفتى  
 أبو المهود

مطالب هل ينفك النكاح  
 بالالفاظ المعهنة نحو  
 تنقوت

النكاح من احضار الشهود وود كالمهر مؤجلا أو مجلا والافان نوي وسدقه الموهوب له صح وان لم ينو  
 انصرف الى ملك الرقة كافي البدائع والظاهر أنه لا بد مع البينة من اعلام الشهود وتدرج شمس الاعانة الى  
 التحقيق بحيث قال ولان كلاما في ما اذا صرح به ولم يبق احتمال اهـ هذا حاصل ما في الفتح ومعه أنه  
 لا بد في كليات النكاح من البينة مع قرية أو تصديق القابل للمو جبب وودهم الشهود المراد أو اعلامهم به  
 (قوله باللفظ اجارة) أي في الاصح كاحتراس نفسه تكاد تختلف اللفظ الاستحجار بان جعلت المراد لا مثل  
 استاحوت دارك بنفسه أو يفتي عند قصد النكاح كما سريانه وعبره نالك بالاستحجار وهذا بالاجارة إشارة للفرق  
 المذكور ولا تذكر ارفاقهم (قوله ووصية) أي غير مقيدة بالخال كاص (قوله وودهم) فيه اختلاف المشايخ كما  
 في البناية ورجح في الولاوية ما هنا من عدم الصحة واهل ابن الهمام لم يعتبر القول الا نحر لعدم ظهور وجهه  
 وعد الرهن من قسمه ما لا خلاف في عدم الصحة لانه لا يفيد الملك أصلا (قوله ونحوها) كباحة واحلال  
 وتحت وقاله ونحوه كقوله مناه عن الفتح لكن ذكر في النهر أنه ينبغي أن يفيد الانخير بما اذا لم يتجسس بل الحام  
 فان جهات كما اذا قال أجنبي اذ لم يفتي في هذه قبل صح أخذ من مسئلة الاجارة (قوله لكن تثبت  
 به) أي بنحو المذكور (قوله وكذا تثبت بكل لفظ لا ينفك عنه النكاح) هذا ساقط من بعض النسخ وهو  
 الاحسن ولذا قال ح انه مكر مع قوله لكن تثبت به الشبهة مع أن قوله بكل لفظ لا ينفك عنه النكاح شامل  
 للفظ لا يدخل له أصلا كقوله لها أنت تصديقي فقالت نعم فانه يصدق عليه أنه لفظ لا ينفك عنه النكاح ومع  
 ذلك لا تثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فام ساقت بمانا وهو المذكور في المتن فخصص بكل لفظ  
 يفيد الملك ولا ينفك عنه النكاح اهـ (قوله والالفاظ معصية) من التعصيف وهو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى  
 المقصود من الوضع كفي المصباح وفي المربا التعصيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أوداه كانه أو على غير  
 ما اصطهوا عليه (قوله كنجوزن) أي بتفديم الجيم على الزاي قال في المربا جازا المسكان وأجازوه وجاوزوا  
 وتجاوزوا اذا سار فيه وخلفه حقيقة قطع جوزه أي وسطه وهو جاز البيع أو النكاح اذا طرد وأجازوه  
 القاصي اذ انفسه وحكم به ومعه الجير الوكيل والوصي لتفديدهما أمر به وحقوا الحكم وآحاطوا بنحو بر  
 الضرر اب الدراهم أن يجعلها راحة جائزة وأجازوه بحسب نسبة اذا أعطاه عطيته ومنه اجوا اثر الودود للخصم  
 والاطاف وتجاوز عن المعنى وتجاوز عن أغصى عنه وعفا وتجاوز في المسئلة ترخص فيها وتساهل ومنه تجوز في  
 في أحد البراهم اهـ ملخصا (قوله اصدوره لا عن قصد صحيح) أشار به الى الفرق بينه وبين اعتقاده بلغة  
 أجمعى بان اللغة الإجماعية تصاد عن نكاحهما عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجوز فانه يصدور لا عن قصد صحيح  
 بل عن تعريض وضعيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا مخ ملخصا والتعريض التفسير وهو المراد بالتعصيف  
 كما (قوله تلويح) ليس مراده عز والمسئلة الى التلويح بل عز ومضمون التمايل لان غير ذكر كونه فيه ولا في  
 غيره من الكتب المتقدمة واعدا ذكرها المصنف في منه وذكروا في شرحه المع انه كثر الاستعمال في عامه  
 الامصار وانه كتب فيها رسالة تعاصها انما عدم الاعتقاد به في الالفاظ لانه لم يوضع لتمايل العين الى حال وليس  
 اللفظ نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين الالفاظ النكاح علاقة معصية ولا مجازية عنها كما استعمل لفظ الهبة والبيع  
 للنكاح ومن ثم صرحوا بانه لا ينفك بل لفظ الاحلال والاجارة والوصية لعدم صحة الاستعارة ولا يصح قياس  
 ذلك على الامة الإجماعية لعدم قصد الصحيح كما مر ثم استشهد بذلك بما ذكره المحقق السعد التفتازاني في بحث  
 الحقيقة والمجاز من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا لا يستعمل اجازيا على القانون اما حقيقة أو مجازا لانه  
 انما يستعمل فيما وضع له حقيقة وانما يستعمل في غير ما كان له حقيقة فهو بين الموضع له في مجاز والالفاظ  
 غير محل وهو أيضا من قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بالاعتدال في موضع بعيد ويكون اللفظ  
 مستعمل في موضع له فيكون حقيقة أو مجازا لا يستعمل استعمالا صحيحا اعتبارا عن الغلط مثل انما يستعمل لفظ  
 الارض في السحابين غير قصد بالوضع بعيد اهـ (قوله ثم الج) هذا ذكره المصنف أيضا حيث قال في



والاحتياط كشف وجهها فاب لم ير وانما صهروا كذا مهابس البيت كان واحد هاهنا ههنا ولوهها  
أخرى ولا بد من روال الجاهلة وكذا اذا كانت بالترويح وهو على هذا انه أي أب أوها أو كذا شوا...  
البيت يكون زان يشهدوا عليهم بالو كليل اذاعة سدة والا فلا لا... مال أب الوكل المرأة الاخرى وليس  
معناه أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وأنه يصير العقد سدة فتقول فيصح بالاسارة بعد قول لا أو دله لما  
علمته آتيا فافهم ثم قال في البحر وان كانت عانة ولم يسهوا كذا هاهنا عقد لها وكذا هاهنا كان اليهود  
يعرفونها كذا كذا اسمها اذا علموا أنا أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وحدها وحدها  
الخصاف النكاح مطلقا حتى لو وكلته فقال تحصرتم ما زوجت به مني من موكلي أو من امرأته علم امرها  
يرد في فانه يصح سدة قال قاضي ابن الخصاف كان كذا في العلم لم يعرفوا الاقرباء وكذا الحاكم الشهيد  
في المنتقى كما قال الخصاف اه قلت وفي التارخية عن المسمرات أن الأول هو العلم وبما لا يتوهم وكذا  
قال في البحر في فصل الوكيل والضروري ان المتارفي المذهب خلاف ما قاله الخصاف وان كان المذهب  
كبير اه وماذا كره في المرأة يتعزى مسئلة في الرجل في الحايمة قال الامام ابن القائل ان كان الروح  
حاصرا مضاف اليه جوار ولو عاتبا فلا يملك كذا اسمها واسم أبيها وسدة قال والاحتياط أن ابن القائل ان كان  
قبله فان كان العائنه معروفه والشهود قال وان كان معروفه لا بد من اضافة العقد اليه وتعدد كذا عن غيره  
في العائنه اذ اد كذا اسمها لا يعرفه معروفه والشهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز الكاح اه  
والاحتياط ان العائنه لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وسدة هاهنا كانت معروفه عند الشهود...  
ان الفصل وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفه عند سدة هاهنا والادلاؤه حزم من حيث الهداية في  
التحسين وقال لاب المقصود من التسمية التعريف ويحصل وأقره في التتميم والرواية قول الخصاف فيكون  
معلقا ولا يخفى أنه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذ اد كذا اسمها وعرفها ان كان منهم كذا  
والظاهر أن المراد بالعرفه أن يعرفها أن المعروفة علمها هي دلالة ثبت فلا الإعلان لا يعرفه سدة هاهنا وان كان  
الاسم غير شرط بل المراد الاسم أو ما يعبر عنه بما يقوم مقامه في الخبر له روية سدة ولم يسمها وله سدة لم يسم  
للجهالة تحذف ما اذا كانت له ثبت واحدة الا اذا سهاها غير سدة هاهنا لم يسمها فانها لا تسمع كذا في السدة... اه  
وبه عن الشريعة اذا كان له روح اسماء سدة وللقابل اسما واحد سدة روية سدة... اه  
وان كان للقابل اسما فان سمي أحده سة فاسم الح و... اه  
أحق ولم يسمها احزاب كان له تحت واحدة وانظر ما ذكرناه من قوله ولا المسكوكية محمولة (قوله من الخ)  
قال في البحر وشروط في الشهود الحريية والعقل والاساءة والادلاء عقد سدة... اه  
والصبيان والكهفاري كذا المسلمين لانه لا ولاية له ولا فرق في العبد بين القتل والموت والما كان...  
العبد أو بلغ الصبيان سدة التحمل ثم شهدوا ان كان منهم سدة يروى وقت العقد من يثبت حضورهم...  
شهادتهم لانهم أهل التحمل وقد انقد العقد... اه  
كذا في الكفر وقد سمية المصنف ذكره الشارح لدفع ايهام اختصاص الد كذا في شهادة السكاح كتابه عليه  
الحير الرملي (قوله سامعين قولهم ما عا) فلا يسمي عقد سدة النائم والاصم وهو قول العامة وتصح الرابعي  
الا نفعاد بضمرة النائم دون الاهمبي ضعيف ردة في الفقه والبحر وأجاب في النهر بحمل النائم على الوسايس  
السامعين واعترض بانه حينئذ يكون محل وفاق لا خلاف ثم قال في النهر وسعي أن لا يختلف في اعتقاده  
بالاصم اذا كان كل من الزوج والزوجية آخرس لان نسكاحه كما قالوا ينفذ بالاشارة حيث كانت معه... اه  
اه قال في الفقه ومن اشترط السماع ما قدمناه في الترويح بالكتاب... اه لا بد من سماع الشهود ما في  
الكتاب المشتمل على الخطبة بان تقرأ المرأة... اه أو سماعهم العبارة منه بأن تقول ان فلا يكتب الي  
تخطي... اه ان كان اذا كان الكتاب بلفظ الامر بان يكتب زوجي نفسك

ملا الخصاف كذا يري  
العلم والاقتناع

(عربي) أدرد عربي  
(عربي) ساهون حواها  
(عربي)

الحقيقة والمجاز لا معنى له فعملهم اعتبر والمعنى الحقيقي المراد ولم يتغير وانما تعريف اللفظ بل قولهم يقع بها  
 قضاء يفسد أنه يقتضي عليه بالوقوع وان قال لم أردهم بالطلاق حـ إلا على أنهم من أقسام الصريح ولذا قيل  
 تصديقه بالشهاد قبل الأولى اذا قال العاقل جوزت بقصد الجيم أو رزوت بالراي بدل الجيم فاصدابه معنى  
 السكاح يصح ويدل عليه أيضاً ما قدمناه من الدخول من أنه اذا قال جملت بيتي هذه لاني باللفظ صح لانه أي  
 بمعنى السكاح والعبرة في المعنى ودون اللفظ وهذا التعليل يدل على أن كل ما أقام معنى السكاح  
 به على حكمه لم يكن اذا كان بلفظ سكاح أو تزوج أو ما وضع تعليل العن العمل ولا شك أن اللفظ جوزت أو  
 رزوت لا يفهم منه العاقدان والشهود إلا أنه عبارة عن التزوج ولا يقصد منه إلا ذلك المعنى بحسب العرف  
 وقد مر جوابه يحتمل كلام كل عاقد وحالف ووافى على عرفة واذا وقع الطلاق باللفظ المصطلح ولو من  
 عالم كاسروا لم تكن متعارفة كما هو ظاهر إطلاقهم فيها يصح السكاح من العوام بالمصطلح المتعارفة بالأولى  
 والله تعالى أعلم \* (تنبيه) \* علم مما قررناه حوازي العقد باللفظ تزوجت بالهزلة في قوله بخلاف ما ذكره السيد  
 محمد أبو السمود في حاشيته مسكين عن شيخه من عدم الجواز مع إلاد بأنه لم يحد في كتب اللغة فكان يحتمل  
 وغاملاً (قوله احتراماً للفروع) أي لخطر أمرها وشدة حقها فلا يصح العقد عليها إلا باللفظ صريح أو كناية  
 (قوله سمع كل) أي ولو كان كالكاتب إلى غائبة لأن قرأته قائمة مقام الخطاب كما هو في الفقه يصدق  
 السكاح من الأنحرى اذا كانت له إشارة مسلوقة (قوله ليحتمل في رصاهما) أي ليس هو من مامان شأنه  
 ان يدل على الرضا حقيقة الرضا غير مشروط في السكاح لصدقه مع الإكراه والهزل وحتى ود كر السيد أبو  
 السمود أن الرضا بشرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل بذلك بما صرح به القهستاني في المهر من  
 وساداه فقد اذا كان الإكراه من جهتها وأقول فيه نظراً فإنه ذكر في المقايمة أن في السكاح الفاسد لا يجب شيء  
 ان لم يطأها وان وطئها وجب مهر المألى فقال القهستاني عند قوله في السكاح الفاسد أي الباطل كالسكاح  
 للعقار المؤبد أو المؤقتة أو باكره من جهتها الخ فقوله من جهتها معناه أنها اذا كرهت الزوج على  
 التزوج به لا يجب لها عليه شيء لأن الإكراه من جهتها فاسد في حكم الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه  
 أن أحدها أكرهها على التزوج ونظيره هذه المسئلة ما قالوه في كتاب الإكراه من أنه لو أكره على طلاق زوجته  
 قبل الدخول به الزمة له نكاح المهر ويرجع به على المكروه ان كان المكروه له أجيباً فلو كانت الزوجة هي التي  
 أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني في هاتين أيضاً وأما ما ذكر من أن سكاح المكروه صحيح  
 ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد ولم أر من ذكره وان أوههم كلام القهستاني السابق ذلك بل  
 عباراتهم مع مخالفة في أن سكاح المكروه صحيح كطلاقه وتفسره بما يصح مع الهزل واللفظ المكروه شامل للرجل  
 والمرأة من ادعى التخصيص فعليه إثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة في الإكراه على الرضا  
 إحدى الرأيتين ثم رأيت في إكراه السكاح للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فإنه قال ولو أكرهت  
 على أن تزوجه بألف ومهر مثلاً عشرة آلاف ووجهها أو أياؤها مكروهين فالنكاح جائز ويقول القاضى  
 للزوج ابشئت أنم لها مهر مثلاً وهي امرأتك ان كان كفوا لها والامرق بينهما ولا شيء لها الخ فافهم (قوله  
 وشرط حضور شاهدين) أي يشهدان على العقد أما الشهادة على التوكيل بالسكاح فليست بشرط لصحة كما  
 قدمناه من البحر وانما فائدتهم الإثبات عند دعوى التوكيل وفي البحر قيدنا بالشهادة خاصة بالسكاح لقول  
 الأبي حبان وأما سائر العقود فتنفذ بغير شهود ولو لم يكن الشهاد عليه مستحب لآية اه وفي الواقعات انه  
 واجب في المداينات وأما الكتابة ففي عتق المحيط يستحب أن يكتب للعتق كتاباً يشهد عليه مائة من  
 التجار كافي المداينة بخلاف سائر التجارات الصريح لاهم بما يكثر وقوعها اه وينبغي أن يكون السكاح  
 كالعتق لانه لا حرج فيه اه \* (تنبيه) \* أشار بقوله في سائر ولا المنسكوحة بسهولة إلى ما ذكره في البحر  
 بقوله ولا بد من تعيين المنسكوحة بالشاهدين لمتى في الجهل بان كانت ماهرة متميزة كفي الإشارة إليها

احتراماً للفروع (وشرط  
 سماع كل من العاقدين لفظ  
 الاتصاف) ليحتمل في رصاهما  
 (و) شرط (محذور)  
 شاهدين



لا تسمى لا لثبوت ما لا يثبت له من المهور اهلها عليه ولا وجوب المال لا بشرط فيه الشهادة كالمبيع وغيره ولا لثبوت شهادة  
على لولا لثبوت عليه وهذا عندهما وقال محمد وزفر لا يصح ونسأله في الفسخ وغيره وأراد بالثبوتية الكتابة كافي  
لثبوتها في قال ح فخرج غير الكتابة كما سيأتي في ذلك المهرات ودخل المهرية الكتابة فوافق كرهه كالحا  
في دار السرب كادسكه الشارح في شعر مات شرح الملقى اهـ (قوله ولو يخالفين ليدنيا) كولو كتابا نصرا نبي  
هي بمروية وشمل اطلاقه للمعين غير الكتابة كالمسكين والفقراء انه استترزهم ما عن المهرية فيقول  
لن يلقى والذي في ثم اذ على مثله فأفاد أن شهادة المهرية على الذي لا تقبل والمأمن حري فأفاده السيد أبو  
اسعد (قوله مع انكاره) أي انكار المسلم العقد على التسمية أما عند انكارها فيقول عندهما بل هو ما قال محمد  
بقالا كان معهما سلطان وقت العقد قبل والا لا وعلى هذا الخلاف لو أسلم أو أذيانهم (قوله والاصل) ربما  
الح) عبارة المهر قال الاسيحي والاصل أن كل من صلح أن يكون واباه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا  
به وقوله بولاية نفسه لا يخرج المكاتب فان كان ذلك نزيح أمته لا يمكن لولاية نفسه بل بما استفاد من  
المولى اهـ وهذا يقتضي عدم انعقاد بالتحريم والمأمن اهـ (قوله أمر الاندراج) أي وكما والعهد بالارز  
لنفسه بغيره للاب والمستتر في زوجهما الرجل المأمور وكونه رجلا مثال فلو كان أمرا أهله يمكن اشتراط أن  
يكون معهما رجلا أو رجل وامرأة كما أفاده في المهر (قوله لا به يعمل عاقد الحكم) لأن الوكيل في النكاح  
مسافر ومعه ينقل عبارة المولى كل فاداك المولى كل حاضر المالك مباشر الاتالة تنقل اليه وهو في المجلس  
ليس المباشر سوى هذا بخلاف ما اذا كانت عاقدات عاقدات لان المأمن مأمور وفيه موهمة المهور فظهر ان ال  
الحاضر مباشر المهر في ما ورد في النهاية من انه مكافئ لمهر يحتاج اليه فان الاصل يصلح شاهدا ولا حاجة  
لإعتباره مباشرة الا في مسألة النكاح المعلقة فحق المهر او تمامه في المهر (قوله والا لا) أي وان لم يكن مأمورا  
ديعه لان انتقال العماراة اليه حال عدم الحضور لا يصير به مباشرة (قوله ولو زوجت اليه العاقدة) كونهما  
بتمه عسير فبذلك المولى وكذا رجلا غيره وكذلك كافي الهدية وقد باب العاقدة لان المولى كانه مأمور لا يكون المولى  
شاهد الا ان العقد لا يمكن نقلها بها بغير وبالعاقلة لا بالجملة كانه مأمور فأفاده ط (قوله لان العمل عاقدة)  
د نقال عبارة الوكيل اليها وهو في المجلس وكان من مباشرة مأمور ولا يمكن جعلها شاهدا مدعى على نفسه ما  
(قوله والا لا) أي وان لم تكن مأمورة لا يكون العقد باطلا موقفا على اجازتها كافي المولى لانه لا يكون  
أدى حاله الفصل والعقد الفصول ليس باطل ط عن أي السعد (قوله جعل مباشر) لانه اذا كان في  
المجلس تنقل العماراة اليه كفاذناه (قوله ثم انما قبل شهادة المأمور) يعني هذا التعاقد واردة الاظهار أما  
من حيث الاعتقاد الذي الكلام فيه هي مقبولة طالما لا يجرى وأشار الى أنه يجوز له أن يشهد اذا تولى  
العقد ومات الزوج وأنكرت وزنته كالحديث عن الصادق قال ويدين في أن يدكر العقد لا عسير فيقول هـ هـ  
منكوحته وكذلك قالوا في الانسواء اذا زوجا حنتهم ثم أراد أن يشهد على النكاح ينبغي أن يشهد ولا يحدده  
ممكن حنته بغير عن الأخيرة (قوله لتلا شهادته على فعل نفسه) يرد على شهادة يجرى القبايل والقاسم لانه يقبل  
مع بيانه أنه فعله ثم بولاية أقول لا يجرى أن العقد باطل فعمل العاقد فشهادته على فعل نفسه ثم شهادة على  
أنه هو الذي أرم موجهات العقد فتأخر بخلاف القبايل والقاسم فان فعلهما غير ملزم أما الثاني فظاهر وأما  
القاسم فلما في شهادته البرازية من أن وجهه القبول أن المال لا يثبت بالقسم بل بالتراضي أو باستعمال  
القرعة ثم التراضي عليه اهـ فافهم (قوله ولو زوج المولى بعده) أي أو أمته كافي الفسخ وقوله بحضوره أي  
العبد وقوله واحد باطرط طالما على هذا الأخير وقوله لم يجر على الظاهر ذكره في المهر وشبه السيد أبو  
السعد عن الدراية فيما لو زوج أمته ولا فرق بين العبد وذكر في المهر أنه رجوع في الفسخ بأن مباشرة  
السيد ليس مكافئ لمهر عن ما في الترتيب طالما لا يقع في مسئلة وكيله أي فيما لو زوج وكيل السيد العبد  
بغير موهبة أو غيره لا يصح (قوله مع) وقبل لا يصح لا ينفقه الى السيد لأن السيد وكيل عنه قال في الفسخ

ولو يخالفين ليدنيا (واب لم  
يثبت النكاح) مع ما صح  
انكاره) والاصل عندنا  
كل من ماله قبول النكاح  
بولاية نفسه وان عقد بحضوره  
(أمر) الأب (ويجوز أن  
يزوج مغيرته بزوجها عند  
رجل أو امرأتين) الخالة  
أن (الأب مأمور مع) لانه  
يعمل عاقد الحكم (والا لا  
زوج بنته المعلقة) العاقلة  
(بمساعدة شاهد واحد حازان)  
كانت بنته (حاضرة) لانها  
تعمل عاقدة (والا لا) الأصل  
أن الأم مأمورة مع  
مباشرة أمها بغير شهادة  
المأمور اذ لم يكر أنه يحدده  
ان لا يشهد على فعل نفسه  
ولو زوج المولى بعده المالك  
بغيره وواحد لم يجوز على  
الظاهر ولو أذن له فمعه  
بغيره المولى ورجل مع

مى لا يشترط سماع الشاهد من لسانه بناء على أن صيغة الامر توكيد لا يشترط الاشارة على التوكيد  
 أما على القول بأنه يجب فبشرط كفاي البصر وقد منابيه في سائر ونحو قوله معامالوسمعة متفرذين بان  
 حضر أحدهما العقد ثم غاب وأعيد بحضور الآخر أو سمع أحدهما فقط العقد فاعيد فسمعه الآخر دون  
 الاول أو سمع أحدهما الايجاب والآخر القبول ثم أعيد فسمع كل واحد منهما لم يسمعه أولاً لان في هذه الصور  
 وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كافي شرح النقابة (قوله على الاصح) راجع لقوله سامعين  
 وقوله معا ومقابل الاول القول بالاكتفاء بمجرد حضورهما ومقابل الثاني ما عني أبي يوسف من انه ان انعقد  
 الخامس جازاً مستحسناً كافي الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في البحر ختم في التبيين بأنه لو عقد بحضور هذين  
 لم يفهم ما كلامهما لم يجز وصحة في الجوهر وقول في الظاهرية والظاهر أنه يشترط فهم أنه نكاح وانتهى في  
 النمانية فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسنان العربية فعداهما والشهوه ولا يعرفون الاختلاف  
 المشايخ فيه والاصح انه ينعقد اهـ فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم اهـ وحل في الهرماني الخلاصة  
 على القول بالاشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم أي وهو خلاف الاصح كما هو وفق الرعي بحمل القول  
 بالاشتراط على اشتراط فهم انه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الالفاظ بعد فهم ان  
 المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) قيد لقوله مسلمين احتراز عن نكاح الذميمة فانه لو تزوجها مسلم عند  
 دميين صح كذا أتى لكنه لوهم ان ما قبله من الشروط يشترط في أنسكة الكفار أصامع انهم اشبه بعير شهود  
 اذا كانوا يدنون ذلك كياسة أتى في بانه ولد مع ذلك قال في الهداية ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور  
 شاهد من حرين الخ وقد يجب بان الكلام في نكاح المسلمين بدليل انه سبيعة قبله نكاح الكافر بانه على حدة  
 ولما كان تزوج المسلم ذميمة لا يشترط فيه اسلام الشاهد من احتراز عنه بقوله لنكاح مسلمة (قوله ولو باسقين  
 الخ) اعلم ان النكاح له حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره والثاني انما يكون عند الاتحاد  
 فلا يتقبل في الاظهار الا شهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كافي شرح الطحاوي ولذا ان انعقد بحضور  
 الفاسق في والاعميين والمجرودين في قذف وان لم يتوبا وبأبي العاقدين وان لم يقبسل اذا فهم عند القاضي  
 كانهما بحضور العدوين بحر (قوله أو مجرودين في قذف) أي وقد تابا بالي النهر وهذا القيد لا بد منه  
 والالزم التكرار اهـ واعترض بأن المقصود من اطلاق المصنف الاشارة الى خلاف الشافعي في الفاسق  
 المعلن والمحدود قبل التوبة أما المستور والمحدود التائب فلا خلاف له وبهما كافي شرح المجموع والحقائق  
 وأيضاً المحدود أنخص مطلقاً من الفاسق وذـ ككر الانخص بعد الاعم واقع في أفصح الكلام على أنهم  
 مخرجوا بان اذ اقرب بال الخاص بالعام براديه ما عدا الخاص لكن في المعنى ان عطف الخاص على العام مما  
 تدرن به الوارد حتى لكن الفقهاء يتسامحون في عطفه بأوقات وصرح بعضهم بجوازه ثم واد كافي حديث  
 ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينجسها (قوله أو عجميين) كذا في الهداية والكنز والوقاية  
 والمختار والاصلاح والجوهرية وشرح النقابة والفتح والخلاصة وهو بخلاف قوله في الحاربة ولا تقبل شهادة  
 الاعمى عنده لان لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا  
 ينعقد النكاح بحضوره اهـ والمختار ما عليه الا كثرون فوج (قوله وان لم يثبت النكاح بهما) أي بالابن  
 أي بشهادتهما بقوله بالابن بدل من الضمير المجز وروى نسخة لهما أي الزوجين وقد أشار الى ما قدمناه من  
 الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار أي ينعقد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت بهما عند الاتحاد وليس  
 هذا خاص بالابن كما قدمناه (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابنة واحدة أو ابنة واحدة فادعى أحدهما  
 النكاح وانه لا يتقبل شهادة أبي المدعى بل يقبل عليه ولو كانا ابنة واحدة فادعى أحدهما النكاح وانه لا يتقبل  
 ولا ينعقد الا بغيره عن شهادتهما الا لهما ما ذكره لو كان أحدهما ابنة واحدة لا يتقبل أصلاً كافي في البحر  
 (قوله كذا الخ) لان الشهادة انما يثبت في النكاح لساناً من الهاتين المتعة له عليه انما يثبت

على الاصح (فاهمين) انه  
 نكاح على المذهب بحر  
 (مسلمين لنكاح مسلمة ولو  
 فاسقين أو مجرودين في قذف  
 أو عجميين أو ابني الزوجين  
 أو ابني أحدهما وان لم  
 يثبت النكاح بهما) بالابن  
 (ان ادعى القريب كصح  
 نكاح مسلم ذميمة عند  
 دميين)

مطالب في عطف الخاص  
 على العام



لا يسلل ايمان ولا يبيد وكذا لو قال الاخر قدامت لاني لا يبيد ايضا نعم لو قال ايمانك بقي لا يسلل في قول قببات  
فالظاهر انه ينفذ لاني لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل في العرف اعطى لم يسلل في زوجة لاني لا يسلل  
المعنى وان كان هو المراد من قوله زوجتك لاني لا يسلل في العرف اعطى لم يسلل في زوجة لاني لا يسلل  
لا تمنع كسر والله سبحانه اعلم واما ما في الطيريه في من خطب لاني لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
لانك وقال الاخر زوجت احب لاني لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
لقول ابي الهيثم زوجتك بكاف الخطاب ولا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
له بل هو اولي بالانعقاد من المسئلة المارة من الظاهرية في حصول الاصل في الاعتناء والقبول في خلاف  
ما في الظاهرية وكون مصدري زوجتك التزويج ومصدر زوجتك التزويج لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
المسئلة في الاعتناء والقبول في خلاف المسئلة المارة من الظاهرية في حصول الاصل في الاعتناء والقبول في خلاف  
الح) في الفتح عن الفتاوى قبل لا يسلل وان قيل عن الروح انك واحد لاني لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
كلهم ساطون من تكلم ومن لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
شاهد او قيل به وهو الصحيح وعليه الفتوى لاني لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
والباقي شهود اه وبقي بعد في البحر من المسئلة المارة من الظاهرية في حصول الاصل في الاعتناء والقبول في خلاف  
أكد الفاظ التصحيح ووفق بعضهم جعل في المسئلة المارة من الظاهرية في حصول الاصل في الاعتناء والقبول في خلاف  
وقيل واحد من القوم وهو ما مر عن الفتح وان قيل من الروح انك واحد لاني لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
ذكر الشارح في آخر باب الامر باليدسكها على ان امرها يدعها مع اه لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
هذا لو ابتدأت المرأة في التزويج بنفسها على ان امرها يدعها مع اه لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
قببات وقع الفلاق وصار الامر بيد امرئها ولا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
للموكل (قوله ولها الاقل) أي اذا اختار المصحف فان كان المصحف أقل من مهرها فهو لها الاقل من مهرها  
فكانت مسقطا ما زاد من المهر المثل وان كان المهر المثل أقل من مهرها فهو لها الاقل من مهرها  
صحي العقد فاداد العقد فسد ما في صحه، ولما كان العقد فسد ما في صحه، ولما كان العقد فسد ما في صحه،  
كالناسد أفاده الرجعي وفيه طهر أن المراد ما يسمى ما به التزويج لا يسلل في قوله ايمانك بقي لا يسلل  
فاهم (قوله قيل يكفر) لانه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الغيب قال في التتارخانية وفي الحلة  
ذكر في الملتقى أنه لا يكفر لان الاثني عشر من علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم وأبى الرسل يعرفون بعض  
الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على شيء من الامور التي هي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى الرسل يعرفون بعض  
العقائد أن من حله كرامات الاولياء الاطلاع على بعض المعجزات وردوا على المعتزلة المذاهب هذه الاثني  
على نفسها ان المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملك أي لا يظهر على عبيده ولا واسطة الا الملك  
أما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بواسطة الملك أو غير موقد من طاعة الكلام على هذه المسئلة في رسالة التتارخانية  
سل الحسام الهندي لصورة سيدنا محمد المصطفى الذي راحته فاهات ومهاوات في قوله تعالى في آله

(وصل في الترمات)

شروع في بيان شرط السكاح أيضا فان كانت كونه المرأة شاكلا لتبديله وأفرده على سبيل حدة لاثرة شعبه  
بجر (قوله قرابة) كفروا وهم بناته وبنات أولاده وان سفان وأمه وله وهم أمهاته وأمهاته أمهاته  
وأبائهم وان علون ومروغ أبويه وان نزل في محرم بنات الاخوة والاحوات وبنات أولاد الاخوة والاحوات  
وابن برلى ومروغ أبجداده وجداته بطن واحد فلهذا تحرم العمامات والاحوات وبنات العمامات والاحوات  
والاحلات والاشوال فتح (قوله مساهرة) كفروا مع اسائه المدخول من وان نزل وأمهات الزوجات  
وجدانهم بهمة مع وان علون وان لم يسلل بلز وبنات وشعرم موطن آبائهم وأجدادهم وان علوا ولو نزل

صلى الله عليه وسلم (ولو  
بعض) من هذا كاح (أقواما  
الخطبة في قوله الاب) أو  
الولي (مصر من سم مع)  
بجعل المصالح فقط ما  
والباقي شهودا به يفتي فتح  
(فروغ) \* قال في جسي  
انك على ان امرها يدعها  
لم يكن له الامر لانه بنو  
قبل السكاح \* وكذا بان  
يرفعه فلا يسلل كذا وراه  
الوكيل في المهر لم يسلل  
لم يعلم حتى دخل في الحيات  
بغير احارته وفسدها ولها  
الاقل من المسمى ومهر المثل  
لان الموقوف كالمقتدر  
\* تزويج شهادة الله ورؤيه  
لم يسلل في قوله يكفر والله  
اعلم  
\* (وصل في الترمات) \*  
أسباب التحريم أنواع  
\* قرآنه مساهرة

والاصح الجواز بناء على منع كونهم ما أى العبد والامة وكما بين لان الاذن فى الجرح من مائة مائة فان بعده  
بأهليته مما لا يطرق السبابة (قوله والفرق لا ينفى) هو ما ذكرناه عن الطبع من أن مباشرة السيد العبد ليس  
فكالمعبر عن العبد فى التزويج ولا ينتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصلح شاهد بخلاف ادنه له  
به فان العبد ممنوع عن السكاح مطلق السيد لا لعدم أهليته فبالاذن يصير أصيلا لا ناسبا ولا ينتقل العقد الى  
السيد ويصلح شاهدا فيه صححه (قوله ما لم يقل الموجب بعده) أى بعد قول الآخر زوجت أو نعم لاني  
قول الآخر ذلك يكون إيجابا يحتاج الى قول الأول قبالت ونهاهم وجماعا نظرا الى الصورة (قوله لاني زوجتني  
استخبار) المسئلة من الحانية ونقدم أنه لو صرح بالاستتفهام فقال هل أعطيتنيها فقال أعطيتنيها فقال أعطيتنيها وكان  
المحاسن السكاح ينعقد وهذا أولى بالاعتقاد فاما أن يكون فى المسئلة روايتان أو يعمل هذا على أن المجلس  
ليس انعقد السكاح وقال فى كافي الحاكم وإذا قال رجل لامرأة أتزوجك بكدا أم كذا قالت قد فعلت فهو  
بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج فى هذا الى أن يقول الزوج قد قبالت وكذلك إذا قال قد خطبتك الى نفسك  
بالف درهم فقالت قد تزوجتك بنفسى هذا كما جاز إذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس  
اه رضى (قوله لاني توكل) أى فيكون كلام الثانى قائما مقام الطرفين وقيل انه إيجاب وحرمانه ط  
(قوله لم يصح) لان العائنة يشترط ذكر اسمها واسم أبيها وجودها وتقدم أنه إذا عرفها الشهود يكفي ذكر  
اسمها فقط خلافا لابي الفضل وبعد الحصاص يكفي مطلقا والظاهر أنه فى مسئلتنا لا يصح عند السكاح لان ذكر  
الاسم وحده لا يصح لان المراد الى غيره بخلاف ذكر الاسم منسوب الى أب آخر فان فاطمة بنت أحمد  
لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط فى اسمها (قوله الا اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى  
المستأمن أى فانها لو كانت مشار اليها وعاط فى اسم أبيها واسمها لا يصح لا تعريف الاشارة الحسية أقوى  
من التسمية لسانى التسمية من الاشتراك العارض وتلعوا التسمية عند ما كمالوا قال اقتديت بزید هذا فاداهو  
عمر وقانه يصح (قوله ولوله بنتان الخ) أى بأن كان اسم الكبرى مثلاً عائشة والصغرى فاطمة فقال زوجتك  
بنتي فاطمة وقبل صح العقد عليها وان كانت عائشة هى المرادة وهذا اذا لم يصطفا بالكبرى أمالوا قال زوجتك بنتي  
الكبرى فاطمة وفى الولو الحية يجب أن لا ينعقد العقد على احدها لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه  
ونحوه فى الطبع من الحانية ولا تنفع البينة هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ من المراد كما اذا وطير هذا  
مافى الجرح عن الظهيرة لوقال أبو الصغرى لابي الصغرى زوجت ابنتي ولم يرد عليه شيئا فقال أبو الصغرى قبالت يقع  
السكاح للاب هو الصحيح ويجب أن يعتاط فيه فيقول قبالت لابي اه وقال فى الفتح بعد أن ذكر المسئلة  
بالفارسية يجوز السكاح على الابواب جرى بينهما مما تقدم من السكاح للابن هو المختار لان الاب أيضا هو الى  
نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغرى زوجت بنتي من امك فقال أبو الاب قبالت ولم يقل لابي يجوز السكاح  
للان لا إضافة المزدوج السكاح الى الابن يقيم وقول القابل قبالت بعوا به والجواب يتقيد بالاول فصار كما  
لو قال قبالت لابي اه قلت وانه يعلم بالاولى حكم ما يكثر وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لابي فيقول له زوجتك  
فيه قول الاول قبالت فيقع العقد للاب والناس منهنه غافلون وقد سئلت عنه وأجبت بذلك وانه لا يمكن للاب  
تطابقها وعنده الابن ناسبا لمعها على الابن مؤبدا ومثله ما يقع كثيرا أيضا حيث يقول زوجتني بنتك لابي  
فيقول زوجتك فان قال الاول قبالت انعقد السكاح لنفسه والام ينعقد أصلا لانه لا لانه كما أفنى به فى  
التفسيرية وبقي ما اذا قال زوج ابنتك من ابني فقال وهبتها لك أو زوجها لك فيصح للابن بخلاف ما صرح به  
الظاهرية لانه ليس فيه الاطابة أما ما نقله زهير ابن ابي توكل حتى لم يحتج بهذه الى قول فيه صير  
قول الآخر وهبتها لك وعاطها لابي لا خلاف ولا فرق فى العرف بين زوجتها لك وهبتها لك كذا جرحه  
فى الفتاوى الظهير بقرائنها أنه لو قال زوجتك لابي لا يصح لاحد الا اذا قال الآخر قبالت فيصح له وبقي أيضا قولهم  
زوجتني لابي فيقول قبالت فيظهر لى أنه ينعقد للاب لا لابي لا يصح ولا يصح وقول أبيه البنت لا ينعقد

والفرق لا ينفى (ولو قال)  
رجل لا آخر (زوجتني  
ابنتك فقال) الآخر  
(زوجتني أو قال نعم) يجيب  
له (لم يكن نكاحا ما لم يقل)  
الموجب بعده (قبالت) لان  
زوجتني استخبار وليس  
بموجب بخلاف زوجتني لاني  
توكيل (فما وصيها  
بالنكاح فى اسم أبيها بعين  
مضروها لم يصح) للجهالة  
وكذا لو غلط فى اسم بنته الا  
اذا كانت حاضرة وأشار  
اليها فيصح ولوله بنتان  
أراد تزويج الكبرى فغلا  
فيها باسم الصغرى





والمنعوقات لهم عابن الحسد فيهم وهو طوائف أبنائه وأبناء أولاده وان سببوا ولزناوا المعصودات  
لهم عابن معقد فيهم وكذا المقلان أو الملوسان بشهوة لاصوله أو فروجه أو من قبل أو ليس أصولهن  
أو فروجهن (قوله رضاع) يحرم به ما يحرم من النسب إلا ما استثنى كما سيأتي في بابه وهذه الثلاثة محرمات  
على التأبيد (قوله جمع) أي بين المحارم كاختين ويحويهما أو بين الاجنبيات زيادة على أربع (قوله ملك)  
كسكاح السيد أمة والسيدة صدها فتح وعسجد الملك بالتداني أي لابل المالكية تنافي الماوية كما  
سيأتي بيانه وتشمل ما سلكه له من أوملكها له من (قوله شرك) عبارة انفتح عدم الدين المسمى بأوى كالجوسية  
والشركة اه وتشمل أيضا المرتبة وبأية الصانع تعالى (قوله ادخال أمة على حرة) أدخله الرابح في حرمها  
الجمع فقال وحرمه الجمع بين الحرة والامة والحرة مقدمة وهو الانسب يحرم أي للضغط وتقليد الاقسام  
وكذا فعل في الفتح لكن الاولى أب يقال والحرة غير مأخوذة ليشمل ما لو تزوجها في عقد واحد في الزياحي  
صح نسكاح الحرة وبطل نسكاح الامة (قوله وبقى الخ) زاد في شرحه على الثاني انيس آخري أيضا حيث  
قال قلت وبقى من المحرمات الحرة المشكك لجوارده كورثته والجنسية وانسان المساء لا يختلف الجنس اه قلت  
وكأنه استثنى ههنا من ذكرهما بما قدمه أول السكاح ويزاد ما من سيد ذكره في بابه وهو حرمه اللعان وقد  
نظمت السبعة مع الخمسة المزيدي بقول

أنواع تحريم السكاح سبع \* قسرية ملك رضاع جمع  
كذلك شملت نسبة المصاهرة \* وأمة من حرة مسوؤخرة  
وزيد خمسة أثبت بالبيان \* تطليقه لها ثلاثا واللعان  
تعلق بحق غير من نسكاح \* أو عدة خنثى بلا تصاح  
وأحوال كل اختلاف الجنس \* كالجبن والساق لزوج الانس

(قوله حرم على المتزوج) أي سريدا لزوج وقوله ذكر ا كان أو أنش بيان الفائدة ارجاع الصبر الى المتزوج  
الشامل لهما الى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الانثى الا ما يمتنع بأحد الطرفين بدليله فالمراد  
هنا أن الرجل كيجرم عليه تزوج أصله أو فرجه كذلك يحرم على المرأة تزوج أصلها أو فرجها وكما يحرم عليه  
تزوج بنت أخيه يحرم عليه تزوج ابن أخيه وهكذا في ما يمتنع في جانب المرأة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل  
لا عنه وهذا معنى قوله في المنع كيجرم على الرجل أن تزوج عن ذكر يحرم على المرأة أن تزوج بنظر من  
ذكر اه فلا يمال انه يلزم أن يصير المعنى يحرم على المرأة أن تزوج بنت أخيها الا بنظر من لا في جانب  
الرجل اس الا في جانب المرأة ولا يرد أيضا أنه يلزم من حرمه تزوج الرجل بأصله كأمه حرمه تزوجها بفرعها  
لان التصريح بالادرم غير ميب ما فهم (قوله علا أو زل) نشر على ترتيب اللبس وتفكيك الصمات اذا طهر  
المراد يقع في الكلام الصحيح ما فهم (قوله وانته) عطف على بنت لا على أخيه بقية قوله وبنته المالكية  
مجرد وبالنفار للشرح من نوع بالنظر للمتن ح لان المضاف وهو نسكاح الدائلي على قوله أصله من كلام  
الشارح (قوله ولومن زنا) أي بأن يرزى الزاني بغيره ويسكها حتى تلبس بها بغير عن الفتح قال السلفوني ولا  
يشترط كونها ابنته من الرابا لئلا يظن كونه الولد منه الاب اه أي لانه لو لم يسكها يفتل أب غير مؤذي بها  
لعدم الفراش الداني لئلا لا يحتسب قال ح قوله ولومن زنا فيهم بالنظر الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله أو  
فرجه أو أخته أن يكون من الرنا ولا وكذا اذا كان له أخ من الزنا بنت من النسكاح أو من السكاح له بنت من  
الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها وجمته وخالته أي أخته من النسكاح لها بنت من الزنا أو من الرنا لها بنت من النسكاح  
أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا أخته من النسكاح له أخته من الزنا أو من الرنا أخته من النسكاح أو من الرنا  
أخته من الزنا وكذا أخته من النسكاح لها أخته من الزنا أو من الرنا أخته من النسكاح أو من الرنا أخته من  
النسكاح وكذا أخته من النسكاح لها أخته من الزنا أو من الرنا أخته من النسكاح أو من الرنا أخته من

رضاع جميع ملك شرك  
ادخال أمة على حرة وهي  
سبعة ذكرها المصنف بهذا  
الترتيب وبقى التطليق  
ثلاثا وتعلق بحق العسر  
بنسكاح أو عدة ذكرها في  
الرجعة (حرم) على المتزوج  
ذكر ا كان أو أنش نسكاح  
(أصله وفرجه) علا أو زل  
(وبنت أخيه) واخته  
و بنتها ولومن زنا (وعنه  
وخالته)



رضاعاً) لأن ثبوت النية بالأرضاع مقارن للزوجة فيصير وصفها كزوجة وأرضاعها وذكرا  
فلما انشئت النية عارض على الزوجية وجعلها لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولذا اشترط  
عليه بنية المولودة بعد طلاق أمها وزوجة أبيه من الرضاع المطلقة قبل ارتضاعها فاهم (قوله) أن  
وطئها) فإن علم عدم الوطء أو شكك في العلم بالعلم اليقيني في ذلك نادر ومنه انحصار الأب بانه وطئها وهي في ملكه في البحر من المحيط رجل له حارية يقال قد وطئتم الاتحل  
لأبيه وإن كانت في غير ملكه يقال قد وطئتم يا حل لا أب يكذبها لأن الظاهر يشهد له أي يشهد  
للأب والظاهر أن المراد الانحصار بأن الوطء كان في غير ملكه أمالو كانت في ملكه ثم يأتها ثم أخبر بانه وطئها  
حين كانت في ملكه لا تحل لأبيه تأمل (قوله) وجدها ثانياً أي حين أراد جمعها كجلى البحر والموجود ذلك  
بأنحصارها أو بأمر غيره بالجمع أمالو بجمعها أو بحدوثها بواجب عليه مهر مثلها الوطء الشبهة والوطء في دار  
الاسلام لا يحلوعن عقراً وعقراً حتى (قوله) وحرم أيضاً بالصهرية أصل من نية) قال في البحر أراد تحريمه  
المصاهرة للحرمات الأربع حرمة المرأة على أصول الرأى وفروعها ورضاعاً وحرمة أمه وأبها على  
الرأى نسماً ورضاعاً كجلى الوطء الحلال ويحل لأصول الرأى وفروعها أصول المزنى من موطنها أمه أمه  
ما قدمناه قريبا عن القهستاني عن النعمان وغيره وقوله ويحل الخ أي كجلى ذلك بالوطء الحلال وبقيته  
بالحرمات الأربع يخرج ما عداها أو تقدم أنها الكلام عليه (قوله) أراد الرأى بالوطء الحرام لأن الرأى بالوطء  
مكافئ في مرجع مشبهة ولو كان اتصال عن الملك وشبهة وكذا ثبت حرمة المصاهرة ولوطن المكوسه فلهذا  
أو المشبهة فاسداً أو الحارمة المشتركة أو المكافئة أو المظاهر بها أو الأمانة الجوسية أو زوجة الخائن أو  
المطساة أو كالجور ما أو صاعداً أو عاكفاً بالرأى لا في خلاف الشافعي وليست بالوطء بالبر كجلى  
خلافاً للوزاعي وأحمد قال في الفخو بقوله ما قال مالك في رواية وأحمد وهو قول عمر وابن مسعود وابن  
عباس في الأصح وعمران بن الحصين وحابر وأبي وعائشة وجمهور الثنايين كالصري والشافعي والحنفي  
والأوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء بن المسيب وسالم بن مار وجاد والثوري وابن راهويه وجماعة  
مع سبط الدليل فيه (قوله) وأصل محسوسه الخ) لأن المس والنفاس من سداغ إلى الوطء في تمام مقامه في موضع  
الاحتياط هداية واستدل بذلك في الفتاوى بالاحاديث والآثار من الصحابة والتابعين (قوله) مشهورة) أي ولو  
من أعدها ما كسب يائى (قوله) ولو اشعر على الرأس) خرج به المسترسل وظاهر ما في الآية من جمع الرأس  
الشعر غير محرم وحرم في المحيط بخلافه ووجه في البحر وفصل في الخلاصة من الذي ريم على الرأس دون  
المسترسل وخبره في الجوهر فوجعه في الشعر يحمل القواين وهو ظاهر لما استخرجنا الشارح (قوله) بمشاكل لا يمنع  
الحرارة) أي ولو بمشاكل الخ ولو كان ما سداغ لا ثبت المرأة كذا في أكثر الكتب وكذا لو طامها بالحرارة على ذكره  
قاضي الشريعة من أن الإمام طاهر الدين يفتي بالحرمة في القبلة على النعم والنفق والسلم والرأس وإن كان على  
المقعدة محمول على ما إذا كانت رفيقه تصل الحرارة معها نحر (قوله) وأصل ما سداغ) أي أنه عوه قال في الفتح  
وثبوت الحرمة بالمس بها مشروط بأن يصدقها ويقع في أكبر راية صدقها وعليها أي يفتي أن يقال في مسها أيها  
لا تحرم على أبي وابنه إلا أن يصدقها أو يعلب على ظهرها صدقته ثم رأيت عن أبي يوسف ما يثبت ذلك أمه (قوله)  
وباطرة) أي بشهوة (قوله) والمنقور إلى فرجها) قيد بالفرج لأن طاهر الد- يرد غيرها أنهم يفتون على أن  
الفرج بشهوة إلى سائر أعضائه سالا غيرته ما عدا الفرع وجعله باطلاً في الكبر في محل التقييد بغير (قوله)  
المدور الداحل) اختاره في الهداية وصححه في المحيط والذهبي في الحاميه - وعليه التتوي في الفتح وهو  
ظاهر الرواية لأن هذا حكم يتعلق بالفرج والداحل فرج من كل وجه والشارح فرج من وجه والاستمرار  
عن الشارح منه في نفسه فقط اعتباراً ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت منكبة بغير ولو كانت قائمة أو حالبة غير  
مستقيمة لا تثبت الحرمة لعدم دليل وقيل ثبت بالنظر إلى منابت الشعر وقيل إلى التمسق وخصه في الخلاصة

رضاعاً شري أمة أبيه لم تحل  
له أن يعلم أنه وطئها تزويج  
بكرها فوجدها ثانياً وقالة  
أبوله فضني ابن مسعودها ثانياً  
بالامه والاشعوى (و) حرم  
أبنا الصهرية (أصل  
صهرية) أراد بالوطء  
الحرام (و) أصل (مستوسه  
شهوة) ولو اشعر على الرأس  
بمشاكل لا يمنع الحرارة  
(و) أصل (مستوسه وباطرة  
المدكره والمبطل وال  
مدورها) (الاشعوى)  
ولو طامها (من رماح

أودوا عليه لان لفظ النساء اذا اضمحلت الى الأزواج كان المراد منه الحرائر كافي الظاهر والايلاء بحر وأراد  
 بالحرائر النساء المأخوذات من ولواتهم غير كفاية الرحم وأبو السعود (قوله وحداثة مطلقا) أي من قبل  
 أسماؤهم وان يكون بحر (قوله بحر هذا العقد الصحيح) يفسره قوله وان لم يوطأ ح (قوله الصحيح) احتراز عن  
 السكاح المأخوذ منه لا يوجب بحر دم حرمه المصاهرة بل بالوطء أو ما يقوم مقامه من المس شهوة والمطر شهوة  
 لان الاصابة لا تثبت الا بالعقد الصحيح بحر أي الاصابة الى الضمير في قوله تعالى وأمهات نسائكم أو في قوله  
 وأم زوجته ويوجد في بعض النسخ زيادة قوله فالفساد لا يحرم الا لمس شهوة ونحوه (قوله الزوجة) أنه  
 في الدرر بالام وهو سبق قلم (قوله ويدخل) أي في قوله وانت زوجته مات الى يمينه والى يمينه وانت حرمتين  
 بالاجماع وقوله تعالى وربائكم بحر (قوله وفي الكشف الخ) تبس في المقتل عنه صاحب البحر ولا يخفى  
 ان المتون طائفة بأن اللبس ونحوه كالوطء في ايجامه حرمه المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع  
 اكن لما كانت الاية مصرحة بحرمه في باب التدخول وعدمها عند عدمه كان ذلك مظنة ان يتوهم ان  
 خصوص التدخول هما لا بد منه وأب تصرح به من باب اللبس ونحوه يوجب حرمه المصاهرة بخصوص ما عدا  
 الرائب لظاهر الاية فيقول التصرح عن أبي حنيفة بناء على قيام مقام الوطء هذا الدفع ذلك الوهم وليس ان ليس  
 من تخريجات المشايخ وكذلك لم يجد التصرح به هنا من أبي حنيفة الا في الكشف فمقتل ذلك عنه لان  
 الرخشي من مشايخ المذهب وهو حجة في المقتل والكون الموضع موضع خفاء أكد ذلك بقوله وأفره  
 المصنف فاهم (قوله وزوجة أمه وفرعه) لقوله تعالى ولا يمسكوا ما سكت آباؤكم وقوله تعالى ولا يمسكوا  
 آباءكم الذين من أمهاتكم والحليلة الزوجة وأما حرمه الموطوءة غير عقد فبدليل آخر وذكرا الاصل  
 لا سقط حليلة الاب المتبني لا لاحتلال حليلة الاب وضاعا فاهم التحريم كالنسب بحر وغيره (قوله ولو بعد الخ)  
 بيان للاطلاق أي ولو كان الاصل أو الفرع بعيدا كالحدا والابن وان سئل وتحرر من زوجة الام الى  
 والفرع بحر والعقد دخل بها أولا (قوله وأما بنت زوجة أبيه أو ابنة خاله) وكذا بنت ابنه بحر قال الحير  
 الرملي ولا تحرم بنت زوج الام ولا أم ولا أم زوجة الاب ولا بنتها ولا زوجة  
 الربيب ولا زوجة الراب اه (قوله بسبا) تميز عن نسبة تحريم للضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة  
 وقوله رضاعا تميز عن نسبة تحريم الى الكل يعي يحرم من الرضاع أصوله وفرعه وفرع أبويه وفرعهم  
 وكذا فروع أحداهم وجداته الصليبيون وفرع زوجته وأصولها وفرع زوجها وأصوله وحسائل  
 أصوله وفرعهم وقوله الاما استثنى أي استثناء مفعلة طعا وهو توسع صورته بالسط الى مائة وعشائة كما  
 سخره ح \* (قائه) \* مقتضى قوله والكل رضاعا مع قوله سابقا ولو من زنا حرمه فرع المزية وأصلها  
 رضاعا وفي القهس ما في شرح الطحاوي عدم الحرمة ثم قال لكان في المظن وعسيره انه يحرم كل من الرائي  
 والمزنية على أصل الا حرمه رضاعا اه ومقتضى تقييده بالفرع والاصل انه لا خلاف في عدم الحرمة  
 على غيرهما من الطواشي كالاخ والعلم وفي التحنيس زنى بامرأة فولدت فأرضعت بهد الابن صبيته لا يجوز له هذا  
 الزاني تزوجه ولا أصوله وفرعه وام الزاني التزويع كما لو كانت ولدت له من الزنا والحال مثله لانه لم  
 يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على أبي الرائي وأولاده وأولادهم لا اعتبار بالجزئية  
 ولا جزئية بينهما وبين العلم واذ انت ذلك في المتولدة من الزنا فكذلك في المرضعة بلبن الزنا اه قلنا وهذا بخلاف  
 لما مر من التعميم في قول الشارح ولو من زنا كما به ناعليه هالك (قوله يقع معاطة) كمنه على الحمل الغلط أو  
 رشيد بالادم المتكسور وقوله الميم أي مسئلة تعاط من يحجب عنها بالتأمل فيها (قوله ولها منه ابن) أي نزل  
 منها بسبب ولادته منها (قوله بغيره عليه) لكونه ماصرا أمه رضاعا (قوله فدخل بها) قيد به لئلا  
 توهم احتلال الاول والصغير لا يمكن منه الدخول (قوله واحدة أم ثلاث) الاول بناء على القول بأن الزوج  
 الثاني لا يحد مادونه الثاني بناء على القول بأن له منه كسبا في بابه (قوله لم ير وزنا حليلة أبيه)

هذا تمام ما قلنا بحر والعقد  
 صحيح (واب لم يوطأ)  
 وجه لما قرر ان وطء  
 مهات يحسرم البنات  
 كساح البنات يحسرم  
 مهات ويدخل بنات  
 ببيسة والريب وفي  
 كشف واللمس ونحوه  
 دخول عند أبي حنيفة  
 قوله المصنف (وزوجة  
 سله وفرعه مطلقا) ولو  
 دأخل بها أولا وأما  
 زوجة أبيه أو ابنة  
 سلال (و) حرم (الكل)  
 امرئ بحر ونسبها مصاهرة  
 ضاعا) الاما استثنى في  
 (فروع) يقع معاطة  
 سال طلق امراته  
 ليتبين ولها منه ابن  
 ثبتت فسكت صبيها  
 ضخته فحرمت عليه  
 كمنه آخر فدخل بها  
 انها فهل تعود الاول  
 حدة أم ثلاث الجواب  
 هو دأله أيد الصير وزنا  
 له ابنة



الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار اذا اشترى سككاً في ماء حيث توضع منه بالاجرة لانه وبه يظهر  
فائدة قول الشارح مثاله انك لا يثبت قول المصنف في الدار بالانكاس ولو قال في الفتح وهو ان في  
الحق وقد يجب بانه ليس مراد المصنف بالانكاس انما على القول بأن الشعاع الخارج من الحفرة الواقع على  
سطح الصقيل كالرأية والمساء ينعكس من سطح الصقيل الى المرمى حتى يلزم انه يكون المرمى سائر من حقيقة  
لاماله وانما اراد ان انكاس نفس المرمى وهو المراد بالنسبة فيكون ما ياتي الى المرمى الاخر ويبرهن ان  
بالانكاس وهو ان المقابل للثقة في سطح صورته ومثاله في الانكاس ويدل عليه ان يرفق بكتاب قوله لانك  
يرد بها وانما رأى عكس مخرجها فافهم (قوله هذا) أي جميع ما ذكر في مسائل الماهرة (قوله مشتملة)  
سبب ما في تعريفها بأنما يثبت تسخيراً كثر (قوله ولوماضياً) كجبر وشوها لانها دخلت تحت الحرية فلا  
تخرج وتجاوز وقوع الولد منها كواقع لزوحى ابراهيم وزكريا عليهم السلام (قوله ولا يثبت  
الحفرة مائة) أي لو طمها أولاً بها أو التمر الى مخرجها قوله أنه لا أي سواء كان شهوة أو وسواء أنول أولاً  
(قوله مطلقاً) أي سواء كان بصري أو امرأة كى غاية اليأس وعائيه الفتح في الوافقات مع سن الحمر  
وفي الولد لينة أثير بل وجلاله أن يترقح انبائه لان هذا الفعل له كتاب في الانكاس وهو حكمة المصاهرة وفي  
الذكر أولى (قوله اعدم تمنع كونه في الفرج) على اعدم انكسار وطعام المصاهرة فقط وأما المانع الذي  
عدم انكسار وطعام المصاهرة فالتبس بعدم كون الوطء في الفرج الذي هو محل الحرث وانكسارها  
لا يفسد ما بالاولى قال في البحر وأورد ما به أي على المستأنس أن الوطء فيها وان لم يكن سبب الحرة فالحسن  
شهوة بسبب الهابل الموجد فيهما أقوى وأجيد بان الله الوطء الذي للولد وثبوت الحرة بالنسبة  
ليس الا كونه سبباً لهذا الوطء ولم يتحقق في الصورين اهـ واما ان لا يفرق في النسبة فالحسن من الانزال  
وعنده مع (قوله ما لم ينفذ) زاد في الفتح وعلم كونه منه أي ما ساء كما عده حتى بان كانه ادمه وهو يداني  
الربا في المكاح لا ينفذ (قوله لا فرق بين ربا وسكاح) راسم لا اشتراط كونها شهوة أو ثبوت الحرة كذا  
البحر مع ما عليه قوله ولان فرق صغيره المع (قوله سارله الترويح بينهما) (٣) أما ماها فرم سبب الحرة  
العقد ط (قوله ولو جامع غير مراهق الخ) الذي في الفتح حتى لو جامع امرأته أربع سنين وسنة أخرى لا يثبت  
الحرة قال في البحر وظاهره اعتبار ان الاتي في حد الماشية فانه أي تخرج سنين قال في البحر وأقول  
التعليل بعدم الاشتباه يفيد أن من لا يشتهى لا يثبت الحرة بغيره ولا لاحتساب ان اتبع بانه هذا بل لا بد  
أن يكون مراهقاً ثم رأيت في السلطنة قال الذي الذي يجامع منه سبب كالمناخ قالوا وهو أن جامع ويشتهى  
ونه يشتهى النسبة منه سببه وهو ظاهر في اعتبار كونه مراهقاً الا ان تخرج ويدل عليه ما في الفتح من المراهق  
كالمناخ وفي البرازية المراهق كالمناخ حتى لو جامع امرأته أو ابن شهوة وسبب حرة المصاهرة اهـ وبه  
ظهر ان ما عراه الشارح الى الفتح وان لم يكن مراهقاً كالمناخ مراهقاً فحصل من هذا انه لا بد في كل مفسد  
من سن المراهقة وأقله ثلاثين تسع ولان كراهية لا بد لأقل مدة يمكن في المساويع كالمصاهرة وانما في باب  
نوع الاعلام وهذا الواقع من ان العلة هي الوطء الذي يكون سبباً للولد أو الميس الذي يكون سبباً له وهذا  
الوطء ولا ينفذ ان غير المراهق مفسد الا يتأني منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من الفصح وقوله بين  
الامس والغفر موابه في الامس والنظر وعبارة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرة بالنسبة بين كونه عامداً أو سائياً  
أو مكرهاً أو غفلاً الخ فافهم قال الرضا في واداعلم ذلك في المس والنظر علم في الجماع بالاولى (قوله ولو  
أيقظ الخ) فخرج على الخطا ط (قوله أو يدها له) أي المراهق كالمناخ مراهقاً فحصل من هذا انه لا بد في كل مفسد  
بمنه من غير ما يقال في البحر ان يعلم ما اذا كانت سبباً به من الاول ولا بد من التقيد بالشهوة أو زديادها في  
الموهبة (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الأنسبيرة واذا قبلها أو لمسه أو نظر الى فرجها ثم قال لم يكن عن  
شهوة ذكر المصاهرة انه في القيس لا ينفذ بالحرة ما لم يتبين انه بالشهوة وفي المس والغفر لا الات تبيى انه

(هذا اذا كانت حية  
مستتابة) ولو ما ضيا (أما  
غيرها) يعني الميتة وسعيه  
لم تشته (فلا) في سائر  
مها أصلاً كوطء دبر مطلقاً  
وكذا أوصافها لعدم يقين  
كونه في الفرج ما لم يغسل  
منه بلا فرق بين ربا وسكاح  
(فاوثر مع ميرة لا تشته  
د حل ما طمها أو انقضت  
في الفرج وسببها  
سار) لا اول (الترويح بها)  
لعدم الاشتباه وسببها  
تشرط الشهوة في الذكر  
فالجامع غير مراهق و  
أبى لم يفرق فصح (ولا فرق)  
فيما ذكر (ب) بين المراهق  
والغافل شهوة بين عامداً  
وسائياً (وهذا أولاً) إذا  
فلو أيقظ (وهذا أولاً) فقلت  
هي لساها في يدها  
المشاهة أو ياها ان مراهقاً  
الام ابتداء فتح (قوله) أنه  
امراً) في أي موضع كان  
(٢) اصل في بعض النسخ  
المتن سارله الترويح بما يار  
في كتابه التمشي ويكون قوله  
الشارح للاول نفسه يرا  
لقول المتن فليجبر

بحر (قوله أو ما هي فيه) استترافا عما إذا كانت فوق المساء فآه من المساء كجائتي (قوله وفر وعهن)  
بالرفع عطفا على أصل من نيتته وفيه تعليب المؤنث على المدسك بالنسبة إلى قوله وناظرة إلى ذكره (قوله  
مطلقا) يرجع إلى الأصول والفروع أي وان حاول وان سفلن ط (قوله والاهبة الخ) قال في الفتح وقوله  
شهوة في موضع الحال فيبدا اشتراط الشهوة حال المس فلا ومن غير شهوة ثم اشتبهت عن ذلك المس لا تحرم  
عليه اه وكذلك في النظر كافي الجبر وأما شتبهت بعد ما غرض بصحة لا تحرم قلت ويشترط وقوع الشهوة  
عليها لا على غيرها لما في الفيض لو نظر إلى فرج بنته بلا شهوة فتجوز جارية مثلها فوقعت له الشهوة على البنت  
ثبتت الحرمة وان وقعت على من غناها فلا (قوله وحدها فبهما) أي حدها الشهوة في المس والنظر ح  
(قوله أو زيادته) أي زيادة التحرك ان كان موحدا فبهما (قوله به يفتي) وقيل حدها أن يشتهى بقائه  
ان لم يكن مشتبهيا أو بزاد ان كان مشتبهيا ولا يشترط تحركه إلا أنه لا يشترط في المحيط والمحطة وفي غاية البيان  
وعليه الاعتماد والمذهب الأول بحر قال في الفتح وفرع عليه ما لو انشروا طلب امرأته فأولج بين فخذي  
بنتها لم يأتوا لا تحرم أمها ما لم يزدوا لا تشاور (قوله وفي امرأة فوحيو شيخ الخ) قال في الفتح ثم هذا الحد في حق  
الشباب أما الشيخ والذين فحدها تحرك فله أو زيادته ان كان متحركا لا بحر دميلا المس فانه يوجد  
فمن لا شهوة له أصلا كالشيخ الذي لم يولد ولم يحدوا الحد الحرم منها أي من المرأة وأقله تحركه القلب على  
وجهه يشوش انطاط قال ط ولم أر حكم الحشيش المشكل في الشهوة ومقتضى معاملة بالامر أب يحرم  
عليه حكم المرأة (قوله وفي الجوهر الخ) كذا في السروع على هذا ينبغي أن يكون من الفرج كذلك بل  
أولى لان تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل إيجابه حرمة المصاهرة في غير الفرج اذا كان بشهوة بخلاف  
النظر ح قلت ويمكن أن يكون ما في الجوهر مطرعا على القول الآخر في حدها الشهوة فلا يكون النظر  
احترافا من المس الفرج ولا عن من شهوة تأمل (قوله فلا حرمة) لانه بالانزال تبين انه غير مفض إلى الوطء  
هداية قال في العداية ومعنى قولهم انه لا يوجب الحرمة بالانزال ان الحرمة عند ابتداء المس بشهوة كان  
حكمها موقوفا إلى أن يتبين بالانزال فان لم تثبت والاثبت لانهم اثبتت بالمس ثم بالانزال نسقط لان  
حرمة المصاهرة دائمة لا تسقط أبدا (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا احتراز التقييد بالأصول والفروع  
وقوله لا تحرم أي لا تثبت حرمة المصاهرة فالمعنى لا تحرم حرمة مؤبدة ولا تفترق إلى انقضاء عبدة الموطوءة  
لو شبهة قال في البحر لو وطئ أخت امرأته بشبهة تحرم امرأته ما لم تنقض هذه ذات الشبهة وفي الدراية  
عن الكامل لوزني بأحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى تخفى الاخرى حبيضة واستشكاه في الفتح ووجهه  
انه لا اعتبار لما الزاني ولذا لو زنت امرأة وحصل لم تحرم عليه وجازله وطؤها عقب الزنا اه (قوله لا تحرم  
المنظر إلى فرجها الخ) تبين في هذا التمهيد صاحب الدرر واعترضه الشرع بل لا يصح الابتعاد  
مضاف أي لا يحرم أصل وفرع المنظر إلى فرجها لما أنه لا يحرم لمس المنظر إلى فرجها وأوجب بأن  
المس لا يحرم على أصول النامر وفروعه وفيه أن الكلام في الحرمة وعدمها بالنسبة إلى أصولها  
وفروعهما فالأولى نسقاط اللفظ تحريم وابقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المنظر ومنه ما على قوله والمنظر  
والله في لا يحرم أصلها وفرعها يعلم منه عدم حرمة ما عليه وعلى أصوله وفرعه بالأولى فافهم (قوله اذا رآه)  
لا حاجة إليه لجهة تعلق الجوار بقوله المنظر ط (قوله لان المرقى مثاله الخ) يشير إلى ما في الفتح من الفرق  
بين الرؤية من الزجاج والمرآة وبين الرؤية في المساء ومن المساء حيث قال كأن المساء له واقع سبحانه أعلم ان  
المرق في المرآة مثاله لا هو وبهذا علوا الخ حيث فيها اذا دخل لا ينظر إلى وجهه فلان منظره في المرآة أو المساء  
وعلى هذا فالمرق يراه من وراء الزجاج بناء على نفوذ البصر منه فيرى نفسه المرقى بخلاف المرآة ومن المساء  
وهذا في كون الابصار من المرآة والمساء أو المساء كالمس في الرؤية والابصار بل بالاطلاع مثل الصورة  
فيها بخلاف المرق في المساء لان البصر ينظر فيه اذا كان حيا لا يرى نفسه بل كان لا يرى إلا على الوجه

ماء هي فيه وفر وعهن  
انما والعبرة للشهوة  
المس والنظر لا بهما  
بدها فبهما تحرك آله  
زيادته به يفتي وفي  
رأه ونحو شيخ كسبر  
رأه فله أو زيادته وفي  
وهرة لا يشترط في النظر  
رجح تحريك آله به  
سقي هذا اذا لم ينزل ولو  
لم يمس أو نظر فلا  
ية به يفتي ابن كمال وغيره  
بالخلاصة وطى أنت  
رأه لا تحرم عليه امرأته  
(تحريم المنظر إلى  
جها الخ) اذا رآه  
من امرأة أو ما لان المرقى  
سأله (بالاكتفاء) لا هو  
له علوا الخ حيث كذا  
دليل ولعل الصواب عدم  
كانت اه



[illegible][illegible]

بشهوة لان الاصل في التقبل الشهوة بخلاف المس والمطر وفي بيوع العيوض خلافا وهذا اذا اشترى سارية  
على أنه بالخيار وقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة وأراد ردّها صدق ولو كانت مباشرة لم يصدق  
وهنهم من فصل في القبلة فقال ان كانت على الفم بفتى بالحرم ولا يصدق أنه بالشهوة وان كانت على الرأس أو  
الذق أو الحد فلا اذا تبين أنه شهوة وكان الامام طهیر الدین يفتي بالحرم في القبلة على ما لم يقل لا يصدق  
في أنه لم يكن شهوة وظاهر اطلاق بيوع العيوض يدل على أنه يصدق في القبلة على الفم أو غيره وفي المقابل  
اذا أسكر الشهوة في المس يصدق الا أن يقوم اليه ما يشرع فيها فها هو كذا قال في الجرد وانما دليل شهوته  
اه (قوله على الصحيح حوهره) الذي في الجوهره للعددي خلاف هذا فإنه قال لو مس أو قبل وقال لم أشسته  
صدق الا اذا كان المس على الفرج والتقبيل في الفم اه وهذا هو الموافق لما سبقه الشارح عن السراي  
ولما نقله عنه في البحر فائلا ورجحه في فتح القدير وألحق الحد بالفم اه وقال في الفيض ولو قام اليها وعانقها  
مستشرا أو قبلها أو قال لم يكن عن شهوة ولا يصدق ولو قبل ولم يستشرا لته وقال أن عن غير شهوة يصدق وقيل  
لا يصدق لو قبلها على الفم وبقي اه وهذا كما ترى صريح في ربحه التفصيل وأما نصحه الاطلاق الذي  
ذكره الشارح ولم أره غيره ثم قال الله سواء وفي القبلة يفتي بها أي بالحرم ما لم يثبت أنه بالشهوة ويستوي  
أن يقبل الفم أو الذق أو الحد أو الرأس وقيل ان قبل الفم بفتى بها وان ادعى أنه بالشهوة وان قبل غيره  
لا يفتي بها الا اذا ثبت الشهوة اه وظاهره ترجيح الاطلاق في التقبل لكن علمت التصريح بترجيح التفصيل  
تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أي بفتي بالحرم اذا شئت بها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة الا اذا  
طهرت عندها بقرينة الحال وهذا موافق لما تقدم من التمسك بالشهيد وبخلاف ما نقله عن الحوهره  
ورجحه في الفتح وعلى هذا اذا كان الاولى أن يقول لا تحرم ما لم تعلم الشهوة أي بانها لم تستشرا أو على الفم  
فيوافق ما نقله عن الفيض ولما سألني أيضا حينئذ لا فرق بين التقبل والمس (قوله ولو على الفم) ملاحظة  
على المنع لا على النفي والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك  
فيها أما اذا طهرت عن الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه ح (قوله كما فهمه في الذخيرة) أي فهمه  
من عبارة العيوض حيث قال وظاهر ما أطلق في بيوع العيوض إلى آخر ما صرنا به من كذا المصنف  
مبني على أن الاصل في القبلة الشهوة وأنه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيوض تأمل (قوله  
وكذا القرص والخص شهوة) يعني لقوله شهوة كما فعل المصنف في المعانقة لان المقصود تشبيه هذه الامور  
بالتقبيل في التفصيل التقدم ولا معنى للتقيد اه ح (قوله ولو لاجنبية) أي لا فرق بين أن تكون روجه  
أو اجنبية أما الاجنبية فصورتها ظاهرة وأما الزوجة فحكمها ان تزوج امرأه ففرضها أو عجزها أو ثملها أو عانقها  
ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه امرأته وان علم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فاجب جميع ما قبله كذلك ح  
ونخص البت لا لان الام تحرم بمجرد العقد (قوله وتكفي الشهوة من احدهما) هذا على ما يظهر في المس أما في  
النظر فتعتبر الشهوة من الماظر سواء وجدت من الآخر أم لا اه ط وهكذا بحث الحير الرمي أخذ من  
ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشتراكهما في لذة المس كالمشركين في لذة الخمر بخلاف النظر  
(قوله كالم) أي في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء أو المس أو الماظر ولو غم المقابلات بان قال كالم عاقل صاحب  
بمكان أولى ط وفي الفتح لو مس المراهق وأقر أنه بشهوة ثبتت الحرمة عليه اه (قوله برازية) لم أر فيها الا  
المراهق دون المجنون والسكران نعم رأيتهما في حاوي الزاوي (قوله تحرم الام) كذا يوجد في بعض النسخ  
وفي عامتها بدون الام فهو من باب الحذف والايصال كما قال ح وعبارة القية هكذا قبل المجنون أم امرأته  
بشهوة أو السكران بنتم تحرم اه أي تحرم امرأته (قوله وحرمة المصاهرة الخ) قال في الذخيرة قد تحرم  
في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بحرم المصاهرة والوطء بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفرق  
لا يفسد عليه ولا يفسد عليه أول من شئ عليه اه (قوله لا بعد الزاوية) أي وان شئتم فليست من نكاح

الصحيح حوهره  
مت عليه (امرأته  
ظاهر عدم الشهوة)  
الى الفم كما فهمه في  
سيرة (وفي المس لا)  
م (ما لم تعلم الشهوة)  
الاصل في التقبيل  
بشهوة بخلاف المس  
لما يقسمه كالتقبيل  
هذا القرص والخص  
بوجه لاجنبية وتكفي  
شهوة من احدهما  
اهق ويحرمون وسكران  
في زانية وفي القنية  
السكران بقتله تحرم  
وبحرمة المصاهرة  
نعم النكاح حتى لا يفسد  
الزوج بانحرالابعد  
اركة وانقض العدة





نسكاح الاولى صحى فان نسكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً نعم له ثمره فيما اذا تزوج الاولى فاسداً فبالله  
 حيداً أن ينفذ على الثانية ويصدق عليه أنه جمع بينهما نسكاحاً ونسكاح الاولى وان كان فاسداً يسمى نسكاحاً  
 كما شاع في عباراتهم سمى اهـ (قوله رعدة) معطوف على نسكاحه وهو بمنزلة على التمييز (قوله ولو من طلاق  
 بائن) شمل العدة من الرجعي أو من اعتناق أم ولد نسكاحاً أو من نفريق بعد نسكاح فاسد وأما روى أن  
 من طلق الاربع لا يجوز له ان يتزوج امرأة قبل ان يقصا عديته فان انقضت عدة الكل معاجزله تزوج  
 أربع وان واحدة فواحدة بغير (فرع) ماتت امرأة له اترجح بانتها بعد يوم من موته كفى الخلاصة  
 عن الاصل وكذا في المبسوط اصدار الاسلام والمحيط السير نخعي والبحر والشارحانية وغيرهما من الكتب  
 المتقدمة وأما ما عزي الى المتعبد من وجوب العدة فلا يعتمد عليه وتعامه في كتاب التقيع الفتاوى العامة مدية  
 (قوله ثالثين) متعلق بوطء واحد والجمع وطأ عن الجمع ما كان غير وطء فانه حائز كفى البحر ط (قوله  
 بين امرأين) يرجع الى الجمع نسكاحاً وعدة وطأ بذلك بين ط أى في عبارة المصنف أما على عبارة الشارح  
 فهو متعلق بالانحير (قوله أيتها ما فرضت الخ) أى أية واحدة مهم ما فرضت كرام يحل للآخرى كالجمع  
 بين المرأة وعمتها أو خالتها والجمع بين الام والبنات نسكاحاً أو رضاعاً والجمع بين عمتين أو خالتين كان يتزوج كل  
 من زوجات أم الاخر فيولد لكل منهما ما يستفيكون كل من البنات عمه الاخرى أو يتزوج كل منهما بنت  
 الاخرى وتولد لهما بنتان وكل من البنتين حاله الاخرى كفى البحر (قوله أبداً) قيد به تبعاً للبحر وغيره  
 لاخراج ما لو تزوج أمة ثم سبى بنتها فانه يجوز لانه اذا فرضت الامه قد كرا لا يصح له ايراد العقد على سببته ولو  
 فرضت السيدة كرا لا يحل له ايراد العقد على أمة في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الطريقة من  
 الجانبين مؤقته الى زوال الثالث بين ما زال وأيتها ما فرضت كرا يصح ايراد العقد منه على الاخرى ولما  
 حاز الجمع بينهما أو احتيج الى اخراج هذه الصورة من القاعدة المذكورة بقيد الابدية لكن هذا بناء على أن  
 المراد من عدم الحل في قوله أيتها ما فرضت كرا لم تحصل الاخرى عدم حل ايراد العقد أو ما لو بدنه عدم حل  
 الوطء لا يحتاج في اخراجها الى قيد الابدية لانها حرة بدونه فانه لو فرضت السيدة كرا يحل له وطء أمة  
 أفاده ح (قوله لا تسكن المرأة على عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على ابنتها أو أختها (قوله  
 وهو مشهور) فانه ناسخ في صحى مسلم وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وبقائه اصدار الاول  
 بالقبول من الصحابة والتابعين ورواه الجهم العفيري منهم أنهر يرة وجابر واس عمار واس مسعود  
 وأبو سعيد الخدري فيصالح مخصوص المسموم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم مع أن المسموم المذكور  
 مخصوص بالمشرك والمجوسية وبنائه من الرضاة فلو كان من أعيان الا حاد جاز التحصيل به في غير مشرك  
 على كونه مشهوراً والمظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة لان الحديث مؤقته النسخ لا التحصيل لان ولا  
 تسكنوا المشركين بائناً لهم وأحل لكم اذلو تقدم لهم بمسح بالآية فلم يحصل المشرك وهو منصف أو  
 تسكنوا النسخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة انه يكون السابق حرمة المشرك كانت ثم يسبح بالعام وهو أحسن  
 لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير ناسخ آحلال الثابت السابق الحرمة فخرج به اندفع ما في العناية من أن شرط  
 التحصيل الممارنة عندنا وليست بمعاملة (تنبيه) مذكوره من الدليل لا يكفي لاثبات عموم القاعدة من  
 حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بينهما من حرم لا فضاءه الى قطع الرجم لوقوع التشايع عادة بين الصرتين  
 والدليل على اعتبار ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانكم اذا فعلتم ذلك  
 قطعتم أرجاءكم وتعامه في الفتح (تنبيه) حرمة هذا أجاب الرولى الشافعي عن الجمع بين الاختين في الجبهة بانه  
 لا مانع منه لان الحكم بدور مع العلة وجودا وعدمه وعلة الباطن وقطعية الرجم منقضية في الجبهة الا الام  
 والبنات اهـ أى علة الجزئية بينهما وهي موجودة في الجبهة أيضاً بخلاف نحو الاختين (قوله أمة ثم  
 سبى بنتها) الاولى يوم ذكر هذه الصورة لما علمت من ان امرأته من القاعدة بقيد الابدية فيبقى على أن المراد

(عدة ولو من طلاق بائن  
 و) حرم الجمع (وطأ البناتين  
 بين امرأتين أيتها ما فرضت  
 ذكر الم تحل للآخرى) أبداً  
 طرقت مسلم لا تسكن المرأة  
 على عمتها أو خالتها مشهور  
 يصلح مخصوص الكتاب (بخاز  
 الجمع بين امرأة وبنات  
 زوجها) أو امرأة ابنتها  
 أو أمة ثم سبى بنتها لا يولد  
 فرضت المرأة أو امرأة الاب  
 أو السيدة كرا





والثاني باطل وله وطء الاولى الا ان يطلأ الثاني فحرم الاولى الى انقصا عدة الثانية كالموطى اختص امر أنه  
 اشبه حيث تحرم امر أنه ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح من الحرة وقال في شرح درر الحارقيد بالنسبة  
 اذ الزوج لو عين احدهما باللفع بدخوله ثم اؤر بيان أنهما ساقية قصى نكاحهما التصادفهما وقرق بينهما وبين  
 الاخرى ولو دخل باحدهما ثم بين أب الاخرى ساقية يعتبر البيان اذ الدلالة لا تعاوض الصريح اه ومثله  
 في الشرع بلالية عن شرح الجمع (قوله قرى القصاصي بيده وبينهما) يعني يفترض عليه أن يفسر قوله ما لم  
 يطارقهما وجب على القاصي ان علم أن يفرق بيده وبينهما دعوا للمعصية كحر لى في الفتاوى الهندية عن  
 شرح الطحاوى ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعلى ما بين  
 وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بيده وبينهما اه ح قلت لا مساقاة بينهما لان بيان الزوج معنى على  
 علمه بالاسبق لما ذكرناه من شرح الدرر وقوله لا يتحرى بأمل وفي المهر وينبغي أن يكون معنى التفريق  
 من الزوج أنه يطالعهما ولم أراه اه (قوله ويكون طلاقا) أى يفريق القصاصي المدكور وطاهر كلام  
 الفسخ انه بحث منه فانه قال والظاهر أنه طلاق حتى ينفص من طلاق كل منهما طلاقا ولو زوجها بعد ذلك وأثره  
 في الجور والمهر ويؤيده أب الزياحى عن التفريق المدكور بالطلاق وكذا قال الاتقاسى في غاية البيان  
 ونفريق القصاصي كالمطلق من الزوج ثم قال في الفسخ فان وقع التفريق قبل الدخول فله أن يترجى أيتهما  
 شاء الصالح وان بعد فليس له التراجع بواحدة منهما حتى تنقضى عدتهما وان انقضت عدة احدهما دون  
 الاخرى فله ترؤج التي لم تنقض عدتها دون الاخرى كى لا يصير جامعا وان وقع بعد الدخول باحدهما فله أن  
 يترجى في الحال دون الاخرى فان عدتها تمتع من ترؤج أيتهما اه (قوله يعنى في مسئلة السببان) تقييد  
 لقوله ويكون طلاقا لقول المصنف ولهما نصف المهر اذ التفريق في الماطل لا يكون طلاقا فاهم (قوله  
 اذا الحكم الخ) بيان للفرق بين المسئلةين وذلك أن في مسئلة السببان صح نكاح الساقية دون اللائحة  
 وتعين التفريق بينهما الجهل والى صح نكاحها بحسب لها نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت  
 وجب لهما أما في مسئلة ترؤجهما ما عافى عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يقيدها اذا كان التفريق قبل  
 الدخول فلا مهر لهما ولا عدة لهما وان دخل من واحد وجب اسكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم  
 النكاح الفاسد وعليهما العدة بحر قال وقيد بطلانهما في المحيط بأن لا تكون احدهما مامشعولة بنكاح الغير  
 أو عدته فان كانت كذلك صح نكاح الطارعة لعدم تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأه زوجين في عقد  
 واحد وأحداهما تزوج ناربع نسوة فاهما تكون زوجة لاد لا تحولانه لم يتحقق الجمع بين زوجين اذا كانت  
 هي لا تحل لاحدهما اه (قوله وهذا) أى وجوب نصف المهر لهما في مسئلة السببان (قوله منساوبين  
 قدر اوجاسا) كما اذا كان كل منهما ألف درهم ح (قوله وهو مسمى) الضمير راجع الى الهريس بتأويل  
 المذكور ح (قوله وادعى كل منهما انها الاولى) أما اذا قال لا يدري أي النكاحين أول لا يقضى لهما شئ  
 لان المنقضى له مجهول وهو جمع صحة القضاء كن قال لرجلين لاحدهما على ألف لا يقضى لاسدهما شئ  
 الا أن يصطفا بأن يتفقا على أخذ نصف المهر في قضى لهما وهذا القيد أى دعوى كل منهما راداه أو حقه  
 الهندوانى ونظاهر الهداية تضعفه لسنه حسن بحر وتسام فيه (قوله ولا يثبت لهما) مثله مالو كان لسكر  
 منهن ما يثبت على السببق كافي للفتح وغيره أي انتهاتهما قال ح فلو أقامت احدهما المدة على السببق  
 فذلكاها هو الصحيح والثاني باطل تقاير ما قدمنا في قوله ونسب الاول (قوله فان اختلف مهرهما) يحترز قوله  
 متساويين قدر اوجاسا وهو صادق باختلافهما ما قدر فقط كما أن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من  
 الفضة والاخرى وزن ألفين منها أو جئسا فقط كان يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى  
 وزن ألف درهم من الذهب وقدر اوجاسا كما أن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى  
 وزن ألف درهم من الذهب (قوله فان عاا الخ) اعلم أن هذا التخصيل مأخوذ من الدرر واعتبر به محشور بأنه

ينسبه  
 طلاقا  
 يعنى  
 الحكم  
 بما لان  
 المهر الا  
 كتب  
 ن كان  
 قدر  
 معنى  
 قبل  
 منهما  
 ما فان  
 ن علما  
 ا والا  
 سمين





والتي تعدد ايجاب العقر لانه مماثون على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هذا أو عددا بل تعدد  
 ايجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفتح الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر انه عند تعدد  
 ايجاب العقر يجب لكل الاقل من المسمى ومهر مثلها اقل من ديمه بطرلان ذلك تمقيص لحقها وتزول لبعض  
 المتيقن اذ لا شأن أب في ماذات نكاح صحيح ولها المسمى كما لا ولا سيما اذا اشترى المسمى على انه لم يعلم منه  
 حكم ما اذا لم يتعد ايجاب العقر بل الذي يظهر ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو انه حيث جهل ذات الصحيح  
 منه ما و ذات الفاسد وكان لاحدهما المسمى والاخرى العقر أن يأخذ المتيقن وبقية ماله بيمه ما في  
 الصور الاربع فاذا اشترى كل من المسميين والمهر بن بعلين أحدهما المسميين وأحد المهر بن واذا اشترى الأولان  
 فتم بعلين أحدهما المسميين وأقل المهر بن واذا اشترى الأولان فقط بعلين أحدهما المسميين وأحد المهر بن  
 واذا اشترى الأولان والاخيران بعلين أحدهما المسميين وأقل المهر بن والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومعه  
 يعلم حكمه في قوله الواحد) يعني أن المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الاقل من مهر المثل والمسمى لانها  
 ان كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لها الاقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ  
 نصف كل منهما ما و غير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وان  
 كانت متأخرة لا يجب لها شيء في نصف النصف اه ح قامت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذا من  
 الشرح لبلالية ويجب تقييده بما اذا دخل باحدهما مع اقراره بان لا يعلم أيهما أسبق نكاحا أم لا ودخل  
 باحدهما مع ما على وجه اليقين بأنه يقص نكاحها كما قدمناه عن شرح درر البحار وغيره وحيث يجب لها  
 جميع المسمى لها ويفرق بينه وبين الاخرى ولا شيء لها لانه ظاهر انهما المتأخرة فيكون نكاحها باطلا وقد مر  
 ان الباطل لا يجب فيه المهر الا بالمدخول (قوله وكذا الخ) الاحسن قول الرابلي وكل ما ذكرنا من الاحكام  
 بين الاختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم (قوله وحرم نكاح المولى أمته الخ) أي ولو لم يكن  
 بعضها وكذا المرأة لو لم تكن سوى سهم واحد منه فتح رادى الجوهره وكذا اذا كانت أحدهما صاحبه أو نصفه  
 فسد النكاح وأما المأذون والمأذون اذا اشترى و جهته الم بفسد النكاح لانهم لا يملكها بالفسد وكذا  
 الم كان لانه لا يملكها بالعقد وانما يثبت له فيها حق المالك وكذا قال أبو حنيفة ومن اشترى زوجته وهو فيها  
 باطيل لم يفسد نكاحها على أصله ان نكاحا المشتري لا يفسد المبيع في ملكه اه (قوله لان المأذون كية الخ)  
 اه لانهما - اثنين قال في الفتح ان النكاح ما شرع الامر اثرات مشتركة في المالك بين المتساكين منها  
 ما تقتضيه هي ملكه كالتسوية والسكنى والقسم والمع من العزل الا اذا بن ومنهما ما يخص هو ملكه  
 كوجوب التمكس والقرار في المنزل والنحصن عن غيره ومنهما ما يكون المالك في كل منهما مشتركا كالاستمتاع  
 بجماعة ومباشرة الولد في حق الاضافه والمأذون كية زاني المأذون فقد باع نفسه لا يملكها ولا يملكها  
 منها المأذون وهو بفسد ما قبل يجوز كونها مأذونة من وجه الرق ما لم تكن من جهة النكاح لان الفرص ان  
 لازم النكاح لانه كل واحد لهما كذا على المأذون والرق يجمعه (قوله نعم لو فعله الخ) يشير الى أن المراد  
 بالحرمه في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر من المنع على وجه يترتب عليه الاثم والامتنع فعلى  
 الطرام لانه من أمر وهو في نكاح السيد أمته أو المراد ما بنى وجود العقد الشرعي المشرع لثرائقه كما يشير  
 اليه ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهره وكذا في البحر عن المصنفات السراية في احكام النكاح من  
 ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوف الطلاق على ما هو غير ذلك أما اذا تزوجها متزنا  
 بن و طنها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة الغير أو متعاقفا عليها بعتها  
 وقد بحث الخالف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا تدا و انما لا يندى اه فليست ولا سيما السراية التي يؤخذت  
 فيها في زماننا التي يتيقن بعدم قهمة الغنية فيبقى وبين بقي أصحاب النكاح وبقية الغنيان وما ذكره الشارح في  
 الجهاد من التيقن أي السحر من انه في زمانه و فم من الباطل المتعطل العام فيعطي النكاح لا يبق شبهة

ومعه يعلم حكمه في قوله  
 الواحد (وكذا الحكم فيما  
 جمعه من المحارم) في  
 نكاح (و) حرم (نكاح)  
 المولى (أمته) العبد  
 (سبيته) لان المأذون كية  
 تنافي المأذون به ولم يفعله  
 المولى احتياطا كان حسنا

وعلى المهم في وطء السراية  
 الذي يؤخذت غنية في  
 زماننا



المعروف عليه لا يتعدى ماله الا ان يدعى الله به معنى الروح فانه يتعدى بالمدى احد اياته (قوله اوجع  
طول الحرة) أي مع القدرة على مهرها وادائها وهو بالفتح في الاصل الفصل ويحذف الي والى واول السطره  
متسع في تعديف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على ما أشار اليه المصنف في ههنا (قوله الاصل الخ) قد  
ينافس فيه بالامه المماوكة فانه يحور وطو هاهنا كما ولا يجوز ان يسكن الامه على الحرة ط (قوله  
تحريرا في الحرة وتحريرا في الامه) أما الثاني فهو ماله فانه في البحر كلام المذاهب وماله في القهستان في  
وأيد بقول المسوط والاولى أن لا يظن وأما الاول فهو ما فهمه في المهر من كلام القه وهو هو في غير  
ماله فانه في القه قد كرر دليل الامه وهو ما أخرجه الامة من اسما من ترشح رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في يمينه وهو حر وبني اوهو سلاله قد كرر دليل الامه الثلاثة وهو ما أخرجه الامة الا انهم من  
قوله صلى الله عليه وسلم لا يسكن المهر ولا يسكن أي فتح الياء في الاول وهو ما في الثاني مع كسر الكاف ومن  
فتحها في الثاني قد صدق بحر زاده مسلم ولا يحتاج ثم أحاط بفتح الاول ومن هو ثم أحاط على تسام  
التعريض يحصل الثاني اما على فم الخبر والسكاح في الوطء أو على معنى الكراهية مع ما في الدلائل  
والثاني الحرام في شغل من مباشرة فتقود الا سكة في ذلك فوجب شغل ذلك من ان العادة لما فيه من  
خطئة ومراودات ودعوة واحتشاشات وتضييع بنية النفس انما بالامع وهو قد اشتمل قوله ولا يحتاج  
ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باشر المكروه لان النبي الموطوءة الكراهية هو على السلام والامه  
منه ولا يعد في خلافكم في مقادير حقه لا احتلالا للمساواة في اوجبه كالقوله انما يباح له ودعاه اه وسامه له  
أن لا يسكن ان كان المراد الوطء فالسكن في الخبرين وهذا يقتضي لاشبهتها في اولها فقد ظاهرا في الكراهية وما  
ذكر من الوطء لا يقتضي كراهية التزويج والا فمما تارة المهر في الامه فابديه في شأنه على العادة ومنه  
المهر للجماع وثوبه قوله وهو قد اشتمل قوله ولا يحتاج على أنه قد صرح في شرح درر رال انما على  
لغيره وقول السكر وسئل روح الكتاب في الدلائل والامه من شرح في الثقات المأثورات على الا  
فاهم (قوله لا يصح عكسه) أي ولا جهمها في عكسه دليل يصح في الجمع كسكاح الحرة لا الامه كما صرح في  
الرياء وغيره وما في الاشياء فاعده اذا اجتمع الخلال والامه من أي دليل فيه فثبت قلم ما او حصة اذ حال  
الامه على الحرة اذا كان كسكاح الحرة بها ولو دونه على الحرة كسكاح فاسد لا يصح كسكاح لامه بشر لا يسهة  
(ورع) تزوج أمه بالادب مولاها ولم يسل في رقة حرة ثم أحاز المول لم يحزل انما ثبت في  
الاجارة فكانت في حكم الامه فيصير تزوايته على رة ولو روج استنها الحرة على الامه مولا لان كسكاح  
الموقوف عدم في حق الخلل فلا يصح كسكاح غيرها محرر من الشبهة لمخسا (قوله ولو أم ولد) شغل المديرة  
والكتابة في الحرة (قوله في عدة حرة) من رسول الله صلى الله عليه وسلم في عدة حرة (قوله ولو من مائة) أشارنا  
الى خلاف قوله ما يجوز ادها في عدة وعلى الجمع في الرجة (قوله في عدة مائة) أي لا كسكاح الامه لان المهر  
بالطلاق الرجعي من السكاح فالسكاح في الدخول على الامه (قوله في عدة واحد) أي على الجمع (قوله  
ابطالان السكاح) مفاده ان لو كانت الحرة أو أمة صرحت وبطلت في الامه فأنقضى مع الحرة مع الامه بعد قد  
واحد بوجه ما نقله الرجة حتى عن كافي السكاح أمه على ذلك انه يمارى كسكاح الحرة فان كان جائزا لو كان  
وحدهن أمة وأبطلت كسكاح الامه وان كان غير جائزا بطلت وأبطلت كسكاح الامه ان كان يجوز ولو كان  
وحدهن أمه فثبت ويستفاد منه ماله كان بطل الحرة أو الامه لم يرد على أو بوجه فانه يجوز في الحرة فمما  
وهو صريح ما ذكرناه أنها عكسه (قوله سريه) نسبة الى السر وهو السكاح والتم صم  
السبب كصم الدال في دهر به نسبة الى الدهر أو الى السر وهو سريه بها ط (قوله في عدة السكاح)  
لقوله تعالى الا على أثر واجهم أو ما لم تسكن أي ساكنهم فانهم غير مومنين برأيه ومنه فثبت ان مشيئة الامه  
على التزوج على امرأته وما فرق به في البحر من أن في الجمع بين الحرة في مشيئة بسبب وجوب العدل بينهما

(مخاتبة اوجع طول الحرة)  
الاصول عندنا ان كل ووطء  
يجل ذلك يجب على كسكاح  
ومالا دلا (وان كره) تقرر  
في المهره وانهم في الامه  
(وحرة على أمه لا) يصح  
(سكاحه ولو) أم ولد (في  
الامه حرة) ولو من مائة  
(وهو لو واحد) أمه  
الامه (على حرة) استأمنه  
(ولو روج أو رعا من الامه  
وحسنا من الحرة أو في عدة)  
واحد (صحيح كسكاح الامه)  
ابطالان السكاح (و) صح  
(سكاح أو رجع من الحرة  
والامه فقط للسر) لا كثر  
(وله التفسير عما شاء من  
الامه) فاوله أو رجع وألف  
سريه وأراد سريه أحرى  
دائمة وهو في شريعتنا  
الكهر ولو أراد فقالت  
امرأته أقتل يصح لا يتصح  
لانه مشروع لكن لو روج  
لثلاثة هاهنا

خمس الاثمة في المبسوط من أن ذبيحة النصراني حلال مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أو لا إطلاق الكتاب  
 هنا والدليل ووجهه في فتح القدير باب القائل بذلك طائفة ثان من اليهود والنصارى اقره والا كانهم  
 مع أن معاني لفظ الشريك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف الى أهل الكتاب وان مع لفظ طائفة أو  
 طوائف لمساعدته من ارادته من عدم مع الله تعالى غيره من لا يدعي اتباع نبي وكتاب الى آخر ما ذكره اه  
 (قوله وفي النهر الخ) ما عرفت من الفتح حديث قال وأما المعتزلة فتقتضي الوجه حل ما كتبهم لان الحق عدم  
 تكفير أهل القساسة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل  
 القائل بقدم العالم وفي العلم بالجزئيات على ما صرح به المعتزلة وأقول وكذا القول بالاجاب بالذات وفي  
 الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه وان وقع التهميح بكفر المعتزلة وتكفيرهم عند البحث  
 معهم في رد مذهبهم بانه كفر أي يلزم من قولهم بكذا الكفر ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس  
 بذهب وأيضا فانهم ما قالوا ذلك الا لتسمية دليل شرعي على زعمهم وان أخطأوا فيه ولم يهملوا ذلك على أنهم  
 ليسوا بأدق حال من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب وأهل القائل بعدم حل ما كتبهم يحكم  
 بوضعهم بما اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم انه كفر لا يكون ردة بل في البحر وينبغي  
 أن من اعتقد مذهب الكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه  
 وبهذا يظهر أن الرافضي ان كان ممن يعتقد الألوهية في علي أو أن جبريل علما في الوحي أو كان ينكر صحة  
 الصديق أو يذهب السيدة الصديقة فهو كافر لمخالفة القواطع المعلومة من الدين بالضرورة بخلاف ما اذا  
 كان يفضل عالما أو بسبب العجوبة فانه مبتدع لا كافر كما وصفت في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام  
 شاتم خير الانام أو أحد أصحاب الكرام عليهم الصلاة والسلام (تنبيه) قيل لا تجوز ما كتبه من  
 يقول أنا مؤمن بالله تعالى لانه كافر قال في البحر انه محمول على من يقوله شك في إيمانه والشاعية  
 لا يقولون بذلك فتجوز ما كتبه ليسوا بهم بالشبهة اه وحق ذلك في الفتح باب الشاعية يريدون به  
 إيمان الموافاة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو انصار عن نفسه بطل في المستقبل أو استصحاب  
 اليه فيمعلق بقوله تعالى ولا تقولن شيئا على ما تامل ذلك عند الا أن يشاء الله غيبا عنه عندنا خلاف الاولى لان  
 تعويد النفس بالجزم في مثله ليس بمسكة حبر من ادخال اذا التردد في أنه هل يكون مؤمنا عند الموافاة أولا  
 اه (قوله لا عباد كوكب لا كتاب لها) ههنا معنى الصابغة المارة كورة في المتون على أحد التفسيرين فيها  
 قال في الهداية ويجوز رزق الصابغات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرن بكتاب لانهم من أهل الكتاب  
 وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز ما كتبهم لانهم مشركون والخلاف الموقوف فيه محمول  
 على اشتباه مذهبهم فكل أجاب على ما وقع عنده وعلى هذا حال ذبيحتهم اه أي الخلاف بين الامام القائل  
 بالحل بناء على تفسيره بان لهم كتابا ولكتهم يعلمون الكواكب كتعظيم المسلم الكعبة وبين صاحبيه  
 القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلو اتفق على تفسيرهم انفق على الحكم  
 فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منع ما كتبهم مقيد بقيد عباد الكواكب وعدم الكتاب ولو  
 كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز ما كتبهم وهو قول بعض المشايخ وهو أن عباد الكواكب  
 لا تشرعهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم ان كانوا يعبدون حقيقة فلا يسر أهل كتاب وان كانوا  
 يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فهم أهل كتاب كذا في المجتبى اه وعلى هذا القول المصنف لا كتاب لها  
 لانهم لم يكتفوا من حل النصرانية وان اعتقدت المسيح الها يؤيد قول بعض المشايخ كما أفاده في النهر  
 (قوله والجوسية) نسبة الى جوس وهم عبدة النار وعدم جواز تكفيرهم ولو جاز ذلك عن جميع عليه عند الأئمة  
 الذين يمتثلون له لا بد من أن يكون لهم كتاب ووجه في الفتح (قوله هذا ساقط الخ) فيه ما ذكره عن  
 الكواكب والوجه في إيمانهم العاطف في الحرمة (قوله ولو كفرتم) المناسبت لحرمة باللام لان التكاح المتدري

كذا المعتزلة  
 من أهل  
 الزاماني  
 مع تكاح  
 كتاب  
 له عين  
 (قوله هذا  
 راجح ثابت  
 عطف  
 وقوله  
 بركة ولو  
 كتابية  
 كانت





بمخلاف الجمع بين الصراحي فإنه لا قسم بينهما بحسب الأصل مع النص فخر أي لا بالنص في اليوم من المهتين  
وقد يقال إن المتبادر من اليوم على التسري هو اليوم على أصل العمل بخلاف اليوم على تزوج أخرى فإن  
المتبادر منه اليوم على ما لم ينفك من خوف الجور لا على أصل العمل فيكون عسلا بقوله تعالى فان خفتن أب  
لا تعدلوا فواحدة فهذا ما تفرق في البحر أخذ من تصحيحهم على اليوم على التسري فقط والتحقيق أنه  
إن أراد اليوم على أصل العمل بمعنى أنك فعلت أمرا فبما فهو كإثبات الموصفين وإن كان بمعنى أنك فعلت  
ما تركه الله أولى لما يلحق من التعب في النفقة وكثرة العيال واصرار الزوجة بالتسري أو بالتزوج عليها ويحوي  
ذلك فلا كفر في الموضعين وإن لم يلاصقا شيئا من المعنيين فلا كفر في الموضعين أيضا لكن قالوا يخشى عليه  
الكفر في الأول لأن المتبادر منه اليوم على أصل العمل دون الثاني لمتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر لي والله  
أعلم أعلم فافهم (قوله حديث من رقى لا متى) أي رجها رقى الله أي أنه وأحسن إليه ط (قوله ولو مدبرا)  
مثله المسكاتب وابن أم الولد الذي من غير ولاها كفي العاية ط (قوله ويعتق عليه) أي على العدو ولو مكاتباً كما  
في البحر (قوله أصلاً) أي وإن أذن له بالمولي (قوله لأنه لا يملك) أي في هذا الباب إلا الطلاق فلا ينافي أنه  
ملك غيره كالأقرار على نفسه ونحوه (قوله وصح نسكاح حبلى من زنا) أي عدهما وقال أبو يوسف لا يصح  
والفتوى على قولهما كفي القهسي تاني عن المحيط وذكر الترمذي أنهم لا نفقة لها وقيل لهما ذلك والأول  
أرجح لأن المانع من الوطء من جهة المخلاف الخبيض لأنه سماوى بحر عن الفتح (قوله لا حبلى من غيره  
الح) شمل الحبلى من نسكاح صحيح أو فاسد أو وطء مشبهة أو ملك عبي ومالك كان الحبلى من مسلم أو ذمي أو حربي  
(قوله لا يثبت نسبه) فهي في العدة ونسكاح المعتد لا يصح ط (قوله ولو من حربي) كالأجرة والمسيبة  
وعن أبي حنيفة لم يثبت له يصح ويصح الزاني المبع وهو المعتد في الفتح أنه طاهر المذهب بحر (قوله المقر به)  
بكره القاب أشار به إلى أن ما في الهداية من قوله ولو زوجه أم ولد وهي حامل منه فالنسكاح باطل فحمل على  
ما إذا أقربه لقوله وهي حامل منه قال في النهر قال في التوشيح وعلى هذا ينبغي أنه لو زوجهها بعد العلم قبل  
اعتزابه به أنه يجوز النسكاح ويكون بغيره أقول ومن هذا ما قد علمت أنه لو زوجه غير أم ولد وهي حامل يجوز لأنه  
كان بغيره لا يتوقف على الدعوى فبما يتوقف عليها أولى اه (قوله ودواعيه) قال في البحر وحكم  
الدواعي على قولهما كالوطء كافي النهاية اه قال ح والدي في الفتاوى البحر حوازي الدواعي فبحر راها قلت  
والدي في الفتاوى أن زوجة الصغير لو أنفق عليها أبوه ثم ولدت واعتدت أنهم حبلى من الزنا لأن شيئا من النفقة  
لأن الحبلى من الزنا مع الوطء لا يجمع من دواعيه اه فيمكن الفرق بأن ماها فحين كانت حبلى من الزنا ثم  
تزوجها وما في النفقات في الزوجة إذا كانت من الزنا فأم لا يمكن الجواب بأن ما في النفقات على قول الإمام  
بدايل قول البحر هنا على قولهما لأن الضمير في قولهما ما هو دواعي أي حبيبة وتجد القائلين بصحة النسكاح وأما  
أبو يوسف فلا يقول بصحة من أصله فافهم (قوله متصل بالنسبة الأولى) الضمير في متصل عائداً على قول  
المصنف وإن حرم وطؤها حتى تضع فافهم (قوله إذا الشعر يثبت منه) المراد إردباد نبات الشعر لأصل نباته  
ولما قال في التبيين والمكافي لاب به يزاد نسبه وهو حسده كما جاء في الحسب اه وهذه محكمته والأما المراد  
المبع من الوطء لما في الفتح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجعل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر يسقى  
ماءه زرع غير يعني أن بيان الحبلى رواه أبو داود وداود الترمذي وقال حديث حسن اه شرنذلية (قوله اتفاقاً)  
أي منهم ما ومن أبي يوسف والمخلاف السابق في غير الرأي كفي الفتح وغيره (قوله والولد) أي إن جاءت بعد  
النسكاح به لم يثبت أشهر مختارات البوارى ولولا قلى من ستة أشهر من وقت النسكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه  
الأنثى قوله هذا الولد يعني ولا يقول من الزنا جارية وإظهار أن هذا من حديث القضاء أم من حيث الديانة فلا  
يجوز أن يثبت هذا لأن الشرح قطع بسببه فلا يجعل له إبطافاً به ولذا لو حرم من الزنا لا يثبت قضاء أيضاً  
وأما حديثه ولو لم يضر فلا يقال كونه ينفك سابق أو يشبهه حال حال المصلحة والمصلحة كذا في حديثه فافهم إذا

حديث من رقى لا متى رقى الله  
ه رازية (وانصفا للعبد)  
يؤمدا (ويعتق عليه خير  
ذلك) فلا يجعل له التسري  
أصل لأنه لا يملك إلا الطلاق  
(و) صح نسكاح (حبلى من  
زنا) حبلى (من غيره) أي  
لأنه يثبت نسبه ولو من  
حربي أو مسيبه المقر به  
(وإن حرم وطؤها) ودواعيه  
(حتى تضع) متصل بالنسبة  
الأولى لئلا يسقى ماءه زرع  
نسبه إذا الشعر يثبت منه  
(فروغ) لو نسكحها الزاني  
حل له وطؤها اتفاقاً والولد  
هو نسبه النفقة











فأعل وهو حقيقة في المتناس بالفضل في المال لكنه يستعمل بالمعنى الثاني فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله إلا أن يعلقه ومثاله ما في المنع عن الفصول العمادية لوقال تزوجت بك بأف درهم إن رضى فلان اليوم فإن كان فلان حاضرا فقال رضى حاز النكاح استحسننا وإن كان غير حاضر لم يجزها (قوله وعنده المصنف بحثا) حيث قال بعد نقل كلام العمادية وينبغي أن يحرم هذا التفصيل في مسألة التعليق برضا الأب إذا لا فرق بينهما فيما يظهر اهـ أي لا فرق بين أن رضى أبي أو أن رضى فلان في التفصيل فها قات بل إذا جاز التعليق برضا فلان الأجنبية المحاضر يجوز تعليقه برضا الأب بالاولى لأن الأب له ولاية في الجلالة وله حق الاعتراض لو الزوج غير كفء وله كمال الشبهة فيختارها المناسب فكيف يقال بالجواز في الأجنبية دون الأب على أنه قد نص على هذا التفصيل في مسألة الأب أيضا في الظاهرية حيث قال لو كان الأب حاضرا في المجلس فقبل جار فاستحسنه المصنف موافق لما نقل (قوله لكن في النهر) استدلنا على ما نحنه المصنف وعبارة النهر بعد أن ذكر كلام الظاهرية وهو مشكل وأطلق ما في الحاشية اهـ والذي في الحاشية هو قوله تزوجت بك بأف درهم أو رضى فقال قبلت لا يصح لأنه تعاقب والسكاح لا يستعمل في التعليق اهـ قالت الظاهرية ما في الحاشية على ما إذا كان الأب غير حاضر في المجلس أو على أن ذلك هو القياس لأنه في الحاشية ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضا فلان فقال إن كان فلان حاضرا في المجلس ورضى جار استحسننا أو لا وإن رضى اهـ وبما لا يتوصل التوفيق بين كلاميه ما لم يثبت الفرق بين الأب وغيره وقد علمت من عبارة الظاهرية عدمه وأن الجواز في الأب ثابت بالاولى ولم ير أحد اصرح بتصحیح نهلاف هذا حتى يتبع فافهم

\*(باب الولي)\*

لما ذكر النكاح وألفاظه وشرع في بيان ما قد و أخره لأنه ليس من شروط صحته في جميع الصور والولي هو الذي يعمى فاعل ط (قوله وعرفا) أي في عرف أهل أصول الدين قال في البحر وفي أصول الدين هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته سبحانه يمكن المواعظ على الطاعات المنهية عن المعاصي العبر المصيبة في الشهوات واللذات كما في شرح العقائد (قوله الوارث) كذا في الفتح وغيره قال الرملي وذكره في الألباني إذا لما كم ولي وليس وارث اهـ قالت وكذا سيد العبد في النهر بف حاص بالولي من جهة القرابة (قوله على الذهب) وما في البرازية من أن الأب والجد إذا كانا فاسقا فالقاضي أن يزوج من السكفاء قال في الفتح أنه غير معروف في المذهب (قوله ما لم يكن منتهكا) في القاموس رجل منتهك ومنتهك ومنتهك لا يبالى أبه منتهك ستره اهـ قال في الفتح عقب ما قلنا من أن نفاهم إذا كان منتهكا لا ينفذ ويعداها بقصص من مهر المثل ومن غير كفء وسببنا في هذا اهـ وحاصله أن الفسق وإن كان لا يسلب الأهلية عمدا لكن إذا كان الأب منتهكا لا ينفذ تزويجه إلا بشرط المصلحة وذلك ما سيأتي من قول المصنف ولزم ولو بعين فاحش أو غير كفء إن كان الولي أباً أو جدا لم يعرفه من ماله أو اختار وإن عرف لا اهـ وبه ظهر أن القاضي المنتهك وهو بمعنى سي الاختيار لا تسقط ولايته مطلقا لأنه لو روج من كفء معهما المثل صح كإسقاطه بانه وهذا خلاف ما مر من البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لأن قوله فالقاضي أن يزوج من السكفاء يقتضي سقوط ولاية الأب أصلا فافهم (قوله ونحوه) أي كجواب ومعه غير أن الصبي حرج بقوله البالغ والمجنون والمعنوه بالعقل ط (قوله وروى) أي ونحوه وروى من ليس بوارث كعبد وكسائر له بنت مسلم له بنت كافرة كإسقاطه نعم لو كان الوصي قريبا أو حاكما لك التزوج بالولاية كإسقاطه في الشرح عند بيان الأولياء (قوله مطلقا على المذهب) أي سواء أوصى إليه الأب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا سواء عين له الوصي رجلا في عديته أو لا بخلاف ما في فتح القدير كإسقاطه (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعريضا في الفقه في كتابي البحر والأمنها المروي الجسدية والنصرة كفي المغرب يسكن ما ذكره تعريضا لا يستدلون بها وهو ولاية الاختيار غير مطلقا وهي في النهر أن الأب الذي روج في المثل غير خاص بهذا الباب بل بولاية

إذا وجد المأق عليه  
لمجلس كذا ذكره جوي  
وهو منه المصنف بحثا  
ن في النهر قبيل كتاب  
سرف في مسألة التعليق  
بأب الأب وأطلق  
بتأمل المقتضى

\*(باب الولي)\*

و اعتمد سلاف العبد  
رفا العارف بالله تعالى  
مرعا (البلاغ العاقل  
ارث) ولو فاسقا على  
بذهب ما لم يكن منتهكا  
حرج ونحوه وروى  
اتقاه في المذهب (والولاية  
عبد القول على الغير



لكل من الحمل في العالب يكون سبب كسبه وأما لو باشر الولد فقد خال ما تم اتفق للاول اه وفي الر  
هذا كله اذا كان له اولي والا فهو صحيح مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وفيه أدنى كبر من المشايخ  
تقدرا احتساب الافتاء بحسب السكك علمت أن الثاني أقرب إلى الاحتياط (قوله قبل العقد أو بعده) وفيه أن  
الرصاص قبل العقد يصح على كل من الأول والثاني وأما المسمى على الأول وهو الرصاص بعد العقد وإن يصح  
عليه لا على الثاني المسمى به كما قدمناه من الجور وكلام المتبوعهم أنه على الثاني لا يكون رصاصا لبعض كالكمل  
ولا وجه له ولعل الشارح قصد عماد كره دفع هذا الإجماع بأمل (قوله لثبوته لكل كلام) لأنه حو واحد  
فيظهر لأنه ثبت بسبب لا يتجرا بحر (قوله كولاية أمام وقود) فإذا أمن مسلم حر باليس لمسلم آخر أو  
تعرض للحر في أولائه وإذا علم أحد أولياء القصاص ليس لولي آخر طاعة به (قوله وسنقف في الوقف)  
حيث زاد على ما هو مسمى يقوم به البعض مهام الكل بعض مستحق الوقف يتوجب جميعا على الكل وكذا  
بعض الورثة وكذا اثبات الاعسار في وجهه أحد العرماء وولاية الميالة بالارادة الصر والعام من طريق المسلمين  
(قوله والالح) أي وإن لم يستووا في الدرجة وقد روي الأعمدة والأثر للاعتراض عن الفقه وغيره  
(قوله وإن لم يكن له اولي الح) أي عصبة كأم والأولى التعيين وهذا الذي ذكره المصنف من الحكم ذكره  
في الفتح بحسب نصيبه انتهى أخذ من التعديل بدفع الصر عن الأولياء وإن أوصيت بأشياء حرة أو حرم في  
الحرقة المصنف والظاهر أنه لو كان أهله منتهى به فهو من لا ولي له إلا أن لا ولاية له وكذا لو كان عبدا  
أو كافرا كما يشترط البنية الخارج عنه قوله الولي في الدكاح العدم من ماله وعلى هذا إذا  
باع أو هب أو أسلم لا يتجدد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبة غائب فهو كالصاهر لولاية لا تقطع  
بذلك أنه لو زوج الصغيرة حيث هو صحيح وإن كان لها أول آخر حرم على ما فيه من الخلاف كالمسألة والظاهر  
أيضا أن هذا في البالغة أما الصغيرة فلا يصح لام لم ترص بها تمام طهرها ألا ترى أنها لو كان لها عصبة قد رخصها  
من غير كف لم يصح فكذلك إذا لم يكن لها عصبة هذا كله ما ظهر في مذهبنا من كلامهم ولم أره من غيرنا (قوله  
مطلبا) أي سواء سكنت كغيره أو غيره (قوله اتفاقا) أي من الآثار برواية ظاهر المذهب والقائلين  
برواية الحسن المفتي بها (قوله أي ولي له حق الاعتراض) يروى أن الولي في قوله وإن لم يكن له أولي الراديه  
ما يشتمل الإرحام وليس كذلك كما علمت فالحق في كراهة التعمير هذا الذي يعلم المراد في الموضع من غير دفع  
الإجماع المذكور (قوله ونحوه) بالرفع على ما علم من أي وجه قدس المهر كعبدن الفقه أو الخاص في  
أحد ههنا وإن لم يقض وكان له زوجة ونحوه (قوله إن كان الح) كذا ذكره في التنبيه وأقره في البحر  
والمراد بالشر بلالية وشرح القدر وطاهر أن هذا أثر طر الرصاص دلالة فقلنا رآب خبر العلم بعدم الكفاءة  
لا يكفي مما يحل الرصاص الصريح حيث يكفي في العلم فقلنا لكن هذا شأنه لا مالا في الموضع ولم يذكره في  
الفتح ولا في كافي الحاكم الذي جمع كتب طاهر الرواية وأيضاً وجهه من طاهر الأول أن يكون العرق في طاهر  
ربية الدلالة عن الصريح فليتناول وصورة المسألة أن تكون هذه المراتب وبسبب كسبه خاصه الواو أثبت  
عند القاصي عدم الكفاءة فقبض الولي المهر قبل التفرق أو فرق القاصي بينهما ثم تزوج منه ثانياً بلا  
إذن الولي فقبض المهر (قوله كلاً يكون الح) مكرر بقوله المسمى به كسبه في الد (قوله وأما تصديقه الح)  
قال في العرقية وبالرضاء لا تصدق بقاء كسبه من المعص لا يصح فقلنا حق من أسكرها قال في الباسوط لو  
ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفو وأثبت ذلك حر أنه ليس بكفو فيكون له أن يملك بالانفraz في المصدق  
يسكر بسبب الوجوب وانكار سبب الشيء لا يكون استقامته اه وفي الموضع أنما سببه أقام وإيهما شاهدان  
بعدم الكفاءة أو أقام زوجهما بالكفاءة لا يشترط إبطال الشهادة لأنه انجبار اه (قوله ولا تجبر البالغة)  
ولا طهر البالغ والمكاتب في الوصية من ح من القهس سبب (قوله البكر) أطلقها فقلنا  
ما إذا كانت زوجة قبل ذلك وقت قبل زوال البكارة فترد ح كذا تزوج الأبكار نص عليه في الأصل بغير

وهو ظاهر الرواية (مراد  
المنس) من الأولياء قبل  
العقد أو بعده (كالكمل)  
لأنه لا يملك كولاية  
أمام وقود وسنقف في  
الوقف (لو أسمووا في الدرجة  
والإدلال أقرب) منهم (سقى  
الفتح وإن لم يكن له أولي  
فهو) أي العقد (صحيح) ما قد  
(مطلبا) اتفاقا (وقبضه)  
أي ولي له حق الاعتراض  
(المزوجة) مما يدل على  
الرصاص (دلالة أن كان  
عدم الكفاءة ثانياً)  
القاصي قبل مناصبه والا  
لم يكن رداً كما (لا يكون  
سكونه) رداً ما لم تلد وأما  
رأيه أنه كسبه فلا يتعد  
حق الباقي بسقوط (ولا  
يجبر البالغة) البكر إلى  
السكاح) لا تقطع الولاية  
بالإجماع (فإن استأنف اه) أي الولي

مثلها حتى يتم مهر المثل أو يشرق القاضي كما سبذ كره المصنف في باب الكفاية (قوله في طبعه القاضي) فلا  
تمت هذه الفرقة إلا بالقضاء لأنه يعمد فيه وكل من الخصمين يتثبت دليل فلا يقطع النكاح إلا بفعل  
القاضي والنكاح قبله صحيح بتواريه إذا مات أحدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد  
الطلاق ولا يجب عندها شيء من المهران وقعت قبل الدخول وبعبارة المسماة وكذا بعد الخلو الصبيحة  
وعاينها العدة قولها بطلقة العدة لأنها كانت واجبة فخلوها أن لا تنكح من الوطء حتى يرضى الولي كما اختاره  
الفتية أبو الليث لأن الولي عسى أن يفرق بينهما ويرى وطء شبهة وأما على المفتي به ألا تى فهو حرام لعدم الاعتقاد  
أفاده في البحر (قوله ويجوز) أي اعتراض الولي بنكاح الكا كالأول وجه الولي بأدنى من غير كعب  
وطاها ثم زوجت نفسها منه ثانيا كان ذلك الولي الثوري ولا يكون الرضا بالأول رضانا لثاني فصح وقيد  
بنكاح الكا لأنه لو طلقها رجعا ثم راجعها في العدة ليس للولي الاعتراض كما ذكره في النسخة (قوله ما لم  
يسكت حتى يلد) زاد لفظ يسكت للإشارة إلى أن سكوتها قبل الولادة لا يكون رضا وأن هذه ليست من  
المسائل التي نزل فيها السكوت منزلة القول كما ستأتي الإشارة إليها أو يفهم منه أنه لو لم يسكت بل حاصم حين  
علم فكذلك بالأول فافهم - اسكن يبقى الكلام فيما لو لم يعلم أصلا حتى ولدت فهل له حق الاعتراض طاهر المثل  
لاوطاهر الشرح نعم تأمل (قوله لثلاثين يوم) أي بالثلاثين يومين أو يوميه فابقاءهما مجتمعين على تربته  
أحفظ له بالاشبهة فافهم (قوله ويصح الخ) البحث لصاحب البحر (قوله ويصح في غير الكعب الخ)  
قيد بذلك الثلاثين يومهم عوده إلى قوله فمعدس كاح الخ وللاخترازا ثم لا تزوجت بدور مهر المثل فقد علمت أن  
للولى الاعتراض أيضا والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المفتي به خاص بغير الكعب كما  
أشار إليه الشارح ولم أومن أجرى هذا القول في المسئلتين والفرق أمكان الاستدلال بأتمام مهر المثل  
فلذا قالوا له الاعتراض حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي فادأتم المهر زال بسبب الاعتراض بخلاف عدم  
الكفاية هذا ما طهرت فافهم (قوله بعدم جوازها أصلا) ههنا رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا إذا كان لها  
ولي لم يرض به قبل العقد فلا يطيد الرضا بعده بغير (قوله بعدم جوازها أصلا) ههنا رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا إذا كان لها  
ولاً وجه عدم الصحة على هذه الرواية دفع الضرر عن الأولياء أما هي فقد رضيت باسقاط حقها فصح وقول  
البحر لم يرض به يشمل ما لا يتم به علم أصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا كما ذكرنا  
ولا بد من تنبيه المحقق المتقدم من رضاه صريحاً أو عليه ولو سكوت قبله ثم رضى بعده لا يهد فليتأمل (قوله وهو المختار  
للفقهاء) وقال شمس الأئمة وهذا أقرب إلى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة قاسم لأنه ليس كل ولي يحسن  
المراعاة والخصوص ولا كل قاص يعدل ولو أحسن الولي وعبدل القاضي فقد يترك أدفة للتردد على أبواب  
الحكام واستثقالا لنفس الخصوم فيتقرر الضرر وكان معه دفعه فصح (قوله نسكت) نعمت بالطلقة  
وقوله بالرضا متعلق بنسكت وقوله بعد طرف الرضا والصبر في معرفته للولى وفي آياه لغير الكعب وقوله بلا  
رضا نفي من نصيب على المقيد الذي هو رضا الولي والمقيد الذي هو عدم معرفته آياه فيصدق بنفي الرضا بعد المعرفة  
وبعد ما هو بوجود الرضا مع عدم المعرفة في هذه الصور الثلاثة لا تغل وأما محل في الصورة الرابعة وهي  
رضا الولي بغير الكعب مع علمه بأنه كذلك أه ح قات والانسب أن يقول مع علمه به عيسى المالى البحر لو قال  
الولى رضيت بزوجه من غير كعب ولم يعلم بالزوج حينها هل يكفي صارت ساذنة الفتوى ويصح لا يكفي لأن الرضا  
بالجهول لا يصح كما ذكره في الحاشية فيما إذا استأذنها الولي ولم يسم الزوج فقال لأن الرضا بالجهول لا يثبت ولم  
أرهه قوله لا أه وأقره في التمهيد أن ليس على عومه لباسه أي في كلام الشارح أنهم ألوه وضت الأمر إليه  
بصح كقولها تزوجني من تيمارة ونحوه قال الشيرازي ومقتضاه أن الولي لو قال لها أما راض بما تلهي أو  
زوجني فلهما من تخار بين ونحوه أنه يكفي وهو ظاهر لأنه فوض الأمر إليها لأنه من باب الاستعانة  
(قوله الخ) قال في الحاشية شرح المنظومة السببية وهذا يجب حقه لكثر وقوله أه وقال

في طبعه القاضي ويجوز  
بنكاح الكا (مالم)  
يسكت حتى (تلد منه) أي لا  
يضيع الولد ينفي الحاق  
الحبل الظاهر به (ويصح)  
في غير الكعب (بعدم جوازها  
أصلا) وهو المختار للفتوى  
(لفساد الزمان) ولا تغل  
ههنا ثلاثة نسكت بغير كعب  
بلا رضا ولي بعده معرفته آياه  
فأصح (و) بناء على  
(الأول)



شرطها قيام المقدس (قوله بالقول لها) لان الامم ان المسلم الكاهن لا يعتقد الا العقد الصحيح النافذ (قوله)  
فالحول لهم) لانهم اقربت الي العقد وقع بمرئهم ثم ادعت الفاذ بعد ذلك فلا يقبل. فان كان التمسع وروى  
فلا توثق وهل تعتقد فان كانت صادقة في نفس الامر فلا توثق في وجوب العدة فانها لا توثق الا اذا ثبت ان  
تزوج منع مؤانته لها بوليها او مالوز وحت في النسخة برفوز وسب المرأة ثم ادعت العدة فبالروح  
نزوجت بعد ما قال قول قوله لان يدعي النسخة اه فلهذا يقال هما كذلك لان اقرارها له انق لم يثبت من كل  
وجه هذا ما ظهر لي (قوله وقولها غيره) أي غير هذا الروح (قوله رد قول المقدس) فرفوزا بدها بأنه  
يحتمل الادب وسنده فقبل انه كاح لم يكن السكاح فلا يجوز ما نكح وبعده كان فلا يثبت بالنكاح كذا في  
الظاهر به وهو مشكل لانه لا يكون نكاحا الا بعد العقد وهو بعد الادب فانما هو ان لا يبر بادب فيه ما يحرم  
وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأصحابه المقدسي بان العقد اذ وقع ثم ورد بعد ما يثبت كونه بغير يراه  
وكونه ردا اثر حج فوقع احتمال التقرير واداو ودقوله ما يثبت الادب وعدمه في الرد لعدم وقوعه في جميع من  
ايضا لعدم تحقق الادب فيه (قوله ولوروجها لمفسه الخ) فغير قول المصنف او وجها أي اب الوالو  
نزوجها كالمع اذا تزوجت عمه الكبر البالغ بغير اذنتها فبذلك لا يكون رصالا له كان أصلا في  
نفسه وهو انما في جانب المرأة ولم يتم العقد في قول أبي حنيفة. فوحد فلا يعمل الرضا ولو استأخرها في التزويج  
من نفسه فسكتت خارجا بغير من اصابه في الحاصل اب الفهم ولي ولوروجها اذا تولى طرفي العقد  
لا يتوقف عقده على الاحراز بعد ما يثبت بطلان اختلافه الوانثر العقد مع غيره من أهلي أو ولي أو وكيل  
أو فوضولي آخر وانه يتوقف انما في كاسياتي آخر بان النكاح (قوله فسكتت) أمالوقالت من بعدها قد كتمت  
قالت ان لا أر بدولا ولم ترد على هذا المبرر ال كاح لان النكاح انما على اباها الاول خيرة (قوله اختلاف مالو  
بالحال الخ) لان نفاد التزوج كالمع فوفا على الاحراز وقد يباي بالرد في الاول كان الادب لان لا للزوج  
العارض بعده لكن قال في الفتح الا انه عدم النسخة لان دلائل الرد الصريح به مع كونه لا دلائل يكون دلائل  
الرضا اه وأقره في البحر وقد يقال انه قد تكون علمت بعد ذلك من حسن حاله وقد كونه الاول  
بما لم يعلم من ان العاين اظهره من عدمه أو انما لم يعلم ولو لم يعلم على اذنها الاول لم يرد  
كما صرح في اوله ولم يستقم به (قوله ان عرف) بالساء للصحوة واما انما لم يعلم بالمرأة والدي في  
البحر ان عرف (قوله والمهر) ينفي ان يكون على الخلاف في قوله انما لم يعلم بالمرأة والدي في  
في البحر الخ) يؤيده ما قدمه اه أول السكاح في ان قوله رد مني تو كبل انما لم يعلم بالمرأة والدي في  
هذا انك لا تعلم فقال وهما لا بعد ما يثبت الوكيل بغير قبالة الوكيل لا يملك التوكيل اه فلهذا  
يدل على ان الوكيل ليس له التوكيل في الكاح وانه ليس من المماثل التي استثمرها من هذا العادة وقال  
الرحماني هناك وفي حاشية الحوى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل اب مباشرة وكيل الوكيل بغير  
الوكيل في السكاح لا تكون كباشرة الوكيل بغيره بخلافه في البيع وفي مختصره عام انه جعله كالبيع  
بباشرة بغيره كباشرة بنفسه اه فيمكن ان يكون ما في القصة بغيره على رواية خصام اكن الاصل  
وهو المنسوخ من كتب طاهر الرواية فانما هو عدم الحوازمهم (قوله ولوروجها من العام) وكذا لو سمى لها  
فلانا أو فلانا فسكتت فله ان يزوجه من أبي حاشية بغير (قوله لو بغيره) عاوه المصححون هم وروى  
بغيره من لها اه ومقتضاها انهم لم يعرفهم لم يصح وان كانوا بغيره (قوله والالا) كقوله أو زوجت  
من رجل أو من بني تميم بغير (قوله ما لم تفوض له اذ من) أما اذا قالت أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان  
أقواما يطوبونك أو زوجي من تخاره ويحويه فهو استئذان صحيح كذا في الظاهرية وليس له من بعده المقالة ان  
يزوجه من رجل بغير رضى سكاحه أولا لان المراد من هذا العجم فيه كأنه كبل بغيره من امر أقارب الوكيل  
ان يزوجه بالفتنة اذا كان الزوج قد سكاها منها لا وكيل وأعله بطلانها كذا في الظاهرية بغير (قوله لا العسل)

فالحول لها فرفوزا بدها بأنه لا يثبت من كل  
وجه هذا ما ظهر لي (قوله وقولها غيره) أي غير هذا الروح (قوله رد قول المقدس) فرفوزا بدها بأنه  
يحتمل الادب وسنده فقبل انه كاح لم يكن السكاح فلا يجوز ما نكح وبعده كان فلا يثبت بالنكاح كذا في  
الظاهر به وهو مشكل لانه لا يكون نكاحا الا بعد العقد وهو بعد الادب فانما هو ان لا يبر بادب فيه ما يحرم  
وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأصحابه المقدسي بان العقد اذ وقع ثم ورد بعد ما يثبت كونه بغير يراه  
وكونه ردا اثر حج فوقع احتمال التقرير واداو ودقوله ما يثبت الادب وعدمه في الرد لعدم وقوعه في جميع من  
ايضا لعدم تحقق الادب فيه (قوله ولوروجها لمفسه الخ) فغير قول المصنف او وجها أي اب الوالو  
نزوجها كالمع اذا تزوجت عمه الكبر البالغ بغير اذنتها فبذلك لا يكون رصالا له كان أصلا في  
نفسه وهو انما في جانب المرأة ولم يتم العقد في قول أبي حنيفة. فوحد فلا يعمل الرضا ولو استأخرها في التزويج  
من نفسه فسكتت خارجا بغير من اصابه في الحاصل اب الفهم ولي ولوروجها اذا تولى طرفي العقد  
لا يتوقف عقده على الاحراز بعد ما يثبت بطلان اختلافه الوانثر العقد مع غيره من أهلي أو ولي أو وكيل  
أو فوضولي آخر وانه يتوقف انما في كاسياتي آخر بان النكاح (قوله فسكتت) أمالوقالت من بعدها قد كتمت  
قالت ان لا أر بدولا ولم ترد على هذا المبرر ال كاح لان النكاح انما على اباها الاول خيرة (قوله اختلاف مالو  
بالحال الخ) لان نفاد التزوج كالمع فوفا على الاحراز وقد يباي بالرد في الاول كان الادب لان لا للزوج  
العارض بعده لكن قال في الفتح الا انه عدم النسخة لان دلائل الرد الصريح به مع كونه لا دلائل يكون دلائل  
الرضا اه وأقره في البحر وقد يقال انه قد تكون علمت بعد ذلك من حسن حاله وقد كونه الاول  
بما لم يعلم من ان العاين اظهره من عدمه أو انما لم يعلم ولو لم يعلم على اذنها الاول لم يرد  
كما صرح في اوله ولم يستقم به (قوله ان عرف) بالساء للصحوة واما انما لم يعلم بالمرأة والدي في  
البحر ان عرف (قوله والمهر) ينفي ان يكون على الخلاف في قوله انما لم يعلم بالمرأة والدي في  
في البحر الخ) يؤيده ما قدمه اه أول السكاح في ان قوله رد مني تو كبل انما لم يعلم بالمرأة والدي في  
هذا انك لا تعلم فقال وهما لا بعد ما يثبت الوكيل بغير قبالة الوكيل لا يملك التوكيل اه فلهذا  
يدل على ان الوكيل ليس له التوكيل في الكاح وانه ليس من المماثل التي استثمرها من هذا العادة وقال  
الرحماني هناك وفي حاشية الحوى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل اب مباشرة وكيل الوكيل بغير  
الوكيل في السكاح لا تكون كباشرة الوكيل بغيره بخلافه في البيع وفي مختصره عام انه جعله كالبيع  
بباشرة بغيره كباشرة بنفسه اه فيمكن ان يكون ما في القصة بغيره على رواية خصام اكن الاصل  
وهو المنسوخ من كتب طاهر الرواية فانما هو عدم الحوازمهم (قوله ولوروجها من العام) وكذا لو سمى لها  
فلانا أو فلانا فسكتت فله ان يزوجه من أبي حاشية بغير (قوله لو بغيره) عاوه المصححون هم وروى  
بغيره من لها اه ومقتضاها انهم لم يعرفهم لم يصح وان كانوا بغيره (قوله والالا) كقوله أو زوجت  
من رجل أو من بني تميم بغير (قوله ما لم تفوض له اذ من) أما اذا قالت أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان  
أقواما يطوبونك أو زوجي من تخاره ويحويه فهو استئذان صحيح كذا في الظاهرية وليس له من بعده المقالة ان  
يزوجه من رجل بغير رضى سكاحه أولا لان المراد من هذا العجم فيه كأنه كبل بغيره من امر أقارب الوكيل  
ان يزوجه بالفتنة اذا كان الزوج قد سكاها منها لا وكيل وأعله بطلانها كذا في الظاهرية بغير (قوله لا العسل)

والصواب اه

(قوله وهو السنة) بان يقول لها قبل السكاح والان يحط بك أو يدركك فسكتت وان زوجها غير استسنة  
 وقد أخطأ السنة وتوقف على رضاها بغير عن المحيط واستحسن الرجعي ما ذكره الشافعي من أن السنة  
 الاستئذان أن يرسل المهر نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والا ثم بذلك أولى لانها تطالع على ما لا يطاع  
 عليه غيرها اهـ (قوله أو وكيله أو رسوله) الاول أن يقول وكانت تسبأذني فلانة في كذا والثاني أن  
 يقول اذهب الى فلانة وقل لها ابأحالك فلا يبايسة أدلتني كذا (قوله وأخبرها رسوله الخ) أفاد أن قوا  
 المذهب أو زوجها يحمل على ما إذا زوجه في غيبتها وهذا وإن كان خلاف المتأدبر منه لكن برحمته  
 التكرار مع قوله الآتي وكذا إذا زوجه عند ما فسكتت وفي البحر واختلف فيما إذا زوجه غير كف فلهذا  
 فسكتت فعلا لا يكون رضا وقيل في قول أبي حنيفة يسكتت يكون رضا ابأب أو جدا وإن كان غيرهم  
 فلا يكفي الطمأنينة أحد من مسئلة الصعيرة المزوجة من غير كف اهـ قال في المهر ورحمته في الدراية بالاول  
 بالخط قالوا (قوله أو فضولي عدل) الشرط في الفصول العدة أو العدة وكفي اخبار واحد عدل أو مستور  
 عند أبي حنيفة ولا يكفي اعتبار واحد غير عدل ولها نظائر مستترة في متفرقات القهاء (قوله فسكتت) أو  
 البكر السابعة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتها رضا حتى يرضى بالكلية كافي الحاكم (قوله من رده  
 قبله اذ ليس المراد مطلق السكوت لانها لو باعها الطير فبكتها بآجعي وهو سكوتها فيكون اجازة فلو قالت  
 الحمد لله اختبرت نفسي أو قالت هو دباغ لا أريده فهذا كلام واحد وهو رد بحر (قوله خنثارة) أما  
 أحد هاهنا أو سعال حين أخبرت فلما ذهب قالت لا أرضى أو أحد هاهنا ثم ترك فقالت ذلك صرح ردها لار  
 سكوتها كان عن اضطرار بحر (قوله غير مستترضة) وصحح الاستئذان لا يخفى على من يحصره لان الصعد  
 انما يجعل اذنا لله على الرضا فاذا لم يدل على الرضا لم يكن اذا بحر وعصيره (قوله أو بكت بلا صوت) هو  
 المتأثر للفتوى لانه حزن على مفارقة أهلها بحر أي وانما يكون ذلك عند الاجازة مراح (قوله في  
 الوقاية والماتق) أي من أنه هو والبكاء بلا صوت اذن ومعه رد (قوله فيه نظر) أي لحال الفتى في المعراج  
 ولا يخفى ما فيه فابدا في الوقاية والماتق ذكرته في النفاية والاصلاح والمتون مقدمة على الشروح وفي شرح  
 الجامع الصغير لقاضي كان واب بكت كان رد في احاديث الروايتين عن أبي يوسف وعنه في رواية يكون رد  
 مالوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضا وان كان عن سكوت فهو رضا اهـ وبه ظهر أن أصل  
 الخلاف في أن البكاء هل هو رد أولا وقوله قالوا الخ فوفق بين الروايتين فمعى لا يكون رضا أنه يكون رد كما  
 فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به أيضا في التفسير حيث قال به في رواية الروايتين وبعضهم قالوا ان كان  
 مع الصياح والصوت فهو رد والادهور رضا وهو الاوجه وعليه الفتوى اهـ كيف والبكاء بالصوت والويل  
 قرينة على الرد وعدم الرضا وعن هذا قال في الفتح بعد رواية الروايتين والعول اعتبار قرائن الاحوال في  
 البكاء والضحك فان تمارضت أو أشكل احتيط اهـ فتبين ظهر لك أن ما في المراح ضعيف لا يعول عليه  
 (قوله فهو اذن) أي وان لم تعلم انه اذن كفي الفتح (قوله أي توكيل في الاول) أي فيما اذا استأذنها قبل  
 العدة حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم به الولي فزوجه صحيح كافي الطهري لا ينعزل حتى  
 يعلم بحر (قوله فلو تعدد الزوج الخ) عبارة البحر ولو زوجه ابأب متساويان كل واحد منهما من رجل  
 فأجازت بينهما بطلان عدم الاولية وان سكنت بقباء وقوف حتى تحبزا أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر  
 الجواب في البدائع اهـ ولا يخفى أن هذا في الاجازة والكلام الآتي في التوكيل أي الاذن قبل العقد لسكو  
 الظاهر أن الحكم لا يفتقر في الموضعين ان زوجهما بعد الاستئذان أما لو استأذنها فسكتت فزوجهما  
 معافان من رجلين ينبغي أن يصح السابق منهما لعدم المزاحمة فافهم (قوله واجازة) عطاف على توكيل وقوله  
 في الثاني أي فيما استأذنها بعد العقد وهذا هو الأصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضا كإسقاط  
 في الفتح ووجه الخلاف أيضا في الآثار بغير كف فلهذا فسكتت (قوله لا يوطئ) لان الاجازة

وهو السنة (أو وكيله  
 أو رسوله أو زوجها) وليها  
 وأخبرها رسوله أو فضولي  
 عدل (فسكتت) عن رده  
 خنثارة (أو ضحكته غير  
 مستترضة أو تبسمت أو بكت  
 بلا صوت) ولو بصوت لم  
 يكن اذنا ولا ردًا حتى لو  
 رخصت بعده فانه قد مراح  
 وغيره فمات في الوقاية والماتق  
 فيه نظر (فهو اذن) أي  
 توكيل في الاول ان اتعد  
 الولي فلو تعدد الزوج لم يكن  
 سكوتها اذنا واجازة في الثاني  
 ان بقي السكاح لا لو بطل  
 بوطئه ولو قال تبسمت بوطئه  
 زوج حتى أبي بأمرى  
 وأنكرت الورثة



الزباني لان الزباني يقول ان الدلالة غير في القول في الالزام فاذهم نعم الذي يظهر ما قاله الزباني لان الظاهر ان  
طالب المهر وتحوه لا يلزم ان يكون بالغول ولذا سبوا في حقه قوله من فاسل بدل على الرضا ومقتضاه ان قدس  
المهر وتحوه رضا كما من جعله رضا دلالة في حق الولي وبه صرح في الحاشية بقوله الولي اذ زوج الرب  
فرصيت بتلهم اولم يظهر الرضا اسامه كان لها ان ترد لان المعتمد فيها الرضا باللسان او بالفعل الذي يدل على  
الرضا نحو التمسك من الوطء وطالب المهر وقول المهر دون قول الهندية وكذا في حق العلام اه (قوله  
ودخوله بها الخ) هذا مكرر وانما ظاهره تعذر وبه لا يمسس ويدخلونه بها فان الذي في العهر من الظاهر بقوله  
نظامها برضاها هل يكون اعارة لارادة لهذه المسئلة وتعدى ان هذا احاره اه وفي البرازية المأهارة  
اعارة (قوله واليه سرترا) احسن تراعى الصل استمرزا قال في البصر واما الصل فقد كفي دفع القدير  
اولا انه كالمسكوت لا يكفي وسلم بها انه يكفي وحمله من قبيل القول لانه من عرف اه قلت وما هما هو المواقف  
لما صرح به الزباني وغيره (قوله وتحوه ذلك) كقول المهر كما صرح الحارثية والظاهر ان قوله قبول الحقيقة  
(قوله بخلافه منته) أي ان كانت تحسده من قبل في العهر من الحيطة والظهير يتولوا كانت من طاعة  
أو من منته كما كانت ليس برضا دلالة (قوله أي ما) هي من فوق الى أسفل والظاهرة تكسوها (قوله أي كبر)  
أي بلانروج في السهر عن الفصاح يقال عسست الحارثية تعس بهم النور سمو ساو عسا ساو هي عانس اذا طال  
مكثها بعد ادراكها في منزل أهلها حتى خرجت عن مدار الاكرار (قوله بكر حقيقة) خبر من وفي الظهيرية  
البكر اسم لامرأة لم تتحاص مع بكاح ولا عسيرة اه لان صبيها أول مصيب لها ومنه البكرية لأول انصار  
والبكرية بهم الباع لأول النهار وحاصل كلامهم ان الرائل في هذه المائيل العدة أي الحادثة التي على الخلل  
لا البكرية فكأن بكرا حقيقة وحكاية ولد اندحل في الوصية لا بكار أي ولد ولا بد الجارية لو لم يمت على أيها  
بكر فوحدث رائلة العدة نشئ من دلالة رد هالان المتعارف من ان تراط البكرية صفة العدة أفاد في الجبر  
(قوله كتفر بقى بحسب) أي كذا ان بطرق الخلف وهو تملي في كونها بكرا حقيقة وحكاية لا تمثيل فليروا ان  
هذه ما زالت بعد زناها كيف يشبهها من رالت بذكرها ح (قوله أو طلاق) بما على بقر بقى لا على ح (ب  
(قوله بعد زناوة) بلح طر فالنفر بن والطلاق والموت اسكن بالما كان قوله قبل الوطء طر فاللان خير من بقا  
لعدم إمكان الوطء في الاول أما في الباطن وظاهره وأما في الباطن فلا يوطء مع النفر بن كان الادب تعاقبه  
بالانخير بن بقا وفهم من قوله بعد زناوة أو طلاق أو الموت اسكن بالما كان قوله قبل الوطء طر فاللان خير من بقا  
وقيد بقوله قبل وطء لان بعد الوطء ثبت حقيقة وحكاية (قوله وهذه حقيقة بكر حكاية) أراد انما حكمي ما ليس  
بحقيقي بدلالة المقابلة كما هو المتبادر ولا حاول الشارح في عبارة الباطن فبذكرها من ومقتضى البكر واللا  
مع اارة المصنف في نفسها بجهل ان الحقيق في حكمي أي او لا حكمي لهم لانه قد يكون غير حقيق وان كان  
كان المتبادر من اطلاق الحكمي ارادة ما ليس حقيق في أول عبارة المصنف ولم يزل بكر حكاية فقط لما دللنا فافهم  
(قوله ان لم يتكرر ولم تعده) هذا معنى قولهم ان لم يتكرر زناها فكيف في تكرار الاب اس عر فوها كرا  
جميع يوثق بالطلاق فيكفي بكونها كرا لا يخل عساهما الخها وقد تدب الزارع الى ستر الزنا وكما كتب بكرا  
شرعا بخلاف ما اذا اشترى زناها (قوله والا) سادى ثلثه ورماد ان تكررها الزنا ولم تعد أو حدث ولم  
يتكرر أو تكرر وحدث ح (قوله أو طر أو بشرة) أي فانما تبيح حقيقة وحكاية (قوله أو سكاح فاسد)  
مختلف على بشرة أي وكما هو أفسد سكاح فاسد فافهم أمال الم قول أمية وهي بكر حقيقة وحكاية كالي السكاح  
الصحيح ط (قوله وقالت رددت) أي ولم يوجد بها ما يدل على الرضا كفي الشر بلاية ط (قوله ولا يبيح  
لها) فبذبح لان أيها أقام البينة قبلت بيته بغير وان أقامها أي في قوله ولو بهذا (قوله ولم يكن دخل  
بها طوعا) بأن لم يدخل أو دخل كرها أو احتزبه عسا اذا دخل بها طوعا حيث لا تصدق في دعوى الرضى  
الاصح لان التمسك من الوطء كالأقرار وعن هذا يصح في الولو الجدية أنها لو أقامت بعد الدخول البينة على الرد

ودخوله بها برضاها  
ظهير به (قوله البينة)  
والسكاح سرترا وتحوه ذلك  
نحو خلافه منته أو قبول  
هديثه (مورالت كارتها  
برشاة) أي بعلته (أو) درو  
(بعض أو) حكاية  
(سراوية أو تهيبس) أمية  
كبر بكر حقيقة كالمردق  
نحو أو عسرة أو طلاق أو  
موت بعد دخوله في وطء  
(أورنا) وهذه حقيقة بكر  
حكاية ان لم يتكرر ولم تعد  
والا ثبت أو طر أو بشرة  
أو سكاح فاسد (قال)  
الروح للمكر البالعة (بعلت  
السكاح فسكت وقالت  
رددت) السكاح (ولا يبيح  
لها) على ذلك (ولم يكن  
دخل بها طوعا) في الاصح

بالمهر) أشار بتقدير العلم إلى أن المصنف راعى المعنى في عطفه المهر على الزوج وأصل التركيب بشرط العلم بالروح لا بالمهر ح (قوله وقيل بشرط) أشار إلى صحة ما قال في الفتح أنه الوجه لا صاحب الهداية صرح الأول وقال في الجرائد المذهب أقول النسخة أن إشارات كتب محمد بن علي عليه اه قلت وعلى القول بشرط تسمية بشرط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضا بدونه كفي البحر عن الرباعي ونقي على القول بعدم الاشتراط فهل بشرط أن يزوجها به المثل حتى لو نقص عنه لم يصح العقد إلا رضاها صارت حادثة لقوى ورأيت في الحادي عشر من البرازية وان لم يدكر المهر فزوج الوكيل بأكثر من مهر المثل بما لا يتعاس الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يتعاس فيه الماس صرح عندئذ خلا فالحالهما السكن للأولياء حتى الاعتراض في جانب المرأة دعوا لهما عنهم اه أي ادعى صيت بذلك ومقتضاه أنه إذا كان الوكيل هو الولي كفي حادثة وأرضيت به صح والأول تأمل (قوله وما صححه في الدرر) أي من التفصيل وهو أن لولي أن كسب أباً أو جدياً فذكر الزوج يكفي لأن الأب لو نقص عن مهر المثل لا يكون إلا لمصلحة يزيد عليه وإن كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر (قوله عن السكافي) أي ما لا يصححه عن السكافي فافهم (قوله رده السكافي) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشيء لأن ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم الخبر والسكالكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها أو الأب في ذلك كالأجنبي (قوله ان علمته) أي الزوج وأما المهر ففيه ما مر آنفاً كما نبه عليه في البحر (قوله في سبع وثلاثين مسألة كورة في الأسماء) أي في قاعدة لا ينسب إلى ساكت قول ود كراهي عبارة بنسائها وراد عليها ط عن الجموع مسائل أحسيد كرها الشارح في الفوائد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسياق الكلام عليها كلها اه بالآية شاء الله تعالى (قوله كاجبي) المراد به من ليس له ولاية فشمع الأب إذا كان كافراً أو عبداً أو مكاتباً لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضا عند استئذانه كفي الفتح والوكيل كذلك كفي البحر عن القبية (قوله أو ولي بعيد) كالأنح مع الأب إذا لم يكن الأب عائلاً فمصلحة قطع كفي الطائفة (قوله فلا عبرة لسكوتها) وعن السكراني يكتفي سكوتها ففتح (قوله كالطيب بالمائة) أما الصغيرة فلا استئذان في حقها كالأكبر الصغيرة فتح (قوله إلا في السكوت) حيث يكون سكوت المكر البالغ ادنا في حق الولي الأقرب ولا يكون إذا نفي الشيب بالمائة مطابقاً والاستثناء قطع لأن قول المصنف كالنبي تشبيه بالمكر التي استأذنها غير الأقرب وهذه لا فرق بينها وبين الشيب بالمائة في السكوت (قوله لأن رضاها ما يكون بالدلالة الخ) أشار إلى ما أورده الزياهي على أكثر من غيره من أن رضاها لا يقتصر على القول فانه لا فرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي أن رضاها ما قد يكون صريحاً أو قد يكون دلالة غير أن سكوت البكر وصادق دلالة لحمايتها دون الشيب لأن حمايتها قد قل بالمعنى فخلص المصنف عن ذلك بزيادة قوله أو ما هو في معناه الخ لكن أجاب في الفتح بأن الحق أن النكاح من قبيل القول لا النكاح في ثبوت دلالة لأنه فوق القول أي لأنه إذا ثبت الرضا بالقول يثبت بالنكاح من الوجه الأول لأنه أدل على الرضا واعترض في البحر بأن قول التهمة ليس بقول بل سكوت راد في النهر وهذا عدوه في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لأن مقتضى كلام الفتح أن المراد بقول التهمة ما يكون قولاً لا بالأسباب لا مجرد السكوت لأن مراده إدخال الجميع تحت القول ولذا لم يستثن إلا التهمة كين ولا ينافيه قوله من قبيل القول لأن مراده أنه من قبيل القول الصريح بالوضامثل قولها وأرضيت بحو به دليل أنه قال قبله أنه يكون أما بالقول كنتم ورضيت وبأرله الله لسأله أسبقت أو بالدلالة كطالب المهر أو بالنسبة الخ ثم قال والحق أن الكل من قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره وأما قوله في النهر وهذا الخ فطيه ان الماذكور في مسائل السكوت قولهم إذا عسكت الأب ولم ينف الولد بدنه التهمة لم يزوجها سكوت عن نفي الولد لأن جواب التهمة وأما الجواب عن اعتراض البحر بأن قول الفتح أنه من قبيل القول أي لا من القول حقيقة بل هو من قول من قال فلا رده السكوت في قوله المصنف أن لو كان من جهة ذلك لم يستثن الاستثناء السكوت بل يمكن فينبه دفع ما أورده

(بالمهر) وقيل بشرط  
وهو قول المتأخرين بحر  
عن النسخة وأقره المصنف  
وما صححه في الدرر عن السكافي  
رده السكافي (وكذا إذا زوجها  
الولي عندها) أي بحضورها  
(فسكنت) صح (في الأصح)  
أن علمته كالمهر والسكوت  
كالنكاح في سبع وثلاثين  
مسألة كورة في الأسماء  
(فإن اجتمعوا غير الأقرب)  
كاجبي أو ولي بعيد (ولا)  
عبرة لسكوتها (بل لا بد من  
القول كاجبي) بالمائة  
لا فرق بينهما إلا في السكوت  
لأن رضاها ما يكون بالدلالة  
كما ذكره بقوله (أو ما هو  
في معناه) من فعل يدل على  
الرضا (كطالب مهرها)  
والفقه (وتحكيتم من الولد)





لم تقبل لكن في حاشية الغزالي على الاستنباه أنه وقع اختلاف التصحيح في قبول يمينها بعد الاستحلال على أنها  
 كانت ردت النكاح قبل الإجازة في البرازية أن المدكور في الكتاب أنها تقبل وتصحح في الواقعات عدمه  
 لتناقضها في الدعوى والصحح القبول لأنه وإن بطلت الدعوى فاليمين لا تطول لقيامها على تعريم الفرح  
 والبرهان عليه مقبول بالدعوى قال الغزالي وقد ألف شيخنا العلامة على المقدسي فيها رسالة اعتمد فيها تصحيح  
 القبول (قوله والقول قولها) لأنه يدعى لزوم العقد ومثل البضع والمرأة تدفعه فكانت منكراً ولا تقبل قول  
 ولها عليم بالبرهان لأنه يقر عليها بثبوت الملك وإقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في الفتح ويصح  
 أن لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر بالرصاص كونه ساعياً في إتمام ما صدر منه وهو متهم ولم أره منة ولا بغير قلت  
 وفي الكافي للحاكم الشهيد وداد روح الرجل ابنته ما ذكرت الرصاص شهد عليها أبوها وأخوها لم ينعزله  
 فتأمل ثم اعلم أنه قد كفي البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد ما نصه واد الدعوى ساد وهو  
 صحته فالقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليهما العدة وأما نصف المهر ان لم يدخل والكل ان دخل كذا في  
 الحاشية وينبغي أن يستثنى منه ما ذكره اصلاً كم الشهيد في الكافي من أنه لو ادعى أحدهما أن النكاح كان  
 في صغره فالقول قول له ولا نكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل من قبل الادراك اه مافي البحر قلت وقد  
 علل الاندخلة في البرازية عن المحيط بقوله لاختلافهما في وجود العقد والظاهر في الدخيلة بقوله لأن النكاح  
 في حالة الصغر قبل الإجازة أولى ليس بنكاح معي الخ وذكركم أن الاختلاف في الوفي الصحة والفساد والقول  
 لمدعي الصحة بشهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد والقول لمنكر الوحد قلت وعلى هذا لا استثناء لأن  
 مافي الحاشية من الأول ومافي الكافي من الثاني وإلـ وجه قوله في الحاشية وعلى عكسه فرق بينهما الخ كونه  
 مؤثراً بانفراده فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر ان ما نحن فيه من قبيل الاختلاف في أصل  
 وجود العقد لا في الرديس والاحتياج بالقبول وكذا المسئلة لا تبيته هداماً طهرني (قوله على المفتي به) وهو  
 قولها ما وعنده لا على عاينها كما سيأتي في الدعوى في الاشياء الستة بغير (قوله لانه وجودي الخ) جواب  
 عما يقال ان يمينه على سكوتها يمينه على النفي وهي غير مبنية على فاحط بأن السكوت وجودي لانه عبارة عن  
 صم الشهتين ويلزم منه عدم الكلام كافي المراجع راد في الضرر أو هو في محيط به علم الشاهد فيقبل كالأدلة  
 أن زوجه اتسكمت بما هو ردة في مجلس فبرهن على عدم النكاح فيه تقبل وكذا اذا قال الشهود  
 عندها ولم يسمعها تتسكمت ثبت سكوتها كافي الجوامع اه ولا يتعي ان الجواب الأول مبني على المدعي والتمني  
 على التسليم ويبحث في الأول في السعدية بمافي شرح العنا من أن السكوت ترك الكلام وأقره عليه  
 في المهر قلت وعكس الجواب بأن هذا تفسير باللازم ويبحث في الثاني أيضاً بأنه مخالف لما في أعيان  
 الهداية من باب التيمم في الخج والصلاة أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقاً أحاط به علم الشاهد أولاً  
 اه وكذا قال في البحر هناك الحاصل ان الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان شيئاً ضرورة أو مسمى  
 وسواء أحاط به علم الشاهد أولاً اه قلت وهذا في غير الشروط فلو قال ان لم أدخل الدار اليوم فذكر شاهد  
 أنه دخلها تقبل (قوله فبيتها أولى) لاثبات الزيادة أعني الردفانه زائد على السكوت بغير (قوله الآن يبرهن  
 على رضاها أو اجازتها) أي فترجح يمينه لا ستواهم مافي الاثبات وزيادة يمينه باثبات اللزوم كذا في الشروح  
 وعزاه في النهاية للقرطبي وكذا هو في غير كتاب من المسئلة لكن في الخلاصة عن أدب القصاصي للخصاف ان  
 يمينها أولى في هذه الصورة لاختلاف المشايخ ولعل وجهه ان السكوت لما كان مما يتحقق الإجازة به لم يلزم من  
 الشهادة بالإجازة كونها باسراً زائداً على السكوت ثم لم يصح جواب ذلك كذا في الفتح وتبعه في البحر واستبعد  
 منه التوفيق بين القوانين بحمل الأول على ما اذا صرح الشهود بأنهم قالوا أو وضيت وحمل الثاني على  
 بادائهم وبأنها أجازت أو وضيت لا يحتمل إجازتها بالسكوت فافهم (قوله كالزوجه الخ) أي ان  
 الاختلاف في القول مع كلاً من الطرفين في السكوت كافي في المهر (قوله مثلاً) فالمراد الولد المهر (قوله فان القول

(فالقول قولها) يمينها على  
 المفتي به وتقبل يمينه على  
 سكوتها لأن وجودي بغير  
 الشفقتين ولو برهاناً فيهما  
 أول الأب يبرهن على  
 رضاها أو اجازتها (كما  
 لو زوجها أبوها) مثلاً  
 زاعماً عدم بلوغها (فقلت  
 أنا بالهنة والنكاح لم يصح  
 وهي حرة وقول الأب)  
 أو الزوج (بل هي صغيرة)  
 فان القول





اختيار السور مع استكمال ولاية المولى هو أقوى من الأب والجد ولان اختيار العتق يقع بنفسه ط وهو سدا هو  
الصواب في التصوير وأما تصور المسئلة بالذا كما لا عتاق قبل التزويج غير صحيح لانه في هذه الصورة  
يثبت له اختيار السور كما سيذكره والكلام في اللزوم والاختيار كافي الاب والجد فاهم (قوله واهب  
المجربة) وهما المجربون دل في العبر المجربون والمجربة اذا تزوجها الاس ثم افاقا لاختيار لهما (قوله لم يعرف  
منه الم) أي من الأب والجد وينبغي أن تكون الاس كذلك بخلاف المولى فإنه يتصرف في ملكه فيما يبغي  
فهو ذو تصرف مطلقا كتصرفه في سائر أهله ورجعت ذاهم (قوله بجانية وسقما) نصب على التمييز وفي المغرب  
المساجن الذي لا يمايه منع وما قيل له ومصدره الجرب والمجربة انما من منسب والفعل من باب طالب اه وفي  
شرح الجمع حتى لو عرف من الأب سوءه الا لا يراى فيه أو لانه لا يجوز تقديمه جاعا اه (قوله وان  
عرف لا يصح له كالح) استدل ذلك في فتح القدير على الدوازل لورق ينتسبه اليه من يسكر أنه  
بشر ب السكر فاذا هو ممن له وفالت لأرضى بال كاح أي بعد ما كبرت ان لم يكن يعرفه الاب بشره وكان  
غاية أهل بيته صالحين فالكاح باطل لانه اذا زوج على طهر أنه كف اه قال اذية معنى أنه لو عرفه الاب  
أشربه فالكاح باق مع أن من زوج به الصغيرة التنازل لا يتحقق بالشر والشر من علم أنه شر فاسق  
وسوء اختياره ظاهر ثم أضاف بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره ذلك أن يكون معروفا فلا يلزم بطلان  
الكاح مع تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يتحقق للبس كونه معروفا بل ذلك اه والحاصل أن المسامح  
هو كون الأب شبهة وراد به الاختيار مع أنه لم يتحقق للبس كونه معروفا بل ذلك اه والحاصل أن المسامح  
تتحقق بذلك أنه سبي الاختيار واشتهر به عند الناس فلا زوج بينهما أخرى من فاسق لم يصح الثاني لانه كان  
مشهورا به وسوء الاختيار بخلاف العقد الاول لعدم وجود المسامح قد له ولو كان المسامح مجرد تحقيق سوء  
الاختيار بدون الاشتهار لزم أحالة المسئلة أي قولهم ولزم الكاح ولو تعين فاحش أو غير كفه ان كان  
الوايا أو حداثته علم أن مامر عن الدوازل من أن الكاح باطل معناه أنه بمنال كافي الدخيرة لان المسئلة  
مفروضة في ما لم ترض البت بعد ما كبرت كما صرح في السائر والدخيرة في غيرهما وعليه يعمل ما في  
التبعية زوج بنت الصغيرة من رجل طهره أو الفحل وكان معناه باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة القصة أنه  
لا فرق في عدم الكفاية بين كونه ساقا لفق أو غير سقي لوزجهان فتدبر أودى حرة دينة ولم يكن كفوا  
لها لم يصح فقهرا من الهام كلامهم على العاسق في الاية كفاية في الشر وماذا كرا من ثبوت اختيار البت  
اذا لم يشاء اه وفي الصغيرة أملا زوج الاول انما الصغيرة قد علموا عدم الكفاية ثم ظهر عدمها لاختيار  
لاحد كما سيذكره الشارح أول الباب الثاني و تأتت تمام الكلام عليه اه (قوله درو - هاس فاسق الم) اه  
وكذا لو زوجها به بن فاحش في المهر لا يجر راساء او الصاحب يجوز لان الظاهر من حال السكران أنه لا سامل  
ان ليس له رأي كامل في التمسك به من راساء او الظاهر من حال الصاحب أنه يتأمل بعرض من الدخيرة ثم  
قارن ذلك السكران لوزوجه من غير الكفاية في السائر أو به علم أن المراد بالاب من لاس كرا ولا يعرف  
بسوء الاختيار اه قامت بقتدى التعامل أن السكران أو يعرف بسوء الاختيار لوزوجهان كف معبر  
الثاني صح اه عدم الصبر المص ويه في قوله والظاهر من حال الصاحب أنه يتأمل أي أنه لو فورشفقة بالابوة  
لا يزوج بنته من غير كف أو بعين فاحش الاصل لا تزويج هذا الصبر كعلمه بحسن العشرة معها وقوله الاذى  
وهو ذلك وهما مفقود في السكران وسبي الاختيار اذا حاله اه وهو عدم رأيه وسوء اختياره في ذلك (قوله  
أي غير الاب وأبيه) الاول أن يريدوا الابن والمولى باسم (قوله ولو الام أو القاضى) هو الاصح لانه لا يمتنع  
متأخر من ولاية الشيخ والعلم فاذا ثبت اختيار في المسامح في المجهوب أولى بغير والصور الرأى في الام  
ونقصان الشبهة في القاضى دشرة لكن سند كفي مسئلة قبل الاقرب أن تزويج القاضى بابة منه فليس  
له الخيار بآية بابه خال (قوله لوزجهان كفاية القدير) أي الذي هو غير فاحش ثم وكذا لو علم اه

وان المسئلة (لم يعرف  
منه ساء وسوء الاختيار)  
بجانبه وسقما (وان عرف  
لا يصح الكاح انفساها  
وكذا لو كان ساء  
قرويه هاس فاسق أو شرير  
أو فقيه أو زعيم حوفة دينة  
الظهور وسوء اختياره ولا  
تعارضه بشفقة المسئلة  
بشر (وان كان المزوج  
به يريها) أي غير الاب  
وأبيه ولو الام أو القاضى أو  
وكيل الاب لكان في النهر  
بعد الواسين لو كلفه القدر  
صحيح





الرأي في الام وهذا جواب عن قول أبي يوسف انه لا يبار له حمالا اعتبارا بالوزن وحملها الاب أو الجدة (قوله)  
ويعني عنه (ار العتق) اعلم ان خيار العتق لا يثبت للدرك بل للابن فقط صغيرة أو كبيرة فادار وحملها ولاها  
ثم أعتقها فادارها لانه كالمير ولملك الروح حمالا بطلان بينه وبين الاب والابن لا يثبت له خيار العتق  
ما لم تاتخ فاذن بعت خيارها القاصي بخيار العتق لا بخيار الميراث وان ثبت لها أيضا لان الاول اعم من الثاني  
فتتوقف قبل لا يثبت لها خيار الميراث وهو الاصح وهكذا ذكره في الجامع لان ولاية المولى ولاية كاملة لانها  
بسبب الملك ولا يثبت بخيار الميراث كخيار الاب والجد ولو زوجت بعد ما لصغيرة حرة ثم أعتقته ثم باع فليس له خيار  
بالزوج ولا بخيار العتق لان انكاح المولى باعتبار الملك لا بتطريق الميراث له بخلاف ما اذا زوجت بعد العتق وهو صغير  
لانه بتطريق الميراث بعد اخلاصه ما في الصغير من النفس لئلا يسابع عشر وتكون في جامع الصغار للامام  
الاستر وشي وفي النحر من الاستر ما في العتق أمه الصغيرة أولا ثم زوجها ثم بعت فابا خيار الميراث هو  
أي لاسم من أن ولا يشتمل على خيار الميراث ولا ولاية العتق وهي متأخرة عن بيع العتق بياتها خيار  
الميراث كخيار ولاية الاح والميراث أوله بخلاف الميراث وخيار العتق ثم بعت فانه ليس لها خيار بالزوج كما  
لان ولاية الملك أقوى من ولاية الاب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت للدرك الرقيق صغيرا أو كبيرا  
ويثبت للابن فقط اذا اذ وجب له الميراث وان خيار الميراث لا يثبت للصغير والصغيرة اذا زوجت بعد العتق  
وانه لا يثبت لها ما اذا زوجت بعد العتق لا لاستقلالها ولا لانها طلاقا لعتقها للصغيرة على الصحيح بقوله ويعني عنه خيار  
العتق معنى على الصغير (قوله بحضرة أبيه أو وصيه) فان لم يوجد أحد هما يصب القاصي وصيا يحكمهم  
فيحضره ويطلب منه حجة للصغير بماله دعوى الفرق من بينة على رضاهما بالسكاح وهو الميراث أو بأخيها  
طلب الفرق والابن الميراث الحميم فان حلفت يفرق بينهما لما حكم بعصمة الحميم بلا انتظار الى بلوغ الصبي أدب  
الاوصياء عن جامع التصولي فان كانت والمظاهر أو وصي الاب تقدم على الجد كما صرحوا به في باب ثم رأته ههنا  
جامع الصغار قال في امرأته الصبي لو وجدته في بواقي القاصي يفرق بينهما بماله ولو وجدته في بواقي القاصي  
بالوجه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصي فالجد أو وصي الجد فان لم يكن نصيب القاصي عنه فالحاكم فادهم  
(قوله بشرط القصاص) أي لان في أمه صغرها في وقت عليه كل زوج في الهبة وفيه ما اعلى أب الزوج لو كان  
عائلا يفرق بينهما ما لم يجدوا للزوج القصاص على العتق ثم تلت به شرح الاستر وشي في جامع (قوله)  
للبيع) أي هذا الشرط انما هو للبيع لا لغيره الاختيار وحاصله أنه اذا كان الميراث للصغير والصغيرة  
الاب والجد فلهما الميراث بالبلوغ أو العلم به فان اختار الصغير لا يثبت له البيع الا بشرط القصاص فادهم  
بقوله فينوار ثاب في أي في هذا السكاح مصلحت في فسخه (قوله ويرث كل المهر) لان المهر كما يلزم به  
بالدخول ولو سكتا كطلوه الصغيرة كذلك يلزم عتق أحدهما بعد الدخول أما بدونه فلا فيستدل ولو الخيار  
منه لان الفردة بالخيار فصح له العتق والعقد اذا اشترى به لم يكن في المهر (قوله ان من قبلها) أي  
ولست بيبسبب من الزوج كذا في المهر واحترز به عن التمييز والاسم بالبدان الفرقه فيهما وان كانت من  
قبلها لم يكن لها كانت بسبب من الزوج كانت طلاقا ح (قوله لا ينقص عدد طلاق) ولو جرد العتق بعده  
بلاش الثلاث كاف (قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يلحق المعتدة عدة الف في العدة طلاق ولو صير بها ح  
وانما تلزمها العدة اذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح في الجرح عن الهبة على خلاف ما بعده  
في الفسخ وتفيد بعدة الفسخ ما في الفسخ من أن كل فرقة طلاق يلحقها العدة في العدة لافي الاعمال لانه يجب  
حرة مؤبدة اه وصياني بيان ذلك في استوفى ان شاء الله تعالى قيل باب في بعض العتاق (قوله الا في الردة)  
يعني أن العتاق الصريح يلحق المرتدة في عدم وان كانت فرقة فادهم لان الحرة بالردة ديرة متأبدة لا رفاعها  
بالانكاح في يقع طلاقها على العدة مستتبها فانتهت من حرمتها عليه بعد الثلاث حرة في حياة زوجها أو آخر  
كذا في الفسخ ادعته في المهر بانه يقتضي قصص عدم الوتو في العدة على ما اذا كانت الفرقة بخيار موجب حرة

ميراث العتق ولو  
ميراث ميراث  
أو وصيه (بشرط  
بيع) في ثوابه  
بم كل المهر ثم  
من قبلها ففسخ  
د طلاق ولا  
الا في الردة



أما العلق في هذه - وانا \* والروح بالثوب واللبس ينالوها

وكذا السلام - يدان بين فرقة العلق على قولهم السكر بالمشى الى كوراء فسد الم بكره \* (قوله) \*  
بسماعن الصبح ان كل فرقة تعلق بطرق العلق في ذلك الا العلق لا يحرقة في مادة (قوله) \*  
أراد بالملك ما لا يحدهم الا سحر أو أفعى أو ماله في غير الارامه اذا كانت في ماله ولاها به يد ماروحها خلاف  
الهدو فالسلام اسلام أسعد اسرار بين و نائة قيل فعل ما هو صحت حرمه المصاهرة فانه لا يرفع اليه كحاج بهرد  
ذلك بل بعد المتاركة أو في بني القاصي كمن في الحرمان فلم يبين النهر بق وقد علمت ان ذكر الاله لا يخل  
له وحاصل ما ذكره مما لا يحتاج الى التفات ثم ان يورد عليه الفرق بالردة فيسبب انوارا اذا أحدهم افسح  
في الحال وقد عبرت البيت الانشراح في قول

الافردة آيضاً ما صهره \* ناس من مع فساد العقد بدورها

(قوله) \* بطل حبار البكر) أي من نعت وهي بكر (قوله) \* لو نغارة) أي لو باعها بالمرحاً \* هذا العباس أو  
المدح فساداً في سببها ما امتلأ أرضي من الرداد اقلته لم يروك اذا \* \* \* \* \*  
الرد ط عن الهمدية (قوله) \* علامة أصل المكاح) ولا يشترط لها ثوب الحياضها أو أنها لا يمتد الى آخر  
الجاس كأي شرح الملتقى وفي جامع الله وليس لو ناعب \* \* \* \* \*  
أن يقول في دور البوع احبب منى ونقتت المكاح فعد لا يسطر \* \* \* \* \*  
اه (قوله) \* لو سألنا الخ) لا لهد التفرع بل المهام مقام الا \* \* \* \* \*  
المكاح يقتضي للملاحة بالاول في هذه المائل الماد \* \* \* \* \*  
المكاح ولو نردس \* \* \* \* \*  
(قوله) \* نهر) أي على خلاف ما هو المذوق في الروابي والمجيعا والدجبر وأهل البيت للمعنى في اس المهام  
حيث قال ومات لو سألنا عن اسم الروح أو من الهرو \* \* \* \* \*  
عليه وعما الامر كونه هذه المسألة كماله اشد السكاح ولو \* \* \* \* \*  
عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الراد \* \* \* \* \*  
معدا وبار \* \* \* \* \*  
السكوت قال في المهر وأقول \* \* \* \* \*  
وسلم قال السلام قبل الكلام ولا \* \* \* \* \*  
كان السلام فوقه لمطالت وقالوا قال من \* \* \* \* \*  
ما في فتح القدير \* \* \* \* \*  
بما لا يلدو لوجوبه \* \* \* \* \*  
انما هووا الحاصل أن المقتضى في هذه السائل \* \* \* \* \*  
في مسئلة السلام فقط وادعوى المراهق في \* \* \* \* \*  
مد كور بطريق التفرع والاستنباط من \* \* \* \* \*  
وان كان من أهل التفرع \* \* \* \* \*  
لكونه لا يتابع في بيان المذهب ولو \* \* \* \* \*  
بعده الخصال في قول المذهب \* \* \* \* \*  
(قوله) \* ولا يمتد الى آخر الجاس) أي \* \* \* \* \*  
أو علمت به بعد ما فيها ولا بد من \* \* \* \* \*  
الجاس (قوله) \* لانه كالمسألة) أي في \* \* \* \* \*

جلا  
ملا وعتق واسلام أثق فيها  
تتبعيل منى مع الاملا ما أنه الى  
بما رجع فساد العقد بدورها  
(و) بطل حبار البكر  
الاسكوت) لو سألنا (علامة  
(أصل) (الكاح) فلو سألنا  
من قدر المهر قد في المسألة  
أو من الروح أو \* \* \* \* \*  
ال \* \* \* \* \*  
مهر \* \* \* \* \*  
الجاس) لانه كالمسألة







سكت سلفه أو تكلم كلام أو بلسان وما يشبهه إلخ في نام من انتم انتم إلى آخره الحاسر جديف كجاءه أن  
 ان شاء الله تعالى (قوله ولو اجتمعتم معي) أي الشفعة مع خيار الملوغ (قوله ثم تبدوا خيار الملوغ)   
 هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البرازية له حق خيار الملوغ والشفعة فقال طائفة - وانخرت نفسي - فقال  
 المؤخر ويثبت المتقدم لا بد منكم أن يقول طائفة ما أو أجزمتها أو اخترتموها جميعا نفسي والشفعة قال القاضي  
 أبو جعفر يقدم خيار الملوغ لأن في خيار الشفعة تصرف بشفعة أسماها لو قال من أشد ترى وتكم استتري  
 لا بمقال وقيل يقول طائفة الحقين الذين تتنالي الشفعة ور دالكاح اه ووقف الحسير الرمي في وجهه  
 التعيين واستبعد الخلاف فيه لأن الظاهر ان بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل طائفة ما نفسي والشفعة  
 وهذه - هم قال الشفعة ونفسه - فلان بعض الناحرين أن ذلك حتم وليس كذلك لأن طائفة الحقين جواز هو  
 المانع من التوطئة - فثبت ذلك بالاجمال المتفق - لم لا يصرف في الديات - فثبت - أسماها - إلى الاختيار  
 لرفيل لا حاجة إلى التفرير لسكانه وحججه اه مصادق أمل قلت وأما الشفعة فلا خلاف  
 لأن خيارها يتبدل كما أني (قوله وتشم رالم) قال في البرازية وان أدركت بالخص تحتار عنه درويه السم  
 ولو في الدليل تحتار في تلك المسألة ثم شدي السم وتقول رأيت السم الآس لا سم الواسم - فثبت - وليس  
 هذا بكذب - من قبل المعاري من المسألة لا سم الحق لأن العمل المهمة - لا واهم حكم الآس - فثبت  
 والصبر و قد عيب قال هذا لا إلى ديرة اه وحاصله أنتم تسمى بقولوا بعت الآس في الآس بالعه لئلا يكون  
 كذا باسمه بالانه حيث أمكن اختيار الحق بالعرصر وهو أن يرد المتكلم ما وخلاف المتكلم من كلامه  
 كان أولى من الكذب المبرح فافهم وفي جامع المصنوعين فان قالوا في بعت قول كما بعت نقه - فثبت - لا تريد  
 على هذا فانم لو قالت بعت فل هذا ونقصه من بعت لانه في والاشهاد لا يترط لاستيادها بنفسها لكن  
 شرط لاثباته ببيعة فلما لم يبيحها - او تخليها - إلى اختيارها بنفسها ككلام الشفيع على الشفعة فان قالت  
 للقاضي انخرت نفسي - فثبت - بعت مع اليين ولو قالت بعت أمس ومالكنا لفرقت لا قبل وتحتاج إلى  
 البيعة وكذا الذي يبيع لو قال طائفة - من بعت قال قوله ولو قال طائفة أمس وطائفة لا قبل لبيعة اه قلت  
 وحصل من مجموع ذلك أنم لو قالت بعت الآس - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح ولو قال بعت - فثبت - بعت  
 تصديق بالبيع - أو لا يبيح ولو قالت بعت أمس - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح ولو قال بعت - فثبت - بعت  
 بخلاف الصور - قال القاضي في بعت - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح ولو قال بعت - فثبت - بعت  
 وان خفي على صاحب المصنوعين فافاد في الرابع (قوله وان جهات به) أي رأى لها خيار الملوغ أو  
 بانه لا يتبدل قال القهس في وهذا - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح ولو قال بعت - فثبت - بعت  
 (قوله لتفرعها العلم) أي لانها تظهر بغيرها - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح ولو قال بعت - فثبت - بعت  
 بكم الملوغ للعلم انهم ما يبيعهم وان لم تكم - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح ولو قال بعت - فثبت - بعت  
 فثبت إلى آخره المبرر ويطلب بالقيام به كفي الفتح فافهم وكذا الاجماع إلى القضاة بغير خلاف خيار الكرم على  
 ما هو والمفصل كفا في المبرر أن خيار العتق حال خيار الملوغ في بعت - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح  
 بالسكون في المبرر وعدم اشتراط التمسك به وكون المبرر في بعت - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح  
 الأنبياء بغير خيار العتق والعلام على ما يأتي اه وأراد بالمعنة التي رويها ولاها قبل العتق صغيرة  
 أو كبيرة - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح ولو قال بعت - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح  
 أيضا بغير خيار العتق فانه لا يثبت له ولو بعت قبل العتق صغيرا أو كبيرا كغيره سابقا (قوله والشيخ)  
 سهل ما كانت ثمن في الأصل أو كانت بكرة ثم دسل ثم بعت كفاي البصر وغيره (قوله أو دلالة) عهاف  
 إلى مخرج وخمسة عليه الرضا ط (قوله وفيه مهر) - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح ولو قال بعت - فثبت - بعت  
 بما قبل الملوغ في أن لا يكون دمع المهر بعد بطلانها لانه لا بد منه أقام أو فصح اه بغير - فثبت - بعت لانه في بعت ولا يبيح

ولو اجتمعتم معي تقول أطالب  
 الشفعة بين تمسك اختيار  
 الملوغ لأن ديني وتشم  
 فانه باغت الآس ضرورة  
 اسماها الحق وان جهات  
 به لتفرعها العلم (خلاف)  
 خيار (المعنة) فانه يتبدل  
 لثمنها بالملوك (وخيار  
 المصنوع والشيخ اذا باعها  
 لا يبيع بالكون (بلا  
 مخرج) رضا (أو دلالة)  
 عليه (كقوله واسر) ودوم  
 مهر (ولا يبيع) بتيامها  
 عن المجلس





أفاده السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لأنه يتعصب بغير نص) فيه أن الأب لا يرث بالضرورة أنه أحد من  
المدس ولأنه مع الأس وانسب مع البنت برته بالرضع والحق بالتعصيب وعدم الولاية بالتعصيب فقط  
وليس ما يراه بالتعصب قد راجع إلى نقص من فلا ولا ولي التعليل بأنه لا يكون نصبة مع الأب تأمل (قوله بشرط  
شربة الخ) أنت بشرط عدم ظهور ذكر الأب أو الجد في الاختيار فإنه قد استأدروا ح أنصهر أو الصغيرة  
غير كفء أو غير فاشش وكونه غير مكر أب أيضاً كما هو واضح بالحرية عن العمد فلا ولاية له على ولده  
ولو كانت الولاية أمه دون عمه لقصه بالهر والبطنة كما ساء في بانه وبات كليف من الصغير والمجرب فلا  
يرفع في حال جنونه مطبقة أو غير مطبقة ويرفع حال إفاضة عن الجنون فيمنعه لكن إن كان مطبقة نائب  
ولاية فلا يتوارا فاقته وعبر الماطة والولاية ثابتة له وتوارا فاقته كالناتج ومقتضى النيار أن الكفء الماطب  
إذا مات بانتهال إفاضة ترو ح مولاة موان لم يكن مطبقة وإذا انتقل على ما استأدروا المتأخرون في عيبة الولي الأقرب  
على ما صد كره فتح وبه في النهر والنهر والعلقي شهر وعلمه الفتوى شعر (بنيته) حال الزياحي  
عدم الولاية لمن ذكر ماتم لا ولاية لهم على أنفسهم فاولي أب لا يكون لهم ولاية على غيرهم لأن الولاية على  
غيرهم من الولاية على أنفسهم وقد كرر السيد أبو السعود من شبهة أن هذا نص في جواب سادته من أنه ما هي  
إن الحاكم قد رماه في مشيئة على سيران قبضه على أنهم وتوريسع الخبز عليهم والطرقي مصالحهم فاجاب  
بطلان التولية أشد ما ذكر (قوله في جوابه) بد في قوله وإسلام (قوله يريد الأثر وح) أشار إلى أن  
المراد بالولاية السابعة حيث أسد الأثر وح إليها الاشتراك مع قوله ولده لم يلم فاب الولد يشمل الذكور والأنثى  
وحيث أنه ليس في كلامه ما يقتضي أن الكافر التصر في مال به الصغير المسلم فافهم وعلى ما قلنا فادار وبحث  
المسلمة ففهم أو كان لها أنعم أو عم كافر فابره من الاعتراض لأنه لا ولاية له وورس أول الأب من لا ولي  
له أو كفاها مع ياديه والمقا أي ولو من غير كفء أو بدو به المولى وأداسه فقلت ولاية الأب الكافر على ولده  
المسلم في الأولي سقوط حق الاعتراض على أنه مسلمة أو بنت أمية وازم عدم هذا أيضا أنه لو كان لها  
صبة فوقي أو صغير فهي بمنزلة من لا صبة لها إلا لا ولاية لها كالكافرة ومنه ذلك أول الأب (قوله لعدم  
الولاية) تأمل للمفهوم يعني أن الكافر لا يلي على الولد ولده المسلم لم أقوله تعالى ولز يجهل الله لا كافر من  
على المؤيدين بالإح (قوله وكذا الخ) عنان على المفهوم الذي فاهه والمسلم كونه في الخ والبر  
(قوله لمسلم في كفرة) أقوله تعالى والذين كفروا به هم أولياء بعض (قوله إلا ما ينسب العام الخ) قالوا ويجهل  
أن يقال إلا أن يكون المسلم سيرا أمة كفرة أو ما ناطا بالسر و لم أر هذا إلا ما في كتب أخبارنا وإنما  
هو منسوب إلى الشافعي وذلك قال في المبراح ويجهل أن يكون مراد أو أي يجهل في وصف مع مر والى الملب وما  
الولاية بالنسب العام تمت له لم على الكافر كولاية المسلمة والشهادة مقسدة كرمي ذلك إلا أنما اه  
بشر وفتح وتبني ود كره الزياحي أيضا صنفوني يجهل في الدرر والعي وغيره فيثبت ميروا كاهم عنه  
بنيته ينبغي كان الأساس لا مذهب أن يتابعهم لا يؤهم أنه مقول في كتبنا صنفوني يجهل في المبراح  
ورأيت في موضع الخ لا يجهل في العقل لجهلنا فافهم (قوله أو بانه) أي كالتعاصي فله ترو في النتيجة الكفرة  
بشلا ولي لها أو كان ذلك في مشورده شعر (قوله فان لم يكن صفة) أي لا ببيت ولا سيرة كالمعنى ولأنني  
وخصبانه كما يقدمان على الام بحر (قوله فالولاية لا لام الخ) أي إذا الامم وبعه أبو يوسف في الأصح  
وقال محمد ليس لغير العصبان ولاية وإنما هي لها كالأول الاستحسان والعامل هاية الأفي مسائل ليست  
هذه هاننا قبل من أن القوي على الثاني غير سبب الحما المنة المون الموصوغة لبيان الفتوى من البحر والنهر  
(قوله وفي النتيجة) أي حيث قال في الأم الأب أولى في الترجيح من الأم قال في النهر وحيث عن  
بحولهم زاده وهو النسب في تديم الاستشهاد على الأم لأنهم قوم الأب ويجهل أن يخبر بحما في النتيجة على هذا  
القول اه أي فيكون من اعتبار ترجيح قوم الأب برجح الجد لأب والاحت على الأم لكن الثون على ذكر

أية الصغير

نقصان

شك كليف

مسألة

للمسلم

سكنا

خ ولاية

كافة إلا

بكون

كافة أو

وشاهدا

على

أفانتم

للأم ثم

تلكه





ما أدوا بالتزويج فهل يكفي ذلك لتمامه أم لا بد أن ينص القاضى لتمامه على الاذن وبعبارة الجبتي ثملة والمتاد  
منها الاول وما فى النهر من ان ما فى الجبتي لا يبرء عدم اشتراطه فهو بعض الاصيل للثابت كما توهمه فى البحر رده  
الرملى بانه كسب لا يبرء من اطلاقه فى نوايه والمناطق يعرض على اطلاقه ووجهه أنه لما قوض لهم ماله ولا رده  
الن من جهتها التزويج مع ذلك من جهة ما قوضوا لهم وقد تقررتهم نواب السامان حيث أدل له بالاستجابة  
ن، فمما قوضه اليه اه فادهم فاشكس قال فى أنفع الوسائل المأهرأة النساء الذى لم ينص له القاضى  
على تزويج الصغار لانه لانه ان كان قوض اليه الحكم بين الناس فهو من اختصاص بالرافعات فلا يتعدى  
الى التزويج وكذا لو قال استبنت فى الحكم أمالو قال له استبنت فى جميع ما قوض اليه السامان فيما كسبه حيث  
هم له اه ثم استأمر فى أنفع الوسائل أن اتمام التزويج ليس له أن يأتى به لغيره لانه بمنزلة الوكيل من  
القاضى وليس للوكيل أن يوكل الابان اه (قوله وليس للقاضى) أى وقضى الصبي والصغيرة بحر  
والتيمن وزن جعل بينهما (قوله من حيث هو وقضى) احترازه عن قوله الا قد علم لو كان قريبا أو حاكما  
يا كماله (قوله على المذهب) لانه المذكور كذا كفى اسماكم معلقة بسبب قال والقاضى ليس بولى وزاد فى  
الا خبره سواء أوصى اليه الاب بالسكاح أو لانه فى الحاية وغيرها أنه روى هذا فى نوادره من أبي حنيفة أنه  
له ذلك ان أوصى اليه به وعينه على الرابى قال فى البحر وهو رواية ضعيفة واستثنى فى الفتح ما لو عين له  
الموصى فى حياته رجلا واعتز به فى البحر بان ان زوجها من المعين فى حياة الموصى وهو وكيل لأوصى وان  
بعد موته فقد نطقت الوثالة وان قلت الولاية لا لما ثم عدم قريب (قوله على كسبه) أى التزويج ان لم يكن  
أحد أولى منه (قوله وله من لا قبل له) كصوله وان لا وادروا وان سملوا ط (قوله علم أن  
هذه حكم) أى وليس له أن يحكم له لانه فى حق نفسه زوجة وكذا السامان ح من الهندية \* (تنبيه)  
أقبح من نعيم بأب القاضى اذار زوج بنته اذ يقع الطلاق وليس لغيره قضاء أى لما علمت من أن ذلك حكم منه ثم  
رايت ما أفتى به فى أنفع الوسائل (قوله وان عرى عن الاوصى) وأما قواهم شرطه اذ القضاء فى الجهرات أن  
يصير الحكم حادثة يعرض به وهو ما يشبهه القاضى من خصم على خصم فالظاهر أنه يجوز على الحكم  
القولى أما القاضى فلا يشترط فيه ذلك فوميتا بين كالمهم خبر فاشكس كذا القاضى لا يشترط له الدعوى  
والخصوصية كما اذا شهد على خصم معقود كراهم واسم أبيه وحده وقضى بذلك الحق كان قضاءه صحيحا  
صحيحا وان لم يكن فى حادثة النسب وكذا الوثالة فان كان زوجة فلا يجوز له أن يزوجها الا فى كذا على خصم  
منكر وقضى بتوكيدها كان قضاءه بالزوجية ريثما ما وادروا الحكم ريثما الرضا به فى دعوى الوثالة  
وقضى فى قضاء الاشياء (قوله صير زوجة بنتها) أى من كف بمهر المثل واللام يتوقف لان الحكم  
لا يملك العقد لهما بذلك فلا يملك اجازته فكأنه لا يبرئ لو كان لها أب أو جد وزوجها كذا ذلك  
فوقف لان له بيزا وقت العقد لان الاب والجد ما كان العقد بذلك والصبي غير كالمصيرة لمسا فى الشايد من  
ان المصير لو تزوج بالغة ثم عاب فزوجت آخر وتلك الدعوى اجاز بعد ما وقع العقد الذى باشره فى صفة فاب  
كانت الاجازة بعد العقد الثانى جاز الثانى لانها تامة الفسخ قبل اجازته وان كانت قبله فاب كان الاول جهر  
المثل أو بمن فاشكس والى صير أب أو جد بعد باجازه الدعوى بعد الوثالة والاب والجد (قوله ولا ما كسبه) أى  
أى فى موضع العقد (قوله فوسال) هذا قول بعض المتأخرين فى أحكام المصير فاب كانت فى موضع لم  
يكن فيه فاض اب كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البانة بمعدود وقضى على اجازة ذلك القاضى  
والا فلا ينفذ وقال بعض المتأخرين يتعدون وقضى على اجازته بعد البالوع اه واستشكك فى البحر بانهم  
قالوا كل عقد لا يجيزه حاله فهو باطل لا يتوقف ثم قال القوة فيه باعتبار أن جيزه السامان كما  
لا يفتى اه وهو ما يفتى على سبيل كونه ذلك المكان تحت ولاية السامان وان لم يكن تحت ولاية قاضى  
وهو ما لا يملك العقد بتصوره مما اذا كان فى دوا البحر أو الجيرة ولا يجوز ذلك بتصوره القارى

(وليس للقاضى) من حيث  
هو وقضى (أن يزوج) البنت  
(مما لها) وان أوصى اليه  
الابىد لك على المذهب ثم  
لو كان قريبا أو حاكما  
بالولاية كالأختى (فزوج)  
ابن القاضى تزويج الصبي  
من نفسه ولا من لا قبل  
شهادته له تقيدين الحكم  
وأقره المصنف وانه لم ان  
قد لم يحكم وان عرى من  
الدعوى صيرت زوجة  
بها ولاولى ولا حاكم فة  
توقف وادروا جازم ابعده  
بالوفا لانه يسيرا وهو  
السامان ولو روجها











تكون كذا في قوله في هابل يجوز أن يكون دونها فيها (قوله ولذا لا تعتبر) تعامل للظهور وهو أن الشرع لا  
 لا ينبغي أن يكون مستطرد في الأدب كالأدب والشك في ذلك لا يعارض في حقيقة بل في حقيقة الأدب السكاح رزق  
 للمرأة والزوج مالك (نبيه) يقدم أب غير الأب والجد للزوج الصغير أو الصغيرة فغير نفسه لا يصح  
 ومقتضاها أن الكفاءة للزوج معتبرة أي أنه أو قدمه أن هذا في الزوج الصغير لأن ذلك صريح ما يستعمل  
 على الكبير ويشير إليه ما قدمه آتينا من الفتح من أن معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في الزوج على الأولياء  
 الخ والظاهر أن المراد إذا زوجت نفسها من كسفة لم على الأولياء وإن زوجت من غير كسفة لا يلزم أولاً يصح  
 بخلاف ما نسب الرجل فإنه إذا تزوج بنفسه كسفة أو لا فإنه لا يصح لازم وقال القهستاني الكفاءة لغة المساواة  
 وشعر على مساواة الرجل للمرأة في الأدب والاشتماء وفيه اشعار بأن السكاح الشرع الوضعية لا يلزم فلا علة تراعى  
 للولي نه لا في العكس اهـ فقد أفاضل في وجهه في جانب الزوج إذا زوج نفسه كبيراً لا إذا زوج نفسه الولي صغيراً  
 كأن الكلام في الزوج إذا زوجت نفسها كبيرة فثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغير من عند عدم  
 الأدب والجد كغيره فثبت عدمه والله تعالى أعلم (قوله لكن في الظاهرية الخ) لا وجه للاستدلال به بعد  
 ذكره الصحيح والله سبحانه ذكر القواين كان بحق التركيب القديم الضمير والاستدلال عليه بالصحيح كما فعل  
 في الرواية المذكورة أن ما في الظاهرية غريب ورده أنه في المدائح كتابه في المهر (قوله هي حق الولي  
 لا حقها) كذا قال في المهر واستشهد به بما ذكره الشارح من الولو الجلية وفيه نظر بل هي حق لها أيضاً  
 دليل أن الولي للزوج الص - غير غير كسفة لا يصح ما لم يكن أباً أو جداً غير ظاهر الله في ومافي الصغيرة قبل  
 الفصل السادس من أن الحق في تمام مهر المأني عند أبي حنيفة للمرأة والأولياء سكن الكفاءة وعنددهما  
 للمهر آتاه غير اهـ وطاهر قوله كحق الكفاءة الاتفاق على أنه حق لكل منهما وكذا ما في المهر عن الظاهرية  
 لو استسب الزوج لها ما ساعد به فبالظاهر دونه وهو ليس بكسفة في الصحيح لأن السكاح وإن كان كهذا  
 في الصحيح لها ما دون الأولياء كتاب ما ظهر فوق ما = من لا يصح لا يصدق عن الثاني أن لها الفسخ لأنهما  
 تنسب إلى المهر من المقام مع اهـ ومن هذا القبيل ما سجد كره الشارح قبل باب المهر وقوله على أنه حر  
 أو حر أو قادر على المهر والنفقة فإن لم يملك أو على أنه دلال من ولا ما ذاهو أو ما زالها ما بار اهـ  
 وبأن تمام الكلام على ذلك أنه زاد في المدائح على ما مر عن الظاهرية وإن فعلت المهر ذلك فزوجها ثم  
 ظهر بخلاف ما أظهرت ولا في الزوج = واه تيمناً بالحجة أو لأن الكفاءة في ما ذكره النساء من معتبرة  
 اهـ وقد يجب أن الكلام كما مر فيما إذا زوجت نفسها بالزواج الولي وحده لم يبق لها حق في الكفاءة لمساها  
 بالقطاعات في الحق للولي فقط (قوله فلا يصح الخ) يفرع على قوله لا حقها وفيه أن التصدير  
 جاء من قبلها حيث لم يثبت من حاله كما جاء من قبلها وقتل الأولياء في المهر وهو ما حاولوا تعلموا عدم  
 الكفاءة ثم علموا وصح في كلام الولو الجلية عما يفتد به أي في ما ذكرناه من الجواب فالمرجع  
 صحيح لأن مستقوط حقها إذا ثبت ولو من وجهه وهذا كذلك ولذا لم يشرط الكفاءة في حقها (قوله  
 لا يميز لاسد) هذا في الكبيرة ٣ كما هو مقرر في المسألة بدليل قوله في كسفة لا يميز لاسد  
 ما قدمه اهـ السبب المسمى بالزواج للزوج بنته اهـ صغيرة ممن ينسب إليه يشترط بالسكاح فذا هو ممن له  
 وقالت بعدما كبرت لا أرضى بالسكاح إن لم يكن يعر بالاب بشره وكان عامة أهل بيته مسلمين فالسكاح  
 باطل لأنه اعتل زوج على نكاح اهـ خلافاً لما في المتقدم من إثبات المصلحة بينهما كسفة عليه الخ  
 الرمي قلت ولعل وجه الفرق أن الأب يصح تزوجه الصغيرة من غير الكفاءة لأن بدو شفته وأنه اعتل  
 الكفاءة لصحة تزوجه أو هذا التماس مع ادعاءه غير كسفة أما إذا لم يعلم فلم يظهر منه أنه تزوجه المصطفة  
 المذكرة كما إذا كان الأب ما جئنا أو مكر أن سكن كان الظاهر أن يقال لا يصح التمسك أصلاً كافي الأب  
 المباشرة بالسكاح مع أن المصطفى ان له ما يطل به بعد الجوز وهو في حقها مطلقاً (قوله كان لهم  
 الطاهر)

ولذا لا تعتبر (من جانبها)  
 لأن الزوج مستتر في فلا  
 اعتبارها بقاء المهر أثر وهذا  
 عند السكاح في الصحيح كافي  
 السكاح كافي في الظاهرية  
 ونحوها ما قدمه وعنددهما  
 تعتبر في جازم أيضاً  
 (هـ) الكفاءة (هي حق  
 الولي لا غيرها) فلو نسكت  
 ربحاً ولم نعلم حاله فذا هو  
 بعد لا يميز أو لها بل للأولياء  
 ولو تزوجها برضاها ولم  
 يعلموا بعدم الكفاءة ثم  
 علموا الانشراح لا يحد إلا إذا  
 شرطوا الكفاءة أو أخبرهم  
 بها وقت العقد فزوجها  
 على ذلك ثم طهر أنه غير  
 كسفة كان لهم

٣ (قوله هذا في الكبيرة  
 الخ) يدل هذا الكلام على  
 قول الشارح كان لهم الطاهر  
 وما كتبه المحقق في المسألة  
 هذا اهـ



تكون كذا في الاموال لانها في الولاء والوفاء (قوله) واما من بدأ (قوله) في  
 الخمر والنساء وسكر الخمر وكذا في قول علي مرتبة لم يقل من رذلة ولا لم يقيد بالحق بل انما هو بيان  
 المرتبة في دار الاسلام به ان لم يسلم ارضا وطال دهره ربه من اشتد ربه لا يسلط اولئك اسلم وسمى  
 ان لا يكون كفرا ان لم ترتد فان العار الذي يظلمه في انما من العار كافر أصلي أسلم ربه (قوله)  
 (الافتتاح) أي دفعها قال في الفتوح من الاصل الا ان يكون من الامانة من ربه كذا في قوله (قوله)  
 حائلا أو سائسا فانه يعرفون انهم لا اعدم الكفاية بل انما هي الكفاية والاعادة في ما هو من كفاية ما  
 المسلمين اه (قوله) وتعتبر في العرب والعجم اه (قوله) قال في الجواب روي طاهر كلامهم ان الفتوى في حق  
 العرب والعجم فلا يكون العربي الفاسق كمن الصالحة ربه كذا في قوله اه (قوله) قال في البحر وصرح  
 به في اوضح الاصل اه (قوله) على انه المذهب اه (قوله) كذا في الجواب ايضا ان طاهر كلامهم اه (قوله) الكفاية مالا  
 فيها أيضا قلت وكذا في قوله كفاية لهم اه (قوله) كذا في البدائع (قوله) أي كذا في ما هو المذهب وقال  
 في هذا لا تعتبر الا اذا كان يصفح ويستر ربه أو يغتر بالاسواق وسكران ويعلم به الصبيان لا بد من كفاية  
 هداية وبقي في الفتوح عن المحيط ان الفتوى في الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 الفتوى وكذا في الفتوح عن المحيط الرهاني اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 وتبين الهداية معارض له فالافتتاح في المتن اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 في تردد ههنا اذا كانت صالحة دون غيرها او كانت اهلها صالحة دون غيرها اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 كلام الشارحين ان العبرة بالصالحين اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 الجميع اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 الصالحين فاعبر بالصالحين اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 آره صريحا اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 السامان يكون كفرا اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 كانت فاسدة فثبت صالح اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 الكفاية حق الا وابعاد الله اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 بقصر اعتبار صلاحها اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 صالحة قال في الفتوح اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 تحتل ان يكون فاسدة يكون كفرا اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 الا ان يقال العاقل ان يثبت الصالح اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 وهي صالحة وانما لم يذكر ان العاقل ان يثبت الصالح اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 اقتضاهم بناء على ان صلاحها يعرف به اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 الدخيرة قد كثر في الاسلام ان العاقل ان يثبت الصالح اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 يسكران كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 فلا قيل وعابه الفتوى اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 صلاحها أو صلاح آباءهم اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 كفرا لصلاحه يثبت صالح اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 لا يباحق الاعتراض لان ما يلحقه من العار يثبت اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)  
 في وجهه نفسه اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)

واما من بدأ لم يترك  
 لم يترك اما الكفاية  
 التي لا تعتبر الا الكفاية  
 (قوله) تعتبر في العرب والعجم  
 (قوله) أي فتوى فليس  
 فاسد كفرا اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله) كذا في البدائع من الجواب اه (قوله)

أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ وَإِنَّا كَفَاءُ لِقُرَيْشٍ وَمَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْمَوَالِي أَبْوَابُ أَوْ  
ثَلَاثَةٌ فِي الْإِسْلَامِ فَمِنْهُمْ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ وَلِأَكْفَاءِ الْعَرَبِ إِيَّاهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ كَلَّا يَعْتَبَرُ بِالتَّضَاوُفِ فِي  
قُرَيْشٍ حَتَّى أَنْ أَدْنَاهُمْ بَنِي هَاشِمٍ أَكْفَاءُ لِبَعْضِهِمْ مِنْهُمْ وَكَذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْعَرَبِ بِإِسْتِثْنَاءِ وَابْنِ خَدَمٍ مِنْ ذَلِكَ  
مَنْ أَنْتَ أَمَّهَا عُلُوِيَّةٌ مِنْهَا وَأَنْتَ هَاشِمِيٌّ يَكُونُ الْعَمَى كَقَوْلِ الْهَوَاتِ كَأَنَّهَا شَرَفٌ ثَلَاثٌ أَلَسْبَ لِلْأَسْبَابِ  
وَلِهَذَا جُزِدَ فِي الرُّكَاةِ لِمَا لَا يَعْتَبَرُ فِي التَّضَاوُفِ بَيْنَهُمَا مِنْ حِجَّةٍ شَرَفِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ أَرِ مِنْ مَرَحٍ مِنْ ذَلِكَ وَأَلَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ  
وَهَذَا فِي الْعَرَبِ) أَيْ أَعْتَبَاوُ النَّسَبَ أَعْلَى كَوْنِ فِي الْعَرَبِ فَلَا يَعْتَبَرُ فِيهِمْ إِلَّا بِإِسْلَامٍ كَأَنَّهُ خُطْبَةٌ وَابْتِهَاجَةٌ  
وَعَرَبُهُمَا وَلَا الدِّينَانِ كَأَنَّهُمَا لَمْ يَخْلُفَا كَأَنَّهُمَا لَمْ يَخْلُفَا لَانِ الْعَرَبُ لَا يَخْلُفُونَ هَذَا الْمَسْنُوعَ سَوَاءً وَأَمَّا  
الْبَاقِي أَيْ الطَّرِيقَةُ وَالْمَالُ فَالظَّاهِرُ مِنْ عَمَارَتِهِمْ أَنَّهُمْ مَعْتَبَرُونَ فِي النَّسَبِ لَكِنْ فِيهِ كَلَامٌ سَمِعْتُهُ فِي مَوَاقِعٍ  
(قَوْلُهُ وَأَمَّا فِي الْعَجْمِ) الْمُرَادُ بِهِمْ مَنْ لَمْ يَنْتَسِبْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِ وَيَسْمُوهُ الْوَالِي وَالْعَتَقَةُ كَأَنَّهَا عَامَّةُ  
أَهْلِ الْأَمَدِ أَوْ الْفَرِيقِ فِي زَمَانِهِمْ سَوَاءً كَمَا وَابْنُ الْعَرَبِ بَيْتُهُ أَوْ عَرَبِيٌّ أَلَا يَمُنْ كَانَ لَهُ مِنْهُمْ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ  
كَلَّمَ النَّسَبِ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَكْفَاءِ الْأَرْبَعَةِ أَوَّلًا إِلَى الْأَنْصَارِ وَخَوَّاهُمْ (قَوْلُهُ وَتَعْتَبَرُ بِجَرِيَّةٍ وَاسْلَامًا) أَمَّا دَأْبُ الْإِسْلَامِ  
لَا يَكُونُ مَعْتَبَرًا فِي حَقِّ الْعَرَبِ كَمَا نَفَقَ عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَهَذَا بِإِسْلَامِهِمْ لَا يَتَفَرَّقُونَ وَابْنُ خَدَمٍ وَابْنُ خَدَمٍ  
بِالنَّسَبِ دَعَا بِهِ أَبُو كَادِرٍ يَكُونُ كَقَوْلِ الْعَرَبِ بَيْتُهُ أَلَا يَمُنْ كَانَ لَهُ مِنْهُمْ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ  
لَا يَجُوزُ اسْتِزْقَاتُهُمْ نَعْمَ الْإِسْلَامُ مَعْتَبَرًا فِي الْعَرَبِ بِالنَّسَبِ إِلَى نَفْسِ الرُّوحِ لَا إِلَى آتِيهِ وَجَدَهُ وَهِيَ هَذَا فَالنَّسَبُ  
مَعْتَبَرًا فِي الْعَرَبِ فَقَطْ وَاسْلَامُ الْأَبِ وَالْجَدِّ فِي الْعَجْمِ فَقَطْ وَالطَّرِيقَةُ فِي الْعَرَبِ وَالْعَجْمِ وَكَدَّ الْإِسْلَامُ نَفْسَ الرُّوحِ  
هَذَا حَاصِلُ مَا فِي الْيَعْرِ (قَوْلُهُ إِنْ أَبَوْهَا مَسْلَمٌ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ مَسْلَمٌ بِنَفْسِهِ ح (قَوْلُهُ أَوْ حُرٌّ أَوْ مَعْتَقٌ) كُلُّ  
مِنْهُمْ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مَعْتَقٌ ح (قَوْلُهُ وَأَمَّا حُرٌّ الْأَصْلُ) لَانِ الزَّوْجَ الْمَعْتَقُ فِيهِ أَثَرُ الرِّقِّ وَهُوَ الْوَلَاءُ وَالْمَرْأَةُ  
إِنَّمَا كَانَتْ أَمَةً حُرٌّ الْأَصْلُ كَأَنَّهُ هِيَ حُرٌّ الْأَصْلُ يَجْعَلُ عَنْ التَّخَنُّسِ أَمَّا لَوْ كَانَتْ أَمَةً حُرٌّ الْأَصْلُ فَهِيَ تَسْعُ  
لَا هِيَ فِي الرِّقِّ فَكَوْنُ الْمَعْتَقِ كَقَوْلِ الْهَاشِمِيِّ مَالُو كَانَتْ أَمَةً حُرٌّ الْأَصْلُ فَهِيَ تَسْعُ لَانِ لَهَا أَهْلُ الطَّرِيقَةِ لَقَوْلُهُ فِي الْحَقِّ  
وَالطَّرِيقَةُ نَظِيرُ الْإِسْلَامِ أَمَّا هَذَا (قَوْلُهُ إِنْ أَبَوْهَا مَسْلَمٌ) أَيْ فِي الْإِسْلَامِ وَالطَّرِيقَةِ ح (قَوْلُهُ وَأَبْوَابُ فِيهِمَا  
كَلَّا بَاءً) أَيْ فِي لَهْ أَبُ وَجَدَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ الطَّرِيقَةِ كَمَا عَلِمَ لَهُ آتَاءُ قَالَ فِي دَفْعِ الْقُدِيرِ وَأَخْلَقَ أَبُو يُوسُفَ  
الْوَحِيدُ بِالْمُنَى كَمَا هُوَ مَذْهُبُهُ فِي التَّعْرِيفِ أَيْ فِي الشَّهَادَاتِ وَالْعَادِي ذَيْلُ كَأَنَّ أَبُو يُوسُفَ إِذَا قَالَ ذَلِكَ فِي  
مَوْضِعٍ لَا يَمُرُّ بِكَفَرٍ بِالْجَدِّ بِنَدَانِ كَأَنَّ الْأَبَ وَابْنَهُمَا فَالْأَهْلُ فِي مَوْضِعٍ يَجْعَلُ بِهِ رَحْمَةً أَوْ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا  
جِيءَ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِسَافِي حَقِّ الْعَرَبِ لَانَّهُمْ لَا يَجْعَلُونَ فِي ذَلِكَ وَهَذَا حَسَنٌ وَبِهِ يَتَقَيُّ الْحَلَالُ إِيَّاهُ وَتَعْنِي  
الْمَرَّ (قَوْلُهُ وَلَا يَجْعَلُ الْخ) فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَالَ تَفَقُّهُ لَوْ قَدْ رَأَيْتُهُ فِي الدُّنْيَا وَهَذَا كَرَأْسُ سَمَاعَةٍ فِي الرَّسْلِ بِسَلْمٍ  
وَالْمَرَّ أَمَّا عَتَقَةُ أَنَّهُ كَفَّ عَنْهَا إِيَّاهُ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ وَهُوَ حُرٌّ وَنَفَقَتْ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ يَكُونُ فِيهِ أَثَرُ الْكُفْرِ وَفِيهَا  
أَثَرُ الرِّقِّ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ صَانٌ وَهِيَ شَرَفٌ حُرٌّ الْأَصْلُ وَفِيهَا شَرَفُ الْإِسْلَامِ الْأَصْلُ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ لَانِ نَفَسَاوُ يَأْتِي مَالُو  
كَانَ بِالْعَكْسِ بَارِئًا بِأَسْلَامِ الْمَرْأَةِ وَتَقِي الرِّجْلَ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحَكْمَ كَذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ إِسْلَامُهُ طَارِئًا وَلَا  
ذَلِيلًا أَثَرُ الْكُفْرِ وَأَثَرُ الرِّقِّ مَعًا لَا يَكُونُ كَقَوْلِهِ إِنْ فِيهَا أَثَرُ الْكُفْرِ فَقَدْ نَأْمَلُ (قَوْلُهُ وَأَمَّا عَتَقُ الْوَصِيغِ الْخ) عَزَاهُ  
فِي الْحَقِّ إِلَى الْجَمْعِ وَهِيَ فِي الْإِبْدَاعِ قَالَ حَتَّى لَا يَكُونَ وَلِيَّ الْعَرَبِ كَقَوْلِ الْمَوْلَانِ بَنِي هَاشِمٍ حَتَّى لَوْ زُوَّجَتْ مَوْلَاةٌ  
بَنِي هَاشِمٍ نَفْسُهَا مِنْ مَوْلَى الْعَرَبِ كَأَنَّهَا عَتَقَتْ حَقَّ الْإِسْلَامِ لَانِ الْوَلَاءَ بِتَرْكِ النَّسَبِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ الْوَلَاءُ عَتَقَةُ كَلِمَةُ النَّسَبِ إِيَّاهُ وَمَعْلَاهُ فِي الدُّنْيَا بِرُقُودِ كَرَأْسُ الشَّارِحِ فِي كِتَابِ الْوَلَاءِ السَّكَنَاءُ تَعْتَبَرُ فِي الْوَلَاءِ  
الْعَتَقَةُ ذَمُّهُ النَّاسُ كَفَّ عَنْهُ عَتَقُ الْعَمَالِ دُونَ الدِّبَاعِ إِيَّاهُ وَيُسَكَّلُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْإِبْدَاعِ أَيْ قَبْلَ  
مَا قَدْ نَمَاءَ حَيْثُ قَالَ وَمَوْلَى الْعَرَبِ أَكْفَاءُ لِمَوْلَى قُرَيْشٍ لَعَمْرُكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَوْلَى بَعْضِهِمْ  
أَكْفَاءُ لِبَعْضِهِمْ إِيَّاهُ فَتَأْمَلُ (تَابِيئَةً) مَوْلَى الْمَوْلَى لَا يَكُونُ لِمَوْلَى الْعَتَقَةِ قَالَ فِي الدُّنْيَا بِرُقُودِ كَرَأْسُ الشَّارِحِ فِي كِتَابِ الْوَلَاءِ  
أَيْ لَوْ تَسَبَّبَ أَنْ يَكُونَ مَوْلَى يَدِي يَكُونُ كَقَوْلِ الْمَوْلَى الْإِبْدَاعِ وَفِي شَرْحِ الْعَلَمِ أَيْ بِعَتَقَةِ أَشْرَفِ الْقَوْمِ

وهذا في العرب (و) أما  
في العجم (و) ج (سرية  
والإسلام) فمسلماً  
أدعيت غير كعب بن أبيها  
مسلم أو حراً أو معتقاً وأما  
سرية الأصل ومن أقره مسلم  
أو حراً غير كعب بن أبيها  
(و) أبوان فيها كلاً بآه  
لأنهم النسب بالجد وفي  
الفتح ولا يعد مكاناً مسلم  
بنفسه لمعتق بنفسه وأما  
معتق الوصية فلا يكافئ  
معتق الشريفة











ما يقتضي الكفاية ط (قوله وأما كذا) هذا من جهة الجهر على ما تقدم بانه ينبغي أن يكون  
كفوا ثم استدرك عليه في الفقه لولا ان الصنعة وان أمكن تركها يبقى عارها ووق في النهر بقوله ولو قيل  
انه ان بقي عارها لم يكن كفوا وان تسمى أضرها التقادم زمانا كان كفوا لكان حسبا اه (قوله لكن في  
النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي لا يكافئ العربي وان كان حسبا لكن في جامع فاصحان  
فالوا السبب يكون كفوا للسبب فالعالم العربي يكون كفوا للعالم العربي والعالمون لان شرف العلم فوق  
شرف السبب وارضاء في فتح القدير وحزم به الرازي وزادوا العالم الفقير يكون كفوا للعالم الجاهل والوجه فيه  
ظاهر لان شرف العلم فوق شرف السبب فشراف المال أولى نعم السبب قد يراى به المنصب والجاه كما مر به  
في الحديث من مدد الاسلام وهذا ليس كفوا للعربية كافي الينا يسع اه كلام النهر لمصا أقول سميت كان  
ما في الينا يسع من تجميع عدم كفاية السبب لغيره مما يات على تطلب السبب بذي المنصب والجاه لم يصح  
ماد كره المصنف من تجميع عدم الكفاية في العالم وعزوه في شرحه الى الينا يسع ودكر الخبير الذي من تجميع  
الفتاوى العالم يكون كفوا لاولوية لان شرف السبب أقوى من شرف السبب ومن هذا قيل ان عائشة  
أفضل من فاطمة لان عائشة شرف العلم كذا في الحديث وكذا أيضا في سيرة النبي في الحديث والبرية والفيض  
وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف ههنا ثم قال فصر رأيت في نسخة أخرى لا بأس بها حيث صرح  
أن ظاهر الرواية أنه لا يكافئها وهو المذهب خصوصاً وقد تضمن في الينا يسع أنه الأصح اه أقول قد علمت  
أن ما صرح به في الينا يسع غير ما شئ عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر الرواية فتدبر فيه العار وقول  
الشافعي وأدى في البحر الخ لا بد أن يكون ظاهر الرواية مجرد دعوى لا دليل عليها سوى قولهم في المتن  
وغيرها والعرب أكله أي لا يكافئهم غيرهم ولا يخفى أن هذا وان كان ظاهراً لا مطلقاً ولكن قد المشايخ  
بغير العالم وكم له من نظائر فان شأن مشايخ المذهب لافادة قبول وشراطة لمباراة مطلقاً استنباطاً من قواعد  
كافية أو مسائل فرعية أو أدلة يقينية وهذا كذلك قد ذكر في آخر الفتاوى المطبوعة في قرشي جاهل تقدم في  
الناشر على عالم أنه يحرم عليه ما كتب العلماء طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي  
وغيره في قوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون الى آخره أو طالعاً في راجعه حيث كان شرف العلم  
أقوى من شرف السبب بدلالة الآية وتصريحهم بذلك اذ هي تقيدها ما أطلقوه مما اعتدوا على فهمه من جعل  
آخره لم يكن ما ذكره المشايخ مخالفاً لظاهر الرواية وكيف يصح لاحداث يقول ان مثل أبي حنيفة أو الحسن  
البصري وغيرهما ممن ليس عربي أنه لا يكون كفوا لبنت قريش جاهل أولاد عربي بوال علي عقيبته فلا حرم  
انه حرم به ما قاله المشايخ صاحب الحديث ونسبته فاعلمت وارضاء المعق اس الهام وصاحب النهر ومنهم من  
الشافعي فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ) أي اكوب شرف العلم أقوى قيل ان عائشة أفضل  
لكثرة علمها وظاهرها لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة السبب لان الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم  
أقوى من شرف السبب لكن قد يقال بانحراح فاطمة رضي الله عنها من ذلك لتحقق البصيرة في البلا والاسطة  
ولذا قال الامام مالك انهم انضمتهم على الله عليه وسلم ولا أفضل على صنعة منه أحد ولا يلزم من هذا الطلاق  
أنهم أفضل والارم تفصيل سائر بانه صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الطائفة الاربع وهو خلاف  
الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحنفية وحديثه فيناقل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة بحول  
على بعض الجهات كالعالم وكونهم في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله عنهما ولهذا  
قال في بدء الامالي والصدقة الرجاء فاعلم على الزهراء في بعض الحلال

وأما كذا فبان سار تاجراً  
فان بقي عارها لم يكن كفوا  
والا لانهم بعدا (الوجه)  
لا يكون كفوا للعربية ولو  
كان العربي (عالم) أو  
سالمنا (وهو الأصح) فتح  
من الينا يسع وأدى في  
البصر أنه ظاهر الرواية  
وأقره المصنف لكن في  
النهر ان تفسير السبب بذي  
المنصب والجاه فغير كفاية  
لأولوية كافي الينا يسع وان  
بالعالم فكيف لان شرف العلم  
فوق شرف السبب والماله  
كما حرم به البرازي وارضاء  
الشكال وغيره والوجه فيه  
ظاهر ولذا قيل ان عائشة  
أفضل من فاطمة رضي الله  
عنه ما ذكره القهستاني  
والحق في تفضيله لكانت  
الشافعي وفي سائرنا من  
مذهبنا أجابنا فذهبنا كما  
يسمونه المذهب فمسير يا  
بجوهر الفتاوى



[illegible][illegible]













منه أنه يصح كل واحد من القولين والثابت أن ذلك في أمورى (قوله أو قالت له) في غالب النسخ بأو وفي بعضها بالواو والاول هو الموافق لما في البتروغية فيه فهي مسندة له ثانياً فيقول المسند ما في النسخ من حواها الفتاوى انه يصح قال البردوي اجل هذا القائل ذهب الى انه اعلمت من الوكيل انه يريد زوجها فيثبت يجوز (قوله لم يصح) أي لم ينفذ بل تنوقف على اجازته الا انه قد روي عن ابياس حابها (قوله والاصل الخ) بان ان قولها وكلمة أن زوجي من رجل الكاف فيه لا ينعاب وصار الوكيل معرفة وقد ذكرت زوجة سلامه كمر والمعرف ففسره وكذا قولها من شئت فانه بمعنى أي رجل شئت (قوله وأشد العاقدين) هو العاقد له نفسه في البحر أي سواء كان أسيراً أو ولياً أو وكلاً فانه عاقد له نفسه بمعنى انه عاقد له ولياً وأصل الوكيل فصولاً ما نأب كالم على من العاقدين فصولاً وليس والظاهر أن الشرط قيام المعقود له مادام (قوله أريد في الأشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحب وزاد الثمن ان كان عربياً كما في الدرر فافهم (قوله كما ينبغي) أي في البيع (قوله لا يلائم نفس السكاح) أي لا يتولا ولا يملكه الا قال في الحاشية العاقدون في الفسخ أربعة عاقد لا يملك الفسخ ولا دفعه وهو المصطفى حتى لو زوج زوجة سلامه أو بلا دنه ثم قال قبل اجازته فثبت لا يفسخه وكذلك لو زوجة أنت نهايتوقف الثاني ولا يكون معه الاول وعاقدي يفسخ بالقول فقط وهو الوكيل بسكاح معين اذا ساطب منها مصولى فهذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو زوجة أحدتها لا يفسخ الاول وعاقده يفسخ بالفعل فقط وهو الفسخ ولو ادا زوج زوجة سلامه أو بلا دنه ثم وكله الرجل ان يزوجه امرأه يفسخه بغيره فوجه آخر حيث الاول يفسخ بسكاح الاول ولو فسخ بالقول لا يفسخ وعاقده يفسخ بما وهو الوكيل بنزوح امرأه معينه ادا زوجه امرأه ساطب منها مصولى فان فسخ الوكيل أو زوجه أنتها يفسخ (قوله بخلاف البيع) والفرق عمادية (قوله واخفقه في المهر المسمى) فذكر ما لا كلام عليه من قوله بغيره (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في التتبع في الرسول من مسائل أصل المسوط قال اذا ارسل الى المرأة رسولاً ولا حراً أو عبداً من غير أو كبير امة قال فلا يابس لك أن تزوجه به بل انما يفسخ بغيره أو زوجه به وسمع الشهود وكلامهما أي كلامهما وكلام الرسول فاب ذلك بانرا اذا أقر الروح بالرسالة أو قامت عليه بيعة فاب لم يكن أحد منهما ادا فسكاح يفسخها لان الرسالة تسلمت ثبت كل الآسوه واما ولم يرض الزوج بغيره ولا يخفى أنه مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكره وعاد كما يشعري في الوكيل انه وقد مرنا أول السكاح أجهكم الروح بارسال الخطاب والله تعالى أعلم

\*(باب المهر)\*

المأثر غم من بيان تركي المسكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل يجب بالعقد وكان حكمه  
كرد في العماية واعتبر في السعدية بان المسمى من أحكامه أن اذا أوجب في المهر بأنه انما يخص مهر المثل  
لان حكم الشيء هو أن لا يثبت له والواجب بالعقد ما هو مهر المثل ولما قالوا انه الموجب الا للمسمى في باب  
المسكاح وأما المسمى فاما مقام مساهلة المسمى ثم عرف المهر في العماية بأنه اسم للمال الذي يجب في عقد  
المسكاح على الزوج في مقابلته البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعتبر من عدم شموله لأوجب بالوطء بشبهة ومن  
ثم رد بعضهم بأنه اسم لما تنقضه المراهبة عقد المسكاح أو الوطء وأجاب في النهر بأن المعروف مهر هو حكم  
المسكاح بالعقد تأمل (قولهم أسماه الخ) أفاد أنه أسماه غيرها مثلا لاجروا للعلاق والعماء قال في  
النهر وقد جهلوا به منهم في قوله

مداق و در محال و غیره

ليكنه لم يشأ أن يعالجها في الصدقة (قوله وفي استيراد الجوهرة) أي في باب الاستيراد من الجوهرة نفسها لأن  
العلم العرفي (قوله في بيان أثر العلم) أي في باب بيان أثر العلم (قوله وفي الامعاء الخ) أي في باب بيان أثر









الا تحرم من العاقل الا شئ كذا في المأكل فاحتر ربحا اذا لم يصح كونه كل اصح عوض  
 الصنع الا شئ او صرح به احدثا او قال الا شئ (وهو من شئ من قولهم هو مسمى عنه طوله من المهر الم)  
 جواب عما اوردته الشافعي من حديث الكا... التمس وعامس المسمى من كاح النحر والنهي يقتضي  
 مساد المسمى به والجواب ان اتفاق المسمى من شئ من المسمى ودفع المسمى... وكوب الصنع  
 مسداقا ونحوه فان قلت في هذه المسألة وما يدق على ما يشرى فلا تثبت الكاح كذا في المثل بطله في...  
 مسمى فيه ما لا يصلح مهر او يصدق به المهر المثل... فيه جر او غير... مساهوه تعالى المسمى لم يثبت  
 اثباته لم يثبت في بل اقتضت العمومات... وتعلم في الفتح زاد الرباعي أو هو أي المسمى في قول المالك الكراهة  
 اه أي والكراهة لا توجب المثل... اذا واصل له أنه مع... المهر المثل لم يثبت... شوازا... حقيقة وان علم بالمسمى على  
 معنى الكراهة فيكون الشرع... أو يثبت... المسمى الكراهة... المهر المثل... المسمى... والثاني من  
 الأدلة الدالة على أن ما مسمى فيه ما لا يصلح مهر... المهر المثل... وهو... المسمى... على  
 الكراهة دون المساد... المسمى... أو يثبت... المسمى... الكراهة... المسمى... المسمى...  
 مسمى... لا يثبت... المهر المثل... وجه الدفع... المسمى... المسمى... المسمى...  
 أي بعد ما يثبت مهر المثل... المسمى... الكراهة... المسمى... المسمى...  
 صحت مهر المثل... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 على سبيل دارة أو كونه دارة أو على أن يزوج أو يزوج... المسمى... المسمى...  
 صحت المسمى... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 قوله ولها خيرة... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 التبا في المسمى... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 في المعينة... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 مادمة... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 مهر المثل... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 رواية... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 لا يجوز... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 ذكر رواية... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 العدة... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 الرتبة... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 الاتفاق... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 لا يثبت... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 المثل... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 تعبه... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 تأمل... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 مالى... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 رده... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 لا يستدل... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 المسمى... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...  
 آخرها... المسمى... المسمى... المسمى... المسمى...

وهو مسمى عنه طوله من  
 المهر فأوجب... المسمى...  
 فلم يثبت... المسمى...  
 (شدة زوج...)  
 (للا مهر...)  
 فيه... المسمى...  
 فالوا... المسمى...  
 على... المسمى...  
 وليها... المسمى...  
 موى... المسمى...  
 لده أو... المسمى...  
 برسم... المسمى...







أشئ لا يؤمن إلا نكاحاً فيه مع ثمانية مائة وأما أن يكون صراخاً إذا كان بصيراً من ذلك الطهر ثم  
قال بعد كلام ويحب أن يدركه لم يذكر وأمره ولم يحركه - من قبيح ما لا بد من أن أسره فان كانت سبعة مائة  
تستدعي مخالعة لا يؤمن، هذا الانكشاف والقدح وحب أن ترفع وتعلو هي قيمتها أولاً تستدعي ذلك وحب  
تسليمها وان كانت غير مائة بل ترزحها على ما وقع ذلك من الحرج حتى تصير أحق بما لأنه أجبر ٣ وحدان صرقة  
في الأول وكلاول أو في الثاني وكلاول أي أنه أي أن صرقة واحدة في الموضع الأول وهو ما يستدعي  
المرابطة في كلاول من المذبح واعطاء قيمة الخدمة وان استدرته به لا يستدعي ذلك في كونه كالثاني من وجوب  
تسليم الخدمة (قوله في تعاليم القرآن) أي في سهر الليل فيسألون وجهها على أن يعلم القرآن أو نحو من  
الطاعات لأن المسمى ليس عال يدافع أي لعدم هذه الآلة تحاربهم بعد ذلك (قوله وما روي جملتها  
معناه) أي الراد في حديث ٤ سهر الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم لم النفس ولو كانت من حديد فالحس  
فلم يجد شيئاً فقال عليه السلام هل هل، هل أنت من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا انشور بها  
فقال يا ماله إلا والسلام قد ما كتبه باسمه من القرآن ويروي أنك تكها وروى جملتها من  
الزيادي (قوله للسبب أولاً) أي من أول أهل البيت من القرآن فاستدعى الدفعة متعينة للعوض  
(قوله لست في النهر) أي أنه استدل بالبحر حيث قال وسبب أن شاء الله تعالى في كتاب الاطراف ان الفتوى  
على جوار الاستحالة تعاليم القرآن واخترت في أبي أن يصح تسميته بمهر الان ما حار أخيراً في مقابلة من  
الذاهب حار تسميته صرافاً قد مناه من السداد ولقد راد كرمي في القدير هذا الزمان حاراً في أبي أسد  
الذي هو في تعاليم القرآن مع تسميته به ورا كذا يقول يلزم على المسمى تسميته به صرافاً ولم أر من تعرض له  
والله الموفق للأواب اه وانتر من المسمى بالاصور وراه الحرج الى تسميته بل تسمية به تسمى به  
الحاجة الى تعاليم القرآن فتمت التمسك من الخيرات في هذا الزمان اه وديان المأخوذ بن آدموا  
هو ان الاستحالة على التعاليم للصرورة كما صرحوا وادوا هذا المبحر على بالاصور وراه كذا وتوهمها ثم  
الضرورة كما هي في هذا السجل جوار الاستحالة ولا يلزم وجودها في كل فرد من أفرادها حيث حار على التعاليم  
للضرورة حيث تسمى به من الان، فلهذا يقال بالسال كسكى الدار ولم يشترط أحد وجود الصرورة في المسمى  
الذي لم أن يقال له في تسمية السكى مشعلاً تسمية به به تسمى به المسمى أن الروح قد تكون متعلقة الى  
التعاليم دون السكى والسال واعترض أيضاً في الشرع لانية ما لا يصح تسمية التعاليم لان شرعية لها وليست  
من مشعلة صالحة ما أي يختلف في غيره ووزاعة أوصافها وان كان دمة انها كمن الماسخ الما تترك  
بب - وديان وأساب تسمية به به تسمى به بالظاهر عدم تسميته كونه التعاليم خدمة لها فليس كل خدمة  
لا يجوز واعطاء مع كونه تسمية به به تسمى به بالظاهر عدم تسميته كونه التعاليم خدمة لها فليس كل خدمة  
عروها اه فاشهد ويزيد أنهم لم يجهلوا استحيار الاسام على العلم والرداعفة دمة ولو كان رى العلم خدمة  
أوردت لم يفعله بغيره وسمى عليه الصلاة والسلام بل هو حرة كباقي الحرف العبر المسمى ترددية بقصد مع  
الاستدعاء فذكر التعاليم لا يسمي تسمية به به تسمى به بالظاهر عدم تسميته كونه التعاليم خدمة لها فليس كل خدمة  
لا إذا قامت في تسمية به به تسمى به بالظاهر عدم تسميته كونه التعاليم خدمة لها فليس كل خدمة  
الحفظ من مظهر قلها (قوله وانما خدمت) لأن الخدمة إذا كانت بادن المولى صار كانه يخدم المولى حقيقة  
بحر دليس فيه فباب الموضوع اه ح ولان استخدام زوجة اباه ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام  
والابتغال لكونه مملوكاً له بما بالهم ثم بدائع (قوله مأذوناً بذلك) أي في التزوج على خدمته فلو بلا اذن  
مولا لم يصح العقد (قوله أما السحر) أي الزوج السحر (قوله تخدمته لها حرام) أي إذا تخدمها حراماً فليس على  
الظاهر ولو لم يكن تسميته به به تسمى به بالظاهر عدم تسميته كونه التعاليم خدمة لها فليس كل خدمة  
الخدمة التي أضاقها ولها الإيجوز لأن أن تسمية به به تسمى به بالظاهر عدم تسميته كونه التعاليم خدمة لها فليس كل خدمة

٣ قوله وحده كذا بالاصل  
المقابل على خط المأول  
والذي في حاشية العلامة  
العلماء ما روي في حدوده  
القاهرة ر علي راجع اه

٤ قوله سعد الساعدي في  
جميع البداهة من سحر  
ابن سعد الساعدي في سحر  
وهو السحر سحر ابن اه

(و) في (تعاليم القرآن)  
للمصنوع بالاشياء بالمال  
وباعه وبتلكه ما كان من  
القرآن للسببية أولاً على  
لكن في النهر يستحق أن  
يصح على قول المتأخرين  
(ولها حصة له لو) كان  
الزوج (معبداً) مأذوناً  
ذلك أما السحر تخدمتها  
حرام لخدمة من الاهلية  
والاذلال وكذا الاستخدام  
نهر عن البسديع (وكذا  
يجب) وهو الل





عن الالف كفي عناية اليان لان المسمى لم يفسد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاهداء يجب الالف  
 لامهر المثل اه وقد ساء البسداء في تعال ذلك انه لا يدخل المهر المثل في الطلاق قبل الدخول (قوله)  
 طلق قبل الوطء) أي والخلوة بغير وقد مر أنها وطء حكم والمعاد بالطلاق مرة جاءت من قبل الزوج  
 ولم يشاركه صاحب المهر في سببها طلاقا كانت أو مفسدا كالمطابق والفرقة بالابلاء والامان والحب والعدة  
 والردة وابائه الاسلام وتقبلها ابنتها أو أمها بشهوة ولو كانت من قبلها كزنتها وابائهم الاسلام وتقبلها ابنته  
 بشهوة والرد اع ونحوه بالبرغ والعتق وعدم الكفاءة فانه لا تمتنع لها الا بوجوبه ولا استعجابا كافي الفسخ  
 كما لا يجب فيه فساد المسمى لو كان ونحوه ما لو كانت ستري هو أو وكيله مذكورة من المولى فان مال المهر يشاركه  
 الزوج في السبب وهو المالك اذا لا يجب المنة ولا نسب المسمى بخلاف مالو باعه المولى من رجل ثم اشترها  
 الزوج منه فانها واجبة كافي التبيين بغير (قوله وهي درع الح) الا ربع يكسر المهمة فانها لا تسقط المنة  
 القميص كافي العرب بولم يدكره في النسخيرة وانما كراهية كراهية من وهو الظاهر بغير وأقول درع المرأة  
 قميصها أو الجاسع أو درع عليه جري العبي وعرا في السباية لا يلازم الا بوجوبه في النسخيرة لم يدكره معنى على  
 تفسير العرب وابائه انما على المرأة أو أسسها والمهمة يكسر المنة ما لا تخفف به المرأة من قرنها الى قدمها قال  
 غير الاسلام هداي ديارهم أما في ديارنا فيراد على هذا ازار ومكعب كذا في الدراية ولا ينبغي اعماء المهمة من  
 الازار ادهي هذا التفسير ازار الا ان يتعارف ما بينهما كافي مكة المشرفة ولودع قيمتها أجبته على القبول  
 كافي البسداء في غير وماذا كرم من الاثواب الثلاثة أدنى المنة ثم بدلية من السكال وفي البسداء وأدنى  
 ما تكسبه به المرأة وتستر به مفسد الطرح ثلاثة أثواب اه قلت ومقتضى هذا مع ما مر عن غير الاسلام  
 من أن هذا في ديارهم الح أن يعتبر عرف كل نادرة لاهلها في ما تكسبه به المرأة مفسد الطرح وح نأمل ثم رأيت  
 بعض المشيخين قال وفي البرجندى قالوا هداي ديارهم أما في ديارنا فيراد على أن يجب أكثر من ذلك لان النساء  
 في ديارنا تلبس أكثر من الثلاثة أثواب فيراد على ذلك ازار ومكعب اه وفي القاموس المكعب الموشى من البرود  
 والاثواب اه أي الموشى (قوله لا يزيد على نصف المالح) في الفسخ عن الاصل والمبسوط المنة لا تزيد على  
 نصف مهر المثل لانها مفسد طالع فان كانا سواها لوجب المنة لانها مفسد طالع بالكتاب العربي وان كان النصف  
 أقل منها فالواجب الاقل الا أن يقتصر من خمسة فيكمل لها الخمسة اه وقول الشارع أولا للزوج عينا  
 ونائبه الوكيل الم يظاهر له وجهه بل الظاهر أنه مبني على القول باعتبار مال الزوج في المنة وهو خلاف ما بعده  
 فانية نأمل (قوله وتعتبر المنة بهما) أي فان كانا عنيين فانها الا على من الشا به أو فقير من فالأدنى أو فقير  
 فالوسط وماذا كرم قول انما صاف وفي الفسخ انه الاشبه بالفقير والسكر حتى اعتبر حالها واختاره القدر والامام  
 المعمر مسمى انفسه برساله وشبهه في الهداية قال في البحر فقه واختلاف الفقهاء جميع والارجح قول المصنف لان  
 الولي أولى به وقال عليه الفتوى كما اقتواه في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاحضه الامس أي انهم لا يتراد  
 على نصف مهر المثل ولا تقتصر من خمسة دواهم معتبر على جميع الاقوال كما هو صريح الاصل والمبسوط اه  
 وذكر في النسخيرة اعتبار كون المنة مفسد طالع لانها مفسد طالع ولا يباع بالردة وانما في الفسخ بأنه لا يردق رأيا  
 من الثلاثة أسباب في الخبر بأنه موافق للكل فعلى القول باعتبار حالها الوكيله لها كراهية وسبب ولو تم وسبب  
 فقرو وسبب ولو تم فقرو فاباير معتم وسبب كذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر بهما الوكيل  
 فقيرين فانها كراهية وسبب أو غنيين فاباير يسبب وسبب أو فقيرين فقرو وسبب اه وفي المهر ان على ما في النسخيرة  
 على هذا يمكن واعتراض الفسخ عليه وازد من حيث الاطلاق فانه يفسد ان يجب من القرابة (قوله أي  
 الموقوفة) تفسير الصحير الميرور في سواها وانما أنسجها لانها مفسد طالع واجبة كما علمت (قوله الامن) أي اهامهر  
 الح هذا على ما في بعض نسخ القدرور ومشي عليه صاحب الدرر لكن مشي في السكازو والمتسقي على أنها  
 مفسد طالع ومشي في الميسوط والميسا وهو رواية في الابلت وبما يجب التفسير والكشاف في المختلف كما

(طالع قبل الوطء وهي  
 درع ونحوه ومطعمه  
 تر يد على نصفه) أي نه ف  
 مهر المثل والزوج غيا (ولا  
 تنقص من خمسة دراهم)  
 لوقيرا (وتعتبر) المنة  
 (بها) كالمطعمه يبقى  
 (وتعتبر) المنة لمن  
 سواها) أي الموقوفة (الا  
 من مسمى اهامهر وطاعت  
 قبل الوطء) فلا يجب لها





ود كرفي الشيخ أب هذا اذ لم يشهد على أن الشاقي هزل والا لم يرد في اعتبار الاول في الهزل لم  
يقبل ولا بد ثم ذكر أن بعضهم اعتبر في العقد الثاني فقط نساه على أن المقصود تعبير الاول الى الناس  
ويعملهم أو يجب كذا المهرين لان الاول ثبت بثبوته بالمرادله والاشان زيادة عليه فيجب بكلمه ثم ذكر أن  
فاسخا ان أدنى ما لا يجب بالعقد ان أنى شيء من المقصود في الزيادة في المهر ثم وقع بينا وبين اطلاق الجمهور  
الاروم يعمل كلامه على أنه لا يلزم بمداقته تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وان لم يحدكم الحكم  
لانه يؤخذ به ظاهر لفظه الا أن يشهد على الهزل وأطال الكلام في راجعه أقول اني ما اجد في المهر الاول  
ومقتضى ما من القول باعتبار نفي الاول الى الشاقي أنه لا يجب بالشاقي شيء من الزيادة فيه وعلى  
القول الثاني يجب المهر ان (بني) في القيد تجدد للعقد ككالمهر بلزم ان يحدد لاصل الزيادة  
لاستطاعة أي لو جرد للاحتمال الاحتياط لانه الزيادة بلا راع ككالمهر البرازية وينبغي أن يعمل على  
ما اصدقت الزوجة أو أنهم دوا لا يصد في ارادته الا بتباط في المهر أو الجمهور أو يعمل على ما عده الله  
تعالى وسياق كلامه على مسئلة مهر السمر والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويعمل على الزيادة)  
لوحظ تصحيح التصرف ما أمكن واشترط القبول لان الزيادة في المهر لا تصح الا بدفع من التخييس (قوله  
في البرازية) استند الى على ما في السامية وأقره في المهر لكن ارتضى في المصنف في الثانية وهو الوجه  
لانه ثبت بوجوب الزيادة في المهر يعمل كلامه على ما يقرب الله تعالى على اراده الزيادة على ما كان  
عليه لتصدق المهر من ذلك فلا بد في أنه لم يرد الزيادة بأصل (قوله لا يفسد) أي بالطلاق قبل الدخول  
بمهر وهذا خبر قوله وما فرض الخ (قوله بالمهر) متعلق بانه متعلق في العقد متعلق بالمهر وخص  
وقوله بالنص أي قوله تعالى فمما ينص منكم متعلق بانه متعلق أي وما فرض من بعد العقد أو زبد بعده ليس  
مهر وصافي العقد (قوله بل يجب المتعة في الاول) أي في المهر من بعد العقد لان هذا المهر فرض تعيين للواحد  
بالعقد وهو مهر المثل ولذا لا ينصف في كماله بل يرد له خبر وعنده أبي يوسف ما اصف ما فرض الاول  
أصبح كالشرح المنق (قوله وورد في الاصل في الشاقي) أي فيما لو زاد في العقد (قوله وصدق حملها) الحما  
الاستطاعة كافي بالمهر بوقيد بحملها لان حمل أبيها سبب في جوعه غير ولو كبرية فذهب على اجازتها ولا بد من  
رضاهما في شبهة الاستطاعة فذهبوا بغيره حتى وهنتهمه لم يصح لو فادرا على الشرط اه ولو اختلفا  
فالقول في الاكراد ولو برهنا في العاوة أو في قبضة والاكراون من قبضة من الموت ولو اختلف  
مع ورويتها القول للروح انه كان في الصفة لا يكر المهر خلاصة ولو وهنته من مرضها كانت دلا على  
لها بل لو روتها بعد وثم أو تمام الفروع في البحر (قوله ان كانه أو بعضه) قيسه في المدائع اذا كان المهر  
دينيا أي دراهم أو دنانير لان الحما في الاعيان لا يصح بغير وجهه عدم تمام لها ان بأسدهم ما دام  
فانما فلو كان في يده سقط المهر عنه في البرازية أبرأ من هذا العبد يبق العبد ودية بده اه خبر  
(قوله ويرث بالرد) أي كهمة الدين من عليه الا من ذكره في دفع الوسائل بحشا وقال لم أوه واستدل  
له في البحر بما في ديانا القيسية قالوا لو جها أبرأ من ذلك ولم يقل قبالة أو كان عايبا ففسد أبرأ من روح  
يبرأ الا اذا رده اه قال في النهر ولا يخفى ان المدعي انما هو رد الحما وكأنه نفاذ الى أن الحما ابرأه معنى (قوله  
فرض لا يحددها مع الوطه) أي أو يلحق به صر وقال الباقي وقيل هذا التخصيص في مرضها أو ما مرضه  
فما مع ملاقاته لا يبرأ من تكسر وهو عادة وهو الصحيح اه وثله في الشيخ والبحر والنهر فالتان كان  
التكسر والفتور وما مانع من الوطه أو ضلاله كتابه على المرأة في اشتراط الميع أو المهر والاهو كالصحيح  
شأنه كون مرضه مانع من صحة الطلاق الا ان يقال المراد ان مرضه في العادة يكون مانعا من وطئه ولا فائدة  
في ذكر التخصيص بل فيه اختلاف من جهة التام (قوله وجهه في الاسرار من الجسبي) قلت وجهه في البحر  
ما يمتنع في الحاجة بحيث ذكر أن لا فائدة في طاعة الوطه شرطا أو بغيره في الحاجة الحقيقية وعدم المانع الجسبي

ويجوز عمل على الزيادة في  
البرازية الاشبهه أنه  
لا يفسد بالطلاق الزيادة (لا  
يفسد) لا يفسد  
المتنصيف بالمهر وخص في  
العقد بالنص بل يجب المتعة  
في الاول ونصف الاصل في  
الاشي (وصح حملها) ان كان  
أو بعضه (قوله قبل اول  
ويرث بالرد كفي البحر  
(والطه) مبتدأ خبره قوله  
الاتي كالوطه (بلا مانع  
جسبي) أرض لا يحددها مع  
الوطه (وطه) كوجود  
قاله عاقل ذكره اسالك  
وجهه في الاسرار من  
الجسبي ووجهه

في طلب في المهر والابراء

في طلب في أحكام الطهارة





المحقق ما هو لا في قول الامام وصاحبه مع عدم انجازه في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) أي سواء  
 كان كاهن أو كاهن (قوله لا يمنع مطلقا) أي عقورا أو لا وعلا في الفتح بقوله لان السكاب قد لا يعتدي على  
 سيد ولا على من معه سببه اهـ وحيد في قوله السكاب فوفاها يكون سببه في صورة العال لها  
 فلا يعتد واهـ وكذا لو أمرها الزوج أن تسكب فوقه لانها وان كانت في صورة العال سببه وأمكن أن يعتد  
 عليها السكاب لكون سببه سببه فصح الحلو فاههم (قوله أو كان للزوجة) أي أو كان في غير عقور  
 وكان للزوجة فانه يكون مانعا لئلا يعتدي ما عدا به في الفتح أنه لا فرق بين كاهن وكاهن لان كلهما وان  
 رآها تحت الزوج ~~يكون~~ أن سببه سببه فلا يعتد واهـ فصح الحلو فاههم (قوله وكان له) بالواو وفي بعض  
 النسخ بالواو وهو تعريف اهـ ح أي لان الصورة أربع عقوره أولها وغير عقور كذلك ذكره لأن  
 المساج ثلاث صورة مطلقا وغير عقور وهو اهـ وفي غير ماع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور وكان  
 له (قوله وفي الخ) وفي أي من الساج الشري أن يعاق طلائعها بطلانها فاذا انزلت طلائعها فصح نصف  
 المهر لحرة وطها بغير عن الواقعات قال وزاد في البرازية وانطلاعه أنه لا تحت العدة في هذا الطلاق لأنه  
 لا يمكن من الوطء وسبب أي وجوبها في الحلو فاههم على الصحيح فصح العدة هنا سببها اهـ ومشى  
 الشارح فيما سبب أي بعد صفحة على ما في البرازية ويأتي تمام الكلام فيه وسبب أي أنصاع بقوله ولو اذرقا  
 أن ما تنبأها من تخيمه في الحلو فاههم بغيرها أو كانت ثيبا لا بكر (قوله عدم صلاحية المكان) أي الحلو  
 وصلاحية المكان بأما في طالع غيرهما على ما كالتار واليبس ولو لم يكن له سبب وكذا الحل الذي عليه فصح  
 مضر وبه والنسب ان الذي له باب حاق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بغير ولو كان في مخزن  
 من خاب بسكنه الناس فرد الباب ولم يعاق والناس فهو وفي سببه بغير مترصد من لظفرهما اجتمعت وان كانوا  
 مترصد من ولا فتح (قوله كسجد وطريق) لان السجدة بجميع الناس فلا يأمن السجود عليه ساعة وساعة  
 وكذا الوطء في سحره قال تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد والطريق ثم الناس عادة ذلك  
 بوجوب الانقباض فجميع الوطء بائع قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الخ أنه ما من وان كان نالها  
 وبابه معاق فتأمل وفي الفتح ولو سافر بها فعدل عن الجادة بها إلى كاهن خال وهي صحبة (قوله وحمام) أي  
 بابه مفتوح أمالو كان مفتوحا جامعاً وسددهما فلا مانع من صحبتها كالأخت فاههم (قوله وسطح) أي ليس  
 على جدرانها ستر وكذا اذا كان الستر رقيقاً أو فصح بغيره حيث لو قام السطح على ما فتح فيه ولا تمنع في  
 المسجد والجامع وقال شمس الدين كانت طائفة شديدة صحت لانها كالسائر وعلى قياس قوله تصح على سطح  
 لا سائر له اذا كانت طائفة شديدة والواجب أن لا تصح لان المانع الاحتساس ولا يتحصن بالنصر الا ترى الى  
 الامتناع لوجود الاعشى ولا احتساس الاحتساس اهـ قلت الاحتساس اعشى كذا اذا كان معهما أحد على  
 السطح أمالو كالأخت فوحدتهما وأمنان معهما أحد البهائم بقى الاحتساس الاباب بصروا الخطة الشديدة  
 فصح كالأخت فاههم (قوله وبيت بابه مفتوح) أي بحيث لو نظر انسان رأها ما وجد به من خلاف ففي تنوع  
 الزواجل ان كان لا يدخل عليه سببه الا باذن فهي خلوة وانشار في السجدة بيرة أنه مانع وهو الظاهر بغير  
 وجهه أن كان النمار مانع بلا توقف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله وما إذا لم يعرفها) لان  
 التمسك لا يحصل بدون المهر فصح ما إذا لم تعرفه والفرق أنه متمكن من وطئها اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف  
 فكسبه فانه يعزم عليه كذا في الجرو وبه أنه اذا لم تعرفه يحرم عليه أن يمسك منه فافظا فاههم أنما تمنع من وطئها  
 بناء على ذلك فينبغي أن يكون مانعا فتأمل ح قلت ان هذا المانع بيده ازالته بان يغيرها أنه زوجه الى  
 جاء التفسير من جهة محكم بجهة الحلو في المحرم المهر ط (قوله في الاصح) أي أصح الروايتين اكن مخرج  
 شرايع الرواية بان رواية المنع في التلويح شاذة ويشير إليه قول الخاتبة وفي مصوم القضاء والكلمات  
 والمتنوع في الرواية بان رواية الاصح أن لا يمنع الحلو وسوم التلويح لا يمنع في ظاهر الرواية وقيل يمنع اهـ

ان كان عقورا مطلقا في  
 الفتح وسبب أي ان كاهن  
 لا يمنع مطلقا (أو) كان  
 (الزوجة والا) يكن عقورا  
 وكان له (لا) يمنع وفي منه  
 عدم صلاحية المكان  
 كسجد وطريق وحمام  
 وسطح وبيت بابه  
 مفتوح وما إذا لم يعرفها  
 (مصوم التلويح والمردور  
 والكلمات والقضاء غير  
 مانع لغيره) في الاصح اذ لا  
 كفارة بالاحسان ومفاده انه  
 لو أكل ما سبب اقامه لغيره  
 بها





الامانة لا ائسكم بجملة العقد ولا بعدد ما بل يتوقف ذلك على طهر وجملة أخرى وقول الموطأ ان طهر  
باللغو مبنى على العاقل والافق قد صرحوا بانة قد يبق حاله مشككاً بعد كذا حاض من فرج النساء وأما  
من فرج الرجال وقد يبق حاله قبل الافق كان يقول من أحد الفرجين دون الآخر فصح خباوته والحاصل  
ان تقييد جملة الطهارة بغير طاهر لعدم حمل الوطء قبله (قوله لرض الخ) وكذا السحر ويسمى الموقود كما  
سبأ في ياء عن الوهابية (قوله في نبوت النسب الخ) الذي حقه في البحر ثم رآه من ولا من الحصاص  
أن الطهارة لم تتم مقام الوطء الا في حق تكميل المهر وجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العدة  
كالسبب أي فانه يشترط ان لا يزوج بعد طهارة أصلاً كفي تزوج مشرقاً من غير سعة أو من أحكام العدة كالبقية  
والجواب من صاحب المهر حيث ناسخ أحياه في هذا التحقيق ثم سأل في المظالم الآتي وما ذكره في الدرر السابقة  
اليمان الشخصية في عقد الفرائد كما أفاد في المظالم قبل الدخول ولو ولدته لاكثر من ستة أشهر من حين  
الطلاق ثبتت نسبته لانه بان العاقل قبل الطارق وان الطارق بعد الدخول ولو ولدته لاكثر من ستة أشهر من حين  
العدة ولو انشأ في المظالمها يثبت وان جاء من قبله لاكثر من ستة أشهر قال في هذه الصورة تكون الطهارة  
للعدة (قوله ولو من البوب) لا مكان امراله بالسنة أي وسبأ في باب العمد انه يثبت نسباً اذا انشأ ثم فرق  
بينهما ولو جاء من قبله لستين (قوله وفي تأكد المهر) أي في خلوه السكاح الصحيح أما الطهارة فيجب فيه طهر  
المسلي بالوطء لا بالطهارة كما سجد كره المصنف في هذا الباب طهارة الوطء فيه وكان كالموطء بالحائض (قوله  
والعدة) وجوب من أحكام الطهارة سواء كانت صحيحة أم لا ط أي اذا كانت في نكاح صحيح أما الفاسد  
ففيجب فيه العدة بالوطء كما سبأ في (قوله في حديثها) متعلق بسكاح والاولى تأخير بعد قوله وسكاح الامة  
ط (قوله وسكاح الامة) أي لو طاف في الحرة بعد الطهارة لم لا يصح زواجه أمته مادامت طهارة في العدة ولو  
الطلاق باناً (قوله ومراعاة وقت الطلاق في حقها) يسأل أن الموطوءة طلقها في الحيض بدعي فلا يعمل بل  
يعالها واسد في طهر لا وطء فيه وهو أحسن أو ثلاثة تفرقة في ثلاثة طهارة لا وطء فيها وهو حسن بخلاف  
غير الموطوءة بان طلاقها واحدة ولو في الحيض حسن وإذا كانت المتلى بها كالموطوءة فقلت طلاقها بالطهر  
فلا يعمل في مدة الحيض فانهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البراءة والبراءة يقع عليها  
طلاق آخر في مدة الطهارة قبل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة بتدليل لا يقع وقيل  
يقع وهو أقرب الى الام والاب لا أحكام المسألة فيجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون  
زوجه أو باناً كرسخ الاسلام أنه يكون ثانياً ومثله في الوهابية وشرحها والحاصل أن ادانته في الطهارة  
صحيحة ثم طاقها طهارة واحدة فلا شبهة في وقوعها مادام طهارة في العدة طهارة أخرى فقتضي كونها طهارة قبل  
الدخول أن لا تقع عليه الثانية لكن لما استلقت الأحكام في الطهارة في أمه نارة يكون كالوطء ونارة لا يكون  
جداً كما كالوطء في هذا امتنا بوقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يطهرها الطلاق  
آخر إذا لم يكن معتد به بخلاف هذه والطاهر أب وجب كواب الطارق الثاني بانها احتياطاً أيضاً ولم يصرحوا  
للطلاق الاول وأما الذي حتى أنه بان أيضاً أنه طلاق قبل الدخول في وجب للعدة لان العدة انما وجبت  
بعد الطهارة كالوطء ما طهران الماهر وجود الوطء في الطهارة الصحيحة ولان الرجعة حق الزوج واقراره بانه  
طلق قبل الوطء به مدعيه يقع باناً وإذا كان الاول لا تعقبه الرجعة يلزم كون الثاني مثله اه ويشير الى هذا  
قوله الشارح طلاق بائن آخر فانه يفيد أن الاول بائن أيضاً ويدل عليه ما يأتي في رسالته أنه لا رجعة بعده  
وسبأ في التمهيد في باب الرجعة وقد علمت مما سطرناه أن المذكور في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول  
فانهم ثم طاهر الطلاقهم وقوع البائن أو لا وتابوا وكان بصريح الطلاق الموطوءة أمه ليس كذلك  
فيما قبل الطهارة الوطء في ذلك وأجاب ج بان المراد التشبيه ببعض الوجوه وهو أن في كل منهما موقوف  
على طهارة بعد آخر اه وأما الجواب بان البائن قد يطلق البائن في الموطوءة فلا يدين الخاتمة المذكورة فادهم

خاتمة أو  
ت النسب  
ب (و) في  
الم (و)  
بلا تهم  
كفي العدة  
شها أو سبع  
تها (وسبعة  
راعاة وقت  
الم وكذا في  
ن آخر على  
نوب كالوطء  
ة الأحكام



العدة ط (قوله لوجوه الشرط) قوله لعلنا كونه نائما فهو ما قدمنا من الجأزة (قوله  
ووجب له من المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهو ان عدم الخلو للمكسر من الوطء أه أي لا يمانت  
بغير الخلو وكان غير ممكن من الوطء سرياً (قوله ولا عدة عليها) قال في الرواية وسواء أوجبت الخلو  
الراسدة على الصحيح فتجب العدة في هذه الصورة احتياطاً أه واعتبر فيه ما في الرواية قوله كيف انقطع  
لوجوه جامع صادمة لا قبل على أن هذه طائفة قبل الدخول وهي أسبغية والوطء بالحيض لا يوجب  
العدة فاستتمت قسم الخلو العدة ولا الراسدة وأمل وانظر الى قوله سرياً أي ما دام مقام الوطء اذا عطف  
التسايم أه أقول الذائم منها موجود ولكن عامه مع من جهة وهو التعليق بالحيض والوطء على أنها  
وأحرز بالوطء أو بالعدة وكونه بالعدة بالحيض مع لول الخلو شرط الطلاق والحيض مع عدمه شرطه فلو  
قال لا جسمية ان تزوجت طالق فوقع الطلاق دليل في تحقق الخلو لا لولها لم يقع طلاقاً ولو بعد جسمية  
ما عمن جهة تكاد كمراد قصر بعضهم بوجوب العدة بالعدة المأهولة على النسخة من أجل هذه الصورة وقد قول  
البرار ية لا عدة عليها هي على نسخة لا في الصحيح وهو صادمة قبل نقل أصح ما فافهم (قوله ونجب العدة)  
طاهره الوجوب فضاء وذا في النسخ قال المعتز في كتابه من أبي حنيفة في العدة الواجبها الموهبة في المهر والعدة  
طاهراً أو حقة فيقبل لوجوبه وهي متينة بغيره من الدخول لعلنا يان لا عدة (قوله في النسخ) أه أي  
الكساح الصحيح أما الكساح الفاسد لا يجب العدة في الخلو ويحل بغيره في الدخول (قوله لتوهم النسخ)  
أي شغل الرجم لعلنا إلى النسخ المتين وكذا في الجواب لقيام احتمال العمل بالوطء وهي في الشرع  
وحق الولد ولد الاستسقاء لو أسست طاهراً ولا حل لها الخلو وحولها الروح وحولها العمل بالوطء ولا  
يتداخل حق العدة فتح وعدها في المعراج (قوله وانما أراه المهر تاي الخ) وحرمنا في الدائم قال في النسخ  
ويؤيد ما ذكره المعتز (قوله تعجب العدة) لثبوتها كمن حقة في فتح (قوله كدعير ومرصه دهم) قال  
في الفتح الاوجه على هذا القول أن بعض الأصحاب يعبر القسار والرضى بالمهر والوطء بالحيض حقيقة في  
غيرهما أه قلت ونص على التقييد بالمهر في جامع الفصولين وفي القاموس في بعض النسخ كذا في فتح  
(قوله لا نه نص في فتح) أه في كتابه الجامع الصغير الذي روى عنه أنه عن أبي يوسف عن الإمام صاحب المذهب  
(قوله قاله المصنف) أه أي في حاله في المهر وأقره في المهر والشرع لا ياب (قوله الوطء أيساً) أي كتاب الخلو  
كالوطء فيه أو المهر قبل الدخول أي دون الدخول بالوطء أو بغيره أي كتاب الاستسقاء للمهر  
أفاده (قوله في فتح العدة والمهر) أي إدامات الزوجه هذه الوطء واستتمت في فتح المهر كالوطء (قوله  
فقط) هو معنى قول المتين وفيه بأسوا هذا كالمهر فله ولا يقال لا يعمل حكمه أي يمانت الارشاد الارشاد  
أحكام العقد فلا تفتق قبل الخلو التي هي دون الوطء فافهم (قوله حلت بنتاً) أي كتاب الخلو العدة  
فلا تحرم الا بحقيقة الوطء على ما في (قوله فوه) أه ذكر النسخ بل ان اللفظ لا يورد بالوطء  
في ط عن المصنف وكذا لو وهنت فافتح (قوله قبل الوطء) أي وطلعه برده وطلعه حلتاً (قوله لعدم  
تعي العقود في العقود) ولعلنا أشار في الكساح إلى دراهم كتابه أن يسهلها ويبدعها فافهم (قوله لا يرد  
وصلة ولولم ترب شيئاً وطلعت قبل الدخول) كتابها المسألة الموضوعة غير والدخول في النسخ وفي  
المهر والحاصل أنه لم يصل اليه بالهبة عن مائة فتمت بالملاقاة قبل الدخول وهو من المهر مع (قوله أوتعت  
نسخه) احتراز عما لو قضت أكثر من المصنف فانه ترد عليه ما زاد على المائة من مائة فتمت الاصل وهو  
الباقي فهو مع ما لا يجر أي لا يرجع عايم سائس (قوله في الصورة الاولى) الادب بأن يقول في  
الصورة تين فيكون قوله أو الباقي إشارة إلى ان هبة الالف ليس بشيء في الثانية كما في النسخ قال في المهر  
ومعنى هبة الالف بعد قبض المصنف انما وهبته له المتبرع فيه (قوله أو وهبته من المهر) أشار إلى أنه  
لم يهبه بالوطء وهبته به ما عايم سائس جميع بنصفه في يوم قبضت لانه صار كأنه اوهبته به عايم سائس أي أما

له - ودال شرط (ووجهه  
نصف المهر) ولا عدة عليها  
برارية (وتعجب العدة في  
النسخ) أي بل أراغ الملة  
ولولا (أي سائس) أي  
أه أي الوطء على  
(وفي فتح) قاله المهر  
وأشاره المهر طاهره  
(ان كان المهر سرياً)  
- - - - - (نسخة) العدة  
(وان) كذا (نسخة) أه  
ومرصه دهم (لا) تعجب  
والله الأول لانه نص  
في قوله المصنف وفي النسخ  
المسوت أي سائس كالمهر في  
فتح العدة والمهر فافهم  
لومنا الام قبل دخوله بها  
أشاره (قوله في المهر  
موهبه له وطاعتة له  
وطعه به) عايم (نسخة)  
لعدم تعجب المهر في العقود  
(وان لم تهبه أو تهبه  
دخوله به) أه  
المرور الاولى (أو الباقي)  
وهو اللفظ في النسخ  
(أو) وهبت (أو) من  
المهر (نسخة)

يلبسها كما سر على (قوله ما فسدت عبادة) ما بافية يعني ان وطئها في عبادة يفسدها الوطء فسدت وان  
خلعها الا اخرج ويرفع عليه ما ورد على سابقه فان ما يفسد الوطء كالاسرام والصوم والصلاة والاعتكاف  
المدور يفسد الوطء والكلام في الصحة الا ان يثقل على عبادة يفسد الخلوقة على أحد القولين كصوم غير الاداء  
وصلاة الباطل تأمل والحاصل انه ينبغي اسقاط التكفير وفساد العبادة وزيادة فقد العدة فتصير الاحكام  
التي عاينت الخلوقة فيها الوطء عشرة وقد نعامها في بيتين مقتصرين على الاعمال بان ما سواها لا يحكم فيها  
الخلوة الوطء فقامت

وخلوته كالوطء في غير عشرة \* معاملة الوطء معصان تكميل  
وفي عوارث ربيعة ففقد خمسة \* وتزويج بدت عقد بكر وتعميل

(قوله فقالت بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوقة المجردة والمتبادر منه الاول والمراد هنا  
الاختلاف في الخلوقة مع الوطء أو في الخلوقة المجردة لا في الوطء مع الاتفاق على الخلوقة لان الخلوقة مؤكدة التمام  
المهر فلا كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوقة لم تهاجر مرة للاختلاف (قوله فالتقول لها  
لا سكارها سقوط نصف المهر) كذا في القنية لا زاهدي وعلما من وهبان وقال في شرحه انه يتبع هذا  
المرجع ما ظهر به ولا يوجد ما يافضه ووجهه ما شاع على القواعد لان القول للمسكر اه فالتقول في حوى  
الزاهدي أيضا وحكى فيه قولين قد كرمهم من يالى المحيط ومثاب آخر ثم عر الى الاسرار ان القول قوله لانه  
يسكر وجوب الزيادة على النصف اه و يظهر لي أرجحية القول الاول ولذا سخر به المصنف ودللك ان المهر  
يجب بنفس العدة والدخول أو الموت مؤكدة والطلاق قبالة ما مضافه بسبب وجوب الكل متحقق  
والنصف له عارض والمرأة تمسك ذلك العارض وتتمسك بالانفس المحقق الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة  
بنسب المهر قبل الدخول ولا يعيد نصف المهر المقبوض الى ملكه بالطلاق قبل الدخول الا بالقضاء أو الرضا ولا  
يفقد تصرفه وقبل ذلك وينفذ تصرف المرأة فيه والزواج وان أنكر الزيادة على النصف لكنه مقرر سببها  
كما لو أقر بالانصب وادعى الرد وكذب المسألة فدعواه الردا سكارا للضمان بعد الاقرار بسببه فلا يقبل تأمل  
(قوله وان أنكر الوطء) كذا في كثير من النسخ وكان المصنف أن يقول وان أنكر الدخول لما قرره من  
أن الاختلاف بينهما ما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوقة وليكون إشارة الى رد ما قاله في الاسرار أي ان  
انكاره لا يعتد به لانه في الحقيقة مدع استقوط النصف بالعارض على السبب الواحد للكل فكان انكارها  
هو المذهب وفي بعض النسخ وان أنكرت بالتعاقب والمعنى أن القول لها وان أنكرت انه لم يطأها في هذا الدخول  
الذي ادعته لكن الاولى أن يقول وان اعترفت بعسدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها له (قوله  
انما فوطأ كرها) لانها تسحق بالتابع فـ لم تسكن بالامتناع شتارة لعدم تأكد المهر بخلاف الشيبان  
امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كنهته الطرسوسى) أي في أنفع الوسائل والحث في  
التفصيل المذكور فان الطرسوسى نقل أولا عن الشيخة اذا اختلفا ولم يمكنه من نفسه الاختلاف المتأخرون  
فيه قال وفي ملاق الذوار لعليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه الحقيقة ولم أظفر فيه بنقل  
والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضا أن هذا اذا صدقته في ذلك فلو كذبته فالقول قولها  
بمعناها انما منكرة (قوله وأقره المصنف) أي تبعه الشيخ صاحب الجهر (قوله فخلعها) أي خلوقة صحيحة لانها  
المتبادر من الخلوقة اه ح أي في قول الخالف ان خلوقة بكن ويراها الخلوقة عساهاها أو يفسدها عسا  
مر والمرايد يفسدها من غير التعليق ما سمر من الجهر من أن هذا التعليق يفسدها هو وطئ قولهم الخلوقة  
الصحيحة في النكاح الفاسد كالمطوعة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح الفاسد فاسدة كما ذكره  
في الأخير فالمراد بالصحة فيه الخلوقة عساهاها سوي فساد النكاح فافهم (قوله يائنا) لتعريفهم بان  
الطلاق الواقع بعد الخلوقة الصحيحة يكون بائنا أي في قولهم بان ما سواها لا يحكم فيها

ما فسدت

عبادة وكذا بالاعمال تكميل  
(ولو افسدت عبادة فقامت عبادة)  
الدخول وقال الزوج قبل  
الدخول قال قول لها  
لا سكارها سقوط نصف  
المهر وان أنكر الوطء  
ولم يفسد الخلوقة في الخلوقة  
فان بكرها صحت والا لان  
البكر انما فوطأ كرها كما  
يعتبه الطرسوسى وأقره  
المصنف (ولو قال ان خلوقة  
بكن فانت طالق فخلعها  
طالقت) بائنا



[illegible]

طوائف الطمع (و) الكبر  
 (لا يراد) الأهرام المسموعة  
 إلا - برء (على أظن) ولا  
 قصص من ألف لا مائة ما  
 على ذلك ولوط انتهى  
 اللحن (و) نصف المسمى  
 إلى أن لم يوفق الـ رما  
 وقال المرطاب معجبات  
 (خلاف مالور ووجهها على  
 القبان ثمة في هوء على  
 القبان طرقت جيل قان  
 رسم الشريطان) اتواها  
 في الامم لقا - إن السهالة  
 تلافى مالو ودفع الأهرام  
 ان لاق والكم ثم لا يكون  
 والكارة قام اب شالوة  
 الأقل والأهرام الـ (يراد  
 على الا ذكر ولا يتصور عن  
 الرجل ثم ورثت الكلام  
 فوهناك الرمال على  
 درود سمعته في الجوار





أو فمته كمن وكذا لو بالغ في وصفه بان قال طوله كذا في ظاهر الروايات ثم ذكر الاسفل مع هذه المبالغة كان  
الها أن لا قبل القيمة لأن السلم في الـ اب موقوف على ذكر الاسفل وفي المسائل والوزن اذ ان كان  
كثيرة حاله من الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل من الموصوفه مائة مائة في  
الدين وان لم يكن مؤشرا على كفى الظهور والـ موصوفه كذا في ظاهر الروايات لانها ان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
عابها لا معنى أن لها أن تـ موصوفه على القيمة اذ ان كان ذكر الاسفل اذ ان كان ذكر الاسفل اذ ان كان  
المتن التبريح بان قول الهداية في ظاهر الروايات استرازا لما ذكره في الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
الوسط وهو قول رده عن قول أبي يوسف انه لا ذكر الاسفل مع المبالغة في وصفه أو بـ بالطول والعرض  
والرقة من الثوب و ذكره في الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان ذكر الاسفل اذ ان كان  
الوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وذكرها الزوج) في الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
ولون وزوجها على موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
أفاده مع (قوله هو عند الفقهاء الخ) أما عند الناطقة وهو القول على تـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
ما هو والوع الموقوف على كـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
الذكر والاني وأما كـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
شهادة فان الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
وأما الدار فتحت ما يتبعها من الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
فيها) أي في الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
والجنوب وأما كـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
امتلاك أحكامها بالماله - موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
بـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
ويجـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
وهـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
الاختيار ثم الخالة أنواع هالة النوع والوع موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
الوسط الخ قد جعل الدار والوع موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
الهروي مع موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
فان قلت قال في الهداية معنى هـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
أو جـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
والـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
في كلام الهداية على الجنس المعقود كـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
بان قال هـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
المصنف الهداية فقال ذكره موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
بالوصف أما مع قابلية بالنوع فلا يجمع على ما ظهر في (قوله فلا يجمع على ما ظهر في) أي ما ذكره  
لأنه يبين مع كـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
ما على هـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان

(وذكرها الزوج) وهو لزوم  
الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
القول على كـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
في الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
والـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
الـ موصوفه أو موصوفه من المعنى وان لم يذكر الاسفل اذ ان كان  
لاوسناله

الرجل على انما ساكر فاذا هي تبس قيل ترد الزائد على قياس مختار مشايخنا في ايراد اعطاهما المال الكثير  
 هذه المجمل على ان يجهزوها بجهاز عظيم ولم يأت به رجوع مما زاد على مجملها وكدافى أئمة خوارزم  
 ينبغي ان يرجع بالزيادة كما صرح في موايد الامام طهري الذي لا يرجع في كلتا الصورتين اه أي في  
 صورة الزيادة على مذهب المثل وصورة الزيادة على المجمل كما علم من مراسلة الطحول العمادية بقول البرازية  
 تعال العمادية وان كان صرح الخ يذهب ترجيح عدم الرجوع وانه يلزم كل الهرول انظام المسئلة في الوهابية  
 وسير من عدم وجوب الزيادة بقبول فأما أيضا ترجيح لزوم السكلي كما هو مقتضى إطلاق صاحب الدرر  
 والوقاية والمنتقى (قوله ولو روجها الخ) ساهل هذه المسئلة أن يسمى شيئين مختلفين القيمة اتحاد الجنس  
 أو اختلاف نهر (قوله أو الالهي) لافاء في ذكره بعد الالف لعل فلهذا باب الالف غير قيد فالاولى قول البصر  
 أو على هذا الالف أو الالهي فهو مثال آخر من الالف الذي بعده مما لا اختلاف فيه قيمة مع اتحاد الجنس ويمكن  
 عطف قوله أو الالهي على مجموع قوله على هذا العبد أو على هذا الالف بأن يعطف على كل واحد بان مراده  
 كأن يقول الروح تر وبتك على هذا العبد أو هذا الالهي أو يقول على هذا الالف أو هذا الالهي تأمل  
 (قوله أو على أحد هذين) أي انه لا فرق بين كلمة أو والحظ أحد هاتين الكلمتين كذا صرح به في  
 السبيل بصر (قوله وأحد هـ أو كس) الخلة في موضع الحال في القاء وس الوكس كالوعد النقص  
 والتمهيد من لازم ومعه اه وقيد به لانها لو تساوى بقيمة صحت التسمية اتفاقا بصر من الفتح وقال قبله  
 لو كانا سواء فلا تسميكم ولها الخيارات في أحد أعيانها شاعت (قوله سكم هـ المثل) هذا قوله وعندهما الالف الاقل  
 والمنون على الاول ورجع في التحريم فوهمها والاسلاف مسمى على أن مهر المثل أصل عند المسمى خالف عنه  
 ان صحت التسمية وقد فسدت هذه اللفظة في مزار الى الأصل وعندهما بالوكس ومحلها اذ لم يصح بالخيار لها  
 أوله فالقول على أنها بالخيار تأخذ أعيانها شاعت أو على أي بالخيار أعطيت أعيانها شاعت فانه يصح اتفاقا لا ينفك  
 المنازعة وقيد بالنسبة لان السامع على أحد شيئين مختلفين أو الاتفاق عليه بوجوب الأقل اتفاقا لانه ليس له  
 موجب أصلي يصار اليه بعد سداد التسمية فوجب الأقل وكذا في الاقرار وتسمية في البصر (قوله فلها الاربع)  
 لانها رضية بالباطنية (قوله فلها الأوكس) لان الزوج رضى بالزيادة هداية (قوله والا) أي بان كان  
 بين الارفع والاوكس (قوله لان الأصل) أي في الطلاق قبل الدخول كما أن الأصل مهر المثل قبل الطلاق بصر  
 (قوله وجبت المنة) أشار به الى أن ما وقع في الدرر تعال للوقاية والهداية من أنه يجب نصف الاوكس  
 اتفاقا مسمى على العالمان أن المتعة لا تزيد على نصف الاوكس كالحال في الهداية هـ لو زادت وجبت  
 كما هو مسمى في الخازنة والدراية وقال في الفتح التفتيح أن الحكم المتعة فأما أنمو كانت أزيد من نصف  
 الاصل لا يراد على نصفه لرضاها به رجح (قوله ولو روجها على فرس الخ) شروع في مسألة أخرى موه وعها  
 أنه تر ووجهها على ما هو معلوم بالجنس دون الوصف كافي الهداية وقوله فالواجب الوسط أو قيمة بغيره  
 التسمية لان الجنس المعسوم مشتمل على البير والردى والوسطا دونها منهما بخلاف مجهول الجنس لانه  
 لا وسطا له لاختلاف معاني الاجناس وانما تغير الزوج بين دفع الوسط أو قيمة لان الوسطا لا يعرف الا بالقيمة  
 فصارت أمه سلاف في سق الايفاء وقيد بالمسمى لانه في المعين بشاره كهذا العبد أو الفرس ثبتت الملائمة بمجرد  
 القول ان كان يملوكا والافها أن تأخذ الزوج بشرائه لها فان عجز له قيمته وكذا باب اداة الى نفسه كعبد  
 فلا يخبر على قبول القيمة لان الاضافة الى نفسه من أسباب التعريف كالاشارة لكن في هذا اذا كان له عبد  
 ثبتت ملكها في واحد منهم وسطا عليه تيمنه وقوله في البصر انه يتوقف ملكها على تعيينه غير صحيح لانه يلزم  
 كون الاضافة كالانتمائه في الالهي لو عين لها وسطا أجبرت على قبوله وتسمية في النهر (قوله في كل جنس  
 له وسطا) قصد به التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهم مما يلزم كل جنس له  
 وسطا معلوم (قوله وابل ما لم يجهز المسلم فيه الخ) هذا وصف اللوب كهر في غير الزوج بين دفع الوسطا

قوله مما لا اختلاف كذا  
 بالاصول المقابل على خط  
 المؤلف ولعله مما لا اختلاف  
 اه

(ولو روجها على هذا العبد  
 أو على هذا الالف) أو  
 الالهي (أو على هذا العبد  
 وهذا العبد) أو على أحد هـ  
 هـ من (وأحد هـ أو كس  
 حكم) المسمى (مهر الم)  
 فان مثل الارفع او غرة فها  
 الارفع وان مثل الاوكس  
 أو دونه فلها الاوكس والا  
 فهو المثل (وفي الطلاق قبل  
 الدخول بكم متعة المثل)  
 لان الأصل حتى لو كان  
 نصف الاوكس أقل من  
 المنة وجبت المنة فتح (ولو  
 روجها على فرس) أو  
 عبيد أو ثوب بهر روى أو  
 قرأش بيت أو عدد معلوم  
 من موابل (فالواجب في  
 كل جنس له وسطا (الوسطا  
 أو قيمة) وكل ما لم يجهز المسلم  
 فيه فالبخار للزوج والا  
 فللمرأة





أو إضافة تعجب بعينه أو لا يكون عيباً فان كان مجهول نوعه كدابة أو ثوب وسدت  
التسمية أو عيب مظهر المثل وان علم نوعه وحول وصفه كدرس أو ثوب هروى أو عيب تحت التسمية وتغير بين  
الوسط أو قبحته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر أنه لا يصح يمين الوسط لا يجب  
في الدعة كالمسلم لا يجب في الدعة في السهم وان كان مكبلاً أو موز وياض علم نوعه ووصفه  
كاردب قمع جيد مثال من التسمية عيب في عين المسمى وصار كالعرض الشار إليه لأنه ثبت في الدعة حالاً  
كالعرض ووضو جلا كالمسلم وان لم يعلم وصفه تغير الزوج بين الوسط أو قبحته كقبي ذكر الفرس أو الحمار  
هذا بخلاف عما في الاختيار والذبح والجمرا كمن يشك كل ما في الحياض لوز وسهما على عشرة دراهم وثوب ولم  
يصله كان لها عشرة دراهم ولو طارها قبل الدخول ما كان لها خمسة دراهم إلا أن نسكوب متعتها أكثر من  
ذلك اه قال في الخروج من الدعة أن وجوب مهر المثل فيما إذا سمي مجهول الجنس المتعارف بما إذا لم يكن  
معه مسمى به سلام لكن ينبغي على هذا أن لا يطرأ إلى المنة أم لا لأن المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب  
الغوي دليل أنه لم يكمل إلهام المثل قبل الفلاق اه وأجاب الجير الرمي بأن الثوب مجهول على العدة والتبرع  
كأنه ثبت العادة من داخل في التسمية إذا دل على لا وجب صداها ففعلش الجهالة وقال في فتاواه الجير بقاءه  
زاغ فمهم صاحب الدرة وأجبه في جعل الثوب له ولا حول ولا قوة إلا بالله اه قالت سمله على العدة والبرع هو  
بمعنى العانة في التسمية ووجهه أشكال اه هذا الفرع أن الثوب إن لم يدخل في التسمية لم أن يجب لها نصف  
المسمى بالعدالة قبل الدخول لا يطرأ إلى المنة التسمية عشرة وان دخل فيها ينبغي أن يحكم ما لو  
تر وجهها على ألف وكرامتها أو يمدى لها هدية فقد صرح في المهر بأنه في المتوسط بعد أن ذكر عبارة محمد لو  
تر وجهها على ألف وكرامتها أو يمدى لها هدية فلهام مهر مثلاً لا ينقص من الألف قال هذه المسئلة على وجهين  
أن أكرمها أو أهدى لها هدية فلهام المسمى والأفقر المثل اه قالت فهو مثل مالوز وجهها ألف على أن  
لا يهرجها أو لا يزوجها كما كاندها ووجهه في الهداية وعانة البياض في الدائع لو شرط مع المسمى شيئاً  
معه ولا كان تر وجهها على ألف درهم وأن يمدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلهام نصف المسمى لأن  
أدالم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا مدخل له في الفلاق قبل الدخول اه لكن  
قال في الاختيار ولو تر وجهها على ألف وكرامتها فلهام المثل لا ينقص من ألف لأنه رضى بها وان طلقها  
قبل الدخول فلهام نصف الألف لأنه أكثر من المنة اه ونقل نحوه في البحر عن اللؤلؤ البنية والحيطة واعتصم  
به إلى ما سمر من إيجاب المسمى بأن الهدية والكرام مجهولتان ولا يمكن الوفاء بالمجهول بل تنفذ التسمية  
في عيب مهر المثل وقد أحقت به فمما علقته على المهر بما علقه له أنه يمكن بل ما في الاختيار على ما إذا لم يكرمها  
أما إذا أهدى لها هدية فلهام المسمى وهذا ما حمل عليه في المثل وط كلام محمد ومشي عليه في الهداية  
وجابة البياض والبدائع كأمرو جهالة الهدية والكرام رطب بعد وجودها والظاهر كقبي الهرأنا  
يكفيهما أدنى ما يهدى كراماً أو هدية اه فادالم يكرمه هدية التسمية تنفذ له لعدم رضا المرأة بالألف  
وحسنه فيجب مهر المثل وكذا إذا طلقها قبل الدخول فلهام نصف المنة كما هو الحكم عند عدم  
التسمية أو تنفذ صداها أو بما أطاق في البدائع لروى نصف الألف لأنه في العادة أكثر من المنة كما علمه من  
كلام الاختيار وهو أن ما سمر في مثله الأوكس فقد حصل بمساذ كرم التوفيق في كمال مهم ويتعين على  
ما في الثانية عليه أيضاً وذلك بأن يقيد بما إذا كان مهر مثلاً عشرة دراهم ولم يدفع لها ثوباً بها يشد ثوب لها  
العشرة لأن مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية وتجب المنة بالملا قبل الدخول وأما دعوى الرمي  
العام ذكر الثوب بلهاته فلا تصح لأن جهالة الكرام والهدية أحسن من جهالة الثوب لأن الكرام تحتها  
أجناس الثياب واللبوات والعروضة والعقار والوقود والمكبل والموزون ومع هذا لم ينفرد بعدم إعمال الثوب  
بالأولى وإنما يشك كل على التهمة اعتبار المنة وعلى ما قرره لا أشك في ذلك والله أعلم بحقيقة المسائل وظاهر ما في

مما سمر وجهها على عشرة  
دراهم وثوب





ما في الائمة اذ وغيره (قوله وهو الذي الخ) بخلاف ما لو شرط شرطاً فاسداً كالأثر وجبته على أن لا يطأها هاته  
 يصح النكاح وبفسد الشرط حتى (قوله كنه يود) ومثله روح الاختين معا ونكاح الاخت في عدة الائمة  
 ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والائمة على الحرة وفي الحيط تروح دعي مسلمة فرق بينهما لانه وقع  
 فاسداً اهـ فظاهره أنهم ما لا يعتد ان النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بغير قامت لكن سيد كذا الشارح  
 في آخره هل في ثبوت النسب عن جميع الفتاوى سيج كذا مسلمة فوالله لا يثبت النسب منه ولا تعه الامة  
 لانه نكاح باطل اهـ وهذا صريح فيقدم على المنهوم فاهمهم وهو مقتضاه الطريق بين الفاسد والباطل في  
 النكاح اكن في الفسخ قبيل التكمال على نكاح المعتدة لا فرق بينهما في النكاح بخلافه لبيع دعي  
 البرازيه سكايه قول في ان نكاح الحارم باطل أو فاسد والعلم ان المراد بالبطل ما هو سوده كدعيه ولذا  
 لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح الحارم أيضاً كما يعلم مما سيأتي في الحدود وفسر القهسب اني هما الفاسد  
 بالبطل ومثله نكاح الحارم وبأكره من جهتها أو بعسر شهودها لم ونقيده الا كراهة تكون من جهتها فقدمها  
 الكلام عليه أول النكاح قبل قوله وشرط حضور شاهدين وسيأتي في باب العدة انه لا عدة في نكاح باطل  
 وذ كر في البرهان عن الجنب ان كل نكاح احتلما العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهـ هو ذلك حول فيه  
 موجب العدة أما نكاح من كونه العبر ومعتدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أم لا فانه لم يقل أحد  
 بجوازه ولم يعتقد أصلاً قال وعلى هذا الطريق بين فاسد وباطل في العدة ولهدد يجب الحد مع العلم بالحكمة لانه ربا  
 كافي القية وغيرها اهـ والحاصل انه لا فرق بين دعيه في غير العدة أمامها فالفرق ثابت وعلى هذا قيد قول  
 العبرها ونكاح المعتدة بما ذالم يعلم بانها معتدة لكن يرد على ما في الجنب من نكاح الاختين معا فان  
 الفاهر انه لم يقل أحد بجوازه ولكن لا ينظر وجهه التقيد بالعبسية والظاهر أن المعينة في العقد لا يملك المتعة  
 ادلو أن أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً (قوله في القتل) ولولا الدر لا يلزم مهر لانه ليس بمحل  
 النسل بل في الخلاصة والقيمة فلا يجب بالنسب والتقيد بل بشهوة ثني بالاولى كاهن حواءه أيضاً بجر (قوله  
 كالمطوعة) أفاد انه لا يجب المهر بغير العدة الفاسد بالاولى (قوله الحرة مطوعة) أي فلم تثبت مع النكاح من  
 المطوعة في غير حقيقة كالمطوعة بالحائض فلا تقام مقام الوطء وهذا معنى قول المشايخ المطوعة النكاح في النكاح  
 الفاسد كالمطوعة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في المطوعة وفيه مسانعة لفساد المطوعة بجر والظاهر أن  
 أرادوا بالنكاح هنا النكاحية عيا معهما أو يتكدها من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو عيص وسموه بمساوي  
 وساد العقد لظهور أنه غير مراد وهو سادس باب المسانعة وفيه مسانعة أخرى وهي أن المطوعة في النكاح الفاسد  
 لا توجب العدة كقوله من عن الحق مع أن الفاسد في النكاح الصحيح توجبها كقوله أنه المذهب (قوله ولم يزد  
 مهر المثل الخ) المراد بمهر المثل ما ياتي في المثل بخلاف مهر المثل الواجب بالمطوعة شبهة بغير عقد فان الراديه بجر  
 كاهن ثمانية في البحر ويأتي بيناه فاهم هذا وفي الحلية فلوزن سحره لا يحد عليه عند الامام وعليه مهره ثلثها  
 بالعاما بلغ اهـ فهي مسانعة الا أن يقال ان نكاح الحارم باطل لا فاسد على ما صرح من الخلاف ويكون ذلك  
 ثمرة لائمة خلافه ويأبى الوجه الفرق بينهما كما أشاء الي في العبر (قوله لساها بالباطل) لان المسلم تسم الزيادة  
 كانت راضية بالخط مسانعة معهما لا لا حل أن التسمية بحقيقة من وجهه لان الحق أنهم فاسدة من كل وجه  
 لونه في عقد فاسد وهذا لو كان مهر المثل أقل من المسمى وحجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم أن مهر  
 المثل لو كان أقل من العشرة فليس لها غير بخلاف النكاح الصحيح اذ لو حجب فيه مهر المثل فانه لا ينقص من  
 عشرة مهر ومثله في النهر وفيه نظر فان مهر مثلها المعتبر بتقوم أبيها كيف يكون أقل من العشرة مع أن  
 العشرة أقل الواجب في المهر شرعاً فغافل (قوله في الاصح) وقيل بعد الدخول ان لا يحد لها فسخه الا  
 بوضحة الا يخرج في المهر وغيره (قوله فلا ياتي وجوبه) قال في النهر ونول الزياحي والكل من سها  
 فسخه بغير إقرار من صاحبها لا يحد عليه الوجب اذ لا يثبت في أنه خروج من المعصية وانظر شرحها واجب

وهو الذي فقهه شرط من  
 ثم انما العدة في نكاح  
 (بالوطء) في القتل (لا يبره)  
 كما حلوة لمرمة وطها (ولم  
 يرد) مهر المثل (على المسمى)  
 لو ضاهها بالمطوعة كان دون  
 المسمى لم مهر المثل فساد  
 التسمية بفساد العقد ولو لم  
 يسم أو دخل لزم بالعاما باغ  
 (و) يثبت (الكل واحد  
 منهما) فسخه ولو بغير خضعة  
 من صاحبها دخل بها أولاً  
 في الاصح خروج من المعصية  
 فلا ياتي وجوبه



ما يابا وقيمة ما كان في اوانه الامانة والتمتع به وعلا ولا توفيقا له ما كان كونه الماسر وأما بنية  
 الاى والعشرين فقال في البروقين الصروف الفاسدة البندق واللمع والشرذ واللم والكفاية  
 والوكالة والودع والاقا والصرف والقيمة والقسمة أما ما رده في جامع الله وايماءها كاله الفاسدة  
 مضمونة بالهض وأما السلام فكلمه ان اذ انما العوض ويوقع ما اود ذلك كالمع على رأو مبرر اذوية  
 وأما الشر كونه المفقود مضافا لطلبه على أن جعل الرخوع على قدر المسال في المجمع ولا صواب عليه  
 لوله المسال في يده في جامع الله وايماءها على سلم وهو ما يند في شرط من رائنا الله في كرم رأس  
 المال فيه كالمصوب ويصعد به أن يأخذ ما ان اليد اذ في الفصول وأما الكفاية اذا ما حصل الى كقول  
 عنه مثلا كقوله ما يابا على كونه اعدم الوجوب عليه وهو مع ما اذاه حيث كان الصواب فادرا  
 كذا في الفصول أيضا وأما الوكالة والودع والاقالة والصرف والقيمة فالمظاهر أنهم لم يفرقوا بين ما سدها  
 وباطلها ودرجوا أن الاقالة كالمع كالمع لا ما لها الشرط المانع وهو شرط من باسده وباطلها  
 وقالوا وقد عرفت الاقالة بعد القصد به سدا ولذا في ما يابا على باطلها انه أقول وما عرفت الى المجمع في قوله  
 وأما الشر كالمع في غير مو ودية ولم يرا أحدا له في الشر كونه مع ال ارم في الرخوع ودرجها الصواب  
 أن يعل بالتي شرط فيها اذ ارم مضافا لدها ما ان مفسد لها وكم الفاسدة أن يعل في الرخوع في سبيل تدور  
 الى الواب شرط التفاضل وهذا هو الذي في المجمع وغيره فادهم ود القسمة ولم تعرض ما كونه او يد كز  
 المصنف والشارح في جامع الله ودرجها الفاسدة كقوله على شرط هبة أو دية أو بيع من الملة وم  
 أو غيره حيث الملائمة مو يفيد والالتصاف به في القاد ويصعد ما لقيه كالمع ودرجها الفاسدة بديرة  
 لا ثبت وحرم ما قيل في الاشياء وبالأول والبارية والنية انه وما ذكره في الكاس من عدم الفرق  
 بين فاسده وباطلها قد علمت ما به هذا وقد راد الى ما لا ونظم حكمها مع كرم ما زاد على الشر كونه لا  
 اعلم الصبر على ان يعل الى كونه فقال

د سادة ذهنية واه في المجمع ما لا يحواه  
 ان شرط الجرا والشرز أو في الملة به سادة اذوا  
 بقدر الرخوع شرط كونه كان له جامع شرز الى المجمع  
 ولا صواب في الاقالة في في يده شرز ذرا المصالح  
 ولم يمد في شروطه في في باسده في كذا في القسمة  
 ورأس مال في المصوب على في ما سده في اذ في  
 كفاية المجهول في سدا في فاد مضافا في في  
 اذا نى الدمع على الكسالة ولا روع ان يرد وقاله  
 وفاسد القسمة ان شرط في لا يقدر في القسمة باسده في  
 في ذلك الملة وم بالنية ان في يقدش ودرجها الفاسدة  
 وكفاية وصداية والودع في اقالة يا صا ح ثم الصروف  
 لا فرق في ما بين ما دسدا في وبين باطل هبة في الشر كونه  
 سواة بشرط أن يؤدي من يمد في دار المصوب في  
 فان يؤد الى فهو واجب في سبيل الحب الى أو حال طابع

وقوله في قوله ما ثبت الخ أي له أن يستبدل برأس مال الملة لم الفاسدة به لاف المصنف أن بشرط أن يكون  
 يدايد الا في المصنف عن دين يدين وقوله اذا نى الدمع على الكفاية الخ أي لرخا في لزومه له فاداه مضافا كقوله  
 وقال هدا ما كفاية في جميع ما به لانه اذ ما ليس بالزوم عليه في زعم لزومه كقوله فاداه يدين ثم يدين أن

سنتين من وقت العقد أو الدخول ولم يمارقها فإنه يثبت نسبه اتفاقا بحر (قوله وقال الخ) يظهر فائدة الخلاف  
 أيضا إذا أتت بولد سنة أشهر من وقت العقد ولادته من زمان وقت الدخول فإنه لا يثبت نسبه على المقتضى بحر  
 (تابع) ذكر في المتن أنه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفریق إذا وقعت فرقة والافق وقت السكاح أو  
 الدخول على الخلاف واعتبره في البحر بأنه ينتهي أنما أو أتت به بعد التفریق لا أكثر من سنة أشهر من  
 وقت العقد أو الدخول ولا أقل من من وقت التفریق أن لا يثبت نسبه مع أنه يثبت وأجاب في البحر بأن  
 اعتبار ابتداء المدة من وقت السكاح أو الدخول معناه أني الأقل كما سوا واعتداه من وقت التفریق معناه  
 أني الأكثر حتى لو جاءت به لا أكثر من سنتين من وقت التفریق لا يثبت السبب اهـ وله في شرح المقدسي  
 والحاصل أنه قبل التفریق يثبت السبب ولو ولدته بعد العقد أو الدخول لا أكثر من سنتين كما سوا ما بعد  
 التفریق ولا يثبت إلا إذا كان أقل من سنتين من من وقت التفریق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد  
 أو الدخول أقل من ستة أشهر (قوله ورسمي المهر) فحجبه لا يعارض قول صاحب الهداية وميراث  
 الهـ وي على قول محمد (قوله وذكر من التصرفات الفاسدة) أي التي تنفذ إذا قدمها شرط من شروط  
 الصحة (قوله وحكم هذا) أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كدخول دار أو جهالة المسمى أو عدم التسمية  
 أو التسمية بتعويض والاجرة غير مستحقة والمراد به أحراز المثل أو المسمى في الصورة الأولى وأجر المثل بالعلماء  
 في الثلاثة الأخيرة وقد دل ذلك بقوله وجوب أدنى مثل الخ فادنى ما صاف والاضافة بزيادة أو غير صاف  
 ومثل بدل منه فلا يبيح ح (قوله والواجب الأكثر الخ) يعني أن السكينة الفاسدة كما إذا كان على عين  
 معينة اعتبره بحسب على المكاتب الأكثر من قيمة المسمى وتناء السكينة والقيمة مجروران ولا يوقع علمه بالهـ  
 لا تختلص القابلة ح (قوله وفي السكاح) أي الفاسد بعدم الشهود أو المهر المثل أي بالعلماء ما عدا الم  
 بسم ما يصلح مهر أو الأقاليل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله أبى يكن دخل) أما الدلم بدخل لا يجب شيء ح  
 (قوله وسارح المندر) يعني أن المراجعة الفاسدة كما إذا شرط فيه أنظر أب معينة لاحدهما يكون السارح  
 فم المصاحب باليد ثم أب كانت الأرض له فعليه مثل أجر العامل وإذا كان المندر من العامل فعليه أجره مثل  
 الأرض ح (قوله أجل) تكملته بهي نعم ح (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد وهو جهالة  
 العدل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نفسه ح (قوله أمانة) خبره متدا  
 بمذوف عائدا على كل من بدل الصلح والمرهون اللذين دل عليه الصلح والرهن أي سببه لا يكون ما في  
 يد المصالح أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من هو في يده وكذلك الرهن في يد المرتهن لا بد كالاقتض مال صاحبه  
 بأذنه له كونه قبضه له فاسد لا مال له فيه في أي يكون ضمنيا عابيا وهو ما أشار إليه بقوله أو كالمبيع حكمه  
 وحكم المبيع في الصلح أنه مضبوط عليه بدل الصلح ويحرم الرهن مضبوط بالأدلة من قيمته ومن الدين ويبيح  
 أن يكون هذا هو المقدر حتى قلت وسيأتي في كتاب الرهن التوقيع بأن فاسد الرهن كمنعه إذا كان سابقا  
 على الدين والا فلاو يأتي أنه ههنا أن شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) يكون الهبة للضرورة يعني أن  
 الموهوب مضمون على الموهوب به بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كمنعه مشاع يتسلم ح لأنه قبضه  
 له من قبض نفسه ولو بادن ماله كان قبضه قبض صمان رخصي (قوله ومع بيعه) أي بيع  
 المستقرض واللام لتعديده البيع وقوله اقترض نعمت بعدد وما الهبة متعاضدا على المستقرض ومطعوله  
 محذوف عائدا على العبد يعني إذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لأنه قبيح بفيد المالك فيصع بيعه ح وقال  
 ط الإلزام في العبد زانة (قوله مضاربة) تكون الهبة للضرورة يعني أن المضاربة الهبة بغير اشتراط عمل  
 رب المال حكمها الأمانة أي يكون مال المضاربة في المضاربة أمانة ح أي لا يذهب قبضه ههنا السكينة بأذنه  
 وما كان كذلك فهو أمانة ولأنه لم يفسد مضاربه أجزا والمال في يده لا يفسد أمانة رخصي (قوله والمثل  
 في المبيع) أي الواجب في المبيع الفاسد بتعويض شرط لا يقتضيه العقد فممان مثل المتعوض الهالك كان

مطلب التصرفات الفاسدة

٢١

وقال ابتداء المدة من وقت  
 العقد كما لا يخفى ويرى في  
 المهر بأنه أسوأ من ذكره  
 التصرفات الفاسدة إحدى  
 وعشرين من نظام مباحث العشر  
 التي في المصاحفة فقال

وفاسد من العقود عشر

أبارة وحكم هذا الاجر  
 وجوب أدنى مثل أو مسمى  
 أو كانه مع فذل المسمى  
 والواجب الأكثر في السكينة  
 من الذي سماه أو من قيمة  
 وفي السكاح المثل أن يكن  
 دحل

وحارج المندر المالك أجل  
 والصلح والرهن لكل نقضه  
 أمانة أو كالمبيع حكمه  
 ثم الهبة مضمونة يوم قبض  
 ومع بيعه مضمونة بغير  
 مضاربه وحكمها الأمانة  
 والمثل في المبيع والقيمة



[illegible]

وَمِنْ شُكْلِهِمْ أُولَئِكَ ذُو الْقُرَىٰ وَوُجُوهِكُمْ  
وَعُذَّتُمْ وَآلِهَا وَآلِهَا وَآلِهَا  
(أُولَئِكَ) وَهُمْ وَلَدٌ وَهُمْ  
الرُّسُلُ أَسْبَابُ كَرَمِ الْإِنَّمَالِ  
قَالَ وَهُمْ أَلَمَةُ قَدَرِ الرُّسُلَةِ  
وَيَا (وَيْسُ الْقُرَى) أَيْ  
تَوْسُ الْقُرَى (لِلْأَكْبَرِ)  
(أَلَمْ يَأْتِ) أَيْ أَوَّلُ  
وَأَمْرٍ أَيْ (لَقَدْ أَلَمْنَا)  
فَارْزُقُوا بِدَارِ الْوُجُوهِ  
وَالْوُجُوهِ (أَيْ) الْوُجُوهِ  
الْمَعْنَى (أَيْ) الْوُجُوهِ  
فَرَضَ الْمُهْرَ لَهَا الْوُجُوهِ  
مَا دَارَ بِهَا لَمْ







التراضي لما لم يتبين من كلام المدافع ولأنه من عدم وجود التراضي يتبعه عن التراجع إلى العاصي وعدم  
وجود التراضي فالتقوله للروح يبينه كالمروءة فيحكم لها العاصي على ما يتبعه هذا التبرير والله  
الموفق (قوله فإلم يوجد) أي من يمانها في الاوصاف المذكورة كلها أو بعضها بمجرد مقتضاها لا كقضاء  
بعض هذه الاوصاف وبه صرح في الاختيار قوله فإلم يوجد ذلك كله فإلم يوجد لأنه لا يتعذر  
اجتماع هذه الاوصاف في امر آتير فيعتبر ما يوجد منها لا من سائر ما هو ومثله في شرح الجمع لاسيما ذلك  
وغيره الا ذلك كله وهو موجود في بعض نسخ الملتقى قلت لكن يشكك عليه اتفاق المتن على ذكر معظم هذه  
الاصناف وتصريح الهداية بانها من المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذلك استقامت بانها لاف الدار  
والعصر اه اذ لا شك ان الرغبة في الكرامة اشد في الدنيا العربية أكثر من الدنيا الهندية وهاهنا العقيمة وان  
تساوت في العقل والدين والعلم والادب ونحوها من الاوصاف فكيف يتقدمها احداهما على الاخر مع  
هذا التفاوت وقوله لا يتقدم اجتماع هذه الاوصاف في امر آتير لم لو التزم اعتبارها في قوم الابد  
ههنا أماعدا باعتبارها من الاحكام أيضا فلا على ان لا يوجد عدم الوجود يكون القول للروح كذا كره  
المصنف بعد وارد ما يتبع رفع الامر للقاضي ليقرر اهله من امس لكان في الخبر عن الميرفة ما في قوله  
ونحوه زوجين غيريتين تدعيان المهر ولا يثبت لهما مهر ايسر لهما أخوات في العرس قال يحكم بحكم الله ما حكم  
بحكم مناهما قبل له يتبعها بالادب قال ان و قد في الدعا منسوبة والادب على لهما شيء اه أي عدم  
امكان الخلاف بعد الموت اكن في به أن و دثة الروح تقوم مقامه فامل \* (نسخة) \* حري العرف في كثير  
من قريته شق في تدبير المهر بمقتضى ما من ليعبر بساء أهل القرية بغيره لا تفاوت في معنى أن يكون ذلك من  
السكرت من جهة المدعى كونه المهر وتثبت العقدان المعروف كالشروط وجب في الادب مثل من مهر المثل والله  
تعالى أعلم (قوله وصح صاحب المهرها) أي سراء كادولى الروح ووجهه غيرين كلنا أو كبيرين  
أما صمدولى الكبير من مهادنا العرف لانه كالا حتى ثم ان كان بأمره جميع والا وأماولى الصغيرين فله  
بغيره ومهر فاداهات كان لها أن يرجع في تركته ولما في الورثة الرجوع في أصيب الصغيرين فلا فالر لآن  
الكهالة صدرت بأمره من المالكول عنه ثبوت ولاية الاب عليه فادب الاب ادب منه منسوبة وأما ما على  
الكهالة دلالة دلالة دلالة من جهة من من الحق (قوله ولو عاقد) أي ولو كان هو الذي باع عاقد كالح بالولاية  
عليه أو عاقد أو عاقد فاهم (قوله لا يبر) تعال أقوله صمدى لا يبر عاقد كالا صمدى أو أرمدهما  
ويصلح جوابا عما يقال لو كان الضامن ولي المهر ولم يكن أبى يكون معا أو معا بالادب حق المطالبة فله ولدا  
لو باعها شيئا ثم ضمن الثمن عن المشتري لم يبر وأما ما في المدعى من غير ومهر من باع لا يرجع الحقوق  
إليه وفي البيع أصيل ولاية قض المهر به حكم الابوة فلا تمارانه عاقد ولا الاعاقد منه بعد باعها فادب  
ببلا فالباع وتما في البيع (قوله لكن) ان تدارك على قوله وصح (قوله بشرط صفة) أي الولي  
(قوله وهو) أي المكفول عنه أو المكفول له ط (قوله وارثه) أي وارث الولي كالم يكون الولي أبا  
لروح أو أبا الرعية (قوله لم يصح) لانه نبر عوارثه في مرض من مونه فبني زاد في الخبر عن الذخيرة وكذا  
كل من ضمنه من وارثه أو وارثه اه أي لانه من ماله لا يبر عاقد لا يبر عاقد من المكفول بشي فانه  
لومات قبل الاداء ترجيع المهر في تركته ويرجع باقي الورثة في أصيب الابن ولو كذا الاب بأمره أو كان صغيرا  
فقد ساء لا باع قوله رجوع باقي الورثة على المكفول منه لا يبرج الكهالة عن كونهم تبرعوا به لانه لا يبرج  
أصبيه وهو مفاس أو قد لا يحكم الرجوع ويدل على ذلك أيضا أن كماله المريض لا يبرج تعتبر من الانيث  
ولو لم يكن تبرع العصف من كل المسال كافي تبرعائه بل أبان من هه ذال لو باع وارث شيئا من ملكه على القصة  
أو أقل أو أكثر فالبيع باطل حتى لا يثبت به الشهادة فلا فاهما كذا في الجمع فاهم (قوله والا) أي وان لم يكن  
المكفول له أو غيره وارث الولي كالم كان ذلك كات ابن ابنه الحى أو بن شبيهه ط (قوله صح) أي المهر من

فإن لم يوجد من قبله أي  
من الابن أي من قبله  
سائل قبيلة أيها (فإن لم  
يوجد فالتقوله) أي  
زوج في ذلك يبرج  
وهو من الولد مهرها  
لو المرأة صغيرة ولو عاقد  
تدفعه لكن بشرط صفة  
لحق مرض من مونه وهو  
ارث لم يصح والاصح من  
ذلك

طالب في ضمان المهر





التعالي بالعرف وقد يقال ان ما في الفتح مبنى على عدم اطراد العرف اذا كان الصبي غير عينا فله الرجوع وان  
 لم يشهد ولا سيما لو كان الاب قد يراعى ما لم يبق ما لو دفع بالاصح من مقتضى التعليم بالعادة انه لا فرق  
 بين جميع ان يشهد والا لا يشهد كذا في الشارح في آخر باب الوصي ولو اشترى له ثوبا او طعما او اشهد انه  
 يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا يرجع به عليه ح وماله لو اشترى له دارا او عبدا يرجع سواء  
 كان له مال أولا وان لم يشهد ولا يرجع كذا في أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلنا وحاصله  
 الفرق بين الماعام والكسوة وبين غيره ما في غيره الا يرجع الا اذا اشهد سواء كان الصغير قديرا أولا  
 وكذا في مال كان الصبي عينا أمالوقد يراعى الرجوع له وان اشهد الرجوع به عليه بخلاف ما في الدار  
 والعبد ومقتضى هذا ان المهر الاصح من كذا دار والعبد لعدم وجوبه عليه الرجوع عليه ان اشهد  
 ولوه قديرا او لا وهذا يؤيد ما في النهر فتدبر هذا وسد كرهه ان لا فرق بين في أبي الوصي لو أطلق  
 من ماله على فسد الرجوع هل يشترط الاشهاد أم لا ولا يستلزم الاول وعليه فلا فرق بين بين الاب  
 فصار من غاية البيان من قوله بخلاف الوصي مبنى على القول الآخر والله تعالى أعلم ومثل الرجوع  
 بعد الانشهاد ما لو أدى بهداوى مع كفاي الفرض وفيه ان هذا أي اشتراط الانشهاد المكن الصبي دين على  
 أبيه ولو على الاب دين له فأدى مهر امرأته ولم يشهد ثم ادعى أنه أداه من دينه الذي عليه صدق ولو كان الاب  
 كذبرا فهو متبرع لانه لا يملك الاداء بلا أمره اه (تنبيه) اشتراط الاشهاد الرجوع الاب لا يباينيه  
 ما قدمناه من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركته فله ان يورث الرجوع في نصيب الصبي لم يملك  
 من أنه صار كمالا لا يملكه ولا الكفيل بأمر الكفول عنه يرجع بما أدى وانما يرجع لو أدى بنفسه  
 بلا شهادته لانه لا يملكه بأنه يؤدي برعا ما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت الزوجة من تركته لم يرجع به عليه وادرا  
 يرجع باقي الورثة في نصيب الصبي من التركة (فرع) في الفرض ولو أعطى صبيعة مهر امرأته  
 ولم تقبضها حتى مات الاب فباعها المرأة لم يصح الاداء من الاب المهر ثم أعطى الصبيعة به فبنته لا يحسد الى  
 القبس (قوله ولها ما نعلم) وكذا الولي الصغيرة المبع المذكور حتى يرضى مهرها وتساويها بمهرها غير صحيح  
 فله استردادها ليس لغير الاب والجدات أمهات قبل قبض المهر من له ولا يه قبضها فله استردادها وهو فاسد وأشار الى  
 أنه لا يعمل له وطؤها على تركه ان كان امتناعها العاقل المهر عنده وعندهما محل كفاي الميعاد ونفي  
 تقييد الخلاف اذا كان وطؤها ولا يبرئها أما اذا لم يطأها ولم يعمل بها كذلك فلا يعمل بها فافتر (قوله  
 ودواعيه الخ) لم يشرح به في شرح المجمع وانما قال لها التمتع من الاستمتاع بها فقال في الشرائع يوم الدوا  
 ط (قوله والسفر) الاول التعبير بالانحراح كما في السكران من بينهما كما قاله شارحوه ط (قوله  
 وادوة) يعلم حكمه من الوفا بالاولى وانما يظهر فائدة كراهة على قولها الا في (قوله وصيتهما) وكذا  
 لو كانت مكرهة أو صغيرة أو مجبوبة بالاول وهو بالانحراح أما مع الرضا فندفعهم اليه المانع وسكون به  
 مباشرة لا نفقة لها أي الا أن تنعده من الوطء وهي في رتبة بحر بحا أنشد اسم صريح واب في النفقات أن ذلك  
 ليس بشور بعد أخذ المهر (قوله لا تخدما بين تعجيله) فله الرجوع وله ما منه أو غاية له واللام بمعنى الى فلو  
 أعطاه المهر الادره ما وجد فله المانع وليس له استرجاع ما في هذه رتبة من السراح وفي البحر عن المحيط  
 لو أعطته به وجد على زوجها انما امتنع الى أن يقبض المهر لا لو أعطته الزوج اه وأشار الى أن  
 تسليم المهر مقدم سواء كان عينا أو دينا بخلاف البيع والشراء فانما يباينان مع الانقبض والتسليم  
 وبما تدرهنا بخلاف البيع كفاي النهر من البدائع ونسأله فيمكن في الفرض لو خالف الزوج أن يأخذ  
 الاب المهر ولا يسلم البنت يوم من الاب بجهتها هي لا تسلم ثم يقبض المهر (قوله أو أخذ قدر ما يسلم لثامها  
 غيرها) أي ان لم يبين تعجيله أو تعجيل بعض فله المانع لاخذ ما يسلم لثامها من ثوبه في المهر على اعتبار  
 عرف بلده ما من قس على اعتبار الثابت أو النسب وفي الثانية تعجيل المهر لان الثابت عرفا كالتسليم شرط

ولهامنه من الوطء  
 ودواعيه شرح مجمع  
 والسفر بها ولو وطء  
 شاور صيتهما لان كل  
 طاعة مقبوضة تسلم  
 به من لا يوجب تسلم  
 باقي (لانها بين تعجيله)  
 من المهر كاه أو غيره (أو)  
 نسبه قدر ما يسلم لثامها  
 رفا به يفتي لان المهر  
 المشروط

طلب في منع الرجوع  
 نسبه الفرض المهر



[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

உலக நிலைமைகள்

الثقة به من جهة عدم دفع المهر وكانت مستندة حكما كالأثر جهان من مرله فلهذا الثقة بخلاف  
 المعصية والحاجة فان ذلك ليس من جهة هذا ما ظهر لي (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرطه قدر أي  
 فارقته ولا تخرج الخ وأفادته تقييد كلام المنى فان مقتضاه انما ان قبضته ليس لها الخروج للحاجة وزيارة  
 أهلها إلا انه مع ان لها الخروج وان لم يأذن في المسائل التي ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته في شرحه  
 على الماتقي من الاشياء وكذا انما لو أرادت ج الخروج بغيره أو كان أبوها مناهة لا يحتاج الى خدمتها ولو  
 كانت كافرا أو كانت لها ماله ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بالرادنه في ذلك كما كتبته في بفتا  
 الفتى بخلاف ما في القهستاني وان تبعه ح حيث دل به الاستدلال لها أن تخرج بالرادنه أصلا فافهم  
 (قوله أول زيارة أو ج) سيأتي في باب الفقات من الاشتباه بغيره بما إذا لم يقدر على إبانها وفي الفتح أنه  
 الحق قال وان لم يكونا كذلك يعني أن يأذن لها في زيارتهم في الحين بعد الحسين على قدر معرفته أما في كل  
 مرة فهو بغيره فان في كثرة الخروج فتح باب القصد فتصوفا ان كانت شاة والرجل من ذوي الهيات  
 (قوله أول كونهم أقباله أو غاسله) أي تغسل الموتى في الحانية وسيد كرا الشارح في الفقات من البحر أنه  
 معهما التقدّم ثم على فرض الكفاية وكذا في الحوى وقال ط أنه لا يعارض المقول وقال الراسبي ولعله  
 محمول على ما إذا تبين ما إذا تبين اه قلت ليس كذلك من كلامهم الاطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجه  
 من سامع علمه من الهارد باب شرط حقه نأى ثم رأيت في بفتا البحر ذكر عن الدوارل أن تخرج بالادب ودونها  
 ثم نقل عن الطائفة تقييد بآداب الزوج (قوله لا يمسك) بذلك عبارة الفتح وما عدا ذلك من زيارته الاحاب  
 وعيادتهم والراية لا يأت لها ولا تخرج الخ (قوله والعند الخ) عبارته فيما سيجي في الثقة وله معهما من  
 الجاه الا انما هو ان جاز بلائير وكشف حورة أحد قال الثاني وعليه فلا خلاف في معهما من العلم بكشف  
 بعضهن وكذا في الشرع لا يستعمل بالكمال اه وليس عدم التزم خاص بالتمام لما قاله الكمال وحيث  
 أنعم الله الخروج فشرط عدم الزينة في الكل وتعمير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى تعاطي الرجال واستسالتهم  
 (قوله مؤجل أو محلا) تنفس بارة قوله كانه والنصب بتقدير يعنى قال في الخبر عن شرح المجمع وأقضى بعضهم  
 بأنه اذا أوقاه المجل والمؤجل وكان أمورا يسافر به أو الاالات التأجيل انما ثبت بعدم العرف فلهذا  
 انما ضيف بالاجيل لاجل امساكها في يدها أما اذا أخرجه الى دار اخر فلا الخ (قوله ليسكن في النهر  
 الخ) ومثلا في البحر حيث ذكر أولا انه اذا أوقاه المجل فانه يؤجل على أنه يسافر به كما في جامع الفصولين وفي  
 الحانية والولوا الحية انه طاهر الرواية ثم ذكر عن الفقهاء أي القاسم المزار وأن البيت انه ليس له السفر  
 منطلقا لزمها الفساد الزمان لان التأمن على نفسه في برها فكيف ساد احرجت وانه صرح في المنهاج  
 بأن عليه الفتوى وفي الحديث انه المختار وفي الرواية الحية أن جواب طاهر الرواية كذا في زمانهم أما في زمانه فلا  
 وقال بعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستئجار على الطاعات ثم ذكر  
 ما في الماتقي عن شرح المجمع أنه قد اختلفوا في القسامة والاحسن انما يقول الفقهاء من غير تفصيل  
 واختاره كثير من مشايخنا كافي الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كافي أنفع الوسائل اه ولا يقال انه اذا  
 اختلف الاقوال لا يبعد دل على ظاهر الرواية لان ذلك فيسالا يكون مبنيا على اختلاف الزمان كما أفاده كلام  
 الولوا الحية وقول البحر بعله الخ فان الاستحجار على الطاعات كالتعميم وتكون لم يقل بجواز الامام ولا صاحباه  
 وأقضى به المشايخ لا ضرر ورة التي لو كانت في زمان الامام لقيل به فيكون ذلك مذهبهم حكما أو وجهت ذلك في  
 شرح أوجوز في المناومة في رسم الفقي فافهم (قوله وجزم به البرازي) كذا في النهر مع أبي الذي سما عليه  
 كلام البرازي فهو يعني الاسم الى الماتقي فانه قال و بعد ايطاع المهر اذا أراد أن يخرج جهال الى بلاد العرب يجمع  
 من ذلك لان البرازي يبيد ويقتصر على المسألة الزمان (شعر)

ما أدل النهر بيمينه من يمينه

فلا تخرج الا سقيا أو  
 عليها أول زيارة أو يسأل  
 بغيره أو الحسام كل  
 سنة وأكون قاسله أو  
 باله لا يمسك بذلك  
 ان أذن كما عامه يبي  
 بالمعتمد بهوار الحسام بلا  
 ز من أشبهه ومثلي وفي  
 الثقة (ويستأجر به) به  
 د اعلمه مؤجلا ومجسلا  
 اذا كان أمورا فلهذا لا  
 يؤد كانه أولم يكن أمورا  
 (لا) يسافر به أو به يفتي كما  
 يسافر به الجمع واختاره في  
 الماتقي الاجمع وشرح  
 الفتاوى واعتداه المصنف  
 به أقضى شعبنا الى ان  
 في النهر والذي عليه العمل  
 ما يارنا أنه لا يسافر به  
 جمع اعلم او يجرم به البرازي  
 بخبره وفي الآثار وعابسه  
 الفتوى

مطلب في السفر بالروية





اه و قد ائتمرنه صاحب الدرر وابن الكمال ونسبوه الى الوهم (قوله اجساما) قيد لقوله يجب وقوله يختلف  
 (قوله وان استلغا في قدره) أي بقدا كان أو مكيلا أو موز ويا هو دين موصوف في الدمة أو حين وقيد  
 بالندرة لانه لو كان في حنك كالعديد والجارية أو صفة من الجودة والرداءة أو نوعه كالتركة والروحي فان  
 كل المسمى بهما لقول الروح وان كان دينيا فهو كالاختلاف في الاصل ونسبه في الدرر (قوله حال قيام  
 اله كالح) أي قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول رخصتي أما بعد الطلاق قبل الدخول فيأتي  
 (قوله فالحول ان شهده مهر المثل) أي فيكون القول لها ان كان مهرها لها كما قالت أو أكثر وله ان كان كما  
 قال أو أقل وان كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا يمتنع في المثل كذا في الملتقى  
 وشيخه وهذا على تعريض الرازي وحاصله أن القسما إذا اختلفا قولهما أما إذا وافق قول أحدهما  
 فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تعريض الكرخي يتعاملان في الله والثلثات ثم يحكم مهر  
 المثل ويحكم في الميسوط والحيطة وبه يختم في الكنز في باب الخالف قال في البحر ولم أر من رجع الا في قوله  
 في النهر بأن تقديم الرابعي ونسبه له تعالى لهداية يؤذن ترجيحه وحقه في النهاية وقال فاصحاحه ان الاولى  
 ولم يذكر في شرح الجامع الصغير غيره والاول المدعاة بخلاف الزوج وقيل يقرع بينهما اه قالت بقى  
 ما ذالم يعلم مهر المثل كيف يحد عمل والظاهر أنه يكون القول للزوج لانه مكررا لزيادة كانه قدم فيما دالم  
 يوجد من يمانه اتأمل (قوله وبدته مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وختم به في الملتقى وكذا في باقيهما  
 وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بينهما أيضا لانهما أظهرت شسبهما يكن طاهر ابتداء فلهما كفي الصهر  
 (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) أي والظاهر مع من شهده مهر المثل ط (قوله وان كان الخ) هذا بيان  
 الثالث الاقسام في قوله فالقول لمن شهده مهر المثل وقوله وان أقاما البينة الخ فانه اذا لم يقيما البينة أو أقاماها  
 قد يشهد مهر المثل له أو لها أو يكون بينهما تقدم ببيان القسمين الاولين في المسئلةين وهما في باب الثالث  
 وقوله فان اختلفا راجع الى المسئلة الاولى وقوله أو برهما راجع الى المسئلة الثانية لكن كان عليه حذف قوله تعالى  
 لانه اذا برهما لا يتعالم (قوله تعالفا) فان شكل الروح يقضى بألف وخمسةائة كما لو أقر به للتصريح  
 وان سكنت المراءة وحسب المسمى ألفا لانها أقرب بالحظ كذا في العماية واعترض في السعدية بأنه اذا سكت  
 يقضى بألفين على ما عرف أن أيهما شكل لزمه دعوى الآخر اه وصورة المسئلة في ما اذا ادعت الا لغير  
 وادعى هو الالف وكان مهر المثل ألفا وخمسةائة (قوله قضى به) أي مهر المثل لكن ادبر هنا بخبر الروح  
 في مهر المثل بين دفع الدراهم والديار بخلاف التحالف لا بينة كل واحد منهما ما بقي تسوية الآخر فلا  
 العتد من التسمية في مهر المثل ولا كذلك التحالف لان الزوج قد يقر به الروح يحكم الاتفاق  
 والرائد يحكم مهر المثل بغير ونسبه فيه (قوله وان برهن أحدهما الخ) أي فيما اذا كان مهر المثل بينهما  
 وبين من هذا قوله قبله وأي أقام بينة قبلت شهده مهر المثل أو لا فان قوله أو لا صادق عما اذا شهداها أو كان  
 بينهما (قوله لانه يورد دعواه) أي لا البرهن أظهر دعواه أو صحها باقامة برهانه ط (قوله وفي الطلاق) مقابل  
 قوله حال قيام السكاح (قوله قبل الوطء) أي أو الطلقة شهر (قوله لكم متعة المثل) ويكون القول لها ان كانت  
 متعة المثل كمنصف ما قالت أو أكثر وله ان كانت المتعة كمنصف ما قال أو أقل وان كانت بينهما فالتفاوت في  
 المتعة وهذا أي يوسف القول له قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة الا أن يدكر ما لا يفسد مهر أو متعة  
 لها كذا في الملتقى وشيخه وذكر في البحر ان رواية الاصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر  
 من غير تعظيم للمتعة وأنه حكم في البدائع وشرح النهاوي ورجحه في الفتح بان المتعة موجبة فيما دالم تكن  
 بينهما أو متعة ما على التسمية في الباب فاعلم ما اتفق عليه وهو نصف ما أقر به الزوج ويخالف على نصف دعواه  
 الزانية اه والظاهر ترجيح قول أبي يوسف لكن نقضه في الفتح بعد ذلك ونسبه فيما عاينه على البحر (قوله  
 في المسمى دينه) وهو ما يشهد في الدمة فيمن يمل بالوطء كالنكاح والمزور والمذور وع كانهما

(اجساما) ان استلغا (في قدره)  
 حال قيام السكاح فالقول  
 لمن شهده مهر المثل  
 بيمينه (وأي أقام بينة  
 قبلت) سواء (شهادة  
 المثل له أو لها أو لا ولا  
 وان أقاما البينة فيبنتها)  
 مقدمة (النشهد مهر المثل  
 له ويثبت له مقدمة (ان  
 شهد) مهر المثل (لها) لان  
 البينة لا يثبت خلاف  
 الظاهر (وان كان) مهر  
 المثل (بهما متعالمات  
 ساقا أو رها قضى به وان  
 برهن أحدهما قبل برهانه)  
 لانه يورد دعواه (وفي الطلاق  
 قبل الوطء لكم متعة المثل)  
 للمسمى دينه











زوتت نفسهما وقد كان شرطه ونسج أيضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اهـ وقوله لا يرجع  
 اذا تزوجت نفسهما الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجت ولم يشترط وقوله وان أبت الخ يفهم منه  
 انما ان أبت وقد شرطه يرجع فصار حاصلها القول الثاني انه يرجع في صورة واحدة وهي ما اذا أبت  
 وكان شرط التزويج ولا يرجع في ثلاث وهي ما اذا أبت ولم يشترط أو تزوجت وشرطه أو لم يشترط وهذه  
 أربعة أقوال كلها معتمدة وكذا المصنف في شرحه ان المعتمد ما في حصول العمادى أعنى القول الثالث وان  
 شيخنا صاحب الهمزة فى به اهـ ذات والذي اعتمدته في النفس الامار قاضيه ان هو القول الاول فانه ذكر أنه  
 ان شرط التزويج لا يشترط فاسد والافان كان معروفا وقيل يرجع وقيل لا ثم قال وينبغي أن يرجع  
 لانه اذا علم أنه لو لم تزوج لا يقع عليها كان غيره الشرط كالمسئلة ترض اذا أهدي الى المقرض شيئا لم يكن  
 أهدي اليه قبل الاقراض ذكره واما وكذا القاضى لا يجب الدعوى الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم  
 يكن قاضيا لا يهدى اليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اهـ وأيده في المسير ينفى كتاب  
 النفقات وأقضى به حيث يستلزم من شرط امرأة أو أنفق عليها وعلمت أنه ينطق ليتزوج جهات تزوجت به  
 وأجاب بأنه يرجع واستشهد له بكلام قاضيه ان المدكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه ولا يبي أن يهدل  
 به اهـ (تمت) \* أفاد ما في المسير به حيث استشهد على مسئلة الخطوبة بعبارة الطائفة أن الخلاف  
 الجارى هنا جار في مسئلة الخطوبة المارة وان ما صرح بها من أنه استرداد الماسم دون الهالك والمتهالك  
 خاص بالهدية دون النكحة والكسوة ولا شأن بأل المنة في الخطوبة أيه الا أن أثره لا يكون في مائة مائة يجرم التصريح  
 بمسألة تهليل التأثير للشرط وعدمه وكونه شرطا فاسدا وكون ذلك رشوة كما علمت من تعاليل الاقوال وعلى هذا  
 مما يقع في قرى دمشق من أن الرجل يخطب امرأة أو يصير يكسوها ويهدى اليها في الاعياد ويعطيها دواهم  
 للمنفقة والمهر الى أن يكملها المهر ويعد عليها اليه الرافق باذنت أن تزوج به ينسب أبى يرجع عام ابهر  
 الهدية الهالكه على الاقوال الاربعة المارة لا بد من مشروط بالتزويج كالحققة فاصححان فيما مروى بقى ما  
 ما أنت فعلى القول الاول لا كلام في ان له الرجوع أه على الثالث فهل يلحق بالامانة أمه وينسب الرجوع  
 لان الظاهر ان على القول الثالث انه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزويج كما يفهمه ما في طوى الراهدى  
 بر من البرهان صاحب المصنف بعثت الصهرة الى بيت انثى ثانيا لا رجوع لها بعده ولو قامت ثم سئل فقال لها  
 الرجوع لو قامت قال الزاهدى والتوبى اننا لمع الاول قبل الرافق ثم حصل للرافق وهو كالهبة بشرط  
 العوض وقد حصل فلا يرجع والثاني بعد الرافق فترجع اهـ وكذا لم أر ما لو مان هو أو أى دل على الرجوع  
 (تمت) \* لم يذكر ما لو أنفق على زوجته ثم تبى فساد النكاح بأبشهاد وبالرصاص وورق بينهما فى الشهيرة  
 له الرجوع بما أتى بفرض القصاص لا تبى أنما أخذت بغيره ولو أنفق بالافرض لا يرجع بشئ (قوله  
 بشرط أن يتزوجها) الاول أن يقول بما مع أن يتزوجها كما عرف البحر (قوله ما لقا) تفهيم الاطلاق  
 في الموضوعين = مستبعدا دل عليه كلام المصنف في شرحه بشرط التزويج أو لم يشترط ولذا قلنا الاول أب بقول  
 بما مع أن يتزوجها لانه لا إطلاق المدكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في شرحه وقال  
 في الفيض وبه يقتضى (قوله وان أبت) كانت معناه لا أى لانه ابا حجة لا تعلق أولاد به مجهول لا يعلم قدره نأمل  
 ولا يفتار وجه عدم الرجوع في الهدية الهالكه أو المستهانة على ما قلنا من عدم الفرق بين الخطوبة والمعتدة  
 (قوله بغير عن العمادية) صوابه مع عن العمادية فان ما فى المتن عزاه الى المصنف الى الحصول الى عمادية وهو  
 القول الثالث من الاقوال الاربعة التى قدمناها وأما ما فى البحر فهو القول الاول والقول الرابع ولم يذكر  
 القول الثالث أصلا ولا وقع فيه العز والى العمادية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف  
 مستقرا أن الأب يهدى فيماله جهازا لعارية كإحدى كرهه أو كان يهدى ما أتى به كرهه هنا ويمكن أن يكون  
 هذا بيان حكم الهدية والآن يبين حكم القضاء (قوله فى ههنا) احتراز عما لو سألها في سر من ماله فانه

(ها) بعد  
 لا رجوع  
 الرجوع  
 أكان  
 من  
 ع المبتغى  
 وسألها  
 رادها  
 ن سألها  
 نفس به



[illegible][illegible]

مالو حرت العادة بآراء الكل ولا يتعاقب به سق ورتنه بل يكون كماله للاب والله تعالى أعلم (ببيه) \* ذكر  
السير في شرح الاشياء ان ما ذكره في مسئلة الجواهر انما هو مما اذا كان الرابع من الاب املومات اذعت  
ورنه ولا خلاف في كون الجواهر لثاني الولو الحبيته هرايته ثم مات فطالب بقية الورثة العشرة كان  
الاب اشترى لها في صغرها اوفى كبرها وسلم لها في حجة فهو لها خاصة اه قات وفيه ان لا كلام الولو الحبيته في  
الاشياء المشتهة بالشرع للصغيرة والتسليم لو كبرت ولا فرق فيه بموت الاب وحيايته ويدل عليه ما مر من قول  
المصنف والشارح ليس له الاستدانة من اول الورثة بعد واما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء  
او التسليم والاعتدال الماعلى المعروف كالمثل ولا فرق في ذلك ايضا بين موت الاب وحيايته ودعوى ورثته  
كدعواه في امل (قوله كملو كان الخ) والطاهر ان امكن التمييز ما زاد على ما يجوز به مثله اكان القول  
قوله فيه والا فالتقول قوله في الجرح رضى (قوله والام كلاب) - زاه المصنف الى فتاوى قارئ الهداية وكذا  
في هاتين وجهان كيا باني (قوله وكذا اولي الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح معانيها حيث قال ويحيى  
اب يكون الحكم فيم ياتدعي الام وولي الصغيرة اذ اوجها كما سطر لجران المعروف في ذلك لئلا يكون قال اس الشحنة  
في شرحه قات وفي الولي عندى بنار اه وتردد في البصر في الام والجد وقال ان مسئلة المد صارت واقعة الفتوى  
ولم يفسد فيها نقلا وكتب الرولى اب الذي يظهر بساى الرأى ان الام والجد كلاب الخ (قوله واستحسن في  
الامر) حيث قال وقال الامام قسما وصحاح وينبى اب يقال ان كان الاب من الاثر احكامه قبل قوله انه عارية وان  
كان من لا يجوز المنة بل ذلك قبل قوله وهذا لعمري من الحسن يمكن اه قات ولعل وجه استحسانه مع  
انه لا يعبر القول المعقد انه يفصل له وبيان ان يكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض الادانما هو في غير  
الاشراف (قوله وعلمه) عطف بمسير فالمدار على العلم والسكوت بعده وان كان عابا (قوله ورفعت الى  
الروح) قيد به لان تعليق الابعاء بالتسليم وهو عارية في عادة الراف لانه حينئذ يرا الجواهر بيد هاتهم  
(قوله ما هو معناد) مفهومه انه لو كان رائدا على المعتاد لا يكون سكوتا وصافه من وهل تضمن الحل او قدر  
الرائد محل تردد وخم ط بالشافى (قوله السبع والثلاثين) قال ح قد بناها في باب الولي عن الاشياء (قوله  
على ما في رواه الجواهر) أى حاشية الاشياء لا تشخص صالح اس مصنف التو ويرفاته راد على ما في الاشياء ثلاث  
شجرة مسئلة ذكرها الشارح في كتاب الوصف ح (قوله يلقى به) الضمير في عبارة البحر من المتعنى عائا الى  
ما منه الروح الى الاب من الدراهم والديار ثم قال والمعتبر ما تجد الزوج لا ما يتجد لها اه قات وهذا ما مر  
بسمي في عرف الاعاجم بالتسليم كيا باني (قوله الاداسكت وطويلا) قال الشارح في كتاب الرقع ولو سكنت  
بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك انه لم يكن له ان يخاضع بعد ذلك وان لم يتجد له شيء اه ح وأشار بقوله يعرف  
الى ان المعتبر في المول والقصر العرف (قوله امكن في النهر الخ) ومثله في جامع العصولين واما ان السكك  
من فتاوى طه بر الدين المرغماني وبه ائقي في الحامدية قات وفي البرار بة ما يبعد التو وحيث قال تزوجها  
را - مطا حاشية لاثنا آلاف دينار المستجاب وهي بسم و لم يعط اه الاب جهازا ائقي الامام جمال الدين  
وصاحب المحيط بأب له معاملة الجاهل من الاب على قدر العرف والعادة او طالب المستحسن قال وهذا اختيار  
الائمة وقال الامام المرتضى اني لا يرضع بشي لاب السالك في السكك ثم يرمقه ود وكان بعض ائمة  
شوارزم يترفع بان المستحسن هو المهر المجل كذا ذكره في السكك وغيره وهو مقابل بنفس المار ائقي ما كذا  
حيث نفس السكك استيفاء فكيف يملك الزوج طالب الجاهل والشئ لا يقابله عوضا وأجاب عنه الفقيه نا فلا  
عن الامانة ان المستحسن اذا اذن بح في العقد فهو المجل الذي ذكرناه وان لم يدرج فيه ولم يقد عليه فهو  
كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه واهذا قلنا ان لم يذكر في العقد وزنت اليه الجاهل وسكت الزوج  
انما لا يملك من دعوى الجاهل لانه لما كان متقلا وسكت زمانا يصلح للاختيار ولان اب العوض لم يكن الجاهل  
اه حاشية له ان ذلك المجل لا يلزم كونه هو المهر المجل فاحشا كملوه في كلام السكك حتى مرد انه قابل

كملوه كان أكثر مما يعبر  
به منها (والام كلاب في  
قبولها) وكذا اولي الصغيرة  
شرح وجهانية واستحسن  
في المهر تبعا لاختلاف  
الاب كان من الاشراف  
ميراث قوله انه عارية (ولو  
دفعت في تجهيزها لا يستأجر  
شعباء من أمتعة الاب  
عوضا عنه وكن ساكنا  
يرفع الى الرجح بل ليس للاب  
ان يسترد ذلك من ابنته)  
لم يران العرف به (وكذا لو  
تفقت الاثم في جهازها  
أهو معناد والاب ساكت  
تضمن الام وهما من  
لمسائل السبع والثلاثين  
في الثمان والاربعين على  
اقتروا الجواهر التي  
تكون فيها كالمطوف  
(مخرج) \* لو رقت اليه  
الجواهر اياق به فله مطالبة  
اب بالتعدينية زاذ في البحر  
بن المبتنى في الاداسكت  
ويلا فلا تحصى مثله اكن  
النهر من البرازية العصب  
لا يرضع على الاب بشي  
بن المال في السكك تحسب  
تصود





قبل الاسلام اجبرت على القبول لان القيمة لها حكم العيب وكانت من موجبات تلك التسمية وبالإسلام تعدد  
أحد القيمة وأوجب ما ليس من موجبات أو هو مهر المثل وهذا يدل على أن قيمة النكاح يدل على المهر المثل  
عنه ولذا اجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لا بعده بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يتجانب عما  
من آخر الزكاة في باب العائش من أن حوزا القيمة في الدار ضرورة حق الشايح ولا ضرورة الامكان  
انجاب مهر المثل (قوله الوطع في دار الاسلام) أي اذا كان يعبر به لك العيب واحترق عن الوطع في دار الحرب فإنه  
لا بأس به وأما المهر فلم أره (قوله الأبي مستأجر) كذا في الاشتباه من النكاح وفيها من أحكام عيب وبه لا شبهة  
ان المستأجر يملك مسائل فردا على ما هو المهر الذي إذا تكلمت بعيره مهر ثم أسلمها وكأني أريد أن لا مهر فلا مهر  
والسبب إذا روي أمته من غيره والاصح أن لا مهر والعدا إذا ما في سببته شبهة فلا مهر أخذ من قولهم  
بسياسة لها أن الولي لا يزوج إلى عبده فينكح كذا لو وطئ حرة أو وطئ الجارية الموقوفة عليه أو وطئ  
المهرية بأن الراهن طامنا لم يل قال ينبغي أن لا مهر في الآية الأخيرة ولم أره الآن اهـ ونقل ح عن حدود  
البحر في نوح ما لا حد فيه شبهة لخلل ابن من هذا النوع وطاعة المبيعة فاسد أقل القبض لاحد في بقائه المالك أو  
بعده لأن له في المبيع فله حق المالكين وكذا المبيعة بشرط الخيار للبائع له فاعلم ذلك أو لا تستمرى لان الم  
تخرج عن ملكه مال كذا اهـ قال ح وهل لا مهر في هذه الاربع اطلاق الشارح بشعرنا للشفاير اجمع  
قلت أما الأولى ودانها في مسئلة بيع الامتة قبل التسليم ولا مهر ومنها المبيعة بخيار للمائع لان وطأها يكون  
في بيع المبيع أم المبيعة فانه ما بعد القبض فيجب لزوم المهر لوقوع الوطع في ملك غيره وكذا المبيعة بخيار  
للمشتري أن يأمره بالبيع فافهم (قوله ح سى سكيح الخ) في الحماية المراهي اذا تزوج بلا ادب وليس له امرأة  
ودخل بها فزوجه كذا هو كذا قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقربا أما إذا كان الصبي أو أمها العتق فلا ينكحها  
زوجه من نفسه ما دام معها فلها بالنكاح لا يحد فقدر صفت بمطالاب حها اهـ وكذا الورثي بثيب وهي بائنة ولا  
حد عليه ولا عتق أو يكر بالعتق دعت له ونسبها أو زال عذرهما وعليه المهر ولو مكره أو مكره أو مكره أو مكره ولو  
بأمرها عدم صحة أمر الصبي غير في اسقاط حقتها وأمر الامتة في اسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقراره بالزنا  
اهـ هدية مخصصة (قوله و نافع أمته) أي اذا وطئها قبل التسليم إلى المشتري لا حد عليه ولا مهر لانه من  
شبهة الخلل لكونه في ضمان ويدها ذلها كتب عادت إلى ملكه وأطراح بالصلوات والزوج عليه المهر استحققة  
(قوله وبه قط) أي من التي ترى ويشتهل الخيار كالأول أو الثاني أو الثالث (قوله والأدلة) أي وار لم  
تسكن بكمارة فلا يستقط شي ولا يخرجه أيضا وروى عن الامام انه الخيار ولو الجنية (قوله نافع حها ربه الخ)  
تقدم الكلام عام أول الباب (قوله لابي الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستحق بها كفى الهندية  
عن الخصيس والصغيرة تعبر قيد في الهدية للاب والحد والقاضي قاضي صدق البكره بيرة كانت أو كبيرة الا  
إذا تم توهي بالعتق صحت التسمية وليس له يرهم ذلك والوصي يملك ذلك على الصبييرة والاب البالغة حق  
القبض لها دون غيرها اهـ ونقل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحيثما  
في مطالب الام اذا بلغت دون الزوج كما أفاده في الهندية ط قلت أي مطالب الام اذا ثبت القبض بغير اقرار  
الام لم يفي البرازية وغيرها أدركت وطأست المهر من الزوج فادع الزوج انه دفعه إلى الاب في صهرها أو أقر  
الاب لا يصح اقراره عاين لأنه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا عاك الاقرار بها وبأنخذ من الزوج ولا يرجع  
على الاب لأنه أقر بقبض الاب في وقت له ولا يحد فحسبها الا اذا كان قال عنه ما لا ينسب أو أثبت من مهرها ثم  
أنكرت البتة الرجوع عنها على الاب اهـ وفيها قبض الولي المهر ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت  
بكر لأنه يلى القبض لا الرد ولو يصدق لأنه أمين ادعى رد الامانة اهـ وفيها قبض الاب مهرها وهي بالعة  
أو لا يجوزها أو قبض مكان المهر ديتا ليس لها أن لا تخير لان ولاية قبض المهر إلى الأباء وكذا التصرف في  
اهـ كفي في الهندية لو قبض بهم البالغة فبينة فلم يرض أن يرضى عن المهر في ذلك بإزاله والأفلا ولو يرضى

الوطع في دار الاسلام لا يجوز  
من حد أو مهر الا في مسئلتين  
سكيح بلا اذن وطأ وسته  
و نافع أمته قبل تسليم  
ويستعاض من الثمن ما قبل  
الكمارة والأفلا نافع  
سار به مع أخرى فأرألت  
بكرتها الزمها مهر المثل  
لأبي الصغيرة المطالبة  
بالمهر والزوج للمالبة  
بتسليمها استحققت الرجل

م قوله ولو وجب عليه المهر  
استحققة أي لأن المهر يصير  
من الزوائد المنفصلة وهي  
مستلزمة لمن يدهي ضمان  
فكانت أو جبتا المهر عليه  
له

مطالب لابي الصغيرة المطالبة  
بالمهر

















لا يقتضي الذكران وكذا اذا قال تزوج امرأة لاني قول امرأه اسم لواحدة من هذه الجانس بحر عن الدائع  
(قوله وان نوى مرارا الخ) أي لو قال العبد تزوج ونوى به مرة أخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى ثنتين  
يصح لان ذلك كل نسكاح العبد اذا العبد لا يملك التزويج بأكثر من ثنتين بحر عن شرح المعنى للهمدي وحاصله  
أن الأمر يتضمن المصدر وهو الفرد الحقيقي أو الافتراضي أي حله ما عدا كونه دور العدد المحض كما قالوا في طلاق  
امرأتى ولو نوى الواحدة أو الثلاث يصح دون الثنتين (قوله وكذا التوكيل بالنسكاح) بأن قال تزوج لي امرأة  
لا أعلم أن تزوجها إلا امرأته واحدة ولو نوى المولى كل الأربع ينبغي أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل  
بنفس النسكاح في حقه ولكن ما طفر تباله قل كذا في شرح المعنى لله سدد في بحث الأمر بحر فادهم لكن  
بأنه الأربع اسم أصح إذ لم يقل امرأة أمالوقاله كما هو تصور المستعمل فله فلا كما أفاده الرجوع ويؤيده ما  
أنفق من البدائع من أن المرأة اسم لواحدة من هذه الجانس (قوله بخلاف التوكيل به) أي توكيل من يريد  
النسكاح به وهذا أمر نكح بقول المصنف والادب بالنسكاح به علم من علمه فانه (قوله بأنه لا يتناول الفاسد)  
لان النسكاح الفاسد ليس بنسكاح لانه لا ينبغي شيئا من أحكام النسكاح وهذا الوجه لا يتزوج وتزوج نسكاحا  
فاسدا لا يثبت بخلاف البيع يجوز في قول أبي حنيفة لان الفاسد بيع يفيد حكم البيع وهو المالك ويدخل  
في عين البيع فيثبت به حايبة (قوله به يعني) عبارة البحر فلا ينتهي به اتفاقا وعينه العتوي كافي المصنف وأستعمل  
الشارح اتفاقا لاقوله وعليه الفتوى به في خلافه وأرجاعه من حيث هو إلى الاتفاق فيستلزم انظر ادلا معني  
للاقتضاء بالاتفاق فاعهم (قوله لا يملك البيع) لانه قد يكون له غرض في الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد  
العقد فانه لا يلزم الا بالوطء وفي الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد ويتأكد بالوطء والموت ولو بدون وطء ففيه  
الزام على المولى كل عام ياتر منه وهذا يؤيد ما بحثناه في البحر كما مر من قوله وصح البيع أيضا (قوله بخلاف  
البيع) أي بخلاف التوكيل ببيع فاسد فانه يملك البيع الفاسد ببيع حقيقة لا فادته المالك بعد  
القبض بخلاف النسكاح الفاسد كما مر (قوله الادب في النسكاح) الاول بالنسكاح بالبيع والمراد الاذن للعبد  
المصور وهو فلك البحر واسقاط الحق لان العبد له أهلية التصرف في نفسه وانما يحرم عنه خلق المولى فبالاذن  
يتصرف لنفسه باهلية ويستدركه والافعى هو توكيل وابانة كما سيأت في باب ان شاء الله تعالى والظاهر ان  
هذا غير خاص بالعبد لانه يقال اذن لزيد بأكل طعماني أو بسكنى دارى فففيه فلك بحر واسقاط حق وكذا  
يقال اذن له ببيع دارى ويكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وان لم يكن الاذن للعبد توكيلا بل  
لما علمت من أنه بالاذن يتصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله والتوكيل بالبيع) أي توكيل  
أجنبي به وقول البحر أشار المصنف إلى أن الادب بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا  
لأنهم ان الاذن هو التوكيل لكن قد علمت أنا ليس عيبه مما قلنا بل قد يطلق عليه في راده الادب الذي يعني  
توكيل الأجنبي لادب العبد بأمر (قوله والنسكاح لا) أي والتوكيل بالنسكاح لا يتناول الفاسد كما مر (قوله  
والبيع على نسكاح) كما اذا حمل لا يتزوج فانه لا يثبت الا بالبيع وأما اذا حمل به ما روج في المصنف فانه  
يتناول البيع والفاسد أيضا لان المراد في المستقبل الاعراف وفي المصنف وقوع العقد بحر عن المسوط  
(قوله وملاحة) يقال على قياس ما تقدم ان عينه في المصنف معقده على صورة الفعل وقد وجدت بخلافه في  
المستقبل فمعه على المنهية لأرباب وهو لا يحسن بالفاسد وهو لها الصوم والخط ط قلت وسيسأت في  
الامانة حلف لا يصوم حيث يصوم ساعة بنسبة وان أفعل لوجود شرطه ولو قال صوما أو يوم ما صمت يوم  
وحيث في لا يصلي ركعة وفي لا يصلي صلاة بفتح وفي لا يصلي لا يثبت حتى يقف به مرة عن الثالث أو حتى  
يؤفد أكثر الطوائف عن الثاني له وبه علم أن المراد بالبيع في المستقبل ما يثبته في الفعل الموقوف  
على ما يشرع شرعا وذلك في الصوم ساعة وفي الصلاة ركعة وان أفيد به تأويل (قوله مع) أي  
النسكاح لا يثبت على ما في الرقعة وهو باق بعد الدين كما هو قوله بحر (قوله وسأبى العزماء) أي أحساب

وان نوى مرارا ولو مرتين  
يصح لان ما كل نسكاح العبد  
وكذا التوكيل به بالنسكاح  
بخلاف التوكيل به فانه  
لا يتناول الفاسد ولا ينتهي  
به يفتى والتوكيل بنسكاح  
بفساد يملك البيع بخلاف  
البيع ابن مالك وفي الاشياء  
من قاعدة الاصل في الكلام  
الحقيقة الاذن في النسكاح  
بالببيع والتوكيل بالبيع  
يتناول الفاسد والنسكاح  
لا واليمين على نسكاح وصلاة  
صوم ورجوع وبيع ان كانت  
على الماضي يتناول وان  
بفساده أو دون ما يوافق  
سأبى المرأة (العزماء  
بمعنى مثلها)





مقتضاها بغير اشتراط التبرئة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي اختياري لانه لا يجب الا بفعله  
 سيرا انه اذا لم يفعله لا ثبت متعلقه أي حسي نفس الموعود به فتح لم يمتصا وأقره في البحر والهر ومعه حتى وجوب  
 الرضا به انه شرط غير باطل لسكن لا يلزم من صحة وجوده بغير اشتراط الحرية لسكن يقدم التصريح بانه  
 باطل وكذا صرح به في كافي الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا يمكن أن يستخدم  
 أمته ولعل على معنى وجوب الوفاء أنه واجب ديانة ومعنى بطلانه أنه لا يلزم قضاءه على \* (نفيه)  
 قال في البحر وفيد الرب في الفتح بالمرسوق لو كانت عدا كانت الاولاد عديداً بعد ما سلافاً لمحمد اه  
 وفارويه ح بان التعليق المعنوي وجود قلت وهو الذي يظهر وهذا التقدير غير معتبر المفهوم ولد المريد  
 في كثير من الكتب وأماما ذكره في الهرم من اختلاف ما عدا أنهم ذكره في مسئلة العبد المعروف اذا  
 تزوج امرأته على أنها حرة فظهرت أمة بخلاف الحر المعروف وان أولاده أحرار بالقيمة انما ظاهر أن ما في  
 الهرم سبق فافرق بينه وبين قوله في المهر ورثم قال وفيد الرجل في الفتح الح باشتاء عليه مسئلة بطلان  
 فافرق بينه وبين قوله (قوله حرية أولادها) أي أولاد القصة ونحوها وقوله في أي في النقد والمظاهر أن اشتراطها بعده  
 كذلك ويحرم ط (قوله في هذا السكاح) أمالوطانها ثم نسكها نازا بهم أرفاء الا اذا شرط كالاول ط  
 (قوله والتر وبيع) مضاف على قول ط وهو أسس من قول ح ان مضاف على الشرط (قوله على اعتباره)  
 حال من التزوج والهاء للشرط ح (قوله وهو معنى الح) جبراً ح فكأنه قال ان ولدت أولاداً من هذا  
 السكاح فهم أحرار ط (قوله ومفاده) أي هذا التعليق المذكور ودلالة الان المعلق قبل وجود الشرط عدم  
 ولا بد له من بقاء الملك عند وجود الشرط وهذا البحث لصاحب البحر وأقره عليه أنوه في المهر والمقدسي  
 وقال في البحر وقد ذكر ذلك في البسوط في التعليق مرياً بقوله كل ولد له يد مذهب حرقه قال لو مات المولى  
 وهي حلي لم يعتق ما قلده الملك لان انتقالها لورثته ولو باعها المولى وهي حلي صار بيعه فابطلت بطلان  
 تعتق اه الآن يفرق بين التعليق صريحاً والتعليق معنوي ولم يظهر لي إلا أن اه قلت يظهر لي الفرق بينهما  
 من حيث أن هذا التعليق المعنوي تعاقبه حق الروح في حين العقد المقصود منه إصالة الولد والرقيق ميت  
 حكمه صار المقصود به إصالة الحرية الراد فلا يكون في حكم التعليق الصريح فلا يبطال به والملك المولى وبطلان  
 المكاتب وان هذا الكتاب معارضة وهو متضمن لتعليق العتق على أداء الدار ولا يبطال به والتعليق الضمني  
 بموت المولى المعلق وإيضاح أن المهر والذى تزوج امرأته على أنها حرة يكون شارطاً بشرطه أولاداً معنوية فاداً  
 ظهر أنه أمة تكون أولاداً حراراً مع هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسئلة ما وقع شرط الحرية مع المولى  
 من بعد ادلائل حاله عن حال المهر وفتاوى (قوله ولادى الروح الح) هذا ذكره في المهر بحثاً وقال انه  
 حادثة الفتوى واستنبطها مما في جامع المهر وليس في المهر ولو ادعى أنها حرة على أنها حرة وكذا المولى فان  
 برهن فالاولاد أحرار بالقيمة والاساقب المولى لانه ادعى عايشه ما لأقره لزمه فاذا سئل بحلف (قوله لكن  
 لا نفقة الح) لان اجزاء الاحتباس ولد الم تحب نفقة الناشئة والجامعة مع غير الروح والمصوبة والمحبوسة بد من  
 ما عدا حتى وعطف السكينة على النفقة مطلقاً على علم لان النفقة اسم لها ولا يعلم والسكينة (قوله  
 ولا ينفقها) معنى على ما مر عن نفقات المهر وفد كفي البحر أن النفقة أي العبد برفق كونه في بيت  
 الزوج لا يلا ولا يهر الا استخداماً لها اه ويأتي مثله قريباً (قوله فارعة عن خدمة المولى) طاهره أنه  
 لو جسداهم مشغولة بخدمة المولى في مكان حال ليس له وطؤها ولم أره من يحا وقد يقال ان كان استباحه  
 لا ينفق من خدمة المولى أي حله لانه يظهر بحقه شبيهة بغير حق المولى لاسيما والمدة قصيرة ط (قوله ويكفي  
 في تساقطها) أي الواجب بغيره هو هذا المعنى لا ينافي عدم وجوب التبرئة كما أوضحناه قبل (قوله  
 أو ينفقها) أي المهر (الح) هذا ما تقدم قريباً من البحر انه النفقة قال ح وتكون نفقة المهر على السيد  
 ونفقة المهر على الزوج كفي المهر يستثنى من النفقة (قوله وان أبي الزوج) أي وان أوفى المهر بتمامه لان

في هذا المصباح لان قول  
 المولى الشرط والتزوج على  
 اعتباره هو معنى تعليق  
 الحرية بالولادة فيصح فتح  
 ومفاده أنه لو باعها أو مات  
 عنها قبل الرضخ فلا حرية  
 ولو ادعى الزوج الشرط ولا  
 ينفق له مضاف المولى من  
 (لكن لا نفقة ولا سكي لها  
 الا بها) بان يندفعها اليه ولا  
 ينفقها (وتخدم المولى  
 ويطلق الزوج ان يفر بها  
 فارعة) عن خدمة المولى  
 ويكفي في تساقطها قوله متى  
 ظلمت رتباً وطناً من  
 (فان توافها ثم وبيع) منها  
 (هذه) رجوعه لانه حرة  
 (وسقطت) النفقة (ولو  
 خدمته) أي السيد بعد  
 التبرئة (بلا استخدامه)  
 أو استخدمها ثم أزالها  
 ليهتزوج بها (بلا)  
 تسقط ايضاً التبرئة (وله)  
 أي المولى (السفر بها) أي  
 بأمره (وان أبي الزوج)  
 يظهر به





التوقف على اذنها لعقد الكتابة وقد زال بقي انما من جهة السيد وهذا هو الوجه وكذا راما بقوله الماهون  
الساهين وودهم في النهر بأنه سوء أدب وعاطا أما الاول فلان المسئلة صرح به الامام محمد في الجامع الكبير  
فكيف يسبب السهو اليه والى مملديه وأما الثاني فلان محمد ارجه الله على اتوجه على احارة المولى بأنه تحدده  
ولا يهلم تسكن وقت العقد وهي الولاة بالعمق ولذا لم يكن له الاحارة اذا كان لها ولي اقرب منه كالاح والعم وصار  
كالشريك الى آخر ما قدمناه من شرح الحيط قال وكثيرا ما يهـ ترص الخطي على المصيين اهـ وهذا له  
في النهر والشري نملايه وتشرح الباذا في واحاب العلامة المقدسي بان ما يحثه الكمال هو القياس كما صرح به  
الامام الحصري في شرح الجامع الكبير واذا كان هو القياس لا يقال في شأنه انه عاطا وسوء أدب على ان  
الشخص الذي بلغ منه الاجتهاد اذا قال مقتضى النحر كذا الشيء هو القياس لا يرد عليه بان هذا مقول لانه  
انما يشرح الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضي على المذهب اهـ والذي يروي عنه سوء الادب في سفي  
الامام محمد انه من ان الفرع من شريعات المشايخ بدليل انه قال في صدر المسئلة وعن هذا الاستطرافت مسئلة  
نقلت من الحيط هي ان المولى اذا زوج مكاتبه الصغيرة الى ان قال هكذا التوارد هـ الثالث ارجح هو ما يدل على  
انه من أنهم اغبره مصوص علمه قالان بسبحس الفان هذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قيد بالقيل لانه  
لو باعها وذهب بمشتري من المصرا أو سبيها ووضع لايصل اليه الروح لا يسقط الهرب بل تسقط المطالبة به الى  
ان يحصرها وفي المطالبة لو اقبلت بلاه اذ اقلها بالم تحصر في قيس قول الشيخين نمر وكالقتل مالوا بقتلها  
قبل الدخول فاختارت المهرقة وفيد المولى لا يقتل غير لا يسقط به المهر اذ اقلها بالامة لانه لو قتل المولى الروح  
لا يسقط لانه تصرف في العاد دون المعقود عليه وأراد بالامة القمة والمردوة وأتم الولد لان مهر المكاتبه لها  
لاله ولي لا يسقط بقتل المولى اياها نمر وكالكتابة المأدونة المدبونة على ما سجي (قوله قتل الوطء)  
أي ولو حكا نمر لما سمر مرارا ان الحلو الصبيحة وطء حكا (قوله ولو حكا) أي أو سبيها وهو مقتضى  
الاطلاق نمر (قوله ولو سبيها) أي المخرى بالاول نمر (قوله على الراجح الخ) ذكر في المصنف فيه قولان  
وفي الفتح لم يكن من أهل الجوارف ان كل صبيار روح أمته وصبيها فلا يوجب أن لا يسقط في قول إلى  
جميعه بخلاف الحره الصغيرة اذا رتت يسقط مهرها لان الصغيرة العادلة من أهل الحارة على الردة بخلاف  
غيرها من الافعال لانهم لم تحظر عليها الردة بخلاف غيرها اهـ فترجى عدم السقوط نمر قال الرشي لكن  
المصنف من أهل الجوارف في حق العناد ألا ترى انه يجب عليه الدية اذا قتل والصبيان اذا اذلف والموت  
ماله ولذا ترك التقييد بالكاف في الهداية والوقاية والدرر والمقتى والكفر والدليل بعصده وفيهم الاسوء  
الطبيسة (قوله سقط المهر) هذا عدمه بخلافه لانه مع المدل قبل السبايم يجازي بجمع البديل وان كان  
مقبوضا لم يرد جميعه على الروح نمر (قوله كسرة ارتدت) لان المهر فحقت من قبلها قبل نمر والمهر  
قيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) لخطار الردة عليها بخلاف غيرها من الافعال كما مر (قوله لاله لاله) ذلك القتل  
امرأة أي القتل المدكور وهو ما يكون قبل الوطء قال في المهر لان صبيها الحره على نكاحه رضى أمه كما  
الدينياو بتسليم انها ليست هدر اذ قتلها نكحها تلويت بعد الموت وبالموت صار للورثة فلا يسقطه وادالم يسقط  
مع أن الحق لها أو لا لعدم السقوط بقتل الوارث أولى اهـ (قوله ولو امرأة) لان المهر لا يملكه المولى بوجده مع  
المدل نمر قال ح حاصل ما يذهبهم من كلامهم ان العلة في سقوط المهر امران الاول أن يكون صادرا  
حين له المهر الثاني أن يترتب عليه حكم ديني كالمذكور في صدر المتن وفي الامة غير المأدونة وغير المكاتبه  
اذا قتلته نفسها بعد الامران وفي الحرة اذا قتلت نفسها والمولى المصير المكاف اذا قتل أمته بعد الثاني وفي  
الاجنبي أو الوارث اذا قتل حرة أو امرأة فقد الاول اهـ أي لان الوارث بالقتل لم يبق وارثا مستحقا للمهر لماله  
في صاير كالاجنبي نمر (قوله أو ارتدت الأمه) مقابل قوله كسرة ارتدت (قوله كسرة في النهر) راجع  
الى شيئين ويستدل في ذلك في الجوز قياسا على تصحيح عدم السقوط في قتل الامة نفسها فان الراجح جعل

معالمه على ان الكمال بن  
الهامام باغرة الاجتهاد

(ولو قتل) المولى (أمته قبل  
الوطء) ولو سبيها (وهو  
مكاتب) فلا يصح لم يسقط  
على الراجح (سقط المهر)  
لانه المدل كسرة ارتدت ولو  
صغيرة (لا لو فحقت ذلك)  
القتل (امرأة) ولو امرأة على  
الصبيح نكاحية (نفسها)  
أو قتلها وارثها أو ارتدت  
الامة أو قبالت ابن زوجها  
رجعه في الزهر اذا تلويت  
من المولى





يفتحيهم أرادوا بالتعريف به الروح والادوية لان التمايز في حقيقة بالشهادة قبل هذه المدة كذا في  
 الفتح والاطلاقهم بل عدم قوتهم بجواز اسقاطها قبل المدة المذكورة على اذن الروح وفي كراهة الحائض ولا  
 أقول بالاصل اذ المهر لو كسر يفسد الصبي منه لانه اصل الصبي فلما كان بواحد بالبراءة والاقل من أن  
 يطمعها ثم هذا اذا استقبلت بغير عذر اه قال ابن وهبان ومن الاعذار أن يتطلع لها بعد طهور الليل وليس  
 لابي الصبي ما يستأجر به الثأر ويتعاف هلا كه ونقل عن الشنيرة لو أرادت الا لقا قبل مضي زمن يفتح فيه  
 الروح هل يباح له ساد لك أم لا اختار فيه وكان الفتية على من موسى يقول انه يكره وان الملاء بعد ما وقع في  
 الرحم ما له الحياة ويكون له حكم الحياة كافي ببيعة صبي المهرم وتعود في الناهية قال ابن وهبان باباحة  
 الاسقاط نحو له على حالة العذر أو أنم الانا ثم القتل اه وبما في الشنيرة بين أنم ما أرادوا بالتعاقب  
 الا بفتح الروح وان فاصبحان مسوق عاصر من الفتية والله تعالى الموفق اه كلام النهر ح \* (تنبيه) \*  
 أتحدثي النهر من هذا ومن اقدمه الشارح عن الحائض والسكالك أنه يجوز لها سدوم زوجها كما تفعل النساء مخالفا  
 لما سمعته في البحر من أنه ينبغي أن يكون حراما بغير اذن الزوج قياسا على حرله بغير اذنها قلت لكن في البرازية  
 ان له ميم امرأته عن العزل اه نعم المنار الى مساد الرمان يطرد الجواز من الحائض في البحر ميم على ما هو  
 أصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والله الموفق (قوله ان لم يعد قبل بول) باب لم يعد أصلا أو عاد بعد  
 بول ثم رأى وعرف في العود أيضا كما نقله أبو السعود عن الحافون ونقل أيضا عن خط الرياني انه ينبغي أن يراد  
 بعد غسل الدكر أي لقي احتمال أن يكون على رأس الدكر بقية منه بعد البول فبول بالغسل وبه طهران  
 ما ذكره في باب الغسل ان النوم والمشي مثل البول في حصول الاقامة لا يتأني هنا فافهم (قوله وخبرت أمة)  
 هذا يسمى خيارا المتق قال في النهر ولو اختارت نفسها بالعلم الزوج يصح وفيه لايصح بعينته كذا في جامع  
 الهولن (قوله ولو أم ولد) أي أومدة وشمل الكبيرة والصغيرة تسمى (قوله ومكانة) خالصا لغيره فقال  
 لا خيار لها وقوة في الفتح وأجاب عنه في البحر (قوله ولو كانت السكاح برصاها) وكذا بدون رصاها بالاولى  
 ومباراة الزناهي وغيبه ولا فرق في هذا بين أن تكون برصاها أو غيره اه وهذا التعميم ظاهر في غير  
 المكاتبه لاسا قدام الشارح فريمان أساله اجاب عنه على السكاح لا مكانة ولا مكانة تسمى وفي المهرح أنه ليس  
 له اجبارهما بالاجماع وبه نأى قوله في الشرع لانه ان في رصاها مكانة مفي فانه كالا يفسد رويجهما بطمسها  
 بدون اذن مولاهما لانهما لم ينفذوا رويجهما فافهم دون ادخل الموجب الكتابية وتعممه ههنا (قوله  
 دونهما الى زيادة المالك عاينها) اه فتعوله خبرت وذلك ان الروح كان على عاينها طاعتين فلما صارت حرة صارت  
 حرة طاعة ثلاثة وفيه صرر لها اه لست رفع أصل العقد لدفع الزيادة المصروفة لها ولها الميراث خيار العتق للعبد  
 المذكور لانه ليس عليه صرر وهو قادر على الفراق (قوله فلامهر لها) أي ان لم يدخل في الزوج لان اختيارها  
 نفسها ففسخ من الاصل وان كان دخل في المهر لاسببها لان النكاح يحكم بالسكاح صحيح فتقرر به المسمى  
 بغير (قوله أو زوجها) بالسبب متعلق على قوله نفسها (قوله فلامهر لاسببها) أي سواء دخل الزوج في سا  
 أو لم يدخل لان المهر واجب بمقتضى إتمامه لاش الروح من البضع وقد ما سكه من المولى فيكون بدله للمولى بغير عن  
 نهاية البيات قلت وقوله سواء دخل في الزوج أو لم يدخل لانه في ما سبب من النكاح من النكاح بان لو دخل الزوج  
 قبل العتق فلامهر للمولى أو بعده فلها ان ذلك فيسأ اذا كان النكاح بدون اذن المولى ونفذ السكاح بالعنف  
 وبه خلا ما فيها فاذا وطئ بعد فلامهر لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالاذن ففسد له ككاح في حال قيام الرق  
 كسبائت فافهم (قوله ولو صغيرة) أي لو كانت المدة صغيرة وقد زوجهما ولاها قبل العتق نأى خيارها  
 الى بلوغها قال في البحر لاق مسخ السكاح من التصرفات المترددة بين المفعول والضرب ولا تملكه الصغيرة ولا تملكه  
 وانما اقامته قدامها كذا في جامع المصنفين اذا باعته كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح  
 كذا في الشنيرة اه وقيل يشتملها خيار البلوغ أي انما يذبح في تحت خيار العتق وأما لو زوجهما بعد العتق

ان لم يعد قبل بول (وخبرت  
 أمة) ولو أم ولد (ومكانة)  
 ولو سكتا فمتقنة بوض  
 (فتقنت حرة ولو  
 كانت السكاح برصاها) دفعا  
 زبادة المالك عاينها بطلقة  
 ثالثة فان اختارت نفسها  
 فلامهر لها أو زوجها فلامهر  
 لاسببها ولو صغيرة بوض  
 بالوغها وليس لها خيار  
 او غ في الاصح (أو كانت)  
 لامة (سند السكاح حرة ثم  
 صارت أمة) بأن ارتد أو طلقا  
 رار الحرب ثم سبها





كان دحل في ظاهر الرواية كذلك لمعارض الموقوف ما تراض المالك الثاني وان كان ممنوعا من عيشانها  
وتوصيه في البحر (قوله ولا خيار لها) أي لامة أما العبد ولا خيار له أصلا وان كان مالا من كسبه ووعلى  
المالك ثمة فأنما لا خيار لها لانه لا يتبعه في الشريعة لانية وما قاله ابن كمال ما شامس أنه لا خيار لها كسبه  
وهو سبق فلم وكذا ما كتبه من أمته من قوله في الهداية وقال بر لا خيار لها بخلاف الامة الخ وهو كذلك  
لان ما حرم من أن لها الخيار عند مخالفا لغير اسمها وفي مسئلة تزويجها بآداب مولاها وكذا ما في الترويح بدون  
أدبه كما هو صريح في كلام الهداية فتابعه (قوله ان يكون النكاح موقفا) نصارت كما اذا زويت بغيره بعد  
العتق ولا اقال الا سبب أي الاصل ان عتق العبد النكاح موقفا على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق  
وهي ثم ما سواه هي مولا لا ثبت لها خيار العتق نحر (قوله لم تتحقق زيادة الملك) أي مسألة ثالثة  
وهي زيادة ربح الخيار بزيادة المدونة كسرة (قوله وكذا لو اقترنا) أي العتق وبفساد النكاح فانها  
لما أجازهم المولى مع ابتاعها (قوله وكذا مدبرة عتقت عونه) أي حكمها حكم ما اذا أعتقها في حياته  
المدونة في قوله وكذا نكح الامة وأما بقوله عتقت أم انتصر من الثالث لم يخرج لم ينفذ مدخلى تؤدى  
بالسماية مدده ومدهما حاز كافي الدر من الظاهرية أي لان المدد هما في رهنه (قوله وكذا أم  
الولد الخ) أي اذا أعتقها أو مات عنها المولى أي مدخل في الزوج قبل العتق هذا النكاح على رواية ابن سماعة  
من محمد لانه وجبت العدة من الزوج ولا نكح العدة من المولى أما على ظاهر الرواية لا نكح العدة من الزوج  
فوجب العدة من المولى ووجوبها من قبل الا حازة بوجوبها مع النكاح كافي البحر من الميمنة واليمين  
نكح العدة من الزوج لان النكاح لا يبدى التبريق بينهما كما أفاده في الخبر في المسئلة السابقة (قوله مع  
فساد النكاح) أي تبطله اذا لم تكن قوطبه مع العدة بحر لان العدة لا تشمل العبر من اعتدت منته (قوله  
ولو وطئ الزوج الامة) أي التي نكحها بغير أدبه ولاها ثم يفسد نكاحها بالعق (قوله بالمهر المسمى له)  
أي ان كان والامهر المسمى نحر وانما كانه لان الزوج استوفى منافع مملوكة للمولى بحر (قوله لم يملكه  
بغيره مملوكتها) لان العدة قد نكح به تلك المدة بخلاف الماد بالادس والرق قائم بحر (قوله ومن  
وطئ فمات) أي أو مات جوى عن البرجندى وشمل الاس الكافر فهو مستأنى والامهر والكبير بحر  
وشمل ما اذا كانت موطوءة لادس أو لم تكن مظهر يقمن العتق ويشترز القصة ما أتى في قوله ولو ادعى ولد أم  
وله الخ ويحترز الاس ما يأتي في قول المصنف ولو وطئ ما ربه امرأته أو والده الخ (قوله فولدت) خلاف  
على وطئ وتعتيب كل شيء يفسد سببه كفي تزويج زيد فولدت فالظاهر أن الولد قبل مضي مدة الحمل لم تصح  
الدعوى بل مفاد قوله فادعاه مما اذ على فولدت أنه لو ادعاه وهي حمل لم تصح حتى يلد قال في البحر ولم أره صريحا  
وفي الخبر ينفى أن الولد له لاقول من ستة أشهر من وقت دعواه أنه لم تصح (قوله لم يفرها) قال في الخ  
العقر هو مهر مثلها في الجسأل أي ما يرغب فيه في مثلها بفسادها وأما ما قيل ما يستأجر به مثلها الزناو جاز  
فليس به ما قبل المداق ما يعلل لذلك أن ما يعلل به من الزنا لا يلبقها بخلاف الأول اه وادانكر  
منه الرطع ولم يجعل له مهر واحد بخلاف وطء الابن بارية الا بمرار اذ عاينه بكل وطء مهر لاب المهر وحسب  
سبب دعوى الشبهة ولم يدعها لمرمها لحد بذكر دعوى اعانة مستعتر المهر بخلاف الا بانه لا يحتاج الى  
دعوى الشبهة سانية (قوله وان نكح محرما الخ) كذا في المهر وأصله في البحر حيث قال وقيد بالولادة لانه  
لو وطئ أمة ابنه ولم يجعل فانه يحرم عليه ولا يملكها ولا يفرها بخلاف ما اذا جعلت منه مائة فانه يبيع اب الوطء  
خلال ان تقدم ملكه عليه ولا يفر فادعاه في المسئلة التي أما اذا لم تزد منه فظاهر لانه وطئ ما في غير ملكه  
وأما اذا جعلت منه فلان شدة مخالفا في ان الثالث يثبت قبل الا يبيع أو بعده مائة لانه كافي في الخ  
وتفسيره اه وقوله فانه يبيع اب الوطء خلال نصيحه وهو ما هنا وفيه تامل لان ثبوت ملكه له قبل الوطء  
فثبت قبل الوطء في الشبهة التي فيها هو المهر والفرق بينه وبين التفسير كما هو في القبح ولا يات من ذلك حل

ولا خيار لها) ان يكون الموطوء  
عبد العتق لم يتحقق زيادة  
الملك وكذا لو اقترنا بأن  
زوجها فمولى وأعتقها  
فمولى وأجازها ما المولى  
وكذا مدبرة عتقت عونه  
وكذا أم الولد ان دحل بها  
الزوج والامهر المسمى لان  
مدخلى من المولى يمنع فساد  
النكاح (ولو وطئ) الزوج  
الامة (قوله) أي العتق  
(المهر المسمى له) أي للمولى  
(أو بعده فلها) ناقلة منه  
بغيره مملوكتها (ومن وطئ  
قصة ابنه فولدت) فلولم يلد  
لزم عقربا وارثا بغير مهر  
ولا ينفذ فادعاه

مطلب في تفسير العقر



باب من سحاح الاحرار والارقاء من المسلمين ثم على سحاح الكفار وثمة سدم في آخر باب المور سكمهم

الماء من سحابة الاحرار والارقاء من المسكين ثم عني سحابة الكفار و قد سدم في آ حراب المور حكمه

الاباء انه قبل الاصلاح به لاف مال ولم تحمل حيث يجب العقر فتح أي لانها اذا لم تحمل لم توجد له رقعة دم ما كره  
فيها وهي صيانة الولد كما أفاده الرياض (قوله وقية ولدها) أي ولادة ولدها لانه عاق حوالته قدم ما كره  
(قوله ما لم تكن مشتركة) قال في الضر ولو كانت مشتركة بينه أي بين الابن وبين أبيه كان الحكم كذلك  
الا أنه يصح من لشر بكمه نصف من رها ولم أره ولو كانت مشتركة بين الاب والابن أو غيره يجب حصصة الشر بين  
الاب وغيره من المقر وقية باقية اذا جعلت لعدم تقسيم المال في كلها الا نفعاً موصوفاً وهو صيانة النسل اذا  
ما بين من المال بكنى لصحة الاستدلال واداه مع ثبوت المال في باقيها حكماً لا شرطاً كما في الفتح وهي مسألة عجبة فانه  
اذا لم يكن للوالدين أي للامهر ما يوازي ما كانت مشتركة لزمه اه (قوله وهذا الخ) الاشارة الى جميع ما س  
(قوله قدم الابن) لان له سهمين حقيقة في المال في نصيبه وحق الثلث في نصيب والده بحر فالتصريح الظاهرية  
ولو كانت مشتركة بين رجل وابنه وجده فادعوه كلهم فابعد أولي وينبغي حله على ما اذا كان أبو الرجل ميتاً  
من الابن يرثه الابن جميع من بعدهم نأمل (قوله والا) أي وان لم يكن يورثه بكنى وهذا اذا كانا كانت  
للابن وحده أو لابن وحده والثاني لا يصح هناك أصل المسئلة مطروحة في جارية الام وهو قرينة على  
أن المراد الأول فقط فافهم (قوله فالاب) أي تقدم دعواه لانها سابقة معنى بحر أي لانه حقيقة الملك  
ولا يه حق الثلث ولا ابن ملك الابن سابق نصارك أنه ادعى قبل الاب نأمل (قوله ولو ادعى) أي الاب وقوله  
المدعي بالصبغة لولده أم الولد وقوله أمه ودره أو كما يشترط رواب بالعطف على أم وهذا بيان لشر قوله قيمة  
انه أي لو ادعى والده أم ولا انه الذي نفاه عنه لا يثبت له الاب بعد بق الاب أم الولد لا يقبل الاستدلال  
هناك غير المستولد وقد يقول المدعي انه الذي نفاه عنه الابن يثبت له نصيبه من ماله فلا يمكن ثبوته من الاب وان صدقه  
الاب وكذا لو ادعى ولده مدبرة امه أو ولد مكانة امه الذي ولدته في الكفاية أو قبلها لا يثبت له نصيبه الاب تصديق  
الاب كفاية البحر لانه لا يمكن جعل الاب في مكانة امه قبل الوطء فان صدقه ثبت له نصيبه لا احتمال وطء الاب نشبة  
والظاهر لو لم يعقر للمكانة لانها لها العقر بوطء المولى فوطء أمه أو ولي وحيث لم يثبت للمالك في أم الولد  
والمدبرة ينبغي لزوم العقر لان على أبيه كما يثبت له ما قدمناه في ماله ووطئه لم تحمل نأمل (قوله وحده) مع  
نخرج به الجدة الفاضلة كما في الام وكذا غير المد من الرحم المحرم ولا يه دفع في جميع الاحوال المقتضى ولا يتم  
بحر عن الميم (قوله بعد زوال ولايته) أي الاب وأراد زوال ولايته عدمها ليشمل ماله كان كونه أو عدمه  
أو وقه أصلياً أفاده الرحق والمراد بالولاية ولاية الملك كالم (قوله فيه) متعلق بكافة التشبيه مع فاعله  
أن الجدة مثله للاب في الحكم المذكور (قوله ويشرط ثبوت ولايته) أي ولاية البلد الناشئة من فقد  
ولاية الاب أي لا يكتفي بوثوق وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوته من وقت ادعاءه الى وقت الدعوى قال في  
الفتح حق لو أنت بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعواه لمسا في الاب اه أي  
من ان الملك اعيا يثبت دعوى الاب من وقت العلق فيستدعي قيام ولاية الثلث من حين العلق الى  
الثلث (قوله ولو فاسدا) لان الفاسد يثبت فيه السب فاستدعي عن تقدم الثلث بحر (قوله أنه) أي  
أوجد مدعى (قوله ولو بالولاية) في البحر من السبانية سقاذا نرقح الرجل جارية ولده الصغير فولدت له من  
لا تصير أم ولده ويعتق الولد بالقرابة (قوله ولو ولد من نكاح) فلم يبق ضرورة الى تملكها من وقت العلق  
لثبوت النسب بدونه وأمومية الولد فرع التملك والنكاح بما فيه (قوله ويجب المهر) لان الزمان اياه بالنكاح  
وهو ان لم يكن مدعى مهرها في الجبال بحر (قوله لا العية) لعدم تملكها بحر (قوله بكنى أخيه) فاعتق  
عائداً بالقرابة هداية وظاهره أن الولد عاق رقيقاً وانما يصح بيعه قبل الاعتق قبل الانفصال وقبل بعده وغيره  
أظهر في الارث فلو مات المولى وهو الاب يرثه الولد على الاول دون الثاني والوجه هو الاول لانه حدث على ملك  
الاخ من حين العلق فليس له كنه حقيق عليه بالقرابة باسناد يثبت كذا في غاية البيان والظاهر عندى هو الثاني لانه  
لا يملكه من قبل كل وجه قبل الوضع لولده سم الملك هو الذممة على التصرف فثبت في الشيء ان يرد له ولا قدرة لاسيما على

وقية ولدها ما لم تكن  
مشتركة فوجب حصته  
الشرية وهذا اذا ادعاه  
وغيره فلو مع الاب فان  
شر يكتفي بقدم الاب والاب  
فالاب ولو ادعى ولده أم ولده  
المدعي أم مدبرته أو كما كانت  
شرط تصديق الابن (ويجد  
في جميع كتاب بعد زوال ولايته  
موت وكفر وجنون وورث  
فيه) أي في الحكم المذكور  
(لا يكون كالاب) قوله  
أي قبل الزوال المذكور  
ويشرط ثبوت ولايته من  
الوطء الى المدعى (ولو  
برقبتها ولو فاسدا) (أبوه)  
ولو بالولاية (فولدت له تصير  
أم ولده) انولته من نكاح  
(ويجب المهر لا القيمة وولدها  
بحر) بكنى أخيه





الكافر وأنه ثبت بقرينة أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب المهر في النكاح وقوع الملاقاة ونحوهما كعدة ونسب ونحوه ما لا يخفى وتوارث نكاح صحيح وسومة مطلقة ثلاثا ونكاح ثم ارم (قوله) يدل المشرک والکتابی لو قال یشکل الکتابی وعبره لکتاب أولى لدخول من ایس بمشرك ولا کتابی کالدهری وأشار إلى ان التمييز بالكافر لشموله الكتابي أولى من تمييز الهداية تعالى القدوري بالمشرک اهـ ح واعتذر في الخ من الهداية بأن أراد بالمشرک ما یشکل الکتابی اما تعابيا أو ذهابا إلى ما اختاره البعض من ان أهل الكتاب داخلون في المشرکين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير بن الله والمسيح بن الله تعالى الله رب العزة والكبرياء (قوله خلاف المالک) دلالة قولهم أسكتهم ولو نكحت بين المسلمين وأحسنه بأنه لا يهول بأدلة بين الأخيرين بالأولى ط (قوله ويرده) أي قول مالك المفهوم من قوله ثلاثة أسلافه بهرلة وقال مالك لا يصح ط (قوله وامرأته حسنة الخياط) أي مهره الامانة فاصية عدا وانه بالنكاح وقد قسم الله تعالى في كتابه مهدة لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) أي لامن زنا والمراد به ما كانت عليه من الجاهلية من أن المرأة تسافر رجلا مدة ثم يثر وجهها وقد استدل بالحديث المذكور في الفتح أن ما رووه عنه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد في حديثه من أنسكبه الجاهلية نكاحا ولا يقال ان فيه اساءة أدب لاقتضائه كفر الابوين الشرعيين مع أي الله تعالى أسياهما له وأما ما رووه في حديثه من أن لا ياتى من الحديث أنهم يدل روايه البرقي وأبو نعيم وابن عساکر حجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولد له أبي وأبي لم يصح من سفاح الجاهلية شيئا وأما ما رووه من أن لا ياتى كونه بالنكاح كمال في زمن الكفر ولا بما في أيضا ما قاله الامام في الفقه الاكبر من أن والديه صلى الله عليه وسلم ما ناهى عن الكفر ولا ما في صحيح مسلم استأذنت به أن أسكنهم لاني ولم يأتني وما فيه أيضا من رجال قال يارسول الله أين أبي قال في النار فلبسناه فادعاه فقال ان أبي وأباك في النار لا مكان أن يكون الا حياء بعد ذلك لانه كان في سعة الوداع وكون الايمان بعد المعايير غير باع فكيف بعد الموت وذلك في غير الخصوصية التي أكرم الله بها ربه صلى الله عليه وسلم وأما الاستدلال على بطلان ما تقدم مما تقدم في الفقرة فهو مبني على أصول الاشاعرة أن من مات ولم تباهه الدعوة يموت باجبا أما المات يديه وان مات قبل مضي مدته يمكده فيها التامل ولم يعتد راجعا ولا كفر افلاقتا عليه بحسب اختلاف ما اذا ائتمن كفر أو مات بعد المدته بغيره فقد تمسكنا ثم الحارثيون من المشايخ يذهبوا إلى الاشاعرة ولو قول الامام لا مدخل في أهل النار على ما تقدم عليه من الحارثية والحق ابن الهمام في التمهيد لكن هذا في غير ما رووه عن الكفر فقد صرح الدروي والفهر الرازي بأن ما مات قبل المدة المشرك كافر وسأله بعض المالكية ما صح من الاسانيد في تهذيب أهل الفتنه بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوحسده بل بقي عمره في عاقلة من هذا كله ففهم الخلاف ونحوه لا يصح من اهتدى منهم بهوله كقصة من ساعدت يزيد بن عمرو بن ذئيل فلا خلاف في مصاباتهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى أن يكون أبو الهادي صلى الله عليه وسلم من أسس هذه القسمة بل قيل ان أباه صلى الله عليه وسلم كهم وهو دون قوله تعالى وتعلمون في السابدين لكن رده أبو حنيفة في تفسيره أن قول الراضة ومعنى الآية ورد ذلك في تصحيح أسد والتمهيد فافهم وبالجملة كما قال بعض المحققين انه لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الامع من زيد الادب وابست من المسائل التي يضر بها أو يستعمل منها في القبر أو في الموضع فلفظ اللسان عن التكلم فيها لا ينبغي أولى وأسلم وسيأتي زياده كالم في هذه المسئلة في باب المرتبة عند قوله وتوابع الأئمة تبولة دورايمان اليأس (قوله كعدم شهود) ورواه عن كافر (قوله عند الامام) هو الصحيح كالم في المصنفات في سنة ثاني وعندهم لا يجوز وما مع الامام في النكاح بغير شهود وهو في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية ولا يبيح شدة أن امرأته لا يمكن اثباتها قال الشرح لا يبيح لا يخلطون بغيره ولا وجه إلى إيجاب المدة فقال لا زوج لانه لا يبيح بغيره بغيره ما إذا كانت تحت مسلم لانه لا يبيح بغيره لانه لا يبيح من الكافر عند الامام

المشرك والكتابي  
لأنه أصول الاول  
في نكاح صحيح بين  
هو صحيح بين أهل  
(خلاف المالک ويرده  
في وامرأته حسنة  
وقوله عليه الصلاة  
م ولدت من نكاح  
فاح (و) الثاني ان  
نكاح حرم بين المسلمين  
رطه (كعدم شهود  
بما تقدم اذ لا يثبتوه)  
نام (ويشرون عليه  
سلام و) الثالث  
نكاح حرم  
في الكلام سبلي  
نبي صلى الله عليه  
هلى الفقرة





فيه (قوله فرق القاضي) أما على قولهما فظاهر لأن هذه الاسكعة لها حكم الطلاق في أيديهم وأما على قوله  
 والله وإن كان لها حكم العقد في الأصح حتى تجب المدة ويحد قاده إلا أن الحرمة ومأمورها في البقاء كما ساقى  
 الابتداء بخلاف العدة نهر وفي أي السجود عن الجوى قال الربيعي طاهر العارفين على أنه لا يقع  
 الإتيان بالسلام وقال قاضيها تبيين يدون طريق القاضي ذكره في القنية (قوله لعدم المحابة) أي محلبة  
 الحرمة ومأمورها العقد الزوجية ابتداء وبقائه وهذا قيل على قول الإمام كما علمت (قوله وعراضة أحدهما  
 لا يفرق) أي عنده خلافا لهما بخلاف ما إذا تراضيا فإنه يفرق بينهما عنده أيضا لأنهما رضا بحكم الإسلام  
 وصار القاضي كالمحكم فتح (قوله لبقاء حق الآخر) لأنه لم يرض بحكمنا (قوله بخلاف الإسلام) أي الإسلام  
 أسد هما جواب عن قولهما بأنه يفرق بمرأته أحد الروحيين كما يفرق بالسلامه ويسأل الجواب على قوله  
 بالفرق وهو أنه بالسلام أحدهما طهرت حرمة الآخر لاعتقاده واعتقاد المصرا لا يعارض الإسلام المسلم لأن  
 الإسلام به لا ولا يعلى بخلاف مراعاة أحدهما ورسمه فإنه لا يعتبر به اعتقاد الآخر فتح (قوله إذا طلقها  
 ثلاثا) استثناء من قوله وعراضة أحدهما لا يفرق ط (قوله فإنه يفرق بينهما) لأن هذا التقرير  
 لا يتصل من إبطال حق على الزوج لأن الطلقات الثلاث قاطعة لملك الكاح في الأديان كلها صرح قائله  
 المشهور والآتي من اعتقاده أصل الدمة فإنه لا طلاق عندهم وأعلم به ما غير ومن شراعتهم (قوله كلوا خالها)  
 تشبيه في طلاق تقرير لا يفيد كونه بعد مراعاة قول الشارح بعد فإنه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة  
 ط (قوله من غير عقد) وذلك لأن الخلع طلاق والذي يعتد كونه الطلاق من يلاله كالح والوطء عنده  
 حرام في الأديان كلها بعد وثبه نهر أي بالوطء بعده وحل الحدان لم يعتد بشبهة الحل في العدة كما نص عليه في  
 السدود ومثل هذا التعليل يقال في مسألة الطلاق الثلاث الآتية ط (قوله أو تزوج كتابية في عدة مسلم)  
 وكذا التزويج الذي مسلمة مرة أو أمسية في الكافي للعلماء أنهم الشهيد أنه يفرق بينهما ما هو بمقتضى إبطالهما  
 ولا يبايع أربعين سوطا وتزويج المرأة ومن زوجها وأب أسلم بعد الكاح لم يترك على نكاحه (بنيته) \*  
 قال في النهر قيد المصنف بكون المترشح كافر الآن المسلم لم يفرق في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه  
 يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئ عنده وقال الكاح باطل كذا في الحامية وأقول ويدهى أب  
 لا يحتجب في وجوبه بالنسبة إلى المسلم لأنه يعتد بوجوبه ألا ترى أب القول بعدم وجوبه بحق الكافر  
 مقيد بكونهم لا يدينون وتساوونه بكونه جائزا عندهم لأنه لو لم يكن جائزا بأن اعتقدوا وجوبها يفرق إجماعا قال في  
 الفتح فيلزم في المباحة وجوب العدة كالأب يعتد بوجوبه لأن المصنف إلى بنين الدار الفرفة لا في العدة اه  
 قالت قوله ويدهى الخ قد يقال فيه أنه مما لا يدهى لها من أن العدة إنما تجب على الزوج الذي طلقها  
 ولا تجب له بدون اعتقاده ولما قدمناه أيضا عن أبي كمال من اعتد من الزوج بمسيسة وكذا ما قدمناه من  
 ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الإمام أصلا تأمل (قوله أو تزوج قبل زوج آخر الخ) مقتضاه  
 أب المسئلة الأولى مفروضة مما إذا طلقها ثلاثا أو أطعمها من غير شهيد يدهى أو حتى تكون مسئلة أخرى  
 وبشكل الفرق بينهما فإنه إذا توقف التفرق في الأولى على طالع المرأته يلزم أن يتوقف هذا على طالعها بالاولى  
 لأنه إذا جدد عدة طالعها قبل زوج آخر وصارت شبهة العقد فكيف يفرق بينهما بلا طالع أصلا مع وجود  
 شبهة العقد ولا يفرق إلا بطالع عندهم وجود شبهة العقد والله أعلم ذكر في الجهر عن الاستيعاب أنه  
 إذا طلقها ثلاثا أو أسكنها من غير شهيد الكاح عام فارق بينهما وإن يترافعا إلى القاضي وإن جدد عدة طالعها  
 من غير أن تزوج بآخر فلا يفرق ثم قال وهو بخلاف ما في الحجة لأنه لا يفرق بين ما إذا تزوج بها  
 أولا بعد ثلاث تزوج بغيره اه قامت لك خصال أيضا لما قدمناه من الفتح وغيره من أن مثل الحر من مال تزوج  
 به لثلاثة ثلاثا إلا أن يفسد ذلك بمائة أسلم أو أحدهما استثنى خلاف ما في الزيلعي حيث قال وعلى هذا  
 أن لا يفرق بينهما إلا إذا تزوجا بغيره بين الحرام والحرام اه أي اختلاف المسارين الإمام ومما يجريه من أنه يفرق

فرق (القاضي أو الذي  
 حكماء) بينهما) لعدم المحابة  
 (وعراضة أحدهما  
 لا يفرق لبقاء حق الآخر  
 بخلاف الإسلام لأن  
 الإسلام به لا ولا يعلى  
 (إذا طلقها ثلاثا) وطلمت  
 التفرق فإنه يفرق بينهما  
 إجماعا (كلوا خالها) ثم أقام  
 بها من غير عقد أو تزوج  
 كتابية في عدة مسلم أو  
 تزوجها قبل زوج آخر  
 وقد طلقها ثلاثا فإنه في هذه  
 الثلاثة يفرق من غير  
 مراعاة بغير من المحيط





له شخصين ساورق بينهما فهدا دليل على ان الاباء يتبعوا مقتضاها لانهما لا يدر اه وهذا ما نقله عن الساجي ومثله  
 في التاتر حاشية وحام - له ان فائدا نصيب الوصي الحكيم بالتفريق بالعرض بل يستحقا العرض للضرورة  
 لانه لا يصير مسلما بتبعية غير الاوين وقد علم مما ذكرناه انه لو كان له أم فقام يعرض الاسلام عليه ما كان أنت  
 فرق بينهما لانه يسع لها وان لم تكن لها ولاية عليه لان المماط هما التبعية لا الولاية فقول بعض المحققين انه  
 هذا عدم الاب لا يعرض على الام بل يعرض له وصيه بغير صحيح نعم لو كان أبوا مجموعين أي صاين في أن يعرض  
 عنه وصيه او الحاصل أن الجنون كالصبي في تبعيته لا يورثه اسلامه وكفره ما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهي  
 يوسية الخ) بخلاف حكمه وهو مالو كانت نصرانية وقت اسلامه ثم تحسنت فانه تقع الفرقة بالعرض عليها  
 بغير من المحيط وطاهر وقوع الفرقة بالتفريق القاصي لانها صارت كالرثة بأهل (قوله طلاق يتقص  
 العدد) أشار الى أن المراد بالطلاق حقيقة لا الفسخ ولو أسلم ثم تزوجها عاها طائفتين وقتا - عدهما  
 وقال أبو يوسف انه مفسخ ثم هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده قال في النهاية حتى لو أسلم الروح لا يملك  
 الرخصة قال في البحر وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عاها ان كان دخل بها سال المرأه ان كانت مسلمة فقد  
 التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وان كانت كافرة لا تعدة وجوبها فالروح مسلمة والعدة  
 حقة وحقة لا تعمل بديانتهن والى وجوب العدة في العدة ان كانت هي مسلمة لان المص من الاستمتاع جاء  
 من جهة خلاف ما اذا كان كافرا أو أسلم الروح لا يمنع من حقه اولاد الامهات كل قبل الدخول اه  
 أمالوا - لم وأبي الزوج فلها نصيب المهر قبل الدخول وكما بعده كافي كافي الحاكم ثم قال في البحر وأشار أيضا  
 الى وقوع طلاقه علم ما دامت في العدة كولو وقعت الفرقة بالحلم أو بالجنب أو العسة كذا في المحيط وطاهره  
 أنه لا فرق في وقوع الطلاق عاها بين أن يكون هو الآتي أو هي ونظائر ما في الفسخ انه خاص ما اذا أسلمت  
 وأبي هو والنظار الاول اه أقول ما في الفسخ صريح في الاول حيث قال اذا أسلم أحد الزوجين النسيب بين  
 وقرق بينهما بابا لا يحرقه يقع عليها طلاقه وان كانت هي الآتية مع ان الفرقة مفسخ به ياتى نقص ما قبل اذا  
 أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه نعم طاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص بما اذا كان هو الآتي وهو  
 قوله كولو وقعت الفرقة بالحلم الخ لانها مفرقة من حانته تكون طلاقا وهذه العدة الطلاق يقع عليها الطلاق  
 أمالو كانت هي الآتية تكون الفرقة مفسخا والفسخ دفع للعدة ولا يقع الطلاق في عدته نعم في السر أول  
 كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدته الفسخ الا في ارتداد أحد عدهما وتفريق القاصي ما به أحد عدهما عن الاسلام  
 وفي البرازية واذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه ان قال الخبير الرمي ان هذا في طلاق أهل  
 الحرب أي في مالو هاجر أحدهما بالنكاح المسلم لانه لا عدة عاها فاما هذا الجمل - ل يمكن في عبارة البرازية دون  
 عبارة طلاق البحر فليتأمل وسيأتي في تمام الكلام على ذلك آخر باب الكتابات (قوله ان الطلاق لا يكون من  
 النساء) بل الذي يكون من المراتفة على القدرة على الفرقة شرعا هو الفسخ فيسبب القاضى من انهما فاسكه  
 (قوله واباء الميسر) أي تفريق القاصي بسبب الاباء والافا لانه ليس بطلاق ح (قوله وأحد الزوجين  
 الجنون) أي اذا لم يوجد إلا أحد عدهما أو أمالو وجدا فلا بد من إياه كل منهما لانه لو أسلم أحدهما هجره  
 كفسر (قوله طلاق في الأصح) يشير الى أنه في غير الأصح يكون مفسخا أبو السعود (قوله فليس بأهل لا يقع)  
 أي يقع الطلاق بينهما بل ههما أهل لا وقوع أي حكم الشرع بوقوعه عاها جماعة وجوده وجوبه وفي  
 شرح التفرير رجال صاحب السكف وغيره المراد من عدم شريعة الملاق أو العتاق في حق الميسر عدهما  
 هذا عدم الحاجة لما عند تحققه فشرع قال في شرح الأشعة السر حتى زعم بعض مشايخنا أن هذا الحكم  
 غير مشروط أصلا في حق الصبي حتى ان امرأته لا تكون ملاقا وهذا وهم مندى فان الملاق يملك  
 بالانكاح لا بالغير وفي البائت أصل الملاق بل انضر في الإقاع حتى اذا تحقق الملاق بالجماع لا يقع  
 الملاق حتى ولو وقع الملاق كان مفسخا فاذا أسلمت زوجته تسببوا في فرق بينهما وكان طلاقا عند أبي حنيفة

وهي يوسية وقد ثبت أو  
 تنصرت بقيت حكمها كما لو  
 كانت في الابتداء كذلك لان  
 كتابية ما لا (والزريق)  
 بينهما (طائف) ينقص  
 العدد (لو أني لا لو أبت) لان  
 الطلاق لا يكون من النساء  
 (واما الميسر وأحد الزوجين  
 الجنون طلاق) في الأصح  
 وهو من أشهر المسائل  
 حيث يقع الطلاق من صبي  
 وجنون زياي وميه طراد  
 الملاق من القاصي وهو  
 علم ما لانهما فليس بأهل  
 لا يقع بل لا وقوع

عالم الصبي والجنون  
 ليس بأهل لا يقع الطلاق  
 بل لا وقوع



[illegible]
$$\left( \frac{1}{\sqrt{2}} - \left( \frac{\pi}{2} + \frac{1}{\sqrt{2}} \right) \cdot 0.9 \right)$$

المراد بالتبائن حقيقة تباعدهما فصلا بالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على  
سبيل القرار والتمسك حتى لو دخل المسلم الحرب دارا لم يتركها حتى لا يكون في داره حكم الا اذا قل الدمة نهر  
(قوله لا بالسبي) يصح على خلاف الشافعي فإنه يكره وجعل سبب الفرقه السبي لا التبائن فتفرع أربع  
صور وهاتين وخلافيتان بقوله فلو خرج أحداهما إلى قوله وان سبب الخلافيتين وقوله أو أحرج مسيبيا  
وقوله أو أخرجا إلى المخرج وفاقيتان (قوله فلو خرج أحدهما إلى قوله لا فيه) لو جرد التبائن دون السبي قال في  
البدائع ثم إن كان الزوج هو الذي خرج فلا عدة عليه ما لا خلاف لانهم أحرج به وإن كانت هي فكذا ذلك عدة  
خلافهما اه وفي الصحيح لو كان المخرج هو الرجل يحل له عند النكاح أربع في الحلال وانكح امرأته التي  
في دار الحرب إذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه رافقة لوجود التبائن والسبي (قوله وأدخل في  
دارها) أفاد أنه لا ينفق التبائن بمجرد الدخول بل لابد من الإخراج في دارها كافي البدائع (قوله كما لو في) ولهذا  
لو انفق في دار الحرب لم ينفق عليه أحكام المولى ط (قوله وان سبب) هذه رافقة والتي بعد رافقة لعدم السبي  
فيها (قوله أو أخرج) عبارة الجواز ثم تأمّن ثم أسلم إلى داره فافق ط (قوله أو أخرج) ط (قوله أو أخرج) ط (قوله أو أخرج) ط  
وهي قوله ذميين وثم طاعة لاسلم على ثالث الحال المدونة (قوله حتى لو كانت الخ) تطرّع على اشتراط تبائن  
الدار من حقيقة وسبب (قوله لم تبين) لان الدار وان اختلفت حقيقة لم تكن واحدة حكميا لان فرض المدّلة في ما  
إذا انكحها مسلم أو ذمي ثم سببت ولا يمكن فرضها في الواسكهاها لانه لا يصح لاب تبائن الدارين مع بقاء  
النكاح فيمنع انتداعه بالاولى كما قاله الرضوي ولو سبكتها وهي هادئة ما بان صارت ذمية لان المرأة تبين زوجها في  
المقام كافي الفتح من باب المأمن فافهم (قوله ولا سبكتها) أي المسلم أو الذمي (قوله مات) ان تبائن الدارين  
حقيقة وسبب ط (قوله وان خرجت ط) أي لا يدين لان الزوج من أهل دار الاسلام فادخل تحت طه  
صارت ذمية لا يمكن من العود لانهم تبين زوجها في المقام كما علمت فافهم (قوله وما في الفتح الخ) قال في النهر  
وفي الحقيقة مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرجها رجل إلى دار الاسلام بانسب زوجها بالتبائن فلو خرجت  
بنفسها قبل زوجها لم تبين لانها صارت من أهل دارها بالتزامها أحكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والزوج من  
أهل دار الاسلام ولا تبين قال في الفتح بعد نقله يرد في الصورة الاولى اذا أخرجه الرجل فها حتى ملكها  
لحق في التبائن بينهما وبين زوجها حقيقة وسبب ط (قوله أما حقيقة طاهر وأما حكميا) فافهم لان في دار الحرب حكميا  
وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي المدنية وفي قوله وأما حكميا الخ بحث اه ولعل وجهه ما مر من أن  
معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك  
اذ لا يمكن من الرجوع ثم راجعت الحجة الرصدية فاذ الذي فيسببه لم يزوج حرة كناية في دار الحرب  
فخرج عنها الزوج وحده بانسب ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم يزوجها لانه عاينها وهو العاين والظاهر أن  
ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما أسعدت اه حقلت وما نقله في النهر عن المحيط كرمته في  
كافي الحاكم الشهيد فالصواب في المسئلة الاولى التي نقلها في الفتح عن المحيط أن لا تبين لان اختلاف الدار حقيقة  
لا حكميا (قوله ومن هاجرت إلى الخ) المهاجرة التاركة دار الحرب إلى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك  
بأن تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بحر وهذه المسئلة داخل في إقبالها لكن ما مر فيها اذا أخرج أحداهما  
مهاجرة وقعت الفرقة بينهما والمقصود من هذه أنه اذا كانت المهاجرة المرأة وقعت الفرقة فلا عدة عليه عند  
أي حجة سواء كانت عاملا أو حائرا فزوج الحلال الاسلام فترخص لا على وجه البعد بل ليرتفع المانع  
بالوضع وعندهما علم بالعدة ففصح وبه يظهر أن تقييد المذهب بالحائز أي غير الحائز لا وجه له بخلاف قول  
المسكن وتكفي المهاجرة الحائز بالعدة فافهم الا حائرا عن الحلال كما علمت لكن يوههم أن الحامل لها عدة كما  
لو هاجرت ابنه أو غيره أو ابنته كذا (قوله على الاظهر) مقابل رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع  
لكن لا يزوجها من زوجها حتى تضع كالبلي من الزنا ويرجعها الا قطع لكن الاول ظاهر الرواية أشهر وصحها

(لا) (بالسبي) فلو خرج  
أحداهما (البنات) (البنات)  
أو ذميا أو أسلم أو أورد  
ذمية في دارها (أو أخرج  
مسيبيا) وأدخل في دارها  
(بائنات) بتبائن الدار  
أهل الحرب كما لو في ولا  
نكاح بين حرة وميت (وان  
سبب) أو أخرجا إلى (مها)  
ذميين أو مسلمين أو ثم أسلم  
أو صار ذميين (لا) تبين  
لعدم التبائن حتى لو كانت  
المدّلة من كونه مسلم أو  
ذمي لم تبين ولو سبكتها ثم  
خرج قبلها بانسب وان خرجت  
قبله لا وما في الفتح عن  
المحيط تحريف نهر (ومن  
هاجرت إليها) مسلمة أو ذمية  
(حائرا بانسب بالعدة) فجعل  
زوجها أما الحامل حتى  
تضع على الاظهر





يعني أن الاتباع بما اختاره بعض أئمة بل أولى من الافتاء بما في المواد ولقد شاهدت بأمن المشاق في تحديدها  
فضلا عن جبرها بالضرب ويحرمها باليد ولا يجد وقد كان بعض مشايخنا من علماء العجم اتقوا ما رآه فيهم  
يوجب الكفر كبرائهم يسكنون في التمديد أي ومن القواعد المشقة تحلب التيسير والله ليس لكل من  
أه قامت المذمة في التمدد لا تقتضي أن يكون قول أئمة بل أولى مما في المواد بل أولى مما في المواد  
وهو قول البخاري بين لاب ما في المواد وهو ما رآني من أنساب الردة ثم ترق تأمل (قوله وقد بسطت) أي رواية  
الواد (قوله والفتح) فيه انه لم يرد على قوله ولا تسترق الردة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي  
رواية الواد عن أبي حنيفة تسترق اه ثم رأيت صاحب الفخر بسط دلائل في باب المرنند (قوله وحاصلها الخ)  
قال في القنية بعد ما مر من الفتح ولو كان الزوج عالما يستولي عليه ساعد الردة تكون فيما للمسلمين بعد أن  
سبقة ثم يشتر بها من الامام أو يصرفها اليه ان كان مصرفا فلا تأتي مفتتة هذه الرواية بحسبها الهدى الامر  
لأنه سب به اه قال في الضر وهكذا في حزية الفتاوى ونقل قوله فلا تأتي مفتتة الخ عن شمس الاثنية السرخسي  
اه قامت ومقتضى قوله ثم يشتر بها الخ انه ان كان مصرفا فلا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله يكون فيما قال  
ط ظاهره ولو أسلمت بعدة لان اسلام الرقيق لا يخرجه عن الرق اه (قوله ولو استولى عليها الروح) وفيه  
اختصار شغل وعادة القنية بعد ما تقدم قامت وفي زمانه بعد فتنة الفتن العاصمة صارت هذه الولايات التي غلبوا  
عليها وأجروا أحكامهم فيها كواردم وما وراء النهر وحراسان ويحويها سلطنة دار الحرب في الظاهر ولو  
استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحد أسخ الى شرائع من الامام فيحكم الرق بحسب الكيد بالهولة  
ومكر المكرة على ما أشار اليه في السير الكبير اه وقوله يملكها الخ معنى على ظاهر الرواية من ان مالها تسترق  
مادامت في دار الاسلام ولا حاجة الى الافتاء برواية الواد لم يذكروا من صيرورة دارهم دار حرب في زمانهم  
فيما يملكها بمجرد الاستيلاء عليها لانها ليست في دار الاسلام فافهم (قوله وله بيعها الخ) ذكره في الضر بحثا أحدا  
من قول القنية يملكها واستشهد بقوله ما لم يذكروا الخ بمعنى الحائز فلو ساقته أم الولد بعد دارها دار الحرب  
ثم سبقت وما يملكها الروح يعود كونه أم ولد وأمومة الولد تكرر بشكرها الملك اه (قوله بالدرة) بالكر  
السوط والجسم درة مثل سدره ودر مصباح (قوله والدرع) أل للعرس والاما سبب لاسم الدرع بالجمع  
ط (قوله فقال) بأ كيد لقال الاول ط والداعي اليه طول العاقل (قوله كأنهن حرييات) أي فهن في  
مما كانت والرأس والدرع ليس يعورن الرقيق ووجه الاند من قول عمر رضي الله تعالى عنه ان اداسه قتل  
عمر ما الدائمة تسقط حرمة ولا يملكها كالثياب رؤسهن في عمر الاسان لم يظهروا من حالهن أم من مستحفات  
مستحيات وهذا بسبب تسقط حرمة من فافهم ثم اعلم انه اذا وصل الى حال الكفر وصيرن مرتدات حكمهن  
بما مر من أمهن لا يباح من مادم في دار الاسلام على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الافتاء بما في  
الواد من جوار استرقاقهن فدا بالنسبة الى رده الى وجهه لا رده لاسمها لا صرورة في غير الزوجة الى  
الافتاء بالرواية السقيمة ولا يلزم من سقوط الحرمة وجواز انكار البين حوازا فافهم في دار لان عاتقته انهن  
صيرن فيما ولا يلزم من جواز انكار البين جواز الاستيلاء والفتح من وطأه بغيره لانه يحكم بالدار الى مملوكة  
الغير ولا يجوز وطؤها بلا عقد نكاح ومن ذا ظهر عالم من يثبت نفسه الى العسل في زمانه في رعيه الباطل  
ان الزانيات اللاتي يفلهن في الاسواق بلا احتشام يحوزن وطوئهن بحكم الاستيلاء فانها عالم قه ككادأب  
يكون كفرة حيث يؤدي الى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم \* (مرع) \* في البحر عن  
الحاوية غلب عن امرأته قبل الدخول بها فأحبره بردهم ان خبر ولو لم يملكوا كأقودود في قدس وهو ثقة عنده أو  
نفسه بركة لكن أكبر رأيه أنه صادق له التزويج بأربع نواها وان أنحسرت بردة زوجها اليه التزوج  
بما نفي بعد البدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الأصح (قوله ان ارتداهما) المستقلة بقية فيما  
اذا لم يلق في أسببها بدار الحرب فان ساق بالثبوت كما هو المستعني عنه بمسألة من أن تباين الدارين بسبب

وقد بسطت في القنية والمجتهى  
والفتح والجر وحاصلها انها  
بالردة تسترق وتكون فيما  
للمسلمين عند أبي حنيفة  
وجه الله تعالى ويشتر بها  
الزوج من الامام أو يصرفها  
اليه لو مصرفا ولو استولى  
عليها الزوج بعد الردة  
يملكها وله بيعها ما لم تسكن  
ولدت منه فتكون كأم  
الم لا سونقل المصنف في كتاب  
الخصص ان عسر رضي الله  
عنه فهم على نائفة فضر بهما  
بالأرة حتى يسقط ما خباها  
فقبل له يا أمير المؤمنين قد  
سقطت خباها فقال انها  
لا حرمة لها ومن هنا قال  
أئمة أبي بكر الخليل حين  
صيرناه على سبيل شدة ثم مر  
كاشفات الرؤس والذراع  
وقيل له كيف عسر فقال  
لا حرمة لهن إنما الشبهة في  
ايمانهن كأنهن حرييات  
(وبقي النكاح ان ارتداهما)





وقد تبنى لك ان ما في القهستاني من ان المراد بالولد هنا العاقل الذي لا يعقل الاسلام خطأ كما سمعته من مسارة  
 السرخسي وان اذني به الشهاب الشامي لمسايقه لما نص عليه الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير  
 ولما صرح به في هذه الكتب ولا طلاق المتن ايضا فادهم (قوله ولو حكما) أي سواء كان الانحداد حقيقة  
 وحكما كأن يكون خير الابوين مع الولد في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان حكما فقط كمثل به الشارح  
 واستتر عن اختلافهما حقيقة وحكما بل كل الاب في دار ما والصغير ثمة واليه أسار بقوله بخلاف العكس  
 اهـ ح قلت وما في الفتح من جعله حكم العكس كما فعله قال في البحر انه سهو (قوله والجوسي شرمن  
 الكتابي) قال في النهر اورد هذه الجملة لبيان أن أحد الابوين لو كان كتابيا والاخر مجوسيا كما كان الولد  
 كتابيا بانعزاله في الدنيا لاقتترانه من المسلمين بالاحكام من حبل الديعة والمساكنة وفي الآخرة من نقصان  
 العقاب كذا في الفتح يعني أب الاصـ بل بقاؤه بعد الوع على ما كان عليه والافا طفال المشركين في الجنة  
 وتوقف فيهم الامام كما مر ولم يدخله في حيز الجملة الاولى تخالفا عما وقع في بعض عبارات من اطلاق السلب على  
 الكتابي بل الشر ثابت فيه غير أن الجوسي شر اهـ وعلى هذا قوله والولد يتبع خير الابوين من دينه المراد به  
 دين الاسلام فمما لا يتذكر والجملة الثانية فانه ليس المراد منها مجرد بيان أن الجوسي شر من الكتابي  
 ادلا دخله في بحثه بل المراد بيان لازمه المقصود وهو تسمية الولد لاحدهما شرافا محلا منا كتحته وذبيحته وانما  
 لم يكتب في الجملة الاولى بان يراد بالدين الاعم تحاميا عن اطلاق الحيرية على غير دين الاسلام فادهم (قوله  
 وسائر أهل الشرك) من لا دين له سماويا (قوله والنصراني شرمن اليهودي) كذا نقله في البحر عن البرازية  
 والبرازية وبغسل عن الحلية عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من مجوسية ونصراني أو  
 عكسه تبع لليهودي لا النصراني اهـ أي وليس بالواقع خبر قلت بل مقتضى كلام البحر انه الواقع لانه قال  
 ان فائدة هذه العبارة في الآخرة كذا في الدنيا ما في أصح نسبة الولد الحية يكره الا كل من طعم الجوسي  
 والنصراني لان الجوسي يطبخ المنجقة والموقودة والزبدية والضراني لا ذبيحته وانما ياكل ذبيحة المسلم أو  
 يتحقق ولا يمس بعلمهم اليهودي لانه لا يأكل الامم ذبيحة اليهودي أو المسلم اهـ فعلم أن النصراني شر من  
 اليهودي في أحكام الدنيا أيضا اهـ كلام البحر (قوله لانه لا ذبيحته) أي لا يذبح بدليل قوله بل يتحقق  
 وليس المراد أنه لا يذبح لا توكل ذبيحته لما فاتته لما تقدم أول كتاب الكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح اس  
 الله ح (قوله أشد عدبا) لان راع النصراني في الالهيات ونزع اليهود في السموات وقوله تعالى وقالت  
 اليهود عزير بن الله كلام طائفة منهم قبله كما صرح به في التفسير وقوله تعالى لتجدن أشدا لاسما عدوة  
 الآية لا يرد لان البحث في قوة الكفر وشدة لافي قوة العداوة وضعها اهـ برازية (قوله كفر الخ) قال في  
 البحر هذا يقتضي أنه لو قال الكتابي خبر من الجوسي بكفر مع ان هذه العداوة وقعت في الحنط وعسيره الآن  
 يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خبر به لاحدى المائتين أي اليهودية والنصرانية على الاخرى في أحكام الدنيا  
 والآخرة بخلاف الكتابي بالنسبة الى الجوسي للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اهـ قلت وهذا كلام  
 غير ضروري أما اولاد لانه خالف لما حرره من أن النصراني شر من اليهودي في الدنيا والآخرة كما تقدم وأما ثانيا  
 فلان على الاكفار هي اثبات انبياء سابقين قطعاً لا لعدم خبرية إحدى المائتين على الاخرى لانه لو كانت الاله هذه  
 لم يلزم الاكفار وحيداً فاقول بأن النصرانية تحب من اليهودية مثل القول بان الكتابي خير من الجوسي  
 لان فيها اثبات خبرية له مع أنه لا خبر فيه قطعا وان كان أقل شرافا فالظاهر عدم الفرق بين العمارتين وأن  
 ما في الجيمية وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك واهل وجهه أن القبط تحب قديرا ديه ما هو أقل صرا كما يقال في  
 المثل الروم تحب من العمى وكقول الشاعر \* وانك قتل الخير خير من الاسر \* ثم رأيت في آخر المصباح  
 أن العلماء قد يقرولون هذا أصح من هذا وصرادهم انه أقل ضعف ولا يردون أنه صحيح في نفسه اهـ وهذا  
 ما قلته والله اعلم بالصواب في هذا القول بالاكفار مضي على ارادة ثبوت الخبرية واهل التفسير على

ولو حكما باب كان الصغير في  
 دار ما والاب ثمة بخلاف  
 العكس (والجوسي ومثله)  
 كثر في وسائر أهل الشرك  
 (شرمن الكتابي) والنصراني  
 شرمن اليهودي في الدارين  
 لانه لا ذبيحة له بل يحق  
 كجوسي وفي الآخرة أشد  
 عدبا وفي جامع الفصولين  
 لو قال النصرانية خير من  
 اليهودية أو الجوسية كثر  
 لا ثبانه الخبر السابق بالقطع





حبرهما على العود الى النصرانية فصار كارتداد المسلمين مع طاقهما ولا يمكن تبينها بالدار مع بقاء دعوية  
 الابوس فادانانت من زوجها فتدبر (قوله لم ينسب) أي سواها فقامت أولا لانها مسلمة أصالة لا دينا  
 وكذلك الصبية العاقلة أسلمت ثم حنث لانها ارت أصلا في الاسلام بحرب عن المحيط (قوله فتدبر) أي المسلم  
 وزوجته النصرانية معها وقوله أو تنصر أصوابه أو تمردا لان موضوع المسئلة أن الزوجية نصرانية قال في  
 المهر قيد بالردة لان المسلم لو كان شعبة نصرانية فتزوجت الفرة فيهما اتفاقا واختلاف الشبان فيمالو  
 نعمسا قال أبو يوسف تقع وقال محمد لا تقع لابي يوسف أن الروح لا يقر على ذلك والمرأة تقرر فصار كردة الروح  
 وحده وقرق محمد بان الجوسية لا تنحل للمسلم فأحدثها كالارتداد اه أي مكانهم ما ارتد ما عاين الذي في الحر  
 عن المحيط بأخير تعليم أبي يوسف وطاهر ما اعتاده وهو طاهر قوله في الفتح أيضا تقع الفرة عند أبي يوسف  
 خلافا لمحمد فان اجزم به الشارح (قوله عاقلنا) أي مسلما أو كافرا أو مرتدا وهو تأكيدي لافهم من الزكرة  
 في النقيح (قوله وخبره محمد) أي غير محمد الذي أسلم في اختيار الاربع مطلقا أي أربع أسوة أي أربع  
 كانت ونحوها أي ما في اختيار أي الاشتباه بين شاعر والنت أي يختار البنت في هذه الصورة لا الأم أو بتر كهما  
 جميعا لا يروى أن ابان الديلمي أسلم وتبعته عشرة أسوة أسلمن معها غيره الذي صلى الله عليه وسلم فاختار أربع  
 منهن وكذا خبر وز الديلمي أسلم وتبعته أختان فغيره فاختار احداهما أو اعميا فاختار البنت لان كاهنها أوسع في  
 سكاك الام من سكاك الام لها ولها ما أن هذه الاثنتي عشرة فاسده لكن لا تخرج لهم لانا أمرنا بتر كههم وما يدنيون  
 فاداسلو يحب العوض وتخير غير أسلان وفيه رز كان في النروح بعد الفرة ح عن الملح وقوله في النروح  
 بعد الفرة أي النروح بعد الفرة وما ذكره في سكاك البنت اعلمها وادالم يدخل بواحدة منهما فان دخل  
 باحدة هما ثم تروح الثانية فده كاهنها باطل لان الدخول بمرء سواها كان بالام أو البنت وان دخل بالانيسة  
 سقطت فان كانت الام باطل سكاكها جميعا اتفاقا لان سكاك الذن يحرم الام والدخول بالام يحرم البنت وان  
 كانت البنت وكذلك عنددهما لأن له تروح النفس دون الام وعند محمد سكاك البنت هو الحائز وقد دخل بها  
 وهي امرأته وسكاك الام باطل كذا في البدائع (قوله باعت المسلمة) سهاها مسلمة باعنا ما كان لها من  
 السوا عن من الحكم بالاسلام تعال لا يوين ولا قبل سهاها تجد مرتدة وقوله بان أنت أي من زوجها لانها لم ي  
 لها دين الا يوين لوالا التبعة بالباوع وأيس لها دين بنفسها فكانت كافر لا له لها كذا في شرح التلخيص  
 (قوله ونماها في الكافي) محبت قاله مسلم تروح غير نصرانية ولها أبو ابن نصرانية وكبرت وهي لا تغفل  
 ديسان الا ديان ولا تصفو وهو غ ير معتوهة فان تاب من زوجها وكذلك الصغيرة الممدا باعت عاقلة وهي  
 لا تغفل الاسلام ولا تصفو وهي مسيرة معتوهة بان من زوجها كذا في المحيط ولا يهر لها قبل الدخول وبعده  
 يعجب المسلم ويحب أن يذ كر الله تعالى بجميع صفاته عسدها ويقال لها أهو كذلك فان قالت هم حكم  
 بالاسلام وان قالت أمر وهو أقدر على وصفه ولا أصعب بان ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو قالت  
 الاسلام ولم تصفو لم تب وان وجهه فله الجوسية بانتمعهدهما خلافا لابي يوسف وهي مسئلة ارتد النصراني اه ط  
 وقوله ولو عقلت الاسلام أي في الباوع مع من تزوجه باعت واعلم تبين لانها مسلمة بغير الا يوين اقبل الباوع كما  
 في شرح التلخيص وبه استدلل على في وجوب أداه الايمان على الصبي ونماها في أول الفصل الثاني من شرح  
 النحر يروى في سبأ أحكام الصغار ان قوله يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله  
 لا يكون منه لما حتى يعلم صفة الايمان وكذلك اذا اشت تربية واستتوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون  
 مؤمنة وصفة لايمان عاد كره في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
 الآخر والبعث بعد الموت والقد وخبره وشهر من الله تعالى اه وقدره ما في الجمل أثر مثله عن الفتح والله أعلم

\*(باب القسم)\*

(قوله الله) في المغرب القسم بالفتح مصدر قسم القسم المال بين الشركاء في دينهم وعين أنصباهم

قوله عيان الديلمي كذا في  
 الامس المقابل على خط  
 المؤلف والذي في متني  
 الاخبار عيان النبي ووجه  
 حر والحديث لا جد واس  
 ما جوا وترى اه

لم تبين مطلقا عن مسلم تحده  
 قسم اية محسنا أو نصرانيا  
 بانته (ولا) يعلم (أن) سكاك  
 مرتد أو مرتدة أحدهما  
 من الناس مطلقا (أسلم)  
 الكافر (وتبعته) خمس أسوة  
 وصاهدا أو أختان أو أم  
 وبانها اطل سكاكهن ان  
 بر وبنين بعد واحد فان  
 وبه فالأصح (باطل)  
 وغيره نجد والشاذ في جملة  
 حديث غير وزقلسا كان  
 تفسيره في التروح به سد  
 الفرة (باعت المسلمة)  
 المصنوعة ولم تصف  
 الام بامت (ولم يهر  
 قبل الدخول وينفي أن  
 يذ كر الله تعالى بجميع  
 صفاته عسدها وتقر بذلك  
 ونماها في الكافي

\*(باب القسم)\*  
 بفتح القاف التامسة  
 وباء الكسر النصب (يعجب)





الحكم مرة والزيادة يجب ديانة في الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم يجب عليه في الحكم اه وبه  
علم أنه أن على الشارح أن يقول ويسقط حكمها مرة في القضاء أي لأنه لم يصح امره بوجوبه القاضي سبعة  
ثم يفسخ العقد أو أملا أو أصابا مرة واحدة لم يتعرض له لأنه علم أنه غير عيب وقت العقد بل يأمره بالزيادة أو  
لوجوب ما عليه إلا أنه لم يرض أو علة عارضة أو يحوز ذلك وسيأتي في باب الطهارة أن على القاضي الرام المظاهر  
بالتكليف دفعها للمصروع بها بحسب أو صرب إلى أن يكفر أو يطلق وهذا مما يؤيد القول بالزيادة يجب  
الزيادة عليه في الحكم فتأمل (قوله ولا يباع مدة الإيلاء) تقدم عن الشيخ التمهيد بقوله ويجب أن لا يباع  
الح وظاهره أنه منقول لكن ذكره في مقدار الدو وأنه لا ينبغي أن يطالب له بمدة الإيلاء وهو أو بعة  
أشهر فهذا بحث منه كما سيد كره الشارح والظاهر أن ما هنا مبني على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أو بعة  
أشهر يشهد أن المراد بالإيلاء الحرة وبو يد ذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

فوالله لولا الله تخشى عواقبه \* فخرج من هذا السرير جواربه

سأل عنها فإذا زوجها في الجهاد فسأل بنته حادثة كم تصبر المرأة عن الرجل فقالت أربعة أشهر وأمر أسراء  
الاجساد أن لا تخلف المتروك من أهلها أكثر منها ولولم يكن في هذه المدة زيادة مضارة بهم لما أمر الله تعالى  
الفراق بالإيلاء فيها (قوله ويؤمر المتدبر الخ) في الفسخ وأما إذا لم يكن له إلا امرأة واحدة فتشأن في علمه بالعدة  
أو السهرارى اختار الخ أو يروى رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها يوم وليلة من كل أربع ليال وناقيلها لأن له  
أب يستقط حكمها في الثلاث بنزوح ثلاث حرائر وإن كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة في كل سبع وظاهر  
الذهب أن لا يتعين مقدار لابل القسم معنى لسي وإيجابه طاب إيجاده وهو يتوقف على وجود المنسبين ولا  
يطالب قبل تصوره بل يؤمر أن يبيت معهما ويصحبها أحبا ما من غير توقيات اه ونقل في النهي عن المدفع أن  
مارواه الحسن هو قول الامام أولا ثم رجوع عنه وأنه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لانه أب تزوج عليها  
ثلاث حرائر فيسقط لهن ستة أيام ولها يوم (قوله ثم رجعا) حيث قال ومقتضى الفسخ أنه لا يجوز له أن يزيد على  
قدر طاقته أما ما عيسى المقداد لم أقف عليه لا تتسامح في كتب المالكية خلاف دقيق يقتضي علمه ما أوسع في  
الليل وأربع في النهار وقبل أربع وبعدها وعن أس من مالكا عشر مرات في دافق أربع حروب  
بأثنى عشر مرة وهـ روى أب الراى عنه للقاضي دية تسمى بما يعاد على طهره أنها تملية اه قال الحوى عقبه  
وأقول ينبغي أن يسألها القاضي عما تطيق ويكوب القول لها أي بينا لانه لا يعلم الامم اه ويطبق القواعد  
وأما كونه منوطا بنظر القاضي فهو ان لم يكن يحضرها عيدها سدا وقد صرح ابن محمد أن في تأسيس المطائر  
ونفسه أنه إذا لم يوجد نص في حكم من كتب أحبا ما يرجع إلى مذهب مالك وأقول لم أجدكم ما لو اضمرت  
من عظام آله بعل أو طول وهي واقعة الفتوى اه أقول ما قلته من أن يجد غير مشهور ولم أجد كره  
عسيرة نعم ذكر في الدر المنثور في باب الرجعة عن القهس ستاني من ديساحه المدة في أن بعض أصحابنا مال إلى  
أقواله صرورة هذا وقد صرحوا عند باب الزوجة إذا كانت صعبة لا تطيق الوطء لا تسلم إلى الزوج حتى  
تطيقه والصحح أنه عسيرة مقسدة بالسبل يطوئ إلى القاضي بالنظر اليها من من أو هـ والوقت دية من  
التاريخية أب البالة إذا كانت لا تتحمل لا يؤمر بدفعها إلى الزوج أيضا فتوله لا تتحمل يشمل ما لو كان  
اضطها أو هـ والها أول كبر آله وفي الاشهاد من أحكام غيبوبة الحاشية فيما يحرم على الزوج وطء زوجته  
مع بقاء النكاح فالوحيما إذا كانت لا تتحمل له أصغر أو مرض أو غيره اه ورعا يلهيهم من سمعه فلم آله  
وسر الشريعة في شرحه على الوهبانية أنه لو جامع زوجته فسأت أو صارت مفسدة فأت كانت صغيرة أو  
مكرهة أو لا تطيق تلزمه الدية اتفاقا فلم من هذا كما أنه لا يتحمل له وطءها عسا يؤدى إلى استمرارها فيقتصر  
على ما تطيق منه عند انقضاء القاضي أو اخبار النساء وان لم يعلم بذلك فتقبلها وكذا في غلط الآلة ويؤمر في  
طولها بالجنال قدر ما تطيق منها أو بقدر آله رجل معتدل السلقة والله تعالى أعلم (قوله بالافرق الخ) لانه

ولا يباح سدة الايلاء الا  
برضاها ويؤمر المتعبد  
بصحتها أحبا ما وقتد  
العدوى بيوم وليلة من  
كل أربع حروف وسبع لامة  
ولو اضمرت من كثره جناحه  
تجزأ الزيادة على قدر طاقتها  
والرأى في تعين المقدار  
للأص في بيان طاقته  
بجواز الافرق بين فل وخصي  
وه بنوع محبوب





أب سبب وجوب القسم عند السكاح وهذا يؤيد بحث الفسخ وقد يجب أن  
المعنى أن الإيجاب على القسم من القاضي يكون بعد الطلب والالزام أنهم لو طالبتهما ثم جاز يلزمه القصاص وهو  
مخالف لما قدمناه من الحامية من قوله قبل الحجة أو بعدهما وكذا تعليل السعة في البرازية وغيرها باب  
القسم لا يصح بدنيا في الدمة فإنه يشمل ما بعد الطلب (قوله بعد من القاضي) فأد أنه لا يمرر بالمرة الأولى  
وهو صريح في البحر ط (قوله عزز بهر منس) بل يوجهه عقوبة ويأمره بالعدل لأنه أساء الأدب وإنسك  
ما هو صريح عليه وهو الحور وراح وهو ما استثنى من قوله من أن للقاضي الخيار في التهرير بين الضرب  
والسجس بحر فاستدلوا بالواجب من الانعاف على قريب (قوله لتفو به الحلق) الضهير للعبس ح ويؤيده  
قول الجوهرة لأنه لا يستدل بالحق في ما ليس لأنه يفتقر إلى الراتب أه أي لما صر أن القسم للعبسة  
والمؤاساة ولا شأن في هذا ما ليس بفوضف ذلك وكذلك علو العدم ليس بالامتناع من الإطاف على قريبه  
فأهم (قوله في تقيضي القاضي بقدره) أي التي ناصحت ومعه موه أنه لو لم يقل ذلك لستما ماض مع أن  
هذا بعد المسامحة والمالبس ما من أن القسم لا يبريد زوايا طاق القدر مع أن ما يأتى (قوله  
والكرام) نص على الأولين لأن فيه اختلاف الأئمة الثلاثة على الاختصاص بقرعة ما يتوهم من عدم مساواة  
الكتابة لله سعة نسب ارتضاها عليها بالاسلام فأداه في النهر وأعلم بقصر على قوله والجديده والقسدية  
ليشمل ما لو كانت النكر والنيب بدينين بأن تزوجهما معا تأمل (قوله لا طلاق الآتية) أي قوله تعالى  
ولن تستطيعوا أن تعدلوا أي في الحمة فلا تعدلوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف  
وعاين القسم وقوله تعالى فإن كنتم تهاونوا فإلا تعدلوا ولا طلاق أحاديث النسي ولان القسم من حق السكاح  
ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روي من تعويل النكر سبع وثلاثين ثلاث في تمل أن المراد التفصيل في البداهة  
دور الزيادة في حب تقسيم الدليل القاطع كل في البحر وفي شرح درر البحار أن المسند لا يدل على نبي  
التسوية بل على اختيار الدور بالنسب والثلث جهابيه وبين ما روي (قوله ولا طلاق) أي إذا كان له  
زوجتان أو أكثر فلا طلاق له وهذا إذا نكحها السيد مولا ولم أر من دس وكن أنه لظهوره (قوله أما  
النفقة) هي الأكل والشرب واللباس والسكن (قوله فيهما) أي أن كان كل من الروح والروح عيسى  
قالوا يجب نفقة لا اختيار أو نفقير من نفقة الفقراء أو ضمان من الواسع وهذا هو المفتي به بأمر وقدمه أن كلام  
المصنف والشارح محمول عليه فاهم (قوله ولا قسم في السفر الخ) لأنه لا يقيم من الأسماء مع وفي الرامة  
ذلك من السرور لا ينبغي نهر ولأنه تدنى بأحداهما في السرور والآخر في الحضر والقرار في المنزل لهما  
الاهتة أو الخوف الغنمة أو يجمع من سفر أحدهما أكثر منهما فتعين من نكاح وجمع في السفر للسفر  
نظر روح قرعتهما الزام الضرر الشدي وهو مدع بالماني للخرج فتح وانظر ما له سافر من هل يقسم (قوله  
والقرعة أحجب) وقال الشافعي نفقة ما رواه الجماعة من أن صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفره أقرع  
بين نسائه فمن خرج بهما خرج بهما معهما كان استحب بالتعريف لو خرج من مطلق الفحل لا بقدر  
الوجوب مع أنه على الله عليه وسلم يكن القسم واجباً عليه ونسأه في الفتح والخروج وهذا مع قوله فتعين  
من يتخلف من جهة الخصر في أن من خرجت قرعتهما لا يلزمه السفر بها (قوله صم) شمل ما لو كان شرط  
رشوته أو منها وان بطل الشرط كما أوضحه في الفتح خلافاً لما يحتمل بالباقي لأنه امتياز من حق لم يجب  
ولذلك يستحقها ولا يقال أنه كل أشد العوض في النزول عن الوظائف لأن من أحاز بهناه على العرف ولا  
عرفه ما قد سدر نعم ذكر بعض الشافعية أنه يستحب من هذه المسئلة ومن خلع الاجنبي على مال بجواز  
النزول عن الوظائف بالدراهم وأنه أتى به شيخ الاسلام ذكر يامن الشافعية والشيخ نور الدين الدميري من  
المالكية والشيخي من الحنابلة فالت واضطرر في رأي المتأخرين من الحنابلة وأفتى إناير الرهلي بعده  
وسيلة أي تمام الكلام عليه أن شاء الله تعالى في الوقت (قوله لأنه) أي مدتها وهو القسم ما وجب أي

مدني القاضي أياه عزز  
بغير حدس جوهرة لتلويته  
ماتق وهذا إذا لم يقل إنما  
مات ذلك لأن خيار الدور  
بالحية في قضى القاضي  
تدريه نهر بحثا (والنكر  
النيب والجديده والنفقة  
المسألة والكتابة سواء)  
الطلاق الآتية (وللازمة  
الكتابة وأم الولد والمدبرة)  
العبسة (نصف ما للحررة)  
من البتونة والسكنى  
مها أما النفقة فيهما  
ولا قسم في السفر (دعها  
عرج فله السفر عن شاء  
من والقرعة أحجب) تطيبا  
تسليم من (ولو تركت  
سهما) بالسكنى أي لو بها  
اضطرر أصح وأما الرجوع  
بدل ذلك في المد قبل لأنه  
أوجب فاسقاً ولو جعته  
مئة هل له جعله لغيرها





التبديد (قوله وهو حسن) كذا قاله في النهر (قوله في كل مباح) طاهر انه عند الامر به منه يكون واحدا  
عليها كأمر الساطع الرعية ط (قوله ومن أكل ما تأذى به) أي راحته كثوم وصل وبؤس منه أنه  
لو تأذى من راحته الدخان المشهور له منه هاهن شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره في الفتح بحثا أخذنا من قبله  
(قوله وقامه فيما علقته على الملتقى) وعارته من الحانية ممر بالمستقى لو كان له امرأته وسراى أمر يوم وليلة  
من كل أربع عند هاهن البواقي عنده من شاعه منى وكذا لو كان له ثلاث نسوة أمر يوم وليلة عند كل مهن  
ويقيم في يوم وليلة عند من شاعه من السراى ولوله أربع أقام عند كل يوم وليلة ولم يكن عند السراى إلا  
وفقه المسارو يكره للرجل أن يفا أمراته وعند هاهن يهمل أو أعمى أو ضربها أو أمته أو أمته اه ثم قال  
ولا يتجمع بين الصبر والبالرسل لو قالت لأسكن مع أمك ليس لها ذلك ولو أقام عند الامه يوما فمعت يقيم  
عند الحرة يوما وكذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة يوما فمعت زوجته الامه يتحول الى المعتقة ولا يكمل  
للحرة يومين تربية بالحرية انتهت منزلتها ابتداء كفاي المهرام أقول وما قبله أولا عن الملتقى منى على روايه  
الحسن المرجوع عنها كذا تقدم من أن الحرة يوما وليلة من كل أربع هكذا اخطرتي ثم رأيت الشرح لابي  
صريحه في رسالته تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من به على ذلك ومبى الرسالة على سؤال في  
رجل له زوجتان وجوار يقيم للزوجتين ثم يبيت عند جواريه ماشاء ثم يرجع الى زوجته ويقيم بها  
اجاب بالحوار أن عدم قول ابن الهمام اللازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الاخرى كذلك لا أنه  
يجب ان يبيت عند كل واحدة منها اذا اختلفا لولا ان المبيت عند الكل بعض الليالي وان لم يجمع من ذلك  
اه يعني بعد تمام دورهن وسواء اضر بدنه أو كان مع جواريه اه فافهم والله سبحانه أعلم

#### \*(باب الرضاع)\*

لما كان المقصود من النكاح الزيادة ولا يهدى عايبا في ابتداء انشاءه الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به  
وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه بجهة وجب تأشيرها الى آخر أحكامه ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف  
محمد اعلم به بعض أصحابه ونسبه اليه ابو جعفر ولد الم يد كره الحاكم أبو الفضل في مختصره المسمى بالسكافي  
مع التزامه ايراد كلام محمد في جميع كتبه محدودة التعاليل وعاءتهم على أنه من أوائل مصنفاته واعلم يد كره  
الحاكم اكتفاء بما أورددهم ذلك في كتاب النكاح فق (قوله بفتح وكسر) ولم يد كروا الضم مع سواره  
لان معنى أب ترصع مع آخر كافي بالقاموس وفيه أن فعله عام باب علم في لغة قديمة وهي ما فوق بعد من باب  
صرب في لغة محدودة جاء من باب كرم ثم زاد في المصباح لغة أخرى من باب ففتح مصدر رضاء عاورد جماعة بالفتح  
(قوله مص النسيدي) قال في المصباح النسيدي للمرأة ويقال في الرجل أيضا قال ابن السكيت يد كرو يؤث  
اه وهذا التعريف فاصلا لانه في اللغة يع المص ولومن حمسة فالاولى ما في القاموس هو امة شرب الاب من  
الفرع والنسيدي ط (قوله آدمية) خرج من الرجل واليهية صر (قوله أو آسية) ذكره في النهر أخذنا  
من اطلاقهم قال وهو حادثة الفتوى (قوله وألق بالمصالح) تعريض بالرد على صاحب العريضة  
قال التعريف مقتوض طرذا اذ قد يوجب المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد يوجب  
الرضاع ولا مص كافي الوجود والسقوط ثم أجاب باب المراد بالمص الوصول الى الجوف من الثديين وحده  
لان سبب الوصول الى سبب وأراد المسبب وان ترصعه في المر باب المص يستلزم الوصول الى الجوف  
لما في القاموس من مصه شرب بفتح بارقية ساو جعل الوجود والسقوط ملحقين بالمص ح وفي المصباح  
الوجود بفتح الواو الدوام يصب في السلق أو جرت الميراض ايجار فعملت به ذلك ووجرت أجرة من باب واعد  
لغة والسقوط كرسول دواء يصب في الانقب والسقوط كفة ومصدر وأسماعته الدواعية تدى الى مفعول  
(قوله في وقت مفعول) قد يقال انه لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضاع وذلك انه يهمل المدة لا يسمى  
بشيء من المدة في النهاية ثم وفيه دليل على ان الكبر لا يسمى رضاعا كذا في النهر

وهو حسن وصحة ما بها أن  
تطعمه في كل مباح يأمرها  
به وله منعها من العزل ومن  
أكل ما تأذى من راحته  
بل ومن السماع والنفس اب  
تأذى راحته من راحته  
فجاء لفته على الملتقى  
\*(باب الرضاع)\*

(هو) لغة بفتح وكسر مص  
النسيدي وشرعا من  
نسيدي آدمية ولو بكر أو يته  
أو آسية وألق بالمص  
الوجود والسقوط في  
وقت مخصوص هو  
(سولان) مصنف عنده  
(سولان) فقط (نسيدي)  
(وهو الاصح) فتح وبه يقتضى  
كافي تجميع القدوري





(الح) ولان الاكثر على الاول كما في النهر (قوله ولم يحج الارضاع بعد مدته) اقتصر عليه الذي يلي وهو الصحيح  
كما في شرح المغاومة بعد سكن في القهستان في المحيط لواسية في حواشي حل الارضاع بعد مدته الى نصف  
ولا تأثم عند العامة بخلافها بل هو أبوب اهـ ونقل أيضا قوله عن اجارة القاعدي أنه واجب الى الاستبراء  
ومستحب الى حواشي وجاز الى حواشي ونصف اهـ قلت قد يوفق بحمل المدة في كلام المصنف على - وليس  
ونصف بقريضة أن الذي يلي ذكره بعد ما وجد في خلاف قول العلامة تأمل (قوله وفي البحر) مما رتبته  
وعلى هذا أي الفرع المذكور لا يجوز الانتفاع به للتداوي قال في الفتح وأهل الطب يشبهون بالنبت  
أي الذي تزل بسبب بنت مرضعة بفعل وجع العين واختلاف المشايخ فيه قيل لا يجوز وقيل يجوز اذا علم أنه  
يزول به الرمد ولا يخفى أن حقيقة العلم متعذرة فالمراد اذا غلب على الظن والافهوه معنى المنع اهـ ولا يخفى  
أن التسداوي بالحرم لا يجوز في ظاهر المذهب أصله لول ما يؤكل لجه فانه لا يشرب أصلا اهـ (قوله بالحرم)  
أي الحرم استعماله طاهرا كان أو نجسا ح (قوله كالمسح) أي قبيل فعل التبرج حيث قال فرغ اختلاف  
في التداوي بالحرم وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع البحر لكن نقل المصنف عنه وهما عن الحواشي وقيل  
يرخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كالحكم في النهر للعطاش وعابه الفتوى اهـ ح قلت لفظ وعابه  
الفتوى رأيت في نسختين من المصحح بعد القول الثاني كما ذكره الشارح كما علمته وكذا رأيت في الفتاوى القدسية  
فعلم أن ما في نسخة ط تحريف فافهم (قوله ولان اجبار أمته الح) لان الاخفى لها في التربة في حال رقها  
بل الحق له لانها ملكه وكذا ملككم في بلادها من عسيرة لانه ملكه رجعي قلت والظاهر أن المولى احسارها  
أيضا وان شرط الروح حرة الاولاد لان الرضاع من زلها ويشملها عن خدمته (قوله على الارضاع) الاطلاق  
شامل له لخدمتها أو من عسيرة ولولاد اجباري بأجرة أو بدون الاب له استخدامها بما أراد (قوله به بوجبه) أي  
الاجبار على الطعام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجته الامة فالحق لسيدتها وان شرط الروح  
حرة الاولاد فيما يظن كذا كراه آصافا فافهم (قوله ولو قبالها) أي قبل الحواشي وهذا التعميم المستفاد  
من زيادة لو صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أي ليس له اجبارها عليه في القضاء اعلم ان تعين  
لا في المسئلة تأمل بما أخذت في غيرها ولم يكن للادب ولا للصغير مال كما سيأتي في الخصائصة والبقعة أما بالنسبة  
الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على الطعام فاعلم ان الحواشي وأما بهدهما فالظاهر انه يجبها  
على الطعام لما في الارضاع بعد ما حرم على القول بأن مدته الحواشي تأمل ح زيادة قلت وما استظهره  
مبني على ظاهر كلام المصنف السابق وقدمه الكلام فيه (قوله ولو بين الحربيين) قال في البحر روي  
البرازية والرماع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رجع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارها  
ثبت أحكام الرضاع فيهم اي بينهم اهـ ح (قوله وان قل) أشار به الى بقى قول الشافعي واحدى الروايتين  
عن أحمد أنه لا يثبت القسرم الابن من رضعات مدته ان لم يلد ثم سلم لا تحرم المصاة والمصاة وقول عائشة  
رضي الله عنها كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يعرفن ثم نسخ بغيره من رضعات معلومات يحرم من  
فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في إقرار من القرآن رواه مسلم والجواب أن التقدير منسوخ  
عن نسخة ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر أنه قيل له ان ابن الزبير يقول لا بأس بالرضعة  
والرضعة من فقال رضعا لله خير من رضائه قال تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأنذواكم من الرضاعة  
فهذا إما أن يكون رد الرواية بسننها أو لعدم صحتها أو لعدم اجازته في إطلاق الكتاب بحبر الواحد وهذا  
معنى قوله في الهداية انه مردود بالكتاب أو منسوخ وأما ما رتبته عائشة فالمراد به نسخ الكل بسننهما  
بأن من لم يرضعه كان يقرؤها والارم ضياع بعض القرآن كما قوله الروافض وما قيل اكره نسخ  
الاولوية بقاء الحكم فليس بشيء لان ادعاء بقاء حكمه بعد نسخ القرآن كقول الروافض وما قيل اكره نسخ  
والثانيين بقاء الحكم (تنبية) نقل ط عن الخبر انه لو بقي شافعي في عدم المسئلة بربطه فذلكم

(و لم يحج الارضاع بعد مدته)  
لانه جزء أدنى والانتفاع  
به لا يبر ضرورة حرام على  
الصحيح شرح الوهبانية وفي  
البحر لا يجوز التداوي  
بالأرم في طاهر المذهب  
أهـ له قول المأسول كالمسح  
(ولان اجبار أمته الح)  
فطام ولدها منه قبل الحواشي  
ان لم يصره أي الولد (الطعام  
كالمسح) أيضا (اجبارها) أي  
أمته (على الارضاع) وليس له  
ذلك (يعني الاجبار بوجبه  
مع زوجته الحرة) ولو  
(قوله) لان حق التربة  
اهـ بوجبه (ويثبت به)  
ولان ابن الحربيين بربطه  
(وان قل) ان لم يولد  
بجوفه من به أو أمه

قوله ثم نسخ الح الذي في  
صحيح مسلم ثم نسخ بغيره  
من لومات فتوى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهن  
الح اهـ فراجع ان شئت  
اهـ

















كل الطعام رقيقا يشرب سحوا ووهنا ثبت به الحُرمة كما بهيمة ولم أَر من يخرج خلافه ولا يفسد بالزمن من تقاطر  
 اللبن عند رفع اللقمة أن يكون الطعام رقيقا يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون  
 من طعامه اذ لم أن المراد كون الطعام رقيقا لا يشرب وللفظ اللقمة مشعر بذلك أي افاهمهم (قوله وكذا الوحيدة)  
 قال في البحر ولو جعل اللبن مضمضا أو رائبا أو شيرا أو وجينا أو أقطا أو مصلا فصار له الصبي لا تثبت به الحُرمة  
 لأن اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت اللحم ولا ينشأ العظام ولا يكتفي به الصبي في الاعتداء ولا يحرم اه  
 وفي القسم من اللبن المبيض ما أخذ منه والشيراز اللبن الرائب المستخرج من ماءه والاقطاع ثابث ويحرك شيء  
 منه من المبيض العمى والمصل اللبن يوضع في وعاء مخصوص أو يحرق له قنار ماءه اه ط (قوله ولا الاحتقان)  
 في المصباح قد ثبت المرض إذا أوصت الدواء إلى باطنه من مخرجه بالحقنة واحتقن هو الاسم للحقنة مثل  
 العرق من الاحتقان ثم أطلقته على ما يتداوى به والجمع حقن مثل ثرة وغرف اه بحر والمسببات  
 ية بال ولا يحقن أي يحقن الصبي بالابن إذا احتقان من احتقن وهو وصل قاصر والصبي لا يحقن بنفسه بل  
 يحقن غيره ولا يصح أن يحقن من احتقن المبني للجهول لانه لا يبي من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان في  
 ناسخ المصباح جعل الحقنة ثمة دية للمعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال إذا احتقن الصبي  
 بخلاف ما في النهاية والمعراج كالحقنة في الفتح ونظير المهر في تفسيره نظير تدبير (قوله والاقطار) في بعض النسخ  
 الاقطار من الاقطة والظاهر انه تحريف (قوله وجائفة) الجراحة في الجوف والآية بالمد والتشديد  
 الجراحة في الرأس تصل إلى أم الدماغ (قوله ومشكل) أي خشي مشكل (قوله الا اذا قل الخ) لانه حينئذ  
 ينصح انه امرأة كذا كروى في باب الخثي ويثبت به التحريم رحمتي (قوله والا لا) تكرار لانه علم على إطلاق قوله  
 ومشكل بدليل الاستثناء (قوله لعدم الكرامة) لأن ثبوت الحُرمة بالرضاع بطريق الكرامة الشرعية فلم  
 تعتبر الشاة أم الصبي والابن الكرش أباه والاختية فرع الأمية وتتمام حقيقة في الفتح (قوله ولا أرصعت  
 الكبيرة) أطلقها فشميل المدحولة وغيرها سواء كان لبنتها أمه أو من غيرها وقع الارضاع قبل الطلاق أم بعد  
 في عدة زوجي أو باني يميني أو كبري مدحولة ولو لم يمانه منهم منه حكم الرعية بالاولى لأن الزوجية القائمة  
 من كل وجه ثم التقييد باليس احسن ترايا لأن أدت الكبيرة وأما ما بينهما من رضاء وان دخل بالكبيرة  
 مثلها للزوج اجمع بين المرأة وبنت أختها في الاول وبين الابن في الثاني وبين المرأة وبنت بنتها في الثالث  
 وليس له أب بزوج بواحدة منهما فدا ولا المرصعة أيضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث فإن المرصعة  
 لا تحل له لكونها أم امرأته ولا الكبيرة لكونها أم أم امرأته وتقل الصغيرة لكونها ابنة أمه امرأته ولم يدخل  
 بها وتتمامه في البحر ط (قوله صبرتها الصغيرة) أي التي في هذه الرضاع ولا يشترط قيام سكاح الصغيرة وقت  
 ارضاعها بل وجوده في ماضى كاف لما في البه دافع لزوج صغيرة فطاعتها بزوج كبيرة اه ان فارضعتها  
 حرمت سايه لانها صارت أم مكروهة كانت له فحرم سكاح البنت اه بحر وان كان دخل بالأم حرمت  
 الصغيرة أيضا لانه صار جامعها بينه وبين ابنته لانه لا بد من دخول بالامهات يحرم له ابنته على البنات يحرم  
 الامهات والرضاع الطارئ على السكاح كالسابق وفي الحازي من زواج أم ولد نعم هذه الصغيرة فارضعتها باب  
 السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها لأن العبد صار ابنا للمولى فحرمت عليه لانها كانت موطوءة أبيه وعلى  
 المولى لانها امرأته ابنة اه نهر (قوله وكذا الواو جرح) أي ابن الكبيرة رجل في ذمها أي الصغيرة وأشار إلى  
 أن الحُرمة لا تنوفا على الارضاع بل المدار على وصول لبن الكبيرة إلى جوف الصغيرة فتش كالهما  
 منه ولينحل نصف المداق على الزوج ويغرم الرجل للزوج نفسه مهر كل واحدة منهما ما كان تعدد الفساد  
 بأن أو تعدد من شريطة بان كانت شبيهة ويقبل قوله انه لم يفسد الفساد بحر (قوله ان دخل بالأم)  
 سواء كان اللبن منه أو من غيره أو من غيرهما في السكاح أو بعد الطلاق ولو باننا ولو بعد العدة أما إذا  
 كان اللبن منه ووقع الارضاع في السكاح أو عدة الرجب أو البت أو بعد العدة حرمتا أبدا وانفسخ السكاح

كذلك وجبته لان اسم  
 الرضاع لا يقع عليه بغير  
 (ولا الاحتقان والاقطار  
 في أذن) واحتليل (وجائفة  
 آمنة) لا (ابن رجب - ل)  
 مشكل الا اذا قال النساء  
 انه لا يكون على غرارته الا  
 امرأة والا لا جوهرة (ولا  
 بي شاة) وغيره من عدم  
 الكرامة (ولو ارصعت  
 الكبيرة) ولو لم يمانه (صبرتها)  
 الصغيرة وكذا لو أوجره  
 قبل فيها (صبرتها) أبدا  
 بدخل بالأم





لها ثم درأرضه صبيبة فبالس زوح المربعة اترقح مدمه الصبيبة ولو كان صبيبا كان له الترقح بأولاد  
هذا الرجل من غير المربعة بجر من الحانية (قوله ويكوب ربي الاثاني) فيحل له الترقح بمسا الشاني من  
غير المربعة بجر (قوله والوطه مشبهه كالملال) صورته وطئت امرأت بشبهة فباتت ولدت ثم روجت ثم  
أرست صبيبا كان ابنا لواطى بشبهة لا لروح ومثله ورة الربا اه ح (قوله فصح) وذلك حيث قال وليس  
الربا كالملال فاذا أرضعت به بنتا عمت على الراني وآباءه وان سفوا وفي التجريس عن الخرجاني واعلم  
الزاني التزويح ما كالمولود من الراني لانه لم يثبت نسبه من الراني والتحرر به على آباء الراني وأولاده للحرثية  
ولا حرثية بينهما وبين العم واذا ثبت هذا في المتولدة من الربا كذا في المربعة بلان الزنا قال في الخلاصة وكذا الولم  
تقبل من الربا وأرست لابن الربا تحريم على الزاني كالتحرر بنتا عليه ود كرا الوبري أن الحرمة تثبت من  
جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فيثبت النسب من الاب وكذا كرا الاستيعابي وصاحب البياسع وهو أوجه  
لان الحرمة من الرابا للصبيبة وذلك في الولد نفسه لانه يخالف من مائة دون الاب اذ ليس الاب كائنا من منيه لانه  
فرع التعدي وهو لا يقع الا بغير دخل من أعلى المعدة لاس أسفل البدن كالحقنة فلا يثبت فلا حرمة بخلاف  
ثابت النسب لان النص أثبت الحرمة من ذواته وذا ترج عدم حرمة الرضعة بلان الزاني على الراني فعدمها على من  
ليس الا من أول ولد فالما في الخلاصة ولانه يحالف المسطور في السكت المشهورة اذ يفتى بتحريم بنت  
المربعة بلان غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام الفتح ملخصا وحاصله ان حرمة الرضعة بلان  
الزنا على الزاني وكذا على أصوله وورعه وان شئنا كما صرح به القهستاني أيضا وان الاوجه عدم  
الحرمة وان ما في الخلاصة من أن الورث يثبت لابن الراني تحريم على الراني مردود لان المسطور في السكت  
المشهور أن الرضعة بلان غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم في قوله طاق دان لب الخ وكلام الخلاصة  
يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا حالف ما في المشاهير من الشروع لا يقبل هـ ساداتنا ير كلام الفتح  
ويعود وقع في فهمه من هذا كغيره مما اذعاه في البحر من أن يحصل الخلاصة أصول الزني وورعه وانما لا يتحل للزاني  
انما قال اه والحاصل كما قال في البحر أن المعتمد في المذهب أن لب الزاني لا يتعلق به التحريم ونظائر المعراج  
والحانية أن المعتمد ثبوته اه قالت ود كرا في شرح المبينة أنه لا يعدل عن الدراية اذا وافقه ما رواه وقد علمت  
ان الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال لزوجه) التقييد بالروحة لقوله بعدة طرق بينهما والافقوله  
دلالة لاحتمية قبل العقد عليها كذلك (قوله هكذا فسر المات في الهداية وغيرها) أتت بذلك الرد على من  
جعل تكرار الاقرار ثباتا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وجزم في الدرر انه ليس مثله وهذه المسئلة صارت  
واقعة الفتوى في زمن العلامة محمد البر بن الشيخة حاله فيها بعض معاصريه وعقداتها بحال من عديدة فامر  
السلطان قايتماي وكتب بخطوط العلماء من الازهار اربعة كذا كره المقدسي في شرحه وسردوه ومن  
أئمتنا ثم قال ظاهر هذه العبارات ان المات على الاقرار المسامح عن الرجوع هو أن يقول ما قلته هو حق أو  
ما أقروا به ثابت وأما تكرار الاقرار على ما لا يكون مانعا اه وقد اقح المصنف في مسائل شتى من المبحر آخر  
الكتاب الى ثالث الواقعة وانما عرضت على شيخ الاسلام ذكر بالشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قالت  
ورأيته في فتاوى شيخ الاسلام كرا فيقال بعد عرض القول من كلام أئمتنا ما صورته صرح بهذه النقول  
ويعتبر فيها مع العلم بوقوع العطف التفسير في الكلام الصحيح ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين  
كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى الفهم من كلامهم شاهد بان المراد بالثبات والموافق  
والإصرار واحد بان المقر بأحقية الرضا ع وهو ان ثبت على اقراره لا يقبل رجوعه عنه والاقبال وبأن  
المات عليه لا يتحصل الا بالقول بأن يشهد على نفسه بذلك أو يقول هو حق أو كما ثبت أو ما في مناه كقوله  
هو بديهي أو صواب أو صحيح أو لا شبهة فيه عندني اذ لا ريب أن قوله هو حق أو كما ثبت أو ما في مناه كقوله  
هو بديهي أو صواب أو صحيح أو لا شبهة فيه عندني محمول على التأكيد وكلام من اقتصر على بعضها ولو

ليكون ربي الاثاني (حق)  
تلد) فيكون الابن من  
لثاني والوطه بشبهة  
كالملال قبلي وكذا الربا  
الاوجه لا فتح (قال)  
زوجته (هـ) صبيبة ثم  
جميع) عن قوله (صدق)  
ان الرضا ع ما يفتى فلا يصح  
اتماض فيه (ولو ثبت عليه  
ن قال) بعده (هو حق) كما  
لثبات في الهداية وغيرها





البرازي مع لاد بان المثلث في الاول وقع في الجواز وفي الثاني في البطالان والذم سهل من الرفع ويردق بحمل  
الاول على ما اذالم تعلم عدالة المهر او على ما في المحيط من أن فيه روايتين ومقتضاه أنه بعد العدة لا يعتبر اتفاقا  
لكن نقل الرأى عن المعنى وذكر اهية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاع العائلي بان كان تحت صغيرة  
شبهت واحدة بان أمه أو أخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير اليه ما مر من قول الحائفة وهما كبيران  
لكن قال في البحر بعد ذلك ان ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقا بل كس هو المعتمد في المذهب قلت وهو أيضا  
ظاهر كلام كافي الحاكم الذي هو جمع كتب طاهر الرواية وقرئ بين وبين قول خبر الواحد بزيادة المساء  
أو اللحم فراجعهم من كتاب الاستحسان (نبيه) في الهنديه روق امر أخته ثلث امرأه أرضعتها كاهو  
على أربعة أو وجه اب صدقها فسد السكاح ولا مهر ان لم يدخل وان كذبها وهى عدلة فالنزح المفارقة  
والافضل له اعطاءه فبالمهر لولم يدخل والافضل لها لانها لا تأخذ شيئا ولو دخل والافضل دفع كماله والنفقة  
والسكنى والافضل لها أيضا لقل من مهر المتسل والمسمى بالنفقة والسكنى ويسمى القسام معها وكذا لو شهد  
غيره ول أو امرأتان أو رجل وامرأة وان صدقها الرجل وكذبته امساك السكاح والمهر بخاله وان بالعكس  
لا يفسد ولها ان شغلها ويترك اذا كل اه (قوله ومسلمين) أى ولو احدى الرضعة ولا يصير كون  
شهادتهما على فعل بنفسها لانه لا تهم في ذلك كشهادة القاسم والوزان والى رب الدارين حيث  
كان بظاهر البحر قلت وما في شرح الوهابية من المنع من انه لا يقبل شهادة الرضعة عند أبي حنيفة  
وأصحابه فالظاهر ان المراد اذا كانت وحدها حتر ازا عن قول مالك وان أوهم نكح الوهابية بخلاف ذلك  
فتأمل (قوله لا يصحها) أى الشهادة حق العبد أى ابطاله وهو محل التمتع فلا بد من القضاء أى ان لم  
توجد المزاورة في المهر الحاصل من المذهب عندنا كما قال الرأى في الامان ان السكاح لا يرتفع بحزومة  
الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو ولتهما قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشبهه الاسر أو لم يشته نص عليه  
في الاصل وفي الفاسد لا بد من تهريق القاصى أو المزاورة بالقول في المدخول من روق سيرها كفى بالمفاودة  
بالايدان كما مر اه (قوله الطاهر لا) كذا استظهره في البحر مستند المسئلة الطلاق المذكورة ولها  
الشهادة معتق الامم ويحويها من المسائل الاربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حسنة بلا دعوى وهي مذكورة  
في قضاء الاشهاد فراجعها (قوله ثم مانا) أى الشاهدان (قوله لا يصحها المقام منه) لان هذه ثمادة  
لوقامت عند القاصى بنت الرضاع فكذا اذا قامت عند حاضيه (قوله وقيل لها التزوج ديانة) أشار الى  
صحة ما في شرح الوهابية من القصة عن العملاء التي جازى أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه وخبره  
الشارح في آخري باب الرجعة فافهم (قوله قضى القاصى) أى المجتهد أو المقاد كالسكنى (قوله لم يهد) لانه  
من المسائل التي لا يسوغ بها الاجتهاد وهى ذوات وثلاثون مذكورة في قضاء الاشهاد (قوله مص رجل)  
قيدنا استرازا عما اذا كان الزوج صغيرا في مدة الرضاع وانها تحرم عليه (قوله وامرأته من رجل) أى  
واحدة وقيد به لانه لا يجوز التحريم بين الصغيرتين لانهما امرأتان تختصن لابل رضاعا أما لو كان كل واحد من  
رجل لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان لهما من الزوج في الفتح أن الصواب  
وجوب الصغيرتين على كل منهما لان كلاهما قد استحدثت بصيرة وكل صغيرة قبلت له نكاحا لمن خوف المسئلة وقال  
ولبنهما امنه بدل قوله من رجل اه (قوله لم يسمي الخ) بخلاف ما مر من أرضعت الكبير فضرمتها  
متهمه المصاد حيث صحت لابل عمل الكبيرة هناك مستعمل بالافساد وضاف الافساد اليها أما ما فعل كل  
من الكبيرتين غير مستعمل فافلا يضاف الى واحدة منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف  
المرمى هناك لانه لا يجمع بين الام والبنت وهو يقوم بالكيفية فصح (قوله ثم المهر) أى يجب المهر  
على الاب ويرجع به على الاب والمسئلة مذكورة في الهنديه في الحرمان وقيد بها اذا كانت الزوجة  
مكرهة وصدق الزوج أن التعجيل مشهورة لتقع الفرقة والافلا في اه وأما لو كانت متواحدة فلا مهر لها

وعملتهن لكن لا تصح  
الفرقة إلا بشرق القاصى  
لتصحيحه حق العبد (وهل  
يتوقف ثبوته على دعوى  
المرأة الطاهرة لا) لتصحيحها  
حزومة الفرج وهى من  
مذوقته تعالى (سكنا في  
الشهادة بها لافها) ولو شهد  
عدها عدلان على الرضاع  
بينهما أو طلاقها ثلثا وهو  
يتجسد ثم مانا أو غاية بسبل  
الشهادة عند القاصى  
لا يصحها المقام منه ولا  
قوله به يفتى ولا تزوج  
بأنه روق بسبل لها التزوج  
ديانة شرح الوهابية  
(مروغ) قضى القاصى  
بالتعريق برضاع ثماده  
امرأتين لم ينفذ \* مص  
رجل لم يزوج به لم تحرم  
\* تزوج صغيرتين فارصحت  
كل امرأة ولبنها من رجل  
لم يصحنا وان تعدنا الفساد  
له روقه بالاختية قبل الاب  
زوجة أبيه وقال تعدت  
الفساد ثم المهر ولو طلقها





(قوله في الحال بالباثن) متعلق برفع (قوله أو المال) أي بعد انقضاء العدة أو انضمام طائفتين إلى الأ  
وعليه لو ماتت في العدة أو بعد ما راجعها ينبغي أن يتبين عدم وقوع الطلقة الأولى حتى لو حلف أنه لم ي  
عابها إطلاقاً لا يثبت بحر وفيه أن المراجعة تقتضي وقوع الطلاق وقد صرح الرابلي وغيره بأن المراجعة  
بدور وقوع الطلاق حال مقدسي فالصواب في غيرهما الشامل لموعيه ما في القهسستاني من أنه إذا  
النكاح أو نقصان حمله بلفظ مخصوص قامت ولذا قال في البدائع أما الطلاق الرحي فالحكم الأصلي  
نقصان العدد وأما مال الملك وحصل الوطء فليس بحكم أصلي له لازم حتى لا يثبت للحال بل بعد انقضاء العدة  
وهذا عندنا وعند الشافعي زوال حل الوطء من أحكامه الأصلية حتى لا يتحل له وطؤها قبل المراجعة (ق  
هو ما اشتمل على الطلاق) أي على مادة ط ل ق في صريح ما مثل أنت طالق أو كايه كطاقة بالتخفيف وكاد  
ط ل ق وغيرهما كقول القاضي فرقت بينهما بعد إباحة الروح الإسلام والعدة واللعاب وسائر النكاح  
المفيدة للرجعة والمبنية على لفظ الطلع فحق لسكن قوله وغيرهما أي غير الصريح والكايه يفيد أن قر  
القاضي فرقت والنكاحيات واللفظ الطلع مما اشتمل على مادة ط ل ق وليس كذلك فالنكاح عطف عليه  
ما اشتمل والصحيح ما على ما في نسخة من نسخة القاضي لانه واقع على الصريح والنكاح (قوله فخرج الفسوخ  
الح) قال في الفتح فخرج تقرير القاضي في أمته ما وردة أحد الزوجين وتبين الدارين حقيقة وحكمها  
البلوغ والعقد وعدم الكفاءة ونقصان المهر فانها ليست طلاقاً اهـ وقد مر بطلان ما في باب الولي ما هو طلاق  
وما هو فسوخ وما يشترط فيه قضاء القاضي ولا يشترط فراجع (قوله ومما) أي من زيادة قوله أو المال  
وقوله بلفظ مخصوص (قوله عبارة الكفر والملتقى) هي رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح (قوله منقود  
طردا عكسا) أي انهم اعبر ما نعت الخول الفسوخ بها وغيره جامعة لخروج الرحي (قوله كريبه) هـ  
النكاح والشك أي ظن الطائفة (قوله والمذهب الأول) لا طلاق قوله تعالى فطالقوهن لعدتهن لا حنما  
عليكم ان طلقتم النساء ولانه صلى الله عليه وسلم طلق حصة لال ربه ولا كبر وكذا فعله الصحابة والحسن  
علي رضي الله عنهما استكثر النكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال أبعص الحلال  
إلى الله عز وجل الطلاق فالمراد ما لا مال ليس حله لازم الشامل للمباح والمندوب والواجب والمكروه  
قاله الشافعي يجرر لمخالفات لكن حاصل الجواب أن كونه معوضاً لا ينافي كونه حلالاً فالجواب لا ينافي  
المعنى يشمل المكروه وهو معوض بخلاف ما إذا أريد بالحلال ما لا يترجح تركه على فعله وأنت حبرانها  
الجواب مؤيداً لقول الثاني ويأتي بعده ما يبيده أيضاً فادهم (قوله وقولهم الح) جواب عن قوله في الفتح  
قولهم بانه حنن وانما لهم قول من قال لا يباح الاكبر أو ربه بأنه صلى الله عليه وسلم طلق حصة ولم يقرر  
بواحد منهما منافاة قولهم الأصلي فيه الخطر لمسا فيه من كفران نعمة النكاح والاباحة للحاجة إلى الخلاص  
ولحديث أبيه من الحلال إلى الله تعالى الطلاق وأجاب في البحر بأن هذا الأصل لا يدل على أنه مخطور شر  
واعماله يد أن الأصل فيه الخطر وترك ذلك بالشروع وما زال الحل هو المشروع وهو نظير قولهم الأصلي في النكاح  
الخطر وإنما أوجب الحاجة إلى التوالد والتماس فيهم معناه أنه مخطور فالحق بإباحته لغير حاجة طلبه إلا  
منها لا دلالة المسألة اهـ أقول لا يخفى ما بين الأصحاب من الفرق فإن الخطر الذي هو الأصل في النكاح قد ردا  
بالكايه فلم يبق فيه خطر أصلاً إلا عارض خارجي بخلاف الطلاق وقد صرح في الهداية بأنه مشروع في هذا  
من حيث أنه إزالة الرق وأن هذا لا ينافي الخطر لغيره وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصا  
الدينية والدينية اهـ فهذا صريح في أنه مشروع وهو مخطور ومن جهة أخرى وأنه لا منافاة في اجتماعهما الاختلاف  
الطائفة كالصلاة في الأرض المقصورة فكون الأصل فيه الخطر لم يزل بالكايه بل هو باق إلى الآن بخلاف  
الخطر في النكاح فإنه من حيث كونه اتفاقاً بين الزوجين لا يمتنع من وطأها على العورات قد زال الحاجة إلى  
التوالد في الأصل وأما الأصل في الخطر يعني أنه مخطور إلا عارض يبيحه وهو معنى قولهم

في الحال بالباثن (أو  
المال) بالرجعي (بلفظ  
مخصوص) هو ما اشتمل على  
الطلاق فخرج الفسوخ  
تكملة له في قوله وردة  
فانه فسوخ لا طلاق ومما علم  
أن عبارة الكفر والملتقى  
منقودة طردا عكسا بجر  
(وايقاعه مباح) عند  
العمامة لا طلاق الآيات  
أكل (وقيل) فانه النكاح  
(الأصح حقه) أي منعه  
(الاحتجاسة) كريبه وكبر  
والمذهب الأول كما في البحر  
وقولهم الأصل فيه الخطر  
منه أن الشارع ترك هذا  
الأصل فأباحه





أصحاب الشافعي وأنه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين وأنه قول مخترع فان الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة  
 السلف من أئمة حنيفة والشافعي وأصحابهما أجمعت على أن طلاق المكاف واقع اه قلت لكن يشكك  
 على دعوى الأبرار أن كثير من أئمة الشافعية قالوا بصحة الدور كإبرني واس الخزاز والقفال والقاضي أي  
 الطبيب والبيضاوي وكذا العراقي والسبكي لكنهم حارجه وقرروا في فتح القدير القول بطلان الدور إلى  
 بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصحته وأتم الاطلاق إلى أكثرهم وانتصر له صاحب المهر لكن رأيت  
 مؤلفا دلالا على ما ينسب إلى الشافعي في إطلاقه وأنه قول أكثر الشافعية وأن القرافي من المالكية ينسب عن  
 شيخه العزمي من مذهب السلف الشافعي الملقب بساطع العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصحته وينقص  
 قضاء القاضي به لا الفقه له أو عند الشروع وقال أنه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة  
 وأنه ينسب بعض الأئمة من أئمة حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وأما وقع عنهم في وقوع الثلاث  
 أو المهر وحده أو شارح الارشاد قال ان المعتمد في الفتوى وقوع المهر وعليه العمل في الديار المصرية  
 والشافعية وقرأه الرازي إلى أن سجد فوأنه بالغ المهر وحى من الحنفية فقال انه يشبه مذهب المذاهب الأربعة أنه  
 لا يمكن الروح ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه لمخصا ود كرفي فتح القدير أيضا القول بصحة الدور  
 بخلاف الحكم بالعدة والحكم العقل والحكم الشرع وقرروا بالمرتب على ما يرجع إليه \* (تنبيه) \* قد بان لك  
 أن المعتمد عندنا في وقوع المهر فقط بسا على ابطال الكلام كاه وهو حله التعليق وقد مر عن الشيخ  
 الحزم بوقوع الثلاث عند ما سجد على ابطال لفظ قبله فقط لان الدور أعماح - ليه ونقل اس بحر من معنى  
 الحنابلة كتابه القوانين منهم وقد ما يبعد أن الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقسامه ثلاثة  
 الخ) يأتي بانه اقربا (قوله صرح) هو ما لا يستعمل الا في حل عقد النكاح سواء كان الواقع به رجعا أو  
 بانه كليسيه في بيانه في الباب الآتي (قوله وعلق به) أي من حيث عدم احتياجه إلى البيعة كالمهر أو  
 من حيث وقوع الرجعي بانه وان احتاج إلى بيعة كالعقد واستبرأ رجلا وأنت واحدة أفاده الرجعي (قوله  
 وكنايه) هي ما لم يوجع لطلاق واسم له وغيره كنايه أي في ماله (قوله ويحله النكاح) أي ولو معتدة عن طلاق  
 رجعي أو ناس غير ثلاث في نحره ونسبي في أه أو عن مسخ بتفريقه لا بأحد منهما من الاسلام أو بازداد  
 أحدهما ونظم ذلك المقدسي بقوله

(وأقسامه ثلاثة حسن  
 وأحسن وبدعي) يأتي به  
 وألفاظه مخرج وعلق به  
 وكنايه (ويحله النكاح)  
 وأهله زوج عاقل بالغ  
 مستبطل ورعيه لفظ  
 مخصوص بخلاف الاستثناء

بعدة عن الطلاق يلقى \* أورده أو بالاماء يفرق

بخلاف عدة الفسخ بحرمه مؤبدا كتنقيب اس الزوج أو غيره مؤبدا كالفسخ بخيار عتيق وبلوغ وعدم  
 كفاءة ونقص المهر وسى أحدهما أو مخرجته لا يقع الطلاق فيها كما هو في البحر من المتع وكذا ما سجد يأتي  
 آخر الباب لو حررت زوجها حبس ما سكته وماتت في العدة لا يقع ويأتي تمام الكلام عليه آخرا الحكايات  
 (قوله وأهله زوج عاقل الخ) انحر بالروح عن سيد العبد والدا المير وبالعاقل ولو حكما من المجنون  
 والمعتوه والمسد هوش والمبرسم والمعنى عليه بخلاف السكران مضطرا أو مكرها وبالعاقل عن الصبي ولو  
 مراهنه بالسيقتن عن الدائم وأما أنه لا يشترط كونه مسلما فيحاطا بها إذا عا دة يقع طلاق العبد  
 والسكران بسبب شغلور والكافر والمريض والمسكر والهزل والمجنون ككسبياتي (قوله وركبه لفظا  
 مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صرح أو كنايه فصرح الفسوخ على ما مر وأراد اللفظ ولو  
 حكما ليدخل الكتابة المسببة تسمية وإشارة الأخرى وإشارة إلى العبد بالاصابع في قوله أنت طالق هكذا كما  
 سجد يأتي وبه يظهر أن من شاع به زوجة فله ثلاثه أجزا ينوي الطلاق ولم يذكر اللفظ الا صريحا ولا  
 كنايه لا يقع عليه كما أفق به الشير الرملي وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البرادى من أمرها بتحايق شجرها  
 لا يضر به طلاق وان نواه (قوله خالفه الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا ينفق طلاق كقوله  
 ان شاء الله تعالى أو إلا أتت شهادته تعالى رادى البحر وأنت لا يكون الطلاق انتهاء غاية فانه لو قال أنت طالق



لأرجحة فيه) فلو حال بين الطائفتين رحمه الله لا يكره أن ثابت بالقول أو غيره والله لا أول للمسلمين من شدة  
لأن السماع أعم لأنه طهر في سماعه وهو أعم في رواية الله أو غيره (قوله رطب في) أي طهر الرواية أو الرواية  
لا يستكون فاصلة وكذا لو تحلل الكاح أفاض في السر (قوله رطب في) أي طهر الرواية أو الرواية  
ولا يكره لم تبلغ نسمع سمي كسر (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
الكتاب أو خروا فود) أما الأول طاهر وأما الثاني فلا يتمل ما ذكره في إطلاق المأثر، ثم روي طائفتها  
في المفاصل فانه نافي عن الروايات طائفتها طهر لم يسمعهما بل في بعض قوله وماله طائفتها في طهر طائفتها في  
بعض قوله فادهم (قوله في حديثه) أي الموطأ والمطابقة في الحديث (قوله على الاسم) مقتله قول  
القدوري أنها مستحالة لأن المعصية وقعت في رايها وهو - الأصح - قوله - أي أنه نافي - لم يصر في  
حديثه من غير في الصحيحين من أن ذلك ما يراهم طائفتها في طائفتها في الحديث فأي شيء على وجوده من سر  
وهو الوجوب على غير أن يصر في حديثه وهو ما يتعلق بآدم وقوس في الدنيا فادهم طهر في حديثه  
على الله عليه وسلم وهو كالمناجاة بعد رايها في المعصية فلا يصح له ما رواه في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر  
وهو العبد وتعالى بها إذا قام الشئ بقاها هو أثره من - فلا يتركها الحقيقة وعما في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر  
للمعصية) بالراء وهي أول من نفي الدال ط - أم لا لا يدعم بالدال لم يقع والرفع بالراء الرفع والمعصية بها  
وقعت والمراد رفع أثرها وهو الهدوء وتعالى بها كالمناجاة لا يرفع الخلاف بعد وقوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر  
طائفتها في طاهر عساوته أنه يطاقها في الطهر الذي طائفتها في حديثه وهو - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر  
رواية من الإمام لأن أثر الطلاق انعدم بالمراجعة فكأن لم يطاقها في حديثه - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر  
لكن المالك في كونه في الأصل وهو طاهر الرواية نافي الكافي وطاهر الحديث وقوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر  
راحتها في الحديث أمست من طائفتها في طاهر ثم يرض ثم طاهر في طائفتها في طاهر الذي  
يطاقها في حديثه - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
الصحيحين من أن ذلك ما يراهم طائفتها في طاهر ثم يرض ثم طاهر في طائفتها في طاهر الذي  
يطاقها في حديثه - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
الذي أوقع فيه وهو المذهب من كلام الأصحاب - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
هذا طاهر على رواية الطاهر أو ما على الحديث - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
وهو طاهر فانه حيث كان ذلك هو المذهب من كلام الأصحاب - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
بالطلاق) أي في قوله أو في - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
الرواية وإن كان في الطاهر كسر (قوله لا في الم) أي قوله لها - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
استأثر به من قال في الحديث - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
يكره في الحديث ولا أمر بأن تارة ينسب في الحديث ولا أدركت واحدة من أنفسها خلاصا من القاصين أن فرق  
بينهما في الحديث وفي المذاهب وكذا إذا ألتفت إلى أن تارة ينسب أو هي حائض وكذا العصر العيني  
أه وكذا الخلاف على ما لا يكره في الحديث كسر في المخرج والمرايا لحاج ما إذا كان أعمال  
لما قدمناه من الحديث على عدم كراهته بنا لا على دليل العوض إلا وفي الشئ من فصل المنة من  
الفوائد العاهيرية لو قال لها طائفتها من ثلاث كانت فطائفتها - الأصح - قوله في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
لا يكره لأنهم صطروا فأنهم الورقة في سحر الأمر من يداه (قوله لا يكره) لأن المنة التكره في دفع الضرر  
بتعالى الله لأن الحديث في التي وقع فيها الطلاق لا تفسد من المنة وبالأختصار والخاص قد ورد بذلك  
رحمته وفيه أنه يلزم محل الطلاق مطلقا في الحديث إذا رويته مع أن إطلاقهم السكرانة نافية فالطاهر تعالى  
الخاص في الطلاق بعوض بما من عن الحديث باب التخيير ليس طائفتها في الحديث لأن المنة تفسد من المنة وأما

(لأنه حديثه أو رواه)  
في طهر وطائفت فيه  
واحدة في (حديثه) هو طهر  
له قال والى ما حالف  
الكتاب أو خروا فود (قوله)  
في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
أي في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
(قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر  
لأن التخيير والاص  
والأصح في الحديث (قوله في حديثه) هو طهر (قوله في حديثه) هو طهر

الفتح قيل الفتوى على قولها لانه أسهل وليس شيء اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من باعت بالنسبة  
ولم ترد ما أو كانت عاملة أو صغيرة لم تنجح تسع سنين على ان تار أو أربعة باعت حسا وخمس سنين على الرا  
أما مدة الطهر فمن دوات الاقراء لانه اشاد ثراب الدم ولا يملكها للسنة الواحدة ما لم تدخل في حد الايام  
اد الحوض من حوض في حوضها صريح به غير واحد خبر قال في الحوض على هذا لو كان قد حام بها في الطهر وام  
لا يمكن تطايعها للسنة حتى تحيض ثم تطهر وهي كغيره الوفوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضايع  
دلت وتقيده الصغيرة بالتم لم يباح نسعا يفيد أن التي بلغت الا يطرق طلاقها على الاشهر وليس كذلك واعطاء  
فائدة في قوله بعده وحل طلاقهن من طهر وطهر كنعونه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهو هذا  
لما حيا النهر من قول الفتح لا وبه التحصيل من هذا ما سمع طلاق السنة الاول أيضا كذلك والماسب  
بالفصول من طلاق السنة اه (قوله أي الآيسة والصغيرة والحامل) أي المفهوم من قوله في غير  
وكان الاول للمصنف انصرح به من هذا لانه هو والصغيرة في طلاقهن الى مد كورصر بها والثاني لا يرد عليه  
باعت بالنسبة وان تطهرها وانما تدمعها كذا يظهر مما بعده (قوله لان الكراهة الخ) أي لان كراهة الطلاق  
في طهر جامع وفيه دوات الحيض او هم الحبل فيه وبه وجه العدة أنما بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهو  
الوجه يقتضي في التحيض لا الصغر ولا الكبر بل اوفق امتداد طهرها متصل بالحيض وهو في التي لم يباح  
ودد وصات الى سن الباع أن لا يحوز تقييد وطهرها بالانفصال وهو الحبل في كل منهما اه وقال قله  
الحيط قال الحلواني هذا في الصغيرة لا يرد على حياها أما في بوجي فلا فصل له أن يفصل بين وطهرها وطلاقة  
بشهر كذا قال زفر ولا يخفى أن قول زفر ليس هو أصلية الفعل بل لرويه اه وأجاب في البحر باب التشبيه  
هو بأصل الفاصل وهو الشهر لا في الاضائية اه واحترز بقوله منه لانه لا يباح أي بأن باعت بالنسبة وام  
طهرها من امتداد طهرها لانه ما باعت بالحيض فانما الاطلاق للسنة الواحدة كذا لا يملكها شهادة قدرأت الله  
وهو مرجع الوجوه جماعة فساد في هذا الكلام وانما الاضائية لانه من باعت ولم ير الدم أصلا (قو  
والبدعي) منسوب الى البدعة والمراد منها المخرجة لتصريحهم بعصيانهم بحجر (قوله ثلاث متفرقة) وكذا  
بكامنة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بافعل الاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس  
يقع به واحدة قوله قال ابن ابي عمير وطاوس وعكرمة لم يأت في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق إلى عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وسنتين من خلافه من طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ابنا ابن  
ابن جهم لو أني أصر كان لهم فيه اية ولو أمضيت ما بهم فامضاهما لم يرددهم جهور الصحابة والابن ومن بعده  
من أمته المساب إلى انه يقع ثلاث قال في الصحيح بعد سوق الاحاديث الا الله عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما ما  
من الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلمه باسم كانت واحدة فلا يمكن الا وقد اطلعوا في الرمان المتأنة  
على وجود ما صح أو علمهم بما جاء فيكم لذلك لم يلزم بالاطاعة معان علموا انتماءها الى الرمن المتأخر وقول بعض  
الصحابه في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عن مائة ألف عبيد رأته هو بل صح لستم عنهم أو عن عشرة  
عشرهم القول بوقوع الاث باطل أما أولا فاجماعهم ظاهر لا يملك من أحد منهم سم انه مخالف بحجر  
أعني الاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف تسمية كل في مجاز كبير الحكم واحد على ا  
اجماع سكوتي وأما ما يضافه العبرة في نقل الاجماع بقوله ما عن المجتهد والمائة ألف لا يباع عنه اتمه  
التي هاهنا منهم أتم من عشر من كاطافاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة  
والباقيون يرجعون اليهم ويستتفون منهم وقد ثبت العقل عن أكثرهم من غير ما يباع الثلاث ولم ينفاه  
لهم مخالفة فسادا بعد الحق الا الضلال ومن هذا فمالو حكم ماكم بانهم واحد لم ينفذ حكمه لانه لا يسو  
الاجتماع فيه فهو خلاف الاث لا في غاية الامر فيه أن يصير كجميع أمهات الاولاد اجمع على نفيه وكن  
الاولى من اتم من اتم ابطال في ذلك (قوله في طهر واحد) فيسند الاث والتشبيه (قوله

في حق (غيرها حسن  
ويستفي علم ان الاول سبي  
بالاولى وحصل طلاقهن)  
أي الآيسة والصغيرة  
والحامل (عقب وطه) لان  
الكراهة فمن تحيض لتوهم  
الحبل وهو المستقود هما  
(والبدعي ثلاث) متفرقة  
(أو ثلثان بكرة أو مرتين  
في طهر واحد





كأنه أوقعت الطلاق على نفسه في الحيض والمهوض هو الرجل لا هي أو القاصي هو ما ظهر له وتأمّل  
 (قوله والنفس كالحيض) قال في الحر ولما كان المبع من الطلاق في الحيض لنطو بل العدة عليها كان  
 النفس له كفي الجوهرة (قوله قال لو طوأنه) أي ولو حكما كالمثلي ما كاسر (قوله للسمة) اللام فيه لا وقت  
 وإست اللام بقية في السمة أو علمها أو معها وكذا السمة ليست بقدر بل مثلها ما في مع ماها كطلاق العدل  
 وطلاقا لا وطارق العدة أو لعدة وطلاق الدس أو الاسلام أو أحسن الطلاق أو أحله أو طلاق السلق أو  
 القرآن أو الكتاب أو غسامة في البحر (قوله ويقع أو لاها) أي أولى المذكورات من الثلاث أو اثنين فافهم  
 وقوله في طهر لا وطوأنه أي ولا في حيض قبله كما أنه ما تقدم فإن كان ذلك الطهر هو الذي طلقها به يقع فيه  
 واحدة للحال ثم بعد كل طهر آخرى وإن كانت حائضا أو حائضا فليس له طلاق حتى تحيض ثم تطهر كما في البحر  
 (قوله ولو كانت غير موطوأة) فخر قوله لو طوأنه وقوله أو لا تحيض فخر قوله وهي من تحيض وشمل من  
 لا تحيض الحامل خلافا لمحمد كافي البحر (قوله يقع واحدة للحال) أي في الصورين وأطلق في الحال فشكل حالة  
 الحيض (قوله ثم كاسرهما) (الح) الموردة الأولى أي ما أوعت عليهما واحدة للحال بانتميه بلائدة  
 لأنه طلاق قبل الدخول ولا يقع غيرهما لم يزوجها فتقع أخرى بلائدة فادتر وجهها أيضا وتعت الثلاثة وعاله  
 في البحر بان روال الملك بعد البير لا يطأها اه فتأمل (قوله أو مضى شهر) ير - مع إلى الموردة الثانية (قوله  
 وإن نوى الح) أفاد أن وقوع الثلاث على الأظهار مقيد بما إذا نوى أو طاق أماد النوى غيره فإنه يصح فخر  
 (قوله لأنه شمل كلامه) وهذا لأن اللام كما حار أن يكون للوقت طار أن تكون لتعجيل أي لأجل السمة التي  
 أوجبت وقوع الثلاث وإذا أصبحت نيته للحال فأولى أن يقع بعد كل رأس شهر قيد كالثلاث لا بل لم  
 يدكرها وتعت واحدة للحال إن كانت في طهر لم يحل بها فيه والاحتق تطهر ولو نوى ثلاثا مفرقة على الأظهار  
 صح ولو جلة فقول لا وير في المصح القول بأنه لا يصح وتسامه في الشهر (قوله ويقع طلاق كل زوج) هـ سده  
 السكينة فتوضه نزوح المنة ادلا يقع طلاقه ما أعلم أي العدة وأوجب بأنه ليس برزوج من كل وجهه أو أن  
 له تسامه لعارض هو ولم تحصل الحاصل ثم كلامه شامل لما إذا وكل أو أجاز من الفضولي فخر وسيأتي  
 (قوله ليدخل السكران) أي فإنه في حكم العاقل رجوله فلا مفاة بين قوله عاقل وقوله لا في أو سكران  
 (قوله فإن طلاقه صح) أي طلاق المسكر وشمل ما إذا كره على التوكيل بالطلاق فوكل بالطلاق الوكيل فإنه  
 يقع بحر قال بحث في الطير الرمل ومثله العناق كما صرحوا به وأما التوكيل بالذكاح فلم أره مبرح به  
 والمظاهر أنه لا يحل بهما في ذلك لتصر يعهم بان الثلاث تصح مع الإكراه أو تساميا وقد ذكر الرابي في مسألة  
 الطلاق أن الوقوع استحسنان والقياس أن لا تصح الوكالة لأن الوكالة تطل بالهزل فكذلك الإكراه كالباع  
 وأما ثلثه وجسه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع والسكران سب سادته فكذلك التوكيل به قد منع  
 الإكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة تكون من الأسقاطات فادالم تطل فتدفع وتصرف الوكيل  
 اه فانظر إلى جملة الاستحسان في الطلاق تتحدث في السكاح فيكون حكمهما واحدا فأمل اه كلام الرابي قالت  
 وسيأتي تمام الكلام على ذلك في كتاب الإكراه إن شاء الله تعالى (قوله لا إقراره بالطلاق) قيد بالطلاق لأن  
 الإكراه به والإقرار بالكره به لا يصح أيضا كقولنا نرى بعت أو نكاح أو رجعه أو نرى أو عطلوه عن دم محمد أو  
 بعده أنه ابنه أو جاريته أم أم ولده كالحص ما به السكاح في السكاح في هذا وفي البحر أن المراد الإكراه على التلفظ  
 بالطلاق فلا أكره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا يطلاق لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة  
 ولا حاجة هنا كذا في الشفاعة ولو أقر بالطلاق كاذبا أو هازلا وقع قضاء لادبائه اه ويأتي تمامه (قوله طلاق)  
 أطلقه فشكل البائن بقية والربي وهو مع ما عطف عليه مبتدأ أو انظر في حذفه تقديره تصح مع الإكراه  
 دل عليه بقوله آخر أهذه تصح مع الإكراه ثم إن كان الزوج قد وطئ فلا رجوع عليه على المسكر ولا لغيره الرجوع  
 به في نفسه كذا في المسكر في الإكراه ط (قوله وإياه) فإن تركته أو رجعت أشهر باقت منه فإن لم

والنفس كالحيض جوهرة  
 (قال لو طوأنه وهي) حال  
 كونه من تحيض أنت  
 طاق ثلاثا) أو نسي  
 (السمة ويقع) كل طهر  
 طاقا (ويقع أو لاها في طهر  
 لا وطوأنه ولو كانت غير  
 موطوأة أو لا تحيض تقع  
 واحدة للحال ثم كاسرهما  
 أو مضى شهر تقع (وان  
 نوى أن تصح الثلاث  
 السامه أو) أن تقع عند  
 رأس كل شهر واحدة  
 صحت بيته) لا تصح  
 كلامه (ويقع طلاق كل  
 زوج بالغ عاقل) ولو قدرا  
 بدائع ليدخل السكران  
 (ولو بعد أو مكرها) فإن  
 طلاقه صحيح لا إقراره  
 بالطلاق وقد عظم في الشهر  
 ما يصح مع الإكراه فقال  
 طلاق وإياه طهار ورجعة

مطلب في الإكراه على  
 التوكيل بالطلاق والذكاح  
 والعناق

مطلب في المسائل التي تصح  
 مع الإكراه





أولاً كانت أو شرب أو فعل يعتق العمدو يعزم الذي أكرهه قيمته ونسبته في الكافي (قوله والاسلام) ولو من  
ذمى كذا أطلقه كذا - ير من المشايخ وما في الخاتمة من التفصيل بين الذي ولا يصح والحرى فيصح فقياس  
والاستحسان ان سمته مطلقاً فاده الشارح في الاكراه ط ولو كان كراهه على الاقرار بالاسلام فيمضى  
فالاقرار باطل كذا في الكافي (قوله تدبير العمد) يصم الراي من غير تنويز للضرورة ح وتقيد به بالعبد  
للمصلحة الروي والامثلة ط (قوله وانحساب احسان) أي يحسب صدقة بغير وقدم بتسليمه عن الكافي  
(قوله وعق) ويرجع بقيمة العمد على السكره اذا أعتقه العمد بغير كفارة والاقرار حوع كذا كره المصنف في  
الاكراه ط وشمل العتق بالمال كالأكرهه على شراء حرمه لانه لا يرجع على المكره شيء كقوله ما  
عن الكافي وصرح في البرازية من الاكراهه لافلاسهم مائة في الشارح في الاكراهه من اس السكال  
فاهم (قوله عشرين في العمد) حال من فاعل تصح قال في النهر وهي ترجع الى خمسة عشر لدخول احسان  
الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جهل واليمين بالطلاق في الطلاق ودخول اليمين في العتق بالعق  
اه ح وقد روي عن النهر ان قبول الايداع ليس منها عادت الى خمسة عشر وقدم ما ان الاستيلاء والرضا ع  
من الاعمال الحسنية المترتب عليها امر آخر فلا يعمى تخصيصه ما بالذكر عادت الى ثلاثة عشر وقد ردت  
دائم احسنة أخرى التفتت انما كراه كافي الحاكم الاولي الخلع على مال بان أكره على خلع امرأته على ألف  
وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكرهه فخلع واقع ولها عليه الالف ولا شيء على السي  
أكرهه ولو كانت هي المكره كن العتق باثنا ولا شيء عليها \* الثانية الفسخ كالأكرهه عتقت ولها زوج ح  
لم يندخل بها فأكراهت على ان اذنت في نفسها في بياضها بطل المهر من الزوج ولا شيء على المكره ولو كان  
دخول من الزوج قبل ذلك فالمرء لا يملكها على الزوج ولا يرجع على المكره \* الثالثة التكفير كالأكرهه لو عتق  
تلف على ان يكفر بيمينه فحدث فيها ولا رجوع عليه على المكره وان أكرهه على عتق عتقه همداء لم يكره  
وعلى المكره قيمته ولو أكرهه بالحس أخاه فلهما وكذلك كل شيء وحسب عا به الله تعالى من نذر أو هدي أو صدقة  
أو حج أو كره على أن يرضيه ولم يأمره بالمكره شيء بعينه أو أكرهه على المكره \* الرابعة ما كان شرطاً  
لغيره كالأكرهه عتق عتق عبده على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكراهه على الشراء أو الدخول أو أكرهه  
على شراء ذبي حرمه أو أمة قد ولدته منه وعقو ذلك وبتسل في الرضاع فله شرط لا حرمية والاسلام لا ي  
الوطء اطالب الولد فله شرط لثبوته منه أيضا \* الخامسة ما قدمه من التوكيل بالطلاق والعق وقد سارت  
تماماً في عشرة ضرورة نظمها بقول

طلاق واعتاق بكاح ورجعة \* طهار وإبلاء وعلو عن العمد  
عبي واسلام وفيه ونذره \* قول الصالح العمد تدبير العمد  
ثلاث وعشر عتقها ومكرهه \* وقد ردت حسان وهي خلع على نقد  
ومضج وتكفير وشرط لعبيده \* ولو كدل عتق أو طلاق قد عدى

(قوله أو هازلا) أي فيقع قضاء وديانة كما يذكره الشارح وصرح في الخلاصة من اللانك مسكار باللفظ  
فيسحق التعليل وكذا في البرازية وأما ما في اكرام الحامية لو أكرهه على أن يقر بالطلاق وأقر لا يقع كالأكرهه  
بالطلاق هازلاً أو كذا يقال في الجحان مراده عدم الوقوع في المشبهة عدمه ديانة ثم نقول عن البرازية  
والثنية لو أراد به انطرح من الماضي كذا لا يقع ديانة وان أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اه ويمكن جعل ما في  
الخاتمة على ما إذا أشهد على أنه يقر بالطلاق هازلاً ثم لا يخفى أن ما مر من الخلاصة انما هو فيما لو أنشأ  
الطلاق هازلاً وما في الخاتمة فيما لو أنشأه هازلاً فلا منافاة بينهما قال في التلويح وكأنه يفسد الاقرار بالطلاق  
والعتاق مكرهاً كذا في المطالب الاقرار به هازلاً لأن الهزل دليل الكذب كالأكرهه حق لو أنشأ ذلك لم يحسن  
لأن الإجازة انما هي في سبب ما لا يمكن العمل به بالطلاق والامانة لا يصير الكذب سبباً وهذا بخلاف

والاسلام تدبير العمد  
ويحسب احسان وعق  
هذه  
صح مع الاكراه عشرين  
في العمد  
(أو هازلاً)

(قوله وإها عليه) اصل  
المراد به ما يأتى





ز والاعتق الصداع والشرب على العلة والحكم لا يضاف الى علة العلة الا عند عدم صلاحية العلة ونسبته في  
 الفصح هذا وقد عرض المسئلة في الفصح والخر فيها اذا شرب حرا صدع ويحالفه ما في الملة طالو كان السيد  
 خير شديدا فصدع وذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان السيد شديدا حراما فصدع وذهب عقله يقع  
 طلاقه اه قد فرق بين ما اذا كان بطريق محرم وغير محرم كترى فتأمل (قوله أو بمسح) كما اذا سكر من  
 ورق الرمان فانه لا يقع طلاقه ولا اعتاقه ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهمدية ط قلت وكذا  
 لو سكر ببيع أو أفيون ما رواه لا على وجه العصية بل للتداوي كما في (قوله وفي القهستاني الخ) هذا مبني على  
 تعريض السكران الذي تصح تصرفه عنه بان من معه من المعتقل ما يقوم به التكليف وتجب فيه في الفصح  
 وقال لا شأن له على هذا التقدير لا نجح لاحد أن يقول لا يصح تصرفه (قوله هو الوكيل بالطلاق صاحبيا) أي  
 فانه اذا طلق سكران لا يقع ومن الردة ومن الاقرار بالحدود والحالصة ومنها الاشارة على شهادة بنفسه ومنها  
 ترويع الصغيرة بأقل من مهر المثل أو الصغير بأكثر فانه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم يفسد على  
 موكله ومنها العصب من صاحبه ورده عليه وهو سكران كذا في الاشياء مع قلت لكن اعترضه تشبيهه الجوى في  
 الانحية بأن المنقول في العمدية أن العاصب يبرأ بالرد عليه من الصمان فكذلك فيها كالصاحبي وكذا في  
 مسئلة الوكالة بالطلاق بأن لصحج الوقوع نص عليه في الحاشية والبحر (قوله انكن قيدة البرازي) قال في المهر  
 عن البرازي وكذا بالطلاق على مال فمالها في حال السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والايقاع حال السكر  
 وقع ولو بالمال وقع بمالها قال الراي لا بد منه لتقدير البدل اه أقول والتعليل بغيره أنه لو وكاه بطلاقها على  
 ألف مطلقها في حال السكر وقع مطلقا ح (قوله واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا نجد بسلمة وهو  
 قول زفر كما أفاده في الفصح (قوله عن الفريقي) صوابه عن التفريد بالدال آخره لا نايقاف كما رأيت في نسخ  
 التاترخانية (قوله والفريقي عليه) قد علمت مخالفة لسائر المتأخرين وفي التاترخانية طلاق السكران  
 واقع اذا سكر من الخمر أو البيرة وهو مذهب أصحابنا (قوله ان دام للموت) قيد في طلاقه فالحق  
 البصر على هذا اذا طلق من اعتقل اسانه توقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا  
 لو تزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها لعدم نفاد قبيل الموت وكذا سائر عقوده ولا يخفى ما في هذا من المرح  
 (قوله به يفتي) وقد مر الترتيب الثاني الامتداد بسمه بحر وفي التاترخانية عن الياييع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة  
 بربده الذي ولد وهو أحمس أو طرأ عليه دلالة دام حتى صارت اشارته مع سهوامة والام تعسير (قوله  
 واستحسن السكالك الخ) حيث قال وقال بعض الشافعية ان كان يتكلم بالكاتب لا يقع طلاقه بالاشارة لا بدفاع  
 الضرورة بما هو أدل على المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قاتل هذا القول  
 تصريح بما هو المفهوم من ظاهر الرواية ففي كافي الحاكم الشافعية ما نصه فان كان الاخرس لا يكتب وكاساله  
 اشارة تعرف في طلاقه وكاحه وشرائه بغيره وهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شابهه فهو باطل بل  
 اه قد رتب جوار الاشارة على بجزء من الكتابة فيفيد أنه ان كان يتكلم بالكاتب لا يخو اشارته ثم الكلام  
 كافي المهر انما هو في قصر صحة تصرفه على الكتابة والافيه يقع طلاقه بكتابة كيا أي نحو الباب فبالكاتب  
 (قوله باشارته الموهودة) أي المقر وبه تصحرو يثبت منه لان العادة منه ذلك فكذلك الاشارة بيانا لما أجمله  
 الاخرس بغير من الفصح وطلاقة المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المصمران ط من  
 الهندية (قوله بأن أراد التسليم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول سبحان الله فحري على لسانه أنت طالق  
 تطلق لانه صريح لا يحتاج الى البينة السكر في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط من المصح وقوله كطلاق الهازل  
 واللاعب مخالف لما ذهبنا اليه في غير ما في فتح القدير من المساوي من بالي الاجماع الا صرح ان أسد استدل  
 من أراد أن يقول لا يجب طلاق فحري على لسانه فحري على أن يتكلم بغير الطلاق فقال في القضاء طالق التي هي  
 وفي ما بين يدي الله تعالى لا تطلق واحدة منها ما التي هي فلا بد من غيرها ما ظهر بها الا ان طالعت طالعت

أو بمسح لم يقع وفي القهستاني  
 معز بالراعي أنه لو لم يميز  
 ما يقوم به الخطاب كان  
 تصرفه باطلا انتهى  
 واستثنى في الاشياء من  
 نعم فان السكران سمع  
 مسائل منها لو سكر  
 بالطلاق صاحبيا لكان قيدة  
 البرازي بكونه على مال  
 بالافق مطلقا ولم يوقع  
 اشاعه طلاق السكران  
 اختاره الطحاوي والكرخي  
 في التاترخانية عن  
 الفريقي والفتوى عليه  
 أو أحمس) ولو طارثان  
 أم للموت به يفتي وعليه  
 تصرفاته موقوفه واستحسن  
 السكالك اشتراط كتابته  
 باشارته) الموهودة فانما  
 تكون كسائر الناطق  
 شافعي (أو مخطئا) بان  
 واد النكاح بغير الطلاق  
 فحري على لسانه الطلاق  
 وتلفظ به





الحائز من كل عرف أنه كان مجبواً فقال له امرأته طاعتني البارحة فقال أصابني المني ولا يعرف ذلك إلا  
هو له كتاب القول قوله اه (قوله الاداء على عادلا لم) كقولنا ان دخلت الدار ودخلها الحيوان وانما خلاف ان  
جئت فأت طائفي من لم يقع كداد كره الشارح في باب نسكاح السكاك والمرااد اداء على غير حيوانه (قوله  
أو كان صبيها) أي وقرق القاصي به وهو يبرز وجهه لطلبها بعد تأجيله سنة لابن الجون لا يعدم الشهوة كما  
سيأتي في باب ان شاء الله تعالى (قوله أو مجبو) أي وقرق القاصي به مما في الحال لطلبها (قوله وقع الطلاق)  
جواب اداء وقوعه في المسائل الأربع للحاجة ودفع الضرر لا يراى عدم أدائه لطلبها في الطلاق في غيرها كما  
تتبعه في باب نسكاح السكاك (قوله والصي) أي الاداء كان مجبو باو قرق يدها أو أسلمت زوجته وعرض  
الاسلام عليه ميراثا في وقوع الطلاق رمي قال وقد أفتيت بعدم وقوعه في الدار وجهه أو امرأته وعاق عليه  
في ترويح أو تسري عليه اسكدا كبر فتزوج عالما بالنعيم أولا اه (قوله أو أحاره بعد الباع) لأنه حين  
وقوعه وقع باطلا والمطل لا يجاز ط (قوله لأنه انتداعا يقاغ) لاب الضمير في أو وقعت راجع الى جنس  
الطلاق ومثله ما لو قال أو وقعت ذلك الطلاق بخلاف قوله أو وقعت الذي تلعبته فإنه إشارة الى المعين الذي  
حكم به فإنه فاشه ما إذا قال أنت طالق ألقا ثم قال ثلاثا عليك والباقي على ضرباتك فان الثلاث ما هي  
أفاده في الجرح (قوله وجوزة الامام أحمد) أي اذا كان مجبواً بعهده بان يعلم أن زوجته تبين منه كاهو مقر في  
متون مذهبه فاتهم (قوله من العته) بالتحريك من باب نصبه مباح (قوله وهو احتلال في العقل) هذا  
ذكره في البحر تعريفا للجهون وقال ويختل فيه المعتوه وأما من الأقوال في الفرق بينهما أن المعتوه هو  
الغاييل الفهم المحتل الكلام الفاسد التدبير لا يمكن لا يصير ولا يشتم بخلاف المجنون اه وصرح  
الاصوليون باب حكمه كالصبي إلا أن الدبوسي قال يجب عليه الامانات احتياطا ورده صدر الاسلام بان العته  
نوع جهون فيمنع وجوب اداء الحقوق جميعا كالبطل في شرح التحرير (قوله بالسكسراخ) أي كسر البساء  
قال في البحر وفي بعض كتب الطب انه ورم حار يعرض للجناب الذي بين الكبد والامعاء ثم يتصل بالدماع  
ط (قوله هو احسنه المغشى) قال في التحرير الانحسار آفة في القلب أو الدماغ تعمل القوى المدركة والحركة  
عن أفعالها مع بناء العقل وهو باو الاغصم منه الا سباع وهو فوق النوم فله مما لم يزد كونه حدثا ولو  
في جميع حالات الصلابة ومع البناء بخلاف النوم في الصلابة اذا اضطلع بحالة النوم له البناء (قوله وفي  
القاموس دهنش) أي بالمكسر كشرح ثم ان اقتصره على ذكر التحير غير صحيح فانه في القاموس قال بده أو  
ذهب عقله من ذهل أو وله اه بل اقصر على هذا في المباح فقال دهنش دهنش من باب ذهب ذهب عقله حياء  
وخوفا اه وهذا هو المراد هنا والوجه في التحير دهنش من باب ذهب ذهب عقله حياء وخوفا اه  
بالتحير لا يلزم من التحير وهو التردد في الامر ذهاب العقل وسئل عنه طائفة من اهل الرواية ثلاثا في مجلس  
القاضي وهو معتاد دهنش فاجاب نظاما أيضا بان الدهش من أقسام المني ولا يقع واذا كان يعتاده  
بان عرف منه الدهش من يصدق بالبرهان اه قلت وللحفظ ان القيم الحلي رسالة في طلاق العصماء  
قال فيها انه على ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله ويعلم ما يقول ويقصده  
وهذا لا اشكال فيه الثاني أن يساغ الهامة فلا يعلم ما يقول ولا يريد فهمه لا يرب أن لا يفتش من أقواله  
الثالث من قوسا بين المراتبين بحيث لم يسر كالمجنون فهدا العقل والادلة تدل على عدم نفوذ أقواله اه  
والفصل من شرح الغاية الحنبلية لكن أشار في الغاية الى مخالفتها في الثالث حيث قال ويقع طلاق من غضب  
تعالى فالأب من القيم اه وهذا الموافق عندنا لما في المدهوش لكن يرد عليه أن لم يعمر أقوال المعتوه مع أنه  
لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وذهب باب المعتوه لما كان مستمرا على حالة واحدة  
يكون فيه حال الاعتدال فيكون في بعضه العقل بخلاف الغضب فانه عارض في بعض الأحوال لكن  
يذهب المدهوش فانه كذا الذي يظهر ان كان المدهوش والغضب ان لا يلزم فيه أن يكون بحيث لا يعلم

الاذا عاق عاقلا ثم جن  
فوسد المشرط أو كان صبيها  
أو مجبو با أو أسلمت وهو  
كافرو أي أبواه الاسلام وقع  
الطلاق أشباه (والصبي)  
ولم يرافقه أو أجازه بعد  
المسوغ أمال قال أو عته  
وقع لأنه انتداعا يقاغ  
وجوزه الامام أحمد  
(والمعتوه) من العته وهو  
الاحتلال في العقل (والمهرم)  
من الهرم بالمكسر علة  
كالجهون (والمغشى عليه)  
هو لغة المغشى (والمدهوش)  
دش وفي القاموس دهنش  
الرجل تغير ودهش بالماء  
لأنه يبول وهو مدهوش  
و أدهش الله (والناثم)  
لانتفاء الارادة ولذا لا يتصف  
بصدق ولا كتاب ولا سير  
ولا أدلة ولو قال أحزته أو  
أوقته لا يقع

مطلب في طلاق المدهوش



منها فاستكتبها اليها كل امرأة في غير ذلك وغيره...  
بشمرد على شكاية ما شاعه ان لا يطهر اسناله...  
نفع الشكاية بعد صحتها ط (قوله وسبغها بالواشي بالحناء) أي في باب التعليق...  
طالق ان شاء الله تعالى...  
بالسكينة هل يصح لارواية هذه المسئلة ويتبعني أب يصح كذا في الطهريه ط والله سبحانه أعلم

\*(باب الصريح)\*

لمساقم ذكر الطلاق نظم سه وراقه الاولية السبي والبدعي ونحوه...  
بعض خبرياتهم إضافة الى المرأة أو الى بعض أعضائها...  
يستعمل (الاديه) أي غالبة كناية فبده كالم الجبر...  
اللفظ أو ما يقوم مقامه من الشكاية...  
بما في شهورها وان اعتقدت الاقامة...  
ذكر كالم (قوله ولو بالفارسية) والابن...  
اعتدال الطلاق وغيره فكلمه حكم كليات...  
المنصوبين أنه ذكر كذا ما بالفارسية...  
المبين على الطلاق لأنه متعارف بينهم...  
البرابرة من كتاب الفاظ الكمر أنه قد اشتهر في...  
طلاق ثلاث معاق وهذا باطل ومن هذا باب العوام...  
عن التعليق العاشر هل هو ربيعي باعتبار...  
حالية أو غلبة في معار اه قلبه وأقنى...  
أبو السعود ونقله شمس الدين...  
(قوله بالتشديد) أي تشديد الالام في...  
انكره (الإضافة) أي المله وية فانها الشرط...  
نحو امرأ طالق وزينب طالق اه ح أقول...  
من قول البرابرة في الامكان قال اه...  
ذكر حله بالاديه وبثقل الخلف...  
مفهوم كالم البرابرة أنه لو أراد...  
من تعاضل الشارح به الجبر عدم الوقوع...  
موجوده ويكون المعنى على خلاف...  
في الجبر لو قال طالق فقل له من...  
البرهان صاحب المحيط وجعل...  
فيه ثم شرب طالق وقال صاحب...  
قصصه فها لماس من أنه لو أخبر...  
الى المرأة من غير أن يملك...  
و يؤيده ما في الجبر لو قال امرأ...  
أنه لو لم يقل ذلك لما قال امرأ...  
بالطلاق ينصرف اليها ما لم يرد...  
بها أو أمها أو غيرها أو ولدها

بجسمة وسبغها بالواشي  
بالسكينة

\*(باب الصريح)\*

(در بيان رتبه اولاديه)  
ولو بالفارسيه (كناية)  
وانت طالق ومطافيه  
بالتشديد قيد مطام الانهله  
قال ابن سريج حيث يقع الطلاق  
أولاً نخرجي الاناذر فانه  
كانت بالطلاق هر هتم  
نفع لمر كماله ادة اليها  
(ويقع م) أي مده  
الانباط

مطلب من يوش دفعه  
الرعي

والاستحالة هي المالك وهو لا يبيع بقاء السكاح كما في الفسخ ثم ندالية (قوله الامام الثاني) أي قال أبو يوسف  
لا يقع الطلاق في المسئلة وأوقعه محمد بن مهران العبد فاعلموا المدة محل للطلاق ولا يبي يوسف أن الفرقة  
وقعت على أحد الزوجين صاحبه أو تباين الدارين ففرجت المرأة من محبة الطلاق والعدة لا تثبت الحلية كما  
في السكاح الفاسد قد بدلت بالغير وبالمهاجرة لأن الطلاق فيهما لا يقع انفا فالان العبد لم يظهر أثره في حق  
الطلاق وأما يظهر أثره في حق الزوج حيز وح آخر كذا في المصنف اهـ ابن مالك على الجمع (تنبيه) \*  
قال في الشرع لا يملك كذا المصنف بحس المسئلة الأثر وهو ما حذرهما بعد شرائه ثم طلقها في العدة  
والحكم وقوع الطلاق في قول محمد وأبي يوسف الأول ويرجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول  
زفر وعائيه الفتوى فانه فاضحان فعليه تكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعها للجمع من عدم وقوع  
الطلاق فيما لو حذرته هي بعد شرائه بالياء اهـ (قوله) واعتبار عدة بالياء (قوله) صلى الله عليه وسلم  
طلاق الامة ثنتان وعدة حاضرتان رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة رضيها وقال  
الترمذي حديث غير صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي  
الدارقطني قال القاسم وسالم عمل به المسلمون ونماه في الفسخ وحقق انه ان لم يكن صحيحا فهو حسن (قوله)  
مطلقا) راجع الى الحرة والامة أي سواء كانت الحرة أو الامة تحت حر أو عبد ط (قوله) يقع الطلاق  
الح) يعني اذا قال لامرأته أنت فتلك طالق اذ لم يرد دليل عليه في الحال واذا قال لامرأته طلقك لا تعتق لان إزالة  
المالك أقوى من إزالة القيد وليست الأولى لازمة للثانية ولا تصح استعارة الثانية للأولى ويصح العكس درر  
(قوله) كتب الطلاق الح) قال في الهدية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة وعلى بالرسومة أن  
يكون مصدر أو مفعول ما يكتب على الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدر أو مفعول ما يكتب على وجهين  
مستبينتين وغير مستبينتين فالمستبينتين ما يكتب على المستبينتين والحائض والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته  
وغير المستبينتين ما يكتب على الهوام والماء وشئ لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينتين لا يقع الطلاق وان  
نوى وان كانت مستبينة لكم انتم مرسومة ان نوى الطلاق يقع والاوان كانت مرسومة يقع الطلاق  
نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تغلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب أم بعد فانت طالق فكذا كتب هذا يقع  
الطلاق وبالمهاجرة واحدة من وقت الكتابة وان طلق طلقا بمعنى الكتاب بان كتب ادا جاءك كتاب فانت طالق  
فماها السكاح فقرأته أولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله) ان مستبينة) أي ولم يكن مرسوما  
أي مستبينة اذا وانما لم يبق فيه لغيره من ماله وهو قوله ولو كتب على وجه الرسالة الح فانه المراد بالرسوم  
(قوله) مطلقا) المراد به في الوصية نوى أو لم ينو وقوله ولو على نحو المسألة بل قوله ان مستبينة (قوله)  
طالقت بوصول الكتاب) أي اليها ولا يحتاج الى اليقين في المرسومة ولا يصدق في القصاة أنه متى تحررت  
الحائض حرة وهو مذهبنا أنه يصدق ديانة في المرسوم حتى ولو وصل الى أبيها فقرأه ولم يبق فيه لغيره المرافات كتاب متصرفا  
في جميع أمورها وصل اليه في المدة أو وقع وان لم يكن كذلك فلا مال يصل اليها وان أخبرها بوصول اليه وودعه  
اليها لم يقرأ ان يمكن فهمه وقراءته وقع والا فلا ط عن الهدية وفي التاتر سائبة كتب في قرطاس اذا أنالك  
كتاب هذا فانت طالق ثم نسجه في آخر أو امر غيره بنسجه ولم يلق عليه فانها السكاح بان طالقت ثنتان فانه ان  
أقرأ ثم كتبه أو برهت وفي الديانة تقع واحدة بغيرها أو انها أو يطل الآخر ولو قال السكاح كتب  
طلاق امرأتى كانت اقرا بالطلاق وان لم يكتب ولو استكتب من آخر كتابا بالطلاق فقرأه على الزوج  
فأخذ منه الزوج وشتمه وعذوبه وبعث به اليها فانها طالق ان أقرأ الزوج أنه كتبه أو قال الرجل بعث به اليها  
أو قال له اكتب نسجه وبعث به اليها وان لم يقرأه كتبه ولم يبق فيه لغيره السكاح وصف الامر على وجهه لا يطلاق  
فماها ولا يانة وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يلق عليه لا يقع الطلاق ما لم يقرأه كتبه اهـ خلاصة (قوله)  
كتب لا يقرأه) المرسوم يقرأه امرأته في بيت زوجها في بيتها أو في بيت غيره عائشة في بيت خفاف

طالب في الطلاق بالكتابة

انما الثاني في المسئلة  
وأوقعه الثالث) فيهما  
وأما براءة عدة بالياء  
بمنه الشافعي بالرجال  
فطلاق حرة ثلاث طلاق  
أمة ثمان مطلقا (ويقع  
الطلاق بلفظ العتق) بنية  
أو دلالة حال (لا عكسه) لان  
إزالة المالك أقوى من إزالة  
القيد (فروغ) كتب  
الطلاق ان مستبينة على نحو  
نوح ونحو نوري وقيل مطلقا  
ولو على نحو المسألة مطلقا  
ولو كتب على وجه الرسالة  
وان خطاب كان يكتب  
بأفلاذا أنالك كتابي هذا  
فانت طالق طالقت بوصول  
الكتاب جوهره وفي البحر  
كتاب لا يقرأه كل امرأته  
غيره ولا يانة طالق ثم  
مخالصه لا يقرأه بعينه لم  
يطلق وهذا محله

والاستحالة هي المالك وهو لا يبيع بقاء السكاح كما في الفسخ ثم ندالية





يقال مرة طالق أو ببت دنان أو ببت فلانة أو أم دنان وقد مر حوا بأنهم أطلقوا وأنه لو قال لم أمن امرأتى  
لا يصدق قضاء إذا كانت امرأتها كما وصف كسبائى قبيل الكتابات وسيد كقرىما أن من الألفاظ المستعملة  
الطلاق بلزمنى والحرام يلزمنى وعلى الطلاق وعلى الحرام ويقع بلانسة للعرف الخ فوقعوا به الطلاق مع أنه  
ليس فيه أصالة العلاقة البهامة يحذف هذا ويدل على القيمة وطاهره أنه لا يصدق في أنه لم يرد امرأتها للعرف  
والله أعلم (قوله وما جاء منها من الصريح) أى مثل ما سجد كره من يحوكونى طالق أو طالق وبما طالق  
بالثبوت وكذا المضارع إذا غاب في الحال مثل أطعمك كفى الجرقا ومعه في عرف زماننا تكونى طالق  
ومعه تحذف طلاق فقالت أخذت فقد صحح الوقوع بلا اشتراط نية كفى الفتح وكذا لا بشرط قولها أخذت  
كفى البحر وأما ما في البحر من أن منه شئت طلاق ورصيد طلاق وفيه خلاف وحزم الزبلى بأنه لا بد من  
من النية كما ذكره الحير الزملى أى فيكون كناية لان الصريح لا يحتاج الى النية وأما ما في البحر أيضاً من أن منه  
وهبت لك طلاقك وأودعتك طلاقك ورصيدك طلاقك فسد كذا الشارح تصحح عدم الوقوع به وأما أنت  
الطلاق ما بس معنى المدسورات لان المراد بها ما يقع به واحدة جمعية وان تسمى خلافها كما صرح به المصنف  
وأنت الطلاق تصح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وأما أنت أطلق من دلالة في النهر عن الولوجية أنه كناية  
قال فاب كان جوا بالحوال فلا يطاق امرأتها وقوم ولا بد من كفى الخلاصة لان دلالة الحال قائمة مقام النية  
حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية اه فافهم (قوله ولا يدخل نحو طلاع وتلاع الخ) أى بالغى المجبة قال في  
البحر ومعه الألفاظ المصحفة وهي تنسب فزاد على ما هنا تلاق وزاد في النهر ابدال القاف لاما قال ط ويدنى  
أن يقال إن ما السكامة اما طاه أو تاه واللام اما قاف أو عين أو كاف أو لام واثنا في خمسة عشر  
نسبة منها مصحفة وهي ما عدا الطلاع مع التلاف اه (قوله أو ط ل ق) طاهر ما هنا ومثله في الفتح والبحر أن  
يأتى بسمى أحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بينها وبين أسمائها من كتاب العتق وعن أى  
نوسب فحين قال لا تسمه ألف فون تاء ماء راء اه أو قال لا مراءه ألف فون تاء طاء ألف لام قاف أنه ان تسمى  
الطلاق والعتاق تعالق المرأة وتعتق الأمة وهذا بمنزلة الكناية لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من  
صريح الكلام الا ان لا تستعمل كذا لان صارت كالكناية في الاشارة الى النية اه وأنت خير بان اذا  
اقتصر الى النية لا يسبب ذكره هنا لان الكلام فيها يقع به الجمعية وان لم يوصى صرح الشارح أيضا  
بعد صفحة باقتضائه الى النية تود كره أيضا في باب الكناية وقد مر ما أيضا أول الطلاق عن الفتح وفي البحر  
ويقع بالتجسبي كانت ط ل ق وكذا التوقييل له طلقته فقال ن ع م أو ب ل لى بالهـ اه وان لم  
يتكلم به أطلقه في السامية ولم يشترط النية وشروطها في البدائع اه قامت عدم التصريح بالاشتراط لا بساى  
الاشتراط على ان الذى في النية هو مسئلة الجواب بالهـ والى قول القائل طلقته فاقربته على ارادة  
جوابه فيقع بلانية بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتجسبي تأمل (قوله أو طلاق باش) كناية فارسية قال في  
الذخيرة ولو قال لها سمى طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكم النية وكل الامام ظهير الدين يفتى بالتوقيع في  
هذه الصورة بلانية (قوله بالفرق الخ) اه اذا ذكر في الألفاظ المصحفة وكان عليه ذكره معها بالافاضل  
(قوله نعم دته) أى التخصيف تخويفها الا قصد الطلاق (قوله طلق امرأتك) وكذا تطلق لو قيل له  
أنت طلق امرأتك على ما يجزئ في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بسم أو بلى كسبائى في  
الفروع آخر هذا الباب (قوله طلقك) أى بلانية على ما قررناه آنفا (قوله واحدة) بالرفع فاعل قوله  
ويقع وهو صفة أو وف يمدح أى طاعة واحدة أفاده القهستاني (قوله جمعية) أى عدم ما يجعل  
بالنسبة فى البسائط أن الصريح لو كان صريحاً وجبى وصريحاً باش فالاول أن يكون وف الطلاق بعد  
الاول والجمعية غير متروكة بوض لا بعد الثلاث لانها لا إشارة ولا وصفية بلانية عن الميمونة  
والاولاها ليس من حروف العطف ولا شبهة بعد أو لانهما لهما فى اختلافهما أن يكون بحرف وف

الألفاظ

صريح  
تلاخ  
له ق  
قريب  
بعدته  
ضام الا  
به يقضى  
مرأتك  
اه هاء  
موسمية





بالأولى (قوله صدق قضاء أيضا) أي كذا صدق ديانة لوجود القرينة الدالة على عدم إرادة الإيقاع وهي  
 الإكراه ط (قوله كذا لو صرح الخ) أي بأنه يصدق قضاء ديانة إذا قرنه بالعدد ولا يصدق أم لا كما  
 (قوله وكذا لو نوى الخ) قال في البحر ومنه أي من الصريح بإطلاق أو بإمطاعة بالتشديد ولو قال أردت الشئ  
 لم يصدق قضاءه ودين حلاصه ولو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة بإطلاق الروايات  
 وقضاء في رواية أبي سميان وهو حسن كافي الصحيح وهو الصحيح كافي المناسبات ولو لم يكن لها زوج لا يصدق  
 وكذا لو كان لها زوج قدم مات أه قلت وقد ذكرنا هذا التفصيل في صورة الداء كما سمعته ولم أر من ذكره  
 في الأندلس كانت طالق فأمل (قوله لم يصدق أم لا) أي لا قصد إرادة ديانة قال في الفتح لأن الطلاق لرفع القيد  
 وهي ليست مفيدة بالعمل ولا يكون محتمل اللفظ وعنه أنه لا بد من العمل لا يستعمل (قوله ليس فقط) أي  
 ولا يصدق قضاءه لأنه يقال أنه طالق ثم وصل لفظ العمل استدرا كاختلاف ما لو وصل لفظ الوفاق لأنه يستعمل  
 فيه قبل الإيقاع والحاصل كافي البحر أن كلام من الوثائق والقيد والعمل إما أن يدكر أو يدكر أو يدكر كما  
 أن يقرن بالعدد أو لا فإن قرنه وقع بلا شبهة ولا ففي ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظ الوثائق والقيد لا يقع  
 أم لا وإن لم يدكر بل نوى لا بد من لفظ العمل ودين في الوثائق والقيد يقع قضاء إلا أن يكون مكرها  
 والمرأة كالفاسي أو أجنبية أو أجنبية لا يجعل لها تمكينا وهو القوي على أنه ليس لها قتله ولا تقتل نفسها  
 بل يفسد نكاحها بمال أو غير ذلك كانه ليس له قتلها إذا حرمت عليه وكل ما يرب رذته بالسحر وفي البرازية عن  
 الأوزجندى أنها ترفع الأمر للقاضي فان حلف ولا يبيعه لها طلاقا عليه أه قلت أي إذا لم تقدر على إتمام  
 أو الهرب ولا على معصيتها فلا ينافي ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ) بيان لما إذا أتت برسمها  
 بمصدر معرف أو مذكر أو اسم فاعل بعده مصدر كذلك (قوله يعني بالمصدر الخ) الأولى ذكره بعد قول  
 المصنف أو ثنتين (قوله وقفتا بجمعيتين) هذا ما مشى عليه في الهداية ويروي عن الثاني أنه قال أبو جعفر  
 ومقتضى الإطلاق عدم العصمة وبه قال في الإسلام وأيده في الفتح وذكر في البحر أنه المرحوم في المذهب (قوله  
 لو دخلوها) والابان بالاول فباع والثاني (قوله أو ثنتين) أي في الحرة (قوله لأنه صريح مصدر)  
 له لقوله أو ثنتين يعني أن المصدر من الفاظ الوحدات لا يراد بها العدد المنخفض بل التوحيد وهو بالقرنية  
 الحقيقة أو الجسمية والمثني معزول عنها نهر (قوله لأنه مردد حكمي) لأن الثلاث كل الطلاق فهي  
 الفرد الكامل منه فإرادته لا تكون إرادة العدد ط (قوله ولذا كان) أي للقرنية الحكمية (قوله  
 لكن جزم في البحر) حيث قال وأما في الجوهرية من أنه إذا تقدم على الحرة واحدة فانه يقع ثلث  
 إذا نواها بغيره مع الأولى فسهو طاهر أه وطرفيه صاحب النهر بأنه إذا نوى الثنتين مع الأولى وقد نوى  
 الثلاث وإذا لم يبق في ملكه الاثنتان وقعنا أه ح أقول إن كل المراد أنه نوى الثنتين فهو نوى الأولى  
 لم يخرج بذلك من ثمة الثنتين وذلك عدد محض لا تصح نيته وإن كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جملتها الأولى  
 فهو صحيح لأن الثلاث مرددة بآري قال في الشريعة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت علي حرام ينوي ثنتين  
 لا تصح نيته ولو نوى الثلاث تصح نيته وتقع تعاليتها ثلثان أخريان أه فافهم \* (فرع) \* في البرازية قال  
 لا بأس بآية أنت علي حرام ونوى الثلاث في أحدهما والواحدة في الأخرى صححت نيته عند الإمام وعنه القوي  
 (قوله فيقع بالنية للعرف) أي يكون صريحا لا كناية بتدليل عدم اشتراط النية وإن كان الواقع في لفظ  
 الحرام البائن لأن الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوع البائن به بحيث يصدق كونه في باب السكيات  
 وإنما كان ما ذكره صريحا لأنه صار فاشيا في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق  
 غيره ولا يختلفون إلا الرضال وقد مر أن الصريح ما غالب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا  
 الأقبي من أي لغة كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحا كافي المتأخرين في أنت علي  
 حرام بأنه طلاق بغير العرف بلا ينعى أن الصريح من علمه عند المتقدمين وقوله على النية ولا ينافي ذلك ما يأتي

صدق قضاء أيضا كذا لو  
 صرح بالوثائق أو القيد  
 وكذا لو نوى طلاقا سمي  
 زوجها الا قوله على الصحيح  
 خاتمة ولو نوى عن العمل لم  
 يصدق أم لا ولو صرح به  
 دين فقط (وفي أنت الطلاق)  
 أو طلاق (أو أنت طالق  
 الطلاق أو أنت طالق  
 طلاق يقع واحد من جملة  
 أن لم يشر بأو نوى) يعني  
 بالمصدر لأنه لو نوى بطالق  
 واحد صدق بالطلاق أخرى  
 وقد تبارج جمعيتين لو مدخولا  
 بها كقوله أنت طالق أنت  
 طالق زباني (واحدة أو  
 ثنتين) لأنه صريح مصدر  
 لا يحتمل العدد فان نوى ثلاثا  
 فثلاث لأنه مردد حكمي  
 (و) إذا كانت الثنتين في  
 الإمة) وكذا في حرة قدمها  
 واحدة جوهرية لكن جزم في  
 البحر أنه سهو (منزلة الثلاث  
 في الحرة) ومن اللفاظ  
 المستعملة في الطلاق يارني  
 والحرام يارني وعلى الطلاق  
 وعلى الحرام فيقع بالنية  
 للعرف فلا يمكن له امرأة



بما طاعة لا تقع أخرى (قوله بالتشديد) أي تدل اللام بأنها متباعدة وهو مطلق بالكتابة بخلافه أي من الر  
(قوله وقع) أي من غير بسطة لأنه صريح (قوله تكسر اللام وصفها) ذكر الصم بعد ما أحب الهمزة حيث  
قال وروى في أب يكون الصم كذلك لأنه لا يطرأ على الفتح فانه يتوحد على الية اهـ واعبر عن  
أنه في توف الصم أيضا على البية لأنه ادالم يتعار الآحلم كمن مادة ط ل في موجود ولا لا حطة  
فلم يكن صم يحذف الكسر على اعان من انتظار اهـ قالت قد تعجب أن الصم في بناء التثنية لم يترك له  
ثابت لم يجر به اللفظ عن اراقة عنه المراد به قبل البناء فان كل من سمع اللفظ انهم يعلم أن المراد به بناء  
تلك المادة وان انتقار الحذف وعدمه أمر اعتباري قدره وليد واعلم الصم والكسر واللام أن يكون  
المنادى اسميا آخر غير المقصود نداؤه هذا ما ظهر في قوله (قوله أو أنت طال بالكسر) أي فانه يقع دلالة  
بخلاف أنت طاق حذف اللام فلا يقع وان نوى لا يحذف في آخر الكلام متادعرا فالتأخرانية (قوله والا  
توقف على البية) أي وان لم يكن، واللام في غير المنادى توضع الوقوع على بسطة الإطلاق أي أو ما في كذا  
كالذاكرة والغضب كفي الخابية وفي كتابات الفتح أن الوم ما طلاق التوقف على البية مطلقا لأنه لا خلاف  
ليس صريحا بالاتفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترسيم اعطى في صير الاء فاد في لغو برهانه صدق قسائه  
مع الميم الا بعد السب أو مدا كره الطلاق في جمع قسائه أسكنه أو لا وة سامه فيه طاب وما دسناه آفعا في  
التأخرانية من أن حذف آخر الكلام معتاد، رها في هذا الجواب أن اللفظ طالق صريح فلهذا إذا كان حذف  
الآخر حرمه إذا عرف لم يجر به من صراحتة وقد حذف آخر الكلام في صم صم الكلام وعنده أهل  
الديع من قسم الا كفاء وتعلم فيه المولدون كغيرهم من أي الاء لعاني أي الاء وان ساقا بال  
الآخر يعرف غيره كالألفاظ المصنوعة المتقدمة لم يجر به من صراحتة مع عدم الاء أعمال فيه أو ما الاء  
الاسكنه أو يردم باللفظ الصريح وان التخصيف عارض لمر ناله على الاء ان حله أو قد الاء كونه لعقائه كهم  
هـ داما ظهر لفتح القاهر (قوله كذا في قوله) أي فانه يوقع على البية وقد صير الاء فادهم (قوله وفي  
النهر من الصحيح الخ) أي تصحيح التدوير للاء لاء قاهم ووه ردة على فادهم في الاء من أن ووه لاء  
مطلقا من الصريح وندا أو دعتسا لورهم تلك قال في النهر هل في صحيح التدوير من قات حات ووه لاء  
مطلقا الاء في قوله دم الوقوع اهـ في أو دعتسا لورهم تلك بالوا و بقاء الاء لاء كان وفي الاء  
لوفال رة تلك مطلقا قالوا لا يقع لاء الرهن لا يندروا لاء تلك اهـ قالت ومقتضى كونه كتابا انهم يشرط  
النية وقد عده في الصريح في باب الكتابات موار كذا ووه لاء تلك مطلقا وأود تلك مطلقا وأمره ان طلاقا  
وسيا أي غامه هـ (قوله كانت طالق) وكذا الوثائق بالاء غير العائبات أو ان الاء العائبات الاء أو الاء  
العالى ونحو ذلك وأشار إلى المراد به ما يجر به عن الاء موضحا والمراد به الاء الاء الاء الاء  
به عن الجمل له يباريق النور كرقعة تلك والاقال كغيره من الاء كفي الاء وهو ما ظهر عسافي الريا من أن  
الروح والبدن والجسد مثل أنت كفي الاء لاء الروح بعض الاء وكذا الاء الاء الاء والبدن  
لا تدخل فيه الاطراف فأداه في النهر (قوله كالرقعة الخ) فانه غير ما عن الاء في قوله تعالى فتمم برزخا  
والعق في طالت أعماقهم لاهنهم يعني لوه طاهم مع المذكور المودوع للعقل والعقل للدواب لا الاء  
والروح في قولهم هـ كسر روجه أي روجه الاء كفي وكذا الاء في الاء الاء الاء (قوله  
الاطراف الخ) أي الاء والرب لاء والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عرافا في النهر إلى أن كل في  
ايضاح الاء صلاح وعزاهما إلى الاء إلى الفائق لاء شمري والمصباح ورأيت في الاء الاء من الاء فادهم  
والبدن هو من ألبته إلى مسكبيه (قوله والارج) عبر به عن السكل في جسدك عن الله الطروح على  
الطروح قال في الفتح انه حديث عريب جدا (قوله والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالكا الا وجهه  
ويبقى وجه ربك أي ذاته الكريمة وأعتق رأسا من أسنين من الرقيق وأبغضه بر ما دام رأسا سالما يا قال

بالتشديد وقع وكذا يا طالق  
تكسر اللام وهاهنا تروم  
أو أنت طال بالكسر والا  
توقف على الاء كذا في  
أو ماله في وفي الاء من  
التصحيح الجمع عديم  
الوقوع في مطلقا  
ونحوه (وإذا أمكن الطلاق  
الاء) كان طالق (أو)  
الاء ما يجر به كالألة  
والبدن والروح والبدن  
والجسد الاطراف داخل  
في الاء دون الاء  
(والطرح والوجه والرأس)

الوقوع قصاصا بها بالاولى و رده العلامة المقدسي بانه في المقيس عاينه مخاطب المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر  
 العمل الذي لم تكن متدبرة به حسبا ولا شرعا ولم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف الى غيره بلا دليل  
 بخلاف المقيس لانه اصاب الطلاق الى غير شعله وهو دراعه مع انه اذا قال انا طالق باعوا اده لم يحصا  
 ود كركوه الخبر الرمي قامت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لاسيما من ان قوله على الطلاق  
 لا يفعل كذا اجماعا نزل ان فعلت فان طالق وهو في العرف مضاف الى المرأة عني ولولا اعتبار الاضافة المذكورة  
 لم يقع فكذلك صار هذا بغيره قوله ان فعلت كذا فان طالق من ذراعي مساوي المقيس عليه في الاضافة  
 الى المرأة ايضا فان قوله انا طالق فيه وضع الرجل بالطلاق صريحا فلا يقع لان الطلاق مضاف للمرأة أو أما  
 قوله على الطلاق فان معناه وقوع طلاق المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله  
 مع اضافة الوقوع الى محله أيضا فانه شاع في كلامهم قولهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق نعم قال الحير الرمي  
 ان الخطاب بقوله على الطلاق من ذراعي لا يراد به الزوجة فاما عادة العوام الاعراض به عن احتشائية  
 الوقوع فيه ولان تارة من ذراعي وتارة من كثر استوائ وتارة من مروتهم يريد به عدد كره لان النساء  
 لا تحب ان يذكرهن اه قامت ان كان العرف كذلك فينبغي ان لا يتردد في عدم الوقوع لانه وقع الطلاق على  
 ذراعيه وهو لا على المرأة ثم قال الحير الرمي اللهم الا ان يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعي فلا قول بوجوه  
 وجه لا بد كذا ثلاثا يعني فتأمل اه (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع) قال في الحاشية ولو قال طلاقك  
 على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فيقال ان الذي انزل الله على طلاق امرأتى لا يلزمه شيء اه قامت  
 ومقتضاها ان عدم الوقوع في طلاقك على انما هو بذكر كقوله على تحية فكأنه يذراعي بطلانها والعد  
 لا يكون الا في عبادة مفسودة والطلاق انما هو الحلال الى الله تعالى فليس عبادة ولد الم يلمه شيء (قوله ولو زاد  
 الخ) ظاهره ان قوله طلاقك على بدون زيادة ليس فيه الخلاف المذكور وهو المفهوم من الحاشية والخاصة  
 انما السكون نقل بغيره عن ادب القاصي للشرعي راجل قال لامرأته طلاقك على فرض اولارم  
 أو قال طلاقك على فالعجب انه يقع في السكك بخلاف ما اعتق لانه مما يجب بفعل انصار او نقل مثله عن مختصر  
 المحيط (قوله وقال القاصي المتارنم) عبارة ماوى القاصي قال لها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لارم  
 لي يقع بالية عند أي حبيبة وهو المختار وبه قال محمد بن معاذ وعلمه القتيبي اه وأنت خير بان لفظ  
 الفروع أكد اللفاظ التحييت وبطل في الحاشية عن العتيبي أي سفيره يقع في قوله واجب للمعارف المساس  
 لافي قوله ثابت أو فرض اولارم لعدم التعارف ومقتضاها الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زمانه  
 كما علمت وعال القاصي الوقوع بقوله لاى الطلاق لا يكون واجبا أو ثابا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت  
 الا بعد الوقوع قال في المتن وهذا يفيد ان ثبوت اقتصاره وتوقفه على بقاء الا أن يظهر فيه عرف فاش فيصير  
 صريحا لا يصدق قضاء في صرحه عنه وفيما يبينه وبين الله تعالى ان قصده وقع والا لافانه ويدعى هذا الامر  
 على واجب بمعنى ينبغي ان يفعل لا في فعله فكأنه قال ينبغي ان اطلقك اه (قوله قال السكك الحق نعم)  
 قوله عنده في البحر والهر وأقره عليه بدمه كذا فيهما الخلاف ووجهه انه يحتل الا عامد وتوقف على المية وفي  
 التتارخانية عن العتائبة المتارنم فوقفه علمها وبه كتابه حتى ظهر الدين قال المقدسي ويقع في عصرنا فغير  
 هذا ما لب الرجل من المرأة قول أمرك الله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بعثتها لتعارفهم بذلك اه قامت  
 ومثله في فتاوى فارسي الهداية والمنظومة الجمية وسيأتي تناسله في الختام (قوله كوني طالعا أو طالق) قال في  
 المتن من محمد انه يقع لان كوني ليس أمرا حقيقة لعدم تصور كوني طالعا منها بل عبارة عن اثبات كوني  
 طالعا كقوله تعالى كن فيكون ليس أمرا بل كناية عن التكوين كوني طالعا يقتضي ايقاعا قبل فيضمن  
 ايقاعا سابقا كذا قوله طالق وبطلان كوني حرة (قوله أو يام طالعة) قد بينا انه لو كان لها زوج طالعها  
 قبل قتال زوجها ذلك الطلاق مفسد فانه وكذا في المصنف وفي التتارخانية من المحيط قال أنت طالق ثم قال

ولو قال طلاقك على لم يقع  
 ولو زاد واجب أولارم أو  
 ثابت أو فرض هل يقع قال  
 السبازي المتارنم وقال  
 القاصي القاصي المتارنم  
 ولو قال طلاقك الله هل يقع  
 لم يقع قال السكك الحق نعم  
 ولو قال لها كوني طالعا  
 أو طالق أو يام طالعة





مراد به الذات أيضا فتح قال في البحر وفي الفتح من كتاب الكماله ولم يدكر شيئا مما اذا كمل بمعنى قال البهائي  
لا يفتح كلفى الطلاق الا ان يكون به الدب والذي يجب أن يفتح في الكماله والطلاق اذا عين بمسايير به من  
الكل يقال عين القوم وهو عين في الناس ولا يمكن لم يكن معروفا في زماننا ولا شك في ذلك اه  
(قوله وكذا الاستالح) قال في البحر فالاست والح كل مراد بالادب لا يلزم مساواتهما في الحكم لان الاستبحار  
هما لكون اللفظ يعبر به عن الكل ألا ترى أن البضع مراد بالفرج واس حكمهما هما حكمهما في التعبير  
اه والحاصل أن الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع اذا أضيف اليهما ما شغلا مرادف الاول  
وهو الدر ومرادف الثاني وهو البضع فلا يفتح لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في  
الحكم لكن أو رد في الفتح انه ان كان المعبر بهما عن الكل لا يقع بالاصافه الى الفرع أي لعدم  
اشتراك التعبير به عن الكل وان كان المعبر وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في اليد  
بالاختلاف لثبوت استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك أي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم  
على اليد ما أنت تدب حتى ترد اه قامت قد يجب بأن المعبر الاول لكن لا يلزم اشتراك التعبير به عن الكل عند  
جميع الناس بل في عرف المتكلم في بلدته لا يقع بالاصافه الى اليد اذا اشتهر عند التعبير بهما عن الكل ولا  
يقع بالاصافه الى الفرع اذ لم يشتر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال وقوعه بالاصافه الى  
الرأس باعتبار كونه مبراه عن الكل لا باعتبار كونه مقتضرا ولذا لو قال الروح عند الرأس مقتضرا قال  
الطوائف لا يعد أن يقال لا يقع لكن يا في أن يكون ذلك ديانا أما في القضاء اذا كان التعبير به عن الكل  
عرفا مشهورا لا يصدق ولو قال صبيبت باليد صاحبها كما يوجد ذلك في الآيه والحديث وتعارف قوم التعبير بها  
عن الكل وقع لان الطلاق مسمى على العرف ولذا لو طاق السطح بالفارسية يقع ولو تكلم به العرب في ولا يدبر به  
لا يقع اه فقتد رقيد الوقوع ضاع في الاضافة الى الرأس أو اليد بما اذا كان التعبير به عن الكل متعارفا  
وصرح أيضا بقوله وتعارف قوم التعبير بها أي باليد فأدانه عدم تعارف ذلك عندهم لا يقع مع أن  
التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لهما في قوله تعالى أعلم (قوله والدم) كان المناسب انقطاع هيت  
ذكره في عمله فيمساويه أي وأما ذكر البضع والدر بهما فذكر مرادهما مع (قوله كنهها ونائها الى  
عشرها) وكذا لو أضافه الى جزء من ألف جزء منها كلفى الحايصة لان الجزء الشائع محصل لسان التصرفات  
كالبيع وغيره هداية قال ط لأنه يشجر أي غير الطلاق وهو شجر زاده به يقع في ذلك الجزء ثم يسرى  
الى الكل لشيوعه يقع في الكل (قوله لعدم تحريه) على لقوله أو الى جزء شائع منها ط ويدعي انه يلزم منه  
وقوع الطلاق بالاصافه الى الاصبع مثلا فلان المناسب ان يعامل بما ذكرناه آه من الهداية (قوله ولو قال الح)  
أشاروا الى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاعتراض عن المعنى لساد كرم من العرع أعاده في البر (قوله وقعت  
بخاري) أي ولم يوجد فيها نص من المتقدمين ولا من المتأخرين تارة حاية (قوله بما لا يضافه) أي لان  
الرأس في النصف الاعلى والفرج في الاسفل فيصير ضيفا الطلاق الى رأسها والى فرجها ط عن المحيط قال  
في البحر وقد علم أنه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقا اه وهو ممنوع في الثاني كما هو ظاهر ثم رأى  
لان أن وقع واحدة بالاصافه لم يعتبر كونه الفرع في الثانية فاذا اقتصر على الاضافة الثانية فقام كيف يقع  
بما اتفاقا لم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقا ثم اعلم أن كلام من القولين مشكل لان النصف الاعلى  
أو الاسفل ليس جزأ شائعا وهو ظاهر ولا سيما يعبر به عن الكل ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني  
لا يعبر به مبراه عن الكل لان ما من من أنه يقع بالاصافه الى جزء يعبر به عن الكل على تفسيره بضاف أي  
انهم جزء كما أفاده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن الكل اه وحيث تستدل بالموجود  
في النصف الاعلى نفس الرأس في الاسفل نفس الفرج لانهما الذي يعبر به عن الكل ولهذا لو وضع يده  
على رأسها أو قال هذا الرأس طابق لالطلاق لان وضع اليد في رقبته على ارادة نفس الرأس بخلاف ما إذا لم يضعها

وكذا الاست بخلاف  
البضع والدر والدم على  
المتارخلة (أو) أضاده  
(الى جزء شائع منها)  
كنهها ونائها الى عشرها  
(وقع) لعدم تحريه ولو  
قال صبيبت الا على طالق  
واحدة ونفسه لا يمكن  
ثبتين وقعت بخاري فأفتى  
بعضهم بالانقضاء وبعضهم  
بثلاث عملا بالاضافتين  
مخالصة (واذا قال الرقبة  
منك أو الوجه أو وضع يده  
على الرأس أو العنق)





يعني لو زادت الاجزاء على الطلقتين وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلاث طلقة وثلاثة أركانها أو أربعة أركانها  
 قال في فتح القدير الآن الأصح في اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة أن يقع واحدة واحدة لا يضاف الاجزاء  
 الى واحدة نص عليه في المسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اه قال في الحر وعلى الأصح لو قال  
 أنت طالق واحدة ونصفها يقع واحدة كفي الأخيرة بخلاف واحدة ونصفها اه وما في الأخيرة عراده في الهدية  
 الى المحيط والبدائع لكن الذي رأيت في البدائع ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يدكر هذا في طاهر الرواية  
 واحدة المشايخ فيه قال بعضهم يقع تطليقة قال بعضهم واحدة اه (قوله فيقع الثلاث) لان المذكر اذا  
 أعيد مكررا كان الثاني غير الاول فيستكمل كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف تطليقة وثلاثها وسدسها حيث  
 يقع واحدة لان الثاني والثالث عني الاول وهذا في المدخول بها أما غيرها فلا يقع الا واحدة في الصور وكما  
 بحر (قوله ولو بلا واحد) أي بأن قال نصف طلقة ثلاث طلقة سدس طلقة لئلا تحذف العاطف على  
 أبه هذه الاجزاء من طلقة واحدة وأن الثاني بدل من الاول والثالث بدل من الثاني والبدل هو المبدل منه  
 أو بعضه (قوله على المختار) أي عند جماعة من المشايخ وقد علمت من المسوط أن الأصح خلافه عند اتحاد  
 المرجع وأنه جرى عليه في الأخيرة والمحيط (قوله وكذا لو كان مكان السدس ريعا) نص عبارة القهستاني  
 نقلا عن المحيط لو قال نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربع تطليقة فثلاث على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان  
 الربع سدس أو ثلاث وقيل واحدة اه والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فإنه في الثانية لم يرد الاجزاء على  
 الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثا وفي الاول زادت وجعل الواقع اثنين مع أنه يجب أن يكون الواقع ثلاثا في  
 الصورين لان اعتبار الاجزاء اعمها عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم المكررة في كل جزء فبالمقابلة  
 كما تقدم على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهدية هكذا قال أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة  
 وسدس تطليقة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى تطليقة مكررة والمكررة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى  
 ولو قال نصف تطليقة وثلاثها وسدسها يقع واحدة فان حاز مجموع الاجزاء تطليقة بأن قال نصف تطليقة وثلاثها  
 وربعها قيل تقع واحدة وقيل ثلاث وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الطهيري اه  
 وقد منع عن الفتح انه في المسوط صحيح وقوع الواحدة على كل موصوع الخلاف هو الاضافة الى الصير  
 لا الى الاسم المكرر لكن رأيت في النثر طائفة من المحيط ما صرحوا كذا الصدر الشهيد في واقعاته اذا قال لها  
 أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربع تطليقة تقع ثلاث هو المختار فعلى قياس ما ذكر الصدر الشهيد  
 ينبغي في قوله أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة يقع تطليقة واحدة اه وهذا قول  
 المشكلا وكأنه مسمى على اعتبار الاجزاء الى الاضافة الى الاسم المكرره أيضا كالإضافة الى الصير لكونه خلاف  
 ما خرج به في البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما (قوله وسيجي) أي متى ما آخر التعليق حيث  
 قال ان خارج بعض التطليقات نحو بخلاف إيقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا لا نصف تطليقة وقع الثلاث في المار  
 اه قال في الفتح وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطليقات لا يشرأف الايقاع وكذا في الاستثناء فكأنه  
 قال الواحدة (قوله بخلاف إيقاعه) أي إيقاع البعض وهو ما ذكره ههنا (قوله ويقع الخ) كان الاول  
 بالمصنف تأخير هذه المسئلة عما بعدها كما فعل في الهداية والكثير يقع الكلام على الاجزاء مضافا (قوله  
 فيما أصله الحظر) أي بان لا يباح الادعاء بالحاجة كالطلاق (قوله عند الامام) وقال لا بدخول العائتي فيقع  
 في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة وهو القياس لعدم  
 دخول العائتين في الحدود وكذا في هذه الحائظ الى هذه الحائظ وقول الثلاثة استحسان بالعرف وهو أب  
 بهذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين العائتين عديم براديه الاكثر من الاقل والافضل من الاكثر  
 كقولك سبي من سبيين الى سبعمين أي أكثر من سبين وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة الى اثنين  
 التي في الثالث العرفي عند الامام في جهاب أعمال طالق وقوعه واحدة وبذلك السك في أصله الإباحة

لو لاواو  
 لثة واصها  
 جوهره  
 السدس  
 الى المختار  
 سستانى  
 ابعين  
 فبايقاعه  
 من واحدة  
 إحدى الى  
 توله من  
 مدة الى  
 سبعا  
 الى الغاية  
 مام وفيما  
 كذا  
 ألف



(قوله وقته تميز) لان القلي في طرفه تميز في صدق تميز التكميل ط (قوله ان رجع الخ) اللفظ أدنى على  
الرفع يكون باعتبار المرأة فيكون فاصلا من اللفظ يكون به تالا لما قد دل على كونه لا يجر عن اللفظ أي  
واذا لم يكن فاصلا أحسن لم يكن قوله في ذلك قوله تأمل ما يلزم من تعاقب اللفظ في قوله (قوله و أن الكسائي  
تجدد الخ) أنشأ به إلى ردماد كرمه شام في المعنى من العاين الأول من تحت اللام أنه كتب الرشد إلى أبي  
يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه هي قوله نحو يا نهي ولا آمن من الحطاب فاستدركه فاستدركه فاستدركه  
أن رجع ثلاثا طاققت واحدة لانه قال أنت طلاق ثم أحسن من العاين الثاني ثم ثلاثا وانصاف طالع ثلاثا لان  
معناه أنت طالق ثلاثا وما رجع ما حلقه من ردة الله له لمصا قال في الفتح وهو بعد كونه عادلا بعد من معرفة  
مقام الاستعداد فانه من ثم لم يعرفه العرف به أو أساليبها لان الاحتمال مع في الادلة المعروفة العرف به الذي  
قوله أهل البيت من هذه المسألة عن قرأ الله تعالى وحسن وصالت لاد وان المرسل الكسائي إلى محمد بن سنان  
ولا دخل إلى يوسف أسلا ولا الرشيد و أقام أبي يوسف أصل من أن يتبع في مثل هذه المسألة مع أمهات  
واحتماله وبراعته في التصرف من مقتضيات اللفظ في الله وما ذكره من أمهات الكسائي في قوله  
محمد بن توي قد دعها إلى فقرأه أعليه وكتب في جوانب ما رفته من الكسائي وما ذكره من  
حاشية المعنى للجلال الذي وطى ابن هذا هو المروء في تاريخ المعاني بالحدادي (قوله ان تردق الخ) بعد  
هذين اللفظين بابت ثلث وهو قوله

في معنى ما بال كنه تميز رقيقة \* وما لا معنى له بعد الا لا يقتدم

قال في المروء في شرح الشواهد دليله اللفظ في حد العرف يقال روي شيخ الفاء روي في معناه الخ لم يباله  
وسكون الراء الاسم من حق بالكسر نحرى بالفتح حرفا معناه الخ وهو روي في اللفظ وفي الفاء ومن أن  
ما صبه بالكسر كهرج وبالصم كسكرم وأعين من العين وهو البركة وأشأم من الأوم وهو دال العين كراس  
يعيش ابن في البيت الثاني في حد الفاء المتدا أي وهو أن في وان تعاليم واللام معناه ربه أي لا مل كونه  
غير روية والمقدم معناه من قدم معني تقدم أي ليس لا يقدم إلى العشرة واللام بعد ثام الثلاث  
ادم باسم العشرة (قوله فاد طلاق) يقال فيه ما قيل في رد عدل ط (قوله والطلاق مرة) أي  
معروم عليه ليس بالمرور ولا العت (قوله وسما في المعنى) في حد القول أدنى من كلام من الرفع  
والصوب في قول لوقوع الثلاث والواحد أمما الرفع فرب ألى والطلاق (قوله) إذا لم يكن كريد الحل أي هو  
الرجل المعتد وأما العهد الذي كرى أي وهو حد المطلاق المذكور في ثلاث فعلى العهدية تقع الثلاث على  
الجنسية تقع واحدة وأما الصواب في حد القول المفعول المطلق في حد قوله في حد قوله (قوله) إذا لم يكن  
وأنت طالق طلاقا ثلاثا ثم احتصر من ماسوله والطلاق عريضة وأب يكون سالما من المنة عريضة وسجدة  
لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عريضة (قوله) ثلاثا ثلث يقع ما رواه هذا ما رواه في الحديث والذي أراد  
الشاعر الثلاث لقوله في معنى ما الخ (قوله) وذكر في النسخ أن الطاهر في الحد المفعول المطلق في الرفع  
العهد الذي كرى في تقع الثلاث ولذا طهر من الشاعر أن أراد (قوله) وتوله أنت الخ) هذا العهد في الهداية  
وعبر هذا صلا في أدناه الطلاق إلى الزمان (قوله) تقع عند طالع الخ) أي الفجر الصادق لا كادب ولا يكون  
أنحص من المحر عريضا ووجه الوقوع عند طالع عريضا هو في حد قوله في حد قوله (قوله) الجرة الأول لعدم  
الزائم (قوله) وضع في الزمان (قوله) في قوله (قوله) أي آخر النهار  
نفسه مرادوا الطاهر أي لو أراد وقت الصبح أو الزوال صدق كالث ط (قوله) فاما (قوله) وقال لا يصح كالاول  
ولا خلاف في صحة ما رواه في الفرقه في وجه تعاقبها بدخولها في قدره لا ما هو طالع الفجر عريضا  
وفي نسخة وشعر عريضا لا وهو من عريضا حيث لا يزال بصوم كاه وفي عريضا حيث لا يزال بصوم كاه  
شهر فخره من حيث يقع على عريضا بخلاف ما رواه في حد قوله في حد قوله (قوله) في حد قوله (قوله) في حد قوله

وقوله تميز في طرفه تميز في صدق تميز التكميل ط  
سنة في قوله الدار ان  
روح سبب شجر وان صبا  
هلوه وسأل الكسائي بهذا  
محمد قال لا معنى له  
فاد تردق فاد تردق أي  
وان تردق فاد تردق  
أشأم  
فاد طلاق والطلاق عريضا  
ثلاثا من عريضة وأطلق  
م رقع فقال ان رجع ثلاثا  
فواحدة وانصاف ثلاث  
وتعالم في المعنى وفيما  
عالمه على المات (قوله)  
(أنت طالق) إذا أوى عدد  
يقع (قوله) طالع (الخ)  
وهو في النسخ في العصر  
أي آخر النهار (قوله)  
وهو في حد قوله (قوله)  
أنت طالق شهاب

هذا في قول الشاعر  
وأنت طالق والطلاق عريضة  
مطلوب في مسافة الطلاق  
إلى الزمان

الشهرى معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعاقب وجوده بوجوده يوم يجرى جدد الطلاق عند  
 وجوده والادعاء والرمال هذا الصالح لذلك لان كلامهم ممدوم في الحال ثم يوجد بحال المكان الذي  
 هو عين ثابتة فانه لا يتصور الا باطالة وتعمامه في الفتح (قوله لا قضاء) لما فيه من التحفيف على نفسه بحر (قوله  
 متعاق) عطف على قوله ويصدق وقوله به أي بالشروط المذكورة في الصور ط (قوله كقوله الى سنة الخ)  
 في التاثر بما به من المحيط ولو قال أنت طالق الى الليل أو الى شهر أو الى سنة أو الى الصيف أو الى الشتاء أو الى  
 الربيع أو الى الخريف فهو على ثلاثة أوجه اما أن سوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه فيقع الطلاق بعد  
 مضيها أو ينوي الوقوع ويحتمل الوقت للامتداد فيقع للعسل أو لا تكون له نية أصلا فيقع بعد الوقت عندنا  
 والحال عند رزق قاسه على ما إذا جعل العاية مكانا كالمكة أو الى عداها بطل العاية ويقع للحال اه  
 (قوله تعليق) لوجوده في بحر (قوله وكذا الخ) أي فيتعاق بالمثل فلا تطلق حتى يفعل بحر (قوله أدى  
 صلاتك) ولا تطلق حتى ترفع رأسك من الصلاة وقيل حتى توشح القعدة تأثر حانية  
 (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرسك أو وجعل فانه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كأي البحر ط (قوله  
 لان العارف به ما الشرط) من حيث ان المطر وفي لا يوجد دون العارف كالمشر وط لا يوجد دون الشرط  
 فيحمل عليه عند تعدد معناه أي العارف نهر (قوله نخير) الأولى تنجز على انه فعل ماض جواسلو كقال  
 بعده تعاقب بصيغة الفعل وانما انشراحه أو وقع الطلاق للحال وعمله بما ذكر فيقع سواء وجد الدخول أو  
 الحيض أو لا ر حتى قلته وبقي أن يتعاقب لوني بالذم التوقيت كافي أقم الصلاة لولك الشمس (قوله ولو  
 بالباء تعاق) لانها لا تصاق وقد أوقع عليها طاقا ماضيا بما ذكر ولا يقع الابه ر حتى (قوله وفي حيضك الخ)  
 قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك في مارات الدم تطلق بشرط أن يسهر ثلاثة أيام  
 لا بكلمة في العارف والحيض لا يصلح طرفا فيجعل شرطه وكلمة مع له مقارنة فاداسق ثلاثة أيام أن كان حيا  
 من حيض وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حيضك تملك لم تحض وتطهر لا تطلق لان الحيض اسم لكامل  
 وذلك بانصال الطهر سواسلو كانت حائضا في هذه العصور كلها لا يقع ما لم يظهر وتحيض أخرى لانه جعل  
 الحيض شرطاً للوقوع والشرط ما يكون معدوما على خيار الوجود وهو الحيض المستقبلي لا الموجود في الحال  
 اه قلت ويبي الوقوع لوني في مدة حيضك الموقوف في الحيض ولو قال لها وهي حائض إذا حضت  
 فهو على حيض مستقبل فالعق لا يحدث من هذا الحيض مستقبلي لا به يحدث حالا لا بخلاف قوله للحملي  
 إذا حبلى ولوي هذا الحمل لا يحدث لانه ليس له أجزأة متعديدة اه وفي الحائض قال طاقا إذا حضت فأنف  
 طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال لها إذا حضت عدا فهو على دوام ذلك الحيض الى بحر العبد لانه  
 لا يتصور حدوث حيض في العدي في حال على الدوام وكذا إذا مرضت وهي مريضة بخلاف قوله للحيض إذا  
 نكحت وقع كسكت لان النكحة أمر يستد فلدوامه حكم الاستداء كقوله لا قائم إذا قت وللقاعدة إذا قدرت  
 ولله مولد إذا لم يسكن والحيض والمرض وان كان عند الان الشرع لمسا على بالجله أسكاما لا تتعلق بكل حزم  
 منه وقد جعل الكل شأنا واحدا اه (قوله وفي ثلاثة أيام نخير) لان الوقت يصلح طرفا لكونه طاقا لا موقفا  
 طاعت في وقت طاعة في سائر الاوقات بحر (قوله بجي الثالث) لان الجي عدل فلم يصح طرفا لصار شرطاً  
 بحر (قوله لان الشرط معتبر في المستقبل) علة لقوله سوى يوم حائضه فان بجي اليوم عبارة عن بجي أول  
 حائضه يقال جله يوم الجمعة كطامع المهر واليوم الاول قد صي أون جزئه أفاده في البحر ومفاده ان هذا في  
 خلاف ثم ارفى التاثر حانية ولو قال في الليل أنت طالق في بجي ثلاثة أيام طاعت كطامع المهر من اليوم الثالث  
 ولو قال في بجي ثلاثة أيام ان قال ذلك لابل طاعت بغير وجب شمس السالب هكذا في بعض نسخ الجامع وفي بعضها  
 لا تطلق بجي عداة من اليلة الرابعة هكذا ذكره القذوري اه (قوله لعن) لان التكليف  
 في وقت وقوعه وانما لا يفتقر لان جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح الذي يقع مانع من ايقاعه فيه ط

لا قضاء (لو قال عنيت اذا)  
 دخلت أو اذا (لبست  
 أو اذا مرضت) ونحو ذلك  
 فيتعاق به كقوله الى  
 سنة أو الى رأس الشهر أو  
 الشتاء (وإذا دخلت مكة  
 فاعلم) وكذا في دخولك  
 الدار أو في لبسك ثوب كذا  
 أو في مسلاتك ونحو ذلك  
 لان العارف يشبه الشرط  
 ولو قال للدخول أو لحيضك  
 تنخير ولو بالباء تعاق وفي  
 حيضك وهي حائض حتى  
 تحيض أخرى وفي حيضك  
 غسقت تحيض وتطهر وفي  
 ثلاثة أيام تنخير وفي بجي  
 ثلاثة أيام تعاق بجي  
 الثالث سوى يوم ساقه لان  
 الشرط معتبر في المستقبل  
 ويوم القيامة آخر





الحقيقة من الزمان مع ذكرها في الحقيقة ومع حذوها في شخصها من العام فان يصدق فضاء وهذا اختلاف  
 ما لا يتحرر الزمان في حقه فانه لا فرق فيه بين السلف والاثبات كصحت يوم الجمعة أو في يومها وتما في البحر  
 والنهر قائم وكذا لا فرق بينهما فيما يتحرر زمانه مع العلم بعدم قوله مثل أ كلب يوم الجمعة أو في يومها (قوله  
 أو في شعبان) فادالم تكن له نية طائفة حين تعين الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان وهو  
 على الخلاف (قوله اعتبر اللفظ الاول) فبمع في اليوم في الاول وفي الثاني لانه بد كره اللفظ الاول  
 ثبت حكمه تميز في الاول وتعلية في الثاني ولا يحتمل التعبير بدكر الثاني لان المختار لا يقبل التعليق ولا المعاني  
 التمييز من (قوله ولو عطف الخ) قال في التبيين لان المعطوف غير المعطوف عليه غير انه لا حاجة الى ايقاع  
 الاخرى في الاولى لامكان وصفها عند اطلاق واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فبمع ان هـ ح (قوله  
 كقوله أنت طالق بالليل والنهار) أي فانه يقع واحدة اذا كانت هذه المقالة في الليل وصدق في أول النهار  
 وآخره ان كانت هذه المقالة في أول النهار ح (قوله وعكسه) بالحرط على مدحول الكاف يعني اذا قال  
 أنت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار وأوله طلقت نتيين اذا كانت هذه المقالة بالليل وأول النهار أيضا  
 ولو كانت هذه المقالة بالنهار أو آخر النهار وعكس الحكم في الشكل كقلى النحر ح قائم وهذا ادالم يصح في  
 المعطوف بانه في لسان الشهيرة ولو قال ليل أنت طالق في ليلته وفي نهاره أو قال نهار أنت طالق في نهاره وفي  
 ليلته طلقت في كل وقت طائفة فان نوى واحدة من لانه يحتمل لفظه بعمل لفظي على معنى مع (قوله أو اليوم  
 ورأس الشهر) أي يقع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فثبت ان مكان الاول بقدمه على قوله وعكسه  
 كقوله كائن ومستمع (قوله كائن ومستمع) كاليوم وعدا أو أم المسمى والسكان كائن واليوم وفيه كلام يأتي قريبا  
 في الشرح وفي الحاشية قال لها في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره هي واحدة ولو عكس فثبت ان  
 لان العلق الواقع في آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله فبمع طائفات (قوله انحد) لان اذا طلقت اليوم  
 تكون طائفة في عدد واحدة الى العدد لكن في البحر من الحاشية أنت طالق اليوم وبعد طلقت نتيين في  
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف والعل وجهه ان اليوم وعدا بجملة وقت واحد لا دخول الليل فيه بخلاف وبعد عدد  
 فاما كوتبين لان تركه يوما من الليل فريه على ارادته طائفة آخر في بعد العد كقلى قري يسامان وبه يمكن  
 يشكل عليه وهو قري الواحد في اليوم ورأس الشهر الآن يعاب بان المراد ما اذا كان الحالف في آخر اليوم  
 من الشهر فلا يوجد ما يصل تأمل (قوله طائفة واحدة للعال وأخرى في العد) أما في قوله أنت طالق اليوم  
 واداجاه عند لان المعنى شرط معطوف على الايقاع والمعطوف عبارة معطوف عليه والموقع للعال لا يكون  
 متعاهدا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق طائفة أخرى فالبم بدكر الواد لا نطاق الا نطاق العبر فتوقف النحر  
 لا اتصال غير الاول بالآخر كذا في النحر وأما في قوله أنت طالق لابل عددا فانه أراد بالاضراب ابطال المختار ولا  
 يمكنه ابطاله ويقع بقوله بل عند آخره ح (قوله فطرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخره وهو انحد  
 والثاني أو لا طلاق رجمية لانه أدخل الشك في واحدة فبقوله أنت طالق ولهم ان الوصف متى قرب بدكر  
 العدد كان الوقوع بالعدد دليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال لعبر المدحول سم أنت طالق ثلاثا وقعن ولو كان  
 الوقوع بالوصف للعد كذا ثلاث نهر وقيد بالعدد لانه لو قال أنت طالق أو لا لا يقع في قوله سم لانه أدخل  
 الشك في الايقاع وكذا أنت طالق الا لانه استثناه وصدق كذا أنت طالق ان كان أو لم يكن أو لولا لانه شرط  
 والايقاع اذا طلق استثناه أو شرط لم يبق ايقاعا بغير وقت ثم بروع السئلة فيه (قوله طائفة مما حاشية للايقاع  
 أو الوقوع) نشر من تب ح أي لان فيه مناف لا يطاق الطلاق مندوم وتم مناف لوقوعه عليه (قوله كذا  
 أنت طالق الخ) لانه أسند الطلاق الى حالة معهوده فبمع السكة الطلاق فكان طائفة انه كذا الطلاق فبما هو  
 ولانه حين تعين تميزه انشاء يمكن تميزه انشاء من عدم النكاح أي طالق أمس عن قيد النكاح اذ لم  
 يتركه في ليله أو كان طالق كان ليله كان الله فبمع وقيد بكونه لم يعاقبه بالزوج لانه لو عاقبه كان أنت طالق

أو في شعبان (وفي أنت  
 طالق اليوم عددا أو عددا  
 اليوم اعتبار اللفظ الاول)  
 ولو عطف بالواو يقع في  
 الاول واحدة وفي الثاني  
 ثنتان كقوله أنت طالق  
 بالليل والنهار أو أول النهار  
 وآخره وعكسه أو اليوم  
 ورأس الشهر والاصل  
 أنه متى أضاف الطلاق  
 لوقتين كائن ومستمع  
 يصرف عطفه فان بدأ  
 بالكائن اتحد أو بالمستمع  
 تعدد وفي أنت طالق اليوم  
 واداجاه عد أو أنت طالق  
 لابل عددا طائفة واحدة  
 للعال وأخرى في العد أنت  
 طالق واحدة أو لا أو مع  
 موقى أو مع موقى (أو  
 أما الاول فطرف الشك  
 وأما الثاني فلا صفة لحالة  
 منافية للايقاع أو الوقوع  
 كذا أنت طالق قبل أن  
 أتزوجك أو أمس و قد  
 نسكتها اليوم)



ثموت اناسكم في الجبال  
والاسماء بادثوته في الجبال  
سعد الله بها قلوبكم ورحمته  
التي على الالهة كل يوم الرضا  
بين احوالهم بعد الوجوه  
المعاصير والارباب يظهر  
في الجبال التي هم اسماكم  
كقولهم ان كان في الدار  
فانما بالقرودين في العا  
و عبودهم في سائرهم من  
في القول في هذه (أنت)  
بالله ما لم أظنك أودت لهم  
أطمانك أودت في عالم أصانك  
و من كنت طلق في الجبال  
دركونه (وفي اسم أطمانك  
لا) تطلق بالكون في العا  
الذي - عا (في) يودت  
أدعاه الله (أنت) قبل  
تطابقه و تطابق في الجواب  
اتقوا الشر ما يكون بارا  
(و ادما و ادما)

ثموت اناسكم في الجبال  
والاسماء بادثوته في الجبال  
سعد الله بها قلوبكم ورحمته  
التي على الالهة كل يوم الرضا  
بين احوالهم بعد الوجوه  
المعاصير والارباب يظهر  
في الجبال التي هم اسماكم  
كقولهم ان كان في الدار  
فانما بالقرودين في العا  
و عبودهم في سائرهم من  
في القول في هذه (أنت)  
بالله ما لم أظنك أودت لهم  
أطمانك أودت في عالم أصانك  
و من كنت طلق في الجبال  
دركونه (وفي اسم أطمانك  
لا) تطلق بالكون في العا  
الذي - عا (في) يودت  
أدعاه الله (أنت) قبل  
تطابقه و تطابق في الجواب  
اتقوا الشر ما يكون بارا  
(و ادما و ادما)

أما هو طرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف  
بالواقع فالنوى أن طالق كل يوم تطابقة أخرى صحت نيته اهـ (قوله أو كل جمعة) عمله ما إذا نوى كل جمعة تمر  
بأيامها على الدهر أو لم يكن له بيت أو كان بيتة على كل يوم جمعة ذهب طالق في كل يوم جمعة حتى نوى  
بثلاث ط عن الجبر وحاصله أن نوى بالجمعة الأسبوع أو أطا في واحدة أو نوى اليوم المخصوص بثلاث  
لوجود الفاصل بين الأيام كما ينضح قريبا (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذف رأس وفي السحيرة  
والهندية والتائرية أنت طالق رأس كل شهر طالق ثلاثي رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق كل  
شهر طالق واحدة لأن في الأول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك الثاني اهـ أي لأن رأس الشهر أوله في  
رأس الشهر ورأس الأسبوع فاصل فاقصى الإشاع طاعة في أول كل شهر وطاير ما من عن الحاشية في أنت طالق  
اليوم و بعد خلاف قوله في كل شهر فإن الوقت المضاف إليه الطلاق متصل بدار بمرلة وقت واحد فكان  
الواقع في أوله واقع في كاه وبما أنت طالق اليوم وعدها ما طهرت (قوله فان نوى كل يوم) أي نوى أن  
يقع تطابقة في كل يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا النوى بالجمعة يومها المخصوص كما مر (قوله أو قال في  
كل يوم) لأنه جعل كل يوم طرفا للوقوع فيعدد الواقع (قوله وفي الصلاة الخ) كذا وقع في التمر وتعه  
الشارح وهو يتخير بزيادة اليوم فاب عداوة الصلاة أنت طالق مع كل تطابقة بدون انقطاع يوم وحينئذ  
لا يتناقض قوله أو مع فاتهم (قوله فطالق الأخرى) أي مستندة بعدة ومرة تصراعا فافهم فافهم فافهم فافهم  
فانت ديارمه العقر لو وطئها بينهما ولو كان نائما ويراجع لور حيا ولو قال بطاير لا حدى أميته فالحكم كذلك  
فليتأمل اهـ وقوله بينهما أي بين الخلاف والموت (قوله لوجود شرطه) أي المعوى وهو طول العسر  
وقوله حينئذ أي حين ادما ت الأخرى قبلها ط وهذا منى على أن المراد بأطول لك عرا من تأخرت حياتها  
عن حياة الأخرى لأن زاد عمرها من حين المولد إلى حين الوفاة على غير الأخرى والافتقار تكون التي ماتت  
أولا أطول عمر من الأخرى كأن ماتت الأولى في سن السبعين، والثانية الأخرى في سن العشرين ولو كان  
المراد الثاني لم تطلق البامية حتى ير يدسم على السبعين وكل من المعنى سبب مستعمل في العرف والأقرب  
للمراد هو التعبير الفصح وغيره بقوله أطول حياة فان المبادر به من تأخرت حياتها عن حياة الأخرى فكان  
الأولى للمصنف لا يرى (قوله وقع الطلاق مقصرا) وقال زفر مستند أن قال قبل موت زيد شهر وقع  
مستند بعد أبي حنيفة وقوله لا يفسر على الموت وفائدة الخلاف في ظاهره في اعتبار العدة بعد أبي حنيفة تعتبر  
من أول الشهر ولو كان وطئها في الشهر به يمر اجعصال كان الطلاق حيا ولو كان ثلثا ووطئها فيه عزم  
العقر وعدها تعتبر العدة من الطلاق ولا يصير مراحعا ولا يلزمه عقر وقيل تعتبر العدة من وقت الموت اتفاقا  
احتياطا ولو مات زيد قبل تمام الشهر لا طالق لعدم شهر قبل الموت ولو مات بعد العدة فيم إذا طلقها في أثناء  
الشهر ثم وضعت جها ولم تسكن مدخولا لم يفسد عده لا يفسد لعدم الحمل إذا المستعمل يثبت للحال ثم يستد  
كذا في الجلاء مع الزكبير والأسرار والطرق لابي حنيفة بين القدر والموت اب الموت معرف والجزا لا يقتصر  
على المعرف كما لو قال ان كان زيدا في الدار فأنت طالق خرج منها آخر ان طلق من حين سكنا وهذا لا  
الموت في الابتداء يثبت أن يقع ففسل الشهر فلا يوجب الوقت أم لا أشبه به سائر الشرط وطى احتمال الخطر  
فإذا مضى شهر وقد علمنا وجود شهر قبل الموت لأن الموت كائن لا يحسمه إلا أن الطلاق لا يقع في الحال لا  
يحتاج إلى شهر يتصل بالموت وأنه غير ثابت والموت يعرفه ففارق من هذا الوجه الشرط وأشبه الوقت في قوله  
أنت طالق قبل رمضان بشهر فافهم ما مر من الطهور والافتقار وهو الاستدلال قال قبل رمضان بشهر  
وقع في شعبان اتفاقا وتسام في الفتح (قوله أن طر يقي نبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصيح  
الاستدلال بقوله أربعة ط (قوله والتبيين) كذا عبا رتم م فهو مصدر بمعنى التبيين أي الفهور (قوله  
كأنه علق) كذا في أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق علة لنبوت حكمه وهو الطلاق مشتمل على

أو كل جمعة أو رأس كل  
شهر (ولا نسبة له نفع  
واحدة) فان نوى كل يوم  
أو قال في كل يوم أو مع أو  
عند أو كلما مضى يوم يقع  
ثلاث في أيام ثلاثة والاحل  
أنه متى ترك كلمة الطارق  
اتعدوا لعدد وفي الصلاة  
أنت طالق مع كل يوم  
تطابقة وقع ثلاث العمل  
(قال أطول لك عرا طالق  
الآن لا طالق حتى تموت  
احدها ما فطالق الأخرى)  
لوجود شرطه حينئذ قال  
أنت طالق قبل قدوم زيد  
بشهر فقدم بعد شهر وقع  
الطلاق مقصرا) اعلم أن  
طريق نبوت الحكم  
أربعة الانقلاب والاقتصار  
والاستناد والتبيين فالانقلاب  
صيرورة ما ليس بعلة في  
كأنه علق والاقتصار  
مطالب الانقلاب والاقتصار  
والاستناد والتبيين





ورثةكم الفرار وان كان العاقل ثلاثا والا لانه يحذر (قوله مثل ان عنده الخ) أي ولا تطلق عنده ما لم يمت  
 أحدهما وتطلق عندهما الحال بسكوته والحاصل ان اذا عندهما حرق الشرط لانها تستعمل طرفا  
 وحرقا فلا يقع الطلاق الحال بالشك وهو ما قول بعض النحاة كافي المعنى لكن ذكر أبو جهور ردهم على انها  
 متضمنة معنى الشرط ولا يخرج عن الظرفية قال في البحر وهو من حج أقولهما ما هو قدر حرق في فتح القدير  
 (قوله وان نوى الوقت أو الشرط الخ) قال في البحر وتفيد بان عدم اليقين لا يلزم نوى اذا معى متى صدق اتفاقا  
 قضاء ودلالة التشديد على نفسه وكذا اذا نوى باذامعنى ان على قولهما ما يريد في أن يصدق عندهما ديانة فقط  
 لانهم عندهما ظاهر في الظرفية والشرطية احتمال ولا يصدق القامى اهـ والبحث أصح له لصاحب الصبح  
 وانما لو نوى بان الفور رهل يصح الظاهر نعم كقول قامت قرية عليه (قوله ما لم تقم قرية الفور) وهي قد  
 تكون الخفية فو قد تكون معنوية من الاول طائفة طائفة فقال ان لم أطاقت فأنت كذا كان على الفور كما  
 في القصة ومن الشافعي ملو طالب بجماعها فأنت فقال ان لم تحسلى البيت فأنت كذا ودخلته بعد ما سكت  
 شهوته طائفة بالدول لا يفتلعه ويغنى أن يكون العيب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجساع كذلك وفي  
 الصلاة خلاف من رأى اذا حافت خروج وقتها قال الحس لا تقطع الفور ويغنى وقال لا يبرق قطع ويستأني  
 مسائل الفور في آخر باب الميمين على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى يحذر وفي المثالب دلالة على اعتبار  
 قرية الفور في ان كانت لخص الشرط اتفاقا (قوله على الفور) جواب شرط مقدر أى فان قامت  
 قرية الفور فوطى طلاق على الفور ط (قوله مع الوصل) ولو كان موصولا وقع المنحصر والمعلق يحذر (قوله فقط)  
 أى دون المعلقة فو فو وقوع المنحصر دون المعلقة أن المعلق لو كان ثلاثا فو فو واحدة بالجزء فقط تحركات  
 بل تظهر فائدته وان كان المعلق واحدة حيث لم يقع المعلقة أيضا بل هذه فائدة تحير الواحد موصولا فانه لو  
 ايقاعه الواحدة موصولا لوقع الثلاث المعلقة أما لو كان المعلق واحدة الا فرق بين تحير الواحد وعدمه الا على  
 قول زهر الآتي فافهم (قوله استسما) واليهما أن يقع المصداق والمنحصر جميعا ان كانت موصولا لا  
 وقع المصداق وحده وهو قول زهر لانه واحد وما لم يلهما فيه وان قل وهو زمان قوله أنت طالق مثل أن  
 يفرغ منه وجه الاستسما ان زمان البرمستى بدلالة حال الحال لا مفعول وهو باليمين البر ولا يمكن الانعزال  
 هذا القدر مستثنى وتما في الفتي (قوله لا ان تطابق المقي) أى بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أى  
 الذى في قوله ان لم أطاقت فانه صادق بالمقيد وعبره فاداو حذ التطليق ولو مقيد بعدم شرط الحش وهو عدم  
 التطليق (قوله والاصل ان اليوم الخ) قيد باليوم لال لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لوالليل  
 ونسبها عرفا فلو قال ان ذنبت ليلام لمطلق ان ذنبت من ارا أما لفظ اليوم يطلق على بياض النهار حقيقة  
 اتفاقا قبل وعلى مطلق الوقت سبعة أشهر كما يكون مشتملا كقوليل بجازا وهو الصحيح لان الحار أولى من  
 الاشران أى لعدم احتياجها الى تكرار الوصف والشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس  
 والنهار من طلوعها الى غروبها ولو نوى باليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه في صدق  
 وان كان فيه تحريف على نفسه مذكره الى يامى ثم اليوم أى يكون لمطلق الوقت فيما لا يعتد اذا كان مذكرا  
 فلو عرفت بال التي لا عهد الحضورى مثل لا أشكك اليوم فانه يكون لبياض النهار وتما في البحر وما في النهر  
 من انه لو جرح الفرع المذكور على أن الكلام مما يعتد لاستغنى عن هذا التقييد فيسهل لانه يقتضى  
 دخول الليل على القول باب الكلام لا يعتد مع ان اليوم معروف بالعهد الحضورى فكيف يكون غير مطلق  
 ما في البحر نعم قد يدخل الليل اذا اقترن المعروف بما يدخله كقضى أمرك ببدل اليوم ونحوه فى الجامع الصغير  
 ذهبت فيه الآية قال في التلويح وليس من باب على ان اليوم لمطلق الوقت بل على انه بمنزلة أمرك ببدل يومى وفى  
 مثله يستتبع اسم اليوم الليلة بخلاف أمرك ببدل اليوم وهو بدد فاب اليوم المنفرد لا يستتبع ما بارأه من  
 الليل (قوله متى قرن بمثل الخ) البرادى الممتد ما يصح ضرب المدة كالسبب والى كواب والصوم

مثل ان عنده (مثل متى  
 مداهما) وقد مر حكمهما  
 وان نوى الوقت أو الشرط  
 ثبت (نيتها) فاما لم يقم  
 ريمة الفور فمضى الفور  
 وفى قوله (أنت طالق  
 لم أطاقت أنت طالق مع  
 رسل) بقوله ما لم أطاقت  
 طائفة (المنجزة) (الاحيرة)  
 رط استسما (فرع) \*  
 ل ان لم أطاقت اليوم  
 ثلاثا أنت طالق ثلاثا فمضى  
 به بمطاعها على ألف ولا  
 بل المرأ فان مضى اليوم  
 يطلق به يبقى حاشية لان  
 نعلق المقي يدخل تحت  
 مطلق (أنت طالق يوم  
 وبل فتسكنها بالاحشة  
 سلا فى الامر بالبد) أى  
 رلى ببدل يوم يقدم زيد  
 دم ليلام تحير ولو شرا  
 بالمر وبوالاص ل أن  
 ومضى قرب ببدل بمسند  
 تنوع المدة ببدل النهار  
 لاضر بالبد فانه يصح  
 فله يستعمل يوما وشهرا  
 متى قرن بمثل لا يستتبعها  
 ادبه مطلق الوقت





كما أوضح في البصر عن القنينة (قوله نعم الخ) قال في السر والحامس هل انه اذا اضاف الحرفة أو اليدونة اليها  
 كأنه ماثر أو حرام وقع من غير اضافة اليه وان اضاف الى نفسه كأنه حرام أو ماثر لا يقع من غير اضافة اليها  
 وان تحسرها فأجاب بالحرفة أو اليدونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أي حرام عليك أنت  
 ماثر أي أنا ماثر عليك (قوله بلاية) في حال العصب وغيره آثار خافية ومقتضاه انه طلاق صريح وفيه نظر وفي  
 كليات الخوهره أن يرى من نكاحك يقع ان نوى وفي أن يرى من طلاقك لا يقع لان البراءة من الشيء ترك  
 له اه (قوله لانه شرط) لانه علق التعلق بالاعتناق عسيرانه عير منه بالعق مجازا من استهارة الحكم لله  
 والعاق بوجده شرط فطابق وهي حرة وهذا لان الشرط ما يكون من غير ما على خطر الوسيو وللحكم  
 تعلق به والمذكور منه الصفة وأورد أن كلمة مع القران ويكون من غير ما على الشرط وأجيب بانها قد تكر  
 لا متاخر تر بلاه مبراة المقارن لثقتي وقوعه ومنه ان مع العسر يسرا وصير اليه هيا لموجب هو وجوده مع  
 الشرط لها وتما في النهر (قوله بوجده) كالطلاق والعنف والعسر واليسر ط (قوله يجعل يحل  
 الشرط) فكأنه قال ان أمة تلك قد كوت مع عيرى بعد ح (قوله ولو علق الخ) أي على الروح والسيد بأن  
 قال السيد اذا جاء العدة أنت حرة وقال الروح اذا جاء العدة أنت طالق أنت ط (قوله بمعنى العدة) أي  
 مثلا اذا اراد اتحاد العلق عليه أفاده ط (قوله لانه حرة) أي اتعاقا في رواية وفي رواية أن عند محمد له الرجعة  
 لان الطلاق والعنف لهما تعلق بالاعتناق بشرط واحد وجب أن تطابق زمان رول الحرية فيصادفها وهي حرة  
 لا تراهما وجودا لا تحرم من ما حرة فليطاعة وانما ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة  
 تعلقهما بشرط واحد ولا يخفى ان العتق في زمان ثبوت ليس ثابتا لا يطابق العتق على ان الشيء في زمان  
 ثبوت ليس ثابتا فلا تصادفهما التعلقين وهي حرة بخلاف المدة الاولى لان العتق ثمة شرط وفيه الطلاق  
 بعده وتما في النهر (قوله في المستلزم) أي اتفقا بحر عن المحيط (قوله ثلاث حيض) أي ان كانت من  
 ذوات الحيض والافلاية أشهر أو وضع الحمل ط (قوله استيطا) متعلق بالسئلة الثانية فقطح يعنى ان  
 التعديل بالاحتياط لوجوب الاعتداد بثلاث حيض خاص بالثانية لان مدة تحصى وقوع الطلاق عليها وهي  
 أمة أن تكون عتقها من حيضتين ولذا بانسب بالطاقتين لكن وجدت العدة بثلاث حيض للاحتياط ولعل  
 وجهه انما وان طاعت في حال الرقة لكن لما عتقها الحرية بلامهلة وجدت العدة عليها وهي حرة لان الطلاق  
 وان كان علة لوجوب العدة والعلة متساوية للملأول في الزمان لكنه متاخر عنها في الرقة تأمل أماني المسئلة  
 الاولى فوجوب الاعتداد بثلاث حيض ظاهر لان وقوع الطلاق على ما بعد الاعتناق من كل وجه ولذا لم  
 تن بالاطاقتين (قوله ولو كان الزوج مريضا) أي وقت التعلق (قوله لا تراث منه) انما يظهر في الصورة  
 الثانية ط ويدل عليه التعديل أماني الصورة الاولى فالظاهر أنها تراث لان التطاقت فيها بعد الاعتناق كما  
 والطلاق رجعي ويكون قد مات عنها وهي حرة في عدة طلاق رجعي فترث منه (قوله لوقوعه) أي الطلاق وهي  
 أمة أي والأمة لا تراث فلا يتحقق الفرار قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد أن تراث اه أي لان عده يقع  
 الطلاق عليها وهي حرة وبذلك الرجعة وترث وهذا ما يدل على انه في الصورة الاولى (قوله المنشورة) يعنى عه  
 قول المصنف وتعتبر المنشورة (قوله وقع بعده) أي بعد ما أشار اليه من الاصابع الإشارة العوية أو بعد  
 ما أشار به منها الإشارة الحسية تأمل فان أشار ثلاث فحسب ثلاث أو شنتين فحسب ثنتين أو بواحدة فحسب  
 الهداية قال في البصر ان هذا تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد المفاد كمنه بالاصابع المشار اليه بدلالة  
 الهمزة التنبية والكاف للتشبيه وهذا الإشارة اه وانظر هل الإشارة الى غصير الاصابع من المعدادات كذلك  
 أم لا لا يختصص ارادة العدد في العادة بالاصابع تأمل (قوله بخلاف مثل هذا) أي بخلاف قوله أنت طالق  
 مثل هذا أو أشار بأصابعه الثلاث بغير (قوله ولا في واحدة) أي بانه كقوله أنت طالق كأنك بغير عن  
 الحجة وبأنه ما نقله أيضا عن البائغ من أنه أي هذا اللفظ يستعمل التشبيه في العدة أو الصفة وهي الشدة

م لوجهل أمرها يسرها  
 من طوقها باث من ويقع  
 أربا ثلث من الرجعية بلاية  
 أنت طالق ثنتين مع عتق  
 ولا لا بالفتحق سيدها  
 طاقنت ثنتين (وله الرجعة)  
 لا وجود التعلق في بعد  
 لا عتاق لانه شرط ونقل ام  
 لا كمال أن كلمة مع اذا أقم  
 بين جنسيتين مختلفتين يحل  
 حل الشرط (ولو علق)  
 البناء للجهول (عتقها  
 ط لا فها بمعنى العدة فها)  
 بعد (لا رجعة له اتعلقهما  
 شرط واحد (وعتقها في  
 المستلزم) (ثلاث حيض)  
 حة الطاق (ولو) كان الزوج  
 مريضا تراث منه (لوقوعه  
 بهي أمة فلا تراث مبسوط  
 أنت طالق فكذلك ما سيرا  
 الاصابع) المنة ورة (وقع  
 بعده) بخلاف مثل هذا  
 انه ان نوى ثلاثا وقمن والا  
 واحدة





الطلاق بدون اللفظ لا يثبت في حقه بدونه (قوله لم أره) كذا قال في الأشباه من أحكام الإشارة وحرم السب  
 الرمي بأن اغروا بنوى الطلاق وقال لاب اللفظ لا يثبت فيه والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الرمي في تعاميل  
 أهل المسئلة لاب الإشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرا إذا اقترنت بالاسم المهم اه ولا طلاق هـ  
 يشار إليه به فتأمل وقد رأيت كذا كونه بالعلم المدكورة في كتب الشافعية اه كلام الرمي ملخصا ورأيت  
 نكاح الساتن في مقتضى ما في الحائض من قوله ولو قال لا سرأته أنت ثلاث قال اس الفضل اذا نوى يقع أنه يقع  
 هـ ما اذا نوى وفيها أيضا اذا قال طالق فقيس من عيبت فقال امرأتى طالق ولو قال أنتى ثلاث فقلت ان  
 نوى أو كان في هذا كرامة الطلاق والافعال لا يثبت في أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرجنى عبارة الحائض  
 الاولى ثم قال والظاهر أن قوله هكذا مثل قوله ثلاث اه أقول أي لا كلام من ساءرتك باللفظ طالق  
 هـ قد روي قول الرمي ان اللفظ لا يثبت فيه غير مسلم وما نقله من الزماني لا ينافي لان المراد بالاسم المهم لفظ  
 هكذا المراد به العدد الذي أشبه به البعوض مما هو الكون لم يصرح بكيفية كماله في اللفظ والاسم المهم  
 مدكورة في مقتضى ما في العلم بعدد الطلاق المدكورة الذي نواه المة كما كان قوله ثلاث دل على عدد طلاق  
 مـ درواه المتكلم ولا فرق بين ما لا من جهته ان العدد في أحد هذه الصريح وفي الآخر صريح وهذا  
 الفرق في تفسير مؤثر بدليل انه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا يشير الى الاصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق  
 ثلاث هـ ما ظهر لي فاهم (قوله ولو أشار بظهورها فالمصومة) أراد به تقييد قوله فاهم وتعتبر المشورة  
 لا المصومة أي تعتبر اذا أشار بظهورها أو بسبب ما من المشورة الى المرأة وظهورها الى نفسها أم لا وأشار  
 بظهورها بان جعل ظهرها الى المرأة وباطنها الى ما تعتبر المصومة وهذا التفصيل عبر عنه في الهداية بقيل  
 وصرح في الشريعة بالنية بأن صيف وقال ان الاعتبار بالمشورة مطلقة وعليه المعول فلا تعتبر المصومة مطلقا  
 قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كفاي التيمر والمواهب والحائض والخمر والفحش وقبل النشر لو عن طي  
 والطى لو عن نشر وقيل ان بطن كفه الى السماء بالمشورة والارض فالمصوم اه وكذا قدمنا في الجعران  
 المعتمد الاطرق وعن العتق انه المعول عليه فالاقوال الثلاثة المنفصلة صعبة وان مشى على الاول منه في الوقاية  
 والدرء فاهم (قوله وبتع الخ) شروع في بيان وقوع الباش بوصف الطلاق عيا و من الشدة  
 والزيادة نهر وفاضل يقع قوله الاتي واحده مائة (قوله التت) مصدر بت أمره اذا قطع به وبخرم  
 نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كذا المماثل كره بعد قوله واحده مائة وقد كرهه الا انه يحمل الخلاف دون  
 الالفاظ التي بعده كما يليه كلام الهداية لكن كلام درر البحار وشريحه يهيد أن الخلاف في الشكل (قوله  
 أو أخفش الطلاق) أشار به الى كل وصف على فعل مما يأتي لانه للتعاقب وهو يحصل بالبينونة وهو أخفش  
 من الطلاق الرجعي بحر (قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) اما وقع ما في الباب الرسمي سى عالما فان  
 قلت قد تقدم في العالي البسدي انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة ولا يملكه فان كان في طهر يومه  
 جاسع أو في حالة الحيض أو النفاس وتحت واحدة من ساعتين وان كان في طهر لا اجتماع فيه لا يقع في الحال حتى  
 تبيض أو ينام بها في ذلك المظهر فالتامع فيهما لا يفسد كونهما هو وقوع الواحدة المائة بلاية  
 أهم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شيء بحر لكن قال في الهرم مقتضى كلام المصنف وقوع بائة  
 للمال وان لم تصف بهما الوصف لان البسدي لم ينحصر فيما كرهه اذا الباش بدعي كما مر اه قلت ووقوع  
 المائة للمال صريح في شرح درر البحار ويرد عليه أيضا ما في الدائع من هـ ما في الباب ولو قال أنت طالق  
 للبدعة فهو سى وانه رجعية لان البدعة قد تكون في الباش وقد تكون في الطلاق حالة الحيض فيقع الشبان  
 في البينونة فلا تثبت بالشك وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروي عن أبي يوسف في أنت طالق للبدعة اذا  
 نوى واحدة بائة صريح لان اللفظ يستعمل لذلك اه لكن في الهداية ذكر أول وقوع الباش ثم ذكر ما من  
 الخي يوسف ثم قال وروى عن محمد بن ربيعة العلم ان ما ذكره أو لا قول الإمام وعابيه المتون وما في البدائع أو لا

لم أره (ولو أشار بظهورها  
 فالمصومة) للعرف ولو كان  
 رقيبها نحو الخاطب فان  
 نشرها عن صم فله بدعة  
 للنشر وان صم عن نشر  
 فالصم اس كمال (و) يقع  
 (و) قوله (أنت طالق بأت  
 أو البتة) وقال الشافعي  
 يقع رجعي ولو طواه (أو  
 أخفش الطلاق أو طلاق  
 الشيطان أو البدعة أو  
 أمر الطلاق





بمعنى اليمين ولا يكون الاثنا انما الواو فلا يقتضي التعقيب بل تصليح له ولا تراخي الذي هو معنى ثم والطلاق الذي تراخي بين اليمين واليمين كونا نائما فيكون قوله وبأن امره ولا تخشع على الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال يراد الاذى وهو الرجعي هنا كما لا يراد نكح الا يقع له عدم اليقين وانظر لم يمتحسب نكح الرجعي مع وجود كراهة الطلاق فان الامس في العاصم المعاصرة فكان ينبغي وقوع بائنة مع الواو ثم ومفهوم التعقيب عدم اليقين لولوى نكح راي يقع مع الحروف الثلاثة أو لوى بالبائنة الثلاث أنه يقع ما لوى (قوله كقول الخ) يشعر كلام المصنف في المنع أن هذا المرع غير ممتنع حيث قال فانه يقع به الطلاق البائن كما أدنى به ولا يصحح الحر واستفادته بما في البسائط من قوله اذا وصف الطلاق بصفة قال على اليمين كذا نائما الخ (قوله نكح بها نفسا) حقه أن يقال نكحها لانه مضارع مردوع باليونان مع حذفها في قول الشاعر

أبيت أسرى وسيتى نكاحي \* وجهك بالعبر والمسلم الذي

وهو لغة خرج عام العنص المقتضى حديث كذا كونه أولى علمكم وحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لانك لا تعلم نفسك الا بالناس) صرح به في البديع وقال أنه اذا وصف الطلاق بصفة تدل على اليقين كان نائما اه وهذه اللفظة معنى قوله أنت طالق طائفة بائنة لأن ملكها بنفسها ساقى الرجعي الذي يملك هو رعيته بدين رعاها (قوله ورعي في ال ر الثاني) وذلك أنه تقدم أنه اذا وصف الطلاق بصفة من الشدة والزيادة يقع به البائن عدا وقال الشافعي يقع به الرجعي لا بخلاف المشروع وراجع كما اذا قال أنت طالق على أن لا رجوع في عليان ورده في الهدي بانه وصفه بما يحتمل وبأن مسئلة الرجعية مجموعة أي لا سلم أنه يقع فيها الرجعي بل تقع واحدة بائنة كفي العياية والحق وعياية البائن والتبيين قال في الجرد قد علمت أن المذهب في مسئلة الرجوع وقول البائن (قوله وخطأ) أي نسبه الى الخطأ مثل قد علمت أنه الى الفسق وقوله وقول الوثقة بين الجرح قال ح حطاف رعيته على التعاليق وهو بكسر الهمزة المثناة وهم سدول دار القاصي ويسمى بالشهود ذوي عوام وثقة لانهم يوثقون بشهادتهم بانه نكح اه أولا هم يكتبون صكوك الوثائق فأفاده ط فلت وأما على المسئلة التي ذكرها صاحب الحر وقد ألف فيها رسالة أيضا أي ر ح لا قال لروحه حتى طهر له امرأة سيرك ٢ أو أرى أي من مهره فاب طالق واحدة نكح بها نفسا ثم طهر له امرأة سيرها وأمرته من مهرها أجاب فيها بأن ورد على من أفتى بأنه رجعي (قوله لركن في البراريه الخ) ابتصارا لدلالة المعنى ورده الى البراريه في جوابي المصح بأن المعلق في حادثة التعاليق هو الطلاق الموصوف باليمين وثقوى مسئلة البراريه المعاق وصف اليمين بصفة والموصوف لم يوجد بعد وهو في مسئلة التعاليق كأننا قال اب روي جت عليك فانت طالق نائما ولا فائلا بعبه نأمل اه والاصل أنه في مسئلة البراريه الأولى قد علمت الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم في المعاق أنه لا لا التعاليق لو جسد في الحال ولا يمكن أن يوجد في المال بيمينونة طائفة غير وجوده ولا كونه اثلاثا لان الوصف لا يسبق ووصوفه وكذا في المسئلة الثانية جعل الطائفة المعلاقة بائنة أو اثلاثا قبل وجودها فيلزم أيضا سبق الصفة ووصوفها فاهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكليات مع بعض تعبير وقد علمت الفرق بين المقيسة والمقيس عليها (قوله مساواته لا تبائن) كالحق التعبير أن يقال مساواته لهو بائن بناء على ما ذهب منه من أنه تعالى في الوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة نعم هو مساو لا تبائن على ما قاله صاحب البحر من أنه تعالى في الوصف وصفه معاقصا في معنى متى تزوجت عليك فانت بائن فهو سدا انطاق بالحق بلا قصد \* (نمته) \* يقع كثير في كلام العوام أنت طالق تحلى للعدا بروتعرجي على وأفتى في الخبرية بالرجعي لان قوله وتعتري على أن كان الحال خلاف المشروع لانهم لا يحرم إلا بعد انقضاء العدة وان كان لا يثبت باليمين ولا ينافي الرجعية كذا لفتي بالرجعي في قولهم أنت طالق لا يردك قاض ولا عالم لانه لا يملك

كما يقع البائن (لوقال أنت طالق طائفة علمك مائة مائة) لانها لا تملك لمساها الا بالبائن ولو قال أنت طالق على أن لا رجعة عليك لكان الرجعة وقيل في حقه ورد في البحر الثاني وخطأ من أفتى الرجعي في التعاليق وقول الوثقة تكون طائفة طائفة تلك بمائة مائة الخ لكن في البراريه ونحوها قال المصنف في طائفة البائنة أو ثلاث ثم طائفة يقع رجعي لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فسدتم قبل دخولي الدار قال ح حطافه نائما أو ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده وقوع الطلاق الرجعي في متى روي جت عليك أنت طالق طائفة نكح بها نفسا اذ بآيته مساواته لا تبائن والوصف لا يسبق الموصوف كذا سحره المصنف ههنا وفي الكليات (بجلاء) أنت طالق (أكثره) أي الطلاق قوله أو أرى أي ههنا كذا بالاصول المتقابل على خطا تأويله واصل الظاهر اسقاط لالاف





الهندواني أنه يقع ثلثان لانه لما قال لا قبل فسد قد يقع الثلثين لان الثلثين كثير ولا يعمل قوله ولا  
كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب إلى الصواب اه وفي الثانية انه لا طهر اه وبه علم أنهم يقولون  
مرحان ومبناهما على الاختلاف في الكثير وفي البحر عن المحيط ولو قال أنت طالق كثير ادكر في الاصل  
أه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وكذا أبو الليث في الطحاوي يقع ثلثان اه قلت وينبغي أن يفسر  
القول الاول لان الاصل من كتب طاهر الرواية وهو مقدم على ما في الطحاوي (قوله واحدة) أي جمعية  
لعدم ما يفيد المثنى ولان الرجعي أقل الطلاق (قوله ولو قال عامة الطلاق) انما وقع به ثلثان لكثرة استعماله  
في العال و غالب الطلاق ثلثان ط (قوله أو أجله) كأنه يخبر من الكاتب والذي في البحر بجله يصح  
الجيم وتشدب اللام وكذا في الخبر وجعل الشيء معناه أما الأصل في معنى أن يكون ثلثا رحتي والاحسن  
ما قاله ط من أنه ان قوي بالأصل الاصل من جهة الحكم فثلاث أو من جهة موافقة للسنة فواحدة وجمعية في  
طهر لا وطهيمه ولا في بعض قوله (قوله أولون منه) وهما طاهقان رجبين ولو قال ثلاثة ألوان وثلاثة  
وكذا لو قال ألوانا من الطلاق فثلاث ألوان قوي ألوان الحرة والصغيرة صحت ديانة وكذا صوما أو أوعا أو  
وجوها من الطلاق ذخيرة فلفظ ينه في مساو قوي ألوان الحرة والصغيرة أن يكون الواقع واحدة باثثة  
لما من أصل الامام فيما ادو صفت الطلاق (قوله وكذا لا كثير ولا قبل) الذي في البحر عن المحيط أنه يقع  
به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والحلاصة والجوهرة وغيرها فبراسع كتاب المصنفات ثم لكل وجه  
وجه الواحد اه لما في الكثير أثبت القليل ولا يفيد فيه بعد وجه الثلثين أن الكثير ثلاث والقليل  
واحدة فاذا فاهما أثبت ما بينهما (قوله والفرق دقيق حسن) وجهه انه في انه أضاف إلى ثلاث  
معهودة ومعهود يتم فو قوتها بخلاف المسكر اه ح أهول هذا بعد ثلثيها ما يتم بها على ما ذكره الشارح  
تبعها للبحر في أول باب الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الاولى وتنكيره في الثانية مع أنه مسكر في  
الصورتين كما رأيت في عدة كتب كالتاريخانية والهدية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق في البرازية  
أن الآخرة هو الثالث ولا يتحقق الا تقدم مثله عليه في الاولى أحسن من ان يقع الثلاث وفي الثانية  
وصف المرأة تكونها آخر الثلاث بعد الايقاع وهي لا توصف بذلك حتى أنت طالق وبه يقع الواحد اه  
فنسأط الفرق من التمييز بالفعل الماضي في الاول واسم الفاعل في الثاني لاسم التعريف والتنكير فادهم  
تمكن م ومعهضة أو لفظ آخر في الثانية مسروق عن خبرنا ثانياً أنت لبيصر وصفا للمرأة أو مالو كان موصوفاً  
يكون وصفاً للطلاق يساوي الصورة الاولى واحتمال كونه موصوفاً على الطريقة خبرنا ثانياً (قوله  
يقع بأنت طالق الخ) لان كلا اذا أصبحت إلى معرفت أفادت عموم الاجراء وأخراة الطالقة لا يريد على طاعة  
واذا أصبحت إلى مسكر أفادت عموم الافراد اه ح ولذا كان قولك كل الزمان أو قولك كذا بالان قشره  
لا يؤكل بخلاف كل زمان بالتعكير وهذا عدم الدخول في القرائن كما حرمناه في باب المسح على الخفسي  
(تعبیه) ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة وكذا نقل عن أبي البحر لكن في تنبيهات الموازل  
أه يقع ثلاث فانت وهو الذي يظهر لان العلق مصدر يحتمل الثلاث بخلاف الدلالة على أنه ذكر في الذخيرة  
أيضا أنت طالق الطلاق كما هو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد  
التراب واحدة) قال في التلخيص ولو شبه بالعدد فبما لا عدله فقال طالق كعدد الشمس أو التراب أو مثله فعدد  
أبي يوسف جمعية واختاره امام الحرم من الشافعية لان التشبيه بالعدد فبما لا عدله اعو ولا عدد للتراب  
وعدد للشمس يتبع ثلاث وهو قول الشافعي وأجسد لانه يراى بالعدد اذا كرا السكينة وفي قياس قول أبي حنيفة  
واحدة باثثة لان التشبيه يقتضي ضربا من الزيادة كما مر أقالو قال مثل التراب يقع واحدة وجمعية فعدد شمس اه  
(قوله وعدد الرمل ثلاث) أي اجسامها كافي البحر عن الجوهرية وانما كان التراب شمس معدودا لانه اسم  
بمعنى غير الذي يخصه لانه اسم جنس على أقل من ثلاثة نهر وحاصله ان جادل على

واحدة ولو قال عامة الطلاق  
أجله أو لوبي منه أو  
كثرا ثلاث أو كثيرا الطلاق  
ثلاث وكذا لا كثير ولا  
يل على الاشبه مصنفات  
في التنبيه طلقك آخر  
ثلاث تطالقات ثلاث  
طالق آخر ثلاث تطالقات  
احددة والفرق دقيق  
سن \* (مروغ) \* يقع  
بنت طالق كل التطالقات  
احددة وكل تطالقة ثلاث  
عدد التراب واحدة وعدد  
بثلاث

وله يمكن هكذا بالأصل  
قابل على خطه فليحذر



الرواية أن يازانية نداء لا كلام عايراده فلا يوصل في اتفاق المطلق بالشرط في تعاقب القسدي أي أنه لا يه  
أقرب إلى الشرط اهـ مصادفها من حيث بان انه راف الاستدعاء إلى الكل هو الأصح وطاهر الرواية  
وصرح بذلك في الشريعة أيه أو مشي على الشارح في باب التعليق (قوله وقص) جواب الشرط المذكور  
قول المات قال لروحه وكان الأول للشارح ذكره عقب قوله بلاننا (قوله لما تقرر الخ) لأن الواقع بعد ذكر  
العدد منه در وصف بالعدد أي تمام ثلاثا فصار الصيغة الموصوفة لانه العلق متوفاة كذا بعد  
ذكر العدد عليه بحر قال في القموقا اندفع قول الحسن المصري وعطاه وحار من ريدانه يقع عليها  
واحدة لينوئتها بمطلق ولا يؤثر العدد شيئا وخص محمد رحمه الله تعالى قال وإذا طاف الرجب إلى امرأته ثلاثا جميعها  
فقد خالف السنة وأتم وان دخل بها أو لم يدخل سواء بعد ثلاث من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي  
وإنه ميسر دواس عاين وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قيل الخ) رد على ما نقله في شرح الجمع من  
كتاب المشككات وأقره عليه حيث قال وفي المشككات من طلاق امرأته الميسر المدخول في الثلاث له أن  
يتروها لا التحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فهي من المدخول بها  
اهـ ووجه الرد أنه مخالف للمذهب لأنه إما أن يريد عدم وقوع الثلاث على ما دل بهج واحدة كما هو قول  
الحسن وعنه وقد علمت بده أو يريد أنها لا تقع شيئا أصلا ومما عاير الشارح جعل الوصية في كمال الضرر  
بهي الأول أو يريد وقوع الثلاث مع عدم اشتراط المحال ودينه في السابق من الهمم في رده ثم قال في آخر  
باب العمل لا فرق في ذلك أي اشتراط المال في كونه الماتق من عدمه ولا سيما أول الشارح في طهر المص ودرهم  
في بعض الكتب أن غير المدخول لا تحل بالزوج وهو زلة على ما لا من والاشاع لا يحل بالمرأة  
أن ينفقه ولا عن أن يعتبره لا في هذه المسألة وعنده ذلك في بعض باب الماتق في بعض الأصناف ولا يفي  
أن مشه له مما لا يسوغ الاحتداد به وهو اشتراطه من عدمه في هذه المسألة والاشاع يعود بالنكاح من الزوج  
والصلال والأصناف من ضروريات الدين لا بد من كونه في هذه المسألة (قوله له وم لا ينفقه) أي لغير المص  
فانه يعم غير المدخول ما فيه أن لا ينفقه في المدخول من الآن الطارق في زواجه فمما هو ينفقه بها  
ولا يكون في غير المدخول ما لا يتعدى إليه كالحال في الاستدعاء إلى الماتق وهو ما ذكره من الإمام محمد ط  
(قوله وحده في ممر الادكار) حيث قال ولا يشك في ما في المشككات لأن الماتق من قوله ثلاثا ثلاثا طلاقا  
متفرقات لموافق ما في عامة كتب الطهارة اهـ فانه لم ينفقه في يد الماتق قوله في المشككات وأما قوله  
تعالى فان طلقها لم ينفقه في الآية مفرقا فادع صاحب المسألة ثلاثا من في الآية وادعي  
المدخول من افتناء (قوله وان فرق بوضع) بخلاف طلاق واحد مدخول مدخول أو غير مدخول طلاق  
طلاق طالق أو جعل بخلاف طلاق أنت طالق أو طلاق مع ومثله في من الماتق (قوله بوضع) أي في  
الثلاثة سواء كان بالواو أو بالهاء أو ثم أو لم مع وسند كرام الله عن طه العناب مرة ومما يقع في نقل  
في العلق (قوله أو غيره) الأولى أو غيره ط (قوله بابت بالاولى) أي قبل الطراح من الكلام لأن عدد  
أي يوسف ومحمد بعد ما رآه يطق كلامه شرطاً وأما ما ورد في المرسدين الأول والخامس من  
العناب بالواو ومثله من ماتت قبل فرائده من الثاني وقع عند أي يوسف لا ينفقه في الماتق في البحر والبحر  
(قوله ولدا) أي أكونها بابت لا إلى مسنده (قوله لم يقع الثانية) المراد منها ما هو الأول ويشمل الثلاثة  
(قوله بخلاف الموطوءة) أي ولو حكما كذا في ما قامها كالموطوءة أي لروم العدد وكذا في وقوع طلاق بان  
آخري منها وقيل لا يقع والصواب الأول كما مر في باب المهر بقاء أو بقاء (قوله حيث يقع الخ) أي  
أي في جميع الصور الماتقة ببقاء العدد ولا ينفقه في مسنده فصار أنه على الأولى كما سيأتي في المردع إلا إذا قيل له  
ما إذا فقلت طلاق طلاق أو قد قامت هي طلاق لأن السؤال وقع عن الأول فالعريف الجواب أي به بحر (قوله  
أو اثنين مع طلاق إياك الخ) أي لأن مع هذا يعني بعد كما نقله في قوله مع عن مولا إياك اهـ مع أي

(وهو) لسانه رده من  
ذكر العدد كتاب الوعد به  
وما قيل من أن لا يقع لروم  
الآية في الموطوءة باطل  
بمعنى موقوفه على ما  
تقرر أن العناب للمعصوم لا ينفقه  
لا خصوصاً في الماتق  
بمراد كذا في نونها  
مرددة في رقم الأولى وقيل  
(وإن فرق) بوضع أو غير  
أو جعل بوضع أو غيره  
(بابت الأول) لال  
(و) لا (لم يقع الثانية)  
بمعنى الموطوءة  
يقع الكل وعم الماتق  
قوله (وكذا أنت طالق  
ثلاثة مفرقات) أو اثنين مع  
طلاق إياك (و) ما قامها  
واحد موقوف (واحدة)

اقتضاءها فلا يكون الطلاق مراداً به حقيقة (قوله في الاصل) أي كعادته الاستيعاب لا أن يستيقن  
بالأكثر أو يكون أكثر من طبعه وعن الإمام الثاني إذا كان لا يدري أثلاث أم أقل يخبر ويأمن بأحد ما شد  
ذلك عليه أسماء عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتضاءه فاصحان ولا بد له من العمل بالاحتياط خصوصاً  
في باب الفروج اهـ فثبت ويمكن جعل الأول على القضاء والثاني على الديانة ويؤيده مسألة المتون في باب  
التعاقب لو قال إن ولدت ذكراً أنت طالق واحدة وإن ولدت أنثى فأنت طالق ثم تبيّن فولدت ما ولم يدرك الأول  
تعلق واحدة قضاء وثبت تنزه أي ديانة هذا وفي الأسماء أيضاً وإن قال عرفت على أنه ثلاث بتركها وإن  
أنه بعد عدول حضر وادلك المجلس بأنهم واحدة وقد فهم أخذ بقولهم (قوله له تزوجها بالاحتمال) لأن الطلاق  
أعمال الحق المسكوة نسكاً لا يوجبها أو المعتبرة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإبراء عن الإسلام كما قدمناه عن  
الشيخ أرى والمسكوة فاسدة إذا ثبت واحدة فمن ذكر ط أي فلا يتحقق الطلاق في السكاح الفاسد  
ولا ينقص عدد الأبناء تاركه كما قدمناه عن البحر والبرازية في باب المهر بعد الكلام على السكاح الفاسد  
فثبت كان متساوية لا طلاقاً حقيقة فثبت كماله تزوجها بعدد ما يوجب بالاحتمال ويكفي عليه ثلاث طلاقات والله  
تعالى أعلم

(باب طلاق غير المدخول)

(قوله في الاحكام لا لعاب الخ) أي عند الإمام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله يارزية ليس بفاصل بين  
الطلاق والعدد ولا بين الحرام والشرط في مثل أنت طالق يارزية أو دخلت الدار فبطل الطلاق بالدخول  
ويقع الثلاث في أنت طالق يارزية ثلاثاً واحدة عليه لوقوع القذف وهي زوجته المسماة من أنه متى ذكر  
العدد كالموقع به ولا لعان أيضاً لا أثر للتفريق بينهما أو هو لا يتأني بعد البينونة وهو لا يصح بدون  
أثره ومثله يارزية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً يارزية حيث يجب كفي لعان البحر لوقوع القذف  
بعد الإبانة وعند أبي يوسف يقع في مسألتها واحدة وعليه الحد لأنه جعل القذف فاصلاً لا يفوق قوله ثلاثاً كان  
الوقوع بقوله أنت طالق وكان بعد الطلاق المأثراً لا غير مدخولاً في باب وجب الحد اهـ مع ملصق مع  
زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الصبر في بعده للقذف  
كما ظهر لك مما قررناه (قوله وكذا الخ) أي يقع الثلاث ولا حدوداً لعان كما هو مقتضى التشبيه اهـ على أن  
المراد بالوصف ما وصفه فهاهنا في قوله يارزية وهو القذف فإذا انصرف الاستثناء إليه رتبتي الحدود والعان لأنه لم  
يبقى قدما متجزاً أو وقع الثلاث لعدم تعلّقها بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على الملتقى ولعمارة  
البرازية ونصها أنت طالق ثلاثاً يارزية اب شاء الله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق  
يا طالق إن شاء الله وكذا أنت طالق يارزية إن شاء الله يصرف الاستثناء إلى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال  
يادانة والاصل عنده أب المدكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله يا طالق يارزية  
فلا استثناء على الوصف وإن كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله يا بنية فلا استثناء على الكل اهـ  
لكن قوله وكذا أنت طالق يارزية فهو صوابه ولو قال أنت طالق يارزية كما هو في النسخة وغيرها لكان تساهلي  
للمرء والمراد بكذا الأصل المذكور وقوله يقع أي الطلاق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق والاصل  
لم يصح قوله وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا ما قرره من الأصل وأصرح به قوله في النسخة وغيرها  
فلا استثناء على الآخر وهو القذف ويقع الطلاق فاهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية  
من أنه في النسخة إلى النواذر وهو متعسف فقد ذكر الفارسي في شرح تجميع أبحاثه أن قوله يارزية إن تعلّق  
بين التمسك والجزء كأن أنت طالق يارزية إن دخلت الدار أو بين الإيجاب والاستثناء كأن أنت طالق يارزية إن  
شاء الله لم يكن قد فاق إلا صحيح وإن تقدم عليه أو تأخر عنه كما كان قد فاق السكاح وعن أبي يوسف أن المتخالف  
لا يفسد بل فلا يعلق الطلاق بل يقع للعان ويجب للعان ومن ثم يعلق الطلاق ويجب للعان وجه ظاهر

في على الأقل وفي الجوهرية  
للق المسكوة فاسدة ثلاثاً  
تزوجها بالاحتمال ولم يحل  
بلافا

(باب طلاق غير المدخول)

جاء  
قال لزوجه غير المدخول  
فأنت طالق يارزية  
ثلاثاً ولا لعان  
وقوع الثلاث عليه وهي  
وجبة ثم بانته بعده وكذا  
أنت طالق ثلاثاً يارزية  
إن شاء الله تعالى الاستثناء  
الوصف يارزية



أولاً: أن أحد من قبل ذكر  
العدد (وقع واحدة) فلا  
بالسبعة لأن الزيادة مع ثمانية  
لا تسدده (ولو قال) لعمري  
الموطوءة (أنت طالق واحدة  
واحدة) بالعماس (أولاً)  
واحدة أو زعمدها واحدة  
سبع واحدة) ثمانية ولا تسددها  
الأسدية لعدم التسدية  
(وقيل) أنت طالق واحدة  
(بعض) واحدة أو قد لها  
واحدة أو مع واحدة أو معها  
واحدة (ان) الأسدية  
تبقى أو مع الأول أو الثاني  
أو بالثاني أو بالثالث أو بالرباعي  
في المصاحف المتعارفة في الحال  
(و) (ب) مع (أ) طالق  
واحدة واحدة أو تسددها  
الدار ثمانية (لو كانت)  
لعمري (ب) بالشرط واحدة  
(و) مع (واحدة) أو تسددها  
الشرط (لأن المعاني كالمتن)  
(و) (ب) مع (ب) الموطوءة أو تسددها

فيكون المطلق شرطاً فادامتها واحدة لا تقع الثبات لشرط قبل المشروط (قوله كما لو قال نصفها  
واحدة) أي تقع واحدة لا غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلمة كل ما واحداً وحزماً في المحيط إلى  
محمد بن بحر أي لا يستعمل عطاب الكسر على الصحيح (قوله لأنه جلة واحدة) لأنه إذا أراد الإيقاع  
بما ليس له - مع عبارة يمكن المطلق بها أن يحصر مضمونها - وكذا لو قال واحد أو آخرى وقع ثبات لعدم استعمال  
أخرى ابتداءً فخر لا يقال أنت طالق نسي أحصر مضمونها لأن الكلام بعد إرادة الإيقاع بالصحيح والكسر  
وبلفظ آخرى فقد يكون له فيه معرض على أنه لم يكن له عرض صحيح فالعبرة باللفظ ولفظ ثبات لا يؤدي  
معنى النصف ومعنى أخرى واحدة وإن كان المراد به ما ملقة بخلاف أنت طالق واحدة واحدة فإنه يعنى  
بأنه طالق ثنتين بعد قوله عن ثنتين إليه قرينة على إرادة التفريق وكذا نصف واحدة لأن نصف الطلقة  
في حكم الطلقة كما مر في محله وصار بمنزلة واحدة واحدة وهو من المنفرد بقرينة العدة ولعل الأصل من  
تقديم الصحيح على الكسر فافهم (قوله لماسر) أي من قوله لأن جلة واحدة أه ح أي لا أن أحصر  
ما تملظ به إذا أراد الإيقاع بهذه العارضة وهو مختار في التعبير لماسر أه بنحر الكسر كذلك في إحدى  
وعشرين من لافي واحدة وعشرين ثم نقل عن المحيط لو قال واحدة وعشرين وقعت واحدة بخلاف إحدى وثلاث  
لعدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة أو واحدة وألفاً أو واحدة وعشرين تقع واحدة لأن هذا غير مستعمل  
في اللغة تادهاً يقال في العادة مائة واحدة وألف واحدة ولم يجعل هذه الجلة كل ما واحداً بل اعتبر مطافاً وقال  
أبو يوسف يقع الثلث لأن قوله واحدة ومائة ومائة واحدة سواء وطاهره أن قول أبي يوسف في هذه  
المسائل غير المعتمد لكن قال في المهر وحرم الر يلقى في واحدة وعشرين يومين إلى ترجيعه (قوله والطلاق  
يقع بعد قرب به لأنه) أي متى قرب الطلاق بالعدد كالموقع بالعدد بدليل ما أجبه عليه من أنه لو قال  
أه غير المدخول به أنت طالق ثلاثاً طلقت ثلاثاً ولو كان الوقوع بطالق لم انت لاني عدة فاعلم العدد ومن أنه  
لو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بطالق لم كان العدد فاصلاً لا وقوع ثم أعلم أن  
الوقوع أيضاً بالصدر عند ذكره وكذا بالصفة عند ذكرها كما إذا قال أنت طالق الله حتى لو قال بعد هذا إن شاء  
الله متصلاً لا يقع ولو كان الوقوع باسم الماعل لوقع ويدل عليه ما في المحيط لو قال أنت طالق الله وأنت  
طالق بأش هيئت قبل قوله للصفة أو بآش لا يقع شيء لأنه صفة لا يقع لالتعليق فيوقف الإيقاع على ذكر  
الصفة وأنه لا يتصور بعد الموت أه وكذا ما في عني الحامية قال لعدمه أسبح الله في مات العبدقة - ل الله  
يموت بعد ما يحرم الباب المأزعة قوله أنت طالق واحدة أو لا لو قال هذا يدخل في العدد أم لا وهو الواحد  
ولا بد من اتصاله بالابتاع ولا يضر اجتماع المفسر ولو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً واحدة ولو انقطع  
النفس أو أفسد نسياناً ثم قال ثلاثاً على الفور وثلاثاً ولو قال أغير المدخول أنت طالق بأف طمة أو يارب  
ثلاثاً وفين ولو قال أنت طالق أشهدوا ثلاثاً واحدة ولو قال فاشهدوا ثلاثاً كذا في الطهيرة أه قلت  
وحاصله أن ابتاع المفسر وأمسك الظم لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا ابتداء لأنه لتعيين  
المخاطبة وكذا عطف فاشهدوا بالمعاني ثم اتعاق ما بعدهما بقوله فاشهدوا بالكل كل ما واحداً (قوله عند ذكر  
العدد) أي عند التصريح به فلا يكفي قصده كما بأي في المومات أو أخذ أحده فافهم (قوله بعد الابتاع)  
المراد به ذكر الصيغة الموضوعة للإيقاع ولو لا العدد (قوله قبل تمام العدد) قد رلظ تمام بعد الجهر احترازاً  
بما لو قال أنت طالق أحد عشر فماتت قبل تمام العدد (قوله لعنا) أي لا يقع شيء فخر فيثبت المهر  
بما هو يرث الزوج منها ط (قوله لماسر) أي من أن الوقوع بالعدد وهي لم يكن معاً عدو وقوع العدد  
ح أو لماسر من أن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يغيره كالشرط والاستثناء حتى لو قال أنت  
طالق إن دخلت الدار أو إن شاء الله فماتت قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق لاد وجودها بخلاف الكلام  
من أن يكون إيقاعاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً فماتت قبل قوله يا حرة طلقت لأنه لا يفسره وير وكذا أنت

كما لو قال نصفها واحدة على  
الصحيح جوهرية ولو قال  
واحدة وثلاثاً ثبات  
اتفاقاً لأنه جلة واحدة  
ولو قال واحدة وعشرين  
أو ثلاثين ثلاثاً لماسر  
(والباقى يقع بعد ذكر  
بالباء) بنفسه عدد كثر  
العدد وعند عدده الوقوع  
بالصيغة (المومات) نعم  
الموطوءة وغيرها (بعد  
لا يقع قبل تمام العدد  
لغنا) لماسر (المومات)  
لزوج

طالب الطلاق يقع بعد  
قوله لاه





وان قدم الشرط لعل الثالث وتجزأ الثاني وتعلق الاول فيقع عند الشرط بعد الزوح الثاني ولو لم يوطأ تعلق الاول وتجزأ ما به سده وعمدهما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره لأن من دونه وجود الشرط تعلق الموطأ ثلثا وغيره واحد وثمامة في البحر (قوله في كلها) أي كل الصور التي ذكرها في العطف ثلاثا تليق بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم أو المتأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل) أي ما قبله بعضهم بطعام من بحر الحفيف ورأيت في شرح المجموع للشمس في شرح الألفية أن هذا البيت رفع لعل لامة أبي عمر ومن الحاسب بأرض الشام وأقضى فيه وأبدع وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا الرمان وأنه ينشده على ثمانية أوجه لأن ما بعد ما قبل يكون قبلين أو بعدين أو مختلفين فلهذا أوجه كل منها قد يكون قبله قبل أو بعده سارث ثمانية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع وبينه من قبل وبعد العطف لآن كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وما هو بعده لا يبقى حينئذ إلا بعد من سار فيكون شعبان أو قبله رمضان فيكون شوال الخ (قوله في ذي الحجة) لأن قبله ذا القعدة وقبله هذا القبل شوال وقبله قبل القبل رمضان ط (قوله في سادى الآخرة) لأن بعد رمضان بعد ذلك البعد شعبان وبعد شعبان البعد رمضان ط (قوله في شوال) صواب في شعبان ح أي لأن فرض المسئلة أن قمره واحدة وتسكرر بعد فيبقى لفظ قبل ولفظ بعد مرة وبقى لفظ بعد الثاني هو المعتبر فيه كانه قال بعده رمضان وهو شعبان كما مر (قوله و بعد كذلك) أي أولا أو وسما أو آخر (قوله في شعبان) هو أنه في شوال ح أي لفظ ما قبله (قوله لا لعل الطريقين) المراد بالطريقين قبل وبعد وكلاهما أطلق عليهما طريقين لمسا بينهما من التقابل وعارة الفتح يأتي قبل وبعد وعارة النهر يأتي قبل وبعد لأن كل شهر بعد قبله وقبله بعده فيبقى قبله وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأمامنا البحر من أن الملقى الطرفين الأولان يعني الحاليين عن الضمير سواء اختلما أو انفكرا وفرع عليه معتبرا لأن ضمير المصاف للضمير فقط وهو سارث المصاف لاقترره نفسه أولا ولما قرره غيره \* (تأنيده) \* هذا كما مبني على أن ما لعل لا يحمل لهما من الاعراب ويحتمل أن تكون موصولة أو كونه موصوفة فتكون في محل جر باضافة الظرف الذي قبلها إليها وفيه ما لا وجه الثمانية لكن أحكامها مختلفة وهي محض قبل يقع في شوال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعدين في جمادى الآخرة وفي بعد ثم قبلين في ذي الحجة وفي الصور الأربعة الباقية على عكس ما مر في العساء ما أي ما وقع معها في شوال أو في شعبان على تقدير الالقاء يقع بعكسه على تقدير الموصولة أو الموصوفه كما ذكره العلامة بدر الدين العزى الشافعي ورأيت بخطه معزى بالى العلامة من الحاسب وقال ان للسبب في ذلك مؤلفات وقد أوضحت هذه المسئلة في رسالة كتبت سميتها التحاف الذي الفيه بحواب ما يقول القهيه وبينت فيها المقام بما لا من يدعيه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله من صواب على كون ما زاناً فيكون رمضان متا أو والظرف الاول خبر عنه وهو مضاف الى الثاني لأن ما الزائدة تنكس عن العمل بحرفه وبعيد ما رجل والافى مضاف الى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر موصوفة بشهر والرباط الضمير المضاف اليه الظرف الاخير والمعنى بشهر رمضان كان قبل قبل قبله وهو ذو الحجة وعلى كون ما موصولة فيكون الظرف الاول صفة لشهر وهو مضاف الى الموصول والظرف الثاني المضاف الى الثالث خبره تقدم عن رمضان والجملة موصولة ما والعباد الضمير الاخير والمعنى بشهر كان قبل الشهر الذي رمضان كان قبل قبله والشهر الذي رمضان قبل قبله هو ذو الحجة فالذي قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما سكره موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد انقش جميع ما مر من الصور فقلت

طالب في قبل ما بعد قبله رمضان

كألفها) لو سده العدة ومن مسائل قبل وبعد ما قبل يقول القهيه أي الله ولا زال بعد ما لا محسان وفي حاق الطلاق شهر قبل ما بعد قبله رمضان ينشده على ثمانية أوجه يقع بمحض قبل في ذي الحجة ومحض بعد في جمادى الآخرة ويقبل أولا أو بسما أو آخر في شوال بعد كذلك في شعبان لعل الطريقين فيبقى قبله وبعده رمضان (ولو قال من أن طالق وله امرأتان وثلاث طالق واحدة فمن له خيار التبعين)

تجزأ باقية وبعده المربيات \* فيسده بحسب طلبه تبيان \* في جمادى الاخير في محض بعد  
ولعل عكس في حجة ايات \* ثم شوال لو تكررت قبل \* مع بعد وعكسه في شعبان  
البحر في طلبه وهو بعد \* مع قبل ويا في الميزان \* ذلك ان تفسر ما أو ما إذا ما





لكن اذا مات احدهما قبل وقوع النكاح في البرازية ايضا من كتاب الایمان ان  
 دعيت كذا امر انه طالق وله امر اثنان او اكثر طلق واحدة واليه البيان وان طلق احدهما بما ناسا  
 او رجعا او مضت عدتها ثم وجد الشرط فثبت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه  
 بقي شيء وهو مالو كان الطلاق ثلاثا فهل له ان يقع على كل واحدة طلاقا أم لا بد أن يجمع الثلاث على واحدة  
 وعلى الاول هل يسكن كل واحدة من الثلاث باثني عشر ووصف المدة نوبة وهي صفة الاصل أو تكون  
 رجعية بغير الواقع ورأيت غلط شيخ مشايخنا الساجي عن المدة فلو كان لرجل ثلاث نساء فقال  
 امرأتي ثلاث طلاقات يقع ثلاث اسكن واحدة وعودت أي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق باثني عشر وهو  
 الاصح اه وفي مخالفة لافهماء من انه لا خلاف في ان له صرفه الى من شاء فاما مل (قوله قال  
 لسانه الخ) وجه وقوع الواحدة في هذه الصور ان بعض المعلقة طاعة كباصر فيصيب كل واحدة في اي قاع  
 طاعة فينزل ربعها وفي طاعة في نصف طاعة وفي ثلاث ثلاثة ارباع طاعة وفي اربع طاعة كاملة (قوله  
 فطلاق كل واحدة ثلاثا) أي الا في التطليقات فيقع على كل واحدة منهن طلاقان كذا في كافي الحاشية  
 الشهيد ومثله في الفتح والجر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لانه يصيب كل واحد منهن في  
 الجنس طلاقان ربع طاعة وفي النصف طاعة ونصف وفي السمع طاعة وثلاثة ارباع وفي الثمان طلاقان وهذا  
 حيث لا ينفك كافي الساجي والفتح احتراز اعماد الروي فسمي كل واحد بهن فانه يقع على كل واحدة ثلاث  
 (قوله ثلاثا) لانه يصيب كل واحدة من الثمانية طلاقان ونقسم التسعة منهن فيقع على كل طاعة ثلاثة (قوله  
 ومثله) أي مثل بي قال في الفتح فلفظ الاشراف سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة  
 ثم قال لثلاثة اثمركن دما أو وقت عام ما يقع عليها طلاقان اه وقامه فيه عدم قوله في الباب السابق ولو قال  
 أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقة (قوله امرأتين طالق) مثله ما لو قال امرأتين طالق كل واحدة واحدة  
 الدخيرة (قوله لعمدة تفريق الطلاق الخ) كذا عمل في البحر بعد نقله المسئلة عن الدخيرة أي لا المدخولة  
 محل لا يقع الثانية بسبب العدة فله اي قاع الطلاقين علمه بخلاف غير المدخولة لان ما مات بالاول فلا يصدق  
 في ارادته لها بالثاني كمالو كان طلق المدخولة بآثنا أو رجعا او انقضت عدتها فلا تصح ارادتها بالاول ولا  
 بالثاني كما علم مما نقلناه قريبا من البرازية بقي ما اذا كانت احدهما مدخولا لم ينفك وهي في ذلكا فان  
 أرادها بالطلاقين مع وان أراد غير المدخول لم لا يصدق في الثاني لان الم تنق امرأتين بل الثانية امرأتين فيقع  
 عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أمالو سمها باسمها كما هو كذلك بالاول ويقع على التي سمها أيضا لو  
 كانت زوجته قال في البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال أردت امرأته أخرى أجنبية بذلك الاسم  
 والنسب لا يصدق ويقع على امرأتين بخلاف ما اذا أثر بمال يسمى فادعى رجل أنه هو وأسكر بصدق بالخلاف  
 ماله على هذا المسال لا ما هو فلان وكذا لو قال زيب طالق وهو اسم امرأتين ثم قال أردت به غير امرأتين لا يصدق  
 ويقع على مائات كانت زوجته وكذا لو نسبها الى أمها أو أختها أو ولدها وهي كذلك ولو حاصب ان خرج من  
 المصر فامرأتها عائشة كذا واسمها فاطمة لا تعاق اذا خرج اه (قوله استحسنانا) كذا في البحر عن الظهيرية  
 ومثله في الحاشية ومقتضى ان القياس بخلافه بامل (قوله كانتا معروفان) احتراز عما لو كانت احدهما  
 مدخولة فوط وهو المستلزم التي قبلها وأما المجهولان فكلما مروفتين ثم هذه المسئلة كما قال ح مكررة مع قوله  
 ولو قال امرأتين طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحل خلافا) رد على صاحب الدرر كما ستره (قوله  
 تكرار لفظ الطلاق) بان قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أو ذر طلاقك قد طاقك أو أنت طالق قد  
 طاقك أو أنت طالق أو أنت طالق والحق قال أنت طالق ثم قبيل له ما قالت فقال قد طاقتها أو قالت هي طالق  
 فهي طالق واحدة لانه جواب كذا في كافي الحاشية (قوله وان نوى التاكيد دين) أي ووقع السكك قضاء

(قال لسانه الرابع) بينكن تطليقة طاعة كل  
 واحدة تطليقة وكذا لو قال  
 بينكن تطليقتان أو ثلاث  
 أو أربع الا ان ينوي قسمة  
 كل واحدة بينهن فتعلق  
 كل واحدة ثلاثا ولو قال  
 بينكن خمس تطليقات يقع  
 على كل واحدة طلاقان  
 هكذا الى ثمان طاقات  
 فان زاد عليها طلق كل  
 واحدة ثلاثا ومثله قوله  
 اثمركن في تطليقة ثانية  
 وقبها (قال لسانه لم  
 يدخل في واحدة منها امرأتين  
 طالق امرأتين طالق ثم قال  
 أردت واحدة منهما لا يصدق  
 ولو مدش وتبين فله اي قاع  
 الطلاق على احدهما) لعمدة  
 تفريق الطلاق على  
 المدخولة لا على غيرها (قال  
 امرأتين طالق ولم يستم وله  
 امرأتين) معروفان (طاقات  
 امرأتين) استحسنانا (فان  
 قال امرأتين أخرى وأياها  
 عنيت لا يقبل قوله الا بيينة  
 ولو) كان (له امرأتان  
 كانتا معا معروفان له صرفه  
 الى أيهما شاء) حاشية ولم  
 يعلل بخلافه (فروغ) \*  
 فوالله الطلاق وقع الكل  
 وان نوى التاكيد دين \*  
 كان اسمها طائفا أو نوى  
 تشادها ان نوى الطلاق  
 أو اليها سابقا أو لا





الثلاث ولم يشترط بية الروح ذنيرة (قوله ولو علمت بالواو وثلاث) لانه قرينة التكرار في طائفة الجواب  
 وفي الحاشية قالت له طلقني ثلاثا فقال فعلت أو قال طلقني وذهن ولو قال مجيبا لها أنت طالق أو فانت طالق  
 تقع واستداه اه أي وان نوى الثلاث والفرق ان طلقني أمر بالطلاق وقوله طلقني تعالين فصيح جوازا  
 والجواب ينص من إعادة ما في السؤال بخلاف أنت طالق فانه اخبار عن صفة فاعه بالحل والعماسية التعلق  
 اقتضاء تعذيب الموصوب والثابت اقتضاء صروري فيثبت التعلق في حق صحة هذا الوصف لافي حق كونه  
 جوابا بقى أنت طالق كذا ما مبدأوا به لا يتحمل الثلاث أفاده في الذنيرة (قوله ان تبارا بالانشاء) لانه ثلاث  
 انشاء الطلاق عليها فبذلك الاجازة التي هي أصعب بالاولى شرح تلخيص الجامع للفارسي (قوله اذ نوى)  
 صوابه اذ نوى يا بهير المني كما هو في تلخيص الجامع قال الفارسي في شرحه وكذا لو قالت المرأة أنت نفسي  
 فقال الزوج أخرجت لسالك السكن بشرط بية الروح والمرأة الطلاق وبصح هنا بية الثلاث أما ان شرط بية  
 الزوج هل ان لفظا لا ونقص كتابات الطلاق وأما بية المرأة فلم بد كمنح في الكتاب وقولوا يجب أن يشترط  
 حتى يقع التصرف تطابقا فيتوقف على الاحارة وأما بدون نيتها يقع اخبارا من بينونة الشخص أو بدو نية  
 آخر كالأول من حاسب الروح ولا يتحمل الاجازة ولا يتوقف وأما صحة بية الثلاث فلما عرف من احتمال لفظها  
 هذه الحكاية الثلاث اه (قوله بخلاف الاول) لان قوله أخرجت المرأة قوله طلقني فليحتاج الى بية ولا تصح  
 فيه بية الثلاث ح (قوله وفي آخره لا يقع الح) أي لو قالت المرأة أخرجت نفسي منك فقال الزوج أخرجت  
 ونوى الطلاق لا يقع شيء لان قولها انه سترتم بوضع للطلاق لا صريح ولا كناية ولا هو انشاء نفسه فقال لها  
 أخرجت أنت وأخرجت نفسك ونوى الطلاق لم يقع شيء لانه نوى ما لا يتحمل لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا  
 وقع جوازا بالخير الزرع اياها في الطلاق شرح التلخيص (قوله من كانت امرأته عليه حوام) كذا في بعض  
 النسخ برفع حوام والصواب ما في أكثر النسخ من المص لانه خبر كان (قوله فهو اقرار منه بحرمها) عبارة  
 البرازية قال في المحيط فهذا اقرار منه بحرمها ما عليه في الحكم اه وأما قوله في الحكم أي في القضاء أنها  
 لا تحرم ديانة اذ لم يكن حرمها من قبل كالأخبار بطلاقها كاد لا يقال ان هذه تصح لغير الاندماج الطلاق  
 بلا لفظ أصلا لا صريح ولا كناية ولا رددة واناء لا يقول هذا اقرار من تحريم منه سابق لانشاء طلاق في  
 الحال بغير لفظ نعم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد صرح جوازا بالافراق قد يكون بلاشارة وقد يكون  
 بلا لفظ ولا فعل كالكسوت في بعض المواضع فادهم (قوله وقيل لا) بناء على أن هذا الفعل لا يكون اقرارا  
 فادهم (قوله وحمل الح) تأييد لما قبله وبيان لعدم الفرق بين الفعل من واحد أو أكثر بين التحريم المفيد  
 البائن والتطابق المفيد الرجعي (قوله طلقن) أي طلق فداء كل من المصقتين بناء على ان هذا التصديق  
 اقرار (قوله ثم تكلم الخالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر أنه لا يقع لان تعليق المتكلم لا يسري حكمه  
 الى غيره الا اذا قال الغير وأنا كذا لثلاثة أو أما الفرع السابق فبما ان الاقرار لا الانشاء والتعلق انشاء  
 ط دانت يؤيده ما في أعيان البرازية جماعة كان يصح بعضهم بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صنف صاحبه بعده  
 فامرأته طالق وقال واحد منهم صنف القائل صاحبه لا يقع لان هذا ليس بيمين اه وهذا كناية فارسية (قوله)  
 والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين أشار من هذا الى أن دخول الخالف هنا في عموم كلامه لقرينة ان قاما بال  
 البتة كام لا يدخل في عموم كلامه وفي التحرير ان دخوله قول الجمهور والله تعالى أعلم  
 (باب السكيات)

لو علمت بالواو وثلاث  
 ولو قالت طلقني نفسي  
 طار طلقني اعتبارا بالانشاء  
 اذا أنت نفسي اذ نوى  
 لو اننا بخلاف الاول نوى  
 نخرجت لا يقع لانه لم نوضح  
 لا جوابا \* وفي البرازية  
 الذين أنفسهم من كانت  
 سر أنه عليه حرام فليعمل  
 اذا الامر بطله واحد منهم  
 هو اقرار منه بحرمها  
 قيل لا أنت نفسي \* وسئل أبو  
 ليث عن قال جماعة كل من  
 امرأته طلقه فليصدق بيده  
 صفة وقال طلقن وقيل  
 بس هو باقرار \* جماعة  
 يحدون في خمس وقال  
 بطل منهم من تكلم بعد  
 د فامرأته طالق ثم تكلم  
 الخالف طلقن امرأته لان  
 له من التعميم والخالف  
 يخرج نفسه عن اليمين  
 يحد  
 (باب السكيات)  
 كتابته عند الفقهاء

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الأصل في الكلام لسانه وموضوع للذهام والصريح أدخل فيه شرح  
 في السكيات وهو مصدر كالكسوت اذ استمر (قوله كتابته عند الفقهاء) أي كناية الطلاق المراد في هذا المحل  
 والأدنى لها عندهم فبذلك كذا صوليه ما استمر المراد منه في نفسه قال في التمرين ج بالخير ما لو استمر  
 المراد في الصريح جوازا بطله في غير اليمين أو انكسرت في المراد في السكيات جوازا بطله في الصريح والسكيات



سواء ما امتنع أو يدعى به هذا الوصف ومعناه المنوع فيحمل على ما سبق وسماه في وقوعه الباش به لا يفي  
 زمانا للتعرف لا فرق في ذلك بين حرمة وحرمة نسوا فقال على أولا أو لا المسمى بالحرام وحل  
 على حرام وأنت متى في الحرام وفي قوله حرمة نسوا لا بد أن يقول ما يسان وأوردناه إذا وقع الطلاق في حرمه  
 اللفاظ بالنية ينبغي أن يكون كالمربع في إقامته الرعدة فتوحيب ما للتعرف هو إيقاع الباش  
 لا الرجعي حتى لو قال لم أتولم بصدق ولو قال مرتين ولو في الأولى واحدة ولو بالنية ثلاثا حيث يتردد في الإمام  
 وعليه الفتوى كافي البرارية مع عن النهر قاتل كمن عبارة البرازية قال لا بأس به أنتمس على حرام ولو في  
 الثلاث في إحداهم أو الواحد في الآخر صححت بنية الإمام وعليه الفتوى ثم اعلم أن ما ذكره من الإبراد  
 والحواش مد كور في البرازية أيضا ومقتضى الحواش وقوع الرجعي به في زمانا للتعرف لا يفي إيقاع الباش  
 به فان المعنى الجاهل الذي يعاقب بقوله على الحرام لا يفعل ذلك إلا في بين الباش والرجعي وهو لا يفي الباش  
 يكون عرفه إيقاع الباش به وإما المعروف عندنا أن من ستمسك باليمين يقع ما لا يفي به قوله على  
 الطلاق لا يفعل كذا وقد مر أن الوقوع بقوله على الطلاق إنما هو للعرف لأنه في حكم التعاقب وقد مر  
 الطرام والافلاصل عام الوقوع أصلا كافي طلائع على كذا قد مر في حيث كان الوقوع في يد الباشين  
 للعرف ينبغي أن يقع مع ما للتعرف لا فرق بين ما كان الطرام في الأصل كاية يقع مع الباش لأنه لما  
 غلب استعماله في الطلاق لم يبق كدانة ولدا لم يتوقف على الياسة أو دلالة الطلاق ولا شيء من الكاية يقع  
 الطلاق بلا ياسة أو دلالة الطلاق كما صرح به في الدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازي في قوله في الحواش  
 الماران للتعرف به إيقاع الباش لا الرجعي بحيث قال ما صرح به خلاف فارسية قوله سر حمان وهو ما كرم  
 لأنه صار صرح بما في العرف على ما صرح به في سيم الزاهد في الحواش في ثمر في القدوري أنه وقد صرح  
 البرازي أولا بأن حلال الله على حرام بالمرنية أو العارسية لا يحتاج إلى ردة حيث قال ولو قال بادل يردروي  
 أو حلال الله عليه حرام لا يفسد إلى الياسة وهو الصحيح المقتضى للعرف وأنه يقع به الباش لا للتعرف ثم فرق  
 بينه وبين سر حمان سر حمان كناية له كناية في عرف الفرس على استعماله في الصريح فإذا قال رها كرم  
 أي سر حمان يقع به الرجعي مع أن أمه له كناية أي ما وماذا إلا أنه علم في عرف الفرس استعماله في  
 الطلاق وقد مر أن الصريح مالم يستعمل إلا في الطلاق من أي لغة كانت لكن لما علم استعماله في الطلاق  
 في الباش عند العرب والفرس وقع به الباش ولو لا ذلك لوقع به الرجعي والحاصل أن الباش في المنة الأخيرة من سيم الزاهد  
 في وقوع الباش بالمرام بلا ياسة حتى لا يصدق إذا قال لم أتولم لجل العرف الحادث في زمانا للمنة الأخيرة وتوقف  
 الاثر وقوع الباش به على وسود العرف كافي رماهم وأما ما ذكره من استعماله في حرم الطلاق لا يفي كونه  
 مائتا يمين وقوع الرجعي به كافي فارسية مرتكبة وله ما قدمناه في أول باب الصريح من وقوعه على  
 بقوله سن بوش أو بوش أول في لغة التركة مع أن معناه العربي أنت خليفة وهو كناية له على في العسة الركن  
 استعماله في الطلاق هذا ما ظهر أنه معنى القاصر ولم أر أحدا ذكره وهو في له مهمة كونه المنة في ذم  
 ثم ظهر لي أنه قد عارض في بطلان حواش أو أنها حرام أو عدم حل الوطء ودوايه وذلك يكون بالدار  
 مع تمام العتد وهو غير تعارف ويكون بالطلاق الرافع للعتد وهو قسمان ما رجعي أو كحل الرجعي لا يترجم  
 الوطء بمعنى الباش وقد مر في التحقيق بالصريح للعرف لا يفي وقوع الباش به فان الصريح قد يقع به الباش  
 كناية شديدة ونحوه كان بعض الكتابات قد يقع به الرجعي مثل اعتدي واسم بتر رجعي وأنت واحدة  
 والحاصل أنه لما عرفت به الطلاق صار معناه تعريض الزوجية وتغيرها لا يكون إلا بالباش فما عارضه ما ظهر لي  
 في هذا القاع وعليه فلا حاجة إلى ما أجاب به في البرازية من أن للتعرف به إيقاع الباش ما لم يمتدح  
 عليه وأنت سجدته أعلم (قوله باش) من بان الشيء انصل أي منطلعه من وجهه أنه كافي أو عن الصريح  
 (قوله كينة) من البش يعني القطع ويحتمل ما عطفه الباش وأوجب يمينه في حرمه اللام وأجاز

بأنه) ومرا دها كينة

والعناق المعقبة وسبب ما في هذا زيادة بيان في كتاب الإيمان أن شاء الله تعالى (قوله قصاء) قيد به لأنه لا يقع  
ديانة بدون البينة ولو وجدت دلالة الحال فوقعه بواحد من البينة أو دلالة الحال إنما هو في القصاء فقط كما هو  
صريح البحر وغيره (قوله أو دلالة الحال) المراد من الحالة الظاهرة المفيدة لقصوده ومنها تقدم ذكر الطلاق  
بجر من المحقق ومقتضى إطلاقه هما كالسكنز أن الكتابات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البحر وتند  
تبع في ذلك القدوري والسرخسي في المبسوط وحالفهما غير الإسلام وغيره من المشايخ وقالوا بعضها لا يقع بها  
الابالية اهـ وأرادهم سد البعض ما يعمد الرد كالحجج واذهي وقوى السكك المصنف وادق المشايخ في  
التخصص بل لا تقي فبقى الاعتراض على عبارة السكك وأجاب عنه في النهر بمسألة كره ابن كمال ناشئ اصطاح  
الاصلاح بان صلاحية هذه الصور للرد كانت معارضة لحال مداكرة الطلاق فلم يبق الرد دليلًا فكانت الصور  
المداكرة خالية من دلالة الحال ولذلك توقعها على البينة اهـ (قوله وهي حالة مداكرة الطلاق) أشار به  
إلى ما في النهر من أن دلالة الحال تتم دلالة المقال قال وعلى هذا فتنفسر المداكرة بسؤال الطلاق أو تقديم  
الإيفاع كفي اعتسدي ثلاثا وقال قبله المداكرة أن تسأله هي أو أجبه الطلاق (قوله أو العصب) مظهره  
أنه مع ما هو على مداكرة فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث) لما كان العصب يتبادل الرضا وهو  
مفهوم منه صريح التفريع وفي الفتح وانسالم أن حقيقة التقسيم في الأحوال قسمان حالة الرضا وحالة العصب  
وأما حالة المداكرة فتقسم بدفع كل منهما بل لا يتصور سؤالها الطلاق إلا في إحدى حالتين لأنهما صاعدان  
لا واسطة بينهما قال في البحر بعد نقله وبه علم أن الأحوال ثلاثة حالة مطلقة عن قيد العصب والمداكرة  
وحالة المداكرة وحالة العصب اهـ وفي النهر وعندى أن الأولى هو الانتصار على حالة العصب والمداكرة  
السكك في الأحوال التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقا ثم رأيت في البدائع بعد أن قسم الأحوال ثلاثة على حالة  
الرضا يد من في القصاء وإن كان في حال مداكرة الطلاق أو العصب فتسألوا الكتابات أقسام ثلاثة الخ  
وهذا هو التحقيق اهـ (قوله والكتابيات ثلاث الخ) حاصلها أنها كلها تصلح للجواب أي اجابته لها في سؤالها  
الطلاق منه لكن منها قسم يعمد الرد أيضا أي عدم اجابته سؤالها كأنه قال لها لا تطالب الطلاق فاني لأفعله  
وقسم ينسجم السبب والشتم لها دون الرد وقسم لا ينسجم الرد ولا السبب بل ينسجم عن اللجواب كما يعلم من  
المهستان في أصل السكك ولذا عاب بالخطا يعمد وفي أبي السعود عن الجوزي أن الاحتمال إنما يكون بين شيئين  
بصدقهما أو اللطف الواحد منهما ومن ثم لا ينفك احتمال كذا أو كذا كما علم عليه العصام في شرح التلخيص من تحت  
المسند إليه (قوله فنحو آخر حجج واذهي وقوى) أي من هذا السكك استقطع الشر ويكون ردا أولًا لأنه طلقها  
فيكون جوابا بارحني ولو قال فيجب الثوب لا يقع وإن نوى عند أبي يوسف لا بد معه من الجبل البيع فكان  
صريح خلاف المنوى وواقعه من غير خبر ولو قال اذهبي فتزوجي بالفاء أو الواو وسبب ما في الكلام عليه في  
الفروع (قوله تقوى استعري) أمر بأخذ القناع أي التمسك على الوجه ومثله تقوى وأمر بالاستئثار  
قال في البحر أي لا تلبنت وحومت على بالطلاق أو لا ينظر اليك أسبغى اهـ فهو على الأول جواب وعلى  
الثاني رد وفي البحر عن شرح فاضلنا لو قال استعري مني خرج عن كونه كتابية اهـ وهل المراد عدم الوقوع  
به أم لا وأنه يقع بالانيسة والظاهر الثاني وعليه فهل الواقع بائن أو رجعي والظاهر البائن لكون قوله مني  
قرينة عليه على إرادة الطلاق بمنزلة المداكرة تأمل (قوله انتقل الطلاق) مثل آخر حجج وقد تقدم ح (قوله  
من العربية) بالغين المجمة والراء راجع للأول وقوله أو من العزوبة بالمهمل والزاي راجع للثاني من عزوب على  
ولان يعزب أي فعنه أيضا تبعه ح بزيادة وفيه ما في شرح أبيه من الاحتساليين (قوله يعمد ردا) أي  
وأيضًا جريا أيضا ولا يصلح سبب ولا شتم ح (قوله خالية) بفتح الخاء المجمة ومثله بمعنى خالية أي خالية عما  
من الشكاح أو من الخبر ح أي فهو على الأول جواب وعلى الثاني سبب وشتم ومثله ما يأتي (قوله بريد)  
بالهمزة وثمة أي في قوله أو من الشكاح أو من الشكاح (قوله حرام) من حرم الشيء بالهجر

قصاء (الابنية أو دلالة  
الحال) وهي حالة مداكرة  
الطلاق أو العصب فالحالات  
ثلاث رضا وعصب ومداكرة  
والكتابيات ثلاث ما يعمد  
الرد أو ما يصلح للسبب أو لا  
ولا (فهو آخر حجج واذهي  
وقوى) تقوى تقوى  
استعري انتقل الطلاق  
عزبي من العربية  
أو من العزوبة (يتمسك  
ردا ونحوه بريد حرام





الطرارة اسقاطها وهو البطل وهو الاصل لا يتطاع وبه شبهة من لا يتطاعها عن الرجال وفاطمة الزهراء  
 لا يتطاعها عن سائر ما من ارض لا وديا وسبب او قبل عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما شرح عن  
 النهر (قوله يصلح سببا) أي ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح رداح ومثله في النهر واسب السكك والبدائع  
 بخلاف ما ظهر من البحر من أنه يصلح للرد أيضا (قوله اعتدى) أمر بالاعتداء الذي هو من العدة أو من  
 العدى أي اعتدى بمعنى عليك بدائع (قوله واستبرئ) أمر به برف راحة الرحم وهي طهارتها من الماء  
 وأنه كناية عن الاعتداء الذي هو من العدة ويحتمل استبرئ لا طلق بدائع (قوله أنت واحدة) أي  
 طالق طليقة واحدة ويحتمل أنت واحدة عندى أوفى قولك مدحا أو ذما فادنى الاول وكأنه قاله  
 ولا اعتبار بالاعراب الواحدة عند عامة المشايخ وهو الاصح لان العوام لا يميزون بين وجوهه والخواص  
 لا ياترونه في مخاطباتهم بل تلك من صفة العرفاء منهم ولذا ترى أهل العلم في مجاري كلامهم لا يميزونه  
 على أن الرفع لا ينافي الوقوع لاحتمال أن يريد أنت طليقة واحدة على ما لها نفس الطليقة مبالغة كرجل عدل  
 لكن قد اعتبروا الاعراب في الاقرار فيقال له على درهم عيرد انق رفا ونص ما يطلب الفرق وكأنه عملا  
 بالاعتدال في البياس فتدبره وتماه في النهر (قوله أنت حرة) أي لبراءتك من الرق أو من رق السكك  
 وأنت حرة مثل أنت حرة كمال الطمع وكذا كوني حرة أو اعتنى كافي البس دائع نهر (قوله اختارى أمرك  
 بك) كناية عن نفي بعض الطلاق أي اختارى نفسك بالطلاق أو في عمل أو أمرك بيدك في الطلاق  
 أو في تصرف آخر وفي النهر من الخواشي السعد بتهو هذا لا يناسب ذكره في هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك  
 خطأ عظيم من بعض المفتين فرغم أنه يقع به الطلاق وأفتى به وحرم حلالا لا يعود بالله من ذلك اه وقد نه  
 عليه الشارح عند قوله خلا لنداري ح أي حيث ذكر أنه لا يقع به الطلاق ما لم نطق المرأة بنفسها أي  
 مع بيعة الروح تفو بعض الطلاق لها أو دلالة الحال من عصمت أو دأكرة كناية في الباب الاتي ويعلم مما  
 هما (قوله سرحتك) من السراح بفتح السين وهو الارسال أي أرسلتك لاني طلقتك والحاجة الى وكذا  
 فارتكت لاني طلقته أو في هذا المثل نهر (قوله لا يحتمل السب والردة) أي بل معها الجواب فقط ح أي  
 جواب طلب الطلاق أي التطبيق فح (قوله تأييرا) تنبيه يحول عن المفاعل أي يتوقف تأيير الاقسام  
 الثلاثة على بنية ط (قوله لا محال) لما ذكرنا من ان كل واحد من الالفاظ يحتمل الطلاق وغيره والحال  
 لا يدل على أحدهما فيسئل عن نيته ويصدق في ذلك نصا بدائع قال ط فاب قلت ان ما يصلح جوابا ينبغي  
 الوقوع به وان لم تكن ذمة قلت ليس المراد بكونه جوابا لانه جواب لخصم بل هو جواب لكلامها  
 بغير السؤال أما اذا نسكت سؤال الطلاق فقد حلت المذاكرة وفيه لا يتوقف على البنية الا الاولى كناية في  
 اه قلت لك في مخالف ما ذكرناه آتاه عن الطمع من تنبيهه على الجواب بانه جواب طلب الطلاق أي  
 التطبيق فالاولى الجواب عن الاراد بان يقال ان نحو اعتدى بمعنى منعت للتطبيق اما لسؤالها أي انه ان كان  
 هناك سؤال الطلاق فمعنى التطبيق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق في جميع الحالات لانه قد تكون الحالة  
 حالة رصا فقط أو حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متخيضا  
 للجواب بمعنى انه لو كان سؤال الغضب جوابا له ولذا يقع الاتوقع على بنية في حالة الغضب الردة عن السؤال  
 تأمل (قوله يمينه) فاليمين لازمة له سواء ادعت الطلاق أم لا حقا لله تعالى ط عن البحر (قوله فان سكت)  
 أي عند التقاضي لان السكوت عند غيره لا يستبر ط (قوله توقف الاولان) أي ما يصلح رد او جوابا وما  
 يصلح جوابا ولا يتوقف ما يمين الجواب بانه في حالة الغضب تهلج للرد والتبعية والسبب والشتم  
 كما يصلح للطلاق والباطل الاولين يحتملان ذلك أيضا فصار الحال في نفسه في الطلاق وغيره ما ذاعني به غيره  
 فقد توى ما يحتمله كانه لا يكرهه الظاهر فيصدق في القضاء بغير خلاف الظاهر أي ما يمين الجواب لانها  
 وان استحققت الطلاق وتبنيه أيضا كنه المسأل عنها الجحشال الرد والتبعية والسبب والشتم الذين احتملتهما

طالب لا اعتبار بالاعراب  
 انما

يصلح سببا ونحو اعتدى  
 استبرئ وحده أنت واحدة  
 أنت حرة اختارى أمرك  
 بيدك سرحتك فارتكتك  
 لا يحتمل السبب والرد في  
 حالة الرضا أي غير الغضب  
 والمذاكرة (تتوقف  
 الاقسام) الثلاثة تأييرا  
 على الاحتمال والقول له  
 يمينه في عدم البنية ويكفي  
 تحليفه في منزله فان أي  
 رفته للعامة فان سكت فرق  
 بينهما المعنى (وفي الغضب)  
 وتوقف (الاولان) ان توى  
 وقع والا (وفي مذاكرة  
 لعلاق)



حكمه كذلك فتح (قوله ايته صيغة كلامه) وهو اراد به امرها بالاعتداد بالحيض بعد الطلاق (قوله ايته  
الاول) اي دلالة الطلاق بالحيض والاشياء بالاول قال في تم القدير وقد ظهر تمام كراة طاعة كراة  
الطلاق لا تقتصر على ال وال وهو خلاف ما قدمه ومن انهم مال سؤلها أو وال أو في طارقتها هل هي أهم  
منه ومن مجرداته دام الايقاع (قوله حق) فربح على انهم من ا اردل لا الطلاق ط (قوله لروى  
مالاني فقط) أي نوى به العاري ولم ينعى غيره شي أو ثبات أي يقع به واحد وكذا بالثلاث أخرى وان لم ينعى  
لدلالة الحال بما يقع الا في ولا يقع بالاول شي لا لم ينعى ودلالة الحال وحده (قوله أو ينعى من روى)  
حاصها أنا ما أن ينعى بالثلاث طلاقاً أو بالاول طلاقاً أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول طلاقاً أو بالاول  
والثلاث كذلك أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول طلاقاً أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول طلاقاً أو بالاول  
أو بالاول طلاقاً أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول طلاقاً أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول طلاقاً أو بالاول  
بالاولين حيث لا ينعى أو بالاول والثلاث حيث لا ينعى أو بالاول والثلاث حيث لا ينعى أو بالاول  
والثلاث طلاقاً أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث حيث لا ينعى أو بالاول والثلاث حيث لا ينعى  
طلاقاً أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث  
لا ينعى أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث  
حيث لا ينعى أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث  
نوى الطلاق بواحدة ثم نوى كراة الطلاق فاد نوى ما بعده بالحيض بعد الطلاق بالاعتداد  
بالحيض يجب الطلاق ولا ينعى في عدم نوى ما بعده بالحيض بعد الطلاق بالاعتداد  
المعوى من اوية طاقص بواحدة بمر موقفة واحدة وهي في الطلاق يقع في الطلاق بواحدة كراة  
يجري فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كان من موقفة واحدة أو ينعى الطلاق حيث لا يقع في الثبات  
كذا في المهر من التمتع فاستدل من هذا الامر في بعض الصور السابقة بالاعتداد بواحدة نوى بالاول  
حيث لا ينعى ويقع الثلاث لان المساوي بالاول لا ينعى ويقع طاقص بالثلاث بمر موقفة واحدة نوى بالثلاث  
والثلاث طاقص ايضا بحيث يقع بالاول في قوله او اد نوى بالاول طلاقاً أو بالثلاث طلاقاً أو بالاول  
لان نيت الحيض بالثلاث موقفة بقاءها في الطلاق بالاول والثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث طلاقاً  
يقو على الاول راد نوى بالكل حيث لا ينعى وهو في الاول عام في طاقص بالثلاث بمر موقفة واحدة  
والثلاث طاقص اي في الايقاع بواحدة موقفة واحدة بالحيض (قوله واحدة مائة) لا ينعى في  
التأنيذ كانت طاقص طاقص (قوله ولا ينعى) لان يكون ما ينعى لثلاث طلاقاً أو بالاول والثلاث  
لا ينعى في كامل فيقع الثلاث بمر موقفة واحدة في التمتع والتأنيذ كراة خلاف الطاهر وثلاث المراء  
كالفاضي لا يعقل لها ان تكون اذ علمت منه ما طاهر منه لا ينعى في المهر من الحيض بالاول والثلاث  
تطابقه عند ثلثه في بعض بديق لا ينعى في الطاهر لا ينعى في المهر من الحيض بالاول والثلاث  
(قوله فان نوى واحدة) أي بان نوى بواحدة في المهر من الثلاث الامر بالاعتداد بالحيض دون الطلاق بصدق  
انما هو الامر فيه عقب الطلاق بمر موقفة واحدة (قوله وقته) وان يكونان ربه ينعى لان اعتدى لا يقع به الباقى كما علمت  
(قوله في الواو ثبات) وكذا في صورة عدم الطلاق في الصور ينعى يكون امرامستأفوا ولا مائة راد  
وهو في حال كراة الطلاق بمر موقفة واحدة في الطلاق بمر موقفة واحدة (قوله قيل واحدة) بمر موقفة واحدة  
المذهب لان بان الطاهر لوصول أي تنفيذ في الامر على الاعتداد بالحيض (قوله في ثلثان) موقفة واحدة  
الطاهرة في وجهه حل الامر على الطلاق لثلاث كراة قلت والاول اوجه تأمل (قوله طاقص واحدة الخ) عبارة  
الشيخة وغريبها طاقص ارجعية ثم قال في العدة جهات هذه الطاقص مائة أو ثلاثا مع عند أبي حنيفة ومطى  
أنه من عبارة المصنف وأظهر وقد يشوبه في العدة لانه بعد ما تبين المراء اوجه في ذلك كما به حل طاقصا ثلاثا

لبيته ببيعة كلامه (وار  
لم ينعى) أي بالحيض (شأ  
والثلاث) دلالة الطلاق  
الاول نوى لو نوى بالثلاث  
فما دسب أو بالثلاث  
فواحدة ولو لم ينعى بالثلاث  
لم يقع وأقسامها أثر نعم  
وعند روى ذكرها في الكلام  
ويراد لو نوى بالثلاث على  
واحدة موقفة واحدة  
وثلاثا موقفة واحدة  
طلاقاً أو في أو عاقبة  
الواو أو الواو ثبات نوى واحد  
فواحدة أو في موقفة واحدة  
لم ينعى في الواو ثبات نوى  
بالثلاث موقفة واحدة  
ثلاثا (طاقص واحدة) بعد  
الذبول (فما دسب) ثلاثا  
كألو طاقصا موقفة واحدة  
قبل الرعدة (ثلاثا) أو ثلاث  
وكذا الواو في العدة لثلاث  
امراتي ثلاثا موقفة واحدة  
ثلاثا الموقفة أو الواو ثبات  
بطلبية ثلاثا الموقفة

عن الايقاع وهو بالبيوت فانقصه العدة أو الثلاث أو عدم الابغاع أهلا وبذلك صار كناية فادا أراد الاول  
وقع وصرف الى احدى البيوتتين وهي التي دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة ثالثة لان  
الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ مرئى تأمل (قوله ونحوه) سبيل طلاقك) وكذا حايث طلاقك أو تركت  
طلاقك ان نوى وقع والافلاخاية (قوله بالخفيف) أى تخفيف اللام أما المشدد فهو صريح يقع به بالنية  
كما صرح به (قوله وأنت أطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا لقوله فلان فلا يطلق امرأته وقع ولا يدين  
لان دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية فمن في باب الصريح عن الخلاصة فليس  
من الصريح واللام يتوقف على النية وعمله في الفتح بان ادخل التفضيل ليس صريحا فافهم (قوله وهى مطاعة)  
أو والحال ان امرأة فلان مطاعة والافلاخ يقع وهذا القيد كرمي البحر لكن في الفتح في أول باب الصريح  
انه لا فرق بين كون مطاعة أولا قال والمعنى عدم عدم كون مطاعة لاجل دلالة يعنى أن من في قوله من امرأة  
فلان للتعميل (قوله وأنت طالق) قد مضى باب الصريح عن النسخة تعليله بان هذه الحروف يهملون بها ما هو  
المفهوم من صريح الكلام الا أنهم لا تستعمل كذلك فصارت كالكناية في الافتقار الى النية (قوله وغير ذلك  
الح) مثل الطلاق عاينك وهما طلاقك بعتك طلاقك اذا قالت اشترى من غير بدل شدي طلاقك أقرصتك  
طلاقك قد شاء الله طلاقك أو فضاء أو شئت في الكل يقع بالنسبة رضى كفى الفسخ رادى البحر الطلاق لك أو  
عالمك أنت طالق بحدف الآخر استلزاما لى بامرأة وما أنالك بزوج أعمر بك طلاقك وبصير الامر بيد هاعلى مافى  
الحيط اه وبتلك طلاقك الله وهو الحق خلافا لما قال لا تشترط له النية كما قدمه الشارح في باب الصريح لكن  
قد منها ما لا تصح عدم اشتراط النية في حذى طلاقك فهو من الصريح وأما ما قيل من أن من الصريح أيضا  
الاصح أمرك طلاقك ووهمة لك وشئت طلاقك قد مضى ما تصح خلافا له فافهم وقدم الشارح هناك ان  
أنت طالق ان بالكسر لا يتوقف على النية والاتوقف قد مضى الكلام عليه ثم ذكر في الفتح هناك لو قال أنت  
ثلاث وقعت ثلاث نوى لانه محتمل ليعطى ولو قال لم أفلا يصح ذلك اذا كان في حال مصادا كره الطلاق لانه  
لا يستعمل الرد والاصدق (قوله خلافا لى) استثناء من قوله وبما يما بالنظر الى قوله الاثني وثلاث ان  
نواه ولو أخرجه بعد بان يقول وثلاث ان نواه الا اختارى كان أولى ط (قوله لا تصح فيه أيضا) أى كناية  
لا تصح نية الثلاث في الالفاظ الثلاثة السابقة ط (قوله ما لم تطلق المرأة نفسها) أى مع نية الروح الطارق  
أو دلالة الحال لان ذلك كناية تفويض لا كناية اتفاق كناية في الباب الاثني (قوله البائن) بالرفع فاعل  
يقع في قوله ويقع بباقيها (قوله ان نواه) أى نوى الواحدة وليس الصمير لالبائن وأما كونه معنى الثالثة  
لان وقوع البائن لا يتوقف على نية وقوله أو الثاني عطف على الها وهو حاصل انه اذا نوى الواحدة أو الثاني  
لا تقع الواحدة حتى لو طلق الحرة واحدة ثم أبانها ونوى ثنتين كانت واحدة ولو نوى الثلاث وقعت لم يمول  
البيوتة في حقه بان ثنتين وبالواحدة السابقة يحصر عن المحيط وتقدم في باب الصريح ان مافى الجوهره  
هو وقدمنا الكلام عليه (قوله استقر راب الطلاق مصدر) فيه ان الالفاظ السكيات سوى الثلاثة السابقة  
غيره تضمنه لالفاظ الطلاق لانها كناية عما هو أهم منه ومن حكمه لانها لم يرد بها الطلاق أصلا بل البيوتة  
كما قدمناه أول الباب والالفاظ السكيات الواقعة من الالفاظ السابقة والمصريح فيها بذكره فافهم  
التعبير بالبيوتة فانهم مصدر من الالفاظ الواحدة لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو  
بالفردية الحقيقية أو بالنسبة والذى يميز عن غيره لانه عدد محض ثم أيت صاحب الجوهره غير البيوتة كما  
قائما بغير الطلاق ومما ترونه مسلم انه ليس المراد بالصدر نفس الالفاظ الكناية حتى يعترض عليه بان نحو  
سبحك وأرقك خلية بنية لا مصدر فيها فافهم (قوله ولا يصح في الآية الخ) لان الثنتين في حقهما كل الجنس  
كالثلاث لعمرة (قوله قال اعتدى ثلاثا) أى قاله ثلاث مرات (قوله وبالنسبة أيضا) هذا اذا كان الخطاب مع  
من من هو من الجنس قال كانت آية أو حجة فمما أوردت بالاول طلاقا بالباقي ترادى بالثنتين كان

لم يستعمل طلاقك وأنت  
القسمة بالتخفيف وأنت  
لق من امرأة فلان وهى  
لغة وأنت طالق وغير  
شما صرحوا به (علا  
ارى) فان نية الثلاث  
مع فيه أيضا ولا تصح  
ولا بأمر لك يسدك عالم  
لق المرأة نفسها كناية  
بان ان نواه أو الثنتين  
تقرر ان الطلاق مصدر  
تتمل محض العدد  
ثلاث ان نواه) للوحدة  
نسبة والاصح في الامة  
الاثني (قال اعتدى  
ثا ونوى بالاول طلاقا  
بافى حجة صادق) فضاء





أو ما إذا كان قد اُشترح بقوله بعد الدخول لا ندلو به لا يمكن جعلها ثلاثا كونها بائنة قبل العمل لا إلى عدة  
و بقوله قبل الرجعة لانه بعد ما يقع عمل الطلاق فيتم عدد جعلها بائنة أو ثلاثا أيضا وإذا جعلها بائنة في العدة  
فالعدة من يوم انعقاد الرجعي كذا كره في البرازية أي لا من يوم العمل وقد مناهى أول باب الصريح عن البدائع  
أن معنى جعل الواحد ثلاثا أنه ألحق بها اثنتين لأنه جعل الواحد ثلاثا (تسمية) ذكر الطلاق بالعدد  
فقبل له بعد ما سكتكم فقال ثلاثا وقع ثلاث عدده ما خلا للمحمد ولو لم يسئل وقال بعد ما سكت ثلاثا كان  
سكونه لا يقع مع النفس تمامي ثلاثا لانه مضطاره فلا يعد فاصلا ولا فرادة كفي البرازية وفي الجوهرية قال  
أنت طالق فقبل له بعد ما سكتكم فقال ثلاث عدده ثلاث وفي الحانية ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة فإن  
عدده إذا طلق واحدة ثم قال جعلته ثلاثا نصير ثلاثا اه ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل للمطالق قل بالثلاث فقال  
بالثلاث أنه يقع بالاول لأن العمل فيه أظهر وفي البرازية قال لها أنت طالق واحدة فقالت هرا وقال هرا  
فعلى ما لوى والادلاشي اه وهرا بالفاضية ألف ولا يخالف هذا ما ذهبنا له لم يصره أن يجعله ألفا وأما  
تعرضت تعرضت أيضا فلا وفيما نحن فيه أمر بأن يصير ثلاثا أجاب والجواب يتصمى ما في السؤال كذا يحط  
شيخ مشايكنا السانحاني مات والذي يظهر أن قولها قل بالثلاث أمر بالحق العدد بأول كلامه ولا يلحق  
كأول كلامه بعد سكونه لا طلب نعم لو قال لها أنت طالق فقالت طلقى بالثلاث فقال بالثلاث فانه لا شبهة في  
كونه جعلها وانشاء لانه جواب لطلب والله أعلم (قوله وهو كذا قال) أي هي ثلاث في الاول وثلاث في الثاني كما  
في الحانية والبرازية وعليه فيكون قد ألحق بالعلقة الاولى طائفتين في الاول وطائفة في الثاني (قوله كذا) أي  
أي قبيل عمل طلاق غير المدخول بها ح وقوله فتدكر أشار به إلى البحث السابق هناك مع صاحب البحر  
في مسألة التعاليق وقد علمت ما فيه (قوله الصريح يلحق الصريح) كذا لو قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق  
أو طلقها على مال وقع الثاني بحر فلا فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع به رجعيًا أو بائنًا (قوله ويلحق  
البائن) كذا لو قال لها أنت بائن أو طلقها على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق بحر عن البرازية ثم قال وإذا  
لحق الصريح البائن كان بائنًا لا بالبينونة السابقة عليه تجمع الرجعة كفي الخلاصة وقال أيضا قيد بالصريح  
اللاحق للبائن بكونه حاطبها وأشار إليها بالإشارة تراعى إذا قل كل أمر أهله طالق فانه لا يقع على الجماعة  
الح وسيد كره الشارح في قوله ويستثنى ما في البرازية الخ ويأتي الكلام فيه (قوله بشرط العدة) هذا  
الشرط لا بد منه في جميع ح واللعاق فالاولى تأخيرهما اه ح (قوله الصريح لا يحتاج إلى نية) من  
هنا إلى قوله على المشهور وكان الواجب كره قبل قوله والبائن يلحق الصريح لأن هذا كله من متعلقات الجملة  
الاولى أعني قوله الصريح يلحق الصريح والبائن ولأن المراد بالصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما  
تعرّفه قريبا يعني أن المراد بالصريح هنا حقيقة لا نوع خاص منسب وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الأعم وأما  
الكفاية الرواجع كاعتدادي واستبرئي ردت وأنت واحدة وما ألحق بها فأنما أو اب كانت تلحق البائن في  
ظاهر الرواية بشرط النية لسكها لما وقع به الرجعي كانت في معنى الصريح كفي السدائع أي هي ملحقة  
بالصريح في حكم اللعاق للبائن أفاده في البحر وقال في المنع أن صحة هذه الالفاظ بالأصهار ما معنى قوله أنت  
واحدة أنت طالق طلقه واحدة فيصير الحكم للصريح لكن لا بد من النية ليثبت هذا المصير اه فافاد  
وجه كونهم في حكم الصريح وهو كونه مضمرا في أو اب الإيقاع انما هو به لاجل انفسها لكن ثبوته مضمرا أو قس  
على النية بعد ثبوته بالنية لا يحتاج إلى نية قال ح ولا يرد أنت على علم على الملق به من عدم توقفه على النية  
مع أنه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن اسكونه بائن لما ان عدم توقفه على النية أمر ضروري لا يحسب أصلي وضعه  
اه (قوله بائنًا كان الواقع به أو رجعيًا) يؤيده ما قدمناه في أول فصل الصريح عن البدائع من أن الصريح  
نوعان صريح رجعي وصريح بائن وحيث قد بينا في الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما سئل عن عمل  
طلاق غير المدخول بها من ألفاظ الصريح في الواقع من البائن مثل أنت طالق بائن أو البينة أو ألقس الطلاق أو

كما قال ولو قال إن طلقته  
بائن أو ثلاث ثم طلقها  
رجعيًا لأن الوصف  
يحق الموصوف كذا  
ذكر (الصريح يلحق  
الرجعي) يلحق (البائن)  
طالع العدة (والبائن  
الصريح) الصريح  
يحتاج إلى نية بائنًا كان  
به أو رجعيًا يفتح

بالصريح يلحق الصريح  
ن



الاول كذا لا ينفى في الا ب يدعي الفرق بين الما من ولا يصح احدهما عن الا حراه وعدا غير ما هو  
 به عند الله تعالى من ان المراد بالصرح في الحلة الثانية الصريح الرحي بقوله الا ان يدعي الفرق ما لم قد  
 علمت بمساقرة ما ولا عدم الفرق فانه لا شبهة في الذي هو والله ما اعلم (قوله اذا آمن الح) في عدم  
 لحاق الناس بالناس ومختره ما افاده بقوله بحرف ان تلك بأسرى الح ط قال في الضرر و معنى اذا آمن الح انتم  
 قال لها أنت ما تأمر يا طاعة ثانياً أن يقع الثاني في بيته لانه لا يبلغ ما هو ولا قال ان تد بأسرى الا  
 يسأل ان الوقوع عما هو بلهنا صالح له وهو أسرى بخلاف مرد اليمة هو فيه أن اللفظ الثاني الح ولو تبدل  
 صالح بمعيله الكتاب اطهر ط أقول ويذهب الجش من أصله تعبيرهم بالانكاح وبأنه لا سبب الى عمل ان شاء  
 متى أمكن جعله بحسب ما من الاول لانه صادق بقوله أنت ما تأمر على أن الناس لا يقع الا بالية وقوله هم الناس  
 لا يلحق الناس لا شك ان المراد به الناس المسمى اذ غير المسمى لا يقع في قوله لا ولم يترواوا ان ويذكر  
 الطلاق الاول فاعلم أن قولهم اذا أمكن الح استراجه اذا لم يكره به بركتي أن ما بأسرى لا عما اذا روى  
 به طلاقاً حراً وتدر وأما المسمى فانه لا يلحق بالمرء في تقدمه ولا ينافي بهما ما شئت أو تعوانا مكرراً  
 تأمل (قوله كانت ما تأمر) كذا في بعض النسخ مكرراً وفيها كذا في بعض النسخ مكرراً وهو الا وهو  
 لان المقتضى والتمسك لا يقع في الناس على الدائمة ولا في كذا ط ليس المراد الا ان الح والتمسك لا يقع في  
 صدر أو لا ولا يلوهم أن يلزم كونه في محاسن واحد وهو غير لازم اه (قوله أو أن تلك البقية) في بعض النسخ  
 ما في الثانية أي أنت ما تأمر أنت تلك البقية اه ح وأشار الى أن لا يترط اتحاد المعنيين في مثل ما اذا  
 كتاب الاول باللفظ السكينة البائنة أو الحام أو الطلاق الصريح اذا كان على مال أو موصوفاً بما في  
 المبنية كعلم مساقرة ما بعد كونه الناس باللفظ السكينة البائنة كالحام ووصف ما في البقية قوله  
 باعتبار الأصل كانت حرام بخلاف الكتابات الرعية فاسم في حكم الصريح بل في الناس في بعض (قوله لا  
 يقع) أي وان نرى لمسا في الدرع المسمى ولا يصح كتابات الا في قوله نرى اه ط (قوله لا انما) أي  
 بحمل الح الا ان كان ذلك (قوله بخلاف أنك بأسرى) أي لو أنما أو لان في العدة أن بأسرى وجم  
 لان اللفظ أسرى بخلاف ما كان الا انما من الاول (قوله أو أنت طالق ما تأمر) لان رد ما تأمر طالق  
 وهو صريح ويلحق قوله ما تأمر لعدم البائنة اليه لان الصريح بعد البائنة كذا في شرح المصنف اه  
 وهو إشارة الى ما ذكره في الرفع من الفرق بين هذا وبين قوله لا ما تأمر أنت تلك البقية روى ان اذا  
 أعياناً ما يفي قوله طالق وانه يقع ولو أنه ما تأمر في قوله بغير طلاق وهو غير طلاق فالتأمر في  
 عليه ما تقدمه في باب طلاقه بالمال قول من أن الطلاق متى قد عد أو وصف أو غير ذلك فالقول ع باليد  
 حتى لو قال أنت طالق وماتت قبل قوله ثلاثاً أو ما تأمر لم يقع وهذا ما في ما أطلعوا عليه من العامة الرصد اه  
 أن يحاط بان اعتبار الوقوع بها لا يصح في البينة وقوله ولزوع الناس ما ذكره هو وان لم يوصف  
 ومعنى العامة الوصف كما علمت آه او بقي أشكال آخرون كور مع حوا في الشر (قوله أو قال لو نت) أي  
 بالناس الثاني في نية الكبرى أي الحرمة المانعة وهي التي لا أصل بعدها الا كاحر ورجح آخرون  
 المعتمد كذا في الشر وفيه لا يشع لان العلية المبنية في اللفظ البائنة أو البينة أو البينة أو البينة  
 في انما وصف العامة محيط وهذا صريح في العامة ما ليس في ما تقدمه ما في العامة من المسمى ولا يصح  
 في نية أخرى خلاف ما في النية في البينة كما في الشر أقول وهذا يدل على قطعها على أنه اذا أنما انتم قال في الحدة  
 أنت طالق ثلاثاً يقع الثلاث لان السارية العايدة اذا كانت غير الدائمة فلا في الثلاث لعدم توقيتها في الأصل  
 فلا تثبت اذا صرح بالثلاث أولى وتما فيه ونحوه في البينة (قوله لا تعذر الح) في قوله تعذر الح  
 (قوله ولذا) أي ان تعذر حله على الاستمرار (قوله الا اذا كان الناس معاً الح) في مثل ما اذا كان من وجبه  
 ثم بانها قبل مضي أو بعدة أشهر ثم عشت قبل أن يفر بها وهي في العدة فانه يقع بخلاف الزمر يحرم (قوله قبل

اذا أمكن مع قوله اسرار  
 الاول كتاب ما تأمر ما تأمر  
 أن تلك البقية لا يقع لانه  
 انما هو ضرورة في حله  
 انما تعذر أنتك انما حرمه  
 أو انت طالق ما تأمر أو قال  
 في البينة والكبرى  
 انما صدر له على الاستمرار  
 جعل انما ولد او وقع الما  
 باقال (الا اذا كان الناس معاً الح)  
 (معاً الح) أو (قوله)

السكينة لانه هو الذي ليس ظاهرا في انشاء الطلاق كذا في الفتح وقيل قد يرد قوله الذي لا يلحق اشارة الى ان الباش  
 الوقع أولا اعم من كونه بالخط السكينة أو بالخط الصريح المفيد للبينونة كالطلاق على مال وحيثما يكون  
 المراد بالصريح في الجملة الثانية أعني قولهم والباش يلحق الصريح لا الباش هو الصريح الرجعي فقط دون  
 الصريح الباش وبه ظهر أن ما نقله الشارح أولا عن الفتح من أن الصريح لا يحتاج الى بينة دائما كان الواقع به  
 أو رجعي خاص بالصريح في الجملة الاولى أعني قولهم الصريح يلحق الصريح والباش كدليل عليه كلام الفتح  
 الذي ذكرناه هنا ويدل عليه أيضا ما أوردها ما أطلقوا عليه من تعليلهم عدم لحق الباش بالباش بما كان  
 محل الثاني خبرا عن الاول ولا ينبغي أبدا ذلك شامل ما اذا كان الباش الاول بالخط السكينة أو بالخط الصريح  
 ومهما في السكينة للعلماء كالمشهور الذي هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهرة الرواية حيث قال واداطقتها  
 تطابقه بانه ثم قال لها في حديثها أنت على حرام أو حلية أو برة أو باش أو بنة أو شبه ذلك وهو يريد به  
 الطلاق لم يقع ما يشي لان صدق في قوله هي على حرام وهي مي باش اه أي لانه يمكن جعل الثاني خبرا  
 عن الاول وظاهر قوله طاقها تطابقه بانه ان المراد به الصريح الباش بقوله بمسألة مقابلة له بالخط السكينة  
 تأمل ومما قول الزيلعي أما كون الباش يلحق الصريح فظاهر لان القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء  
 الاستماع اه فهذا صريح في أن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي ادلا بغيره أب بقاء قيد  
 السكينة من كل وجه وبقاء الاستماع لا يكون بعد الصريح الباش ومهما قدمناه من قول المنصوري وان  
 كان الطلاق رجعي لم يلقها السكينة لان ملك النكاح باق فتقييده بالرجعي دليل على أن الصريح الباش  
 لا يلحقه السكينة وكذا نعلم ذلك على ذلك ومنها ما في التاتر حاشية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو  
 خطها بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها على مال ثم طلقها في العدة لا يصح اه فان طريق فرق بين الرجعي  
 والصريح الباش وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لان بعد الثاني فهذا صريح في ما قلناه  
 أيضا أن المراد بالصريح هذا الرجعي فقط والباش الاول ما يشمل الباش الصريح ومنها ما رعا ذكرهما في  
 البحر # الاول ما في القيسية عن الاوزجندى طلقها على ألف فقلت ثم قال في حديثنا أنت باش لا يقع اه  
 والثاني ما في الخلاصة من الجلس السادس من الخلع لو طلقها على مال ثم طلقها في العدة لم يصح اه فهذا أيضا  
 صريح في ما قلناه وبه سبق ما في البحر وقوله في النهر من استشكله الفرعي بناء على فهمه أن المراد بالصريح  
 ما يشمل الصريح الباش قال وقد جمعوا الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان الباش يلحق الصريح  
 فينبغي الوقوع في الفرع الاول وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في البحر ولا تخلص الا بكون المراد بعدم صحة  
 الخلع عدم لزوم المال والدليل عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها على مال بعد الخلع  
 أنه يقع ولا يجب المسال ولا فرق بينهما كما لا يخفى اه أقول وهذا عجيب من مثله أما أولا فلا المراد بالصريح  
 في الجملة الثانية هو الرجعي فقط بخلاف الصريح في الجملة الاولى كدليل عليه ما ذكرناه من تعليلهم وهو وعهم  
 وعليه فلا إشكال في الفرعي أصلا بل هما دليلان على ما قلناه وأما ثانيا فلا ما ذكرناه من الخلع بغيره جدا  
 بل الخلع ما قلناه وأما ثالثا فلان دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كما لا يخفى في غاية الخلقاء للفرق  
 الواضح بينهما لانه اذا طلقها على مال بعد الخلع انما لا يجب المسال لان اعطاء المال لتحصيل الخلاص المنجز وانه  
 حاصل كما قدمنا بيانه أما اذا طلقها على مال قبل الخلع فلا وجه لسقوط المسال لان الطلاق بدونه لا يحصل  
 الخلاص المنجز بل يتوقف على انقضاء العدة فقد حصل بالمسألة وهو المطلوب به ولا يبطل بالاطاع العارض  
 بعدم بدو تحقق المطالبة بل يعمل الخلع نفسه لان الخلاص المنجز حاصل قبله فلا يفسده هذا ما ظهر لي في  
 تقرير هذا المقام الذي زلت فيه أقدم الادعاء \* فاعلمه فانه من جملة ما انتقص به هذا الكتاب  
 \* يقولون انك الوهاب \* ثم رأيت في السطور أنني الحق بيقول صدر الشرع بماتصه وأيضاً قولهم والباش  
 الغير الصريح يلحق الصريح \* بل في أن لا يكون على ما قلناه لا يلحق الصريح الباش لا احتمال السكينة به عن





اتحاد المنجز (سند كذا) ح شتر زائدية ونحوها الثاني خبر قيد بل لوعاقلة قبل وقوع المعاني الاول فكذلك  
 كذا كره أيضا (قوله ناو يا) لانه كناية فلا بد له من نية (قوله لانه لا يصلح اخبارا) أي لان التعليق قبل فلا  
 يصح اخبارا عنه وكذا الاصطلاح وأعاد التعليق وان علم من قوله سابقا لوقوع المعاني اطول النص فافهم  
 (قوله ومثله المضاف) الاولى ومثاله المضاف لان الماثلة في الحكم هي من قوله سابقة أو معاصرة  
 (قوله وفي المنجز الح) مراده من العقل الاستدلال على قوله ناو يا ح (قوله في فقر للنية) أي أو الما كره  
 (قوله ولو قال ان دخلت) بيان لما اذا كانا معا في كافي المنجز (قوله ثم دخلت وياست) أشار بالعطف بشئ  
 الى أنه لا بد من كون التعليق الثاني قبل وجود شرط الاول لان الاول دخلت وياست ثم قال ان قلت زيدا  
 فكلمته لا يقع لان الاول لما وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار منجزا والمعلق لا يلحق الا اذا كان التعليق  
 قبل اتحاد المنجز فكلمته من كلام المتكلم لان قوله ناو يا فادأنت بياض صادق بشئ بينوني أولا فيصلح كون  
 الثاني خبرا عن الاول وبسبب ما قيل ان كلامه شامل لكون التعليق الثاني بعد وجود شرط الاول أو  
 قبله وكذا سبب قول هذا القائل ان تعدد خبره عن الاخبار عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان  
 التعليق أو الاضافة قبل المنجز أو بعده يعني عدم الفرق وان اتفقت كلمتهم على اشتراط كونه قبل اتحاد  
 المنجز اه اذ لا يخفى ان لتعاني بعد اتحاد المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو بينونة الثانية خبرا عن المنجز  
 الثابت أولا بخلاف ما له فالوجه ما قالوه دون ما قاله قد ر (قوله ثم قلت) فلو عكست أي بان كلمته أولا  
 دخلت فاما ناهي أب الحكم كذلك لوجود العسلة لان كلامه تعليقية لا يصلح اخبارا عن الآخر لعدم كون  
 طالق عند كل من التعليقين اه ح (قوله وفي البراءة الح) لا فرق بينه وبين ما في الخبرية الا في اللفظ الا ان  
 والحرام وفي افادة أنه يقع بأجمها سبق من قوله فاعمل أحد هما أو هاتين (قوله ثم يدان قبله) أي بقوله  
 وكذا لو فزع الثاني أراد بالثاني الآخر لا ترتيب بدليل قوله أحدهما ح (قوله ثم يدان قبله) أي بقوله  
 في المتكلم قبل المنجز الثاني (قوله لم يصح) لانه يمكن به خبرا عن الاول المنجز كما قلنا (قوله ويستثنى الح) أي  
 من قولهم الصريح لحق الباش وأنت خبر بانه اعلم يقع الطلاق في هاتين الصورتين لعدم تبادل اللفظ المراد  
 معتدة الباش حتى لو لم يدكرها المرأة وقع قال في النهر وفي المصوري شرح المسعودي المتعلقة بالحق  
 صريح المعلق اذا كانت في العدة اه ح وحاصله أنه عدم الوقوع لكونها ليست من أمه من كل وجه بل  
 تسمى متعلقة بمبانيه وان كان أثر السكاح وهو الـ مدة ما يباح حتى ينفقها الصريح اذا أضافه اليها خطاب أو  
 اشارة وكذا لو نواها بالطلاق كما صرح به في كافي الحاكم ومثله في الدعوى حيث قال كل امرأه الى لا تدخل  
 المبانة بالخلع والايلاء الآن بعينها أي بعدم عدم النية صاوت في حكم الأجنبية فلا تسمى امرأته ولذا قال في  
 حاوي الزايدة قال لامرأته أنت طالق واحد ثم قال ان كنت امرأته فانت طالق ثلاثا ان كان الطلاق  
 الاول باثما لا يقع الثاني وان كان جعليا يقع الثاني اه لكن يشكك على هذا ما في تعليق الضرر من المخطأ  
 لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانصت عدتها وحجبت بعت وكذا لو قال ان قلت امرأتي  
 فبعدي حتى يفرقها بعد البيونة لان الاضافة لا تعني يف لا لا تعيد اه أي لتعيين ذات المخالف علمه لا بقيد  
 كونها امرأته فاذا كان لفظا المرأة شاملا لها بعد البيونة وانقضت العدة في حال بقاء العدة كافي مستاتما  
 بالاولى وقد يجاب بان المتكلم في المعاني حالة التعاليق لا حالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت امرأته  
 من كل وجه ولذا وقع الباش المعلق قبل وجود الباش المنجز كما سبق وسند كذا تحقيق المسئلة ان شاء الله تعالى في  
 التعليق عند قوله وزوال اللبس لا يسلط العيني (قوله ويصط الكلي) بضم الباء وكسر هاء والمراد بالكل صور  
 الحاق والاستثنى منها ط (قوله ما قيل) البيت الاول للوالد شيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهباني كافي  
 النج والبيت الثاني اصحاب النهر ح (قوله كذا أس) أي أسخ كلامه من وقوع الصريح والباش بعس  
 الصريح والباش س ولا يلحق بما في قوله كلام من الإجماع فهو ثابت وفي كثير من نسخ النهر سخط فاعيد كان

اتباعه (المخبر السابق)  
 كقولهم ان دخلت الدار فانت  
 بائن او يا ثم ابا نهما دخلت  
 وبانت يا اخرى لانه لا يصلح  
 ان يسمرا ومثله المضاف  
 كانت بائن فداثم ابا نهما  
 جاءه العمد يقع اخرى وفي  
 البحر عن الوهبانية انت بائن  
 نهاية معلقا كان او مبحرا  
 فيلحق بالريسة ولو قال ان  
 دخلت الدار فانت بائن ثم  
 قال ان كنت زيدا فانت بائن ثم  
 دخلت وبانت ثم كنت يقع  
 اخرى ذخيرة وفي البرازية  
 ان فعلت كذا فسل الله  
 علي حرام ثم قال كذلك  
 لامر آخر فعمل أحدهما  
 بأمر وكذا الوعد الثاني على  
 الاشياء فليحفظ قيد بالقبولية  
 لانه لو انهما اولاهم اوصاف  
 الباش او عاقسه لم يصح  
 كتحجيره بالفتح ويستثنى  
 ما في البرازية كل امرأته  
 طلاق لم يقع على الجماعة ولو  
 قال ان فعلت كذا فامرأته  
 كذا لم يقع على متعددة الباش  
 ويضبط السك ماقبل  
 كلا آخر

مطالب الحكومة والمجانة  
التي هي من كل وجه





لا فسخ لكن تعليل له بأنهم أحرمه مؤبدية بسخ ما قاله لكن يبقى في ما به انتما حرمته مؤبدية مادام أنها لا تعاد  
 فاذا خرجا عن أهلية العان أو أحدهما له أن ينكحها وكذا لو أكرهت نفسها وحدها أو ينكحها دامل  
 (قوله على نحو ما بينا) أي من قوله الصريح يلحق الصريح الح ح (قوله انما يلحق الطلاق المعتدلة الطلاق  
 الح) اعترضه في أول طلاق الفسخ بأنه غير حاصل إلا بعد عدة قد تتحقق بوب الطلاق والوطء كل واحد من الفسخ  
 بغيره بعد جرد الخلو إلا أن تعاد بأن الح لو لم تلحق بالوطء ثم قضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق  
 مع أنه منقوض بما إذا أسلم أحدهما أو أبت عن الإسلام فإنه يقع طلاقه عليه ما مع أن المهرقة فيها فسخ وبما  
 إذا ارتد أحدهما فإنه يقع طلاقه مع أن الفرقة برودة فسخه إلا فلا يبرئ ويوسف وكذا بردت الجسما اه وهذا  
 المقض واردة أيضا على عبارة المتن كما قدمناه وصار الحاصل أن الطلاق يلحق في عدة فرقته عن طلاق أو إنا أو ردة  
 بدون لحاق بدار الحريم ونظم ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق \* أو الإبا أو ردة بلا لحاق

وهو أحسن من قول المقدسي

في عدة من الطلاق يلحق \* أو ردة أو بالإبا بطرف

(قوله أما المعتدلة للوطء ولا يلحقها) والله لو طلقها بائنا أو خالها ثم رجع مضى حيصة من عدة ثلثا ووطئها  
 عالميا بالحرمة فلمها عدة ثانية وتداخلت إذا حضت الثالثة وهي من ماولزها حيضتان أيضا كمال الثانية  
 ولو طلقها في الحيضتين الأخيرتين لا يقع لانها عدة ووطء لا طلاق أفاده في الذخيرة (قوله ثم رقم) أي رجع عا ربا  
 إلى كتاب آخر لأن مادته كرسوف اصطلاحها من مرضم إلى أسماء الكتب (قوله ان نوى طلق) لعل  
 وجهه أن قوله زوجتك امرأتى ولأنه يحتمل أن يكون على تقدير ان صح تزويجها منك أو تقدير لانها طالق  
 منى فاذا نوى الطلاق تعين الشافعي فعلق (قوله تقع واحدة بلاية) لان تزويجها من غير ان تقام نوى الثلاث  
 فثلاث نوازيه ويحالف ما في شرح الجامع الصريح لقاضيه ان ولو قال اذهى فترجى وقال لم أفو الطلاق  
 لا يقع شيء لان معناه ان أمكن اه الان يلحق بين الواو والفاء وهو بعينه ما يحرم على ان تزوج  
 كناية مثل اذهى ويحتاج الى التبيين أن صار قرينة على ارادة الطلاق باذهى مع انه قد كور بعده  
 والقرينة لا بد أن تتقدم كما علم مما في اعتد في ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والفاء  
 ويؤيده ما في الذخيرة اذهى وتزوج لا يقع إلا بالنيسة وان نوى وهي واحدة بائية وان نوى الثلاث ثلاث  
 (قوله واقلمى) في الباب دافع قال محمد قال لها أفلمى بريد الطلاق يقع لانه معنى اذهى تقول العرب أفلم  
 بغير أي ذهب بحسب ويحتمل اطفرى بمرادك يقال أفلم الرجل اذا طفر بمراده بجر (قوله وأنت على  
 كالمية) أي يقع ان نوى والمراد التشبيه بما هو محرم العيب كالجر والحزير والمية فالحكم فيه كالحكم في  
 أنت على حرام بخلاف ما لو قال أنت على كمناع فلان لا يقع وان نوى أفاده في الذخيرة أي لا رمتاع ولا  
 ليس محرم العين وبوجهه كانت على حرام مبنى على منذهب المتقدمين من توقف الوقوع به على المية (قوله لانه  
 تشبيه بالسرعة) الأولى في السرعة كأنه قال أنت حرام سريعا كسرعة المساء في حريمه وقد مر أن أنت حرام  
 مطلق بالصريح فلا يحتاج الى مية فلعن هذا مبنى على غير المفتي به ط قلت وهو المتعين (قوله ما لم يقل خذى  
 أي طريق شئت) أي فان نوى يقع ثلاث في رواية أسد من محمد وقال ابن سلام أخاف أن يقع ثلاث المعاني  
 كلام الناس كأنه يريد أن من اد التماس بعينه أساسا في الطرق الأربع والألفاظ اعلم على الأمر بساؤل  
 أحد هؤلاء الأربعة أن تقع واحدة بائية فسخ والله سبحانه أعلم

(باب نفو يطين الطلاق)

أي نفو يطين الطلاق أي نفو يطين الطلاق أي نفو يطين الطلاق أي نفو يطين الطلاق أي نفو يطين الطلاق  
 أي نفو يطين الطلاق أي نفو يطين الطلاق أي نفو يطين الطلاق أي نفو يطين الطلاق

على نحو ما بينا \* (فروع)  
 انما يلحق الطلاق المعتدلة  
 الطلاق أما المعتدلة للوطء  
 فلا يلحقها خلاصة وفي القنية  
 فروع امرأته من غير علم  
 يكن طلاق ثم رجع ان نوى  
 طلاق اذهى وتزوجي تقع  
 واحدة بلاية اذهى الى  
 وجهه يقع ان نوى خلاصة  
 وكذا اذهى عسى وأفلمى  
 وفسخت السكاح وأنت  
 على كالمية أو كلم الحزير  
 أو حرام كالمية لانه تشبيه  
 بالسرعة ولا يقع بأربعة  
 طرق عاين مفتوحة وان  
 نوى ما لم يقل خذى أي  
 طريق شئت

(باب نفو يطين الطلاق)  
 ما ذكر ما وقع به بنفسه  
 بتوحيه ذكر ما وقع به غيره  
 بأذنه



[illegible]

كافي الجبر والامر ان لا يدل على الاعراض واثر الخلاف يظهر فيما لو قامت استسداء الشهور كجاءت ولو  
اقامها أو جازها بطل كجاءت انكم امس المددرة الى اختيارها بنفسها فعدم ذلك دليل الاعراض (قوله لتبدل  
مجانسة حقيقة) افاد ان القيام بخلافه الجالس حقيقة وهو خلاف ما في اصباح الاصلاح فانه قال ان الجالس  
وان لم تبدل بغيره القيام الا ان الجالس يبطل به لانه يدل على الاعراض وهو اظهر من كلام صاحب الهداية  
وفي النيبين المجلس يتبدل تارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر وتارة سكتا بالاختلاف في عمل آخر اه ط قلسو كان  
الشارح حل القيام على التحويل فانه يقال فام من مجانبه اذا تحول بعد الاجراء القيام من فهو لما علمت من ان  
بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (قوله مما يدل على الاعراض) فيسده لانه لو خيرها فلبست ثوبا أو  
شرب لا يبطل اختيارها لان البسر قد يكون لشهود او العطش قد يكون شربا يمنع من التأمل ودخل  
في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التخيير المطلق اما الموقوت بشئ مثلا فلا يبطل بذلك مادام الوقت باقيا  
كما مر اه في الجبر واتي تمام الكلام فيما يكون امرا او مالا يكون (قوله فوقف على قبولها في  
المجلس) اراد بالقبول الجواب والصبر في توقفه على التطبيق المفهوم من قوله فاهما ان نطاق الاعلى  
التمكين لما صرحوا به من ان هذا التاميم يتم بالمالك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها تطلق به  
التفويض وهو بعد تمام التاميم كما أوضحه في الفتح والامر و به علم ان هذا التاميم لا يتوقف تمامه على  
القبول ولا على الجواب في المجلس لان الجواب أي التاميم يستدعيه وانما المتوقف على الجواب هو صحة  
التطبيق فاهم (قوله فلم يصح رجوعه) تفرع على كونه ليس توكيلا فان الوكالة غير لازمة ولو كان توكيلا  
اصح عزلها قال في الجبر عن جامع الفصولين ان في الطلاق الهاتيل هو وكالة ذلك عزلها والاصح انه  
لا عليه اه امكن اذا كان توكيلا لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كافي المراسم قال لا تقتضيه بالهاتيل فانما تعليل  
وبصح الرجوع اه وعمل له في الخصم بقاءه بمعنى الميم اذ هو تعليق الطلاق بتعليقها نفسها واعترضه في  
الفتح بان هذا يجري في سائر الوكالات لتعميمه معنى اذ ابعثه بعد اخرته مع ان الرجوع عنها صحيح وانما العلة  
هي كونه توكيلا يتم بالمالك وحده لا قبول وعمامة في الامر فاهم (قوله حتى لو خيرها الخ) تفرع ثان على  
عدم كونه توكيلا بل هو توكيل فان علة الخس وهو قول محمد كونها بائنة عنه وهو مجموع كافي الفتح عن  
الزبادات اصحاب الحديث أي لكونها صارت مالكة وعلمه ولو وكل رجلا بطلاقها بغير كفايتها في الاعراض  
ان شاء الله تعالى عمدة كرام بحث فيه بفصل مأموره (قوله وأخواته) الاولى واختيمه وهو ما انتسارى  
وامر له بذلك واعلم ان ما ذكره المصنف هذا الى قوله وحلوس القاطعة سيد كره ايضا في فصل المشقة (قوله فاد  
يتقيد بالمجلس) اما في حق ومضى ما قلنا من العموم الاوقات وسكانه قال في أي وقت شئت فلا يتقيد بمجلس  
واما في اذا اذا ما فاهم ما وقع سواء عمده او امانه فبسته عملا لان الشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر  
سار بيدها لا يخرج بالشك ح من المص (قوله اسام) أي من أنه ليس توكيلا بل او صرح بتوكيلها بطلاقها  
يكون توكيلا لا توكيلا كافي الجبر عن الفصولين (قوله او قوله لاجنبي طاق امرأتى) قيد بالطلاق لانه لو قال  
امر امرأتى ببدل يقتصر على المجلس ولا على الرجوع على الاصح بغيره من الخلاصة في فصل المشقة ولو جمع  
له بين الامر بالبدل والامر بالتطبيق فله تفصيل مذكو رهنا (قوله فيصح رجوعه) زاد الشارح العساء  
لشكون في جواب اما التي زاده قابل (قوله لانه توكيل محض) أي بخلافه طلق نذر ان لانعامه انفسها  
وكاتب توكيلا لا توكيلا بغير (قوله كان توكيلا كافي مقها) لانعامه انفسها او قوله توكيل لا في حق صحتها  
لانعامه انفسها في اختيارها وانما امر انه ليس من عموم الجواز ولا من استعمالات المشقة في معنيه لان حقيقة قوله  
تلك في حقه وهي الامر بالتطبيق وان استعملت لغيره باختياره فبسته كافي كافي قال لا يخرج طاق  
امرأتى وامرأتى فانه توكيل واصل فاهم (قوله فيصير توكيلا) فلا ذلك الى رجوع لانه فوض الامر الى رأييه  
واما الله هو الذي يصرفه في مشقة والى توكيلها لكونها بالهاتيل من شاء ولم يشأ اه من المص (قوله

لتبدل مجانبه حقيقة (أو)  
سكتا بأن (تعمل ما يقامه)  
مما يدل على الاعراض لانه  
تعليل في توقفه على قبولها  
في المجلس لا توكيل فلم يصح  
رجوعه حتى لو خيرها ثم  
علم ان لا يطابقها فطالقت  
لم يحدث في الاصح (لا تطابق  
(بعدم) أي المجلس (الا اذا  
زاد) على قوله طاق نفسان  
وأخواته (مضى شئت أو متى  
ما شئت أو اذا شئت أو اذا  
ما شئت) ولا يتقيد بالمجلس  
(ولم يصح رجوعه) لما مر  
(و) أماني (طابق صرتان  
أو) قوله لاجنبي (طاق  
امرأتى) (فيصح رجوعه)  
هذه (ولم يتقيد بالمجلس) لانه  
توكيل شخص وفي طاق  
نفسان وضرتان كان توكيلا  
في حقه وان توكيلا في حق صحتها  
بغيره (الا اذا عاقبه  
بالمشقة) فيصير توكيلا









(الاصح) انفق اسمه بالسائر  
 ولا تلك بار (أمسك) يري  
 في تلك سنة أوامه ارمي  
 قماره فانه تاردها بها  
 طامس (م) لهو كنه  
 اليها بالسر والفسيد  
 الذي واد اقرت بالصرين  
 صار دعبا كملك وتكون  
 ومهايا ارمي لاله بالناهي  
 في ان ارمي طامس  
 نائمة باله جعل أسرها لها  
 لو لم تصل بهتني اليك دعاي  
 هذه لانه شئت فلم تزل  
 طامس كل نائمة لاب اسنة  
 البه الا في لم تكن في رهي  
 الاص (م) قال  
 لرحل ليرام ان لم تتر  
 بالم ليرها لاله ارمها  
 بال اوله رارده قال لها  
 ارمي طامس  
 وانه تاردها بها  
 وانه رده وقح نائم قال  
 ارمي اليوم وعدا ارمي  
 دار وانه ارمي سا ارمي  
 قال ارمي الي يوم ارمي  
 أمسك بها ارمي رالهم  
 يرمي في شيهما واث قال  
 يوما ارمي ران ارمي  
 اليه ارمي ران ارمي  
 تمام ثلاثين يوما وانه  
 ارمي ران ارمي ران  
 اليه لاله اوله وانه  
 يرمي المائة بالاص ارمي  
 بل يرمي الوقت بالاص اوله  
 (باب الاص)

[illegible]

附 (باب الاسماء)

الأعيان في الحال واليد يعني التصرف فيهم بن المصداق والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة التي بعد

بواو أو فاء أو ثم وفي شرح التلخيص للفارسي أنه في العطف يتم أو اختارت نفسها قبل تكلم الروح بالثانية وهي  
 دير مدخول به بآيات بالاولى ولم يقع بعير هاشمي بحر (قوله بلانية) كذا في السكر والهرابة والصدر الشهيد  
 والعتابي ووجه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير  
 والتعدد أي التكرار أو خاص بالطلاق فالحق عن ذكر النفس والنيسة لم يكن قال في غاية البيان ان المصريح به  
 في الجامع الكبير اشتراط النيسة وهو الظاهر اهـ وذهب اليه قاضي خزان وأبو المعين النسي في وجه الفتح  
 بأن تكرار الامر بالاختيار لا يصير طاهرا في الطلاق لجواز أن يراد منه ما يرى في المسأل أو اختار في المسكن  
 قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلانية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الامر الاسم أو الحاصل أن  
 المعتبر زوايا ودراية اشتراط النية دون النفس اهـ أقول والذي مال اليه العلامة قاسم والمقدسي هو الاول  
 وقول البحر باشتراط النية دون النفس فيه نظر لان من قال بعدم اشتراط النية بناء على أن التكرار لا يسل  
 ارادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا بدلالة التكرار كما هو صريح عبارة التلخيص المسارة وصرح  
 ما مر أيضا من عدم التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باشتراط النية لم يجعل التكرار دليلا على ارادة  
 الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المار ومثله في شرح الزيارات لقاضي خزان فثبت لم يكن التكرار دليلا على  
 ارادة الطلاق بقي لفظ الاحتياط بالامتناع وبمقدم الاجماع على اشتراطه فلزم من القول باشتراط النية اشتراط  
 ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالية قاضي الفتح حيث قال والايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر  
 على ورود النص ولو لا هذا لما كان الاكتفاء بالنية في القدرية الحالية دون المقابلة لوى الروح وقوع  
 الطلاق وتصادق عليه لستكم باطل اهـ فم حيث كان الاختلاف المسارعا هو في الوقوع قضاء يعني أن  
 يقال ان ذكر الروح النفس مع التكرار لا يشترط معه النية انما فالمسألة من أن ينسب الاختلاف هو أن  
 التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أولا فاداد وجد التصريح بذكر النفس  
 ثم ثبت الدلالة على ارادة الطلاق ولا يبقى محل للخلاف في اشتراط النية قضاء لان ذكر النفس يكفيه في دعواه  
 أنه لم يوافق في كليات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنية فتعين كون  
 الخلاف المار في أنه هل يشترط النية في صورة التكرار أو لا تشترط له ما دللنا به كذا في كذا في كذا  
 مقامها هذا ما ظهر لي في هذا المقام فتدبره فإنه مقرر ومن هنا ظهر لك أنه لا تنافي بين قوله هما بالنية وقوله في  
 أول الباب يوصي الطلاق لان ما ذكرناه من اشتراط النية انما هو فيما اذا لم تذكر النفس ونحوها من  
 الله سبحانه في كلام الروح وانما ذكر في كلام المرأة فتشترط النية انتم على اليدوية كما قدمناه سابقا  
 الفتح وقدمنا أن العصب والذاكر يقوم مقام النية في القضاء أما اذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا  
 حاجة الى النية في القضاء لوجود ما يخص باليدوية وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس بمعنى من الية أولا  
 ديمه الخلاف الذي سمعنا وأما اذا لم تذكر النفس أو نحوها في كلامه ولا في كلامها لا يقع أصلا وإن لوى كما  
 مر (قوله ثلاثا) لوجود في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلانية وهو الذي في المنع وهو الاستسلاف فادته أن  
 الثلاثة لا تشترط بها النية أيضا (قوله في اختارت الاولى) فيدعيه لان في قولها اختارت أو اختارت اختيرة يقع  
 ثلاثا اتفاقا وكذا اختارت مرة أو مرة أو دفعة أو بدفعة أو واحدة أو اختيرة واحدة تقع الثلاث في قولهم  
 بحر (قوله الى آخره) أي أو الوسطى أو الأخيرة والمراد منها قالت اختارت الاولى أو قالت اختارت الوسطى  
 أو قالت الأخيرة ويحتمل كون المراد أنهم إذا ذكرت الثلاثة مع العطف بأو (قوله وأقره الشيخ على المقدسي)  
 فيه أن المقدسي في شرحه على تعليل التكرار انما حكى القولين ثم ذكر توجيه قولهما وأقره به بنو جيه قول الامام  
 (قوله فقد فاد الخ) فيه أن قول الامام مشي عليه أصحاب المتون وأخذه ليل في الهداية فيمكن هو المرجح عنده  
 على عامته وأما في الفتح وقاسم في توجيهه ودفع ما رده عليه وتبعه في البحر والنهر فكان هو المعتمد لا هو  
 القول بالذي في روح الادب انما ضاعفنا ما جازي المقدسي (قوله في جواب التفسير المذكور) أي التكرار ثلاثا

اختيار أو اختارت الاولى  
 أو الوسطى أو الأخيرة يقع  
 بلانية من الزوج لادالة  
 التكرار (ثلاثا) وقال  
 يقع في اختارت الاولى الى  
 آخر واحدة باثنتي واختاره  
 الفتح في بحر وأقره الشيخ  
 على المقدسي وفي المساوي  
 المقدسي وبه تأخذ انتهى  
 فقه فاداد ان قولهما هو  
 المفسر به لان قولهم وبه  
 تأخذ من اللفظ المعلم بها  
 على الاثنتي كذا بخط الشرف  
 العزى محشى الاشياء (ولو  
 قالت) في جواب التفسير  
 المذكر (طلعت نفسي  
 أو اختارت نفسي تطليقة)  
 أو اختارت الطلاق الاولى  
 (بأش واحدة)

٣ (قول المصنف أو اختارت  
 الاولى أو الوسطى الخ) قال  
 أبو حنيفة لانهم لم يكتفوا  
 دفعة بدون ترتيب مسلم  
 تفهق الاولى مثلا فيلغو  
 ذكر الاولى والوسطى مثلا  
 ويبنى قولها اختارت وهي  
 لو اتممت عليه يقع الثلاث  
 وقال الطرافان يقع واحدة  
 لان قولها الاولى مثلا  
 متضمن للمردية والوسطى  
 بالاولية فكأنها قالت  
 اختارت واحدة سابقة  
 وحيث لا تحق الوسطى  
 ياتى في قولها واحدة  
 فتقع









في اليوم الح) المراد باليوم والعد) المسبب في التواريخ لا في الأوقات (قوله) في اليوم الأول والثاني (قوله)  
 ولها أن تختار نفسها في العدد) أي فقدرت مع أن من المخرج (قوله) من الأمام) ومنه ما في المتن  
 وقال أبو يوسف سحر الأسير من يد هاهنا في الشهر وكان في الدائع أنه يوم كذا خلاف على المتن  
 أي أنه يخرج الأمر في الشهر كذا عند جلاله أي يومه وكذا في التواريخ كذا وقال أبو يوسف (قوله) ما  
 متى ذكر الوقت) أي كأمرك بذكر اليوم وعدا أو إلى رأس الشهر معه بهر ما قلنا في التعليق لا يراد بالرد  
 والأمر أن يدكر الوقت كأمرك بذكر اليوم وعدا أو إلى رأس الشهر معه بهر ما قلنا في التعليق لا يراد بالرد  
 الأول أن القول هما بمعنى اختيارها أحد الأمرين بنفسها أو زوجها إذا كانت اختارت زوجها أو غيرها  
 فلا تملك الرد بعده باعتبارها بنفسها فلا يرد في سبب من اعتد في التعليق والتمسك بالثاني ما أورد  
 من أن هذا النوع لا يرد في التناقض بين ما في المتن وما في الرواية لأننا به نحكي أن يدكر الأمر في العدد  
 إذا اختارت زوجها اليوم في أمرك بذكر اليوم وعدا مع أنه خلاف ما نحن عليه من أن يدكر الأمر في العدد  
 وقصد الشارع نفي التناقض لا دفعه أقوا وأما ما في المتن من أن الأمر في سبب من اعتد في التعليق لا يراد  
 كقوله ما عن الهداية وفي البدائع ولو قال أمرك بذكر اليوم وعدا فهو على ما في المتن لا في المتن  
 به ولو لم يكن أيضا فقال في المتن ذلك اليوم وعدا لو ردت الأمر في اليوم في العدد في السلم الصحيح لا في  
 وعليه العتوى اه وقد علمت من سبب من سبب كذا في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد  
 خلافا لأبي يوسف فاهم (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 ح وأراد الشارع ما في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 بهذا ثم طالعها ثانيا من يها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد  
 التوفيق بين المتن والثاني على التعليق قال في المتن وأما ما في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد  
 (قوله) لكن في المتن) اه قد علمت من سبب من سبب كذا في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد  
 فأمرك بذكر ذلك ثم طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 الرواية فهذا من سبب من سبب كذا في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 الرواية وأن طاهر الرواية لا يملك طالعها ثانيا في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 التي لا يملكها والتمسك به من سبب من سبب كذا في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 وقد علمت من سبب من سبب كذا في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 ثم طالعها ثانيا على الخيار وكذا الأمر باليدول في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 العدد أو بعد هذا الأمر خلاف ما إذا كان الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 لو قال اختار أي إذا شاء أو أمرك بذكر ذلك ثم طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 حقيقة تعليق ما شاء عند أي يوم لا قال الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 المتن ولو كان قامت بنفس الاختيار به معنى التعليق في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 وما في معنى التعليق ظاهر لا يعني على من عند التوفيق في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 عليه اه والظاهر أنه أراد بالبدن من سبب من سبب كذا في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 المبالغة في المبالغة لا بعد هذا على أن التفسير غير أنه التعليق في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 السر نفسي فاهم (قوله) ح) اه قد علمت من سبب من سبب كذا في المتن من أن الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 أطلق نفسي كلما يريد أو على أن طالق قال الروح قامت أمالو بدأ الروح لا تعليق ولا بد الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)  
 في الجبر عن الخلاصة والبنائية (قوله) لم تسمع) أي لعدم حصول ثمرته (قوله) يحكم الأمر) الماء  
 للشيء لأن حكم الشيء ثمرته وأثره بالترتيب عليه وحكم الأمر في العدد لا في العدد (قوله) في لو طالعها ثانيا (الح) في رواية لنا في لو طالعها ثانيا (الح)

[illegible]

ليس لها أن تختار ممره أخرى لأن اللطيف يقتضي الوقت لا التكرار ذكر ذلك في بحث الوقت كالיום والشهر  
فإذا كان تأييد في وقتين دلها أن تختار في كل واحد منهما ممره فقط ويدل عليه ما ذكره قرير من الدائع  
أيضا فافهم (قوله وأبى رده الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها من  
وجهين أحدهما أن لها أن تباقي نفسها ليلا والثاني لو ردت الأمر اليوم لم تكن في العدو به علم أن العطف  
بالواو أحسن منه بالفاء فافهم (قوله لم يبق في العدو) قال في الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة  
له أن تختار لنفسها ممر لا ممر لا تملك رد الأمر كما لا تملك رد الإيقاع اهـ (قوله لأنه تفويض واحد) لأنه لم  
يفصل بينهما يوم آخر وكان جمع حرف الجمع في التأييد الواحد وهو قوله أمرك بيدك يومين وفيه يدل  
الليالي المتوسطة استعمالها ليعرف ما يعرف (قوله ففهم أمران) قال في البدائع حتى لو اختارت زوجها  
اليوم أو ردت الأمر فهي على خيارها عدل لأنه لا كرر للفظ وقد تعدد التفويض فرد أحدهما لا يكون  
ردا لا آخر ولو اختارت نفسها في اليوم الأول وطالقت ثم تزوجها قبل العدة فاردت أن تختار نفسها فلها ذلك  
وتطلق أخرى لأنه ما ملكها بكل واحد من التفويضين مطلقا فالإيقاع بأحدهما الإيقاع بالآخر اهـ  
وهذا دليل على ما ذكرناه في المسئلة الأولى من أن لها أن تباقي في كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يدكر خلافا)  
أي لم يدكر في الحامية خلافا في كونها أمرا من صفات الهداية من تخصيص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس  
لأثبت الخلاف وإنما هو لانه طرح الفرع المذكور كذا في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لأنه أثبت لها الأمر  
في يوم مفرد والثابت في اليوم الذي يليه أمر آخر فخرج (قوله طاهر مامر) أي من قوله فابردت الأمر في يومها  
بطول الأمر في ذلك اليوم وإنما قال طاهر لاستعمال أن يراد برد الأمر اختيارها زوجها وحدها لا قولها ردت  
وستسمع التفصيل فيه حـ (قوله سكن في العمادية الخ) فيه اختصار ما كان عليه أن يقول وفي الخبر أنه  
لا يرتد وفق في العمادية الخ وبما دللنا أن الحكم بصدقه ما اقتضى ما في الخبر من أنه لو جعل أمرها  
بيدها أو بدأ بجني ثم ردت الأمر أو رده الأجنبي لا يصح لأن هذا التعليل شيء لازم في المسئلة مسروية  
عن أصحابنا رحمهم الله تعالى اهـ قال العماد في رد قوله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض لا بد قوله  
نظيره الإقرار بأن من أقر بالنسب نفي صدقه المقر له ثم رد إقراره لا يصح الرد اهـ وهذا التوفيق  
شرح الهداية واختار المحقق ابن الهمام في الفتح توفيقا آخر وهو أن المراد بقوله فابردت الأمر في يومها  
بطل هو اختيارها زوجها وسبها اليوم وحقيقتها أنه ما ملكها والمراد بما في الخبر أن يقول ردت اهـ واليسه  
يرشد قول الهداية لأنم إذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في غير ذلك إذا اختارت زوجها وسبها رد الأمر  
ووفق في جامع المصولين بأنه يحتمل أن يكون في التعليل رواية لا لأنه تأييد من وجهه فيصير رده قبل قبوله  
نظرا إلى التعليل ولا يصح نظرا إلى التعليل لا قبله ولا بعده رواية جهة الرد نظرا إلى التعليل وساده نظر التعليل  
اهـ واستظهره في البحر وأيده بأنه في الهداية نقل رواية عن أبي حنيفة بأن لا تملك رد الأمر كما لا تملك رد  
الإيقاع وقال لا حاجة إلى ما سلكه ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك على ما قاله العماد في  
الشارحون أن قولها بعد القبول ورددت أمرها مبطّل لخيارها وتابعه على هذا الإيراد المقتضى فقال  
وهو بدعي يجب إثباته بما يدل على الإعراض والرد كالأكل والشرب ولم يطلوه بصرح الرد اهـ أقول  
هـ في رد فروع بأن الكلام في الوقت وقد مر خطو ابائه لا يبطّل بالقياس عن المجلس والأكل والشرب مام  
بعض الوقت بحسب المطلق عن الوقت كما مر (قوله قبل قبوله) مفسر مضاف بفعله أي قول المرأة  
التفويض (قوله كذا براه) أي عن الذين فانه بعد ثبوته لا يتوقف على القول ويرتد بالرد لما فيه من معنى  
الإبصار والتمثيل فتجـ (قوله وأنه في التعليل) عطف على قوله أنه يرتد بدها أي وطاهر مامر أيضا أنه في  
التعليل مثل أمرك بيدك يومين وقد لا يبق في العدو فيه أن هذا المصنف هو صاحب قوله  
لكن الخ استدل بالذي قبل قوله لا يبق في العدو (قوله المراد من الشهر) أي الشهر الآتي (قوله بطل خيارها)

وان ردت في يومها لم يبق  
في العدو) لأنه تفويض  
واحد (ولو قال أمرك  
بيدك اليوم وأمرك بيدك  
غدا ففهم أمران) حاشية ولم  
يدكر فيه خلافا ولا يدخل  
الليل كذا يخفى (تسميه)  
طاهر مامر أنه يرتد بدها  
سكن في العمادية أنه يرتد  
قبل قبوله لا بعده كالأمر  
وأنه في التعليل لا يبق في العدو  
سكن في الولو الخ به أمرك  
بيدك إلى رأس الشهر  
فقال اختارت زوجها بطل  
خيارها





الاجل المدكور أو الطلاق (قوله فاقول لها) لانه وجد سبب باقراره وهو التحجير فالظاهر عدم الاشتغال  
بشيء آخر غير ولا نه لما أقر بالتحجير والطلاق صادر بانكاره مدعيان الطلاق السبب والاصل عدمه وهذا  
بخلاف ما لو قال لقمه جعلت أمرك بيدك في العتق أمس فلم تعتق نفسك وقال القس فعلت لا يصدق اذا المولى لم  
يقر بعتقه لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق ما لم يعتق القن نفسه والمولى يسكر بخلاف الطلاق فانه  
أقر به وادعى الطلاق فلم يقبل منه كما أوضحه في البحر جوا مع ما في جامع الفصولين من انه ينبغي عدم الفرق  
(قوله ثم استلها) أي قال صرتم باجتهانة وقالت يدونها ويدهي أن يكون ذلك بعد اختيارها به منسما كما  
علم بما قبله (قوله فاقول له) لانه يسكر فيسري ورة الامر بيدها وان لم يبين الجناية ولو أقامت بيعة على أنه غير  
بجناية يدهي أب يقبل وان قامت على النفي لم يكن على الشرط والشرط يجوز إثباته بالبيعة وان كان بغير  
نهر عن العمادة (قوله كاسي) أي في باب التعاقب عند قوله الادابر هنت ح (قوله ما تريد مني)  
استهها م وقوله ادعل ما يريد امر (قوله لم تطلق الخ) أي لانه وان كان في هذا كره الطلاق لكنه لا يمنع  
نحوه الاحتمال التكم أي ادعل استدرت بأمل (قوله لا يدخل سكاح الفضولي الخ) في البحر عن القميه  
ان نروحت عليك امر أو دأمرها يسدك فدخلت امر أو في نكاحه بسكاح الفضولي وأجاز ما عمل ليس لها  
ان تملكها ولو قال ان دخلت امر أو في نكاحه فلها ادلائك وكذا في التوكيل بذلك اه أي لانه بعقد الفضولي  
مع عدم الامارة بالتول لم يصدق أنه روجها بل صدق ان دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله نحن في لكن  
سدد كرى آخر كتاب الاعيان عدم الحبث مطلقا حيث قال كل امرأة تدخل في نكاحي أو تصير حلالا لي وسكدا  
وأجاز نكاح فضولي بالمسجل لا يثبت ومثله ان نروحت امرأة بمطسي أو بوكيلي أو بفصولي أو دخلت في  
نكاحي بوجه ما يسكن زوجته طلاقا لقوله أو بفضولي عاظم على قوله بمطسي وعمله تروحت وهو خاص  
بالقول واعيا ينسد باب الفضولي لو زاد أو أجذب سكاح فضولي ولو بالعمل ولا يخلص له الا اذا كان  
المعاني طلاقا المتر ووجه دفع الامر الى شاذي اي مسح اليه المصافة اه وحاصله انه اما أن يعلق طلاقا زوجته  
أو طلاقا التي يزوجها في الثانية يرجع الامر الى شاذي وعلم أن في المسئلة قولين ووجه عدم الحبث في أو  
دخلت امرأة في نكاحي ان دخولا لا يكون الا بالزوج وسكاته قال ان نروحتها وتزوج الفضولي لا يبر  
تزوجا بخلاف كل عند دخل في ملكي فانه يثبت بعد الفضولي فالبسالة اليه لا يثبت بالشرا على له أسباب  
سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الحبث وسبب ان شاء الله تعالى تمام الكلام  
على ذلك في الأيمان (قوله لم يقع) لانه علمك منها وهو في معنى التعليق على معلوم فلم يوجد المعاني عليه  
بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

\*(فصل في المشيئة)\* ههنا هو النوع الثالث من أنواع التفرق بين وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة  
صريحا بل ما يشهد ويشمل الصمى وقد قال في كافي الحسا كما اذا قال لها طاقى نفسك ولم يذكر فيه مشيئة وذلك  
بمنزلة المشيئة وانها لذلك في المجلس اه أي لانه موقوف على مشيئتها ونظيمة ههنا مشيئة ولذا قال في الكافي  
لو قال لها طاقى نفسك واحدة ان شئت فقل طلاقك نفسي واحدة فهي طالق وقد شاعت حيث طاعت  
بفسما اه وبما قرره ما اندفع ما أورده في البحر عن العمادية من ان المراسلة لترجمة الابتداء بمسئلة في هذا كره  
المشيئة ولا حاجة الى ما أجاب عنه في الخواشي السعدية من ان ذكر ما في المشيئة من ان لم يمسك تذكر فيه منزلة  
المركب من المفرد يعني والمفرد يسبق المركب فكذلك ما نزل من قوله اه وان أقر في النهار ثم يصلح هذا الجواب  
فيما قد يقال لم ذكر مسائل المشيئة مما قبل مسائل المشيئة صريحا وان كان كل منهما مامتا صوابا من هذا الباب  
فانهم (قوله أو نوي واحدة) لو حذف هذا العلم بالاولى نهر (قوله أو نتي في الحرة) لانها في حقها جديد  
مخض بخلاف الامة فتصبح نية الثنتين في حقها الاعم مما هو ذاته باري كالثلاث في حق الحرة (قوله فطاعت) أي  
والحرة أو نتي في أو ثلاثا وكل مع نية النية أصلا أو مع نية واحدة أو الثنتين في الحرة فهي تسعة والواقع

فالقول لها \* جعل امرها  
بيدها ان صرتم باجتهانة  
بجناية يدهي أب ثم استلها  
فالقول له لانه يسكر ويقتل  
بيعتها على الشرط المتي كما  
سيجيء \* طالب أولياؤها  
طلاقها فاعمال الزوج لا يبرها  
ريده مني افعل ما تريد وخرج  
فطاعتها أبوها لم يمسك  
ان لم يرد الزوج التفرق  
والقول له فيه خلاصة  
لا يدخل سكاح الفضولي  
بالم يقبل ان دخلت امرأة في  
نكاحي \* جعل امرها بين  
حالي فطاعتها أحد هما لم يقع  
\*(فصل في المشيئة)\* قال  
هسا طاقى نفسك ولم يبر أو  
نوي واحدة أو نتي في  
الحرة (طاعت وتعت  
بجناية وان طاعت ثلاثا





طابق ان شئت اه و طاهره انما اذا لم تشأ في المجلس نوح الامر من يدها اه (قوله ونحوه الخ) كذا شئت  
 او اذا ما شئت او حجب شئت فان لها ان تطابق في المجلس وبعبارة لان هذه الالفاظ العموم الاوقات فصارت كما  
 اذا قال في أي وقت شئت وكلما شئت مع اعادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وحيث وكم وأين  
 وأيضا فانه في هذه تقتضي بد المجلس والارادة والرضا والمجبة كالمشيئة بخلاف ما اذا علمه شيء آخوس أفعالها  
 كالا كل فانه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع بحر فتأمل اه واعلم انه متى ذكر المشيئة سواء أتت باللفظ  
 بوجوب العموم أولا اذا طاعت بطورها لا يقتصر على ما يقع بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع قال في الفتح  
 وقد منما ان وجب حمل ما طاق من كلامهم من الوقوع باللفظ الطلاق عاظا على الوقوع قضاء لا ديانة نهر  
 (قوله طاقا) أي في المجلس وبعبارة (قوله واذا قال الرجل ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالنطق أي  
 قال له طاق امر أي قد به احترازا مما لو قال له امر أي ببدل فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على  
 الاصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطاعة لها يقتصر على المجلس ويكون رجوعيا بحر وأراد بالرجوع العاقل  
 احترازا عن الصبي والمجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من عقل الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف  
 ما اذا جعل امرها ببدن أو مجنون فانه يصح لانه يملك في ضمنه تعاقب فكأنه قال ان قال لك المجنون أنت  
 طالق فانت طالق فهذا ما حال فيه التمثيل التوكيل فأداه في البحر ونقدم ذلك في باب التفويض لكن  
 يقل في البحر بعد ذلك عن البرازيه التوكيل بالطلاق فمابق الطلاق باللفظ الوكيل ولذا يقع منه حال سكره  
 اه الا ان يقال ان هذا لا ينافي اشتراط العقل لجهة التوكيل ابتداءا لكن مقتضى التعاقب باللفظ الوكيل  
 عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطابق وعليه ولا فرق بين التمثيل والتوكيل في ذلك ما تأمل (قوله  
 الا اذا زاد وكلما شئت الخ) أي فانه لا يقبل الرجوع ويصير لازما كفي الخلاصة وغيرها نهر ومقتضاه ان  
 لا يمكنه عرله لانه من أنواع الرجوع وينعكس ما في البحر من الحانية الصحيح انه يملك عرله وفي طريقه أقوال  
 قال السرخسي يقول عزلتك من جميع الوكالات فيصرف الى المعلق والمخزوقيل يقول عزلتك كوكالاتك  
 وقيل بمول رحمتك من الوكالات المعلقة وعزلتك من الوكالات المعلقة (قوله فيتمتع بها الخ) لانه عاقبة بالمشيئة  
 والسالك هو الذي يتصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت لا يقع لان الروح امره بتفويضها الى شأه  
 ولم يوجب التعاقب بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع لوجود الشرط وهو مشيئته ولو  
 قال طاقها فقال فعانت وقع لانه كأنه من قوله طاقك بحر عن المبط وقيسه من كافي الحاكم لو وكاه أن  
 بطلق امرأته فطاقها الوكيل ثلاثان لوي الروح الثلاث وقع واللام يقع شيء عمده وقال يقع واحدة (قوله  
 طاقها في مجلسه لا غير) فلو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على  
 ما فوض اليها المشيئة ومشيتها فانتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الحانية قال الحلواني ربي أن  
 يحفظ هذا فانه مما عمت به البلوى فان الوكالة يورثون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون أن الطلاق لا يقع  
 وهذا مما يستثنى من قوله لم يتقيد بالمجلس نهر وهذا مما يلزم به فيقال وكالة تقتيدت بمجلس الوكيل بحر  
 (قوله وطاقة واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة والثنتين ولو قال وطاقة أقل وقع ما وقع منه لكان  
 أولى وأشار الى أنهما طاقات ثلاثا فانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة أو باللفظ واحد اه (قوله وقعت)  
 أي رجعية لان اللفظ صريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال في الفتح لانها اسمها سكنت  
 ايقاع الثلاث كان لها أن تقع منها ما شئت كل روح نفسه اه قال الرمي مقتضاه ان في مسئلة ما اذا قال  
 لها طاق في مجلسه ثلاثا فطاقات ثلثين تقع ثلثان لانها اسمها سكنت أيضا ايقاع الثلاث فكان لها أن تقع منها  
 ما شئت ولم أر من يبيهاه ويبدل عليه قولهم فيها لانه لا فرق بين اية افعال الثلاث باللفظ واحدة أو متفرقة فانما عند  
 التفرق قد حكمتا وقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرنا على الثانية تقع الثلثان فقط فلو لم يملك الثلثين لما  
 حرر المثلثين تأجيل اه (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحنكهم بين التمثيل

ونحوه مما يفيد عموم  
 الرقة فطابق طاقا (واذا  
 قال الرجل ذلك) أو قال  
 لها طاق صرتك (لم يتقيد  
 بالمجلس) لانه توكيل فله  
 الرجوع الا اذا زاد وكل  
 عزلتك فانت وكيل (الا اذا  
 زاد ان شئت) فيتمتع به  
 (ولا يرجع) لصبر ورتبه  
 كما في الحانية طاقها ان  
 شئت لم يصروا لامل تشأ  
 فان شئت في مجلس علمها  
 طاقها في مجلسه لا غير  
 والوكالة عنه عاظا (قال  
 لها طاق نفسها ثلاثا) أو  
 ثنتين (وطاقت واحدة  
 وقعت) لانها بهض ما فوضه  
 وكذا الوكيل ما لم يرض باللفظ





أو فوض ثلاثا فطلقت ألفا (قوله خاتمة بحر) أي نقه له في البحر عن الخاتمة وفي بعض النسخ وبحر  
بالواو وهي صحيحة أيضا بل أولى لأن ذلك مستفاد من مجموع الكتابين فإنه في الخاتمة ذكر في باب التعليق  
قال لها طلق نفسك واحدة بانه ان شئت فطلقت نفسك واحدة أو قال واحدة أم لا الرجعة ان شئت فطلقت  
بانه لا يقع شيء في قياس قول أي خاتمة لانها ما أتت بعشيرة ما فوض اليها فاستبسطت في البحر أن ما ذكره  
المصنف مقرر وض في غير المعاق بالمشيئة فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله بعدم صراحة على ما مضى  
واستغنى مع أن التعليق به تبيين خصصه بقوله أي لم يوجد بعد ح وإنما أطلقه المصنف اعتمادا على ما ذكره  
في مقارنه (قوله كأن شاء الخ) مثل ما يلي إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المعدوم محققا للحي أو محتملا  
ح (قوله بطل الامر الخ) أي حال الطلاق قال في البحر لانه على الطلاق عشيرة المتجره وهي أنت بالملقة ولم  
يوجد الشرط فيد قوله شئت متعصرة عليه لانها لو كانت شئت طلاق الخ وقع لانها لم تذكر الطلاق لا تعبر  
الدية بل لا طلاق لا ينعى ويسمى به انه لو قال شئت طلاق وقع بالدية لان المشيئة هي عن الوحد لانها  
من الشيء وهو الوحد بخلاف أردت طلاق لانه لا ينعى عن الوحد فمعرفة الفقهاء بين المشيئة والارادة في  
صمات العدد وان كانا مترادفين في صفاته تعالى كما هو اللفظ فيهما وأسببت ورصبت مثل أردت اه (قوله  
وان قالت) أي في المجلس بحر (قوله أراد بالمصاحي الحق وجوده) أي سواء وجد وانقصى مثل ان كان دلال  
قد جاء وقد جاء أو كان حاصرا كما مثل اشرح (قوله مثلا) راجع الى قوله ليل (قوله لانه تخير) أي لان  
التعليق بكان بحر ولد اصح تعاقب الاراء كائن ولا يرد أنه لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم أنه قد فعله  
مع أن الخمار به لا يكفر لان السكر يستلزم على بدل الاعتقاد ونحوه غير واقع مع ذلك الفعل ونحوه في البحر  
(قوله فردت الامر) بان قالت لا أشعر (قوله لا يرتد) فلما بعد ذلك ان تشاء لانه لم يكفها في الحال شيئا بل  
أصافه الى وقت مشيئتها فلا يكون ثابته كقبلة فلا يرتد كذا في الهداية وقد يقال انه ليس ثابته كذا في حال أصلا  
بل هو تعاقب الطلاق الى مشيئة تهاوقولها طلاق استعاضة للشرط الذي هو مشيئة تهاوقولها طلاق استعاضة  
نعم هذا الصريح في قوله طاني نفسك ان شئت فخرج وأطقت في البحر على المحيط من انه يصح معنى التعليق وهو  
لازم لا يقلل الا بطلان ومعنى التاميل لان المسالك هو الذي يتصرف به عن مشيئته واداته وهي علمه في التعليق  
لنفسها والمسالك هو الذي يعمل له من وجوب التاميل بقية تصرف على المجلس وفي الجامع أنت طالق ان شئت  
أو أحسنت أو هو يتيسر بين لانا فليكن معنى تعاقب صورة ولهذا يتصرف على المجلس والعبارة المعنى دون  
الصورة اه وفادته أنه لا يثبت في عي لا يعترف اه أقول وقوله وجوب التاميل بقية تصرف على المجلس خاص  
بما اذا عان بأداء لا تفيد عموم الوقت كذا وكيف وحيث وكما وأب بخلاف ما يدل على العموم وهو المذكور  
هنا وتقدم أيضا أول الفصل (قوله ولا يتقيد بالمجلس) أماني كلمة مني ومنى ما فلا ثم التوقيت وهي عامه في  
الاقوات كلها كانه قال في أي وقت شئت وأما اذا اراد ما فكم هو حسد هو وعد الامام وان كانت تستعمل  
للشرط فكم تستعمل له نسبة عمل الوقت اسكن الامر صار يدها فلا يخرج بالتزام عن المجلس بالمثل نعم لو قال  
أردت فجرد الشرط لما أن تقول يتقيد بالمجلس ويخالف اني التمس منه من وعاء في العتق (قوله لان اعم  
الازمان) تعاقب لعدم التقيد بالمجلس كما أن قوله لا الاعمال علمه لقوله ولا تطلق الا واحدة ط (قوله لا تعاقبا)  
كذا في بعض النسخ بالصواب علم على التعاقب وفي أكثر النسخ لا تعاقب ويمكن أن يله بعمل لا يامية  
للمفسر والخبر محدود وقوله علمه بما قبله وانما تدر لا تطلق بعد تعاقب بمولك لها فافهم (قوله ولا تجتمع ولا تنفي)  
عبارة الهنائية فلا تملك الا يقع بجزء من جملة قال في العناية قبل معناه ما واحد وقيل الجملة أن تقول طالقت  
نفسى ثلاثا والجمع أن تقول طالقت واحدة واحدة واحدة وهو الطاهر اه يعني في تفسير الجمع وكأنه  
يشير الى ما في الدراية حيث يجمع بأن تقول طالقت وطالقت وطالقت قال والاول أصح يعني ان يكون ما  
يجمع كذا في الخبر ويمكن أن يراد بالجملة الثلاثان والجمع ان يكون قوله ولا تجتمع ولا تنفي

خاتمة بحر (قال لها أنت  
طالق ان شئت فطلقت  
شئت ان شئت) أنت  
(وقال شئت ينوي الطلاق  
أوقات شئت ان) كان  
(كذا المعدوم) أي لم يوجد  
بعد كان شاه أي وان شاء  
الليل وهي في النهار (بطل)  
الامر لعقد الشرط (وان  
قال شئت ان) كل (لا امر  
فقد مضى) أراد بالمصاحي  
الحق وجوده كان كان  
أب في الدار وهو فيها  
أو ان كان هذا ليل وهي  
فيه مثلا (طلقت) لانه تخير  
(قال لها أنت طالق متى  
شئت أو متى ما شئت أو اذا  
شئت أو اذا ما شئت فردت  
الامر لا يرتد ولا يتقيد  
بالمجلس ولا تطلق) نفسها  
(الا واحدة) لانها تهم  
الازمان لا الافعال فذلك  
التعليق في كل زمان  
لا تعاقبا بعد تطلق رولها  
تفريق الثلاث في كلها  
شئت ولا تجتمع ولا تنفي



[illegible]

(والدین) اور بیٹے

فيقول الامام اسير (الاول) في

تاریخ و اساطیر ایران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (قَالَ لَهُ)

1944

والذين انزل الله منهم رسوله

[illegible]

4. RE: UAW (CUB)

وملا، اریو باقی المانی

وَابْدَأَ الْإِنشَاءَ (١٠٠)

قال انا وانا الى الله

وادیلم، سان، طائفت الیال

وَأَوْقَالَ ابْنُ

الملك الاول والاولى

والله اعلم بالصواب

المقالة الأولى في بيان

ولا يفتقر ولا يفتقر

[illegible]

زیرک حلالہ ملک اور ان کے

المذبح والذبيحة

أما بعد

$\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & i \\ -1 & i \end{pmatrix}$

*(Handwritten signature)*

١١٠٠

أهل البيت

29. 11. 1946

21.000

20

$\frac{9}{8} \times \frac{1}{2} = \frac{9}{16}$

والله اعلم

ثنتين ثم عادت اليه بعد زواج آخر ليس لها أن تطابق نفسها أصلا بعد هذا لانها عادت اليه بالثالث فطاعت  
 الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول محمد من أنها تطلق واحدة فقط لانها الباقية تكون  
 الزوج الثاني لم يدم مادون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق في الفتح أفاد الجواب عن ذلك في باب التعلق بما  
 حاصله ان قولهم ان المعاق طاعت هذا الملك الثلاثية بعد عدا ام بالسكا لها فادارال ماسكه لبعضها صار المعاق  
 ثلاثة طاعة (قوله لانها للمكان) في حيث طرفه مكانه بنى على الضم وأين طرف مكان يكون استغنىها ما فاد  
 قيل أين زيد لم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطاً أيضاً وراد فيه ما يقال أينما نقيم أقم يحرم عن المصباح  
 (قوله ولا تعلق للعلاق به) ولذا لو قال أنت طالق عمكة أو في مكانه كان تبييناً للطلاق كغيره فتكون طائفتان كل  
 مكان في الحال بخلاف الزمان فان العالاق يتعاقب (قوله بعمله انما هو) الجواب عن ايرادين أحدهما  
 أنه اذا أتى ذكر المكان صار أنت طالق شئت وبه يقع الحال كأن طالق دسحت الدار ثابتهما ان اذا كان  
 بجوار عن الشرط ولم جل على ان دون متى مما لا يعقل بالقيام عن الجاسر والجواب عن الاول انه جعل الطرف  
 بجوار عن الشرط لان كلاهما مائة دسرت بامان التأخير وهو أولى من العائنه بالسكينة وعن الثاني بان جمله على  
 ان أول لانها أم الباب ولانها حروف الشرط وفيه يعقل بالقيام أفاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ)  
 أي تطلق طاعة رجعية بمجرد قوله ذلك شئت أو لا ثم ان قالت شئت بانه أو ثلاثاً ودوى لروح ذلك تصير  
 كدلالة واحدة وهذا عدده أما عددها فسلم نسأل يقع شيء فعدده أصل الطلاق لا يتعلق بشئتها بل بصدقه  
 وعند هذه مائة طاعة وما وعندها في الفتح وكتبت في طائفتين على شرح المدارك فرق بين هذا النوع وبين وعامة  
 التهويزات حيث لم تنفخ الى نسبة الروح ان الموضع هو حال الطلاق وهو متنوع بين اليدوية والعددية  
 فيحتاج الى اليقة لتعيين أحدهما بخلاف عامة التفويضان (قوله والاخر رجعية) صادق على الدساعت بخلاف  
 ما نرى وبما دام بوضوئاً والمراد الاول لما في الفتح وان استلغنا بان شاعت بانه وسه الزوج ثلاثاً أو على القاب  
 فهو رجعية لانه لم يمت مشيئتها المدم المواقفة في ايقاع الروح بالصريح وببينة لا تعمل في جعله باثماً أو ثلاثاً  
 ولو لم تحصر الزوج بنية لم يذكره في الاصل ونحوه ان نعتهم مشيئتها حتى لو شاعت بانه أو ثلاثاً ولم يصرح بالروح  
 ما وقعت بالاتفاق الخ اه (قوله ولو موطأه) قيدنا قوله رجعية في الموضعين وتقدم في باب المهر نظماً ان  
 المختل بها كالموطأ في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدتها فدهم (قوله والا) أي بان كانت دير  
 بدخولها طاعة طاعة بانه ونحوه الامر من يدها الفوات تحايثها عدم العدة كذا في الفتح أما المختل بها  
 فتلزمها العدة كما علمت فتناقض رجعية ولا يتخرج الامر من يدها فدهم (قوله وقول الرابح) عبارته وثمة  
 الخلاف يظهر في موضعين فيما اذا قامت عن الجاس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع  
 عدده طاعة رجعية وعند هذه ما لا يقع شيء والرد كما قبيلام اه ح (قوله لها أن تطابق ما شاعت) أي واحدة أو  
 ثنتين أو ثلاثاً يتعلق أصل الطلاق بمشيئتها بالاتفاق بخلاف مثله كيف شئت على قوله لان كم اسم للعدد  
 وما شئت تعميم للعدد والواحد عدده على اصح الاح الفقهاء فكان التهو يرض في نفس العدد والواقع ليس الا  
 العدد اذا ذكره في التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تشأ ففتح (بعبارة) لم يذكر كاشتراط النية من  
 الزوج وشرطه الشارح في شرحه على المدار وكذا في شرح المرقاة ودكر في السكينة انه رأى بخط شيخه معلماً  
 العلامة البردوي أن طاعة ارادة الزوج شرط لانها ما كان للعدد المبلغ المحتج الى النية وأقره في التقرير  
 استكن ظاهر الهداية والفتح وغيره انه لا يشترط اواء تطويرة صاحب البحر في شرحه على المدار لانه لا اشتراك لان  
 المقتضى اليها ان رقة طأوله أفرد فلا يجمع بمحسلا في كيف لان المقتضى اليها الحال وهو مشترط كما قدمناه  
 قالت وهو ظاهر المتون أيضاً (قوله في محلهما) لانه قبل ان يفترق عليه كالمس (قوله ولم يكن بدعي) قال في  
 البحر وأفاده قوله ما شاعت أن لها أن تطابق أي كمن واحدة من غير كرامة ولا يكون بدعي إلا ما وقع الزوج  
 لا يشترط طاعة الى ذلك لان الموقر في شرح الامر من يدها الخ فثبت وكذا لو كانت بدعياً وقد سرت التهمير في

لانها للمكان ولا تعلق  
 للعلاق به فعمل بجوار عن  
 ان لانها أم الباب (وفي  
 كيف شئت يقع) في الحال  
 (رجعية فان شاعت بانه  
 أو ثلاثاً وقع) ما شاعته (مع  
 نية) والاخر رجعية لو  
 موطأه والابان وبطل  
 الامر وقول الرابح والعين  
 قبل الدخول سواء بعده  
 فتنبه (وفي كم شئت أو  
 ما شئت لها أن تطابق  
 ما شاعت) في مجلسها ولم  
 يكن بدعياً للمروية





المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما وافق فيه الخبير مع قاضهم (قوله بتعريف التعليق بغيرها)  
كأنه تعليق على الخبيص أو على دخول الدار فإنه تعليق بغيره لا يتغير بالجناس وكذا لا يقع في نفس الأمر بالاختيار  
كذلك كما سيأتي والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التعليق)\*

ذكره بعد بيان تعريف الطلاق بغيرها وكيفية كفايته من ذكر الطلاق والشرط فأخبره عن المفرد بنهر  
(قوله من علاقة تعاقبا) كذا في العبر والاولى أن يقول وهو من صدر عنه بعد جعله معلقا ط أي لا بكلامه  
بأنهم اشتقاق المصداق من الفعل وهو خلاف المختار أي المراد بيان المأدلة لأفادة أن المراد به لغة مطلق  
التعليق الشامل للعنصر والمعنوي (قوله واصطلاحا ربط الخ) وهو خاص بالمعنوي والمراد بالجملة الاولى في  
كلامه جعله الخراء وبالثانية جعله الشرط وبالمصنوع ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فأت  
طالق ربطا حصول طلاقها بحصول دخولها الدار (قوله ويسمى عينا بجازا) لما في النهر من أن التعليق في  
الحقيقة عينا هو شرط وخبرها طلاقا أي من عليه يربطها به من معنى السببية اه وفيه أن هذا بيان للجملة  
الشرطية المتعلقة بالتعليق المعرف بالربط الخاص كما علمت وهذا الربط يسمى عينا كما قال في المنهج ان اليمين في  
الاصول القوة وسيتحدث اليمين باليمين لربادة قوتها على الاخرى وسمى الخفاء بالله تعالى عينا لأفادته  
القوة على المحل من العمل أو الترتل بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكروه بالنفس على  
أمر بحيث يربط شرطه بغيره وله بغيره قوة الامتناع عن ذلك الأمر والتعليق المحبوب لها أي لا نفس على ذلك  
يفيد الحل عليه وكان عينا اه لكن هذا يستلزم أن حقيقة أو مجازي اللغة وفي أيها البحر طاهر ما في  
المدائح أن التعليق عينا في اللغة أيضا قال لا يشترط إطلاق عينا وقوله بغيره في اللغة اه فأفادته عينا  
أعني واصطلاحا حوله في معراج الداراه اليمين يقع على الخفاء بالله تعالى وعلى التعليق قلت لكن مقتضى  
كلام المنهج المسار أن المراد به التعليق على أمر اختياري لا معلق بغيره قوة الامتناع عن الأمر المحلوف عليه  
أو قوة الحل عليه نحو ان بشرتني بكذا فأنت حر فغيره من التعليق لا يسمى عينا بل ان طاعت الشمس أو ان  
حضنت فأنت كذا لكن في المحض الجامع وبشره لا يربط لوجاه لا يتعاقب بيمين حيث يتعاقب في الخراء  
بما يصلح شرطاً سواء كان الشرط مفعلاً بغيره أم فعل بغيره أم معنى الوقت كأن طالق ان دخلت الدار فأت  
ربد أو ادعاء عدوك كذا إذا طهر رأس الشهر أو ادأهل الهلال والمرأة من دوات الخبيص دون الاشهر لوجود  
ركن اليمين وهو تعاقب في الجزاء ووجود اليمين شرطاً للحث فيحدث الا أن يعاقب بعمل من أعمال القاتل كان  
شئت أو أردت أو أحببت أو هو يت أو رصيت أو يحكي الشهر كذا إذا طهر رأس الشهر والمرأة من دوات الاشهر  
ولا يتعاقب أما الاول فلا لأنه مستعمل في التمسك والادعاء بغيره على المجلس ولم يتعاقب بالتعليق وأما الثاني فلا لأنه  
مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقه وقت وقوع الطلاق ليس في لم يتعاقب بالتعليق ولها  
لم يتعاقب بالتعليق الطلاق بالتعليق كانت طالق ان طاعة لم لا احتمال ارادة الحكاية عن الواقع من كونه مالكا  
لنطاليتها فلم يتعاقب بالتعليق ولا بقوله لغيره ان أدبت الى ألفتا أنت حر وان عجزت وأنت رقيق وان وحسد  
الشرط والجزاء لانه بغيره السكينة لم يتعاقب بالتعليق ولا بقوله أنت طالق ان حضرت بيضة لان الخبيصة  
الكاملة لا وجودها الا بوجود من الطهر ويقع في الطهر وأمكن جعله بغيره الطلاق السنة فلم يتعاقب  
للتعليق وانما لم يتعاقب بغيره بالتعليق في هذه الصور لان الخفاء بالطلاق في كل واحد من كلام العادل  
على وجه فيه إعدام المحل أو أولى وقد أمكن جعله على ما تضمنته من التمسك أو التمسك فلا يعمل على الخفاء  
بالطلاق وانما علمت في قوله ان حضرت فأنت طالق لوجود شرط الحث وهو اليمين بذكر وكه وهو الجزاء  
والشرط قوله ان حضرت لا يصلح تفسير الطلاق البديعي استوعب البديعي إلى أنواع فلم يمكن جعله بغيره بالتعليق  
الاسمي فانما في الشرط والخفاء حيث هما اذا قال لها أنت طالق ان طاعت الشمس مع أن معنى اليمين وهو الحل

بتعريف التعليق بغيرها

(باب التعليق)\*

(هو) لغة من علاقة تعاقبا

فأوس جعله معلقا

واصطلاحا (ربط حصول

مضمون جملة بغيره

مضمون جملة أخرى) ويسمى

عينا بجازا لشرط صحته

مطالب في الواجب لا يتعاقب

فعلق

مطالب لا يتعاقب بتعليق

الطلاق بالتعليق





وقوله متصلا بالاعذار وأن لا يصد به المجازاة فلو قالت يا سطة فقال ان كنت كما قلت فانت كذا اتعذر كان كذلك أو لا وذا كذا المشروط فلو  
أنت طالق إن أغويته يعني ووجدت دينا (٥٣٦) حيث تأخر الجزاء كذا أي (شرطه الملك) حقيقة كقوله أقصد ان فعلت كذا فانت حرا وحكما

ولو حكما كقوله إن كرهت  
أو معتد به (ان ذهبت فانت  
طالق أو الاضافة اليه) أي  
الملك الحقيقي علما أو خاصا  
كان ما كنت عمدا أو ان  
ما كنت بغير عمد أو  
المحكمي كذلك (كان)  
فكنت امرأة أو ان  
(نكحتك فانت طالق)  
وكذا كل امرأة ويكفي معنى  
الشرط الإي المصينة

٣٣ مطالب بالتعليق المسراة  
المجازاة دون الشرط

قوله أو شرط الراي فانت  
ورأيت في وصايا خراة  
الاسكال ما يؤيد حديث قال  
أوصي لأمته أن تهتق على  
أن لا تخرج ثمن مات وراثت  
لا أن روح فانها تعتق من  
ثامه فان تروحت بعده لم  
تطال الوصية وكذا لو قال هي  
حرة مسلمي أن تثبت مسلمي  
الاسلام أو على أن لا ترجع  
عن الاسلام فانت فانت على  
الاسلام ساعة فمضى حرقه من  
ثامه ولا تطل بأوتادها بعد  
وكذا نصرا في قال ان ثبتت  
على النصرانية بعده أو على  
الاسلام أو أوصي لأم ولده  
ان لم تتزوج أبدا ان وقت  
وقتها هو كذا قال فان تروحت  
بحد ذلك إنك وصيته  
وكذا ان قال لا يهتق هي حرة  
ان لم تتزوج شهرا أو منه

الذي يد في أن يعول عليه أي بناء على أنه تعليق بمسحيل أو شرط الراي (قوله وكوبه متصلا بالخ) أي بلا  
فاصل أحسن وسمي أي الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وأب لا يصد  
بالمجازاة الخ) قال في الحر ولو سته بحرق طمان وسفلة فقال ان كنت كما قلت فانت طالق تفترسوا كان  
الروح كما قلت أو لم يكن لا بالروح في الغالب لا يريد الايداء هابا بالطلاق فان أراد التعليق بغيره وتوى أهل  
بحار اعليه كفاي الفتح اه يعنى على ٣ أنه للمجازاة دون الشرط كما رأيت في الفتح وكذا في النجدة وحيها  
والختار والفتوى أنه ان كان في حالة العصب فهو على المجازاة والافعال الشرط اه ومثله في التاتر خاتمة من  
الميراث وفي الولو الحسية ان أراد التعليق لا يقع مالم يكن سطة وتسكاه في معنى السفلة عن أبي حنيفة أن المسلم  
لا يكون سفلة اعيا السفلة السكار ومن أي يوسف أنه الذي لا يبالي ما قال وساقيل له وعن محمد أنه الذي يلبس  
بالجسام ويقامر وقال خلاف انه من ادعى طعامه يسهل من هناك شيئا والفتوى على ما روى عن أبي حنيفة  
لانه هو السفلة مطلقا اه والقرطبان الذي لا يغيره (قوله فخير) الاولى تفترس بصحة الماضي لانه جواب  
قوله فلو قال (قوله وذا كذا المشروط) أي فعل الشرط لانه مشروط لوجود الجزاء (قوله أعو) أي فلا تطلق لانه  
ما أرسل الكلام ارسالا وذا كذا الوقال أنت طالق ثلاثا لولا أو لا أو ان كان أو ان لم يكن يحرر (قوله به يعني) هو  
قول أبي يوسف وقال محمد طالق للرجال يحرر (قوله ووجدت دينا) أي كالماء واذ الفعائيه ح (قوله كما  
يأتى) أي عند قوله وألفاظ الشرط ح (قوله شرطه الملك) ٣ أي شرط لروحه فان التعليق في غير الملك  
والمضاف اليه صحيح موقوف على احازة الزوج حتى لو قال أحسن لزوجة اسباب ان ذهبت الدار فانت طالق  
توقف على الاحازة فان احازته لم التعليق فطلق بالاحول بعد الاحازة لا قبلها وكذا الطلاق المخزن من الاحسن  
موقوف على احازة الزوج فاذا احازه وقع مقتصر على وقت الاحازة بخلاف المبيع فانه بلا حازة يستند الى وقت  
المبيع والضابط فيه ان ما يصح تعليقه بالشرط يقتصر وما لا يصح يستند يحرر (قوله حقيقة) أشار الى أن  
المراد ما شمل تعليق الطلاق والعق وكذا المذكر كذا شى الله من يرضى فله على أن تصرف هذا الثوب بشرط  
ما حكمه حال التعليق أفاده الرضى (قوله أو حكما) أي أو كان الملك حكما كذلك السكاح فانه ملك انفعاع بالمضغ  
لا ملك رتبة ثم ان هذا الحكمي ان كان السكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة  
فهو حكمي حكما وال هذا أشار بقوله ولو حكما ط (قوله إن كرهت أو معتد به) فيه نشر من باب قال في البحر  
وقد مما آخر الكليات عند قوله والصريح بلحق الصريح أن تعليق طلاق المعذرة بها صحيح في جميع الصور الا اذا  
كانت معتد به من فاش وعاق نائما كفي الدرائع اعتبار التعليق بالمخير (قوله أو الاضافة اليه) باب يكون  
معلقا بالملك كما مثل وكقوله ان صررت زوجة على أو بسبب الملك كالسكاح أي الزوج وكالشرع في ان اشترى بيت  
عبدنا بخلاف قوله بعد مودته ان مات سيدك فانت حرة فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك  
بل لانعاله ثم اعلم ان المراد ههنا بالاضافة معناه اللعوى الشاملة للتعليق المحض وللضافة الاصطلاحية  
كما أنت طالق يوم أتزوجك كما أشار اليه في الفتح وقد أطلق في البحر في بيان الفرق بينهما احسنه (قوله  
وكذا) أي فهو حرا وذا أنت حرة (قوله أو الحكمي) عطف على الحقيقي ح (قوله كذلك) أي علما  
أو خاصا أو أشار بذلك الى خلاف ما لا رجحان له حيث خصه بالخاص بامرأة أو بغيره أو قبيلة أو بكارة أو نوبة  
كسك بكرة أو نيب (قوله كان نكحت امرأة) أي هي طالق وحذفه للدلالة ما بعده عليه (قوله أو ان  
نكحتك) لا فرق بين كونها أجنبية أو معتد به كذا في البحر (قوله وكذا كل امرأة) أي اذا قال كل امرأة  
أتزوج بها طالق والحيلة فيسهل ما في البحر من أنه يزوجه فوضوا ويخير بالنسبة كسوق الواجب اليها أو

٣٤ (قوله أي شرط لروحه الخ) اهل هذا التقدير خاص بالانثى واما انما اليه من الارواح فالملك فيه شرط صحة يعني يتزوجها  
ولا قال رجل لامرأة متعالية عن الزوج أنت طالق أو أنت حرة أو أنت طالق كان قوله لا في العدة الملك اه (قوله ما يصح تعليقه بالشرط  
الخ) أي الموقوف مطلق في المعنى على ان الملك أو التعليق الحقيقي لا يوجب في وقت الشرط فيصح هذا في الطلاق دون المبيع فيستند









صاحبها والاستيعاب ما اهـ والتمني في زمانها اذا قال ان حدثا، انما يتطابق أو لا يتطابق في زمانها  
لا يفرقون بين دخول الماء وحده، عند قدس الحياق وقدس اورد الماء به، ولا يفرقون بين دخول الماء في  
السمك كما سركني قوله تعالى وان اطلعهموهـ هم انكم لمشركون وادانتي عليهم آياتنا انما كان عتوتهم  
والذين اذا اصاح بهم النبي هم يتصرفون ويتصرفون في ذلك وان ادعى تأويل الادب ان على تفسير الآية بهم والادب  
والثالث على حصول المدخل الوقت بالاملاحة الشريطة فانه مؤيد لقول المدخل هو السائل - لاف الظاهر  
وإذا اردت ان لغة العامة تدعي حل كلامهم - هم عليا فكلوا - كما من كان من أهل اللغة من العرب وكذا  
كل التعليق بالمطامعي وقد قال العلامة فيهم ان يحصل كلام كل عاقد وباندر وسالت على لغة هذا ما ظهر  
لي والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابي لهذا في شرح نظام الاكبر للعلامة المحمد بن أقول في راسخ  
قول أبي يوسف في كثرة حذف الماء كمنه من وقالوا العوام لا يعرفونهم الذين في قلوبهم اشياء من الله  
الذي لم يقل يا أحد اهـ \* (دنيه) \* - وحسب اشراف الجواب بالقاء جيب بأحوال اواب في قوله - بالشارح  
أول الباب وإذا كانت الادعاء تقوم اذا التفت اليها مقام الماء في هذا الجواب كما تقر في - لا (قوله) - و  
طابق في الخ) أي في نحو المواضع التي مع المند كونه في قول الشاعر طلي الخ فام الداد فبحوال  
اقتراحها بالفساء قال في الشعر أي جعله طلي كالأمر والماء والاسم - فهم والماء والعرض والتمني  
والسعاء وأراد بالجاهد مع من وعدي وجعل التفت وقوله وما أي وما ليل الفاعل المعروف بالاداء و  
طاهرة أومة مدرة كفي التسهيل وعبارة الردي كل جعله فعلية مصدره تعرف ردي لا ولم في المارغ سواء  
كان الفعل المصدر ماضيا أو مضارعاً - في الموق بان تاراده المرادى وادان الموقرة بالتمني أو ريد ان  
يجعل اسم هشام التسمي - في الطالبة اهـ وتام ذلك في الحر والحاصل ان الربا أو لغة المقرونة و  
أواب أو ريد أو القسم فالله أحد عشر وعشرا أشار اليها الا في قوله في في طلي الخ ونسبها اليه  
ابن الهمام في الغنم بقوله

معجم جواب الشرط حتم قرائه \* بقاء ادا مادام - له طلبا آت  
كدا بامدا أو قسمها كتاب أو قد \* ورب ووسين أو يسرو وادر يا قتي  
أو ارب - عة أو كتاب - عني مادام \* ولسون - عري ما عدا ما عدا

(قوله وكل) لم يدكر الحجة كلا وكلما في أدوار الشرط لانهم قال ان ادوار الحساد لا همما الحساد هاهنا وقد  
معنى الشرط معناه او هو الاتفاق بأمر على - طار الزم - وهو الفصل الواقع في هذا العلم الذي أدى هاهنا بحر  
(قوله ولم تسمع ظنا الامم من به الخ) قال في البحر نقل السابق في الحديث ان لا تترار من جوارح الطارفة  
والعامل فيها محدود بل عليه جواب الشرط والقدر أدب طابق ظنا كان ادوار او العلم بها هي  
المصدرية النوقبية ورسم اسماء غور اسماء تداء وما سكرة وودف والعاية تدف في العلم الشرعي والاراء  
في موضع الخبر وده أو حجاب بأن كلما لم تسمع الامم من به وأنت خير بأن هذا علم لا يلا مناه في  
مبتدأ اذا العنقة فيها فتحة معناه وبسبب لامها فتلا في معنى انه مراد بالشارح بالعلم ما يشمل في الارباب  
وفقه البلاء كماله وعرف الماتق - دمى وقوله ولو لم تبدأ أي باله و قول اسماء - فورا زار به الى الرد على أبي  
حبيب باب المسموع فيها فتح لا مهال لا ياتي ذلك كونهما في العمل بالفتحة فتحة معناه لا ياتى الى الرد وقد  
أفاد ما في البحر بأوجز عبارة وافهم (قوله وتحد لك) أشار به الى أنه ليس المراد بصر المساط الشرط بالستة  
المد كورة قاب من لو ومن وأي وأيان وأي وما وفي القصر في ع قال أنت طلاق لو لا ذلك أو لو لا أن يكون  
أو صهر لا يقع وكذا في الاخبار بأن قال طلاقك بالامس لولا كذا اه قلت ومهما أفادها ما في البحر  
أنت طلاق بالمشول الدار أو يتجه مبتدأ لم تعاقى حتى تدنل أو تضيض لان الداء لا وصل والاصاف واعايتصل  
العاقبة والاصل بالمشول اذا تعاقى به ولو قال أنت طلاق على دعو لانه الدار قبلت بفتح والافلا لا استعمل

ادبرام بالقاء  
في الموضع الذي

في سنة  
 مائة واثنتين وثمانين  
 وعاشره من ربيع الثاني  
 في ايامنا هذه في المشرق  
 واداء اداء ما في ذلك لم يقع  
 (كلها) الا بعد وفاة  
 السيد الفاضل ابي  
 وبنائه في سنة

الشروط  
مطلوب : الكور في حيا

على الجراء كما إذا قال ان كنت فلانا لمع والتمثيل المدكور لغوت محل الشرط فان الشرط هو كذا وكذا أي  
معهما وهو الكلام والنسول وشملهما هو فلان والدار المشار اليها لغوت محل الجراء كوت المرأة التي  
هي محل الطلاق فان لغوت هذين المحليين يميلان للتعلق لان التعليق لا بد ان يكون على امر على شرط الوحد  
وقد تنفق عدمه ولا يقال يمكن حيازة يد بعد موته واعادة البستان دار الان يمينه انعقدت على حيازة كاتبة فيه كما  
قالوا في ليعتد فلا يؤا ما عيبر بعد الماء او أخرى عيبر المشار اليها كاصري حواه أيضا في لا يدخل هذه الدار  
نأمل (قوله وسنجد مسألة الكوز بفروعهها) أي في باب اليمين في الاكل والشرب من كتاب الايمان  
وحاصلها ان امكان تصور البر في المسئلة قبل شرط انعقاد اليمين بشرط بقاء خلاف لا يوجب وجوب حذف  
اي شر من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه فصب قبل مضي اليوم لا يثبت عندهما عدم انعقادها  
في الاول ولا طلاق في الثاني واسلم يقبل اليوم ولا ماء فيه فكذلك لان عدم انعقادها أمان كان فيه ماء وصب  
فانه يثبت اتفاقا لان انعقادها بامكان البر ثم يثبت بالصب لان البر يجب عليه كافر عفا اصب فالتبري يثبت كماله  
مات الخالف والماء باق بخلاف الوتة فانه لا يجب عليه البر الا في آخر احواء الوقت المعين ومن فروعهما يقتلن  
ريدا اليوم اوليا كان هذا الزعيم اليوم أو لا يقضي دينه عدا مات زيدا أو كل الرغيف غيره قبل مضي  
اليوم أو قضى الدين أو أبرأه فلا يفسل العمد لم يثبت وتسامه في الجرم من الايمان أقول واعلم يد كرها  
التفصيل في المسئلة السابقة لان شرط الحث فيها أمر وجودي وهو الكلام أو الدخول فادامات أو جعلت  
بستنا فدفقات الحث ووقع اليأس من الحث فلا فائدة في بقاء اليمين سواء كانت مؤقتة أو مطلقة بخلاف ما اذا  
كان شرط الحث أمر عدمي مثل ان لم أكل زيدا أو ان لم أدخل فلانها لا يثبت بطل لغوت الحث بل يثبت بطل  
الحث اليأس من شرط البر هو هذا اذ لم يكن شرط البر مستحيلا والا فهو مسألة الكوز وقد علمت ما فهمان  
التفصيل وليس مما نقوله لا صعدن السماء فان اليمين فيها معتدة ويثبت عندها الا لصعود السماء أمر ممكن  
في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء واللاه لاسكة وغسبرهم ولا يكتفي بعبث عتب اليمين أو في آخر الوقت في المؤقتة  
لنحقق اليأس مادته وهذا بخلاف مسألة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما أريق منه غير ممكن في  
نفسه ولا في العادة فلذا ناسط اليمين ولا يثبت الا اذا صلب منه وكانت اليمين مطلقة كما هي أي حقيقة في الايمان  
ان شاء الله تعالى وانما ما سدد كره آخر الباب (قوله رجعتما) لانه لما علق الثلاثة كانت أمته وهو لا يملك  
عابها الا اثنتين فكان معلقا اثنتين ح (قوله وألفاظ الشرط) عدل من الاسماء والمروف لاشتمالها على ما  
وهو بسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط بحركة بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب  
الثانية على الاولى وسمي الثاني جوابا لانه لما لم على القول الاول صار كالكلام الآتي بعد كلام السائل  
وجزاء تجوزا لانه لما ترتب على فعل آخر أشبهه الجراء كفي النهر فاصاحه الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى  
الى الاسم ح وقد ما في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر انه لا اشتقاق هنا الا بد من المعبرة  
لفظا بل الشرط هنا بمعنى العلامة على شيء خاص نأمل (قوله أي علامات وجود الجراء) أي ان هذه الادوات  
تمثل بالذات على وجود الجراء كفي النهر أي عدم وجود الشرط ح (قوله فلو فتحها وقع للعال) هو قول  
الجمهور ولا يتم التعليل ولا يشترط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الطلاق نظرا لظاهر اللفظ ورهم السكسائي  
مناظر الشيباني في مجاس الرشيد أنهم شرطية بمعنى ادا وهو مذهب السكوسيين ورجحه في المعنى وعلى كل حال  
اذ لا يرى التعليق ينبغي ان نصح بنسبه نهر مختصر او بالذات اشار الشارح بقوله فيدين ط (قوله وكذا  
لو حذف الفاعل من الجواب) يعني يقع للعال ما لم ينو التعليق فيدين ومن أبي يوسف انه يتعاق حلالا لكلامه  
على الفاعلية فتصير الفاعل والخلاف يثبت على جواز حذفه الاختيارا فاجازة أهل الكوفة عليه فروع أبو يوسف  
ومعه أهل البصرة فاعلم ان هذا المذهب يجر وقد كرهه عن المعنى ان الانطس قال ان ذلك واقع في اثر  
المصنف ان يبين ان الشرط ليس بالواجب في الدين وقال ابن مالك يجوز في الشرط ان يرد منه حديث اللطيفة فان ساء

معالم في مسألة الكوز

وسنجد مسألة الكوز  
بفروعهها (فرع) \* قال  
لزوجه الامه ان دخات  
الدار ثابط طالسق ثلثا  
فتمتت ودخات له رجعتما  
قنية (والفاظ الشرط)  
أي علامات وجود الجراء  
(ان) المسكورة فلو فتحها  
وقع للعال ما لم ينو التعليق  
فيدين وكذا لو حذف الفاعل  
من الجواب

معالم في ألفاظ الشرط

معالم في لؤ حذف الفاعل من  
الجواب



قال كلما دخلت فامسأني طالق وله أربع نسوة قد حمل أربع مرات ولم يولد منهن ولد سبعة أشهر ما يرفع كمال  
دخلة واحدة ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى واحدة منهن في النسيئة لا يرفع كمال وقوله قال في  
السراح بقوله المتوفى قال ان تزوجت امرأة فمسي طالق ثلاثا وكذا سائر شروطها ان شاء الله تعالى  
ثم تزوجها بعد ذلك بغير طلاق فمسي طالق ثلاثا وكذا سائر شروطها ان شاء الله تعالى  
فهو عين اه فقلت واعل وجهه ان قوله وكذا سائر شروطها ليس بعبارة ان الملك انما لا يرفع كمال بل ان يكون  
حاملها انما قد جاور ان تزوجت فمسي طالق (قوله لا يقع) تفريع على قوله فانه يقع بعد الثلاث وان لم  
يقع لان المخلوف عليه طلاق هذا الملك وهي تاهية كما مر أمالو كمال الروح الا حرمه للاث فانه يقع  
ما بقى (قوله لا يقع) على سبب الملك أي الزوج وكما هو جدها الشرط وسد للاث لا يقع فمسي طالق  
بغير وجه عن الكافي وغيره لو قال كلما سكتك ان طالق فمسي طالق ثلاثا من غير ان يرفع كمال في كل مرة  
طلقت طلقين وعليه مهران ونصف وقال محمد بن ثابت ثلاثا وعليه أربعة مهرين ونصف اه فقلت وجهه  
كفاي الولوالية ان ياتر وجهها أو لا وقعت واحدة وسبب نصف مهر فادخل في المهر او نصف مهر كمال لان شرطه  
بشبهه في الحل ووجبت العدة فادتر وجهها ثانيا وقعت أخرى وهذا طلاق به ذلك حول معنى فان من روح  
المعتد به وطلقاتها قبل الدخول لم يكون عند أي مائة وأي لو سكت طلاقا بعد الدخول لم يرفع كمال  
فصار مهران ونصف فادخل بها وهي معتدة عزير حتى صار مزاها ولا يقع طالق في فادتر وجهها ثانيا لم  
يصح السكاح لانه تزوج بها وهي مكره سكت اه (قوله لا تكرار الوقوع) إشارة الى الفرق وسبب له أنه في  
الاول عاق وقوع الطلاق على انقضاء الطلاق فاذا طلق مرة يقع الطلاق بغير حرج ولا يقع الاثنية  
لان الثانية واقعة وليست بموجبة بحسب اختلاف النسخ فان المعاق عليه في وقوع الطلاق الذي بالانقضاء فان  
الانقضاء يستلزم الوقوع فادتر طلقها مرة وحده الشرط فتقع أخرى ولو وقع أخرى وحده شرط آخر مع  
أخرى اه ح \* (تأنيده) الما بعد كلامه في أن الملك معتد به للاث كماله في تكرار الشرط والحرام  
وهذه رواية الجامع وعليها الفتوى لانها أحوط وفي رواية المدونة ما لم يفسد للمالك من واحدة وتسد  
انقضاءها مرة بعد أخرى كلما سكت اه محيطا بمعنى أن تظهر الثمرة بعد الدخول كمالا لم يرفع كمال  
ثم عاق بكلمة كلما يقع الاثني على الاول وواحدة على الثاني وفي قصصه البراءة قال كمالا بغير حرج  
فأبى كذا ثلاثا فتر وجهها مع المهر فمسي طلقا ثلاثا ثم تزوجها بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
الا يصح يحتاج الى الحكم بالفتح ثانيا بغير حرج (قوله ودوال الملك لا يرفع كمال) أي ودواله عاودا للاث  
كفاي المعق وأطلقه كفاي بغير حرج من أن التعليق بغير حرج على أي ثمة للاث بغير حرج ان يرفع كماله  
مع التعليق لافاهما وأجاب في الخبر بأن الطلاق فيه لزوم المعاق عن الاهلية لا لزوم الملك وانما هو  
في المهر بأن علق مدبر به وأمهات أولاده بغير حرج ودوال الملك لا يرفع كمال بل للمالك  
كما مر فان قلت قد جاور وال الملك بطلان المهر فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
وانقضاء العدة لم يفسد وبطلت المهر بالبيعونة فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
مقيدة بحال ولاية الأذن والماع بدلالة الحال ودلالة حال قيام الزوجية فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
لا يخفى ح الاباب عر به مقتضى دينه ثم حرج لم يفسد بغير حرج لان الملك لا يرفع كماله بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
المعيط بغير حرج وحاصله أنهم لم يرفع كمال الملك بل المهر فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
مفسد بغير حرج بغير حرج ولا يفسد كماله في الأيمان \* (تأنيده) استثنى في الخبر من عدم بطلان المهر ودوال الملك  
في عاقبة القينة ان سكنت في هذه البلدة فامسأني طالق وحرج على الفور وانما امرأته ثم سكت فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
العدة لا تطلق لانها ليست بامرأة وقت وجود الشرط اه قال في الخبر فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
وهي هذا يفرق بين كون الحزب امساك طالق وبين كونه فامسأني طالق لان المهر فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج

(ولا يرفع كماله) أي كماله  
أخر الادعاء (فان) أي  
الزوج بغير حرج  
فان (فان) لا يرفع كماله  
سبب الملك وهو بغير حرج  
ومن المذهب ان الملك  
او طرأ على طلقه انما يرفع  
طالوقه فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
ان يرفع كماله بغير حرج  
طالوقه بغير حرج فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
الزوج كماله لا يرفع كماله  
اللاث (ودوال الملك)  
مطلب المهر فمسي طلقا ثلاثا بغير حرج  
أن يرفع كماله بغير حرج  
واحدة  
دوال الملك لا يرفع كماله  
المهر

الدخول استعماله الاعراض فكان الشرط قبول العوض لا وجوده كقولنا قال علي أن تعطيني ألف درهم اه  
قلت وقد يكون الكلام متصفا بالاعتبار بدون تصريح بأدائه كما في قوله ويكفي معنى الشرط الخ ومنه ما في  
البحر حيث قال وفي المحيط وعن أبي يوسف لو قال أنت طالق لدخلت وهذا يحسب برأيه أنه دخل الدار أو كده باليمين  
فيصير كأنه قال لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخلا لم يخل طلق ولو قال أنت طالق لدخلت الدار يعلق  
بالدخول اه ثم قال ولو قال أنت طالق والله لا أفعل كذا فهو تعليق ويعين ولو قال أنت طالق والله  
لا أفعل كذا طاقته الحال ذكرها في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه إذا لم يعطى القسم تعين ما بعده  
جوابا له وصار فاصلا لم يصلح أنت طالق للتعليق فتعز منه أيضا على الطلاق لا أفعل كذا (قوله كذا) هذا  
ما حرمه في الحرم أن المذهب أنه بمعنى الشرط خلافا لما في الفقه من أنه التحقيق عدم الشرط فلا تأتي  
للتعليق على ما فيه من الضرر والوجود (قوله تعاق بدخولها) كذا في المحيط وفيه عن أبي يوسف أنت طالق لو دخلت  
الدار طاقته هذا راجح - حالف بطلاق امرأته ليعاقلها ان دخلت الدار فادخلت لزمه أن يطأها ولا يقع  
الاجتراح أحدهما كقوله ان لم آت الدار مرة اه يجوز وقدمما الكلام في ذلك أوائل باب الصريح (قوله فإزداد  
عموما) فيه أن الظاهر لا عموم له وبعبارة العاية كفا في الفقه والحران الفعل وهو الدخول أصيغ إلى جماعة  
فيراد به عمومها مرة بعد أخرى اه فإرادته بالعموم التكرار (قوله وهي غريبة) أي لعملة القول  
المتواتر وفيها تنحل اليمين إذا وجد الشرط مرة لا في كل واحد من تكرارها في الفقه والجمهور واشتدكها الرباعي  
(قوله وجعل في البحر أحد القوانين) ذكر ذلك في مدقوله الكثرة فيها أن وجد الشرط حيث قال والحق  
أن ما في العاية أحد القوانين نقل القوانين في القيمة في مسئلة تصدود السطح اه ونفسل ما من المعراج وعن  
بعض الحنابلة أن متى تفتى التكرار والعصم أن تشير كليا لا يوجب التكرار اه فأما ضعف هذا  
القول وضعف ما من بعض الحنابلة فافهم (قوله أي تنحل اليمين) أي تنتهي وتتم وإذا تمت حيث ولا يتصور  
الحنث نأيا لا يمين أخرى لانها غير متصية للعموم والتكرار لغة نهر (قوله بطلان التعليق) فيه أن  
اليمين هنا هي ٣ التعليق (قوله الا في كليا) فان اليمين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وأما حصصه أن  
متى لا تفيد التكرار وقيل نفيدوا لخلق أنهم انما ينفذون عموم الاوقات في متى حيث وأنت طالق المأذون  
أي وقت تحقق فيه الحرج ووقع الطلاق ثم لا يقع بحرج آخر وان المقر وبه المخطأ أذا كتمت فادخلت ان  
تر وحت فلا بد أن يفتى كذا في تزوجها طاقته ثم تزوجها ثانية لا تطلق لان التأيد المأذون في التوقيت مبتدأ  
عدم التزوج ولا يتركروا أي كذلك حتى لو قال أي امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الا على امرأتها واحدة  
كافي المحيط وخبره بخلاف كل امرأة أتزوجها نهر والفرق أن اللفظ كل للعموم واللفظ أي انما يمين وعموم  
الصفة لقولهم في أي يدي ضربة وهو حولا لا يماول الا واحد الا أنه استند إلى خاص وفي أي يدي ضربتك  
يقتضي السكك اذ صرح بولا استناده إلى عام وفي أي امرأة تزوجت فاستداهي فهي طالق يتناول الجميع وتعام  
شقيقة في البحر (قوله كافتضاء كل عموم الاسماء) لان كليا تدخل على الافعال وكل تدخل على الاسماء  
فيغير كل منها عموم ما دخلت ما يسهل إذا وجد فعل واحد أو اسم واحد وقد وجد المخوف عاين فافتقلت  
اليمين في حقته وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على ما لها فيجوز كليا وجد المخوف عليه غير أن  
المخوف ما يسهل طاقته هذا المالك وهي متباعدة فالحاصل أن كليا للعموم والافعال وعموم الاسماء ضروري  
فيجوز بكل فعل حتى تنتهي طاقته هذا المالك وكل اسم عموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال  
المصنف الا في كل وكليا كان أولى لان اليمين في كل وان انتهت في حق اسم يفتى في حق غيره من الاسماء  
وبن تزوجها لو كان له أربع نسوة فقال كل امرأة تزوجت الدار فهي طالق فدخلت واحدة طلق ولو  
دخلت طلق فان دخلت ثلاث لم يسهل لا تطلق ولو قال كذا دخلت فدخلت امرأة طاقته ولو دخلت  
ثلاث طلق وكذا قال الشافعي في تزوجت امرأة طلق في الأول ثم دخلت لم تطلق في الثاني فإلزامها ولو

سكنوا كانت طالق لو دخلت  
الدار تعاق بدخولها ومن  
يخون من دخل مسكن الدار  
فهو طالق ولو دخلت  
واحدة من طاقته بكل مرة  
لان الدخول أصيغ إلى  
جماعة فإزداد عموما كذا في  
العبارة وهي غريبة وجعل في  
البحر أحد القوانين (وفيها)  
كليا (تدخل) أي تنحل  
(اليمين) بطلان التعليق  
(إذا وجد الشرط مرة لا  
في كليا فانه يفسد عموم  
اللاث) لاقتضاءها عموم  
الا فبال كافتضاء كل  
عموم الاسماء

٣ (قوله فيه أن اليمين الخ)  
قال شيخنا يمكن تصحيح  
العبارة بأن يراى باليمين فعل  
الفاعل الذي هو الزام  
وبالتعليق نفس جاني  
الشرط والجزاء اه ويمكن  
ان يراى باليمين نفس الطلاق  
المعلق وبالتعليق معناه  
العرفي الذي هو ربط الطلاق  
بدخول الدار مثل لا وطن  
ان هذا أحسن لا طلاق  
اليمين على نفس الطلاق  
كثيرا في أسانيد الفقهاء تأويل  
فانصحب اه



ابن الله ولله وله خفي  
التي (أكرم) في بلاد  
والسراية أبا القوام  
وأقره (أكرم) وأقره  
وتدعى من يدعى الم  
أكرم حال الص - مدوحهم  
شرفه وأمره عاتق له  
المشهور والشرف لا  
الموجود في العالم  
لا يحد (الأدوية) طاب  
التي تتقبل على الشرف  
وان كان في كرامته  
مصرها باليه فامر أي  
فمنه - مدأ لم تحب  
وطاعة - منج وفي التبر  
ابن أبا الم في  
دار - طالق - مدح  
- المدح - المدح - المدح  
ل لا يحد على الأسماء والألا

ابن الله ولله وله خفي  
التي (أكرم) في بلاد  
والسراية أبا القوام  
وأقره (أكرم) وأقره  
وتدعى من يدعى الم  
أكرم حال الص - مدوحهم  
شرفه وأمره عاتق له  
المشهور والشرف لا  
الموجود في العالم  
لا يحد (الأدوية) طاب  
التي تتقبل على الشرف  
وان كان في كرامته  
مصرها باليه فامر أي  
فمنه - مدأ لم تحب  
وطاعة - منج وفي التبر  
ابن أبا الم في  
دار - طالق - مدح  
- المدح - المدح - المدح  
ل لا يحد على الأسماء والألا

مطالب مهتم الاضافة  
لغيره لا للتعليد فيقالو  
قال لا يخرج امرأتي من  
الدار

من سكاخ أو يمين (لا يبطل  
اليمين) ولو أنتم أو بابه ثم  
نكحها أو اشتراها أو وجد  
الشرط طلقته وتلقى لمقاء  
التعليق ببقاء محله (وتنهل)  
اليمين (بعد) وجود (الشرط  
مطلقا) لكن ان وجد في  
الملك طلقته وتلقى والا  
فبطلت من عاق النكاح  
مدخل الدار أن طلقها  
واحدة ثم بعد العدة تدخلها  
فتنحل اليمين فينكحها (فان  
انحلها في وجود الشرط)  
أي ثبوته ليس بالعسدي  
(فالقول له مع اليمين) لا يكره  
الطلاق ومساذه أنه لو عاق  
طلاقها بعد عدم وصول  
نفقتها أياما فادعى الوصول  
وانكح

مطالب استلاف الزوجين  
في وجود الشرط

هذا فإنه من حداه وسيد كره الشارح في الخروج وحاصله تقييد قولهم زوال الملك لا يبطل اليمين  
بما إذا لم يكن الجزاء فاسرائة طالق أمالو كان كذلك فأنهم اسطل أقول ما في القنية ضعيف لأنه مبني على  
اعتبار حالة الشرط بدليل التعليق بقوله لانم الوقت وجود الشرط ليست امرأته وهو خلاف الاظهر في  
القنية أيضا ان دعاء كذا لعل الله على حوام ثم قال ان دعاء كذا لعل الله على حوام فعمل أحد  
اليمين حتى بان امرأته ثم فعل الآخرة فيل لا يقع الثاني لانم ليست امرأته عند وجود الشرط وقيل يقع  
وهو الاظهر اه فأقارن الاظهر اعتبار حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت  
امرأته فلا يضر بينو ثم ابعده وهذا هو الموافق لما أطلقته أصحاب المتون هما ولما صرحوا به أيضا في  
الكنايات من أن الشارح لا يلحق الشارح الا اذا كان الباش مع معلقا قبل ايجاد المخر الباش كقوله ان  
دعوات الدار فأنت بائن ثم أنتم ما ثم دخلت بابت بأخوي وذلك باعتبار حالة التعليق فانما كانت امرأته  
من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لزم أن لا يقع المعلق بقدر طهر أن المخرج اعتبار حالة التعليق  
وعليه ما في البحر من المجهول لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عده ثم اخرجت  
أو قال ان قبالت امرأتي وسلانة بعد عدي حرقها بعد داليمونة بحيث فيها مالان الاضافة للتعريف  
لالتقيد اه وكذا ما قدمناه من البحر لو قال كلما دخلت فاسرائة طالق وله أربع نسوة فدخل أربع  
مرات الخ فان تصرحه بأن له أن يبعدها على واحدة تشمل ما اذا كانت غير موطأة وذلك بساعة على اعتبار  
حالة التعليق لانم اوقته كانت امرأته ودخلت في الاعيان الثلاث ساعة من ترجع أن المدعى بكلمة  
كلما أعيان مدعته للعمال وينبغي على القول بأنه كلما دخلت مدعته في آخرها كبايات من أنه اذا مال كل  
بعد اطلعت لم تبقى امرأته فلا تدخل في اليمين المدعته بعد مدعته ما قدمناه في آخرها كبايات من أنه اذا مال كل  
امرأة لا تدخل المدعته بالخالع والابلاء إلا أن يعيها فاعتمد تحقيق هذا المقام وعليه السلام (قوله من  
نكاح أو يمين) بيان للمالك وقوله ولو أنتم أو بابه الخ فترجع عليه بما طرقت النشر المرتب (قوله ولو  
أنتم) أي بمادون الثلاث (قوله وتنحل اليمين الخ) لا تكرار بين هدهو بين قوله فيما سبق وفيها تنحل اليمين  
اذا وجد الشرط مرة لان المقصود ههنا الانحلال بمره في غير كذا وهذا مجرد الانحلال اه ح ولأنه هنا  
بين انحلالها بوجودها في غير الملك بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أو لا كما  
يدل عليه الا لاحق ح (قوله لكن ان وجد في الملك طلقته) أطلق الملك فشمع ما اذا وجد في العدة والمراد  
وجود تمام في الملك لا جميعه حتى لو قال ان حلفت حذفت حذفت في طالق فاضت الاولى في غير ما سكره والثانية في  
ما سكره طلقته وتماه في البحر وسيماني عند قول المصنف علق الثلاث بشئين يقع المعلق ان وجد الثاني في  
الملك والا لا (قوله حيلة الخ) فترجع على قوله والا لا (قوله في وجود الشرط) أي أصلا أو حقيقة كما في شرح  
الجميع أي انحلالا في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي العزاية ادعى الاستثناء  
أو الشرط فالقول له ثم قال ودكر السقي ادعى الروح الاستثناء وأسكرت بالقول لها ولا يصدق بالينة وان  
ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه وسيد كره المصنف الانعسلاف في دعوى  
الاستثناء وظاهر ما ذكره النسق أن الاختلاف يسير جار في دعوى الشرط تامل وفي البحر عن القنية  
ادعت أنه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقته بالشرط ولم يوجب دالينة فيه لمرأة ولو ادعت عليه أنه  
سلف لا يضر بها أو ادعى هو أنه لا يضر بها من غير نسب أو أقاما البينة فثبت كلا الأمرين وتطابق بينهما كما  
اه (قوله ليعم العدي) فحوان لم تدخل الدار اليوم (قوله فالقول له) أي الا إذا لم يعلم وجوده الا بمهادنية  
القول له في سقي نفسه كبايات (قوله لا نكاحه الطلاق) أي انكاحه وقوله هذا أولى من التعليق بأنه مقسك  
بالأصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل أنتم أجاءك في حذفتك فالقول له أنه جاء معهما مع أن الظاهر  
شاهدان من وجهين كونه الأصل عدم المارض وكون الطهره ما يعتله من الخساع (قوله فلهاده) أي ماله





عن الطلاق ولو طه فاداحاصت وطهرت وادعى الزوج حياها أو طلاقها في الحيض لا يقبل قوله في منع  
الطلاق السعي لانه قد انضاف سماع الحال وانما تراعى حكمه وما يدعى الطلاق أو الجماع بعده دعوى  
المساع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لكن يقع طلاق آخر باقراره بالطلاق في الحيض وان  
ادعى الطلاق أو الجماع وهو حائض صدق ولو قال ان لم أجامعك في حيضتك فأنت طالق فادعى الجماع في  
الحيض لا تطلق لانه علق الطلاق بصرح الشرط والمعلق بالشرط انما يبيح بعدد الشرط المساع ف اذا  
أكره الشرط فقد أكره السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أقر بك أربعة أشهر فصمت المدة ثم ادعى  
قربانها في المدة لا يقبل لان الابعاد سبب في الحال لكن تراعى وقوع الطلاق الى مضي المدة وقد مضت المدة  
ووقع طاهرا ودعوى القربان دعوى المساع ولا يقبل ولو ادعى القربان قبل مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع  
الطلاق بعد وقد أنشأه فيقبل قوله ولو قال ان لم أقر بك أربعة أشهر فأنت طالق فصمت المدة  
ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه علق الطلاق بصرح الشرط في أكره الشرط فقد أكره السبب فيقبل قوله  
اهذهدا كما ترى مخالف للمعنى من الرأى فليأمل (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله فان اختلفا في وجود الشرط  
الح والاشية هي قوله ان حضرت كتابه الشارح فيها ح والاحسن تفسير الاشية بقوله وما لا يعلم الامم الح  
(قوله ليست على اطلاقهما) فتعذر الاولى بما اذا كان ذلك الانشاء وتقيده الا بيه بما اذا كان لا يعلمه أنه اذا  
من هذا التفصيل المذكور ما قاله الشارح في بيان كمال في شرح الاصلاح وفي بحث أما أولا فلما  
علمت من محسنة هذا التفصيل ما ذكرناه عن الكافي وأما ثانيا فلان الانحلاف هذا في الجماع لا في الحيض  
والجماع ليس بمالا يعلم وجوده الامم الا بالرجل يعلم لكونه فعله وأما ثانيا فلانه لو سلم هذا التفصيل في  
هذه المسئلة لا يارم منه تقيدها بالنسبة التي هما فاعدان تحتمل مسائل جزئية لهما قد أطلق بعضها  
وصرح في بعضها بمخالف هذا التفصيل كما ذكرناه في مسئلة النفقة عن الذخيرة والقيمة من دعوى  
الوصول بعد مضي الايام المعينة وكما قدمناه عن الكافي في بقا قوله ان لم أقر بك أربعة أشهر من أن  
الدعوى بعد مضي المدة فقد قبل قوله مع أنه لا علة الا لانشاء فتدبر (قوله وما لا يعلم الامم) قيد لانه لو كان  
يعلم من غيرها توقف الوقوع على تصديقه أو اليقينة كالدخول والكلام اتفاقا واحتمالا والوجه في الوقوع لو لا دم  
فقالا يقع بشهادة اقامة وحسبه لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأة أو رجلين جوهري ولا يشمل ما لو قال ان  
شرب سكر ابعير اذن فأمر بك بسدك وشرب ثم اختلفا فالقول له لانه سكر ووقوع الطلاق مع أن الادن  
لا يثبت اذ الامم السكت يطالع عليه بالقول بخلاف الحيض والاشية (قوله استحسننا) والقياس أن يكون القول  
قوله لانما ندعى شرط الطهر على الزوج ووقوع الطلاق وهو سكر فيكون القول قوله ولا تصرف الا بحجة  
كخبره من الشروط وجه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي يجب  
عليه أن يحبر كي لا يقع في الحرام اذ الاجتهاد عليه واجب عليه ما شرع عليه من طهر يقسه وهو الاختيار فعمد له  
يجب قبول قوله بالتحريح عن عمدة الواجب زياي (قوله نرى بحثا) أصل البحث لا حجة صاحب الحرج حيث  
قال وظاهره أنه لا عين عليه او يدل عليه قولهم ان الطلاق معاق باخبارها وقد وجدوا لافاة في التحليف لانه  
وقع بقولها والتحليف لرجاء النكول وهي لو أنشئت ثم قالت كنت كاذبة لا يرفع الطلاق لانه ناقضها اه  
لكن في حواشي مسكين نقل الجوزي عن رضي المقدسي أب عاصمها اليهين بالجماع اذ ليس هذا من المواضع  
المستثناة من قولهم كل من قبل قوله فعليه اليهين اه قلت ولا يخفى ما فيه لما علمت من عدم الغائية في التحليف  
ومن وجه الاستحسان وعدم ذكرها في المستثنيات لا يدل على عدم كونها منكم من أصل استثنائها منه  
أشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك محسوبا على خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور الوجه نعم هذا في القضاء  
ظاهر وأما في الباقيات فينبغي النظر في بين الحيض والجماع لان علق الطلاق باخبارها فضاء وديانة انما هو في  
الجماع أما في الحيض فليعلق ديانة الا اذا كانت حادثة كما هو في الباقيات (قوله وسرا حجة كاذبة) وأما

قلت فالمسئلة السابقة  
والاشية ليست على  
اطلاقها (وما لا يعلم)  
وجوده (الامم السكت في  
حق نظمها خاصة) استحسننا  
بالإيجاز نرى بحثا ومراعاة  
كجاعة





الحبر الرملي وقد علم من هذه المروغ انه ان تلقى بفعل العير لا يصح ذلك العير عليه سواء كان مسلما يعلم  
 الامم ام لا ولا بد من تصديق الروح فيها او البينة فيما ثبت من الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها)  
 لانه صوري ويشترط فيه قيام الشرط في اي لا يقبل قولها ضرورة ترتيب حكم شرعي عليه وياتي  
 تمامه (قوله طلقت هي فقها) أي دون ولاية لان المتعارف اليه في حقها شرعا الاستخبار به لانها أمينة وفي حق  
 صيرتها منتهى وشهادتها على ذلك شهادة في دولاب في أبي يقبل قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره  
 كأحد الورثة اذا أقر بدين على الميت اقصر على تصدي ما اذا لم يصحده الباقون وتسامه في الجهر (قوله أو علم  
 وجوده الخيض منها) لا ينافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الامم الخ لان ذلك فيما اذا أشكل أمرها وادعيا  
 لم يشك بآب أحبت في وقت عدتها المهر وقطر وجهها وصيرتها وشوهد الدم منها بحيث لم يبق شك نأمل رملي  
 (قوله وفي ان حذفت الخ) تفصيل وبيان لما أجله أولا ومثله التحليق في أو مع كانت طالق في حية ان أو مع  
 حية ضلت كفي الجهر (قوله وقع من حين رأته) لانه لا سمران من أنه حية من الابتداء فيجب على المتهنى  
 أن يعينه في قول طالقت من حين رأته الدم وليس هذا من باب الاستدلال وانما هو من باب التيسر ولذا قال من  
 حين رأته وتسامه في الجهر وفيه من الكافي في... لانه ان حذفت فعدى حروص ترك طالق اذ ارأت الدم  
 فتاقت حذفت وصدقها أنه قبل الاسمراو جميع الزوج عن وطء المرأة واستحرام العبد في الثلاثة لاحتمال  
 الاستمرار (قوله وكان بدعيًا) لوقوعه في الخيض بخلاف ان حذفت حية كما يأتي وهذا بيان للمرة التي  
 وتظهر أيضا في المالوك المعاق بالخيض متعاقبا في العبد أو حتى عليه بعد رؤية الدم والاستمرار يكون الحية  
 جنابة الاحرار وفي أنها لا تحسب هذه الحية من العدة لان الشرط حيث كان دور رؤية الدم لم أب يكون  
 الوقوع بعد انصهارها لانها لم تدعى وهذا اذا انما هي الثلاث حيث يطال الخلع لانها طالقة فله الحدادي  
 ونظر فيه في الجهر بان الخلع يلحق الصبر وأحاط في المهر بان الظاهر أنه محمول على ما اذا لم تكن مدسولا بها  
 (قوله فان غير مدحولة) نظري على قوله وقع من حين رأته واحدة عن المدخول بها ولو حكما كالحالي  
 به الانم الا بمكمل الروح ما حرق في الا نام الثلاثة لوسوب العدة عاها من الاول (قوله في ثلاثة أيام) الاول  
 في الثلاثة الايام وسمارة المهر فترقت حين رأته الدم ح (قوله فان الروح الاول) لانه لا يدري أكان  
 ذلك حية أو لا يحرق أي فلم يمتنع في شرط وقوع الطلاق فهي باقية على ما هي من وقتها ان عقد الثاني  
 عاها باطل فلا يلزم المهر (قوله وتصدق في حقها الخ) أي في اذا عاق طلاقها وطالقت صيرتها على حية منها  
 وهذا يعني عنه قول المصنف في المهر طالقت هي فقها وفي الجهر من شرح الجمع فان قال الروح ان طالع الدم  
 في الثلاثة وانكرت المرأة والعبد ما قال قولهم لان الروح اقرب وجود شرط العتق طاهر الاب رؤية الدم في  
 وقته يكون حية ساو له... اذا مؤثر بل الصلوة والصوم ثم ادعى عارضا بغير روح المرء من أن يكون حية فلا  
 يصدق فان صدقة المرأة أو كذب العبد في الايام الثلاثة فالقول لهم ما وان كان بعدها فالقول للعبد (قوله وفي  
 ان حذفت حية الخ) مثله أنت طالق مع حية تلك أو في حية تلك بالنساء بغير (قوله لعدم تجربتها) علة  
 لمساواة التبرير بصفتها وتعمد التعمير بغيره فان ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كراهة وفي النهر عن الجوهر  
 ولو قال اذا حذفت نصفها فانت كذا واذا حذفت نصفها الا حرافت كذا لا يقع شيء ما لم تحض وتظهر فاد اظهرت  
 وقع طالقان (قوله لا يقع حتى تظهر منها) اما بانقطاعه لعشرة أو بالانقضاء أو بما يقوم مقامه من صيرورة  
 الصلاة دينا في ذمتها فيما اذا انقطع لها ونها نهر (قوله لان الحية) بفتح الخاء المرة الواحدة والحية  
 بانكسر الاسم والجمع الخيض بغير من الصراح (قوله اسم السكامل) أي ولا تكمل الحية الا بالظاهر  
 منها فلاو كانت حية الا تطاق حتى تظهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحية فهو على ما نوى وكذا اذا  
 قال ان حية ان الا ان هذا الذي الجبل الذي هي فيه لا يحد لانه ليس له أجزاء متعددة بخلاف الخيض قاله  
 الجندادي (قوله ما لم تر حية أخرى) وذلك بان تحيض وهي متباعدة بالحيض أو بعد الظاهر منها ما اذا

لم يقبل قولها زياني  
 وحذادي (أو أحب طالقت  
 هي فقط) ان... كذا  
 الروح فان صدقتها أو علم  
 وجود الخيض منها طالقتا  
 حية حذادي (وفي ان  
 حذفت لا يقع برؤية الدم)  
 لاحتمال الاستحاضة (فان  
 استمر الا فوقع من حين  
 رأته) وكان بدعيًا فان  
 مدحولة فتزوجت بآخر  
 في ثلاثة أيام صح فلو ماتت  
 فيها فارثها الروح الاول  
 دون الثاني وتصدق في حقها  
 دون صيرتها (و) في (ان  
 حذفت حية) أو صدقتها أو  
 نكحتها أو صدقتها لعدم تحزيم  
 (لا يقع حتى تظهر منها) لان  
 الحية اسم للسكامل ثم اعلم  
 يقبل قولها ما لم تر حية  
 أخرى جوهرية

قوله فان قول لهما أي  
 للزوج والزوجة ولا تطلق  
 ولا يعتق العبد اه منه



(ان وجد) الشرط (الان)  
في المكان والالا) لا يقرأ  
الماء ما لا يقرأ والالا  
وباعية (عاقب الاثبات  
التي) لانه (بالطه)  
مات مائة عام الان  
و (لم يقرأ) عليه (التر)  
في المساء (بالله)  
الان لا يقرأ الاثبات  
وطه (و) لانا (لم يقرأ)  
مسرا (عاقب) الطه  
(التر) في الاثبات اخرج  
أو (نايبا) حقيقه أو  
باب حوله في  
مسرا (عاقب) امرى الاثبات  
و يقرأ العشر لا يقرأ  
الان (لا يقرأ) الاثبات  
(في) قوله لا يقرأ (اب  
سكيبا) أم (الان) (الان)  
وهو طه الاثبات (الان)  
(الان) (الان) (الان)  
الشرط (الان) (الان)  
ولم يقرأ (الان)  
(في) (الان) (الان)  
الان (الان) (الان)  
الان (الان) (الان)  
الان (الان) (الان)  
الان (الان) (الان)

[illegible]

من قبل يقع قبلها بالجلد الحادث بعد اليقين لانه المعاق عليه فقوله حتى تلدهم عنه طهر بالولادة لا كثر من سنتين  
 من وقت اليقين أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وانما اشترط كون الولادة لا كثر من سنتين من وقت اليقين  
 ليحقق حدوث الحمل بعد اليقين ادلو كانت لا قبل من ذلك الاحتمل حدوثه قبل اليقين ولا يقع بالشك ثم اذا ظهر  
 بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع الا أن يقال بوقوعه قبل  
 الولادة بسنة أشهر لتيقن الحمل فيه ومقابلته مشكوك فيه ولا يقع بالشك كذا يحسنه ح \* (تبيينه) \* هذه  
 اليقين لا تحرم الوطء لكن يستحب أن لا يطأها الا بالاستبراء لتصور حدوث الحمل كفى البحر من المحيط وانما لم  
 يجب الاستبراء لان محل الوطء أصل وحدث الحمل وهو كإفاده ح (قوله تنقض به العدة) في العبارة  
 سابقة والأصل عتقت لانه ولد تنقض به العدة وعادة الحرة هكذا اذا قال اب ولدت ولدت طالق  
 فولدت ولدتا ميتا طلق وكذا اذا قال لا ميتة اذا ولدت ولدتا ميتة فهو كذلك لان الموجد هو ولده فيكون  
 ولدا حقيقة ويعتبر بولده في الشرع حتى تنقض به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولد فتعفى الشرط وهو  
 ولادة الولد اه فقوله حتى تنقض به العدة غايته لقوله ويعتبر ولدا في الشرع وليس معناه ما يفهم من  
 الشرح من أن أم الولد تخرج به من العدة لان العدة تحجب عقب الحرة والحرة بمعلقة بالولادة فهي واقعة  
 عقبها بالولادة متقدمة على وجوب العدة بغير تبين فكيف تنقض العدة بالولادة كما أفاده ح (قوله بتكرار  
 الشرط) وذلك بان شرط طالق على آخر وأخر الجراء نحو اذا قدم فلان واذا قدم فلان طالق فانه  
 لا يقع حتى يقدم لانه عطف شرط على شرط لا حكم له ثم كرا الجراء فيعلق بهما فصا را شرط واحد  
 فلا يقع الا بوجودهما فان نوى الوقوع باحدهما صحته بینه بتقديم الجراء على أحدهما وفيه تعاملا أو بان  
 كرر أداة الشرط بغير عطف كان أ كالت ان ليست طالق لا تطلق ما لم ينس ثم بأصل فتقدم المؤخر  
 والتقدير ان ليست فان أ كالت فالت طالق وكذا كل امرأة أتزوجها ان كالت فلا تنقض طالق بقدم المؤخر  
 وصير التقدير ان كالت فلا بنا وكل امرأة أتزوجها طالق وعلى هذا اذا قال اب أعطيتك ان وعدك ان  
 سألتني فالت طالق لا تطلق حتى تسأله أولا ثم بعدها ثم يعطيه لانه شرط في العدة في الوعد السؤال  
 فكأنه قال اب سألتني ان وعدك ان أعطيتك كذا في الفسخ وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني مترتبا على الاول  
 عادة وكان الجزاء متأخر عن الشرطين أو متقدما عليهما والا كان كل شرط في موضعه كان أ كالت اب شربت  
 فالت حتى اذا شربت ثم أ كل لم يعفى وكذا ان دعوى اب أجمعتك أو ان ركب الدابة اب أبتني يقر كل شرط  
 في موضعه لانها اذا كانا من تبيين عراها أصحرت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين يقر كل شرط في  
 موضعه لانه تحلل الجزاء بين الشرطين بحرف الوصل وهو المعاء فيكون الاول شرط لانعقاد اليقين والثاني  
 شرط الحث كان دخالت الدار فالت طالق اب كالت فلا بنا يشترط قيام الملك عند الشرط الاول لانه جعل شرط  
 انعقاد اليقين كأنه قال عند الدخول ان كالت فلا بنا فالت طالق واليدين لا نعقد الا في الملك أو مصادفة اليدين فان  
 كانت في ملكه عند دخول الدار صححت اليقين المتعاقبة بالكلام فاذا كالت يقع والاب دخلت بعد الطلاق  
 والعدة لم يقع وان كالت واذا دخلت الدار في العدة وكالت فيها طلق والحاصل أنه اذا كرر أداة الشرط  
 بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما لكن ان قدم الجزاء عليهما أو أخوه فالملك بشرط عند آخرهما وهو  
 الملك فله أولا على التقديم والتأخير وان توسط فلا يدين الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على  
 أحدهما مقدم الجزاء أو وسطه فان أخوه توقف عليهما وان لم يكرر أداة الشرط فلا يدين وجود الشئيين قدم  
 الجزاء عليهما أو أخوه بغير مخصص تمامه فيه (قوله أولا) عطف على حقيقة قال في البحر وأما الثاني أعني  
 ما ليس بشرطين حقيقة وهو أن يكون فعلا متعلقا بشئيين من حيث هو متعلق بهما نحو ان دخلت هذه الدار  
 وهذه أو ان كالت أباجر وهو أيضا يوقف فكذا فانما بشرط واحد الا ان ينوى الوقوع باحدهما فاشترط  
 في غير تمام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان فعلا متعلقا بشئيين من حيث هو متعلق بهما نحو ان جاء يدعوه

من وقت اليقين \* قال ان  
 ولدت ولدتا طالق أو حرة  
 فولدت ولدتا ميتا طلق  
 وعتقت \* قال لام ولدتا  
 ولدت فالت حرة تنقض به  
 العدة جوهرة (عاق)  
 العتاق أو الطلاق ولو  
 (الثلاث بشئيين) حقيقة  
 بتكرار الشرط أولا كان  
 جاء زيد وبكر فالت كذا  
 (يقع) المعاق

مطلب فيما لو تكرر الشرط  
 بعطف أو بدونه

مطلب فيما لو تكررت أداة  
 الشرط بلا عطف فهو على  
 التقديم والتأخير





سحيفة وقت التزويج فتأمل (قوله كاس) أي في باب القسم ح (قوله قال لها الخ) (١) شروخ في مسائل الاستثناء وعقد لها في الهداية مصلا على حدة قال في الفتح وأطلق الاستثناء بالتعليق لا شروخا كهم في منع الكلام من اثبات وجبه إلا أن الشرط يمنع السكوت والاستثناء البعض وقدم مسئلة ان شاء الله لمشاها في الشرط في منع السكوت ودكر أداة التعليق ولكنه ليس على طريقه لأنه منع لا إلى غاية والشرط منع إلى غاية تحققة كما بيده أكرم بني عيم ان دخلوا ولدا لم يورده في بحث التعليقات وللفظ الاستثناء اسم توقيفي قال تعالى ولا يستنون أي لا يقولون ان شاء الله ولا مشاركة في الاسم أيضا التجرد كره في فصل الاستثناء (٢) واما ثبت حكمه في صيغ الاخبار وان كان انشاء ليجاب في الامر والمسي فلو قال اعتقوا عبيدي من بعد موتي ان شاء الله لا يعهد الاستثناء فلهم حقه ولو قال ربع عبيدي هذا ان شاء الله كان له ما ورده عن الخواص كل ما يخص باللسان يطله الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يختص به كالصوم لا يرفع له لو قال لويت صوم غد ان شاء الله تعالى له أدوة تلك النية كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة الاصطلاحية فقط وفي حاشية البصاوي للفتح من سورة الكهف الاستثناء (٣) يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كخص عليه السير في شرح الكتاب قال الراغب الاستثناء رفع ما وجبه عموم سابق كقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الي من حرم على طاعم بطعمه الا أن يكون ميتة أو رفع ما وجبه اللفظ كقوله امرأتى طالق ان شاء الله اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى اه ويأتي اختلاف في انه ابطال أو تعاق (قوله مصلا) احتراز عن المتصل بان وجد بين اللفظين فاصل من سكوت بلا ضرورة بنفس ونحوه أو من كلامه وكما يأتي وقيد في الفتح السكوت بالكثير وفي الحاشية (٤) قال لوجه أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوت لا يقطع النفس تطلق ثلاثا والاتبع واحسدة وفي أيام البرازية أخذوا إلى وقال بالله فقال له ثم قال لما نبي يوم الجمعة فقال الر حسل له ولم يأت لم يمت لأنه بالحكمة كناية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا في حال كان الطلاق اه (قوله الاتمهتس) أي وان كان له منه بد بخلاف ما لو سكت قسدا لنفسه ثم استثنى لا يصح الاستثناء لفصل كذا في الفتح وحصل ان السكوت قسدا بنفس بلا نفس كثير وانما السكوت لنفسه ولو بالضرورة فهو (قوله أو امسالكم) أي اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن حقه (قوله لتأ كيد) نحو أنت طالق ان شاء الله اذا قصد التأ كيد فانه يقدم في الفروع قبيل الكايات انه لو كرر لفظ الطلاق وقع السكوت فان نوى التأ كيد يس اه وكذا أنت حرح ان شاء الله كافي للبرح ويأتي تمام الكلام على ذلك (قوله أو نكمل) نحو أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا واحدة ان شاء الله فيقع الثلاث كفي البحر لا ذ كر الواحدة بعد الثلاث وهو بخلاف العكس (قوله كانت طالق يازايسة أو باطالق ان شاء الله) مثلا ان لم يلد الطلاق على سبيل المشي المرتب قال في البحر وفي البرازية أنت طالق ثلاثا يازايسة ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق يا طالق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا صبيبة ان شاء الله بصرف الاستثناء إلى السكوت ولا يقع الطلاق كذا قال ياولان والاصول عمده أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد كقوله يا طالق يازايسة فالاستثناء على السكول اه ح أقول في هذه العبارة تحريف وسقط فالاول في قوله وكذا أنت طالق يا صبيبة فاصوابه ولو قال أنت طالق يا صبيبة الخ كما عبر في النسخة لم يحكم ما قبله والثاني في قوله والاصول الخ فان قوله فالاستثناء على السكول يخالف لقوله فبصرفه وصرف الاستثناء إلى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق ويصرف الاستثناء إلى الوصف أي ما وجبه منها من قوله يا طالق أو يازايسة فالواقع لا يلزمه حد فالصواب قوله في النسخة والاصل أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد فالاستثناء عليه نحو قوله يازايسة أو يا طالق وان كان لا يلزمه حد ولا يقع به طلاق فالواقع لا يلزمه حد فالصواب قوله في النسخة والاصل أن المذكور في آخر الكلام اذا كان

كاس (قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا) الاتمهتس أو سعال أو حشاء أو عساس أو ثقل لسان أو امسالكم أو فاصل مبدل تأ كيد أو نكمل أو حدر أو طالق أو نداء كانت طالق يازايزة أو باطالق ان شاء الله صح الاستثناء بزارية وحاشية بخلاف الفاصل العو كانت طالق رجعية ان شاء الله

(١) مطالب مسائل الاستثناء والمشيئة

(٢) مطالب الاستثناء يثبت حكمه في صيغ الاخبار لاي الامر والمسي

(٣) مطالب الاستثناء يطلق على الشرط لغة واستعمالا

(٤) مطالب قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ومع واحدة





المفسر اه و بهذا تعلم ما في عبارة الشارح من ان الحكم لان قوله طائفة من الضمير في له وهو مشروط  
بالانحصار كماله وقوله بعدم الوقوع مع ما في قوله وأقوى (قوله قاتل الخ) اعلم ان المقرر عندنا انه يجب  
بفعل المحلوف عليه ولو مكرها أو خطئا أو ذاهلا أو ناسيا أو ساهيا أو منجى عليه أو مجنوناً فإذا كان يجب  
بفعله مكرها ويحويه فكيف لا يجب بطعه قصد امع ظن عدم الخلف نعم مر حوا في الايمان بانه لو حلف على  
ماض أو حال بعلن نفسه صادقا لا يؤخذ فيه الا في ثلاث طلاق وعناق ونذر وقد قال الشارح ههنا لا يقع  
الطلاق على غالب الظن اذ اتين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الخ) أمالوا لم  
يكن بتلك الحال لا يجوز له الاعتماد على ما كفى الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل في  
الغضب الى حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والام يجب الى اعتماد قول الشاهدين انه استثنى مع أنه مر  
أول الطلاق أنه لا يقع طلاق السدهوش وأقوى به الحسير الرمي فحين طلق وهو غشيط مسدهوش لان  
الدهش من أقسام الجنون ولا يخفى أن من وصل الى حالة لا يدري ما يقول بان لا يقصد به ولا يفهم منه اه يجب  
الجواب ههنا بانه ليس المراد بما ههنا أنه وصل الى حالة لا يدري ما يقول بان لا يقصد به ولا يفهم منه اه يجب  
يكون كالناموس والسكران بل المراد أنه قد ينسى ما يقول لا يستعمل فكره باستثناء الغضب والله تعالى اعلم  
(قوله و يقبل قوله الخ) قال الحسير الرمي في حواشي المنع لم يدكر أهو يمينه وكذلك صاحب البحر والنهر  
والكمال ولم أره لا يندو ينبغي على ما هو المعتمد أن يكون يمينه إذا أسكرته الزوجة وأما ما ذكره فلا يبي  
عابه اللهم الا اذا اتممه القاصي اه (قوله ان ادعاه وأسكرته) أي ادعى الاستثناء وله الشرط كفى الفتح  
وغيره وقيد بانسكارها لانه محل الخلاف ادولم يكن له مازع ولا اشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفتح  
قلت لكن في التاترخانية عن الماتقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسمعها أن تكون من الوطء  
اه أي فيلزمه ما نزعته الدالم تسمع قال في البحر ولو شهد وبانه طلق أو حالف بالاستثناء أو شهد وبانه لم يستثن  
تقبل وهذا مما تقبل فيه البيهقي على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشك في عقيب  
التسليم بالوجوب وان قالوا طلق ولم يسمع منه نكر كذا الخ والروح يدعي الاستثناء فالقول له لحوار انه قاله  
ولم يسمعه والشرط سمعها لا يسمعها على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في المهر عقده وفي فوائده  
شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي الفصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا طهره منه دليل صحة  
الطاع كقبض اليد أو نحوه كفى جامع الفصول قال في التاترخانية والمراد ذكر الدليل لا حقيقة الاستثناء وعلى  
هذا اذا ذكر الدليل وقت الطلاق والخلع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال  
الحسير الرمي أقول حينئذ وقع خلاف وتر جميع لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان  
ما عداها ليس من هذا الاصل وأما كما عاب الفساذ في الرجال عاب في النساء فقد تكون كراهه له فتطلب  
الخلاص منه فتفترى عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويفوض باطن الامر الى الله تعالى  
فتأمل وانصف من نفسك اه قلت الفساذ وان كان في الفتر بين لكن أكثر العوام لا يعرفون بان  
الاستثناء مبطل لليمين واعلم بذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى وأيضا فان دعوى الروح خلاف  
الظاهر فانه بدعوى الاستثناء يدعى انفعال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من أن القول قوله في وجود  
الشرط كدخول الدار مثلا فانه بعد قوله ان دخلت الدار هانت طائقة لم يتم بعد الموجب لخلاف الابد وجود  
الاشمول وهو ينكره والظاهر بشهاده أما ما عاب الطاهر بخلاف قوله واذا علم الفساد ينبغي الرجوع الى  
الظاهر قال في الفتح نقول بنجم الدين النسفي من شيخ الاسلام أبي الحسن أبا شامسا حوا في دعوى  
الاستثناء في الطلاق أن لا يصدق الزوج الإيمنة لانه خلاف الطاهر وقد فسدها الناس اه (قوله وقيل  
ان يعرف بالصالح الخ) قاله صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه منه آقاوا الذي عندي أن ينظر فان كان  
الرجل من أهل العلم والشهد ولا ينفذ على النفي ينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقا

قلت ولم أره لاحسن من  
عليه الله أعلم ولو شهدا  
بها وهو لا يذكرها ان كان  
بحال لا يدري ما يجري على  
لسانه لغضب جازله الاعتماد  
عليه ما والا لا يجر (و يقبل  
قوله ان ادعاه) وأدكرته  
(في ظاهر السروي) عن  
صاحب المذهب (وقيل  
لا يقبل الابينة) وعليه  
الاعتماد والفتوى احتياطا  
لعلة الفساد حانية وقيل  
ان عرف بالصالح فالقول له  
مطالب فيما لو ادعى الاستثناء  
وانكرته الزوجة





قال وان شاء الله أنت طالق يجعله نهاية ما تطلبه في البحر على ما تقدم وفيه نظر فان مقابلة التعليق  
بالطالق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي يوسف القائل بالتعليق والوقوع على قوله ما على أنه صرح  
بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب الدار أدري وصرح بذلك أيضا في شرحه دور البحار حيث  
ذكر أولاً أن أبو يوسف يجعله تعليقا لأن المبطال لما اتصل بالاحتجاب أنطل حكمه ثم قال وجعله تنخيلا لأنه لما  
انتهى رايها الحائث وهو الفاء بقوله أنت طالق منجرا اه وقال في التاترخانية وان قال ان شاء الله أنت  
طالق بدون حرف الفاء فهو الاستثناء صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي اللؤلؤ الحية وبه يأخذون في المحيط  
وقال محمد هذا الاستثناء مضطاع والطلاق واقع في القضاء ويدس ان أراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا  
الوجه في القدوري وفي الحاشية لا تطابق في قول أبي يوسف وتطابق في قول محمد والغنوي على قول أبي يوسف  
اه ومثله في التدخيرة وذكر في الحاشية قبل هذا أول باب التعليق مثل ما مر عن الزباجي وعسيره والحاصل أن  
أبا يوسف قائل بأن المشيئة هي التي وليكن اختلاف في التخرج على قوله وقيل يلزم الفاء في الجواب كافي بقية  
الشروط فيقع بدونها وقيل لا فيقع وان محمد قائل بأن الإبطال واختلاف في التخرج على قوله وقيل إنما  
تكون الإبطال ان صح الربط بوجود الفاء في الجواب داوود حدث في موضع وجوه ما وقع منجرا وهو معسى  
كونها حينئذ للتطليق وقيل انها بعد الإبطال مطابقة لا يقع وان سقطت الفاء وأما أبو حنيفة فقيل مع أبي  
يوسف وقيل مع محمد به - راطور أن ما في الضر من أنه على القول بالتعليق لا يقع الطلاق اذ لم يأت بالفاء  
خلاف لما توهم في الفسخ من أنه يقع فيه معار لما علمت من اختلاف التخرج وطهر أيضا أن ما في الفسخ من ان  
أبا يوسف قائل بأن الإبطال وأنه صرح في الحاشية بذلك وهو مخالف لما سمعته على أن الذي رأيته في الحاشية  
التصريح بأن ما سمعته بالتعليق وكذا ما فيه من أن ما في شرح الجمع غلط ونسبه في الضر وهو بعيد لما علمت من  
موافقته لعدة كتب معتبرة ولا تصح القدوري به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب الفسخ والبحر  
والضر ونسبهم فاعتنم تحرير هذا المقام الذي رأيت فيه أقدام الإيهام (قوله لا اتصال المبطال بالاحتجاب) على قوله  
نعلي كما مر عن شرح دور البحار والمراد بالمطل لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت الفاء من  
حواله كما مر عن التاترخانية فبأن الاحتجاب وهو قوله أنت طالق ولا يقع واستشكه في البحر بأن مقتضى  
التعليق الوقوع بعدم الفاء لعدم الرائط وأجاب الرمي بما في اللؤلؤ الحية من أن المقصود منه عدم  
الحكم لا التعليق وفي الإيهام لا يحتاج الى حرف الحرام بخلاف قوله ان دخا الدار فأنت طالق لأن  
المقصود منه التعليق فافترقا اه قات وهذا على أحد التخرين وهو ما مشى عليه في الجمع وعسيره أما على  
التخرج الآخر من عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزباجي وعسيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل  
الخلاف بالعكس) يعني الخلاف في أن التعليق بالمشيئة هل هو إبطال أو تعليق لا في مسئلة المتن أي فقيل انه  
إبطال لعدم أي يوسف تعليقي عدم محمد ولم يذكر هذا القائل أباحنية ويحتمل اراده الخلاف في مسئلة  
المتن أي قيل انه يقع عند أبي يوسف لعدم ما كما مر عن الزباجي وعسيره فافهم (قوله وعلى كل حال) أي  
سواء قيل ان التعليق أو الإبطال قول أبي يوسف أو قول غيره فالمتى به عدم الوقوع فامسى عليه المصنف  
خلافه المقتضى به (قوله لم يقع اتفاقا) ادلا شاك حينئذ في صحة التعليق (قوله وثم رت الح) هذا العمير  
لا يرجع له في كلامه لأنه راجع الى أنه لو أنشأ الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأنى بالفاء في  
الجواب وهو الإبطال لعدم ما سمعته التعليق عند أبي يوسف وقدمنا ان ثمرة الخلاف تظاهر في مواضع منها مسئلة  
المتن وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كقوله ناء سابقا ومهاجده وبيانها ما في الحاشية  
حينئذ قال ولو قال أنت طالق ففان طالق أنت طالق ان شاء الله طالق أنت في قول أبي  
يوسف ولا تطابق في قول محمد لان على قول أبي يوسف أنت طالق ان شاء الله عسيره لوجود الشرط والجزاء  
وعلى قول محمد ليس بهين اه أي لأنه عتده لان الإبطال وقدمنا ان الغنوي عليه هو بما ذكرناه علم ان التخيير في

لا اتصال المبطال بالاحتجاب  
فلا يقع كالأخر وقيل  
الخلاف بالعكس وعلى كل  
ما يقتضى به عدم الوقوع اذا  
قدم المشيئة ولم يأت بالفاء  
فان أتى به لم يقع اتفاقا  
كافي البحر والشرع بلالية  
والفهم ستان وعسيرها  
فأبطلها وثم رت فحين خلاف  
لا يخالف بالطلاق وقوله  
على التعليق لا الإبطال  
(وبأن طالق مشيئة الله  
أو ارادته أو عجزته





مطلب أحكام الاستثناء  
الوضعي

(أنت طالق ثلاثا الواحدة  
يقع ثنتين وفي الاثنين  
واحدة وفي الثلاثا) يقع  
(ثلاث) لان استثناء  
السك بالطل ان كان بالفظ  
الصدر أو مساويه وان  
يغير شيئا كسائي طو الق  
الاهولاء أو الارزيب وعمره  
وهو عبيدي أحرارا  
هؤلاء أو الاسالماء وعاما  
وراشدا وهم السك صح كما  
يحيى في الاقرار (ويعتبر)  
في المستثنى كونه كالأو  
وهو من جهة الكلام لامن  
جهة الكلام الذي يحكم  
بصحته وهو الثلاث في  
أنت طالق عشر الاتساع يقع  
واحدة والاعتمادية تقع  
ثلاث والاسبع يقع ثلاث  
ومتي تعدد الاستثناء بلاوا  
كل اسقاطا مما يليه  
فيقع ثنتين بأنت طالق  
عشر الاتساع الاتساعية  
الاسبعية ويلزمه خمسة بله  
على عشرة الا لا الام الا  
الام الا الام الا  
واحدة وثلاثة

مطلب في تعدد الاستثناء

وكيفية من المفرد والمتعدد والحي والناس لا أمسه فيقع أقله لانه المتيقن وهو الواحد الرجعية (قوله)  
أنت طالق ثلاثا الواحدة) ثم وع في استثناء التحصيل بهذا الفراغ من استثناء التعطيل كذا كره القهستاني  
وفي البحر الاستثناء لعاب عرف وهو ما صرح من التعليق بالمشيئة ووضع وهو المراد هنا وهو باب الا واحد  
أخواتهم ان ما بعدهم المرد بحكم الصدر ويصل بخمسة بالسكنة اختيارا وبالزيادة على المستثنى منه وبالمساواة  
واستثناء بعض الطائفة وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثنتين الثلاثا كفي الحانبة اه ملخصا أي  
لان اخراج الثلاث من احدي الثنتين اعو وفي الفتح من المتق أنت طالق ثلاثا وثلاثا الأربعة في ثلاث  
عنده لانه يصير قوله وثلاثا فصلا اعو او عدها بقع ثنتين كانه قال مستثنا الأربعة ولو قال ثلاثا الواحدة  
أو ثنتين طو اب بالبيان فان مات قوله طائفة واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنين واحدة)  
عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية انه قال أحسن وثقة في ذلك في الفتح (قوله لان  
استثناء السك باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء يكون حبرا للصدر فان كان صح وعلى هذا تفرع  
ما لو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنين الواحدة وقع ثنتين ثم  
وهذا من تعدد الاستثناء يأتي بانه وانما بطل استثناء السك لانه لا يبقى بعده شيء يصير مستكاه  
والاستثناء لم يوضع الا لتسكاه بالماضي بعد الثاني الا انه رجوع بعد النقص كقبيل والاصح فيما يقبل  
الرجوع كالأول أو صيت لفصلان ثلث مالى الاثنت مالى أفاده في الفتح (قوله ان كان بالفظ الصدر)  
أي كانه ل في المتن وكقوله سائي طو الق الانسان ومعهدي أحرار الا عبيدي كفي البحر وفي الفتح ولو  
قال واحدة وثنتين الاثنين أو قال ثنتين واحدة الاثنين يقع الثلاث وكذا ثنتين واحدة الواحدة  
لانه في الواحدين اخرج الثنتين من الثنتين أو من الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف  
ما لو قال واحدة وثنتين الواحدة حيث نطاق ثنتين لجهة اخراج الواحدة من الثنتين والاصل ان الاستثناء  
انما ينصرف الى ما يليه واذ تعقب سلا وهو قيد لا خيرة منها اه (قوله أو مساويه) نحو أنت طالق  
ثلاثا الواحدة واحدة واحدة وأنت طالق ثلاثا الاثنين واحدة ونحو أنت طالق الارزيب وعمره  
وهذا وايس له رابعة وأنت أحرار الاسالماء وعاما وراشدا وليس له رابع اه ح (قوله صح) أي  
صح الاستثناء في هذه الامثلة وكذا قوله كل امرأه لى طالق الاهددة وليس له سواها لا نطاق لان المساواة  
في الوجود لا تقع صحته ان عم وضعا لانه تصرف صخي بحر يعنى انه يطرقه الى صيغة المستثنى منه فان عمت  
المستثنى وغيره موضع اصح الاستثناء فان كل امرأه يعنى في الوضع هذه وغيرها وكذا الفظ سائي يعنى المسميات  
وغيرهن بخلاف أنت فانه لا يعنى غير المسميات المحاطباتو بخلاف ما اذا لم يكن فيه عموم أصلا ومما في النسخ  
حيث قال ولو قال طالق واحدة واحدة وواحدة الا ثلاثا بطل الاستثناء اتفاقا لعدم تعدد يصح منه اخراج  
شيء اه وكذا ما في البحر لو قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة تقع الثلاث وكذا لو  
قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة لانه ذكر كلمات متفرقة فيعتبر كل كلام في حق صحة  
الاستثناء كانه ليس معه غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الاهددة ولو قال أنت طالق الاهددة صح الاستثناء  
اه (قوله يقع واحدة) ولو كان المعتبر ما يحكم بصحته من العشرة وهو الثلاث لزم استثناء التسعة من الثلاث  
في اعو ويقع الثلاث (قوله ومتى تعدد الاستثناء) أي وأممكن استثناء بعضها من بعض بخلاف  
ما لا يمكن كقائه والاريد الا بكر الاعوان فان حكم ما بعد الاول حكمه قال في الفتح وأصل صحة الاستثناء من  
الاستثناء قوله تعالى الا الى لوط انا نجوهم اجمعين الا امرأته (قوله بلاوا) فان كان بالواو كان السك  
اسقاطا من الصدر ونحو أنت طالق عشر الاتساع والاول الواحدة تقع واحدة ح (قوله كان كل)  
أي كل واحد من المستثنيات اسقاطا مما يليه أي بما قبله فالقهر المستثنى يابى عائد على كل والبارز على ما هو  
في المتن على غير من هي له سكن الناس ما من لم يعدد حقا لانه لا يكون الاقل فلا يجب ان يراى الضمير اخرج



ذلك ما في الحاشية أيه ارجل سائر اذ ان يجرى كل ما بأسر و...  
 لا يثبت ان لم يكن هذا كسره بدل ما به لان ال...  
 لا تراه الهى من الاكل والشرب وهو أيضا انتم...  
 الذي تذكره المرأة لو قال ان وصفتي على حالي...  
 كانت يثبت لاجل المرأة أو لا يثبت على أن يريد...  
 بعض شق في الحاشية في قول الزوج ان قلتى...  
 يقل لها من أسهل الاطلاق لان كلام الزوج...  
 قالت اشترى ثوبان يقول لها بل اراد ان...  
 بالان (كذا في القنية والحاشية) لا يثبت...  
 الحاشية ان لا يثبت انما جعل فيه مرفوع...  
 لا يثبت من ما هذا الكود اليوم والمعه...  
 يعمل عام الامكان صرف اليمن الى...  
 في هذه الدار فثبت قالوا ان كانت الدار...  
 معه بالفضل ومثله ما لو كان...  
 ذلك المانع من ارا الحاشية كذا...  
 حيث قال لا يدخل دياره فحيث على...  
 رأيت في كثير من الكتب من ذكر...  
 ولا يثبت أو قال ان دخل دياره...  
 يا حل بأمره لانه متى دخل أمره...  
 و...  
 اه...  
 فعل العير ولد قال ارجح هذا...  
 أنه في سائر لا يثبت ان دياره...  
 فان به المذهب بل المذهب...  
 وأنت طالق أن لم يجرى...  
 فعل لا يثبت وقد يثبت...  
 من كون المأوى على ما...  
 المذكور في ما اذا كان...  
 الاعمال واعمالهم...  
 فاقى بعدم اسباب...  
 في الحاشية على ما لا يثبت...  
 وأنت طالق (قوله الساعة) راجع...  
 الحاشية أو صياح الثوب ط (قوله لا يثبت)...  
 الحاشية قال لا يثبت ان لم يجرى...  
 وصول المتاع اليه...  
 على الوصول إلى البنية اه (قوله يمين اليمين)...

مطالب لا يثبت ولا يثبت  
 في هذه الدار

قاله على ان لا يثبت ان  
 ان لم يجرى...  
 تدرى...  
 طالق...  
 أسرى...  
 قل...  
 لم...  
 على...  
 رأس...  
 طفل...

في ربعة أشهر فامرك بيسدك ثم  
استقامت لالاه تخير والاول  
ولم يبق \* دعاها للوقاع  
بأنت وقيل مستي يكون  
قالت قد اذ قال ان لم تعلم على  
هذا المراد غدا فأنت كذا  
ثم نسيها حتى مضى العبد  
لا تبع \* حلف ان لا ياتيها  
فاساقى خاتمت فاعتان  
مستيقظا حدث \* ان لم  
أشبهه لمن من الجماع وعلى  
انزاعها \* ان لم أحملك ألف  
مرة فكذا وعلى المبالغة  
لا العبد \* وابوطمك  
فمضى جماع الفرح وان  
فوى اللوس بالقدم حدث  
به أيضا \* له امر أقنص  
وحائض ونفساء فقال  
أنجبك طالق طالقت  
النفساء وفي أفكسك  
طالق وعلى الحائض \* قال  
لي الملك حادثة فقال امراته  
طالق ان لم أقضها فقال هي  
أن تطلق امرأتك فله أن  
لا يصدق \* قال لا يحل له ان لم  
أذهب بكم الليلة الى مري  
فامرته كذا فذهب بهم  
بعض الطريق فأخذهم  
المس من أنفسهم لا تكتف  
\* بان خرجت من الدار  
الاباني فخرجت طريقتها  
لا تكتف \* حلف لا يخرج  
الدار ثم خرج شيء نسيه  
لا تكتف \* حلف لا يخرج  
من البيت داره اليوم  
والسكن نكاح فان لم يكن  
انجي

(٥٦٠)

طالعها فاعتدت فترقت ثم عادت للاول ثم غاب أربعة أشهر فلما أن تطلق نفسها ولو

انه لا يبقى قال ان عبت عليك أربعة أشهر فأمرك ببدك ثم طلقها وأبى فاعتدت ثم عادت الى الاول  
وعاد بها أربعة أشهر فلما أن تطلق نفسها اه والفرق بينهما أن الاول تخير للتخير فيبطل بزوال الملك  
والثاني تعليل التخير فكان يمسك ولا يبطل اه كاذم الحروف وتعلم ما في كلام الشارح من الاحتراز المحل  
والخاص بل أن التخير يبطل بالطلاق البائن اذا كان التخير منجزا بحسب الخلاف المعاني وهذا موافق به في  
الفصول العمادية بين كلامهم كحرفه قبل فصل المشيئة (قوله لا يتبع) لان الحلفت شرطه أن يطلب منها  
غدا أو تتبع ولم يطلب بحر وتكون في التاتر جائسه عن المتتبع فالت ومة تصاه ان النسيان لا تأثير له ههنا السكن  
سبب أي في الايمان بأن تعليله امكان البر شرط لبقاء اليمين بعد انعقادها كالمو شرط لان انعقادها بخلاف  
لا يوجب ولا يتحقق ما به فان امكان التحقق بالتدكر على انه يلزم أن يكون النسيان عذرا في عدم الطلث  
في غير هذه الصورة أيضا وهو خلاف المصووص فافهم (قوله ان مستيقظا حدث) لانه يسمى اتيامانه قال  
تعالى فأتوا سرثكم أني شتمتم (قوله على انزالها) أي نعتد اليمين على أن يعادها حتى تزل لان شتمها يراد به  
كسر شتمها (قوله على المبالغة العدد) فلا تقدر لذلك والسبعون كثير خانية والظاهر ان محله ما لم  
ينو العدد فان نواه عملت بنية لانه شدد على نفسه ط (قوله حدث به أيضا) أي كالتحدث بالجماع ولا يصح  
نفيه المعنى المتبادر ويؤخذ بما فاه لانه شدد على نفسه فاجمعه على حدث به بقي لو فعل كلامهم ساهل في بحث  
مري الظاهر نعم وبقي أن لا يحدث في الديانة الا بما يوجب ط ولو قال ان وطئت من غير ذكر امرأه ولا  
صغيرها وهو على الدوس بالقدم هو العسة والعرف وذلك بانفائى أخصا بها ومحل ما لم ينو الجماع والاعلمت بنية  
فيما يظهر (قوله امرأة الخ) لانه سببه لها في هذا الساب اذ ليس بها تعليل وقوله طالقت النفساء لعل  
وجهه أن الحديث قد يطلق على المستكره ويجه كالأوم والبصل ودم النفساء من الطول ككته (قوله فعل  
الحائض) لعل وجهه الهسي عنه في القرآن نساء وكثرته وريادة أوقاته ومسه عن فاحش ثم رأيت في الحرف  
عن القنية عمل له بقوله لانه نص (قوله له أن لا يصدق) ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والسكر ولا  
يصدق على غيره بحر عن المحيط ولا يقال ان هذا مما لا يوقف عليه الامه والقول له كقوله لها ان كنت تخمين  
فقلت أحسن ذلك فيما اذا كان المعلق عليه من جهة الوجهة لا من جهة أخرى كما قدمناه وأفاد أنه لو صدقه  
حدث (قوله لا يحدث) نافي ما أتى فريما من أن شرط الحنث ان كان عديا وعجزا حدث اه ح وأصله  
نصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فعدم الحنث لوجود الرويش سهدله ما أتى به نافي  
الايمان لا يخرج أو لا يذهب الى كنه فرج يريدها ثم رجع حدث اذا جاوز عمران مصره على قصدها اه  
فان عدم الحنث وبها لوجود المحلوف عليه ط قلت ودكر في الحاشية نخرج عدم الحنث في مسألة العسس على  
قول أبي سميعة وشجر فيما اذا حلف بشئ من المساء الذي في هذا الكور اليوم فأهرقه قبل مضى اليوم لا يحدث  
عندهما اه وفي المتن ما يدل على أن في المسألة خلافا (قوله فخرجت طريقتها لا يحدث) وكذا لو خرجت  
للعرق لان الشرط الخروج بغير اذنه لغير العرق والحرق بحر أي لان ذلك غير مراد عرفه لا يدخل في اليمين  
وكذا يقيده بقاء السكاح كما سيأتي في الايمان وعلمه في الفتح هناك بأن الاذن اعم يصح لمن له الميع وهو مثل  
السيان فان اذا حلف انسا بالبر من اليمين خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولا يتسه ولو أبا نتم تراجمها  
فخرجت بلاذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يبطل اليمين بعد ان سالت تنعقد الاعلى بقضاء السكاح اه  
ومثله في كتاب رب الدين العربي أن لا يخرج من البلاد الا باذنه فيسدد بقيام الدين كما سيأتي ههنا ان شاء  
الله تعالى (قوله حلف لا يخرج الخ) في الحاشية رجل خرج مع الوالي فخلف ان لا يخرج الا باذن الوالي فسدقها  
من السالف شي فرجع لاجله لا يحدث لان هذا الرجوع مستثنى من اليمين عادة اه أي لان المحلوف عليه  
هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه فادار جميع ساجدة على بنية العود لم يتحقق المحلوف عليه والخاص بل أن  
هذا السبيل والى فيها شتمت اليمين فيها بدلالة العادة والعادة مستثناة كما تقر في كتب الأصول والظاهر





في التعاليق متى نقلها أو تزوج عليها (٥٦٢) وأمر أنه من كذا أو من باقى صداقها فلا يدفع لها اكل هل تبطل الظاهر لا يصح عنهم لصحة براءة

في التعاليق (أى ما يكتبه الزوج على نفسه عند خوف المرافعة من نقلها أو تزوج عليها) (قوله متى نقلها الخ) جواب متى يتخلف أى ففى طابق وقوله وأمر أنه بالواو العاطفة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله داود دفع لها اكل) أى كل الدين المبرعة بقوله من كذا أو كل باقى الصداق (قوله هل تبطل) أى اليمين المدكور ووجه التوقف أن الطلاق معلق على شرطى وهما النقل والبراء أو التزوج والبراء فإذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو البراء مع أن المبرأة قد دفعه لها (قوله لتصر بحكم الخ) قال فى الاستسقاء البراء بعد قضاء الدين صحيح لأن الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدينون بما إذا أمراء براءة سقاط وإذا أمراء براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف فيما إذا أطاقها وعلى هذا الوفاق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعلق فإذا أمراء براءة سقاط وقع وزوج عليها اهـ والحاصل أن الدين وصف فى دمة الديون والدين ينقض بفسخه أى إذا أوفى ما عليه لعرضه ثبت له على عرض من قبل ما عليه من دفعه المطالبة فإذا أمراء براءة سقاط سقط ما بذمته من دفعه المطالبة غير ما بذمته براءة وقد صحته البراءة بعد الدفع فلا تبطل اليمين بل يتوقف الوقوع على البراءة بخلاف ما إذا أمراء براءة سقاط لانها بمعنى اقراره باستيفاء دينه وبأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه المدينون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وأما لو أطلق فيمنع فى زمانها حملها على الاستسقاء لعدم دفعهم غيرها (قوله حلف بالله أنه لم يدخل) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها لا يدخل على والصواب الأول لأنه على الثانى تكون اليمين مقدمة لتكونها على المستعمل وفرض المسئلة فيما إذا كانت على المساهى لتناقض اليمين الثانية فى البحر عن الجب من باب الإيمان التى يكذب بعضها بعضا حلف بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عند حوران لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لأنه ان كان صادقا فى اليمين بالله تعالى لم يحتسب ولا كفارة وإن كان كاذبا ففى عين العموس فلا تجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا تدخل لها فى القضاء فلم يصرف فيه كذا بشرط تحقق شرط الحنث فى اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الأولى بعتق أو طلاق حنث فى اليمين لأن لها مدخل فى القضاء اهـ (قوله حنث فى اليمين) لأنه بكل زعم الحنث فى الأخرى كما بأتى فى باب عتق البعض اهـ ح (قوله ولو صاع من اللحم الخ) هذا نقله فى البحر عن الحائصة فى اليمين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال ومعلوم أنه إذا لم يكن رده فانه يحنث فعلم به أن قولهم نشترط لبقاء اليمين أمكان البراءة هو فى المقيدة بالوقت وهو مدخل لها أما المطالبة فمقدمة موجبة للحنث اهـ وحاصله أنه إذا كانت اليمين مقدمة بالوقت يحنث بفسخه إلا إذا عجزت عن رده بان صاع أو أديب أو مالو كانت مطلقة فلا يحنث وإن صاع مادام ما سبب لا مكان وجدا أنه أمالومات أحدهما أو علم أنه أديب أو سقط فى البحر فانه يحنث لتعذر الردوه تعلم ما فى كلام الشارح (قوله لم أكن الخ) كذا فى البحر عن الصيرفة وقد راجعت عبارة الصيرفة فرأيت فيها أن أكن بدون وهو الصواب (قوله يحس الخ) سواء حبسه القاضى أو الوالى لأن الحبس يسمى بهما قال تعالى أو ينفوا من الأرض بغير عن الصيرفة أى فان الآية تنجوله عند باعلى الحبس ٢ ورأيت فى بعض الكتب أن الوزير ابن مقله صاحب رضى بالله سنة ثنتين وعشرين وثلاثمائة أنه قد قوله

عن ثمانين الدنيا ونحو من أهلها \* فاستساق الموتى بعد ولا الاحيا

إذا جاءنا السجبان يوما لحاجة \* فرحموا فقلنا جاءهم من الدنيا

(قوله لا يحنث فى المختار) لأنه مسكن لأساس كن وشرط الحنث هو السكى وانما تكون السكى بنفسه إذا كان باختياره بخلاف أن لم أخرج ونحوه لأن شرط الحنث عدم الفعل وعدم يتحقق بدون الاختيار أماده فى الذميرة وأفاد أيضا أن الخلاف فيما إذا أخلق الباب لا فيما إذا منعه بقبضه ونحوه فى البحر وصرح به فى البرازية وبما علم أنه لو كان المنع حبسا لا يحنث بل لا خلاف ولو كان بغيره لا يحنث أيضا فى المختار وقيل يحنث (قوله لا يحس الخ) ٣ عبارة ابن القيسية والإصطلاح أن شرط الحنث أن كان عدم ما يجوز من مباحة

الاستسقاء والرجوع بمادته \* حلف بالله أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عند حوران لم يكن دخلها اليوم ولا كفارة ولا يعتق عبده أما الصداق أو لا يحنث ولا مدخل للقضاء فى اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الأولى بعتق أو طلاق حنث فى اليمين لندولها فى القضاء \* أخذت من ماله درهم ما فاشترت به لحا ونحوه اللحم بدرهمه وقال زوجها ان لم تردى اليوم فانت كذا فقلت ان تأخذ كبس اللحم ونسجه للزوج قبل مضى اليوم والاحتسب ولو صاع من اللحم فما لم يعلم أنه أديب أو سقط فى البحر لا يحنث \* حلف أن لم أكن اليوم فى العالم أو فى هذه الدنيا فكذا يحس ولو فى بيت حتى مضى اليوم ولو حلف أن لم يغرب بيت ولا نغدا فحنث ومنع حتى مضى العدة حنث وكذا لم أخرج من هذا المنزل فكذا فحنث أو ان لم أذهب من منزلى فحنثها فهو بتمنه أو ان لم تحضرى الليلة من منزلى فكذا فحنثها أو لو حان حنث فى المختار بخلاف لا أسكن فافاق الباب أو قبض لا يحنث فى المختار قلت قال ابن القيسية والأصل أنه متى عجز عن شرط الحنث يحنث فى المسمى لا الزمى قال فى البحر



الذي يتصل به الموت فساهاذة تعريه بمساذ كرفاقت فائدته أنه قد يطاول سنة فأكبر كجائتي فلا يسمى مرضا  
 الموت وان اتصل به الموت وأيضاً في الموت المرض بسببه، آخر كالتقتل فلا بد من حد فاهل لنباتي عليه الاحكام  
 (قوله قال في النهر وهو الطاهر) رده على قوله في الفتح أما المرأة فاب لم يكن الصعود الى السطح فهي مريضة  
 فانه يقتضي أنم الو عجزت عنه لا عمادونه كالطرح يكون مريضاً مع أنه خصاله ما في التتقي وغيره من اعتبار  
 عدم قدرته على القيام بمصالح بيتها نأمل (قوله المرض) مبتدأ أو المعنى بصفة وهو المصنف خبره وقد علمت أن هذا  
 القول مقابل الاصح (قوله والمعد) هو الذي لا حيلة له من داء في جسده كانت النساء أقدمه وعدا لا طماعة هو  
 الزمن وبعضهم يترق وقال المقعد الشيخ الأعصاب والزمن الذي طال مرضه منه غرب (قوله ولم يقسمه في  
 الفراش) احتراز عما إذا تطاول ثم تغير حاله فانه إذا ما من ذلك التغير يعتبر تصرفه من الثالث كفي الخلاصة  
 (قوله ثم مرض) أي شير وجاه وهو مرض الشمس الأتمة الخواني وفي الهدية عن الثمر ثاني ومسر أجهابها  
 التطاول بالسنة فاداني على هذه العلة سنة فتصرفه بعد ما كنهه في حال صحته اه أي ما لم يتغير حاله كما  
 علمت (قوله وفي القصة الخ) قال ح أخذ اسم تقدم من الهدية ان هذا الاسمي ما قبله لان ازيد ياء الى السنة  
 فقام اه ولا يتقي ما فيه وفي الهدية أيضا المقعد والمفلوح مادام براد ما كالريضة فابصاره لم يزد  
 فهو كالصحيح في الملاقاة غيره كداني السكافي وبه أحد بعض المشايخ وبما كان يلقى الصدر الشهيد بحسام  
 الأتمة والصدر الكبير بها الأتمة ومسر أجهابها الى آخر ما من ملت وسأله أنه ان صار قد يجاب تطاول سنة  
 ولم يحصل فيه ازيد ياء وهو صحيح أما لو مان حالة الأزيد الواقع فمسل التطاول أو بعده فهو مريض (أو يارز  
 رجلا أقوى منه) بان حكم الصحيح الملقى بالمرض بها وهو من كان غالب حاله الهالك كافي النهاية  
 وعبرها والاولى أن يقال من يعاف عليه الهالك عالما على أن عالما تعاق بالحق في وان لم يكن الواقع خباصة  
 الهالك فان في المارة لا يكون الهالك عالما إلا أن ببر ولم يعلم أنه ليس من أقران نال ما في خوف  
 الهالك كداني البحر وماله في الفتح ومقتضاه أن الاول من التقييد يكونه أقوى منه ولذا لم يقرره في الذكر  
 وغيره بل على أن المعبر عنه خوف الهالك لاعلة الهالك فان من خرج من صف القتال وبارز وحل علمت  
 عليه خوف الهالك وان لم يكن الرجل أقوى منه ولا يعلب عليه الهالك الا اذا علم أنه أقوى منه في البحر  
 عليه المصنف معنى على ما في النهاية من أن المعبر عنه علة الهالك وعلمه بحر في النهر وقال ولد ايد بعضهم  
 المسئلة عما اذا علم أن الممار وليس من أقرانه بل أقوى منه اه وبما قررناه علم أن ما في المتي خالفا لما احتاره  
 في البحر تبع الفتح فاهم م وبؤيد ما في الفتح ماد كره في معراج الدراية من كتاب الرمايا لاختلاف الطائفتان  
 للقتال وكل منهما كادسة لاخرى أو مة مة وهو في حكم مرض الموت وان لم يتخلطوا اذلا اه فاسد بال  
 على أن المكافاة سكوى (قوله من تصاص أو رجم) وكذا لو قد من طالم ليقته فتهسسته اني (قوله أو بقي  
 على لوح من السفينة) يؤهم أن اركسوا السفينة بشرط ان يكونه فارا وليس كذلك فقد قال في المسوط فان  
 نلا طمت الامواح وشيخ العرق وهو كالريضة وكذا في البدائع وقيل الاستيعاب باب موت من ذلك  
 الموح أما لو سكن ثم مات لا ترث اه بحر قلت وهذا شرط في الميسار وغيرها أيضا كجائتي (قوله ونفي في  
 فيه) أما لو تركه فهو كالصحيح ما لم يجرحه بحر يخاف منه الهالك غالبا كما يهجم بمسار (قوله فار بالطلاق) أي  
 هارب من قور يشاهن ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة (قوله خبر من) أي خبر من الموصولة في قوله من  
 غالب حاله الهالك الخ (قوله ولا يصح تبرعه الأمن الثالث) أي كونه وصيابه وتروجه بأكثر من مهر  
 المثل واستفيد من هذا أن المرض في حق الوصية والفرار لا يخالف ط والمراد بقوله تبرعه أي الاجتهاد  
 لو ارث لم يصح أصلا (قوله ولو أباها) أي بواحدة أو أكثر ولم يقل أو طلقها راجعيا كما قال في السكندر لما قال  
 في النهر وعندي أنه كان ينبغي حذف الرجعي من هذا السبب لانهم اقية ترث ولو طلقها في الصحة ما بقيت العدة  
 بخلاف البائن فانما الإثابة إذا كان في المرض وقد أحسن القسود في اقتضائه على البائن ولم أر من نه

قال في النهر وهو الطاهر  
 قلت وفي آخره وسيا  
 المتسمى المرض المعتمد  
 المصنف المصحح لسلاله  
 قاسدا والمعد والمفلوح  
 والسلول اذا تطاول ولم يقسمه  
 في الفراش كالصحيح ثم ومسر  
 شيخ من التطاول سنة  
 انتهى وفي القصة الخ  
 والمسلول والمعد مادام براد  
 كالريضة (أو يارز رجلا  
 أقوى منه) أو عدم ليقته  
 من تصاص أو رجم) أو  
 بقي على لوح من السفينة  
 اذ ترسه مسمح ونفي في فيه  
 (قوله فار بالطلاق) خبر من ورا  
 يصح تبرعه الأمن الثالث  
 ولو أباها

وتساوى صاحب الجبر أنه أفق بالحديث في مسئلة التناهي إلى أن كان البرهنة في قواعد مع الاعصار بمهمة أو  
تصدق أو ارتأه وهو عين ما قلناه أو لا والله الحمد

\*(باب طلاق المريض)\*

لما كان المرض من العوارض أخره (قوله عنون به لاصالته) أي اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع  
أن قوله من غالب حاله الهالك بمرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الأصل في هذا  
الباب المريض وغيره ممن كان في حكمه مطلقاً وقيل المراد بالمريض من غالب حاله الهالك مجازاً يشمل غيره  
(قوله لغزاره من ارتأه) أي ظاهره وان اتفق أنه لم يقصد الغرار (قوله في برهنة قصدية) أي لوجه توريثها  
منه اعتباراً بما تامل مورثه بجماع كونه فعلاً جرحاً بالعرض فاستدغم تقريره في الفسخ وعن هذا قال في الجبر  
وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز زال روج المريض التعلق لتعلق حقه بما له الأذاريته به اه قال في الدرر  
وفيه نظر لان الشارع بحيث رد عليه قصده لم يكن آتياً بصورة الإبطال لا بحقيقة فتدبر اه وقد يقال لو لم  
يكن ذلك لقصده محطوراً لم يرده عليه الشارع كقتل المورث استتبع الأثره ثم رأيت في التارحانية عن الملقمة  
قال محمد إذا مرض الرجل وقد دخل ما رآته أكرهه أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اه (قوله  
إلى تمام عدتها) لان الميراث لا بد أن يكون لنسب أو سبب وهو الزوجية والعق والروحية تنقطع بالبينونة  
وهذا الإشارة إلى خلاف ما لا في قوله بارتها وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كما سيجيء) أي في قول  
المصنف ولو باسرف سبب الفرقة وهي مرضه الخ ط (قوله بان أضواء مرض) أي لآدمه حتى أشرف على الموت  
مصباح (قوله بجزبه الخ) فلو قدر على إقامة مصالحة في البيت كالوضوء والقيام إلى الصلاة لا يكون  
فاو أو غيره في الهداية بأن يكون صاحب فراشه أو لا يقوم بمعايشته كما يعتاده الانحاء وهذا أصح من  
الأول لان كونه ذا فراش بقصص اعتبار العجز عن مصالحة في البيت فلو قدر عليها فيسهل لا يكون فاراً وصحة في  
الفتح حيث قال فاما إذا أمكنه القيام في البيت لا في خارجه فالصحيح أنه صح اه أقول ومقتضى هذا كاه  
أنه لو كان مريضاً مرضاً يغلب منه الهالك لسكنه لم يجزه عن مصالحة كما يكون في ابتداء المرض لا يكون فاراً  
وفي نور العيني قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضاً مرض الموت بل العسيرة العله ولو  
العالم من هذا المرض الموت وهو مرض الموت وان كل يخرج من البيت وبه كان يلحق الصدر الشهيد ثم  
نقل عن صاحب المحیط أنه ذكر محمد في الأصل مسائل تدل على أن الشرط لخوف الهالك عالم لا كونه صاحب  
فراش اه وبأنه تمامه (قوله هو الأصح) صححه الزبيري وقيل من لا يصلح فأنه لو قيل من لا يغشى وقيل من برداد  
مرضه ط عن القهستاني (قوله كجزء الملقمة الخ) ينبغي أن يكون المراد العجز عن وجود الناس الاتيان إلى  
المسجد أو الدكان لإقامة المصالح القريبة في حق الكل أدلو كان مخيراً بغيره شاقة ككل ككاري أو جمالا  
على ظهره أو دفاقاً أو فخاراً أو نحو ذلك مما لا يمكن إقامة مع أدنى مرض ويجز عنه مع قدرته على الخروج إلى  
المسجد أو السوق لا يكون مريضاً وان كانت هذه مصالحة والزم أن يكون عدم القدرة على الخروج إلى  
الدكان للبيع والشراء مثلاً مرضاً أو غير مرض بحسب اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا التماس يظهر بأصافي حق  
من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أمالو كان غير قادر عليه قبل المرض لسبب أو لعل في رجله فلا يظهر  
فيه في اعتبار علة الهالك في حقه وهو ما مر عن أبي الليث وينبغي اعتباره لما علمت من أنه كان يلحق به الصدر  
الشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولا طراد فيه من كان عاجزاً قبل المرض ويؤيده ان من أطلق بالمريض كمن  
يأخذ رجلاً وتجووه انما هو سبب برفقه علة الهالك دون العجز عن الخروج ولأن بعض من يكون مريضاً أو به  
استند قائم قبل غلبة المرض عليه قد يخرج ان شاء مصالحة كونه أقرب إلى الهالك من مريض جرحه عن  
انما روج الصداق أو غير ذلك لا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن من كان مريضاً أو به  
فإنه الميراث وان لم يعلم أنه مريض الميراث يخرج من الميراث كذا في كتابنا وهو من زاد إلى الموت

\*(باب طلاق المريض)\*

عنون به لاصالته ويقال  
له الفار لغزاره من ارتأه ويرد  
عليه قصده إلى تمام عدتها  
وقد يكون الغرار معها كما  
سيجيء (من غالب حاله  
الهالك بمرض أو غيره بأن  
أضواء مرضه عن  
إقامة مصالحة خارج البيت)  
هو الأصح كجزء الملقمة  
عن الاتيان إلى المسجد  
وبعجز السوفى عن الاتيان  
إلى دكانه وفي بعضها أن تجز  
عن مصالحة داخله كما في  
النسبانية ومقتضاه أن سالو  
قدوت على نحو الطبخ دون  
مسعود السملح لم تكن  
مريضاً

٣ (قوله إلى الصلاة لا يكون  
فاراً) أهل الصواب إسقاط  
لا حيث كان مريضاً على  
كلام المصنف تأمل اه



(بذلك السبب) موته (بغيره) كان يقتل المربض أو يموت نحوه أو في العدة المدخولة (ورثه هي) منه لاهو منه الرضا باسقاطه حقه وعند آخره ثبوت بعد العدة ما لم تنزل بالحر (وكذا) ثبوت (طالع رجعية) أو طلاق (طالقت) نائبا (أو ثلاثا) لأن الرجعي لا يريل الزك حتى حل وطؤها وتوارثا في العدة مطلقا ونكح أهليتها للارث وقت الوت بخلاف البائن (وكذا) رث (مباشرة قبلت) أو الماوت (اسم زوجها) لمحي عا طره بيموت منه (ومن لا علم له مرضه أو إلى من امره كذلك) أي: رثه ١ امر (وان آلى في حقه) وراثته (بالإبلاء) (في مرضه) أو أناتها في مرضه مع حياته أو أناتها ما رثت ما علمت (فانت لا) رثه لأنه لا بد أن يكون الممرض الذي طلقها فيه مرض الموت فاد صح يمين أنه لم يكن ممرض الموت ولا بد في السائر تسخر أهليتها للارث من وقت الطلاق إلى وقت الموت حتى لو كانت كتابية أو ملوكة وقت الطلاق أسلمت أو أعتقت لم تر (كما) لا ترث (لو طلق رجعية) أو لم يطلق (فطالعت) أو قبلت (أ)

المريض يقتل وموت من آخر ح لا يقتل باقراس سبع ونحوه والظاهر أن في عبارة الشيخ سقط من قلم المصنف والاصل في العبارة وهو كالمريض إذا رث بحسب موته بسبب غيره فانها ترثه لأنه طهر فرارها لح فائتأمل (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لسكن زيادة السارح قوله موته اقتضت امرأته نسبا مقدم موته مبتدأ مؤخر ولا حاجة إلى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها في أنه ما قبل انقضاء العدة مع اليمين فان ذلك لا يثبت لها ولورثت قبل موته ثم قالت لم ينقض عدتي لا يقبل قولها ولو كانت أمة قد عتقت ومات الر ورح فادعت العتق في حياته وادعت الورثة أنه بعد موته فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما إذا ادعت أنتم أسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم ونسأله في البحر عن الخباية (قوله لا مدخولة) أي المدخول بها حقيقة أعني الموطوءة ليجرح المصنف ما فانها وان وجدت ما بها العدة لسكنها لا ترث كما مر في باب المهر في الفري بين الطلقة والمدخول فأفاده ط فادعهم (قوله لاهو منه) أي لو أبانها في مرضه فماتت هي قبل انقضاء عدته لا يرث من اختلاف مالو طلقها رجعيةا كما يأتي (قوله وحده أحد الخ) وعن مالك وإن رثت بزوج وعبد الشافعي لا ترث الختانة والطلقة ثلاثا وغيرهما يرث لأن السكيات عددهن واحد وادع درميتي (قوله وكذا يرث طالبة رجعية) أي في مرضه كالمهر الموضوع واحد ترث بالرجعية عما لو أبانها بامرأها ككيد كره (قوله أو طلاق فقط) أي ما قالت له في مرضه طالقتي فطلقة ثلاثا فماتت في العدة ترثه ادعاه بتهاد لا يطل حقه في الارث كقولها طالقتي رجعية فانها بما جامع الفصولين (قوله لا يرثي لير بل السكاح) أي قبل انقضاء العدة أي فلم يسكن راضية باسقاط حقه ما بخلاف مالو طلق البائن (قوله حتى حل وطؤها) أي بدون تعدد عقد لسكن إذا كان الوطء قبل المراجعة بالقول كان هو مراجعته مكرهة (قوله وتوارثا في العدة مطلقا) أي سواء كان طلاقه لها في حقه أو مرضه برضائها أو بدونه ككفي الدائع وأبغ مامات وهي في العدة يرثه إلا أني بخلاف ما بعد العدة لا زال السكاح وقد ما قرى بيا أن القول لها في أنها ما قبل انقضاء العدة نهي همام من شيء وهي واحدة التي يثبت بها لم أرها مريض في رطل طلق زوجته المريض طلاقا رجعيةا ثم ماتت بعد شهرين فادعى عدم ادها العدة ليرث من ادعى ورثتها انقضت ساها وهي لم تقر قبل موتها بالانقضاء ولم تلغ من البائن فهل القول له أو لهم والذي يظهر لي أن القول للزوج لا بسبب الارث وهو الرجعية كان محققا لأن الرجعي لا يرث ولا يرث بالانقضاء وهي لو ادعت قبل موتها انقضاءها في مدة تعدد ماله يكون القول لها لا بد لا بد لم لا من جهتها بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف البائن) فادع لا بد من استمرار الإلهاب من وقت الطلاق إلى وقت الموت ككيد كره قريبا (قوله وكذا يرث مائة الخ) أي من طلقها بانه لا بد من انقضاءها رجعية لا ترث ككيد كره المصنف وكذا لو باسبقت قبل اس الروح ولو مكرهة كما مر (قوله لمحي عا طره بيموت منه) أي فسكن الممرض (قوله ومن لا علم له مرضه) أي طلقها فماتت ما إذا كان القذف في العدة أو في المرض وقال نجد ان كان القذف في العدة واللعان في المرض لم ترث نهر (قوله أو آلى من امرأته) أراد به أن يكون مريض المدة في المرض أيضا بغير (قوله لاسم) أي من أن الفرقه جاءت بسبب منه قال في الهراية وهذا لمحي بالعلمي بل لا بد منه اذهي الحاجة إلى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان آلى في حقه الخ) وجه عدم الارث فيها أن الإبلاء في معنى تعلين الطلاق بمعنى أربعة أشهر خالية عن الوقاع ولا بد أن يكون التعليق والشروط في مرضه وهنا وان تمسكن من إبطاله بالنفي لسكن بضر ريانزه وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن منه سكا بغير (قوله فانت) أي في عدتها كما مر (قوله لا بد الخ) تعليل للمسئلة الثانية ط (قوله ولا بد في البائن الخ) تعليل للمسئلة الثالثة أي والردة تقطع أهلية الارث ط (قوله أولم يطلقها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطالعت) المطاوعة ليس بقيد إذ لو كانت مكرهة لا ترث أيضا لأنه لم يوجب من الزوج إبطال حقه كافي البحر عن البدائع لسكن لو أمره أو به بذلك ورثت كقوله ما (قوله







الذي لا يسكن حتى تموت أو تلد وقبل أن يسكن لا زال الوجع يسكن تارة ويخرج أخرى والاول أوجه شر  
عن الجني (قوله اذا علق المريض) أي من كان مريضاً عند التعليق والشرط أو عند أحدهما المعتبر اعتباراً  
إذا كان يحكمه كل من التعليق والشرط فالشرط فليس من صور المسئلة فافهم (قوله البائن) قبله لأن حكم  
المرار لا يثبت إلا به شر لان الرجعي لا فراديه ولو حصر في المرض بدون رضاها كما في (قوله بفعل أجنبي)  
سواء كان له منه بد أم لا بحر والمراد بفعل ما يقع الترتك كافي ايضاح الاصلاح ط (قوله أي غير الزوجين)  
دفع به ما يتوهم من ارادة حقيقة لا احدى وهو من لا قرابة له ط (قوله أو معنى الوقت) المراد به التعليق  
بأمر مساوي أي ما لا يصنع فيه العمد و جعله من التعليق لان المصافى في معنى الشرط من حيث ان المسلم  
توقف عليه كما حققه في الحر من باب التعليق فافهم (قوله بفعل نفسه) أي سواء كان له منه بد أم لا (قوله  
أو الشرط فقط) أي المعلق عليه كدخول الدار مثلاً في ان دخلت الدار (قوله كل وكلام أبو يونس) لف  
وشر من سب وكلام أبو يونس كل ذي رحم محرم كافي الجوى عن الزمرد ط وبذلك الصوم والصلاة وقضاء الدين  
واستيفاءه ثم وفي التاترمانية لوعاقبه على الحر وسح إلى منزل والديج اخر حيث نزل لأنه لا بد له من أهله  
و معنى تقييده بما اذا خرجت على وجه ليس له منه هامة (قوله أو الشرط فيه فقط) فيه اختلاف فمعه  
إذا كان التعليق في الصحة فلا يبرأ منها طلقاً قال في البحر ومعه قول محمد بن وهب في البحر تصححه عن شر  
الاسلام (قوله ورثت لفراره) أما إذا كان التعليق بفعل أجنبي أو معنى الوقت وسح إلى الرض ولان  
القصد إلى الفرار قد تحقق بمباشرة التعليق في حال تعاقب حقيقة ماله ولذا لو كان الموصوف في الرض الشرط  
فقط لم ترث عندنا خلافاً لفرار وأما إذا كان بفعل نفسه وكان في المرض أو الشرط فيه فقط فلا يصدق الطال  
حقها بالتعليق والشرط أو بالشرط وحده واضعاً لفراره لا يطل من غيره كالألف مال العبر حاله الا بفرار  
وأما إذا كان بفعلها الذي لا بد له منه ط وكالشرط في المرض فلا يصدق في المباشرة بخوف الهلاك في  
الديار وفي العقبى حر مطبوعاً (قوله ومعه) أي من الفرار وهو من سبم التعليق بفعل نفسه واستمراره  
لأنه وجد الشرط وهو عدم التعليق أو عدم الروح قبل موته وهو وقت مرضه فكان فاراداً كان  
التعاين في الصحة والحياة يرث الموصوفه باسقاط حقيقة حيث أفعال الشرط إلى موته وذكر في المسدات أيضاً انه  
لو قال ابن لم آت المصرة فأنت طالق ثلاثاً لم يأنم احق ما يثبت له طلقاً أما إذا مات هي يرث الام ما مات  
وهي زوجة لغيره لعدم شرط الوقوع طلقاً لأن يأتى المصرة بعد موته أي بخلاف طلقها ووقوعه عليها  
فانه لا يمكن بعد موته \* (بني) تقييد الشارح الطالق كونه ثلاثاً غير لازم في مسألة موته الا انه لو كان  
معهما وحكمهما بالوقوع في آخى عزمه أجمعاً حياً وهو الحر الذي بعده الموت يكون الواقع به بائناً لعدم  
مكان العدة كمن لم يدخلها كما قدمناه عن الفتح في باب المصريح عند قوله ان لم أطلق فأنت طالق (قوله  
أو التعلق فقط) أي التعلق بفعل أجنبي أو معنى الوقت كافي البحر وهو المفهوم من التي فيه امر بالتعليق  
فلا يحتمل على عمومه حتى يشمل فعل نفسه لان التعليق به اذا وجد في الصحة فقط أي وجد الشرط في  
مرض ورثت منه وقد صرح به المتأخر ولا يصح دخوله في العموم كدائحه السائحات فافهم (قوله أو بفعلها  
لهامنه بد) أي مطلقاً سواء كان التعليق والشرط في المرض أو أحدهما أو لا وقال في التبيين وفي غيرها  
في غير هذه الصور التي ذكرناها لا ترث وهو ما إذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوحد كالألف أو كان  
لتعليق في الصحة فيما اذا عاقبه بفعل أجنبي أو معنى الوقت أو كغيرهما كان اذا عاقبه بفعلها الذي له هامة بد  
بأنه لا ترث في هذه الصور كلها اه ح (قوله وحاصلها ستة عشر) يمكن بسطها إلى ثمانية وعشرين لانه  
دائمه على فعله أو فعلها أو فعل أجنبي فالفعل امامه بدأ ولا هذه ستة تضرب في أوجه الشرط والتعليق  
لأنه ستة فبأنه أربعة وعشرين وفي تعليقه على الوقت أربع صور تبلغ ثمانية وعشرين لكن في فعله أو فعل  
أجنبي لا فرق بين ما منه بد أو لا بخلاف فعلها كما لم يستثنى أن يكون كل من التعليق والشرط في الصحة

(إذا علق) المريض  
(مطلقاً) الماش (بفعل  
أجنبي) أي غير الزوجين  
ولو ولد له منه (أو معنى  
الوقت) لئلا أن (التعليق  
والشرط في مرضه أو) علق  
مطلقاً (بفعل نفسه وهما  
في المرض أو الشرط فقط)  
فيه (أو علق بفعلها ولا بد لها  
منه) طبعاً أو شرعاً ككل  
وكلام أبو يونس (وهما في  
المرض أو الشرط) فيه فقط  
(ورثت) لفراره ومنه ما في  
البدائع ان لم أطلق أو اد  
لم أزوج عاتقاً فأنت طالق  
ثلاثاً لم يفعل حتى مات ورثت  
ولما مات هي لم يرثها (و)  
غيره (لا) ترث وهو ما إذا كان  
في الصحة أو التعليق فقط  
أو بفعلها ولها ما في  
ومما صاها ستة عشر لار  
التعليق امامه معنى وقتاً  
بفعل أجنبي أو نفسه أو  
بفعلها أو كل وجه على أنه  
لان التعليق والشرط  
في الصحة أو المرض

لجى الفرقه من (أى نسكان شراضية باسقاط حقها) (قوله أو بأبائها بأمرها) يصدق بها إذا سألتهما أو سألتهما  
 فطالها اثلاثا وقوله في البحر لم أر حكمه أى صريحهم قال كالجواب في بعض نسخ البحر ويسقى أن لا ميراث لها  
 لرضاها بالثالث اهـ (قوله عا لا باجازه) لانها هي المبطلة للارث واعترضه في النهر بان هذا لا يجري فيها  
 فيما إذا كان الطلاق في مرضه اذ دليل الرضا فيه قائم اهـ فان فيه نظرا لانها رصبت بطلاق موقوف غير مطلق  
 لحقه ولا يلزم منه رضاها بما يمسكها وبعبارة جامع المصولين وليس هذا كطلاق نسوا لها اذ لم ترض بعمل  
 المطلق اذ قولها طاعت نفسي لم يكن مطلقا بل يتوقف على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكأنه أنشأ الطلاق  
 وكان فارا اهـ فافهم (قوله أو اختارته) قيدته لانه لو خلعها أجنبي من زوجها المراض فلهما الارث  
 لو مات في العدة لانهم لم ترض بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا بغير عن جامع المصولين قلت ومطارد التعليل  
 أن الاجنبي لو خلعها من زوجها على مهرها وأجازت فعليه ثلث أيضا لان اجازته حصصت بعد البيئونة فلم تؤثر  
 فيها بل أثرت في سقوط مهرها فقد ثبتت الغرارة قبل الاجازة فلا يرثع من ادلايه صح أن يقال انهم سألوا لان  
 دليل الرضا قائم لان المهر بقيامه تبطل البيئونة لا بعد ما فافهم (قوله ولو يزوج الخ) أفاد أنه غير مقصور على  
 اختيار تنقوض الطلاق لا يقال ان الفرقه في اختيار البسوخ يتوقف على فسخ القاضي فلم تكن بينهما  
 فصار كالأبانت فلهذا فاجازته الزوج لان فسخ القاضي موقوف على طابعه اذ لا منه فصار كطابعها بالثالث  
 من زوجها وذلك لرضاها ما ظهر لي (قوله لرضاها) أى لان الفرقه وقعت باختيارها لانها تقدر على  
 الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بحبس) عبارته في الدر المنثور في حصن وكذا عبارة غيره وهو المحصور وان كان  
 بمعنى المنع ويشمل الحبس والخص لكن مسألة الحبس ذكرها بعد وقوله أو في صف القتال احتراز عما إذا  
 خرج من الصف للعبارة فانه يكون فارا كما مر وكذا لو التحم القتال واختلط الصفان كما قدمناه عن المعراج  
 واعلم لم يكن فارا ههنا قالوا من أن الحصن يدفع بأس العدو وكذا المنة أى بمن معه من المقاتلين قال في النهر  
 واطلاقه يفيد أنه لا فرق بين أن تكون فئة قليلة بالنسبة الى الاخرى أو لا ولم أره لهم اهـ قلت الظاهر أنه  
 مادام في الصف لا فرق أما لو اختلطوا فقد علمت مما قدمناه عن المعراج أنه في حكم المرض اذا كانت  
 احداهما غالبة (تنبيه) مثل من في الصف من كان راكب سطحية قبل خوف العرق أو رلية سبحة  
 أو مخيف من العدو بحر (قوله ومثله حال فشو الطاعون) نقل في الفتح عن الشافعية أنه في حكم المرض وقال  
 ولم أر ما يشيخها اهـ وقواعد السطحية تقتضي أنه كالصحيح قال الحافظ العسقلاني في كتابه بطل الماعون  
 وهو الذي ذكره في جماعة من علماءهم وفي الاشياء ما عاينه أن يكون كمن في صف القتال ولا يكون فارا اهـ  
 وهو الصحيح عند مالك كافي الدر المنثور قال في الشرع الآية وليس مسلما اذ لا مسألة بين من هو مع قوم يذبحون  
 عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم له ليس لهم قوة الدفع عن أحد حال فشو الطاعون اهـ قلت اذا  
 دخل الطاعون محلة أو دارا يجب على أهلها خوف الهلاك كافي حال التحام القتال بخلاف المحلة أو الدار التي  
 لم يدخلها فيبقى الجري على هذا التمسك بل لما علمت من أن العبرة بالخشية خوفا للهلاك ثم لا يحى أن هذا  
 كله ممن لم يعلم (قوله أو محجوما) عطف على مشتكا وقوله أو محجوسا عطف على قائما ولا يصح عطف  
 محجوما على قائما لانه يلزم عليه أن لا يرث منه وان لم يرق بمصالحه خارج البيت لان العطف يقتضي المغيرة  
 والحاصل أن المحجوم اذا كان يقدر على القيام بمصالحه لا يكون مريضاً ولا فهو مريض كما يعلم من عبارة  
 الملتقى وأما ما في الدراية من التصريح بان المحجوم مريض فهو محمول على ما إذا عجز عن القيام بمصالحه فلا  
 يخالف ما في الملتقى وأما ما في النهر من دعوى الخسالة والتوفيق بحمل ما في الدراية على ما إذا بلغت قوبة  
 الحى ففهم بغار لانها اذا بلغت قوتها ولم يعجز عن القيام بمصالحه لم يكن مريضاً بل منزلة الحامل التي يأخذها  
 الطلاق ثم يستكن كإبنتي قمر يسا (قوله الآية السابعة) لان المصلح يدفع العدو وقد يخلص من المصلحة  
 والحاصل هو من الحاصل من المصلحة (قوله وهو الطالق) اختار في تفسير الطلاق قيل الويسع

مطالب حال فشو الطاعون  
 هل الصحيح حكم المرض

لجى الفرقه من (أى نسكان شراضية باسقاط حقها) (قوله أو بأبائها بأمرها) يصدق بها إذا سألتهما أو سألتهما  
 فطالها اثلاثا وقوله في البحر لم أر حكمه أى صريحهم قال كالجواب في بعض نسخ البحر ويسقى أن لا ميراث لها  
 لرضاها بالثالث اهـ (قوله عا لا باجازه) لانها هي المبطلة للارث واعترضه في النهر بان هذا لا يجري فيها  
 فيما إذا كان الطلاق في مرضه اذ دليل الرضا فيه قائم اهـ فان فيه نظرا لانها رصبت بطلاق موقوف غير مطلق  
 لحقه ولا يلزم منه رضاها بما يمسكها وبعبارة جامع المصولين وليس هذا كطلاق نسوا لها اذ لم ترض بعمل  
 المطلق اذ قولها طاعت نفسي لم يكن مطلقا بل يتوقف على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكأنه أنشأ الطلاق  
 وكان فارا اهـ فافهم (قوله أو اختارته) قيدته لانه لو خلعها أجنبي من زوجها المراض فلهما الارث  
 لو مات في العدة لانهم لم ترض بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا بغير عن جامع المصولين قلت ومطارد التعليل  
 أن الاجنبي لو خلعها من زوجها على مهرها وأجازت فعليه ثلث أيضا لان اجازته حصصت بعد البيئونة فلم تؤثر  
 فيها بل أثرت في سقوط مهرها فقد ثبتت الغرارة قبل الاجازة فلا يرثع من ادلايه صح أن يقال انهم سألوا لان  
 دليل الرضا قائم لان المهر بقيامه تبطل البيئونة لا بعد ما فافهم (قوله ولو يزوج الخ) أفاد أنه غير مقصور على  
 اختيار تنقوض الطلاق لا يقال ان الفرقه في اختيار البسوخ يتوقف على فسخ القاضي فلم تكن بينهما  
 فصار كالأبانت فلهذا فاجازته الزوج لان فسخ القاضي موقوف على طابعه اذ لا منه فصار كطابعها بالثالث  
 من زوجها وذلك لرضاها ما ظهر لي (قوله لرضاها) أى لان الفرقه وقعت باختيارها لانها تقدر على  
 الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بحبس) عبارته في الدر المنثور في حصن وكذا عبارة غيره وهو المحصور وان كان  
 بمعنى المنع ويشمل الحبس والخص لكن مسألة الحبس ذكرها بعد وقوله أو في صف القتال احتراز عما إذا  
 خرج من الصف للعبارة فانه يكون فارا كما مر وكذا لو التحم القتال واختلط الصفان كما قدمناه عن المعراج  
 واعلم لم يكن فارا ههنا قالوا من أن الحصن يدفع بأس العدو وكذا المنة أى بمن معه من المقاتلين قال في النهر  
 واطلاقه يفيد أنه لا فرق بين أن تكون فئة قليلة بالنسبة الى الاخرى أو لا ولم أره لهم اهـ قلت الظاهر أنه  
 مادام في الصف لا فرق أما لو اختلطوا فقد علمت مما قدمناه عن المعراج أنه في حكم المرض اذا كانت  
 احداهما غالبة (تنبيه) مثل من في الصف من كان راكب سطحية قبل خوف العرق أو رلية سبحة  
 أو مخيف من العدو بحر (قوله ومثله حال فشو الطاعون) نقل في الفتح عن الشافعية أنه في حكم المرض وقال  
 ولم أر ما يشيخها اهـ وقواعد السطحية تقتضي أنه كالصحيح قال الحافظ العسقلاني في كتابه بطل الماعون  
 وهو الذي ذكره في جماعة من علماءهم وفي الاشياء ما عاينه أن يكون كمن في صف القتال ولا يكون فارا اهـ  
 وهو الصحيح عند مالك كافي الدر المنثور قال في الشرع الآية وليس مسلما اذ لا مسألة بين من هو مع قوم يذبحون  
 عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم له ليس لهم قوة الدفع عن أحد حال فشو الطاعون اهـ قلت اذا  
 دخل الطاعون محلة أو دارا يجب على أهلها خوف الهلاك كافي حال التحام القتال بخلاف المحلة أو الدار التي  
 لم يدخلها فيبقى الجري على هذا التمسك بل لما علمت من أن العبرة بالخشية خوفا للهلاك ثم لا يحى أن هذا  
 كله ممن لم يعلم (قوله أو محجوما) عطف على مشتكا وقوله أو محجوسا عطف على قائما ولا يصح عطف  
 محجوما على قائما لانه يلزم عليه أن لا يرث منه وان لم يرق بمصالحه خارج البيت لان العطف يقتضي المغيرة  
 والحاصل أن المحجوم اذا كان يقدر على القيام بمصالحه لا يكون مريضاً ولا فهو مريض كما يعلم من عبارة  
 الملتقى وأما ما في الدراية من التصريح بان المحجوم مريض فهو محمول على ما إذا عجز عن القيام بمصالحه فلا  
 يخالف ما في الملتقى وأما ما في النهر من دعوى الخسالة والتوفيق بحمل ما في الدراية على ما إذا بلغت قوبة  
 الحى ففهم بغار لانها اذا بلغت قوتها ولم يعجز عن القيام بمصالحه لم يكن مريضاً بل منزلة الحامل التي يأخذها  
 الطلاق ثم يستكن كإبنتي قمر يسا (قوله الآية السابعة) لان المصلح يدفع العدو وقد يخلص من المصلحة  
 والحاصل هو من الحاصل من المصلحة (قوله وهو الطالق) اختار في تفسير الطلاق قيل الويسع



المواصلة رده في النسخ بانه غير ظاهر لانه وصيته لها بأكثر من الميراث طاهر في أن دلالة الخصومة حيلة ليست  
على حقيقة ما اه نعم ماد كره الامام السجدي من التبرق طاهر في عدم المواصلة لتصح وصيته لها وتر وحده  
اختيار أو أرماسواها والله سبحانه أعلم \* (نبيه) \* اعلم أن ما تأخذه له شبه الميراث لا يورث شي من التركة  
قبل العسمة كان على الكل ولو طابت أحد النواهم والتركة من وض لم يكن لها ذلك وشبه بالدس حتى كان  
لورثة أن يعطوها من غير التركة وأخذوا لها من غيرها أن ما أخذوا من كذا أفاده في فتح القدير والبحر  
وعبرهما (قوله بعدم صحتها) أي مضي العدة من وقت الاقرار (قوله فاتها جميع ما أقر أو أوصى) لان ما صارت  
أجنبية فانتقلت التهمة ومقتضاها أن ما تأخذ من يورث له شبه الميراث أصلا فلا يأتي فيه ما من آتيا لانها قبل مضي  
العدة لم تعط الرأ على الميراث للتهمة فكان ما تأخذ من الرثة ورثة وصية بطرال عنها فاعتبر فيه الشبهات  
وبعدم مضي العدة لم تنق التهمة فلا استحققت جميع ما أقر أو أوصى به وتحض كونه دينا أو وصية وبه علم  
أن من ذكر الشبه بين هاتين الطاهرين عبارة المهر لم يصح فافهم (قوله ولو لم يكن عرض موته) الماتية  
في أي ولو لم يكن هذا التمه ادق في عرض موته بأن صح منه أو كان مير مريض أصلا ثم مات في عسمة ثم أصبح  
اقراره وصية لعدم التهمة (قوله ولو كدته) من قوله تصادقا ط (قوله لم يصح اقراره) أي ولا وصيته  
معاملها لها من غيرها أنما زوجا وهي وارث ولا وصية للوارث ولا اقرار له ط ويأتي تقييده بما إذا مات في مرضه  
قل وصى عسمة من وقت الاقرار لانه لما أقر بطلاقها ثلاثا ماتت عسمة لا يوارثه وإن كدته وصار فارا فاد أصبح  
من مرضه ثم مات في العدة أو لم يصح ومات بعد العدة لم يرث منه فتصح وصيته واقراره لها بالمال وإن كان يورثها  
له في الطلاق السابق ردا بالطلاق الواقع الآت كالا يخفى هذا ما ظهر لي (قوله لا لا) بعده (أقول هذا المعنى يظهر  
لو ادعت أن الابنة كانت في العدة لان دعواها تنص من اعتبارها بان الميراث من ميراثها لا يكون غير فارا أما لو ادعت  
أن الابنة كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا تنص الادعت عليه طاقترث منه غير أن ما عرفت أن مات  
منه وحب علم اه مارقته فاذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزمه أن يكون راضية بطلاقها لا لا يخفى فيجب  
أن ترث سواء أصرت على دعواها أو صدقت قبل موته أو بعده كالأثر لها بما ادعت عليه ولم أر من اخرج  
لذلك وكأنهم سكتوا عنه لظهوره فافهم (قوله كن طالق الخ) جعل حكم المثل الأولى منها ما دلالة  
لأنها في بيانها الأولى كالمات (قوله بأمرها) الأولى رضاءها لا يشمل اختيارها بنفسها في التلويح  
أفاده الخوى عن الرجعي ط (قوله فان لها الاقل) أي ما أقر أو أوصى به ومن الارث وهذا تسريح  
بوجه النسبة للمداد بالكاuf (قوله قال صحيح) فيسده له كونه وارثا بالبيان أو كونه ميراثا كونه فارا  
بذلك القول لا ينص البيان فافهم (قوله اسد اكما طالق) أي ثلاثا يكفي عداؤه الفخ عن السكافي وهو المراد  
لان الكلام في ما يكون فارا ولا فرار في الرجعي (قوله فترث منه) لانه من العداوى بعد تعلقه بغيره فترث  
عليه فترث منه كالأثر في جعل الاشياء من الارث للتهمة ولو مات أحداهما له ثم مات تيممات الا حرجي ولم يرث  
لانه بيان حكمي فانتقلت التهمة عنه وتسام في الفتح قلت وماد كرم من أنه يصير فارا من البيان مؤيد للقول  
بان البيان في الطلاق المنقسم ايعاع للطلاق معاقبة بشرط البيان معنى أي بعقد سببه للبعال لوقوع الطلاق  
عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق أما على القول بانه ايعاع للبعال في واحدة غير غير والبيان  
تعيين لمن وقع عليه الطلاق فيجب أن لا يصير فارا لان الوقوع يكون في حال صحته كما في البسدا نفع وتمام  
الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لو سلف صحيحا) أي بأن علق على فعل غيره كالقال ان دخل زيد داره  
فاحسدا كمال طالق ثلاثا أمواله علق على فعله صار فارا بالفعل في مرضه لا ينص البيان فافهم (قوله صار فارا)  
بظهور لثبوت وجهه بما ذكرناه من ايعاع البدائع (قوله ولا يشترط علمه الخ) حاصله أن أهلية الزوجية للميراث  
مترتبة في كونه فارا فإذا كانت أمة أو كناية فأبانت في مرضه لم ترث لعدم أهليتها لذلك لكن لو كانت أمة اعتقت  
أمر أعتقت وهو غير عالم فأبانت في مرضه صار فارا وترثه لتحقيق الشرط وقت الابانة (قوله به بعد)

بعدم صحتها فاتها جميع ما أقر  
أو أوصى عداوية ولو لم يكن  
بمرض موته صح اقرار  
وصيته ولو كدته لم يصح  
اقراره ثم سرح الجسمع وفي  
الفصول ادعت عليه ميراث  
أنه أبان ما بعد وحاشا  
القاضي فاعلم ثم صدقة  
وماب رثه لو صدقته قبل  
موته لا لو بعده (كان طلقت  
ثلاثا بأمرها في مرضه ثم  
أوصى لها أو أقر) قال لها  
الاقل (قال صحيح لا ميراثه  
احسدا كمال طالق ثم بسد)  
الطلاق (في مرضه) الذي  
مات فيه (في أحداهما فارا  
بالبين فترث منه) كالأثر  
ومما أنه لو سلف صحيح  
وحيث ميراثا فمده في  
أحداهما صار فارا ولم أر  
نهر (ولا يشترط علمه) أي  
الروح (بأهليتها) أي  
المرأة للميراث (داوطاقتها  
بأنه ساقى مرضه وقد كان  
سببها أعتقها له)  
أو كانت كناية فأسلمت  
(ولم يعلمها كالفار) فترثه  
بظهوره (بالحال وقال  
لامنه أنت حرة عسدا وقال  
الروح أنت طالق ثلاثا  
بعد غذان علم بكلام المولى  
كان فارا

لأنه حصل له في طلاق المرض ولذا لم يدكر في البحر فالناسب استعاطه وتسكون الصور إحدى وعشرين  
(قوله أو أحدهما) بالنسب أو الرفع عما على اسم أي أو أحدهما في أحد المذكورين بأن يكون  
التعليق في الصحة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال لها في صحة) أما إذا كان هذا التعليق في  
المرض ورثت في جميع الصور ولأنه من التعليق بفعل الاجنبي وفعله وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة  
ط (قوله والفرق لا يخفى) قال في البحر وحاصله أن الطلاق تعاقب على مشيئتهما فإذا شاءا معاً لم يكن الزوج  
تمام العلة فلا يكون فاراً بخلاف ما إذا تناحرت مشيئة الزوج لانه حينئذ ثبت العلة به أي فيكون من  
التعليق بفعله فيكون فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الأولين فانهما من قبيل التعليق بفعل  
الاجنبي فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرق أن التعليق في الصحة (قوله وعلى مضي  
العدة) قيد به ليعلم أن خلاف الصاحبين حيث قالوا بقراره ووصيته لا ينافي التهمة بانقضاء العدة كما في  
التيين فيظهر منه أنه لو تصادقا على الثلاث في الصحة ولم يتصادقا على انقضاء العدة يكون لهما الأقل اتسافاً  
أه ح (قوله فلها الأقل منه ومن الميراث) من في الموضعين بيان للأقل والواو بمعنى أو وصلة الأقل محذوفة  
تقديرها من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به  
ولا يجوز أن تكون الواو للجمع ادبصير المعنى حيث فلها الميراث والموصى به الاذان هما الأقل وهو فاسد كما  
لا يجوز أن يكون في الموصي صلالة الأقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو ادبصير المعنى على الأول فلها  
الأقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الأقل من أحدهما وكلاهما فاسد أه ح أي لانه يصير الأقل  
شيئاً خارجاً عن الميراث والموصى به مع أن المراد بالأقل واحد منهما هو أقل من الآخر (قوله للتهمة) أي  
تتم مواءمة الزوجين على الإقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليعطى الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في  
الزيادة فقط فرددناها وقالوا بجواز الإقرار والوصية لانها صارت أحقية لهما بعد العدة بدليل قبول شهادته  
لها ودفع زكاته لها ونزولها بها بآخر والجواب أنه لا مواءمة عادة في حق الزكاة والشهادة والزوج فلا تتم  
تحرر ملخصاً عن الهداية وشروطها (قوله وتعمد من وقت إقراره إلخ) كداد كره في الهداية والحانية في باب  
العدة أب الفتوى عليه وحديثه فلا يشتبه من ههنا الأحكام المذكورة أي لا يؤول أثره جده بانتهاب أو ببع  
سواها وهو بخلاف ما صرحوا به هنا وبه اندفع ما في غاية السروحة من أنه ينبغي تحكيم الحسب فان كان  
جري بينهم ما نصوصه ووثقت خدمته في مرضه وهو دليل عدم المواءمة ولا تتممة والا فلا تصح التهمة بغير  
الملخص وأقره في البحر وحاصله أن ما قررناه ههنا من قبول شهادته لها ونكوه من الأحكام يقتضي أن ابتداء  
العدة يستند إلى وقت الطلاق وما حكمه وفي باب العدة من وجوبها من وقت الإقرار يقتضي انقضاء هذه  
الأحكام أقول لا يخفى أن العدة لما تنجب من وقت الطلاق وإذا أقر الزوجان بغيرها بعد قافيها لا تتم فيهما ولذا  
صرحوا بأنه لا تنجب لها نفقة ولا سكنى عملاً بتصديقها والشهادة وبوجوبها ما سألتم عنه فمما دللنا مواءمة  
مادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على قدر الميراث فلم يصدق في حقها أحد أي حنيفة وقد رآن العدة لم  
تنقض لا بطلان الزيادة لانها موضع من ممة فليس المراد عدم انقضاء العدة في سائر الأحكام بل في موضع التهمة  
فقط وبه عسى أن كل من القول باعتبارها من وقت الطلاق والقول باعتبارها من وقت الإقرار ليس على  
جوابه ولذا قال في فتح القدير في باب العدة أن فتوى المتأخرين أي بوجوبها من وقت الإقرار مخالفة للإمام  
الأربعة وجمهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للتهمة فينبغي أن يتحرر به بحالها والناس الذين  
لهم مظالمها ولهذا أصل الإمام البغدادي بعمل كلامه بحرفي المبسوط من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق  
على ما إذا كانا متفرقين من الوقت الذي أسند الطلاق اليه أما إذا كانا مجتمعين فالتكليف في كلامهما على  
الزوجين في الإسناد قال في البحر هناك وهذا هو التوفيق أه أي بين كلام المتقدمين والمتأخرين من وجوب  
طالع حنيفة في الإسناد من أن ينبغي تحكيم الحسب لبيان ما قاله من أن التهمة موقوفة على أحد الطرفين

أو أحدهما وقد علم حكمها  
(قال لها في صحة ان شئت)  
أنا) وفلان وأنت طالق  
ثلاثاً ثم مرض فشاها الزوج  
والاجنبي الطلاق معاً أو  
شاء الزوج ثم الاجنبي ثم  
مات الزوج لا تراث وان شاء  
الاجنبي أولاً ثم الزوج  
ورثت) كذا في الحاشية  
والسوق لا يخفى ادبصيرة  
الاجنبي أو لأصاير الطلاق  
معلقاً على فعله فقط (تصادقا)  
أي المرض مرض الموت  
والزوجية (على ثلاث في  
العدة) على (مضي العدة  
ثم أقر لها دين) أو عين (أو  
أوصى لها شيء) فلها الأقل  
منه) أي مما أقر أو وصى  
(ومن الميراث) للتهمة وتعمد  
من وقت إقراره به ينبغي ولو  
مات



الا اذا امر ابنه بذلك فلم يلزم من اصغار ارهاق اوه لعدم محابته علمه بخلاف ما هنا فان اصغار ارهاق اوه  
في نفي قرارها لانه من جهة ثبوت ترفيعه بخلاف قراره فانه من جهة ثبوت ترفيعه بخلاف قراره فان  
اصغار اوه الى قتل غيره اعماق و ترفيعه من حيث نفي القود عنه لافي فعل غير وهو من اكرهه ويؤيد ما هنا  
قوله في الفتح لو حصصت الفرقة في مرضه بالجانب والعصبة وخيار البائع والعق لا تراثا لوصاها بالبطش وان  
كانت مصطرة لان ساس الاصغار اريس من جهة فلم يكن جانيا في الفرقة اه هداما ظهر لي في هذا الدل  
فتأمله (قوله ثم ماتت او طقت) أي قبل ان تصاع العدة ط (قوله ورثها) لانه تبين ان قصد هذا الفرا ط  
(قوله استخسنا) والقياس ان لا يرثها لعدم حيانه بين المسلم والكافر ط (قوله لا يرثها) لانها ماتت  
بنفس الردة قبل ان تبصر مشرفة على الهلاك وليست بالردة مشرفة عليه لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله  
بجملته ردة الخ) لانه يقتل ان استدامها ط (قوله طلقا) أي سواء كانت في الصحة أو المرض ط  
(قوله ولو ارتدما الخ) قال في الضر وان ارتدما ماتت أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم لا يرث  
المرتد وان كان الذي مات مرتدا هو الروح وورثته المسلم وان كانت المردة قد ماتت فان كانت ردة في المرض  
ورثها الروح المسلم وان كانت في الصحة لم ترث كذا في الحاشية اه (قوله طلقا الاخرى) راد الشارح  
ذلك تعاليد ولا صلاح عبارة المني لان قوله عند الترتيح تعالى بقوله طاعت وعلى ما في المني متعلين وقوله  
ماتت وليس المعنى عليه وقوله ولا يصير فارا الواو فيه من السرح للعطف على طاعت وادالم يصير فارا الا بـ  
فان كان دخل من اداهامه ونصف بالمهر بال دخول بشية فالله طالعلاق قبل الدخول وعند المصلحة  
بالاسد ادرياني من باب اليمين بالعلاق والعناق (قوله خلافا لهما) فعهدهما يقع عند الموت لانه الرقة  
الذي تحققت فيه الاخرى و يصير فارا فترثه ولها مهر واحد وتعتد باليمين بعد الا بـ رعدة العلاق والوفاء  
وان كان العلاق وحدهما فعليه الوفاة والا فاداد افاده الزباني (قوله لان الموت معترف الخ) انه لقول  
الامام أي يعرف أي هذه المرأة آتت امرأة (قوله واثمها) أي الترو ح من وقت الشرط وهو الترو ح ط  
(قوله في تفسيرا) أي الى وقت الترو ح كذا على العلق بغيره المحدث بـ رة الام لا يحتمل الا بـ طاع  
فادا استمر ثلاثا طهر ان وقع من اولها زباني ومفصلي هدا اذ لو كان وقت الترو ح من زمان يـ سير فوا  
فترثه (قوله لم ترث الخ) زمانه اذ بعد من الاولى قد تملك بالروح بـ طاع اذ ثبات لهما في الا بـ في  
سرمه لانها لم ترث ما ماتت في العدة وقد تملك بالروح بـ طاع اذ ثبات لهما في الا بـ في العدة  
أن من طاق معتدته قبل الوطء يجب عليه العدة مسقة وقلة ولا يمكن أن ترث بعد العلق الثاني لاد طرا  
وقوعه الترو ح وقد حصل بـ طاع اذ كانت راضية توقوع الثلاث وهذا عده او محمد بقول ترثه لان عاها  
تسام العدة الاولى فقط في حكم الفرار بالطلاق الاول لمقاة عده رتي (قوله كذا في الورد الخ) أي لو  
ادعت أنه أباها في مرض موته وأنه مات وهي في العدة وقالت الورثة بل في الصحة فالقول لهما في هذا الاسكارها  
سقوط الارث لانها تقرر بالطلاق لا يسهل الميراث (قوله فالمشكل من ماع البيت) هو ما يصلح للرجل والمرأة  
أما ما يصلح لاحدهما فالقول لا يسهل فيما يصلح له وفي المسئلة يحصل شيأتان شاء الله تعالى في باب التعاليف  
من كتاب الدعوى (قوله لصير ورثها ايجابية) أي فلم تنقذات يبدل البذل للورثة والقول الذي اليد (قوله  
بجملته في العدة) أي بجملته موته في عدها فان المشكل حينئذ لامرأة عدها ايجابية لانها لم ترث فلم تكن  
أيجابية مكانه مات قبل الطلاق جامع الفصولين والله سبحانه أعلم  
\*(باب الرجعة)\*

ارتدت ثم ماتت أو طقت  
بدارا - رب نان كانت  
الردة في المرض ورثها زوجها  
استخسنا (والا) بان ارتدت  
في الصحة (لا) يرثها بخلاف  
ورثته فانها في معنى مرض  
موتة وترثه مالا ولوا ودا  
معافان أسلمت هي ورثته  
والا لاسانية (قال آتوا امرأة  
أترثها طالي ثلاثا في كسج  
امرأة ثم أسرى ثم مات  
الروح) طلقا الاخرى  
(عند الترو ح) و (لا يبر  
فارا) بخلاف لهما لان الموت  
معرفه واتصافا بالآخر  
من وقت الشرط حيث  
ماتت اذ رز (فروع) \*  
أبان في مرضه ثم قال لها اذا  
ترو ح فأت طالي ثلاثا  
فرو حها في العدة وماتت في  
مرض لم ترث لانها في عده  
مستتملة وقد حصل الترو ح  
بـ طاع فلم تكن سارا - لا  
لها ايجابية كذا في الورد  
بعده وبه في الطبلاوي  
مرضه فالقول لهما كقولها  
طاعني وهو بائع وفالواؤ  
القبلة ولو الجلية طلقا  
في المرض ومات بعد العدة  
فالمشكل من ماع البيت  
لوارث الروح لصير ورثه  
أيجابية بـ طاع في العدة  
جامع الفصولين  
\*(باب الرجعة)\*  
بالفتح وكسر يفسد  
ولا ينعدي



(لا) يعلم (لا) تراث خاتمة ولولا

سبب الفسقة وهى) أى  
الخال أنها (مريضة  
يمانت قبل ان تقعا العشرة  
زوتها) الزوج (كلادا  
يقعت الفرسقة) بينهما  
(باختيارها بنفسها فى خيار  
الباوع والعق أو بقبولها)  
أو ملاوعتها (ابن زوجها)  
وهى مريضة لان من قبلها  
ولد لم يكن طلاقا (بخلاف  
وقوع الفرسقة) بينهما  
(بالجب والعنة واللعان)  
فانه لا يرثها (على) ما فى  
الحانية والفتح من الجاه  
وسخر به فى الكافى قال فى  
البحر فكان هو (المذهب)  
لان طلاق وكانت خاوة  
اليه (وقيل) فاقله الربيعي  
(هو كالأول) فيرثها (ولو)

---

٣) قوله وقد يتعاب أحدا  
مما قالوا (الح) قال شيخنا  
القضيق ان التعليق  
والإضافة مستويان فى عدم  
الانقضاء الا عند وجود  
الشرط أو الوقت حتى يملك  
المسئول يوسع المضاف  
عند نفسه الا اذا كانت  
الإضافة الى ما بعد الموصوف  
فيثبت ويكون الاشكال  
باقيا ويمكن دفعه بأن  
مسئلة التعليق لم يوجد فيها  
ما يقتضى التعنى قبل  
التعليق بخلاف مسألة  
الإضافة فانه قد وجد فيها  
إضافة الملاق قبل إضافة  
التعنى فنقول ابتداء بالعام  
الخاصة الى لغة على ما علمت  
الاولى لعدم تقديم مقتضى



بشهوة كافي المحو يفيد توله ما لو جسد حمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتفصيل بشهوة على أي  
 موضع كان فمأخذ أو دقنا أو جهة أو رأسا والمسر بلا ضائل أو بحائل يجدا لحرارة منه شهوة والنظر إلى  
 داخل الفرج بشهوة بان كانت متسككة وحيح ما إذا كانت هذه الأفعال بعين شهوة أو نظر إلى داخل الفرج  
 شهوة ولو إلى حافة الذكر فانه لا يكون من أفعال الكهنة مكره وكفى القول بالحيثية وفي القيمة في يصير من أفعال الوقوع  
 يصير على فرجها شهوة من غير قصد المراجعة اه وفي المحيط وبكره التقييد باللمس بعين شهوة إذا لم يرد  
 الرجعة اه (قوله ولو منها اختلاسا) خاست الشيء خاستا من باب صرب اختلطت به بسرعة على غلظة واختلاسته  
 كذا لا تصحاح قال في البحر ولا فرق بين كون التقييد باللمس والنظر بشهوة منه أو من شرط أن يصدر عنها  
 سواء كان يتم كيمه أو فعله اختلاسا أو كان باثما أو مكرها أو معتوها أو أذا ادعت وأنها لا تثبت الرجعة  
 اه (قوله ان صدقها الم) قال في الفتح هذا إذا صدقها الروح في الشهوة فان أنكرها لا تثبت الرجعة وكذا ان  
 ماتت وصدقها الورثة ولا تقبل المينة على الشهوة لأنها عيب كذا في الخلاصة اه قلت لكن مرفى محرمات  
 المسكاح متناوشت وان ادعت الشبهة في تقييده أو بقيها له أو كرها إلى حبل فهو مصدق لاهي إلا أن  
 يقوم اليهام بشرا آلتة فيعاقبها القرينة كذب أو يأخذ ثديها أو يركبها أو يعسها على الفرج أو يقبها  
 على الفم اه ومقتضاه أن المومستة فرجه أو قبلته على الفم أن تصدق وان كذب ما وأنه يقبل المينة على  
 الشهوة لأنها عيبا تعرف بالآثار كما مر حدها له وتأتي تمامه فتأمل (قوله رجعة الجنون بالفعل) أي إذا  
 طلق رجعا ثم حن قال في الفتح ورجعة الجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اه وطاهره  
 ترجيح الأول واقترعه عليه البراري قال في البحر ولعله الراجح لما عرف أنه مؤاندا فاعاله دون أمواله وعالاه في  
 الصيرفية بان الرضا ليس بشرط ولهذا الوا كره على لرخصة بالفعل يصح اه (قوله ويصح نكاحها) الأولى  
 مصدق يصح لان قول المصدمه وتزوجها ما طوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله لا يفتي)  
 قال في البحر وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو الخار كذا في الروا الحية وعابها المصوي كذا في الباسح  
 وقول الشارحين انه ليس برجعة عمدة من الافعال كذا على غير طاهر الرواية كذا لا يفتي فعلم أن لفظ المسكاح  
 يستعمل الرجعة ولا يتعارف له اه ملخصا قلت وهو أنه يصح في المسكاح بأنه ينعقد بقوله لمبادته  
 راجعة كذا في الفقه ثم إلا أن يجاب بأن مراده في كاح الاستمينة (قوله على المعتمد) لان عابها المصوي كذا في  
 الفتح والبحر (قوله لا يفتي من شهوة) لان المعتمد بهما المس بالمشهوة بحسب الافعال المصاهرة لانه  
 يعتبر بهما يراه على ذلك شهوة ككون سببا للولد والولد الم يوحى ذلك الوطء كالأول بل بعد المس ولذا لم يشرط  
 أمدهما عدم الاراء بالمس ونحوه (قوله ان لم يطلق باثما) هذا بان بشرط الرجعة وله شرط حسن تعلم  
 بالتأمل شربلاية قلت هي أن لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة أو ثنتين في الامه ولا واحدة معتد به عوض مالي  
 ولا نهضة تبي عن البيوت كطوالة أو شدة بدو لا مشبهة كطالقة مثل الجبل ولا كناية يقع بها ثانی ولا يفتي  
 أن الشرط واحد وهو كون الطلاق رجعا وهذا شرط كونه رجعا متى وقع بهما بشرط كان باثما كما  
 أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استعني عنهما المصنف بقوله ان لم يطلق باثما وهو أولى من قول الكبرام  
 يطابق ثلاثا لكن قال السيد الرمي لا حاجة إلى هذا مع قوله استدامة الملك القائم في العدة لان الناس ليس فيه  
 ما لشع كل وجسه والكلام في الرجعي لافي الباش وقد غفل أكثرهم في هذا المثل اه لكن لا يخفى أن  
 المساهلة في العماراة لزيادة الايضاح لا بأس بها في مقام الافادة (تنبيهه) \* شرط كون الثنتين في الامه  
 كالثلاث في الحرة أن لا يكون وقتها ثابتا باقرارها بعدهما في المهر عن الحسابية لو كانت القبطامرأة أقرت  
 بالطلاق لا تخفى بعد ما طلقها ثنتين كان له الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا عسكها والفرق انهما باقرارها في  
 الأول تبطل بثبوت ثابت له وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ لم يثبت له حق البتة اه (قوله لا) أي فلا رجعة  
 (قوله وان أثبت) أي سواء عرفت بثبوتها أو أثبت وكذا لو لم يعلم به إلا في العتاية من أنه يشترط

ولو منها اختلاسا أو باثما أو  
 مكرها أو معتوها أو أذا ادعت  
 ان صدقها هو أو ورثته بعد  
 موته بجوهرة ورجعة  
 الجنون بالفعل لا يفتي  
 (و) يصح (ب) نكاحها في  
 العدة (ب) يفتي حوهره  
 (و) وطئها في الأثر على المعتمد  
 لانه لا يخاف من من شهوة  
 (ان لم يطلق باثما) فان أثبتا  
 فلا (وار) أثبت









اعلام العاقبة بها فسهو لما استقر من اباعلامها انما هو مندوب فقه طاهر (قوله وان قال) كذا في  
 بعض النسخ وفي بعضها قالت تمام الموثقة والظاهر انما هو (قوله فله الرجعة) لانه حكم اذنته الشارح  
 غير مقيد برضاها ولا يسقط بالاستقاط كالبراث وقد جعل الشارح ان الوصلية من كلام المصنف شرطية  
 وجعل قوله فله الرجعة جوابا لها ط ويجوز ابقاؤها واصلية ويكون قوله فله الرجعة تنزيها على ما ذهب  
 قبله وتضمن تعمله ليرتب عليه ما بعده (قوله بالعوض) قد تقدم وكأني أعاده تعميدها لانه رضى (قوله  
 قولان) أي قيل نعم ان قبالت وقيل لا كما قدمناه ووجه الثاني ما في الطهارة من أن الطلاق الرجعي لا يزيل  
 المالك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ملكه اه (قوله ويجعل المؤجل بالرجعي) أي لو طلقها  
 رجعا صار ما كان مؤجلا منه من المهر حاله في المهر في الطلاق ولو قبل انقضائه مدة ولا يعود مؤجلا  
 اذا راجعها في العدة قال في البحر من باب المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى مدة معينة  
 فلا يتجسس بالطلاق اه (قوله وفي الصيرفة الخ) قال في البحر من باب المهر وقد كرر قولين في الفتاوى  
 الصيرفية في كونه يتجسس المؤجل بالطلاق الرجعي معطفا الى ان انقضاء العدة وحرم في القنية بأنه لا يتجسس الى  
 انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اه أي لان العدة تأجيل الى طلاق يزيل المالك اوال الموت  
 والرجعي لا يزيل المالك الا بعد مضي العدة فلا يصير حالها وقد طهر لك بما انقضاءه ان ما في الخلاصة أحد  
 القولين وانه ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصر عليه الشارح ما يبيد دلالته بالمرجعة وان بطالت العدة  
 لان القول بخلوها بانقضاء العدة بسبب حصول المهر قوز والملك كما قلنا لا بسبب زوال العدة ومع المرجعة  
 لا يوجد انقضاء العدة المشرط لمحاولة لا فائدة هذا الشرط عدم محاولة بالمرجعة لا محاولة بمأفاهم (قوله  
 ان لا تسكن غيره) أولى من قول الهداية لثلاثة في المعصية اذ المعصية فيه مع عدم علمها بالرجعة واسأجيب  
 بأن المعصية لا تقتصر على ما يترتب السؤال لما فيه من اجاب السؤال عما بها واثبت المعصية بالعمل بما طهر عندها  
 وتسام في الفسخ (قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المرجعة بالبيعة وقوله وان دخل أي الروح الثاني وقوله  
 في الفسخ دخل في الاول اولا لانه من تعريض النساخ أو سبق قلم اذ لا رجعة مع عدم دخول الاول كما لا يخفى  
 (قوله ونسب الاشهاد) اختار اعراس الجاحد وعن الوقوع في واقع التهم لان الناس عرفوه معاقبة قديهم  
 بالقعود معهما وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل للمدعى (قوله ولو بعد الرجعة  
 بالفعل) ما في البحر عن الجاحد القسسي واذا راجعها قبله أو لمس فلا فضل أن يراجعها بالاشهاد ثانيا اه  
 أي الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والمطر بشهوة لانه لا علم للشاهد به كما يشير اليه في  
 الظهيرية درمستي قال في البحر وأشار المصنف الى أن الرجعة على صريحتي ويدعى فالحسنى أن يراجعها  
 بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو أشهد ولم يعلمها كان مخالفا للسننة كقافي  
 شرح الطهاري اه قلت وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرجعي والبسدي هما خلاف المندوب  
 وفي الطلاق مكر ومحرما (قوله بلا ادخا) حقه أن يقول بلا ادخا أي اعلامها اذ لا يكره دخوله اذ لم تأذن له  
 وبشارة الكفر حتى يؤذنها قال في البحر أي يعلمها بدخوله اما بحقيق العمل أو بالتخضع أو بالنسداء وتعود ذلك  
 (قوله وان قصد رجعتها) خذافا لما في الهداية وغيرها من التقييد بعدم قصدتها ولذا قال في البحر أطلقه  
 فشملي ما اذا قصد رجعتها اولا فان كان الاول فانه لا يأن أن يرى المخرج بشهوة فتسكون رجعة بالتسليم  
 من غير اشهاد وهو مكر ومن جهتين كما قدمناه وان كان الثاني فلا يشر بما يؤدى الى تطلو يل العدة عليها  
 بأن يصير مرجعا بالنظر من غير قصد تسليم طلقها وذلك اضراؤها اه وقوله وهو مكر ومن جهتين أي  
 انكرها رجعة بالتسليم ويدين اشهاد والذكر اه تنبيه فيهما كما علمت به اندفع ما في الشرنبلالية  
 (قوله ادعها) أي الى رجعة بعد العدة فيها أي في العدة والظاهر في متعلق بادعها والجار والمجرور متعلقان  
 بالرجعة والاعمال على أن رجعة أي رجعة في العدة في المدعى على المدعى

على كلام ط يكون قول  
 الشارح أو قال معطوفا على  
 قول المثل وان أبت ويكون  
 قول المحشى قوله وان قال  
 هو بانه قوله أو قال حتى يلتمس  
 الكلامان فايتمام كونه  
 نصير الهوريني

أو قال أبطالت رجعتي أولا  
 ويجوز أني فله الرجعة بلا  
 عوض ولو سمى هل يتجسس  
 في زيادة في المهر قولان يتجسس  
 المؤجل بالرجعي ولا يتجسس  
 رجعتها خلاصة وفي الصيرفية  
 لا يكون حالا حتى تنقضي  
 العدة (ونسب اعلامها)  
 ان لا تسكن غيره بعد العدة  
 فان سكنت فرق بينهما وان  
 دخل نسبي (ونسب  
 الاشهاد) بعد ليس ولو بعد  
 الرجعة بالفعل (و) نسب  
 عدم دخوله بلا ادخا  
 بلانها) لتأهب وان قصد  
 رجعتها انكرها بها بالفعل  
 كما في (ادعها) بعد العدة  
 فيها) بأن قال كمن راجعها  
 في عدل (فصدقه)



ولا يبرأ من الاقطاء عمل من اقطاع الرحمة وحق الزوج الابن هذا الشرط وهو الحكم المذكور المستوفى اذا  
 زال بعدو الدم بطل عمله وان بقي الحكم بقي العمل وعن هذا والله تعالى أعلم اقتصر الشارح على بعض  
 البحث المذكور الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل تهذيبه في الفتح  
 عن المسوط وكذا في التبيين وشرح المجموع لكن بفضل في الجوهرة عن الفتاوى تصح اقطاعها بمجرد  
 الشروع ولو منعت المصنف أو قرأ القرآن أو دخلت المسجد قال السكراني بقطاع وقال الرازي لا كذلك في  
 الفتح شري بلالة قال في النهر وبقيد المصنف بالصلاة يوثق الى احتياطه قول الرازي وهذا عندنا وقال  
 محمد بقطاع بمجرد التيمم وهو القياس لانه طهارة طائفة ورعيه في الفتح وأقره في البحر واليه (قوله بمجرد  
 الاقطاع) أي لا توقف على غسل أو مسح وقت أو تيمم كما قدمناه عن البحر لعدم خطابها بالاداء طاعة  
 الكفر (قوله ذلك ومفاده) البحث لصاحب النهر (قوله وسيتأخر من عصى) كالأصبع والأصبعين  
 وبعض العصى والساعد بحر والمراد بالسبب الثاني لان المراد انما وجد في بعض العصى طهارة ولم يدر هل  
 أصابه ماء أو لا يقر بتمامه فافاده الركني وط (قوله بقطاع) أي الرحمة وتقدمه لانه لا يعمل لروحه  
 قربان ولا يعمل بروحها فاما ما لم يغسل ذلك للمعصية أو عصى عليه أدى وقت الصلاة مع القدرة على الانسحاب  
 بحر عن الاستحياء أي احتياطاً في أمر الروح نهر فدلالم يعتبر واحداً ما اعتبره وفي الطهارة من انه اذا  
 شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعد لا يعتد به فافهم (قوله لتسارع الجفوف) طهارة أن الحكم  
 المذكور فيما إذا حصل الشك قبل دهس الماء له ولو شك بعد مدة طويلاً ذهب فيها إلى أنه لا طهارة لعدم  
 اعتباره سواء حصل الشك في عصى تام أو أقل لعدم طهور العلة هناك (قوله ولو وسيتأخر من عصى) كاليد  
 والرجل بحر (قوله لانها عصى واحدة) أي عرلة وكل واحد بانها راحة من اليد والعصر وهذا قول  
 محمد ورواه عن أبي يوسف وفي رواية عنه ان ترك كل بانها راحة كثيراً عصى وأشار الى تصح الاول في الماتن في  
 حديث ترمذي وفي الهداية حيث أحرم مع تعامله بان في فرضيته استتلاف اختلاف غيره من الأصناف (قوله طلاق  
 حاملاً) أي من طهر ركوع الحاملا وقت الطلاق بولائها لا من ستة أشهر من وقت الطلاق (قوله فراحها  
 قبل الوضع) هذا رده المصنف من الصدر الشريعة كما يأتي لانه بعد الوضع لا سراجعة (قوله فباعت بولها لاقول  
 من ستة أشهر فصاعداً من وقت السكاح) كذا في أكثر الأصح وفي بعضها فباعت بولها لاقول من ستة أشهر من  
 وقت الطلاق وليس ستة أشهر فصاعداً من وقت السكاح وهذا هو الصواب لانه بذلك يعلم أن الولد ساق بعد  
 السكاح قبل الطلاق (قوله بصحة رجعة السابقة) أي المذكورة في قوله فراحها قبل الوضع أي طهر  
 بعد الولادة أن تلك الرجعة كانت صحيحة وان كان منتهى أسكارة الوطء أم لا تصح لاسمها على ردة قبل  
 الدخول والمطابقة قبله لارجعها لها لكن لما ثبت اسمها كذا بانها رجعت رجعتها (قوله وتوقف طهور  
 كحتمها الخ) اعلم أنه قال في الوقاية طاق ذات حمل أو ولد وقال لم أطأ رجلاً أه ومثله في الكفر والهداية  
 وغيرهما واعتبرتهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل فيها شك وكذلك أوردوا في وقت الطلاق الحاملا  
 يعرف إذا ولد له لاقول من ستة أشهر من وقته وإذا أولدت انقضت العدة فكيف ذلك الرجعة ولا يراد أنه ذلك  
 الرجعة قبل وضع الحمل أي بان يحكم بصحتها قبله لانه لما أنكر الوطء لم يكن مكذباً بشرعاً لا بعد الولادة لاقول من  
 ستة أشهر لا قبلها بالصواب أن يقال ومن طاق حامل منكر أو طاهر فراحها فباعت بولها لاقول من ستة أشهر  
 صحت الرجعة أه مخلصاً وقد تبعه المصنف في منتهى كجرايت وقد أشار الشارح الى الجواب عن الوقاية بان قوله  
 واجمع من انه لو راجع قبل الولادة صحت رجعتها متى قفست على الولادة لاقول من ستة أشهر من وقت الطلاق  
 وتوقف طهور رجعتها على الولادة لا ينافي صحتها السكن لا يخفى ما في ذلك من البعد لكن انتهى في البحر لا مشايخ  
 ورد قول صدر الشريعة ان وجود الحمل الخ بأن الحمل ثبت قبل الوضع وثبت به السبب لما صرح جوابه في باب  
 نفي العيب ان حمل الجارية الممثلة يشهد بقاءه قبل الوضع وفي باب ثبوت السبب انه يثبت بالحمل الظاهر

في الاصح وفي الصحاح  
 بعدد الاقطاع ملحق لعدم  
 خطابها سابقاً ومفاده أن  
 الجنونة والمعتوه كذا  
 (ولو اعتسأت وسيتأخر من عصى)  
 من عصى ونقطاع لتسارع  
 الجفوف ولو بقيت عصى  
 الوصف ولأنه كذا  
 لا تقطاع (ولو) نسيت  
 (عصى) لا تقطاع وكل  
 واحد من المصنفين  
 والاستشاق كذا قل لانها  
 عصى واحدة على الصحيح  
 منها معنى (طاق حامل منكر)  
 وطاهر فراحها قبل الوضع  
 (فباعت بولها لاقول من ستة  
 أشهر) من وقت الطلاق  
 وليست ستة أشهر (فصاعداً) من  
 وقت السكاح (صحت)  
 رجعتها السابقة وتوقف  
 طهور رجعتها على الوضع  
 لا ينافي صحتها لانه  
 في كلام الوقاية (كجرايت)

وانما قيل قوله في النكاح لا يفراده به بخلاف الرجعة فهو (قوله على الصحيح) أي عند السك والقال في  
 الفتح ان القول للمولى لا ينطبق وقوله على الصحيح احتراز عما في المنيح انما على الخلاف أيضا اه (قوله  
 اظهره رالح) قال في النهر والفرق للاعالم بين هذا وما مر أنها مفضية العدة في الحال ويستلزم ظهوره لك  
 المولى المتعة فلا يقبل قوله في ابطاله بخلاف ما مر لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر بتمام العدة ولم يظهر  
 ملكه مع العدة ليقبل قوله اه قال في البحر والحاصل أنه لا فرق في الحكم بين المستأني وهو عدم صحة  
 الرجعة وان اختلف التصوير (قوله ثم انما تعتبر المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت  
 عدتي لا بد من كون المدة تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال المدة دلالة اذا كانت العدة بالحيض ولو كانت  
 العدة بوضع الحمل ولو سقطت بسبب الخلق فلا تشترط مدة اه ح وسياق آخر الباب بيان المدة (قوله نعم  
 الامه) لان عدتها حيضتان والاخير يشمل الثانية وهو أولى من قول الهداية من الحيضة الثالثة (قوله  
 عشرة) على اظهرت أي لاجل تمامها سواء انقطع الدم أولا فهو لكن اذ لم ينقطع على عشرة ولها إعادة  
 انقطاع الرجعة من حين انشاء عدتها كفي الدور المنق من الزمان وغيره (قوله مطلقا) يعني ما بعده  
 ويحتمل أن يكون المراد به انقطاع الدم أولا فهو إشارة إلى ما ذكرناه من انما عن النهر (قوله احتياطا) راجع  
 للسك لان سوء الجوار مشكوك في ظهوره فاذا اختلفت به مع وجود المساء المطلق فالاحتياط  
 انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والترويح لاحتمال عدمه (قوله أو بمعنى جميع وقت صلاة)  
 المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله في وقت ميسر كوقت الشروق أو في أوفى أو في  
 انائه احتراز عن معنى زمن من بعد الصلاة فانه لا يعتبر ما يخرج من الوقت بتمامه لان المراد أن نصير الصلاة  
 ديناً في ذمتها ولو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع العسل والتخيرية لا تنقطع الرجعة ما لم  
 يخرج الوقت الذي بعده لانما يخرج من الوقت الاول لم تصير الصلاة ديناً بتمامه لعدم قدرتها فيه على الاداء فادوم  
 (قوله ولو عاودها الخ) قال في البحر وانما شرط في الاقل أحد الشئيين لانه لما احتمل عود الدم لمعاقبة المدة  
 فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الغتسال أو بمرور شيء من أحكام الطهارة أو بغيره من السكابة لانه  
 لا يتوقع في حقها أماره زائدة فاكتفى بالانقطاع كداد كره الشارحون وطاهره أن القاطع للرجعة الانقطاع  
 لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يحرر فاد أنهما الواعيتان ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة  
 ونبي أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو رويحت بعد الانقطاع لا قبل الغسل ومضى الوقت تبسبب صحة  
 المسكاح هكذا أفاده في دفع القدرين وهو وان خالف طاهر المتون لكن المعنى يساعده والقواعد لا بأه  
 اه أي لان عبارة المتون تغيب أن القاطع للرجعة هو الاعتدال ومضى الوقت لانفس الانقطاع أي انقطاع  
 الدم فلو انقطع ثم اغتسلت أو مضى الوقت ثم راسها أو تزوجت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة فطاهر المتون صحة  
 التزوج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها تزوجت باء حرقيل الاغتسال ومضى الوقت لم يصح التزوج  
 و بقيت الرجعة ولا شأن أن هذا خلاف ما بحثه في الفتح خلافا لما ذهبه في المهر وقد يقال ان مرادهم  
 بالانقطاع لما دون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه عاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز العشرة تبين  
 أن غسلها لم يصح وان الصلاة لم تصدق ديناً بتمامه فبقية الرجعة ولم يصح تزوجها ~~لكن~~ تبقى المخالفة فيما  
 لوراجعها أو تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم أصلاً فان تنقض المتون صحة الرجعة  
 دون التزوج وهذا لا يحتمل التأويل فحقنا الفقه بغيره الجرح غير مقبولة واذا كان الانقطاع بنفسه هو  
 القاطع للرجعة فلا بد في أن يكون مشروطاً بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها بأحد أحكام الطهارة  
 لانها اذا اغتسلت يحق زواجها الشرع القرأه والطواف ونحوهما وكذا اذا حكم عليها بصيرة الصلاة فبينما  
 لم تنه عن القيام بفعلها ما دامت مدة وهو فيها الدم فاذل حكم الشرع عليها بشئ من أحكام الطهارة انما  
 يكون حكمها بالانقطاع لا بشرط ما لا يشق عليه عاودة المدة فاذا عاودها الحكم المدة كور والابقى والمدة

على الصحيح اظهره ملكه  
 في البضع فلا يمكنها ابطاله  
 قالت انقضت عدتي ثم  
 قالت لم تنقض كان له  
 الرجعة) لاخبارها بكذبها  
 في حق علمها شئني ثم انما  
 تعتبر المدة لو بالحيض لا  
 بالسقط وله تحليها أنه  
 مستحب الخلق ولو بالولادة  
 لم يقبل الابينة ولو مرة فصح  
 (وتنقطع) الرجعة (اذا  
 طهرت من الحيض الاخير)  
 يوم الامه (لعشرة) أيام  
 مطلقاً وان لم تغسل ولا قل  
 لا تنقطع (حتى تغسل)  
 ولو بسوء جوار لاحتمال  
 طهرته مع وجود المطلق  
 لا يمكن لا تصلي لاحتمال  
 النجاسة ولا ترويح احتياطاً  
 (أو بمعنى) جميع وقت  
 صلاة) فتصير ديناً في ذمتها  
 ولو عاودها ولم يجاوز العشرة  
 فله الرجعة (أو) حتى  
 (تتيمم) عند عدم المساء  
 (وقد صلي) ولو في الصلاة تامة



لأن الشريعة لم يكذبها ولو أقص  
به وأذكرته فلهذا الرجعة ولو لم  
يجز من ساد الرجعة له لأن  
الظاهر شاهد لها ولو أجاز  
(فان طاعة فراجعتها)  
والمسئلة بحالها (بجاعت بولده  
لا دل من حواشي) من بين  
الطلاق (بجاعت رجعة) من بين  
السابقة لصبره مكدبا  
كلمه (ولو قال ان ولدت  
فأنت طالق فولدت) فطلقت  
فأعتت (ثم) ولدت (آخر  
بمعين) يعني بعد ستة أشهر  
ولو لا كثر من عشرة سنين  
مالم يقر بأربعة العدة لأن  
امداد الطاهر لا عليه إلا  
البأس (دهو) أي الولد  
الأنثى (رجعة) ادبجعل  
العلاق بوطع حادث في العدة  
بحلاف ماله كانا من واحد  
(وفي كذا ولدت) فأنت  
طالق (ولدت ثلاث طلقون  
مع الثلاث والولد الثاني  
رجعة) في الطلاق الأول كما  
مروى بظاهره ثانيا (كأول  
الثالث) بان رجعة في الثاني  
ونطاقه ثلاثا فلا كما  
(وتعتد) للطلاق الثالث  
(بالحيض) لأن من دوات  
الأقراء مالم تدخل في سن  
البأس وبالشهر ولو كانوا  
بطل يقع ثلثان بالأوامر  
لأن الثالث لا قضاء العدة  
بأن وقع (والطالقة الرجعية  
تتبرس) ويحرم ذلك في  
البأس والوفاة (لزوجها  
الحاضر لا العائب لمقدار  
إذا كانت) الرجعة

خلافه رجعة (قوله لا الرجعة) لأنه لا يملك الرجعة إلا في عدة الدخول أي  
الوطء لا في عدة الخلوة وهو قد أسكر الوطء في صدق في حق نفسه والرجعة حقه ولم يكذب الشريعة في خلاف  
ما مر وما يأتي فانه ثبت النسب صارا مكدبا ولو لا يرد أنه بالخلوة تأكد المهر وتجب العدة لأن تأكد المهر  
يتقضى على تسليم المبدل والعدة يجب احتياطا لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك انما الطوطء فلم يكن مكدبا شرعا  
بأنكاره كذا ينادى من البحر (قوله له الرجعة) لأن الظاهر شاهد له فان الخلوة دلالة الدخول بحر (قوله  
والمسئلة بحالها) يعني احتياطي ما أسكر وطأها (قوله بعت رجعة) أي طهر بعتها (قوله لصبره  
مكدبا) أي في قوله لم أجامعها لأنه ثبت النسب بول وطأ قبل الطلاق لانه وان أسكر لا يسكن به أولى  
من حله على الرضا نهر وقدمنا تحقيق المسئلة (قوله فاعتدت) أي دخلت في العدة وهو معنى قول البحر  
ووجدت العدة وليس معها مصمت عدها حتى يقال ان الصواب حذوه فافهم (قوله بعت رجعة) حال من  
معهول ولدت الأول وولدت الثاني لامتناع بولت (قوله يعني بعد ستة أشهر) بغير لقوله بعت رجعة لأنه  
لو كان بين الولدين أقل من ذلك تعين كون الثاني موجودا قبل ولادة الأول فيكون قد احتج في بطلان دلا  
سكون ولادة الثاني رجعة لأنه عاق قبل الطلاق يقيما (قوله وهو رجعة) أي الوطء الذي كان الولد منه  
رجعة وأسندها إليه لأن الوطء لم يعلم إلا به (قوله بوطع حادث) أي بعد الطلاق في العدة فيصير ما راجعا  
بالطالما على الصلاح حيث لم يقر بأربعة العدة كما إذا طلقها رجعا فولد لا كثر من سنين فانه يكون  
بوطع حادث البتة بخلاف ما إذا ولده لأقل من سنين فانه لا يكون رجعا لا حتمال عاق قبل الطلاق كما  
قدمناه وهذا الاحتياط ساقط ههنا لم يمتدحى كانا من بعتين كان الثاني من وطع حادث بعد الطلاق البتة كما  
ذكره في الفتح وان دفع ما في شرحه كمن من دعوى المخالفة (قوله بخلاف الخ) ودعوات وجهه آغا  
(قوله ثلاث طلقون) بان كان بين كل ولدين ستة أشهر فأكثر (قوله كلمه) أي من قبل العاق بوطع  
حادث في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء في العدة وهو حرام لأن العدة ليس لادع عدو بحوران  
لا ترى دما أصلا بحر (قوله ثلاثا) الأولى أن يقول ثالثا ليوافق قوله ثانيا (قوله عملا كما) قوله لقوله  
وتعلق في الموضوع أي بان كلياته تنص على تكرار لان المسموم الأفعال (قوله في الأشهر) أي تعتد  
بالأشهر وبطل ما مضى من الحيض بان وحده شيء ط (قوله ولو كانوا بطل) بان يكون بين كل اثنين  
أقل من ستة أشهر (قوله لا قضاء العدة) فيكون وقت الشرط وهو الولادة فارت وقت انقضاء العدة  
ولا يقع شيء قال في الدر المنثور أن أي فتعلق بالثالث ولو لم يلد الثالث لا تعلق بالثاني ولو كان  
الأولان في بطن والثالث في بطن وقع واحدة بالأول وتقتضي العدة بالثاني ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الأولان  
في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثلثان بالأول والثاني وتقتضي العدة بالثالث ولا يقع شيء بحر عن الفتح  
اه (قوله والمطالقة الرجعية تبرس) لأن سحلال للروح لقيام كاحها والرجعة من تحبه والتبرس حامل  
عابها فيكون مشروعا بحر (قوله ويحرم ذلك في البأس والوفاة) أي في البأس والوفاة من البأس والوفاة  
مشروعية الرجعة وأما في الوفاة فواجب الإحداد فأداه في البحر (قوله لمقدار العلة) وهي الحبل على المراجعة  
ط (قوله والا) بان كانت تعلم أنه لا يراجعها الشدة فنعصها بحر (قوله دكره مسكين) أي ذكر قوله  
إذا كانت الرجعة مشروعة الخ وأقره في البحر وغيره (قوله للمعنى المعلق) أي في قوله تعالى لا تخرجوهن  
من بيوتهن نزل في المطالقة رجعية والنهي عن الإخراج مطلق شامل لسادون سائر (قوله مالم يشهد على  
رجعتها) لعل الأولى عالم براجعها لأن الأشهاد مندوب فقط ط أي فلا يحسن جعل الأشهاد حجة لحكمة  
الإخراج لأنها تنتهي بالرجعة مطلقا وقد كفي اللبس أن مقتضى ما في الهداية قسم كراهة المسافرة والخلوة أيضا  
فقد عديم قصد المراجعة على تقدير ما إذا لم يراجعها بعد ذلك في العدة لأنه تبين أن لم تكن أجنبية لأن الطلاق  
لم يجعل عمل الرجعة تفريم السفر مطلقا لا طلاق النفس في مكدبون الخلوة لعدم النص فيها اه مخلصا

(رجعة) والافلا تعلق ذكره مسكين (ولا يراجعها من بينها) ولو سادون البأس في الثاني

اه أي وإذا كان الحمل يشك قبل الولادة يمكن الحكم بحجة الرجعة قبله أو رده أيضا يعقبه بياض في حواشي  
 عليه من وجهين أحدهما ما مر عن الجهر والثاني أنه سيجي في المسئلة الآتية أنه لو راجعها ثم ولدت له لاقل من  
 عامين ثبت نسبه قال في علم الحمل يعرف بالولادة لاكثر من ستة أشهر اه وأقره في المهر أقول وقد أحاط  
 عن الواحد الأول العلامة المقدسي حيث قال ان كلام صدر الشريعة بحجة تحقيق بالقول تحقيق وقول من رده  
 بان الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله مردود أماما يستدل به في باب خيار العيب فرأية ضعيقة  
 عن محمد أنه يرد بشهادة المرأة بالعيب وعن أبي يوسف وايتاب أظهرهما أنه لا يعقبه قبل قولها ٣ للخصومة  
 للرد وأما ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل اظهر فاعيا يثبت النسب بالمهراش والولادة بقول المرأة  
 والطلاق هنالك معروف ان بأحيفة يقول اذا جحد الزوج وولادة المعتدة لا تثبت الا بشهادة رجلين أو رجل  
 وامرأتين الا أن يكون الحمل طاهرا فيثبت معه بشهادة المرأة وهي القابلة فليس في هذا ان الحمل يثبت  
 وانما ظهوره يؤيد بشهادة المرأة وأما ثبوته فتوقف على الولادة كما نص عليه في المسسوط وفيما لو قال ان حجات  
 وطالق فقال لو وطئها مرة فلا فضل أن لا يقر بها ثم قال ان أنت بولدت بعد قوله المذكور لا أكثر من سنتين يقع  
 الطلاق ونقض العدة بالولادة لم يثبت به الا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمى بثبوت ولا يترتب عليه  
 ما يترتب على الثبوت اه قلت وفيه نظر فان الذي حرره الرباعي هنالك أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت  
 اذا كان هذا الحمل طاهرا أو فاش قائم أو عترف من الزوج بظهور الحمل حتى لو عاق طلاقها بولادتها يقع  
 بقولها ولدت عند أبي حنيفة وشهادة القابلة شرط عند المعتدتين والولادة تثبت بالولادة الا بشهادة  
 القابلة فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحمل عند وقد قال العلامة قاسم هنالك ان المراد بظهوره أن تظهر  
 أماراته بحيث يعابطن كل من شاهد بها يكون حاملا لانهم يعتبر بظهوره حيث لم يعارضه غيره كفي مسلمات  
 فان اقراره بأنه لم يأت باني في حجة رجعت به مالم يظهر كذبه بأن نال دون ستة أشهر وظاهره ما لو اخرجت المعتدة  
 بانقضاء عدتها ثم ادعت الحمل فانهم لم يظفروا الى ظهور الحمل وانما ظفروا الى ولادتها فاذا ولدت لاقل من  
 ستة أشهر ومن وقت الاخبار ثبت النسب التام بكنسها ولو لا أكثر من ستة أشهر فلم يظفروا الى ظهور الحمل عند  
 النفاض وانما ظفروا الى ما يظهر به ككذب الاخبار الاول بقاءها في ذاه وبيد ما قاله صدر الشريعة وأما  
 الجواب عن الوجه الثاني فهو أن الطلاق في المسئلة الآتية مقرر وحش بعد اقراره بالحلوقة او الطلاق بعد الحلوقة  
 موجب للعدة ومعتدة الرجعي اذا لم تقرر بانقضاء عدتها ووطئت بولدت نسبه لكن ان ولدت لا أكثر من سنتين  
 كانت الولادة رجعة والا لا يجوز ملوقة قبل الطلاق كما سيجي في آية في العدة فادنت نسبه وكان قد راجعها بالقول  
 مثلا تبين حجة تلك الرجعة بالولادة لاقل من عامين أما في مسلماته لم يقر بالحلوقة لمرمها العدة فادناطها  
 يكون طلاقا قبل الدخول طاهرا لا عدة عليها فاذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق نسبين ان  
 الطلاق كان بعد الدخول وانهم معتدة فاذا كان قد راجعها قبل الولادة تبين حجة الرجعة لانهم في العدة بخلاف  
 ما اذا ولدت بعد ستة أشهر من وقت الطلاق فانه لا يعلم أن الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لها  
 صرحوا به من أن الاصل أن كل امرأة لم تحب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم بيقينا  
 أنه منه بان تبقى منه لاقل من ستة أشهر وبه ظهر أنه لا فرق بين المسلمات في توفيق حجة الرجعة على الولادة  
 وثبوت النسب وان النسب لا يثبت في مسلماتها الا بالولادة لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق العلم بانها  
 عاقبة قبل الطلاق وانهم معتدة بخلاف المسئلة الآتية لانهم اظهروا في المختار في الواجب عليها العدة  
 فتصح رجعتها وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر فاعلمت بغير هذا المقام الذي زلت فيه اقدام الانهزام والسلام  
 فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) أي اذا جاهدت به لستة أشهر فاكثرت من وقت النكاح (قوله حيث  
 لم يوافق باقراره حق الغير) قال في البحر ولا يرد ما أورده في الكافي بان من أقر بعد لا يثبت له ثم استراهم  
 التحقيق منه ثم وجب اليه فانه يؤمر بالانسان الى المقر له وان هذا مذكور بانهم عاكفونه تعالى باقراره حق الغير

مطالب فيما قبل ان الحمل  
 لا يثبت الا بالولادة

من ولدت قبل الطلاق ولو  
 ولدت بعده فلا رجعة لمضي  
 المدة (مسكرا وطأها) لان  
 الشهر ع كذبه يجعل الولد  
 للفرش فيقال زعمه حيث لم  
 يتعاق باقراره حق الغير  
 (ولو خلاهم باسم أكره) أي  
 الوطء (ثم طأها) ذلك  
 الرجعة

قوله للخصومة لا الرد يعني  
 اذا ادعى المذنب نرى الحمل  
 لا تزوجه له الخصومة على  
 المشرقي مالم تشهد التسابعه  
 فحيث ان تزوجه الخصومة  
 فحيث ان البائع على أنهم ليس  
 بها حبل وقت البيع فان  
 حاتف فيها والاردت عليه  
 وليس السر ادائه يثبت الرد  
 بغيره شهادة التسابعه ومثل  
 هذا في دعوى النوبة  
 وغيرها لا يطاع عليه  
 الى حال اه منه



اه ولم يذكر الموقوف هـ باله لانه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي في بيان قوله خرج الفاسد  
 والموقوف الخ فانه وان كان في الحال لكنه يعلم أنه في الذي طلق غير معتبر أيضا وليس مراده الإشارة إلى  
 تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كله من عصبه الكاسح الاول الخ لان مراده منه صحة في المذهب كلها كما  
 سمع من وليس مما نحن فيه فادهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته قبل الدخول بها ثلاثا  
 فله أب وتر فجهلا لا تحيل وأما قوله تعالى فاب طاعة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره في المدخول بها  
 (قوله باطل) أي ان حل على ظاهره ولذا قال في الفتح انه زلة عظيمة مصادمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم  
 رأه أن يملكه فصلاص أب يعتبره لان في نقله اشاعة وعنده ذلك يفتح باب الشبهة في تحقيقه في الأمر فيه ولا  
 يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع وهو ذنب الله من  
 الربيع والله لا والامر فيه من ضروريات الدين لا يحد كما رخص الله اه أقول وإياك أب تعتبر بما ذكره  
 الراهدى في آخر الحاوى في أول كتاب الحيل فانه عقدي في فصل في حيلة تحيل المعلقة ثلاثا ذكر فيه هذه  
 المسئلة غير قاله للتأويل لا تود كرجيلا كثيرة كلها باطلة مبينة على ما يأتي رده من الاكتفاء بالعقد  
 بدور وطه (قوله أو وول) أي بما قاله العلامة الحارثي في شرحه عزرا لادكار على درر البحار ولا يشك  
 ما في المشكلات المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب الحنفية اه  
 وقدمنا تأييد هذا التأويل بخطاب صاحب المشكلات من الآتية فان المطلق ذكر فيه بطريق جامع المصريح  
 فيها بعدم الحل فأجاب بان في المدخول بها فادهم (قوله كاسر) أي في أول باب طلاق غير المدخول بها  
 (قوله حتى يطأها غيره) أي حصة أو حكا كالتور وحبب وول حلت منه كاسر أي في أول باب طلاق غير المدخول بها  
 حائضا ومحرمة وشمل ما لو طلقها أو زواج كل روح ثلاثا قبل الدخول فتزوجت نكح ودخل مع التحلل للكل  
 نكح ولا بد من كون الوطء بالكاسح بعد صبي عدة الاول لومدس ولا ما وسكت عنه في الهرة ثم اعلم أن  
 اشتراط المدخول ثابته بالاجماع فلا يكتفى بمجرد العقد قال القهستاني وفي الكشف وعبره من كتب الاصول  
 أن العلماء غير سعيد بن المسيب اتفقوا على اشتراط الدخول في الراهدى أنه ثابت بالاجماع الآية وفي المية  
 أن سعيد بن المسيب رجع عنه إلى قول الجهورين محل به يسود وجهه ويعبر من آفته به يعبر وما نسب إلى الصمد  
 الشهيد وليس له أثر في مصنفاته بل فيها بقاءه ود كرى الخلاصة عنه أن آفته به فعليه بعد الله واللازمة  
 والباس أجمعي فانه مخالف الاجماع ولا بد من إجماع القاصي به وقسمه فيه (قوله ولو مرأهاقا) هو الذي من  
 الملوغ مهر ولا بد أن يطلقه بعد الملوغ لان طلاقه عبر وراجع درم من من التاخر حانية (قوله بجامع له)  
 تفهيم لا راهدى ذكره في الجامع وقيل هو الذي يتحرك آلتا وبشئ من النساء كذا في الفتح ولا يخفى أنه  
 لا ينافي بين القولين مهر والاولى أن يكون محررا بالاعقاب الارال شرط عدم ذلك كافي الخلاصة فالاولى  
 الجمع بين المذهبين لانه كالتلخيص لا يبيح حيلة ٣ ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كافي فيباحه  
 المصنف قهستاني وفي حاشية القتال وذكر الفقيه أبو الليث في تأسيس الفطائر أن هذا الموجد في مذهب  
 الامام قول في مسئلة يرجع إلى مذهب مالك لانه أقرب المذاهب إليه اه (قوله أو حصيا) بفتح الحاء  
 وهو من قطعته حصيا وانما حاز تحليه لوجود الآلة ط (قوله أو مجنونا) بنون ح وفي نسخة أو  
 مجنونا بباين وهو الذي لم ينف له شيء بل في محل الختان اسكن شرط تحليه أن تحبل منه كياتي (قوله أو  
 دميالذمية) أي ولو كان التحليل لأجل زوجها المتسلم كافي البصر (قوله خرج الفاسد والموقوف) أي حرا  
 بقيد النافذ وفيه ان الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لان الماهدين العقود لا يتوقف على احراز غير المعاقدة  
 بالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور نعم الموقوف في طريقان للمشايخ قيل هو قسم من الصحيح وقيل  
 من الفاسد كاسيأتي تحقيقه في البيوع ان شاء الله تعالى فعلى الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس  
 أي لا يقال أيضا كل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريق الثاني فادهم وفيه علم أنه كان ينبغي للمصنف

وما في المشكلات باطل  
 أو مؤول كاسر (حتى)  
 يطأها غيره ولو (الحي)  
 (مراعاة) بجامع مثله  
 وقدره شيخ الاسلام بعشر  
 سببين أو حصة أو مجنونا  
 أو دميالذمية (بفتح)  
 خرج الفاسد والموقوف  
 ولو كسرها غير باراد  
 سيرة

مطالب مال أصحابنا إلى  
 بعض أقوال مالك رحمه  
 الله ضرورة

فإن قيل العدة وهذا إذا  
 صرح بعدم رجعتها فلم  
 يصرح كان السفر رجعة  
 دلالة فتح بحثوا أقوه المصنف  
 (والطلاق الرجعي لا يكره  
 الوطء) بخلاف الشافعي  
 رحمه الله عنه (فلو وطئ  
 لأقره عليه) لأنه مباح  
 (لكن تكره الحساوئها)  
 (ان لم يكن من  
 قصد الرجعة والا لا) تكره  
 (ويثبت القسم لها) كان  
 من قصد الرجعة والا لا  
 قسم لها بغير عن المسدات  
 قال وصرحوا بأنه صريح  
 امر أنه على ترك الرجعة  
 وهو شامل للمطالبة رجعا  
 (وبسكج مباتته عبادون  
 الثلاث في العدة وبعدها  
 بالاجماع) ومنع غيره  
 فيها لا شبهة النسب  
 (لا ينسكج) (مطالبة) من  
 نسكج ياذك كاستحقاقه  
 (بها) أي بالثلاث (لوسرة  
 وثنتين أو أمة) ولو قبل  
 التحول  
 مطالب في العدة على المباشرة  
 فافهم (قوله فتبطل العدة) أي ما أشهد فتبطل (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى ما فهم من قوله ما لم يشهد  
 من أن الانحراح ليس رجعة في الحر أن المراد أن كان يصرح بعدم رجعتها أما إذا سككت كانت المسافرة  
 رجعة دلالة كما أشار إليه في الفتح وشرح الجاه مع الصغير لقاضي وقتاويه والمدافع وغاية البيان معالي باب  
 السفر دلالة الرجعة فانتفى به ما ذكره الزياي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اهـ (قوله فتح بحثنا) فيه  
 أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحثه نه كيف وهو مشار إليه في الكتب السابقة وعما رده الفتح وحرمتها  
 أي المسافرة به سد النص لم تكن رجعة قبل ولا دلالتها أي ولا تكون دلالة الرجعة لأن الكلام فيمن يصرح  
 بعدم رجعتها وأورد عليه أن التقيل بشهوة ونحوه يكون نفسه رجعة وإن نادى على نفسه بعدم الرجعة  
 وجوابه الفرق بالحل والحرمة اهـ أي ما التقيل حلال ويكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون  
 رجعة ولا دلالة عليها مع التصريح بعدمها وقوله لأن الكلام الخ يفيد أن دلالة منقول لا بحث فافهم (قوله  
 بخلاف الشافعي) معنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك القائم وعند الشافعي انحلال الرائل  
 فيحل عندنا لقيام ملك النكاح من كل وجه وانما ينزل عند انقضاء العدة (قوله لأنه مباح) فيه مسامحة لأن  
 الوطء مكره عندنا بخلافه عند الشافعي كما صرح به والمباح ما يتعلق به خطاب الشارع بتغيير الرائل والمحل والترك  
 على السواء والمكره ولو سهر به راجح الترك فلا يكون مباحا لا أولى أن يقول لأنه سائر فإن الجائر يطلق على  
 ما لا يجرم شرعا ولو واحدا أو مكرها كما ذكره في التحرير (قوله لكن تكره الحساوئها) الاستدراك  
 مستدرك لأن الوطء مثلها كما علمت (قوله ان لم يكن من قصد الرجعة) لأن الخلو مما أدت إلى المس شهوة  
 فيصير مباحا وهو لا يرد فيه ما قلناه من طول العدة عليها ط عن البحر (قوله ويثبت القسم لها الخ)  
 سيأتي في الباب الآتي أن المطالبة الرجعية لا حق لها في الجماع لا قضاء ولا ديانة وله الاستحب مراجعتها غيره  
 وحيثما القسم لأجل الاستئناس تأمل (قوله والا لا) أي وان لم يكن من قصد الرجعة لا يثبت القسم لأنه  
 لو ثبت مع عدم قصد هار بما أدى إلى الحساوئ فيلزم ماس ط (قوله ويسكج مباتته عبادون الثلاث) لما  
 ذكر ما يتسدر له به الطلاق الرجعي ذكر ما يتسدر له به غيره فتح ولذا عقد له في الهداية هنا فصلا (قوله  
 بالاجماع) راجع إلى قوله في العدة وهو جواب عن سؤال هو أن قوله تعالى ولا تعزوه واعتدة السكاح حتى  
 ينسكج السكاح أجله يعني انقضاء العدة عام فكيف حال الزوج تزوجه في العدة والهن بعوم ومعهما والحواب  
 أنه يخص منه العدة من الزوج بنفسه بالاجماع (قوله ومع غيره) أي غير الزوج في العدة لا شبهة النسب  
 بالعلق فانه لا يوقف على حقيقة أنه من الأول أو الثاني وهذا حكم شرعية العدة في الأصل والمراد كرها  
 هنا بيان عدم المنع من تخصيص الزوج بالاجماع لا بيان عاتله لأنه ردعها الصغيرة والا تبسنة وعدة الوفاة  
 قبل الدخول ومعددة الصبي والحيضة الثانية والثالثة فانه لا شبهة في ذلك ولا يجوز التزوج في المدية لعلة أخرى  
 هي اظهار خطر المحل أو هو حكم تعدي وتسام بانه في الفتح (قوله لا ينسكج مطابقة) تقديره لفظا بسكج هو  
 مقتضى العطف على ما قبله لكن الأولى أن يزيد ولا يطأ بالكعبين لأنه كما لا يعمل له نسكجها بالعقد لا يعمل له  
 وطؤها بالملك كما يأتي ولو قال لا يعمل كافي الآية السكرية لتشمل كلامهما (قوله من نسكج ماذ) احترز  
 بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة كما كونه بعير شهود فانه لا حكم له قبل الوطء بعده يجب  
 مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عدد لأنه متاركة فلو طأها ثلاثا لا يقع شيء قوله تزوجه بالاجماع كما تقدم آخر  
 باب الصريح واحترز بالماخذ من الموقوف في نسكج الرق في من الفداوى والهندية عن المحيط إذا تزوج العبد  
 أو المكاتب أو المبدى أو اب أم الولد بالاذن المولى ثم طأها ثلاثا قبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاركة  
 السكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق فان أشار المولى إلى نسكج بعده لا يعمل اجازته وان  
 أدركه بتزوجه بعده كرهت له تزوجه بالمأول أو المولى (قوله كما يستحقه) أي في باب العدة حيث قال  
 هناك والطلاق في السكاح القاسد لا يوجب العدة والطلاق في غيره لا ينقص عدد الطلاق لأنه في صحيح جوهرة

فإن قيل العدة وهذا إذا  
 صرح بعدم رجعتها فلم  
 يصرح كان السفر رجعة  
 دلالة فتح بحثوا أقوه المصنف  
 (والطلاق الرجعي لا يكره  
 الوطء) بخلاف الشافعي  
 رحمه الله عنه (فلو وطئ  
 لأقره عليه) لأنه مباح  
 (لكن تكره الحساوئها)  
 (ان لم يكن من  
 قصد الرجعة والا لا) تكره  
 (ويثبت القسم لها) كان  
 من قصد الرجعة والا لا  
 قسم لها بغير عن المسدات  
 قال وصرحوا بأنه صريح  
 امر أنه على ترك الرجعة  
 وهو شامل للمطالبة رجعا  
 (وبسكج مباتته عبادون  
 الثلاث في العدة وبعدها  
 بالاجماع) ومنع غيره  
 فيها لا شبهة النسب  
 (لا ينسكج) (مطالبة) من  
 نسكج ياذك كاستحقاقه  
 (بها) أي بالثلاث (لوسرة  
 وثنتين أو أمة) ولو قبل  
 التحول

مطالب في العدة على المباشرة



وهذا الشاهد قبل الوطء لا بعده فادهم (قوله برزاية) لم أره اقله وان أقصاه ادم رأيت في الفتح والمهر  
(قوله الا اذا حبست الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر علي بن موسى الهاملي  
رحمه الله ذلك نظاما جديدا فقال

وفي المصنعة مسألة عجيبه \* لدى من ليس به مهرها غير ربه  
اذا حرمت على روح وحيات \* لسان نال من وطء نصيبه  
وطائها لم تحصل فليست \* حلالا للتقديس ولا خطيئته  
لشأن أن ذاك الوطء منها \* يفرح أو شكيت له القربيه  
فان حبست فقد وثقت بفرح \* ولم تبق الشكوك لدايميه

(قوله فانم التحمل حتى تحلل الخ) هذه العبارة عراها المصنف في المصنف للبرزاية والذي في الفتح هكذا اذا التحل  
استحقته حتى تحلل ثم قال وفي الخبر يداو كان مجبوراً لم تحل فاحبات وولدت حبات للذول عبد أبي يوسف  
بخلاف المصنف اه (قوله حتى يثبت) يرفع يثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فالاقتضار على الوطء قصور الخ)  
الخ أي اقتضار المتوب على قولهم حتى يطأها غيره وهذا ما أسود من المصنف في المصنف وقال الرضا حتى جعله قصورا  
مع أنه هو الذي عاينه المتوب والشروع ويشهد له حديث العسيلة الذي ثبت في الحديث وما تضمنه رواية  
عن أبي يوسف لم تعتمد فترجى حيا على ما هو المذهب والقصور اه قلت لكن حرم في الساندية وعسيرها  
وكذا في الفتح كما علمت وقوله الزيلعي عن العساية وقال خلافا لرواه في المذاهب وهذا بعد ما قد قول أبي  
يوسف نعم الأرجح قول محمد بن رزير ولا ينافيه ثبوت النسب فانه يتم قيام الفرائض وان لم يوجد وطء حقيقة  
والتحليل بعد الوطء لا بمجرد العقد المأثبات للنسب فانه لا يجمع كالتقدم والزم على هذا وقت التحليل  
بترجح مشرق في معرفة حاشية بولداية أشهر أثبتت مع العلم بعدم الوطء وما دلل الاكسب والنسب بما  
يحتاج الى اثباته ما أمكن ولو توهم ما عدا نص الولد لغيره من واقعة لا بعدة تمام الوطء كما لو لم يوجد حقيقة لا عدة  
وأما التحليل فقد شهد الشرع في ثبوته ولذا قالوا ان شرعته لا عاطة الروح عومل عما مضى حتى يحل  
أنه من ما سباح فاما الشرط وادب الوطء الموجب للعسل بايلاج الحشفة لا حائل في التحليل المتيقن ان ترا  
عن المصنعة والصغيرة من باح أو غيرها في قدر عاينه بعدد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا عاينه (قوله والموت  
عنه) أي لو مات عنها قبل الوطء لا يحلها للذول وان كان الموت كالسجود في الصلاة العدة ونظر المهر  
المسمى لاب الشرط هنا الوطء (قوله واستشكاه المصنف) المصنف يرجع الى الاستشكال المصنف من قول  
المصنف يحلها أو أصح الاستشكال المصنف البصر فانه قال بعد ذلك وهذا الفرع مع أنه نقل في الحبط من كتاب  
الطهارة أنه لو أنى امرأته عسله لا يحل عليه ما لم ير ل لان العسيرة مائة من واراها الحشفة اه أي  
ولا يحلها الا الوطء الموجب للعسل ط وأسباب الرحي والسائكني يحل ما في القيمة على ما اذا أزال البكارة  
بقريه الا يلاح فانه لا يكون ببنو به ووجه أن عبارة القيمة هكذا اذا أوج الى مكان البكارة وحل الخ على معنى  
في بعضه ثم لا يخفى أن ما يتردد به صاحب القيمة لا يعتمد عليه كعب وهو مخالف لما في المشايخ كقول الهارانية  
والشرط الا يلاح وقول الفتح بقيس كونه عن قوة نفسه وان كان ماله فاجرة اذا كان بعد حرارة الحمل  
الخ ما يأتى عن التبيين وكذا ما مر عن البرزاية ومبطل المصنعة وبعد ما مر ان المصنف باستشكاه ما كانه  
ينبغي له جعله مقبلا (قوله الا اذا انتعش وعمل) هذا المبدأ كره في التبيين نعم ذكره في الفتح والمهر والظاهر  
أن الاستثناء منقطع لان الانتعاش الانتعاش والمراد به وبالعسل أن يكون له نوع انتشار يحصل به ايلاج  
سكنى لا يكون بمنزلة ادخال خرق في الخمل فانه ربما لا يحصل به التماسا الحتامين ولذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف  
من في آله فتور وأولها في باح حتى اتفقنا فانم التحمل به (قوله ولو في حبس الخ) الاولى حذف هذه  
الجملة من هنا وكذا قد قول المصنف حتى يطأها غيره (قوله مطلقا) أي سواء كان الايلاج بمساعدة

برزاية (فلاوطئ مفضاة  
لا تحل له الا اذا حبست)  
ليعلم أن الوطء كان في قاعها  
(كما لو تزوجت بمحبوب)  
فانم التحمل حتى تحلل  
لو جود السجود كالحاق  
ثبت النسب لا يقتضار  
على الوطء قصورا لان  
يعم بالتحقيق والحكمي  
(والا يلاح في محل البكارة  
يحلها والموت عنها) كذا في  
القيمة واستشكاه المصنف  
وفي المهر وكأنه ضيف  
لما في التبيين بشرط ان  
يكون الايلاج موحدا للعسل  
وهو التماسا الحتامين لا  
ما في بعض الحار او كونه  
عن قوة نفسه فلا يلزم  
لا يقدر عليه الا بمساعدة  
اليد الا اذا انتعش وعمل  
ولو في حبس وبما مر واحرا  
وان كان حراما وان  
يسدل لاب الشرط المدوة  
لا الشبع ذات وفي المجتبى  
الصواب يحلها سادها  
الحشفة مطلقا



وطؤها قبل الاشارة لاجلها

معتق بطاها بعدد ما ومن  
اطاف السبل أن تزوج  
بما أول من اهاق بشاهدين  
قادر أو لمع ملكها ويطال  
النكاح ثم تبعه لبلد آخر  
تلا يهاجر أمرها اكن على  
رواية الحسن المفتي بها  
أنه لا يملكها لعدم الكفاءة  
ان لها ولي والا فبها  
اتفاقا كما في (وعرضي عنه)  
أي الثاني (لا يملك عين)  
لا شرط الزوج بالوص  
فلا يملكها وطء المولى ولا  
ملك أمة بعد طائفتين  
أو حرة بعد ثلاث ودية  
وسبي فليد من فرق بينهما  
بظهار أو اعلان ثم ارتدت  
وسببت ثم ملكها لم تحل له  
أبدا (والشرط التيقن  
بوقوع الوطء في الحبل)  
المتيقن به فلو كانت صغيرة  
لا يوطأ مثله لم تحل للاول  
والاحات وان أوصاها

مطلب حيلة اسقاط عدة المهر

٣ (قوله بخلاف الفاسد  
والموقوف الخ) انظر هذا  
مع قوله في ظاهره من الحبل  
فانه بظهور السبل يظهر  
الكمال أيضا قال شيخنا الا  
ان الاستناد لا يؤثر في الاحكام  
الا لاشية بل تأثيره قاصر  
على القائم ولا يفتي فيه  
لا يحكم على الوطء المأثري  
بالكمال ام

(قوله في قوله ويحكم به  
بأن الخ) لا يملكه أصلا  
لأنه ليس له حكم بالتحليل

متابعة السكتز وغيره في التعريف بنكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد الطرفين وقد يتعبد  
بأن النكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد (قوله ووطؤها قبل الاشارة لاجلها) أي وان أجاز بعد واهل  
وجهه أن النكاح المشرط بالوص ينصرف الى السكامل لانه المعهود شرعا بخلاف الفاسد والموقوف والا  
وقد صرحوا بأن الوقوف ينعمد سببا في الحال ويتأخر حكمه الى وفات الاشارة فيظهر مع السبل من وقت  
العقد (قوله ومن لطيف التحليل الخ) أي سبل التحليل على وجه يؤمن به من طوقها منه ومن امتناعه من  
طلاقها ومن ظهور أمر التحليل بين الناس بخلاف ما اذا كان حرا بالغا (قوله ليس الخ) استدراك على هذه  
الحيلة وخاصة أنه انما انما تتم على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط لا انعقاد أما على  
رواية الحسن المفتي بها من انها شرط فلا يملكها الرقيق لعدم الكفاءة ان كان لها ولي لم يرخص بذلك والارباب  
لم يكن لها ولي أصلا وكان ورضى فيحلها اتفاقا كما في باب الكفاءة وهذا أحد وجهين أو ردهما الامام  
الحاولي تأييدها كفا في الرزية أن المراهق فيه اختلاف فاعلم يرجع الى ما حكم به مذهب من لا يقول بالصحة  
في هذه فلا يتحصل المرام اه (قوله انه لا يملكها) الاولى حذف انه (قوله وعرضي عنه) ذكر بعض الشافعية  
حيلة لاسقاط العدة بان تزوج اصبغ برلم يبلغ عشرين سنين ويدخل بها مع انتشار آلتها ويحكم بصحة النكاح  
شاهدي ثم يطاها الصبي ويحكم بحنبلي بصحة طلاقه وأنه لا عدة عاينها أموال باع عشر الزمت اعدة بعد الحنبلي أو  
بطلانها واهيه اذار أي في ذلك المصلحة ويحكم به ماله في عدم وجوب العدة بوطئه ثم يتزوجها الاول ويحكم  
شافعي بصحة لان حكم الحاكم يرجع الخلاف بعد تقديم الدعوى مستويا شرطا فحل الاول اه قلت  
ومن شروطه أن لا يأخذ على الحكم مالا وفي قوله ويحكم به ماله مخالفة لما قدمناه من اشتراط الانزال  
عند مالك وكأنه قول آخر (قوله أي الثاني) أي النكاح الثاني ويجوز أن يراد الروح الثاني وعليه جرى  
الرياحي لملكه بجواز قال الهبي والاول أقرب والثاني أظهر نهر (قوله لا يملك عين) عطف على قوله بنكاح  
ناقد (قوله لا شرط الزوج بالنص) أي في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره فانه جعل غاية لعدم الحل الثابت  
بقوله تعالى فلا تحل له فاد اطاق زوجته امة تنتب ثم بعد العدة ووطئها ولا يملكها الاول لان المولى ليس  
بزوج (قوله ولا ملك أمة الخ) عطف على قوله وطء المولى أي لوطئها ثنتين وهي أمة ثم ملكها أو ثلاثا وهي  
حرة فارتدت وطلقت بدار الحرب ثم سببت وملكها لا يملك له وطئها تلك اليمين حتى يزوجها فيدخل في الزوج  
ثم يطاها كما في الفتح ثم لا يفتي أب هذه المسئلة لم يشملها كلام المصنف لامسوطا ولا مله وما ولا يصح طهر بها  
على قوله لا يملك عين لان معناه لا ينكحها المطلق حتى يباها ما يبره بالنكاح لا يملك اليمين فالمشروط وطؤه  
بالنكاح لا بالملك هو العبر لا نفس المطلق بل يصح طهر بيع الاول وهي عدم حلها للمطلق بوطء المولى نعم لو قال  
المصنف في ما لا ينكح ولا يوطأ يملك عين الخ أصح طهر بيع هذه أيضا كما أفاده ح فبمعين جعله طهر بيعا على قوله  
لا شرط الزوج بالنص فان الزوج المشرط بالوص جعل غاية لعدم الحل كما علمت وهو شأن لعدم الحل  
بنكاح أو ملك عين فيصع طهر بيع المستثنين عليه فافهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالنظر في المسح عن الوطء  
من عموم الجارية فبشمل القاطع للنكاح وغيره فلا يرد أنه لا تفرق في الطهارا فافهم (قوله لم تحل له أبدا) أي مالم  
يكفر في الظهار ويكذب نفسه أو تصدقه في الاعاب مع فوجه الشبهة بين المستثنين أن الردة واللعان والسبي لم تبطل  
حكم الظهار واللعان كالم تبطل حكم الطلاق (قوله في الحل المشقن) هو محل عيبوبة الحشفة من القبل (قوله  
ولو كانت صغيرة) محترز قوله والشرط التيقن بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضاة طهر بيع على قوله في الحل  
التيقن وكان عليه عطفه بالواو (قوله لم تحل الاول) لان قبلها لا تغيب فيه الحشفة ولذا لم يجب الغسل بمجرد  
وطئها ولم تثبت به حرمة المصاهرة حتى حل لوطئها تزوج بنتها (قوله والا) أي بان كانت صغيرة لوطأ أمثله  
حلت الاول لوجود الشرط وهو الوطء في محل المنيقن الموجب للغسل كما يأتي وان أفضاها هذا الوطء لان  
الأفضاء يحصل بعد الوطء المعتبر بغير ما يختلف المنيقن في حصول الشك في كون الوطء في القبل أو في الذكر

وطء الحق الى ان يحكم بفساد طلاقه الذي في قوله اه



في التأويل المشهور عند علماء الحديث أنه تأويل آخر وأنه ضعيف قال في القح وهو قول آخر وهو أنه  
أجود وإن شرط لقوله بالاصلاح وتأويل اللعن عنده هو لا إذا شرط الاجماع على ذلك اهـ قلت واللحن على  
هذا الجمل أظهر لأنه كما حدد الاجماع على سبب التيسر وهو حرام ويقر به عليه الصلاة والسلام بهما  
لتيسر المستحار وأورد على التأويل الأول أنه مع اشتراط التحليل مكروه تحريرا عما فعل الحرام لا يستوجب  
للحن فمما فعل المكروه أولى أقول حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون إلا للكافر ولذا  
تجوز على من لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقا متوقرا كيزيد على المعتد بحسب خلاف نحو ابايس  
أبي لهب وأبي جهل فيجوز ويختلف غير المعين كالطالمين والكاذبين فيجوز أيضا لان المراد بحسب الظالمين  
فيهم من يموت كافر فيكون اللعن لبيان ان هذا الوصف وصف الكافر من التمييز عنه والتحذير منه لا لقصده  
للحن على كل فرد من هذا الجنس لان من الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد  
الظالمين وإذا كان المراد ابايس لما قلنا من التمييز والتحذير لا يلزم أن تكون تلك المعية حراما من المكاتب  
الافالم إنما اللعن بالسكائر فانه ورد اللعن في غيرها كالحق وبن ومن أم قوم واهبهم له كاهرون ومن  
بل سحمت أي تعوط على الطريق والمرأة السائمة أي التي لا تخضب يديها والمرءاه أي التي لا تسكتل والمرء  
ناحر حشمت من دارها نسي راد زوجهها وما كح البد وزاير القصور ومن جالس ومطاطقة وغير ذلك  
بما هو مأهول ما ظهر لي أن يكون يشكك على ما نحن فيه من معنى اللعن وبما علم من معنى نعم يتخاطب بأنه  
عاق على ما يترتب كونه كاذبا لكه لا يترجح عن لحن معنى بأول ثم رأيت في لسان القهس تاني قال اللعن في  
أصل العار وشر على حق الكفار الأعداء رجة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الأبرار  
ه وفي لسان الجرح فان هل يشرع لحن السكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن  
سعود أنه قال من شاعبها هذه والمباهلة الإغصاة وكأنا بقولون إذا اختلوا في شيء ثم لحن على الكاذب ما  
الواهي مشروعة في زماننا أيضا اهـ وعن هذا قبل ان المراد باللحن في مثل ذلك العار من مسائل الأبرار  
عن رجة العرير العمار وقيل ان الاشبه به أن حقيقة اللعن هي المسبقة ودة بل المقصود اظهار سامة  
المن بالمانعة والتحليل له بالعود اليها بعد صاحبة غيره وعرا القهس تاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فتأمل  
ه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها فتعريما (قوله ثم هذا كذا) أي كل ما سمن لزوم  
التحليل بالشرط السارفة كراهة التصريح بالشرط (قوله مع صحة الكاح) كذا عرفت في الخبر والمراد بصحته  
تفاد الأفع لا صحتها عند باقر من مابعد فادهم وقد مر أنه لو كان فاسدا أو وقولا لا يلزم التحليل بل أدخل دون  
ان كره وهل تقلد دعواه الفساد من عدم الاسقاط والتحليل لم أراه إلا أنهم تأتي آخر الساب أن لو ادعى بعد  
لثلاث أنه طاعة واحدة قل وإنه ضمت عدتها لا يصدق وتأتي هذه المسئلة في العدة وتأتي هناك سادنة  
المتوى في ذلك فراجعها (قوله أو بخصرة فاسقة) أي تحقق في قهسا والادعاء هو العدة التي تكفي عند  
لشافعي فادهم (قوله برفع الأصغر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرمه ابن حجر في  
التحليل من ان الحماكم لا يحكمهم بنفسه الكاح بالنسبة اسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو فارقا أو  
قاما بنية بفساد الكاح لم يلتفت لذلك بالنسبة اسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم يجوز لهما العمل به  
الظالمين ان اذ علم بهما الحماكم فارق بينهما ثم قال في موضع آخر وحيث في نكاح صحة لعاقبه فان تدار القائل  
بصحة أو حكمهم به من يراها ثم طاق ثلاثتهم من التحليل بل وليس له تقليد من يرى بطلان لانه لا يفيق بالتقليد في  
مسئلة واحدة وهو متنع قطعها وان اتفق التقليد والمطسك لم يحقق للحمل نعم يعني أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم  
التقليد لم يقبل منه لانه يرى بدلا لرفع التحليل الذي لزمه باعتباره طاهر فعليه وأيضه فعل المكاتب بصان عن  
لأنه لا يسميان وقع منهما بدمي بخ لا تتسدد به كالتقليد في ثلاثتها اهـ والذي يفر من كذا مية أب الزوج  
ن تعلم بفساد الكاح فان قلنا القائل بصحة أو حكمهم به ساجا كم يراها لا يسقط التحليل بل والابتداء وله تجديد

مطلب في حكم لحن العصاة

ثم هذا كافر مع صحة الكاح  
الاول حتى لو كان الاول  
بل بدمارة المرأة أو بدمارة  
دمية أو بدمية فاسقة  
ثم طلاقها ثلاثا وأراد لها  
بالزوج مرفع الأصغر لشافعي

مطلب في حجب لسانه  
التحليل بحكم شافعي  
الكاح الاول

لكن في شرح المشرق لابن مالك (٥٨٦) وطها وهي نائمة لا يحلها الاول لعدم ذوق العسيلة ويشق أن يكون الوطء في حله الاغشاء كذا  
 (وكره) التزوج لاشاق  
 (تحريرا) حديث ابن الحلال  
 والحلل له (شرط التحليل)  
 كذا وجعلك على أن أحالك  
 (وان كانت الاول) لعمدة  
 السكاح وبطلان الشرط  
 فلا يحل به على الطلاق كما  
 سقته الكمال خلافا لما روى  
 البرازي ومن اصابه الجمل  
 قوله ان تزوجت وحامه منك  
 أو أوامسكتك فوق ثلاث  
 مثلا أنت باني ولولا كانت  
 لا يحلها تقول زوجتك  
 نفسها على أن أمرى يدي  
 زياي ونمائه في المهادية  
 (أما إذا أصغر ذلك لا يكره  
 (وكان) الرجل (مأجورا)  
 لصد الامساح وتأويل  
 الا ان اذا شرط الاجز ذكره  
 البرازي

(قوله لكن اذا قلنا الخ)  
 في ان ابلح الشيخ الثاني  
 لا يفيد أنه أصلا لا يحل  
 النائم فان فيه لغة كايلاخ  
 المستتمة فعاية الامر انه  
 بالنوم او الاعشاء حصل ذهول  
 عنه ولم يقبل أحد باستراخا  
 تذكروها فقولها يلزم أن  
 يكون مثله النائم الخ  
 ساقط القسوق بالي بين  
 المستتمة وقد تقدم له قريبا  
 ما يفيد هذا الفرق اه

(قوله ولكن المشرق  
 يعني) قال شيخنا الحل وجهه  
 هو ان قول المشرق على ان  
 أمرى يدي لا يجوز  
 قبل السكاح فلا تزوجت

البدأ ولا وعاءه ليجتنب وتبيل ابلح الشيخ الثاني ببدء يحلها وقيل ادا لم تتشرا لته فادخله بيده أو بيدها  
 أو كان الذكرا شل لا يحلها الا ببلح والصواب حلها لانه متعلق بدخول الخشفة اه وأقره في الشرع بلالية  
 وهو خلاف ما مشى عليه الزياي واسم السكاح وصاحب المهر كما هو وبه أن الحل معاق بذوق العسيلة كما  
 علمت فتأمل (قوله لكن في شرح المشرق الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس موضوعا لمقتل المذهب والطلاق  
 المتون والشرع برده وذوق العسيلة للمأثم وجوده كما ألتري أن النائم اذا وجد البالي يجب عليه  
 العسل وكذا المعنى عليه مع أن خروج المني لا يوجب الامع وجود اللذة وماد الله الاول وجوده كما لا ينعى  
 حركات ودهل صها بقتل النوم والاعشاء وقد تقدم أن الجنون يحلها والجنون فوق الاغشاء والنوم رخصي  
 قلت ورأيت في معراج الدواية ووطء النائم والمعنى عليه يحل عندنا وفي أحد قولي الشافعي اه هكذا  
 رأيته في نسخة سقيمة ولما راجع نسخة أخرى لم لا يخفى أن نومه وانغماسه كنومها وانغماسها ٣ لكن اذا  
 قلنا ان ابلح الشيخ الثاني لا يحلها ما لم يتعش ويعمل يلزم أن يكون مثله النائم والمعنى عليه وكذا في حاشيتها  
 نعم على تصويب المجتنب من الاكتفاء بدخول الخشفة يظهر الاحلال في الكل فتأمل (قوله وكره التزويج  
 لثاني) كذا في البحر لكن في القهس تاني وكره الاول والثاني وعزا معشى مسكي الى الجوى عن الطهريته  
 وينبغي أن يزاد المرأة بل هي أولى من الاول في السكر اه لان العقد بشرط التحليل انما جرى بين ابي الثاني  
 والاول ساع في ذلك ومنسبب والمباشر أولى من المنسبب وانما الحديث يشمل الكل فان الحمل له بدق على  
 المرأة أيضا (قوله حديث ابن الحلال والحلل له) باضافة حديث الى ابن وهو حكاية لاهمي والادعاء الحديث  
 كافي الطبع ان الله الحلال والحلال له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التحليل) تأويل للحديث يحل  
 الا ان على ذلك ويأتي تمام الكلام عابه (قوله وان كانت الاول الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف انه  
 يفسد السكاح لانه في معنى الموقت ولا يحلها وعن محمد يصح ولا يحلها لانه استعمل ما أحراه الشرع كافي فتأمل  
 الموزن هداية (قوله خلافا لما روى البرازي) حيث قال روجت الماطة بنفسها من الثاني بشرط أن  
 يحلها ووطءها التحل الاول قال الامام السكاح والشرط جازان حتى اذا أتى الثاني طلاقها أحدهما القاصي  
 على ذلك وحلت الاول اه وهو مأخوذ من روضة الرندوسقي قال في المهر قال الامام طهير الدين هداية الباب  
 لم يوجد في غيره من الكتب كذا في العناية وفي فتح القدير هداية المهر يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن  
 يقول عايب ولا يتكلم به لانه مع كونه ضعيفا بالاثبات ونوعه قواعد المذهب لانه لا شك أنه شرط في السكاح  
 لا يقتضيه العقد وهو مما لا يحل بالشرط والمساعدة بل يبطل الشرط ويصح يجب بطلان هداية أو أن لا يجبر  
 على الطلاق اه (قوله أو أوامسكتك) أي أو يقول ان تزوجت وأمسكتك وهذا اذا كانت امساكها طالقا  
 والاول اذا كانت امساكها بعد الجماع (قوله ولو كانت الخ) الاولى أو تقول زوجتك الخ لان الحليتين  
 السابقتين سببهما الخوف المذكور ط (قوله ونمائه في المهادية) حيث قال ولو قال لها تزوجتك على أن  
 أمرى يدي فبأن جاز السكاح ولما الشرط لان الامراء يابص في الملك أو مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما  
 بخلاف ما مر فان الامر ما يبدى بهما في المهر أو يروى من كونه اه نهر وقد تقدم قبل فصل المشيئة والحاصل  
 ان الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة لا اذا ابتدأ الرجل ولكن الفرق في ٣ نعم يظهر على القول بأن الزوج  
 هو الموجب تقدم أو تأخر والمرأة هي القابلة كذلك تأمل (قوله أما إذا أصغر ذلك) محتمل قوله بشرط  
 التحليل (قوله لا يكره) بل يحل له في قولهم جميعا فهم متافئ من المضمرة ان (قوله لصد الامساح) أي اذا  
 كانت قصيدة ذلك لا يحل في قضاء الشهوة ويحرم أو ورد السر وجب ان الثابت عادة كالثابت نصا أي في صبي  
 شرط التحليل كانه منصوص عليه في المهر في كره وأجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك أن  
 يكون متعمدا فانه بين الناس انما ذلك فيمن نصب نفسه له ذلك وصار مشتهرا به اه تأمل (قوله وتأويل الامساح  
 الخ) لا يوجب أن يقول تأويل الامساح كونه منسوبا الى المرأة ولا سيما وقد ذكره في حاشيتها على ما تقدم



لوجوهها بالاولوية ويجوز دها لا تحسب ومن ثم قال في النهاية انما كوفي الهداية اخبارها بسوطلا انما الوهاب  
 حالت لك فتر وجهها ثم قالت لم يكن الثاني دخل لبي ان كانت عالمة بنشر انما الحل لم تصدق ولا تصدق وفيها  
 ذكرته بسوطلا لا تصدق في كل حال وعن السرخسي لا يحسب له ان يتزوجها حتى يسهل نفسه لها لا اختلاف  
 الناس في حالها بجوز دها العتد وعن الامام الفضل لو قالت تزوجني فاني تزوجت غيرك وايضا عتد ثم قالت  
 ماتر وجبت صدقت الا ان سكوب اقرب بدخول الثاني اه لانها غير متناقضة بعمل قولها تزوجت على العقد  
 وقولها ماتر وجبت معناه ما دخل في فاد اقرب بالدخول ثبت تناقضها كما افاده في الفتح وياتي تسميه (قوله له  
 ان يصدقها) لانه امان المعاملات ان يكون الصبح منقوما مع صدق الدخول او البيانات لتعاق الحل به وقول  
 الواحد من قول فيها دور (قوله ان عاب على طه صدقها) اشار به الى ان عدلتها ليست شرطا ولهذا  
 قال في الدائع وكافي الخا كهم وغيرهما لا بأس ان يصدقها ان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه صدقها اه  
 وكذا لو قالت منك وسائر حل لا تسقط في زوجه وايضا عتد في ما زاد تصدقها اذا وقع في قلبه صدقها كانت  
 أم لا ولو قالت كما هي الاول فاسد لا ولو عدلة كذا في البرارية بجوز (قوله وأقل مرة عدة عدة) أي عدة  
 الامام وهذا بيان لقوله والمدة ثمة له ولا احتمال في سادس ذلك (قوله حيض) متعلق بقوله عدة وهذا أولى  
 مما قيل أي اسبب كون المرأة حائضا فادهم واحترز به عن العدة بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها  
 ليس لها أقل وأكثر بل هي ثلاثة اشهر لو سحرة ونصها لواءة (قوله شهران) أي ستون يوما عنده لانه جعله  
 مطلقا في أول الطهر حد من وقوع الطلاق في طهر وطهر فبسه فاحتاج الى ثلاثة اشهر طهر تحمسه واربعين  
 وثلاث حيض تحمسه عشرة حلالا للطهر على أقله والحيض على وسطه لا باجماع أهلها في مدة واحدة مآدر  
 وهذا على تخرج محمد بقول الامام أما على تخرج الحسن فيجعله مطلقا في آخر الطهر من سادس رامن ثلثين  
 العدة على ما احتجناح الى طهرين ثلاثين وثلاثين حيض ثلاثين حلالا للطهر على أقله والحيض على أكثره  
 ليعتد لا وتحتاج الى ثلثها في عدة الزوج الثاني وزادة طهر على تخرج الحسن عدة في مائة وحسبه  
 وثلاثين يوما وعلى تخرج محمد في مائة وعشرين يوما اه افاده ح قات والمراد بزيادة الطهر هو  
 الطهر الذي روجه في عدة الزوج الثاني وطهها في آخره لكن يلزم على هذا التخرج وقوع الطلاق في طهر وطهها  
 فيه ادلا بغير دخوله في ثلثها وهذا يؤيد تخرج محمد (قوله ولا مائة أربعين) مطلقا في محذوف كأنه قال لحرمة  
 شهران ولا مائة أربعين يوما أي على تخرج محمد طهران ثلاثين وحيضتان بعشرة وعلى تخرج الحسن حصة  
 وثلاثون يوما طهر خمسة عشر وحيضتان بعشرين فتصدق ثمانين يوما على تخرج محمد وخمسة وثمانين يوما  
 على تخرج الحسن وتعام التمهيد وحكاية الطلاق في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من الزوج  
 الاول لانه يمكن اسقاطها في يوم الطلاق فتدفع عدتها أما ادعاؤها من الثاني فلا بد من انه يعضى عايد من  
 يمكن ان يستني في بعض خلقه رحتى قلت وكذا الوادعة من الاول لا بد ان يكون بينه وبين عدة الاول  
 مدة أربعة اشهر (قوله كما هي) أي في أول الباب حلى (قوله ولو تزوجت الخ) قال في الفتح وفي التفاريق  
 لو تزوجها ولم يسألها ثم قالت ماتر وجبت أو ما دخل في صدقت اذ لا يعلم ذلك الا من سمعها واستشكل بان  
 اقدامها على السكاح اعترافا منها بالعدتها فكما كانت متناقضة فيدعي ان لا يقبل منها كقولها قالت بعد التزوج بها  
 كنت نجوسة أو من تده أو معتدة أو مسكوة العير أو كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع الكبير وغيره  
 بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في المصاحفة ما يوافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى في باب الباء  
 لو قالت بعد ماتر وجه الاول ماتر وجبت با آخر فقال الزوج الاول تزوجت با آخر ودخل بكن لا تصدق المرأة اه  
 باقي الفتح أقول قد يدع الإشكال بان المطابقة ثلاثا قام فيها المانع من ايراد العدة عليها ولا يروى الا بعد  
 وجوز شرطا الحل وذلك بأن تخبر بأنها تزوجت بعده با آخر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتها أو تخبر  
 بأنها طهرت وهي عالمة بنشر انما الحل على ما مر عن النهاية في ثلث لا يقبل قولها لا تنقض أما بدون ذلك فيقبل

جارله) أي الاول  
 يصدقها ان عاب على طه  
 صدقها) وأقل مرة  
 عنده يحض شهران ولا  
 أربعين يوما لم تدع الخ  
 كما هو ولو روي وجبت بعده  
 تحتها ثم قالت لم تنقض  
 عدتي أو ماتر وجبت با  
 تصدق لان اقسامها  
 الزوج داسل الخ  
 وعن السرخسي لا يحسب  
 روجه حتى يسهل نفسه  
 (قوله وعلى تخرج محمد  
 مائة وعشرين يوما) به  
 ان راد طهرها أيضا ليكو  
 زواج الثاني وطلاق  
 واقع فيه وحديث يروى  
 عليه ان يطلقها في طه  
 وطهرت فيه ويساوي تخرج  
 الحسن ومن ادعى ما في قو  
 الحشى لكن يلزم على  
 التخرج الخ اه







محمية وبقول أنه أن الشيخ الامام نعم الدين كان يحكي قول الامام أبي شعاع ويقول انه رجل كبير وله مشايخ  
أكار لا يقول ما يقول الا عن ثقة فالاعتماد على قوله اه وبه علم أنه قول منسود أيضا (قوله واصصت  
مدم) اعاد ذلك لتصير أسدية للاحقة الطلاق الثلاث أقول وهذا الم يكن انقصاء العسدة معروفة لما  
سيد كره الشارح في آخر العدة عن القبة أيضا طلقها ثلاثا يقول كتمت طلقها واحدة ومصت عدتها  
فالوصية ما هو ما عدا الناس لم تقع الثلاث والاتفق ولو حكم عليه بوفوع الثلاث بالدية بعد اسكاره فالورهن  
أنه طلقها قبل ذلك بعدة طاعة لم يقل اه (قوله أسد بالثلاث) لا بد منه على الطلاق يدل على بقاها العدة  
وتطابق ثلاثا لا بفرار واحد ط والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب الإيلاء)\*

(قوله استتبه الذنوب ما لا) أي مناسبة ذكر هذه المناسبة عقب باب الرجعة ماد ذكر في الجرح من أب الإيلاء  
بوجوب البيونة في نافي الحلال كالطلاق الرجعي اه ويحمل أب الدائبة للبائش المذكور في باب الرجعة  
في قوله ويذكر مما تاتى الح كفي في أب المطالب ابداء المناسبة من كل باب وما قبله والبائش ذكر في باب الرجعة  
استطراد افادهم (قوله هو امة اليمين) وجهه ألا يلوهم سله آلى يولى ايلاءة تظهر بعد اعطى فتح (قوله  
وشرعنا طائف الخ) شمل التمليق بما شق فانا يسمى بعبارة كقوله ما في باب التعليق واليه هذا قال في الطح وفي  
الشرع هو اليمين على ترك قرآن الرخصة أو رخصة أشهر فصا عدا بالله تعالى أو بتعليق ما يستشقه على القران  
قال وهو أولى من قولنا استكر الخلف على ترك قرآنهم أو رخصة أشهر لان مجرد الخلف بتعق في نحو وان وطئت  
فله على أن أصلى ركعتين أو أغزو فانه لا يكون ذلك مولا يلا لأنه ليس بمسايه في نفسه وان لم يشرع اشتقاقه  
بما رخص ذمهم من النفس من الحس والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما أساب به في الجرح رده في المهر  
وشرح المفسر (قوله على ترك قرآنهم) أي الرخصة مالا أو ما لا كقوله لاحكامه ان نرو هذا فوالله  
لا أقر بان المصنف رخص في الإيلاء كما رأيت ولا حاجة الى قول من كمال انه لا مانع من ان يقال في التعر به  
مما صلا في اله كالح أو ما صلا اليه على أن ذلك كما قال في المهر شرط وشأن الشرط من وجه من التعر به  
اه ودخل في الرخصة حاله في الرجعي ومالو آلى من روجه ما طهر ثم أبان انما طهرت ثم صحت مدة الإيلاء  
وهي مدة طهارة يقع عليها أحرى كما سيأتي وأورد على المصنف ما في الحاشية لولا أن من زوجته الامة ثم اشترىها  
فانقصت مدته لم يقع اه قلب بهما بأن شراءها قسم للعقد كما في المهر بكن زوجته وقتها أو بأن الشرط  
بقاها الزوجية أو اثرها كالعدة ولا عدها كقوله صحت مدة الطهارة على المدة ودخل أيضا الصبر ولو لا قوله  
وقيد بالقران أي الوطء لانه لو حلف على غيره كوالله لايس حلف على ذلك أولا أقرب فرائض وتعد ذلك ولم  
يزوالوطء لم يكن مولا كما ياتي (قوله مدته) أي الآتي ببايها (قوله ولودميا) نعميم لفاعل الما وهو  
قرانهم اذ كرهما وان صرح به المصنف بعد اشارة الى دسوله في التعر به على قول الامام لعدة حلفه وان لم  
تلقه الكفارة كما ياتي فادهم (قوله والمولى) بهم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى (قوله الابن من فوق  
يارمه) الشرط كونه مشقة في نفسه كالخج ونحوه كما ياتي في شرح غيره كالعرو وصلاة ركعتين وان عرض اشقاده  
سجين أو كسل كل من عن الفقه ومن المشق الكفاية وأورد في البحر ايلاء الذي بمافية كفارة كوالله لا أقر بان  
فانه يصح عند الامام بلال وم كفارة وما اذا قال انما اربع والله لا أقر بان فانه يحكمه في بان ثلاثه من الا  
شيئ يلزمه وأسباب من الاول بمافي الكافي من أنه ما خلا عن حيث يلزمه بدليل انه يختلف في الدعوى بالله المصنف  
واسكن منع من وجوب الكفارة عليه مانع وهو كون عبادته وهو ليس من أهلها فاقات والحواب عن الثاني أن  
الإيلاء وقع على جلة الاربع لا على بعضهن ولذا لم يثبت بقر بان البعض لانه غير المحلوف عليه بل بهم كره  
أما من اشاع الهداية فهو كقوله لا أكلم زيدا وعمر الا بعت بأحد هه ما لم يكلم الا حروف البسائط لا قال  
الاخر أنه ما هو والله لا أقر بكلا يكون مولا من امر أنه حتى يقرب الامة اه أي لان شرط الطهارة لم يشرع

واصة صحت مدتها  
المرأة (في الثلاث)  
على المذهب الثاني  
تصلقه هي وقبل به  
ولو طلقها اثنتين قبل الله  
ثم قال كتمت طلقته  
واحدة أسد بالثلاث  
\*(باب الإيلاء)\*  
مناسبة اليمين ما لا  
أهية اليمين وشرا  
على رادف بايها  
دويا (والولى هو  
لا يحكمه في بان امر  
شئ) شئ (بارمه)

ولا تنافض لاحتمال طهرها الحل بغير العقد ولان اقدمها على العقد بدون تفصيل لا يزول به المانع فلم يكن  
اعترافا ولذا قال السرخسي لا بد من استسارها ويؤيده ما مر عن الفصلي أيضا وهذا بخلاف قولها كمت  
مجبوبة الخ فانما حين العقد لم يقع مانع من ايراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل احبارها بما ينافيه لنداءضاها  
فان مجرد اقدمها على العقد اعترافا بدم مانع منها فاذا ادعت ما ينافيه لم يقبل وما مر عن الفتاوى بحول على  
ما اذا تزوجها بعد ما مسرت توفيقا بين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للشاي تزوجتني في العدة  
ان كان بين النكاح والاطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان لنكاح الثاني فاسدا وان أكثر  
لا وضح الثاني والاطلاق على النكاح اقرار بحسب العدة لان العدة حق الاول والنكاح حقيق الثاني ولا  
يجتنب عن فدل الاقدام على المضي بخلاف المطلقة ثلاثا اذا تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجتني قبل  
نكاح الثاني حيث لا يكون اقدمها عليه لانه على اصابة الثاني ونكاحه قالت المطلقة ثلاثا تزوجتني غير  
وتزوجها الاول ثم قالت كمت كاذبة فيما قلت لم أكن تزوجت فان لم تكن أقرت بدخول الثاني فكأن  
النكاح باطلا وان كانت أقرب به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبالله التوفيق  
وعما فردها طهرت ما في كلام الشارح والظاهر انه تابع ما بحث في الفتح (قوله وفي البرازية قال) اقتصر  
على بعض عبارة البرازية تبعها للبحر وهو غير مرضي وتعام عبارة كذا ونص في الرضا على أنها اذا قالت  
هكذا ابي رضا وأصرت عليه أنه أن يتزوجها لان الطهارة ليست اليها قالوا وبه يلحق في جميع الوجوه اه  
ومقتضى أن المعنى به أن لها أن تزوج نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح في آخر الرضا بقوله ومقتضى الخ  
وقد مرنا أن ما ذكره الشارح هنا في الخلاصة عن الصدر الشهيد بالخطا وفيه دليل على أن الرادعت  
الطالقات الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه اه وعلمه في النهر أن الملاقى فيها مما يخفى  
لاستقلال الرجل به فصح رجوعها اه أي صح في الحكم أمافي الديانة لو كانت عالمة بالطلاق فلا يحل وبما  
قررناه علمت أن ما قدمه الشارح من قول لا بحث منه فافهم (قوله أنه طاقها) أي ثلاثا لا ما دونها يمكن وبه  
تجديد العقد اذا كان يسكر (قوله لها قتله بدواء) قال في المحيط وينبغي لها أن تهدي بما لها أو تبرأ منه  
وان لم تقدر قتله متى عات أنه يقر بها ولكن ينبغي أن يقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وان قتله بالآلة  
يجب القصاص اه بحر (قوله فالان عليه) أي ويهدر ينفي تقييده بما إذا لم تقدر على الاقتداء أو الهرب  
(قوله وان قتله الخ) أفاد بأحد الامرين ط (قوله لو غابا) تمام عبارة البرازية وان كان حاضرا لان  
الزوج ان أسكر أصبح الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بجمعه الزوج اه (قوله والصحيح عدم  
الجواز) قال في القبة قال يعني البديع والحاصل أنه على جواب شمس الأئمة الاوزج جمدى ونعم ليس السفي  
والسيد أبي شعاع وأبي حامد والسرخسي يحل لها أن تزوج روح آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى  
جواب الباين لا يحل اه وفي الفتاوى السرخسية اذا أخبرها بثمة أن الزوج طلقها وهو غائب وسعها أن  
تعدو نتر وج ولم يقبل هذه الديانة اه كذا في شرح الوهبانية قلت هذا تأييد لقول الأئمة المذكورين فانه  
اذا حل لها التزوج باسبارة ثمة فيحل لها التحليل هنا بالاولى اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان منسداها بل  
مصرحوا بأن لها التزوج اذا أتتها كتاب منه بطلاقها ولو على يد غيره ثمة ان غاب على طهرها أنه حق وظاهر  
الا طلاق جواز في القضاء حتى لو سلم بها القاضي يتركها حتى يصح عدم الجواز وهذا مشكل الا أن يحل على  
القضاء وان كان بخلاف الظاهر قنائل نعم لو طلقها وهو مقيم معها ما شرها ما ثمة الا الزواج ليس لها التزوج  
لعدم انقضائه عندها منه كما سيأتي بيانه في العدة (قوله لا يحل له قتلها) ينبغي بحسب الخلاف فيسبيل القول  
بقتلها هنا أقرب من القول بقتلها في غير ما سائر السائر يقتل وان تاب تأمل (قوله وقيل لا تقتله الخ)  
فصل في الدائر حاشية أيضا القول الاول بقتلها عن الشيخ الامام أبي القاسم وشيخ الاسلام أبي الحسن عطاء بن  
سرة والامام أبي شعاع وقوله من فتاوى الامام محمد بن الوليد القاسمي عن عبد الله بن المبارك عن أبي

مطالب الاقدام على النكاح  
اقرار بحسب العدة

وفي البرازية قالت مطلقة  
ثلاثا ثم أرادت تزوج  
نفسها منه ليس لها ذلك  
أصرت عليه أم أ كذبت  
نفسها (سمعت من زوجها  
أنه طلقها ولا تقدر على  
منعه من نفسها) لا يقتله  
(لها قتله) بدواء خوفا  
القصاص ولا تقتل نفسها  
وقال الاوزج جمدى تردع  
الامر للقاضي فان حلف  
ولا بينة فالان عليه وان قتله  
فلا شيء عليها والباس  
كالثلاث برزاية وفيها هذا  
أنه طلقها ثلاثا التزوج  
بأحد التحليل لو غابا انتهى  
قلت يعني ديانة والصحيح  
عدم الجواز فنية وهو المولم  
يشترطه أن يتخلص منها  
ولو غاب بحرقه وردته اليها  
لا يحل له قتلها ويبعد عنها  
جهنم (وقيل لا) تقتله قائله  
الاشعياي (وبه يفتي) كما  
في التستر حاشية وشرح  
الوهبانية من المنة ط أي  
والان عليه كما مر (قال بعد)  
أي بعد طلاقه ثلاثا (كانت  
فيها طلاقه ثلاثا)











أشترى بل لا يكون موليا لان مطلق الشراء لا يريل الذكاح لانه قد يشترى العبد ولو زاد له نفسى فكذلك  
لانه قد يكون الشراء فاسدا لانه لا بالقبض حتى لو قال له نفسى وأقبضك كالموليا فيصير تقديره لا أقر بل  
مادمت في ذكاحي ولو قال حتى أعتق عبيدى أو أطلق زوجتي فهو ايلاع عدهما بخلافه لا يوجب ولا خلاف  
في عدمه في حتى أدخل الدار أو أكل زيدا كافي النهر وغيره (قوله لعير حائض الخ) في غاية البيان معربا  
لشامل حائض لا يقر بها وهي حائض لم يكن موليا لان الروح مع عمن عمن الوطء بالحيض ولا يصير المبع  
مضافا اليهن اهـ وهذا علم أن المبيع وان كان لا يحتاج الى الياسة لا يقع به لو حودسار في كذا في البحر  
وقبضه الشرائع لا يوجب اذا كان علميا بغيرها وفضل سعدى في حواشي العناية بحمل ماني الشامل  
على ما اذا قال لا أقر بل ولم يقيد بمدة أو لو قال أربعة أشهر فانه يكون موليا ولو كانت حائضا وهما معني قول  
الشارح هنا العير حائض وقوله بعد في المقيد ولو لحائض وأوصيه في النهر بأنه اذا قيد بأربعة أشهر يكون  
قريضة على اضافة المبيع الى اليهن اهـ أقول هذا كله مسمى على ان قول الشامل وهي حائض ليس من كلام  
الروح اسكن ذكر المقدس في أنه حال من مفعول يقر بها الامن فاعلى حائض أي وهو من كلام الروح قلت  
وربما أفاده ماني كافي الحياكم حيث قال وان حائض لا يقر بها وهي حائض لم يكن موليا وان حائض  
لا يقر بها حتى تعمل شيئا تقدر على فعله قبل مضي أربعة أشهر لم يكن موليا وان تأخر ذلك بأربعة أشهر  
لم يصره اهـ فقوله حتى تعمل من كلام الروح قطعنا فكذلك قوله وهي حائض وقد أفاده بعبارة كره بعده  
وهي أن مدة الحيض يمكن مضيقا قبل أربعة أشهر فلا يصير موليا وان رادت عما هو يؤيده تعليل الولا الحى  
بقوله لانه مع نفسه عن قر بانها في مدة الحيض وأنه أقل من أربعة أشهر اهـ ولو كانت العلة ماضية من  
كون الزوج ممنوعا عن الوطء بالحيض الخ اسكن الواجب ذكر ذلك في شرح وطبعة الايلاع بان يقال يشترط في  
صحته أن لا يكون الزوج ممنوعا عن وطئه وقت الايلاع وبرد عايشه أنه يشتمل ما اذا كانت محرمة أو  
معتكفة أو صائمة أو صابة مع أنه سيأتي أنه يصح الايلاع وهي محرمة وان كان بينهما وبين الحرم أكثر من  
أربعة أشهر ولا يكون ووه باللسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعى وهو لا يستقط حقه في الجماع وقد  
صح الايلاع مع علمه بأنه ممنوع من قر بانها شرعاً مدة أربعة أشهر في حالة الحيض يصح بالاولى مما كان  
الجواب عن حالة الاحرام فهو الجواب عن حالة الحيض فاعتنم تحرير هبدا المقام والسلام (قوله لتعيني  
المدة) أي لاذ كرامة قريضة على أن المبيع لليهن لا للحيض بخلاف ما اذا لم يدكرها كبر (قوله  
أو يحوه مما يشق) كقوله فعلي عمرة أو صدقة أو صيام أو هدى أو اعتكاف أو عيب أو كفارة بين أو فانت  
طالق أو هتذر وجبة أخرى أو عبيدى أو أهلى عتي لعدم بهم أو أهلى صوم يوم بخلاف صوم ههنا  
الشهر لانه يمكنه قر بانها بعد مضيه بلا شيء يلزمه ولو قال فعلي اتباع جمارة أو صدقة تلاوة أو قراءة القرآن  
أو تسبيحة أو الصلاة في بيت المقدس لم يكن موليا وفي الذخيرة خلاف في ذلك لانهم يلزم بالسبب ذكر في المفتح  
وأشار في الفتح الى الجواب عن قول محمد بن المدا على لروم ما يشق لاهلى صحة السبب والارم أن يكون موليا  
بالتعليق على صلاة ركعتين والمذهب أنه يستقط الدر بصلاته في غير بيت المقدس (قوله لعدم مشتملها) أي  
وان لم يأتها بالحنث لعمدة المذمومة أو أشار الى أنه لا تعتبر المشقة العارضة بخوكسل كالأعتبار العارضة بالحنث في  
نحوه على غزو كبر (قوله وقياسه الخ) هذا البحث لصاحب النهر وهو في غير محله لما تقدم من أن المولى هو  
الذى لا يمكنه قر بان زوجته الاشقي مشق ٣ يلزمه ولا بد من كونه لازما وكونه مشقة ولا يصح النذر بقراءة  
القرآن وصلاة الجماعة وتسكين المرقى كافي أعسان الفههستاني فاذا لم يصح نذر أمكه قر بانها لا شيء يلزمه  
أصلا كقولنا ان قر بتك فعلي ألف وضوء فلا يكون موليا فافهم (قوله أو فانت طالق أو عبيده) كان  
يتيق ذلك قبل قوله أو يحوه فان قر بها بطلاق رجعية ويعتق العبد وظاهره وان لم يكن ممن يشق عليه لانه  
في الاصل مشق كإفاده طـ وقد من أن لو تابع العبد سقط الايلاع ولو زاد الى ما يمكنه طالق ولو قال فعلي ذبح والى

لعير حائض ذكره سعدى  
لعدم اضافة المبيع حيث ان الى  
اليهن (أو والله) لا أقر بل  
لا أجامعك لا طسولة  
لا اعتدل منك من جسيمة  
(أربعة أشهر) ولو لحائض  
لتعيني المدة (أو ان قر بتك  
فعلني أو يحوه) مما يشق  
بخلاف فعلي صلاة ركعتين  
فليس بول لعدم مشتملها  
بجسالات فعلي مائة ركعة  
وقياسه أن يكون موليا  
بمائة خمسة أو اتباع مائة  
جمارة ولم أره (أو فانت  
طالق أو عبيده)

مقوله شيء مشق وكونه  
مشقا كذا بالاصل المقابل  
على خطه والمعروف من كتب  
اللغة بأيدينا شاق لا مشق  
اهـ



بقوله اتحدت الكفارة أحدها من قوله في الفتح في هذه الحالة ورواه في الشهر من الأولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهر من الثانيين لزمته كفارة واحدة على شهرين يمينان بل على كل شهرين واحدة اهـ ورواه عليه شراح الهداية من أنه يلزمه بالقرآن كفارتان قال في الفتح أنه شرط المسامحة قال في الشهر لأنه إذا كان اسكس على مدة على حدته لا تدخل بين المديتين حتى يلزمه الكفارتان لأن براد القرآن في مديتين كما في أسواق السعدية وعدى أن هذا الجمل مما يجب المصير إليه اهـ فقلت وما وقع في الفتح وبه عليه في البحر من قوله ولكن تتداخل المديتان ولو قرأ في الشهر من الأولين لزمته كفارة واحدة الخ سوى قلم وصوابه لا تتداخل ولم أرمس به على ما يمكن المعنى وسوابق الكلام ولوا أنه نزل عليه وكذا صريح ما نقلناه عن الشهر وأما ما لم يقل بعد الشهر من الأولين ثم مديتين ما وجدته في تناخي الثانية عن الأولى بيوم كذا في البحر والبحر وعبر الشارح عن هذا بقوله ولا تعددت أي وأب لم يقله تعددت الكفارة أثناء من قوله في الفتح لم يكن موليا لتدخل المديتين وتتأخر المدة الثانية عن الأولى بيوم واحد أو ساعة بحسب ما قصد من اليمين في الفتح من اليمين الخلف على شهرين ويوم أو ساعة على حسب الفاضل اهـ فقلت وحاصله أنه لا مال لأقر الشهرين ثم بعد يوم مثلاً قال كذا في الشهرين المديتان لتعدد القسم كما ذكر في اليوم الفاضل بين اليمينين دخل في اليمين الأولى دون الثانية فلم تكن في اليمين الثانية بيوم زيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الرائد دخل في اليمين الثانية دون الأولى فيكون اليوم الفاضل ولزم من هذا تدخل المديتين ما عدا اليومين المذكورين لأنه لم يجتمع عليهما يمينان ما ورواه في أحدهما كفارة واحدة بخلاف بقية المدة لدخولها تحت اليمين فتعددت الكفارة وهذا ما ظهر لي في هذا المقام (قوله الإيما) مثله الساعة ما من الأولى (قوله لم يكن موليا للبحر) لأنه استثنى يوم ما ذكره في صدق على كل يوم من أيام السنة حقيقة فحكمه قرآن ما قبل من أربعة أشهر من غير شيء يلزمه وصرفه إلى الآخر كما بقوله زفر الخراج له عن حقه فقه وهو التمسك باليمين بالاحاطة بخلاف قوله الإيما يوم لا يكون عرقا الأمن آخره بخلاف قوله أحراب دارى أو أجمعت ديني سنة الإيما ما رآه الإيما في الحاشية فتدبر العبد وتأسير المديتين وبخلاف قوله والله لا أكلم في يدي سنة الإيما لأن الحامل وهو المماثلة انتهى بعدم كلامه في الحاشية المتأخر والأب لا يكون عن تراص كما مر وان كان من معانها لكن لزم أحد المسكر وهو في لوبا خراج من جهة المماثلة فتدبر العبد في مقتضى اللفظ وهو التمسك بهر الحاصل ما في البحر والنهر (قوله بل أقر بها) أي يوم ولم يقر بها بعد (قوله صار موليا) أي إذا غلبت الشمس من ذلك اليوم لا يجرى بالقرآن بخلاف قوله سنة الأمر فإنه إذا قرأ ما صار موليا من ساعتها بغير (قوله والالا) أي وأب لم يقله أربعة أشهر لا يجرى موليا (قوله في يوم موليا) أي مؤبدا لأن ما بعد اليوم المستثنى لا غاية له فيجرى عليه ما مر من حكم الإيلاء المؤبد ولو قصد قوله الإيما وتر كها سنة صار موليا ووقع عليه طلقا فقط كذا في البحر عن الولو الجدية وقد مر ما مر منها (قوله لم يكن موليا أبدا) سواء قرأها أولا بغير (قوله وهي ما) أي قال ذلك والحال أن زوجته بمكة (قوله في طأها) أي في المدة من غير شيء يلزمه فإن كان لا يمكنه بأن كان بين الموضعين ثمانية أشهر صار موليا على ما في حواج الفقه وأما على ما ذكره فاجاب بالعبارة لا أربعة أشهر والذي يظهر منه أنه لا مكان خروج كل منهما إلى الآخر فينبغي أن يكون ذلك بغير ووجه أنه لم يثبت في الإيلاء على كل من القولين لأنه الخلف على تركه بانها ما خلفت هنا على عدم الدخول وقد يجب بانه من كتابته فلا يكون موليا بالانيسة ط (قوله لبقاء الزوجية) فيتم وأولها قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم وانرضوا بأن الإيلاء سواه الظالم يمنع حقهما من الجاسع والجمعية لا حق لها فيه لافضاء ولا ياله حتى استجب له من اجتهاد يؤلون الجاسع ولا يكون ظالمًا وأجاب شمس الأئمة الكردري بأن الحكم في المصوص مضاف إلى النص لا إلى المقتضى ونسائه في العناية قال في الفتح ألا ترى أنه يثبت الإيلاء وإن أسقطت حقها في الجاسع لم يوف العمل على

الإيما لم يكن موليا للبحر بل أن قرأ في الشهر من السنة أربعة أشهر فأكثر صار موليا والاولو لو حذف سنة لم يكن موليا حتى يقر بها ويصير موليا ولو زاد الإيما أقر في سنة لم يكن موليا أبدا لأنه استثنى كل يوم يقر بها به فلم يبق ورهه أبدا أو قال وهو بالبحر والله لا أدخل مكة وهي سالما تكون موليا لأنه يمكنه أن يخرجها ما يظن أن من المماثلة رجوعه إلى الزوجة

شمس الأئمة الكردري هو أول من قرأ الهداية على مؤلفها كافي حاشية سعدى على العناية اهـ





أبعد في النجعة ٣ فانه مدكور في الفتح كجسمه (قوله وكذا بسببها) أي سواء كان بحق أو بظلم لا  
 العذر اذ لم يكن منه لم يقدر على دفعه حتى (قوله ونشوزها) قال في الضرر دخل تحت التجران يكون منجعة  
 منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهي نازة أو حال القاصي بسبب الشهادة الطلاق الثالث للتركية (قوله وطبوه  
 الخ) أي الممثل للابلاء في حق الطلاق أما في حق بقائه اليمن باعتباره المثل ولا حتى لو وطئها بعد التي بالاسباب  
 في مدة الابلاء لزمه كفارة لثمة في الخث بحر لاس اليمن لا تتصل بالباطل والخث اعيا يصح بل يعلل المحلوف  
 عليه والاقول ليس بما وافا عليه ولا يتصل اليمن بدائع (قوله بلسانه) قيد به لاس المر يص لو فاعقله لاسانه  
 لا يعتبر بحر عن الحسية وقيل يعتبران صدقته والاول اوضح فصح (قوله ونحوه) كرحمة تان وارثه تان  
 يقول المصنف بحقوقه الخ لبيان ابلفظ فثبت غير قيد وقول الشارح هما ونحوه لبيان ان لم يستوف الفاطه  
 لاس المراد ما يدل على اني عاقدهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) شمل ما اذا كان قادر او وقت الابلاء ثم يحز  
 بشرط ان يصح روى وطئها بعد الابلاء وما اذا كان عاجز او قته ثم قدر في المدة وقد يكون في المدة لانه  
 لو قدر عليه بعد هذا لا يبطل بحر (قوله لانه الاصل) أي والاسباب حاقه واذا قدر على الاصل قبل حصول  
 المقصود بالبدل بطل كالتيمم اذا رأى الماء في حاله بحر (قوله فان وطئ في غيبه) كذا اذا وطئها حال  
 الحيض أو قهها شهوة أو لسهها أو نظر الى ترحتها شهوة كفى الهسيدي ط قالت اكن الذي في الهسيدي  
 خلاف ما عليه في مسئلة الحيض وبصها المر بوض المولى اذا جامع امرأته في سادس الطرح لا يكون ذلك  
 وتمامه وان قرى في حالة الحيض يكون فيما كذا في الظاهرية اه ويؤيده ما قدمناه عن التارخانية من  
 حنة التي بالوطء حالة الاحرام فان المباح الشرعي وجود في كل منهما فادهم (قوله ومطاده الخ) أي فاد  
 قوله فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط لعمدة التي بالاسباب دوام المحرقات ومطاده سد الشرط أنه لو زال  
 العجز بطل التي بالاسباب وان ودر في المدة غير عير ما في مامع الفصواين في طلاق المراض اذا إلى مريض  
 ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برئ وبقيت مريضه الى صى المدة فان فيه تجماع عندنا وعند زفر بلسانه لما  
 أنه احتساب سبب الرخصة اذ = لا المرديين يوجب جوار التي بلسانه واحتساب اسباب الرخصة مع  
 الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتصبير الاولى كالم لم يكن كسافر بهم لعدم الماء ثم مرضت مرسا  
 بيج له التيمم باهراده كذاها مريض المرأة يبيع التي بلسانه فلا يبي حكمه على مريض الروح اه وقد  
 لحسن الشارح هذه العنارة في باب التيمم اكن في الفتح والبدائع ولو إلى ابلاء و بدأ وهو مريض و ناس  
 عصى المدة ثم صح و ر فجه او هو مريض فطاه بلسانه لم يصح عدها و صح عند أي يوجب وهو الاصح على  
 ما قاله الاب الا بلاء وجد منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي مبانة لاحق لها في الوطاء  
 ولا يعود حكم الابلاء ويصح وانما أنه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة وسقط اعتبار التي  
 بالاسباب في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها الا بعصية كما هو في ما اذا كان بحر ما اه فها الختلف  
 سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أي يوسف فتأمل ولعل الجواب اب اختلاف اسباب الرخصة سواء جامع  
 الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغو الثاني فادارال  
 الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالعائنه بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعد عمل له عدم  
 ما يابعه كافي المسئلة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يعالوا قول الاماميين باختلاف اسباب الرخصة كما سمعت  
 فاعتنم هذا التخصير فانه مفرد (قوله وبه صريح في الملتقى) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الخاوي الخ)  
 من مروج الشرط ان كور وكفى البدائع (قوله ثم مرض) أي بعد مضي مدة من صحته يقدر ويصالح على  
 الجماع فان كان لا يقدر انقصر هاد في قوله لانه ليس بشرط في ترك الجماع فكان معذور ببدائع (قوله  
 وبق شرط ثالث) أي رائد على ما من اشراط الجزوا واشراط دوامه (قوله وهو قيام السكاح) بان تكون  
 في جبهة شبر يائنه منه بدائع (قوله بق الابلاء) فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منسبه لان التي بالقول حال قيام

وكذا حبسها ونشوزها  
 (قوله ونشوزها) بلسانه  
 (قوله ونشوزها) بلسانه  
 أو أطلت الابلاء أو رجعت  
 عما قلت ونحوه لانه آذاه  
 بالجمع ويرصها بالوعد (فان  
 قدر على الجماع في المدة  
 وطئها الوطاء في الطرح) لانه  
 الاصل (فان وطئ في غيره)  
 كدبر (لا يكون وبأوطء  
 اشترط دوام العجز من  
 وقت الابلاء الى صى مدته  
 وبه صرح في الملتقى وفي  
 الخاوي إلى وهو صحيح ثم  
 مرض لم يكن يبيؤه الا  
 الجماع وبق شرط ثالث  
 ذكره في البدائع وهو قيام  
 السكاح وقت التي بالاسباب  
 فلو تأخر ما ثم فاعقله بلى  
 الابلاء

٣ النجعة اسم من الانتجاع  
 وهو طلب الكل ومعه  
 أبعد في النجعة كذا في  
 المعرب اه

ولأنه غيره فعمل ان التعليق بالنظم باعتباره بناء الاحكام على العايب (قوله ويصل غرض العدة) أي بصيها  
قوله تمام مدته أمواله كانت من ذوات الاقراء وامتنعت طهرها بانتهى مدته ثم (قوله من مبانته) أي  
ثلاث أو مائتين ثم (قوله سكرها) أي الاحكامية بعدد الوضوء أربعة أشهر وهي في نسكها ولم يقرمها  
لم تبين ٣ وأما لو نسك المبانة فمذكورة في بيان الطائفة (قوله ولم يضره للمالك) أما إذا أضافه بأن قال ان  
تزوجت فوالله لا أقربك كان موليا ط (قوله كسرها) في شرح قول المصنف وشرطه تحليته المرأة ط  
(قوله لفوات محله) لان شرطه تحليته المرأة يكونها من كونه وقت تحجير الابلاء كما قدمه المصنف (قوله  
امتناع اليمين) أي في حق وجوب الكفارة عند الحلف لان انعقاد اليمين يعتمد على التصديق والاشارة لا ترى  
أنها تنعقد على ما هو موصوفه فتح (قوله ولو آلى) أي من زوجته فأبانها بعدد صحه أشار به الى أن بقاء النكاح  
بعد غير شرط (قوله والالا) أي وان لم تمض المدة في العدة بل بعد ثلاثين وفي الطائفة أيضا ان تزوجها  
قبل انقضاء العدة كان الابلاء على سائر حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الابلاء بانتهى بأخرى وان تزوجها  
بعد انقضاء العدة كان موليا وتعتبر مدته من وقت التزوج (قوله عجز عن وطئها) طاهر صبيها ان العجز  
حدث بعد الابلاء مع أنه يشترط في العجز دوامه من وقت الابلاء الى مضي مدته كما يأتي التصرح به فالمراد به  
العجز القائم لا العارض ثم رأيت في الهندية عن الفتح هذا اذا كان عاجزا من وقت الابلاء الى مضي أربعة  
أشهر الخ ثم قال وان كان الابلاء معاقبا بالشرط فانه تعتبر العدة والمرض في حق حواز النفي باللسان حال  
وجود الشرط لاحالة التعليق اه (قوله عجزا حقيقيا) بأن لا يكون المانع عن الوطء شرعا فانه لو كان  
شرعا يكون قادرا عليه حقيقة عاجزا عنه حكما كفي البدائع (قوله لاحكامها كاحرام) أي كما اذا آلى من  
امرأته وهي محرمة أو هو محرم وبينهما وبين الطلح أربعة أشهر فان فيه لا يصح الا بالفعل وان كان عاصيا في  
ذلك كذا في التارخانية من شرح الطحاوي وعاله في الفتح والعجز بأنه المتسبب باختياره بطريق محظور فيها  
لزمه فلا يستحق تخفيفا اه وقوله فمبطل لزمه أي من وقوع الطلاق وهو متعلق بالتسبب والطريق المحظور  
هو الابلاء فانه فعله باختياره فكان متسببا فمبطل لزمه مع قدرته على الجماع حقيقة فصار طائعا مع حقيقة  
وهو حق بعد فلا يستحق وان عجز عنه مكابدة بيب الاحرام ولا يكون عجزه الحكيم سببا للتخفيف بالنفي باللسان  
لانه مما شرته المحظور لم يستحق التخفيف واما المستحقة في العهر الحقيقي لانه لا نسك فيه عسا لا ينافي وصار  
كالعاصي بسفره اذا عجز عن المساء بباح له التيمم هذا ما ظهر لي (قوله اكونه باختياره) أي اكون الابلاء  
لا الاحرام كما ظهر لك مما قرأناه ولا سيما في صورة احرام المرأة وهذا كذا ما قلناه من أن حيزه ما يمنع من  
حصة الابلاء لان غاية ما يمنع شرعا والازم أن لا يصح في مسألة الاحرام كما قدمناه (قوله أو غيرها) أما غيره  
فهو مانع من حصة الابلاء كما قدمناه (قوله أو رتقها) رتقت المرأة من باب تعجب وهي رتقا اذا انسدت مدخل  
الدكر من درجها ولا يستطيع جباهاه مصباح (قوله أو عجزه أو عجزه) أي كونه مجبوا بأوعضيه (قوله  
أو عجزه الخ) عطف على قوله لمرض (قوله في مدة الابلاء) أي أربعة أشهر أو أكثر كما هو مرجح في الفتح  
وكافي الحاشية الشريفة وقال وان كان أقل من أربعة أشهر لم يعجز النفي بالجماع أي وان معجسه سلطان  
أو عدو لانه نادر على شرف الزوال كفي الفتح (قوله أو حبسه الخ) قال في الفتح واختلاف في الحبس فصح النفي  
باللسان بسببه في البدائع وفي شرح الطحاوي خلافا وهو وجوب الرواية نص عليه الحاشية كفي الكافي وورد في  
في البدائع بحسب ما في الكافي وشرح الطحاوي على امكان الوصول الى السجن بان تدنسل عليه فيجاء بها  
والحبس بحق لا يعتبر في النفي باللسان ونظم يعتبر اه فساد كذا في الشارح هو التوفيق المذكور وأما في  
الفتح بقوله والحبس بحق الخ ان هذا الخلاف والتوفيق إنما هو فيما اذا كان الحبس بقلم فلا يحق لا يعتبر  
أما لا لانه قادر على الخروج من الحبس بالمال الطيق ويحتمل أن يكون الإشارة الى توفيق آخر وتاميه مشي المتسدد  
(قوله فليخرج) قال في شرح البدائع قوله في التارخية الهندية من غاية التبرؤ من قبله وانتهى

ويصل غرض العدة (ولو  
آلى من مبانته أو اجنبية  
نسكها بعدد) أي بعد  
الابلاء ولم يضره للمالك  
كسرها (لا) يصح لفوات محله  
ولو وطئها كقرية لقاء اليمين  
ولو آلى فأبانها ان مضت  
مدته وهي في العدة بانتهى  
بآخرى والاحكامية (عجز)  
عجزا حقيقيا لاحكامها كاحرام  
اكونه باختياره (عن  
وطئها لمرض بأحدهما أو  
عجزها أو رتقها) أو عجزه أو  
عجزه (أو عجزه لا يقدّر  
على قطعها في مدة الابلاء أو  
لحبسه) اذ لم يقدر على  
وطئها في السجن كافي العجز  
عن العادة وقوله (لا يحق)  
لم أره غيره فراجع

٣ (قوله وأما لو نسك المبانة  
الخ) أي المبانة بعد الابلاء  
كجهوه موضوع مسألة  
الطائفة الا تيسر ولا يس  
المراد أنه آلى من المبانة  
ثم تزوجها لان الحكم في  
هذه المسئلة كالحكم في  
الاجنبية اه

٤ (قوله وفي الطائفة أيضا  
الخ) موضوع المسئلة  
فذكره الشارح بقوله ولو  
آلى فأبانها أي آلى من  
زوجته فأبانها كما تقدمنا عليه  
قوله

الاجنبية



قضاء ح فلت الظاهر أنه إذا لم ينو شيئا أم لا يقع ديانة أيضا قال في البحر وذكر الامام طهيري الذي لا يقول  
لا تشتط الزينة لكن يجعل ما يعرفها اه وفي الفتح فصار كما إذا بالخط الطلاق الا يصدر في القصد بل في  
دينه وبين الله تعالى اه وهذا ظاهر فيهما ما فافهمهم (قوله لعلمة العرف) إشارة إلى ما في البحر حيث قال فان  
قلت اذا وقع الطلاق بلاية ينبغي أن يكون كالصريح ويكون الواقع به وحيثما قلت المتعارف به يقع البائن  
كداء البرارية اه أقول وفي هذا الجواب طرفان يقتضي أنه لو لم يتعارف به يقع البائن يقع به الرجعي كما  
في زمانا فان المتعارف الات استعمال الحرام في الطلاق ولا يبرون بين الرجعي والمساكن فضلا عن أن يكون  
عرفهم فيه البائن وعلى هذا فالتمثيل بعلمة العرف لوقوع الطلاق به بلاية وأما كونه بائنا فلا يقتضي  
لفظ الحرام لأن الرجعي لا يحرّم الزوجة مادامت في العدة وإنما يصح وصفها بالحرام بالمساكن وهذا حاصل  
ما يستعمله في الحكايات فافهمهم \* (تأنيده) \* قال الحير الرملي في حاشية المصحح كتاب الايمان أقول أكثر عوام  
بالدلالة بقصد زوج بقوله هم أبست محرمة على أو حرام على أو حرمت على الاستحسان لوطع القابل طله ولذلك  
أكثرهم يصرب هذه لتحريمها ولا يريد قطعها الا تحريم الجماع الى هذه المدة ولا شك أنه محتمل وجوب الدلالة  
نأمل فقل من حقق هذه المسألة على وجهها وانظر الى قولهم لا يقول لا تشتط الزينة لكن يجعل ما يعرفها  
فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك بل كان مشتركا بين اعتبار البينة وبصديق الخالف  
كما هو مذهب المتقدمين اه وفي أيمان الفتح وقال البردوي في مسوطة لم يتضح لي عرف الناس في هذا  
أي في كل محل على حرام لأن من لا امرأة له يحل له الجماع والخلية ولو كان العرف مستفيضاً في ذلك  
بالاستحسان لا بد والخلية فالصحيح أن يقول أن نوى الطلاق يكون طلاقاً تاماً من غير دلالة فلا حتمية أن يقع  
الاستحسان فيه ولا يخالف المتقدمين وأعلم أنه مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف به حرام على  
كلامنا ونحوه كأي كل كذا وليس هو الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرام بل منى ولا شك في أنهم يريدون  
الطلاق مع اتفاقهم من يدون بعده لأفعل كذا في طلاق ويحتمل ما يؤيده عليهم والخاص بل أن المعتبر في  
النصراف هذه اللفظة عربية أو فارسية الى معنى بلاية المتعارف فيسهل فالب لم يتعارف به بل عن يمينه  
بصرف بلاية لو قال أردت غيره بعد ديانة لأفعل اه ما في الفتح ونعمه في البحر قلت والمتعارف في ديارنا  
ارادة الطلاق بقوله هم على الحرام لأفعل كذا دون غيره من الاطراف المذكورة (قوله ولد لا يتعارف به الا  
الرجال) أي حيث يقال ان فعلت كذا فكل حلال عليه حرام (قوله ولو لم يكن له امرأة) قال في البرارية  
وفي المواضع التي يقع الطلاق بها الحرام ان لم يكن له امرأة اه حاشا لمتدبر الكفاية والسنن على أن  
لا يلزمه اه ومثله في البحر قاسم وفي الطهيري ما يبعد التوفيق فانه قال وان حالف بهذا اللفظ ان ما كان  
فعل كذا وقد كان فعل ولم يكن له امرأة لا يلزمه شيء لأنه جعل يميناً بالطلاق ولو جعلناه يميناً بالله تعالى فهو  
نحو من وان حالف على أمر في المستقبل وفعل وليس له امرأة كان عليه الكفاية لان تحريم الجماع من اه  
فجعل كلام السنن على الحالف على غير المستقبل وبما صدر به طهر لك أن ما في أيمان النهاية عن المواريل ان  
لم يكن له امرأة يلزمه الكفاية معناه اذ اعاقب على أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحاشا لمتدبر الكفاية والسنن على أن  
البحر هنالك من أن معناه إذا أكل أو شرب وقال لا يصرفه بغيره بغير الزوجة الى الطعام والشراب اه لأن  
النصرافه الى ذلك قبل تعير الحرف بارادة الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فيصير يميناً بعدم الزوجة كما  
سمعت من كلامهم ويأتي قرينه ما من له (قوله أرسلت به المرأة) قال في البحر قيسد بالزوج لان الزوجة لو قالت  
لزوجها أنا علي حرام أو حرمك صار يميناً حتى لو جاءها طائفة أو مكرهة تحت اه وقوله طائفة أو مكرهة  
أولى من قول الفتح ولو مكنته تحت وكفرت (قوله كالمواثيق) نص عبارة البرازية وإذا كان له امرأة  
وقت الحالف ومات قبل الشرط أو بانتهى الى مدة ثم باشر الشرط الصحيح انه لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه  
الفتوى لان مداهم صواباً بالله تعالى وقت الوجود فلا يعلق طلاقاً اه وهكذا قبل العبارة في البحر عن

لعلمة العرف ولذا لا يخفى  
به الا الى حال ولم تذكر  
امرأته أو حلفت به الا  
كان يميناً كالمواثيق أو ما  
لا الى مدة ثم وجب له  
لم تطلق امرأته المتزوجة  
بأنه يبرئ من يمينه  
تدعي طلاقاً

السكاح اعسا يرفع الایلاء فی حق حکم الطلاق لم یصل الی ایهما حال البینة بخلاف الی فی  
بالجساع فانه یصح به دثوت البینة حتی لا یبقی الایلاء بل یبطل لانه حثت بالوطء فالتحلیت الیهی و بهالت ولم  
یوجد الحث ههنا ولا تحلی الیهی ولا یرفع الایلاء بدائع (قوله قال لامرأته أنت علی حرام الایلاء نوری  
التحریم الخ) أقول ههنا عبارة المتروک هنا و عارضة فی کتاب الایمان کل حل علی حرام فهو علی الطعام  
والشراب والفتوی علی انه تبیین امر أنه من غیره و ذکر فی الهدایة ههنا أنه ینصرف الی الطعام والشراب  
للعرف فانه یتعمل فیما یتناول عادة فیکون اذا کل أو شرب ولا یتناول المرأة الا بالبیعة واذ انواها کان الایلاء  
ولا ینصرف الیهی عن الماء کول والمشریب وهذا کما یجواب ظاهر الروایة ثم ذکر اختیار المشایخ المتأخرین  
أنه تبیین امر أنه بالبیعة وحاصله أن ظاهر الروایة انصرافه للطعام والشراب عدا واذ نوری تحریم المرأة  
لا یختص به بل یتصور شمله لاهل الطعام والشراب وبه ظهر أن ما ههنا من التخصیص بل بین نية تحریم المرأة أو  
الظهار أو الکذب أو الطلاق خاص بما دام یکن اللفظ عامًا بخلاف ما اذا کان عامًا مثل کل حل أو حلال الله  
أو حلال المسلمین فانه ینصرف للطعام والشراب بالبیعة للعرف وللمرأة ایضا ان نواها والفتوی علی قول  
المتأخرین بانصرافه الی الطلاق البائن عامًا کالأو حاصلا فاعتنم هذا التخریر (قوله ونحو ذلك) أي من الالفاظ  
الخاصة کما علمت (قوله الایلاء الخ) أي مطلق فی معنی المؤید وقد مر حکمه قال فی الدرر فان ههنا اللفظ مجمل  
فکان بیانہ الی المجمل فان أردت به التحريم أو لم أرد به شیأ کان یمکن ان یصیر به مویلا لا یحرم الحلال  
عین (قوله ونواها ان نواها) لان فی الظاهر حرمة فادانوا صح لانه یمکنه درر (قوله وهدر) بالقرینة ای باطل  
(قوله ان نوری الکذب) لانه نوری حقيقة کلامه احقة بقیة وصفها بالحرمة وهی موصوفة بالحل فکان  
کدبا وأوردلو کان حقيقة کلامه لا ینصرف الیه بالبیعة مع أنه بالبیعة ینصرف الی الیهی والجواب أب ههنا  
حقيقة أولى ولا تنال الا بالبیعة والیهی الحقيقة الثانیة بواسطة الاشتغال بحر عن الفتح وحاصله أب الاولى  
حقيقة لغویة والثانیة عرفیة (قوله وأما قضاء الایلاء) أي لا یصدق فی القضاء أنه اراد الکذب لان تحریم  
الطلاق یمین بالنص وههنا قول شمس الأئمة السرخسی قال فی الفتح وههنا هو الصواب علی ما علیه العمل  
والفتوی کما یستدل کره والاول قول الخواصی وهو ظاهر الروایة لکن الفتوی علی العرف الحادث اه  
وحاصله أن فی عرف أصلي وهو کونه یمسح علی الایلاء وعرف حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس  
الأئمة من أنه لا یصدق فی القضاء بل ینکون الایلاء علی العرف الاصلي والفتوی علی العرف الحادث لان  
کلام کل عاقد وحال نفسه یمکنه علی عرفه وان خالف ظاهر الروایة کما قالوا من أب الحاکم أو المفتی  
لیمس له أن یمسکم أو یبقى بظاهر الروایة و یرک العرف فکان الصواب ما قاله شمس الأئمة من أنه لا یصدق  
قضاء ولكن حله علی الایلاء لیس هو الصواب فی زماننا بل الصواب یمسح علی الطلاق لانه العرف الحادث  
المفتی به فقوله فی الفتح وههنا هو الصواب علی ما علیه العمل والفتوی ۳ احتراز عن ارادة الیهی أي الایلاء  
الذی هو العرف الاصلي و ههنا التقریر سقط ما فی البحر والهمز من أن یمسح فی نظر الان العمل والفتوی انما هو فی  
انصرافه الی الطلاق من غیر نية لانی کونه یمسح اه (قوله ان نوری الطلاق) أي أودت علیه الحلال من  
أي بان کان فی حال مداکره الطلاق أما فی حالة الرضا والعصب فلا یمن النیسة لانه یمسح سببا کما  
فی السکایات فافهم وشمل بیه الطلاق ما اذا نوى واحدة أو ثنتين فی الحرمة وما اذا طلقها واحدة ثم قال أنت علی  
سکاکم نوا یا تبیین فانه وان تم به التلاش یمسح بالحرام الا واحدة کما فی البحر وسبب فی الفروع آخر السبب  
شکلا فالباوهمه کلام الفتح من أنه لا یقع به شی کما یستدل کره (قوله وثلاثان نواها) لان ههنا اللفظ من  
السکایات علی ما مر وفيها تصح نية الثلاث من غیر ولا تصح فی نية الثنتين لانها قد یجوز کما اذا کان  
أمة (قوله وان لم ینوه) ههنا فی القضاء ما فی الایلاء فلا یقع ما لم ینوه وعندهم نية الطلاق صادق بعدم نية شی  
أما اذا نوى الظاهر أو الایلاء فانه لا یصدق قضاء کما مر به فی الخ یلی فی حق هذا النوی غیره لا یصدق فی

مطالب فی قوله أنت علی حرام  
(قال لامرأته أنت علی حرام)  
ونحو ذلك كانت معنی فی  
الطهرام (ایلاء ان نوری  
التحریم أو لم ینوشیا وظاهر  
ان نواها وهدر ان نوری  
الکذب) واذ یانته وأما قضاء  
الایلاء فیهما (ونما لیهة  
بائنة ان نوری الطلاق وثلاث  
ان نواها و یلی بأنه طلاق  
بائن وان لم ینوه)

(قوله احتراز عن ارادة الخ)  
لعل ههنا سبق قلم وأصل  
العبارة احتراز عن تصدیقه  
فی نية الکذب کما یدل علیه  
سبب الایلاء و قد أبقی  
شکلا العبارة علی حالها  
وأما ان قول الحثی احتراز  
عن ارادة الیهی الخ معناه أنه  
احتراز عن قول السرخسی  
و علی مرجع الضمیر فی قول  
السکال وههنا هو الصواب  
علی قول ذکره أولا ولم  
یتکرر الحثی ههنا قال و یدل  
علیه قول السکال علی ما علیه  
العمل والفتوی فان ما علیه  
العمل والفتوی انما هو  
الطهرام بالطلاق لا الایلاء  
اه فتأمل



من أجل كلام الرباني على نحو امرأتي على حرام وتفرقة بينه وبين امرأتي طالق حيث جعل الطلاق  
 المذكور حار باقي الاول دون الثاني وعراه هالك الى المصنف فهدد كراهته انه يخالف كلام المصنف  
 فان المصنف جعل كلام الزباني على حلال المسلمين وحققها هالك عدم الفرق بين قوله امرأتي حرام وامرأتي  
 طالق وان في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان اللفظ امرأتي عمومته يدل على صدق على واحدة منهن  
 لا يميز بين اختلاف حلال المسلمين فان عموما يستعرقني بمثل دفعه واحدة وادا كان لا محال في قوله امرأتي  
 طالق في انه لا يقع الا على واحدة يقال مثله في امرأتي حرام وكوب أحدهما صريحا والآخر كناية لا يوجب  
 الفرق ومن ادعاه عليه البيان والخاصة في انه لا يخالف في أن أنت عليه حرام بخصوص المحاطة وفي أن كل حل  
 عليه حرام بعم الاربع لصرح أداة المصنف الاستعراق وفي امرأته حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة  
 وانما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فيقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورته افراده  
 والاشبه انه بعم الكل وقدمنا هالك تمام الكلام على ذلك فافهم واعلم هذا التقرير الهادي  
 \* وانزع عنك ثلاثة القليل \* (قوله تقع واحدة) كذا في السخيرة والبراريته ووجهه أنه عبارة عن  
 تكرار هذا اللفظ أربع مرة وهو لو كرره لا يقع الا الاول لان الباش لا يلقى بالاش بخلاف ما سبق في طلاق  
 عبر المندخل من من ان يقع الثلاث فيقال له لا دخول لم أنت طالق مرارا أو طالق لانه صريح والاصح  
 اذ ان كرر يلحق الصريح ولذا قيد بالدخول بالبقاء العدة كما أوضحناه هناك فافهم (قوله ما يثبتين) أي  
 بقوله أنت على حرام وقوله يقع واحدة لان التثنية في عدد مخصوص والخطا حرام لا يثبت الا أن تكون أمة لانه في  
 حقه الفرد لا اعتباري وفي قوله تقع واحدة ترد على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه من فم والواقع في  
 عباراتهم لم يصح بعبارة خلاف ما ادعوا في الثلاث فانه يصح وتقع ثمان تسكمله للثلاث كما في السخيرة وعبرها  
 أفاده في البحر وأجاب في البحر بان قوله لم يقع شيء أي بعبارة وان وقع للمطلقة بأمر وفي رواية ما على ما في  
 البويرة من انه يقع ثمان اذ الواحدة مع الاولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقدمنا الكلام عليه  
 هناك (قوله ما يثبتين) أي بالاعادة وحده صريح أي ما يوجب لانه يثبت على نفسه لانه لو فوي به طلاقا  
 أو طلاقا وانصرف الى الطلاق كله والمقتضى ان يقع بأشياء لا يثبت بالاش لا يثبت له كما مر فافهم (قوله  
 وقع الثلاث) لان الباش يلقى بالباش اذا كان معا لانه لا يثبت الا يصح جعله شبرا من الاول كما مر في  
 (قوله وقام في البراريته) وعبارته قال لا امرأته أنت على حرام ولو في الثلاث في احدهما والواحدة  
 في الاخرى بعبارة عند الامام وعليه الفتوى ولو قال بغير الطلاق في احدهما والامير في الاخرى عند  
 الثاني يقع الطلاق عام ما وعندهما كما يروي قال لثلاث أنت على حرام ولو في الثلاث في الواحدة والامير في  
 الثانية والكذب في الثالثة طلق ثلاثا وقبل هذا على قول الثاني وعلى قولهما ما يوجب أن يكون على ما يروي  
 اه (قوله ثبت بوطه كل) يعني يكون ايلا من كل واحدة منهما ما وهما على غير المقتضى وعلى المقتضى يقع  
 على كل واحدة منهما مطلقا بائنة اه ح أي لانه في العرف طلاق (قوله والفرق لا يثبت) الفرق هو ان  
 هناك حرمة اسم الله تعالى لا يثبت الا بوطه ما وفي قوله أنت على حرام صار ايلا باعتبار معنى التحريم وهو  
 موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في الدر وغيره وقال ح الفرق هو ان في قوله أنت  
 على حرام حرمها على نفسه وتحريرها تحريم اسكل منهما وفي قوله لا أقر بكلمة بعبارة من قر بانها حريمها  
 فلا يثبت الا بوطه ما وقد صرح بهذا الفرق صاحب النهرى كتاب الايمان عند قوله ومن حرم ما سكه لم يحرم  
 حيث فرق بين كل هذا الرغيف على حرام وبين لا آكل هذا الرغيف بان تحريره الرغيف على نفسه حرم  
 أجزاءه أيضا وفي الثاني انما منع نفسه من آكل الرغيف كما لا يثبت بالبعض اه قلت لم يكن ذكر في البحر  
 هالك عن الحانية قال مشايخنا الصريح انه لا يثبت بأكل لقمة لانه لا يثبت على حرام بغيره قوله  
 وانه لا آكل هذا الرغيف اه أي لا يثبت تحريم الحلال عين لسكن مقتضى ما صرح عن الفتح انه يفرق بين الخلف

تقع واحدة \* طلقه  
 واحدة ثم قال أنت سزا  
 ما يثبتين تقع واحدة  
 \* كرهه من يروي بالاول  
 طلاقا والثاني عيناه  
 \* قال ثلاث مرات حلال  
 الله على حرام ان وقعت  
 كذا وحده بشرط وقع  
 الثلاث \* قال اه هالك  
 على حرام ولو في احدهما  
 ثلاثا في الاخرى واحدة  
 وكما يروي به بطيستي وعنه  
 في البراريته \* قال أنت على  
 حرام ثبت بوطه كل وا  
 قال والله لا أقر بكلمة  
 الا بوطه ما والفرق لا يثبت  
 وفي الحويرة كرواه  
 لأمر الله ثلاثا في مجلس  
 (قوله أي ايلا الخ) و  
 بشرط صحة الايلاء قيسا  
 الوجبة بعبارة وقد رآه  
 بالبينونة بأمر ذلك

البرازية ولا يخفى ان التعليل لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن الخازني وصواب  
كان له امرأة وقت البين فماتت قبل الشرط أو بانتهى الاعداء ثم باشر الشرط لا تلزمه كفارة البين لأن عيتمه  
انصرفت الى المألف وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت البين فتزوج امرأة ثم باشر الشرط استدلوا  
فيه قال النقيب أبو جعفر بن المنزوجة وقال غيره لا تعلق وعلمه الطنوي لأن عيتمه جعلت عينا بالله تعالى وقت  
وجودها فلا تصير طلاقا بعد ذلك اه قلت ومثله في أيمان الجرح عن الطهريه فقد سقط من عبارة البرازية  
قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانيا ثم باشر الشرط (قوله ومثله) أي مثل أنت على حرام والاولى ذكر هذه  
الحالة عند أول المسئلة كما فعل في النهر (قوله والحرام يلزمي) هذا ذكره في الفتح كما قدمناه ومثله على الحرام  
كأمر (قوله أولم يقل على) رده على صاحب خزنة الاكمل حيث اشترطه كما أوضحه في الجرح عن النقيب وقد منا  
في الحكايات عن الحران اذا أضاف الحرمة أو البينونة اليها ساكتا أنت باشر أو حرام وقع من غير اضافة اليه وان  
أضافه الى نفسه كالحرام أو باشر لا يقع من غير اضافة اليها وان خبرها فأحلت بالحرمة أو البينونة فلا بد  
من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أو أنا حرام عليك أنت باشر أي أو أنا باشر عليك اه (قوله أو حرمت  
نفسى عليك) في هذا يشترط أن يقول عليك نهر لأنه أضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية حتى لو قال  
حرمت نفسى ولم يقل عليك فنوى الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالحرام الخ) قال في البرازية وان قال  
أنت على كالحرام والظهير أو ما كان محرم العين وهو كقوله أنت على حرام وان لم يوهل يكون عيتما وقد  
اشتهر وافي اه ومقتضاه انه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقا لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف  
فيه قام مقام النية كما مر فادهم (قوله والمسئلة بحالها) سيأتى عن النهر بانه (قوله كما مر في الصريح) أي  
في باب طلاق غير المدخول به انه لو طلق بالصريح كقوله امرأتى طالق أو أربع مثاليق على واحدة منهن  
بلا حكاية بخلاف وقد مر ما بسطه هناك (قوله ذكره الزياحي) الصبر عائد الى المد كونه متاوشرا من قوله ولو  
كان له الخ (قوله وقال السكال) عبارته وفي الفتاوى لو قال لا امرأته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا  
على ثلاثة أوجه الى ان قال وان كان له أربع طلقت كل واحدة طاعة وعلى فتوى الاوزجى والامام  
مسعود الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الدخيرة والخلاصة هو الاشبه وعندي ان الاشبه ما في  
الفتاوى لأن قوله حلال الله أو حلال المسلمين مع كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بغيره قوله  
هن طواقي لأن حلال الله يشمله على سبيل الاستعراق لا على سبيل الدل كقوله اسدا كن طالق اه  
وأنت تخير بأب تعاليله صريح في أن محل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لا الخاص كأنت على حرام وان  
كان مذكورا في عبارة الفتاوى اذ لا يخفى على أحد أنه لا يدخل فيه سوى مخاطبة وليس الراجح فيه كيانى عن  
النهر ويدل على ذلك أيضا أنه في الدخيرة قد حكى الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية  
(قوله لكن في النهر الخ) استدلوا على ما مر من قول الزياحي والمسئلة بحالها فانه يوهم أن المراد المسئلة  
المذكورة قبله في السكتروهي أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد الاتيان  
بالفظ حرام لكن لا بالمخاطبة مع واحدة كوقع في المتن بل على وجه عام كحلال الله أو حلال المسلمين على حرام  
فان هذا هو محل النزاع كما علمته من عبارة السكال (قوله قامت الخ) بيان لقول النهر لا يقيد أنت على حرام  
الخ وحاصله أنه ليس مراد الزياحي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا (قوله وبه يحصل التوفيق) أي بما ذكره في  
النهر وذلك بحمل القول بانه يقع على كل واحدة منهن طاعة على ما إذا كان اللفظ عاما والقول بانه يطلق واحدة  
منهن فقط على ما إذا كان اللفظ خاصا وهذا هو المتأخر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه فان الزياحي قد ذكر  
الخلاف ولقد حملنا كلامه على أن مراده ما إذا كان اللفظ عاما ويكون الخلاف فيه وهو صريح كلام  
الفتح والدخيرة والبرازية كما علمت أيضا كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة منهن  
الأربع واليه البيان بل لا يقع إلا على مخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول

ومثله أنت على الحرام  
والحرام يلزمي وحرمته  
على وأنت محرمة أو حرام  
على أولم يقل على وأنا عليك  
حرام أو محرم أو حرمت  
نفسى عليك أو أنت على  
كالحرام أو كالحرام برأية  
(ولو كان له) أو أربع (نسوة)  
والمسئلة بحالها (وقع على  
كل واحدة منهن طاعة)  
بأنه (وقبل طلاق واحدة  
منهن) واليه البيان كما مر  
في الصريح (وهو الاظهر)  
والاشبه ذكره الزياحي  
والبرازي وغيرهما وقال  
السكال الاشبه عندى الاول  
وهو محرم صاحب الجرح في  
فتاواه وصححه في حواهر  
الفتاوى وأقره المصنف في  
شرحها لكن في النهر يجب  
أن يكون معنى قول الزياحي  
والمسئلة بحالها يعني النهر  
لا يقيد أنت على حرام بمخاطبة  
واحدة كقوله المتن بل يجب  
فيه أن لا يشع الاعسلى  
المخاطبة اه قلت يعني بخلاف  
حلال الله أو حلال المسلمين  
فانه مع وبه يحصل التوفيق  
فالحفظ (مروغ) أنت  
على حرام ألف مرة



اذ لا ينهر فرق في الوقوع بين المالك والمالكين وسياق ما يؤيد تأمل وفي حكمه الطلاق على مال بلا بد من  
 القبول وان لم يسم خاتماً به طهرانه لا بد من عدد كمال المال بين خاتمتك وسالعتك وان لم يسم كل ما توقعه على  
 قبولها يسمى خاتماً ولا كل ما كان بالخطا الخلع يتم وقف على القبول ويسقط الطوق \* (نبيه) في التاتر ما  
 وعبرها مطلق لفظ الخلع يجوز على الطلاق بعوض حتى لو قال لعبره الخلع امرأتى فلهما العوض لا يصح  
 (قوله أو اختلج الخ) اذا قال لها اختلج بنفسك فهو على أربع أوجه اما أن يقول بكذا الخلع يصح وان لم يقل  
 الروح بعده أخبرت أو قبلت على المختار واما أن يقول بمال ولم يقدده أو بمائة الف أو بمائة الف فلهما العوض  
 في طاهر الرواية لا يتم الخلع ما لم يقل بعده واما أن يقول اختلج ولم يرد عليه فلهما العوض وان لم يكن  
 خاتماً عن محمد بن طلق لا بد له أن يحد كثيراً من المشايخ والرابع أن يقول لا مال خلعت يتم بقولها وتماه  
 في جامع المصولين ومثله في الحادية ولا تخفى أن ما ذكره الشارح هو الوجه الثالث وقد ذكر في الحادية  
 الخلاف المسارود كرات قول محمد بن أحمد كذا المشايخ مما فيها خلاف ما عراه المصنف ذكر في الحادية قال  
 مالك بن قيس بن عيسى عليه من المهر فان لم يكن عليه مهر ردت ما ساق إليها كذا ذكر المالكم الشهيدي و  
 أخذ من الفصل ومهدا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف أن الخلع لا يكون إلا بعوض اهـ سكن فيه كلام  
 سدد كره (قوله بالخطا الخلع) متعاض بالمال (قوله فانه غير مسقط) أي للمهر على العقد كسدد كره المصنف  
 نعم يسقط البتة وله مروة كسباني (قوله كما سيجي) في قول المصنف يسقط الخلع والمباذ الخ (قوله  
 فانه كذا) أي خلع مسقط للعقود يجوز قال في العمادية وذكر في المصنف لو قال بعوض من نفسه لم  
 يد كره ما لا فقلت اشترى يقع الطلاق على ما قصده من المهر وترده الى وان لم يقصده ما في دمه الروح  
 اهـ (قوله حلالا للحادية) حيث قال ان الصحيح أن الخلع بالخطا والبيع والشراء لا يوجب البراءة عن المهر الا  
 بد كره وفي كلام سدد كره (قوله وأما إذا تعذر بيع الخ) لان الرضى لا يزيل الملك (قوله ولا بأس به) أي  
 ولو في حالة البتة فلا يكره الا جماع لانه لا يمكن تعصيل العوض الا بالبيع كذا في الطلاق وقدمه الشارح  
 هـ (قوله للشقاق) أي لوجود الشقاق وهو الاحتجاج والتمسك في العقد استثنى عن شرح الطحاوي  
 السنة اذ وقع بين الزوجين اختلاف أن يحتج مع أهله بالبطلان وان لم يصطالحا جاز الطلاق والخلع اهـ  
 ط وهذا هو المتكلم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله عما يبلغ للمهر)  
 هذا الأمر كره فيهم اشترط ان لا يكون الخلع لان الطاهر تماقته بالزلة مع الملك علمت أنه لو قال مالك فقلت  
 تم الخلع لا بد كره بدل ومهدا اعترض في البحر على الفتح حيث ذكر في التمهيد بقوله بسدد ثم قال الآن  
 يقال مهرها الذي سقط به بدل لم يعر عن البدل اهـ والاول تعبير الكثر وغيره بقوله وما صلح مهرها لم يبدل  
 الخلع فان معناه أنه اذا ذكر في الخلع بدل يصح بغيره مهر فانه يصح وسبب ما أتاه اذ ابطال العوض فيه بطلان  
 بائناً بما (قوله بغير عكس كذا) فلا يصح أن يعال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهر  
 يصلح بدل خلع كما مثل المالكية كادية نعم يصدق عكسها وجبة جزئية كبعوض ما يصلح بدل خلع يصلح مهر  
 (قوله وجوز العيني انعكاسها) أي كلمة تبطل قوله في غاية البيان انه مطرد معكس كذا لان العرض من طرف  
 السككي أن يكون مالا متفو ما ليس به جهالة مستتمة ومادون العشرة مستتمة ومن عكس السككي أن  
 لا يكون مالا متفو ما أو أن يكون به جهالة مستتمة ومادون العشرة مالا متفو مستتمة في جهالة فلا يرد السؤال  
 لا على الطرد السككي ولا على عكسه اهـ قال في المهر لا يحكي أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وكونه مطلق  
 المال المتقوم حالياً من البكمية يصلح مهر المهر مع ذلك مع الحقون انعكاسها كسبانية (قوله وشروطه  
 كالطلاق) وهو أهلية الزوج وكون المرأة حلالا للطلاق فخر أو معلقة على المالك وأما كرهه فهو كما  
 في الجسد اذ كان بعوضه في الإيجاب والقبول لانه عقده على الطلاق بعوض فلا يقع العرق ولا يستحق  
 العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قال مالك فقلت لم يد كره العوض وبوي الطلاق فانه يقع وان لم

أو اختلج بالاص ولم يسم  
 رئيساً فقبالت فانه خلع  
 مسقط حتى لو كانت موصية  
 الب بدل ودته حانية (بالخطا  
 الخلع) خرج الطلاق على  
 مال فانه غير مسقط فتح  
 وراد قوله (أو ما لم معناه)  
 أي من لفظ المداة أو فانه  
 مسقط كما يبيح والخطا  
 البيع والشراء فانه كذا  
 كما يحتج في الصخرى خلافاً  
 للمعانيه وأما إذا تعذر بيع  
 خلع المطلقة تزويجها (ولا  
 بأس به عند الحانية)  
 للشقاق بغير الوفاق (بما  
 يصلح للمهر) بغير عكس  
 كذا لصحة الخلع بدون  
 العشرة وعلى بدنها وان  
 معها وجوز العيني انعكاسها  
 (و) شرطه كالطلاق وصحته  
 ما ذكره بقوله (هو غير  
 حانية)

بأنه تعالى وبني غيره مما أخلق به تأمل (قوله ان فوى التكرار) أي التأكيد أي يكون ايلاء واحدا  
ويجوز ايلاء واحد حتى لو لم يقر به في المدة طاعت واحدة وان قرره في المدة كقراءة واحدة (قوله والا) أي  
وان لم ينو شيئا أو أراد التشديد والتعاضد وهو الايلاء دون التكرار كذا في الفتح (قوله فالايلاء واحد الخ)  
والقياس أن يكون الايلاء ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقر به ان يبين بتأدية ثم  
عقبها بيبين بأن يقر ثم بأخرى الا ان تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحد وفي الاستحسان وهو قولهما  
الايلاء واحد فلا يقع الا واحد لان المدة لما كانت متحدة كان الدعاء متحدا فلا يتكرر الايلاء ويجب بالقرين  
ثلاث كفارات اجبا لان الشرط الواحد يكفي لايمان كثيرة كفي الفتح والله سبحانه أعلم

\*(باب الخلع)\*

أنه من الايلاء لان الايلاء لشجره عن المال كان أقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة  
من جانب المرأة ولان معنى الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها عا لبقاء عدم ما بال حصول على ما بالمرأة  
عناية (قوله هو ايلة الازالة الخ) يقال خلعت العسل وغيره خلعاً عن عتبه وحالعت المرأة زوجها خلعاً اذا افتدت  
منه نفقاتها هو خلعها والاسم الخلع بالصم وهو استعارة من خلع اللباس لان كل واحد منهما بالباس لا لا سخر  
فاذا خلع ذلك فكأن كل واحد نزع لباسه عنه بغير عن المصاح (قوله واستعمل الخ) طاهره انه خاص  
بالصم في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما صرح عن المصاح وانه تصرف لعوى ونزاعه ما صرح في الطلاق  
الطلاق والاطلاق رفع القديم مطلقا لكنه خص الطلاق برفع قيد النكاح واستعمل في غيره الاطلاق  
(قوله وفي غيره) الانسب وفي غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) شمل ما لو خلع المطاعة رجعي بمال فانه  
يصح ويجب المال بغير وسيأتي (قوله بانه لمع) لان النكاح الفاسد لا يبيد ملك النكاح وبالبينة والردة  
حصلت الازالة فسهل ولم يكن في الخلع ازالة قال في البحر فلا يسقط المهر وبقوله بعد الخلع ولاية للرجع على  
النكاح في الردة كما في البرازية اه قلت وطاهر اطلاقه انه لا يسقط المهر في النكاح الفاسد ولو بعد الوطء  
لكن في جامع الفصولين نكحها فاسدا فوطئها فانه تاعت بالمهر فيسقط يستحق اذا طلع يجعل كتابته عن الإبراء  
لان الخلع وضع له هذا وقيل لا يسقط لان الخلع لعالنه انما يصح في النكاح القائم اه وفي البحر أيضا ولو  
خالعها بمال ثم خالعه في العدة لم يصح كما في القنية ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعه بعد الخلع حيث لم  
يصح وبين ما اذا طلقها بمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد رد كراهة أحرا كتابات اه قلت قد سما  
الفرق هنالك وهو ان الخلع بائن وهو لا يلحق مثله والطلاق عمال صريح فيلحق الخلع واعمال يجب المال هما  
لان المال انما يلزم اذا كانت ملكه نفسها والى يقع به البائن واذا طلقها بمال بعد الخلع لم يفد الطلاق ما سكتها  
نفسها لصلو له بالخلع فسهل ولذا لم يزم المال في الوطء خالعه بمال ثم خالعه او قدمه من تمام الكلام على ذلك هنالك  
(قوله المتوقفة) بالرفع صيغة لازالة وقوله على قبولها أي المرأة قال في البحر ولا بد من القبول مما حيث كل  
على مال أو كان باللفظ خالعتك أو اختلعتي اه وفي التائرخانية قال لامرأته اذا دخلت الدار فقد خالعتك على  
ألف قد دخلت الدار يقع الطلاق بألف يريده اذا قبلت عند الدخول اه ومما لا بد من صحة القبول قبل  
الشرط كذا ذكره (قوله خرج ما لو قال خالعتك الخ) أي ولم يذكر المال لانه متى كان على مال لم يزم قبولها كما  
ذكرناه آنفا وقد بدى قوله نافي بانه على طاهر الى رواية لانه كناية فلا بد له من النية أو دلالة الحال لكن سيأتي  
أنه لغلبة الاستعمال صار كالصريح (قوله غير مسقط للحقوق) أي المتعلقة بالزوجية وسيأتي بيانها (قوله  
بغلاف خالعتك الخ) كان الاولى ان يقول بخلاف ما اذا ذكر المال أو قال خالعتك الخ وأما أن التعريف  
خاص بالخلع المستقط للحقوق فقوله لها خالعتك بلا ذكر مال لا يسمى خلعاً بل هو طلاق بائن غيره متوقفة  
على قبولها بخلاف ما اذا ذكره بمال أو كان باللفظ المفاصلة أو الاصل فانه لا بد من قبولها كما لا يخفى مع ما عرفت  
من جانبها كما يأتي في التائرخانية ان خالعتك باللفظ المفاصلة متوقفة على القبول ليس بطلاق ولا يقع الطلاق

ان فوى التكرار ايلاء  
والا ايلاء واحد واليمين  
ثلاث وان تعدد المجلس  
تعدد الايلاء واليمين

\*(باب الخلع)\*

(هو) لعة الازالة واستعمل  
في ازالة الزوجية بالضم وفي  
غيره بالفتح وشرعا تكفي  
البحر (ازالة النكاح)  
شرح به الخلع في النكاح  
الفاسد بعد البينة  
والردة فانه لعوى في الفصول  
(المتوقفة على قبولها)  
شرح ما لو قال خالعتك ناو يا  
الطلاق فانه يقع بائن غير  
مسقط للحقوق لعدم توقفه  
عليه بخلاف خالعتك باللفظ  
المفاصلة





تقبل لأنه طلاق بلا عوص ولا يفة قرأ في القبول اه ونحوه في الشرع لامية آخر الباب من الحانية وطاهره  
 أن حاله عندك ممل خالته في أنه بلا ذكرا لا يتوقف على القبول وهو خلاف ما هو مامر الآن يقال قوتس  
 لفظ المذاعة على القبول شرط لكونه مسقطا للعتوق بخلاف خالته فإنه لا يسقط ولو مع القبول تأمل وفي  
 الحانية قال خالته قبلت يقع البائن وكذا ان لم تقبل لأن الطلاق يقع بقوله خالته وفيها أيضا قال خالته  
 على كذا وصي مالا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كقول طالق على ألف اه أي لأنه معلق على القبول  
 وأما الم يذكر المسال فلا يكون معلقا على القبول معني يقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لأنه تعاقب  
 الطلاق بقول المسال) كذا صرح به في البدائع وإذا قال في الحانية ولو قال خالته على كذا وصي مالا  
 مع مالا لا يقع الطلاق ما لم تقبل كقول طالق على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اه ويتفرع على هذا  
 ما سيأتي آخر الباب في أول المروع كمنه وضحه فافهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أي لو أتى الزوج  
 الخاطب فقال خالته على ألف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا لا يملك دفعه ولا ينسئ المرافعة القبول  
 وله أن يعاقبه بشرط وبضيقه إلى وقت مثل إذا قدم زيد فقد خالته على كذا أو خالته على كذا غدا أو  
 رأس الشهر والقبول إليها بعد قدوم زيد وصحى الوقت لأنه تابعي عسدد وجود الشرط والوقت فكان  
 قبولها قبل ذلك له وبدائع (قوله ولا يفتقر على المجلس) فلا يطل بقيامه قبل قبولها بدائع (قوله  
 ويقتصر قبولها الخ) فيه أن هذا من مروع كونه معاوضة من جانبها فكان الأولى تأنيده وهو عبارة البدائع  
 ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف على ما رآه المجلس حتى لو كانت عائبة فباعها أو ألقاها القبول لكان في  
 مجلسها لأنه في جانبها معاوضة (قوله وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله عين في جانبها أي لأن المرأة لا تملك  
 الطلاق بل هو ملكه وقد عاقبه بالشرط والطلاق يحتمله ولا يفتقر إلى الرجوع ولا شرط الخيار بل يبطل الشرط  
 دونه ولا يفتقر بالمجلس وأما في جانبها فأنه معاوضة المال لأنه تملك المال بعرض ويراعى فيه أحكام معاوضة المال  
 كالبيع ونحوه كفي البدائع (قوله يصح رجوعها) أي إذا كان الابتداء من باب قالت ان خالته لم يمسس منك  
 وكذا فلها أن ترجع عنه قبل قبول الزوج ويطل بقيامها عن المجلس وبقيامه أيضا ولا يتوقف على ما وراء  
 المجلس بأن كان الزوج غائبا حتى لو باعها وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا إصاغت بدائع (قوله وهو شرط  
 الخيار لها) بأن قال خالته على كذا على أن يكون الخيار ثلاثة أيام فقامت خيار الشرط مع عدمه حتى لو اختارت  
 في المسدة وقع الطلاق ووجب المسال وان ردته لا يقع ولا يجب وعسدد هذا شرط الخيار باطل والطلاق واقع  
 والمسال لازم بدائع قال في البحر قيد بخيار الشرط لأن خيار الرؤية لا يثبت في الطلع ولا في كل عقد لا يحتمل  
 الفسخ كافي المصنوع وأما خيار العيب في بدل الخلع فثبت في العيب الفاحش وهو ما يخرج من الحدود إلى  
 الوساطة ومنها إلى الرذالة دون اليسير (قوله ولو أكثر من ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لأن اشتراطه في  
 البيع على خلاف القياس لأنه من التملك كان وتسامه في البحر عن الكشف وإذا أطلق أي عن ذكر المسدة  
 ينبغي أن يكون لها الخيار في مجلسها فقط استنباطا مما إذا أطلق في البيع بغير وجه نظر لأنه إن أراد ذكر  
 الخيار الخطأ ففيه أن ثبوته في البيع مقيد بما بعد العقد أما عند العقد فيسدد البيع كافي المهر وحينئذ فإن  
 ذكره بعد قبولها الطلع لا يفتقر لأنه لا يفتقر إلى البيع بعد تسامه بخلاف البيع وإن ذكره قبل القبول لم يصح  
 قياسه على البيع لأنه لا يثبت فيه الأهم الآن يقال لا يثبت فيه لأنه يفسد بالشروط الحاسية بخلاف الطلع  
 لكن لو ثبت في البيع لثبت مقتصر على المجلس كالمثبت فيه بعد العقد فكذلك في البدائع لا يتجاوز المجلس  
 تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) الفهر راجع الخلع فيطل بقيامها عن المجلس وبقيامه أيضا كافي (قوله  
 بشرط الخ) أو ألقاها القبول بملكها بالهر ونفقة العدة بالهر بيقوهي لا تعلم معناها أولتها أبرأتها من نفقة  
 العدة الأصح أنه لا يصح لأن التلويق كالتوكيل لا يتم إلا بعلم الوكيل والأبراء من نفقة العدة والمهر وإن كان  
 استقامت لكونها باقية على البيع فمما فيه شبهة البيع والبيع وكل المساوغة لا ياب فيها من العلم وهذه

لأنه تعاقب الطلاق بقبول  
 المال (فلا يصح رجوعه)  
 قبل قولها ولا يصح شرط  
 الخيار له ولا يقتصر على  
 المجلس) أي مجلسه ويقتصر  
 قبولها على مجلس علمها  
 (وفي جانبها معاوضة) بمال  
 (وهو رجوعها) قبل قبوله  
 (وهو شرط الخيار لها)  
 ولو أكثر من ثلاثة أيام بغير  
 (ويقتصر على المجلس)  
 كالبيع (فائدة) بشرط  
 في قبولها علمها بمعناه لأنه  
 معاوضة بخلاف طلاق  
 ويتناقض وتدير لأنه استقام  
 والاستقام



تقول له خالعي وفي البحر على القبول أي إذا كان هو المستدي بقوله حالته فافهم (قوله نطاق) أي بائنا  
 كان باعها ورعيها كان بالخطا على مال كالمروية (قوله شرط للزوج المال) أي عاها وهو  
 السدل المدكور في الخلع وقوله وسقوطه أي من الروح وهو المهر الذي عليه (قوله أو استحق) أي ادعاه  
 آخر وأثبت أنه له ومثله ما في الفتح عن كافي المالك لو كان عيب - داسلال الدم فقتل عدده - مع ما بها بقبته  
 وكذا لو وجب قطع يده فقطع عده وندم فبته اه (قوله ما ليس بمال) كالمروية (قوله وتزوج) أي  
 ان قبلت بحر (قوله بائنا في الخلع) لأنه من السكيات الدالة على دفع الوصله فكان الواقع بائنا بخلاف الخطا  
 اعتدى وأخويه كالمروية بائنا بخلاف الخطا فافهم صريح لا يقتضي المدونة أيضا (قوله يحسبها ما) أي في  
 الصورتين والمجان كسداد عهدة الشيء بلا بدل قال في الفتح أي لا شيء يجب الروح - ح لا مال الكساح في  
 الخروج غيره تقوم ولد الإلزام شيء في الطلاق اه وأوجب دفع عهدة المهر في الخطا بحر وأما لو كان  
 المهر في ذمته فافهم سقط المهر من أن حالته سقط للفقهاء ولو لم يكن له عوض بأمل (قوله كالمروية) أي في  
 قوله وعمرته في مال السدل وقدم ما يمينه (قوله ولو لم يكن حلالا الخ) قال في الفتح وفي كتب المالكية  
 لو حلتها على حلال وحرام كالمروية وما لا يصح ولا ينعى له إلا المال قيل وهو قياس قول أصحابنا وهو صحيح اه  
 (قوله رجوع بالهر) أي ان أعتده والاستقطا عهده وهذا عند الإمام وعندهما يجب مثله من نخل وسطا لأنه  
 نهار من رجوعها التسمية المال اه ح (قوله أي التسمية) قيدنا لأننا نذكر مع قوله الاتي والبدت  
 والحمد لله في يد عاها التسمية فافهم (قوله ولا شيء في يدها) أما لو كان في يدها شيء ولو قايلا فهو له بحر  
 (قوله لعدم التسمية) عاها لم يفهم من التسمية وهو وقوع البائنا أي لعدم تسمية شيء نصرة عاقلة بحر  
 لأن ما في يدها قد يكون منقو أو قد يكون غيره فكان راديا بذلك فتح (قوله وكذا عكسه) أي بأن قال لها  
 حالته على ما في يدي ولا شيء في يدي بحر وهذا مذهب مالك والاول (قوله لكن الخ) لما كان عدم لزوم شيء في  
 المسألة الاولى لعدم التعرير بها صراحة بل أي وهم بها لا يستحق الطهره التعرير بها فافهم ذلك على  
 ذلك بأنهم لا المرأة أقرت نفسها حيث قبلت الخال على أن يعلم ما في يده فافهم الاستدلال في قوله فافهم  
 (قوله وان رادت) أي على قولها حالته على ما في يدي أي ولا شيء في يدي (قوله رد عليه في الاولى مهرها)  
 أي في قولها من مال زوجها من ماله أو من مال المهر وقد أقرها لها أو على ما في يدها حتى أو عيني من حلال  
 لأنها لم يمت ما لم يكن الروح راديا بالروال إلا بالعوض ولا وجه إلى اعتبار التسمية أو قيمته للجهالة ولا إلى قيمة  
 البصر أعني مهر المثل لأنه غير متقوم بماله الخروج وتعين إيجاب ما دام على الروح من التسمية أو مهر المثل بحر  
 (قوله والا) أي وان لم يكن قبضته برئ منه ولا شيء عاها أو كذا لا شيء عاها لو كانت قد أقرته منه بحر (قوله  
 أو ثلاثة دراهم في الثانية) أي في قولها من دراهم مرفأ أو مذكر الأنداد كرت الخ وأقصاه لأعاده له وأدماه  
 ثلاثة فوجبت ولو قالت على ما في هذا المكان من الشياه والخيل والبغال والخيول أو الثمار لم يها ثلاثة أيضا  
 كذا في الدراية قال في البحر وفي الثياب بطار الخهاله وأقول ينبغي إيجاب الوسط في السكل وما يندفع ما قال  
 نمر فات وفيه بطار لأن الثياب مجهول الجنس مثل الدابة والعهد بخلاف العسل والخمار ولد التورق وجرها على  
 ثوب أو عبدو جبت مهر المثل ولو على مرس أو ثوب هر وحي وجب الوسط وعالمه في يدي في الثياب المطاوعة  
 المهر كافي الاولى ثم رأيت في كافي الخا كم الشبه بما صه وان اختلفت منه على موصوف من المكييل والموروث  
 والثياب فهو جائز وان اختلفت منه بثوب عير مرسوب إلى نوع أو على دار كذا ذلك المهر الذي أعطاه  
 وكذلك الثانية اه (قوله ولو في يدها أقل الخ) ولو كان أكثر من ثلاثة فذلك دور عن النهاية (قوله  
 لم أقره) قال في النهر ولو سمع دراهم فاذا في يدها ما لا يجب له غير الدراهم ولم أقره اه ح قلبه وبه في  
 مهر الزوم الدناير لأن الدرهم طاق عرفا على ما يتقاهما والاصل انهما اذا اختلفت على شيء غير المهر فهو  
 على الوجه الاول أن يكون ذلك المسمى غير متقوم بالخروج والميتة فيقع مجانا الثاني أن يمتثل كونه مالا

نطاق المال لا الرضا  
 شرط للزوج المال وسقوطه  
 (ولو هلك بده في يدها) قبل  
 الدوم (أو استحق) وعليها  
 قيمته لو (المدل) (في يدها) (أو  
 لو ماليا) لا مال لا يقبل  
 المصح (عاهها أو طلقها)  
 بحر أو نذر أو مينة  
 وسوها (بما ليس بمال  
 (ومع) طلاق (بائنا في  
 الخا رجعي في غيره) وقوما  
 (بجنا) وبها المطالب  
 المدل وهو الثمرة كالمروية  
 سميت سلالا كهذا السل  
 فاداهو بحر رجوع بالمهر اب  
 لم يعلم والا لا شيء له (خالعي  
 على ما في يدي) أي التسمية  
 (ولا شيء في يدها) لعدم  
 التسمية وكذا عكسه لكن  
 لو كان في يده جوهر لها  
 فبانت فهي له علمت أولا  
 لا صرارها نفسها بقولها  
 (وان زادت من مال أو دراهم  
 ردت) عليه في الاولى  
 (مهرها) اب قصته والا  
 لا شيء عاها جوهره (أو ثلاثة  
 دراهم) في الثانية ولو في يده  
 أقل كالمروية سميت دراهم  
 وسان دنانير لم أقره (والبيت  
 والصندوق و بطن الجارية)

طالب به معنى المجتهد فيه

(و) الطلع (هو من الكليات  
 فيعتبر فيه ما يعتبر فيها)  
 من قرآن الطلاق لكن  
 لو قضى بكونه فسخا لكان  
 مجتهد فيه وقيل لا (خلفها)  
 ثم قال ألم أوفى به الطلاق فان  
 ذكر بدل لم يصدق (قضاء  
 في الصور الاربع) والا  
 صدق في (ما اذا وقع بالخط)  
 (الطلع والمباراة) لانها  
 كتابتان ولا قرينة خلاف  
 لظاهر وطلاق لانه خلاف  
 الطاهر وفيه اشارة الى  
 اشتراط البينة وهو طاهر  
 الرواية الا ان المشايخ قالوا  
 لا تشترط البينة ههنا لانه  
 يحكم ثبوت الاستعمال صارا  
 كالصريح كفى التمسكتي  
 عن متفرقات طلاق الخط  
 (وكرهه) تخريفا (أخذني)  
 ويلحق به الاراء عماله اعليه  
 (ان تشترط بشرط لا ولو  
 منه تشترط ايضا ولو بأكثر  
 مما أعطاه على الوجه ففتح  
 وصحح الشئ كراهة لزيادة  
 وتعبير المتلقي لا بأس به  
 يلحق بها ان يشترط به فيحصل  
 التوفيق (أكرهها)  
 الزوج (عليه)

بالمال كمالا يخفى فافهم (قوله والجامع من الكليات) لانه يستعمل الاتحلاص من اللباس أو الخيرات أو عن  
 السلاح عنساية ومثله المباراة (قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيها) ويقع به تطليقة بائنة الا ان نوى ثلاثا فكون  
 ثلاثا وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة كافي الحاشية (قوله من قرآن الطلاق) كذا كراهة الطلاق وسواها  
 له وفي الدر المنثور وتسمية المال وان لم يكن متقوم ما من القران اه ط (قوله لو قضى بكونه فسخا) أي كاهو  
 قول المال انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا يقع به العدد بشرط عدم نية الطلاق بغير (قوله بعد لانه مجتهد  
 فيه) أي وضع اجتهاد صحيح بمعنى انه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهورة ولا اجسا عاذا  
 لو خالف شيئا من ذلك في رأي المجتهد لم يكن مجتهدا فيه حتى لو حكم به حاكمهم رآه لا ينفذ كما قرر في محله ويأتي في  
 أول البياض الاتي عن الفسخ ما يوضحه ولا يخفى أن المراد بقوله فسخه هو ما لو حكم به حاكمهم في مسائلنا بخلاف  
 الحق فانه وان صح حكمه به غير مدعاه على أحد القولين لكن في زماننا لا يصح اتساقا لثبوت الساعات قضائه  
 بالحكم بالحكم من مدعاه فلا يثبت حكمه بالضعيف وصلا عن مذهب العبر فافهم (قوله لم يصدق قضاء) أي  
 بل ديانة لان الله تعالى عالم بسر ما لا يمكن لا يسمع المرأة أن تقيم معه لانها كالقاصي لا تعرف منه الا الطاهر بغير  
 عن المبسوط (قوله في الصور الاربع) أي فيما لو كان بالخط الطلع أو البيع والشراء أو الطلاق أو المباراة  
 (قوله بخلاف الخط بيع وطلاق) لانها ماصر بحال تار حانية لكن صراحة البيع مثل بيعت بفسخ أو طلاق  
 بمعنى ان دلالة عليه قطعية لا تخلف عنه لان البيع فيه زوال الملك اليه فيلزم منه قطع عاز والملك المتعة كما فاده  
 المصنف في المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فطاهرة وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الا بعدد كمال لان  
 الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرعي اذ لم يكن بحال ولا يصدق في أنه لم يرد به الطلاق لكونه صريحا فافهم  
 (قوله وفيه اشارة الى اشتراط البينة) أي اشتراطها للوقوع في ما ديانة وكذا اقضاء اذ لم تكن قرينة من ذكر مال  
 ونحوه كما هو الحكم في سائر الكليات (قوله ههنا) أي في لفظ الطلع وفي البحر عن النزاهة ولو كانت المباراة  
 أيضا كذلك أي علب استعملها في الطلاق لم تخضع الى البينة وان كانت من الكليات والاتى البينة مشروطه  
 فيها وفي سائر الكليات على الاصل اه وفيه اشارة الى أن المباراة لم يعلب استعمالها في الطلاق بغير خلاف  
 الخلع فان مشتمل بين الخاص والعام فافهم (قوله وكرهه) كما أخذني أي قديلا كان أو كثيرا والحق ان  
 الاخذ اذا كان الشوز منه حرام قطع القول تعالى فلا تأخذوا منه شيئا الا أنه ان أخذ ماله بسبب حديث وقامه  
 في الفسخ لكن نقل في البحر عن الدر المنثور والسيوطي أخرجه ابن أبي حنيفة عن ابن زيدي الاية قال ثم  
 رخص بعد ذلك فان خفتم أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهم فيها فقدت به قال ففسخت هذه ذلك اه  
 وهو يقتضي حل الاخذ مطلقا اذ لم يثبت اه أي سواء كان الشوز منه أو ماله أو ماله السكن فيه أنه ذكر في  
 البحر أولا عن الفسخ أن الآية الاولى فيما اذا كان الشوز منه فقط والثانية فيما اذا لم يكن منه ولا تعارض  
 بينهما وانما عارضنا سفرة الاخذ بالحق ثابتة بالاجماع وبقوله تعالى ولا تأخذوا من أموالكم شيئا  
 وامساكها لا يرغب بل اخبروا الاخذ ما لها في مقابلة خلاصتها من الدليل القاطع فافهم (قوله ويلحق به)  
 أي بالاخذ (قوله ان تشتر) في المصباح نشرت المرأة من زوجها شوزا من باب فسد وصر به وشر الرجل  
 من امراته شوزا بالوجهين تركها وجهها وأصله الارتفاع اه ملخصا (قوله ولو لم يمشي شوزا أيضا) لان قوله  
 تعالى فلا جناح عليهم اقيموا حدود الله يدل على الاباحة اذا كان الشوز من الجانبين بعبارة النص وادان كان  
 من جانب واحد لا بد لانه بالاولى (قوله به يحصل التوفيق) أي بين ما رجع في الفسخ من نفي كراهة الاخذ الاكثر  
 وهو رواية الجامع الصغير وبين ما رجع الشئ من اثباته وهو رواية الاصل فيجعل الاول على نفي التسمية  
 والثاني على اثبات التسمية وهذا التوفيق مصرح به في الفسخ فانه ذكر أن المسئلة تحتها بين الصابة وذكر  
 النص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يكون أخذنا لزيادة خلاف  
 الاول والجامع محمول على الاول اه ومشي عليه في النص أيضا (قوله عليه) أي على الخلع من أي على أن

القول







أو تفسيره مثل ما في بيتها أو يدها من شيء فان الشيء يشمل المال وغيره وكذلك ما في بطن شاة أو ما في بيتها أو ما في  
البطن قد يكون ربحاً فان وجد المسمى فهو له والواقع بخلاف الثالث أن يكون ما لا سيو حده مثل ما في بطن شاة أو ما في  
أو تادعها العمام أو ما تكتسب العمام فعمامها ربحاً فبض من المهر سواء وجد ذلك أو لا الرابع أن يكون  
مالاً لكنه لا يوقف على قدره مثل ما في بيتها أو يدها من المتاع أو ما في بطنها من الثمار أو ما في بطنها من غيرها من  
الولادات وجد منه شيء فهو له والارادت ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالاً له مقداره معلوم مثل ما في  
يدها من دراهم فان أقله ثلاث وسكان مقداره معلوم فله الثلاثة أو الاكثر السادس اذا سميت مالاً أو أشارت الى  
غير مال كهد الخيل فاذا هو حر فان علم بأنه حر فلا شيء له ولا يرجع بالمهر هذا حاصل ما في النسخة (قوله اذالم  
تأخذ أقل المدة) أي مدة الخيل وهذا قيد لعدم وجوب شيء أمال ولد لا فله فهو له لتحقيق وجوده والاولى ذكر  
هذا بعد قوله و بطن الغنم لان الطاهر اقل مدته أيضاً \* (قاعدة) \* في اقرار الجوهرة اقل مدة حل  
الدواب سوى الشاة ستة أشهر وأقل مدة حل الشاة أربعة أشهر (قوله وقده في الخلاصة وغيرها) كان  
المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها أو ثلاثة دراهم كما فعل في البحر لعلم أن مرجع الصمير هو الرد  
المذكور وبعبارة الخلاصة هكذا وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بماله اعليه من المهر طامعه أن لها عليه بقية  
المهر ثم تذكر أنه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق اعليه مهرها فيجب عايناً أن ترد المهر ان قبضته أما اذا  
علم أن لامهر لها عليه بأن وهبت صمير الخلع ولا ترد على الزوج شيئاً كما اذا خالعه اعليه ما في هذا البيت من  
المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا البيت اهـ وكذا على ما في يدها من المال وعلم أنه ليس في يدها شيء كفي المتجني  
(قوله على برأته من صمانه) معناه أنه ما وجدته سلمته والا فلا شيء عليها وأما لو شرط البراءة من عبث في  
البذل صمير بشرط بحر (قوله لم تبرا) لانه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض بحر (قوله لانه) تعليل لما  
استفيد من المقام أن الخلع صحيح فيصح الخلع ويبطل الشرط الفاسد ومنه لو خالعه اعليه أن يمسك الولد عدة  
أو على أن يكون صداقها لولدها أو لاحتبى بخلع الشرط الملائم كالأختامت بشرط الصل أو بشرط أن  
يرد اليها أقشها قبل لا تحرم وبشرط كتب الصل ورد الاقش في المجلس كالمسألة في الفروع ونحوه في البحر  
(قوله طالق ثلثاً ألف) أمالوقالت واحدة بألف فطالها ثلاثاً فان قال بألف وقيلت وقعن وان لم تقبل لا يقع  
شي وان لم يدكر المال طالقت عدة ثلاثاً بلا شيء وعندهما واحدة بألف فثلاث بلا شيء كالمفرقة قال آت  
طالق واحدة واحدة واحدة عند الكل كفي البحر عن الحامية (قوله طالقها واحدة) مثله ان ثلث شاة  
ولو طلقها ثلاثاً كان له جميع الالف سواء كانت باعاً واحدة أو متفرقة في مجلس واحد بحر (قوله ثلثه)  
لان الباء تصحب الاعراض وهو يفسم على المعوض بحر (قوله ان طالقها في مجلسه) فلو قام وطلقها في مجلس  
شيئ ثم روج وجهه انه معاوضة من جانبها وبشرط في قوله المجلس كفي قبول الباع رضى ولو بدأ هو وقال  
خالعتك على ألف اعتبر مجلسها دونها فلو ذهب ثم قبضت في مجلسها ذلك صح بحر عن الجوهرة (قوله لو كان  
طالقها ثلثين) أي قبل قولها له طالق الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها ذلك فله كل الالف لحصول المعصود ولان  
قال في الخلاصة قالت طالقى أربعاً بألف فطالقتها ثلاثاً فبطلت بالالف ولو طلقها واحدة فبطلت الالف وقسمه في  
البحر (قوله لان على الشرط) والمشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو طلقها ثلاثاً متفرقة في مجلس واحد  
لزمها الالف لان الاولى والثانية تقع عنده جميعاً فإيقاع الثالثة وهي مسكورة فله الالف وان في ثلاثة  
مجلس فبطلت ماله ثلث الالف وعنده لا شيء بحر عن المحيط \* (قاعدة) \* قيل ان على حقيقة الاستعلاء بحمان  
للشرط والحق أنه حقيقة للاستعلاء ان تصاب بالاجسام الحسوسة كتمت على السطح وفي غيرها حقيقة  
في معنى الزوم المصادق على الشرط المحض نحو بياضه على أن لا يشركن وأنت طالق على أن لا تشركن  
الدار على المعاوضة الشرعية الحقة كفي هذا على ألف والعرفية كما فعل هذا على أن أشفع لك عند زيد وما  
كفي فيه من كل معنى الزوم لان المطلق على الشرط المحض والامتناع من كرم المال

اذالم تأخذ أقل المدة  
(و) بطن (الغنم) وثمر  
الشجر (كاليسد) فدكر  
اليسد مثال كفي البحر قال  
وقده في الخلاصة وغيرها  
لعدم العلم فقال لو علم أنه  
لا متاع في الميت أو أنه لا مهر  
لها عليه في خلعها مهرها  
لا يلزمه شيء لانهم سلم طامعه  
فلم يصير معروفاً ولو ظن أن  
عليه المهر ثم تذكر عدمه  
ردت المهر (خالعت على  
عبد أتق لها على برأته من  
صمانه لم تبرا) وعليها تسليمه  
ان قدرت والافقية لانه  
لا يبطل بالشرط الفاسد  
كالنكاح (قالت طالق ثلثاً  
بألف أو على ألف فطالقتها  
واحدة وقع في الاول بانه  
بثلاثه) أي ثلاث الالفان  
طالقتها في مجلسه والادعيا  
فصح وفي الحامية لو كان  
طالقتها ثلثين فله كل الالف  
(وفي الثانية رجمة بحمانا)  
لان على الشرط وقال كالبناء  
(قال لها طالق بثلث ثلثاً  
بألف) أو على ألف فطالقت  
نفسها واحدة لم يقع شيء  
لانه لم يرض بالبيوثة الا  
بكل الالف بحسب خلاف ما في  
الرضاها بألف

صالحات تستعمل على في  
الاستعلاء والزوم حقيقة





أو بدونه ولا يلزمها المال لاجتماعها في مقابلة الخلع حيث لم يثبت المال ولان الروح  
بإسكاره قد ورد إقراره به رخصي \* (فرع) \* اختلعه في كنية الخلع فقال مرتان وقالت ثلاث قبل القول له  
وقبل لو اختلعا بعد التزوج فقال لم يجر التزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث وأسكره بالقول له ولو اختلعا في  
العدة أو بعد مصها فقال هي عدة الخلع الثاني وقال عدة الخلع الثالث فالقول لها لا يحل لك كساح جامع  
الفصولي (قوله أنكر الخلع) مكرر مع قول المصنف وعكسه لا اه ط (قوله أو ادعى شرطاً واستثناء)  
بأن قال أنت طالق بألف وقيل ثم ادعى أنه قال ان دخلت الدار أو ان شاء الله قال في جامع الفصولين طاق  
أو خلع ثم ادعى الاستثناء صدق قولم يدكر الدل في الخلع لا لو ذكره بأن قال خلعك بكذا ولو ادعى الاستثناء  
وقال مائة مائة منك فهو حق كان لي عليك والثالث في دفعته ليدل الخلع فانه قوله لانه لما أنكر صحة الخلع فقد  
أنكر وجوب الدل عليها وأقر أنه عليها لا واحد الامالين والمرأة مقررة أسله عليها ما لا آخر صدق الروح  
تخالف ما لو لم يدع الاستثناء لانه أقر أن عليها بدل الخلع والمالك هو المرأة قبل قولها وفيه نظر اه وحاصله  
أن دعواه الاستثناء مبنية على الادا كان الخلع مدل فان البدل قرية على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله  
بالاستثناء الادا الذي أن مقصده ليس بدل الخلع بل عن حق آخر فان القول له لا إسكاره صحة الخلع ووجوب  
البدل بدعوى الاستثناء قلت لكن فيه أن المصنف من صحة دعوى الاستثناء ذكر الدل في عقد الخلع  
لا قصده به حيث ذكر الدل لم تقل دعواه الاستثناء ولم يقل إسكاره صحة الخلع ووجوب البدل بل بقى  
الخلع بدل وادعى بعد ذلك أن مقصده هو حق آخر وهي تقول بل بدل الخلع فيكون القول قولها لانها  
المالكة بالدفع والقول قول المالك فلم يفرق بين ما ادعى الاستثناء ولم يدعه واعل هذا وجه المعار والله  
تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التعليق أن الفتوى على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لفساد  
الزمان وتقدم الكلام به هنالك (قوله أو أن مقصده من دينه) في البرازية دفعت بدل الخلع وزعم الزوج أنه  
معه بجهة أخرى أفنى الامام طهيري الدين أن القول له وقيل لها لان المالكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا  
جزم به في جامع الفصولي كعلمت وهذه مسئلة من قبله مساهما على ما اذا انفق على الخلع بدل واختلعا في جهة  
القص ولما عطفها أو يصح عطفها بالواقعة يكون من بقاء مقابلهما السكن بردها من المطر فاهم (قوله  
أو اختلعا في الطوع والكره) أي في القول وأما ارتفاع الخلع باكره فصح كياناً ط (قوله والقول لها)  
لأن صحة الخلع لا تستدعي الدل فتكون مسكرة وكون القول قولها بحر (قوله وادعى الخلع) يعني سحله  
على ما اذا كان مدعيها أن نفقة العدة من سلة بدل الخلع بحر (قوله والقول لها في المهر وله في النفقة) لان  
المهر كان ثابتاً عليه قبله فدعوى سقوطه بغيره مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها  
بالطلاق وهو يسكره كان القول له وهو مشكل فانهم ما انفقوا على سبب استحقاقها لان الطلاق  
يوجب نفقة العدة فكيف نسقط بحر قلت وأصل الاستسكال لصاحب الفصولي واعترضه في نور  
العين على أنه ساقط بالامس ٣ (قوله سمعت قيمته على مسجها) فإذا كانت قيمته ثلاثين ومهر احداهما  
ماتت اب ومهر الاخرى مائة لزم الاولى عشرون والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما ما مضى من مهره اذا كان العبد  
لا يجني أولهما والمهران متفاوتان أمالو كتاب بيوت مما منصفه والمهران متساويان يكون العبد بدل الخلع  
ط وفرض المسئلة في كافي الحاكم بما اذا خلع امرأته على ألف (قوله وقف على قبولها) قال في المجتبى  
الظاهر أنه هي به وقوع اطلاق ومعرفة هذه المسئلة من أهم المهمات في هذا الزمان لان الناس يعتادون  
إضافة الخلع الى مال الزوج بعد ابرائهم بالامس من المهر فهدا علم أنهم اذا قبلت وتبع الطلاق ولم يوجب على الزوج شيء  
وفي منية الفقهاء خلعك بمالي فليكن من الدين وقيل ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطلب الدين اه  
فان المجتبى وسبب ذكر الشارح أن باب صحة الخلع بدل الخلع عليه رتبة أي ثمانية (قوله في كافي صحيح)  
ذكر في باب الوافع والافقيد أن زوج الخلع أقبل البساق بقوله أو ان لمالك السكاح ألقاه ط وقدمه أقبلين في

أنكر الخلع أو ادعى شرطاً  
أو استثناء أو أن ما قبضه من  
دينه أو اختلعا في الطوع  
والكره والقول له ولو قالت  
كان بعير بدل القول لها  
\* ادعت المهر ونفقة العدة  
وأنه طلقها وادعى الخلع ولا  
بيدة فالقول لها في المهر وله  
في النفقة \* خلع امرأته  
على صدقت قيمته على  
مسجها \* خلعك على  
بدي وقف على قبولها ولم  
يجب شيء بحر (ويستقط  
الخلع) في كافي صحيح ولو  
بالفنا يبيع وشراء

٣ (قوله ساقط بالامس) بيانه  
هو أن موضوع المسئلة  
أن الزوج يدعى الخلع  
مع التخصيص على سقوط  
النفقة وبالتخصيص في أصل  
الخلع على سقوط النفقة  
لا يكون هذا الخلع سبباً  
لاستحقاق النفقة فاعتراه  
بهذا الخلع لا يكون اعترافاً  
بالسبب لان السبب الخلع  
الذي من اشتراط سقوط  
النفقة ولم يوجد من الزوج  
اعتراف بذلك اه



وطاقتها دورا يصح الازراء لانه اراء وهو ما كانا نساها فكأنهم السستوتون المظنة ناسية فاعادها  
والاستيفاء قبل الوجوب يصح كالدفع لها فتنقش هر يصح وعلى هذا يكون اراء بشرط فاذا لم يطلعه المبرأ  
فقد صرح في الحاشية باسم الوأرائه عما لها عليه على أن يطلعه فان طلقها حازب البراءة والا لا يحل لاف مالو  
أمراته على أن لا يتروح عامها تصح البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه الحيل دون الثاني فيكون الشرط  
فيه باطلا وفي المأوى الزاهدي ولو أمراته ليعطاهما مقام ثم طلقها مبرأ ان لم يقطع حكم الحاشي والا فلا اه  
اذا علمت ذلك فقد طهر لك أن صحة هذه البراءة موقوفه على العالاق فورا أي في المجلس فاذا قال لها طلاقك  
بصحة براءتي يكون قد علق العالاق على صحة البراءة فيقتضي صحة ما قبله كجهل مقتضى الشرط ولا صحة  
لها الا بالعلم ولم يوجب العالاق علقه فلا يقع العالاق بخلاف ما لو جبر العالاق فانه يقع وتصحيد البراءة فقد طهر أن  
الحق ما قاله المرشد ولا ينافي نصهم بسقوط المظنة بالشرط لما علمت من أن سعة وطها موقوف على  
الطلاق أو الخلع ولا توجب البراءة قبله وانما توجب بطلان أو حيل مخز لا معنى على صحة هذا ما طهر في هذا  
الحل وهذه المسألة كقيرة التورع فاعتنم تحريرها والله سبحانه أعلم (قوله لانها حق الشرع) لان سكاها  
في غير بيت المال معصية تخرج من القبح (قوله الا اذا أمرته عن مؤنة السكينة) فان كانت ساكنة في  
بيت نفسها أو تعطى الاخوة من مالها فيصح التزماها ذلك فتح لكن مقتضى هذا أنه لا بد من التصريح بمؤنة  
السكينة مع انه ذكر في القبح وغيره في فصل الاسداد لو استلعت على أن لا يسكن لها فان مؤنة السكينة تستلحق عن  
الزواج ويلزمها أن تكثري بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي قول  
المصنف الا بقية العدة الح ماستعين عنه بما قدره الشارح من قوله ثابت وقتها لان قوله لسكن منها متعلق  
بذلك المحذوف على أنه صفة لحي فادا كان قد ذكر كلامه ذلك استعنى به عن الاستثناء المذكور وسكان الاولى  
تركه فاقهم (قوله سستقطا لله) قيد به لسان التحرير أنه صرح في شرح الوقاية والخصاصة والبرازية  
والجوهرية بان المظنة المقصود بالطلاق وأطلقوه فسمي بالطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام سيباني  
في المظنة (قوله ذكره البرازي) بالعلم وعليه الفتوى وهو أنه في الطول وعبرها في البحر با طاهر الروايات  
وصححه الشارح وجوب وقاصيها اه قلت وحاصل عبارة فاحجب أن العالاق بمال حكمه حكم الخلع عندهما  
أي انما غيره سقط لله وهو عده في رواية كقولهم ما هو وانما جوي رواية كالمع عده أي في أنه سقط  
اه وقدمنا ذكر الخلاف في الخلع عن الماتقي ومن ذلك تعلم ما في عبارة المهر من الا هم الذي أوقع غيره في  
العلم فاقهم (قوله ذكره المهرسي) وتبعه باليد الباقية في شرحه على الماتقي وأفتى به الحير الرمي لكن نعل  
ط عن العلامة المقدسي أنه أفتى بصحة البراءة في التعارف قلت وبه أفتى قارئ الهداية واس الشلبي مع لادان  
العرف على كونه اراء قال وكتب مثله الناصر القاني وشيخ الاسلام الحنبلي اه وكذا ذكره في المخطوطة  
الحنية وأفتى به في الحامدية وأيده السائحاني عا في البرازية قال طلقك الله أولامه أعتقك الله بفتح الطلاق  
والعناق زاد في الجوهرية قوى أولم يمو (قوله من مظنة الولد) شمل الحمل بان شرط براءته من مظنة ادا ولدت (قوله  
من مظنة الولد) وهي وثنا الرضا ع كذا في البحر من الفتح ومثله في الكفاية والاستياد (قوله ويه عن الماتقي  
الح) طاهره أن هذه رواية أخرى يؤيده ما في الخلاصة واه يصح على امساله الولد ادا بين المدق والميم  
يصح سواء كان الولد رضيا أو مظلوما وفي الماتقي الح قلت ولعل وحده الرواية الاولى ان المانع ادا وقع على  
مظنته أو امسا كنه وهو رضيع يرضى الى المازع لان المرأة تقول أردت بظنته شهرا مثلا والروح يقول  
أكثر وجه الرواية الثانية أن يكون رضيعا قريظة على ارادة مدة الرضا ع وقد جزم بهذه الرواية في  
الحاشية والبرازية (قوله بخلاف العظيم) لان مدة بقائه عندهما استعنا الغلام وحيض الحسارية وهي  
بسهولة اه ح قلت لم أر هذا التعامل لغيره وهو ظاهر اذا كان الخلع على امسا كنه عندهما مدة الحضارة  
على أنه لا يظهر في القول المتقدم في مدة الحضارة يسبح الغلام ويشر للباوية بل الظاهر أن مراده

لانها حق الشرع الا اذا  
أمرته عن مؤنة السكينة  
وهو مفتح وهو مستعنى  
عنه ماد كرها اذا المظنة  
والسكينة لم تحبها وقتها  
بعددهما (وقيل الطلاق  
على مال) وسقطا للمهر  
(كالخلع والمعتدلا) ذكره  
البرازي ولا يبرأ بأمر الله  
ذكره المهرسي (شرط  
البراءة من مظنة الولد ان وقتا  
كسبه) (صحيح ولم والا) عر  
وفيه عن الماتقي وغيره لو كان  
الولا رضيعا صاع والى  
نوقتا وثمة حوا لينا  
بخلاف العظيم

مطالب في البراءة بقولها  
أمر الله

مطالب في الخلع على مظنة  
الولد

النكاح الذي وقع الخلع منه (قوله لا الاول) لانه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الاول  
 (قوله ومثله المتعة) الاول ومنه أي من الحق الذي يسقط قال في البحر وأما المتعة فقال في البرازيه خالها قبل  
 الدخول وكان لم يسم مهراتسقط المتعة بلاد كراه ويجوز أن مراده ان المتعة مثل المهر تسقط اذا كانت  
 متعة ذلك النكاح لا متعة نكاح قبله كما حله ح (قوله صرح الح) قال في البحر ومقتضى البراء العام عدم  
 الصحة وكأنه لما وقع في ضمن الخلع شخص به ما هو من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أي على النفقة  
 في الخلع أما لو لم تسقطها حتى استخانت ثم أسقطتها لا تسقط لاسقاطها حينئذ قصد المالك يجب فانها لا يجب  
 شيئا فبما يختلف ذلك الاسقاط الضمى فانه يسقط باعتبار ما تسقطه وقت الخلع والباقي يسقط تبعا في ضمن  
 الخلع فتح وفي النسخة من النفقة قالت لزوجهما أنت بريء من نفقتي أبدأ مادمت امرأتك لا يصح لأن صحة  
 البراءة تعتمد الوجوب أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد لها سبب وجوبها في المسئلة قبل هو الاحتباس  
 في المسئلة وهو غير موجود في الحال ثم قال وإذا أمر أنه عن النفقة قبل ان تصير دينيا في ذمته لا يصح بالاتفاق  
 وإذا شرطت في الخلع يصبح لانه ابراء بعوض فيكون استيفاءها ما وقعت البراءة عنده لان العوض قام مقامه  
 والاستيفاء قبل الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي القصة وان لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح  
 الابراء عنها اه أي فان الخلع سبب لو وجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فأما نفقة العدة فانها  
 تجب بعد العدة فكان الخلع على النفقة مانعا من وجوبها أي بخلاف ابراءها عن النفقة قبل الخلع أو بعده  
 فانه لا يصح وفي البرازيه وقيل يصح وهو الاشبه قالت امكن الماذكور في عامة الكتب أنه لا يصح ولذا حرم به  
 في الفتح وشرح الطحاوي والبدائع وكذا في الحاشية وغيرهما بل علمت انه بالاتفاق وفي الوولو الجدية اختلعت منه  
 بكل حق هو لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لانها لم تكن حقا لها وقت الخلع وفي البحر عن البرازيه  
 اختلعت بتطالبة بائنة على كل حق يجب للساعة على الرجال قبل الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة  
 ثبتت البراءة عنهما لان المهر ثابت قبل الخلع والنفقة بعده اه (تنبيه) وقعت حادثة سالت عن امرأه  
 طلعت من زوجها الطلاق على أن تبرئه من مهرها ومن أعيان معسولة فرضي وأمر أنه من ذلك وقال ان  
 كانت براءة صادقة فأنت طالعة فأجبت بأنم الانطلاق لمولهم ان البراءة عن الاعيان لا تصح ومراد  
 الزوج التعليق على صحة البراءة عن الكل ليس لم يلزم جميع العوض فكذلك اظهر لي ثم رأيت بعد جواني هذا في  
 فتاوى السكاكر وفي نقله عن فتاوى العسامة عبد الرحمن المرشدي انه سئل عما يقع كثيرا من قول المرأة  
 أبراءك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بصحة براءة ذلك فأجاب بعدم الوقوع قال ووافقتي بعض  
 حنفية العصر وتوقف بعضهم على جواب شيخنا حارث بن ظهيرة كان يفتى بالوقوع لقولهم ان طاعة العدة  
 تسقط بالتسمية قلت هذا مغلوط لما نحن فيه لان النفقة تجب بالطلاق وما قبلها والبراءة عن المهر وما قبلها  
 والمعلق به كذلك لان تمام المعلق عليه بائنة مفرقة وأما الماذكور في باب الخلع فالمراد به المبرأة التي هي نوع  
 من الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فإذا كان على المهر ونفقة العدة تسقط النفقة تبعه أما ما هو  
 تعليق بعض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه لمصالح رأي البيهقي في شرح الاشياء صوب ما أتت به  
 اس ظهيرة ورد على المرشدي مستند المسامحة من التصريح بسقوط النفقة بالشرط أقول والصواب انه اذا لم  
 يكن الا ابراءا على طيب الطلاق لم تسقط النفقة وان طلقها عتبه لانه في حال قيام النكاح وان كان مبهما  
 على مسقطات وان كان حال قيام النكاح لانه حينئذ لا يصح ابراءا بعوض في النسخة والحاشية وغيرهما  
 طلبت منه طلاقها فقال أمرتني عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت أمرتني عن كل حق للنساء على الزواج  
 فقال الزوج في ثورة طاعتك وأسدية وهي مدخول بها تقع بائنة لانه طلاق بعوض وهو الابراء دلالة اه وإذا  
 في الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانها من الحقوق التي لا تقام لها الدلالة اه ثم قد صارت لها الدلالة  
 عن كل حق قبل الخلع وعدم تسقطها فكذلك اذا طلق ابراءا عتبه عن المهر والنفقة فجميعها لا يملكها فان

لا الاول ومثله المتعة برازيه  
 وفيها اختلاف على أن  
 لا دعوى لكل على صاحبه  
 ثم ادعى أن له كذا من  
 القطن صح لاختصاص  
 البراءة بحقوق النكاح  
 (النفقة العدة) وسماها  
 فلا يسقطان (الاذا نص  
 عليها) تسقط النفقة  
 لا السكنى

مطلب حادثة الفتوى أبرأته  
 عن مهرها وعن أعيان  
 معسولة وقال ان كانت  
 براءة صادقة فأنت طالعة



مهرها والظاهر أنه يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم أيت في جامع الفصولين ما نصه وادعية قال لا يسر أنه  
 الصبيبة أنت طالق بمهرك فقبالت يدعي أن طالق رجعيا ولا يسقط المهر اهـ ويأتي ما يؤيد به عن شرح  
 الوهبانية (قوله ولم يلزم المسال) أي لا يلزمها ولا على الأب على قول ابن سلقية وهو مذهب مالك أن الأب  
 الفصولين أما إذا صحت دلائل كلام في لزمه عليه وهي مسألة المتى لا تية قال في البحر ومذهب مالك أن الأب  
 إذا علم أن الطالع خير لها بأن كان الزوج لا يحسن عشرتها فالطالع على صحتها صحح فان قضى به قاض فلهذا  
 قضاء كذا في البراري والمرايا بالاصح المسالك (قوله وكذا الكبيرة الخ) أي إذا دخلها أبوها بلا ذمها  
 فإنه لا يلزمها المسال بالاولى لأنه كالأجنبي في حقها وفي الفصولين إذا صحت الأب أو الأجنبي وقع الطالع ثم إن  
 أجازت نفسها عليها ويرى الزوج من المهر والاترجع به على الزوج والزوج على المصالح وإن لم يضمن توفيق  
 الطالع على إجازتها فإن أجازت جاز وبه الزوج من المهر والالم يحجز قال في الذخيرة ولا تعلق وقال غيره  
 ينبغي أن تعلق لأنه معاق بالقبول وقد وجد اهـ أي قبول المصالح وفي البراري وإن لم يضمن توفيق على قبولها  
 في حق المسال قال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقبيل لا يقع إلا بإجازتها اهـ (قوله ولا يصح من الأم الخ)  
 قال في البحر قيد بالاب لأنه لو جرحى الطالع بين زوج الصغيرة وأنها فإن أصابت الأم البطل إلى مال نفسها أو  
 سميت ثم انطلق كالأجنبي والافلا رواية فيه والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الأب (قوله ولا على صغير أمه لا)  
 مال في البحر وقيد بالانثى لأنه لو شمل أمه الصغير لا يصح ولا توقف عن الطالع الصغير على إجازة الولي وصاحبه أنا في  
 الصغير لا يلزم المسال مع وقوع الطلاق وفي الصغير لا وقوع أصلا (قوله وهي غير رشيدة) الرشدة كون  
 الشخص مصلحا في ماله ولو فاسقا كما سيأتي في الخروذ كرواه مالك أبو الجحر بالسنة فلهذا في يوسف إلى  
 القضاء كالحجر بالدين وقال محمد بن ثابت بن محمد بن دالم وهو بدير المال وتسميته على خلاف الشرع وطاهر ما في  
 شرح الوهبانية اعتمادا لما في أنه قال عن الماسوط وأدانت المرأة نفسها فانتقلت من زوجها بمال بار  
 الطالع لا وقوع الطلاق في الطالع بغيره ما قبل القول وقد تحقق من مال ولم يلزمها المسال لأنها البرية لا لعوض  
 هو مال ولا لمصلحة ظاهرة فتجوز كالمصيرة فإن كان طاعتها تعلقا على ذلك المسال يملك رجوعها لا وقوعه  
 بالصريح لا يوجب البينة إلا بوجوب البطل بخلاف ما إذا كان بالخط الطالع اهـ ملخصا (قوله فأنما انطلق  
 الخ) تصريح بوجه المشابهة بين مسئلتين الصغيرة وغيرها الرشدة وقوله فيه أي في المسئلة (قوله فأنما طالعها)  
 أي الصغيرة (قوله على مال) شمل المهر (قوله لعدم وجوب المسال عليها) فلم تحقق الكفالة لأنها صميمة  
 الكفيل إلى دمة الاصيل في المطالبة ولا مطالبة على الاصيل ط (قوله كالمصالح من الاجبي) أي الفضولي  
 وحاصل الامر فيه انه إذا حاطب الزوج فاب أصاب البطل إلى نفسه وعلى وجه يهدى صممانه أو ما كفاها  
 كخطها بالالف على أو على أني ضامن أو على أني هذه أو بغير هذا فلهذا جعل مع والد البطل عليه فان استحق لزمه  
 قتيمة ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله بأن قال على ألف أو على هذا العدد فقبالت لزمها تسليمه أو قيمته  
 إن عجزت وإن أضافه إلى غيره كعدد دنانير اعتبر بقول دنانير ولو حاطبها الزوج أو حاطبته بذلك اعتبر بقولها  
 سواء كان البطل من سلال أو مضافا إليها أو إلى الأجنبي ولا يطالب الوكيل بالانتماء بالبطل إلا إذا صحت ويرجع به  
 عليها ونسبها في البحر (قوله فالأب أولى) لأنه مالك التصرف في نفسها فانفع (قوله بلا سقوط مهر)  
 أي سواء كان الطالع على المهر أو على الفم لا لكن إذا كان على المهر فلا أن يرجع به على الزوج والزوج  
 يرجع به على الأب لنسبها أموالا كان على الفم فأنما إذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لأنه  
 لم يضمن له المهر بل ضمن له الفم وكلام الفقه يجوز على هذا التفصيل كافي النهر وشرح المقدسي خلافا لما  
 فهم في البحر فيحكم عليه بالخط وما ذكره الشارح في شرح المتن في حل هذا الحل فيه إيجازا نخل (قوله ومن  
 سئل سقط مهر) أي سقوط المهر عن الزوج وأشار إلى أن له خيارا لا أن يضمنها ما قدمناه من حكمه بالسكنى بعينه  
 والظاهر أن نفي الأب يقضي بحدائق نفقة عشرتها الصبيبة إقرار الأب بقبضه بخلاف سائر الأولياء ثم طالعها الزوج

مطالب في طالع خير الر

ولم يلزم المال لأنه تبرع و  
 الكبيرة إذا قبلت و  
 المسال ولا يصح من الأم  
 يلزم البطل ولا على  
 أهلا (كما لو ضلها)  
 بذلك) أي بماله أو بمهر  
 (وهي غير رشيدة)  
 طالق ولا يلزم حتى لو  
 بالخط الطلاق يتبع  
 فيه ما شرح وهو بانية  
 ضالها) الأب على  
 ضامها) أي ملتزما لا  
 لعدم وجوب المسال  
 (مع والمسال عليه) كما  
 مع الأجنبي فالأب  
 (بلا سقوط مهر)  
 يدخل تحت ولاية  
 ومن حيل سقوطه



أن الخلع إذا كان على نفقة الولد وهو رضيع برأيه ما يؤنة الرضا على نفقته هي الرضا وهو مؤقت شرعا  
 فتصرف الأب بخلاف ما إذا كان فطما فلا بد من التوقيت لأن نفقته طعمامه وشرابه وذلك ليس له وقت  
 محصور لأنه يأكل مدة عمره فلا يصح التسمية بدون توقيت للجهالة وفي الذخيرة روى أبو سليمان عن محمد  
 بن أبي حنيفة في المرأة تملع من زوجها نفقة ولله مهرها ما عاشوا فإن عليها أن ترده المهر الذي أخذت منه أه  
 أي وهو ما ظهر ما إذا خالعهما على ما في بيتها من المتاع ولم يوجد فيه شيء فافهم (قوله ولو تزوجها) أي وقد حالها  
 على نفقة العدة أو الولد بشرط أي وكان التزوج قبل تمام المدة (قوله أوهر بنت) أي وتركت الولد على الروح  
 بحر وكذا لو خالعهما على نفقة العدة ولم يكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقة طهر جبرع عليها بالنفقة كما كتبه  
 في البحر (قوله أو مات الولد) وكذا لو لم يكن في طهرها ولد فسادا خالعهما على الرضا جبرعها أدولته إلى سنتين  
 فترد قيمة الرضا ولو كانت عشر سنين جبرع عليها بأجرة رصاع سنتين ونفقة راقى السنين فتح (قوله رجع  
 ببقية نفقة الولد) بأن مصت نسبة من السنين مثلا ترد قيمة رصاع سنة تكفي الفتح (قوله والعدة) أي وبينة نفقة  
 العدة فلو خالعهما عليها أيضا (قوله إذا اشترطت برأيتها) أي وقت الخلع وموت الولد أو ومنها كافي الفتح قال  
 في البحر والحيلة في برأيتها أن يقول الزوج خالعهما على أن يرضى من نفقة الولد إلى سنتين فإن مات الولد قبلها  
 فلا رجوع إلى ما كان كذا في الحامية بخلاف ما لو استأجر الطهر الرضا سنة بكدا على أنه ان مات قبلها فلا رجوع  
 لها إلا الحارة فاسدة كذا في أحاديث الخلاصة أه قال في البرازية أديجو في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله  
 ولها مهرها البتة الخ) أي أن السكسوة لا تدخل إلا بالنكاح جبرع عليها في الفتح ولها أن تطالبه بكسوة الصبي  
 إلا أن اختلعت على نفقته وكسوته فليس لها أن كانت السكسوة محمولة وسواء كان الولد رضيعا أو فطما  
 أه وماله في الخلاصة وانظر ما فائدة التعميم ٣ في الولد هذا وقد تعرفنا الآن خلع المرأة على كفالتها الولد  
 بمعنى قيامها به الجاهلها وعدم مطالبة أبيه شيء مهم إلى تمام المسدة والظاهر أنه يكفي عن التخصيص على  
 السكسوة لأن المعروف كالمشروط تأمل (قوله فيصيح كالطهر) أي كما يصح في استئجار الطهر وهي المربعة قال في  
 البرازية وإن خالعهما على الرضا ولده سنة وعلى نفقة ولده بعد الفطام عشر سنين يصح والجاهل لا يمنعهما  
 كما لو استأجر طهرًا لملعها وكسوتها يصح عند الإمام لأن العادة حرب بالتوسعة على الأطاير وهو ما يصح  
 عند الكل لأنه لا تحرى المساقاة ولومن لم يسم في نفقة ولده أه (قوله بتعنه عليها) لأن بدل الخلع ليس عليها فلا  
 تسقط نفقة الولد ليس له عليها كما إذا كان له عليها من آخر وهي لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد عنه قال  
 وعلمه الاعتماد لا على ما أحبه سائر المفتين أنا تسقط كذا في القبية والحاوي ونحوه في الفتح وغيره وأما  
 هذا أن الأب يرجع عليها بعد إرضائها (قوله صح في الانثى لا الغلام) لأنه يحتاج إلى معرفة آداب الرجال  
 والتحاق بأخذ لاقهم فادأطال مكثهم مع الأم يخاف بأخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يحصى كذا في  
 المتأوى الهديفة قال المقدسي وفي قوله صح في الانثى بحث لأن المفتي به الآن أن الانثى لا تنقح عند الام  
 إلى البلوغ فتأمل أه قلت العلة لتضييع حق الولد ولا تضييع في إبقاء الانثى إلى البلوغ عند أمهاتنا يرد أن  
 يقال إن مدة البلوغ مجهولة ولعل الجاهل لا يفتقر لأن العالب البلوغ في خمسة عشر (قوله لأنه حق الولد)  
 لأن إبقائه عند زوجها لا يجني مضر بالولد ولذا سقط حقها في الحضنة ومثله ما في الحامية لو خالعهما على أن  
 يكون الولد عند سنين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لأن كون الولد الصغير عند الأم حق الولد لا يعمل  
 بأبائهما (قوله وينظر إلى مثل أمسا كه) أي أجزم مثل أمسا كه كما عبر في الخلاصة (قوله طلقت) أي  
 بالطلاق لا بلفظ الخلع كما ينفى ومن أيضا (قوله في الأصح) وقيل لا تطلق لأنه معاق بالزوم المال وقد عدم وجه  
 الإصح أنه معاق بقول الأب وقد ورد برأية (قوله كالقابلة هي) أشار بالكاف إلى أمه أمه لا ألقابية  
 ما فهم قال في الفتح هذا أي ما ذكر من الخلاف إذا قيل الأب فان قبلت وهي ماقلة تعقل أن النكاح يوجب  
 الخلع ما لم يزوج الطلاق بالطلاق ولا يلزمها المال أه قالت ويصح كسبها أنه نكحها فاعلم أن النكاح يوجب

ولو تزوجها أوهر بنت أو  
 ماتت أو مات الولد رجع  
 ببقية نفقة الولد والعدة  
 إلا إذا شرطت برأيتها أو لها  
 مهر البتة بكسوة الصبي إلا إذا  
 اختلعت عليها أيضا ولو فطما  
 فيصح كالطهر ولو خالعهما على  
 نفقة ولده شهرا مثلا وهي  
 معسرة وطالبته بالنفقة يجبر  
 عليها وعلمه الاعتماد فتح  
 وفيه لو اختلعت على أن  
 تمسكه إلى البلوغ صح في  
 الانثى لا الغلام ولو تزوجت  
 فلزوج أخذ الولد وان  
 اتفقا على تركه لأنه حق  
 الولد وينظر إلى مثل أمسا كه  
 لثالث المدة ويرجع به عليها  
 (نكاح الأب صغيرته بماله  
 أو مهرها طاعت) في الأصح  
 كالأول طاعت هي وهي عمرة

٣ (قوله وانظر ما فائدة  
 التعميم الخ) لعل فائدته  
 دفع توهم الفرق بينهم بأن  
 نفقة الرضيع إنما هي  
 أرضاعه فتصح المطالبة  
 بكسوته بخلاف الفطام فإن  
 نفقته أشبه وشره وكسوته  
 فاستأجر إلى دفع هذا الوهم  
 بالتعميم أه

مطالب في الخلع الصغيرة  
 في الخلع الصغيرة



الدخول أي ولو لم يولد له بالاولى لاسم اذا طالت قبل الدخول لم يرد نصف المهر فادام يارمها وشرى ماله لم يارمها بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصبيح لقصص بيان خاتمتها ولم يدكر العوض مدهم الا بغير أحد من ماله من المال الواجب بالسكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح رواية كل من ماله من صاحبه اه وفي معنى المختار والمباراة كان الطلع يسقطان كل حق لكل من جاء على الاثر مما يتعاق بالسكاح حتى لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرشح عليها شيء ولو لم ينفذ شيئا لا ترشح عليه شيء اه ومثله في من الملتقى وفي شرح درر البحار وشرح الجمع ان لم ينفذ شيئا يرش كل من ماله من الاثر فقبضت المهر أم لا دخل في أم لا اه قلت وما علم أن ما مر من الفتاوى قول آخر غير المصنف في الشروح والمتون وطهر من سدا خطل كلام المصنف من وجهين أحدهما ماله مشى على خلاف الصحيح والثاني أنه لو هم أن نزل المجلد مع أنه لم ينفذ به أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع المهر نصفه) أي مرض الموت ادلوا برئت منه كالمزوح كل البطلان اراضها كما لو وهبته شيئا ثم برئت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لانه بجرع) لما قرر رأب المصنف عير متقوم عند الخروج فسادا من بدل الطلع بجرع لا يصح لو ارش ويغفل للاجتماع من الثالث لكنه يعطى الاقل وهو المهر المأواه كالمسرى طلاقه لها في مرضه (قوله الاقل الخ) بيان لو كان ارثه من صاحبين وبدل الطلع سنين والثالث مائة فقد خرج الارث والبطلان من الثالث فلها الاقل وهو سنين وان كان الثالث أر بعين فلها الاقل منه ومن الارث وهو أر بعين والخاص سل أنه الاقل من ميراثه ومن بدل الطلع ومن الثالث ولو غير ذلك لاجتماع العوضين لكان أنصروا وطهر (قوله فله الميراث ان خرج من الثالث) أفادنا لا يعطى الى الارث هذه العدة معونة بعد العدة أو قبل الدخول لم يولد له الميراث في غير ما الى البدل والثالث فيعطى الاقل مكرر أفاد في الترتيب ما قبل الدخول والخاص على المهر يسقط نصفه بطلاقها والنصف الآخر وهو نصف الميراث ولو لم يكن لها مال نسبه يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله ونسبها في الفصولي) أي في أحكام المهر أي أو اسو الكتاب ودكر عبارته نسبا في البحر عند قول السكندر ولها المال (قوله طهرها عن التبرع) أي ولو بالادب كهيته انحر وهذا له لتأخره الى ما بعد العتق (قوله ولو لم ينفذ المال للحال) لانه كالك الجرح بالمولد فيلزم في ماله كسائر الديون بغير (قوله فتبايع الامة) أي الا أن يدين المولى كسائر الديون بجامع الفصولي مكرر (مكرر) الامة يعاقب بطرق التسمية العادلة اذا دخلت من زوجها فانها لا تزاد بدل الطلع بعد الموضع كالتواضع في السطال تكفي للضرورة وفي جامع الفصولي ولو طلق الصبيحة مال يصير زوجا في الامة يصير بائنا اذا الطلاق عال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي المدة يقع بالمال ولو عاقله (قوله على رخصتها) أي جعل السيد للزوج رقة بتبادل الطلع ط (قوله مع الطلع بخانا) طاهره أنه لا يسقط المهر والمأهر سنة وطه البطلان التسمية وهو كالتسمية الجرح والسكندر ط (قوله السيد) أي سيد الزوج غير المكاتب (قوله ولا يبطال السكاح) لان المأهر مما هو كالمزوح لليسيد وأما المكاتب فانه يشبهه فيماحق المأهر حتى المالك لا يمنع بقاء السكاح ولا يفسد بغير من الجامع ومن في المخرج من أن المالك يقع لسيد المكاتب وهو مضمون طلاق منه يمكن تأويله بان ليسيد فيها حقا بحيث لو بغير المكاتب صار لسيد (قوله فكيف في تسمية الماله) أي وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلاق كونه معاوضة لا مطلقا لما مر أول الباب أنه عين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فادانها جهة المعاوضة بقيت الجهة الاخرى والى هذا أشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاق بائن لانه بطل البدل وبقي لفظ الطلع وهو طلاق بائن اه (قوله طاعت ثلاثة آلاف) أي طاعت ثلاثة آلاف طاعت في البحر عن المصنف عند قول السكندر ولزمه المال وقال لانه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعاقب بقبولها في الطلع فوق الثلاث عند قبولها جلة بثلاثة آلاف اه قلت وهذا اذا كان عال واللام يمكن معاوضة فلا يتوقف على القبول فتقع الاولى ويلزم ما بعده لان البائن لا يلحق البائن ولذا قال في جامع الفصولي ان قال لها قد جلت وكرد ثلاثة آلاف اذ ابدى الطلاق فهي واحدة بائن ولو قال قد جلتك على

مطلب في طلع المهر نصفه

(خلع المهر نصفه) بغير مهر  
(الثالث) لانه بجرع وله الاثر  
من ارثه وبدل الطلع  
خرج من الثالث والاقل  
من ارثه والثالث ان مات  
في العدة ولو بعدها أو قبل  
الدخول فله البدل ان خرج  
من الثالث ونسبها  
العوض ليس (اختلاف  
المكانة لزمها المال ومن  
العنق ولو باذن المولى  
طهرها عن التبرع) والا  
أم الولدان بادن المهر  
لزمها المال للمال) فتبا  
الا وتسمى أم الولد والمند  
ولو ملا أدت من العدة  
(خلع الامة) ولاها  
وقتها ان زوجها حيا  
اطلع بجانبا وان زوج  
(مكاتب أو عبدا أو مد  
هم وصارت أمه للسيد)  
يبطل السكاح أما الجرح  
ملكها البطل السكاح به  
الطالع وكان في تسمية  
ابطاله اختيار مكرر (مكرر)  
قال خالعتك على ألف  
ثلاثا فقلت طلقك بثلاث  
آلاف لتعاقب بقبولها  
المسقى أنت طالق أريد



بأنه السكينة يبرأ في الظاهر أما عند الله تعالى ولا كافي البعور واثبتهم في جامع الفصولين بان فيه تعاليم الكذب  
وشبهه في ذمة الروح وأجاب المقدسي بأنه عند اصرار الزوج من عدم إمكان الخلاص الا بذلك لا يصح (قوله  
أن يجعل) أي الزوج وفي نسخة ان يجعل أي هو والاب وقوله ثم يجعل به أي بالمهر والروح فاعل يجعل وقوله  
عليه أي على الاجنبي وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية مفعول يجعل وقوله قبض ذلك أي  
قبض المهر من الزوج والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الاب ان كان والانصاف القاصي وصيا وصورتها  
أنه اذا كان المهر ألقا فلا يتخلع الروح مع أجنبي على أجنبي من ماله ثم يجعل الزوج الاب أو الوصي بالمهر على  
الاجنبي بشرط القبول وان يكون الاجنبي أهلاً من الزوج حينئذ يبرأ الزوج عن المهر ويصير في ذمة ذلك  
الاجنبي لكن في ذلك ضرورة ولا جنى فالدأ قبل ثم يبرأ الاب أو يقر بقبضه من المهر لكن في الظاهر اقرار الاب  
ابتداء بدو هذا التكليف كما قدمناه آنفاً وفي بعض النسخ ثم يجعل به الروح على من له ولاية قبض ذلك منه  
وهذه حجة أخرى ذكرها في البحر عن البرازية وعلمها فاعل يجعل صير يعود على الاجنبي والروح مفعوله  
والضمير في به يعود على بدل الخلع أي يجعل الاجنبي الزوج بالاف بدل الخلع على من له ولاية قبض أي على  
الاب أو الوصي فيبرأ الاجنبي من البدل ويصير في ذمة الاب وقوله في البرازية يبرأ الزوج منه غير ظاهر  
بأنه يمكن نفي عن هذه الحيلة الثانية التبرام الاب البدل ابتداء بدو هذا التكليف تأمل (قوله أي الروح  
الصحيحة) تفسير للمهر المستتر والمبارز والمراد بالصحة المضمون ابواق قول الفتح أي لو شرط الروح الاحكام  
عليها توقف على قبولها الخ وفي البرازية الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فاعلم بالقبول كان البدل مرسلاً  
أو مطلقاً ومضافاً الى المرأة أو الاجنبي اضافة ذلك أو ضمان اه أمثلة ذلك ان جعلني على هذا العبد أو على  
عبد أو على عبيدي هداً أو على عبد دلال (قوله مطلق) لوجود الشرط وهو قبولها أو اليدونة بالخلع تعبد  
القبول دون لزوم المال كما دأست حر او نحوه فتح (قوله وان قبض الاب) لان قبولها شرط وهو لا يتقبل  
الزيادة فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه نعم محض اذا تضمن من هدهدته بالمال فتح (قوله وأجارت)  
أي أجارت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو المعلوم من الفتح فادهم (قوله قال الروح حاله تلك) قيد  
به بعبارة المفاعلة لانه لو قال ضلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كافي البعور تقدم أول الباب وهذه المسئلة  
في الزوجة البالغة (قوله ومري عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية انه في هذه الصورة يبرأ كل  
واحد منهما عن صاحبه في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فعليها  
رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفاً فذكر الخلع اه وهكذا في الفتح قال في البحر وظاهر أول  
المرارة ان المهر اذا كان مضمناً فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع عنه مخرج في الثانية فيبذل يبرأ  
كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهر لي أن محل البراءة ما اذا خالها بعد دفع المهر فانها تبرأ عن المهر ولو يبرأ  
هو عن المؤجل ولد الخال في الحبط الصحيح انه يسقط المهر ما قضت المرأة وهو لها وما بقي في ذمة من يسقط اه قلت  
ويؤيده انه في الثانية لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال يبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه فاب لم يكن لها  
عليه مهر لم يبرأ من المهر الا اذا كان المهر المسمى بالشهد وان الفضل اه وحاصله ان الزوج يبرأ عما لها من  
ذمة من المهر كلاً أو بعضاً وأما هي فلا يبرأ الا من البعض ولو قبضت السكك لزمها ودهم هذا المهر ما في قول  
المصنف والاردت ما ساق اليها من المهر فانه لوهم انه لا يبرأ من المؤجل اذا قبضت كل المهر وكان حقه ان  
يقول والاردت المهر الا أن يتجرب بانهم اذا قبضت السكك صار كل واحد منهما متاملاً ثم اعلم ان هذا الكلام مخالف لما في  
الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمباراة كل حق الخ من ان البدل ان كان مسكوكاً عنه فليس من ثلاث روايات  
أصحها رواية كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به أحدهما الا بشرط قبل القبول أو بعده مقبوضاً ولا حتى  
لا يرجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضاً ولا يرجع الزوج عليه ان كان مقبوضاً كانه والخلع قبل القبول لان  
المال مذكور عرفاً فذكر الخلع ومثله في الزيادة من الزوجانية والمقدسي والشريفة لا يبرأ وقوله والخلع قبل

ان يجعل بدل الخلع على  
أجنبي بقدر المهر ثم يجعل به  
الزوج عليه من له ولاية  
قبض ذلك منه برأية (وان  
شرطه) أي الزوج الصفيان  
(عليها) أي الصفيان  
قبضت وهي من أهله) باب  
تعقل أن المكاح جالب  
والخلع سالب (طلقت بلا  
شئ) لعدم أهلية الغرامة  
وان لم تقبل أول تعقل لم  
تطلق وان قبض الاب في  
الاصح زياهي ولو بلغت  
وأجارت جاز فتح (قال)  
الزوج (خالعتك فماتت)  
المرأة ولم يكرامالا (طلقت)  
لوجود الإيجاب والقبول  
(وغير عن) المهر (المؤجل  
لو) كان (عليه والا) يكن  
عليه من المؤجل شئ (ردت)  
عليه (ما ساق اليها من المهر  
المؤجل) لما امر أنه معاوضة  
فغيره بقدر الامكان



\* قالوا أنت تعلم ما فعلنا  
 وما علمت ما فعلنا \* وقالوا  
 \* ولا رواه لقولنا أنت  
 من المهسر نشرط العاطل  
 الرحيبي وما لم نهار جعينا  
 لكن في الزادات أنت  
 طالق اليوم جعينا وتعدنا  
 أحمي وجعينا بألف فالبدله  
 له ما هو به ما يا ثمة ان لكن  
 يقع على العرش شي أن لم يعد له  
 ما له

\* قالوا أنت تعلم ما فعلنا  
 وما علمت ما فعلنا \* وقالوا  
 \* ولا رواه لقولنا أنت  
 من المهسر نشرط العاطل  
 الرحيبي وما لم نهار جعينا  
 لكن في الزادات أنت  
 طالق اليوم جعينا وتعدنا  
 أحمي وجعينا بألف فالبدله  
 له ما هو به ما يا ثمة ان لكن  
 يقع على العرش شي أن لم يعد له  
 ما له

ماله على من المهر قاله ثلاثة طلقت ثلاثا لانه لم يقع الا بقوله او كذا لوقالت شحاتت باسمي منسك بالالف  
فانته ثلاثا فقال رضى او أسخرت كانت ثلاثا ثلاثة آلاف وهذا اختلاف ما في فتاوى العسيرة وما في العدة هو  
الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه يقع واحدة بالمسمى ويطلق الاول بالاني والثاني بالثالث كافي المعاضات  
اه ولعل وجهه انه لما كان يمينان من جانبه صار معا على قبوله اذا ابتعدت اختلاف ما اذا ابتدت هي فانه من  
جانبها معاوضة فلا يصير تعاقبا على قبوله فاذا قبل يكون قولا للعدة الثالث ويا هو الثاني والاول بالثاني هذا  
ما ظهر وفي ما مع المصوي ايضا قال طلقته على ألف طلقته على ثلاثة آلاف فقلت وهو على المالكين  
جميعا ومثله العتق على مال بخلاف البيع فانه يقع على آخر الاثنين اذ الرجوع في البيع قبل قبوله يصح  
بخطاب عتق وطلاق اه والظاهر أن الواجب ان تبتدأ هي بذلك فقبل تقع طلقة واحدة بالمال الاخير فقط لانه  
يصح رجوعها لرجوعه كغيره كغير اول الباب فانه على ما قلنا من أنه يمين من جانبه معاوضة من جانبها (قوله طلقت  
ثلاثا الخ) أي باللف ففهم من الخلاصة عن أبي يوسف لوقالت طلقته أو بعاب ألف فطلقها ثلاثا هي بالالف  
ولو طلقها واحدة بثلاث الالف اه أي لانها اذا ابتدت كانت معاوضة لا تعاقبا بخلاف ما اذا ابتدت كما قلنا  
(قوله قلت فطلب الفرق الخ) وكذا يطلب الفرق بين على أن تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبي  
على أن تعطيني كذا حيث توقف على القبول مثل على دخولك الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر  
لم يبد فرقا ونقل كلامه في النهر وسكت عليه ونقل في الدر المنثور عن شرح الباب الفرق بين المصدر الصريح  
والمؤول صحة سجل الثاني على الجنة دون الاول أي فيه صريح بما أن يقوم واما أن يقع بعد خلاف زيد اما قيام  
واما دعوى ولكن لم يظهر الفرق فيما نحن فيه كما قاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد له من مقدمات اسدها  
ما قاله السبكي في التعليقات الفرق بين المصدر الصريح والمؤول مع اشتراكهما في الدلالة على الحديث ان  
موضوع الصريح الحديث وهو أمر تصوري والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ما مضى واما حالا واما مستقبلا  
ان كان اثباتا وعدم الحصول في ذلك ان كان مضيا وهو أمر تصديقي ولهذا يستد أن والفعل مصدر المفعول  
لما بينهما من النسبة اه ونقله السيوطي في الاشباه والنظائر ونقل أيضا أن المصدر الصريح غير مؤقت  
بخلاف المؤول فالصريح دال على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة فهو علم بخلاف المؤول وأيضا المؤول اسم  
تقدمي غير ملغوظ به وانما الملغوظ به حرف وفعل وله شبه بالضمير ولذلك لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال  
يحمي ضربك الشديد بحكم الالف أن تضرب الشديدا ثانيا ما قدمناه عن المحقق أبي الهمام ان على تسهيل  
حقيقة الاستعلامات اتصال بالاحسام وفي غيرهما المعنى الزم والصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة  
الشريعة أو العرفية وتخرج المعاوضة عند ذكر العوض لان الأصل كافي الخبر يرثها أن الطلاق يتحقق  
بالزمان دون المكان ونحوه اذ علمت ذلك فيقول اذا قال لها على ان تعطيني كذا فهو تعليق على فعل مستقبل  
صالح للمعاوضة فيشترط قبولها بالزمن المسال فصار كانه طلقه على القبول اذ به يحصل فموضع الطلاق  
معرض فعلق بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على أن تدخل فانه صالح للشرط المحض لعدم ما فيه مست  
المعاوضة فتعين تعلقه بالدخول بلا توقف على قبوله الا غرامه فلقها واما على دخولك الدار فليس فيه فعل  
يصلح جعله شرطا بل هو أمر تصوري لا يصلح جعله شرطا لا بد كقول مع يذل على الحصول في أحد الأزمنة  
الثلاثة ليس فيه خبر ان دخلت أو بتقدير الوقت كافي أنت طالق في دخولك الدار بشرطه في المقارنة اذ  
الطلاق لا يكون مقارنا في الدخول بل في زمانه ولا يحسن من هذا تقرير الوقت لعدم ما يقتضيه لان جعل على  
المعاوضة يعني عنه بدون تسكف فان العاقل قد يكون له فريض في جعل الدخول من الاعراض الطلاق  
هذا غاية ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم (قوله القول لها) لانها تكرار الزيادة على ألف طلقته  
قال في البحر مع غيرها فان أقاما البينة فالبينة الزوج اه (قوله صحيح الخ) لانه لا يثبت بالشهر ما لم يثبت  
سكنا (قوله طلق على الشرط) أي ثلاثا كونه المهر للولد والابن بل يكون الزوج كافي الزمان به وبغيره

مطالب في الفرق بين على  
أن تدخل وعلى دخولك  
وعلى أن تعطيني

مطالب في الفرق بين المصدر  
الصريح والمؤول

طلقت ثلاثا وان فبات  
الثلاث لم تعلق لتعلقه  
بقوله ايا باراء الاربع  
\* أنت طالق على دخولك  
الدار توقف على القبول  
وعلى أن تدخل الدار توقف  
على الدخول قلت فطلب  
الفرق فان أن والفعل معنى  
المصدر وتقرير قال طلقته  
واحدة بالالف وقالت لهما  
سأنتك الثلاث ذلك لانها  
قالت لهما طلقها على أن  
تدخرا الدار أو لا بدني  
أو على أن يثبت الولد  
صحيح الخ لم يطل الشرط



وشربا (تشبيهه بالمسلم) فلا

طهارته عندنا (زوجه)

ولو كذا بغيره أو صغيرة

أو صغيرة (أو) تشبهه

ما يعبر به من أمثاله

أو تشبهه (خبر شائع

منها محرم عليه تأييدا)

بوصف لا يمكن رواله فخرج

تشبيهه بأحد أمثاله أو

عطائه ثلاثا وكذا المحسوب

بطوار اسلامها وقوله محرم

صحة لشخص المتناول لا كمن

والاثنى فلو شربها بغير

أبيه أو قريبه كان مطاهرا

قاله المصنف تبعا للحن

ورد في النهر على الدائع

من شرائط الطهارة كونه

المطاهر من جنس النساء

حتى لو شربها بغير أبيه أو

أبيه لم يصح لانه لا يمسح

بالشرع والشرع ورد في

النساء نعم رد ما في الامانة

أنه على كالم والحن

والحن والعبية والامانة

والرأب والربا والرشوة وال

المسلم ان يوي طلاقا أو

طهارا فكل يوي على النهر

كانت على كافي

طاهر ما ع في الاجتهاد

الممنوع وهو استعارة لطيفة فكانت كالركوب لكاح حرام على (قوله وشربا تشبيهه بالمسلم الخ) شمل  
التشبيه الصريح والصفي كولو كانت امرأة رجل طاهر منها زوجه فقال أنت على مثل ذلك ولادة يوي ذلك  
وكذا لو طاهر من امرأته فقال لا حرمي أشركت في طهارتها أو أنت على مثل هذه بانها لا يكون طاهر ولو  
بعده وثم أو بعد التكفير لتضمه أنت على كطهر أي وشمل المعلق ولو عشيته أو الوقت بيوم أو شهره - لا كما  
سيأتي نحر واحتراما من نحو أنت أي لا تشبهه فانه باطل وان يوي كسيأتي وأراد بالمسلم العاقل ولو كان  
المانع فلا يصح طهاره الجوب والهي والمعتوه والمدهوش والمبرم والمهي عليه والمائم ويصح من السكران  
والسكره والمطعم والآخرين بشارته المهمة ولو كان الساطق المستمعة أو بشرط الحياض كافي المدافع فخرج  
ولو طاهر ثم ارتد بقى طهاره عمده لا يمسح (قوله ولا طهارته) لانه ليس من أهل الكفارة ويصح  
عند المصنف ط (قوله زوجه) شمل الامتعة وخرجت من كونه الاجنبية الا اذا أضاعه الى سبب الملك كسيأتي  
والمانع لو اضاعه أو ثلاث قال في البحر حتى لو علم الطاهر بشرط ثم بانها ثم وجد الشرط في العدة لا يصير  
مطاهرا لانه وقت وجود الشرط في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة لان فاندته بقية العدة (قوله  
ولو كافي) الاول ولو كافر لم يشمل الجوسية في البحر من المحبط أسلم روح الجوسية فطاهر من ساقط عرص  
الاسلام ما يمسح سكونه من أهل الكفارة ودخل فيه الزنا والمخول وغيرها كافي النهر (قوله من  
أصنافها) كالرأس والرقبة (قوله أو تشبيهه بمرشحات) كصفك وتغويه والاصوب أبي يوي أو تشبيهه بجزأ  
شائعا بالاضافة الى صير الفاعل واصب جزأ شائعا لانه في كلام المصنف معطوف على زوجه تشبيهه بالاصوب على  
المفعولية (قوله محرم عليه) أي يعصو يحرم النظر اليه من أعضاء محرمه عليه تشبيها أو مصرية أو مصاعا كما  
في البحر أو جعلها كافي على كافي فانه تشبيهه بالطاهر وزيادة كافي لانه كافي لا بد من الآية كما  
سبب أي وعلم أنه لا بد في التشبيه من كون المحرم النظر اليه والاصوب وان كان يعبر به عن الكل  
كرأس أي أو وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكتفي ذكر الجزء الذي يعبر به عن الكل من ان لم يحرم  
المنظر اليه كراسه فانه وحرم المحرمه عليه ووجه الاخرى وأنت في الفتح ولا فرق بين كون ذلك  
العصا والطاهر أو غيره مما لا يعمل الطاهر اليه وانما يخص باسم الطاهر وتعليل الطاهر لانه كان الاصل في استعارة  
وقيد في النهاية التحريم بكونه متفقا عليه انما زاعن أم المزي بها وبتناولها من ماله يمكن مطاهرا وعزاه  
الى شرح الطحاوي لكن هذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون مطاهرا قبل وهو قول الامام قال القاسمي  
طاهر الدين وهو الصحيح لكونه من جملة ما لا يعمل الطاهر اليه وانما يخص باسم الطاهر وتعليل الطاهر لانه كان الاصل في استعارة  
يجل كافيها وعدة لا على كون المحرمه بجملة ما لا يعمل الطاهر اليه وانما يخص باسم الطاهر وتعليل الطاهر لانه كان الاصل في استعارة  
تسويح الاجتهاد لوحد الاجماع أو البصير المحقق للمأويل بلا معارضة نص آخر في نظر المتروك وان  
كانت المعارضة ثابتة في الواقع ولها اختلاف في كون المحل يسوع فيه الاحتياط وفي هذا حكم الحاكم  
بجلده اه (قوله بوصف) الما لاسية التحريم أو التأيد (قوله لا يمكن زواله) كلامية والاحتياطية ولو رصاعا  
والمصاهرة (قوله لحوار اسلامها) أي وصيرورتها كتابية كافي التحريم فانه بالظن ان بقائه وصف  
الجوسية غير مؤبد اذا انقطع ط (قوله ورده في النهر) في الدائع الخ أقول ومثله ما في الحاشية التشبيه  
بالرجل أي رجل كان لا يكون طاهرا وتغويه في التاتر خانية من التسيب وكذا في الطهارة ثم رأيت أيضا  
مما يحذف كافي الحاكم وهذا يمارض ما يجتمع في المحيط بالظن ينبغي أن يكون طاهرا قال في النهر وبه اندفع  
ما في البحر حيث جزم بما في المحيط ولم ينقله بحثا (قوله نعم رد ما في الحاشية الخ) كذا في النهر وهو مردود فوات  
الذي في الحاشية بخلاف هذا ونصه ولو قال لانه أنت على كافيته والدم والحكم الحزير انما كانت الروايات  
فيما يوصف أنه ان لم ييوشبها لا يكون إلا بغيره أو نوي الحاشية فاعلم أن لفظة لاسية من نسخة صاحب النهر وانه تأيد  
بأنه في التاتر خانية وهو الشرح لاسية من نسخة صاحب النهر وانه تأيد

يعني ان في اليوم الاول يقع طلاقه بائنة تحريمه مائة وفي غدت تقع أخرى تحريمه مائة ان عقد عاينها قبل تحريمه  
 العدول او وقعت أخرى غير شئ اهـ (قوله وفي الظاهرية الخ) لم أجده فيها ونقلت في البحر عن الولوالجية بالخط  
 فأمره بذلك فطابق نفسه متى شئت ومثله في جامع الفصولين بالخط انما لم يوافق وقد أسقطه الشارع ولا بد منه  
 اقوله بعده ويقع الرجعي ادلوله يد كرا الصريح تفسير الما قبله اسكان الواقع الباش لان المهر يصح بالامر بالبد  
 من السكيات ويقع به الباش وان قالت طلاقه في نفسها لان العبرة بلفظها وليس الروح لا لا يشاع المرأة كما سرفي  
 محلها فاذا أتى به بعد الصريح اعتبر بكلمتها في الأخيرة أمره بذلك في تطليقه فهو رجعي اهـ ولذا قال  
 في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة ابراه الصعيرة ويقع الرجعي لانه كالقائل لها بعد وجود الشرط أنت طالق  
 على كذا وحكمه ماد كرا اهـ ومثله في جامع الفصولين (قوله أو كداما) المن رطلان والارز بهنق الهزمة  
 وتشديد الزاي معروف ط (قوله أو سحر من البيع) أي من السلم لانه هو الذي يشترط فيه ذلك ط (قوله  
 ذات ومفاده الخ) مخالف لما قدمه في قوله ويسقط الطلع والمبارأة الخ من قوله خالفته على عمدي وقف  
 على قبولها ولم يجب شئ وقدمنا هناك عن المجتبى ما يؤيده لكن ذكر في البحر هناك عن البرازية انما تمت  
 مع زوجها على مهرها ودفعة عند تماعلي أن الزوج بردها عشرين درهما صح ولزم الزوج عشرون دليلا  
 ماد كرا في الاصل حالت على دار على أن الزوج بردها على ألفا لا شفعة فيه وفيه دليل على أن الجواب بديل  
 الطلع عليه يصح وفي صلح القدوري ادعت عليه نكاحا وصالحها على مال بذله لها لم يحز وفي بعض النسخ حاز  
 والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق أنها اذا حالت على بديل يجوز زواجها بديل على الزوج أيضا  
 ويكون مقابلا بديل الطلع وكذا ادالم يذ كر بشفقة العدة في الطلع يكون تقدير المفقة العدة اما اذا حالت على  
 نفقة العدة ولم تد كر وصا آخر ينبغي أن لا يجب بديل الطلع على الزوج اهـ مافي البحر عن البرازية وهذا  
 من المستحسن يمكن نهر والحاصل أنه لا وجب له لا يجب بديل الطلع على الزوج لان الطلع عقد معاوضة من جهتها  
 فتمت تلك نفسها بماتة فسد له ولذا كان الطلاق على مال مائما حتى لو أنما بقوله لم يفسد المال لعدم ما يقسمه  
 وجبته فادخلها على مال أو على مافي ذمتهم من المهر وشرط على نفسه لها ما لا يجعل ذلك استثناء من بديل  
 الطلع فان زاد عليه أو لم يكن بديل أصلا لا يجعل تقدير المفقة العدة الا اذا كانت المفقة مخالفا لغيره أو اذا  
 يجب الزائد والله سبحانه أعلم اسكن ذكر في البرازية في موضع آخر وثبته عليه في البحر أن المختار حواز  
 البديل عليه وطريقه بالحل على الاستثناء من المهر ان كان عليه مهر والا فهو استثناء من المفقة فان زاد عليها  
 يجعل كأنه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الطلع ثم خالف تعميم الطلع بقدر الامكان اهـ وقوله استثناء من  
 المفقة أي اذا حالها عليها والادو تشديدا لها كما سرفي جامع الفصولين لا حاجة الى هذا التطويل وتلحق  
 الزيادة بأصل العقد كافي البيع (قوله اختلعت بشرط الصلح) أي بشرط أن يكتب لها صك بذلك  
 والصلح الكتاب الذي يكتب في المعاملات والاقار بردها صكوكا كفلس وفلس وصكوكا كمنهم وسهام  
 مصباح (قوله لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لابد من كتابة الصلح ورد الاقشة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس  
 ح والله تعالى أعلم

\*(باب الطهارة)\*

ما سببه للنجاس ان كلامه ما يكون من النجاسة وظاهر او قدس الطلع لانه اكمل في باب التحريم اذ هو تحريم  
 يقطع النكاح وهذا مع بقائه فصح (قوله هو اعادة الخ) هذا أحمد مع ما يذهب في الغسلة لان طاهر مطلقا من الظهور  
 يقال طاهرته اذا قايأت ظهره انظروا حقيقة وادعاء طهارة لابل المعايضة بقضية هذه المقابلة واذا نصرت لانه  
 يقال قوي طهره اذا نصرت وعصاه في الفتح وفيه انما عدي عن مع انه منتهى بقضية الغسلة معني التبييد لانه  
 كان طلاقا وهو مذهب اهـ وفي البحر عن المتسلسل وانما بعض يذكرا الظهور لانه من الذاتية مخرج الر كوي  
 واذا رآه كوي بوقت الغسلة ان كوي الام مبيته او من ركوب الاساية ثم يشهد كوي المزوجة فيكون كوي الام

مطالب في الجواب بديل الطلع على الروح

وفي الظاهرية قال الصعيرة  
 ان غيب عمل أربعة أشهر  
 فأمره بذلك بعد أن  
 تبرئ من المهر وهو جد  
 الشرط وأمراته وطلقت  
 نفسها لا يسقط المهر ويقع  
 الرجعي \* وفي البرازية  
 اختلعت مهرها على ان  
 يعطيها عشرين درهما أو  
 كذا مما من الارض ص ولا  
 يشترط بيان مكان الاغلاء  
 لان الطلع أو سحر من البيع  
 قلت ومفاده صحة الجواب بديل  
 الطلع عليه فاحفظ وفي  
 القلبية اختلعت بشرط  
 الصلح أو بشرط ان يردا إليها  
 أقسمتها فقبيل لم تحرم  
 ويشترط كتابة الصلح ورد  
 الاقشة في المجلس والله أعلم  
 \*(باب الطهارة)\*

هو لغسلة مصباح ظاهر من امر أنه اذا قال لها أنت طاهرة



حكم الطهارة وكذا العا  
(فان وطئ قبلة) و  
(استهضر وكفر بالظن  
وقط) وقيل عليه أحر  
لاوطه (ولا يعود) لوطه  
نابيا (قباهما) قبل الكفا  
(وعوده) المذكور في الآ  
(عمره) عرماه وكذا  
عزم ثم بدله أن لا يطأ  
لا ككفارة عليه (هـ)  
استباحته (وطئها) أ  
يرجعون عما قالوا في ر  
الوطه قال الفسراء الم  
الرجوع واللام يعني  
(ولفسراء) أن تماله  
بالوطه) اتعاقب حتى  
(وعليه) أ ب ثم ع  
الاستماع حتى يكفر  
القاضي الراميه) بالآ  
دفعاً للصبر عن الاستماع  
صرب إلى أن يكفر أو ي  
فان قال كفرت بسوق  
يعرف بالكذب ولو قيل  
بوقت سقطت عليه وتعا  
بشبهة الله تعالى بخلاف  
مبينة وسال (وأن  
٣ مطالب بالآيات شجر  
الله سبحانه

على الجواز خلافاً لما في البحر (قوله ولا يحرم النظر) أي إلى ظهرها وبطنها وأولاً إلى الشعر والصدر بحر  
أي ولو شهوة بخلاف النظر إلى الفرج شهوة ككفر (قوله للشبهة) أفاد أن التقيل لا يحرم إلا إذا كان  
عن شهوة وينبغي تقييده بأن لا يكون على الفرج لانه على الفرج لا يحرم (قوله حتى  
يكفر) غاية لقوله يحرم وهذا الم يكن مؤقتاً له وقتاً سقط بعض الوقت كما أتى (قوله وان عادت اليه الخ)  
قال في الفهرأفادنا غاية أي بقوله حتى يكفر أنه لو طأها ثلاثاً ثم عادت اليه تعود بالطهارة وكذا لو كانت أمة  
فاشترها وان طأها العقد أو كانت حرة فلهفت مرتدة دار الحرب وسببت ثم اشترها لا تحل له ما لم يكفر (قوله  
وكذا اللعان) أي تنقي حرمة مؤبدة ولو عادت اليه بعد روح آخر حتى تصدقه أو يكذب بنفسه أو غيرهما أو  
أحد هما من أهلية اللعان كما سيأتي تقرير ولا يحكي أن كونه أمة أو مرتدة يخرج لها عن أهلية اللعان ولا  
يصح تصوير المسئلة لهم أي أفادهم (قوله تاب واستهضر) قال في البحر الاستهضار مقول في الموطأ من قول  
مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي حرمه الوطء قبل الكفارة اهـ وأفاد أنه لم يثبت به حديث كما  
في المعنى لكن نقل روح أمدى عن العلامة فاسم أنه ذكره في الأصل فقال باب الطهارة ما من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أب رجلاً طاهر من أمر أنه فوقع عامراً قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
فأمره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر ٣ وبلاغات محمد مسندة وقد أسنده في كتاب الصوم (قوله  
وقيل عليه أخرى للوطه) طاهره أن القائل به من أهل المذهب وليس كذلك لما في المعنى فلا يجب كفارتان  
كما نقل عن عمرو بن العاص وقبيصة وسعيد بن جبيرة والرهري وقتادة ولا ثلاث كما رأت كما هو عن الحسن  
البصري والنجي (قوله ولا يعود الخ) فان عادت واستغفر أيضاً القسام الحرمة قبل التكفير (قوله عرما  
مؤكداً) أي مستتراً دليل ما ندره ط (قوله لا كفارة عليه) لعدم الحرم المؤكداً لانها أوجبت عليه في نفس  
الحرم ثم سقطت كما قال بعضهم لانها بعد سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد بحر عن البدائع لكن فيه في  
الباب الآتي ولو عزم ثم أتاه فطعت اهـ ويمكن الجواب بأنه عبر به عن عدم الوجوب مسامحة (قوله  
على استباحة وطئها) قدر استباحة لقوله في البحر ومراد المشايخ من قوله سم الحرم على وطئها الحرم على  
استباحة وطئها لا الحرم على نفس الوطء لانهم قالوا المراد في الآية ثم يعودون لمقتضى ما قالوا وروعه وهو إما  
يكون باستباحة نفسها بعد طهرها بما لا يكون له من العزم لا نفس وطئها (قوله أي يرجعون الخ) تفسير لقوله  
يعودون والمناسبت التعبير بأواله عاطفة يدل أي التفسير بآية لا تفسير العود بالحرم على استباحة الوطء معنى  
على أن الآية على تقدير مضاي أي يعودون لصد أولئك من ما قالوا ككفر وهذا تفسير آخر مذهب على ما نقله  
عن الفراء ناهل (قوله وعلى القاضي الراميه) اعترض بأنه لا فائدة للإجماع على التكفير إلا الوطء هو الوطء  
لا يقص به عليه الاصره واحده في العود في القسم وله - إذا لو لم يرد عليه ما وطئها مرة لا يؤجل قال  
النجوي وفرض المسئلة فيما إذا لم يطأها قبل الطهارة أبداً بعد وقيد يقال فائدة للإجماع على التكفير رفع المعصية  
اهـ أي أن الطهارة معصية سامة له على الامتناع من حرمها الواجب عليه ديانة فيما أمر به بها التحمل له كما يأمر  
المولى من أمر أنه بقدر بانها في المدة أو يفرق بينهما فان لم يفرق بينهما كانت منه لدفع الضرر عنها (قوله بحسب  
أو صرب) أي يحبس أو لا فان أبي صر به كافي البحر (قوله ولو قيد بوقت الخ) ولو أراد فربانها داخل الوقت  
لا يجوز بلا كفارة بحر والظاهر أن الوقت إذا كان أربعة أشهر فأكثر أنه لا يكون إلا لعدم ركنه وهو  
استلاف أو التعليق بمشقة ط وهو ظاهر وفي لزاي في غير هذا المجل وقول من قال أن الطهارة يجب فاسد  
لان الظاهر من تكرار القول وزرر بعض المي تم صرف مشروع مساح اهـ ثم رأيت في كافي الحاكم ولا  
يبدل على المظاهر ايلاه وان لم يجامعها أربعة أشهر اهـ (قوله بخلاف مشبهة بلان) فانها لا تطأه بل ان  
شبهة بلان في المجلس كان طهارة كافي النهر ح (قوله وان قوي الخ) بيان لكليات الطهارة وأشار إلى أن









صريحه لا بد فيه من ذكر العضو بحر (قوله لانه كناية) أي من كفايات الظهار والطلاق قال في البحر وإذا  
نوى به الطلاق كان بائنا كلف الحرام وان نوى الإيلاء فهو إيلاء عند أبي يوسف وطهار عند محمد والصحيح  
أنه طهار عند الكل لانه تحريم مؤكداً بالتشبيه اهـ ونظر فيه في الفتح بأنه إما أن يجزئ في أنثى على حرام  
كأخي والطلاق في مجرد أنثى كأي اهـ أي بدون المظاهر حرام قلت وقد يحاب بأن الحرمة مرادة وإن  
لم تذكر صريحاً هذا وقال الحبر الرمي وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينفي أن يكون طهاراً وينفي أن لا يصح  
قضاء في إرادة البراءة كان في حال المشاحة وذ كر الطلاق اهـ (قوله أو حذف الكاف) بأن قال أنت أي  
ومن بعض الظان جعله من بابز يندس د درم متقى عن القهستاني قلت ويدل عليه ما ذكره عن الفتح من  
أنه لا بد من التصریح بالأداة (قوله لعا) لانه يحتمل في حق التشبيه فيسلم يتبين مراد خصوص لا يحكم بشئ  
فتح (قوله ويكره الخ) يحرم بالكراهة تبعاً للبحر والنهر والذي في الفتح وفي أنت أي لا يكون مظهراً أو بانحى  
أن يكون مكره وهما قد صدحوا بأن قوله لوجهه بأخيه مكره وهو فيه حديث رواه أبو داود أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لامرأته يا أخيه فمكره ذلك ونهى عنه وهو معى الهسى قوله من لفظ  
التشبيه ولو لا هذا الحديث لكان يمكن أن يقال هو طهار لأن التشبيه في أنت أي أقوى منه مع ذكر الأداة وللفظ  
يا أخيه استمارة بلا شك وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث إذا كونه ليس طهاراً حيث لم يبين فيه حكماً  
سوى الكراهة والهسى فسلم أنه لا بد في كونه طهاراً من التصريح بأداة التشبيه شرعاً ومثله أن يقول لها  
يا بنتي أو يا أختي ونحوه اهـ (قوله من طهار) لانه شبهها في الحرمة بأخيه وهو إذا شبهها بطهرها يكون  
مظاهراً فيكلاً أولى نهر (قوله أو طلاق) لان هذا اللفظ من الحكايات وهي أيقع الطلاق بالنية أو دلالة  
الحال على ما مر وقوله كأي تأكيده للحرمة ولم أر ما لو قامت دلالة على إرادة الطلاق بأن سألته إياه وقال  
لو بيت الطهار نهر قلت ينبغي أن لا يصح ذلك لان دلالة الحال قريبة ظاهرة تقدم على النية في باب الحكايات  
ولا يصح في نية الأدنى لان فيه تخفيفاً عليه بأمل هذا ولم يبين في هذه المسئلة ما إذا نوى الإيلاء أو مجرد  
التحريم وفي التاتر خاتبة عن المحيط وان نوى التحريم لا غير صحت نيته وفيها عن الحاتبة ان نوى الطلاق أو  
الظهار أو الإيلاء فهو على ما نوى قال الحبر الرمي وإذا قلنا بصحة نية التحريم يكون إيلاء عند أبي يوسف  
وطهاراً عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون طهاراً على قول الكل لانه تحريم مؤكداً بالتشبيه وانما ذكرنا  
ذلك لكثرة وقوعه في ديارنا اهـ قلت وفي كافي الحاكم وان أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو طهار اهـ  
(قوله ثبت الأدنى) اهدم از التمهات الكاح وان طال ط (قوله في الأصح) لانه تحريم مؤكداً بالتشبيه  
كما قال في الحاتبة وفي رواية عن أبي حنيفة يكون إيلاء والصحيح الأول (قوله لانه صريح) لان فيه  
التصريح بالظهار فكان مظاهراً سواء نوى الطلاق أو الإيلاء أو لم تكن له نية بحر وعند ههنا ما إذا نوى  
الطلاق أو الإيلاء فعلى ما نوى وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لم يصرح في إبطال الطهار وكذا  
إذا أراد به الهيم فيكون مولى أو مظاهراً تاتر خاتبة (قوله من أمته) أي لا يصح طهاره منها ابتداءً أما بقاء  
فيصح لما مر أنه لو طاهر من زوجته الأمة ثم اشتراها بقي الطهار لان حرمة الطهار إذا صادفت المحل لا تزول  
إلا بالكنهارة كافي النهر (قوله ثم أجازت) أي أجازت النكاح وانما بطل الطهار لانه صادق في التشبيه قبل  
الإجازة ولا يتوقف بالإرادة طهاره على الإجازة ونحوه في البحر (قوله كالإيلاء) فانه لو آلى منهن كان مولى  
منهن ولزمه كنهارة واحدة والفرق بينهما بأن الكنهارة في الظهار لرفع الحرمة وهي متعددة تبعدهن وفي  
الإيلاء لانه حرمة الأسم الكرم وهو ليس بعدد أفاده في البحر وغيره (قوله فان عجلت) صدق قضاء الخ  
أقول الذي في فتح القدير لو كرر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجلسين تنكراً والسكارة  
تعد مرة لا ان نوى عيادة الأول تأكيده فيصدق قضاءه في الأول كأي في المجلس لا المجلس اهـ ومثله في  
الظهار لا الإيلاء من المهر أيج وقال في البحر وفي بعض النكبات فرق بين المجلس والمجلس والمجلس الأول اهـ وفي

بأنثى على مثل أي) أو  
كأي وكذا لو حذف على  
خاتبة (بر أو طهاراً أو طلاقاً  
صحت نيته) ووقع ما نواه  
لانه كناية (والا) ينو شيئاً  
أو حذف الكاف (لعا)  
وتعني الأدنى أي البرية  
الكرامة ويكره قوله أنت  
أي ويا بنتي ويا أختي  
ونحوه (وبأنثى على حرام  
كأي صح ما نواه من طهاراً أو  
طلاقاً) وتصح إرادة الكرامة  
لزيادة لفظ التحريم وان لم  
ينو ثبت الأدنى وهو الظهار  
في الأصح (وبأنثى على)  
حرام (كقوله رأيي ثبت  
الظهار لا غير) لانه صريح  
(ولا طهار) صحيح (من  
أتمته ولا من سكها  
بلا أمرها ثم طاهر منها ثم  
أجازت) اهدم الزوجية  
(أنتن على كقوله رأيي طهار  
منهن) أجازت (وكفر لكل)  
وقال مالك وأحمد يكفيه  
كنهارة واحدة كالإيلاء  
(ظاهر من أمر أنه مراراً إلى  
مجلس أو مجلسين فعليه لكل  
ظهار كنهارة فان عسى  
التنكير أو التأكيد (فان  
في مجلس صدق) قضاء (والالا)  
على المهر





رقبة) لابد أن تكون الرقبة غير النافذة من الماشي الطهيرة والتأخر حامية أمة تحت بل طاهر من اسم اشتراها  
وأمة هاهنا طهارة قبل لم يجر عندهم ما خلاه إلا يوسف بجر وفيه من التأخر حامية ولا بد أن يكون المعنى  
صحيحا والألف ما من مريضه وهو لا يخرج من الثالث لا يجوز وأن أحاز الورثة ولو يرى جاز (قوله قبل الوطء)  
ليس قيدا للصحة بل الوجوب ونفي الحرمة وفي معنى الوطء دواعيه (قوله نية الكفارة) أي نية مقارنة لاعتناقه  
أو لشراء القريب كإتي (قوله ولو ورث أباه) تفرس على قوله أي اعتناقه فإنه يليه سد أنه لا بد من مسنعه  
والأثر حبري وصورة إرث الأب أبه الكفارة دورهم من الابن كماله ثم تموت عنه ولو قومي الكفارة حين موته  
لم يجره بخلاف ما لو نواها عنه شرأته أي كماله (قوله ولو صغير الخ) تعميم الرقبة لأن الرقبة كلفي الهداية  
عبارة عن الدان أي الشيء المرفوق المملوك من كل وجهه اه فشم جميع ما ذكره قوله من كل وجهه متعلق  
بالمرفوق لأن الكمال في الرق شرط دون الملك ولذا أحاز المكاتب الذي لم يؤد شيئا إلا المديونية ونحو الجنب  
وان ولدته لاق من ستة أشهر لأنه رقبة من وجهه جزء من الأم من وجهه حتى يعتق باعتناقه كلفي البحر عن  
الحبض ونحوه الكبير ولو شجافا نيسا والمريض الذي يجر برؤوه والعصوب إذا وصل إليه بجر لسكن في  
الهداية عن غاية السروجي ولا يجوز في الهرم العاجز (قوله أو مباح الدم) عراه في البحر إلى جامع الجوامع  
وذكر قبله من محمد أنه إذا قضى بدمه ثم أمة عنه من طهارة ثم عني عنه لم يجره في الفتح وطاهر الأول الجواز  
وان لم ينف عنه ولم يجره فاهم (قوله أو موهوبا) في البحر عن البدائع وكذا لو اعتق عند امره هو فاهم  
العبد في الدين فانه يجوز في الكفارة ويرجع على المولى لأن السعاية ليست تبدل عن الرق (قوله أو مديونا)  
أي وان احتار العرماء استسعاءه لأن استسعاء الرقبة من قبله واستسعاءه لا يحل بالرق والمالك فان السعاية لم  
توجب الانسراح عن الحرية فوقع تحرير بر من كل وجهه غير بدل عليه بجر عن الحبض (قوله أو مرتدة) أي  
بلا خلاف لأنهم لا يقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتد الخ) خبره مقدم وقوله بخلاف مبتدأ ومحو وقد علمت أن  
مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره هنا وطاهر الفتح اختيار الحواز في المرتد فانه قال ويدخل  
في الكفارة المرتد والمرتدة ولا خلاف في المرتد لأنهم لا يقتل وظاهره أن العلة في المرتد أنه يقتل وفي المرتد في  
المرتد بخلاف وبالجواز قال الكرمي كذا لو اعتق حلال الدم ومن منع قال أنه بالردة صار حرييا وصرف  
الكفارة إليه لا يجوز اه أي لا باعتناقه في حكم صرف الكفارة إليه ومقتضى هذا التعال أن اعتناق  
الحر في لا يجوز اتفاقا ولذا أطلق في الفتح عدم الاجزاء لسكن في البحر من التأخر حامية لو اعتق عند امره  
في دار الحرب ان لم يخلص سبيله لا يجوز وان حلي سبيله فله اختلافا المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان  
صحيحه يسمع والا) كذا في الهداية وبه حصل التوفيق بين طاهر الرواية أنه يجوز ورواية الواو أنه  
لا يجوز بحمل الثانية على الذي ولد أصم وهو الآخر من فتح (قوله أو خصيا إلى قوله أو قرناء) لأنهم وان فاته  
فيهم جنس المنفعة لكنهم غير مقصودة في الرقيق إذا المقصود فيه الاستخدام ذكر أو أنى حتى قالوا ان وطء  
الأمة من باب الاستخدام فإذا لم يمكن وطؤها كان استخدامهما قاصرا لا منعهما رجح (قوله أو مقطوع  
الدينين) أي إذا كان السمع باقيا بجر لأن الغائت في هذه المسائل الزينة وهي غير مقصودة في الرقيق أما  
إذا عجز من إلا كل فانه يؤدي إلى هلاكه ومنفعة إلا كل فيه مقصودة فكان هالكه كالحكماء كالمريض الذي  
لا يرجح برؤوه رجح (قوله أو مكاتب) لأن الرقبة فيه كمال وان كان المالك ناقصا فيه وجواز الاشتاق عنها  
يعتمد كمال الرق لا كمال المالك أمالو أدى شيئا لا يجوز عنها كإتي بجر (قوله لا الوارث) أي لو أعتقه الوارث  
عن كفارته لا يجوز عنها لأن المكاتب لا ينتقل إلى ملك الوارث بعد موت سيده لبقاء الكتابة بعد موته فلا يلزم  
لوارثه ما كان سيده من انما جاز اعتناق الوارث له لغيره لا يراه من بدل الكتابة المقتضى للزمن سابق  
(قوله شراء قريسة) أي قريسة الميسر وهو كل ذي رحم محرم من غير نسبه أو بالشرع كالمعتق فيدخل  
في عموم الهداية والصدقة والوصية (قوله نية الكفارة) البلاء عني بغير أو تأخرت النية عن الشراء وجوز

رقبة) قبل الوطء أي اعتناقه  
نية الكفارة ولو ورث أباه  
أو بال الكفارة لم يجر (ولو  
صغيرا) ربهما (أو كاهرا)  
أو مباح الدم أو موهوبا أو  
مديونا أو أبقاعا لم يجر  
أو مرتدة وفي المرتد وحري  
حلي سبيله بخلاف (أو  
أصم) ان صحيحه يسمع والا  
لا (أو خصيا أو مجبوبا)  
أو رتقاء أو قرناء (أو  
مقطوع الدينين) أو  
داهب الطابعين وشبههم  
سليمة ورأس أو مقطوع  
أنف أو شفتين ان قدر على  
الاكل والا (أو أعور)  
أو أعمش (أو مقطوع إحدى  
يديه وإحدى رجليه) من  
خلاف أو مكاتب لم يؤد شيئا  
وأعتقه مولا لا الوارث  
(وكذا) يقع منهما (شراء  
قريسة نية الكفارة) لأنه



صوم الخ) كفاية قتل وافتقار ويمنى في البحر من أيام الفتح وكذا دور المشروط فيسه التتابع معينا أو  
مطلقا بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لم يكن لا يستقل اذا أقطر فيه يوما كرحب  
مثلا فانه لا يزيد على رده صلات وحكمه ما ذكرناه (قوله فان أقطر) أفاد أنه لو أكل باسبالم يومه كافي الكافي  
(قوله بخلاف الخبيض) فانه لا يقطع كفارة فطهارها لانهم لا يجدون شهرين خاليين عنه بخلاف كفارة اليدين  
وعلمنا أن ثلث ما بعد الخبيض بما قبله فلو أقطر يومه يوما استغفرت لتركها التتابع بلا ضرر وره أما الفاس  
في قطع التتابع في صوم كل كفارة وتغسل في البحر (قوله الا اذا أيسر) بان صامت شهر امشلا خاصا ثم  
أيسر استغفرت لانها قدرت على مراعاة التتابع فلمها بحر عن المنتقى أي قدرت عليه قبل اكتمال الصوم  
تخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن أبي يوسف اذا صامت في الشهر الثاني بعت (قوله أو بعيره) أي بعير عدو  
وهذا نص صحيح وهو مفهوم بالاولى (قوله وطأ بعيره طار) كان وطئها بالامطلة أو غيرها باسبالم كذا في  
الهندية أما ان وطئها ما راعا عدم انطال صومه ط وعدا دخل في قوله فان أقطر (قوله كالوطء في كفارة  
القتل) فانه لو وطئ في باسبالم لا يستأنف لان المص من الوطء في كفارة الغلظة اراد به يخصص بالصوم شهر عن  
الطهارة والاولى التعميل بان المص اشترط الصوم قبل نكاحها (قوله وغيره) كالبدائع والتخفة وعناية  
البيان والعناية والفتح (قوله وتقييد ابس ملائح) فيه أن التقييد بالعمد وقع في أكثر الكتب والعاط من  
ابن ملائح هو جملته للاحتراز عن النسيان بل هو قيد باقي كافي البحر (قوله لكن في القهسباني ما تعالاه)  
حينئذ قال وكذا استأنف الصوم ابس وطئها أي المظاهر من عمدا كافي المنسوط والنظم والهداية والكافي  
والقدوري والمصمرات والراهدى والننف وغيرها ويجوز قول الاسباني في شرح العمداوى باليسل عمدا  
أو باسبالم لا يابن أبس يعمل العمد على أنه قيد اتفاق كفاية صاحب الكفاية ومن تابعه وهو نأيد علم  
المنها صاحب الكفاية إليه اه فاق وقد يقال ان ما في الاسباني صحيح فيقدم على المذهب كما تقر في  
عمله ولدا منى علمه في الخمار وغيره كما علمت ومشي عليه أيضا العلامة اس كمال ناشى متهمه وقال في هامش  
الشرح من ههنا بين أن من قال لا يعمد المص من لاد العمد والسهو في الوطء بالليل سواء اه وقال في الفتح  
والعناية ان جماعها بالاعادة أو باسبالم سواء لان الخلاف في وطءه لا يفسد الصوم اه أي الخلاف بين  
أبي يوسف والشافعي في هذه جماع المظاهر من الغاية قطع التتابع ابس الصوم وعندهم انما لا يفسد الصوم  
الكفارة على التماس شرط بالصوم وتعام تقريره في المحم ولدا قال في الحواشي البعقو بقاء عدم الفرق بين  
السهو والعمد هو الظاهر لانه مقتضى دليل أي حجة في محمد (قوله لا يفسد الصوم) ومن قواعدا أنا  
لا يعمل المفاق على المقيد وان كان في سادئة وا حدة بعد أن يكون في حكمه وانما منع عن الوطء قبل الاطعام  
منع تحريم الحواز قدرته على العتق والصيام فيه عان بعده كذا قالوا وفيه نظر فان القدرة حال قيام البحر  
بالفقر والكبر والمرض الذي لا يرجى زواله أمر وهووم واعتبار الامور الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل  
يثبت الاستحباب نهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله والعند) مبتدأ خبره قوله لا يفسد الصوم لان العمد  
لا عان وان لا العتق والاطعام لا يصح الا بمن عان (قوله ولو كانتا) لان ملكه غير تام بل على شرف الروال  
(قوله أو مستسهي) هو الذي عتق بعينه وسعي في باقيه وهذا عندنا وعندنا ما يعتق كما هو يكون حرا  
مدبونا فيصع تكفيره بالاتفاق والاطعام رخصي (قوله على المعتمد) أي من جريان البحر على الطر السفسفه  
وهو قولهم ما دلوا عتق عبده من باسبالم في قيمته ولم يجز عن نكاحه كذا في خزائنه الاكل وغيرها نهر وأفاد في  
البحر أنه يأنز فيه فيقال لما هي ليس له كفارة الا بالصوم (قوله ولم يتنصف) جواب عن سؤال كيف لم  
الصوم المذكور وهو صوم شهرين لانصصه مع أن العمد على النصف فمن الخرفي كثير من الاحكام  
والطوابيب أن لم يتنصف في الكفارة من معنى العبادة والعبادة لا تنصف في حقها وانما تنصف العتق  
كالميت والنعمه كالتسكيج (قوله وليس السيد منه) أي من صوم هذه الكفارة لانه لعاق بم احق المرأة

صوم شرط فيسه التتابع  
(فان أقطر بعدد) كسفر  
ونفاس بخلاف الخبيض  
الا اذا أتت (أو بعيره أو  
وطئها) أي المظاهر منها  
أو مالو وطئ غيرها أو غير  
مططلم يصرفها فكالوطء  
في كفارة القتل (فهما)  
أي الشهرين (وطئها)  
أي أو غيرها أو باسبالم  
كافي المختار وغيره وبقيس  
اس ملائح الابل بالعمد عا  
يجز أن في القهسباني  
ما تعالاه - فنية (استأنف  
الصوم لا الاطعام ان وطئها  
في خلافه) لا يفسد الصوم في  
الاطعام وتقييده في بحر  
وصيام (والبدن) ولو مكاد  
أو متسهي وكذا الطر المحرر  
عليه بالسبلم على المعتمد  
(لا يفسد الصوم)  
الذكور ولم يتنصف ههنا  
فيها من معنى العبادة وان  
السيد منه (ولو)  
وصاية (أعتق سيده عبدا أو  
الطم)

لعرأي سوليس له كفارة الا  
بالصوم

لان ما في الجوهره محتمل وعارضه ما في التاثير سانية من قوله ومن مال رتبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها اه  
وكذا قول البدائع المتقدم لانه واجد حقيقة أي فان الهمس دل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهو سدا  
واجد فان كانت المحتاج اليه كعدمه والذا حاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن اجزاء التيمم  
مرتبة في الهمس على عدم وجدان الماء قلت ذكر في الفتح أن الفرق عند ما أن الماء مأمور بما سلكه لعطشه  
واسمه مال محظور عليه بخلاف الخادم ونقل ط عن السيد الجوى ولو قبل بجواز الصوم اذا كان المولى  
رأسا لا يخدم من يخدمه اذا اعتقه كان له وجه وجبته فلت وهو طاهر اذا لزم من الاعتاق تحصيل ما لا يطاق كما  
اذا كان يكتسبه له وينفق عليه ونحو ذلك فالحجج اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشرع ولا يحتاج  
الى نقل بخصوصه كالا يخفى (قوله ولا يعتبر مسكته) أي لا يكون به قادر على العتق فلا ينعين عليه بيعه وشراؤه  
رتبة بل يجزئه الصوم لانه كالمسكته واباس أهله خزانة وتقيدهم بالمسكن يبعد أنه لو كان له بيت عبر مسكته  
لزمه بيعه وفي الدر المنثور ولا تعتبر ثيابه التي لا بد له منها اه ومفاده لزوم بيع ما لا يحتاجه منها ط (قوله  
ولو له مال الخ) أي ممن عهدها فاصلا عن قدر كفايته لان قدرها مستحق الصرف وصار كعدمه ومسا قدر كفايته  
لثبوت يومه لو محظورا والا فتوت شهر بحر والحاصل أن المسئلة على ثلاثة أوجه من مال الرتبة لا يجزئه  
الصوم ولو محتاجا اليها على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشمول بحاجته الاصلية كالسكن وهو بمنزلة  
العدم لانه ليس على الواجب ولا معد التحصيل وان وجد ما أعد التحصيل كالسراهم والذناير وهو مشمول  
بحوائجه الاصلية فان صرفها اليه يجزئه الصوم لتحقيق عجزه والا فتقر لآب أحدهما أنه يصير بمنزلة المعدم  
لحاجته اليه والا فتقر أنه مال كالمسألة أعد لفصله فهو واجد للرتبة حكما أفاده الرضى والقولان المدسكوران يشير  
اليهما كالمحمد كما أوضحه في البحر (قوله ولو له مال غائب انتباره) أي ليعتق به ولا يجزئه الصوم وكذا لو  
كان من يضام صابري برؤفاته ينتظر الصحة ليصوم بحر بخلاف ما اذا كان لا يرحى برؤفاته بطعم كالميتاني  
وفي البحر عن المحيط لوله دين لا يتسدر على أحد من مدليه يجزئه الصوم وان قدر فلا وكذا لو وجبت عليها  
كفارة وقد تزوجها زوجها على عهده وهو قادر على أدائه اذا طالت له اه (قوله لم بحر) أي الصوم عن الاولى  
أما الاعتاق فبأنه ما فاتم هذا ذكره في البحر بحثا وافرعه عليه في الشهر والمقدس أخذت في المحيط عليه  
كفارتا يمين وعنده طعم يكفي لاحداهما صام عن احدهما ثم أطمع عن الاخرى لا يجوز ومه لانه أطمع  
وهو قادر ٣ على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من لفظ الشهر من المقدور به سد ولو في بعض النسخ لو  
بالهلال وحاصله أنه اذا ابتداء الصوم في أول الشهر كذا صوم شهرين تأمين أو ناصبي وكذا لو كان أحدهما  
تاما والا فتقر بانه (قوله والا) أي وان لم يكن صومه في أول الشهر برؤية الهلال بأن غم أو صام في أثناء شهر  
فانه يصوم شهرين يوما وفي كافي الخاكم واثبات شهر بالهلال تسعة وعشرين وقد صام قبله خمسة عشر وبعده  
خمس عشرة يوما أجزاء (قوله ولو قدر الخ) أفاد ان المراد بعدم الوجود في قوله فان لم يجد الخ عدم مستمر الى  
فراغ صوم الشهرين بحر (قوله لزمه العتق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر الاطعام لزمه الصوم وانقلب  
الاطعام فلا أثر له لانية (قوله وان صار نفلا) لانه شرع مسقطا لامتزامه أي وقد علم ان الطمان لا يلزمه  
القيام ان قطع على الفور أمالومضي عليه ولو قليلا صار بمنزلة الشرع في المفضل فيلزمه انعامه رضى لكن  
يشترط كون المضي عليه في وقت النية اذ لو كان بعد الروا لا يمكنه الشرع ولا يكون العزم على المضي بمنزلة  
الشرع كما قررناه في الصوم (قوله ليس فيه رمضان الخ) لانه في حق الجميع المقيم لا يسع غير فرض الوقت  
أما المسافر فله أن يصوم من واجب آخر في المريض روايتان كما علم في الاصول في بحث الامر والمراد بالايام  
المنهية يوما العتق وأيام التشرى لان الصوم بسبب التيمم فيها فاقص فلا يتأدى به السكامل وأفاد أنه  
لا يشترط أن لا يكون فيه ما قد ثبت بغيره لان المندرجين اليه في وقت واحد أو وقع عارض في خلاف  
رمضان بحر وهو غير فرض يوم الفطر عليه في مال كالمسافر او صام رمضان عن كفارته (قوله وكذا كل

ولا يعتد به مسكنه ولو له مال  
وعليه دين مثله ان أدى الدين  
أشترأه الصوم والافتقار لان  
ولو له مال غائب انتظره  
ولو عليه كفارتان وفي ما كره  
رتبة فصام عن احدهما  
ثم اعتق عن الاخرى  
لم يجز وبعكسه جاز (صام  
شهرين ولو غائبة وجس)  
بالهلال والاعتقين يوما ولو  
فسد على التحرير في آخر  
الاخير لزمه العتق وأتم  
يومه من قبله لا قضاء على فطر  
وان صار نفلا (متابعي  
قبل المسيس ليس فيه  
رمضان وايام تيمم عن  
صومه) وكذا كل

(قوله لانه أطمع وهو قادر  
الخ) هكذا نسخة المحشى  
بالفظ اطعم وليس الصواب  
صام وهو قادر الخ تأمل اه



أو أطلعهم عداً من أو  
عشاء من أو عشاء من أو  
وأشبعهم (جاز) بشرط ادا  
في شبعهم وورد في (ك) (ك)  
جاز (لو أطلع واحد من  
يوماً) لتجدد الحاجة (ولو  
أباحه كل الطعام في يوم  
واحد دفعه) أجزأ من يومه  
ذلك (فقط) اتفاقاً (وكذا إذا  
ملكه الطعام بدو من في  
يوم واحد على الأصح) ذكره  
الرياني لفقد التعددية  
وسمى (أمره) يراه بطلان  
عنه عن طهاره (فعل) ذلك  
الغير (صح) وهل يرجع  
أن قال على أن يرجع ربح  
وأن سكت في الدين يرجع  
اتفاقاً في الكفارة والركاة  
لا يرجع على المذهب (كما  
صححت الاناسة) بشرط الشبع  
(في طعام السكرات)  
يسوى القتل (و) في  
(الهدية) الصوم وهدية  
وحاز الجمع بين اباحة  
وتعليك (دون الصدقات  
والعشر) والضابط أن  
ما شرع بالخطا طعام وطعام  
حار فيه الاناسة وما شرع  
بالخطا ابتداءً شرط فيه  
التاميل (حرر بسدس عن  
طهاره) من امره أو  
امرأته (ولم يبين) واحداً  
لواحد (صح عنهم) مثله  
في العدة (الصيام) أو بعة

والتمليك لأنه جمع بين شيئين حائرين على الاضطرار وكذا يجوز إذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وسدس ثلاثين  
يسكت على أحد ههنا لا يخرج في كافي الطعام وان أعطى كل مسكين نصف صاع من تمر أو من صاع  
أخره ذلك (قوله أو أطلعهم عداً من) أي أشبعهم بطعام قبل نصف صاع التمر من أو عداً من أي  
أشبعهم بطعام به سدس نصف التمر من كذا في الدرر وهذا ظاهر في أن ذلك في يوم واحد لا يكفي في يوم  
أو كافي في آخره لكن صريح ما يأتي في الفروع آخر السبب بخلافه (قوله وأشبعهم) أي وأبذل  
ما أكلوا كافي الوفاة فالشرط في طعام الاباحة كذا في مشعته لكل مسكين ولو كان فيهم تسعة من قبل  
الاكل أو صبي غير مرافق لم يجر بجر وسما في أبصاره ما أب الصواب ذكره الصبي ههنا في التاميل (قوله  
بشرط ادا) أي ليحكم الاستيفاء إلى الشبع وههنا أحد قولين والبعض مال الكسوة والآخر لا يجوز  
الاعتبار بالبر لا بجدانص على البر في الريادات كافي الجرد في التاميل والخلاف في المذهب أن يعتد به ويعتد به  
بغيره ههنا (قوله كذا جازوا) أي يشمل التاميل والاباحة ويعبر في الكثرة على المنص بالتاميل والحق أنه  
لا فرق على المذهب وتسامه في الجرد وفي الكسوة وفي كفارة اليمين كذا طعام حتى لو أعطى واحد عشرة  
أثواب في عشرة أيام يجوز ولو غدي واحد عشر من يوم في كفارة اليمين أخره أه قلب ومقتضاه أنه لو عدا  
مائة وعشرين يوماً أخره عن كفارة الطهار ثم رأيت حصره يقال في التاميل جارية وعن الحسن بن زياد عن أبي  
سفيان إذا غدي واحد مائة وعشرين يوماً أخره (قوله تجدد الحاجة) لأن المقصود سد الحاجة والاحتياج والطاعة  
تجدد بتجدد الأيام فتكرر المسكين بتكرار الحاجة حكمه وكان بعد اداها في المصالح الحلة بالفتح المقرر  
والحاجة تكرر (قوله دفعه) أي أو ما دعاه وقوله دفعه أي أو دفعه كما أناده في الجرد وهو من قبيل  
الاحتياط حديث صريح في كل من الموضعين بما سكت عنه في الموضع الآخر (قوله وكذا إذا ملكه) أي  
لا يجزئ إلا عن يوم واحد ودفعه عما قبله لأن في التاميل بخلاف الاباحة فاهم (قوله لفقد التعدد) (الح)  
عنه لا يستلزم قال في المصالح لا يساوي دفعه في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد ذلك يكون طعاماً مطعماً  
فلا يجوز ط (قوله أمر غيره) قيد بالامر لأنه لو أطلع عنه بلا أمر لم يجر وبالطعام لأن الأمر به بالعتق عن  
كفارة لم يجر عنه ههنا خلافاً لابي يوسف ولو جعل سهماء حاراً فافوا نكته الوارث لا طعم حار وفي كفارة  
اليمين بالكسوة أي بما يحل من الاعتاق ولد المتع تبرعه في كفارة القتل كافي المبلغ نهر (قوله صح) لأنه  
طامعه التاميل بمعنى ويكون الفقير قاضيه أو لا ثم لمطه نهر (قوله وفي الدين يرجع) أي لو أمره بأن  
يقضي دينه وكذا لو أمره بأن يهق عليه مائة من كذا أو كذا (قوله وفي الكفارة والركاة) أي لو قال  
اعطه من كفارتي أو أنز كاه مالي وكذا ٢٠ عوص من هتي أو هب انسلاني أي ألقا لا يرجع بلا شرط  
الرجوع وفي كل موضع ملك المدفوع إليه المال المدفوع مقابلته المال المأمور بربح بلا شرط ولو لا  
مقابلته مال لا يرجع بلا شرط براهية وتتمام الكلام على هذه المسائل ذكرها في نقيض الحامدية (قوله في  
طعام السكرات) قيد به لأن الاباحة في الكسوة في كفارة اليمين لا تجوز كالأعراس عشرة مسكين كل  
مسكين ثوباً بجر (قوله سوى القتل) فإنه لا طعام فيه ولا اباحة وأما ذكره الرد على اليمين حيث قال أعني  
كفارات البهار واليمين والصوم والقتل (قوله وفي الهدية) هذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا بد  
فيها من التاميل بجر (قوله لصوم) أي في الشيع الماني أو من أخرجه عنه بموته (قوله وجباية) (ن)  
شاق أو ليس بعد ذلك فانه يدبج أو يطعم أو يصوم (قوله وحاز الجمع بين اباحة وتعليك) مكر ومع قوله المار  
أو عداً ههنا وأعطاهم قيمة الأشياء (قوله دون الصدقات) أي الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط) (الح) بمسألة  
أن الوارد في السكرات والهدية الاطعام وهو حقيقة في التمسك من الطعام وأما حار التاميل باعتبار أنه تمسك  
وفي الزكاة الايتاء وفي صدقة الفطر الاداء وهما التاميل حقيقة فأما في الجرد (قوله ومثله في الهدية) قلت  
وكذا لو جمع بين التمر والصيام والاطعام في كافي الطعام وان طاهر من أربع نسوة فاعتق رقبة ليس

بمخلاف بقية الكفار انه ان غلبه من صومها عدم تعاقب حق عبدكم اشعر (قوله ولو امره) أي أمر السيد  
 له بان ملكه ذلك وأمره أن يكفر به إذا لم يمتدح الاختيار في أدائها كالفدية أو بأمر السيد السيد لا يتضمن  
 تأكيد ثم التكفير به عنه كالأمر بالحرية بذلك (قوله فيطعمه المولى) فيه مسامحة وعبرة الفتح الافي  
 الاحصار فان المولى يمتدح به ليجل هو فاذا عتق فعليه حجة وعبرة (قوله قبل ندا وقبل وجوبا) الخلاف في  
 الوجوب وعدمه ففي البحر عن الدائع لو أحصر بعد ما أحرم بادن المولى قبل لا يلزم المولى ان يهاذله لانه  
 لا يجب له عدم على مولا حق فاذا عتق وجب عليه وقيل يلزمه لان هذا دم وجب لبليته ان يلى بها العبد نادى  
 المولى فصار كالمدة اه ملخصا قال ط وقد يقال من نفي الوجوب لا يبنى النسب بل يقول به مراعاة  
 لقول الاسحر (قوله لا يرحى برؤه) ولو برى وجب الصوم رجى (قوله أي ملك) الاطعام لا يقتضيه بالتامليك  
 كسبيته أي لكن المراد به التامليك وبما عده الاباحة ولذا قال في البدائع اذا أراد التامليك أطمع كالقطرة  
 واذا أراد الاباحة أطمعهم غدا وعشاء (قوله ولو حكا) أي فان الفقير مثله وفي القهستاني وقيد المسكين  
 اتفاق لجوار الصريف الى غيره من صراف الزكاة اه ويحتمل أن يكون مبالغة في قوله يستين ليشمل مالو  
 أطمع واحد استين يوما سكن يعنى عنه ما أتى من تصريح المصنف به (قوله ولا يجزئ غير المراهق) أي لو كان  
 فيهم صبي لم يراهق لا يجزئ واختلاف المشايخ فيه ومال المساواة الى عدم الجواز بحسب عدم قول الكثر  
 والشرط عدا أن أو عشا آت مشبعان وكذا عدم قول الكثر وهو تعبر برقبة عن البسائط وما اطعم  
 الصغير عن الكفاية فانظر بق التامليك الاباحة اه وبه علم أن ذلك ههنا غير صحيح وان وقع في  
 النهر لان الكلام ههنا في التامليك وهو صحيح للصغير فالصواب ذكره عند قوله وان غداهم وعشاءهم الخ كما  
 فعل في البحر وكذا في المجمع حيث قال ههنا ولو كان فيهم أطمعهم صبي فطعم لم يجزه لانه لا يستوفي كاملا اه  
 وفي التاترخانية واذا عدا مساكين وأحدهم صبي فطعم أوفى ذلك لا يجز به كذا ذكر في الاصل وفي الجرد  
 اذا كانوا غلبا يعتمدونهم يجوز اه وبه ظهر أيضا ان المراد بالاطعام وغير المراهق من لا يستوفي الاطعام  
 المعتاد (قوله كالقطرة قدرا) أي نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ودقيق كل كاهله وكذا السوي  
 واختلافوا هل يعتبر السكيل أو الفضة فيهما كافي صدقة الفطر بحسب وفي التاترخانية ولو أدى الدقيق أو  
 السوي أو أجزأه لكن قيل يعتبر فيه تمام السكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخنطة وصاع في دقيق الشعير  
 واليه مال الكرخي والقندوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام السكيل اه فقول البحر ودقيق كل كاهله  
 مبنى على الأول تأمل قال في البحر ولو دفع البعض من الخنطة والبعض من الشعير جاز اذا كان قدر الواجب  
 كربع صاع من بر ونصف من شعير لا اتحاد المقصود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كنصف صاع  
 من تمر جديد يساوي صاعا من الوسط (قوله ومصرها) فلا يجوز اطعام أهله وفروع وأحد الزوجين ومملوكه  
 والهاشمي ويجوز اطعام الذي لا الحرب ولو مستأما بحسب قال الرملي وفي الحاوي وان أطمع فقرا أهل الذمة  
 جاز وقال أبو يوسف لا يجوز وبه تأخذ اه قلت بل صرح في كافي السالكين بأنه لا يجوز ولم يذكره خلافا  
 وبه علم انه ظاهر الرواية عن السكيل (قوله اذ العطف للمعارة) فان عطف القيمة على المنصوص المفهوم من  
 قوله كالقطرة يقتضي أن القيمة من غير المنصوص اه ح وما في النهر من قوله وفيه نظار اذ القيمة أعم من  
 قيمة المنصوص عليه وغيره اه فيه كلام ذكرناه فيما عداه على البحر فادهم والمساكن ان دفع القيمة انما  
 يجوز لو دفع من غير المنصوص أما لو دفع منصوصا بطريق القيمة من منصوص آخر لا يجوز لأن يباغ  
 المدفوع الكمية المقدرة ثم عاود دفع نصف صاع تمر تبلغ قيمة نصف صاع بر لا يجوز وعليه أن يتم لمن أعطاهم  
 القدر المقدر من ذلك الجنس الذي لا دفعه لهم فان لم يجدهم بأعينهم استأنف في غيرهم وعشاءهم في البحر (قوله  
 غداهم) أي غداهم في البحر عداهم دون فاه كما هو أصل المتن والاولى أولى في اذ الشارح انما لا يقدرا فلا  
 يجوز في البحر ما هو قوله جاز (قوله أو غداهم في عشاءهم قيمة العشاء) أي يجوز الجمع بين الاباحة

ولو بأمره لعدم أهلية  
 التامك الافي الاحصار فيطعم  
 نفسه المولى قبل ندا وقبل  
 وجوبا (فان عجز عن الصوم)  
 لمرض لا يرحى برؤه أو كبر  
 (أطمع) أي ملك (سستين  
 مسكينا) ولو حكا ولا  
 يجزئ غير المراهق بدائع  
 (كالقطرة) فسدرا ومصرها  
 (أو قيمة ذلك) من شعير  
 المنصوص اذ العطف  
 للمعارة (وان) أراد الاباحة  
 (غداهم وعشاءهم) أو  
 غداهم وأعطاهم قيمة  
 العشاء أو عكسه



(قوله مصدر لاعتن) أي سمعوا العباس الملائكة لكن ذكر غير واحد من الحاجة أنه قياسي أيضا من (قوله  
سمى بالاعتن) أي مع أنه مشتمل على ذكر العصب في جانبها كما اشتمل على ذكر اللعن في جانبها (قوله  
شهادات أربعة) هذا أصل ركبه ودل على اشتراط أهليتها بالشهادة في حق كل منهما كما سيظهر حبه  
لأهلية اليمين كما ذهب إليها الشافعي وسبأني (قوله كنه هو الربا) أي اعتبر بابه من فاعلا عن لما كان شاهدا  
لنفسه كونه عليه أربعا فاده في شرح الماتقي ط (قوله وكذا بالاعتن) أي وثقوا بالاعتن لعله أشهد  
بأنه كسبأني (قوله بالاعتن) أي بعد الزاوية ومثله العصب (قوله لأنهم يكثر اللعن) كما ورد في الحديث أن  
يكثر اللعن ويكفر العشير أي الروح قال في النهاية معناه يكثر على الإقدام عليه لكثرة حربه على  
الاستين وسقوط وقته من قلوبهم فقرر الركن في جانبهم بالعصب رد عالين عن الإقدام (قوله في حقه) أي  
على تقدير كونه وطاهرا طلاقه يقتضي عدم قبول شهادته أبدا وبه حرم العبي هاتيهما لما في الاختيار وذك  
الرباعي في القذف أم قبل مهر (قوله ومقام حد الربا في سقها) أي على تقدير ما ذكره في المهر ح (قوله  
أي إذا لا عمل الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحدس (قوله هلك) أي إذا كان كادبا كما  
في التاميين ح (قوله بل أشد) لأن هلاك الحدس يوجب هلاك التكري على اسم الله تعالى أحرى  
ولعداب الآخرة أشد (قوله وشروطه قيام الروحية) فلا لعن بقذف المسلم كوحدة فاسدا أو الممات ولو واحدة  
بكاله المتابعة بترحمية ولا بقذف روحه بالية ويشترط أيضا الحر والعقل والبلوغ والاسلام والمطلق  
وعدم الحر في قذف وهذه شروط راسخة فيهم ما يشترط في القذف خاصة عدم إقامة البينة على صدقه وفي  
القذف خاصة اسكارها وسود الزمانها وطمعها وشرط أنما كون القذف ناصرا للرأى كونه في دار  
الاسلام هذا حاصل ما في الحر من البدائع وبني الولد منزلة صريح الرأى أي أكثر هذه الشروط في نصوص  
كاديه (قوله بحد الحدس الاحدية) أي باب يكون محصيه (قوله خصص بذلك) أي ما شرط كونها  
محصية وحاصلة كافي القذف أن المرأه هي المقررة دونها تحت ما شرط كونها من بعد قاذفها بعد اشتراط  
أهلية القاذف خلافاً لما ليس مقدوماً وهو شاهد فأنظر طب أهلية القاذف دون كونه ممن بعد قاذفه اه  
وفي رد لمالي الأهلية من أن يكون محصيا شرط أنضاي اللعن وقدر نعماءه الرباعي وغيره (قوله تتم لها شروط  
الاحصاء) الملاءم بصحة أي فإذا كانت هي المهدوفة فدونه في شرط أن تتم لها شروط الاحصاء الخمسة وهي  
أن يكون عسيفة عن الربا أقله ثلاثة سائمة (قوله وركبه) يعني عندهما ما ذكره في تعريه ط (قوله  
والاستماع) أي بالله وأعلى من حكمه وجوب التمرق بينهما ووقوع المأثم عند التفريق بينهما ط  
(قوله بعد الاعتن) أي مادام حكمه باقيا فلو حجب أو أحدهما عن أهلية اللعن له أن يسكنها كما يأتي  
وعليه حمل الحديث المذكور ولا ينافيه قوله أبدا كافي قوله تعالى أنتم أن يطهر وأماكم برحومكم أو  
يعيدوكم في أنتم وإن يغفلوا إذا أبدا أي مادام في ملتزم كافي البدائع ونظام الكلام على الحديث وط  
في الفتح (قوله من هو أهل للشهادة) أي لادائها على المسلم لا لعملة لها فلا لعن بكافر من وان قبات شهادته  
بهم على بعض عدنا ولا بين مملوكين ولا من أحدهما مملوك أو صبي أو مجنون أو مجذوم وفي قذف أو كافر  
وصح بين الأعجميين والفاستين لأنهم أهل لاداءه لأنهم لا يقبل للفسق ولعدم قدرة الأعجمي على التمييز  
وقد ثبت شهادته فيما ثبت بالتسامع كاللوث والسكاح والنسب ونظامه في البحر والمراكب قال في الدر  
المتقي قلت الأصح عدم القبول كما سيجي عليهم عجم القهستاني الأهلية ولو بحكم القاضي ليقود القضاء  
بشهادتهم اه أي المراد بالفوذ وان تم بحر للقاضي فله لكن برده عليه الحد وفي القذف قال ابن كمال باشا  
وأما الحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلا نعم لو قضى بحد لكان الكلام في الجواز فانه أمر  
ورام الحفاظ اه قامت برده عليه الماسق فانه ينقد القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز ولعل من ادعى في الجواز  
في القذف وإنما إذا نقض الحكم بجهتها من رايها كشافي والفسق يصح القضاء بشهادته وكذا الأعجمي على

هو لغة مصدر لاعتن كقاتل  
من اللعن وهو المطر  
والاعتناء معنى به لا بالعص  
للغة ومنه قبلها والسبب  
من أسباب التبرجج و  
(شهادات) أربعة كشور  
الربا (مؤكداً بالاعتن  
مقروناً) شهادته (باللعن  
وشهادتها بالعصب لان  
يكثر اللعن فكان العصب  
أردع لها (فأنة) شهادته  
(مقام حد القذف في حد  
(وشهادتها) (مقام حد الر  
في حقها) أي إذا تلاءم  
بقتضيه حد القذف وعنه  
حد الربا لأن الاستين  
بأنه هلك كالحد بل أشد  
(وشروط قيام الروحية  
وكون السكاح مع  
لا فاسدا وروية قذف الر  
روية حد فلو حجب الحد  
الاحدية) نصبت بذلك  
هي المقدومة فتتم لها شروط  
الاحصان (وركة شهادته  
مؤكداً باليمين والله  
وحكمه حرمه الوه  
والاستماع بعد الاعتن و  
قبل التفريق بينهما) حديث  
المتساعنات لا يجزئها  
أبدا (وأهل من هو أه  
للشهادة) على المسلم (قذف)

واحدة (أو صام) فيها  
(شهرين صوم عن واحد)  
تعيده وله وطء التي  
كفر عنها دون الأخرى  
(ومن طهر وقت لا يصح  
لما صام لم يحرر كادرة فتصح  
عن الفها واستحسان لعدم  
مسألة حيتها لاقتل (أطعم  
سنتين مسكيا كالأصاغا)  
بدعة واحدة (عن طهارين)  
كلها (صوم عن واحد) كذا  
في نسخ الشرح ونسخ المتن  
لم يصح أي منهما خلافا  
للمحدث ورجه الكمال (وعن  
أخبار وظهار صوم) عنهما  
اتفقا والاصل أن نية  
التمتعين في الجنس المتحد  
سببه له وفي المختلف سببه  
مفيد (فروع) المعتبر  
في البسار والاعتسار وقت  
التكفير أطعم مائة وعشرين  
لم يحرر إلا عن نصف الأطعمة  
ويجوز على سنتين منهم عدا  
أو عشاء ولو في يوم آخر لزوم  
العدد مع التقدير ولم يجز  
أطعام وطاقم ولا سبعان  
(باب العمان) \*

له غير هاتم صام أربعة أشهر متتالية ثم مرض وأطعم سنتين مسكيا ولم يحرر شي من ذلك واحدة نعيمها  
أخرها من كلهن استحسنها اه (قوله لاتحاد الجنس) أي ولا حاجة إلى نية معينة هداية وسيأتي بيانها  
في الأصل الآتي (قوله بخلاف اختلافه) أي الجنس كالأول كان عليه كفارة يمين وكفارة طهار وكفارة قتل  
وأعتق عبدا عن الكفار أن لا يجزئ عنه عن الكفار ولو أعتق كل رقبة ناءوا من واحدة منهم سالا بغيرها طار  
بالاجماع ولا يصح جهالة المكفر عنه كذا في المحيط بحر وقوله ولو أعتق الخ هو المراد بقول الشارح إلا أن  
بنوى الخ وان كان موهم بخلاف المراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الريلحي وكان له أن يصح ذلك عن  
أيم ما شاء وهذا العمل هو تعيينه بنوى بعض النسخ بعينه وهو تحريف رجلي وفي نسخة بعينه نصيحة العمل  
المضارع وهو في معنى الأول (قوله لماسر) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم الاحتياط للقتل) فإنه  
لا بد في كفارة القتل من كونه مؤمنة للآية ونظيره ما إذا جاع بين المرأة وبينها أو أحترأوا نكحهما ما عاقل  
كانا فارتغن لم يصح العتق على كل ممة أو اس كاستحسانها مائة زوجة صح في الفارغة بحر عن البدائع  
(قوله كالأصاغا) أي من البرادلو كان من قرأ أو شعر يكون موضوع المثل كالأصاغا بحر (قوله  
بدعة واحدة) أمالو كان بدعتا حارتهما كافي السكا في الملة الثانية مسكيا آخر بحر (قوله  
كلها) نعمت الطهارين أي من طهارين من امرأة أو امرأة آتين ح (قوله صوم عن واحد) لأن النقصان عن  
العدد لا يجوز فالواجب في الطهارين أطعام مائة وعشرين ولا يجوز صرف الواجب إلى الأقل كالأطعم  
ثلاثين مسكيا الكمال واحد صاعا فإنه لا يكفي من طهار واحد وفي البدائع وكذا لو أطعم عشرة مساكين عن  
يمين أسكل مسكيا صاعا فهو على هذا الخلاف بحر (قوله أي عنهما) ولا بد في صحته عن أحدهما الكس  
لما كان فيه إيهام أنه لا يصح أصلا صلحها المصنف حال شرحه ط (قوله خلافا للمحدث) حيث قال يصح  
عنهما (قوله ورجه الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البيان (قوله والاصل الخ) لأن النية إنما اعتبرت لتغير  
بعض الأجسام عن بعض لاختلاف الأعراض باختلاف الأحاسيس ولا يحتاج إلى ما في الجنس الواحد لأن  
الأعراض لا تختلف باعتبارها ولا تعتبر في فيه مطلق بنية الطهار وبحر هذا لا يرام أكثر من واحد وكون  
السد فوع أسكل مسكيا أكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لأن نصف الصاع أدنى المقادير لابع الرأيه  
عليه بل النقصان بمئات ما إذا فرق الدوم أو كانا جنسين وقد يقال اعتبارها بالحاجة إلى الميم وهو يحتاج  
إليه في أشخاص الجنس الواحد كافي الأحاسيس وقد ظهر أثره في الاعتناء فيما صرحوا به من أنه لو أعتق  
عبدا عن أحد الطهارين بعد صحبة التعمين ولم يباع حتى حل وطء التي عيها اه فتح وقوله وقد يقال  
الخ بيان لترجيح قول محمد وأقره في البحر أولا ثم قال بعده وقد قرر المراد في النهاية بما يدوم الإيراد فقال  
أراد به تعميم الجنس بالنية ألا ترى أنه إذا عاين طهارا أحداهما صح وحل له قرانها كذا في العوائد الطهريه  
اه فأت وحاصلا أن المراد بالتعمين اللعوتي يمين جميع أفراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ثم اعلم أن محمد  
الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الأول والصلوة من الثاني  
وكذا صوم يومين من رمضان ونسائه في العروا والهر (قوله وقت التكفير) برفع وقت على أنه خبر المعتبر  
حتى لو كان وقت الطهارين وقت التكفير بقيرا أخرها الصوم وعلى العكس لم يجز تأخر حايمة (قوله أطعم  
مائة وعشرين) أي كل واحد كالأصاغا (قوله فيعبد على سنتين منهم) أي من المائة والعشرين ويذني  
أنه إذا عاين الفرد ثم عاين الآخر يتطرح ضرورة أو يعيد العدا مع العشاء على غيرهم بحر فلو كان المأطعم وصيا  
ينبغي أن يعبد عليه إلا أن يعلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف بحر (قوله للزوم العدد) وهو  
الستون مع القدر وهو الأكلتان المشبهتان في الأباة والصاع أو نصفه في التملك (قوله ولم يجز أطعام  
فأما ولا شدة) تقدم الكلام عليه والله سبحانه أعلم  
(باب العمان) \*

٣ (قوله ثم اه) لم ان محمد  
الجنس الخ مقتضى هذا  
الكلام أن يكون الطهار  
من قبيل مختلف الجنس  
لأن الألفاظ أعراض سببها  
فأشبه اليوم مثلا أثبت على  
طهار أي غير قوله ذلك  
أما جواب شيخنا بأن هذا  
يصدق فليس لا يصح  
الطهار بل يجب أن يكون



وهذا ظاهر حتى ثم رأيت الرضى أشار إلى بعض ما قلنا (قوله أي هو حسب القصد) أشار إلى أن الصبر  
راجع إلى القصد المفهوم من قوله قدف لكن على وجه مضاف وهو هو حد أو أعاد الضمير عليه بمعنى  
موجبه على طريق الاستخدام وعليه اقتصر القهستاني (قوله وهو الحد) أي حد القصد أي كذب  
نفسه أو اللعان أو أصم كياناً (قوله عدم القاضى) متعلق بطالته قال في البحر ولا بد من كونه أي الطالب  
في مجلس القاضى كذا في الدائع (قوله ولو بعد العفو) أي لا يسقط بالعفو لكن مع العفو لا حد لا صحة  
العفو بل ترك الطالب حتى لو عاد العفو وطالب بعد القاذف خلافه فانهم من عدم سقوطه بالعفو  
أن القاضى يقيم الحد عليه مع العفو كأنه عليه في البحر في باب حد القذف (قوله لا يسقط الحق في قدف المالح)  
بإختلاف بقية الحدود وسواء في القضاء أو شاء الله تعالى أن السامع إذا سمع القاضى عن سماع الدعوى  
وعدمه من خمسة عشر سنة ولا يصح سماعها منه وهذا إذا كان الخصم مكرراً ولم يكن الترتيب بعدد ولا  
فانه يصح ولا يعني أن السامع لا يسقط الحق بل هو باقي الدنيا والاخرة فلا يؤدى إلى السامع  
بسماعها بعد ذلك ثبت الحق فافهم (قوله أن أمر قدف المالح) قيد بقوله لا من وهو مقيّد أيضاً بأمره  
و بغيره من اليمين على زناها أو على إقرارها أو على نفيها عنه في البحر (قوله أو ثبت قدف باليمين)  
هي رحل لا رجس وأمر أن يحرق وعمله في كافي الحاكم بأن لا يشهد له في الحدود وهذا ما  
سأى المهر وسماه في الدر المنثور من قوله أو رجس وأمر أن يسقط قلم (قوله لم يستجانب) أي لأنه حد كافي أي  
والاستحلاف فأنه السكول وهو أمر رضى لا صريح فيه شبهة يدرى الحكم (قوله خمس حتى بلا من)  
الم) قال ابن كمال ههنا أي سوى السامع أو هو ابن أبي من يطلاق أو غيره ذكره السرخسي في  
المسوط اه وهو مفهوم من قول المصنف سابقاً بشرط قيام الزوجه بشرط اليمين (قوله فيحد) فيه دلالة  
على أنه لا يحد بعد ذلك امتناع خلافه من المشايخ نهر (قوله لا الذي) على أنه لا يحد (قوله ولو بدت)  
ضميره يعود للقاضى وكذا صيرفرق (قوله أعادت) ليكون على الترتيب الشرع نهر عن الانتهار  
وطاهره الوجب لكن قال في محمل آخر وفي العايد لا تثبت الإعادة وقد أنقضت السنة ورجع في القضا بأنه  
الوجه وهو قول مالك اه وفي الشرح الالية (قوله ولا تحسن) وما في بعض نسخ القندوزي فتدغمنا  
لأن الحد لا يجب بالإقرار مرة فكيكيب يجب بالصدقة مرة بجرور يابى قلت وقد يعاتب بأن مراد  
القدوري بالتصديق الإقرار بالزنا لا مجرد قوله لها صدقت وأكفى عن ذكر السكران اعتماداً على ما ذكره  
في باب ويثير إلى هذا قول الحساكم في الكافي وإذا صدقت المرأه زوجها بعد الامام فعالم صدق ولم تقل  
زينة وأعاد ذلك أربع مرات في خمس متفرقة لم يلزمها حد الزنا ويطلق اللعان ولا يحد من قدفها بعد هذا  
اه (قوله ولا يثبت النسب) لأنه إنما يثبت باللعان ولم يوجد به طهر أن ما في شرح الوقاية والبعيد من  
أنه إذا صدقت بنتي غير صحيح كأنه عليه في شرح الدرر والعرد بحر وسأى ابن شروط النبي فتدغمنا  
تفريق القاضى بينهما بعد اللعان (قوله لعدم وجوبه عليه استيئساد) أي يجب امتنع لأنه لا يجب عليه  
الابتعاد عنه فقبله ليس امتناعاً على وجب نهر وأجاب ط بأنه بعد التراجع مهم ما صار ما صام اللعان حد  
الشرع فإذا لم تعف وأظهرت الامتناع خمس بخلاف ما إذا أبي هو فقط فلا تحسن اه فتأمل وأطاب الرضى  
بأنه ليس المراد أن ما امتنع في آب واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعه بعد لعماله فأرجح  
المسألة إلى ما في المتن والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لرقه) أو لكونه محدوداً في قدف بحر (قوله أو كفره)  
بأن أسلمت ثم قدفها قبل عرض الإسلام عليه بحر (قوله أي بالعاقل لا طمناً) أمالو كان صبيهاً أو مجنوناً أو  
أحمقاً لا يحد ولا لعان فثبت لأن قدف غير صحيح (قوله إذا سقط المعنى من جهته) بأن لم يصلح شاهد الزنا  
فيكون أمالاً لا يثبت ما في من جهته وهو المسألة الثانية في كلام المصنف فلا حد ولا لعان وبقي ما لو سقط من  
جهته أمالاً كما لا يخفى وفي قدف فهو كالأولى لأنه سقط المعنى من جهته لأن البداهة فلا تميز جهته

أي عو ح القذف وهو  
الحد عند القاضى ولو بعد  
العفو أو التقادم فإن تقادم  
لزمان لا يسقط الحق في قدف  
وقصاص وحق سوق عند  
وهو والأصل لها السر  
وللحكم أن أمر ههنا  
(لا من) خبر لمن أي ابن  
أقر بقدفه أو ثبت قدفه  
باليمين ولو أنكر ولا يحد لها  
لم يستجانب وسقط اللعان  
(فان أبي خمس حتى بلا من)  
أو يكذب نفسه فيحد القذف  
(فان لا من لا حدت) بعده  
لأنه المدعى فلا بد أن يعلم  
أعادت ولو في قبل الإعادة  
صحيح حصول القصد احتياطاً  
(والا حدت) حتى بلا من  
أو ثبت قدفه (فان لا من لا حدت)  
اللعان ولا تحسن وان  
صدقه أو نكاحاً لأنه لا يحد  
بإقرار قصداً ولا يثبت  
النسب لأنه من الولد لا  
يصدق في المطالبة ولوامة  
حد ما وجب له في البحر على  
ما إذا لم تعف المرأة واستحل  
في المهر خمس ما عدا ما عدا  
لعدم وجوبه عليها حديثه  
(وإذا لم يصلح) الزوج  
(شاهد) لرقه أو كفره  
(وكان أهلاً للقذف) أي  
بالعاقل لا طمناً (حد) الأصل  
أن اللعان إذا سقط المعنى  
من جهته

القول بغيرها يثبت بالنسبة مع بخلاف الحدود في القذف (قوله بصرى الزنا) كإزانية أو زاني لأنه ترخيص  
قد ثبت قبل أن أتو حاكم جسدك أو يفسد زان وخرج الكتابة والتعريض نحو لست بأبواب أماده  
القهرستاني وخرج بذلك الزنا للواط وللعان فيه عمده وعندهما يثبت فيه كذا في البحر ط وخرج أيضا  
وحديث معهما رجلا يتحاهما لأن الجماع لا يستلزم الزنا بحر (قوله في دار الإسلام) أخرج دار الحرب  
لأنه طاع الولاية (قوله زوجته) شمل غير المدخول بها كفي الدر المنثور وغيره (قوله الحلية) لأن المبتلة لم تق  
زوجة ولأنه لا يتأتى منها اللعان ولو قذف زوجته المبتلة لم يلزم من وقع القذف في اسمها من غير أولاد القاذف  
يعد للقذف أن لم يهرهن أموالا لله من القاذف عليه ولادة يسقط عنه لأنه لا يعد لولده رجعي (قوله بشكاح  
صح) هو إيضاح للتمييز بالزوجة لأن المسكوكه فاسدة غير زوجة ولو دخل بها لم يبق طهارة أيضا فلا يعد  
قاذفها أماده الرجعي (قوله ولو في عدة الرجعي) حرمت المباشرة ولا لعان فيها كالمعد كالأجنبي قهرستاني عن  
شرح الطحاوي ط (قوله العفيفة) ذات لها صفة تعلب على الشهوة وفي الشرع خمسة أصناف من الوطء  
الحرام والنهية قهرستاني (قوله بالوطأ الخ) بيان للعفة الشرعية وقوله حراما أي وطأ حراما أي حرما  
لهينه لا لعارض وذلك بأن يكون في غير ملك صحح بخلاف ما لو كان في ما كره وحرم لعارض حبس ونحوه  
فليس المراد بالزنا ما أوجب الحد ولذا قال ولو مرة تشبهه أي ولو كان بشبهة كوطء معتدته من بائن وان  
طن حله وقوله ولا بشكاح فاسد الأولى أو بشكاح فاسد عطف على قوله بشبهة لأنه من الوطء الحرام وقوله  
ولا لها ولها الخ الأولى ولم يكن لها ولد عطف على قوله لم توطأ لأنه بيان لقوله ونعمته فانها تنهم بالربا بوجود ولد لها  
بلا ب أي بلا أب معروف وسبب في باب القذف أن شاء الله تعالى أن المراد بعدم معرفته عدمه أي بالبد  
القذف لا في كل البلاد (قوله وصلا) أي كل من الزوجين (قوله لاداء الشهادة) لا لقولها كما مر فان الصبي  
أهل التحمل لا لاداء (قوله نخرج حقوق الخ) أي من كل من لا تصح شهادته ومنه ما إذا كان أحدهما  
مخدودا في قذف أو كافرا كما مر وصورة ما إذا كان الزوج كادرا فقط ما في البدائع أسلمت امرأته ثم قتل  
عرض الإسلام عليه قذفها بالزنا أم أي لأنه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة كادرا على مسلم وهذا يرد ما في  
القهرستاني من أنه يشترط صلاحية الشاهد حالة اللعان لحالة القذف فانه يلزم عليه حتى يأنه بين كافرين  
ورقبي بعد الإسلام والعق والظاهر أنه شرط في الحالتين وسيذكر المصنف أيضا أن العبرة بالأحوال  
حالة القذف (قوله ودخل الاعي الخ) تقدم بيانه (قوله أو من نفي قذف الولد) أطلقه في مثل ما إذا  
صرح معصية بالزنا أو لا على مختار صاحب الهداية والزيلعي وهو أطلقه خلافا لما في المحيط والمبتهى لأن قطع  
السبب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال كون الولد بوطء شبهة ساقط بالاجماع على أن من قال استلزام لا يثبت  
يكون قاذفا لأمه حتى يلزمه حد القذف مع وجود هذا الاحتمال وتسامي في البحر (نبيه) في الدخيرة  
لا يشرع اللعان بنفس في الولد في المجهوب والخصي ومن لا يولد له ولد لأنه لا يلحق به الولد أم وفيه نظر لأن  
المجهوب ينزل بالحق ويثبت نسب ولده على ما هو المتعارف وكذا في الفتوح يأتي في أول اللعان ما يؤيده (قوله  
معه) متعلق بنسب أبي بنفي وقوله أو من غيره بأن نفي نسب ولد زوجته من أبيه (قوله وطالبته) قيد به لأنها  
لو لم تطالبه فلا لعان لأنه حقه الدفع المأذون ومراده طالعها إذا كان القذف بصرى الزنا أما بنسب الولد  
فالمطلب منه أيضا لاحتياجه إلى نفي من ليس ولده منه بحر (قوله أو طالبه الولد المذني) هذا سبق فلم أره  
غيره والصواب أن يقال أو طالب النسب في الولد وعبرة الفتح في شرط طالعها بخلاف ما إذا كان القذف بنفي  
الولد فإن الشرط طالعها لاحتياجه إلى نفي من ليس ولده عنه وبمارة الزيلعي لا بد من طالعها إلا أن يكون القذف  
بنفي الولد فبالله أن يطالب لاحتياجه لغيره ماد كراه آ نفا من البحر ولا يخفى أن الضمير في طالعها يرجع  
للقاذف لا للولد نعم طالع الولد شرط لو جوب بحد القذف أن كان ولد القاذف وكانت الأم ميتة قبله  
فالمطلوب طالعها كسبب في بانه والكلام في المطالب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بحد القذف

بصرى الزنا في دار الإسلام  
زوجته (الحلية) شكاح  
يج ولو في عدة الرجعي  
العفيفة عن فعل  
زنا ونعمته بانه لم توطأ  
رأيا ولو مرة بشبهة ولا  
شكاح فاسد ولا لها ولد بلا  
ب (وصف لاداء الشهادة)  
لي المسلم خرج تعوق  
معير ودخل الاعي  
الفاسق لانهم من أهل  
داء (أو) من نفي نسب  
ذلك منه أو من غيره  
وطالبته الولد  
نفي (به)



لكن في البدائع لو اسامها اللحم فلازكاة فيها **قوله** لو اسامها اللحم والركوب ولولا التجارة فيه (١٧) زكاة التجارة ولو اسامها اللحم

أه قيل للركوب لا يبيع (قوله لكن في البدائع الخ) استدلوا على ما في المحيط من اعتبار السمين والجواب  
 ان مراد المحيط أن السمين لا اجل اللحم بل عرض آخر مثل أن لا يتورق في الاستثناء من الرد فلا يقضى بين  
 كلاً في البدائع والمحيط اهـ ح أو يحتمل على اختلاف الرواية أو المسامحة ط وحرم الرحي أقول  
 بما في البدائع هكذا أصاب السائمة له معات منها كونه معدلاً لاسامه للركوب والركوب كذا أن مال الزكاة  
 هو المال المسمى والمال المسمى في الحيوان بالاسامة فيه يحتمل النسب فيرداد المال فان أسيحت اللحم  
 والركوب أو اللحم فلازكاة فيها اهـ فقد أضاف الزكاة منوطاً بالاسامة لا لاجل الغرأى الزيادة فتشمل  
 الاسامة لاجل السمين لأن الزيادة فيها ثم تغيره على ذلك باخراج ما إذا أسيحت اللحم والركوب أو اللحم يعلم به  
 انه لم يرد بالاسامة السمين والا كان كذا مائة مافصال اللحم في يادونه لا يتوهم أحد أن ذلك مسمى على رواية أخرى  
 لا في صدق كذا م واحد فتعين أن المراد بالاسامة كل أي إذا أساءها لاجل أن يأكل لحمها هو وأصحابه فهو  
 ككل أساءها اللحم والركوب لا بد من قصد الاسامة للزيادة والعوضها إما طهرت ثم رأيت في المخرج ما نصه  
 نعم للتجارة فوي أن يسكب اللحم في دج كل يوم ماشاء أو ساءت فواها لاهولة وهي اللحم والجولة سمى سمى اهـ  
 وفيه ألف ونشر من قرب والله تعالى أعلم (قوله كذا أساءها اللحم والركوب) لأنها تصير كشيء البدر وعامد  
 الخدمة (قوله وأعلمهم تركوا ذلك) أي ترك أصحاب المتوب من تعريض المال بمائة مازاده المصنف فيهما  
 للربح والمحيط لتفسير يحتمل أي تصرف التارك ليدل بالاسامة أي تحكيم ما يورث التجارة من العروض  
 الشاملة للعبوات وبمحكم المسامة للحمل والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الأول وعدمه في الثاني فلا  
 يرد على تعريضهم بأنهم المكففة بالركوب في أكثر العظام انهم يبالونهم أفاده في العروحة ان القيد  
 المذكور في الزكاة والمحيط ملحوظان في التعريض المذكور بتقريره التصريح بالركوب ولا يكون تعريضها  
 بالاسامة على أن التعريض بالاسامة أعمالاً يصح على رأي التأخر من علماء الأيران والأفالمقدمون وأهل اللغة  
 على حوازه وانه اندفع قول المهران هذا بعد ادعاءهم بالاسامة لا يصح ولا يرفع فيه ذكر الحكمين  
 بعده اهـ نأمل (قوله لا شك في الموضع) بكسر الحاء وهو كونه اسامه فانه شرط أن يكون اسماً لا وجوب قال  
 في فتح القدير العاصم الذي لا يورثه اسم الموم المسماة لهم وإذا كان معاملة كذا بالاسامة كانت هو  
 يسير أو لا عقب ليس بالسائمة إلى المصنف كذا أولاً لأنه يقع الشك في ثبوت سبب الإجماع فاهم (قوله مختلفان  
 قدروا سبباً) لأن التورق في مال التجارة ربع العشر وفي السواثم ما يأتي بمسألة والسبب فيها هو المال المسمى  
 لكن بشرط بنية التجارة في الأول ونية الاسامة للركوب والنسب في الثاني فالاستلاف في الحقيقة في القدر والشرط  
 لكن لما كانت السببية لا تتم إلا بشرطها جازية من الاختلاف في السبب فاهم (قوله ولو اسامه نرى) تدرج  
 على البطلان (قوله كذا باع الساعة) قديمه لأن عروض التجارة إذا استبدلت لا يقطع الحول ثلث ومثل  
 العروض الدراهم والدينار عند اختلاف الشافعي فلازكاة على الصيرفي في قياس قوله كذا في البدائع (قوله في  
 وسط الحول) يسكب السمين وهو أفيد لأنه اسم جزء مبهم بين طرفي الشيء بخلاف سكر كذا فانه اسم جزء  
 تساوي بعده من طرفي الشيء فيكون حراً مبنياً من الحول وليس بمراد اهـ ح (قوله أو قبله) أي قبل  
 الحول على تقدير مضاف أي قبل انتهائه بيوم والمراد به مطلق الرمان ولو ساعة وهو من مضاف الخاص على  
 العام فانه قد يكون باو كافي الحسنة ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة تفرجها وفادته مع أنه  
 داخل في الوسط التنبه على بطلان الحول بالبيع وإن مضى معطاه وودع قوههم أن المراد بالوسط الجزء المعين  
 فاهم (قوله ولا نقد بينهم) أمالو كان عدة نقد نصاً فإنه يضم اليه من كيه مع بلاسة الحول وكان الأولى  
 أن يقول ولا نصيب عنده ليشمل ما إذا باعها بدينار أو بغيره في الجوهرة ولو باع المشاة قبل الحول بدراهم  
 أو بحاشية نعم القين إلى حاشية بالاجتماع أي يضم الدراهم إلى الدراهم والمباشية إلى المباشية (قوله المسألة)

زكاة التجارة ولو اسامها اللحم  
 لتفسيرهم بـ (قوله  
 باع الساعة) فلازكاة فيها  
 في الموضع (ويعمل  
 زكاة التجارة بحاشية  
 لأن زكاة السواثم  
 التجارة بحاشية قدر  
 ولا يبيح حول أحد  
 الاست (قوله لا يرى لها  
 التجارة) ثم معاشها  
 اعتبر (قوله الحول  
 وقت الجاهل) لا يورث  
 باع الساعة في وسط  
 أو قبله يوم تعريضها  
 حاشية أو بقدر ولا نقد  
 أو بعروض ونوى  
 التجارة فانه يبيح قبل  
 آخر حوهره ودينار  
 في سواثم الوصف والحي  
 المسألة زكاة لعدم  
 (قوله لاجل الغرأى  
 الزيادة) يبنى الزيادة  
 الشاملة للسمين هكذا  
 الحاشية وبني عليه كذا  
 وهو كثر في مخالف  
 عبارة البدائع فاب  
 مخصوص بالنسب كابر  
 إلى هذا في تفسيره  
 فالاحسن أن يقال ما  
 بقوله فاب أسيحت  
 أعماه إلا كل كذا  
 وبضميمة هذا إلى ما  
 من أن المراد بالاسامة  
 والنسب لا تغلظ منافاة  
 فانه حاشية لم يشر  
 السمين فتشكون

البدائع حاشية المساواة في الزكاة (قوله المسألة) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)



كأنفاده في الجوهرية ويأتي نساه قريما (قوله فلو القذف صحيم) بأن كان بالعاقلة لا باطفا (قوله والا) أي  
وان لم يكن القذف صحيمان لم يكن كذلك (قوله فلا حد ولا لعان) نبي اللعان تأ كيد لان الكلام فيه  
اذا سقط (قوله لم يصلح) أي لا شهادة واء اراده يشمل الحدود في قذف فان لم ندخل في كلام المصنف لانها  
من يحد فاذوها كذا أفاده في البحر ولولا هذه الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف انه يحد لها مع انه لا يحد  
بأنه يمانه (قوله فلا حد عليه) لا بشرط الحد الاحصان وهو كونها مسلمة حرة بالعاقلة عفيفة كما مر بشرط  
اللعان الاحصان وأهلية الشهادة فاذا كانت عسيرة محصنة فلا حد ولا لعان لعدم الاحصان واذا كانت  
محصنة لكنها محدودة في قذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة ولا حد أيضا لانه سقط اللعان لمعي من جهتها  
لامن جهته والحاصل انها اذا كانت كافرة أو رقيقة أو صغيرة أو محبوبة فلا حد لعدم الاحصان ولا لعان لذلك  
ولعدم أهلية الشهادة واذا كانت عسيرة عفيفة مسلمة أو مصالعة عدم الاحصان ولا لعان لعدم أهلية  
عفيفة محدودة فلما علمت هكذا ينبغي تحرير هذا المقام فافهم (قوله كذا لو قذفها أجنبي) هذا في غير العفيفة  
المحدودة أعانها في حد الأجنبي بقذفها كذا في الدرر والمعجم في التعليل ما قدمناه لا بد الا يطهر في العفيفة المحدودة لان  
الأجنبي (قوله لانه حله) كذا في الدرر والمعجم في التعليل ما قدمناه لا بد الا يطهر في العفيفة المحدودة لان  
اللعان فيه الم يسقط به الحد بل بالعكس ٣ الأب يقال الصميري لانه للحد وفي حله لللعان بناء على أن  
الواجب الاصل في قذف الروح هو اللعان والحد خلافه مع انه في اذ سقط اللعان وجب الحد حيث  
لا مانع منه وفي كلام اس السكال ما يدل على هذا التأويل وتنبير (قوله لكم يعز) أي وجوبه لانه أداها  
وألقى الشئ بها كذا في البحر وطاهره وجوب التعزير في غير العفيفة قاله أبو السعود وقد يقال انها  
هي التي ألحقت الشئ بنفسها ط قلت هذا طاهر ان كانت حاهرة والا فغيره وبطلان طهاره العاقلة  
(قوله وهذا) أي قوله وادالم يصلح شاهد الخ (قوله تصرع عا ففهم) أي من قوله قذفها بوجوب الحد في  
الاحمية وقوله وصحها لاداء الشهادة فانه احتراز عن عسيرة العفيفة وعما اذا لم يصلح وصحها أو عكسه فافهم  
\*(تة) قال في البحر ولم يتعرض صريح المساذ لم يصلح لاداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه أو لانه لا لعان  
وأما الحد ولا يجب لو عسر أو مجبوبي أو كافر أو مجبوبي ويحصل محدود في قذف لا متابع اللعان  
بمعنى من جهته وكذا يجب لو كان هو عسيرا أو هو محدودة لان قذف العفيفة موجب للحد ولو كانت محدودة  
(قوله يعتبر الاحصان) يعلم من قوله وكذا يسقط بها اشتراط دوامه من حين القذف الى حين  
الملاعن ط (قوله بالطلاق الباش) لوفال بالبيونة لشبهه بالبيونة بالطلاق أو المصح أو الموت وفي كافي  
الحاكم واد اذ عرف الرجل امرأته ثم ناسه بطلاق أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لان حده كاللعان  
فلمالم يستقر اللعان بعد البيونة ولم يحول الى الحد ولو أ كذب نفسه لم يحد ولو قال أنت طالق ثلاثا بازانية كان  
عليه الحد ولو قال بازانية أنت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد ولا لعان اه أي لحصول البيونة بعزم وجوب  
اللعان (قوله ويسقط عا ففهم) أي اذا شهد وعده القاصي ثم مات أو غاب لا يقضى به قال في القضي  
الجامع لو مات الشاهد أو غاب عنه ما عد لا لا يقضى باللعان وفي المسألة يقضى بخلاف ما لو عميا أو وسقا أو  
ارتد حيث يلاعن بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق أن الحد يدرك بالشهاد واحتمال رجوع الشاهد عن  
شهادته قبل القصاص شبهة فساد ما يحاصر فاحتمال قائم فادقضي القاصي بشهادته ولم يرجع زال  
الاحتمال وبعد القضاء يغير ذلك الاحتمال كما لا يخفى بالقصاص أما اذا مات أو غاب فلا يقضى بشهادته  
لان ذلك كان موجودا قبل رجوعه قبل القضاء فأملى هذا وفي اشتراط حصو والشاهد من لاقامة الحد كلام  
مكرر في التمهيد لانه في باب الحد السيرة في العفيفة ومما أتى بساكنه هناك ان شاء الله تعالى (قوله معهود)  
أي معهود وهو معهود (قوله فلا لعان) أي لا حد لعدم الاحصان (قوله لا سادة غير محله) أي لا شهادة الزور  
فان محله اللعان لا الزور بل هو في أصله لأن الزور لا يحد ولا لعان (قوله حيث تلاعن) متواتر

قوله القذف صحيم  
والا فلا حد ولا لعان  
(فان يصلح) شاهد (و)  
الحال انها (هي) لم تصلح أو  
(من لا يحد فاذوها واحد)  
عليه كذا لو قذفها أجنبي (ولا  
لعان) لانه خلافه لانه  
يعز وحيثما اهر الباب  
وهذا تصرع بمادهم  
(ويعتبر الاحصان عند  
القذف ولو قذفها وهي  
أجنبية وكافرة ثم أسلمت أو  
أعتقت فلا حد ولا لعان)  
في أبي (ويسقط) اللعان  
بعد رجوعه (بالطلاق الباش  
ثم لا يعود بزوجه بعده)  
لان الساقط لا يعود (وكذا)  
يسقط (برهاها وطها  
بشبهة ويردتها لا يعود ولو  
أسلمت بعسيرة) يسقط  
(بوت شاهد القذف وعيته  
لا يسقط (لوعي) الشاهد  
(أو وسق أو ارتد ولو قال)  
لزوجته (زيت وأنت ممية  
أو مجنون وهو) أي الجوارح  
(معهود فلا لعان) لا سادة  
غير محله (بخلاف) زينة  
(وأنت ذمية أو أمة أو من  
أربعين سنة وعمرها أقل)  
حيث تلاعن  
(قوله الآن يقال الخ)  
قال شيخنا في نسخة ان هذا  
التمثيل لا يتبع المدعي انه  
لا يلزم من سقوط الأصل  
سقوط الأصل بل السكينة  
والأصل في هذا معنى الخ  
قال في الأصل في



عمداً (فيؤخذ في كل خمس شاة) مع الحقتين (ثم في كل مائة وخمس وأربعين بنت (١٩) شخص واحد في كل ما

وجسدي ثلاث حقة باو  
تستألف الفريضة (في  
المائة والجسدي (في  
جسدي شاة) مع الثلاث حقة  
(ثم في كل خمس وعشر  
بنت بخاض) مع الحقة  
(ثم في ست وثلاثين بنت  
لمون) معهن (ثم في  
وست وتسعين بنتاً  
حقاق إلى مائتين ثم تستألف  
الفريضة) بعد المائة  
(أبداً كما تستألف  
الجسدي التي بعد المائة  
والجسدي) حتى يحجب  
شخصين حقة ولا تجز  
د كور الابل الابنية  
للذات بخلاف البقر وال  
فال المسالك مخير

\* (باب زكاة البقر)  
من البقر بالسكوت و  
الشق يسمى به لانه يشبه  
الارض كالشاة ولانه يشبه  
الارض ومفرده  
والشاة للوحدة (ب)  
القمر والحساموس  
من الداس وحش وأه  
بجسدي عكسه هو وح  
بشروغهم وغسيريهما  
لا بعد في المصاب (ذلا  
ساعة)

(قوله وعطافه يتم الخ  
أبدي شيخنا نسكتة لها  
للتعريف وهي ان ثم  
الترخي والمهارة وقد أتى  
هذا التعريف تراخي ورجو  
الذات حقائق على وجو

الآتي سندنا أماماً دونم اختلاف فيه الاما ورد على ان قال في خمس وعشرين من الابل جسدي شاة  
ونما في الزياحي (قوله عمداً) وقال الشافعي وأحمد اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات  
لمون إلى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لمون في كل أربعين بنت لمون وفي كل خمس حقة وعن مالك  
قولان أحدهما أن يذهب الشافعي إلى جعل (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين) (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين)  
الاصوب اسقاط كل لبوا في ما في المح والدرور عيرهما ولا يهمل انه ان تسكر هذا العدد مرتين تسكر وهذا  
الواجب مرتين وان تسكر وثلاثاً وثلاثين وليس ذلك عمداً والاصوب أيضاً ان يذهب بالواو بدل ثم لابل هذا ليس  
استنباطاً آخر بل هو من جعله الاستنباط الذي قبله (قوله بنت شخص واحد حقتان) فالحقان في المائة  
والعشرين بنت شخص واحد في الحقة والعشرين الرائة مائة (قوله ثم في كل مائة وخمس) والاصوب اسقاط  
كل لمون عطفه به ثم لا بالواو لان مقتضى الاستنباط مما به المائة والعشرين أن يحجب في ست  
وثلاثين بنت لمون مع الحقتين لكن ليس في هذا الاستنباط بنت لمون بخلاف الاستنباط الذي  
بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والجسدي والاصوب أيضاً اسقاط كل والعطف  
فيه وفي بعده بالواو نال ثم لمون (قوله أربع حقائق) منها ثلاث وحقت في المائة والجسدي والرابعة  
وحقت في الست والأربعين الرائة عليها إلى هذا انتهى حكم الاستنباط الثاني ولا يجب فيه جذعة (قوله  
إلى مائتين) وهو في المائتين بالخيار ان شاء دفع أربع حقائق من كل خمس حقة أربع حقت بنات لمون من كل  
أربعين بنت لمون كفي الحقة والمساوي والحاجة اسمعيل (قوله كما تستألف في الجسدي التي بعد المائة  
والجسدي) قيدته احترازاً عن الاستنباط الأول بعين الذي بعد المائة والعشرين اذ ليس فيه استحباب بنت  
لمون كما قدمناه ولا استحباب أربع حقائق لعدم صحتها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين  
صار كل المصاب مائة وخمسة وأربعين بنت المخاص مع الحقتين فلما زاد على الجسدي وهو مائة  
وجسدي وجب ثلاث حقائق درر (قوله حتى يحجب في كل خمس حقة) كذا في صدر الشريعة والدرر والمراد  
في كل ست وأربعين إلى الجسدي كما عرفت في العناية قال في الخبر اذا زاد على المائتين خمس شاة ففيها شاة مع  
الأربع حقائق أو الجسدي بنات لمون وفي عشر شاة مائة وخمسة عشر شاة ثلاث شاة مائة وخمسة عشر شاة أو سبع  
مئة فاذا بلغت مائتين وخمسة وعشرين بنت شخص واحد منها إلى ست وثلاثين بنت لمون وست مئة إلى ست  
وأربعين بنت شخص واحد حقائق إلى مائتين وخمسة وأربعين بنت شخص واحد كذلك في مائتين وست وتسعين بنت  
حقاق إلى ثلثمائة وهكذا اهـ (قوله للذات) نعمت للقيمة أي القيمة الكائنة للذات ح (قوله فال المسالك  
مخير) لعدم فصل الاثنية في ما على الذكور ط

\* (باب زكاة البقر)  
قدمت على العم لقر من الابل في الصحامة حتى شملها اسم البقرة بغير (قوله كاشو والحق) هو ذكر  
البقرة قاموس أي ككماش أي الثور ثورا لانه يشبه الارض أي بقرها قال في المغرب وأثارو الارض حرقوها  
وررعوها وسميت البقرة المنيعة لانها يشبه الارض اهـ (قوله والتاء للوحدة) أي للثانية في شمل الذكر  
والانثى كافي البقر (قوله والجاسوس) هو نوع من البقر كافي المغرب وهو مثل البقر في الركاة والاصحية  
والرباوي يكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أعينها وعند الاستئوان يؤخذ أعلى الادبي وأدنى الاعلى  
ثم وهي هذا الحكم البحت والعرب والضأن والماعز ملك (قوله بخلاف عكسه) أي المتولد من أهلي  
ووحشية لان المتولد من الجوارح عكسه (قوله فانه لا يعد في المصاب) لانه ملحق  
بجسدي الجاسوس كالجوارح وحشي وان ألب فيها بينا لا يلحق بالاهلي حتى يبقى حلال الاكل بخبر (قوله  
الذات) ذكور كانت أو أنثى كذا الجواميس كافي البقر جسدي اسمعيل (قوله ساعة) نعمت للاثنية فهو  
من ذكور البقر التي تسمى بج ذكوره ذكراً كاه فيها الا اذا كانت الحجازة فلا يغير فيها العدد في القيمة



واحد منها من النملها  
النسبة اليها بلي بفتح الباء  
هيبت لانهما تسول على  
فادها (حس فوخذ من  
لنحس) منها (الى حس  
عشر بن بخت) جمع بختي  
هو مال سمان متسوب  
بختنصر لانه اول من  
ع بين العربي والجمي  
ولدهما ولد افسمي بختيا  
او عرب شاة وما بين  
اصابين عفو (وفيها)  
ي الخس وعشرين (بنت  
ساض وهي التي طعنت  
السنة الثانية) سميت  
لاب أمها غلبا تكون  
اصا أي ساملا بأخرى (وفي  
ت وثلاثين) الى خمس  
ربعين (بنت ابون وهي  
تي طعنت في الثالثة) لان  
هي تكون ذات ابن لأخرى  
ابا (وفيها ست وأربعين)  
المستين (مذقة) بالكسر  
هي التي طعنت في الرابعة  
حق زكوبها (وفي إحدى  
سنتين) الى خمس وسبعين  
مذقة) بفتح الذال المججمة  
وهي التي طعنت في  
خامسة) لانها تخرج أي  
تخرج أمها ثانيا (وفي ست  
سبعين) الى تسعين (بنتا  
ون في إحدى وتسعين  
فهي الى مائة وعشرين)  
الكسر وسول الله على  
الذي يبيع من بني بكر  
الذي يبيع من بني بكر

أي الجعولة ليغازي عليهما في سبل الله تعالى يوقف أو وصية وهذا التفصيل عند الامام أما عندها فلا شيء في  
الحيل مطلقا ط ر بادة (قوله ولا في المواشي العبي) نقل في الطهيرية في العمى روايتين وعندهما يجب  
كألو كان فيها عبي فخرم في البحر في الباب الا في بالوجوب فيها والذي يظهر أنه ان تحقق فيها السوم  
وجب في الابدان دليل التحليل والله أعلم

\*(باب)\*

بالثمن من مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ أو خمس خبره والذي في المصح نصاب الابل بعير باب ط  
(قوله نصاب الابل) أطاقة فشمل الذكور والاثاث ولو أنوه وحشي ياعسان كانت الأم أهلية وشمل  
الصغار بشرط أن لا تكون كلها كذلك كما سيصرح به فالصغار تتبع للذكر وشمل الاعمي والمرضى  
والاعرج لكن لا يؤخذ في الصدقة وشمل السمان والجفاف لكن تحب شاة بقدر الجفاف ويسانه في البحر  
(قوله مؤنثة) قال في ذيل المعرب كل جمع مؤنث الا ما صرح بالواو والنون فمن يعلم تقول جاء الرجال والنساء  
وحاشا الرجال والنساء وأسماء الجوع مؤنثة نحو الابل والدود والحيل والعنم والوحش والعرب والعجم  
وكذا كل ما يفرق بينه وبين واحدته بالناء أو ياء النسب كتمر ونخل ورومي وروم وبختي وبخت اه فافهم  
(قوله بفتح الباء) كقولهم في السوسة الى سلمة أي بكسر اللام سلمى بالفتح لتوالي الكسرات مع الياء شعر  
(قوله لانها تسول على أحادها) فيه إشارة الى أن بينهما اشتقاقا كبروه واشتركا في الكلمة في أكثر  
الحروف مع التناسب في المعنى كما هو الحال الابل مهموز وبال أجوف ح (قوله بخت) بالجر بدل من قوله  
الى خمس وعشرين والاولى أصبه على التمييز ط وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بختنصر) بضم الباء  
وسكون الحاء المججمة وفتح التاء المثناة فوق والنون والصاد المهملة المثلثة ردة في آخره راء علم مركب تركب  
مخرج على مائت ح وفي القاموس بختنصر بالشد يداصله بونخت ومعناه ابن ونصر كبقته صسم وكان وجد عند  
العصم ولم يعرف له أب فبسط اليه حوب القدس اه (قوله أعراب) جمع عربي لانهما ولدان ناسي عرب  
همزوا بينهما في الجمع بحر (قوله شاة) ذكر ا كان أو أنى بحروفي الشرب بلا ليه عن الجوهره قال الخليل  
لا يجوز في ال كاه الا انسى من العنم فاصاد ما أتى عليه حول لا يؤخذ الجذر وهو الذي أتى عليه  
سبعة أشهر وان كان يجري في الاصحاح اه (قوله عفو) مصدر بهي اسم المفعول أي عفا الشارعه عنه  
ولم يوجب فيه شيئا ط (قوله بنت شخص) قديمها لام الايجوز دفع الله كور في الاطر بق القيمة كما  
يأتي والواجب في المأخوذ والوسط كما سيحكي في باب العنم (قوله سميت به الخ) قال في المعرب شخصت الحامل  
مخضوا شخصان خداهو جمع الولادة وه فأحادها الخاص الى حصدع النحلة والحساس أيضا النوق الحوامل  
الواحدة خلفه ويقال ولدها اذا استكمل سنة ودخل في الثانية اس مخاض لان أمه طعنت بالخاص من  
النوق اه ومثله في القاموس فافهم (قوله غالبا) لانها قد لا تحمل وأشار الى أن المراد بنت مخاض وكذا  
بنت لبون السن لان تكون أمها مخاضا أو لبونا فهو يخرج من جرح العادة لا يخرج الشرط كما في البحر من  
الزاي في فصل بحر ما بالكاح وهذا ما مر عن المعرب يدل على أن هذا معي لغوي أيضا لا شرعي فقط كما  
فهم في البحر من عبارة الزاي المذكرة فافهم (قوله وهي التي طعنت في الثالثة) أي ولو رمن يسير كنوم  
فلا يخالف ما في التهمة من أن التي أتى عليها ستان أفاده ط (قوله أخرى) أي لبنت أخرى ط (قوله  
وفي زكوبها) بيان لغلة التسمية كأي القاموس (قوله كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب  
مكتوبا مضافا وكذا استبرأ أي بكر عطفت على المضاف اليه ح وفي عامة النسخ الى أبي بكر أي الواحطة اليه في  
الفرع عن رواية الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يفرجها الى عماله حتى توفي فأنشدها  
أبو بكر بن عمر فعمل بها حتى لم يبق من آخر جهنم فعمل بها الخ قالت وانما ذكر الشارح هذا لانه لا يوافق  
في قوله كذا كذا في الأصل لان الروايات فيها بعدد من النسخ كذا الشارح الذي



ماله ثمانية أشهر وقبل سبعة وثلاثين أشهر أنه عند الفقهاء ما تم له ستة أشهر قال في البحر وهو الظاهر  
 (قوله على الظاهر) راجع إلى قوله لا يلدع فإن عدم أسرته هو ظاهر الرواية صرح به في البحر ح (قوله  
 من الضأن) قيد به لأن الخلاف أنه لا يؤخذ منه إلا الشيء بخلافه من الضأن (قوله ذكره السكك) وأقره  
 في البحر لكن حرم في البحر وعسيره بظاهر الرواية وفي الاختيار أنه الصحيح (قوله واللدع من المقر الخ) وأما  
 اللدع من المقر قال في البحر لم أره عند الفقهاء وإنما قالوا من الأزهري أنه ما تم له ستة أشهر قلت لكن  
 لا يصح أن يكون مراد الفقهاء لأنه من هذا المعنى ثبوتهم كالتقدم في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم  
 في اللدع بين العم والمعر (قوله ولا شيء في خيل ساعة) في المعرب السيل اسم جمع للعراب والبرادير  
 كورهم وأياهم ما اه وقيد بالساعة لأنها محل الخلاف أما التي يوي بها التجار فمجب فيها زكاة التجارة  
 اتفاقا كما يأتي (قوله عندهما) لما في الكتب الستة من قوله لا يلدع الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وموسيه  
 صدقة زاد من صدقة الصدقة الفطر وقال الإمام ابن كانت ساعة للدر والنسل ذكره وأما وأياهم حال عليهم الطول  
 يجب فيها الزكاة غير أنهم قالوا كانت من أفراس العرب خبير بين أبي يدوع بن كل واحدة دينار أو بين أبي  
 قومها أو يعطى عن كل مائة درهم خمسة دراهم وإن كانت من أفراس غيرهم فوهة لا غير وإن كانت ذكر  
 وأما نادر وأبنا أشهرهم ما عدم الوجب كذا في المحيط وفي الفتح الراجح في ذلك كونه موهي الأثاث الوجوب  
 أجهو أنهم لو كانت للعمل والر كوت أو عاوبة فلا شيء فيها وإن الإمام لا يأخذها حبرنا (قوله وعليه  
 الفتوى) قال الفهاوي هذا أحسن القولين فيما ورد في الاسم أو في السباع وعليه  
 الفتوى وفي الحواهر والفتوى إلى قولهما وفي الكافي هو المختار للفتوى وبه الرأى والبرازي مع العلامة  
 في الحاشية قالوا الفتوى على قولهما يصح العلامة قاسم قالت وحرم في السكر لكن رجع قول الإمام في الفتح  
 أصحاب من دليهما المسار بحال الهداية باب المرافعة من العار وحقق ذلك بما لا يريد عليه واستدل بالإمام  
 الأدلة الواضحة ولذا قال المبدع العلامة قاسم وفي التمهيد الصحيح قوله ورجه الإمام السرخسي في المسوط  
 القدوري في التخرید وأصحاب عساعسما ورد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول  
 قوي على ما شهد به الخبر بدو المسوط وشرح شيخنا اه (قوله الأصح لا) وفيه ثلاث وجوه أحدها  
 هستانى (قوله ليست للتجارة) أي هذه الثلاثة (قوله ولا كلام) أي لا كلام ينعى به في زكاة التجارة  
 وجود اه ح (قوله ولا في عوامل) أي التي أعيدت للعمل كأنه الأرض بالحرث أو كالمسقى ويحرم  
 أدنى الأوراء عوامل وهي التي أعيدت للعمل أو كالمصنف يطرأ على العوامل بشماها (قوله وعالوفة)  
 لفتح ما يعاين من العم وغيره الواحد والجمع سواء قرب قال في البحر وقد مناع القبيصة أنه لو كان  
 أبل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر ويسمى في السابق يابى أن لا تجب فيها زكاة اه (قوله  
 الم سكن العساووة للتجارة) قيد بالعلوفة لأن العوامل لا تكون للتجارة وإن نواهاها كافي النهر أي لأنها  
 شغولة بالحاجة الإصاية (قوله وحمل وفصيل وعجول) في النهر الحمل ولد الشاة في السنة الأولى والفصيل  
 ولد الشاة قبل أن يصير من نواحل والعجول ولد البقرة حين تضع أمه إلى شهر كافي المعرب (قوله وورثه  
 لم) أي إذا كانت له سوا ثم بكار وهي نصاب نصف ستة أشهر مثلاً فولدت أولاداً ثم ماتت فم الحول على  
 منه لا لا تجب الزكاة فيم عندهم ما وعنده الشاة نصف واحد من المراد من النصاب خمس وعشرون إلا  
 ثلاثون بقر أو أربعون غنماً أو مائة دون خمس وعشرين بلاً ولا شيء فيه اتفاقاً قالان الشاة أو جوب واحدة  
 نواحل لا تصور فيها دون هذا المقدار وتعامه في الاختيار وفي القهستاني عن التمهيد الصحيح قولهما (قوله لا  
 بها الكبير) قال في النهر والخلاف أي المذكور وأما قبيصة إذا لم يكن فيها بكار فإن كان كذا إذا كان له  
 من سبع وثلاثين سنة من ذلك في الأبل والبقر كالتصغار تبها الكبير ووجب إجماعاً كذا في الدرر  
 (قوله ويجب ذلك الواحد ولو نافعاً ولو جدياً يلزم الوسط) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لا يجب ذلك

على الظاهر وعسيره جواز  
 اللدع من الضأن وهو  
 قوله ما واللدع يردعه  
 ذكره السكك والشي من  
 القسرين متعين ومن  
 الأبل اس اس واللدع  
 من القسرين سبعة ومن  
 الأبل اس أربع (ولا شيء في  
 سبل) ساعة مندهما وعليه  
 الفتوى خاتمة وغيره ما عدم  
 الإمام هل لها نصاب مقدور  
 الأصح لا لعدم التمسك  
 بالتقدير (و) لا في (ب) مال  
 وغيره (ساعة أجماعاً) ليست  
 للتجارة) ولها فلا كلام  
 لاس من العروص (و) لا في  
 (عوامل وعالوفة) ما لم تكن  
 العساووة للتجارة (و) لا في  
 (حمل) بفتح تين ولد الشاة  
 (وفصيل) ولد البقرة  
 (وعجول) ولد البقرة ولد  
 البقرة صورته أن يموت  
 كل السكر ويتم الحول على  
 أولادها المسمار (الابها  
 الكبير) ولو واحد أو يجب  
 ذلك الواحد ولو ناقصاً ولو  
 جدياً يلزم الوسط



(r.)

(علي الاوابي) (مجلسه)

لما هو الر واية عن الإمام

نہ لاشی میسراد (الی

بین دو نیم ابرو و فک علی

(١٦) وهو قوله تعالى:

مجلسه اول

دوروی (شرفی) کا ثلاثی

مروفي كل أربعين سنة

داتا احوال کا توجہ دے

پیر ہیں اربع اربعہ

وہی کہتے ہیں کہ وہی کہتے ہیں

\*(باب في كراهة الغنى)\*

فمن العبد المذنب

١٠٠

الكتاب (كتاب)

المصنف

والى بالاف أدناه

حب والاعمال (أو بعون

(۱۸۸۸) قسم الہیہ کو

ثبات (وفی مائت و احدى)

میرزا شایان و فیاض الدین

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنْهُمْ (١٠٠)

(1) 1990年12月1日以前

در این باب

(أى الفهم) (الفهم)

طاهر المصنوع (و)

المجلد الرابع

وہو مانی ہے

1. The first part of the document is a list of names and titles, including "The Hon. Mr. Justice" and "The Hon. Mr. Justice".

مجلسه الامانة العامة

(ع) أي من الضات

من هذه العجائب

## References

(قوله غير مشترك) فلو مشتركه لاتف كى لثقتان يصيب كل منهما من النصاب وان جعلت النصابه فيه كى  
سماي بيانه في باب كاف المال (قوله وفيه اتباع) نص على الذ كرا لا يتوهم اختصاصه بالانثى كفى الابل  
(قوله كامله) قيده او وافق قول غيره وطع في الثانيه لانه اذا ثبت السنه لزم طعنه في الثانيه فلا مخالفة  
أفاده الشيخ انه يعمل (قوله مسن) بضم الميم وكسر السين مأخوذه من الاسنان وهو طلع السن في هذه السنة  
لا الكبرى فهستاني عن ابي الانير ط (قوله بحسابه) أى لا يكون مفرا بل بحسب الى ستين في الواحدة  
الراثة ربع عشر ومسنه وفي الستين نصف عشر ومسنه درر (قوله بحر عن الينايسع) عزاء في البحر الى  
الاسبيحان وتصحيح القدوري وليس فيه ذكر الينايسع وفي المهر وهي أصل كافي المحيط وفي جوامع الفقه  
المختار قولهما وفي الينايسع والاسبيحان وعليه الفتوى اه (قوله ثم في كل ثلاثين الح) فيتميز الواجب  
بكل عشرة ففي سبعين يسع ومسنه وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاث أتبعه وفي مائة بيهان ومسنه وعلى  
بما ذكره مدار الحساب على الثلاثين والاربعين ط عن القهستاني (قوله الا اذا تدخل) أى التي ماتت  
والمسنان بأن كان العدد يصح أن يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) أى الحكم على هذا الموال  
ففي مائتين وأربعين ثمانية أتبعه أو سبعة مسنات

\*(باب ذكر كفة الغم)\*

العنم محرقة الشاة ولا واسد لها من لعلها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للخنس يقع على الذكور والاماث  
 فالعنم وفيه الشاة الواحدة من العنم للذكور والانثى وتكون من الضأن والمعر والعلباء والبقرة والغنم  
 وحمل الوحش والمرأة جمع شاة وشياه وشواه الخ (قوله مشتق من العنينة) أي بينهما اشتقاق أكبر كما ص  
 في الابل فانهم وذكور الصمير وان كانت العنم مؤنثة كما علمت لان المراد هما اللفظ (قوله لانه الخ) عليه مقدمة  
 على معولها وقوله آله الدفاع أي الدفع عن نفسها ولا ينافي وجود آله لها غير دافعة كقرونها ط (قوله  
 ضأنا أو مزا) يسكون الهمزة والعين وتفتحهما جميع صائت كدافي القاموس والسكشاف وهو مذهب  
 لانخفش والصحيح مذهب سيبويه أب كلامهما اسم خنس يقع على القليل والكثير والذكور والانثى  
 والضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر قهستاني ط (قوله فانهم مساواة) لان النصب  
 ردياسم الشاة والعنم وهو شامل لهما معز (قوله في تكميل النصاب) فادانقص نصاب النمار وعنده  
 من المعز ما يكمله أو بالعكس وجبت فيه الركة وكذا لو كان المعز نصابا تاما نجب فيه (قوله والاقتضية)  
 أي تجزئ مما ٣ الا أنهم اشكروا بالجدع وأما أخذ في الركة ففيه اختلاف الاثني (قوله والربا) فلا  
 يجوز بيع لحم الضأن لحوم المعز متفاضلا ح (قوله لاني أداء الواجب) لان النصاب اذا كان ضأنا يوفى عند  
 الواجب من الضأب ولو معز ان المعز ولو معز ما من الغالب ولو سواء من أي ما شاء جوهرة أي فيعطى أدنى  
 لاهلي أو أعلى الادنى كما قد سددناه في النصاب السابق (قوله والاثنياب) بان من خلاف لا يأكل لحم الضأن  
 ينحسب بأكل لحم المعز للعرف ح أي فان الضأن غير المعز في العرف (قوله وما بينهما سماعي) أي ما بين  
 كل نصاب ونصاب وقه قولا لاثني فيهما رائد انما زاد على أربعين شاة مثلا الى المائة والعشرين لاثني فيهما اذا  
 تجاوز المائة ولو مشتركتين ثلاثة أثلاثا فعلى كل شاة قال في البحر ولو كانت لرجل فيسب لاسماعي أن يفرضها  
 ليعملها أربعين أربعين فيأخذ ثلاث شياه لانه باعها بالمائة انصار الكل نصا ولو كان بين رجلين أربعين  
 مائة لا تجب على واحد منهما الا أن يسمعا أن يجمعها أو يبعها نصا أو يأخذ الركة منهما لان ملك كل  
 احد منهما ما قاصر عن النصاب اه (قوله وهو ما عتاه به) أي وفيه حيل في الثمانية كما في الهداية وسائر  
 كتب الفقه والمذكور في الصحاح والمغرب وغيرهما من كتب اللغة انه من العنم ما دخل في السنة التسالفة  
 كدافي البرجستدي وإذا قال الرباعي هذا على تفسير الفقهاء وعد أهل اللغة ما طعن في التسالفة  
 (قوله لا الجدع) بالخيرين فانهم (قوله وهو ما أكل عليه) كدافي الهداية والرباعي والسرور



حرمه ولم يحل فيه اه فالت ومن الاستهلاك مالو أبرأه ديونه المورس بتكليف الميسر على ما سياتي فيقول  
 باب العاشر (قوله والتوى) بالقصر أي الهلاك مبتدأ خبره هلاك (قوله بعد القرص والاعارة) الاثيوب  
 الاقراض قال في الفتح واقرض المصاب الدراهم بعد احوال ليس باستهلاك فالتوى المال على المستقرض  
 لا تحب أي الركة ومثله اعارة ثوب التجارة اه والتوى ههنا أن يجهد ولا بد منه عليه أو يموت المستقرض  
 لا ينزك (قوله واستبدال) بالجر عطف على اقترض اه ح لا المعنى أنه لو استبدل مال التجارة بمال  
 التجارة ثم هلك البديل لا تجب الركة لأنه ليس باستهلاك فعلى ههنا لا يصح كونه مضموعاً على التوى  
 لاستلزامه أن يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس كذلك اقيام البديل مقام الاصل وما عزي الى الهوى من أنه  
 هلاك لم أره فيه بل المصرح به فيه وفي غيره أنه ليس باستهلاك ولا يلزم منه أن يكون هلاكاً كما قال في البرائج  
 واداسال الحول على مال التجارة وأخرجه عن ملكه بالدراهم أو بالدينار أو بهرض التجارة بمثل قيمته فلا يصح  
 الركة لأنه ما أتلف الواجب بل نقله من محل الى محل اذ المنة تسمى مال التجارة هو المعنى وهو المسألة لا الصورة  
 فكان الاول قائماً معنى فيبقى الواجب بمقتضىه ويستقطم هلاكاً وما اذا باع وحاشى يسير فذلك لأنه مما  
 لا يمكن التجر زعمه فكان ههنا وان حاشى عما لا يتعاضد الماس فيه ههنا قدر زكاة الحائض وركة ما بقي يتحول  
 الى العين وتبقى بمقتضىه ويستقطم هلاكاً انتهى والاستبدال قبل الحول كذلك في البدائع أيضاً لو استبدل  
 مال التجارة بمال التجارة وهي العروضة فبطل حكم الحول لا يطل حكم الحول سواء استبدلها بنفسها أو  
 بخلافه ولا خلاف انه اق وجوب كاتم المعنى المسال وهو المايسة والقيمة وهو باق وكذا الدراهم أو الدينار  
 اذ اباها تحسبها أو بخلافه كدراهم بدراهم أو دينار بدراهم أو دينار بدراهم أو دينار بدراهم أو دينار بدراهم  
 لا تحب الركة في مال الصيارفة كما اذا باع المائة بالساعة ولما ما طاب الوجود في الدراهم تتعلق بالمعنى  
 لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال لا يطل حكم الحول بخلاف استبدال الساعة بالساعة فان الحكم فيها  
 يتعلق بالعين فيبطل الحول المعنى قد على الاول ويستأنف لاشي حولا اه فافهم (قوله هلاك) كذا في  
 بعض النسخ وفي بعضها هلاكاً (قوله ويعبر مال التجارة) متعلق بمقتضىه دل عليه المدكور أي  
 واستبدال مال التجارة يعبر مال التجارة استهلاكاً فيصير كاته قال في الهرو وقبده في المضيق اذا توى في  
 المدل عدم الخسارة عند الاستبدال أما اذا لم يوقع البديل للتجارة اه قلت أي واد اوقع البديل للتجارة  
 ولا يكون الاستبدال استهلاكاً كما فلا يصح ركة الاصل لو كان بعد تمام الحول ولا يقطع حكم الحول لو كان  
 الاستبدال قبل تمامه بل يتحول الخوب الى البديل فيبقى بمقتضىه ويستقطم هلاكاً كما قلناه صريحاً  
 البدائع فما قيل من أنه لا تجب ركة البديل بعد الاستبدال بل يعتبر له تحول بحد بدخلاً صريحاً فافهم  
 \* (تنبيه) \* ثم قوله ويعبر مال التجارة مالوا استبدله بعروض ليس بمال أصلاً بل روح عليه امرأه أو صالح  
 به من دم العبد أو اختلعت به المرأة أو بعوض هو مال ليس له مال الركة بان باعة بعد الخدمة أو ثياب  
 البديلة أو استأجر به ههنا فيصير الركة في ذلك كله لأنه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة بالسوا ثم على أن  
 يتركها ساعة لاختلاف الواجب فكان استهلاكاً كاتم المعنى في البدائع \* (تنبيه) \* حكم المقود مثل مال التجارة  
 في الفتح وجل له ألف حال حواها فاشترى بها عبيد التجارة في باب أو عروضة للتجارة فهلك بطلت عنه ركة  
 الاثيوب ولو كان العبد للخدمة لم تستقطم بئوته وتما فيه (قوله والساعة بالساعة) الاولى اسقاط قوله بالساعة  
 ليس سهل استبدالها بغير ساعة قال في فتح القدير واستبدال الساعة استهلاكاً مطلقاً سواء استبدلها بساعة  
 من جنسها أو من غيره أو بغير ساعة دراهم أو عروض تتعلق الركة بالعين أولاً بالذات وقد تبدلت فاذا  
 هلكت ساعة البديل تجب الركة ولا يخفى أن هذا اذا استبدل بماله الحول أما اذا باعها قبله ولا حتى لا تجب  
 الركة في البديل الا بالحول جسد يد أو يكون له دراهم وقصد باعها بأحد الثقلين اه أي ههنا لا يصح ضمها  
 الى ما قبل من الدراهم من غير كونهما بالمال فيحول بحد يدوكذا لو باعها بساعة وعنده ساعة فانه يضمها

والتوى بعد القرص  
 والاعارة واستبدال  
 التجارة بمال التجارة هلاكاً  
 ويعبر مال التجارة والساعة  
 بالساعة استهلاكاً

الواحد ما لم يكن جديدا في لزم الوسط وهذا هو النسخة أحسن (قوله وهذا كما يستظهرها) أي لو هلك الكبير بعد الطول بفعل الواحد عندئذ هما وعند الثاني يجب في الباقى تسعة وثلاثون جزأ من أربعين جزء من أجل أنهم ولو هلك الجلات ونقي الكبير يؤخذ جزء من أربعين جزءا بدائع (قوله ولو تعدد الواجب الخ) بيانه إذا كان له مئة مئة ومائة وتسعة عشر جزأ فإنه يجب مئة مئة في قولهم أموالو كان له مئة مئة ومائة وتسعة عشر جزأ وحيت مئة واحدة عندهما وقال الثاني مئة وحل وعلى هذا لو كان له تسعة وخمسون جزءا وتبيع خبر من غاية البيان (قوله ولا في العفو) هذا قولهما وهو أن الواجب في النصاب لا في العفو وقال محمد و زفر الواجب من الكل وأثر الخلاف يظهر فيمن ملك تسعة من الأبل هلك بعد الطول منها أربعة لم يستقل شئ على الأول ويستقل على الثاني أربعة تسعة شاة وكذا لو كان له مائة وتسعون شاة هلك منها ثمانون يستقل على الثاني ثلاثا شاة وتسعة في الزبلي (قوله ونصيبه بالسواثم) أي يخص صاحبان العفو بها دون بقول دلائل ما زاد على مائتي درهم لا عفو فيه عندهما بل يجب في سائر ما يحسبها أما عند أبي حنيفة فإن الزائد عليها فهو ما لم يباع أو ربع درهم وفيهم ما يدرهم آخر كما سيأتى (قوله ولا في هالك الخ) أي لا يجب الزكاة في نصاب هالك بعد الوضوب أي بعد مضى الطول بل تسقط وإن طامها الساعي منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح وفي الفتح أنه لا شبهة بالفقهاء لأن المال راى في اختيار يحصل الإداية بين العبد والقيصة والرأى يستدعى زمانا (قوله ومنع الساعي) عطف على وجوبها ح (قوله لتعاقبها بالعبد) لأن الواجب جزء من النصاب يستقل به لأكمله كدفع العبد بالجناية يستقل به لأكمله هدية (قوله وإن هلك بعضه) أي بعض النصاب يستقل به لأكمله أي حفظ الهالك أي يستقل من الواجب فيه بقدر ما هلك منه (قوله ويصرف الهالك إلى العفو الخ) أقول أي لو كان عنده ثلاث نصاب مثالا ونحوه زائد مما لا يبلغ نصابا رابعا هلك بعض ذلك يصرف الهالك إلى العفو أولا فإن كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في الثلاث نصاب بتمامه وإن زاد يصرف الهالك إلى نصاب يابسه أي إلى النصاب الثالث ويركض عن النصابين فإن زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الرائد إلى النصاب الثاني وهكذا إلى أن ينتهي إلى الأول ومقتضى ما مر أنه إذا نقص النصاب يستقل عنه خطه ويركض عن الباقي بقدره تأمل ثم إن هذا قول الإمام رضى الله عنه وعند أبي يوسف يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب سائما وعند محمد إلى العفو والنصب سائما من تعاقب الزكاة بهم ما عنده قال في الماتن وشرحه لا شارح ولو هلك بعد الطول أربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من أربعين بغير أن يجب بنت مخاض سائما أب الإمام يصرف الهالك إلى العفو ثم إلى نصاب يابسه ثم نحو وعند أبي يوسف خمسة وعشرون جزءا من ستة وثلاثين جزءا من بنت مخاض سائما أنه يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب وعند محمد نصف بنت لم يولد ونحوه سائما أنه يعاقب الزكاة بالنصب والعفو اه وفي البحر طاهر الرواية عن أبي يوسف كقول الإمام (قوله بخلاف المستهلك) أي بلعل رب المال مثلا ط (قوله بعد الطول) أما قبله لو استهلكه قبل تمام الطول فلا زكاة عليه لعدم الشرط وإذا فعله حيلة لرفع الوجوب كأن استبدل نصاب السائما بآخر أو أخرجه عن ملكه ثم أدخله فيه قال أبو يوسف لا يكره لأنه امتناع عن الوجوب لا إبطال حق العبد وفي المحيط أنه الأصح وقال محمد يذكره واستناده الشيخ جليل الله من الضرر بل إن فيه اضرا بالفقراء وإبطال حقهم ما سلا وكذا الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل وجوبهم أو قبل الطئوى في الشفعة على قول أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرحه في البحار قلت وعلى هذا التفصيل مشى المصنف في كتاب الشفعة ومراة الشارح هناك إلى الجوهرة وأثره وقال ومثل الزكاة الخ وآية السجدة (قوله لو خود التعدي) علة لقوله بخلاف المستهلك يعني يجب فيه الزكاة (قوله وميز الخ) أي من الألبه تهال بال مفهوم من المستهلك قال في التمهيد وهو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فعل ذلك في الودعة لم يضمن فكذلك إذا الذي يبيع في نفسه ثم جاع الأول أم إن في النصاب

وهذا كما به قطعها ولو تعدد  
الواجب وحب الكبار فقط  
ولا يكمل من الصغار خلافا  
للمثنى (و) لافي (عفو وهو  
ما بين النصب في كل  
الاموال ونخصاه بالسواثم  
(و) لافي (هالك بعد  
وجوبها) ومنع الساعي في  
الاصح لتعاقبها بالعين لا  
بالذمة وان ذلك نعضه فقط  
سقطوا يصرف الهالك الى  
العفو أو لا ثم الى نصاب يليه  
ثم وثم (بخلاف المستهلك)  
بعد الحول لوجود التعدي  
ومنه ما لو حسنها عن العاقب  
أو الماء حتى هلكت  
فحينئذ يباح

قوله من بنت مخاض صوابه  
بن بنت لم يولد كذا في هامش  
من نسخة المؤلف اهـ



ولو كان في الدنيا من يد (وان)

(المجلد) المصنف في كذا

وہابیہ و اہل تشیع و اہل حق

(ماویب من) ذات (من)

و دفع المالك (الادنى دفع

الفضل) جبراً على السائق

لأنه دفع يا (1) دفع

(الاعلى ورد الغنى) بلا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

وَقَدْ رَأَىٰ نَارَ اللَّهِ كَأَنَّهُ بِيَافَرٍ

١٠

(والله اعلم)

اوت (ويجاء بالاول وضم)

الى ابي اسحاق بن يوسف (رحمته الله)

غير كذا يقول الاصل ولو

دی زکاة بنده اسم اشتری

281

وله أبو العباس الطاهري

المجلد الثاني

[illegible]

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاهٍ مُتَعَفِّفِينَ

سورة البقرة

المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

عالم الاولاد

بسم الله الرحمن الرحيم

4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-1022-1023-1024-1025-1026-1027-1028-1029-1030-1031-1032-1033-1034-1035-1036-1037-1038-1039-1040-1041-10

قول الشارح رحمه الله

بعض النسخ زيادة بعد

وله في هذا الأحوال

یونانی و رومیان

سنة الشافعية وقواعدها

تأليفه

ففيها كافي عديد والا ههنا والليل والسكسائي والفراف وغيرهم وقد قلده أبو عبيد مع هـ سالة قلده واحج  
بقوله وكذا أبو العباس ٣ وكان ثعالب يقول محمد بن عبد الله بن أقران سيدي به فكان قوله محقة في اللغة اه  
وتسامه فيها (قوله ولو كان محيد الجيد) في الظاهر به له جعل غررني وقد قل قال الامام يؤخذ من كل نحلة  
حصة من الثمر وقال محمد بن يوسف من الوسط اذا كانت أصب نفاثا ثلاثة جيد ووسطا وردى اه وهذا يقتضي  
أن أخذ الوسط انما هو فيما اذا اشتمل المسال على جيد ووسطا وردى أو على مسفين منها أمالو كان المسال كله  
جيدا كاربعةين شاه أ كولة تجب شاة من السكر اثم لا شاة وسطا عند الامام خلا للحمد كالا يخفى بحرفي  
أنهر من المراح وان لم يكن فيها وسطا يعتبر أفضلها المبكوت الواجب بقدره (قوله كذا انقله الشافعية ٤) وعلاوه  
بأن السائل حيوان فان كافي شرح ابن حجر (قوله فابا جيع) لا يقال تقدم أنه لا تؤخذ المسال من أصل المسال  
هنا ما اذا كان النصاب كله كذلك ولا يقال صرحوا بأنه لا زكاة في الأموال والحول لأن المراد بها المعسدة  
للمعسر على ظهورها والمراد بها ما في بطنه اولد السك اذا كان النصاب كله كذلك فاما السامع من أخذها  
وان كانت حيوانين كالأ كولة فأنه أتوا شاة مع كونهم من السكر اثم المهسي عن أخذها وقول  
الجهر المسار نفاتج شاة من السكر اثم يشمل الحامل فتأمل (قوله فالتقي اتفاقا) كذا في الضرر والضرر  
وغيره مما لکن ظاهر ما في الجهر من المراجع أنه اتفاقا بالسنة الى أداء القيمة فانه قال وأداء القيمة مع وجود  
الموضوع عليه حائرا عندنا اه فتأمل (قوله من ذات سن) أشار بتقدير المضاعف نفعه لله إلى أن المراد  
بالسن معناه الحقيقي واحدة الاسنان لکن قال في المعرب السن هي المعروفة ثم سمي بمصاحفها كالناب  
للسنة من النوق ثم استعيرت لغيره كاس الحماض واس اللعوب اه زاد في الدرر وذلك انما يكون في  
الدواب دون الانسان لانها تعرف بالسنة اه أي سميت بذلك لان عمرها يعرف بالسنة بخلاف الا كافي  
ومقتضاها أن مجازي اللغة من اطلاق اسم العض على السك كالرقبة على الملوک فلا حاجة إلى تقديره ضاف  
الآن ير بد الاشادة الى تحوير كونه من مجازا الحذف تأمل (قوله الادنى) أي وصفنا أنفسنا وكذا قوله  
أو الاعلى (قوله مع الفضل) أي ما ين يذ من قيمة الواجب على المدفوع (قوله لا يدفع بالقيمة) أي لا يبيع حتى  
يما في الجهر (قوله ورد الفصل) أي استرده ولم يقدره عندنا شيء لانه يحاسب بحسب الاوقات علاه وورخصا  
وقدوة الشافعي ثباتين أو عشرين ذرها كما سطر في العادة وغيرها اسمعيل (قوله بلا جهر) كذا في الهداية  
وبه حزم السكال والريالي وفي الجهر عن الصيرفي أنه السبيع وقبل الخيار لا ساعي ذكره محمد في الاصل وجرى  
عليه القدوري واختاره الاستيعابي وقبل له المال في الصورين وهو طاهر المتى كالسكر والدرر والمثلقي وخصه  
في الاختيار ورد كفي النهاية والمراجع أنه الصواب ومشى عليه في الجهر وعمره الى المنسوط وانصرف في الجهر  
لاؤل فلما اجزم به الشارح (قوله حاز) أي بخلاف المثلي كما قدمناه وخصها (قوله والمستفاد) السير والتاع  
زائدان أي المسال المفاد ط (قوله ولو بهجسة أو اوث) أدخل فيه المفاد بشرع أو ميراث أو وصية وما كان  
حاصلا من الاصل كالاولاد والرج كافي الجهر (قوله الى نصاب) قيد به لانه لو كان النصاب ناقصا وكسل  
بالاستفاد فان الحول يبعد عليه عند السكال بخلاف ما لو هلك بعض النصاب في أثناء الحول فاستفاد ما يكمله  
فانه يضم عندنا وأشار الى أنه لا بد من بقاء الاصل حتى لو ضاع استأ نف الاستفاد حول لا منه لکنه فان وجد  
منه شيئا قبل الحول ولو بيوم صم وزكي السك وكذا لو وهب له ألف فاستفاد منها في الحول ثم ورح الوهاب  
فضاعدها تأنف حول لا لفائدة قوله عمل كلامه مالو كان النصاب دينافا مستفاد مائة فانما تضم اجساغا غير أنه لو تم  
جوله الدين فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقبض أر بهي درهما ولو مات المدفوع فاستفاد  
عنه زكاة المستفاد عندنا لا يجب اه من الجهر والجهر (قوله من جنسه) شيئا أي أن أحد القديين يضم الى  
لا يخر وأن عرض التجارة تضم الى القديين الجنسية باعتبار قيمتها واحترز عن المستفاد من بخلاف جنسه  
كالل من الشفاء قد تضم عن (قوله ولو أدى الج) هذا الجملة الاستثنائية في المتى كآله قال يضم المستفاد



التي كما قدمناه في فصل السائمة عن الجوهرية (قوله وحاز دفع القيمة) أي ولو مع وجود المنصوص عليه  
 عراج فلو أدى ثلاث سائمة من أربع وسط أو بعض بنت لبون من بنت مخاض جاز وتسامه في الفتح  
 ثم إن هذا معتد بعين المثل فلا تعتبر القيمة في سائب كيلي أو زني فادا أدى أربعة كاييل أو دراهم حيدة عن  
 حصة ريشة أو زئوف لا يجوز عند السائمة الثلاثة إلا عن أربعة وعلمه كيلي أو درهم آخر خلافا لزمرو هذا إذا  
 أدى من جنسه والا فاعتبر هو القيمة اتفاقا لتقوم الجوده في المسال الروي عند المقابلة بخلاف جنسه ثم إن  
 المعتبر عند محمد الأنطع للمقير من القدر والقيمة وعندهما القدر فإذا أدى خمسة أفقر ريشة عن خمسة حيدة لم  
 يحز عند حقه يؤدي تمام قيمة الواجب وجاز عندهما وهذا إذا كان المسال بجيد أو أدى من جنسه ريشة أو مادا  
 أدى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة اتفاقا وإذا أدى خمسة حيدة عن خمسة ريشة جاز اتفاقا على اختلاف  
 التخرج وتسامه في شرح درر البحار وشرح المحرم (قوله في زكاة الخ) قيد بالمد كوراة لانه لا يجوز دفع القيمة  
 في الصكاي والهدايا والعق لا بمعنى القرية أراقة الدم وفي العنق في الرق وذلك لا يتقوم بتعريف غايه البيان  
 ثم قال ولا ينبغي أنه مقيد بمائة أيام التخرج أما بعد فليحوز دفع القيمة كما عرف في الأصحبة اهـ (قوله وحراج)  
 ذكره في الشرع لئلا يسهل بمحاشاة كنهه الشيخ اسمعيل من الخلاصة (قوله ونذر) كأن نذر أن يتصدق بهذا  
 الدينار فتصدق بقدر درهم أو بهذا الخبر فتصدق بقيمة جازعنا كذا في فتح القدير وميد لوند أن يهدي  
 شاة أو يهتق عبد من وسططين بأهدى شاة أو أعتق عبدا يساوي كل منهما وسططين لا يجوز إلا القربة في  
 الأراقة والتحرير وقد التزم اراقتين وتحرير من ولا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف المذنب بالتصدق بشاتين  
 وسططين فتصدق بشاة بقدرهما حاران المقصود انعام الفقير وبه تحمل القرية وهو يحصل بالقيمة ولو نذر أن  
 يتصدق بقرية فذل فتصدق بنصفه بجيد يساوي تمامه لا يحز به إلا الجوده لا قيمة لها بالربوية والمقابلة  
 بالجنس بخلاف حذس آخر لو تصدق بنصف قطير بمسب يساويه حاز اهـ (قوله وكفارة) بالتبويب وغير  
 الاعتاق بعتة ولم يذكر هذا الاستماع في الهداية والكبر والميبي والمكافي وذكره في غايه البيان كما قدمناه  
 مع لاد أن معسى القرية فيه اتلاف الملك وفي الرق وذلك لا يتقوم شرنا لية قلت وينبغي استثناء الكسوة  
 أيضا لما في الخبر عن الترخ بخلاف ما لو كان كسوة بأن أدى ثوبا يعادل ثوبين لم يحز إلا عن ثوب واحد لأن  
 المنصوص عليه في الكفارة مطاق الثوب لا بقيد الوسط فكان الأعلى وحيزه داخل تحت النص اهـ (قوله)  
 وهو الأصح) أي كون المعتبر في السوا ثم يوم الاداء اجاعا هو الأصح فانه ذكر في البدائع أنه قيل إن المعتبر  
 عنده في يوم الوجوب وقيل يوم الاداء اهـ وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجماع وهو الأصح اهـ وهو  
 صحيح لقول الثاني الموافق لقوله ما وعابه فاعتبار يوم الاداء يكون متفعلا عليه عنده وعندهما (قوله ويقيم  
 في البلاد الذي المسال فيه) ولو بعث عبدا للتجارة في بلد آخر يقيم في البلد الذي فيه العبد بغير (قوله في أقرب  
 الامصار إليه) أي إلى المقارنة وذكر الضمير باعتبار الموضوع وعبارة الفتح إلى ذلك الموضوع قال في البحر في الباب  
 الآتي وهذا أولى مما في التبيين من أنه إذا كان في المقارنة يقوم في المصار الذي يصير إليه (قوله والمصدق)  
 بخفيف الصاد وكسر الدال المشددة هو الساعي أخذ الصدقة أو ما ملكت يمينه وفيه تشديد يدهما وكسر  
 الدال وقيل بخفيف الصاد من بلالية عن العمالية (قوله لا يأخذ إلا الوسطا) أي من السن الذي وجب له  
 وجب بنت لبون لا يأخذ بخيار بنت لبون ولا رديثم بل يأخذ الوسطا قوله صلى الله عليه وسلم لما أذن حين بعثه  
 إلى اليمن أيا له وكرا ثم أسوأهم رواه الجماعة ولأن في أخذ الوسطا نظر الفقهاء في المسال من لا على القاري  
 وفي الثانية ولا تؤخذ من الرابي والأكلية والماسخس وقبل الغنم لأنهم الكرا ثم اهـ والربي يضم الرام  
 المشددة وتشديد الباء مقصورة وهي التي تسمى بالسهم وفي البدائع قال محمد الرابي هي التي تسمى ولدها  
 والأكلية التي تسمى الدال والماسخس هي التي تسمى بالولد ومن الناس من طعن فيسبغونهم أن الرابي هي  
 التي تسمى بالأكلية والأكلية هي التي تسمى بالولد ومن الناس من طعن فيسبغونهم أن الرابي هي

لقد قيل بحر كالأردأ التمس  
 ماوس اه منه

و حاز دفع القيمة في زكاة  
 عشر ونحوه وعارة ونذر  
 وكفارة شاة (الاقتاق)  
 تعتبر القيمة يوم الوجوب  
 في الأتوم الاداء وفي السوا ثم  
 يوم الاداء اجماعا وهو  
 الأصح ويقوم في البلد  
 الذي المسال فيه ولو في مقارة  
 في أقرب الامصار إليه فتح  
 والمصدق (لا يأخذ) الا  
 الوسطا) وهو أعلى الأدنى  
 أدى الأعلى

بالسهم كالأردأ التمس  
 ماوس اه منه



نوى التصديق عليه أولا هذا وفي مختارات النوازل السلطان الجائر اذا أخذ انطراج يجوز ولو أخذ الصدقات  
أو الجبايات أو أخذ مالا مصادرة نوى الصدقة عند الدفع قبل يجوز أيضا به يقتضي وكذا اذا دفع الى كل من  
بنية الصدقة لانهم بما عليهم من التبعات صاروا قراة والاحوط الاعادة اهـ وهذا موافق لما صححه في  
المبسوط وتبعه في الفتح ففسد اختلاف الصحيح والادعاء في الاموال الباطنة اذا نوى التصديق بها على الجائر  
وعلمت ما هو الاحوط قلت وشمل ذلك ما يأخذ منه المكاس لانه وان كان في الاصل هو العاشر الذي يصبه  
الامام اسكن اليوم لا يصب لانخذ الصدقات بل لاسبأموال الناس طمسا دون جباية فلا تسقط الزكاة  
بأخذها كذا صرح به في البرازية فان نوى التصديق عليه كان على الخلاف المذكور (قوله لانهم بما عليهم الخ)  
علة لقوله قوله الاصح الصحة وقوله بما عليهم من تعاقب قوله فقراء (قوله حتى أفتى) بالامام المجهول والمعنى  
بدلالة محمد بن سلمة وأما مير بلخ هو موسى بن عيسى بن ماهان والى خراسان سألته عن كفارة عيـه فانه بذلك  
يعمل ينبغي ويقول لحشمهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة عيـه  
من لا يملك شيئا قال في الفتح وعلى هذا الوأوصى بثالث ماله لا يعترف دفع الى السلطان الجائر سقطت صدقة  
ما صحح في الجامع الصغير وعلى هذا فانكارهم على يحيى بن يحيى بل يد مالك حديث أفتى بعض مالوك المعاد به  
في كفارة عيـه بالموافاة لا يلزم بل وان كان يكون لادعاء المذكور لا يكون الصوم أشق عايـه من الاعتاق  
وكون ما أخذ من عيـه ماله بحيث لا يمكن تمييزه فيما سلكه عند الامام غير مصر لا يستعمل ذمته بماله والمديون بقدر  
ما في يده فتر اهـ لم يوافقنا وادعاهما من سلمه منى على ما صححه في التقرير من أن الدين لا يجمع التكبير بالمال  
أما على ما صححه في الكشف الكبير وحري عليه الشارح في ما سطره والحر والبرفـلا (قوله لم يقع زكاة)  
في بعض المسح لم يصح كذا وقع هذا في البحر المحيط ثم قال وفي مختصر الكرخي اذا أخذ الامام كرها  
فوصفها ووضعها أسرا لان له ولاية أحد الصدقات فقام أحدهم مقام دفع المال وفي الغيبة يجب له كمال  
الدية فيما شرط ولم توجد مـه اهـ قلت قول الكرخي فقام أحدهم الخ يصلح للحوادث تأمل ثم قال في الصغير  
والمفتي به التخصيص ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الفرض لان السلطان أو نائبه ولاية أحدها وان لم  
يصعها ووضعها لا يعلل أحدها وان كان في الباطنة فلا اهـ (قوله وفي الغيبة) في بعض المسح اسكن بل  
الواو وهو استدراك على ما في المبسوط وقد أسعنا آتينا ما في التبيين وقد يدعى عدم الحاق الغيبة بغيرها كما  
ما في التبيين على ما اذا دفع الى السلطان مال المكس أو المصادرة ونوى به كونه زكاة لم يضره السلطان في  
مصادره ولم يضره ذلك التصديق به على السلطان ويؤيد هذا الخـ لـ قوله لا يضره له ولاية أخذها كذا من  
الاموال الباطنة فلا يضره ذلك قول المبسوط الاصح أن ما يأخذ منه طاعة فزما من الجبايات والمصادرات  
يسقط عن أبواب الاموال اذا نوى التصديق عليهم لانهم بما عليهم من التبعات صاروا قراة فلهذا أمل  
(قوله بما له) متعلق بحالها أو ماله وحالها بغيره وصوب آخر فلا زكاة فيه كذا في قوله كذا كل السـلـ (قوله  
لاب الحاطة استلـ) أي بمنزلة من حيث ان حق العير تعلو بالدية لا بالاعيان ط (قوله عند أي حبيبة) أما  
على قوله ما فلا حبيبان وحبيبتان لا يثبت الملك لانه فرع الحساب ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث  
عنه حصصة الميراث (قوله وهذا الخ) الاشارة الى وجوب الزكاة التي تصبه قوله فتجب الزكاة فيه (قوله  
منه فصل عنه) الذي في النهر عن الحواشي يحمل ما ذكره ما اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخطا يفضل عنه  
فلا يجزئ الدين بماله اهـ أي يفضل منه بما يباح نصابا (قوله كذا كل السـلـ خبيثا) في الغيبة لو كان الخبيث  
نصابا لا يلزمه الزكاة لان السـلـ واجب التصديق عليه فلا يبعد ان يجب التصديق به اهـ ومثله في البرازية  
(قوله كذا في المهر) أي أول كتاب الزكاة عند قولنا اسكن وملك نصاب حوله ومثله في الشرع بلاية وقد كره في  
شرح الوهبانية بحثا وفي الفصل العاشر من الآثار خاتمة عن فتاوى الحنفية من ملك أموالا غير طيبة أو غصب  
أو لا يملكها اسكن بالخطا ويصير ضايعا وان لم يكن له شيء انصاب فلا زكاة فيه فيها وان نابت بها بالدية

لانهم بما عليهم من التبعات  
فقراء حتى أفتى أمير بلخ  
بالصيام لكفارة عيـه  
أخذها الساعى جبرالم زكاة  
زكاة لكونهم باسـلا اختيار  
واسكن جبر بالخطا ليس ليؤد  
بغيره لان الاسـلـ لا ينافي  
الاختيار وفي التبيين في المأثري  
به بسقوطها في الاموال  
الظاهرة لا الباطنة (وا  
نطاق السلطان المـالـ  
المعصوب ماله ملكه فتجب  
الزكاة فيه ويورث عنه  
لان السلطان استلـ انما  
يمكن تمييزه عند أي حبيبة  
وقوله أرفق اذ لم يصب  
مال عن عصب ووطـ  
كان له مال غير ما استلـ  
بالخطا منه فصل عنه لو  
دينه والا فلا زكاة كذا  
السـلـ خبيثا كذا في المهر  
الحواشي السعدية

(قوله من ان الدين لا يضره  
الخ صواب اسقطا لانه  
اهـ







بالطحا والخرام التصرف فيه قبل أداء بدله في البرازية قبيل تسليم كتاب الزكاة ما يأخذ من المال طامعا  
 ويحاط به عسالة و بمال من المولم آخر يصير ما كاله و بمقتضى حق الاول ولا يكون أخذه عندنا حراما خصوصا نعم  
 لا يباح الانتفاع به قبيل أداء الدل في الصحيح من المذهب اهـ لكن في شرح العسالة ان النسبة في استئصال  
 المصيبة كغيرها اذا ثبت كونها مصيبة بدليل قطعي وعلى هذا فنفرع ما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام  
 حسلا لا فان كان حرمته ايمية وقد ثبت بدليل قطعي يكفر والا فلا بان تكون حرمته لم يبره أو ثبت بدليل قطعي  
 وبعضهم لم يفرق بين الحرام ايمية وغيره وقال من استعمل حراما قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام  
 تخريبه كسكاح المحارم فكافر اهـ قال شارحه المحقق اس الغرر وهو التحقيق وقائدة الخلاف تظهر في  
 كل مال الغير طامعا يكفر يستعمله على أحد القولين اهـ وحاصله ان شرط الكفر على الهول الأول  
 شيئا قطعية الدليل وكونه حراما ايمية وعلى الثاني يشترط الشرط الاول فقط وعلمت ترجيحه وما في البرازية  
 معنى عاينه (قوله ولو جعل ذواته) قيد بكونه دا صاب لانه لو مال أقل منه فجعل حسنة من مائتين ثم تحول  
 على مائتين لا يجوز زوجه شرطا آخر أب لا يقطع المصاب في أثناء التحول ولو جعل حسنة من مائتين ثم هلك  
 ما في يده الادرها ثم استعاد فتم التحول على مائتين حاز ما عمل بخلاف ما لو هلك الكل وأب يكون المصاب كاملا  
 في آخر التحول ولو جعل شاة من أربع وحال التحول وعمده تسعة وثلاثون فان كان دعهما لا فقير وقعت بفلا وان  
 كانت فائقة في يد الساعي فالتجارة كافي الخلاصة وقوله عاز كاه وتسامه في الهول والجور (قوله لاسين) بان كاله  
 ثلثمائة درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين عشرين سنة وقوله أو لم يصبر صورته أب يدفع المائة المذكورة  
 عن المائتين وعن تسعة عشر نصا باستحدث حدثت له في ذلك العام صح وان حدثت في عام آخر فلا بد لها من  
 زكاة على حدة كما صرح به في المخرج لكن المائة التي عفاها بغير زكاة من المائتين عشرين سنة و يكون  
 من المسئلة الاولى فقد قال في الهول وعلى هذا فنفرع ما في الحاشية ولو كاله حس من الاول الحوامل ويجعل  
 شاة من مائة وعشرون ثم تحت حسا قبل التحول آخره وان عمل عفا فتم في السنة الثانية لا يجوز اهـ  
 وذلك لانه لم يعمل عفا فتم في السنة الثانية لم يوجد المجل عنه في سنة التجهيل فلم يحرم عفا في التجهيل سنة  
 وهذا أراد لابي الطحا من مطلقا لانه يقع عفا في ملكه في الهول الثاني فيكون من المسئلة الاولى لان التجهيل في  
 الجنس الواحد لو في الهول الحية لو كاله عنده أربع مائة درهم فأدى زكاة جسمائه طامعا كاله كاله  
 أن يتسبب الزيادة له سنة الثانية لانه يمكن أن يجعل الزيادة تجهيلا اهـ وقيد في المخرج بكون الجنس متحدا  
 قال لانه لو كان له خمس من الابل وأربعون من الغنم فجعل شاة من أحدا الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر  
 ولو كاله عين ودين فجعل عن العين هلك كفت قبل التحول حاز عن الدين ولو نه دعه والادراهم والديار  
 وعروض التجارة جديس واحد اهـ (قوله لوجود السبب) أي سبب الوحد وبه وهو ملك المصاب الماي  
 فيجوز التجهيل لسنة وأكثر كما اذا كفر بعد الجرح وكذا المصنف لان النصاب الاول هو الاصل في السببية  
 والرائد عليه تابع له قال في المخرج ولا يخفى أن الافضل عدم التجهيل للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره موقولا  
 (قوله وكذا لو جعل) التثنية راجع الى المسئلة الاولى وهي التجهيل لسنة أو سنة لان ادمالك سائر أخرج  
 زكاته قبل أن يتحول التحول كاله ذلك تجهيلا بعد وجود السبب لكونه أداء قبل وقت وجوبه وهذا كاله  
 لان وقت أداء الشهر وقت الادراك فإذا أدى قبله يكون تجهيلا عن وقت الاداء بعد وجود السبب وهو  
 الارض النامية بالخارج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى المسئلة الثانية لان صورته أن يؤدي زكاة نصيب  
 مستحدثه في عامه ورائدة على ما في ملكه وقت الاداء والمراد هنا أداء عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل  
 وقت الاداء عشر ما مستحدثه بعد انطراح وقوله بعد انطراح قبل الادراك دليل على ما قلنا وليس في المخرج ما يفيد  
 خلاف ذلك فضلا عن النص صريح بانه قديم (قوله بعد انطراح) أي خروج الزرع أو الثمرة (قوله قبل الادراك)  
 أي ادراك الزرع أو الثمرة الذي هو وقت أداء العشر لكن في ذكر في المخرج باب العشر أن وقت وقت خروج

مطالب استئصال المصيبة  
 القاطمة كغير

(ولو جعل ذواته) زكاته  
 (للمائتين أو انصب دفع)  
 لوجود السبب وكذا لو جعل  
 عشر زكاة أو ثمانية مائة  
 المخرج قبل الادراك







شك في الصلاة بعد ذهاب الوقت أصلاً أم لا والفرق أن العمر كله وقت لأداء الزكاة فصار هذا بمنزلة شك  
وتع في أداء الصلاة في وقتها ولو كان كذلك يعيد اه قال في البحر ووقتها ثلثي النهار من شئت هل أدى  
جميع ما عليه من الزكاة أم لا بأن كان يؤديه فقل لا يضرب عليه هل يلزمه إعادة ما وصى به ما ذكرنا في  
الإعادة بحيث لم يعلم على طهه دفع قدر معين لأنه ثابت في ذمته بيمين ولا يخرج عن العهدة بالشك اه قلت  
وحاصله أنه يخبر في مقدار أو أدى كالموت في عدد الدراكم ما غلب على طهه أنه إذا لم يقطع عنه وأدى  
الباقي وان لم يعلم على طهه شيء أدى السك واليه تعالى أعلم

\*(باب زكاة المال)\*

(قوله أل فيه للمعهود الخ) جواب عما يقال إن المال اسم لما يؤول فيه تناول السواثم أيضاً قال في المهر ومدا  
الجواب استعني بما قيل المال في عرف ما يؤول فيه من النقد والعروض اه أقول الجواب الأول ذكره الرابح  
وتبعه في الدرر والثاني ذكره في الفتح وتبعه في البحر ويظهر لي أنه أسس لأن تسادر الذهب إلى المعهود في  
العرف أقرب من تسادره إلى النقد كور في الطب الحديث نأمل (قوله غيره مقدرة به) أي ربع العشر (قوله  
عشر من مثقالاً) فسادون ذلك لأن كاهه ولو كان نصاً يسهل سيراً يدخل بين الوزني لأنه وقع في كل  
النصاب فلا يحكم بكاهه مع الشك بخبر عن المدائع والمثقال لغة ما يوزن به قليلاً كان أو كثيراً وعرفاً ما يأتي ط  
(قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل) أعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه مائة مثاقيل مائة  
دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاحمد عمر رضي الله تعالى عنه  
من كل نوع ثلثاً لكي لا تظهر الحسومة في الاختلاف والعناء فثلاث عشرة مثاقيل وثلاث مثاقيل وثلاث مثاقيل وثلاث  
الحسنة درهم وثلاث مثاقيل فالحسنة والسبعة مثاقيل مع المجموع فثلاث مثاقيل فالحسنة  
سبعة مثاقيل كانت الدراهم العشرة وزن سبعة مثاقيل وفي كل شيء في الزكاة نصاب السركة والمهر وقدر  
الديارات ط عن المصنف كقوله في الدرر وثلاث مثاقيل فالحسنة وثلاث مثاقيل (قوله والدينار)  
أي الذي هو المثقال كما في الباقي وعبره قال في الفتح والظاهر أن المصنف اسم للمقدار المقدرة به والدينار اسم  
للمقدرة بما يقدر به اه وحاصله أن الدينار اسم للمقدرة من الذهب المضروب بالقدرة بالثقال فاختارهم  
من حيث الوزن (قوله والدرهم أربعة عشر مثاقيل) فتكون المائتان أي قيراط وثلاثمائة قيراط  
واعلم أن هذا هو الدرهم الشرعي والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطاً ووزنه الريال الطبرسي بالدرهم  
المتعارف تسعة دراهم وقيراط وبالدرهم الشرعي عشرة دراهم وحسبه قيراطاً وذلك مائة وثمانون  
قيراطاً ويكون النصاب من الريال تسعة عشر ريالاً وثلاثة دراهم وثلاثة قيراطاً اه ط مع بعض زيادة  
وتفصيل ط وطع في عبارته فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكثر من الشرعي وأنه صرح بالامام  
السري وحجي في العاية بقوله درهم مائة درهم وستون مائة وهو أكثر من درهم الزكاة سبعة عشر  
وثمانون وثمان مائة اه لكن بطريقه صاحب الفتح بأنه أصغر لأن أكثر من درهم الزكاة سبعة عشر  
ودرهم مائة درهم مائة درهم وستين مثاقيل فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكثر من الشرعي وأنه صرح بالامام  
وسط اه قلت والظاهر أن كلام السري وحجي مبني على تقدير القيراط بأربع حساب كما هو المعروف  
الآن فإذا كان الدرهم الشرعي أربعة عشر مثاقيل فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكثر من الشرعي وأنه صرح بالامام  
لكن المتعبر في قيراط الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفي قال بعض الحشيشين الدرهم  
الآن المعروف بمكة والمدنية وأرض الجباز هو المسمى في عرفنا بالقليلة بالقفاف والطاء على وزن ثمانية وهو سبعة  
مثاقيل وخمسة مثاقيل أو أربع مثاقيل لأننا اعتبرنا الشريعة المتوسطة مع القصة المتوسطة  
فوجب لها ما يتساوى بين القيراط في عرفنا الآن هو الطبرسي فافهم ومقتضاه أن الدرهم العرفي أربعة عشر مثاقيل  
وهو لا يتفق مع الشرعي بسبعة مثاقيل والمثقال المعروف الآن أربع وعشرون مثاقيل وهو سبعة مثاقيل

(باب زكاة المال)

أل فيه للمعهود في  
هاتر أربع عشر أه وال  
فان المراد به خير السائمة  
ركاتم أخيراً مقدرة به (ب)  
الذهب عشر مثاقيل  
والفضة مائة مثاقيل  
عشرة دراهم (وزن)  
مثاقيل) والدينار عشرة  
قيراطاً والدرهم أربعة  
عشر مثاقيل والقيراط  
خمس مثاقيل فيكون  
الدرهم الشرعي سبعة  
مثاقيل والمثقال مائة  
وهو درهم وثلاث  
درهم



الزرع وظهور الثمرة عند أي صفة عند أبي يوسف وقت الإذلال وعند محمد بن عبد الله بن عيسى والجلاد اه  
وعليه فيتحقق التعجيل على قولهما لا على قول الإمام ثم رأيت اس إمام به على ذلك ههنا (قوله واختلاف  
فيه قبل النبات وخروج الثمرة) الاختصار أن يقول واختلاف فيه قبل الخروج أي خروج النبات والثمرة  
وأما أن التعجيل قبل الزرع أو قبل الغرس لا يجوز زاتفا فالله قبل وجود السبب كالموكل زكاة المال قبل  
ذلك النصاب (قوله ولا يظهر الجواز) في نسخة عدم الجواز وهي الصواب قال في النهر والاطهر أنه لا يجوز في  
الزرع قبل النبات وقد قبل طلوع الثمرة في ظاهر الرواية اه (قوله وكذا لو عمل خراج رأسه) هذه التسمية  
أي ما راجع إلى المسئلة الأولى قال ح فان من عمل خراج رأسه لسبب صحيح كسب أي في باب الجزية وذلك لوجود  
السبب وهو رأسه وكذا لو عمل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعمله  
بوجود السبب وهو الأرض النامية لكن يجب حل كلامه على الموقوف له عاقبه بالقدرة على المساهمة فيكون  
سببه الأرض النامية بالمكان المساء لا بحقيقته كالعشر وخراج المقامعة تأمل (قوله وعلمه في النهر) حيث قال  
ولو نذر صوم يوم معين فجعله حارضا عند الثاني خلافا لمحمد وعلي هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر خمسة  
كدا فأتى به قبلها حارضا بعد هذا خلافا لمحمد كذا في السراج اه ح (قوله قبل تمام الحول) أي أو قبل ملك  
النصب التي عمل في كاتم في المسئلة الثانية كما يؤخذ من التعاميل (قوله لان المعتبر بكونه مصرفا وقت الصرف  
إليه) فصح الاداء له ولا ينتقض بهذه العوارض بغير (قوله ولو غرس الخ) هذه المسئلة استتطرد بها وجعلها  
العشر والخراج ط (قوله فالم يتم) أي يثمر ويصرف في بعض السمع (قوله كان عليه خراج الزرع)  
لان في غرسه السكر تعاميل الأرض ومن عمل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت صالحة للزرع  
فيؤدي خراجها حتى يثمر السكر فعليه خراج السكر ويسقط عنه خراج الزرع لوجود دخله من خراج الزرع  
صاع ودوره في كل جريب فيؤديه إلى أن يتم السكر فيؤدي عشرة دراهم ربحي (قوله ولا شيء في مال  
صبي تعالي) أي في مال الر كذا بخلاف الخارج في أرضه العشرية من الزرع والثمار وفيه ضعف العشر كما  
يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما يأتي في باب (قوله لبنى تعالي) الأولى حذف بنى فان النسبة لتعالي وهو  
أبو القتيبة كذا في المح ط وقد يقال لامع من النسبة إلى القتيبة المنسوبة إلى أبيها (قوله يوم الخ) قال في  
الفتح بنو تعالي عرب نصارى هم عمر وصى الله عنه أب يصرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا نؤدي  
ما يؤدي العجم ولكن نخدمهم ما يأتينا بعضكم من بعض يعرب الصدقة فقال عمر لا هذه مرض المسلمين فقاتلوا  
فرد ما شئت من الاسم لا باسم الجزية ففعل وتراضى هو وهم أب يصرب عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي  
جزية سموها ما شئت اه (قوله ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر ح (قوله ويؤخذ الوسط) مكرر  
مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط ح (قوله إلا أن يجير الورثة) أي إذا أوصى ما زادت على  
الثالث يؤخذ الزائد إلا أن يجير الورثة (مرع) لو زادت على الثالث وأراد أب يؤذيها في مرضه يؤذيها سرامن  
ورثته وان لم يكن عنده مال استقرص من آخر وأدى الر كذا فان كان أكبر رأيه أنه يقدر على قضائه فان  
اجتهد ولم يقدر حتى مات فهو ممدور كذا في مختارات السوازل وغيرها وظاهر قولهم سر أن الورثة ان علموا  
بذلك كان لهم أحد الرائد قضاءه وأب مافعله المورث جائز ديانة لكونه مضطرا إلى أداء المرض كما عمل به في  
شرح السكاكي فالأوهو الصحيح قال في شرح الوهبانية فيمكن التوفيق بين القولين بالقضاء والديانة أي  
بجعل القول بأعيارهما من الثالث المقابل للصحيح على أنه في القضاء الأول على الديانة وهو مؤيد لما قلنا (قوله  
ويجوز في الفرق في العندين) عبارة مع المتن وأجل سنة قرية بالأهالي على المذهب وهي ثلثمائة وأربع  
فجوز في بعض يوم وقبل سنة بالأهالي وهي أربع مائة وعشرون يوما اه ثم إن هذا الظاهر إذا كان  
المالك في بلد الأهالي فلا يملك في أشغال الثمرة قبل بغير الأيام وقيل يكمل الأول من الأشهر ويعتبر ما بينهما  
الخلافة ما لا يملك في السنة ط (قوله لان وقتها المهر) قال في الصبر عن الواعظ في باب هذا ما لا

واختلاف فيه قبل النبات  
وخروج الثمرة والاطهر  
الجواز وكذا لو عمل خراج  
رأسه وعلمه في النهر (وان  
وصاية) أي سر الفقير قبل  
تمام الحول أو ما أورد  
(و) ذلك لان (المعتبر بكونه  
مصرفا وقت الصرف إليه)  
لا بعده ولو غرس في أرض  
الخراج كرم ما لم يتم السكر  
كان عليه خراج الزرع  
مجمع الفتاوى (ولا شيء  
في مال صبي تعالي) يقع الاسم  
وتنكسر نسبة أبي تعالي  
بكره ما قوم من نصارى  
الفرس (وعلى المرأمة على  
الرجل منهم) لان الصلح  
وقع منهم كذلك (ويؤخذ  
في زكاة السائمة) الوسط  
لا الهرم ولا الكراخ (ولا  
تؤخذ من تركه بغير  
وصية) لفقدها وهو  
النية (وان أوصى بغير  
من الثالث) إلا أن يجير الورثة  
(وطواها) أي الزكاة  
(عمر) بغير من القنينة  
(لا شيء) في الفرق  
في المصنفين (سكك) أدى  
الزكاة أدلة تؤيد بها  
أن المهر



الجلود عند المقابلة بخلاف الجنس فان أدى القيمة وقعت عن القدر المستحق كذا في المراح نهر (قوله ووجوبها) أي من حيث الوجوب يعني يعتبر في الوجوب أن يبلغ وزنها من الذهب ما يبرق ذهب أو فضة وزنه عشرة مثاقيل أو مائة درهم وقيمتها لصياغة عشرة وثمانين لم يجب فيه شيء اجزاء ذهب (قوله لا قيمة لها) نفي لقول زفر باعتبار القيمة في الاداء وهذا ان لم يؤد من خلاف الجنس ولا اعتبرت القيمة اجماعا كما علمت وكان على الشارح أن يزيد ولا الانطع نفي القول ثم حرجه الله اه ح (قوله مضروب كل منهما) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو دنانير ط (قوله ومعموله) أي ما يعمل من نحو سارية سيف أو منقطة أو لحام أو سرح أو الكواكب في المصاحف والأواني وغيرها إذا كانت تخلف بالاذنية بغير (قوله ولو تبرأ) التبرأ الذهب والفضة قبل أن يصاغ بغير عن صياغة الخلوم ولذا قال ح لا يصح الاثبات به هنا لأنه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطاوعة تبرأ بخلاف عبارة السكندر حيث قال يجب في مائتي درهم وعشرين دينار أربع المئزر ولو تبرأ منه داخل في ما قبله (قوله أو حليا) اضم السماع وكسرها وتشديد اليا جمع حلى بفتح الطاء واسكان اللام ما تتخذ من المرأة من ذهب أو فضة نهر كانت ولا يتعين صبها المتى بصيغة الجمع فانه يحتمل المفرد بل هو الانسب بقول الشارح مما سمح الاستعمال حيث ذكر الصمير الآن يقال انه عائد الى المذكور من المعمول والحلى (قوله أولا) حكاه الذهب للرجال والاواني مما قبله من فضة (قوله ولو للتخمل) أي التزيم مع ما في البيوت من غير استعمال ط (قوله والفضة) فيه ما عايناه نقول ان المثل إذا كانت مشعولة بجوانحه ولازكاه فيها كما قدمناه في أول كتاب الزكاة فارجع اليه ح (قوله وهو ما ليس بمقدور) كذا في نسخة في المغرب ونقله في البحر عن صياغة الخلوم وفي الدرر والعرض يسكوب الرأى منع لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيا ولا لا اعتبارا كذا في الصحاح وأما فتحها فمناجع الدنيا ويتناول جميع الاموال ولا وجه له ههنا بل هو معادلا للذهب والفضة اه أي مفتوح الرأى غير مراده التناول جميع الاموال مع أن المقدس غير داني في ههنا بقرينة المقابلة في معنى ارادة ساكن الرأى اسكن على ما في الصحاح يجرى عنه الدواب والمسكيات والموزونات مع أنهم من عروض التجارة اذ الواجب فيها فلذا قال الشارح هو ههنا ما ليس بمقدور أي أن المناسب للمراد ههنا الاقتصار على تفسيره بذلك ليدخل فيه ما ذكر (قوله وأما عدم صحة النية الخ) جواب عما أوردته الزاوي من أن الأرض الطراجية لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع أنهم من العروض والحواب ما تقدم قبيل باب السائمة من قوله والاصل أن ما عدا الخبز من السوائم اعماز كنية التجارة بشرط عدم السابح المؤدى الى الشيء (قوله لا الأرض الخ) رد على ما في الدرر حيث أجاب عما أوردته الزاوي بأن الأرض ليست من العروض على ما نقله عن الصحاح قال في البحر وهو مردود لما علمت من أن الصواب تفسيره ههنا ما ليس بمقدور وقد أورد الزاوي أيضا ما إذا اشترى أرض عشر وزرعها أو اشترى بذرا للتجارة وزرعها فانه يجب فيها العشر ولا يجب فيها الزكاة اه لا يجب معان ويجاب عنه بما ذكره الشارح من قياس المانع وأجاب في الدرر وتبعه في البحر بأن عدم وجوب الزكاة في البذر اعماز حدث بعد الزراعة ودلالة لا يضر لان مجرد نية الخدمة اذا أسقط وجوب الزكاة في العبد المشتري للتجارة كما مر ولان يسقطه التصرف الاقوى من النية أولى اه (قوله من ذهب أو ورق) بيان لقوله نصاب وأشوايا والى أنه يخبر ان شاء قومه بالفضة وان شاء بالذهب لان النية في تقدير قيم الاشياء مع ما سواه بغير لكن التخيير ليس على إطلاقه كما يأتي (قوله فأما ما) تفريع على تفسير الورق بالفضة المضروبة ط (قوله بالسكوك) بالسكن المحمله أي المضروبة على السكة وهي سكة مملوكة مضروبة على الدراهم فأمور ووجه الاقادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يخفى الآن يقال لما اقترن بالمضروب من الفضة كان المراد به المضروب اه ح (قوله لا بالعرف) فان العرف النعوييم بالسكوك بغير وهو على لقوله (قوله ما يابا) تكرار مع قوله من ذهب أو ورق لان أو معناها التخيير وحمل التخيير اذا استعمل

ووجوبها) لا قيمة لها  
(والا لزم) مبتدأ (في)  
مضروب كل) منها  
(وهو ما ولو تبرأ أو حليا)  
مطابقا) مما سمح الاستعمال  
أولا ولو للتخمل والفضة  
لانها ما عدا ما عدا ما عدا  
كذلك كانا (في) (مضروب)  
تجارة قيمته نصاب) الجاهل  
رض وهو ههنا ما ليس  
بمقدور أو ما عدم صحة النية في  
نحو الأرض الطراجية  
فانقيص المانع كما قدمنا بالأرض  
الأرض ليست من العروض  
فتة) من ذهب أو ورق  
أي فضة مضروبة فاعاد أن  
التقويم اعماز يكون بالسكوك  
علا بالعرف (مقود)  
بأحدهما) ان استوي يادله  
أحدهما أو و







الخالص وحده كغيره من الجواهر الا اذا اوى التجارة فثبت الى كونه كغيره ما عتبار القيمة ٣ واذا تأملت كلام  
 الزباني تراه كالصريح فيماد كثرته فافهم (فرع) في الشرع لا لينة الفلوس ان كانت اثماً باراً تجارة أو سلعاً للتجارة  
 تجب الزكاة في قيمته أو الا فلا اه (قوله والمختار لزومها) أي الزكاة ولو من غير نية التجارة وقبل لا تجب  
 ثم قال في الشرع لا لينة من البرهان والاطهر عدم الوجوب لعدم العلة المشروطة للوجوب وقيل يجب  
 درهمان ونصف نظر الى وجهي الوجوب وعدمه اه وظاهر الدور اختيار الاول تبعاً للحسنة والاملاصة  
 قال العلامة نورح وهو اختياري لان الاحتياط في العبادات واجب كما صرحوا به في كثير من المسائل مهم اما اذا  
 استوى الام والبراق بمقتضى الموضوع احتياطاً اه تأمل (قوله ولذا) أي للاحتماط في نسخة وكذا بالاكاف  
 ومما عرفت في البحر والمختار قوله لا تباع الاوزان أي لا تجوز عن الربا اه ط (قوله وأما الذهب الخ) مختار قوله  
 وغالب الفضة الخ فان ذلك مفروض فيما اذا كان المختاراً غشاً ط (قوله فان غلب الذهب الخ) اعلم ان  
 الذهب اذا غلب بالفضة فاما ان يكون غالباً أو معاً أو مساوياً وعلى كل ما أتى يباع كل منهما ما صاب أو  
 الذهب فقط أو الفضة فقط أولاً ولا يهني اثنتا عشرة صورة مما صور تان عليهما ان فقط وهما ان تبلغ  
 الفضة وحدها صاباً والذهب غالب عليهما أو مساوياً أو العشرة عارضة اذا عرفت هذه فادقوله فان غلب  
 الذهب فذهب فيه أربع صور يبيع كل منهما ما صاباً وعدمه و يبيع الذهب فقط و يبيع الفضة فقط  
 لكن الرابعة ممنوعة كما علمت لانه متى غلب الذهب على الفضة المصاحبة يباع ما يباع بغير اده صاباً فكانت الفضة  
 الثلاثة الباقية بقوله فذهب أما الاولى والثالثة فظاهر لان الذهب يباع بما يباع بغير اده صاباً فكانت الفضة  
 ببعاله سواء باع ما صاباً أو كفى الاولى أو كفى الثالثة وتر كثر كانه وكذلك الثانية لان الذهب متى  
 غلب كان هو المختار لانه أعز وأعلى كياناً فاداً يباع مجموعهما صاباً زكراً كاه الذهب وقوله والا أي وان لم  
 يصب الذهب بان غلبت الفضة أو تساوى بينهما ثمانية صور يبيع كل منهما ما صاباً وعدمه و يبيع الذهب  
 فقط أو الفضة فقط مع عامة الفضة أو التساوى لكن يبيع الفضة فقط مع التساوى بمقتضى ما علمت فمقي  
 سبعة وبقية يبيع الذهب أو الفضة صاباً مخروحاً لصورتيهما ما صاباً الم يباع كل منهما ما صاباً مع عامة  
 الفضة أو التساوى ويسد كثر حكمهما فمقي خمس صور ثلثان في التساوى وثلاثة في عامة الفضة وقوله فان بلغ  
 الذهب أي يباع ما صاباً وحده أو مع الفضة عند عامة الفضة أو التساوى فذهب أربع صور وقوله أو الفضة أي  
 أو باع الفضة وحدها صاباً عند عامة الفضة على الذهب وهذه احاطة بقوله وحيث أي زكاة البائع المصاب  
 فان بلغه الذهب وحيث زكاة الذهب في الصور الاربع المذكورة لانه لما بلغ المصاب وحب اعتباره لانه أعز  
 وأعلى ونصيب الفضة تبعاً له ولو باع ما صاباً وان كان البائع هو الفضة العامة عليه دون وجب زكاة  
 الفضة تترجمها اليها يبيع الفضة صاباً يجعل كاه فضة لكن على تفصيل فيه سند كرهه وقد علم حكم ما ذكرناه في  
 تقرير كلام الشارح في الصور الثلاث الاولى والخمس عبارة الشرحى وعبارة الزباني أما عبارة  
 الشرحى فهي قوله ولو سبكت الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب صاباً زكاة الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً  
 أو معاً بالانه أعز وان لم يباع الذهب صاباً فان باع الفضة صاباً زكاة الجميع زكاة الفضة اه وأما عبارة  
 الزباني فهي قوله والذهب المختار بالفضة ان يباع الذهب صاباً والذهب وحيث فيه زكاة الذهب وان باع  
 الفضة صاباً الفضة وحيث فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت معاً فهو كاه ذهب لانه  
 أعز وأعلى قيمة اه وكل من هاتين العبارتين مؤداهما واحد وما قرناه في كلام الشارح من أحكام الصور  
 السبع يؤيد منهما فقول الشرحى سواء كان غالباً أو معاً أو يابشمل ما اذا باع الفضة صاباً أو لا بدليل قوله  
 بعدمه وان لم يباع الذهب صاباً فان باع الفضة الخ فانه لم يعتبر زكاة الجميع زكاة الفضة الا اذا لم يبلغ الذهب  
 صاباً فاما اذا أتى قوله فان باع الذهب صاباً الخ فانه لم يعتبر زكاة الجميع زكاة الفضة الا اذا لم يبلغ الذهب  
 صاباً أولاً ولا وكذا قول الزباني وان باع الفضة الخ فانه لم يباع الذهب صاباً بدليل المقابلة فانه اعتبر أولاً السجل

والمختار (رومها احتياطاً)  
 خافية ولذا لا تباع الاوزان  
 وأما الذهب المختار بالفضة  
 فان غلب الذهب فذهب  
 والا فان بلغ الذهب أو  
 الفضة نصابه وجبت

لانه ربع عشر صاباً كنسبة  
 الخمسة الى الثلاثة وعشرين  
 فانما ثمن ثمنها وربع عشر  
 خمسة أثمانها فان خمسة  
 أثمان الثلاثة وعشرين  
 مائتان وربع عشر المائتين  
 خمسة ونسبة الخمسة الى  
 المائتين وعشرين ثمن  
 الثمن لان ثمن الأربعين وثمان  
 الأربعين خمسة اه م

٣ قوله واذا تأملت الخ  
 وجهه أن قول الزباني  
 فان زكاة التجارة تعتبر  
 قيمته أي قيمة ما صاب فيه  
 العشر سواء تخلص منه  
 نصاب أو لا وقوله والا فان  
 كانت فضة تخلص وجبت  
 فيها الزكاة أي وجبت في  
 الفضة التي تخلص منه دون  
 باقيه من العشر تأمل اه  
 م







الله تعالى في حق الثمن ووضعها للتجارة والعبد يجعل العرض للتجارة اه ح أي لانه لا يكون للتجارة الا  
 اذا نوى به العبد التجارة بخلاف العقود (قوله و يصم الخ) أي عند الاجتماع أما عند انفراد أحدهما فلا تعتبر  
 القيمة اجتماعا بل لان المعبر وزنه أدها و وجوبها كما صروفي البدائع أيضا أن ماد كرم وجوب الصم اذ لم  
 يكن كل واحد منهما مضافا بان كان أقل فلو كان كل منهما مضافا تاما بدون زيادة لا يجب الصم بل ينبغي أن  
 يؤدي من كل واحد زكاته فلو صم حتى يؤدي كله من الذهب أو الفضة فلا بأس به عندنا ولا يمكن يجب أن  
 يكون التثنية وجمعها وأنفع للقراء والحاو لا يؤدي من كل منهما ما سعة عشره (قوله وعكسه) وهو ضم الفضة  
 الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقيمة العرض تصم الى الثمن عند الامام كما صرح عن الرازي وهو مروي عنه  
 في المحيط أيضا ولو أسقط قوله عن صم القيمة اصغر جوع الصمير في عكسه الى المد كور من المثلثين ويمكن  
 ارجاعه اليه ولا يصح بيان العلة في أحدهما (قوله قيمة) أي من جهة القيمة من له مائة درهم و خمسة  
 مثاقيل قيمته مائة مثاقيل كتم اختلافها لاوله ابريق و صة و رنه مائة و قيمته مائة مثاقيل لا تحب الى كاه  
 باعتبار القيمة لان الجود والقيمة في أموال الرابا لا قيمة لها عند انفرادها ولا عند المقابلة بحسبها ثم لا فرق  
 بين صم الاقل الى الاكثر كما صرح عكسه كالأكثر كان له مائة وخمسون درهما و خمسة دنانير لا تساوي خمسين درهما  
 تحب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان المائة والخمسين بحسب عشرة دنانير وهذا دليل على أنه  
 لا اعتبار بشكامل الاجزاء عند و انما يصح أحد المقدس الى الآخر قيمة ط من العرف قلت ومن صم  
 الاكثر الى الاقل ما في البدائع أنه روي عن الامام أنه قال اذا كان لرجل خمسة وتسعون درهما و دينار  
 يساوي خمسة دراهم انه تحب الزكاة وذلك بأن تقوم الفضة بالذهب كل خمسة دنانير (قوله وقال  
 بالاجزاء) فان كان من هذين ثلاثة أرباع تصاب ومن الآخر ربع صم أو الذهب من كل أو الثمن من  
 أحدهما والثالث من الآخر فيخرج من كل جزء بحسبه حتى انه في وره الشارح يخرج من كل نصف  
 ربع عشرة كاه كره صاحب البحر (قوله وخمسة عندهما) ربع فيه صاحب البحر وفيه بطر لانه اذا اعتبر  
 عند هذين الصم بالاجزاء يجب في كل نصف ربع عشرة كما صرح عن البحر وعراه الى المحيط وحينئذ فيخرج  
 من العشرة الدنانير التي قيمتها مائة وأربعون دينار من قيمته ثلاثة دراهم ونصف فاذا أراد دفع قيمته  
 يكون الواجب ستة دراهم عند هذين أيضا لا يقال ان اربعة ارباع الصم بالاجزاء أي بالوزن عند هذين مائة على أنه  
 لا اعتبار بالعودة لعدم ثبوتها رعا ولا اعتبار بالقيمة بل الوزن والدينار في الشرع بعشرة دراهم كما قدمناه  
 وزيادة قيمته ما للعودة فلا تعتبر لا نقول ان عدم اعتبار الجود اعما هو عند المقابلة بالجنس أما عند المقابلة  
 بخلافه فتعتبر اتفاقا كما قدمناه عند قوله والمعتبر وزنه ما يتأمل (قوله فافهم) أشار به الى رد ما قاله صاحب  
 الكافي من أنه عند شكامل الاجزاء كالأكثر كان له مائة درهم و عشرة دنانير قيمته مائة مثاقيل من مائة درهم لا تعتبر  
 القيمة عندنا طما أن اعتبار الزكاة في شكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ط بل الاعتبار باعتبار  
 القيمة من جهة كل من المقتدين لامن جهة أحدهما عينا فان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار  
 قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم في المسئلة مقومة بعشرة دنانير فحبب فيها الزكاة لهذا التقويم ط وتسام  
 بينه في البحر وفتح القدير (قوله في نصابه مشترك) المراد أن يكون بالوزن المصاب بسبب الاشتراك و صم  
 أحد المالكين الى الآخر بحيث لا يباغ مال كل منهما بانفراذه نصابا (قوله وان صحت الخلطة فيسه) أي في  
 المصائب المد كور وأشار بذلك الى خلاف سيدنا الامام الشافعي فانها يجب عندنا اذا صحت الخلطة وصحتها  
 عندنا بشرط التسوية الا تسمية و لباقيسدها الشارح بقوله باتحاد الخ فأد أنه اذا لم توجد هذين الشرط  
 لا تجب فيه دنانير الاولى و نصابا مع انهما شرطا اطلاقا لا اسم السبب على الشرط كما أطلق بالعكس وقدمنا  
 في حقه أول الباب عند قوله مائة نصاب فافهم (قوله أو صم من يشفع) فالهزة لا هلية كل منهما وجوب  
 الزكاة في الاول جود الخلطة في الاول السبعة في الصاب لقيمة الاختلاف والميم لاتحاد المنسجح بأن يكون

(و) يصم (الذهب الى  
 الفضة) وعكسه بجامع  
 الثمنية (قيمة) وقال  
 بالاجزاء لاوله مائة درهم  
 وعشرة دنانير قيمته مائة  
 وأربعون تحب بمائة درهم  
 وخمسة عند هذين وادهم  
 (ولا تحب) الزكاة عندنا  
 (في نصاب) مشترك (من  
 سائلة) رمال بنبرة (وان  
 صحت الخلطة فيسه) باتحاد  
 أسباب الاسماء الثلاثة  
 التي يجب عليها أو صم من  
 يشفع و بيانه في شرح  
 المجمع



ذهب ما حيت بلغ الذهب نصابه وأطلقه فشملي ما إذا بلغت الفضة أيضا نصابا أولا فقل أنه لا يمتثل السكك فنية لا  
إذا لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغ السكك ذهبيا يكرز كالة الذهب لانه أعز وأعلى قيمة وكذا لو غلب الذهب  
و بلغ نصاب الفضة اليه نصابا كما علم من قوله وأما إذا كانت مغلوقة فهو كماله ذهب الخ وهذا ما عجز عنه الشارح  
بقوله فان غلب الذهب فنذهب ودخل في قول الشعبي سواء كان غالبا أو مغلوبا بحكم المساواة بالأول وهو  
مفهوم أيضا من إطلاق الزياحي قوله ان بلغ الذهب نصاب الذهب الخ فقه سد ظهر انه لا تغلب بين العاريتين  
ولا بينهما وبين عارضة الشارح سكن قول الزياحي وهذا اذا كانت الفضة غالبة لا حاجة اليه لان الفضة اذا باعت  
و حدها نصابا لا بد أن تكون غالبة على الذهب الذي لم يبلغ نصابا ولا يملك كره الشعبي وكأن الزياحي ذكره  
ليبين عليه قوله وأما إذا كانت مغلوقة هذا ما ظهروا في نفي هذا المثل والله أعلم فادهم (تنبيه) قال في  
التأخر خانية وإذا كانت الفضة غالبة والذهب مغلوبا مثل أن يكون الثلثان فضة أو أكثر لا يجعل كاه فضة لان  
الذهب أكثر قيمة فلا يجوز زجه له تبع لما هو دونه بخلاف ما إذا كان الذهب غالبا اه ومفاده أن ما مر  
من انه اذا باعت الفضة نصابا لم يبلغ الذهب نصابه يجب ز كالة الفضة مقيد بما إذا لم يكن الذهب الذي خالطها  
أكثر قيمة مما والا كان السكك ذهبيا وهذا التفسير الموعود به كره وفي عبارة الزياحي المشاراة إشارة اليه  
ويؤخذ منه حكم الصورتين الباقيتين من السبع وهما ما إذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو  
التساوي وعلى هذا فيمكن دخوله مع قول الشارح فان غلب الذهب فذهب بأن يراد غلبته على ما معه من  
الفضة وزنا أو قيمة لكن قال في المحيط والبديع الدنانير الغالب عليها الذهب كالحمودية حكمها حكم  
الذهب والغالب عليها الفضة كالهريزية والمروية أن كانت عمارة أو تجارة تعتبر قيمتها ولا يعتبر قدر  
ما فيها من الذهب والفضة وزنان كل واحد منهما يخلص بالأذابة اه وهذا كما صرح في أن الدنانير  
المسكوكة المحلوقة بالفضة حكمها حكم الفضة المحلوقة بالفضة فإذا كان الذهب فيها غالبا كانت ذهبا كالفضة  
العالية على العس وإذا كانت الفضة غالبة عليها كانت كالفضة المغلوقة بالعس فقه وم فان بلغت قيمته نصابا  
ز كاهان كانت أعمارة أو تجارة أو غيرها فمافيهما وزنان بلغ ما فيها نصابا أو كان عنده ما تهم به  
نصابا ز كاهوا والأفلا علم أن ما ذكره الشارح تبع لما لا يليق والشمي في غير الدنانير المسكوكة أو المسكوكة  
التي ليست للتجارة ولا أعمارة أو تجارة أو هو قول آخره ليتأمل والله تعالى أعلم (قوله وشرط كمال النصاب الخ)  
أي ولو سكت في البحر والنهر لو كان له غنم للتجارة تساوى نصابا فباعت قبل الحول ودبيع جسد لو دها وتم  
الحول عليها كان عليه الز كاهان باعت نصابا ولو غنم عسيرة الذي للتجارة قبل الحول ثم صار حلالا وتم  
الحول عليه وهو كذلك لاز كاه عليه لان النصاب في الأول باق لبقاها بالبلد انتهى مع بخلافه في الثاني وروى  
ابن سنان انه عليه الز كاه في الثاني أيضا (قوله لا نفعه) أي ان نفعه السبب أي نفعه بترك النصاب  
ط (قوله لا وجوب) أي لنفعه في الوجوب عليه سطر (قوله دسوا هلك كاه) أي في أنسائه الحول بطل  
الحول حتى لو استغاد فيه غيره استأنف له سولا جديدا وتقدم حكمه هلك بانه تمام الحول في ز كاه الغنم قال  
في النهر ومنه أي من الهلاله ما لو جعل السائمة مغلوقة لان ز وال الوسم كز وال الدينين (قوله وأما  
الدين الخ) تقدم الشارح عند قول المصنف فلا ز كاه على مكاتب ومديون العبد بقرينه أن عروض الدين  
كالهلاله عند جرد زجه في البحر اه وقد مرهنا لك تر جميع ما هنا فراجع له وانطلاق في الدين المستغرق  
النصاب كما هو صريح ما في الجوهرة فلا يمكن التوفيق في جعل ما في البحر على غير المستغرق فافهم (قوله وقيمة  
العرض الخ) تقدم ترين في العرض إذا بلغ نصابا وما هنا في بيان ما إذا لم يبلغ وهو من الدينين ما يتم به  
النصاب وفي النهر قال الزاهد في انه لا يتم أحد الدينين ونفعه في نفعه العرض عند الإتمام واللا يقيم  
الدينين بل العرض وقيمة مغلوقة تظهر فمن له حصة للتجارة قيمة ما تدره في حصة دينين فافهم  
ما يجب الز كاه عند خلافهما (قوله وضا) راجع الدينين والدينين والدينين والدينين

(وشرط كمال النصاب) ولو  
سائمة (في طريق الحول) في  
الدينين لا نفعه في الانتهاء  
لوجوب (فلا يضمن نفعه)  
بينهما) فلو هلك كاه بطل  
الحول وأما الدين فلا يضمن  
ولو لم يستغرق (وقيمة  
العرض) للتجارة (نضم  
إلى الدينين) لان السكك  
للتجارة وضعا بهلا



هو الدين القوي ويدخل فيه من الساعة لانه لو ثبت في يد من يجب ان كانا وكذا قوله في المحيط الدين القوي  
 ما عدا كنه بدلا عن مال الزكاة تأمل (قوله يحوئها الاصلية) قيد به اعتبار اسمها والاسم بالعاقل ان لا يكون  
 عنده سوى ما هو مشغول بحوائجها والافعال ليس للتجارة يدخل فيه ما لا يحتاج اليه كما افاده بما بعده (قوله  
 وأملأ) من عطاف العام على الخاص لانه جمع مائة بكسر الميم بمعنى مملوء هذا انما نظر الى اللغة أما في العرف  
 فخاصة بالعقار ويكون عطافه ما بين اهرح وهو مطوف على طعم أو على ما في قوله مما هو (قوله ويعتبر  
 ما مضى من الحول) أي في الدين المتوسط لان الخلاف فيه أما القوي فلا خلاف فيه ما في المحيط من أنه يجب  
 الزكاة فيه تحول الاصل لسكن لا يلزم الادعاء حتى يقضى منه أو بعين درهم أو أما المتوسط فليدروا بيان  
 في رواية الاصل يجب الزكاة فيه ولا يلزم الادعاء حتى يقضى ما تبقى درهم فير كيه وفي رواية ان ساعة من  
 أبي حنيفة لا زكاة فيه حتى يقضى ويحول عليه الحول لانه صار مال الزكاة لا تن وصار كالاداء ابتداء ووجه  
 ظاهر الرواية انه بالاقدام على البيع صيره للتجارة فصار مال الزكاة قبل البيع اهـ لمخصوا والمحاصل ان  
 يبي الاختلاف في الدين المتوسط على أنه هل يكون مال زكاة بعد القبض أو قبله فعلى الاول لا من مضي  
 حول بعد قبض النصاب وعلى الثاني انما هو الحول من وقت البيع فاوله ألف من دين متوسط مضي عليها  
 حول ونصف قبضها من كيه من الحول الماضي على رواية الاصل فاما مضي نصف حول بعد قبض زكاتها  
 أيضا وعلى رواية ان ساعة لا ير كيه من الماضي ولا عن الحول الا بمضي حول جديد بعد القبض وأما اذا  
 كانت الاصل من دين قوي كبديل عروص تتجارة فان ابتداء الحول هو تحول الاصل لا من حين البيع ولا من  
 حين القبض فاداء قبض منه نصابا أو بعين درهم ما كان عليه من نصاب على تحول الاصل في فلو لم يصرضا  
 للتجارة ثم بعد نصف حول نصابا ثم بعد تحول ونصف قبض منه فقدم عليه حولا من كيه ما وقت القبض  
 والخلاف كما علم مما تقدم من المحيط وغيره فوقع للاختلاف ههنا التسوية بين الدين القوي والمتوسط  
 وأنه على الرواية الثانية فلا يزكي الا ان كان نصابا الا اذا مضى حول من وقت القبض وهو خالف ما علمت من أن  
 الرواية الثانية في المتوسط ما فقط ولانه علم ان كيه أو لا للحول الماضي خلافا لما يظهروه لفظا ثانيا فافهم (قوله  
 في الاصح) قد علمت انه ظاهر الرواية وعمارة الفتح والبحر في صحيح الرواية قلت لكن قال في البدرائع ان  
 رواية ابن سماعة ان لا زكاة فيه حتى يقضى المائتين ويحول الحول من وقت القبض هي الاصح من  
 الروايتين من أي جملة اهـ ومثله في غاية البيان وعليه حكمه حكم الدين الضعيف الا في (قوله ومثله  
 ما لو ورث دين على رجل) أي مثل الدين المتوسط فيما روى نصابه من حين ورثه حتى يورثه كانه كالضعيف  
 فتح وحول الاول ظاهر الرواية ومثله ما اذا وجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة أو بدلا عما  
 ليس له ان اثر طاعة الوارث يقوم مقام المورث في حق المالك لا في حق التجارة فأشبه بدل مال لم يكن للتجارة  
 محيط وفيه ما إذا كان الدين الموصى به فلا يكون نصابا قبل القبض لا الموصى له ماله انما ابتداء من غير عوض  
 ولا قائم مقام الموصى في المالك فصار كالموصى به اهـ أي وهو كالدين الضعيف (تنبيه) مقتضى ما مر من  
 أن الدين القوي والمتوسط لا يجب اداء زكاته الا بعد القبض أو المورث لو مات بعد قبض قبل قبضه لا يلزمه  
 الا بقاء ما نزع زكاته عند قبضه لانه لم يجب عليه الاداء في حياته ولا على الوارث أيضا لانه لم يملكه الا بعد موت  
 مورثه فابتداء حوله من وقت الموت (قوله الا اذا كان عنده ما يضم الى الدين الضعيف) استثناء من اشتراط  
 حولان الحول بعد القبض والاولى ان يقول ما يضم الدين الضعيف اليه كما افاده مح والمحاصل ان اذا  
 قبض منه شيئا وعنده نصاب يقضى المقبوض الى النصاب وير كيه بحوله ولا يشترط له حول بعد القبض  
 ثم انما يعلم أن النقيض بالضعيف عزاء في البحر الى الولو الجيسة والظاهر انه انما في اذ لا فرق بظهر بينه وبين غيره  
 كما يقتضيه إطلاق قوله لهم والمستفاد في أثناء الحول يضم الى نصاب من جنس نفسه ويدل على ذلك انه في البدائع  
 في الدين الى ثلاثة شمس كره ان لا زكاة في المقبوض عند الامام ما لم يكن أو بعين درهم ثم قال الكرخي

بحوائجها الاصلية كطعام  
 وشراب وأملأ ويعتبر  
 ما مضى من الحول قبل  
 القبض في الاصح والله ما  
 ورث دين على رجل (و) عدد  
 قبض (مائتين مع حولان  
 الحول بعده) أي انما  
 القبض (من) دين ضعيف  
 وهو (بدل غير مال) كغير  
 ودية وبدل كتابه وخلع الا  
 اذا كان عنه ما يورثه  
 الى الدين الضعيف

(قوله لان الوارث الخ) قال  
 شيخنا ظاهر قيامه مقامه  
 في المالك فقط استواء الدين  
 في كونها بالنسبة للوارث  
 تكون من الوارث فلا يراجع  
 اهـ



ذهابهم الى الموعى من مكان واحد والنون لاتحاد الاء الذي يتوجب فيه والياء لاتحاد الراء والسين المعجمة  
لاتحاد المشرع أى موضع الثمر وبالفاء لاتحاد الفحل والعين لاتحاد الموعى وهذه مشروطة انطاطة في الساعة  
وأما مشروطها في مال التجارة فمذكورة في كتب الشافعية منها أن لا يميز الدكان والحمار ومكان الحفظ  
سكرانة (قوله وان تعدد النصاب) أى بحيث يبلغ قبل الضم مال كل واحد بانفراده نصابا فانه يجب حينئذ  
على كل منهما زكاة نصابه فاذا أخذ الساعى زكاة النصابين من المالين فان تساويا فلا رجوع لاحدهما  
على الآخر كولو كان ثمانين شاة لكل منهما أربعون وأخذ الساعى من مائة شاة والآخر اربعين  
يا ترى يسانه وهذا مقابل قوله في نصاب (قوله ويسانه في الحساوى) بينه قاصيخسان بأنهم يساوى الحساوى  
حيث قال صورته أن يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما الثلاثين والآخر الثلاث فالواجب  
شأتان فمأخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب الثلاثين بالثلاثين من الشاة التي دفعها لصاحب الثلاثين  
ويرجع صاحب الثلاث بالثلاث من شاة دفعها لصاحب الثلاثين فيقام ثلثه في مقام ثلث من الثلاثين  
المطالبهم ما يبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه ظهر أن التراجع من الجاهل  
فالتفصل على بابه فاقهم (قوله فان بلغ الخ) كولو كانت ثمانون شاة بين رجلين أن لا تأخذ المصدق منها شاة  
لر كاة صاحب الثلاثين وصاحب الثلاث أن يرجع عليه بقيمة الثلاث لانه لا زكاة عليه بحيث (قوله ولو بينه الخ)  
في التحنيس ثمانون شاة بين أربعين رجلا لرجل واحد من كل شاة نصفها والنصف الآخر للماقب ليس على  
صاحب الاربعين صدقة عند أى خيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين تجب على كل واحد منهما شاة  
لانه مما يقسم في هذه الحالة وفي الاولى لا يقسم اه أى لان قسمة كل شاة بينه وبين من شاركه فيها لا يمكن  
الابتناف في خلاف قسمة الثمانين نصيب (قوله عند الامام) وعندهما الديون كلاهما سوا تعجب زكاتها  
ويؤدى متى قبض شيئا قليلا أو كثيرا الدين المكتوبة والسعي والدية في رواية تجز (قوله اذ انتم نصابا)  
الظهير في تم بعود الدين المفهوم من الديون والمراد اذ ابلغ نصابه نفسه أو بما عنده مما يتبعه النصاب (قوله  
وحال الحول) أى ولو قبل قبضه في القوي والموسم وبه في الضعيف ط (قوله عند قبض أربعين  
درهما) قال في المحيط لان الزكاة لا تجب في الكسور ومن النصاب الثاني عنده ما لم يبلغ أربعين للخرج فكذلك  
لا تجب الاداء ما لم يبلغ أربعين للخرج ود كرى المستحق رجل له ثلثمائة درهم دين حال عليه ثلاثة أحوال  
فقبض مائتين فعند أى خيفة زكاة السنة الاولى خمسة والثانية والثالثة أربعة أو أربعة من مائة وستين ولا  
شئ عليه في الفصل لانه دون الاربعين اه (قوله كقرض) قلت الظاهر أن منه مال المرصد المشهور في  
ديارنا لانه اذا أنفق المستأجر لدار الوقف على عمارتها الصورية بامر القاضى للصورة الداعية اليه يكون  
بمنزلة استقراض المتولى من المستأجر فاذا قبض ذلك كله أو أربعين درهما منه ولو باقتطاع ذلك من أجرة  
الدار تجب زكاته لما مضى من السنين والباس عنه غافلون (قوله فكذا ما قبض أربعين درهما يارمه درهم) هو  
مبنى قول الفقهاء والجرو يترانى الاداء الى أن يقبض أربعين درهما ففي درهم وكذا فيما زاد فحسابه اه  
أى فيما زاد على الأربعين من أربعين ثانية وثالثة الى أن يبلغ مائتين ففيها خمسة دراهم ولذا عبر الشارح بقوله  
فكذا ما الخ وليس المراد ما زاد على الأربعين من درهم أو أكثر فهو منه عبارة بعض الحاشين حيث زاد بعض  
عبارة الشارح وفيما زاد فحسابه لانه لو قسم أن المراد مطلق الزيادة في الكسور وهو خلاف مذهب الامام  
كأنه مما لا يشاء آتيا من الحيط فاقهم (قوله أى من بدل مال غير تجارة) أشار الى أن الظهير في قول  
الشافعية من غايد الى بدل في غير ما الى التجارة ومثل بدل التجارة القرض (قوله كسمن ساعة) جعلها من  
الدين المتوسط بين القرض والبيع وهو بمنزلة ما يبيع عليه المبتاع في الدين الذي هو بدل  
عن مال من مال الدين كذا المال لا يبق في يد المبيع كانه أولا يكون كذا المال فكذا الدين المتوسط

وان تعدد النصاب تجب  
ايجاء او يترجعان بالخصص  
ويبانه في الحساوى فان بلغ  
نصيب أحدهما نصابا  
فمأخذ دون الآخر  
ولو بينه وبين ثمانين رجلا  
ثمانون شاة لا شئ عليه لانه  
مما لا يقسم خلافا لشافعي  
بشراح (و) اعلم ان الديون  
عند الامام ثلاثة قوى  
وموسم وضعيف (فوجب)  
وكاتبها اذ انتم نصابا وحال  
الحول لكن لا فوراسل  
(عند قبض أربعين درهما  
من الدين القوي كقرض  
وبدل مال تجارة) فكذا ما  
قبض أربعين درهما  
يؤرمه درهم (و) عند قبض  
(مائتين منه غيرها) أى من  
بدل مال ليس تجارة وهو  
المتوسط كمن ساعه وعبد  
موسم وضعيف

فما لم يبق في يده مال الزكاة  
في دين الرصد



(قوله ما لم تثبت حيايتها) أي أنه لا يقبل قوله أنه لا تنطق أو تصبق عليهم لأنها أممية ودعوى الحياية على الامين  
لا تصح بالجملة فيسأل القاضي جبرائيل ما من يدعيها فان أخبروه بما قال الأب زحرفا أو معها عن ذلك نظرا  
لهم دحية (قوله ويدفع لها الخ) هذا نقله في الدخيرة من بعض المشايخ عقب ما مر فقال ان شاء القاضي  
دفعها إلى ثقة يدفع لها ما هو مائة ولا يدفع إليها بنية وإن شاء أمر غيرهما بالسبق عليهم (قوله وصح صلحها)  
قيل في وجهه ان الأب هو العاقد من الجانبين وقيل من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان ثقة قسم من  
أسباب الخصامة وهي للام دحية (قوله تدخل تحت التقدير) تفسير للسيرة وذلك كالأول في الصلح على  
عشرة وإذا نظر الناس بعضهم بقدر الكفاية عشرة و بعضهم بتسعة بخلاف ما لو وقع الصلح على خمسة  
عشر أو على عشرة فان الزيادة سيئ من نظر من الأب فالتسعة تقدم متأنها لو صلح على عشرة الروحة ثم قال  
لا يطبق ذلك فهو لازم الاداة غير سحر الطعام الخ والفرق ما قدمناه من أن التسعة في حق القرية باعتبار  
الحاجة والكفاية وفي حق الروحة معاوضة عن الاحتباس ولد الوصي الوقت وبقي منها شيء يقوى باخرى لها  
لأنه وكذا الوصايت (قوله ريدت) أي إلى قدر الكفاية (قوله ولو وصايت الخ) العرف ما ذكرناه آنفا (قوله)  
وهي أولى من الحد الموصى أي لو كان مع الام الموصى بحد موصى أيضا أو من الام بالثبات من مالها التمسع  
على الأب ولا يؤمر بالحد بذلك لانها أقرب إلى الموصى فالام أولى بالتحمل من سائر الأهل وبوصايتها في الحر  
من الدخيرة قالوا علم انه اذا مات الأب فالثقة على الام والحد على قسم وميراثهما أن لا تأتي طاهر الرواية وفي  
رواية على الحد وحده كسبائي وأما اذا كان الأب موصى فهو على الأب وتقسيمها بين الام عليه لانها أقرب  
من الحد وهذا على طاهر المتون كما قدمناه وأما على ما يأتي تصحيحه من أن الموصى يجعل كالميت فيقتصد أمها تجعل  
عليها ما أن لا تأمل (قوله لا ولادة من الامه) بل ثقةهم على سيد الامه الأب بشرط الروح حشرتهم وثقتهم  
عليه والمراد بالامه غير المسكينة أمها هي وثقتهم عليها لتعظيمها في الكفاية ط وثقتهم المثلثة (قوله ولو من  
حرة) بل الثقة عليهم وان كانت أمة أو لاه ثقة الجميع عليه أو لم يره وثقتهم على وعلى الام كما علمت وثقة العدد  
على مولاه (قوله وعلى الكافر الخ) في الحرة دحي تروح دحية ثم أسلمت ولها مائة وله بحدكم بالسلام الولد بها  
لها وثقتهم على الأب الكافر وكذا الله إذا ارتد فارتداده صحيح بعد أي حيفة وثقتهم وثقة على الأب (قوله)  
وسيجي) يأتي ذلك في عموم قول المصنف ولا ثقة مع الاختلاف بين الأربعة والفرع والفرع والفرع  
(قوله لولده الكسب الخ) فادأطلب من القاضي أن يفرض له التسعة على أبيه أحاطا ويدفعها إليه لأن ذلك  
حقه وله ولاية الاستيفاء دحية وعليه فلو قال له الأب أنا أطمعك ولا أدفع إليك لا يجب وكذا الحكم في ثقة  
كل محرم بحر (قوله كاشي مطلقا) أي ولو لم يكن مرامية نعمها عن الكسب دحية والاثنية بحر الاداء كان  
لها روح وثقتهم عليه مادامت زوجة وهل اذا شرت عن طاعة تحبها لها التسعة على أمها جعل تردد فتأمل  
وتقدم انه ليس للاب أن يؤجرها في عمل أو خدمته وان لو كان لها كسب لا تحب عليه (قوله ورون) أي من به  
مصر من والمراد هنا من به ما معه عن الكسب كعمى وشال ولو قدر على اكتساب مالا تكفيه دفعه على أبيه  
تكميل الكفاية (قوله ومن يلحقه العار بالكسب) كذا في البحر والزباني واعترضه الرحي باب الكسب  
أولته ومونة هي له فرض فكيف يكون عارا أو الأولى ما في النسخ عن الخلاصة اذا كان من إساءة الكرام ولا  
يستأجره الناس وهو عاجز اه ومثله في الفتح وسبأ في قسامه (قوله كسبها في القنية) حاصله أن الساف  
قالوا بوجوب ثقتهم على الأب لكن أفتى أبو حامد بعدمه لفساد أحوال أكثرهم ومن كان بخلافهم نادري  
هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفع المخرج التمييز بين المصلح والمفسد قال صاحب القنية سكن بعد الثقة العامة  
يعني ثقة التاجر التي ذهب بها أكثر العلماء والمتعلمين ترى المشتغلين بالثقة والادب الذين هم اقرب إلى الدين  
والصواب كلام العرب عنهم الاشتغال بالكسب من التخصيل ويؤدي إلى ضياع العلم والتفصيل فكان المختار  
الاستيفاء السابق وهو ان البعض لا يمنع الوجوب كالاولاد والاقارب اه لمخصا وأقر في البحر وقال ح

ما لم تثبت حيايتها ويدفع لها  
صباها ومساء أو يأمر من  
يفق عليهم وصح صلحها عن  
ثقتهم ولو بر يادة بسيرة  
تدخل تحت التقدير وان لم  
تدخل طرحته ولو على مالا  
دخيلهم زيدت بحر ولو وصايت  
ودعت بثقتهم دون  
حصتها وفي المية أب موصى  
وأم موصى أو من الام  
بالثبات ويكون دحي على  
الأب وهي أولى من الحد  
الموصى وبها لا ثقة على  
الحر ولا ولادة من الامه ولا  
على الممسد ولا ولادة ولون  
حرة وعلى الكافر وثقة  
ولده المسلم وسيجي بحر  
(وكذا) تحب (لولده الكسب  
العاجز عن الكسب) كاشي  
مطلقا ومن ومن يلحقه  
العار بالكسب وطالبه  
علم لا يشرع لذلك كذا في  
الزياني والعيني وأفتى أبو  
حامد بعدمها لطلبه زمانا  
كما بسطه في القنية



بأمر ولو أبرأ رب الذين

المدين بعد الحول فلازكاة  
سواء كان الدين قويا أو لا  
خائفة وقبضه في المحيط  
بالمعسر أما الموسر فهو  
استهلاك فلا يحفظ بنفسه  
قال في التمهيد وهذا ظاهر في  
أنه تقييد لطلاق وهو  
غير صحيح في الضعيف كالأ  
يحبني (ويجب عليها) أي  
المسرة (زكاة نصف مهر)  
من نقد (مردود بعد) مضي  
(الحول من ألف) كانت  
(قبضته مهرا) ثم ردت  
الضعيف (الطلاق قبل  
الحول) فتركت السكك لما  
تقرر أن النفقة لا تتعين في  
له مهر (والفسوخ) وتسقط  
الزكاة (عن موهوبه في)  
نصاب (مردوع) نفسه  
(مطلقا) سواء رجع بقضاء  
أو غيره (بعد الحول)

قوله احترازاً عما لو كان  
ساعة أو فرساً قال شيخنا  
في هذا ظاهر في الساعة  
وأما الفرس فلا يتأتى فيه  
الزكاة لأنه لا يملكه كونه  
غير منقولة النسيئة فليس  
اعتد أي عقد الخيانة وهو  
بأنه لا يملكه كونه  
المال بغير شرع أو بأمر  
مستقر من وعقد الشكاح  
بأنه لا يملكه كونه  
من غير الشكاح أي أنهما  
الدين والشكاح في دين  
الدين لا يملكه كونه  
فإن كان الدين

أن هذا إذا لم يكن له مال سوى الدين والافتراض منه فهو بمنزلة الاستعداد فيضم إلى ما عنده اهـ وكذلك في  
المحيط فإنه ذكر الدين الثلاثة وقرع عليها فروعا آخرها آخر دار أو عبسدة للتجارة قال إن فيها روايتين في  
رواية لا زكاة فيها حتى تقبض ويحول الحول لأن المنفعة ليست بحقيقة قصار كالمهر وفي ظاهر الرواية  
تجب الزكاة ويجب الاداء إذا قبض نصاباً من المنافع مال حقيقة لستم اليست بحول وجوب الزكاة لأنها  
لا تصلح نصاباً فلا تبقى سنة ثم قال وهذا إذا لم يكن له مال غير الدين فإن كان له غير ما قبض فهو كالفائدة  
فيضم إليه اهـ فهذا كالمصرح في شموله لأقسام الدين الثلاثة ولعل التقييد بالضعيف ليدل على غيره بالأولى  
لأن المقبوض منه يشترط فيه كونه نصاباً مع حوله الحول بعد القبض فإذا كان يضم إلى ما عنده ويسقط  
اشتراط الحول الجديد فلا يشترط فيه ذلك يضم بالأولى تأمل \* (تبينه) \* ما ذكرناه عن المحيط صريح  
في أن آخر عقد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف وعلى ظاهر الرواية من المتوسط  
ووقع في البحر عن الفتح أنه كالتقوى في صحيح الرواية ثم رأيت في اللؤلؤ الجيبة التصريح بأن فيه ثلاث روايات  
(قوله كالمصر) أي في قوله والمستهلك في وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه والمراد أن ما هنالك من أفراد  
تلك القاعدة يعلم حكمه منها والأول بصرح به هناك (قوله وفيه) أي قبضه من الزكاة فيما إذا أبرأ الدائن  
المدين ط (قوله بالمعسر) أي بالمدين المعسر فكان الأبراء بمنزلة الهالك ط (قوله وهو استهلاك)  
أي فقبض كاته ط (قوله وهذا ظاهر الخ) أي قول البحر وقبضه الخ ظاهر في أن مراده أنه تقييد  
للإطلاق المذكور في قوله سواء كان الدين قويا أو لا الشامل لأقسام الدين الثلاثة أي أن سقوط الزكاة  
بإبراء الموسع عنه بعد الحول في الدين الثلاثة مقيد بالمعسر احترازاً عن الموسر فإن المدين إذا كان موسراً  
وأبرأه الدائن لا تسقط الزكاة عنه استهلاك وهذا غير صحيح في الدين الضعيف لأنه لا تجب زكاة الإبداء قبض  
نصاب وحولان الحول عليه بعد القبض فقبضه لا تجب فيكون إبراءه استهلاكاً كقبول الوجوب فلا يضمن زكاة  
وماله الدين المتوسط على ما قدمناه من تصحيح البدائع وغاية البيان وكان الأوضح في التفسير أن يقول وهذا  
ظاهر في أن إبراء المدين الموسر استهلاك مطلقاً وهو غير صحيح الخ ثم إن عبارة المحيط لا غبار عليها لأنها في  
الدين القوي ونصها ولو باع عرض التجارة بعد الحول بالدرهم ثم أبرأه من ثمنه والمشتري موسر يضمن الزكاة  
لأنه صار مستهلكاً وإن كان معسراً أولاً يدرى فلا زكاة عليه لأنه صار ديناً عليه وهو فقير فصار كاته وهو به منه  
ولو وهب الدين من عليه وهو فقير تسقط عنه الزكاة اهـ وفيه ولو كان له ألف على معسر فاشترى منها  
ديناراً ثم وهبه منه فعليه زكاة الألف لأنه صار قابضاً بالدينار (قوله ويجب عليها الخ) صورته تترجح امرأة  
بألف وقبضتها حال الحول ثم طلقها قبل الدخول فله مهر نصفها اتفاقاً لا سكن زكاة النصف المردود لا تسقط  
عنهما خلافاً للفرس مجمع (قوله من نقد) هو الذهب أو الفضة احترازاً عما لو كان المهر ساعة أو عرضاً  
في المحيط انتهى حتى النصف لأنه استحق عليها نصف عشرين النصاب والاستحقاق بمنزلة الهلاك اهـ وكان  
الأولى بالشرح إسقاطه لأنه يعني عنه قول النصف من ألف (قوله من ألف) متعلق بقوله نصف مهر على  
أنه مضمونه وقوله ثم ردت النصف لا حاجة إليه بعد قوله مردود وقوله لطلاق متعلق بقوله مردود نظر المدين  
ط (قوله لا تتعين الخ) أي فلم يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته به من قبل مثله والدين بعد الحول لا يسقط  
الواجب ولو الجنية ثم قال ولا يزوج كمن تزوج شياً لأنه ما كمالاً أن عاد اهـ قلت بقي ما إذا لم تقبض المرأة شيئاً  
وعال الحول عليه في الزوج ثم طلقها قبل الدخول ولم أرض من صرح به والظاهر أن لا زكاة على أحد أيا  
الزوج فلا بد من تزوجه بقدر ما في يده من العباد مانع كالمهر واستحقاقه لنفسه انما هو بسبب عارض وهو  
الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة ما لا يملكه من المال أم لا فلا بد من مهر على الزوج دين منه فبقدر ما استحق الزوج  
منه قبل الطلاق إذا كان عليه مال من قبل الحول بعد القبض بالدينار تأمل (قوله في الفقر والفسوخ)  
أي في الفقر والفسوخ من قبل الحول بعد القبض بالدينار تأمل (قوله في الفقر والفسوخ)







وأقول الحق الذي تقبله الطباع المستقيمة ولا تستقر فيه الادواق السليمة القول بوجوب الرشد لا غيره ولا  
خرج في التمييز بين المصلح والمفسد اظهر من مسالك الاستقامة وتبينه عن غيره وبالله التوفيق (قوله ولد الخ)  
أي اكونم لا تجب لطلبة زماننا العال عالمهم الفساد (قوله لا يشاركه) جملة استثنائية أو جالبة من الضمير  
المضاف اليه في تجب لطلبة الفقير الخ تأمل (قوله ولو فقيرا) هذا مجازاة لظاهر إطلاق المصنف الاب تبعها  
لا إطلاق المتن فلا ينافيه قوله ما لم يكن معسرا تأمل (قوله في ذلك) أي في نفقة طفله وولده الكبير المعسرين  
الكسب (قوله كنفقة أبويه وعمره) أي كما لا يشاركه أحد في نفقة أبويه ولا في نفقة زوجته (قوله به يفتي)  
راجع إلى مسألة الفروع وقابله ما روي عن الامام أن نفقة الولد على الاب والام أن لا ياتبعن الكبير أما  
المعسر فعلى أبيه خاصة بالاختلاف قال الشرنبلالي ووجه الفرق أنه اجتمع للاب في الصغير ولاية وموئنة حتى  
وجوب عليه صدقة فطره فاختص بل روم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لأنه قد دام الولاية فتشاركه الام ط  
وصرح العلامة قاسم بأن عدم الفرق بينهما هو ظاهر الرواية وأن عليه الفتوى فلذا تبعه الشارح (قوله  
ما لم يكن معسرا الخ) الضمير راجع للاب قال في الذخيرة ولو كان للفقير أو ولد معسرا وخدم موسى يؤمر بالجد  
بالانفاق صبابة تولد الولد ويكوب دينه على والدهم هكذا ذكر القدر وري فلم يجعل النفقة على الجد حال عسرة  
الاب وهذا قول الحسن بن صالح والصحيح في المذهب أن الاب الفقير يلحق بالميت في استحقات النفقة على الجد  
وان كان الاب زمني يفتي على الجد لا رجوع اتفاقا لان نفقة الاب حية على الجد فكذلك نفقة الصغار اه  
وقال في الذخيرة أيضا قبل هذا أولولهم أم وموسرة أمرت أن تنفق عليهم فيكون ديوات رجوع به على الاب  
إذا أيسر وهي أولى بالتحمل من سائر الأقارب الخ قال في البحر ومما سألناه أن الوجوب على الاب المعسر انما  
هو إذا أنفقت الام الموسرة والاقبال كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى  
هذا دللنا من اصلاح المتن والشروح كلا يفتي اه أي لا يقول المتن والشروح ان الاب لا يشاركه  
في نفقة ولده أحسدي يقتضي أنه لو كان معسرا وأسر القاضى عليه بالانفاق يرجع سواء كان أم أو جدا أو  
غيرهما الذل لم يرجع عليه لخصات المشاركة وأصحاب المقدسي يحسم ما في المتن على حالة اليسار لكن قال  
الرملي لا حاجة إلى ذلك لان ما في المتن مهي على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتن والشروح  
مقتصرين عليها اه قلت وعلى هذا فلا فرق بين كون الملقق أم أو جدا أو غيرهما في ثبوت الرجوع  
على الاب ما لم يكن الاب زمني سابقا له حيث يكون في حكم الميت اتفاقا وقدما مع جوامع الفسقة ما يؤيد ما في  
المتن ومثله ما في الجانب من أن نفقة الصغار والامات المعسران على الاب لا يشاركه في ذلك أحسدا ولا نسقما  
بقره اه وكذا ما في البدائع من قوله وان كان لهم خدم وسلم تفرض عليه بل يؤمر بالرجوع على الاب  
لانهم لا تجب على الجد عند وجوب الاب القادر على الكسب ألا ترى أنه لا يجب على الجد نفقة أبه المذكور  
نفقة أولاده أولى نعم لو كان الاب زمني يفتي بنفقة ونفقة الاب على الجد اه على أن ما صححه في الذخيرة رد  
عليه تسليمه رجوع الام مع انها أقرب إلى أولادهما من الجد والعم واسأل فكيف يرجع جميع الأقرب دون  
الابعد ومسئلة رجوع الام مخصوص عليها في كافي الخ كما غيره وهي تثبت رجوع غيرها بالاولى وهذا  
مؤيد لما في المتن والشروح كلا يفتي فافهم (تنبيه) في البحر الفقير لا يجب عليه نفقة غير الاصول  
والفروع والزوجة اه وشمل الفروع الولد الكبير المعسر والاني وتقدم أنفا في عبارة التلانية (قوله  
جوهره) كذا في عامة السج ولا وجه له فان هذا الكلام لم يبق له في البحر من الجوهر ولا هو موجود فيها  
وفي نسخة الرشي وفي الجوهره فروع الخ وهي الصواب فان هذا الفروع الخ قوله وفي المختار في كافي  
الجوهره فيكون المختار والجرود من نسخة الرشي فروع الخ (قوله فالام أسقى) لا يتم الا بغيره على  
الكسب وقال بعضهم الاب أحق بالام الذي يجب عليه نفقة الاب في غير دون الام وقال بعضهم  
رجوع الفروع على الجد والام أحق بالام الذي يجب عليه نفقة الاب في غير دون الام وقال بعضهم

ولذا قبله في الخلاصة بنى  
رشد (لا يشاركه) أي الاب  
ولو فقيرا (أحد في ذلك  
كنفقة أبويه وعمره) به  
يقتي ما لم يكن معسرا فيلحق  
بالميت فتجب على غيره بلا  
رجوع عليه على الصحيح  
من المذهب الا لام موسرة  
بحر قال وعليه فلا بد من  
اصلاح المتن جوهره  
(فروع) \* لو لم يقدر  
الا على نفقة أحسدا والديه  
فالام أحق ولوله أب وطفل  
فالطفل أسقى به









والدائع انه الاورق في كتاب هو الاورق واما في رواية اخرى وحب التحويل اليه وكتاب هو  
 المعتمد ثم لم يأت ما ذكره المصنف من اشتراط اليد في نفقة الاصول مصرح به في كافى لما ذكره والرد  
 والبقاء والفتح والماتق والمواهب والبحر والمروى كافى لما ذكره في نفقة الاصول مصرح به في كافى لما ذكره  
 على نفقة الزوجة والولد اهـ وفيه في الاندبار ونحوه في الهداية وفي الطب في النفقة على الابن الفقير نفقة  
 والده الفقير سكا الان كان والده من الايتام على الحمل واللاس في مال فصار له ان يصرفه الى غيره وانه على  
 الكل وفي الدنيا انه ظاهر الرواية عن أصحاب السالط عام الاربعين اذ اقر على ان لا يصرفه من ماله سدا  
 بغيره في حال الواحد في طعام الواحد لثلاثة اشهر في الضرر وفي البرار به ان رأى القاصي انه يفضل من قوله شيء  
 أم يره على النفقة من الفاضل على المختار وان لم يفضل فلا شيء في الحكم اسكن في ظاهر الرواية يؤمر بديانة  
 بالانفاق ان كان الاس وحده ولوله عيال أسير على قسم أبيه معهم كباي صريح ولا يوجب على ابنه نفقة يشب على  
 حده اهـ واحاط لي أنه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف السارفي وهو انه اذا كان الاصل ردها  
 لا كونه ماله فلا يشترط سوى قدره الولد على الكسب فان كان الكسب منه سئل أسير على انفاق الفاضل رالا  
 ولو كان الولد وحده أمر بديانة قسم الاصل اليه ولوله عيال يسير في الحكم على صفة المهر ولا ينبغي أن الامم عند  
 الابن الرمن لان الاثنية في ردها غير منه مصرح في البدائع لكن مصرح أن سائر ما لا يشترط في نفقة الاصول  
 يسار الولد بل قدرته على الكسب وعمره في الجنة الى الخصام وقد أكثر ما لا ينقل بحال له تعلم أنه غير  
 المعتمد في المذهب (قوله وفي الخلاصة الخ) هو ما أجول على ما اذا كان الابن مالا قدرته على الكسب  
 والاشترط به ان الولد على الخلاف السارفي بنفسه وعلى ما اذا كان الولد عيالا ولو كان وحده فلا يوجب حل أمه في  
 نفقة بل يؤمر بديانة والام كالات الزور وذلك كما معلوم مما قرره آهـ فافهم وعمره الخلاصة هكذا  
 وفي الاقضية المقر أن اوضاع ثلاثة فقير لا مال له وهو قادر على الكسب والمصارف أن ينفق على الاول من نفقته  
 الثاني فقير لا مال له وهو قادر على الكسب فلا يوجب نفقة عليه من الثاني أن ينفق على كسبه من نفقته وان  
 يسير على نفقة النسب الكبيرة والاولى والاولاد وفي الرحم المهرم كالمهر يشترط المصداق قلت وهذا  
 مصرح في رواية السلف من عدم اشتراط اليسار في نفقة الاصول بل قدرته على الكسب كافي والمعتمد الا  
 كما قلت (قوله وفي المبتغى الخ) سيأتى في باب النفقة ان ابواب ما عدا نفقة العائش من ماله الى أنفسهم  
 وهو من باب النفقة لا يوجب له نفقة الا بغيره ولو كان في نفقة الايتام والزوجات قبل الطهر فنفقته  
 بعده ولما قرره في مال العائش بخلافه في الاقارب ونحوه في المهر والرياحي وفي ركاه الجوهره الدار اذا  
 طفر نفقته له بعده ولا قضاء ولا رصاصا وفي النسخ عدوله ويخلفها بالنسبة ما عداها النفقة وفي كل موضع  
 حاز القاضيه بالدفع كان لها أن تأسد بغير قضاء من ماله شرعا اهـ فقول القاصي انه يجوز على اذا  
 كان ما يأخذ من خلاف حشر النفقة كالعروض أما الدراهم والارباب من ماله من النفقة فلا حاجة  
 فيه الى القاصي وتما في حاشية الرخو وقد طال وأطاب (قوله النفقة) أشار الى أن جميع ما وجب  
 للمرأة وجب للاب والام على الولد من طعام وثياب وكسوه وسكنى حتى الخادم بحر وقد صافي الفروع  
 الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاهوله) إلا الام المتروجة فان نفقة على الروح كالنفس الراهقة  
 اذ زوجها أيها وقدرتها على الروح لو كانت أسرا فان الاب يؤمر بأب يتصرفها ثم يرجع عليه اذا أسير  
 لان الروح ليس من كسبه كما صرح به في النسخة بغيره والحاصل أن الام اذا كانت لها زوجة يجب نفقة لها  
 على زوجها الا على ابنها أو هبدا لو كان الزوج عيرا أبيه كما صرح به في النسخة بغيره وهو أنه لو كان أباه تجب  
 له نفقة ونفقة أمه على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام عسيرة أو نسبا أمالو كانت موسرة لا تجب نفقة لها على  
 ابنه بل على زوجها وهل يؤمر الاب بالانفاق على أمه أم لا يعلم أنه نعم لو كان الاب عسيرة أمه أم لا يعلم  
 أن نفقة زوجته على أبيه وهذا يشهد على ما كان من موسرة فتأمل (قوله ولو أب أمه) فهل التعميم الجدة

قول الاقضية المقر أن  
 لعل الاول أن يقول النفقة  
 أنواع بدليل التفتحه  
 بعده فانه مصر

وفي الخلاصة المتأخر  
 الكسب ويصدق على أبيه في  
 نفقة وفي المصنف في التفتحه  
 يسير من انفسه الموصوف  
 ما يكفيه ان أبيه لا قادر  
 والا ثم (النفقة على الاصول  
 ولو أب أمه خير

الذي تضمنه فيه والذي في معنى المفتي المختار انه على الاب وهو الاظهر جوي من شرح الوهبانية ط وفيه  
كلام قدمناه في الحضانة (قوله ولادم أجرة الارض صاع) لا اعتد اجارة بل تستحقه بالارض صاع في المدة مالم تنال  
كذا في البحر أخذ من ظاهر كلامهم ورده المفسد في الرضا شرح نظام السكتز بأن الظاهر اشتراط التمتع  
ومن قال بغيره عليه اثباته اه فافهم وبؤيده ما في شرح حسام الدين على أدب القاضي للبحر صاف باب  
انقصت عدم او طابت أجرة الرضا في أي شيء ويظهر القاضي بكم بعد امرأة غيرها في أي شيء يدفع ذلك اليها  
لقوله تعالى فان أرضكم لكم فاتوهن شحورهن الخ قال في البحر وأكثر المشايخ على ان مدة الرضا في  
حق الاجرة سواء كان الكيل حتى لا تستحق بعد الحول بل اجساعا وتستحق فيه ما اجساعا وليس له يستغن  
بالسوا ليس يحل لها أن ترضه بعدهما عدم عامة المشايخ الا عند شامس أيوب (قوله وحكم الصلح كالاستنحار)  
يعني لو صلحت زوجها من أجرة الرضا في شيء ان كل الصلح حال قيام السكاح أو في هذه الرضا لا يجوز  
وان كان في عدة الدائم بواحدة أو ثلاث ما في إحدى الروايتين ح من البحر (قوله وفي كل موضع جاز  
الاستنحار) أي كما اذا كان بعد انقضاء عدة أو في عدة البائس على إحدى الروايتين وهي المعتبرة كما هو قوله  
ووجبت النفقة الظاهر أن عطف مرادف والمراد به نفقة المربية بالاجرة التي تأخذها من الزوج بقربينة  
التعليل يعني ان ما تأخذها الام من الاب لنفقة على نفسها عقابا لارضاع الولد هو أجرة لا نفقة فادامات الاب  
لا تسقط هذه الاجرة بموته بل تمت لها في تركته وشارك غرماءه هي كغيرها من أصحاب دولته ولو كان  
نفقة لم تسقط كما تسقط بالموت نفقة الزوج والقرى ولو بعد انقضاء ما لم تكن مستدانة بأمر القاضي هذا  
ما ظهر لي في حل هذه العارة وأصلها صاحب الذخيرة ونقلاها في البحر بالظواهر (قوله وتجب الخ) شروع  
في نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة الزوج (قوله ولو لم يصبها) لانه كالكبير فيما يجب في ماله من حق  
عدم في طالب به وليه كطالب ببنفقة زوجته (قوله يسار الفطرة على الارح) أي بأن ذلك ما يحرم به أخذ  
الزكاة وهو نصاب ولو لم يصبها فاصل عن حوائج الاساية وهذا قول أي يوسف وفي الهداية وعلم الفتوى  
وخصه في الذخيرة وشي عليه في من التقي وفي البحر انه الارح وفي الحاشية انه نصاب الزكاة وبه يفتي  
واختاره الولو البلي (قوله ورخ الريا) عبارته وعن محمد أنه قدره بما ينفعه من نفقة نفسه وعياله شهران  
كل من أهل العلة وان كان من أهل الحرف فهو قدر بما فصل عن نفقة ونفقة عياله كل يوم لان المعتبر في  
حقوق العباد القدرة دون النصاب وهو مستغن عما زاد على ذلك فيصرفه الى أهله وهذا أو وجه وقالوا  
الفتوى على الاول اه والذي في الفتح ان هذا التوفيق بين روايتين من محمد الاولى اعتبار فاصل نفقة شهر  
والثانية فاصل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه قدره ما يكفي أو بعينه وناق وجب عليه ما انقضى للقرى ب  
قال وما لالسرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب النفقة قول محمد أرفق ثم قال في الفتح به كلام  
وان كان كسبه ياتر قول محمد وهذا يجب ان يقول عليه في الفتوى اه و به علم أن الريا في صاحب  
النفقة رجا قول محمد بطلان السرخسي والكمال في قوله لو كسبه ما هو الرواية الثانية عنه وفي البدائع  
أيضانه الارفق قلت والاصل ان في حد يسار أربعة أقوال مروية كقوله في البحر وان الثالث تجزئه  
قولان وعلى توفيق الفتح هي ثلاثة فطوبه علم أن الثالث ليس بتمديد الماذكره المصنف بل هو قول آخر فافهم  
وقال في البحر ولم يؤمن أفتي به أي بالثالث المذكور ولا اعتماد على الاولين والارح الثاني اه قلت صرفي  
رسم المفتي أن الاصح اثر جميع بقوة الدليل فيث كان الثالث هو الاو وجب أي الاظهر من حيث التوجيه  
والاستدلال كان هو الارح وان شرح الفتوى على نفسه ولذا قال الريا قالوا الفتوى على الاول بصفة  
قالوا لا يرد كذا قال في الفتح وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى أي على الثالث والكمال صاحب الفتح من  
أهل النظر جميع بل من أهل الاجتهاد كما قدمناه في سكاك الرقيق وقد قبل كلمة تليده العلامة فافهم وكذا  
صاحب البحر والمفتي والشريفي والشيخ في أي شيء يمكن أن يسامع من الامام السرخسي انه في قوله في عدة

ولادم أجرة الارض صاع  
صاع و اجارة وحكم الصلح  
كالاستنحار وفي كل موضع  
جاز الاستنحار ووجبت  
النفقة لانقضاء عدة الزوج  
بل تكون أسوة العراء  
لانها أجرة لانقضاء (و) يجب  
(على مؤسر) ولو لم يصبها  
(يسار الفطرة) على الارح  
ورخ الريا والكمال اهاف  
فاحمل كسبه

مطلب في نفقة الاصول

صاحب الفتح من  
أهل النظر جميع



الابن بالقرب والحزبية وفي ولد بنت وأخ بنت في على ولد البنت واب ليرث ذميرة أي لا تصاحبه بالحزبية  
 وان استوي باقي القرب لا دالة كل منهم بالواسطة والمراد بالاشياء من ليس من عود النسب أي ليس أصل  
 ولا فرع داخل فيه ما في النسب من أوله بالتصوي ومولى متعلق على النسب فقط واب ورنأي لا تصاحبه بالحزبية  
 (القسم الثالث) المروعة مع الأصول والمهتبرية الأقرب بحزبية فان لم يوجد اعتبر بالنسب جميع فان لم يوجد  
 اعتبر الارث في أب وابن شجب على الاب لتر حـ بانتم وما لا لا بيلد ذميرة وبانتم أي وان استوي باقي قرب  
 الجزبية ومثله أم وابي لقول المتون ولا يشترك الولد في نقطة أبويه أحد قال في الجبر لان له ماتا وبلا في مال  
 الولد بالنسب ولأنه أقرب الناس اليهما اه فليس ذلك ما صابا لآب كما قد يتوهم بل الام كذلك وفي سد وابي  
 ابن على قدر الميراث أسد اسد السواوي في القرب وكذلك في الارث وعدم المخرج من وجه آخر بدائع ومطهره  
 أنه لا أب وابي ابن أو بنت بنت على الاب لانه أقرب في الجبرية فاشي التساوي وبه القرب بالمخرج  
 وهو داخل تحت الأصل الممارس الذميرة والدائع وكذلك تحت قول المتون لا يشترك الاب في نقطة ولده أحد  
 (القسم الرابع) المروعة مع الأصول والحواشي وسكنه كالنكاح ما تمت من سقوط الحواشي بالمروعة  
 لتر معهم بالقرب والحزبية فكانت لم يوجد سوى المروعة والاب ولوهو القسم الثالث شجب (القسم  
 الخامس) الأصول فقط فان كان معهم أب فالنقطة عليه فقط لقول المتون لا يشترك الاب في نقطة ولده أحد  
 والافان ما يكون أبوهما واثناو معهم غير وارث أو كاهم وارث وفي الاول يمتد القرب حتى في المساقية  
 له أم وجد لام على الام أي لتر مع ما يظهر من نسب أم الاب كأمي الام وفي حاشية الرمي اذا اخرج أجداد  
 وجداد فعلى الأقرب بولول يدل له الاتي اه فان تساوى القرب بالنسب هو من كلامهم فرع الوارث بل  
 هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذ لم يوجد النسب اعتبر الارث اه وعيا في بدلائم وبدلائب  
 شجب على الجد لاب فقط اعتبار الارث وفي الثاني أي لو كان كل الام ول وارثين كالارث في أم و  
 لاب شجب عليهم أثنائا في ظاهر الرواية غاية في هذا (القسم السادس) الام والاب والحواشي فان كان  
 أحد النسب غير وارث اعتبر الأصول وحدهم زبب بالحزبية ولا يشترك في الارث حتى يعتبر بتقديم الام على  
 رواية كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الآخر مثال الاول ما في الحاشية لوله بدلائم وأحسب تحقيق فعلى  
 اجد اه وسال الثاني ما في القيمة لوله بدلائم عدم على الحد اه أي لتر حـ في الثاني بالحزبية مع عدم  
 الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث هو العم في الثاني وان كان كل من النسب في الأصول  
 والحواشي وادنا اعتبار الارث في أم وأخ عصي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الام الثالث وعلى العصية  
 الثلثان بدائع ثم اذ تعدد الأصول في هذا القسم بوجوبه سائر النسب ومنه يفرق بين ما اعتبر في القسم الخامس  
 من ثلوه وجد في المسال الاول الممارس عن الحاشية بدلائم مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لتر حـ بالارث مع  
 تساويهما في الجزبية ولو وجد في المثال الثاني الممارس عن القيمة أم مع الجد لام تقدمها عليه لتر حـ بالارث  
 وبالقرب بوجوبه بدائع فكذا الاشكال الذي سجد كره عن القيمة كما تهرده كذلك لو وجد في الام له الذميرة  
 مع الام بدلائم تقدمها عليه ما قام ولو وجد معها الجد لاب كان للغير أم وجد لاب وأخ عصي أو ابن أخ  
 أو عم كانت النقطة على الجد وحده كما صرح به في الحاشية ووجه ذلك أن الجد شجب الاخ وابنه والعم اتر له  
 به من منزلة الاب وصحت تحقق تنزله منزلة الاب صار كالأب موجودا حقيقة واذا كان الاب موجودا  
 حقيقة لا تشاكره الام في وجوب النقطة فكذا اذا كان موجودا سكما شجب على الجد فقط بخلافه ما كان  
 للغير أم وجد لاب فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فكذا او جبت النقطة عليهم أثنائا في ظاهر الرواية كما صرح  
 (القسم السابع) الحواشي فقط والمهتبرية الارث بعد كونه دار حرم وتقديره واضح في كلامهم كما  
 سيأتي ثم ههنا كما اذا كان جميع الموجودين مومنين فلو كان فيهم معصية فسار في منزل المعصية منزلة الميت  
 وشجب النقطة على غير مائة ينزل منزلة الحبي وتجب على من بعده بقدر حصصهم من الارث وسيأتي بيانه أيضا





فأجابوا بغير عذر من بعدهم إلى قوله فخرج أشد من الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم ومعه وأبو أم ومعه ومن  
فيه مثل أن نكتب على الأم لا غير لأن أم الأم لما كان أول من العلم والأم أول من أبيها كانت الأم أولى من  
الأم لكن بتراجع جواب الكتاب ويحتمل أن يكون على الأم والعلم أثلاثا أنه قلت ووجب الاستحسان الثاني  
أنه لما نص في مسألة الكتاب على وجوب العلم على الأم والعلم كذا ثم ما أتى أثلاثا يعلم أن المعتمد على الأثر هذا فينبغي  
بمعنى أبو الأم في هذه المسألة المشككة وهو الصواب وبه أصاب السليمان إلى أيضا فقال أن الظاهر من مروي عنهم  
أن الأقرب بنية انحصارهم إذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما إذا كانوا كذلك فلا كلام والعلم والحدائق ولهم بقدر  
الأثر اهـ وبذلك أصاب أيضا شيع وشائعه السائغاني وفيه من شيع مشايخه ما لا على الأثر كذا وهو  
الموافق لما قدمناه في السابق في قسم اجتماع الأصول مع الحوائث وقد نبهنا على سقوط الاشتغال كماله  
فأدعاهم (قوله وتجب أيضا الخ) ثم روي في نفقة قرابة عمير الولاد ووجوب الأثر بالانحصار أو الرضا  
لأنه لو أدرهم بغيره من جهة قبل القضاء أو الرضا ليس له إلا أحد بخلاف الزوجين والولاء والابن فان لهم الأخذ  
قبل ذلك كما سكر في الدخيرة وغيره ما عارضه بان القاضى غير مبرع بل الواجب ثابت بقوله تعالى وعلى  
الوارث مثل ذلك وأجيب بأن نفعه العرييب المحرم فيها استلزام الخلاف المتعدد بخلاف الزوجين والولاء واعتراض  
بان الخلاف يعمل فيه ما يدور القضاء وأجيب بأنه إذا توى قولنا العرييب روي عن خلافه واستعين بالحكم  
كأن حرم في اللهمة ونحوه بالبراع وأجيب أيضا بأن الوجود ثابت قبل الحكم وإما يتوقف عليه وجوب  
الاداء فتعصب السبي ولا يجب أدائه كدس على عمير وعارضه بأن لو ثبت الولد وولد لمساؤه أنحصار القرابة  
بما طفر من حرمه وأجيب بجميع الأروم لوقوع الشهادة بالانحصار في باب السيرة فتركت منزلة الأثرين  
نصوصه إلى الأمر والبر بالقضاء ثم دفع الشهادة وله ذلك ثم ذكر كذا في الباب الثاني روي عن جماعة ما عليه (قوله  
لذلك دى رحمهم) ثم روي بالاول الآخر وما عاين بالثاني أم العلم ولا باب من كونه روية من جهة القرآن  
اسم الله إذا كان أنما من الرضا ولا يثبت له كذا في شرح الدرر وأما ما روي من جهة عليه السلام فيمنع من  
العري والغير العينة فيقول من الولد من يزوج بغيره من سائرهم له كذا في أبي طيع الوسائل في ثمن قول  
المستصحب وأجل مما هو في يلى قوله لأن له أى أن الولد المورث فافاد استراط اليسار من جهة عليه السلام  
هذا أن لا يجب على عمير الأولاد وهو الولد الصغير كذا كذا في المسألة ثم روي في المسألة بالانحصار  
(قوله ولما) ثم لا يشي أى سواء كان بالبيعة أو غيره من جهة كذا أفاده بقوله ولو كان الخ والمراد  
بالبيعة العادة على الكد والكد لو كانت منك بية بالفعل كإتباعه والعلة لا تنفع لها كذا (قوله أو كان  
الذكر بالعلم) لا يصح دخوله فيه بالمباينة بعد بيوته بقوله لا يصح فكذا كان على المستصحب أن يقول أو بالعلم  
بالعلم والعلامة على غيره (قوله ليس عاخر) الاول استقامت لكن لأن العلم في باب السيرة لا يثبت له تقدم على غيره  
ط (قوله كذا) أفاد أن المراد بالمانعة العادة كذا كذا في التمام وروى في الدرر التي أن الرمانة تكون  
في سنة العدة وقد يدس أو الرجاين أو اليد والى بلى من يابى أو الحرير والعليج اهـ باب فائدة من  
ذكره يكتب فالاعية يقدر على العمل بالولاء وبمعطوع اليد على دوس العيب من جهة أو الحراسة  
وكذا الآخر من قبلنا انما كتب بذلك واستدعي عن الاتفاق ولا وجوب والافلا كانه لأن هذه الاعتدال مع  
من الكسب عادة ولا يكافيه (قوله وعنه) بالخبرين في نقد العقل (قوله لفرقة) كذا في بعض النسخ  
بالعلم والفاء وفي المعرب الحرفة بالسكس اسم من الاستعتراف الأكساب ولا يحكى أنه لا ياسبب بها فالمراد  
بما في بعض النسخ طريقه بالحاشاء المجهة والعارف وآخرون غير العينة وهو عدمه من جهة العمل اليد حرق نقان باب  
قرب فهو آخره من سبب في الاختيار لأن شرط وجوب نفقة الكبر العجز عن الكسب حقيقة كالزمن  
والاعية ونحوه أو دوى كن به خرق ونحوه اهـ (قوله أو لكونه من دوى البيرتاس) أى من أهل  
الشرف قال في المعرب البيرتاس جمع يربوب جمع بيت ويختص بالاشراف وعبارته الفتح وكذا إذا كان من أبناء

فهذا خلاصة ما اشتملت عليه تلك الرسالة \* السافية للجهالة \* بعض تابعه بالنواخذ \* وكن له أرشد آخذ \*  
وان أردت الريادة على ذلك فارجع اليها \* وتول عليها \* فاعرف يد في بابها \* نادرة لطايلها \* وهي من  
مخصر وصل الله تعالى \* فله في كل وقت ألبس يد توال (قوله النفقة على الميت أو بنتها) لساو شر من  
في الاول النفقة على الميت وحدها القرب وفي الثاني على بنتها الحرثية ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وان كان  
الوارث هو الاخ كقدمناه (قوله لانه لا يعتبر الارث) لانه لا يقر له النفقة على الميت أو بنتها (قوله الا اذا استويا)  
أي في القرب والجزئية ففي هذا المذال يحتمل للفقير على بدمس النفقة وعلى ابنه باقيا فابا هذا الفقير  
لوما يري ثلثه كذلك وقوله الارح استناع من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا ترج  
أحمد المتساويين وعلى من معه من محبان فحب على ابنه دون أبيه مع استوائهم في القرب ويرد على هذا  
ما لو كان له ابن وبنت فأنهم ما استويا في القرب والجزئية مع عدم المخرج والنفقة على من كان له ابنة وكذا قوله  
ابن نصراني وابن مسلم مع ان المسلم ترجح بكونه هو الوارث فيتمتعين بحل قولهم والمعتبر فيسه القرب والجزئية  
لا الارث على ما اذا كان الواجب عليه النفقة فروعها فقط أو فروعها وحواشي وهو القسم الاول والثاني من  
الاقسام السبعة المسارة أما بقية الاقسام فيعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم أن قوله والمعتبر فيه  
الح الضمير فيه راجع الى ما قبله من نفقة الفروع والاصول على ما قدمناه عن الفتح ومثله في النسخة برة والبحر  
وان كان الاصول راجعا الى نفقة الاصول فقط أي نفقة الاصول الواحدة على الفروع علمنا من أن عدم  
اعتبار الارث على اطلاقه خاص بهم لكن الشارح تابع صاحب الفتح في راجعه الضمير الى الوهاب فاذا  
أورد مسائل من كل منهما من نفقة الاصول الواحدة على الفروع وبعضها من حكمه ما فهم (قوله  
لترجحه أنت وما لك لا يملك) أي بهذا الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كما في  
الفتح وهو مؤول للقماع بان الاب يرث السدس من ولده مع وجود ولد الولد ولو كان السكلم لا يمكن اعيانه  
معه قال الرحي ويقتضي في جدوا بن ابن وجوب النفقة على ابن الابن اهد المخرج فانهم جماعة مطردة في جميع  
الاصول مع الفروع وبما عليه مسائل منها أن الجدا اذا ادعى ولداة ابنه عند فقد الابن تحت دعواه  
و بملكها بالقيمة كاهوا الحكم في الابن اهد الطردت فاعلم اه (قوله فسكانها) أي أثلاثا لان كلاهما  
وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر كما مر في القسم الخامس (قوله وعلى الام) أي لكونها أقرب من  
أبيها حيث كان أحدهما وارثا والآخر غير وارث كما مر (قوله وعلى اب الام) لان الجزئية تقدم على  
غيرها عند عدم المشاركة في الارث (قوله واستشكاه في الحر الخ) أصل الاشكال لصاحب الفقيه  
وجهه أن وجود سافي أم وعم كارت خاصا عليه في الكتاب بنية تقتضي جعله على العم بمنزلة الام وفي  
المسئلة التي قبلها جعل أم الام متقدما على العم فيارم أم تقدم أيضا على الام لتساويهما فيشكل جعله  
النفقة على الام في مسئلة أم وأي أم بل المناهر جعلها على أي الام لتقدمه عليها وجعلها على الام يقتضي  
تقدمها على أبيها ويلزم من تقدمها على العم لان أباها متقدم عليه فكيف تكون عليها كما مر مما أفاده  
ما وحاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لا تنافض فيها أسئلة المسائل من أن الارث انما لا يبر  
في نفقة الاصول الواجبة على الفروع أما في غيرها من نفقة الفروع وذوي الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل  
الذي قررناه في الضابط وجبته فاذكر في المسئلة الاول من تقديم الام على أبيها لكونها أقرب في الجزئية  
مع عدم المشاركة في الارث وبذلك أجاب الخبير الرملي أيضا في دفع الاشكال وما في المسئلة الثانية من تقديم  
أبي الام على العم لاختصاصه بالجزئية مع عدم المشاركة في الارث أيضا وما ذكر في المسئلة الثالثة من كونها على  
قدار الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلناه من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول فيثبت وجوب المشاركة  
في الارث لاعتبار ميراث الفروع فقد ظهر أن بجهة التقديم في إيجاب النفقة أو المشاركة فيها فالتسائل الثلاثة  
فان تباينها في المسئلة فافهم والله أعلم (قوله قال الخ) أقول صاحب البحر وقد نقله أيضا عن الفقيه

بها  
(ال  
اب  
والد  
ب  
وفي  
أب  
أم  
عم  
الام  
سو  
ز  
أم  
أم



[illegible]













الناس لا يرجع لهم لان نفقة الاقارب لا تصير دينا بالقضاء بل تسقط بحسب المدة بخلاف نفقة الزوجة اه  
ومثله في شرح ادب القضاء للشافعي ود كرم له قاسيخان جازما به وقد قال في اول كتابه ان ما يسهل اذوال  
اقتصر فيه على قول اوتولين وقد تمت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاشهر وقد راجع الراسي نسخة من  
الذخيرة مخترقة حتى ان شبه عليه ما امر به الموت الا بتيقه وحكم على الزياحي ومن بعده بالوهم وقال لان مراد  
المسافر ان نفقة الصغير لا تسقط ببدا الاستدانة واطال بما لا يعجز به معا والمواهب في الرد على الزياحي  
ما قدمه اه (قوله واما ما دون شهر) فمترز قوله أي شهر فاكثروا وجهه ان هذه المدة قصيرة وان القاضي ما ورد  
بالقضاء ما لو سقطت المدة القصيرة لم يكن للاصر بالقضاء فائدة لانه اذا كان كل ما مضى سقطا لم يمكن استيفاء شيء  
كافي الفسخ (قوله ونفقة الزوجة والصغير) فمترز قوله غير الزوجة والصغير اما الصغير ففيه ما عات وأما الزوجة  
فانما تصير دينا بالقضاء ولا تسقط بحسب المدة فلان نفقة المثل تشرع طاعتها كالا قارب بل لا تسقط او قد علم  
من هذا انهم انما يردون بالقضاء ولا تسقط بحسب المدة سواء كانت شهر أو أكثر أو أقل نعم تسقط نفقة المدة قبل  
القضاء ان كانت شهرا أو أكثر كما قدمناه عند قول المصنف والمحقق لا تصير دينا بالقضاء والاصل ان نفقة  
الزوجة تسقط بالقضاء كنفقة الاقارب نعم القضاء في أن تسقط بحسب المدة الطويلة (قوله غير الزوجة) أما هي  
فترجع مسافرة لها ولأولادها من مال نفسها أو من مسئلة كافي الحائرية وغيرها ما استدانته بعد الغرض  
غير شرط نعم استدانته لا غير شرط كما علمت مما مر وبأنه (قوله ما لم يستدان) أفاد أن مجرد الاصر بالاستدانة  
لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط كتابه عليه في أن دفع الوسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا  
يحل التفرع وكان المناسب أن يقول في الذخيرة الخ وهذا أيضا فمسا إذا فرض القاضي لهم النفقة وأمس  
الام بالاستدانة كما علمت من كلام الذخيرة وأستخير باب هذا بخلاف ما قدمه من الزياحي من قوله والصغير  
كما علمت عليه آياتها فهم (قوله أو نفقة من مالها) هذان من كلام الحائرية كما نعرفه وما قدمه مذکور في الحائرية  
أيضا وقوله رجعت بما زادت أي بما استدانته أو نفقة من مالها التكميل نفقتهم وأما إذا انانفاد من مالها  
على الاولاد قائم مقام الاستدانة فهو تقييد لقوله ما لم تستدان بالفعل فلا يرجع لكن هذا فهم لصاحب البحر  
وهو غير صحيح فانه قال وفي الحائرية حل على الولم بترك الاولاد الصغار نفقة ولا فهم مال تجبر الام على الاتفاق  
ثم ترجع بالام على الزوج اه قال في البحر ولم بشرط الاستدانة ولا الاذن بمباقة طرف بين ما اذا أنفقت عليهم  
من مالها وبين ما اذا كانوا من المسئلة اه قلنا لا ينبغي عاين ان ما في الحائرية من مسائل أمر الابعد بالاتفاق  
مسئلة الاقرب وهي كريمة تقدمت في اللزوم عن راقعات التي لا تدرى أفه مدعي فطم ايا من القاضي  
الا بعد ليرجع على الاقرب كلاما ليرجع على الاب فهو أمر بالاستدانة ويحسب الممتنع عنها لان هذا من المعروف  
كما قدمه عن الراسي والاختيار في قول المصنف القاضي بنفقة الاعسار فاذا كانت الام موصرة أو مسر بالاستدانة من  
مالها وان كانت مسررة أو مسر بالاستدانة في كل منهما اذا أكل الاولاد من مسئلة الناس سقطت نفقتهم عن  
أبهم لم حصول الاستدانة فلا ترجع الام بشئ في الصور بين وأما اذا أمرت بالاستدانة ولم تستدان بل أنفقت  
من مالها فلا يرجع لها أيضا بخلاف ما اذا كانوا من المسئلة لانهم لم يفعل ما أمر به القاضي القائم مقام الغائب  
ولذا أمر حوايا بشرط الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الأمر بخلاف ما ان تملك فيه كما قدمناه عن أنفع الوسائل  
ويدل على أن اتفاقه لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وان أنفقت عليه من مالها أو  
من مسئلة الناس لا ترجع على الاب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا أمر يرجع عما قلناه وأشار الى بعضه المقدسي  
والطبري الراسي فافهم نعم لو أمرت بالاتفاق وهي موصرة فاستدانته ونفقت منه رجعت لان ما استدانته دين  
عليه الا على الاب لا يصير دينا على الاب الا بالامر بالاستدانة عليه له ومولايه القاضي فاذا كان دينا عليه  
سار من مالها فلا فرق بين الاتفاق منه أو من مال آخر بخلاف ما اذا أمرت بالاستدانة ونفقت من مالها فانما  
تكون مشيرة فافهم نعم هذا المقام (قوله ويطلق منها) الاول منه أي بما استدانته (قوله لكن انظر في

نفقة  
الزوجة  
(ب)  
(س)  
والا  
ة لو  
ة ل  
هم  
نت  
ها  
سة  
بحر  
في



الزوجهين الاثنى والاربعين في بعض الامور والافتراق عن السكاح الفاسد والوطاء بينهما فخرج لكن الاخذ به ليس  
 في حد او يرد على الاطلاق فيصح سكاح المائة ثمانين الداريس والهاجرة اليها له او دمية فانه لا عدة على واحدة  
 منهن ما لم يكن حاملا كذا في ذكره المصنف آخر الباب تأمل وفيه في الشرع لابلية قوله وهو ان أحد الزوجين  
 الاثنى عا داهما سكاه لا يخرج ما اداه اليها الكس ذكر الرابعي ما يحيا فيه في فصل السكاح في السكاح وورد في  
 يومه ما ليس به نكاح أو السكاح بان اداه اليها عدة عامه بل ليس به أو يسا له فيمسا له اليها عدة عامه  
 فترجى به على ما فيهم من كذا هم اه قامت وفي الجبر لو اشترى زوجا بعد الدخول لا عدة عليه له ونحوه  
 ولا يزوجه الا بعد ما لم ينفك منه من ولد الوطء المسمى في هذه المدة ثم يقع لان له عدة عامه ولا اشكال له  
 ذلك اليه في عامه منه (قوله ومعه الفرية الخ) رد على من كل حيث قال للملاي أو الفسوخ أو الرجوع فراد الرجوع  
 وقال اعلم ان السكاح بعد نكاحه لا يحتل المصحح عند ما يفسخ فقرة بطلاق قبل غمام السكاح كالفرة في بغير  
 باوع أو عوى أو بعد كفاة فصح بعد نكاحه كالفرة على أحد الزوجين لا في الزوجه  
 ونحوه ويرجع وهذا واضح عند من له خبر في هذا الفن اه قال في الزوجهين والقسمة لم يرس ترج عليه والذي  
 ذكره أهل الدار ان الشبهة ثمانية وان الفرة في التعميل من الفسخ كقوله (قوله أو حكا) ارادته ان لا عدة  
 ولو فاسدة كمرس (قوله أو عطف) أي أسعها المصنف بقوله بعد الدخول حقيقة أو حكما من منه الذي  
 شرح عليه ط (قوله راجع للفسخ) أي لا انواع المعهدة بل بعض والمعته بالاشهر ولا بد ان يامس ادعاء  
 شموله لوطء السكاح اي عوى قوله أو حكا (قوله ثلاث بيض) بالاضافة على الطريقة في عدة ثلاث  
 بيض لا يتم كونه يسمى المعهدة ترسا يلزم الرأى والرفع ان السكاح يكون مسميا هاهنا في اجل الأثر يكون  
 أطالها على المدة مجازا كفي فتح القدر من (ثانية) لو اقطع عدةها فماتت واهتدى رأسه ففرد في أيام  
 الحيض أو طاب بعض المشايخ بانه يسمى به المعهدة كقوله ما في باب الفسخ من السراج (قوله لعدم تحري  
 الحيض) اه لا يكون الثلاث كواحد حتى لو طاب في الحيض وبسبب سبب هذه الحيض من الحيض  
 الرابعة لا كم المسمي تحرياً بغيرها اه كما تقرر في كتاب الاصول ودر كذا في بيان في التات ان لا يابا في  
 طاب في دومة اه ان انشد البعدة من الحيض في المدة ودر الاسماء لعدم التحري لا يكون الثلاث  
 احوال (قوله فالاولي الخ) ان السكاه كونهما ثلاثا مع أن مسمى عدة المعهدة يعرف بغير عدة الزوجه أي نكاحه من  
 الجلي وذلك يحصل بغيره في أي حكمه الثانية طرفة السكاح أي لا طهار حرة وواحدة ما به حيث لم يقع اثره  
 فيه سواء في الحر والامة في الحر والامة في النكاح (قوله كذا) أي كالحرة في كون عدة ثلاث  
 حين كواحد اذا كانت من حيض ودر وعيرها (قوله لان لها راشا) أي وقد حوت العدة والاشه  
 عدة السكاح ثم امه ما فيه عوى رضى الله عنه فانه قال عدة أم الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولا نكاحها راشا  
 يشتمل بسبب ولدها منه بالسكاح لانه أضاعه من فرائض الطرفة ولا ينفى السبب بغيره الذي لا يعلم حكمه  
 ان شمس الأئمة لما أخرج من السجن زوج السلطان أمهات أولاده من خدامه الا حراز فاستحسنه العلماء  
 ونظامه شمس الأئمة ان ثبت كل خادم حرة وهدار زوج الامة على الحرمة فعلى السلطان أعتقهن وأجسد  
 العدة باسمه العلماء ونظامه شمس الأئمة بان عاين المعهدة بعد الاعتاد وقبل ان هذا كان سبب بسببه وأن  
 القاصي أعراه عليه هو أن الطالب لم يمنع غيره عوى اسمه كتمه فاملى الميسوط من حنطه (قوله ما لم تكن  
 حاملا) فان كانت بعدتها الوضوح بغير (قوله أو أيسة) فان كانت بعدتها ثلاثة أشهر بغير (قوله أو عيرمة  
 عامه) فلا عدة لزوجها فرائضه فاستثنى وأسباب الحرمة عليه ثلاث سكاح العير وهدنة وتتميل ابن المولى فلا عدة  
 عامه بغير المولى أو عاينة بعد تعميله كفي الخاتمة بغير (قوله ولومات ولاها وزوجها الخ) أي بعد  
 ما أعتقهها ولاها ولم يكن هذه المسئلة على ثلاثة أو خمسة الأول أن يعلم ان بي من بينهما أقل من شهرين وخمسة  
 أيام فاعلم ان يعتد بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان قد مات أو لا ثم مات الزوج وهي حرة لا يجب بغير

فرد عدة الفرة في تعميل اس  
 الروح نهر (بعد الدخول  
 حقيقة أو حكا) أسند له في  
 الشرح وجزم بما قوله الآتي  
 اسوطه راجع للفسخ  
 (ثلاث بيض كواحد) لعدم  
 تحري الحيض فالاول اشرفه  
 برامة الزوجه والثانية طرفة  
 السكاح والثالثة الفرة في  
 الحرية (كذا) عدة (أم  
 ولا ماتت ولاها أو أعتقها)  
 لان لها فرائضها كالحرة  
 عالم يمكن ما لا أو أيت أو  
 برة عامه ولو ماتت ولاها  
 ودر وعيرها ولم يدر الأول تعدد  
 بأربعة أشهر وعشر  
 أو بانه لا يمانع ولا  
 ترش من زوجها لعدم  
 فقرة في بيان يومه

مطاب حكمية شمس الأئمة  
 الذي يفسد

(قوله أو ولي الصغيرة) يعني أنه يجب عليه أن ير بها أي يجعلها مضافة لصفة المعتدات لأن العدة مضافة  
لصفة ولها إذا لم يصح أن يقال إذا طلق أو مات زوجها وجب على ولها أن تعتد وقد مر أنهم يقولون تعتد هي  
والوجوب إنما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة أي مدة العدة بأمل والمحمولة كالصغيرة (قوله  
عند زوال السكاح) أو رد عليه أن الرعي لا يزول فيه السكاح إلا بانقضاء العدة فالأولى نفي المداخلة المسار  
وإذا دفع عنه فإراد الصغيرة إذا ليس فيه ذكر للزوج وأولى منه قول أن كمال هي اسم لا أجل صريح لا ينافي ما بقي  
من آثار السكاح أو المباشرة أشبهه عدة أم الولد ط (قوله فلا عدة لها) بل يجوز تزوج المرفقة بها وإن كانت  
حاملًا لكن يمنع من الوطء حتى تضع والافيد به الاستبراء ط وسيأتي آحاد الباب لورقوت بنت امرأه العير  
ودخل بها مملوكًا بذلك لا يعزم على الزوج وطؤها إلا أن زنا (قوله أو شبهة) عطف على زوال لا على السكاح لأنه  
لو عطف عليه لاقضى أنه لا تنقض إلا عند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في المرو ومراعاة الرد على الفتح حيث  
صرح بعطفه على السكاح قلت أي لأن الشبهة التي هي صفة الوطء السابق لا زول عنه أدلوزال الوطء منه  
الحديث إذا أريد زوال منشئها صرح عطف أو شبهة على السكاح لما سيأتي من أن ممدد العدة في السكاح  
الفاقد بعد التفرق من القاضي بينهما أو المتاركة وبذلك روله مشؤها الذي هو السكاح الفاسد وفي  
الوطء بشبهة عدة ما استمر الوطء وانما حال فادهم (قوله زيادة أو شبهة) أي بكسر الشين وسكون الهمزة أو  
بفتحها أو كسر الهاء من تأنيدهما معير السكاح والشبهة المثل (قوله يشمل عدة أم الولد) لأن لها فإشكالها  
وان كان أصعب من فإشها وقد زال بالعنف بحر (قوله عدة السكاح) أي ولو فاسدا بحر (قوله بالناسي)  
أي بالوطء (قوله وما جرى مجراه) عطف على التسليم والصمير يعود إليه والأولى العطف بالأول التاكيد  
يكون بأحد هاهنا وهذا حاصل بالسكاح الصحيح أما الفاسد فلا تنقض فيه العدة إلا بالوطء كما مر في باب المهر ويأتي  
قلت وما جرى مجراه ما لو استدل بغيره في مخرجها كما بحث في البحر وسيأتي في الفروع آحاد الباب (قوله  
أي صحبة) فيه نظر فإن ما لا ينقسم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للعاوة صحبة أو فاسدا أو قال  
القدوري أن كان الفاسد لم يباح شرعي كالصوم وجبت وإن كان لم يباح حسي كالزنا لا تنقض كلام السارح  
لم يوافق واحد من القواين اهـ ح قلت يمكن حله على الثاني بعمل المباح الشرعي كالعدم غير مذهب بدلها  
وهي صحبة منه وأما المفسد المباح الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة للعاوة الرضاء (قوله ورطها الفرقه)  
أي زوال السكاح أو شبهة كافي الفتح قال فلا صافية في فولا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله وركبها حرمت)  
أي لرومات كما مر عن الفتح لأنفس التحريم أي أشياء لازمة للمراة بحر علم أنه قد مر قوله ثابته على  
نقدير مضاف أي ببها مع عدم وجود شرطها والارم ثبوت الشيء بنفسه لا بركن الشيء ما هيته تأمل (قوله  
كثرة تزوج) أي تزوجه غير طلق أو عدة عليها اختلاف توجه أنها أو أربع أو ما شاء الله منة عليه فلا  
يكون من العدة بل هو حكمها كما أفاده في الفتح (قوله وحرو ح) أي حرم تزوجه من منزل طلاق فبسه  
وسيأتي باقي الحرمت في فصل الطلاق (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لغيره ركن من العدة بل هو من أحكامها  
كما يشي عليه في الدرر على أنه لا يشقة في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق قلم والظاهر  
أنه أراد أن يقول وحكمها حرمت الخ فسبق قلمه إلى قوله وركبها يدل عليه تعبيره بقوله ثابته فإنه يباين  
الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمت أحكاما تابعة لصاحبها لا لزوجها أو غيرها أظهر من جعلها أركانا كما مر فتدبر  
(قوله وحكمها حرمة نكاح أختها) أي من حكمها أو المراد بالاخت ما يشتمل كل ذات رحم محرم منها وكثير  
من المسائل التي يترتب فيها الركن من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علمت (قوله ولو كانت تحت  
مسيء) لأنها كالسبية حرمتها كحرمتها وأختها كما أنها بحر واحترز على ما كانت تحت ذم وكانوا الأيديون  
عدم كاستيائها أنها أخت البائن (قوله بالطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي نظاما في السكاح التي تكون فسخا  
والتي تكون طلاقا (قوله بحكمه أو شبهة) أي لا ينقض السكاح بالوطء والعنف وحكمه السكاح ومما لا يحد

ال  
أو  
مد  
جها  
به  
بند  
كاح  
ري  
سلوة  
علاوة  
نسة  
ها  
وصحة  
عدة  
حتم  
مهر  
وله  
أولو  
عن  
أو  
جود  
ات  
يب  
بدة  
يس  
سفي  
سلا  
بب



بان باعته سن الايام) سياتي نريد في المي و تأتي تمام الكلام عليها (قوله أو باعته بالنس) أي خمس  
عشرة سنة ط من العداية و ثلثها لو باعته بالانزال قبل هذه المدة وقوله ولم يخص شامل لما ادالم ردمها أصلاً أو  
رأيت وانما قبل تمام قال في الخبر عن التاخر في الباعه وأنت لو ما دما ثم انما حتى مضت سنة ثم طارها  
وهي ثم بالاشهر اه وسيد كذا الشارح عن الخبر أنها اذا باعته ثلاثين سنة ولم يخص بكم ما يسهل أو بأني يسهل  
(قوله بان ساطت) أي ثلاثة أيام مثلاً (قوله ثم تارة) أي شهرها) أي سنة أو أكثر بغير (قوله من انقضت) أي  
تسعة أشهر) سنة من هذه الايام وثلاثة من هذه الايام وثلاثة من هذه الايام (قوله من انقضت) أي  
المالكية أنه لا بد لو فاء العدة من سنة كاملة ذ سنة أشهر لمدة لا يسهل وثلاثة أشهر لا بد لو فاء العدة فالتولد  
عبر في الجميع بالحوال (قوله ولا يفتي به) أي ان من بانه قول مالك والتقليد حائز بشرط عدم الاتفاق كذا ذكره  
الشيخ حسن الشيرازي في رسالة بل ووجه الاتفاق كذا ذكره الملا ابن فروج في رسالة فليت ما ذكره ابن فروج  
وده سيدي عبد العلي في رسالة خاصة والاتفاق يدوان سائر من لم يذهبوا للعادل له ولا للمفتي له بغيره ولا حتى بغير  
الراجح في مذهبه لانه في الشارح في رسم المفتي بقوله ومما جعل ما ذكره الشيخ فاسم في نسخة أنه لا فرق بين  
المفتي والقاضي إلا أن المفتي يفتي بالحكم والعامة يملزم به وإن الحكم والفتي بالقول المرجوح هو  
وغيره فلا جاع وان الحكم الملعون باطل بالاجماع وان الرسم مع من القليل بعد العمل باطل اتفاقاً إل  
وقد نال كلام عليه هاتاهم (قوله وحب أن يقول إل) هذا معنى على قول بعض الأصوليين لا يجوز  
تقليد الأصول مع وجود الفادل وبي على ذلك وجوب اعتقاد أن مذهبهم هو واجب العمل الخطأ أو أن مذهب  
غيره هو العمل الصواب فاداسئل من حكم لا يجمع إلا بما هو واجب عليه من مذهب أو أن يفتي بما ذهب إليه  
وعدم ما في مذهب الكتاب تمام الكلام على ذلك (قوله نعم لو صحت ما قلنا بالثبوت) لا نأخذ فيه وهو هذا  
كما ذكره في ما في البراءة قال العلامة والفتوى في مذهبنا على قول مالك في ما يباح في الأصول لو فرض  
فانص ما يشاهد في مذهبهم تسعة أشهر بعد اه لان المفتي أن العاصي لا يصح قوله أو بغير مذهبهم خصوصاً  
وهو ما يراه (قوله المصنف) بالموافق و بظاهره انما في الميزان (قوله واحدة) بقوله واحدة وهو  
مبني على خبره قوله تسعة أشهر والجله دلل ان جواب الشرط الذي هو انما في مذهبهم يعني ان الحكم الذي  
المالك في مذهبهم تسعة أشهر انما في مذهبهم كذا في المقداد عدم او من بعده أي من مذهبهم انما في مذهبهم  
المالك في مذهبهم لا وجب انقص القاضي ان يفتي بحكمه إلا أنه لا بد من ذلك في مذهبهم أو في مذهبهم انما في مذهبهم  
وفي بعض النسخ ان ما في مذهبهم لا يفتي به بل انما في مذهبهم انما في مذهبهم انما في مذهبهم انما في مذهبهم  
في الأمر عن الجميع مع هذا (قوله هكذا يقال) يعني يا أيها الناس مثل هذا القول الحال من مذهبهم  
واستراجه بغيره على لا يقال بعضهم من أن يفتي به لا ضرورة اه ح قلنا كن هذا طاهر اذا أمكن  
فما سماه على أو في حكمه أما في بلاد لا يوجد فيها ما في مذهبهم فالحكمة وحقيقة و كذا كان هذا في مذهبهم  
ما من عن البرازية والفصولين فلا بد قوله في الميزان لا داعي الى الافتاء بقول المفتي أنه لا بد من العمل بالصواب  
مع امكان التراجع الى ما لا يفتي به اه تأمل ولهذا قال الزاهد في وقد كان بعض الحكماء يقولون بقول  
مالك في مذهبهم تسعة أشهر اه ثم رأيت ما كتبه بهينه في كذا شيء من مذهبهم عن السيد الجوى  
وسياتي في طبع هذه المسئلة في زوجة المفتي وحيث قيل انه يفتي بقول مالك انما في مذهبهم تسعة أشهر اه  
سمن (قوله وأما مذهب القاضي) الاقول ان يقول تسعة أشهر أو المستحاضة والمراد من المتخيرة التي لا بد  
عادت أو انما في مذهبهم تسعة أشهر اه كانت تعلم عادت فافهم انما في مذهبهم تسعة أشهر (قوله والمفتي به الخ) حاصله  
أنما في مذهبهم تسعة أشهر اه في ثلاثة (قوله والاولا ليام) في الجميع اذا لم يفتي به في الطلاق  
والمرتبة في الشهر الثماني بالشهور بالاهلة وان يفتي به في العدة وان يفتي به في العدة وان يفتي به في العدة  
يفتي بالايام تسعة أشهر اه في مائة في الوفاة بما تروى ثلاثين ومائة هما يكمل الاول من الانهيار وما

بان باعته سن الايام (أو  
باعته بالنس) وهو ح روله  
(ولم يخص) الشان المدة  
بالطهر بان ساطت ثم امتد  
طهرها وتعد بالطهر الى  
ان يطلع من الايام وهو  
وعده بها ومافي ر ح  
لوهما يانه انقضت ايامه  
أشهر من مذهب المفتي  
الروايات ولا يفتي به كذا  
وفي نكاح المصلحة لزيادة  
التي ما سددت الامام  
الشافعي في كذا او ببيت  
يقول قال أبو حنيفة  
نعم لو فتى ما لا يفتي به  
كافي السر وانهر وقد روي  
شعبة الميرزا في سائر  
المذهب قال  
لم يفتي به تسعة أشهر  
وقا عليه ان ما كان  
وهو بعد ذلك في العدة  
هكذا  
يقال ولا يفتي به  
وأما مذهب القاضي  
كافي بعض النسخ  
طهرها تسعة أشهر  
للطهر وثلاثين  
بشهر واحد (ثلاثة  
أشهر) بالاهلة لولي العدة  
والاولا ليام تسعة أشهر (اب  
وطقت)

مفتي في الافتاء بالصيغة

المولى شئ وتعدلوا فاة عدة طرقت وان كان الروح حيا مات أولا وهي أمة لم يها شهر اب وخمسة أيام ولا يارها شهر اب  
 المولى شئ لانها معدة الروح حيا في حال يارها أو به أشهر وعشر وفي حال رصفها لرمها الا كثر احتياطها ولا  
 تنقل عدتها على استئصال الثاني لمساقد ما أنتم الاتمقل في الموت \* الشاى أب يعلم أب بين مونيها شهر ب  
 وخمسة أيام أو أكثر عليها أمة تعد أو عدة أشهر وعشر امها ثلاث حيض احتياط لان المولى اب كان مات أولا  
 لم يارها معدته لانها مسكو حيا و بعد موت الزوج يارها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج أولا  
 لرمها شهر اب وخمسة أيام وقد انقضت عدتها لانها مسكو رة اب بينهما هذه المدة أو أكثر فموت المولى بعده  
 لو حبسها ثلاث حيض في جميع بينهما احتياط \* الثالث أن لا يعلم كم بين موتها والا الاول بينهما  
 في كالاول بعده وكان الى مدهما كذا في المهر ارج وغيره منكر وتوضيح الثالث كذا في عن البحر في اجمعه  
 وفي كلام الشارح اشارة الى هذه الاوجه الثلاثة فاشارة الى الاول والثالث بقوله تعدد بأربعة أشهر وعشر  
 والى الثالث عددها بقوله أو بأكثر الا حاش (قوله ولا عدة على أمة وأم ولد) أى ادا ماتت ولاهما أو أمةتهما  
 اجمعا لا يجوز وهذا يترز قول المصنف كذا أم ولا (قوله ركداموطوأة شبة أونكاح فاسد) أى عدة كل منهما  
 ثلاث حيض وسيد كرام هذه المسألة مرة ثانية و تأتي الكلام عليها \* (لطيفة) \* حكى في المسوط أب  
 رجل تزوج ابنة بنتي فدخل النساء زوجة كل أح على أن ينفق وأما ما بان كل واحد يتجنب الى أصابعها  
 وأخذت لتعود الى زوجها وأما أبو حنيفة فوجه الله تعالى بأنه اذا روى كل واحد موطوأة يطابق كل واحد  
 زوجه و بعد على و طوأة ويدخل عليها الحال لان صاحب العدة دفعا كذا للزوج جمع العلماء الى جواز  
 (قوله في الموت) اعلم بحسب عدة الوفاة لانها لا تتجنب لاطهار الحزن على روح عائنها الى الموت ولا زوجة  
 هما بحر (قوله يتعاقى باء ورتنهما) أى أن قوله في الموت والفرقة من شرط تصويرى الموطوأة شبة أو  
 بسكاح فاسد (قوله والعدة في حق من لم تنص) شروع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة بالشهر  
 وهو معروف على قوله وهي: حرة تنص (قوله حرة أم أم ولد) أى لا ترق بينهما في سبب ما أتى من أب  
 عدة دل بينهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد ادا ماتت مولاها أو أمةها أما اذا كانت مسكو حية عدتها نصف  
 ما للحر في الموت أو بالاقسوى اذ كانت ممن تنقض أو لا كما يعلم مما سبب أتى ثم اب أم الولد لا تكون الا كبيرة  
 أم ولد لصغر خاص بالحر وقوله أو كبر شامل لهما كالا يحق فافهم (قوله بأن لم تنص) وقيل بسبب ما تقدم  
 السبي على النكاح الموسدة وفي النكاح والاول أصح وهذا بيان أقل من يمكن فيه بلوغ الاثر وتبينه بذاته تبعا  
 للفتح والبراء والنهر لا يعلم منه حكم من زاد سبب على ذلك ولم يبالغ بالنس وتسمى المراهقة وهو ذكر في الفتح اب  
 عدتها أيضا ثلاثة أشهر ولو أطاف الصبي في يومين لم يبالغ بالنس لشغل المراهقة ومن دونها وهي من لم  
 تبلغ نسها وقد يقال مراده اخراج المراهقة اختيار المساذ كره في البحر بقوله وعن الامام العسل أنهم اذا كانت  
 مراهقة لا نكح عدتها بالشهر بل بوقت حالها حتى يظهر هل حبلت من ذلك الوطء أم لا فان ظهر حملها  
 احتدت بالوضع والافبالا شهر قال في الفتح وبعثت من التوقف من عدتها لانه كابا يظهر حالها فادام يظهر  
 كان من عدتها اه قامت يعني اذا ظهر عدم حبلها انكم بعض العدة بثلاثة أشهر مضت ويكون من التوقف  
 بعد هذا الواجب لو نزلت فيه صحت عدتها وفي نفقات الفتح شرح في المصلحة عدة العدة لانه أشهر الا اذا  
 كانت مراهقة فيحق عليه اتمام يظهر من ارجحها كذا في المحطاه من غير كرخلاف وهو حسن اه كذا في  
 الفتح لكن ينبغي الافتناع احتياط قبل العدة بان لا ينفق عليها الا بعد التوقف لكن لم يد كروا عدة التوقف  
 التي يظهر بها الحمل وقد كرى الحامدية عن يروى البراز به انه يصدق في دعوى الحمل في رواية اذا كانت  
 من جنين شرا ثم انقضى به أشهر وعشر لا أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل النساى اه ومضى  
 في الحامدية على الاثيرة في انه يظهر لان المراهقة في سببها التوقف بعد مضى ثلاثة أشهر فالاولى الاثيرة في رواية  
 الاول فاذا مضى في أربعة أشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم ان العدة انقضت من حين مضى ثلاثة أشهر (قوله)

مطالب حكاية أبي حنيفة  
 في الموطوأة شبة

ولا عدة على أمة ومدة  
 كان يطؤها لعدم المهر  
 جوهر (و) كذا  
 (موطوأة شبة) كزوجة  
 اغير نكاحا (أو نكاح فاسد)  
 كوقت (في الموت والفرقة)  
 يتعاقى بالصورتيها (و)  
 العدة (في) حق (من لم  
 تنص) حرة أم أم ولد (اصغر)  
 فان لم تبلغ نسها (أو كبر)

مطالب في عدة الصبي  
 المراهقة

قول الحنفى وأم ولد  
 ومدة كما هي عبارة  
 الشارح اه





مطالب في عدة زوجة الصغير

في الكل ولو حكا كالطه ولو  
فاسدة كما مر ولو وضعت  
تجب العدة للمهر قبسة  
(و) العدة (الموت أربعة  
أشهر) بالاهلة ولو في العدة كما  
مر (وعشر) من الأيام  
بشرط بقائه السكاح حتى  
إلى الموت (معلقا) وطئت  
أولا ولو صغيرة أو كناية تحت  
مسلم ولو عبد أو لم يخرج  
عنها إلا طمأن قلب وعم  
كلامه عدة الطاهر كما مر  
وهي واقعة الفتي ولو أرها  
لأن فراجه

مطالب في عدة الموت

يتم ما بالاهلة ومدة الايلاء واليهي أن لا يكلم ولا يأنر بعدة أشهر والاحارة سنة في وسما الشهر وسن الرجل اذا  
ولد في انسابه وهو من الكهنة اذا شرع به وسقط الشهر على هذا الخلاف اه وقد سأل عن المتني تأجيل  
العنين اذا كان في انسابه الشهر فانه يتر بالايام اجساعا شهر ثم قال وفي المصنف عرى أن اعتد سارا عدة بالايام  
اجساعا على الخلاف في الاحارة واستشكك القهس ستاني بان الاول هو المذكور في الحيض والحسابة والمبسوط  
وهيها (قوله في الكل) يعني ان التقييد بالوطء بشرط في جميع ما سئل من مسائل العدة بالحيض والعدة بالاشهر  
كما فاده سابقا بقوله واجمع للجميع (قوله ولو فاسدة) أطلقها فشملي ما اذا كان فاسدا من مانع مسمى أو  
شرعي وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله صحيحة اه ح (قوله كما مر) أي في باب المهر لافي هذا السبب فان  
الذي قدمه في التقييد بالصحيحة ط (قوله ولو وصيها الخ) فيه مسأله لان الكلام من وطئت والوطء مسمى  
لا يتأتى منه وهو طهر زوجته وكان الاولى ان يقول ولو غير مرأته وقصدارة القية تجب العدة بدخول زوجها الصبي  
المراهق وفي اتحاد الخرج في قول أبي حنيفة وأي يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطء الصبي وفي قول محمد  
تجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانها ما أحاطا في مرأته بقدر ربه الاطلاق أي أن تعاقب منه أي  
تدخل ويحسد أصحاب من لا يتصور منه لان ذلك كره في حكم الله اه وذ كر في البحر قبل ذلك أنهم صرحوا  
بفساد خلوته وبوجوب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة الصبي وبوجوب العدة اذا وطئها بسكاح فاسد  
وكذا الصحيح بالاولى ثم قال فاصله أنه كالبائع في الصحيح والعاسد وفي الوطء بشبهة في الوفاة والطلاق  
والنفريق ووضع الحمل كالا ينفى بالحيضا اه ومسألة عدة زوجته بوضع الحمل تأتي في صورة الطلاق  
الموجب لعنتهم بعد النكاح أو يكون دميافا تسلم زوجته ويأبى وليه عن الاسلام أو أن يتكلم في مائة صاعده  
وباطنها في كبره وصورة التفريق أن يأنحل من ساعد فاسد (قوله والعدة للموت) أي موت روح الحرة أما  
الامة ويأتي حكمها بعينه (قوله كما مر) أي في بيان قوله من الايام أي والليالي أيضا كقوله في المتني وفي عروة  
الادكار أي عشر ايام مع عشرة أيام من شهر حاس ومن الاوراعى ان المقدرة فيه عشر ليال لدلالة حذف الالف  
في الآية عليه فالها الروح في اليوم العاشر فلهذا كر كل من الايام والليالي بصيغة الجمع لانهما أو تقدير  
يقته في دخول ما يوازيه استقراء اه ومثله في الفقه وما مر عن الاوراعى عزاه في السابق لان المثل وقال  
انه أحوط لا يزيد عليه أي لو مات قبل طوارع البحر فلا بد من مضي الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة  
بمضي عروب الشمس كافي البحر وفيه سائر دل هو من القول العامة لساعات من التقدير بعشره أيام وعشر  
ليال وقد يقتض عن قولهم لو فرس الموت بعد العروب وكان لا حوط قواهم لا قوله (قوله بشرط بقاء  
النكاح حتى إلى الموت) لان العدة في السكاح العاشر ثلاث حيض للموت وبغيره كما مر قال في البحر وهذا  
قدم ما أن المسكاتب لو اشترى زوجته ثم مات من وعا لم تجب عدة الوفاة فان لم يدخل ثم ادخل أو ادخل  
فولدت منه ثم توفيت بعد بضعة من الفساد المسكاح قبل الموت وان لم يترك وطئت بعد بضعة من وحيث سنة أيام عدة الوفاة  
لانهم لو كان الموت كافي الحسابة (قوله ولو صغيرة) الاولى ولو كبيرة لان المراد أن عدة الموت أربعة أشهر  
وعشر وان كانت من ذوات الحيض فان كانت من ذوات الاشهر بالاولى تأمل (قوله تحت مسلم) أمالو كانت  
تحت كافر لم تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكر المصنف (قوله ولو عبدا) أي ولو كان زوج امرأة عبدا (قوله  
فلم يخرج عنها الا الحامل) فان عدتها للموت ووضع الحمل كقوله في البحر وهذا اذا ماتت عنها وهي حامل أمالو حبات  
في العدة بعد موته فلا تخرج في الجميع كما يأتي في بيان (قوله وعم كالعدة الممتدة الطهر الخ) الظاهر أن محل ذكر  
هذه المسألة عند ذكر مسألة الشابة الممتدة الطهر يعني أنتم أمثلها في أنهما تفسد بالطلاق بالاشهر  
وأما ذكرها هنا فلا محل له لان التي ترى النكاح تعتد للموت بأربعة أشهر وعشر فغيرها تعتد بالاشهر  
لا بالحضن بالاولى لان ذلك من الحيض في عدة الوفاة وأيضا قوله في يخرج عنها الا الحامل صريح في ذلك ثم رأيت  
المتني أقامه من ذلك وقيل من غير الجراح ما يفسد تحت الشراح وهو أن المراد من إذا ماتت الحسابة حتى





اجتمع الاستحكام الا  
ساجد للزواج احتياطا  
لا به بخرج الرأس  
لومع الاقل فلاقصاص  
تفاه ولا يثبت نسبه من  
المباينة لولاقل من سنتين ثم  
اقب له لاكثر (ولو) كان  
زوجها (الميت) (صهرا)  
يرسها حق وولدت لافضل  
نصف حول من موته في  
لاصح له موم آية وأولات  
الرجال (ومن) حبات  
موت الصبي) بأن ولدت  
نصف حول فأكثر (عدة  
لرب) اجماعا لعدم الحل  
لذات الموت (ولانسب في  
اليه) ادلا ما للصبي بم ينفي  
موته من المراهق احتياطا  
لومات في بطم ان ينفق بفساه  
عدها الى ان ينزل أو تناع  
حد الاياس من (وفي) حق  
(امرأة الفار من) الطلاق  
(الناس) ان مات وهي في  
العدة (أبعد الاجابي من  
عدة الوفاة وعدة الطلاق)  
احتياطا بان تسترخص  
أربعين أشهر وعشرين من  
وقت الموت فيها ثلاث  
بعض من وقت الطلاق  
تسمى وفيه قصور لانها لو لم  
ترفعها لكانت بعدد لها  
ثلاث حتى لو امتد  
طهرها بقي عدها حتى تبلغ  
من الاياس فتم (و) نسبه  
بالثلاث لانها لكانت في  
بالثلاث (اجماعا

ولا يقوم مقامه في حق حائها للزواج احتياطا اه (قوله في جميع الاحكام) أي في انقطاع الرجعة ووقوع  
الطلاق أو العتق المعلق بولايتهم او صيرورتهما نكاحا فلا تصلي ولا تصوم هذا ما يتيه به الاطلاق (قوله ولو لمع  
الاقل) في بعض النسخ ولا مع الاقل بالادلة وهي الصواب وعادة البحر ونحوه وح الرأس فقط أو مع الاقل  
لا اعتبار به وذ كرقله عن الدوا ونفسير البدن بأنه من الاليتين الى المنسكبين ولا يمتد بالأس ولا بالرجلي  
أي فقط (قوله فلاقصاص بفساده) بل فيه الدية بغير (قوله ولا يثبت نسبه الخ) أي لو كانت المبانة المدسولة  
بولد فخرج رأسه لاقل من سنتين ونحوه الذي لا كثر لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونحوه البدن لاقلى من  
سنتين بغير (قوله ولو كان زوجها) لو وصاية وهو بالعدة على قوله وصح حلها (قوله بغير مراهق) أي لم يبلغ  
ثلاث عشرة سنة فتهستأى (قوله وولدت لاقل الخ) أي لا يحقق وجود الحمل وقت الموت (قوله في الاصح) مقابلة  
ماروي شاذ عن الثاني ان لها عدة اوت نهر (قوله بأن ولدت نصف حول فأكثر) وقيل لاكثر من سنتين  
وليس شيء فنع (قوله لعدم الحل عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده عند موته فلم يمكن من أولات الايسال  
(قوله في حاله) أي حاله موت الصبي أو حاله وجود الحمل عند موته وحدوثه بعده (قوله اذلا ما للصبي) أي  
ولا يصور منه الموقوف واعيان ثبت نسب ولدا اشرف من غيره اية اقامة لا تقدم مقام العاوق لتصوره حقيقة بخلافه  
الصبي كافي البحر (قوله بم ينفي الخ) عبارة الفتح ثم يجب كونه لان الصبي يسير مراهق أما المراهق فيجب  
ان يثبت النسب منه الا ان لم يمكن بأن كانت له اقل من ستة أشهر من العقد اه وألده في البحر بقوله ولهذا  
صورت المسئلة اكم الشهيد في الكافي عما اذا كان رضيعا اه ولا يخفى ان مفهوم الرواية معتبر فادهم (قوله  
أو يبلغ حد الاياس) يعني فتعد بالاشهر بعده وفيه انه مناص لقوله تعالى وأولات الاحمال الآية فتأمل ح  
فانت وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى لاقول بالانقضاء مع وجوده لاشهر من الرجم به كذا في كتب  
الشافعية قال الرملي في شرح المنهاج ولومان واستمر أكثر من أربع سنين لم ينعض الاوصاف معوم الآية  
كما أفتى به الوالد ولا مبالاة تهررها ذلك وقال اس قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا العلامة لاوي أفتى  
جماعة عصرنا بالتوقف على خروجه والذي أقوله عدم الوقف اذا أيس من خروجه لتسريها بجمعه من التزوج  
اه ولا شيء من قواعد ما يدع ما قالوه فاعلم ذلك اه لمساو به طهر ان المراهق قوله أو يبلغ حد الاياس هو  
الاياس من خروجه وهل المراهق منه مائة حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وسناتان عند باقي الأئمة من  
ذلك محتمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة ولو افقتهم صريح الآية (قوله وفي حق امرأة الفار الخ) معطوف  
على قوله سابقا في حق حرة تخص ومعتق بآتماق به وهو الصميم المأند على العدة وقوله من الطلاق معتق  
به ولو قال الطلاق باللام لكان اظهر والمراد امرأة الفار من أبا تم في مرضه بغير مرضها بحيث صار فارا ومات في  
عدها بعد سنين أو بعد الاجابي عدها محلا لا ييوسف لانه وان انقطع السكاح بالطلاق حقيقة لكنه باق حكما  
في حق الارث فيجمع بين عدة الطلاق والوفاة احتياطا وعامة في الفتح قلت وهو صريح في أنه لو أبا تم في مرضه  
برضاها لم يثبت بغيره فارتعد عدة الطلاق فقط وهي واحدة الغتوى فالحفظ وصح أيضا ما لو طلقها بأباني في  
صحة ثم ماتت لا تنتقل عدها ولا ترث اتفاقا فصرح به في الفتح لانه ليس فارا (قوله ان مات وهي في العدة)  
بأن لم تحض ثلاثا قبل موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لا يرث لها الا اذا  
مات قبل انقضائها العدة وقد أشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بغير (قوله من عدة الوفاة  
الخ) بيان لا بعد الاجابي فن يمانية لا متعلقة بأبعد ط (قوله احتياطا) علمت وجهه (قوله وفيه قصور)  
لان قوله فيما ثلاث يحض يقتضي أنه لا بد أن تكون الحاض الثلاث أو بعضها في مدة الاربعين الشهر  
وعشر (قوله حتى تباع الاياس) فاذا بلغت سن الاياس تعد بالاشهر كما صرح به في الفتح أيضا فادهم (قوله  
وقيل بالثلاث الخ) حاصل المسئلة ان الزوج اذا طلق في عدة طهر الفار بغيره أي في عدة الوفاة وولدت في عدة  
الطلاق في ثبات العدة باقية لا تقل عدها الى حين الموت اجماعا لانها حاضت في عدة الوفاة وولدت في عدة  
الطلاق (اجماعا



أقدم من المسلمين وهو قدم في باب المهر أن الله حول في الكتاب الفاسد موجب للعدة وكون النسب  
ومثله في البحر هذا بالترجوع بلاشع هو دور روح الانفس من أوالاخذ في عدة الانثى وكتاب العدة  
والخامسة في عدة الرابعة والامه على الطرة اه (قوله اختيار) ومثله في المحيط مع الالان بالانثى لا يثبت فيه  
لانه موقوف ولم يعمد في معنى حكمه ولا يؤثر فيه الملاء اه (قوله اكن الصواب الم) وقد فعل الزيلعي في  
الكتاب الفاسد ما هو ذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذ ابرو حث المراه بعسير اذ لم يولد لها ولد فلما  
الروح وولدت له ستة أشهر من روحها فادعاه المول والروح وهو اس الروح فقد اعتبره من وقت الكتاب لان  
وقت المدخول ولم يثبت خلافه قال الطحاوي هذه المسئلة دليل على أن المراه يشهد بنفسه العقد في الكتاب  
الفاسد خلاف ما يقتضيه العقد ان لا يثبت المدخول اه وهذا صريح في ثبوت النسب بغيره وهو يثبت  
ويجوز بالعدة في كتاب ما في المحيط والاختيار وهو البحر قلب اسكن يش كل على هذا يصير يحكم باب الكتاب  
الفاسد اعني فيه مهر المثل والعده بالوطء لا يرد العقد ولا بالوطء له مادام لم يكن فيه من الوطء  
كما لو تاملنا في ذلك فانه تمام الوطء كما هو صريح في ذلك في الفتح والحرر وعسير هذا في باب المهر الا ان  
اعتقد المراه بنفس العقد اه وهو بالنسبة الى الله تعالى لا يشهد في اثباته احكامه لولا ثم اعلم انه ذكر في  
البحر ههنا أنا اعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت المدخول من غير شرط وبما لا يثبت في الكتاب  
الفاسد ليس باعالي والا فامة باعتبار كذا في الهذلية أي اقامة العقد مقام الوطء باعتبار كون العقد اعميا  
الى الوطء ومدها انشاء المدة من وقت العقد قياسا على الصحيح والمشايخ أتوا بقول محمد بن عبد الله بن محمد بن  
المذكور وفاء في خلافه اذا أتى بول النسب ستة أشهر من وقت العقد لولا قبل من ماله وقت المدخول فاما  
لا يثبت نسبه على المسمى به اه اذا علمت ذلك فيمكن أن يثبت ما لا يثبت بالكتاب والكتاب على قول محمد بن المراه  
من عدم ثبوت النسب اذا أتى من ستة أشهر من وقت المدخول وان كان لا يثبت في وقت العقد  
ويجوز ما تقدم من الزيادة على قوله ما يدل على أن مدته المدة في الاولين لانه أشهر مدته وهو مدته ولم  
يعتبر وقت المدخول من مدة عام الكلام ولا يثبت في الرواية الأولى من المحيط والاختيار اه (قوله والوطء  
بشبهة) كالتى روي في عير زو بهام المو حودة لا على فراش اذ ادى في الاشياء كذا في الصحيح وأما في المهر  
أن من ذلك ما وقع الاستدلال عليه من اشترى أمه فوطئها ثم أتته أمه سائر الادلة لانه وهو ظاهر من  
ذلك ما لو وطئ به ثمة ثم أتته أمه فوطئها ثم أتته أمه فوطئها ثم أتته أمه فوطئها ثم أتته أمه فوطئها  
من يدعي العدة كالموطوءة في المهر ولم أره لا يثبت بالقول اذ لا يثبت بالوطء ولا بالعدة ولا بالعدة  
الرحم (قوله ومه) أي من قسم الوطء ثمة قال في المهر وأدنا في شرح السمرقندي في كونه المهر  
تحت الوطء به شبهة حيث قال أي في شبهة الملك أو العقد بان رقت اليه عير أمه فوطئها أو رقت  
العير ولم يعلم بحالها أو أتت خبير بالهبة في حق الاستدلال من المذكر حقة فاعاد الدلالة على الوطء  
في شبهة العقد أيضا بل هي أولى بذلك من مذكورة العير اذ اشترط الشبهة في الكتاب بخلافه في شبهة  
العلماء بخلاف الفراع عن كتاب العير اه اذا علمت ذلك فظهر لك أن الكتاب مخرج من الماهية  
السمرقندي لا يثبت له ادلة قصيدة في المهر كان عليه أن يدكر قوله ومه الخ سمع قوله المذكر حقة في كتاب  
فاسد الا بعد قوله والوطء بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السمرقندي بأنه على المذكر حقة في كتابها  
على ما سبق منه شرط العدة بعد وجود الحاية كالمذكر حقة أو غير شهود أو ما مذكورة العير هي غير  
محتمل اذا لم يكن اجتماع ما يكفي في آن واحد على شيء واحد فالعدة لم يؤثر في كتابها فاسد او اعلم أن في وجود  
الشبهة والشاوح كثير المتابعة للمهر فاعاد له خالفه ههنا إشارة الى ما قلنا (قوله كما ينبغي) أي في المتن آخر  
الباب (قوله يعني اذا لم تكن عالة تراصية) ههنا ذكر أيضا في البحر واستشهد له بما في الحاشية من  
أن المذكر حقة اذا تزوجت رجلا ولم يثبت فيهم ما لا يجب على الروح الاول فاعاد ما امتشى في العدة

في بيان كذا الصواب ثبوت  
العدة والنسب  
(والوطء بشبهة)  
تزوج امرأتها ليرجع  
بحالها كما سدى حوله وطو  
بشبهة أن يقيم مع زوجها  
الاول ويخرج بانه في العدة  
ليقيم الكتاب به في العدة  
مزم الوطء حتى يبرأ بفقها  
وليسر ما يجرى له الم  
سار عالة تراصية

الاصلح واقتصر عليه في الحازية وحرم به القدر والخاص ونصر في الدائع \* الطاهر من ريقه ان لم يكن حكمه باياها وان حكمه فلا كائن يدعي أحدهما فساد النكاح ويقضي بفساده وهو قول محمد بن قيس بن عيسى في الاختيار \* السادس يقتصر في المستعمل ولا يعتمد الا بالحض لا بطلاق بعده لا المصاحف ولا نفسه الا بكونه المباشرة بعد الاعتداد بالشهر وصح في الوازل اهـ (قوله وعليه) أي على هذا القول بالنكاح جائز لانه انما يقع بعد تمام الشهر فوقع مع تبرأ الوحد شرط وهو الاياس بوجوده وهو الاقطاع في رتبة التي يعاد فيها رطاع الحيض وهو الحس والحسون ولا يعتمد في المستعمل الا بالحض لا بطلاق الدم المعتاد خارج من الرحم على غير وجهه الفساد بل على الوجه المعتاد فادانته في اليأس تحق بحكمه وادانته في الحيض تحق بحكمه وانما اشتراط دوام الاقطاع الى الموت في اليأس فلا دليل له فقد تحقق اليأس من الشيء ثم لم يحد وتعمد في الفتح وهذا كما يرى في نسخ أيضا هذا القول (قوله لا تفسد) لأنه لم يفسد بالحض أم كان قبل من دوام الاقطاع لا في ط (قوله الا اذا طهرت) أي ما بعد طهرت (قوله في) أي ما بعد طهرت من اليأس عند الحيض وانقطع دمها (قوله لا يروى في غيرها) وقيل للرواية فيمنس وجسوت وانما طهرت وقيل ستون وطاعة وقيل ستون وفي طاهر الرواية لا يروى فيه بل أن تنبع من السنن الا فيمنس مثلها فيسود ولا يفسد بالاجتهاد والماء انما في تركيب البدن والسم والهرال اهـ من البحر وفي القهستاني وقيل ثلاثون (قوله وقيل الفسوى على حسين) قال القهستاني وبه يفتى اليوم كفي المغايب (قوله وفي البحر من الخ) يحتمل أن يكون هذا على القول بتقديره بالانثى لكن طاهر قوله ولم يخص أنتم لم يفسد اليأس أصلًا وهي الشاة التي بلغت بالنس ومن حكمها وبؤيدها في التارخا من البناء مع امرأه ما رأت الدم وهي ذات ثلاثين سنة مثلاً رأت يوماد ما لا غير ثم طهرت زوجها قال ليست هي بالثينة وقال أبو جعفر قد تداش هو ولا من الا لا في لم يجد من به بأخذ اهـ (ب) (ب) هل يؤخذ بقوله انما طهرت من اليأس كما يقبل قوله بالاداع بعد العر أم لا من يفسد أم من صرح به من علمائها وبه في الاول على رواية التقدير بوجه أما في رواية عدمه فاعتبر بجهاد الرأي كما مر تأمل \* (ب) ذكر في الحقائق شرح المعقولات في باب الامام مالك ما نصه: وعنده ما لم تنبع حد الاياس لا يعتمد الا بالشهر وحده وحس وجسوت سنة وهو المختار لكنه شرط للحكم بالاياس في هذه المدة أن يقطع الدم عهداً طويلاً وهي ستة أشهر في الأصح ثم هل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الاياس الأصح انه ليس بشرط حتى لو كانت مدة قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطهرت زوجها فحكمها باياسها وتعد ثلاثاً أشهر وهذا هو المصووص في الشفاء في الحيض وهذه دقيقة تحفظ اهـ وقيل هذه العسارة وأقرها الشهاب أحمد بن يونس الشافعي في شرحه على الكبر عن سعد العلامة ما كبر شرح الكبر في رواية لاحد وثلاثها ط عن السيد الجوزي (قوله وعنده المسكون) الخ) منتهى خبره قوله لا في الحيض وهذه الحلة بنسبها من تسمى منها بقوله سابقاً كذا أم ولد مات عنها ولاها أو أعتقها أو وطأ أو بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هو انهم وحوالهم في النكاح الفاسد ولو قبل الوطأ وليس كذلك فانما لا تجب فيه بالوطأ بل بالوطأ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسداً) هي المسكونة بعبر شهود ونكاح امرأه الغير بلا علم باهم ترقية و نكاح المخارم مع العلم بعدم الحل فاسد عدة خلافها فاهم (قوله فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع كفي نكاح الفسخ والمنقوضة القيمة تسكن في البحر عن المحتج كل نكاح انتفاه العلم في جوازه كالنكاح بالانثى ودخل فيه وجب للعدة أما نكاح مسكونة الغير ومعدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أن الغير لا يملك يقتل أحد بجوازه فلم يفسد أصله فلي هي هذا الفرق بين فاسد و باطل في العدة ولهذا لا يوجب الحل مع العلم بالحكمة لكونه ذكراً كفي القهستاني في غيرها اهـ قلبي يشكك عاين أن نكاح المخارم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت مع أنه لم يقل

وعليه فالنكاح جائز وتعتمد في المستعمل بالحض كما يحكم في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والمجتمعي أنا الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي صحيح القدرى وهذا الصحيح أولى من صحيح الهداية وفي الشهر أنه أعدل الروايات وعاد في سماعه على الماتق (والصغيرة) لو حاضت بعد تمام الشهر (لا) تستأنف (الاذا حاضت في ثلثتها) وتستأنف بالحض (كثلاثه) تستأنف العدة (بالشهور) من حاضت خمسة (أو ثلثين) ثم أيسر شحرا عن الجمع بين الأصل والبدل (و) الاياس (سنة) للرواية وغيرها (حس وجسوت) عند الجهور وعليه الفتوى وقيل الفوى على خمسين نحر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تخص حكمها باياسها (وعدة المسكونة) نكاحا فاسداً فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل الاجازة

مطالب عدة المنكوسة فاسد الوطأ وبشبهة

مطالب في النكاح الفاسد والباطل



وقد قالوا بالاثني عشر أئمة  
 لولم يمتددة وفاة علي بن أبي طالب  
 قوله والمراد بالاثني عشر  
 زعموا الحائل لولم يمتددة وفاة  
 الوديع الامتدة وفاة  
 بتعبير الحائل كما هو  
 الدائع (ومبدأ الامتدة  
 الملاق و) بعد (المود  
 على المود) (وقد عني انما  
 واب جهل) (الرائد) (مما  
 أي بالاملاق والمود لا  
 بل ولا بشرط العلم  
 سواء اذ عرف بالاملاق  
 أو اذ لم (فالمود امرأ  
 ثم أكرمه أم لا) (مما  
 قصي المود بالمراد  
 كما اذ عني حلي في قوله  
 وقصصنا في المزم (فالمود  
 هو مود الملاق الا في قوله  
 المصاح) مرادنا وفي الملاق  
 المصاح من وفاة اليان راه  
 شهدا بملاقتهما ثم بعد أيام  
 لا مقتضى بالعروة بالمراد

وقد قالوا بالاثني عشر أئمة  
 لولم يمتددة وفاة علي بن أبي طالب  
 قوله والمراد بالاثني عشر  
 زعموا الحائل لولم يمتددة وفاة  
 الوديع الامتدة وفاة  
 بتعبير الحائل كما هو  
 الدائع (ومبدأ الامتدة  
 الملاق و) بعد (المود  
 على المود) (وقد ياتي  
 واب جهل) (الرائد) (مما  
 أي بالاملاق والمود لا  
 بل ولا بشرط العلم  
 سواء اذ عرف بالاملاق  
 أو اذ لم (فالمود امرأ  
 ثم أكرمها أم لا) (مما  
 يقصى المود بالمراد  
 كما اذ كانت حلياً في حال  
 وقصصها في المزم (فالمود  
 هو مود الملاق الا في  
 المصاح) (مرادها وفي الملاق  
 المزم من وقتها اليان راه  
 شهدا بملاقتهما ثم بعد أيام  
 لا تقتضي بالمرقة بالمراد

لا يملك ما يثبت عليها العدة من ابنة امه (قوله لا يملك ما يثبت عليها العدة من ابنة امه) أي قبل الفروع (قوله وأم الولد) أي التي مات مولاهما أو أعتقها ولا يملكها في هذه العدة كافي البحر عن كافي السالكين أي لأنهم عده وطه لا يملك (قوله ولا عدة على مدبرة ومعتقة) المساس بأمة بدل قوله وعتقة قال في البحر وفيه بأم الولد لا المدبرة والامة إذا أعتقت أو ماتت سيدها لا عده عليها إلا جاع كذا ذكره الاستيعاني اه أي لأنه لا فرائض لها كما قدمه الشارح (قوله غير الآيسة والحامل) منسوب على الحلية من مير المكة وكوطة والموطوءة وأم الولد أو بحر ورنعت لهن وكان الأولى أن يرد قوله وعدها لمرمة عاين وهذا في أم الولد وكأنه لم يذكره لكونه صريحاً به فيما من (قوله بالاشهر والوضع) فيسلفه ونشره من (قوله الخيض) جمع خيضة أي عدة المدكو وان ثلاث خيضة من دون الخيض والاشهر أو وضع الخ لوه سدا ان كانت المسكوكية كما قال سدا أو الموطوءة أو عتقة أو لامة خيضة من كافي البحر (قوله أي موت الواطئ) أي في المسائل الثلاث وأفاد أنه لا عدة في السكاح الفاسد من دون كذا قدمه في الوطئ في الامة مبررة هو المولى الذي مات منها أو أعتقها أو مات كذا ذكره حاكم بن عدي عده الامة المسكوكية (قوله وغيره) أي غير الموت وهو سدا خاص فيما عدا الاسيرة (قوله كثره) الأولى كثره في أي يفرق بين العاصي وسباي أن ابتداء العدة في الموت وفي غيره من وقت التفريق أو التاركة وبأي بيان الماركة (قوله لان عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال حاله لم كانت عدة هؤلاء الخيضة ولم ينعى برؤيتهن عدة وفاة ط (قوله لتعرف برأفة الرحم) أي لا يحل أن يعرف أن الرحم غير منسول لالة قضاء حتى اله كاح اذ لا يحل كاح صحيح والخيض هو المرفف (قوله ولم يكف بعبية) كالاستبراء لان الفاسد لم ينجس بالحيض استبراء مع (قوله ولا اعتداد بعبية طلق فيه) أي إذا طلقها في الخيضة لا يوجب من العدة لان ما وجد قبل الطلاق لا يوجب بعده من الدم التبرزي فلو اختلفت بأكمل من الرابعة فوجب كذا العدم الخزي أيضا نهر قال في الله والمعتق لو قال بعبية وقعت الفرقة فسد له كمال (قوله واداو طنت المعتدة) أي من طلاق أو غيره دومة في وكذا المسكوكية اذ او طنت بشبهة ثم طلقها زوجه كان عاين عدة أخرى وبدا لنا كافي الفتح وغيره قوله بشبهة) متعلق بقوله وطلقت وذلك كالموطوءة والروح في العدة بعد الثلاث في كاح وكذا بدو اذ قال طنت أنها تحل لي أو بعد ما أنما في الفاظ السكاية وفيه ما في الفتح ومقاده أنه لو وطئها بعد الثلاث في العدة فلا نسكاح على ما سحره لها لا تحب عدة أخرى لأنه زنا وفي البرازية طلقها ثلاثا وطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف العدة ثلاث خيضة ويرى ان اذ اعلمنا طمره ووجد شرائط الاحكام ولو كان مسكوكا طلقها لا نعتق في العدة ولو ادعى الشهية تستعمل وجعل في الوارل البائن كالثلاث والدر لم يجعل الطلاق على مال وانما كالثلاث وذكرا له لو حاله هو لو طلق ثم وطئها في العدة طلقها بالحرمه تستأنف العدة طلقها على كل وطأة وتدخل العدة في أن تنقض الأولى وعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تحب ومباينة اه وما قاله الصدوق وهو طاهر ما قدمناه آناه عن الفتح حيث جعل الوطء بعد الابادة بالفاط السكاية من الوطء بشبهة أي لقوله بعض الاثمة بأنه لا يقع من البائن فأورث الخلاف في شبهة (قوله ولو من المطلق) أي كما قلنا آناه ثم الأولى أن يقول ولو من غير المطلق لسا في الفتح من أن الشافعي وافقنا في أن مد قوله فيما إذا كان الواطئ المطلق اه نعم إن عسر المطلق هو جعل الخلاف وكان المساس بالنصيص عليه ليدخل المطلق بالاولى وفي الدور اعلم أن المرأة إذا وجب عليها عدة فانها ما أن يكون من رحاين أو من واحد في الثاني لاشك أن العدة تنبأ لنا وفي الاول ان كانت من جنس في كالموت في عسر سفر وجهها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالمباينة اذا تزوجت في عتقها فوطئها الثاني وقرق بينهما اذا اختلفا في يكون ما تراعى من الخيض شعبة منها من جاعلها اذا انقضت العدة الأولى ولم تسكن الثانية فها في تمام الثانية اه (قوله والمرئ من المالح) بان لا تدخل في طلق وطئت بعد خيضة من الأولى فها في عتقها

كما يجيء (وأم الولد) ولا عدة على مدبرة ومعتقة غير الآيسة والحامل) فان مدتها بالاشهر والوضع (الخيض للموت) أي موت الواطئ (وغیره) كمرقة أو متاركة لان عدة هؤلاء لنعرف برأفة الرحم وهو بالخيض ولم يكف بعبية احتياطا (ولا اعتداد بعبية طلق فيه) اجماعا (واداو طنت المعتدة بشبهة) ولو من المطلق (وحدث عدة أخرى) لتجدد السبب (وتداعلسا والمرئ) من الخيض (ومهما و) عليها أن (تتم) العدة (الثانية ان تحت الاولى)

مطالب في وطء المعتدة بشبهة



نهض زحرا أي رساله عن الحكماء وهذا التعليل ذكره في الحاشية و قد تم تعليل آخر وهو قوله في التهمة  
 المواجهة وهو مدكور في الهدايا وذكر هذه المسئلة بذكر ما في المتن لأنه مفروض مما لو كنتم طلاقها ثم  
 أحسرت به بعد زواجكم في بعض النسخ ولذا باللام وهي أول واسمها أصل أنه ان كتم ثم أنكره بعد ذلك  
 فالعوى على أنه لا يصدق في الاستسناد بل ثبت أنه من وقت الاقرار وهو وقت أو كذبه وادعى أنه لم يذمه بل  
 أقرب من وقت وقوعه قال لم يشهد به بين الناس فكذلك لا يشهد به بينهم ثم بالعدالة من حين وقوعه  
 وبغضه ان كان زمانها مدعي وهذا إذا لم يكن وطئها بشبهة طاهر الخ والاولى بالوطء عدة أخرى وتدايها  
 كما سوكدا كل ما وطئها بغير عدة أخرى فلا يجعل لها التزوج بالغير بالمعنى عدة الوطء إلا سريها ما إذا  
 كان الوطء بلا شبهة فانه لا يفسد عدة التمتع بها زنا والبالا يفسد عدة كتمانها التزوج بالغير كما هو في  
 التتارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي إذا كان الملاقاة شرا ومعتد به كالمعتد والاولا  
 وطوق الثالث بعد هذه الطائفة على هذا التفصيل كما يأتي في الفرع (قوله و قد يمددوها من وقت  
 الشوب والفاهور) أي وسعيها إذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا أصله على أن هذه المسئلة إذا لم يكن  
 الطلاق فيها شبهة شهورا يكون مددها عدة من وقت النكاح أي وقت الطلاق وطهوره بينهم وقوله والفاهور  
 على ما تفسر أي يكون مددوها من وقت اقراره بين الناس فمدد هذه المسئلة مسائل مسددة أي ما من قوله  
 ومدد عدة هذا الطلاق بخلاف ما إذا كانه شهورا من الأصل بأنها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن  
 الأفراد في مسئلة سبانية بمعنى الاشهار من الناس من حين الملاقاة هكذا ينبغي حل هذه المسئلة فافهم (قوله  
 ومددوها بالسكاح الفاسد بعد التفرق الخ) وقال زفر بن أبي الوطأ ثلاث الوطء هو السبب المسمى بوطء  
 أو السبب المسمى بالعدة ثم قال السكاح ورد في هذه المسئلة ثلاثا في قوله لا يفسد عدة من التتاريق  
 لا سيما لدوره في تصد بشارحة في العدة بالم ترطع الشبه بالتتاريق كفي السكاح وغيره  
 سائغا في فاسد ولم أره في غير هذه الوطء ثم قال بعد ذلك أي أن تكون من آخر الزمان بعد زوال  
 الشبهة بأن علم أن غير زوجة وأما الحل له إذا اعتقد مدد المدعي بوطء المدعي في الوطء المدعي كذا علم بما  
 ذكرنا والله أعلم (قوله بعد التفرق من الناس الخ) أي وقت وهذا إذا كان في زمان يصلح لابتدائها فلا يشك  
 في ما إذا ورد في النص فانه يعتبر انفرادها بغير عدة إلا من ثلاث مريض أفاده القهستاني والمراد بالمتفرق أي  
 يحكم القاضي بأن بينهما كفي البصر من العامة تأويل (قوله وقيد في البصر الخ) أقول له كل سرادهم  
 ومبوء اسدا إذا كان الوطء بعد العدة ولم يفسد كره فائدة هذه الحكم السكاح المسمى ويعلم منه الفاسد بالاولى  
 وقد بارز العلامة القاسمي بقوله وقد سأل هذه المسئلة في كتابه في هذا الحكم لأن الزنا كالحرام فاسد كما  
 حاله في أم لا تعتد في بين الزوج اه وأما قدر هذه المسئلة في أن هذا البحث وان تابعه عليه سر واحد  
 في عفته من فهم تعليل المسئلة وهو ما في الرد على زفر من أن زنا الشبهة بالمتفرق الخ أي فلم يفسد مد  
 المتفرق ما يندرج في الحدود الرجعي أي ما لا يفسد له أن يدعى المدخل المتفرق في شبهة العقد والعدة فمدد  
 يكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في السكاح الصحيح إذا طعن الخ فام شبهة الفعل  
 لأنها مبنية في بيته وفيه مداره علمها وهي لا تفتة ولا احتباس اه قاله السكاح يشك كل علمه ما من به  
 في البصر وغيره من أن لو زوج فاسد أن تحت امرته تعزم عليه امرأته إلى انقضاء العدة وهذا يدل على بقاء  
 أثر هذا السكاح بالنسبة اليه وقد يجب أن يثبت بقاء أثره بالعدة لا يجمع كوي وطئه فيها رايه بده بالوطء معتنده  
 من الثلاث على ما يجر منها فانه زنا محتمل به مع بقاء أثر السكاح قطعا (قوله من الزوج) فيسببه لأن ظاهر كلامهم  
 أنهم لا يكون من المرأة قال في البجور ونفسا في باب المهر أنهم ساتكون من المرأة أيضا ولذا ذكره سبب من  
 سورها أن تقول فارقته اه ووجهه بأنه قد اتفق على أن السكاح مفسد هذا السكاح والفقه في متاركة اه  
 قال في النهر وقد سألنا دفعه اه أي ذكره في المسئلة المتاركة في معنى الطلاق فيختص بالسكاح اه ورده

وسئل مددوها من وقت  
 النكاح والفاهور (مددوها  
 في السكاح الفاسد مد  
 التتاريق) من القاسمي  
 بينهم اشلولوطها حد بوهرة  
 ويرى ما في قوله  
 يكون مدد هذه المسئلة  
 بوطء المدعي (أو المارة  
 أم) (أما هذا المسمى من  
 الروح) (على فراوطها)  
 بأد يقول له انه كذا  
 بالوطء

غيرهما يصح القضاء بشهادتهما على ما عرف في موضعه (قوله من وقت الشهادة) على حذف مضاف أي  
 من وقت تحمل الشهادة لاس وقت أدائها فانهم لو شهدوا في الحرم أنه طلقها في شوال كان إتمام العدة من  
 شوال كما تقدم ح قات والظاهر أن يراد وقت الشهادة على ظاهره بناء على أن أدائها حصل وقت التحمل  
 لاس شهادة حسبة يفسق الشاهد بتأخيرها بلا عذر ولا تقبل كما أشار إليه في البحر (قوله بخلاف الخ) من تعاطا  
 بقوله فالعدة من وقت الطلاق (قوله فان الفتوى انهم من وقت الإقراره مطلقا) أي سواء صدقته أم كذبته أم  
 قالت لأدري كما لا يخفى على السامع قال في البحر وطاهر كلام مجتهد في المسوط وعمارة السكراء إنهم من وقت  
 الطلاق إلا أن المتأخر من اختياره راجع إلى وقت الإقرار حتى لا يحصل له التزوج بأختها أو أربع سواها  
 في جرحه حيث كتم طلاقها وهو المختار كقول الصغرى اه وروى السعدى به عمل كلام شمس على ما إذا كانا  
 متفرقين من الوقت الذي أسس هذا الطلاق إليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصح قائل  
 في الآية ما قال في البحر وهذا هو التوفيق إن شاء الله تعالى وفي الفتوى أن فتوى المتأخرين مخالفة للآية  
 الأربعة وجهها وجوب الصيانة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للتمتع فينبغي أن يتحرى به حالها وإسأل الله لهم  
 مطلقا ولهذا أصل السعدى عاصم اه لمخصر وأقره في البحر والنهر (قوله بطيئة الشهادة الواضحة) أي  
 الموافقة على الطلاق وانصاع العدة فلا يصح إقرار المريض لها بالدين أو ليترشح أختها أو أربع سواها فتع  
 (قوله لمكن الخ) استدراك على ما قبله حيث سكت في بيان النفقة والسكى فانهم إقرارها في التصديق  
 والنكاح يسبوا كالانحصار يقول فان الفتوى انهم ان كذبته الخ (قوله اسوطها لزمه هرتان) ينبغي  
 تقييده بما إذا كان في عدة مائة أو في عدة الثلاث أو في عدة الثلاث أكن مع طهارة الحمل ما قدمناه من التزانية أدلو  
 وطهارة عدة الثلاث مع العلم بالحرة كالزناقي هل يشكر المهر يشكر والوطا تشكر في الذكر في باب  
 المهر عن الحمل لوطا في المعتدة من ثلاث وأدعى الشبهة يلزمه مهر واحد أم بكل وطهارة قبل ان كانت  
 الطهارة الثلاث جلة نطق أن الم يقع فهو طهارة في موضعها فيلزمه مهر واحد وروى ابن أبي عمير أن شمع لمكن طهارة  
 وطهارة حلال وهو طهارة في غير موضعها فيلزمه بكل وطهارة اه تأمل (قوله ولا نفقة الخ) أي إذا كان الرمن  
 المسمى استغرق العدة أما إذا بقي منها شيء فبعض النفقة والسكى في ط (قوله لقبول قولها على نفسها) أي  
 في حق نفسها ليست سقط ما وجب لها قال في البحر والحاصل أن كذبته في الإسناد أو قالت لأدري من وروى  
 الإقرار وان صدقته وفي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الإقرار اه وفي باب السكى  
 من حق الله تعالى ومقتضاه وهو ما وإن صدقته ط قات وليس في عمارة البحر لفظ السكى بل عبارة  
 وليكن لا نفقة أو لا كسوة أو صدقة وهكذا في النهر وأصل المسئلة في الحامية كما عراه الشارح البها عمارتها  
 وفي الفتوى ما بين العدة من وقت الإقرار ولا يظهر أثر تطليقها إلا في إبطال النفقة وقد ظهر أن ذلك السكى  
 في كلام المصنف مستدرك فانهم (قوله ثم أقام معها) أطلقه فحمل ما إذا طلقها أولا اه ط (قوله ان مقرا  
 بطلاقها تنقض عتقها) أي يكون ابتداءها من وقت الطلاق والظاهر أن المراد إقراره به في الماس لا مجرد  
 إقراره به عند ما مع تصديقها له وإن المراد إقراره به من حين التطليق وبه ظهر الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة  
 المتن فانهم لم يقرؤة فيماليو كتم طلاقها ثم أقر به بعد زمان وظهر أيضا عدم مخالفتها للفتوى الصحيح التي عن جواهر  
 انه نأوى من اعتبار الاشتباه ولا أساسيات في المروع من اعتبارهم أيضا فانهم (قوله فان اشتبه الخ) ولو طلقها  
 ثلاثا بعد هذه الطلقة المشتهرة لا تقع الثلاث كما سيأتي في المروع (قوله وكذا الوضالعها) هو داخل تحت قوله  
 أيان السكن الابانة قد تكون بدون علمها بخلاف المالة لانها طاعة فأشار إلى أنه لا فرق في اشتراط الاشتباه  
 بين كونها علمية أو لا فانهم (قوله وأشهد) أشار إلى أن الاشتباه لا بد أن يكون بإقراره بين الناس لا بمجرد  
 سماعهم من غيره وإلى أن إقراره كغير جليلين يكفي فلا يلزمه الإقرار عند أكثر من الشهادتين كما قال في  
 الشكاح من أن الأعلام الذي قال بإشهاد الإمام مالك يحصل بالشهادتين فانهم (قوله وكذا لو كتم طلاقها

من وقت الشهادة لا القضاء  
 بخلاف ما لو أقر بها لافها  
 مسد زمان) ماض فان  
 الفتوى أنها من وقت  
 الإقرار مطلقا في المنة  
 الواضحة لمكن (ان كذبته)  
 في الإسناد أو قالت لأدري  
 (وجبت) العدة (من وقت  
 الإقرار ولها النفقة والسكى  
 واسم صدقته وكذلك غير  
 أنه) ان وطهارة لزمه هرتان  
 اختياره (لانفقة) ولا  
 كسوة (ولا سكى) لها  
 لقبول قولها على نفسها  
 حامية وفيها بأنهم أقام  
 معها زمانا من طهارة لافها  
 تنقض عتقها إلا ان مسكرا  
 وفي أول طلاق جواهر  
 الفتوى بأنهم وأقام معها  
 فان اشتبه طلاقها في باب  
 الماس تنقض والا لا وكذا  
 لو نأوى من اعتبار  
 وأشهد على ذلك تنقض  
 والا لا هو الصحيح وكذا  
 لو كتم طلاقها لم تنقض  
 في غير انتهى



(قوله فيضم) بالنسبة للفاعل وهو غيره عائد الى الامام وقوله خمسة وعشرون من قوله وفي نسخة ثمانية وعشرون  
بالرفع على أبي بصير مسمى للمفعول (قوله كما في الحديث) حديث قال ولا بد له من أبي القاسم الا اذا اشتهج  
اليه لعدة كقوله اذا ولدت فأنت طالق فقالته من عدي وهو الامام خمسة وعشرون يوما مع ثلاث  
حيض والثاني بأحد عشر والثالث ساعة اه فالتدريج فيه فاد اطلعت عقب الولادة دلالة من مضي خمسة  
وعشرون لانه فاس ثم تعد بستين يوما كما في قوله مدة تصدق فيها عدة خمسة وعشرون يوما وهذا على تنريح  
لقول الامام وعلى تنريح الحسن أقل الة مائة يوم تقدير الفاس وطهره أربعين وعلى قول الثاني أقلها  
خمس وستون اذ لا بد من مضي أحد عشر يوما لا فاس ثم تهاجر خمسة عشر يوما ثم تعد تسعة وثلاثين وعلى  
قول محمد أقلها أربعين وخمسون يوما وساعة ولا بد من مضي ساعة للفاس وخمس عشرة يوما لظاهر ثم تسعة وثلاثين  
وتقدم تمامه في الحديث (قوله معتدته) أي من طلاق بائن غير ثلاث وهو متفق لان الو كانه معتدته من مضي  
فالمعتد الثاني وخمس ساعة ولومن ثلاث لم تعد له قبل زوج آخر (قوله ولومن فاسد) بأن يزوجها فاسدا ودخل  
مما ففروى بينهما ثم يزوجها صحيحا بالعدة أما عكسها بأن تزوجهها ولا صحيحا ثم طلقها بعد الدخول فترى هاهنا  
العدة فاسدا فلا مهر ولا استيفاء بعده بل تمام النكاح الة الاول بالاتفاق لا بد لانه كمن من الوطء في النكاح  
الفاسد ولا يجعل واطنا حكما لعدم امكان الحقيقة ولذا لا تثبت عدة ولا مهر بالباطل في الفاسد أفاده في البحر  
(قوله ولو حكما) أي ولو كان الوطء كذا هو والوطء والمراد في الوطء والوطء ح (قوله لانها عدة) وهو في يده  
الح) أي في يده من القبض المستحق بالعقد الثاني كالمهر مبادا اشتري المصوب الا في يده يبرأ فافاضا  
بغيره بالعقد فكان طلاقا بعد الدخول لا يمسال الملاقاة بعد الدخول على ذلك ولا بد من جعله ههنا لانه لا يلزم  
من اقامته تمام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والعدة ان يقوم مقامه في حق الرجعة كما لو أقيمت مقام  
الوطء في حقها ولم يقيم مقامه في الرجعة فافاضا في المهر والعدة في الرجعة كما لو أقيمت مقام  
في كسب ذلك الرجعة في عدةه وان كان النكاح صحيحا (قوله وهو عدة من المسائل العشر) وهو لو تزوج  
معتدته من نكاح صحيح أو معتدته من فاسد فهذا نكاح صحيح ما نكاحا تزوج معتدته وهو من نكاح وطأها  
قبل الدخول فيكون فارقا وانما هو فارق من عدةه من النكاح بعد الدخول كعدةه في النكاح فارقا من عدةه  
الدخول حاصلا فارق من عدةه أو أمة ودخل في نكاحها ثم تزوجهها بالعدة فافاضا أو تمت فافاضا تزوجها  
في الدخول سادسها تزوج الصغيرة أو الأمة فافاضا تزوجها بالوطء أو بالعدة فافاضا بعد الدخول ثم تزوجها  
العدة ثم طلقها قبل الدخول سادسها تزوج معتدته فافاضا قبل الدخول فافاضا في الصور وقع في النكاح مكررا بل  
المهورتان الاوليات ٣ واحدة وهي في الحقيقة عدة فافاضا (قوله على ان الدخول في النكاح الاول دسول  
في الثاني) ههنا عدةهما وعند محمد وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة معتدته وعند بعض المهر لكن  
عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اه ح أي في نكاح الزوج في طلق قبل الدخول بالعدة  
الحالي بأن يطأها بعد الدخول ثم يعتد عليها ثم يطأها قبل الدخول فتحل الاول بالعدة (قوله أطلعه المصنف  
عساهاول) نقل مع عبارة المصنف بطاها أو طأها ههنا قال وقد يقع كثيرا في ديارنا العمل بقول زفر من بعض  
العلماء الذين لا يخوفهم طأها في نكاحه قبل الخطام الثاني قال السكالي في فتحه وما قاله زفر فاسد لاستلزامه  
إعمال المقصود من شرعيتها وهو عدم استنباط الأسباب ومع ذلك هو معتد فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه  
لو قضى به قاض بعد قضاؤه لان لا بد من عدةه ساعة وهو موافق له ربح قوله تعالى وان طلقوهن من  
قبل ان تمسوهن فمالكنم عليهن من عدة تعتدونها اه والوجه عدي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه انما يقع  
لاستيفاء المال بآله كالمهر والمهر من قضاة زماننا وقد سئل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يؤول به بعض  
القضاة من الانحدار في زفر بعدم العدة فقال قال بعض الحقة قين اب ما قاله زفر فاسد وذكر بعض العلماء عن  
زفر انه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطء الاول قبل العدة وان نكاحه اذا لا يلزم من معتدته حل الوطء

فيضم لثلاث خمسة وعشرين  
للفاس كما في الحديث  
(نكاح) رخصتها  
(معتدته) ولومن فاسد  
(وطأها في الوطء) وله  
(حكم) (وسمى طأها ههنا  
(و) (لها) (عدة معتدته)  
لانها موطئة في يده بالوطء  
الاول لبقاء أثره وهو العدة  
وههنا عدة من المسائل  
العشر المادية على أن الدخول  
في النكاح الاول دسول في  
الثاني وقول زفر لا عدة عليها  
فتحل للزوج أن يطأها  
بما يؤول ويضم بأن العاصي  
المعداد حاله مستحضر  
والوطء لا يبرأ حكمه في  
الاصح كما لو ارتضى

مطلب بالدخول في النكاح  
الاول دسول في الثاني في  
مسائل  
٣ قوله الاوليات ثلاث  
المشقة وهو والله الاوليات  
بمستداه السام قاله زفر  
الهور ي

الطهر الزملي بأنه لا طلاق في السكاح الفاسد وتقدم تمامه هناك وان المقصد من تاسع الحرج (قوله ونحوه)  
 بالمصنف على قوله تركت أي كليات سبيلك أو فارتكتك (قوله ومعه) أي من الحي أو من الاطهار (قوله  
 لا تجرد العزم) بالرفع عطف على الطلاق أو بالجر عطف على اطهار العزم قصده التمهيد على ما في الكبر وغيره  
 من قوله أو العزم على ترك وطئها وأنه على تقدير مضاف أي اطهار العزم كما عبر المصنف به لا من كل مضاف  
 العناية أن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الاحتياط به (قوله والادب يكفي نفريق الابدان) أي  
 مع العزم على تركها قال في الحرج من المهر وأما غير المدخول مسافة تحقق المتاركة بالقول وبالترك فمذهبهم  
 وهو تركها على قصد أن لا يعود إليها بعد الفسخ لا تكون المتاركة إلا بالقول فمذهبها (قوله والحالوة في  
 السكاح الفاسد) أي سواء كانت صحيحة أو فاسدة مع دونه أن لا تكون الفاسدة له لا مع غيره من  
 وطئها كالحالوة بالحائض لكن المراد من سادها به ساد السكاح بأن كان ثم مانع آخر (قوله لا تزوج  
 العدة) أي ولا المهر وأما اعتبار حقيقة الوطء (قوله ولا تعتدي في بيت الزوج) لأنها في حال قيام العقد لا يقع  
 عليها أحد باسمها في بيته وهذه أولى لكن سببها في الفصل الآتي حلاله في أحد قولين ويأتي تمامه  
 (ثم) ذكر في الحرج أنه قدم في السكاح الفاسد من باب المهر أن المراد من هذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها  
 بموتها إلا الحيض بعد الدخول وأنه لا حداد ولا طهارة فيها وأنه يحرم على امرأته لو تزوجت أن تنكح فاسدا إلى  
 انقضاء العدة وأن زوجها في القضاء أماني الديانة لو كانت أمنا كانت بعد آخرة وطء ثلاثا حل لها التزوج بلا  
 تفريق ونحوه وان الاربع عدم اشتراط علمها بالمتاركة (قوله قال المصنف عدتني الخ) اعلم ان انكحها الفاسد  
 لا يحصر في انكحها بل يكون به وبالفعل بأن زوجت بآخرة بعد عدة بقصى في مثلها العدة ولو كانت بعد عدة لم  
 تمتص لم تصدق لان الاقدام عليه دليل الاقرار بحرج الدائع (قوله وكذب الروح) وأما ما ادعى هو  
 مهى عدمه او كذبته فسيأتي آخر المروع (قوله قل قولها مع سادها) أي ولو كانت من سادها به يته ومن  
 يصون كفي الاقروى سادها (قوله ثم لو بالشهور الخ) شروع في بيان أدنى ما تجمله المدة (قوله فاما المدة  
 المذكورة) أي اذا كانت من تحت بالشهور فلا بد من مهى القدر شهر المدة كوزن سادها وهو ثلاثة أشهر  
 للحرية ومنها المدة (قوله ستون يوما) فيجعل كأنه طاعة في الطهر بعد الوطء ويؤخذ لها أدل الباهر من ستة  
 عشر لانه لا غاية لأكثر أو وسطا الحيض خمسة لان اجتماع أهلها ناد في ثلاثة أطهار بخمسة وأربعين  
 وثلاثين بخمسة عشر فصارت ستين وهذا على تحرج محمد لقول الامام وعلى تحرج الحسن له يعمل  
 كأنه طاعة في آخر الطهر احرازه من تطويل العدة عليها يؤخذ لها أدل الطهر وأكثر الحيض لا يعتدلا  
 بطهران ثلاثين يوما وثلاث حيض ثلاثين أيضا وعندهما أدل منه تدعى في سادها تسعة وثلاثون يوما  
 ثلاث حيض تسعة أيام وطهران ثلاثين أفاده ط (قوله ولا مائة أربعين) هذا على تحرج محمد طهران  
 ثلاثين وحيضتان عشرة وعلى تحرج الحسن خمس وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وحيضتان عشرين ط  
 وفي بعض نسخ الحرج أنه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كافي المدايع وغيرها (قوله ما لم  
 تدع السقطة) غاية لاستنراط المدة المذكورة في الحرية والامة قال ط والمراد السقطة التي طهر بها  
 ساقطة ولا بد من مدة يحتمل فيها طهر وذلك اه أي ولو انكحها ثم طهرها بعد شهر مثبلا لا يقبل قولها لانه  
 لا ينبغي بعض نهافة قبل أربعة أشهر كما تقدم وأشار إلى أنها لو ادعت انقضاء العدة ولم تشر بسقطة لا تصدق  
 وقيل تصدق لا حتماله قال في النهر والظاهر الاول وقال الزملي ولما في صحتها كما تقدم في باب الرجعة  
 فراجع اه (قوله كما في الرجعة) حيث قال هنالك ثم انما اعتبر المدة بالحيض لا بالسقطة وله تعليلها  
 انه مستبين الطلاق ولو بالولادة لم تقبل الابنية ولو حرة فتح اه قال في الحرج وفيه نظر فمذهبهم حوا في باب  
 ثبوت النسب أن عدتها تنقضي باقرارها بوضع الحمل وأن توقف الولادة على البينة انما هو لاجل ثبوت النسب  
 (قوله وما لم يكن) يعطى على ما لم تدع (قوله ما لم يكن) يعطى على ما لم تدع عتبه في الولادة بلا فصل ط

ونحوه ومعه الطلاق وانكار  
 السكاح لو تحصرته أو الا  
 لا تجرد العزم لو لم تدع حوله  
 والادب يكفي نفريق الابدان  
 والحالوة في السكاح الفاسد  
 لا تزوج العدة والطلاق  
 فيه لا ينقص عدد الطلاق  
 لانه يسمع جوهرة ولا تعتد  
 في بيت الزوج بواحدة (قالت  
 مصنف عدتني والمدة تنقذه  
 وكذب الروح فمحل قولها  
 مع سادها والامة تحتجها المدة  
 لا لان الامي اعيا يصدق  
 فيما لا يحالفه الباهر ثم لو  
 بالشهور فالمقدر المذكور  
 ولو بالحيض فأقاربها لحره  
 ستون يوما ولا مائة أربعين  
 ما لم تدع السقطة كما في  
 الرجعة وما لم يكن طلاقها  
 معلقا ولا بد منها



وطؤها) أي المتزوج وهو مسمى قوله وذئب من السكينة كما هو بخودا في نكاح المهرضة وقصد  
أن يعلق المصنف من السكينة التي شرح عليها علم أن المصنف عول على عدم ذكره في كذا شارح قوله ووطؤها  
لأنه لا بد من هذا التام (قوله وله سدا) أي لا يكون لأعداء عايم وقوله لأنه زنا علة له علة فتكون علة  
للمعاملات الواسطة ولوقدم العلة الثانية على الأولى كما كان أولى (قوله والرفق بالانحراف على زوجها) وله  
وطؤها فلا يستبرأ عندهما وقال محمد لا أحب له أن يباها ما لم يستبرأ كما مر في فصل المحرمات (قوله  
لا يقرم أزوها) أي يقرم عليها ووطؤها حتى تحيض ويظهر كذا صرح شارح الوهاب وهو دايم مع من حمله  
على قول محمد لأنه يقول بالاستحباب كذا قاله المصنف في المصحح في فصل المحرمات وقدمه لأنه أن ما في شرح  
الوهابية ذكره في التمهيد وهو ضعيف إلا أن يعمل على ما داووطها شبهة اه فافهم (قوله فليحفظها  
لعرانته) أمر بكونه لا يعتمد بل يعتمد بقوله امر بكونه فابا المشهور وفي المذهب أن ماء الرأ لا حرمته  
لأنه صلى الله عليه وسلم للذي شك كاليه امر أنه انما لا تدفع يد لامس طاقها فقال ابن أبي عمير أو هي حمله فقال  
له صلى الله عليه وسلم استمتع بها أو أمافوله فلا يفي ما مؤدور في غيره وهو وإن كان واردا عند صلى الله عليه وسلم  
لكن المراد أن وطءها على لانه قبل الحمل لا يكون زنا على ما عرفت وأولها قالوا لو تزوجت بعد من زنا لا يقرمها  
حتى تصح لثلاثين في روع غيره لا يقرمها رداً من قول الولد وهو حرمه فقد ظهر بما مر من الفرق بين حوا وطء  
الزوج حوا وأما روي من عدم حوا وطء التي تزوجها وهي حليل من زنا عايم (قوله لو عايم راضية) فان لم  
تكن عايم راضية بها وهي لا تشهر أو أكرهها على الكساح لم يكن بائنة لانها لم تقصد مع نفسها من الأول  
أفاده ط (قوله كذا) أي في شرح قول المصنف والوطء شبهة وقد طال هناك على ما هنا ط (قوله  
أدخلت فيه) أي هي زوجها من غير حوا ولا دخول أمال أو أدخلت فيه غيره فقد قدمناه في الموطوءة شبهة  
(قوله في الحرام) حيث قال ولم أر كذا ما داووطها في غيرها وأدخلت فيها في غيرها ثم طاقها من  
غير البلاع في قتلها وفي غيرها بالاندية وجوهها في ما أولاند أن يحكم على أهل المذهب في الثاني لأن  
ادخال المي يمتنع إلى تعزف براقة الردم أ كثر من مجرد البلاع اه دعوى وأما في الأزل فلا لا الوطء في  
المرار كان في الحواطة فالعده يجب بالماوه وإن كان بعد ير حواطة فلا حواطة تعزف البراءة ثلاثة أشهر الساع  
غير يحمل الحرام فلا يكون طءه العاوق (قوله وفي النهر الخ) حديث قال أقول يعني أن يقال إن طهر جاهها  
كان عندنا وضع الحمل والأفلا عدة عايم اه واعتبره بعض الأفاضل بأن الأطلاق طهر والحمل وعده  
هو العدة التي وردت في آيات تزوجها بعد ادخال المي اجبت إلى قتل اه أقول سدد كرمي  
الاستيلاء من البحر من المحيط مانصة إذا عالج الرجل حاربه يمسك دونه العرح وأنزل وأخذت الحاربه ماءه  
في ثوبي فاهتد دخلت في حواطة في حداث ذلك فهاهنا الحاربه ولدت فالولد له ما جارية أم ولده اه  
فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر اه مع قلت ويؤيده أيضاً أنبأهم العدة بمحاولة الجيوب وما دالك  
الأنوهم العاوق منه بمحاولة (قوله ومعه) عدة أشهر) لعل الأولى تسعة تسعة أشهر فالعده على السبيل يكون  
إشارة إلى ما مر من أن المام مالك من أن عدة الطهر تسعة أشهر تسعة أشهر فالعده أنبأهم يجمع ما لم  
تحيض وإن مضي تسعة أشهر تأمل (قوله لم يجمع الخ) هذا ظاهر إذا عده الزوج في أن مالم تحيض والا  
فانقول له لما قدمناه عن البدائع عدة قوله فليست عدة حتى ويثله ما قدمناه في الرجعة عن البرازية  
من أن المدة لو كانت ثلاثين تزوجت في العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أول من شهرين وقد فت  
عده وذهب السكاح وإن أ كثر لا يجمع السكاح لأن الأقدام على النكاح أقرار بهي العدة (قوله لأن  
من لا تحيض لا تحجب ل) أي ولما حجب تبين أن من أهل الحيض فلا تقضي عدة لها إلا بالشك في  
(قوله ولو لمضها ما عدا عن الناس) أي بان كان أقروا الطلاق به وأشهره بينهم ومضت عدة يمكن فيها  
أنقض العدة بتقضي وإن كان مقيمها بها لأن إقامة مقيمها بعد استظهار الطلاق لا يمنع من مضها في الصحيح كما قدمه

وطؤها) أي المتزوج وهو مسمى قوله وذئب من السكينة كما هو بخودا في نكاح المهرضة وقصد  
أن يعلق المصنف من السكينة التي شرح عليها علم أن المصنف عول على عدم ذكره في كذا شارح قوله ووطؤها  
لأنه لا بد من هذا التام (قوله وله سدا) أي لا يكون لأعداء عايم وقوله لأنه زنا علة له علة فتكون علة  
للمعاملات الواسطة ولوقدم العلة الثانية على الأولى كما كان أولى (قوله والرفق بالانحراف على زوجها) وله  
وطؤها فلا يستبرأ عندهما وقال محمد لا أحب له أن يباها ما لم يستبرأ كما مر في فصل المحرمات (قوله  
لا يقرم أزوها) أي يقرم عليها ووطؤها حتى تحيض ويظهر كذا صرح شارح الوهاب وهو دايم مع من حمله  
على قول محمد لأنه يقول بالاستحباب كذا قاله المصنف في المصحح في فصل المحرمات وقدمه لأنه أن ما في شرح  
الوهابية ذكره في التمهيد وهو ضعيف إلا أن يعمل على ما داووطها شبهة اه فافهم (قوله فليحفظها  
لعرانته) أمر بكونه لا يعتمد بل يعتمد بقوله امر بكونه فابا المشهور وفي المذهب أن ماء الرأ لا حرمته  
لأنه صلى الله عليه وسلم للذي شك كاليه امر أنه انما لا تدفع يد لامس طاقها فقال ابن أبي عمير أو هي حمله فقال  
له صلى الله عليه وسلم استمتع بها أو أمافوله فلا يفي ما مؤدور في غيره وهو وإن كان واردا عند صلى الله عليه وسلم  
لكن المراد أن وطءها على لانه قبل الحمل لا يكون زنا على ما عرفت وأولها قالوا لو تزوجت بعد من زنا لا يقرمها  
حتى تصح لثلاثين في روع غيره لا يقرمها رداً من قول الولد وهو حرمه فقد ظهر بما مر من الفرق بين حوا وطء  
الزوج حوا وأما روي من عدم حوا وطء التي تزوجها وهي حليل من زنا عايم (قوله لو عايم راضية) فان لم  
تكن عايم راضية بها وهي لا تشهر أو أكرهها على الكساح لم يكن بائنة لانها لم تقصد مع نفسها من الأول  
أفاده ط (قوله كذا) أي في شرح قول المصنف والوطء شبهة وقد طال هناك على ما هنا ط (قوله  
أدخلت فيه) أي هي زوجها من غير حوا ولا دخول أمال أو أدخلت فيه غيره فقد قدمناه في الموطوءة شبهة  
(قوله في الحرام) حيث قال ولم أر كذا ما داووطها في غيرها وأدخلت فيها في غيرها ثم طاقها من  
غير البلاع في قتلها وفي غيرها بالاندية وجوهها في ما أولاند أن يحكم على أهل المذهب في الثاني لأن  
ادخال المي يمتنع إلى تعزف براقة الردم أ كثر من مجرد البلاع اه دعوى وأما في الأزل فلا لا الوطء في  
المرار كان في الحواطة فالعده يجب بالماوه وإن كان بعد ير حواطة فلا حواطة تعزف البراءة ثلاثة أشهر الساع  
غير يحمل الحرام فلا يكون طءه العاوق (قوله وفي النهر الخ) حديث قال أقول يعني أن يقال إن طهر جاهها  
كان عندنا وضع الحمل والأفلا عدة عايم اه واعتبره بعض الأفاضل بأن الأطلاق طهر والحمل وعده  
هو العدة التي وردت في آيات تزوجها بعد ادخال المي اجبت إلى قتل اه أقول سدد كرمي  
الاستيلاء من البحر من المحيط مانصة إذا عالج الرجل حاربه يمسك دونه العرح وأنزل وأخذت الحاربه ماءه  
في ثوبي فاهتد دخلت في حواطة في حداث ذلك فهاهنا الحاربه ولدت فالولد له ما جارية أم ولده اه  
فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر اه مع قلت ويؤيده أيضاً أنبأهم العدة بمحاولة الجيوب وما دالك  
الأنوهم العاوق منه بمحاولة (قوله ومعه) عدة أشهر) لعل الأولى تسعة تسعة أشهر فالعده على السبيل يكون  
إشارة إلى ما مر من أن المام مالك من أن عدة الطهر تسعة أشهر تسعة أشهر فالعده أنبأهم يجمع ما لم  
تحيض وإن مضي تسعة أشهر تأمل (قوله لم يجمع الخ) هذا ظاهر إذا عده الزوج في أن مالم تحيض والا  
فانقول له لما قدمناه عن البدائع عدة قوله فليست عدة حتى ويثله ما قدمناه في الرجعة عن البرازية  
من أن المدة لو كانت ثلاثين تزوجت في العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أول من شهرين وقد فت  
عده وذهب السكاح وإن أ كثر لا يجمع السكاح لأن الأقدام على النكاح أقرار بهي العدة (قوله لأن  
من لا تحيض لا تحجب ل) أي ولما حجب تبين أن من أهل الحيض فلا تقضي عدة لها إلا بالشك في  
(قوله ولو لمضها ما عدا عن الناس) أي بان كان أقروا الطلاق به وأشهره بينهم ومضت عدة يمكن فيها  
أنقض العدة بتقضي وإن كان مقيمها بها لأن إقامة مقيمها بعد استظهار الطلاق لا يمنع من مضها في الصحيح كما قدمه

لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي يطهره ضاعة زمانا لا كثر الله تعالى بهم فيز وجوب في حالة الخلاف قبل الاستئصال ولا يظن ان ما نص عليه علماءنا من ان القاضى اذا ارتضى في حادثة لا يفسد حكمه فيها والمقداد انما فاما في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح ومما مر من قال بفساد حكم القاضى في هذه المسئلة القاضى المجتهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ حافط الدين لا يخفى ان علم قضائنا ليس بشبهة فصلاحه اوجه قاله عن ضاعة زمانه وبلادته فكيف اليوم واكثرهم جاهلون بعوذ بالله تعالى من الجراءة على أحكام الله تعالى بالا علم وليس للقاضى المقتد الا اتباع مشهور زمانه ولا سيما الذي يقول له الساطان وليتسلن القضاء على مذهب دسلان وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل مرفوعة لموافقتها لسلطان والعرف وأمر صواب من هذا ما يفسد من خفايا الشهرة لاختلاط الانساب وانما صححت العلماء العلماء الا كبريت وما من سبعين سنة ولم أر أحدا منهم أقفى من سائر ولا حكمهم ولا ينفذ حكمهم بقرآنهم الله تعالى بحسب رايه وقدره أرواحهم حيث اجتمعوا ما يربى واستمسكوا بما لا يربى اهـ (قوله الاب ان نص الساطان الخ) فيه نظر لاقتضائه ان مخالفة القاضى مشهور والمذهب تفتح اذا نص له الساطان مع اننا قد مرنا في هذا الباب ما مر أول الكتاب من ان الحكم والفتيا بالقول بالمرحوم وهو حق لا لاجتماع تأمل (قوله طائفة هادي) احترازه عن المسلم كما يأتي (قوله لم تعتد عند أبي حنيفة) دلالة على ما سلم أو ذم في دور طائفة هادي كفى في التقدير بغير قات والفرق بين هده وبين ما اذا كان زوجها مسلما حيث تعتد بما أفاده بقوله لانها حقة ومعتدة أي ان المرأة انما تنكح حقة الزوج فاذا كان كافرا لا يعتد بها لانكحها وان تزوجها مسلم لم يخلاف ما اذا كان الزوج مسلما فنكح لاجل حقة واعتقاده وان تزوجها هادي مثله وكان لا يعتد بها ولا يفسد ما ينكحها في النهر من باب نكاح الكافر من أنه ينبغي أن لا يختلف في وجوبهم اذا تزوج بها مسلم لان يعتد بوجوبهم الخ اذا يخفى أنه يعتد بوجوبها لنفسه لتخصيص ما به ولا يعتد بوجوب الكافر لانه اعلم باعتد ما ثبت عند مجتهد نعم ذكر في الحاشية هاهنا الذي اذا أبان امرأته الذمية وتزوجها مسلم أو ذمى من سماعه ذكر بعض الشافعي أنه يجوز نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ بها بحضرة في قول أبي حنيفة وفي قول صاحب حنيفة كانها باطل حتى تعتد بثلاث بيض (قوله لا بأس بامرئ بامرئ كهم وما يعتد بوجوبهم) فثبت لم يعتد بها حقة الا بفسادهم لا بفسادهم أي امرئ بامرئ كهم ومعتد بهم فاصدرية والمصدر المسند في فعله نص على أن من يقول بفسادهم (قوله وقيل للوالج الخ) قال في البحر بعد نقله وأطلقه في الهداية مع الاشارة في كتابه اولاً انما ثبت بالنسب وعن الامام بهج العقد عليها ولا يباؤها كالحامل من الرابا والاول أصح اهـ ما في الهداية (قوله اتهاقا) أي بين الامام وصاحبه وقوله مطلقا أي سواء كانت حائلا أو حاملا مع وسواء اعتد بها هي أولا (قوله) لان المسلم يعتد به أي يعتد بداروم الاعتدال من نكاحه وكانت حقة آدمي فلهذا عليه الذمية وله كتاب فيها حق الله تعالى (قوله والخبر في مطلق الجسد) حتى كان معسلا لذلك هداية أي والجد لا يراعى حقه وان اعتد بها (قوله لانها معتدلة الخ) المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر أهم معتدلة بل لا خلاف الا يجوز نكاحها ما لم تضع لان في بطنها ولذا ثبت بالنسب في جميع التزوج كحامل أم الولد يجمع المولى من تزويجها لان الولد اذا كان ثابت بالنسب كان الفرائض قائما كحواشيها يستلزم الجميع بن الفرائض اهـ مطلقا فانهم وروى عنه أنه انما في حكم الحبل أي من الزنا وهو اختيار الكرخي فاستثنى (قوله كبرية الخ) بخلاف ما اذا هاجس الزوج مسلما أو ذميا أو مسيحيًا من صارت مسلمانا أو ذميا وتركتها فانه لا عسدة عليها هاهنا أيضا حتى جازله تزوج آخر أو أربع سواها كما دخل دارنا لعدم تبليغ الأحكام لها فسد لانها غير متعاطية بالعدة لان الحق الا في فحواطينها الخ (قوله من حيث البنا) في نكاح الهداية والمهرايات وغيرهما ان العتق زوج ليس بشرط لانهم قالوا لو أسلمت في دار الحرب وعضى ثلاث خيول بانيات منسوبة ولا عسدة على ما عسدة لانها هاجسة أي (قوله الاسلام الخ) أي من أن لا يظن أنها ثابت بالنسب (قوله)

الان نص الساطان على العمل بغير المشهور فيه ومع بصيرة بما يفرق بين الواقع بخلافه فالحق (ذمية غير سامس ملقة هادي أو مات عام لم تعتد) عند أبي حنيفة (اذا اعتقدوا ذلك) لا بأس بامرئ بامرئ كهم وما يعتد بوجوبهم (ولو) كانت الذمية حقة لا تعتد بوجوبها (اتهاقا) وقيل للوالج الخ اذا اعتد بها (و) الذمية (لو) طلقها مسلم أو مات عنها (تعتد) انما فاما طلقا لان المسلم يعتد به (وكذا لا تعتد) مسبية استقرت بقاين (الدارين) لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا للعدا والجرى طبق بالجاد (الإحمال) فلا يصح تزويجها لانها معتدلة بل لا بأس في انكاحها ولذا ثبت بالنسب (كبرية من حيث البنا) أو ذمية أو مسيحية أو مسيحية (أسلمت وصارت ذمية) لما مر أنه لم يلق بالجسد (الا) الحامل (سما) وكذا العدة (لو تزوج امرأة الغير)





عن جواهر الفتاوى لكان ادواؤها بالاسما الحرة بلا شبهة كان زنا ولا تحب عدة أخرى ولو كان الوطء شبهة  
وسبب لكل وطء عدة أخرى وتدخلت مع التي قبها فلا يخل بزوجه بالغير قبل انقضاء العدة من الوطء الأخير  
ولو طلقها ثلاثا بعد انقضاء عدة الطلاق الأول لم يقع وان كانت في عدة الوطء كعدة من البرارية وبه ظهر  
بحواث حادثة الفتوى في رجل أناب زوجته بألف الحرام فاستميت شاعيا فافتاه بأنه حتى وأقام معها مدة ثم  
أبانها كذلك فراحها له شافعي أيضا ومضت مدتها ولو أيضا ثم أبانها أيضا كذلك فافتاه شافعي بكماله يمين  
ثم طلقها الآن ثلاثا وكان مقررا بالثلاث الأول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي  
قبله ومقتضى ما مر أنه لا يقع عليه سوى طلقة واحدة وهي الأولى حيث كانت مشهورة وهو مقر بمقتضى  
عدتها فلا يقع الثانية ولا ما بعدها وان وطئها في تلك العدة لأن وطء شبهة كعقلته والله سبحانه أعلم (قوله لم  
يقبل) أي لأن العدة من هذه الطلقة لا تفسد ما لم يكن الطلاق مشتررا كما علمته ولو كان مشتررا التمسك به  
قبل استكماله عليه بالثلاث لأن ما منع من صحة استكماله بعد ذلك من ذلك إلى انكار الثلاث ليس على كونه ولا  
يقبل منه فلا ينافي قولهم ان الدفع بعد استكماله صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على يدنة) به عدة غير قسدية كافي  
الولوا طلية وفي جامع الفصولين أخرها واحد عوت زوجها أو ردة أو بطلانها دلها بالترقح ولو سمع  
من هذا الرجل أن قوله أن يشهد لانه من باب الدين ويثبت بغير الواحد بخلاف المسكاح والنسب أخرها عدل  
أو غير عدل فأنها بكتاب من زوجها بطارق ولا تدري انه كماله أولا لا أن أكبر رأيه سأنه حق دلائل  
بالترقح اه وتقدم قبل الايام فبعد ان هذا في الديانة ثم رأيت بخط الشافعي عن جامع الفتاوى شهد  
اثبات ان العائب طلق زوجته لانه في حق الاستكماله بطلاق العائنة وتقبل في حق سكوتها كما في انها  
تعتد وترقح ما سحر اه وحام له انه يسوع للحاكم السكوت لانه أمر ديني لا اثبات الطلاق لانه حكم على  
غائب فلا يصح وبظاهر ان ابتداء العدة من وقت وقوع الطلاق لاس وقت الاختيار لانه غير مقيم معها ولا تمه  
وقوله ولا بأس يفيد أن الأولى عدته وفي البحر أخرها رجل بموته وآسى بعيانه فاشهد به أنه غير موته  
أو جنة زنه وهو عدل وسد معها تعتد وترقح ما لم يؤثره وانما يرجع إلى ما يقتضيه ولو تزوجت وأخبرها بجماعة  
بأنه حي ان صدقت الأول مع المسكاح (قوله لا بأس أن يسكنها) في الحامية قالت ارتدزو حي بعد المسكاح  
وسد ما أب يعتمد على خبرها ويترجها وان أخبرتها بالمرمة بأمر عارض بعد المسكاح ورد مع طارئة أو نحو  
ذلك فاب كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها فلا بأس باب يزوجها ولو قالت كان سكاحي فابدا أو كان  
زوحى على غير الاسلام لانها أخبرت بأمره تسكر اه أي لان الأصل صحة المسكاح سائحا في (قوله لو  
شكك) أي التي أنما أخبرته بموته وترجها (قوله وفيه عن المحيط) هو انه عن الفتح وعبارته هكذا وفي دفع القدير  
اذا قال الزوج أخبرتني بان عدتها قد انقضت فان كانت في عدة لانه قضى في مثله لا يقبل قوله ولا قوله سا الآن  
تبي ما هو محتمل من ان يخطأ سقطا يستبني الخطأ فينبذ قبل قوله ولو كان في عدة تحمله وكذا لم تخطأ  
بلفظها وله أن يترقح بانتهى لانه أمر ديني يقبل قوله فيه اه فالحاصل انه يعمل بخبره مما يقدر الامكان  
بغيره فيسأله وحق الشرع وبغيرها في حقها من وجوب البقرة والسكنى اه والمسألة طروقة في  
الاختلاف من زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي لان عدة في النسب أصلي كحق الولد لانها تغير بولد  
لا أب له فلم يقبل قوله ولا ينفذ سكاح أخرها لانه صار مكديا في خبره شرعا بخلاف انقضاء البقرة لانه يتصور  
استحقاق البقرة لغير العدة فكأنه وجبت في عدة بسبب العدة وفي عدة بسبب آخر وان ترقيح أخرها ومات  
فالميراث لا يثبت وقيل ان قال هذا في العدة فالميراث لا يثبت والاف لامعة فاذا قضى به العدة قيل يثبت  
سكاح الانتهى والاصح لا يتصور استحقاق الميراث بغير الزوجية فنزل منزلة استحقاق البقرة بغير من المحيط  
منه او حاكمه لم يثبت انما اجد اهما والولد التي أقر بانقضاء عدتها فثبت نسب الولد بسبب سكاح أخرها لانه  
مبارك في يمينه فانما يثبت له بالثلاث ثم ترقيح أخرها فثبت له الاثنتي عشرة من الميراث وقيل هذا في غير ما

مطلب في المنع اليها زوجها

لم يقبل بغير وفيه عن  
الجوهرة أن خبرها ثقة أن  
زوجها العائنة ما أب وطئها  
ثلاثا أو أنها معه كتاب على  
يد ثقة بالطلاق ان أكبر  
رأيه ما انه حق ولا بأس ان  
تعتد وترقح وكذا لو قالت  
امرأته لرجل طلقني زوجي  
وانقضت عدتي لا بأس ان  
يسكنها وفيه عن كافي  
الحاكم لو شككت في وقت  
موته تعتد من وقت نسائه  
به احتياط وفيه عن المحيط  
كأنه يثبت في عدة تحمله لم  
يتمسك بطلانها لانه نسكاح  
أثبتت احوالا بخبره مما يقدر  
الامكان فلو ولدت لا كثر من  
قصص حول ثبت نسبه ولم  
يتمسك بسكاح احتيا في الاصح  
فثبت له ميراث دون المقتدة



[illegible]

ويدل على هذا ما في قوله تعالى  
 ثلاثة أيام فقط والروح  
 معها إلا الزبدية  
 فتحل في الزبدية على  
 إلا أن أذن في الروح  
 أول تكلم صريحة في روح  
 المتأخرية ولا تهمل في  
 ليس المواد وهي آفة إلا  
 الروحانية في روحها  
 فتعد إلى ثلاثة أيام قالوا  
 الجسد وما هو من  
 المواد إنما هي على روح  
 روحها هو الذي لا تهمل في  
 الهول بل في العدم لها  
 الحداد في باقي (والمعتمدة)  
 أي منتهى كاستعدي وتتم  
 معتد في روحها ما  
 وأما الحالة في طبعه إذا لم  
 يحكم غيره وترى به فلو  
 سكت في قولها (تتم)  
 في حالتها) بالاعتماد وتتم  
 (ووجه التفسير) كذا  
 التروح (لو معتد الوفاة)

تختلف الابيض مالم يكن مطابا (قوله وليس المصفر والمراد بالبحر) أي ليس الثوب المصبوع بالصبغ  
والزهران والمراد بالزهران كان سديدا تقع به الزينة والافلا بأس به لأنه لا يقصد منه الاستعارة العورة  
والاسكام ينتهي على المقاصد كفي المصباح (قوله ومصبوع بجمرة أو ورس) المعركة العباس الا حمر  
بفتحتين والتسكين لغة تخفيف والووس بنت أمة صغرى روع باليمن ويصيح به قيل هو مصنف من المكرم  
وقيل يشبهه مصباح قال الزباجي ولا يخل لبس المصنوع وهو المصنوع بالمشق وهو المصنوع ود كفي العاية  
أن لبس المصنوع مكره وهو ثوب موثق يمسح في اليمن وقيل صرب من برود اليمن يصيح أيضا ثم يصح  
أه وفي المغرب لأنه يصعب غمره ثم يصح ثم يخل في المصباح المشق وزان حل المعركة وقالوا ثوب ممشق  
بالفتح والقض والمصنوع باليمن والمصنوع باليمن مثل فلس قلت ووقع في كافي اسماكم ولا ثوب فصب  
بالقاف في المصباح المصنوع ثياب من كابل ناعمة واحد هافضي على النسي (قوله راجع للمصباح) فاب كان  
وجمع باليمن فتكحل أو حكة فتلبس الحرير أو تشتت برأسها فدهن وتشم بالاسباب العليطة المتباعدة  
من غير ارادة الزينة لأن هذا لا يريه حويرة قال في الفتح وفي السكا في الاذالم تكن له ثوب الا المصنوع  
فانه لا بأس به لصورته من العورة لكن لا تقصد الزينة ويبنى بغيره بقدر ما تستحدث ثوبا عسره اما بغيره  
والاستخلاف بغيره أو من مالهات كان لها أه قلت وقيد بعض الشافعية الا كتحال له سدر يكونه لا يلا ثم  
تدبره ثم ارا كلوردي في الحديث وأخرج الحارث في الفتح أنه لو لم أره قيدد لآمن علمائنا وكأنه معلوم  
من قاعدة أن الضرورة تقدر بقدرها لكن ان كمالها لا يل أو لم ارا قهرت على الدليل ولا تعكس لا الدليل  
أخى زينة السكك وهو محل الحديث والله سبحانه أعلم (قوله ولا بأس بأسود) في الفتح ويباح لها لبس  
الاسود عند الاثنية الاربعية وجعله الطاهريه كالامرو والاحمر أه وعمل الرابعي جوازها لأنه لا يقصد  
به الزينة قلت والمراد بالاسود من غير الحرير بخلاف الاسلاك كاس (قوله وأردف) ذكره في النهر بحثا وهو  
ظاهر الا اذا كان ترافضا في اللون كلبس عليه الشافعية لان العالب فيه حينئذ من الملبس (قوله ومصبوع  
نفاق الخ) في البحر ويستثنى من المصفر والمراد بالبحر الخ الذي لا رائحة له فانه حائز كافي الهندي أه فافهم  
قال الركني والمراد بالرائحة المصنوع الملبس به الزينة لانها المانع لا الرائحة بخلاف المحرم الأخرى منع المعركة  
ولا رائحة لها أه قلت وأعمهم قول الزباجي ود كرا الملبس أن المراد بالثياب الملبس كورة الحد يد منها أما  
لو كان خافقا لا تقع فيه الزينة ولا بأس به أه وماله ما مر عن القهستاني وفي العاموس على الثوب كصبر  
وكره وسع خلقه وخلقنا محررة كة على (تنبيه) مقتضى اقتضاهم على معها مما مر أن الاحداد خاص  
بالبدن ولا يمنع من تحصيل فراش وأثاث بيت وجاوس على حرير كلبس عليه الشافعية ونقل في المصباح ان  
عند الاثنية الثلاثة لها أن تدخل الحمام وتغسل رأسها بالخطمي والسدر أه ولم يدكر حكمه عندنا في البحر  
واقصار المصنف على ترك ما ذكره جواز دخول الحمام لها (قوله لاحداد) أي واجب كفي الرابعي  
(قوله على سبعة الخ) شروع في صغرات القيود المسارة براد ثمانية وهي المطلقة بل الدخول محترق قوله اذا  
كانت ممتدة (قوله كافرة وصغيرة ومجنونة) لكن لو أساءت الحادثة في العدة لم يها الاحداد وما سبق منها  
كما مر عن الجوهرة وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة والمجنونة اذا بلغت كافي البحر والغسل الميت العدة  
علم من دون الاحداد لأنه حق الله تعالى كما سر ولا بد فيه من تطالب التسكين لان لبس والتعظيم هو على  
حقيقته يحكم به بخلاف العدة فان من ربط الملبس بها بالاسمات على معنى أنه عتسار البيوتية يثبت شرعا  
عدم صحة تلك الملبس في مائة معينة فهو حكم ومسلم فلا يتوقف على تطالب التسكين كما أوضحه في الفتح فافهم  
(قوله ومعتدة فتق) هي أم الولد التي أعتقها مولاه أو مملكتها التي مانت منها مولاه فانها اعتقت بموته ولما كان  
في قولنا اعتقها صرح بها الشارح فيمكن من الأولى فافهم (قوله أو مطه بشمة) محترق قوله  
معتدة فتق (قوله أو مطه بشمة) كافي في معتدة الفتق (قوله أو مطه بشمة) كافي في معتدة الفتق (قوله أو مطه بشمة)

ليس المصفر والمراد بالبحر  
مصبوع بجمرة أو ورس  
الاصح (راجع)  
لجميع ادله وروايت يبيع  
لنحو وراثة ولا بأس بأسود  
أردف ومصبوع فتق  
رائحة له (لا) حداد على  
بيعة كافرة وصغيرة ومجنونة  
(معتدة فتق) كونه عن  
مولده (و) معتدة (نكاح)  
أسد) أو مطه بشمة أو  
ملاق رجب



لروحي يظلم المولى كافي الحصر (قوله أو أمة مموأه) أي أسكنهم المولى في بيت روجها ولم يطأها كما  
 ات (قوله ولوم من فاسد) أي ولو كان الفاسد من كاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأي درقه كاس  
 يناه ح (قوله مكافئة) أنخرج المعبود والجور والكافرة في الحصر البدائع أما الأوليات فلا تتفق  
 ما شيء من أحكام التكليف وأما الثانية فلا تخاطبه بحق الموعود ولكن لروح مع الجبوبة  
 السكينة صيانة لسانه وكذا إذا أسلم روح المحسوسة وأبى السلام اه وفيه عن المخرج وشرح المعاني  
 راهقة كالمعصية في المخرج من الحروج وكما كتابته في عدم وجوب الاستعداد اه أي لا احتمال عاقبتها  
 فبسل الطلاق له مع ما يشهد به الساتر (قوله من بيتها) متعلق بقوله ولا تخرج والمراد به ما يضاف إليها  
 سكي حال وقوع الفرقة والموت هداية سواء كان مملوكا لروح أو غير محقق لو كان مائتاه في دار أخرى  
 دوة على دوة فليس لها أن تخرج بل تدفع وترجع اب كان ناديا لها كنهم تخرج وزياني (قوله أصلا)  
 هيم لقوله لا تخرج ويهبط قوله لا لبلا ولا نارا (قوله فيها ما نزل المعيرة) أي غير الروح بخلاف ما إذا كانت  
 فاب لها أن تخرج إليها وبنت في أي منزل شاعت لأن الأسماء إلى ما السكي راي (قوله ولوم نادنه) نعم  
 صال قوله ولا تخرج حتى ان المطالبة راجعا وان كانت مكمومة حكما لا تخرج من بيتها العسدة ولو نادته لكان  
 لومة بعد العدة حتى الله تعالى فلا يملك ان يملك بخلاف ما يملكها لانها في الروح فذلك انما الله تخرج (قوله  
 لاف نحو أمة) أراد بالامانة المنة وسوها المدة وأمر الرسل والمكاتب والمراد المذكر مموأه لاف الحداثة  
 في المولى كأمرو عدم الحروج حتى الله تعالى في عدم حق الله لا تتماشى (قوله في السرياني) أي الال  
 الهار فانهم ما شهدوا دائما ط (قوله لاف بقية ما فيها) أي انما بقية ما فيها من علة المتعة كما  
 هدايات السرياني معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال في الهداية وأما المتوفى فإرو بها ولان لا تنفق لها  
 عتاج الالحروج عن غزو الطلب المعاش وقد عتد إلى أب ع م المسئل ولا كذلك المطالبة لاف المنة داره  
 موان مالرو حها اه قال في الفتح والصلح على اربعة رسل فزوجها بسبب قيام شغل المعاشة فيقدر  
 دره في ائتمت ساجر الابل لها بعد ذلك صرف الرمان صار حيسها اه وهذا ان وقع قولها الجحرا  
 المهر من كالمهم حوار حوج المعتدة عن وفاء ما اراد لو كان عدها من حقة والاقوال الاخرى المعتدة عن  
 لاق أو موت الا لضرورة فان المطالبة تخرج للسرو رة لبلا أو نارا اه ووجه الدفع ان معتدة الموت  
 ا كانت في العادة حجة الالحروج لا بل ان يمكن للمنة قالوا انما تخرج في اله ارو بعض الال  
 لاف المطالبة وأما الحروج للضرورة فلا فرق فيه بينهم ما كان واعليه فيما يأتي فالمراد انها غير المضرورة  
 هداية سدا ما طوى في كافي الحصر مع حروج المطالبة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالمرار لما حتم  
 تبيت في غير مير لها وهذا صريح في الفرق بينهم بعبارة المتوفى عنهم طاهر ما قاله في الدرر والوقوع  
 وجها بالخاصة كالمعمل في السكافي كان أظهر (قوله وحور في القية الح) قال في المهر ولا تدركه  
 اثبات تبيت في بيت زوجها (قوله أي معتدة طلاق وموت) قال في الوهرة هذا اذا كان الطلاق رجعا  
 يباو ادلائهم سيرة الأبن يكون فاسقا فاسما تخرج اه فادان معاملة ال سكي لا تخرج ولا تعد سيرة ولو  
 مع القيام الزوجية يهاولان عاينه انه اذا وطئها صار رجعا (قوله في بيت وبيت فيه) هو ما صاف  
 هما بالسكي قبل الفرقة ولو عسير ببيت الروح كما رأينا وشمل بيوت الاحبة كافي الشرب بالرية (قوله  
 تخرج جان) بالسما على والمناصب تخرجان بالسما الفوقية لانه مثنى الموت العائب أفاده ط (قوله  
 أن تخرج) الاولى الايتان بضمير التثنية وفيها بعده ط وشمل احوال الروح طاما أو صاحب المنزل  
 لم قد يتر على الكراء أو الواو اذا كان يصيبها من البيت لا يكفها بجرح أي لا يكفها اذا قسمته لانه لا يجبر  
 سكاها مع اذا طلب العسة أو المهاياة ولو كان يصيبها يد على كفايتها (قوله ولا تجدر اعا البيت) أفاد  
 بالوقدرت علمه لم يها من مالها ورجعه به المطالبة على الروح ان كان ناديا لها كنهم كاسي (قوله وتحو

أو أمة مموأه ولوم من فاسد  
 (مكافئة من بيتها أصلا)  
 لال لا ولا نارا ولا إلى  
 من دار فها ما نزل المعيرة  
 ولو نادنه لانه حتى الله  
 نه إلى بخلاف مموأه  
 لتقدم حق العدة (وموأة)  
 موت تخرج في الجديدين  
 ربيات) أدت شرا لا يسأل  
 (في ميراثها) لان بقتنا  
 علمها فتنح الحروج حتى  
 لو كان عدها ذهائتها  
 هارت كالمطالبة فلا تل  
 لها الحروج حتى و مؤرق  
 القية حوجها لاف  
 مالا بها لهما مكر راسه ولا  
 وكيل لها (بالص) أو مات  
 وهي دائرة (في ميراثها)  
 عارب المهور (لو حوجها)  
 عاينا (وتعتد اب) أي  
 معتدة طلاق ورجوع (في  
 بيت وحدت فيه) ولا  
 تخرج حاصه (الان تخرج  
 أو يترده المنزل أو تها)  
 ام داه أو (باب مالها أو  
 لا تجدر اعا البيت) وهو

انه لا يقول ان حوائجهم وانك لمجلة اذ لا يحل لاحد ان يشافه اجنبية به اه ووجهه الراد ان هذا انفسه  
 مأثور وافرده شايخ المذهب كصاحب الهداية وعسيرد وجهه انه من التعريض المأثور فيه لارادة التزو  
 ومعه هو المأمور ع فانه لو خاطب اجمعية بصريح الترويج والكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع  
 فالمرضى اولي نعم مع مطامع اجماع كراذالم يكن في معرض الخطبة وارس الكلام فيه فاجههم (قوله)  
 لا اطلاقه اجماعا لم نقله في البحر والهر عن المعراج وشمل مطابقة البائن وبه صرح الريني وفي الفتح  
 التعريض لا يجوز في المطابقة بالاجماع فانه لا يجوز لها السطوح من منزلها اتصالا ولا يتمكن من التعريض  
 على وجه لا يخفى على الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق اه وبما في نقل الاجماع ما في الاختيار حيد  
 قال مانه وهذا كله في المتوتة والمتوفى عنها زوجها اما المطابقة الجمعية فلا يجوز التعريض ولا التلويح لا  
 نسكح الاول قائم اه (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل حيث قيد عداوة المطلق والضمير في حوازه للتعريض  
 وبه يفرق بين الخطبة والتعريض ما أي لما قدمه الشارح انه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونسكح فانه  
 (قوله لسكن في القهستان الخ) عبارة هكذا لم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطه بالشبهة وقرقة وكا  
 فاسدو ينبغي ان يعرض للاوليين بخلاف الاسرى في الظهيرية لا يجوز حتى وجههما من البيت بخلاف  
 الاوليين وفي المضمر ان انشاء التعريض على الطروح اه وحاصله ان الاوليين أي معتدة مدة المعتة  
 ومعتدة وطه الشبهة يجوز ان يعرض لهم ما يلزم من وجههما من بيت العدة بخلاف معتدة الفرفة أو  
 الفسخ ومعتدة النسكاح الفاسد فلا يجوز التعريض لهما لعدم حوازه وجههما ما فاب جواز التعريض  
 متى على حوازه الطروح اذ لا يتمكن من التعريض لمن لا يخرج لسكن نص في كافي الحاكم على حوا  
 حرج معتدة العتق والنسكاح الفاسد نعم بشكل ذلك في معتدة العتق فانك علمت ما سئل عن عمل عزم  
 التعريض بافضائه الى عداوة المطلق ومعتدة العتق فسادا لثان سببها الذي أعتقها وهي أم ولد له اذ  
 كان مراده بزوجه من نفسه يعادى من نازعه في ذلك أكثر الا ان يريد معتدة العتق التي ما من اسببها  
 ولا بشكل اسكون معتدة وفاهه سدا وقد سبقت معتدة العتق من نكته القهستان في الوقت لا معتدة  
 حمل لاسلامه على غير المارد فاهم (قوله بأي قرقة كانت الخ) أي يجوز بمعتدة كعتقها بالاب زوجها  
 بحر عن البدائع قال في النهر قيد معتدة المطلق لان معتدة الوطع لا تمنع من الخروح كالمعتدة من عتق وكا  
 فاسد ووطه بشبهة الا اذا اذاه معها الشخص ما انه كذا في البدائع وفي الظهيرية مثلا حيث قال سائر وجوه  
 الفرق التي توجب العدة من النسكاح الصحيح والفاسد عدسوا يعين في حق حرمسة الطروح من ربهما وحكم  
 فتوى الاور جندى انها لا تعتد في بيت الزوج اه والصحيح في ان الله نسكح فاسدا لانه لا ملالة عليهم  
 أي لان النسكاح الفاسد لا يفيد المانع من الطروح ومن قبل النظر بقصد ابعده وسيد كرا الشارح آخر الفصل  
 كتابه الخلاف مع افادة التوفيق المسبب من كلام السدائع وبأني تمامه (قوله في الاصح) لانه اهي  
 التي اختارت ابطال معتقها فلا يحصل به حق عليها كافي الزاوي ومقابل ما قيل انم اقتصر حتم سارا لانه اقد  
 يحتاج كالمعتق في الفسخ والطلاق على المفتي أن ينظر في خصوص الوقائع فان علم في واحدة مجز  
 هذه المحتملة عن المعيشة لم يخرج أفتاها بالحل وان علم قدرتها أفتاها بالحرمة اه وأقره في النهر  
 والشرعية (قوله أو على السكينة) قال الزيلعي نسكان كالأولانية اعتد على ان لا سكتي لها فان سؤنة السكينة  
 تسقط عن الزوج ويلزمها أن تسكن في بيت الزوج ولا يحصل لها أن تخرج منه اه ومثله في الفتح أي لان  
 نسكحها في بيته واجبة تايها شرعا ولا تملك اسقا طه ابل تسقط مؤثرا او طاهرا انه لا يلزم التمسك بمؤنة السكينة  
 بل يخرج الطلع الى السكينة مسقطا مؤثرا كذا في باب الطلع تأمل (قوله لوسق) أما غير هاتين الطروح  
 في عدة الطلاق والوفاء اذ لا يلزمهما المقام في منزل الزوج في حال النسكاح فكذا بعده ولا في الخدمة حتى المؤنة فلا  
 يخرج من الطلاق الا اذا اذاه معها لا يخرج من الزوج ولو في أهالي النسكاح ثم طلق الزوج منه فانه

لا المطابقة اجماعا لافضائه  
 الى عداوة المطلق  
 ومفاد مجوازه لمعتدة عتق  
 ونسكاح فاسد ووطه شبهة  
 نخر اسكن في القهستان  
 عن المضمرات ان بنشاء  
 التعريض على الطروح  
 (ولا يخرج معتدة رحي  
 وبائي) بأي قرقة كانت على  
 صفى الظهيرية ولو مختلفة  
 على رقة عدتها في الاصح  
 اختار أو على السكينة  
 فليروها ان تسكن في بيت  
 الزوج معراج (لوسق)

مطالب الحق ان على المفتي  
 أن ينظر في خصوص الوقائع



ولا يخرج ما في الدنيا من غير  
فأركانها في المارة (نبرس)  
ببرس وعومس (مدها)  
ولأولا في الصور يسير  
والعود أجد) لتعدي في مزار  
الروح (و) اسكن (ان  
مرب) ج ا يصلح للإقامة كما  
في البحر وعير مزا في البحر  
وبينه وبين مدها سطور  
(أو كانت في مصر) أو قرية  
تصلح للإقامة (تعد ثمة) أو  
لم تعد مزا بها فأود الز  
حدثت بعد الامام (ثم من  
بصرم) ابن كان (وإنه قد  
العدة) المطلقة بالمادية في  
(أهل الكلا) في الكلا أو  
تيسة - ج ر و بها (ان  
مروتها كس في الله كان)  
الذي طاقها ذهول ابن  
بؤول لها والالا ولا  
للروح المارة بالعدة ولو  
عن رحي بحر (وإنه  
الذي كالناظر) ومما  
(ج - يرام مع من مارة  
رو - ها في) رة (مطار)  
الامام الزوجية بعد لافه  
المادة كلس (فروع) ماله  
من القاصي ابن كلس  
مما رة لا يحميه وأما  
في مكن المارة ظهيرة  
\* قلت ابن زو بها قاهها  
الكي لا المطلقة تارة ثانية  
\* لا تمنع مة كلس ماله  
من الطروح تجتني قاصم  
عن البرادية علاه لكن في  
اليد اتم له منها اتهم  
ماله كس كس وشنو نة و اتم

[illegible]



لأنه من الضرر والافقار

نوب موضوع البسوة في طلاق الى حيث شاء الزوج ولم يكن لها نصيبها من الدار ثم من الاحساب بحيثى لاهره وجوب الشراء لوردة أو الكراعه وبقية غيره والمصنف قال لكن في رأيه بنسخة المجتبى تنبذ من الاستدلال فاجوز لا بد من ستره بينهما في ثمنه لا يخلو بالاجنية فاده أن الحائل يمنع مساواة الحرمة (وان ضاف زل عليه أو كان الزوج مسافرا فوجه أولى) لأن لها واجب لا مكسوم فاده وجب الحكم به ذكره كمال (وحسن أن يجعل أصبي يدها امرأة ثقة رفق من بيت المال بغير تخصيص السلام (قادره الحيلولة بينهما) وفي تنهى الفضل الحيلولة ترولوا فاسما فاصرا قال بهمان يسكن بعد الثلاث بيت واستداده الم باقية فقاء الزواج ولم يكن فيه وف فقه فانه في وسئل مع الاسلام من زوجيه نرقاوا سكل منهم استوت به وبينهم الأولاد فمدرهم ما فارقهم فيسكنان بيتهم ولا يجتمعان في اش ولا يلقينان التقاء زواج هل لهم ذلك قال وآخرون المصنف (أبأنها ماتت في سفر) ولو في سفر (فإنه ليس بها في سفر)

ذلك) منه ما في الفاهريه لوصافه بالليل من أمر الميت والموت ولا أحدهم معها التحول لواله فوف شديا أو لا (قوله في شرح) أي مدة الوفاة كمدل عليه ما بعده ط (قوله في الطلاق الخ) عفا على محذوف تقديره هدا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتح وكذا إذا طلقها وهو عايش فالتعيين لها مراح وفيه أيضا تعيين النصف لها إلى آخر باب الموضح ما انتهى من الوفاة وإلى حيث ساعد في الطلاق بغير إراد أن تعين الأقرب مقوض اليها فافهم وحكم ما انتقل اليه منكم المسكن الأصلي ولا يخرج منه بغير (قوله فاجوز) أقول الذي رأيته في نسخة المجتبى اشترت من الشراء يؤيده في المجتبى قال اشترت من الاحساب وأولاده السكار اه اذ لا يجب عليها الاستمرار من أولاد ذروا عنها السكن رأيت في كافي الحاشية كمن عايش واد طلقها زوجها وليس لها الأيت واحد ويصفي أن يجعل بيده ويدها عنها وكذلك في الوفاة إذا كان له أولاد رجال من غيرها فجعلوا بينهم وبينها سيرا أقامت والانتقلت اه وأنت تدبر بأن هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصبر اليه ولعل وجهه خشية المنة حيث كانوا سالوا معها في بيت واحد وان كانوا يحرم لها بكونهم أولاد زوجها كمالوا كراهة المنة طاعة بالضرورة الشدة وفي البحر من المراح وكذا الحكم المستبصر إذا مات زوجة وله أولاد كراجات اه سمعناهم أمثال لما قلناه وهذا يؤيد نسخة الشارح ولا ينافيه ان فردر المسئلة في المجتبى ان يصيرها لا يكفها فإذا كان لا يكفها فكيف تؤمر بما يكف فيه مع الاستدلال المراد انه لا يكفها بان تغتلى فيه وهو حدها ولا فرض المسئلة في السكافي كمن في البيت الواحد ثم ان قول السكافي والانتقلت يدل على انه لا يارها الشراء وماله ما في الشهر عن الحلية وغيرها لو كان في الورثة من ليس بحرمها لها وحصلها لا تسكنها فاهل أرشده وان لم يجرحوها اه فهذا أيضا مؤيد للنسخة الشارح وحسن التقرير سقط تعامل المحشيين كاهم على الشارح فافهم (قوله ولا بد من ستره بينه في الناس) وفي الموت فستره سائر الورثة ممن ليس بحرم لها فنه سد به وطاهره أن لا يستره في الرحى وقول المصنف الآتي ومطابقة الرواية كالمات يطيد طلب السترة فيه أي بما يؤيده ما تقدم في باب الرجعة انه لا يدين على مطلقة إلا أن يؤد بها ثم الطاهر ندب السترة فله أن يكون السب أحدية ويحرم ط قلنا وقد اعترض الجهره بما يدين عدم لزوم السترة في الرجعي ولو الزوج فاسقة القيام الزوجية واعادها بالتحول لا يصير صابها وهو لا يدها ولا يستلزم وجوب السترة بعد التحول نعم لا مانع من بدنها (قوله ومطاهه أن الحائل الخ) أي مفاد انه لا يل أن الحائل يمنع الحيلولة المحرمة ويمكن أن يقال في الاجنية كذلك وان لم تكن معه دية إلا أن يوجد دليل بحلله بغير (قوله أو كان الزوج فاسقا) لانه انما اكتفى بالحائل لأن الزوج بعد طلاقه فلا ينفذ على المحرم إلا أن يكون فاسقا فتح (قوله ومطاهه) أي مفاد التحليل بوجوب مكنتها وجوب الحكم به أي بغير وجه مما وثق لهم ونحو وجسه أول لعل المراد أنه أرفع كيقال اذا عارض محرم وممنع المحرم أولها وأرفع فانه يراد الوجوب دفع (قوله وحسن) أي اذا كان فاسقا ولم يخرج بحسن أن يجعل الخ (قوله امرأة ثقة) لا يقال ان المرأة على أصلكم لا تصلح للحيلولة حتى لم تجبر والامراة السفر مع نسائه ثقات وقلتم بانها غدا يرها ترداد الفتنة لا نأقول يصلح للحيلولة في البلد ما عدا الاستحباب من العشرة وامكان الاستعانة بخلاف المفاوز رأينا وأفاد أن من يدرى على الحيلولة أمكان الاستعانة (قوله تزرق من بيت المال) لانها مشعولة بمنع الزوج عفا لله تعالى احتياطا لمر الزوج وكانت بركة في ماله تعالى تدبيره من الله تعالى (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والافضل أن يجعل بينهما في البيت ثمة بستر إلا أن يكون فاسقا فيحال بأسرة ثقة وان تردد فخرج هي ونحو وجه أولى اه مخلصا وفيه مخالفة لما سمران السترة لا بد منها كما جاز المصنف تبعا للهداية وهو الظاهر المستقر من الحيلولة بالاجنية (قوله وسئل شيخ الاسلام) حيث أطلقه وينصرف الى بغير المشهور بخلافه زواجه وكانه أراد نقل هذا المذهب من ما نقله عن المجتبى مما اذا كانت السكافي معها لم يجز وجود أولاد في بيتي فافهم ولو سكتوا معه أو معها أو كونهما كبيرين لا يحد من بعده ولا هي من يستر في أهله أو





المعدنات كرميا يلزم من اعتداد ذوات الحمل وهو ثوب النسب وهو مصدر نسبة الى أمه (قوله خبر عائشة)  
هو ما أحججه الدارقطني والبيهقي في سننهما انهما قالتا ما نرى يد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتولد طفل  
عمودا مغزول وفيه لا يكون الحمل أكثر من سنتين الح ونعنه في الفتح قال في البحر وطل المعزل مثل العلة لانه  
حال الدوار أنسر عزو الامس سائر الطلال (قوله أربع سنين) يسار وى الدارقطني عن مالك بن أنس قال  
هذه جارية أمراة محمد بن عجلان أمراة صدق و زوجها رجل صدق حانت ثلاثة أشهر في اثنتي عشرة سنة كل  
بعض في أربع سنين ولا يحكى أن قول عائشة رضي الله تعالى عنها بما لا يعرف الا في أعادته ومقدم على هذا  
لانه بعد صحة نزولها الى الشارع لا يتطرق اليها خلاف الحكاية فانهم ابعدها عن سنين الى مالك بن أنس  
فخاطبوا وكوبدها الفتح أربع سنين ثم حانت ثلث سنين وراهم الله تدهر هاسينين أو أكثر ثم حانت ولو  
وجدت حركتها في البطن مثلا فلا يفس قطعا في الحمل ونعنه في الفتح (قوله ولو بالشهر لا بأس) أي لظن أبياسها  
لانه تبين لولادتها انهم لم يكن آيسه ط عن أبي العود قلت وهذا تعميم لانه عتده أي لافرق بين المعتدة  
بالحيض أو بالشهر في الماش والرحمى ادا لم يقر بانقضاء العدة وان أقرب بانقضائها من سائر ثلاثة أشهر  
فكذلك لانه تبين أن عتدهم لم تكن بالشهر ولم يصح إقرارها وان أقربت به فطالها في مدة تصلح الثلاثة أشهر فاب  
ولدت لأقل من ستة أشهر مد أقرب ثبت النسب والدلالة لما طلل اليأس جل إقرارها على الانقضاء بالافراء  
جلال كالمها على الصحة عند الامكان اه من البدائع ملخصا وانحصرت في البحر اختصارا (قوله وفاسد  
السكاح في ذلك كمنهجه) فيه نظر فانه لا يلازم قولهم اد أتت به لتمامه سنين أو لا أكثر منهن كما وجده  
لان الوطء في عدة السكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأهل ح وأجاب ط بان الاشارة في قوله ذلك لثبوت  
النسب لا للرجعة قال ثم محل ثبوت النسب فيه ادا أتت به لاقل من سنتين من وقت المفاودة لا لا أكثر منهن  
ويجوز الحكم فيما ادا أتت به لتمامها اه وقدمنا في باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تتحمل) أي  
تتحمل المصى وهذا القيد ينفهم من المتن لا من الوطء لانه عدم إقرارها بمصى العدة فيما ادا ولدت لا أكثر من سنتين  
لا يصح تغييره باحتمال المصى وسمارة الفتح وغيره لم ينص بانقضاء العدة فان أقرب بانقضائها أو المدة تتحمل بان  
سكون سنتين يوما على قول الامام وتسعة وثلاثين على قولهما ثم حانت ثلث سنين لا يثبت النسب الا ادا حانت لاقل من  
سنة أشهر من وقت الإقرار فانه يثبت نسبه للتيقن بقيام الحمل وقت الإقرار فبما ظهر كدس او كما اهدا في المطابقة  
البائنة والمصوى عنها ادا حانت بانقضائها ثم حانت ثلث سنين لا يثبت نسبه ولا دل يثبت اه (قوله في  
الاكثر منهن) أي من السنتين (قوله أو لتمامها) تصريح بما فهم من قوله لاقل من سنتين من وقت المفاودة لا لا أكثر منهن  
من التقييد بالاكثر لبيان أن حكم السنتين حكم الاكثر كما به عليه في البحر (قوله لغيرها في العدة) فيه ير  
بالوطء سراجا ثم حقه وقوله وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة بالوطء السابق  
لابها (قوله للثلاث) لانه يحتمل الملقوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مرجعا بالثلاث (قوله وان شئت نسبه)  
لوجود الملقوق في السكاح أو في العدة بموهرة (قوله كافي مبنوثة) يشمل الميت بالواحدة والثلاث والحرة  
والامة بشرط أن لا يملكها كما يابى ويشمل ما ادا تزوجها في العدة أولا بغير وسيأتي بيانه في الفروع ونقل  
ط عن الجوى عن الربيع بن ربيعتي اشتراط كون الممتونة مدخولا بها ولو غير مدخول لم يولدت لستة أشهر أو  
أكثر من وقت الفرة لا يثبت وان لاقل مما ثبت أي اذا كان من وقت العدة ستة أشهر فأكثر اه وفي البحر  
واعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائنة فغير مدخول أي من الشهادة بالولادة  
أو اعتراف من الزوج بالحبس أو حبل ظاهرا بغير (قوله لجواز وجوده) أي الحمل وقته أي وقت الطلاق  
(قوله ولم تقرر بضمها) ولو أقربت به فكل جهي كافيه مناه عن الفتح (قوله كالمس) أي اشتراط عدم الإقرار  
المذكور بمسائل المصطفى رضي الله عنه (قوله ولو لتمامها) نعنه بالذ كر لان في الولادة لا أكثر من سنتين الا في  
ح (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لم يثبت الملقوق على الإطلاق اذ لا يحل الوطء بعد عدة خلاف المطابقة

تدبر عائشة رضي الله عنها كما  
مرفى الرمساع وعد الأئمة  
الثلاثة أربع سنين (وأقلها  
سنة أشهر) إجماعا (فيثبت  
نسب) ولد (معتدة الرجعي)  
ولو بالشهر لا بأسها بدائع  
وفاسد السكاح في ذلك  
كمنهجه قهستاني (وان ولدت  
لاكثر من سنتين) ولو  
لشهر من سنة فأكثر لا احتمال  
امتداد طهرها وعاونها في  
العدة (بالم تغرب بعض  
العدة) والمدة تتحملة  
(و كانت) الولادة (رجعة)  
لو (في الاكثر منهن) أو  
لتمامها الملقوقها في العدة  
(لا في الاقل) لثبوتها وان ثبت  
نسبه (كما) يثبت بالادعوى  
اعتبارها (في مبنوثة حانت  
به لاقل منهن) من وقت  
الطلاق لجواز وجوده وقته  
(ولم تقرر بضمها) كالمس (ولو  
لتمامها) يثبت النسب  
وقيل يثبت

مطابقا في ثبوت النسب من  
المطابقة





بيانها (قوله ولو رجعيًا) اعلم بالعلم لانه يخالف حكم الماش بالهولة كذا تسمى دم فافادهم بالتعاده مع الناس  
 هما ط (قوله المراهقة) المقارنة للبائع وهي من دلت سببها يمكن ان تلحق فيه وهو تسع سنين ولم يرد حكمها  
 علامه الملوغ امان دون اولها يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أي من اقل مدة الحمل والمعنى  
 لاقل من ستة أشهر أي من وقت الحلاق (قوله وكذا المقررة) أي من اقرب بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله  
 ان ولدت لذلك) أي لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أي ولاقل من تسعة أشهر من وقت الحلاق  
 اظهر وكذا سببها في كل الريلوي وحيث قد لا فرق بين الاقرار وعنده في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولدت  
 لاقل من تسعة أشهر وانما يدعى عدم الاقرار لان في سبعة خلاف أي يوسف كما سبقت خلاف ما اذا اقرت فان  
 بالاثمان كما علمت افاده ح (قوله فلو ادعت في كماله) تكرار مع ما يأت في المتن مع ما يسهل من الاطلاق في محل  
 التقييد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) قيد لقوله ويثبت نسب ولد المطلقة المراهقة أي ولدها المولود  
 لاقل الح وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وأدنى مدة الحمل ستة أشهر فاد ولدت لاقل من تسعة أشهر  
 مدة طاقها من أن الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول الشارح لكون العاقبة في العدة (قوله والا لا)  
 أي وان لم يكن لاقل بل ولدت تسعة أشهر ما كثر فانه لا يثبت تسعة لانه سهل حادث بعد العدة امان اقرت  
 بانقضائها فظاهر وأما ان لم يقر فكان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت ادائها لانه لا يقل من سنتين كما  
 قال أبو يوسف والفرق لهما أن لا ينقض عده الصغيرة بجهة واحدة في الشرع بمصير الحكم الشرع بالانقضاء  
 وهي في الدلالة فوق اقرارها وتسامه في الفتح (قوله لكونه بعدد) علة لعدم الثبوت وقوله لانها الحالة  
 للبعد وقوله لانه عدها لعله لم يعمل معدة على ما عاينها (قوله في بعض الاسكان) أي في حق ثبوت نسبها من  
 حيث انه لا يقتصر على أهل من تسعة أشهر بل يثبت ادائها لاقل من سنتين ولو اطلاق بانه لاقل من تسعة  
 وعشرين شهرًا لو رجعيًا لانه طلاقا على الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا كثر من سنين وان  
 طالق الى سن الا ناس بطوار امتداد طهرها وطهرها ياها في آخر الطهر بغير اما الصغيرة فاد عدتها ثلاثة  
 أشهر بجهتين وطهرها في آخر عدتها ثم جعل سنتين فلا بد من أن يكون اقل من سبعة وعشرين شهرًا من سنين  
 الاقرار (قوله لا اعتراها بالبائع) لان غير البائع لا يعمل (قوله لا يقل من تسعة أشهر) أي من سنتين (قوله ان كانت  
 كبيرة) أي ولم تهر بانقضائها أو اماراد اقرت وهي داخل في عموم قوله لا وكذا المقررة بها الح بغير  
 (قوله اما الصغيرة) أي التي لم تهر بانقضائها ولا بانقضائها العدة وهذا عدها وعدها أي يوسف يثبت النسب  
 والوجه ما يبين في المنتد الصغيرة من الطلاق رايي (قوله ثبت) لا تيسر انه كل موجودا قبل انقضائه  
 الوفاء بغير (قوله والا لا) لانه حادث بعد مصيرها بغير (قوله ولو اقرت عدها الح) يعني عدها بغير كره المصنف  
 في بيان المقررة لكونه سار في المصنف قيد أول المسئلة بالكيفية مع فوهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الا في  
 عدها بالكره او بقي ما لو ادعت الصغيرة بجهتين وهي كالكبيرة يثبت نسبها الى سنتين لان القول قولها في  
 ذلك زيلعي (قوله لسنة اشهر) أي فصاعدا رايي (قوله لم يثبت) لا احتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله  
 وأما الايسة فسكنها من الح) اعلم أن ما ذكره الشارح ههنا من حكم الصغيرة والايسة تسع فيه الزيلعي ومشي  
 عليه في النهر وكذا في البحر في مسئلة المراهقة السابقة لكونه مخالف هذا وقال وشمل ما اذا كان من ذوات الاقراء  
 أو الاشهر لم يكن فيه في البدائع بان تكون من ذوات الاقراء قال وأما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت  
 آيسة أو صغيرة فسكنها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكروا في النهر أنه لم يرد ذلك في  
 البدائع قلت فلهذا ساقط من نسخته فظهر رأيي فيها (قوله الا احتمال) فعدم ايقظ الجمل للموت وخبر (قوله  
 من وثقه) أي الموت (قوله ولو لم يثبت) أي ولو لم يثبت سنتين (قوله في كماله كثر) قياسا على ما هو في معدة  
 الطلاق اليقين يمكن تقدمه انما في سبب احتمال الرجوع اليه (قوله وكذا المقررة فيها) أي يثبت نسب ولدها أي  
 ما طاقها من أن يكون قد تم انقضائها في سبب احتمال الرجوع اليه (قوله وكذا المقررة فيها) أي يثبت نسب ولدها أي

ولو رجعيًا (المراهقة)  
 المدخول بها) وكذا ما يرد  
 المدخول بها ان ولدت لاقل من  
 الاقل (غير المقررة بانقضائها  
 عدتها) وكذا المقررة ان  
 ولدت لذلك من وقت الاقرار  
 (ادالم تسع حبالا) فواو ادعته  
 كماله (لاقل من تسعة  
 أشهر) مدطلقها لكون  
 الملاق في العدة (والا  
 لا) لكونه بعدد لانها  
 لصغرها لا يعمل سكونها  
 كالاقرار عدها (ولو  
 ادعت حلالا وهي كالكبيرة)  
 في بعض الاسكان (لا اعتراها  
 بالبائع) يثبت نسب ولدها  
 معدة (الموت لاقل من  
 من وثقه) أي الموت اذا  
 كانت كبيرة ولو غير مدخول  
 بها) أما الصغيرة فان ولدت  
 لاقل من عشرة أشهر وعشرة  
 أيام ثبت والا لا ولو اقرت  
 بمصيرها بعد أربعة أشهر  
 وعشرين فوالده ستة أشهر  
 لم يثبت وأما الايسة  
 فسكنها من لان عدة الموت  
 بالاشهر للسكن الا احتمال  
 في يلع (وان ولدت لا كثر  
 منها) من وثقه (لا) يثبت  
 بدائع ولو لم يثبت كالاكثر  
 بغير بغير (و) كذا المقررة  
 فيها



بأهمية الشهادة (قوله فتقول شيخنا) الشيخ ريس بن جهم صاحب الجرح (قوله الآن يقال لأجل السراية)  
أي لأجل سرية ثبوت النسب إلى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج إلى التأمل والمراجعة (قوله  
كما ينبغي في الدعوى) أي من أب الفتوى على قولهما بالتعليق في المسائل الستة (قوله بشهادة الماهر  
لها الخ) وهو ظاهر يشهد له أيضا وهو أصح ما حدث إلى أقرب أوقافه لكن ترجح ظاهرها بأب النسب  
يعتاد على إثباته مهر ولا تختم عليهم في النفي (قوله) \* لا تسمع بدعيته ولا بدعيته ورنه على قارح - كما -  
بما يلائم قوله لأن الشهادة على النفي هي ولا نقل والنسب يتناول لإثباته وهو ممكن والامكان هو ما ينبغي  
الترجح به من سرية مهر وسير وحرابا أكثر من غيره يقع ذلك كثير أو هذا هو الذي سادته فليست به سرية  
(قوله فولدت لعدة) (قوله) أي من غير زيادة ولا نقصان ربي (قوله لزمنه) لأن ما فرأته لانتها  
ما ولدت لستة أشهر من وقت النكاح وقد ولدت لأقل من ذلك وقت الطلاق فكان العلق قبله في حالة  
النكاح والتصور ثانياً الخ هداية (قوله لتصور الوطء ما العقد) بأن عقد الزواج هو الوطء أو معاشرة  
كلاهما وهو ما لا خلاف له في النكاح إلا أن الأثر أو وكلا في العقد في ليلة معينة أو طهر معين أو على  
المتابعة إذا لم يعلم تقدم العقد كفي شرح الشئ أو يترو بها بعد النكاح وهو ما لا خلاف له في  
ويكون تمام العقد بمرضاها حال المواقعة كفي من وأب من كماله في النكاح وحاصله أن الثوب يتوقف  
على الفراش وهو ثابت بمضار بالنكاح الماتر للعاوف فتعاقب وهي فراش منسج (قوله لم يثبت) لأن  
بين أب العلق كالمسألة على النكاح زنا (قوله وكذا لا كثير) لأنه ليس بين أنما علمت بعد ذلك حكمها  
معيرو وقع الطلاق لعدم وجوب العدة لكونه قبل النكاح والوطء ولم يثبت بطلان هذا الحكم ربي أي أما  
إذا ولدت لستة أشهر لا يرفعها العدة لتمامها بأب النسب شرعاً لا بغيره أي لا بد من حكمه في الوطء أو النكاح  
قبل الطلاق كما علمت من عبارة الله تعالى وقد وقع الطلاق عليها وهي جاهل وعامة وهو الطلاق بعد النكاح  
فتمت بدو مع الخجل وقد مر في الشهر بأن هذا الطلاق ربي ما قد علمت من قوله (قوله ولو يوم)  
أي لم يثبت (قوله وأقره في البحر) حديث قال وبعثته في فتح القدر بأب من هو النسب ما في  
تصور أن يكون معه وهي سنة بتمامها لا احتياط في إثباته والاحتمال المذكور في بابه البعد عن العادة  
المسيرة كونه لما أكثر من ستة أشهر ورجع عنه وهو لم يسمع فيه بالولادة ستة أشهر فكان  
الظاهر عدم حدوثه ثم احتمل في أي احتياط في إثبات النسب إذا لم يسمع فيه بالولادة ستة أشهر  
بغيره كما طاهر أيقنته ثبوته وليت نسب ربي أي الاحتمالين أم لا - قال الذي مر - وهو أن العلق  
هو الزوج النسب وهو كونه نكاحاً وهو يعاونه وأب من الأثر أو العدة أو احتمال كونه الخجل إذا أراد على  
ستة أشهر يوم يكون من غيره أه - أقول وحاصله الخسار الولادة أكثر من نصف حول بالولادة  
لعدم ثبوت النسب ويمكن الجواب بالمرى وهو أن في صورة النسب كالمولود وواقعة العدة  
بقية وإذا أمكن حدوثه من العدة ولو لم يجد بعد ثبوت النسب كان له ما إذا أمكن حدوثه بعد العقد  
أن ولدت لا أكثر من نصف حول ولو يوم فإنه لم يثبت في وجوده وقت حتى يرد كماله الوجه المعيد مع حكم  
أشهر عاينها بما في وجوده وهو عدمه بالعدة والحاصل أن في كل من الصورتين الاحتمال البعد الخالف  
العادة المستمرة وهو الولادة لستة أشهر لكن إذا زاد عاينها يوم مثلاً احتمل وجوده بعد وقوعه عارضاً احتمال  
الوجود الحكم عاينها بعدم العدة بخلاف ما إذا لم يزد اليقين بوجوده وقت العقد مع هذا المصادف هذا ما طهر  
في تدبره (قوله جعله واطمأ) لأنه بثبوت النسب جعل واطمأ كما قال الزياهي وكان ينبغي وجوب مهر  
مهر بالوطء ومهر بالنكاح كما لو تزوج امرأة طاهر وطهرها أو أخت في الطبع مع المهر مع المشبهة وأنه مشكل  
لما لم يثبت مهر في الأصح في ثبوت النسب أمكان الدخول ولا يتصور إلا بغير وجه حال وطهرها  
المبثوث قبل التزويج وقد حكم فيه بغيره وأجسد في مخرج الرواية فالحكم بمهر في المهر مع المشبهة

فقول شيخنا و ينبغي أن  
لا تشتط العدة إلى ما لا ينبغي  
دلت و هي أنه كغيره تشتط  
العدة في المقر اللهم الآن  
يقال لأجل السراية فتأمل  
والسراية مع (ولو ولد  
فاحتالها) في المدة (فقال)  
المرأة (التي هي من العدة)  
دول وادعي الأقل ما تقول  
لها بلا عمن) وقالوا  
ربه يفتي كما ينبغي في  
الدعوى (وهو) أي الولد  
(أب) شهادة الطاهر لها  
بالولادة من نكاح - سألها  
على الصلاح (قال إن  
تقدمت دعوى طالق حكمها  
فولدت له من قبل مولود  
حكمه الزمان) (قوله)  
لتصور الوطء ما العقد  
ولو ولدت لأقل من ذلك  
وكذا لا كثير ولو يوم  
والممكن بعد في الطبع  
وأقره في البحر (و) (لما)  
(مهرها) جعله واطمأ

السروحي وأسكر على صاحب ماتي الحار اشتراطه ذلك عند أي سعيه لا يكن رده الذي يأتي بأنه سهو وأنه لا بد من التعيين الولد اجتماعي جميع هذه الصور وطال فيه وحزمه أس كمال ومثله ما في الحوارة من أنه لا بد من شهادة القابلة لجواز أن تكون ولدت ولدت أميتا وأرادت الزامه ولد غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخر وكذا كلام الكافي المسقي والاحتياط والفخ وغيرهم وذكر في البحر توقيف القولي في الهراية بعيد عن التحقيق ورده أنه المقتضى في شربه والحاصل كافي الرابح أن شهادة النساء لا تكون حجة في تعيين الولد إلا إذا أتت بمؤيد من ظهوره أو اعتراف منه أو فرائض فاقم نص عليه في ماتي الحار وغيره وأما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقوله اه فثبت في الصور الثلاث وعددها لا يثبت إلا بشهادة القابلة ولو علم بالطلاق تولدتم ايتمعه به بقوله اه فثبت في الصور الثلاث وعددها لا يثبت إلا بشهادة القابلة نص عليه في الاصح والنهاية وغيرهما اه مخلصا (قوله كجاسكي الخ) تهديد لطلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والباش لا بامتناع الرجعي إذا ولدت لا أكثر من سنتين ولم يكن اقرب بانقضاء عدتها تكون ذلك رجعة أفاده ح أي رجعة بالوطء السابق فتكون ولدت والسكاح قائم فلا يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة إذا أسكرها بل يكفي شهادة القابلة لقيام الهراية بيمينات النساء بالعراش وتعيين الولد بشهادة القابلة كما ذكره الرابح في ولادة المكوحة (قوله لا تل) أي لا يكفي شهادة القابلة على الولادة لا قل من سنتين لانقضاء عدتها فلم يبق زوجة والولادة لمسام السنتين كذلك كالا يعني ح (قوله أو نص) ريق بعض الورثة المراد بالبعض من لا يثبت به نصاب الشهادة وهو الواحد العدل أو لا أكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابلة ح وهو المصلحة لو ادعى معتدة الوفاة الولادة فصدقها الورثة ولم يشهد بها أحد فهو اس الميت في قولهم فيها لا الارشمالص حقه ثم يفيق تصدقهم فيه فتح (قوله فيثبت في حق القرين) الاو في حق من أقر له شمل الواحد ولا هم لو كانوا جماعة ثبت في حق غيرهم أيضا لا أن يحمل على ما إذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) أي في حق من لم يصدق (قوله حتى الأساس كافة) فإذا ادعى هذا الولد ميتا لم يثبت على رجل نسمع دعواه عليه فلا توقف على اثبات نسبه ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة هم) أي بالقرين (قوله بان تم نصابهم مع امر رجل آخر) أفاده أنه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة أن يكون كلهم وريثا لكن إذا كان أحد الشاهدين أجبه الأبدن شروط الشهادة من محاسن الحكم والخصومة وانطبقت الشهادة ادهم شهود محض لا يوافقون بوجه رجعي (قوله وكذا لو صدق المقر عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ بالمقر اسم فاعل منصوب على أنه مفعول صدق وعليه معلق لصدق أي على الاقرار والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ لوصدقه عليه الورثة وفي بعض النسخ لوصدق المقر بنية الورثة الخ وهما أحسن من النسخة الاولى (قوله وهم من أهل التصديق) المدايب وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أما في حق ثبوت النسب من الميت لا يظهر في حق الأساس كافة قالوا إذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع انسابهم عدول ثبت لقيام الحق بشارك المقرين منهم والمسكرين ويطلب بعريم الميت بدنيته اه (قوله والا يتم نصابها) بأن كان الصدق رجلا واهرا أم مثالا وكذا لو كان رجلا غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة وعما يأتي (قوله لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله الاصح لا) هذا إذا كان الشهود ورثة فالوفهم غير وارث لا بد من إفظا الشهادة ومحاسن الحكم والخصومة لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم رجعي والمراد ما إذا لم يتم النصاب من الورثة ادلوا بهم لم يفتقر إلى شهادة غيرهم (قوله بنظر الشبهة الاقرار) اه الله في الفتح بعلة أخرى وهي ان النبوة في حق غيرهم توسع للثبوت في حقهم ولا يراعى التبع شرايطه إلا إذا ثبت أصالة وعلى هذا القول يكون نوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب إلا في حق القرين منهم اه (قوله عن الزباني) حيث قال في حقه غيرهم أيضا إذا كانوا من أهل الشهادة بأن كان جميعهم رجلا وان كان أحد رجل وامراة كان عدول في مشارك المصدقين والمكذبين اه ومثله قولنا الفتح البار وهم عدول وتعيينهم

اتسكن في معتدة رجعي  
لذلك لا أكثر من سنتين  
القل (أو تصديق) بعض  
الورثة) فيثبت في حق  
لقرين (و) (أما) يثبت  
لنصف في حق غيرهم) حتى  
الأساس كافة (ان تم نصاب  
الشهادة هم) بأن شهد مع  
المقر وجعل آخر وكذا لو  
صدق المقر عليه الورثة  
وهم من أهل التصديق  
فيثبت النسب ولا يرفع  
الرجوع (والا) يتم نصابها  
(لا) يشارك المكذبين وهل  
يشترط إفظا الشهادة ومحاسن  
الحكم الاصح لانظر الشبهة  
الاقرار وشروط العدد تقار  
لشبهة الشهادة ونقل  
المصنف عن الزباني ما يفيد  
اشتراط العدالة ثم قال





ولا يكون به محققا نهاية  
(عاشق طلائعها ولادتها لم  
تطلق شهادة امرأته) بل  
بمعينة تامة خلافا لهما كما  
(ولو أقر) المعلق (مع ذلك  
بالحمل) أو كان ظاهرا  
(بالمقت) بالولادة (بإسناد  
شهادة) لاقراره مدلا وأما  
النسب ولو ازعمه كالمومة  
الولادة لا يثبت بدون شهادة  
القابلة لتلافيا محسرا (قال  
لاستبان كان في ذلك ولاه)  
أو ان كان محملا (وهو  
من شهدت امرأته) طاهره  
بمعينة القابلة (بالولادة  
وهي أم ولده) اجتماعا  
ساعات لا قبل من وصف  
حول من وقت مقالة وان  
لا كثير من احتمال  
عاقبة من مقالة قيد  
بالعقود لأنه لو حال حسده  
مائل من ثقت نسبه إلى  
بنتين حتى يفيده عاية (قال  
العلام هو ابني ومات) المقر  
(فقال أمه) المصروفة  
بحرية الاصل والاسلام  
وبانها أم الأم (أما  
امرأته وهو ابنه برثانه  
استحسنانا

(٢) قوله ان كان به حاق  
فهيئة بل وهي أول من  
الأولى التي فيها العادة الصبر  
مؤثرا على البطن مع انه  
قد سكر فانه يصر الهور يني

مخالفة لذلك فالتفرع منقول فالاحتمال الجواب بأن الوطء في المسبب المستمكن تصور حاله التزوج كما  
تصوره عن اس الشاى وان كمال فلا يارم الامهر واحد بالدخول القسار لا بعد بخلاف الفرع المذكور  
فان المسبب قد عارض على الوطء فلدا وحسب منه مهران ورسول ح عن شجعة في تصوير المقاربات  
يتسأل انه قال أولاد زوجة من أولاد أمي وقالت قبلت في وقت واحد فلو كان الوطء مسادا في صاحب العقد  
تسببه من عدم عاية ولا من آخر عن وقوع الطلاق اه وما ذكرناه أقرب وقد يجب ان يحسن من هذا كله وهو  
أنه محمول واطنا حكم صرود وثبوت المسبب لا حقيقة فلم يتحقق موجب المهر من موجب أحد هما بخلاف  
الفرع المذكور (قوله ولا يكون به محسرا) لأنه وطء حكمي كما علمت فاذا رضى يعاد ولا يرحم (قوله لم  
تطابق بشهادة امرأته) أى على الولادة إذا أنكرها لانسبها من صرورية في حق الولادة ولا تظهر في حق  
الطلاق لأنه ينفصل عنها بمجرد (قوله كما مر) حيث قال في شرح قول المصنف ان محسنت ولادتها الخ  
واسكتفيا بالقابلة ط وقد مر ما يفيدها كونها محسنة مسلمة دلالة (قوله مع ذلك) أى التعليق ط (قوله  
بالشهادة) أى أهلا وعادة ما تشترط شهادة القابلة بشر (قوله لاقراره بذلك) أى حكم لا انقراره  
بالحمل اقرار بما يفيدى اليه وهو الولادة وأما اذا كان الحمل طاهرا فلا ان الطلاق تعلق بأمر كائن لا بحالة  
ويقل قولها فيه بشر (قوله وأما النسب الخ) محذور قوله لم تطابق يعنى أن النسب شققت بشهادة امرأته  
وكذا ما هو من لوازمه كالموميسة الولد لو كانت المداق طلاقها أمه متفق لو ما كرها صارت أم ولده وكثيرون  
العلماء فيما اذا نفاه ووجب السند فيه ان لم يكن أهلا لعاب أقاده في البحر (قوله أو ان كان محملا) (٢)  
أى أو قال ان كان محملا فهو منى ولا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ ان كان بدون مطف وفي بعضها  
وكان بدون ان والظاهر أنهم اتخروا (قوله طاهر الخ) الثالث أصا حب البحر وتبعه أخوه في المهر وهو  
طاهر ومن غير القابلة تباه على الاعساب (قوله وهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة بموحد  
من المولى بقوله وهو منى واعمال الحاجة الى تعيين الولد وهو يشهد بشهادة القابلة فتضاف دور (قوله وان  
لا كثير من احتمال) كذا قال الزيلعي وراد في المثلج والبحر والمهر وعاية الميان والار وأولادها هو هو  
لأنه لا يمكن حينئذ علقه بعينه فالتة لأن ما بعد هادون نصف الحول فليتمل وإيراجع رضى (قوله منى  
يتميه) هو كذلك في عاية الميان وقد يقال كيف يصح أن يفيده بعد اقراره فليتمل رضى قالت بل وقمة  
في ثبوت النسب لو كانت لا أكثر من ستة أشهر ورأيت في المهر من باب الاستيلاء أنه يعنى أن يقيد عاذا  
وضعه لا قبل من وصف حول من وقت الاعتراف ولولا كثر لا تصير أم ولده ثم نقل عن المحيط (قوله قال للعلام)  
أى بولده له لاله ولم يكن معروف النسب ولم يكده ط (قوله المهر وقمة بحرية الاصل) كذا عبر بعض  
الشرح ودكر اس الشاى أن التقييد بالاصل غير طاهر بل يكفي كونها حرة أى لانه اذا أتت بحرية  
الاصل كون أصولها أحرار وهو غير شرط وكذا لو أُرثت كونه حرة من حين أصل خلقتها لان الحرية  
العارضة يكفي لكن قد يقال ان الحرية العارضة لا تكفى الا اذا كانت قبل ولادة ذلك العلام بسنتين  
والا فلا احتمال كونها أمه واستولدها أولعيره وتزوجها به ثم ولدت هذا الفلام وأقر به فانها حينئذ  
ليست من أهل الارث بخلاف ما إذا علمت حرية قبل الولادة بسنتين فأكثر فانه يعلم كونها حرة وقت الملقوق  
وانما وليت بالزوجة كما يأتى هذا ما ظهر لى (قوله وهو ابنه) لم يظهر لى وجه التقييد فان البرية ثابتة باقرار  
الميت تامل اه ح قالت لى وجهه ثم الوقالت أنا امرأته وهذا ابني من رجل غيره تكون مكذبة فيما  
توصف به الى اثبات كون امرأته وهو قوله هو ابني (قوله برثانه) أى هو والعلام (قوله استحسنانا)  
والتياسر له لا ميراث له الا النسب كما يثبت بالسكاج الصحيح يثبت بالسكاج الفاسد وبالوطء من شبهة وثالث  
اليمين فلم يكن قوله اقرار بالسكاج وبما لا يستحسن أن المسئلة فيما اذا كانت مخرقة بالحرية وبكونها أم  
العلام والسكاج الصحيح هو المتعين لذلك وهو عادة لانه الموضوع في حصول الاولاد دون غيره فلهذا استحسننا



به كيف اذا ظهر روح غيره فلا يشك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح در المختار ان هذا  
 مشكل فيما اذا اتمت به لاقول من ستة أشهر وروى بها اهـ والحق ان الاطلاق لا يبرر ادوات المروا  
 ما نقل ابن الحنبلي و به يظهر ان هذه الرواية عن الامام الملقب بمأهلي التي أخذ من سائر يوسف وأند لا بد من  
 تقييد كلام المصنف والجمع عما نقله ابن الحنبلي والله لا وجه للاستدلال عليه بما في الجمع والله أعلم (قوله  
 سكت أمه الخ) قال في الفتح قوله ومن زقح أمة طائفة أي بعد الدخول أو بعده ثمانية أو خمسة ثم اشتراها قبل  
 ان يقر بانها عدسها بعد ان يولد لاقول من ستة أشهر وروى بها اهـ والحق ان الاطلاق لا يبرر ادوات المروا  
 لو كان قوله لا يلزم الا ان يفي به لاقول من ستة أشهر من فارقها لانه لا عد له لها أو بعده والطلاق ثبات ثب  
 الثبوت المستثنى من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواسطة خمسة فهو ولا المعتدة وبارك وان جاءت لعشر سنين  
 بعد الطلاق ما كثر بعد كونها لاقول من ستة أشهر من النساء وان كانت بائنا ثبوت الى أقل من سني أربعين  
 السنين بعد كونها لاقول من ستة أشهر من النساء اهـ قال في البحر فالحاصل ان المعلقة قبل الا دخول والمائة  
 باله من الاعتناء به من الوقت الشرائع بل لو قبل الطلاق في الاول بشرط الموت لا ولد له لاقول من ستة  
 أشهر وفي الثاني لستين فأقل وانه لو كان وحدها ثبوت ولو لعشر سنين بعد الملاقاة أو أكثر ولو واحدة ثمانية ولا  
 بدأت بأبي المصنف تبي أو أقل بعد أن يكون لاقول من ستة أشهر من وقت الشراء في المستثنى (قوله  
 طائفة) أي بعد الدخول طائفة واحدة ثمانية أو خمسة بدليل الاستثناء لاقول من ستة أشهر من وقت الشراء  
 ولم يعلقها فالحكم كالكثير (قوله في شرائها) أي ملكها بأبي المصنف كان أي قبل ان يقر بانها عدسها  
 كما مر لا يبرر الاقرار بشرط ان تأتي به لاقول من ستة أشهر من وقت الاقرار كما مر لا يبرر وفيه ما لا يبرر  
 ثم (قوله لزم) لانه ولد المعتدة حتى يكون المأوى سائما على الشراء وولدها يشترط به لاقول من ستة  
 وان ولد له لستين من وقت الطلاق شعر اكن في الرجوع ولا كثر من سني كذا (قوله والا) أي بان  
 ولده لزم ان يملكه أو لا كثر من سني كذا (قوله والا) أي بان ولد له لزم ان يملكه أو لا كثر من سني كذا  
 بدلالة ما في الرواية من ان المأوى المأوى فلا بد من عدمه بالاعتناء بها عاين فادامه كمن مأوى في الكا أو بعد  
 اليه لان المأوى المأوى أو فاته وولد الماء لو حست به لا يثبت بدو بدو وهذا لا ينافي ما في الرواية  
 فليسا بان شرائها لا يعلقها من المأوى قبله كذا (قوله الا المعلقة الخ) لما كان قوله في شرائها لا  
 لما اذا كانت أو حدة خمسة أو ثمانية ثبوت قبل الدخول وبعد ما بان الحكم المتقدم في المعلقة واحدة  
 بعد الدخول خمسة أو ثمانية استثنى هذا الصورة الاستثناء فعوله قبل الدخول شامل للمعلقة والمعلقة  
 والصورة الثالثة قوله والمائة السنين يعني بعد الدخول اهـ فادامه وقيد بقوله ثبوت لان المأوى يثبت  
 العلة لثبوت ثبوتها وحاصل ان الصورة من ان الرجوع لا يكون قبل الدخول ولذا كان المأوى ثلثه مورد  
 فقط (قوله في طائفة) أي فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار في الوقت الشرائع كما  
 عن البحر (قوله لكن في الثاني) لما كان قضيه الاستثناء ان المعتبر ان تدار لاقول من نصف حول وطائفة  
 بي ان هذه احصى بالمعلقة قبل الدخول واحدة أو ثنتين ولو ولد له نصف حول أو أكثر لا يبرر ما عدم البعد  
 كما قد مره اول الباب أما المعلقة ثنتين بعد الدخول فان يولد له السنين فأقل من وقت الطلاق وان لاقول  
 من نصف حول من وقت الشراء طرفة ثم سابعليه حرمه قد يملكه حتى يسكت به فلا يعلقها الشراء فيه  
 المأوى فيه وتعين كونه قبسلة في اربعة سنين مد طائفة الجوار أنه كان موجودا وقت الطلاق لالا كثر لتيقن  
 من عدمه لكن ثبوته لتمام السنين متى على ما عزم في الجواهر أنه المأوى وهو أحد الروايتين كما قد مره  
 أول الباب فادامه (قوله وفي الرجوع لا كثر مطلقا) أي يثبت فيه وان ولد له لا كثر من سني بلا يقيده  
 لثالث الا كثر بمدة (قوله في المستثنى) يعني في مستثنى الرجوع وهو سبعة طائفة السنين بعد الدخول كما  
 يعلم من عبارة البحر في هذه وكلام الشارح يوضحهم أن إحدى السنين البائنة ثنتين لان البائنة الواحدة

\* (فروع) \* سكت أمه  
 وعلقها في شرائها فو لزم  
 لاقول من ستة أشهر من وقت  
 شرائها ولا لالا المعلقة  
 قبل الدخول والمائة  
 في شرائها لكن في الثانية  
 يثبت لستين فأقل وروى  
 الرجوع لا كثر مطلقا  
 أن يكون لاقول من ستة  
 ولزم في شرائها في المستثنى

هل سئل عما يحكى أن  
 الكعبة كانت تزور واحدا  
 من الاولياء هل يجوز  
 انقول به فقال خرق العادة  
 على سبيل الكرامة لاهل  
 الولاية جائز عند اهل السنة  
 ولا يسجد بالجمعة لانهما  
 دعوى الرسالة وبادعائهما  
 يكفر دورا فلا كرامة وقامه  
 في شرح الوهبانية من السبر  
 عند قوله  
 ومن لولي قال طي مسافة  
 يجوز جهول ثم بعض يكفر  
 واثبت في كل ما كان خارقا  
 عن السني التمس بروي  
 وينص  
 أي ينص هذا القول بنص  
 محمد بن ابي نعيم بنكرامات  
 الاولياء (عاب عن امراته  
 فتروجت باخرو ولدت  
 اولادا) ثم جاء الروح الاول  
 (فالاولاد للشاني على  
 المذهب) الذي رجس اليه  
 الامام وعابه الفتوى كافي  
 الحاشية والجوهرة والكافي  
 وغيرهما وفي حاشية شرح  
 المنار لابن المنجبلي وعليه  
 الفتوى ان احتمله الحال  
 اسكن في آخر دعوى الجمع  
 حتى اربعة اقوال ثم اتقى  
 على اعتداله المنصف وعمله ابن  
 الهيثم بانه المستقر في حاشية  
 قالوا لا يشرع في طهيق وان  
 كان فاسدا او عابا فيسه  
 في المسألة

المحققين به في هذه المسألة يجب حكم بالسفر على معتقد ما روي عن ابراهيم بن ادهم الخ ثم قال  
 والا صاف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يحكى أن الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز  
 القول به فقال بنقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة اه قال العلامة بن  
 الشحنة قلت النسفي هذا هو الامام نعم الدين بن عمر بن النسفي والسن رأس الاولياء في عصره اه وعادة  
 النسفي في عقائده وكرامات الاولياء حق فتفاهر به كرامة على طريقتي بنقض العادة لولي من قطع المسافة  
 البعيدة في المدة القليلة وطهور الطعام والشراب واللباس على اسطحة والمشى على المساء والهواء وكلام الجهاد  
 والجماعة وان دفاع المنيحة من البلاء وكفاية المهم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل)  
 أي النسفي وقوله فقال الخ جوابا بطوار على وجه العموم وقد عاب في بحث استنبال القبل عن عدة المتأوي  
 وغيره بالودع الكعبة لزيارة بعض الاولياء فالصلاة الى هوائها اه ومثله في الولول الحاشية (قوله ولا يسجد  
 بالجمعة الخ) جواب عن قول المتأخر المسمى بلسكرامات الاولياء لانهم لو طهرت لاشتهت بالجمعة فلم يراى  
 من غيره وابطواب أن المجز لا بد أن يسكن ممن يدعى الرسالة تصديقاً لدعواه والولي لا بد من أن يكون تابعا  
 لشيء ويسكن كرامته محترمة لانه لا يكون وليا مالم يكن محققا في دينه واتباعه لانيه حتى لو ادعى الاستقلال  
 بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا بل يكون كافرا ولا تظهر له كرامته فالصالح ان الامر الحاشية للعادة بالنسبة  
 الى النبي مغيرة سواء ظهر من قبله أو من قبل آحاد أمته وبالنسبة الى الولي كرامته لانه دعوى النبوة  
 وتعالى في العباد وشرها (قوله ومن لولي الخ) من موصول مبتدأ وقال صلته لولي متعاقب يجوز وطى  
 مبتدأ ووجه يجوز خبره والجله الخبر به قول القول وجوز من القول بالتحهيل أو التكفير وهو ما قدمناه  
 عن العمادية (قوله أي ينص هذا القول الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسألة طي المسافة  
 البعيدة بمشايخ العراق قالوا لا يكون ذلك الامجزة فاعتقده كرامة جهل أو كفر ومشايعه من اسان وما وراء النهر  
 أثبتوه كرامة ولم يرد من صريح في المسألة عن أئمتنا الثلاثة سوى قول محمد بن ابي بكر ذلك اه والحاصل  
 شرح الوهبانية عن دعواه الفتوى في التتار حاشية أن سئل بروح المعري بمسألة في تزويد الطوار أي  
 فاعانص المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الكرامة واما الخلاف فيما كان من جنس المجزات  
 الكار والمعمد الخ والمطلق الا في ثابت بالدال عندنا ما كان كالاتيان وسوقه وتعامم الا كلام على ذلك في  
 حاشية ح (قوله عاب عن امراته الخ) شاهد لما اذا ناهى موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان خلافه  
 ولما اذا اعتدت ذلك ثم بان خلافه اه ح (قوله وفي حاشية شرح المنار الخ) قال الشارح في شرحه على المنار  
 اسكن الصحيح ما ورد بالجرح جاني أب الاولاد من الثاني ان الله الخ والحال وان الامام رجس الى هذا القول وعليه  
 الفتوى كافي حاشية اس الخ على من الواقعات والاسرار ورواه اس بن عيسى عن الفهرية اه واحتمل الحال  
 بأن تلده لستة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حتى اربعة اقوال) حاشية على عبارته مع شرحه لاس ملك  
 أن الاولاد الاول عند أي حاشية مطلقا أي سواء أنشبه لاقبل من ستة أشهر أو لالان نكاح الاول صحيح  
 فاعتباره أولى وفي رواية للشاني وعابه الفتوى لان الولد لا يشرع في طهيق وان كان فاسدا وعنده أي يوسع  
 الاول ان أنشبه لاقبل من ستة أشهر من عند الثاني ليقى العاوق من الاول وان لاكثر الثاني وعنده محمد  
 الاول ان كان بين وطء الثاني والولادة أقل من سنتين فالأكثر منهن ما الثاني ليقى أنه ليس من الاول والنكاح  
 الصحيح مع احتمال العاوق منه أول بالاعتبار واعترض المستدل في الولد اذا المرأة ترد الى الاول اجماعا اه قلت  
 وظاهره أنه على المفتي به يكون الولد الثاني مطاوعا وان جاء قبله لاقبل من ستة أشهر من وقت العقد كابدل عليه  
 ذكر الاطلاق قبله والاقتدار على التفصيل بعينه وهذا خلاف ما قاله ابن الحنفية في هذه المسألة الاستدلال  
 لا يمكن لا يحكى ما فيه فنفذ كذا في باب المنكوح ولو ولد له من ستة أشهر لم يثبت نسب به من الزوج ويوسع  
 النكاح أي لا بد من تصور العاوق منه وهو ما دون ستة أشهر لا يتصور ذلك وهو هذا اذ لم يعلم بأن اباه أو ابنا



لم يادكر ثبوت نسب الولد بحسب أحوال الممتدة ذكر من يكون عمه والولد ذك (قوله) يخرج الحامو كغيرها  
 كذا في المباح والخبر من المغرب ليس في القاموس من من المصنف من جهة واحدة بالحكم من جهة واحدة  
 أو ما كذا قوله ثم قال وحسن ولا بأس به أو من جهة واحدة يخرجها ما جاء به (قوله) ترية الولد) هذا على إطلاقه  
 معناه المسمى أمما الشرعي وهو ترية الولد له من جهة واحدة كما أفاده التمهيداني (قوله) ترية الولد) طاهره  
 أن الحق لها وتدل للولد وسبب أن الكلام عليه قال الرزالي ويثبت شرطه بالخاصة أن يكون حقه بالاحقة بخلاف  
 أمية قادره وأن يكون زوج أمه في ذلك الحين لا كزوجي الشرط إلا بغيره إذا يؤخذ من كلامهم  
 ما ثبت في معنى أبي بكر بعد قوله حتى أو كما ثبت في السكتة وأن يربطه أن يكون له حصة من الميراث  
 سرتة ولم يثبت في بيت المصنف للولد ولم تمنع عن ترية من جهة واحدة أو بالابن وبني أبيه بالنسبة كما والمراد  
 كونهم أمية أو لا يصحح الولد عند هذا حاله مع ما هو عليه من كل وقت وأقرب من المباحين  
 أن المرافعة لها حتى لا تكون له الحق في الميراث في حق أحكام المرافعة أحكام النسب في باب التمراد، قلت لا ينبغي  
 أن هذا من ادعاء الرزالي ولا هو في حكم القصاص كحصة في مقتضى أحكامه وأما في الخبر الرزالي وهل  
 يثبت ما كونه بصيرة في الاشياء ما في أحكام الاعمال ولم أر حكمه في حقه وهو مصانته ورؤية الميراث  
 الوفاة في معنى أبي بكر وهو ما خصصته فانه لا يمكن حمله المصنفون كالأهل والأولاد وهو بحث  
 فيه وهو مع عدم قول الرزالي فادركه كما يعلم من حكم ما إذا كانت ميراثا أو كبيرة عسرة (قوله) النسب  
 سترت به عن الأم الرضائية فلا ثبت لها شيء وكذا الاستدراك أعانوه (قوله) ولو كانت أمية أو غير سب  
 أن النسب لا يثبت له باختلاف الدين وصورة الآية في أبي بكر ما ليس بين تراثها إلا ما وأسلم الروح حرمه  
 من يأتي تقييدها إذا لم يعتد به الولد فيما (قوله) أو بعد الميراث) على ما على مدحوله أو إشارته إلى عدم  
 سبب من الحصة بغيره بعد هذا ترية الولد في حال قيام السكاح يسمى من جهة واحدة (قوله) لا من جهة واحدة  
 لا تفرع إلى سبب (قوله) كذا في الخبر والهر (قوله) قال في الخبر أن يكون الميراث له وفي  
 كلامهم على الرزالي مقتضى أن العمل الأم عن الولد بالحرم من الرزالي وهو لا يطلقه إلا في ثبوت النسب  
 أسباني أبي الأديبة في قوله بالمدح لم يلم بمثل الأدب فالفاسقة المسماة أو لم يلم في الخبر وأقول في خبره  
 إلى الرزالي قصور رادلو كانت سارية أو معية أو ما شئت فقل كذا على ما على هذا أن الميراث من جهة واحدة  
 يمكن حمل ما في الخبر عليه بأن يكون قوله هو مرفوعا على ما على الزنا من أن ما خبر الرزالي أبان ذلك قال  
 م وعلى عدمه لو كانت مسالمة كثيرا الصلاة قد استولى عليه الله تعالى وحرمه في شأنها عن الولد ولم  
 يباح انتزاعها ولم أره (قوله) قال المصنف (الم) عبارة بعد أن نقل عبارة الخبر لكن على ما في  
 استدلاله على عباد كرم الله تعالى أن يفعل ما فعله من حق النفس على جهة اعتقاده في مالها فكيف  
 يجوز أن يفتاها من جهة واحدة الصلاة لا حصانها (قوله) وبهذا ما علمت أن المباح هو الشياخ مع أن  
 حيث المصنف لا حاصل له (قوله) وفي الحقيقة (الم) وهذا على ما قاله المصنف والعجب أن المصنف نقله بحسب  
 بدارته السابقة (قوله) ما لم يفعل ذلك أي ما لم يفعل الولد ما هو عليه فيجب تعييد الشجر وبأن لا يلزم منه  
 سبب الولد كما لا يخفى وفي الخبر ما لم يفعل ذلك أو غيره بقوله أي ما لم يثبت فعله معناه هو مع أي سبب  
 فيه أن قول القمية معروفة بالجهور يقتضي دعائها ط فالما سبب الأول ويكون الفاسقة غير أن السكتة فان  
 ولا يبقى عندها إلى أن يفعل الأديان كسباني هو فاعلم من تعلمها ما لم يفعل ذلك الفاسقة وقد جزم الرزالي  
 أن ما في الخبر تعييد والحاصل أن الخاصة أن كانت فاسقة في ما يلزم منه سبب الولد عند هذا سبب حقه والألا  
 من أحق به إلى أن يفعل فيترع منها كالكفاية (قوله) بأن يخرج كل وقت (الم) أراد كثرة الخروج لأن  
 أنه على ترك الولد عنها والولد في حكم الإمامة عندها ومضييع الأمانة لا يستأن ولا يلزم أن يكون خروجها

2017-18

انضم الحماة وكسبوا ثباتهم

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية

۱۲۱ (۱۲)

11/12/1944

کتابخانه

1953 (Aug 19) - 1954 (Aug 19)

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

مجلس شورای اسلامی

۱۱

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

الذات في اربابنا

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

الشيخ العلامة

المسرح، وهو الذي كان

المعروف بالاسم (أو ع-م)

مجلس (۱۰۰) و ۱۰۰۰

فمن كان منكم غافلاً فليوقظ نفسه

$$(\frac{a}{b})_p \equiv (\frac{a}{b})_q \pmod{p}$$

بأبائها فمروا بها فلا كثر  
 الاقل مدتها ما دعه  
 يفتقر وتصديق المشتري  
 لان ما مات من أم ولده  
 أعدها فولدت له موت  
 من لزمه ولا كثر الا أن  
 به ولو تزوجت في العدة  
 لذت لستين من بعده  
 موته وله صنف محمول  
 كثر مدني زوجت وادعيه  
 ما كان للمسولي اتفاقا  
 كونه معتدة بعد خلاف  
 ولو تزوجت أم الولد لا  
 منه فانه للزوج اتفاقا ولو  
 زوجت معتدة بأبي فولدت  
 فلي من سقني مدني ماتت  
 أقل من الاقل، وتزوجت  
 لولد الذل اهساك نسكاح  
 لا حر ولو لا كثر منهما مد  
 نية وله صنف محمول  
 زوجت فالولد لاني ولو لا قل  
 من اهله لم يلزم الاول ولا  
 الثاني والانسكاح مع  
 ولو لا قل منهما ولده ففي  
 عدم الجرح بما أنه الاول  
 ليكنه نقل هنا عن الدائع  
 أنه لا الثاني من الابان اقيدها  
 على التزوج دليل القضاء  
 عدم استحقاقه لمسلم بالعدة  
 فالنسكاح فاسد وولدها  
 الاول ان أم يكن اثباته منه  
 بأن تعد لأقل من سقني  
 مسد طلاق أو مات ولو نسكح  
 امرأه ماتت بسقني مستقيم  
 الخلق فان الاربعة أشهر  
 فتسبب للثاني وان لا يبعث الا  
 وما نسب الاول ونسب  
 النسكاح الكل من الجرح

لأن كراهية هذا أو رد عليه أن المداينة التي لا يمتنع فيها وقت الشراء أو قبله كما مر أن المداينة كراهية في أول المسئلة المتناصين وقت الشراء بالمداينة بعد الدخول واحدها خمسة أو ثمانية دليل الاستثناء بعده كما يبينه رد كراهية الرحي بر أن قرينة الآية مثله لكن لا يحكي ما يبين من الجمع مع أن هذا الحكم في المسئلةين صريح به أولاً فلا حاجة إلى إعادته وإن كان مع هذا لا يحكم عليه بالحطافا فهم (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) لأن الحق ما زادها إلا بعد إتمامه وعدمه فيجوز يلزمه إلى سنتين بالادعاء وما يشاهد أنه بطل السكاح بالشرع ووجب العدة لكنهم لا تظهر في حقه ذلك وبالعتق ظهرت وحكم معتدة بأن لم تقرر بارتضاء ما دللنا فتح (قوله فولات) فعد أي يوسف بطلته بقرينة السكاح وعدمه فلا الآنة لانا من الدعوة هذا لأن العدة لم تظهر في حقه بخلاف العتق أفاده في العتق (قوله لزمه) لأن ولد الأم الولد لا يحتاج إلى الدعوة لكنه يتفق بالحق فهل يصح عليه ما يراجع رحي (قوله ولا كثيرا) لم يرد كرسكم ثم سام السنين ويقدم حكمه الروايتين في معتدة البتة وبحث البحر في معتدة الموت فينبغي أن يكون ههنا كذلك وبأن قرينة ما يدل على أن التمسام كالقتل (قوله الأب مدعيه) أي في صورة العتق (قوله ولتر وحث) أي أم الولد (قوله وادعيه ما) هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر أن المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لقيامهم بمقامه تأمل (قوله كان له مولد اتفاقا) كما في عدة البحر عن الحسانية فقد ثبت السكاح بالولادة التمسام السنين وسكاح التمسام في حكم الأقل (قوله إن كنتم معتمده) أي من المولى وسكاح الروح باطل ويكون الولد أصاحب العدة إذا ادعاه (قوله بخلاف ما لو تزوجت) أي فولدت أسبنة أشهر وأكثر من زوجة فادعيه بحر عن الحسانية (قوله فله للزوج اتفاقا) لعل وجهه أن المولى لها العدة منه لو طه بشبهة العتق وحرم على المولى ولو طهها ذلك كان إثباته لصاحب العدة أولى لأنه لا ينفر من حقيقة وإن كان فاسدا تأمل ثم لا يحكي أن الكلام الآخر في أم ولد لم يعتقها ولا طهها فافهم (قوله بعد السكاح الآخر) أي ما تقدم من أن العبرة بالفرار من الحقيقة ولو فاسدا فالأولى التعامل بعدم إمكان جعله من الثاني لعدم أن مدة الحمل رحي وتمايل الشارع لم أره في الضرر (قوله فالولد لا إلى) لأنه كانه مع تعدد كونه من الأول (قوله ولو لاقى من صفه) أي مع كونه لا أكثر من سنتين بدانت (قوله لم يلزم الأول ولا الثاني) لأن السكاح لا يثبت إلا أكثر من سنتين ولا أقل من ستة أشهر كافي الحكم (قوله والسكاح صريح) أي عند ههنا وعند أي يوسف فاسدا لأنه إذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا وسكاح الحمل من الزنا صريح عند ههنا لا عند ههنا كذا في البدائع وتبعه في البحر ولم يظهر لي وجهه لأنه إذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيره ما ولا يلزم أن يكون من الزنا لاحتمال كونه تشبهه ولا يصح السكاح إلا إذا علم أنه من زنا في الزنا يبيح وغيره لو ولدت المسكوحه لأقل من ستة أشهر مدزوجة لم يثبت السكاح لأن العتق سابق على السكاح وبفساد السكاح لاحتمال أنه من زوج آخر بسكاح صحيح أو بشبهة اه فلي تأمل (قوله ولو لاقى ههنا) أي لأقل من سنتين من وقت الطلاق ولم يصفه أي لم يصف حول من وقت روح الثاني فقد أمكن ههنا جعله من الأول أو من الثاني (قوله إن كنته بقل هنا) أي في هذا السبب قبيل قوله إلا أن يدعيه أي والبص هو المتبع فلا يقول على البحث معه ط (قوله دليل انقضاء عدتها) فسكاح بغيره ما إذا أنقرت بارتضاءها (قوله أن أمكن إثباته) أما إذا لم يمكن بأن جاءت به لا أكثر من سنتين مددانت وستة أشهر مدزوجة فهو الثاني كافي البحر عن البدائع (قوله ولو سكب امرأة) الأولى سكبها بالعدو والضمير على معتدة البتة وإن كان ما سكبكم أهم لكن ليوافق آخر الكلام (قوله فبشبهه للثاني) أي وجار السكاح بحر (قوله فبشبهه للأول) لأن إطلاق لا يثبت من الألف مائة وعشرين يوما فيكون أو يمين يوما فافهم وأر بعين علة أو أربعين مضعة بحر عن الواجبية وقدمنا في العدة كلاً ما فيه (قوله لأنه سكب باطل) أي فالوطء في زنا لا يثبت به التمسام بخلاف الفاسد فإنه وطء بمشبهة فيثبت به التمسام وإن كان بالفساد فزنا لا بالباطل رحي والله سبحانه أعلم

\* (باب الحضانة) \*



نقل اه باب وفي الفهستائي بعد كلام مائة وفيه اشار الى انهما أي الام أولى من الحرم وان طامعتا أو  
والحرم لم يطامع الاصح أن يقال لها أهلية أو أدعية إلى الحرم كقول النظم اه هذا طاهر في أن العدة غير  
قيد بل أهلية المحرم وفي أن عمر المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخيران على الحرم أن هذا دفعه حسن  
صحيح قال وقد ثبت عن غيره لها أم تطامع زيادة على أجر المثل وبتاس عم تريد خصامته اجبا فاجبت  
بأن تدفع للام اكس بأجر المثل فمما لا بد لك كالا حاشية لا حق لها في الخصامة أم لا لا يعتبر برسر عهالان في دفع  
الصغير اليها صرنا فلا يعتبر معه الصر وفي المال لا حرمه دون حرمته ولذا لا تلحق بالكم في العدة  
والحاشية عندنا ان لا يدفع اليها الا ضرر على الموصي في دفع الا حرمه ونحوه هذا في قوله فانه قد رد  
من تعلق له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الاب نيا وطلبت الام الفقه من مال الولد وأراد الاب برية بعده  
بماله لا يسهل في الام مع أن الاب أشق من الاخوة نعم لو كان الاب أم أو أخت بعده بعض الولد  
بمساو لا يرضى من هو أحق منها الا بأجرة فلها أن ترضيه بعد الاب وهذه دفع كثير السكس هذا اذا طامعت الام  
أجرة على الخصامة فالو نبرعت بالخصامة ودأبت الاجرة على الارصاع وقال الاب أني أو أختي برصه بمساو  
سكون أولى ولكن يقال لها أن دفعه في يده الام لا بد ذلك لانه لا بد من انهما كما علم من خبره بذلك (قوله  
بالفقه) أي من مال الصغير الموروث له من أبيه فتح وطامعه أن الماراد بقوله الصبي والناهر أن أجرة الخصامة  
كذلك تأمل (قوله انه لماله) هذا لتعليل من المصنفان بعد ان قيل في المخرج كلام المصنف قال ولا وجه  
لاب رجاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم حقوق الموصي الذي له لانه لو كان له من الام  
والمراد بالاجبة روح الام وفيه طرفان الوصي أي كروح الام اذ لم يدكر أنه ربح حرمه من الام والاولى  
الاقتدار على أن يدفع للام ماله فزائدة وهي ابقاء ماله فكأن أول دفعه له ما لا يرضى به وهو كون الام  
أشقى عليه من الوصي وهي أهل له مساناة في الجمل لا خلاف بالودي ولا يثبت له ما لا يملكه من الام  
بما لم يعتبر الموصي في المال لا بد له من الام لانه لو دفع له الام لكان له من الام ما لا يملكه من الام  
حتى لو طامعت الام المتروكة بالاجبة ترية به دفعه قدر وتبرع الوصي من أن يدفع اليها ما لا يملكه من الام  
ماد كره الرمي ولا يعتبر بربح الوصي تأمل في لا يخفى أن هذا كما علم من خبره وجوده تبرع من أهل المصنف  
كالمدة أو الحالة والافق أي أن في الام والافق هو وحدث حادثا الفقه من أن الام قد يرضى  
بغير ما نيت أو تزك له مالا وله أبيه عشر واحد أم أم وده أم أن وتروحه بعده أرادت أم أو تزك  
بأجر وأم أبيه رضى بذلك بخلافه بأجره لا تبرأ من الامها ما كان اذا دفع للام الا فاقا لسانا  
اقتناعا له مع كونهم رضى في حجر روجه الام الذي في الام لا بد له من الام لانه لو دفع له الام لكان له من الام ما لا يملكه من الام  
أي به وحده الشفوقين عليه وكنت جعدها بها رسالة في تمام الانابة عن أن لا حرمه على الجدة انه والله أعلم لم  
(قوله وانتره اس عصبانا) في بعض النسخ والترمذ اس العم أبيه رضى به محابا وهي أظهر (قوله ولا خصامة  
له) أمالو كان له حاشية أو الحالة وهي أولى من أمه ليستقوطة حاشية بالتزويج بأجره من الام  
اتخذ منها عليه والناهر أنم الأولى وان طلبت الفقه لانها لخاصة حقيقة (قوله ذلك) أي الام الام الفهم  
من التزويج وجهه أن ام الممل له حق خصامة العلام حيث لا حاشية غيره والام ساقطة لخصامة هذا والظاهر  
أن له ذلك وان طلبت الفقه أيضا لانه هو الخاص في حقيقة ثم رأيت الساتحي كتب كذلك (قوله ولا تبرع  
عليها) أي على الخصامة والصواب أن يقول ولا تبرع على الارصاع كما سيد كره المصنف في باب الفقه حيث  
قال وائس على أمه ارضاعه الا اذا تعينت ومن ذا ندفع المانة بينه وبين قوله ولا تبرع لخصامة الخ فان دعوى  
أنم اتجبر على الخصامة وهو أحد قولين في المسألة كما يأتي والافق يصح أن يرضى على قولين متعابرين  
(قوله بأن لم يأخذ الخ) هذا ذكره في الحاشية في مقام تعيين الارصاع وهو مؤيد لما صو نداء وقوله وسجى  
في الفقه مؤيد لما قلنا أيضا فانه هو الذي سيجي هناك (قوله فتقل الجدة) أي نبتل الخصامة من إلى الام

بالفقه قدرة وأراد وصيه  
نرى منه ما دفع اليها الا له  
اقتناعا له وفي اولى  
تزوجت بأجره حتى وطامعت  
ترية به دفعه والتزويج  
بمساو ولا خصامة له  
ذلك (ولا تبرع) من لها  
الحاشية (على الاداء) من  
لها) بأن لم يأخذ  
عبرها أو لم تكن الام ولا  
للمصنف مال له بطي بانية  
وسجى في الفقه واداء  
أستدل بالام حاشية ادب  
كأنه أو متروكة وناقول  
للجدة

العينية حتى يستعنى عنه بماله فإنه قد يكون لغيرها كمالو كانت قابلة أو عسيلة أو بلائمة أو نحو ذلك ولذا قال في  
 الفتح ان كانت فاسدة أو تخرج كل وقت الخ معطاة على الفاسدة يطبق ما قلنا فافهم (قوله أو أم ولا) أي طاعتها  
 زوجها ما إذا أعتقها مولاه فافهم عنده المطابقة للحرة كأي كافي اماكم (قوله ولدت ذلك الولد بسبل  
 السكنة) أمالو بعد هاهنا أحق به لدخوله تحت السكنة فخرج عن النكحة ومثله في الضرر منتهى هذا أنهم ما  
 بعد السكنة لا يثبت لها حق في المولود فها هو وان لم تنق مشعولة بخدمه المولى لأنه لم يدخل في كتابها فحق قسما  
 حملو كالمولى من كل وجه وصار كولد الأمة لو أعتقت ويدل عليه أيضا قول الكبر ولا حق للأمة وأم الولد سالم  
 يعتقها في الدرر فاعتقها كان له ما حق الحضانه في أولادهم الا حرا لانهم ما أولادهم أحرار حال ثوب  
 الثاني اه فافهم (قوله ان كان الولد الخ) قال في البحر ولم يدكر المصنف أن الحق في حضانه ولد الأمة  
 للمولى أو لغيره واطق التفصيل فان كان الصغير رقيقا فولاؤه أحق به حرا كان أو عبدا وكذا لو عتقت أمه  
 بعد دونه فلا حق لها في حضانه ما لم يلق المولى سواء كانت مسكوة حرة أو عبدة أو فارذها لانه لم يولد له وأما إذا  
 كان أي الصغير حرا فالحضانه لاقر بانه الا حرا ان كانت أمه أمه لا لمولاه ولا للمولى الذي أعتقه وان اعتقت  
 كانت الحسانا لها (قوله كن أحق به) قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه ان كانا ملكا اه ونحوه  
 في البحر فالمراد بالاحقية عدم التفريق بينهما لا ينافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم)  
 أي من جهة الرحم ولو كان محرما غير رحم كالعم رضاعا أو رجسا من النسب شعرا من الرضاع كأم عمه وسباها  
 محرما وهو كالأجنبي ط (قوله والحال أن الأب معسر) كذا قيد في الحاي والبرازية والحلاصة  
 والظهيرية وكثير من الكتب وظاهره تخالف المسك المذكور مع يساره لان المفهوم في النصائب عتق يعمل  
 به رمي وفي الشرح لاية قيد الدعوى العامة يساره واعسار الأب بطيئ دأب الأب المومس بغير على دفع الاحقة  
 للام بغير الصغير اه فليتو المراد من هذه الاحقة احصاء كماله ومفهوم من سياى كلام المصنف بها  
 للفتح والدرر والصريح لا ينافي العريضة على الدرر من أمه الاحقة الرضاع والمراد به ارا العامة فانه على  
 الاتفاق على الولد كاهو ظاهر ادلاوجه القدره بنصائب (قوله والعمة تقبل ذلك) أي ولم يوجد أحد ممن  
 هو مقدم على العمة متبرعا بمثل العمة ومع ذلك لا يشترط أن لا تكون من جهة بغير محرم لانه بغير بل لا يثبت  
 (قوله ولا تمنعه عن الام) أي عن رؤيتها وتعهدها اليه (قوله أو تمنعه من العمة) صريح في ان يبرع عن الام ومع  
 ان الام لو طابت أحرأ على الارضاع ووجدت متبرعة قد تمت وترصه عند الام كما عرشد في البدائع ولو كان  
 هذا اذا بقيت مستحقة للعضادة وفيه مشائصا سقطت عنها منها فادان بزعمه ما هو له مالور وحب بأجنبي وصارت  
 الحضانه لغيرها كالا حث فان لم يلبسها أو تربيه أو ترصه عند الام (قوله على المذهب) لم أره في العادة  
 له سيرة واعسار الواعلي الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخرج تأمل ومقابل ما قيل  
 ان الام أولى (قوله مجتبي) هو شرح الزاهدي على نسخة ضرر القدرى وذلك حيث قال في النهقات وهل يرجع  
 الم أم والعمة على الأب اذا أسير بما أنفق على الصغير <sup>بعض الكتب لا يرجع من يؤدي البطقة على</sup>  
 الأب ولا على الاب بخلاف الام اذا أسير زوجها ثم رخص في <sup>مرفيه</sup> اختلاف المشايخ اه وهذا مرفوض  
 فمما اذا كان الأب معسرا وجبت نفقة الولد على عمه أو عمة أو أمه والام ترجع على الأب اذا أسير وفي الام  
 والعمة الخلاف المذكور فلا يحل لذكر هذه ناولاد كرايم لابي الكلام في العمة اذا أهدته لتخذه بجهنا  
 واذا كان لها الرجوع فلا مانع في أحده من الام لأن يقال مراده أن لا ترجع بأجرة الحضانه وأما النفقة  
 على الولد اذا لم تتبرع بها فهل لها الرجوع بمساهة على الأب قبل نعم تأمل (قوله والعمة ليست بقبيلة الخ) هو  
 بحث اصحاب البحرية ذكره في الباب الاتحاف بل كل حضنة كدلالة بالاولى لام من قرابة الام وقال لم أر من  
 صرح بأن الاجنبية كالعمة اذا كانت متبرعة ولا تنافس على النفقة لانها صاحبة في الجملة وقد ذكرنا السؤال  
 في ما إذا تزوجت أمه المتبرعة أن الام تأخذ بأخي المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمة لأن في

أم ولد أو مدبرة أو مكاتب  
 ان ذلك الولد قبل السكنة  
 شئنا ان نعده المولى  
 كن ان كان الولد رقيقا كن  
 حق به لا للمولى مجتبي  
 أو من جهة بغير محرم  
 لصغير (أو أبت ان تربيه  
 بها أو) الحال أن (الأب  
 معسر والعمة تقبل ذلك)  
 أي تربيته بخلاف ولا تمنعه عن  
 الام قبل الام ما أن يسكنه  
 بما أو تمنعه من العمة (على  
 المذهب) وهل يرجع الم  
 والعمة على الأب اذا أسير  
 قيل نعم مجتبي والعمة ليست  
 بقبيلة يظهر وفي المسئلة  
 تزوجت أم صغير فوفى أبوه  
 وأرادت تربيته



في المية وعندى أنه لا حاجة الى قوله اذ لم يكن كروحة ولا معتدلة لان العاقل وحويا في المية له اذا  
كانت أهلا وماد كراما هو شرط لوجوب احوالها لانها العاقل تأخر له اذ لم يكن كروحة او  
معتدلة اه وبازعها الخطير الرمي في هاشية على الميع باب ما ع و حوب احوال الرضا على كروحة ومعتدلة  
الرحي لو جوبت ما يداية وذلك هو حود في المية بل دعوى الاولوية فيها غير ربي د الى آخر ما قاله  
فان على المية قد علمت محامدا فاما انما انما الاخرة تستحق مع وجوبها لغيرها في الو حوب ولعل وجهه  
بصفة المية غير ما و حوبت على أنه لو شيا والا في مال الص غير كانه من تمام الا انه باقى على حاد التي حوبت  
نفسها لاجل من التروح ومثلها أخره ارضاءه فلم يكن أسرة سالصه من كل وجهي يدايم الو حوب بل  
لهاشية الاخرة وشبه المية فادا كانت كروحة أو معتدلة لا يبيد لم تستحق أخره لا على المية ان ولا على  
الارضاع لو حوب ما عايم اديانة ولان المية ناسية لها د و غما خلاف ما بعد ارضاء العدة فاس ما عايمها عملا  
نسيه الاخرة وعن هذا كان الاو حوبه عدم الفرق بين معتدلة الر حوب والمائ كما هو مقتضى اطلاق الكبر  
وطاهر الهداية بر حوبه فانه ذكر في الرضا ع ان في معتدلة المائ وادتي وأسود ليل عدم الجواب لكون ذكر  
في المية و حوبه غير ما يصحح السوارو ناي عايم في الباب الاتي (قوله وهي غير أخره ارضاءه ومقتضى) قال في  
البحر فعلى ما دلت على الاب ثلاثا أسيرة الرضا ع وأخره المية المية وادتي وأسود ليل عدم الجواب لكون ذكر  
(قوله من المية) المراد من المية اذ تولى سراج الدس قارئ الهديان فانه في باب الاتي مراد ذلك المية  
من غير ما قاله بل اراد المية المية لانها لا يخلل انه اراد من المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
ذلك في بابها فاهم اكن قوله اذ لم يكن كروحة ولا معتدلة لا يبيد لم تستحق أخره لا على المية ان ولا على  
عنايه فتاوى قارئ الهديان في سائر المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
فان كان لم يستحق أخره على ارضاءه وكذا اذا احتاج الى عدم بلزمها اه وأقضى بذلك أيضا ما دلت على  
في فتاواه وكذا في الخبرية ومشي عليه في المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
مير (قوله خلافا لما دلت المية) حيث قال بعد نقل كلام قارئ الهديان في المية المية المية المية المية المية  
ما في واهر المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
الولاية قال لا والله في المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
الرواية في المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
المية (قوله) وقال نعم الاثم المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
المية سكن وقال آ حروب نصاب كان للمية مال والا على من حوبت عايمها ومقتضى اه وفي المية المية المية  
عدم الو حوب لان و حوب الاخر لا يستلزم و حوب المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
من أه ل البر حوب ولا يعارض تر حوب المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
المية ليس مية على و حوب الاخر على المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
لهما بل تسكن عدد غيرهما فكيف يلزمها أخره سكن الشخص في المية المية المية المية المية المية  
مقتضى فان المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
المية تراب قال المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
اه قلت واعلم ان الشبهة في المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية المية  
لما قاله المية هذا عايمها لم يكن لها مسكن أه الو كانت لها مسكن يمكنها أن تخصص في المية المية المية  
لها ولا يلزم احتياجها اليه فيسكن أن يكون ذلك في المية المية المية المية المية المية المية المية  
مسكن ولا يخفى ان هذا هو الارو في الجانبين فيمكن عايمه العمل والله الموق فاهم (قوله وكذا المية) فاهم  
من فتاوى قارئ الهديان (قوله قال شيئا) يعني الخبر المية في حواشيه على البحر فاهم (قوله وقواعدنا

مما دلت في لزوم أخره سكن  
المية

وهي غير أخره ارضاءه  
ومقتضى كافي البحر من  
المية خلافا لما دلت  
المية عن حواشيه فتاوى  
وفي شرح المية المية  
عن البحر المية المية  
مقتضى عن المية المية  
وليس لها مسكن مع الزيادة  
وقال في باب المية  
جميعا وقال في المية المية  
ان عايمها المية في المية  
وكذا ان احتاج المية المية  
مقام يلزم المية في كتب  
المية مؤنة المية المية  
مال المية لوله والا على  
من ياروه مقتضى قال شيئا

في الاستحسان كالحسد ان كانت والافان ابها في انفاها واسمها الرحيق ان هذا الاستحسان لا يدوم فلهما  
 الرجوع لان حقهما ثبت شيئا فشيئا فليسقط الكائن لا لا تشمل اه أي فهو كما سقطها القسم لغيرتها  
 ولا يرد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بعدا من علماء  
 عن المفتي أبي السعود مسئلة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه وأسقطت حقهما من المال وهو حكم بالثقة  
 كما حكم فحصل لها الرجوع بأحد الولد الخواب نعم لهذا فان أقوى السقين في الحضانة للصغير وان أسقطت  
 الزوجة حقهما فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الخ) اختاف في الحضانة هل هي  
 حق الحضانة أو حق الولد وقيل بالاول فلا تنفذ اذا امتنع ورده غير واحد وعينه السقوى وقيل بالثاني  
 فتجبر واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والزهدي وابن خوهر راددوا في العتق على كافي الحائز كما التمهيد  
 الذي هو جمع كلام محمد بن مسلمة الخاطم المذكورة قال فإذا أي كلام الحائز كما أن قول الفقهاء نحو اب  
 طاهر الرواية قال في البصر بالترجيع فداختاف والاولى الا فتاة بقول الفقهاء الثلاثة لكن فيده في الظهيرة  
 بان لا يكون للصغير دور محرم فيئخذ بحسب الام لا يصح الولد أموالا متعنت الام وكان له حصة من بيت  
 باسمه كما دفع اليها لان الحضانة كانت حقه الام ومع اسقاطها حقتها وسرى هذا المصير للفقهاء الثلاثة  
 وعلم في الحقيقة بانها المأسقطت حقهما بقى حق الولد وارتبارة الميعة أو المتروسة فيكون الحدة أولى اه ماني  
 الحرر لمحضها قالت ويؤخذ من هذا التوفيق بين القولين وذلك ان ماني المحيط يدل على أن كل من الحضانة  
 والمصون حقا في الحضانة ومثله ما قدمناه عن المفتي أبي السعود فقوله من قال ان حق الحضانة ولا تجبر تحول  
 على ما إذا لم تنعني لها واقترع على أن حقه لا ان الاضواء حيث لا يصح حقه لو سجد من خصه غيره ومن  
 قال ان حق المصون فتجبر تحول على ما إذا تعينت واقترع على أن حقه لا يدم من يخصه غيره هذا الدليل على  
 ذلك أيضا ما مر عن الظهيرة حيث عرى الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالحر أن ما تعبر عنهم اذ لم يجرى غيرها  
 لا اذا وجدوا أمافوله في المهر ان ماني الظهيرة ليس بظاهر لاني السخ من انه اذ لم يجرى غيرها أحبرين بلا  
 خلاف عليه نظر لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أم لا وان كان حكاية القولين في هذا الاول  
 فيما اذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف على ما ذكره من سلبه من سلبه دائم  
 هذا التحريم (قوله لانه) أي الحضانة وقد كرر الصبر بطر السراط (قوله أمبرت بد حارون) ولو لم  
 يجرى لم تجبر بالاختلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا يعم الخ) أي قوله ولو لم يجرى غيرها  
 يعمل عدم الوجود حصة مقيمة وعنده حكايات وجدتها وامتدح وعسارة اله ركهذا وظاهر كلامهم أن الام  
 اذا امتنعت وعرض على من دونها من السطحات فامتنعت أجرب الام لان دونها (قوله وسيد) أي  
 سيد لم يجرى حصة غيرها الا أجرة لانها قامت باسرها واجب من غيرها وطوعا وبغيرها اذا كان لا يوجد  
 سواها فتجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه لا أجرة لها اه فكلام الجوهر في الرضاع وكأن  
 الشارح فاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ماني الجوهر تحت مسمى حكايات شعرت به قوله وعليه لا أجرة  
 لها ويحالفها في الهدية وغيرها الواستؤجر له من ترصه مشهرا ثم مضى ولم يأخذ في غيرها فتجبر على ارضاع  
 الاجارة فان منضاه أنهم استحق الاجرة والاقبل تجبر على الارضاع بما رأيت بخط شيخ مشايخنا الساتكاني  
 قال البرجدي تجبر الام على الحضانة اذ لم يكن لها روح والهدية على الاب وفي المنصور ية اب أم الصغيرة  
 اذا امتنعت عن امساكها ولا روح للام تجبر عليه وعليه الفتوى وقال الفقيه أبو جعفر فتجبر ويوفق ما فيها  
 من مال الصغيرة وبه أخذ الفقيه أبو الليث فها نص في أن الاجرة تؤخذ من الجبر اه ويأتي بيان وجهه  
 قريبيا (قوله اذ لم تكن منكوسة ولا متسدة لانيه) هذا قيد فيما اذا كانت الحضانة أمافلو كانت تجبرها  
 فالظاهر اسقطتها أجرة الحضانة بالاولى وقوله لانيه استأثر عبالو كانت في كساح أو عسرة رجل خير الاب  
 فانما يستحق الاجرة فانها لم تكن اذا كان النكاح كجبر الصغير والافلا حضانة لها كما لم يثبت ان قال المذهب

(ولا تقدر الحضانة على  
 ابطال حق الصغير فيهما)  
 حتى لو اختلعت على اب  
 ثلث ولدها نسد الزوج  
 مع الخاطم وبطل الشرط  
 لانه حق الولد ليس لها ان  
 تطله بالشرط ولو لم يوجد  
 غيرها أجبرته بالاختلاف فتج  
 وهذا يعم مالور سدا ومنع  
 من القبول بغيره حيث لا  
 أجرها جوهرية (وتستحق)  
 الحضانة (أجرة الحضانة  
 اذ لم تكن منكوسة ولا  
 متسدة) لانيه

قوله أي حين لم يوجد كذا  
 فالاصول المقابل على خط  
 المؤامس والدي في ط أي  
 حين اذ لم يوجد اه



محارم (قوله واذا سجدوا للح) أي كعبتي ط ويأتي اسقاطها والاسماء اسماء أي فانه راسع لا تزل  
ح (قوله سوء فاسد) استثناء من قوله ثم العمدات قال في البحر ولا للعصمة العاصف ولا (مولى العتابة  
شعر عن الفتنة اه وفي الدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام يرمون من على أنفسهم أو مالها لا سلم  
اليهم ويعتار القاصي امرأة ثقتة له أمية بدلتها اليها إلى اب راح (قوله ومعه وه) في نسخة ومعه أي  
نكسر الماعول البحر المسار ولا إلى مولى العتابة وفي النظم ويدفع الدكر إلى مولى العتابة لا إلى امر العصمة  
ولا تدفع الانثى اليه اه قلت ينبغي أنه لو كان مولى العتابة امرأة أن تدفع الانثى اليها دون الذكر  
(نسخة) \* اشترط في الدائع في العمدية اتحاد الدين حتى لو كان للمسلم اليهودي أخوان أحدهما مسلم  
يذهب لليهودي لانه عصمة لاله لم اه (قوله واسمهم اشتقاق الح) أما إذا كانت لا تثبت في كسب سبعة مثلاً  
فلا منع لانا لفتنة وكذا إذا كانت تثبت في وكذا أمونا بحر أو أئمة بمسألة الفتنة وان لم تكن للحرية  
غير اسم الم لا اختيار للقاصي ان رآه أصلي معها اليه والابنوع على يا أمية اه ثلث ما في النسخة الذي  
شرحها الدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة البه دواعي الاصلح اه وهو طاهر في أن لا حق لاس الح في  
الحرية بل المقاصد والقاصي دفعها لاسية ولو أمونا حيث رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن  
للقاصي الاحتيار وقد رد الزملي ما بحث في الأمر نحو ما داموا بتعاينهم بان اسم العلم بحر حرمان وان لا يبر  
الحرم فالواصل وجهان لو ثبت له حصانها كانت هذه إلى أن تثبت في دفع الفتنة معهم أصله (قوله  
ثم إذا لم يكن عد الح) أحاد أ العصبان مضمون على دوى الارسام الذي كور والمراد العلم من المصحح ادلولم  
يستحق كاس علم لحرية بقية دم عايله من الاحلام والحال كما صرحنا في الدائع والمراد بنوى الارسام من  
كان هم بحر ما نزارا من اس العلم والحالة كما بان (قوله فم دفع لاحلام) كان ينبغي أن يذكر أولاً  
الجدلام في الهمسة به انه أولى من الاحلام والحال اه (قوله فم لاهم) الذي في النسخة دليل على البرهان  
وكذا في الشرح ثم لا بد ثم لاهم (قوله برهان وعيسى بحر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها النسخة وهو  
الاول لان في النسخ لم يعرفه إلى البرهان والعيسى (قوله فان تساوا) كأنه قوة أشهاد مثلاً (قوله ولا حق لولد هم  
الح) كان الماسد العلم يربا باليات بدل الولد لال الولد ثم ل الذي ذكره الان وقد مر أن اسم العلم له حق  
العلام دورا لحرية وأما الطريق في لار به الشهاد وعندها بعد علم ما في فاهم وهو الذي لا حق لولد  
العلم والاحكام لانهم غير حرم وكذلك بان العلم والاحكام فالأول كذا في كثير من النسخ اه  
ووالاولوية أن ال دوا الله مقدمه ما على العلم والملاح لا حق لولد ما ومعه ما لا لا حق لولد  
العلم ومعه ما حصاره لحرية ولا لاس العمدية في سبابة العلم وبنو اجزاء الف ذيل الماد كور في ان  
العلم ما لم أر من ذكره تأمل وسئل عن دعيه لحد أوام وبنو حة ولاش بان اسانة لا دجا علمها  
ذكرناه من الهدية أمالو كان الصغير أنثى فان فلان ان ثبت العلم حة حق الانثى ينبغي بعد ما على الجدلام  
لان النساء أفدر لاكمه خلاف ما مر من الهندية في اصل (قوله والحداد من الهدية) أشار إلى أن في السكر  
من التقييد بالام انما في بل كل حاصلة دمية كذا في كصاح رة في حوان الاكمل بحر (قوله ولو جوبه) بان  
أسلم ووجهها وأثبت (قوله بسبع سمي) فائدة هذا القول في الانثى لان الذكر يسمي حاصلة بالسبع وهو  
(قوله أو إلى أن يحاف) أشار إلى أن قول المصحف أو يحاف منسوب بان مصهرة تعد أو التي بمعنى إلى كافي  
الفتح وهو داز اذه في الهراية فظاهر انه إذا خيف أن يألف السكر من عهدها وان لم يستدل بها بحر قال  
ط ولم يوافق الا كلف السكر والطاهر أن يفسر سببه بنحو أخذ ملاءمة هم وفي الفتح وتجمع أن تعد به البحر والحلم  
الطبري وان خيف صم إلى ناس من المسلمين وقول البحر لم يرفع من هابل بصم إلى أناس من المسلمين فيه بحر وب  
والظاهر ان لم زائدة والاساقض تأمل (قوله بكاح غير بحر) أي سواء دخل ما أو لا وكان ينبغي أن يقول  
غير بحر من النسخ لان الرضا في كالا جسي في سقوط حضانتها به رملي قلت ويبدو أنه لو لم يكن للعلم سوى

مطالب لو كانت النسخة أو  
الاعمام ع رما ورد من  
لا يعلم المذ وبه اللهم

واذا اسمها والادوخ ثم  
الاس احار عومي فاسو  
ومعه واسمهم لستاه وهو  
عيسى مأمون ثم المذكر  
عصمة نادوي الارسام يدفع  
لاح لام ثم لا ثم فام لاه  
ثم لاه لال لالوس ثم لاه رها  
ومع سحر فان ساروا  
فاح لهم ثم أورعاهم ثم  
أ كبرهم ولا حق لولد هم  
ومع سة وحال ومائة لاه  
الم رمة (ه) ال امة  
الامية) ولو جوبه  
(كالم الم دفع لولد  
يد في قدره لبحر سري  
لدة اساره حمة  
(أو) إلى ان (بما في  
ألف السكر) في ر ع  
وان لم يستدل بها بحر  
(و) الحاصلة (سببها  
م كاح ع سبره) أي  
الصغير وكذا سببها  
المبعض من له ما في القية  
لوزوجت الام ما  
فأمسكته أم الام

(قوله) قلت ما قدمناه من خط شيخنا شيخنا في مصر في ذلك فقد وافق ما هو المأثور (قوله)  
 ثم حرر) أي الأخير الرمي أن إضافة كالصاع أي في أن الأملام في الوهم كونه أو معدن أو الأملام الأجرة  
 من مال الصعير كان له مال والأملام مال أبيه أو من يلمه بغيره بغيره هذا خلاص ما سطر عليه رأييه بعد كلام طويل  
 وقد علمت تأييده بما قدمناه من خط الساتع في قاتل هذا كله بحيث لم يبق حجة تبرع بالخصامة فابعد ما  
 أنه يكون أحسن من الصعير أو لا وعلى كل فاما أن يكون الأب معسرا أو لا وعلى كل فاما أن يكون للصعير مال  
 أو لا فان كان أحسن ما يدفع للأهل للخدمة انما حجة اللولون مال الصعير وان كان المبرع غير أحسن فان كان  
 الأب معسرا والصعير له مال أو لا يقال للأملام انما يمكنه أن يتدفعه لأهله من المال أو لا يتدفعه من المال أو لا  
 وان كان الأب وسرا والصعير له مال فكذلك للأملام الأخوة يدعى على الصعير وان كان الأب وسرا ولا مال  
 للصعير فالأملام مقدمة وان طابت الأجرة نظر الله بالصعير فلا ضرورة في ماله بهذا حال ما شعر راحة الصعير بما  
 على أن الخصامة كالصاع ونظام ذلك في رسالة الأملام عن أحد الأجر على الخصامة (قوله) أولم تعلم أو  
 أسقطت حقه (قوله) مبني على عدم الجور كما لا يخفى ح ومن الكلام فيه (قوله) أو تزوجت بأجنبي (قوله) أم  
 ذلك قول الحر أولم تكن أهلا للخصامة فانه لا بد من مال أو كانت فاجرة أو مملوكة (قوله) عدم أهله  
 العربي) في قوله وان كان الأب المعسر لا حق لها عند أهلية القرين (قوله) بالشرط المذكور) هو عدم  
 أهلية القرين (قوله) بحر) أي أحدا من قول الخصام أن أم أبي الأم لا تكون غير قرينة الأم من قبل  
 أمها وكذا كل من كان من قبل أبي الأم اه زادي الولد الجلية لان هذا الحق لقرينة الأم قال في الصراط طاهره  
 ناخير أم أبي الأم عن أم الأب بل عن الحالة أيضا وقد صارت طائفة الفتوى اه قال طو و... وذلك ان  
 الاختلام والحالات متاخرات عن أم الأب فادا كن أولى من أم أبي الأم لكونهن من قرينة الأم من كانت  
 مقدمة عليهن وهي أم الأب أولى بالقدم اه بأل (قوله) ثم الاختلام وأم) أي أخت الصعير لان  
 قرينة الأب وان كانت لا مدخل لها في اعتبار وهو الادلاء بالام كما في سطح لانه مع حذافا لقوا ويرور  
 ناخرات كما مع الاختلام أفاده الزاوي (قوله) لا بالحق) أي الخصامة وهذا عمله المذكور الاست  
 لام تلي الاخت الشقيقة (قوله) ثم الاختلام) نقدها على الحالة هو ما شئ عليه أصحاب التوابع اعتبارا  
 لقرب القرينة وتقدم المدلى بالام على الذي بالاد عند اتحاد مرتبة ما في ما قال في المرويه ورواه كتاب  
 الكاح وفي رواية كتاب الطلاق والحالة أولى لا يمدى بالام وتلك بالاد (قوله) ثم بنت الاستلام  
 كونها سببا حق من الحالة بانفساق الروايات وأما بنت الاستلام في رواية أخرى والشيخ ابن السبكي أحق  
 منها بكلي المروزي يابى (قوله) ثم لاب) هذا سقط من بعض النسخ وهو الماسس لما علمت من ان الشيخ  
 بخلافه مع جملة المسانعة (قوله) ثم الحالات) أي حالات الصعير (قوله) ثم بنت الاستلام) هذا هو الصحيح كما  
 علمت وبه صرح في المسألة أيضا (قوله) ثم بنت الاستلام) أي لاب وأم أو لام أو لاب فيما يظهر ح أي على  
 الترتيب قال الزاوي وبنت الاخت أولى من بنت الأخ لان الاخت لها سبق في الخصامة دون الأخ فكأن  
 المدلى بها أولى (قوله) ثم العمات كذلك) أي تقدم العمات لاب وأم ثم لام ثم لاب ولم يذكر بنت الحالة والعمه  
 لانه لاحق لهن لانهم غير محرم بحرم بحر ويأتي الكلام فيه (قوله) ثم عمات الأمهات والآباء) قياس ما ذكره في  
 الحالات تقدم عمات الأم على عمات الأب ويطلب منه ما من أن هذا الحق لقرينة الأم وكذا ما في كافي  
 الحاكم من قوله وكل من كان من قبل الأم فهو أولى ممن هو من قبل الأب (قوله) ثم بنت الاستلام) أي العمه  
 لا يورث ثم لام ثم لاب (قوله) ثم العمات) أي ان لم يكن للصعير أحد من محارمه النساء بحر أو كان الآئنه  
 سابقا إضافة لانه كالمدوم رمل (قوله) ثم الجد) أي أبو الأب وان علا بحر (قوله) ثم بنت الاستلام) أي  
 بنت الأخ الشقيق ثم بنت الأخ لا بكذا كل من سفل من أولادهم بحر (قوله) ثم العم ثم بنت الاستلام) أي بنت  
 كذلك لما في البحر والفتح ثم العم ثم بنت الأخ لا بكذا كل من سفل من أولادهم بحر (قوله) ثم العم ثم بنت الاستلام) أي بنت

وقوا عندنا بغيره في قوله  
 ثم حرر ان الخصامة  
 كالصاع والله تعالى أعلم  
 (ثم) أي بعد الام بأن ماتت  
 أو لم تغفل أو أسقطت حقه  
 أو تزوجت بأجنبي (أم  
 الأم) وان علمت عدم  
 أهلية القرين (ثم أم الأب  
 وان علمت) بالشرط المذكور  
 وأما أم أبي الأم فتخرج عن  
 أم الأب بل عن الحالة أيضا  
 بحر (ثم الاختلام وأم  
 ثم لام) لان هذا الحق لقرينة  
 الأم (ثم الاختلام) (لاب)  
 ثم بنت الاخت لا يورث ثم لام  
 ثم لاب (ثم الحالات كذلك)  
 أي لا يورث ثم لام ثم لاب  
 ثم بنت الاخت لا يورث ثم بنت  
 الأخ (ثم العمات كذلك)  
 ثم حالة الأم كذلك ثم حالة  
 الأب كذلك ثم عمات الأمهات  
 والآباء بهذا الترتيب ثم  
 العمات بترتيب الارث  
 فيقدم الأب ثم الجد ثم الأخ  
 الشقيق ثم لاب ثم بنت  
 كذلك ثم العم ثم بنت



[illegible][illegible]

ابي عم روت أمه أحد هما أن لا يسقط حقها إلا أن تحرق أحدهما في دمه اليه بل انما هو عددها  
 أول واحد رزق بالو كان زوج الحدة الحدة أو زوج الام أو الحالة الموعود (قوله في بيت الراب) شديد  
 الماء اسم باعل من التربة وهو زوج الام والولد نسبه (قوله دلاب أحد) أي الادالم يكن لها مسكن  
 وطلت من الاداب يسكنها في مسكن فان السكى في الحصة عليه كس (قوله لا فرق بين الخ) استظهر هذا  
 الخبر الراب ايضا بقولهم ان زوج الام الاجبي يطلع من رأى قليلا ويطلع اليه نورا أي نارا لبعض وهذا  
 مفتوح في الاحتمال عن الحصة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شئ فان الراب اذا كان كذلك فالاحتمال  
 أولى كالمشاهد اه قلت الا صوب التفصيل وهو ان الحصة اذا كانت كل واحد منهما لها فاما  
 حق لاب الاحتمال لا سبيل له عاينها ولا على ولدتها بخلاف ما اذا كانت في ذلك الاحتمال أو كانت وحدها  
 وأنت علمت ان سقوط الحصة لا ينافي لانها مع الصبر من العبر ويبنى للمفتي أن يكون دابرة ليراعى الاصلح  
 لا ولدانه قد يكون له قريب من بعض له نسبه ويكون روحه له شبهة ففما عليه يعرفه يدقربه  
 أسد مهمل يؤديه يؤديه أولها كان نسبه أو يكون له روحه تؤديه أسد عاف ما يؤديه  
 زوج أمه الاجبي وقد يكون له أولاد يحشى على الميت منهم المقتبة لسكانهم معهم فاداعلم المفتي أو القاضي  
 شيئا من ذلك لا يحل له نزع من أمه لان مدار أمر الحدة على نزع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة  
 والاعمام غير مأويين على نفسها أو مالها لانه لم يهزم وقد مر في العدة عن الفتح من قوله أن الحدة لا تخرج  
 من بيتها في الاصل أن الحق أن على المفتي أن يعطى في خصوص الوقائع فان علم مخرها عن العيشة لم يخرج  
 أداتها بل حل لان علم قدرتها (قوله قال) أي في الهرو وأصله العرج حيث قال ودخل تحت غير الحرم الذي  
 ليس بمسرح كاس الم وهو كالا حبي هسا اه أي فادار زوجته سقط حقها وأنت حبيب بأب هذا ففروص  
 وبما اذا كان مستحق للعدة ان اقرب منه فلو لم يكن غيره وكان الولد كراي في مسد أمه وكذلك كان أنش  
 لا تشهني أو كان أموا على ما كتبه في السرافهم (قوله المائدة) أسال الرحيم دلاب من انصاء العدة فيها  
 نمر ومقتضاه العدة في المائدة ان انصاء العدة مع ما تعتقد في بيت الروح وولع وجهها ربا ع ولا يتبعها  
 ولا ضرر للولد عده وفي ذلك رأيد لما مره من الفصل بأمير قال في الدبر المفتي وكذا أي يعود الحصة ولو  
 زالت تحبب وردة ثم زال المساعد كره الله في غيره فالاحتمال يعود الحق برؤا المائدة اه (قوله لردال  
 المانع) أي ليس من قبل عود الساقط حتى يقال ان السادما يعود بقولهم سقط حقها مع ما مر منه مانع  
 كقولهم تسقط المدة بالشور والولاية بالحوب ثم تعود برؤا ذلك أفاده في الهرو وقد يقال ان السادما لم يعد  
 بل عاد في تحديد اقيام نسبه بحال سقط الشفعة فلا يحس واحد كمرقة تسدر (قوله والقول لها الم)  
 أي لو ادعى زوجها أو سكرت فالحق لها ولو أفترت انكم ادعت الملاق فان لم تعين الروح فالحق لها الاب  
 عينته وينبغي ان يكون مع المير في النسب نمر ووجه الفرق ان دعواها اطلاق المعنى لما أسألهما الشرع  
 بدون قصد بقول قولها أصلا (قوله حتى يستعني عن النساء) بأن كل ويشرب ويستعني وسده  
 والمراد بالاستعناء تمام الظاهر أن يظهر بالمسألة بلا معني وفيل مجرد الاستعناء وهو الظاهر من الجملة  
 وان لم يقدر على تمام الظاهرة زياهي أي الظاهرة الشاملة للوضوء (قوله وقد راجع) هو قريب من الاول  
 بل عينه لانه حينئذ يستعني وحده لا ترى الى ما يروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا ببيانكم ادا دعوا  
 نسبه أو الاصل بها لا يكون الا بعد القرعة على الظاهرة زياهي (قوله وبه يفتي) وقيل بتسع سنين (قوله لانه  
 الغالب) أي الاستعناء هو الغالب في هذا السن (قوله فان كل الخ) أفاده أن القاضي لا يخالف أحد هما بل  
 ينظر فيما ذكر كفي الخبر ان الظاهرية ووجهه أن المير النكول ولا علك أحدهما سيما ابطال حق الولد من  
 كونه عند أمه قبل السبع وهذا أي به بعد (قوله ولو جبر) أي ان لم يأخذ به بعد الاستعناء أجبر عليه كفي  
 المفتي وفي القصة ان الراب على أحد الولد ان يستعنا به من الام لان نسبه وصياته عليه الاجماع اه وفي

بيت الراب دلاب أحد  
 في الخبر قد ترددت فيما لو  
 مسكتها الحدة ونحوها في  
 بيت أجبي غاربه والظاهر  
 لا سقوط قياسا على ما مر  
 سكر في الهبر والظاهر  
 عدمه للفرق بين بين  
 روح الام والاجبي قال  
 الرحيم فقط كائن الم  
 كالا حبي (وتعود) الحصة  
 بالفرقة المائدة قوله  
 المانع والقول لها في نسبي  
 الزوج وكذا في تطليقه  
 ن أمه لانه لا يفتي  
 (والحصة) أما وغيرها  
 (أحق به) أي بالعلام حتى  
 يستعني عن النساء وقد ر  
 يجمع وبه يفتي لانه الغالب  
 ولو اختلفا في نسبه فان كل  
 وشرب وليس واستعني  
 وحده دفع اليه ولو جبر















[illegible][illegible]

بالعبد بن النعمان والعبير الكعبه تكلمت في باب الولي في ظاهره ان اذالم يكن مرفوعا لا نور وروح طوله  
امر ان يسمع ذلك من طائفة كملوا الماء وصر في عامة كتب المذهب اقامة لشهيدته مقام المصلحة فافهم (قوله لان  
المساج من قوله) دخل في هذه الحسوس والعين والمريض الذي لا يقدر على الجمع كل صريح به في الهدية  
(قوله او فقيرا) ليس منه قدر النفع والوحيه مع قدس عاين باصر القاصي ط وسياي (قوله ولو مسلمة  
او كافره) الاولى اسقاط مسلمة (قوله تطبيق الوطء) أي منه أو من غيره كما به هذه كلام الفتح وأشار الى ما في  
الرباعي من تصحيح عدم ربه بالنسبة الى السبب الصحيحة تحتج بالجمع ولو صغيرة السن (قوله أو تشترى  
للوطء في يادون الفرح) لان الطاهر ان من كاتب كذلك هي مطابقة للجماع في الجملة وان لم تنفذ من  
مخبر روح ثلاث (قوله فلا نفقة) أي لم يسكنها في بيته للخدمة أو الاستئناس كإحدى قرينها (قوله كما  
لو كانت غير من) لان المساج من الوطء وجد منها ووجد دمه فيه أيضا لا ينقض بعد عدم وجود التسليم الموجب  
للنفقة منها (قوله وطوأة أولا) أي سواء دخل من أم لا (قوله كأن كان الزوج الخ) دليل لقوله أولا  
أفاده أن عدم وطئها لا فرق فيه بين أن يكون لا مانع منه أصلا أو له مانع من جهة أو من جهة أخرى من انتهاء  
كالقرباء وتكون هالان المعبر في انتخاب النفقة الاحتباس لا تنفاد مع قصد من وطء أو من دواعيه ولذا وجدت  
الصغيرة تشترى للجماع في يادون الفرح كغيرهم (قوله أو معتوهة) في الناحية الجارية المجموعة لها النفقة  
اذالم يسمع نفسها غير حق (قوله وكذا صغيرة) أي لا تشترى أصلا ولو للجماع في يادون الفرح والارمومة نفقة  
أمسكها أولا كغيرها (قوله ان أمه كملها في بيته) وان ردها فلا نفقة لها ان أتت وسامه له انه خير أمي مسلمة  
المستتمة فلا تحبير بل يلزمه نفقة مطلقا ككافة واهم (قوله ولو لم يسمع نفسها بالهر) أي الذي تهره  
تقد به لانه مع تحقق لتغيره من جهة ثلاث فقط النفقة في باقى (قوله دخل م أولا) تعميم للمع أي لها  
النفقة بالمع المد كور سواء كان قبل الدخول أو بعده ما كن عند أي نوع من سعة فقط سعة في المع اذا دخل  
مها رصاها (قوله دعاه الفتوى) أي استحسن بالان له لسا طلب تأجيله كانه قد رضى باسقاط نفقة في الاستماع  
وفي الظاهر ان الاستناد لطهر الدين كان يفي بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يلحق باب لها ذلك  
اه فقد اختلف الاقواء شعر من باب المهر وقدره اه بالان الاستحسان قدم فلما حرم به الشارح وفي الدر  
عن الفتح وهذا كله اذ لم يشترط الدخول قبل الدخول الاصل ولو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع على قول  
الثاني اه ونظام الكلام قد مر اه (قوله فتحق النفقة) أي وان لم يكن لها المطالبة بالهر (قوله  
يبنى) كذا في الهداية وهو قول الخصاص وفي الولو الجاه وهو الصحيح وعليه التعميم وطاهر الرواية اعتبار حاله  
وقيل فيه قال جميع كثير من الشايخ ونص عليه في شرحه وفي التحفة والادائع انه المصحح بحر الحسوس  
والشروح على الاول وفي الحاشية وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة قال في البحر واتبعوا على وجوب نفقة  
الموسر من اذا كان موسرا وعلى نفقة المعسر من اذا كان معسرا بين واما الاختلاف فيما اذا كان أحدهما  
موسرا والاخر معسرا فعلى طاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل فان كان موسرا وهي معسرة فعليه نفقة  
الموسر وفي عكسه نفقة المعسر من واما على المقتضى فتجب نفقة الوسط في المسئلةين وهو فوق نفقة المعسرة  
ودون نفقة الموسر اه (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار والاعمار في نفقة الاقارب ولم أر من عرفهما  
في نفقة الزوجة ولعلهم وكذا اذ كان الى العرف والنظر الى الحال من التوسع في الانفاق وعدمه يؤيد قول  
المسند ائح حتى لو كان الرجل لم يطأ الى اليساريا كل خبر الخوازي ولم لم الجاح والمرأة مطرقة في الفقر  
تأكل في بيت أهلها خبر الشخير يطعمها خبر الحنفية ولحم الشاة (قوله ويخاطبها الخ) صرح به في الهداية  
وتدمل عليه في غاية البيان فقال اذا كان معسرا وهي موسرة أو معسرا بالوسط فقط كانهما يسكن في معسرة  
(قوله والباقي) أي ما يكمل نفقة الوسط (قوله ولو هي في بيت أبيها) تعميم لقوله فتجب للزوج وهذا طاهر  
الرواية فتجب النفقة من حين العقد العتيق وان لم تنقل الى منزل الزوج اذالم يطأها وقال بعض المتأخرين

لان المانع من قوله (أو فقيرا  
ولو) كاتب (مسلمة أو كافرة  
أو كبيرة أو صغيرة تعاني  
الوطء) أو تشترى للوطء  
في يادون الفرح حتى لو لم  
تكن كذلك كان المانع بها  
فلا نفقة كملو كالمعسر من  
فقيرة أو غنية موطوءة  
أولا) كأن كان الروح  
معبرا أو كانت رقاء أو  
قرباء أو معتوهة أو كبيرة  
لاوطأ وكذا المعسرة تصلح  
الخدمة أو الاستئناس ان  
أمسكها في بيته عند الثاني  
واختاره في التحفة ولو  
(منعت نفسها بالهر) دخل  
مها أولا ولو كان مؤجلا عند  
الثاني وعليه الفتوى كما  
في البحر والمهر وارضاء  
تحتب الاشياء لانه يمنع تحقق  
فتحقق النفقة (بقدر  
حاله) به يفتى ويخاطب  
بقدر وسعته والباقي دين  
الى المعسرة ولو موسرا وهي  
فقيرة لا يلزمه أن يطعمها  
مما يأكل بل يندب (ولو هي  
في بيت أبيها)





لها أيضا لا سكارها مو حب الروح مع عايم سا بأمل ولو ادعت أب حروجهما لي بيت أهلهما كان بادنه وأتكر  
أوثبت ثا ورها ثم ادعت أنه بعد شهره لا أدب لها بالملك هباله هل يكون القول لها أم لا أم أنه والظاهر  
الأنى لثقة المسقط بأمل (قوله وتسقط به) أى بالثبوت والحق المبرور وصحة يعنى اذا كان لها ما به نفقة أشهر  
مفر وصحة ثم نشرت سقطت تلك الاشهر المماثلة بحلاف ما اذا امرها بالاستدانة فاستدانت عليها فامسا  
لا يسقط كما سياتى في مسئلة الموت اه ح قلت وسقطوا المفروضه موصوص عليه في ابا مامع أما الاستدانة  
قد كره في الدخيرة أنه يجب أن يكون على الروايتين في سقوطها بالموت والاصح منه ما عدم السقوط اه  
وهو يقتضى هذا أن لو عادت الى بيته لا يعود ما سقط وهل يمل الغرض فيحتاج الى تنديد هذه العود الى بيته  
أم لا أم أنه يظهر عدم دالالة كالمهم في سقوطها المفروض لا الغرض وتامل (قوله لو ما عتبه من الوطء  
الح) فبدى في السراح بمنزل الروح وبقدرته على وطئها كرها وقال بعضهم لا نفقة لها لانها بائنة اه والثاني  
وجى في حق من يستحق وهذا يشير الى أن هذا المانع في بطلانها شور لا تصاف سائسائى (قوله لها) أى ملكا  
أو مارة (قوله ما لم تكن سائلة المقتله) بان قالت له دعواي الى منزله أو أكثرى منزلا فالى تحتها الى منزل  
هذا آخذ كراهة المقتله عذر (قوله لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) بقوله ما عتبه الهداية في التحنيس  
وصاحب المصطفى في الدخيرة (قوله بحلاف الخ) لان السكينة في المعصوب حرام والامتناع من الحرام واجب  
بحلاف الامتناع عن الشهوة فانه مدفوع بغيره عليه بدو الروح الواجب وسبب ان عايم أسكنها  
روحها في بلاد الدرد والحدس ثم اتعت وطئت منه السكينة في بلاد الاسلام نحو فاعلى ديساوي يظهر لي  
أن لها ذلك لان بلاد الدرد في زمانها شبيهة ببلاد العرب (قوله أو السب فرمعه) أى بناء على المقتضى به  
من أنه ليس له السفر من المهاد الزمان فامتناعها بحق (قوله أومع أجنى الخ) هذا مظهر بالاولى لانها  
اذا استعقت النفقة عدا امتناعها عن السفر من المهاد بالاولى أو هو مسمى بالاولى أصل المذهب  
من أن الزوج السفر بها المكمل بابعث اليها أجنى بالباب منها كان امتناعها من السفر فرمعه بحق ولا  
قيد بالاجنى اذ لو كان محرم لها لم يكن لها نفقة لانه ليس لها الامتناع ومسئله السفر بها كالمسقطاه في  
باب المهر (قوله وقيل يكون ناشرة) أشار الى صحتها وندم في البحر امكن قواه الرضى وغيره فانه فاشم  
بصالحها وله معها من العزل ونحوه وعن كل ما يتبادى برأيه كالحمل والفقر والارضاغ أول لانها لم تزل لها  
والحقه عار به اذا كان من الاعراف أقول وأنت خير بان هذا كله لا يدل للقول بأن انصير بذلك ما لم تزل لها  
الخارجة بغير حق كالمسؤولين منهم سير ناشرة اذا طافت في العزل والنقض والسماح ونحو ذلك مما قاله  
أمره وهي في بيته وفساده لا يجنى ثم بعد ذلك له معها هذا الامتناع بل ذكر الخبير الرضى أن له أب معها  
من ارضاغ ولها من غيره وتر بيته أنها استأجنت في التارضية من السكينة في احارة العزل والروح أب مع امرأتها  
عساو ح حلال في حقها وما فيها أيضا عن السفائق ولانها في الارضاغ والسهر تهاب ودلائل يقين بحالها  
وجمالها حق الزوج فكان له أب معها اه فافهم (قوله قال في المهر وفيه نظر) وجهه انما هو ضرورة  
لاشبهها بالارضاغ لاجل المسئلة المقتضى عليها فانما لا عذر لها في حق التسليم وسبب اليها أفاده ح ووجه  
أن المحبوسة طمنا والمعصونة وساجدة الفرض مع غيرها مدورة وقد سقطت نفقتها وفي الهندية في الا اذا  
سقط التسديد لزوجها لا سقط عليه نفقة النمار على الزوج نفقة الليل وقياسهما كذلك ط فله تسديد ك  
الشارح قبيل قوله وبشرص لزوجة لها ثبوت من البحر أن له معها من العزل وكل عمل ولو قابله ومغسله اه  
وأنت خير بان اذا كان له معها من ذلك فان ههنا ونحوه حيث بالاذن كانت ناشرة مادامت خارجة واب لم معها لم  
تسكن ناشرة وانته تعالى أعلم (قوله ومحبوسة ولو طمس) شمل محبوسة بدين تقدر على ايضا أنه أولا قبل المقتله اليه  
ثم بعدها وعليه الاعتقاد زياي وعامه الفتوى فحق لانه انه تفر في سقوط نفقتها وانما الاحتياط لان جهة  
الزوج بحسن (قوله صيرفية) كذا بقوله منها في المانع وأقره ونفقه في الشرع بالاية من النكاحية (قوله كعبه)

نسقط به المفروضة  
المستدانة في الاصح  
لموت فبدى بالروح لانها  
مانعه من الوطء لم تكن  
ناشرة وشغل الحسرو ح  
السكينة كأن كان المهر  
المقتله من السكينة ول  
لها نفقة كالمخرج تمام  
كن سائلة المقتله ولو كان  
ه شبهة كبيت السلطان  
متنعت منه فهو ناشرة  
عدم اعتبار الشبهة في  
ما بحلاف ما اذا حرجت  
نزلت العصب أو أوتت  
سباب اليه أو السفر معه  
ومع أجنى بعينه ليقولها  
لها النفقة وكذا الواحتر  
لنفسها لا رضاع مسمى  
زوجهما شريف ولم تخرج  
قبل تسكون ناشرة ولو سلمت  
فسمها بالليل دون النهار أو  
عكسه ولا نفقة له قص  
لتسليم قال في المبتهى و  
توفى بجواب وافعة في زمانها  
انه لو تزوج من الخ سرقا  
التي تكون بالنهار في  
صالحها وبالليل بعده فلا  
نفقة لها انتهى قال في المهر  
وفيها نظر (ومحبوسة) ولو  
طمس الاداسها هو بدين  
فيها النفقة في الاصح  
جوهره وكذا لو قدر على  
لوعسول المهر في الحبس  
ببرقية كعبه



مضمونته بياش شريطين بطوارق من القامى الى الخلف كره في الدائع لكن سسباني في المنزلة بها على  
المعاشرة مال عند من يفر به وبالروحية ومطابقا على قول زفر المصنف و يؤخذ من كلام الله حيد و الخلاصة  
شريا ثالث وهو ظهوره فله وقوله ولم يكن صاحب مائة دينار لشرط طرائع كره في عانه السحاب حيث قال  
اذا كذب له طعام كثير وهو صاحب مائة يمكن المرأه من تناولها ذاك كفايتها فليس لها ان يطالها من  
المطقة وان لم تكن من هذه الصنفه فان رصيت ان رأ كل من هو او نعت وان صاحبته من من لها بالمعروف  
اه وهو كالصريح في ان المراد صاحب المائة من يحكم انما اول كفايتها من طعامه سواء كان به من على من  
لا تحب عليه بنقته او لا فاهم (قوله لانها الح) تعاليل ادهم من الشرط الرابع أى ان يكون حاصل اهاد اول  
كفايتها ولو يدون ادنا لا يفرض لها اذا أمكنها لان فاهم (قوله فان لم يحط الح) يفرض على ان لا يعطى او في  
الفتح ام تمنع من الاتفاق عايناهم ليس لم يعرف بها و به عا انكم ماله عليه و يصرفه بنقته ان لم يجد  
ماله يفسد حتى ينفق عليه ولا يفسد ولا يباع وسك وسكاه لان من اصوله وان هو مقتا من ان يكون  
وقيل يبيع ما يبيع الا زالا في البرد و في ما سوى دست من الاب واليه مال المواني وقيل دست من والى مال  
المرتب منى ولا يباع عما به فستت من الميول و تقي والدست من الاب ما يملك الادمار و تكونا تردده  
في حوائجه من وسو و تفسد رايح (قوله أى كل مده رايح الح) فالواضع في المهر من الادماج والادماج في  
المهر يوم ما يوم لانا قد لا يتقدر على تحصيله من ثمره وهو انما على ان يعطى به من ثمره يعلم ان كل يوم  
منه المساعى اليوم الذى يلى ذلك الرايح ان يمكن من الصروف فاما ثم في ذلك اليوم وان كان ناسوا فستت  
شهر ثم رايح الدهاقين و به عا من اوس الرايح ليس لا ينفق على فاهم الا فستت الاسماع كد لان  
فهم و غيره قلت ومضى في الاحتيار وغيره على ما ذكره الله تعالى في المهر الا ان يفر لانا وهو الا  
ذكره تجد نعم في الدخيرة عن المهر حتى ان ليس رايح وان بعض الناس في اعتبار ما من الله  
في حال الروح (قوله وبه الا ومع كل يوم) ذكره في المهر شيئا يثبت في التفضل الما كره في حال الروح ان  
يكون من ماله ما اردى الروح والا فلو قال انما ادفع بنقته كل يوم مع لانا على غيره لانا انما هو رايح  
تدفعها عا فاد ان كل يصرفه لا يفعل و انما كراههم اد كل مده رايح حال الروح انما يعطى بنقته ما يفرحوا  
به في اليوم اه فتأ ل (قوله كذاها الملب بال) ذكره في الاخير ما سرع شيئا من المهر رايح به لانا في  
الاتصال المعتاده ثم قال ويرى على هذا ان لو لم يدفع لها فاد رايح ان رايح بل يوم فاد انساب عا رايح  
حصة كل يومه مائة فيمكن طلم ان لا و مادون اليوم لان مقتدر بالانساب فلا يمكن ان يفسد رايح فاد ان  
الما ياد لها في طلب كل يوم اذا لم يدفع لها بنقته الشهر فاد رايح في الراس بل الما ياد لها في الدم ل  
يوم فاهم نعم جعل الما ياد له في يكون فيه رايح كراههم شاهد يثبت في حال الروح رايح في رايح في كل  
يوم و الى العاصمة والساعة و رعا لانا و ان وسدنا لا يعطى بها الا في رايح ما انما رايح الله في رايح  
التقدير بالشهر و جعل الما ياد لها في الاحد كل يوم لانا انما طلمها كذا كرا لانا لانا لان ادفع لها بنقته  
كل شهر و امتنعت وطا من الاحد كل يوم تكون مده فاهم رايح في كل يوم في رايح في التفرع بل  
على هذا التفسير الما في لقوا في الشرع المعلوم من طلم الما رايح في رايح (قوله ولها ا) سب كرايل  
الح) مائة الف شخص امرأة قالت ان رايح في طلم العينة عا فطلم كرا لانا ففها قال ابو حنيفة ليس لها لان  
وقال ابو يوسف تأخذ كرايل بنقته شهر واحد و سبها و عليه الفنوى فلو علم ان يملك في السفر أكثر من  
شهر أخذ عا في يوسف الكرايل بأكثر من شهر اه و طهر ان يحمل أحد الكرايل بنقته شهر هو عدم العلم  
بقدر قيمته فضاف ان يملك أقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانا أقل الاتصال المعتاده كما هو في الاكثر لو علم  
انه يبيع بأكثر من خروج المبيع الا في يؤخذ بقدرها فاهم نعم في مائة الف ارجح ان تصار فاهم خلاف المراد وما  
أفاد كلامه من ان خلاف أبي يوسف في الماين لاني الاول ففها هو صريح عبارة الفتح المدا كورة فاهم (قوله)

لانها ان رايح - كل من  
طعامه و به عا رايح  
كرها لانا و انما رايح  
حصة و لانا فاد رايح  
حصة و غيرها وقوله (في)  
كل شهر) أى كل يوم  
بما هو في يوم الا ففها  
و به عا رايح و لانا  
كل يوم ففها لانا كل  
يوم رايح لانا الا في  
ولها ا) كرايل ففها شهر  
فأ ففها و فاهم رايح  
الا في رايح

مما يلب في أحد المرأة كرايل  
بالنقته

على العن والخبير (قوله لوجوه عليه آياته) فتلقى بالرسالة لا تحضر عليه ان أنت تدافع (قوله ولو شربته)  
كذا قاله في البحر أخذ من التماثيل وهو شغل القلب لما قبله من انما اذا كانت ممن لا تخدم وعلمه ان تأنيبها عام  
والالا او وحب عايم اديا لم يدرى في الصو ونبي الله صم الا ان يقال ان الله يريد ان يرفع قدسكوب عن شمسهم  
نفسها وقد لا يسكوب والذي يظهر اراءه حالها في العبي والفقير لا في الشريف وعدمه فان الشريف يرفع الفقير  
تخدم نفسها وحاله بناية الصلاة والسلام وحال أهل بيته في غاية من التقليل من الدنيا فلا يقاس عليه مال أهل  
التوسع تأمل وعبارة صاحب الهداية في مختارات الموازل تؤيد حديث قال وان كانت ممن تخدم نفسها  
فعلهم الطمع والخبير لانه عليه الصلاة والسلام الخ (قوله واند) تحادوا بعد الموت والطمع منة مثال ما ط  
(قوله وتعالى في الخوهره) حديث قال ويحب عليه ما تطف به ونزيل الوسخ كالنسيج والدهن والسدر  
والخطمي والاشباب والصايون على عادة أهل البلد اما الخطاب والسكيل فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما  
الطيب فيحب عليه ما يقطع به السهو كالاخبر وعلمه ما يقطع به الصناعات الدواعي للمرض ولا أحره الطيب ولا  
الضاد ولا الخاد وعلمه من الماء ما يغسل به ثيابه او يدغم الاثر ماء الغسل من الحماة بل يغسله اليه أو يأذن  
لها به قبله وان كانت مرساة استأخرت من يغسله اليه او عليه ماء الوضوء اه ان في الله حكمة لعل من يراه  
الاغتسال على الروح وكذا ماء الوضوء وعلمه فتوى مشايخ بلخ والصدور الشهيد وهو اختيار قاصي صاحب اه وفي  
الرازية ولا تعرض لها بالافكا كته والسهول بالخير بل من ربح العرف والصدان دفر الانط بالدال المهمة أي ربه كما  
في المصباح \* (تلمية) \* قد علم بمسار كرا أنا لا يلزم لها الفهم والدخان وان تصبرت دبر كهم الا ان ذلك ان  
كان من ديل الدواعي أو من قبيل التفة كمد كل من الدواعي والتفة كمد لا يلزم كمدات (قوله قبل عليه الخ) عبارة  
البحر عن الخلافة وفاقا بل ان يقول عليه لانه وذا الجماع وفاقا بل ان يقول عليها كاهن الطيب اه وكذا  
د كرسير ومقتضاه أنه قياسا من وجهين لم يحرم أحد من المشايخ بأحد هذه الالاف ما يفهمه كلام الشارح  
ويفهمه بل يرجح الاول لان دفع المعاملة مع نفسه يعود الى الولد فيكون على أبيه يأمل (قوله ويظهر من لها  
الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام على الكسوة ونحوه بعض باب يقدم قوله ويراد في الشتاء الخ  
هذا أو يؤخر هذه الالاف الى ما واعلم أن صدر الكسوة مما يتلف بالاحتلاف الا ما كان والعدادات يجب  
على القاصي اعادة الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شاء من هذا المصنف ما وان شاء من هذا وفي  
بالقيمة كذا في المحي في الدائع الكسوة على اختلاف كالمدة من اعتبار حاله فلهذا أو حاله البحر (قوله  
في كل نصف حول مرة) الاداء فرح وبه ما لم يبعث لها كسوة دفعة واحدة من قبل نصف الحول والكسوة  
كالمدة في انه لا يشترط مضي المدة من حصولها انما يتبع لها بحال لا بد من تمام المدة واعلم ان لا يجدد  
لها الكسوة ما لم تحرق ما عندها أو يبلغ الوقت الذي يكسوها كافي الحاكيم ووجه تفصيل سيأتي في قوله  
وتنادمها (قوله وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) لكونه قواما لها لا يأخذ ما فعل فان المفروضة أو المدفوعة  
لها ملك لها فلهذا الاطعام بها والتصدق هو مقتضاه انما لو أمرته بانفاق بعض الثمن لهما فالباقى لهما أو بشراء  
طعام ليس له أكل ما يصلحها وفي الخاتمة لو كانت من مالها أو من المسئلة لهما الرجوع عليه بالمفروض  
بحر المحصا (قوله ولو بعد فرض القاصي) لا يحمل له هنا لان من شروط فرض القاصي أن يظهر له معطاله وعدم  
انفاقه كما ذكره (قوله ويصرف الخ) تفرج على الاستدعاء في بيان نتيجة لكسوة غير مفيد وكان عليه ان يبدله  
بقوله فيما مره ليه طمأينة أي ليس له أن ينطق عليها بل يدفع لها ما تنفق عليه على نفسها او قد يبلغ الشارح عبارة  
المصنف بحيث عطف قوله ويأمره الخ على قوله ويصرف لئلا كان عليه من نفسه قوله ان شكت معطاله لانه  
يعني عنه قول المصنف أن يظهر للقاصي عدم انفاقه مع ايها امه الا كتفا بغير الشكاية ووجه ما قلناه انما في  
البحر عن انفاقه والخاتمة في الزوج هو الذي يلي الانفاق الا اذا ظهر عند القاصي معطاله فيثبت فرض النفقة  
ويأمره ليه طمأينة على نفسه انفقها لهما فان لم يعط حبيبته ولا تنفقها عنه النفقة اه وقوله بطلانها

لو حوسبه علمه آياته ولو  
شربته لانه عليه الصلاة  
والسلام قسم الاعمال بين  
على وفاطمة ففعل أعمال  
الخارج على على رضى الله عنه  
والداخل على فاطمة رضى  
الله تعالى عنهما مع انما سيده  
نساء العالمين بحر (ويحب  
عليه آله طمأنينة وسحر وربة  
شرب وطبخ ككوز وحره  
وقدره مرد) وكذا سائر  
أدوات البيت كحصر ولبد  
وطمأنينة وماتت طمأنينة  
ونزيل الوسخ كشطوا شمان  
وماء مع الصناعات ودراس  
رحلها وتعالى في الخوهره  
والبحر وبه آية القابلة  
على من استأجرها من  
زوجته وزوج ولو كانت بلا  
استجاره يصل عليه وقيل  
عليها (وتفرض لها الكسوة  
في كل نصف حول مرة)  
لتجدد ما جسد سوا وردا  
(والزوج الاتفاق عليها  
بنفسه) ولو بعد فرض  
القاصي خلاصة (الان  
يظهر للقاصي عدم انفاقه  
في فرض) أي يصدق  
(لها) بطلانها مع حضرتها  
ويأمره ليه طمأنينة شكت  
معطاله ولم تكن صاحب مائة



الدار وهو دال على السكن سياتى في الادارات ان القوم على التعديل في السكنى اعادة ح (قوله وهو هو  
الح) من كلام الجرح (قوله فالأحره عليه) لانها هي الملائكة تصيب بالعدو وهي نابعة للروح في ال كى ولم يوجع  
المقدم او ان ترجمه ط ان سكناه عارضة بعد تحقق العصب منها ولا اعتبار له من السكنى العارضة اليه بعد  
تحقق الفعل منها اه وقد يعان بأمر المالك كانت تارة في السكنى من ان تارة له في ارضه ارضه العادى  
السكنى مقتضى هذا وان يصيبها ونقصه الا حرة ككلها والسكنى في العادى وسواء في الاداء ح (قوله بقره  
الاعمال والحدس) أى يراعى كل وقت أو مكان ما يراه في البراز به اذ ان رخص العاصى القصة ثم رخص  
في قطع الزيادة ولا يعلل العاصى والعكس لها طاب الزيادة اه وكذا لو صا على شئ معلوم ثم جازا السحر  
أو رخص كما سجد كره المصنف والشارح (قوله ولا يتدرج دراهم ودينار) أى لا يتدرج من شئ من شئ  
لا تراه ولا ينقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد من تقديرها على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر  
فليس بالزوم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على العاصى في زمانه من السائر الكفاية بالعرف تلى  
الدخيرة (قوله لكن في الجرح) ان قال فالسكنى ان يرضى للقاصى اذا اراد فرض الله في الدخيرة فارى  
سعر الدار وبقا ما يكتفى بها حسب عرف تلك الدار ويقوم الاصل بالاراهم ثم يدرج بالدرهم ثم كما  
في الجرح اما ما يكتفى به او ياتى به من مالها كما في الجرح ان يشارف من لها أو ما ذوات بناء قوما  
وفرض لها بالقصة اه ثم اعلم ان هذا الاصل ما عدا الى الاستدراك والجمع من عدمه برهان راهم ثم ان  
بشئ من لا يدرى ولا يفتقر بل هو وكذا في غيره من الدار والاولى من الدار كذا في قوله ان كذا  
اسمها كذا على قوله و يتدرجها من الدار والرخس فان ماد كره في الدار من الدار القاصى في الدار  
و من غيرها انما هي من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
بدون ذلك أو يتدرجها من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
أبى ربهما) الاول ان يقول بديل أن له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له  
عن الاصل ثم دال وهو يدل على أن له الح (قوله ويراد في الدار) أى يراد على ما قدره في الدار  
بدرج من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
والجرح والفرق بين الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
وفي الدخيرة ماد كره محمد على عادتهم وذلك في الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
اعمال السكنى بالعرف في كل وقت ومكان وكل حرة في الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
الحوار في السكنى (قوله ما دفع الح) من قول الفاعل في الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
ببديل الفعل بالشيء وما يدفع آدمي الحرة بالسكنى (قوله ان طاعة) راجع لقوله وهو قوله  
ويراد (قوله وينتألف ذلك الح) هو معنى ما ذكرنا من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
الروى في الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
نحو الح) قال في البرية ولم يدكر في الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
ديارهم بحكم العرف في ديار بخرى الارز والمكعب وما ساء عليه اه وقال السرخسى ولم يوجب محمد  
الارز لانه لا يحتاج للحرج والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
الارز في ديارنا أيضا اه والحاصل أنه اختلاف التعليل لعدم كذا الارز في الدار والرخس من الدار  
لاختلاف العرف في دياره وقيل لحرمة الحرج ولعل الاول أو لا يخل بها الحرج في مواضع ولا بد لها  
من سائر وتقدم أنه يجب لها من ديارها والارز في الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
انما في الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
الاتهام في الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار

وهو هو من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار والرخس من الدار  
احارة في وقت أو مال يتيم  
أو عدل لا يتعدى لولا الجرح  
ما ياتى به (ويشعر لها  
تقدر العلاء والرخس من الدار  
درهم درهم) ودينار كما  
في الاشارة و سائر المصنف  
لشرح الجمع لاهم  
لكن في الدار والرخس من الدار  
الرخس من الدار والرخس من الدار  
درهم درهم أو دونهما  
بالدرهم ثم يتدرج بالدرهم  
ويشعر لها (قوله  
أبى ربهما) القاصى ان  
بما من الدار والرخس من الدار  
من الدار والرخس من الدار  
أن يرضى له الدار والرخس من الدار  
الرخس من الدار والرخس من الدار  
(ويراد في الدار) الدار  
درهم درهم وما دفع أدى  
يراد (ولما في الدار) الدار  
وهو الدار والرخس من الدار  
عن أن يرضى له الدار والرخس من الدار  
(ارادته) الدار والرخس من الدار  
سائر الدار والرخس من الدار  
اختلاف الدار والرخس من الدار  
حرف أمته في الدار والرخس من الدار  
دستة من الدار والرخس من الدار  
لها أمته في الدار والرخس من الدار  
لا يتعدى الدار والرخس من الدار  
بما عليه وقد رأيت من  
ياضرها بالرخس من الدار  
ولا يتعدى الدار والرخس من الدار  
ودللت حرام كسوة كسوة الله  
لكن قد مضى المهر من الدار  
الرخس من الدار والرخس من الدار







تتبع ما هو ماله ولا أن يترس له شيء من شئها الخ قاسود فلهذا أنه يلزمه أن يترس من شئها الخ  
أو دخوله من أو من التصريح به من الخلاصة فتجب طاله لا مؤجله إل معصية بسبب الحول وان وقت اليه شيان  
ولا يلزمها استعمالها كالمستأجرة ولم يلبس ما دونه لها عاياه عسيرة كما هو يأتي وكما كانت طاهاما  
بكمها أو فترت على نفسها بقرعها ذراهم مما فرس لها ما به فحسب لها غيره عليه (قوله بلا حمار ياتي به)  
المعصية في عبارة الجرح من المتبني على ما في الروح إلى الأبد من الدراهم والديار ثم قال والمعتبر ان  
الروح لا يتبدل لها اه وقد مضى في باب المهر أن هذا المعنى في الآب يسمى في عرف الاعاجم بالاسم  
وأني في الكافي وسيره في المهر المجمل وأب غير ذلك وقال أن أدرك في المعنى هو المهر المجمل حتى لا يكت  
المرأة مع نفس الاستيفاء فلا يكت الروح ولا سائر الجواهر لأن الشئ لا يملكه غيره وان لم يدرك به ولم يعقد  
عاهه وهو كالمهر بشرط العوض فله طاب المهر على قدر العرف والمادة أو طاب الله سبحانه وبذلك لا يتصل  
الزوج في القواين (قوله فلا مطالبة الآب بالمهر) أي المهر وهو ما في الآب لا على كونه من المهر بل  
على كونه عقلا ما يتجسد الروح في الجواهر ما علمت من أنها تسترط العوض فله الروح مع ما علمت  
المعوض فاهم (قوله الاداء كذا) أي زمانا يعرف به رساه (قوله وعليه) أي نسي على ما ذكر من أن له  
المطالبة به لأن يصير ما كذا من سلبه بعد الرافع (قوله فيجب العمل بما امر) أي من أن لا يحرم الانتفاع به  
بلا ادنى أو أماما ذكره صاحب المهر سالك عن البرازية من أن الصحيح أن لا يرشح على الآب شيء لأن  
المال في النكاح غير مقبوض اه فهو من على أن ذلك المخل أدرك في العدة قد لا يتعامل بأن المال  
وهو الجواهر غير مقبوض في النكاح لأن المهر يجعل بدلا عن النكاح وحده لا يقال أنه وان أدرك في العدة قد  
يعتبر بدلا عن الجواهر أيضا فحكم العرف قد ارادته عاياه كالمهر لا ما يقول يلزم به في بادئ التسمية لعدم  
العلم بما يخص كل واحد منهما من الجواهر أو ما يخص به وهو بدل المصنع لا بعينه على أن هذا  
العرف عسير عرفت في زمانا فان كل أحد يعلم أن الجواهر للمراة وأنه اذا طلقها لم يملكه كله وانما ما  
يورث عنها ولا يحتسب شيء منه وما عاياه العرف أنه يرد في المهر لما في شهور كثير ليس من بيتهم وينفق بها نادمها  
وبرثه هو أولاده اذا ماتت كثير يرد في مهر العايلة لا حل ذلك لا يكون الجواهر كلها أو بعضها ملكا ولا لغيره  
الاتماع به وان لم يرد في فاهم (قوله هل تقدير القاصي) أي من عسيرة فله حكمته بذلك والظاهر  
أن بالدال هذا وفي ما بعده من الواضح وصحح بالراعو كان ما في ذكر هذه المسائل من قول المدعي الآتي  
والهبة لا تصير بدلا الا بالقضاء أو الرضا (قوله بشرطه) هو شكركي المثل واحد والروح وكونه من صاحب  
مأذنه ط (قوله فلا سقيا) أي الهبة وهما في العرف على كونه مكنيا ح (قوله هل يكره تعام الخ) قال  
في العرف ومسألة الإبراء أي الآتي بقدر ما يدل على أن الفرض في الشهر الاوالمتر وفي ما بعده مضاف وقصر  
بدخوله وهكذا اه (قوله الامتناع) في شهورها فتنط في مدته كالمهر وكثيرا له من ماله أو خصا  
منه أو نراد (قوله ولدا) أي ما علم مما سبق أن الهبة لا تصير بدلا الا بالقضاء ولا تنقض المدة ط (قوله  
قبل الفرض) يشمل الفرض بالقضاء أو بالرضا وقوله باطل لأن لا تصير بدلا بدون الفرض المدكوره  
فليس في كلامه قصور فاهم (تبين) يستفي من ذلك ما لو حالها على أن تبرئ من نفقة العدة كذا ما  
في باب لانه إبراء بعوض وهو استيفاء قبل الوجوب فيجوز زوالها الاول فهو اسقاط للشئ قبل وجوبه فلا يجوز  
كافي الفسخ (قوله ومن شهر مستقبل) أي اذا كانت مفروضا بالاشهر فلو بالايام يبرأ من نفقة يوم مستقبل  
وكذا لو بالسنة يبرأ من نفقة سنة مستقبل كالمهر والظاهر أن المراد بالمتقبل ما دخل أوله لأنه لا عاياه  
يتغير بدخوله كجملته آتيا وقيل بدخوله حكمه حكم ما بعده من الأشهر المستقبلية ويؤيد ما في البحر وكذا  
لو قالت أبرأ منك من نفقة سنة مستقبل يبرأ لأن نفقة سنة مستقبل لا يبرأ من نفقة سنة مستقبل  
لأن نفقة سنة مستقبل لا يبرأ من نفقة سنة مستقبل فيقال في الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني

مطالب فيقال وقت اليه بلا  
جهاز  
بلا حمار ياتي به  
الآب بالنفقة الاداء كذا  
استحق وعليه فلو فترت به  
اليه لا يحرم عاياه الانتفاع  
به وفي عرفنا ياترمون  
كثرة المهر كثر الجواهر  
وقلته لقلته ولا شئت  
أن المعسوف كالشروط  
فيبقى العمل بما امر كذا في  
المهر وفيه عن قضاء العرف  
هل تقدير القاصي للهبة  
حكمه منه قلت نعم لأن طاب  
التقدير بشرطه  
فلا تنقض ما يصح المسئلة ولو  
فرض لها كل يوم أو كل  
شهر هل يكون قصا ما دام  
النكاح قلت نعم الامتناع  
ولذا قالوا الإبراء قبل الفرض  
باطل وبعده يصح مما مضى  
ومن شهر مستقبل  
مطالب في الإبراء عن النفقة



من حادها أما اذا تصدق منه بان كان متخاضا من ثمن واثبث فيه كجاءه وادب منارا اعني في ديارنا ولم نذكر له  
غيره وجاهها بتمام أمي فان لا ترفع على وصالها اه ووجه انه يمكن الزوج مع تعاطي الشرائع اذا كان  
من الواجب عليه وليس ذلك من خصوم الخاصة من الكلام مما يتعلق بها لم نعلم لو كان حادها  
يتمسك أمته بدنه يمكن أن يكون صدر الروح في احواجه (قوله تفسيرا) راجع اقوله بل بازاد وعبارة  
وطاهره أي طاهره واهم لا علنا اخرج حادها أنه اذا اخرج ما عدا ما دام (من بدله) فزاد على قولهما  
اه أما على قول أبي يوسف الاتي فلا (قوله اوحدة) لا سعة الله بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم في المصنف  
في المنع أفاده ح وأشار الله الشارح بقوله لعدم ملكها (قوله وسرا) مصوب على أنه خبر كان المقيدة  
بعدلو وعلى محل الشارح من مصوبنا على الحالية من الروح في قول المصنف أول الباب تحت الرواية على  
روجه فان قوله ما وخطاها معطوف على قوله الروح وانهما من قول في السر وفي غاية الباب والسماء قدر  
بما ان رمان الصمد لا يملكه من غير ان كان اه وفي الاخرى ولا يملكه من غير ان كان اه  
ه ادكرنا في نسخة اخرى بل يفرص له ما ينبغي بالمعروف ولكن لا راجع بقا بقا بالانه مع لها فتمت بقا بقا  
مع في الادام وما ذكره في الكتاب من ثبات الحاد هو مصاب على عادتهم ودلائل تتصل في كل وقت  
وعلى القاصي اعتبار الكفاية بما يفرص له في كل وقت وكان اه وخصصا (قوله في الاصح) الا فاما  
بعوله فمجرد أنه يفرص من حادها ولو كان الروح مع سر او قدما في الفصح والخبر (قوله والعول في العسار)  
لا يملكه ان بالاد لي مع ولا يملكه كقول من الوخوب قال في البحر الا أن يملك المرأة الميعة وبشرط في هذا  
البحر العدد والعذر الال لفظ الشهادة وفي الله تعالى العذر ان كان من الاصحاب أي الامتنان مع عمله من  
أهل العلم الا أنه غير معوج كافي الطائفة وقال الطاردي اننا نحتاج من كائهم اورد في هذا الموضع ان  
(قوله لا يملكه) عدا الفصح لا يملكهم (قوله فرض) عليه لانه أو أكثر طاهره اذ لا يملك لها أي لا يملك  
بقا بقا كثر من ادم اه الا اذا اصابها من الاولاد لا يملك لهم اكن لها من واما أولادها إلى أن ذكر من ادم  
بالمرة لان ذلك من جهة دفعهم كالا يخفي (قوله وسرا) أي أي يوسف وأشار إلى أنه اذ كان عن أبي  
يوسف لان القول منه في الهداية وعمرها أن يفرص المارة لا يباح أدم المارة الم الداد بل والا  
تعالج الروح (قوله دفن الله) أشار إلى أن الله يرحمها بعد أن يملكها بالارادة ما في بيت الروح  
بال (قوله ثم قال في السير) عدا الله رة اذ قال العاصم وروى ما سالا لا مع أن  
يوسف أن المارة اذا كانت من يملك عداها من ادم معادها من ادم لان لها من ادم من  
هو أكثر من ادم الواحد أو الاثني أو أكثر ذلك قال وناشد كذا في غاية البيان وفي الساهرة  
والرؤا الح المارة اذا كانت من باب الامر لها من ادم من الروح على بقا ساد من اه فاما اصل أن  
الدهم الأفة بار على واحد طاهره والمأخوذة عند الله ان يقول أب يوسف اه (قوله ولا يفرص من المارة)  
عنهما أي عائنا كان أو ماصرا (قوله بأواعها) وهي ما كولد له يوسف وكن ح (قوله حقه) أي من  
الدهم وهو مصوب مع قول المصنف وهو انشاء (قوله ولو موسى) المصنف ولوه معر الآية اشارة إلى  
الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم النسخ مع الوسر حقه (قوله عدا الروح) مع ما في قوله ولا  
يترك بيده المارة ط (قوله وتصرها ببيتها) أي تصير المارة بعد وصول الطقة بسبب محبة وفي بعض  
النسخ وتصرها ببيتها أي تدر الطقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا يملكها بها فحقها بالحاصل أن عند  
الثاني اذا عسر الروح مع بالطقة فلها الفصح وكذا اذا عاين وتعدو حقه يلها منه على ما انما ذكره كثير من  
لكن الاصح المعتمد عندهم ان لا يفسخ ما دام وسرا وان انقطع خبره وتعدر استيفاء الدهم من ماله كما شرح  
به في الام قال في الخطة بعد قوله ذلك فخرم شجعتا في شرح منسجه بالفصح في منقطع خبر لا مال له ما من شجعتا

من شجعتا (لو) عن الأمانة  
توهرة المصنف ملكها  
(موسرا) لا مع سر او لا يملك  
والعسول له في العسار  
ولو يملكها فاستأبأ أولى  
مائدة (ولو لا أولادها) يكفينا  
بأدم وادد وروى عليه  
منه (أدوم أو أكثر)  
افقاه (ثم وعبر الثاني) مائة  
فدس الله بخدمه  
ادد بقا بقا إلى مد كثر  
المصنف في شام قال في العسار  
من العانة وناشد كذا  
وفي العسار ح وهو يفرص  
عامة بقا بقا ما هو اذ كان  
من الاشراف هو من بقا  
ماد من وناشد كذا  
(ولا يفرق بين ما ذكره في)  
بأواعها الا لا (ولا يملك  
انها) لو عائنا (قوله ولو  
وسرا) وروى الشافعي  
بأعسار الروح وبتصرها  
بجهد ولو موسى في الم

معالم في فصح النسخ  
بالجزء من الدهم والقيمة







تهدد بامساره الاثن وان علم استنادها الى استصحاب اود كرتة تقوية لاث كما كانا في اه (قوله نعم لو امر  
شافعيما) أي بشرط أن يكون مأدونه بالاستدانة حائبة قال في غرر الاد كالمعلم أن مشايخنا استحسنوا  
أن يصحب القاضي الحنفى بالثامن مذهبهم التفريق بين ما اذا كان الزوج حاصرا أو أبي عن الطلاق لان دفع  
الحاجة الى التمسك لا ييسر بالاستدانة اذ العاقل لا يتركها من غير ما لا يحسن به يقرصها ووعي الزوج ما لا امره توهه - م  
والفريق صروري اذا طامنته وان كان غائبا لا يتركها من غير ما لا يحسن به يقرصها ووعي الزوج ما لا امره توهه - م  
قضاؤه لانه ليس في شتمه فيه لان العجز لم يثبت اه ونقل في المهر اربعة خلاف المشايخ وان الصحيح كافي الدخيرة  
عدم المضاد لظاهره وخارجه الشهود كافي اه - ماديه والفتح ود كفي قصاص الاستدانة في المسائل التي لا ينفذ فيها  
قضاء القاضي أبى بها التفريق بين العجز عن الاتفاق والتسليم على الزوج اه والحاصل أن التفريق بين العجز  
عن النفقة ما رجع عند الشافعي حال حصر الزوج وح كذا حال عياله معطاه أو ما لم تشهد به ما مساره الاثن كما علمت  
بما نقلناه من التحفة والحالة الاولى جعلها مشايخنا كالحكم في مذهبهم في مذهب القضاة والشافعية والحنابلة في مذهبهم  
كلام الشارح حيث حرم بالمفاد في ما قلناه من على خلاف الصحيح المسار عن الدخيرة ود كفي الفتح أنه يمكن  
المسح به - يطر بق اثبات عجزه بل يعني وقته وهو أن تقرر النفقة عامها ووجهه في العجز بأنه ليس مذهب  
الشافعي قلب ويؤيده ما قدمناه من التحفة حيث رد على شرح المسح بأنه خلاف المقول دلى هذا ما رجع في  
زماننا من دفع القاضي الشافعي باليمين - لا يصح وليس للحنفي بيمينه وهو يعني على اثن التفريق أو على عجز  
المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليست بذلك نعم يصح الثاني - د - د - د كفي كتبه مذهب  
وعليه يمكن ما في فتاوى قاضي اله - بداية حيث سئل عن عجز زوجها ولم يترك لها نفقة وأجاب إذا قام بين  
على ذلك وطابت مسج المسكاح من قاض براد فصح فله نفقة وهو قاض على العائش وفي هذا القضاء على العائش  
روايات منسوبة الى القاضي الاول فاذن يسوغ للحنفي أن يرزحهما من العجز بعد العدة واذن حصر الزوج مع الاول  
و برهن على خلاف ما ذهب من تركها بالانفقة لا تقبل ويثبت لال ابنة الاولى ثم - م بالقضاء الاول  
بالثانية اه وأجاب عن نظيره في مذهب آخى فانه اذا فصح المسكاح كما يرى ذلك ونقد مذهب قاض آخر  
ورجعت غيره مذهب الفصح والتقليد والفرق بالعجز ولا يرجع معه والزوج وادعائه أنه تركها - م هاهنا فتوى  
مدة عياله الخ قوله من قاض براده لا يصح أبى براده الشافعي من الاعن الحنفى بل براده الحنفى فافهم (قوله  
ادالم يرتش الامر والمأمور) أما الاول فلا يصح القاضي بالرشوة لا يصح وأما الثاني فلا يصح حكمهم الا يصح  
ولو صح دعواه وعياله فله ما سبب العطاء بأد (قوله وهو الفرض) أشار الى أنه في عبارة المصنف كلاما مذكورا  
بعد قوله ولا يفرق بينهما بجزء منها الخ تقديره بل يفرض لها المهر عياله ويأمرها بالاستدانة لكن الفرض  
يناهر فيسألوك كالمعسر عن النفقة حاصر الا العائش اذالم يكن له مال حاصر لا يهرس لها نفقة عليه كافي كافي  
الحاكم ويبدو كذا المصنف بعد ما سيذكر أن الملقى به قول زفر فافهم (قوله بالاستدانة) ذكر المصنف  
وبينه الشارحون أنها الشرع بالنسبة الى نفقة الثمن من مال الزوج في الحنفى أن الاستقراض يحرم ونقل  
الفهستافى عن صدر الشريعة قال واليه يشير كلام المعرب اه وفي اليعقوبية أيضا الاول كلافحنفي قال في  
الدر المنثور لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول اه وفيه في الجوى عن البرجسدي  
قالت الشافعي أنيسر على المرأة لا نفقة لا تجوز من يبيعها بالنسيئة ما تحتها في كل يوم بخلاف الاستقراض لانه نفقة  
شهره فلا يأتى في جوابه عن الايراد \* (تنبيه) في قصاص الجاوي الراهدى فان لم تجد من تستدين منه  
عليه - م كذا ثبت وان نفقة زوجته عليه بما عليه بأمر القاضي وان لم تقدر على الاكتمال بها السؤل اليومها  
وتجعل مسؤلها اذ نفقة عليه أيضا أمر به (قوله لتعجل عليه الخ) اعلم أنهم قالوا ان للمراة حق الرجوع على  
الزوج بالنفقة بعد فرض القضاة في سؤاها كالمسكين ما لها أو استبدت بها الشافعي أو بدونه ولكن فائدة  
الامر بالاستدانة بعد فرض القضاة في سؤاها كالمسكين كذا في مذهبنا وقوله وعوت استبدت بها أو طلقها استبدت

نعم لو أمر شافعيًا ففرض به  
المهر إذا لم يرتش الأمر  
والأمر بغير (و) - م - د  
الفرص (بأمر هذا القاضي  
بالاستدانة) لتعجل (عليه)  
وان أبي الزوج أما بدون  
الأمر بغير عياله وهي  
عليه

مطالب في الامر بالاستدانة  
على الزوج





القاضي دعواها ورز يدله اذا كانت لا تكفيها ما في كافي الحماكم صالحت الراهر وجهها على انفق لا كنيها  
فلها أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه (قوله ولا التفتات لمقاتله) فانه التزمه باختياره ودلائل على  
كونه قادرا على اداء ما اقرم به ولم يجز ذلك الا ان تعرف انما احصى عن حاله بالسؤال من الناس فاد  
أخبروه أنا لا يطبق ذلك به من غيره وأوجب على قدر طاقته دسيرة وحاله أنه لا يلة بل قوله لتماقصه ما لم يظهر  
للقاضي حاله بخلاف المرأة فالا تراعى من افانم اغير ما ترمه لان لها الرجوع عن الصلح كغيرها الكلام في  
حيث لم تكن منفاضة تسع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان اقر بذلك الزمها بالزيادة وان اكره  
أو طامسها بغيره ولا يطبق كذلك في دعوى الزوج لعدم ما عها هذا ما ظهر في بستان فافهم هذا وأما في  
الدخيرة من أن القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها ما لها أن ترجع لانا طهرت ماؤه وعليه التمس دارك بالقضاء عما  
يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فلا امتناع عنها اه فلا بد على ما مر من ان  
القضاء على الزوج في الزوج ولم يظهر فيه التماقص منه بخلاف الصلح بوجهه وقدره في هذا على غير واحد  
فافهم (قوله بكل حال) ناسع فيه المسألة في شرحه ولم أره لغيره مع عدم ظهور وجهه فالتمس استسقاطه بأمل  
(قوله الا اذا تعسر سعر الطعام الخ) لان ذلك عارض فلا يكون منه منفاضة اذ لم يدع أب ذلك كان وقت الصلح  
بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة الاولى وكالصالح القضاء في البحر من الظاهر به اذ اقر من  
القاضي للمرأة الفقه دعلا العام أو رخص فان القاضي يعسر ذلك الحكم اه (قوله الا ان تعرف الخ)  
أي يطلب المصلحة وهذا الاستثناء من قوله ولا التفتات لمقاتله كماله في كتاب الناسب ذكره في (قوله لم ياروه  
الا فقه مثلهما) فانهم رأوا المصلحة لكل شهر على العسر المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يمان فيه قال في الخلاصة  
لوم احلته على أكثر من حق وفه في الفقه والكسوة ان كان قد رما من الناس في شمله حار والافار زيادة  
مردود ولا يبال القضاء اه وعليه فافهم صفة لا تسقط الفقه ادلو بطل أصل التمس له بطله بانادي  
وقد ناهى في العروكاته اذ اذ بالقضاء التقدير بأمل (قوله والمفقه لا بد من رد الخ) أي اذ لم ينفى عاين بان  
غالبها أو كان عامرا فانه لا يبال بالقضاء مع سائل تسقط به في المسألة قال في الفقه ودكر في العساية معروا الى  
الدخيرة أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط كانه جعل القليل مما لا يمكن الا جبراره اذ لو سقطت نصي يسير  
من الزمان لما تمكنت من الاختد أصلا اه ومثله في العروك في الشرع لا يمان من البرهان وهو اه في ماله  
المدور وان تدبر فافهم ثم اتم أن المراد بالنفقة نفقة الزوج حقيقة لا نفقة القربى فانما لا بد من يسير ما ولو  
القضاء والرضا في حق لو وصفت عدة بعد ما قد قط كذا أي وسه يأتى ان الزناهي استثنى نفقة الصبيرو بان تقدم  
الكلام عليه عند قول المصنف نصي بنفقة غير الزوجية الخ (قوله الا بالقضاء) أي يظهره القاضي عليه  
أصفا أو دراهم أو دنانير خ (قوله وتل ذلك لا يلزمه شيء) أي لا يلزمه عدم نصي قبل الفرض أو الرضا  
ولا عساية لانه لم يجب بعد ولذا لا يصح الاراء عنها قبل الفرض وبعده يصح عساية ومن شهر مستعمل  
كما تقدم قبل قوله ولما دعواها أما الكفاية شهر أو أكثر دهر في البحر ما عساية الدخيرة أن لا تصح قبل  
الفرض والتراضي وتقبل بعده عن الدخيرة أيضا ما يخالفه وقدما الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه  
(قوله وبعده) أي وبعد القضاء أو الرضا ترجع لان ما بعده ما رتب له كالكفاية ولذا قال في الاستنباط لو  
أكتسب من ماله أو من المسألة لها الرجوع بالظرف من اه وكذا لو راضى على شيء ثم مضى مدته رجع بها  
ولا تسقط قال في البحر فها هو المراد بقوله أو الرضا ما ما توفقه به بعضه فقه العسر من أب المراد به أنه  
اذا مضى مدته بعسر فرض ولا رضا ثم رضى الزوج بشئ فانه يلزمه نفقا طاهر لا يفهمه من له أدنى تأمل اه  
ومفقه ضاه أنه لا يلزمه شيء بهذا الرضا لكونه ما مضى قبله لم يجب عليه فهو التزم ما يلزم وانما يلزمه ما مضى  
بعد الرضا لانه صار واجبا به كالتضام أو طاق في الرجوع فيتمثل ما انشطر الرجوع لها أو لا كما  
هو ظاهر التوفيق والشرع وأما ما في الجانيه والظهيرية من أن القاضي اذا فرض لها النفقة ففصل

ولا التفتات لمقاتله بكل  
حال (الا اذا تعسر سعر  
الطعام وعلم القاضي ان  
مادون ذلك) الصالح (عليه  
بكميها) هي من نفقة  
كفايتها فانه لا يصح من  
المانعة وفي البحر عن الدخيرة  
الا أن يعرف القاضي  
عن حاله بالسؤال من الناس  
فيوجب قدر طاقته وفي  
الظهيرية ما يطهره من نفقة  
كل شهر على ما تدرهم  
والزوج محتاج لم يلزمه الا  
نفقة مثلهما (والله لا نصير  
ديه الا بالقضاء أو الرضا)  
أي استطلاعهما على قدر  
معين أصفا أو دراهم قبل  
ذلك لا يلزمه شيء وبعده  
ترجع عما أنفقت ولو من  
ماله بنفسها بلا أسرف

مطالب لا تصير النفقة ديناً  
الا بالقضاء أو الرضا



[illegible][illegible]

والصلوات بطل بالموت قبل القبض هذا الزمان لا يعاين في الملاقاة وتعليق ما قدمه من امر الحراج  
رأس الذبي (قوله في الصحيح) كذا في الزمان عن الهامة والعرو والهر وعنه ما ومقاله قول الساف  
س هو طها ولوع الامر بالاستدانة وهو طها هو طها هو طها في الفتح والصحيح ما ذكره الحاكم الشهدا مع  
الامر بالاستدانة لا تستدانة بالموت لان الاستدانة بأمر من له ولاية تامة على كالا يستدانة بنفسه ولا تستدانة  
بالموت وعلى هذا الخلاف يستدانة بالامر بالاستدانة بالملاقاة والصحيح لا تستدانة (قوله في الصحيح) الح  
لم ير هذا في كلامه ط (قوله في الصحيح) أنت حبيب بأية مخالفة له وتوسل في القول ما به اه ح  
وقد علمت قول الحصاص قوط المفروض مع الامر بالاستدانة فكيف بدونه والظاهر ان ما ذكره ابن كمال  
سبق فلم (قوله بموت أو طلاق) هذا صمد هه ما وقال تجد بر مع منها حصة ما دعي ويجب رد الباقي ان كان  
قائما وقبضه ان كان مستمسكا بحيرة قال في الفتح والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذ ماتت  
الروح اختاروا فيه قيل ترد قيل لا تستدانة بالطلاق لان العدة قائما في موته كذا في الاقضية اه قال الحار  
الرملي واستفيد منه ومما في الحديث مرة سواد حادثة الفتوى طلقها ثانيا وغل الهامة ثمة سعة أشهر واستقامت  
سقة طاعة عشرة أيام فانقضت بذلك عدم اهلي يرجع عليه بما اراد على حصة الاشارة أم لا الجواب لا يرجع  
عندهما الا بعد مجرده وهو القياس (قوله في طها الروح أو أئوه) ما في الولو الحية وغيرها أبو الروح اذ ادفع نفقة  
امرأة له ما ثم طلقها الروح ليس للاب ان يستدانة مع لانه لو أعطاه الروح ح والامانة له حاله لم تكن له  
ذلك صمد أبي يوسف وعليه الفتوى كذا اذا أعطاهها أئوه اه ووجهه ان ما لا لزوجته ولا رجوع  
فما رجوعه ووجهه العبرة لوقت الهمة لا لوقت الرجوع فالزوجية من الموانع من الرجوع كما لو ودع  
الاب كدفع الامر فلا اشكال بحر قلت وطاهره أودع الابن من ليس كذلك ولعل وجهه ان الابن يدع  
بما يرى اليه من ابيه مادة فكان همة من الامر فلا رجوع بخلاف دفع الاخير أهمل (قوله في الصحيح) القن  
أي بنية سيده لانه ليس له في رقة ما من الولي وممن بعده بان امتنع بعت القاضي بحصرته كجأه اه  
عن الهري سكاك الرقيق والقرن عند الفقهاء من لا حريته في بيعه وفي الامة من له هو وأئوه بحر (قوله  
و نسق مديروه كات) لعدم صحة بيعه ما واهما اولد أم الولد وقوله في البر والهر وأم الولد يسهل ومعتق  
العض عند الامام بحرية الكات هه مديرة عن المحيط ولو اختار استدانة القن دون بيعه ينسحب ان له اذ لك  
كما لو افي المادون المادون اذا انار الحر ما استدانة مديروه وأئوه والمديري (قوله لم يجر) أما لو عثر  
نفسه عاد الى الرق فيجوز عليه محكم القن (قوله في مديروه الح) يعني اذ اروح الترتن أو المديروه ونسقه ولا ادب  
السيد يطالب بالنفقة عند العتق أي بالنفقة المستقلة لا التي في مال رقه له صدم كونه بازو حة وقته قال في  
الطحاوي الهمة فان تزوج هو لا يغير ادب الولي فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في السكاك وان أعفى واهل دمهم  
جاز سكاكه حين عتق وعليه المهر والنفقة في الما قبل اه ح (قوله المفروضة) كذا في قوله في المهر  
وعزاه الى الفتح وغيره أي لانها بدون المهر صنفها بالمصى كنفقة زوجة الحر والدي في الفتح فربها بقضاء  
القاضي وهل بالتراضي كذا في المأزود كرت في باب سكاك الرقيق بخلافه أنه ينبغي أن لا يصح فرضه بتراضيها  
لحر العبد عن التصرف ولا ثم امه بقصد الزيادة لاهل المولى تأمل (قوله اذ اجتمع عليه الح) أما اذا لا يباع  
بالقدر اليسير كنفقة كل يوم وانه لا يلزمها أن تصير الى أن يجتمع لها من النفقة قدر قيمته لما في الاول من  
الاضرار بالمولى ومما في الثاني من الاضرار بها أخاذه في العرق قس والظاهر أن الحار للمولى ان شاء ما عساه  
جميعه أو باع منه بقدر ما لها عليه ثم اذا تجدد لها عليه نفقة أخرى يباع من حصة كل من السيد والمشتري  
بقدر ما يتخذه لانه بعد من ترك له مدين فيسرم كل منهما بقدر ما عليه وهكذا لو يبيع منه ثلثا ثم ورثه رابع تأمل  
(قوله لم يجر) قالوا اختار المولى قد لا يباع لان جهتها في النفقة لا في رقة العبد (قوله ولو بنت المولى)  
فهم المولى يبيع فانها لها النفقة على عبيد أئوها لانها ابنته تستحق المهر على الابن كذا في عبيده مديروه

في الصحيح لما امر أمها  
كاستدانة بنفسه وعسارة  
ابن الكمال اذا استدانت  
بعد مرض فاض آحر ولو  
بلا أمره فليحرر (ولا  
ترد) النفقة والكسوة  
(المججلة) بموت أو طلاق  
عقلها الزوج أو أولوه ولو  
قاعة يفتي (يباع القن)  
و نسق مديروه مكاتب لم  
يجز (الأدون في السكاك)  
و بدونه يطالب بعد عتقه  
(في نفقة زوجته) المفروضة  
اذا اجتمع عليه ما يجر من  
أدائه ولم يفرده فنفقة زوجة ولو  
بنت المولى

مطالب في بيع العبد بالنفقة  
زوجته



دلالة من المعاني روم زوجه من الاستماع الالاستخانة لانه لا ياريد تارة تقاض حداثها هداية (قوله و أمته  
 وأم ولدته) حال في القبر و أمته و قبل أن يالاستخانة لانه لا ياريد تارة تقاض حداثها هداية (قوله و أمته  
 استخانة هاني كل وقت غير أنه لا يلوها خدعها كما أنه لا يلوها خدعها كما أنه لا يلوها خدعها (قوله و أمته  
 ود كرام الولد في الخمر من يالي آ خر الكبر فلبود كرفي السخيرة أن هدا مشكل أما ٢ على المعنى الاول  
 دما هو و أمته على الالامى ولانه تسكره الحامعة بيدي أمته اه قلت وقد يكون ان رأم ولد لها أكثر من  
 احد و صرح في الدر المنقي عن المحيط أن أم الولد كأمه (قوله و أمته) أي له منهم من السكون و هيا  
 في بنته سواء كانت مسكالة أو حارة أو غريبة (قوله من غيره) حال من ولدها لانه غنائه والارم حدود الوصول  
 مع بعض الالهة فله قهس في اذ التقدير الكائن من غيره اه ح وأطلق ولدها في الالاي لا يلوها خدعها خدعها خدعها  
 لانه لا يلوها خدعها كان ولدها في بنته وفي حاشية السطر الزلي على الخمر له معها من اردت ساعه و تارة الساق  
 التار حاشية أن للروح معها تارة حاشية للالاف حقه و ما فيها عن السطواني ولا يلوها خدعها خدعها خدعها  
 بقصص جمالها و جمالها حقه و ما فيها أمل اه قلت و عاينه لانه معها من اردت ساعه و تارة الساق  
 بقدر اله ما) أي في الاله اورد الاعصار فليس ممكن الا في السكينة السكينة السكينة السكينة السكينة  
 أسما هيا غيا و الالاستخانة لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 ديس على الالاستخانة لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 قهس في والظاهر أن المراد بالفرق ما كان مختصا بالايمن و ما كان ارتكابه أساسا من أهل الدار (قوله  
 عاق) بالحق و لما يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 الصبح بعد ما نقل عن القاضى الامام أنه اذا كان غايي يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 آخر (قوله و مفاده لروم كيقف و معناه) أي يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 والالاستخانة لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 تارة و صرح (قوله لخص و الالاستخانة لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 (قوله وفي السجدة الح) عبارة السجدة الح كاستداره في ايد و تارة و تارة و تارة و تارة و تارة و تارة  
 اهأب تلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 قوله عساه لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 دينا له على سدة و ليس في أ عدهم لانه كن من ولدها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 و هو الظاهر أن يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 تارة كلام البراري اه قلت وفي الاله اثم ولو أراد أن يسكن مع صرخة أو مع أ فاعلم كأمه و أمه و تارة  
 دعاه أن يسكن في منزل مفرد لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 يتفق ولا يمكن ذلك مع ثالث حتى لو كان في الالاستخانة لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 ما حى اه هذا صريح في أن الاله غير عدم وجدان أحد في الاله في الاله (قوله من أ حاشا الروح) و ان  
 من أ حاشا المرأة كما عسر به في المساوي الهندية عن الظهيرة لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها خدعها  
 أجاؤه اه ح وأحبيب باب الروح يطلق على المرأة أيضا و هو التأو بل بعيد و هو في عبارة البراري لانه لا  
 أبعد (قوله و نقل المصنف عن الملقط الح) و عسارتة و فرق في الملقط لانه لا يلوها خدعها خدعها خدعها  
 امرأتين في دار و أسكن كلا في بيت له عاقب الى حدة لكل منهما أن تطالب ببيت في دار على حدة لانه  
 لا يتوفر على كل منهما حقه الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الالهة فان المنافرة في الصرائر  
 أوفر اه قلت و هكذا انفسه في البراري عن الملقط المذكور والذي رأيته في الملقط لانه لا يلوها خدعها خدعها

و أمته و أم ولدته (و أمها)  
 و لو ولد لها من غيره (معد)  
 سألها) كنعان و كسوة  
 (و بنت من ردم دار  
 له عاقب) زاد في الاله  
 والهي و مراد من مراد  
 لروم كنف و داح و يلوها  
 الاول من صرخة (كها)  
 سألها و مراد من مراد  
 الاله عن السجدة الح  
 ان لا يكون في الاله  
 أ حاشا الروح و تارة  
 المصنف عن الملقط  
 مع الاله لانه لا يلوها  
 وائل من روم و تارة  
 سألها و مراد من مراد

١ قوله على المعنى الاول أ  
 ٢ صرخة من الاله و تارة  
 ٣ صرخة و تارة و أمها على الاله  
 ٤ أي معها و مراد من مراد

٥ و تارة و تارة

على السيد نوأها أولا ط عن الزياي (قوله بان يدعها الب. الخ) أي بان يحل المولى بين الامة وزوجها في  
منزل الروح ولا يستخدمها كدافي كافي الحاكم الشهيد يحذر لان الاحتباس لا يتحقق الا بالنسبة لان الموت  
في استعمال النفقة بغير نفعها الخ الروح وذلك يحصل بالتبوت وان استخدمها بعد التبوته سقطت نفقتها  
لرواى الموجه بن باي أي لرواى الاحتباس او حبس النفقة ومقتضاه أنه استخدمها في غير بيت الروح ويدل  
عليه قوله في الرواية ادأوا أهمه أي مع الروح من لا فعله بالنفقة لانه يتحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد  
التبوته سقطت النفقة لان قاب الاحتباس وفقد التبوته فمسل أن النفقة لا تتحقق الا بالنسبة لان بيتها  
تحصل الاحتباس الموجه ولو استخدمها هو في بيت الروح بحسب ما هو محل مثلاً لم تسقط النفقة لبقاء  
الاحتباس في بيت الروح ولا ينافيه قولهم لو استخدمها سقطت النفقة فان المراد استخدامها في غير بيت  
الروح كدال عليه كلام الزياي والهداية خلافاً لما فهمه في الب. ر. ساء على الله من أن قولهم لم ولا  
يستخدمها في غير بيت التبوته شرط آخر لها وليس كذلك بل هو شرط تنسب بينه وبين التحليل بينهما وبين  
الروح ويدل عليه قوله في الدخيرة ثم ادأوا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يجعل بينهما وبين الزوج ولا نفقة لها الموات  
موجب النفقة وهو التبوته من جهة من له الحق فثبتت الحرة المباشرة فهذا كالصريح في أن الاستخدام  
بأون فوات التحليل لا يصير ادأوا تشبه المباشرة الا بالحروج من بيت الروح فانهم (قوله فلو استخدمها المولى)  
أي في غير بيت الروح كعلمنا فاهم وقد بالاستخدام لان الوكاك تأتي الى المولى في بعض الاوقات ونحوه  
من غير أن يستخدمها المولى تسقط نفقة المولى فان استخدمها في غير بيتها (فرع) \* لو سلمها  
للروح لا يراد باستخدامها في الروح نفقة الليل كما أفنى به والمصاحب التهمة كفى التتار حايبة (قوله  
أو أهله) أي لو سلمها الى بيته وليس هو بيتها فاستخدمها أهل البيت وهو ما من الروح الى بيت الروح  
ولا نفقة لها لان استخدام أهله المولى ايها بغيره استخداه أو دخيرة (قوله بعد هذا) أي بعد التبوته (قوله  
لاجل نفقها العدة) الاولى لاجل الامتداد لان نفقها العدة لا يتوقف على التبوته وقد مر في فصل الامداد أنه  
يجوز لامة المطالبة بالحروج الادا كاسته واة (قوله أي ولم يكن لوأها قبل الطلاق) الب. ر. ع. من  
الولو الحسية والمرا دني التبوته المسمرة الى وقت الطلاق لا يمتد الى ما قبله ولوأها ثم أحر جهاد. ل. العلاف لم يكن  
له ادأوا المطالب بالنفقة كما نص عليه في كافي الحاكم (قوله سقطت) هذا ظاهر في أنه لا يستخدم بعد  
التبوته أما لو لم يموت الا بعد الطلاق لم يجب أصلاً لان الم تستحق النفقة مع هذا الطلاق فلا تستحق بعده ثم اعلم  
أن المولى أن يرجع ويؤتمن ثانياً وانما ادأوا كذا في النفقة وكل الب. ر. دها سقطت على الفسخ (قوله  
بجلاف حرة نشرت الخ) أي اب الحرة اذا نشرت فطلقة هازوه هاهنا النفقة والكنى ادأوا الى بيت الروح  
والفرق كافي للو الحسية ان كاح الامة لم يستحق سبب الو حوب النفقة لانها تتجيب بالاحتباس وهو التبوته  
والتبوته لا تتجيب به وسكاح الحرة حال الطلاق بسبب لو حوب النفقة لانها في بيتها فادأوا وجبت  
اه (قوله وفي الجرح الخ) حيث قال عقب الفرق المد كور و طاهره أن تقدير النفقة من القاصي قبل التبوته  
لا يصح لانه قبل السبب ولم أره صريحاً اه (قوله ونفقة الزوج الخ) في الدخيرة والولو البية واذا كان  
للرجل نسوة اعرضهن أسرار مسلمات وبهذهن لامة مياتهن في النفقة سواء لامة مشروعة للكفاية وذلك  
لا يختلف باختلاف الدين والرق والحريه الا أن الامة لا تستحق نفقة الخادم اه قال في الجرح يعني  
أن يكون هذا مشروعا على ظاهر الرواية من ادأوا حاله وأما على الملقى به فاستحسن في النفقة سواء لاختلاف  
حالهن يسارا وعتما وليس نفقة المومنة كنفقة المعسرة ولا نفقة الحرة كرامة كالا يتفق ولم أر من بعده  
اه قال المقدسي ولا معنى له ادأوا قولهم لان النفقة مشروعة للكفاية الخ اه أي لانه صريح في ذلك  
(قوله وكذا تتجيب لها) أي الزوجة السكنى أي الاسكان وتقدم ان اسم النفقة يعمها السكنى أفرد هذا لانها  
سكنى نفسها الخ (قوله بان يدعها الب. الخ) لان مقتضى الرواية لا يمتد الى ما قبلها ولا يمتد الى ما بعدها

لا ينفقها الا لو لا يستخدمها  
ولو استخدمها المولى (أد  
هله) بعد هذا أو نوأها بعد  
الطلاق لا حل انقضائها العدة  
قبيله) أي ولم يكن نوأها  
بل الطلاق (سقطت)  
فلا حرة نشرت فطلقة  
عدت وفي الجرح بحثا  
نفسها قبل التبوته باطل  
ونفقة الزوجات المختلفة  
مختلفة بحالها (وكذا تتجيب  
ها السكنى في بيتها حال  
هله) سوى طلقه الذي  
يفهم الجناح

مطالب في مسكن الزوجة



على ما استشاره في الاختيار  
ولو أنو هازماده الا لما جئنا بها  
عليها نعلمه وادوا كافرا  
وان اخرج الروح فتح (ولا  
عدهما من الشوك عليا  
في كل يوم وفي بيوتهم امن  
الدارم في كل سنة) لها  
الروح وله اسم الروح  
رسمي (و هو هسم من  
الكيمونا) وفي نسخة من  
الدور له اسم  
من الامم كيمي من الارار  
(و هو اسم) يدعى طارة  
ويكسها من رياره الامم  
و ينادي - م والوايه وان  
أذن كالماء من كادرفا  
باد المهر في العرله معها  
من العرل و لى - ل و له  
ببرالا حى ولو فاسلة آ  
و هو لها اسم -

على ما استشاره في الاختيار  
ولو أنو هازماده الا لما جئنا بها  
عليها نعلمه وادوا كافرا  
وان اخرج الروح فتح (ولا  
عدهما من الشوك عليا  
في كل يوم وفي بيوتهم امن  
الدارم في كل سنة) لها  
الروح وله اسم الروح  
رسمي (و هو هسم من  
الكيمونا) وفي نسخة من  
الدور له اسم  
من الامم كيمي من الارار  
(و هو اسم) يدعى طارة  
ويكسها من رياره الامم  
و ينادي - م والوايه وان  
أذن كالماء من كادرفا  
باد المهر في العرله معها  
من العرل و لى - ل و له  
ببرالا حى ولو فاسلة آ  
و هو لها اسم -

وكذا في شمس الملتقط المدكور للام الاستروشي هكذا أنت أن تسكن مع صهرت سا أو صهرت تها أمكنه  
 أن يحصل لها ما على مدته في داره ليس لها غير ذلك وليس للروح أن يسكن أسرتها وأنه في بيت واحد لانه  
 بكرة أن يكامعها في البيت غيرهما وان أسكن الام في بيت داره والمرأه في بيت آخر وليس لها غير ذلك  
 الخاف أن لها أن تقول لا أسكن مع والديك وآخر نائك في الدار أو فردلي دارا قال صاحب الملتقط مدته  
 الرواية محمولة على الموسرة التي يطوقها كريمة لها أفراد في الدار كما هو في المرأة الوسط اعتبارا  
 في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل أن المشهور وهو المتأدرون إطلاق المتون أنه يكافئ بيت له على  
 من داره كان في الارض صهرت سا أو صهرت تها أو صهرت تها في الحرم من داره لانه وارتضاه المصنف في  
 شرعا لا يكفي ذلك إذا كان في الدار أحد من ألسان أو ذبح سا وكذا الضمة الأولى وعلى ما نقله المصنف عن  
 مائة صمد والاسلام يكفي مع الاجزاء مع الضمة وعلى ما نقله من ألسان أو ذبح سا وكذا الضمة الأولى وعلى ما نقله المصنف عن  
 ان ذلك يختلف باختلاف الناس وفي الشريعة ذات اليسار لا بد من اقرارها في داره وتوسعة الحلال يكفيها  
 دنا واحد من دار ومنه هو أن من كانت من ذوات الاعسار يكفيها بيت ولو مع ألسان أو صهرت سا كما ذكر  
 الاعراب وأهل القرى وقراء المدن الذين يسكنون في الاحواض والربوع وهذا التفصيل هو الموافق لما  
 صرح من أن السكن يعتبر بقا حاله أو لقوله تعالى أن يكون من بيت سكنهم من وحدكم ويبنى اعتماد  
 في زمانها مدافق من أن المعام والكسوة يختلف باختلاف الرقاب والمساكن وأهل بلادنا الشامية  
 لا يسكنون في بيت من دار مشقة على أجناب وهذا في أوساطهم ولا من أشراهم إلا أن يكون دارا موروثة  
 بين اخوة مثلا يسكن كل منهم في حقه منهم مع الاشتراك في مراكبها فإذا تمررت روضة أحد منهم من أجناسها  
 أو صهرت سا أو أراد وحدها ساكن في بيت منفردة من دار لحاشه أجناب وفي البيت مطبخ وخلاعة بعد ذلك من  
 أعمام العار عليهم في بي الاقارب والروم داره من أجناسهم يسمى أن لا يلزمه ساكن في دار واسعة كدار أسبأ أو  
 كداره التي هو ساكن فيها لا كسائر الأوساط والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا موافق لما  
 قد مر من الملتقط من قوله اعتبارا في السكنى بالمعروف ادلائه أن المعروف يختلف باختلاف الرقاب  
 والسكان وعلى المقي أن ينظر إلى حال أهل زمانه وبلده أدب ذلك لا يميل إلى المعاشرة بالمعروف وقد قال  
 تعالى ولا تصاروهن لهن بقواعدهن (قوله ولا يلزمه اتباع المؤمنات الخ) قال في المهر ولم يحد في كلامهم ذكر  
 المؤنة الا في فتاوى قارئ الهداية قال انما لا تجب الخ (قوله ومما دله الخ) بعبارة الدار هكذا قالوا لا زوج أن  
 يسكن بحيث أسبب ولكن بين جيران صالحين ولو قالت انه يضر بي ويؤذي بفره أن يسكن بي بين قوم  
 صالحين فان علم القاضي ذلك من حقه ومعه من التعدي في حقه والايصال الجيران من مدحه فان صدقوها  
 من مدحه عن التعدي في حقه ولا يترتب كونهن وان لم يكن في جوارهن من يؤذي به أو كانوا يميلون إلى الروح أمره  
 بالسكن بين قوم صالحين اه ولم يصرحوا بان يصرحوا بانها لو اضرحت ولم يضرها لانها لم تطالب بغيره وانما  
 طامت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس يسكن شري اه  
 (قوله يسكن نظر فيه الشرع لا الخ) أي نظري في كلام المهر وأجيب عنه بحمله على ما إذا وصفت بذلك ولم  
 تطالبه يسكن له جيران فالجواب أن الافتاء بالزوم المؤنة وعدمه يختلف باختلاف المسالك ولو مع وجود  
 الجيران فان كان صعبا كساكن الربوع والحيثيات فلا يلزم إهدم الاستحاش بقرب الجيران وان كان  
 كبيرا كالدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاسيما خشيت على عقلها كما أفاده السيد محمد أبو  
 السعدي في جوانب مسكن وهو كلام وجيه لأن ما في السراحيمة من عدم الزوم مشروط بشرطين اسكانها  
 بين جيران صالحين وعدم الاستحاش فإذا أسكنها في دار وكان يخرج ليل لا يبيت عند صهرت سا أو صهرت تها وليس  
 لها ولد أو خادم ثم أتت من غير أهل لم يكن عند صهرت سا أو صهرت تها إذا خرجت من الدار من أودوى المساد كانت  
 من المنارة التي فيها ولا سيما إذا كانت صغيرة السن بل يلزمه ان ياتى بها أو أسكنها في بيت من داره

(ولا يلزمه ان ياتى بها مؤنة)  
 ويا صهرت سا يسكن بين جيران  
 صالحين بحيث لا تستوحش  
 سراحيمة ومطامير ان الدار  
 بلا جيران ليس بها كاشرا  
 بحر وفي المهر وطاهره  
 وجو بهو البيت خالي عن  
 الجيران لاسيما اذا خشيت  
 على عقلها من مدحه فأت  
 سكن نظر فيه الشرع لا الخ  
 مما صر أن لا جيران له غير  
 مسكن شري فتنبه (ولا  
 ينعهم من الحسروخ الى  
 الوالد) في كل جمعة ان لم  
 يقدرا على اتيانها

مطلب في الكلام على  
 المؤنة



لنفسه والذات في النفس رقة يكون المسألة عند شخص اذ لو كان في نفسه ويلم القاصي بالسكاح فربما لها فيه  
 انه انما لخصها لا قصاص على الروح بالدفعة كماله اقر باس ثم عاب وله من حاسبه ما في بيته بقصص له احب الدين  
 بهنجر ووجدنا في اوجهه عباد كرسيا يأتي فريدا (قوله وندأ بالاول) أي عبال الودعة لاب القاصي نصب باطرا  
 بهدأه لانه انظر لما ثبت لاب الدين محطوط لا يخل الهالاه بحلاوه الوديعه مع وندعيره وفي السرى الحانية  
 وديعة أوليها في السنداء بالانفاق مع اود كرسيا حتى اذ القاصي والسكاح وولي الياسم والمولى  
 كتب عليهم العسل بهاءه والاولى والآخر كماله يحيى اه تأمل قلت واداماف افاض المديون أو هربا أو  
 نكاره هالاه أولي (قوله لا ادوين) والفرق أن القاصي له ولادة الارام فاداماف من المنة في هالاه المال  
 ما المودع أمورا بالدفع به الى المودع فادادعي مع الانا به صدق خلاف المديون فانه لا يصدق لانه  
 دعي ثوب دين له نامة العائث لمساتقروا أن الدين بقصص راء الهالاه (قوله ارافارها) ذكره في السرى  
 هالاه بانم اقرة على بنسبها اه أي لاب المنة تصير بالقرام هالاه على الروح فلهذا كن بقصص  
 فرارها في حق بنسبها فلا ترجع على الروح لا في حق الروح تأمل (قوله ولو انفق الخ) هالاه في بعض  
 لتصح مد كونه قبل قوله وقبل والمراد بصحاب المديون عدم مراهه وقوله ولا ترجع أي الهالاه على من  
 انفق عليه (قوله بالروحية) عطف على الصبر المحرور في قوله من بقرا ولذا أعاد اذ (قوله اذ اعلم  
 ارض بذلك) أي ولم يقر بالدين والمودع ولا ينافي هالاه اولهم ان القاصي لا يقصص بعلمه من أن هذا  
 يس قصاص على اعانه وقتوى فاداه التي (قوله ولو علم) أي العاصي بأحد الامرين بان علم بالمال  
 الا ارجع الى اقرار المديون أو المودع بالانفق أي بالروية أو بالنسب (قوله ولا عيسى ولا نامة هالاه) يمتد  
 قوله من بهر به الخ أي أنه لو تعد المسألة أو السكاح أو تعدد ما لا يقبل به على المال لا مع السنداء  
 اثبات المال للعائث ولا على الروح هالاه المودع والمديون اي انهم في اثبات الكساح على العائث ولا  
 يس اعانه لانه لا يثبت اعانه الا من كان حاصلا في المنة وهذا بقصص قوله ثم قل من أقر بشئ لزمه  
 اذ انكره يعاقب بحر ولو قال أو دعه بالظاهر أن لا يعاقب اعانه بالاعانة فلهذا لم يرد ولو  
 بهن على أن زوج هالاه في نفسه بطقه كنهها أو أنه طلقها ومعتد بهن في قوله في زوج مع  
 باتحب يده مندي ولفظ الأن مفسر به باع مادعه لها أو أنه لم يكتفها تأمل (قوله وكذاها) لجوارثا تحملها  
 لينة أو كانت باسرة أو معلقة بغير عدتها (قوله في الاصل) راجع لعل من قوله في أو حديثه وقوله  
 رجو بالان القاصي نصب باطرا الهالاه في بنسبها الهالاه اليه وهو مقابل الاول القول بانفسه ذكر قبل بنسبها  
 مقابل الثاني قول القاصي انه حسن فاددع (قوله ونحاهم) كان الاول بنسبها على السكاح لاب  
 القاصي يحاف أولان يعطى المنة ويأسد السكاح يكتفي باصاح الاصلاح اه ح (قوله أي مع السكاحيل)  
 على حديث مضاف أي مع أسد السكاح وشارة الزياحي مع السكاحيل (قوله وكذا كل أخذ نطقه) بنويين  
 نطقه نصب بطقه على أنه مفعوله (قوله كاس الكمال) حيث قال ويحاط أي يحاط من يطلب المنة  
 بكامله ونقل له في الجور عن السند في قال في الشرع بالايه وليكف لو كان غيرا كيف يحاط به ليس باه  
 ثبت الظاهر أنه يحاط به أن أباه ماددع له انفقته فاهم وفي الجور هالاه يدل على أنه يؤنسب السكاحيل من  
 لو الدين أيضا وهو الظاهر لانه انظر للعائث وقد يقال اعمايو نسبه من الوالدس لانه ال التجهيل وهدمها أن  
 المنة المجهلة القريب اذ اهالكف أو سرقته يقتضى له بأخرى يحصل من الروح هالاه في تكفيله احتياط  
 له نائب لانه لو لم يعل هالاه كفا قبل منه اه وفيه أنا قديده عدم الاندودون الهالاه فسكان الاحتياط في  
 تكفيله فاهم (قوله ولا كانت باسرة) كذا في الجور والاولى ولا هي باسرة لانه لو كانت باسرة ثم عادت  
 لبيته ولو لم يعل فبيته عادت بطقه كما هي (قوله طوايت هي أو كفيلها) أي يخبر الروح بين مطالبتها ومطالبة  
 كفيلها (قوله وكذا) أي يخبر الروح أيضا اذا استخلفها وسكان ولو أقرت ياخذ من هالاه وول السكاحيل لان

و ندأ بالاول ويقبل قول  
 ا و دج في المودع للمنة  
 لا المديون الابنية أو  
 اقرارها بغير وجه ولو  
 أمرا فلا فرق من غيرها  
 دجوع (وبالروحية) هالاه  
 (الولاد وكذا) الهالاه  
 ثابت (اذ اعلم فاض بذلك)  
 أي مال وروحية رسته  
 ولو علم بأداه بالانفق  
 لا اقرار بالانفق ولا  
 ولا نامة هالاه عدم  
 (وكذاها) أي أنه  
 كنه لانه انفقته لانه  
 رجو بالاول الخ (و كذاها  
 منه) أي مع الكفيل  
 اسباطا وكذا كل آد  
 نسبه بالود كرسيا  
 ال كمال كان أولي (ان  
 الهالاه لم يعلها المنة)  
 ولا ثابت بالانه ولا  
 مضممة هالاه وان نسبه  
 الروح و بهن أنه أو فاهها  
 المنة طوايت هي أو  
 كفيلها بردها أخذ وكذا  
 لو لم يبرهن وسكان

الاول بمسألة الشارح (قوله على فرض السكينة) في خلاف فرض العين كالشيخ فالحال الطروح اليه مع حره  
(قوله ومن محاسن العلم) معطوف على قوله من العزل فان لم يقع لها نكاحه وأراد في الطروح لتعلم مسائل  
الوصوه والصد الا ان كان الروح يحفظ ذلك ويعلم الله معها والا فالاولى ان يادى لها أحبا بنا (قوله  
ومن الحام الح) المفعول قول القهية وحاله فاصح ان يقال دسوله من روح الله ساء وال حال خلافها فانه  
بعض الناس ليس له انما يراى اذ لم يكن فيه انساب كشوفا العورة اهـ وعلى ذلك فلا خلاف في معنى القول  
بان كبراه من كثرة العورة وقد وردت أحاديث تؤيد قول القهية ووردت أسماء النساء والرجال في  
وعنه في الفتح وقال الله وحيث أنما لها الطروح فاعلم انما بشرط عدم الرية وتغيير الهيئة الى ما يكون  
دائمة لغير الرجال والاستسالة قال الله تعالى ولا ترجى تبرج الطاهلة الاولى اهـ وأشار الشارح بقوله  
واب حار الى قول فاصح ان لا ينافى منع الروح لها من دخولها مع منسوعة لها كلالا في بعض  
صوم النفس وان كان بشرط عدم باني معها من دخولها ولو يادى الروح والمأهر أنه مراد القهية بخلافها  
فهو الشرذلة (قوله وفرض القهية) وكذلك كان مفر ومعدوم صفة ثم عاب لها أحد المأهر من  
ماله المذكور كما أفاده في الدائع (قوله مدقة سنن) معاق بالعائبة (قوله واب تحسن في السر) قال وهو قيد  
حسن يجب سعة فانه لا يحد من يسهل اضارته ومراجعة اهـ لكن في القهية في وي فرض القاصي  
نقطة عرض العائبة عن البلاد سواء كان يحد من ماله مفر أو لا كفي الميعة ويه في أن فرض نقطة عرض  
المأهر في البلاد ويدل في المدقة اهـ وفي الجوى عن البرجيدى عن القهية عن الميعة سواء كانت  
العقبة مدقة مفر أو لا حتى لو ذهب الى القرية وتر كها في البار والمأهر ان يفرض لها المدقة اهـ (قوله  
وطهله) أي الفقير الحارط (قوله وشكك كبير من) المراد به الاس العاقر من السك ما فرض أو عسيرة كما  
سألت بيانه (قوله وأنى مطلقا) أي ولو غير من يسهل لا مجرد الانوثة عجز ط والمراد من الباب العسيرة (قوله  
وأبويه) أي القهية مفر ولو قادر من على اكتساب على أحد السواير كفي أي (قوله ولا يفرض لمأهره  
وأحسبه) الراد به كل ذي رحم محرم مما سوى قرانه الولاد لان حقهم لا يجب قبل النساء ولهم النساء انهم  
أن يأخذوا من ماله شيئا قبل النساء اذا طفر وابه كان القصاص في حقهم لا يجب انما يجب ولا يجوز ذلك على  
العائبة بخلاف الروضة وقرابة الولاد لان لهم الاندخال النساء بالرضا فيكون النساء في حقهم اعانه  
وقضى من القصاص في الدرد ويرد المأهر فانه اذا كان عاجزا عن اكتساب وامتنع من ولاد من الانما  
عائبة فان له الاحكام من مال ولاد ومقتضاها ان يفرض للعاجز من مال ولاد ان يجب ان العمد لا يجب  
له ديس على مولاد فانما من ل واد الميعة ما كان في بيت مولاد لم يفرض له القصاص كيف يفعل ويبيى ان  
يؤجره بعد مدقة لو قادر على اكتساب ويجهل عاجزا كما يأتي في العبد بالوديعة ولم أره فليأخذ (قوله ولا  
يقضى عنه دينه) ولو أمضى صاحب الدس عر بما أو مودعا للعائبة لم يأمره القاصي بقتل الدس وان كان  
مقرا بالمال ويدينه لان القاصي اعيايا في حق العائبة كما يكون بطراله وحفظ المأهر وفي الاضاف على  
زوجته من ماله حطما ما كان وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول العبر عن الذخيرة ولا يرد المأهر لان القاصي  
لا يقضى على مولاد مدقة بخلاف الروضة تأمل (قوله لانه قضاء على العائبة) على لقوله ولا يفرض ولقوله ولا  
يقضى (قوله في مال له) أو لا مال له في ذكر المصنف ط (قوله كتبه) هو غير المصروف من الذهب أو منه  
ومن القهية وفي بعض النسخ كتب ويغني عنه قوله أو طعام فكان الاول أولى ودخل فيه الدراهم والدنانير  
بالاولى قال الزياهي والتبريزي في هذا الحكم لانه يصح له قنينة المصروف اهـ وفيه في تعميمه اذا  
وقع به التعامل كما قاله الرضى (قوله أو طعام) زاد في العجز وغيره أو كسوة (قوله أما خلافه) أي خلاف  
الشيخ السابق كقولهم وقوله (قوله عند أو على الخ) يشهد ما كان مال الوديعة أو مضاربة بغير وجه  
الاستيفاء في مال الوديعة أو في مال المضاربة لان النكاح كوكيل عن أهل الوقت ونكاحه

مطالب في منع النساء من  
الحام

مطالب في فرض المدقة  
لزوج العائبة

على فرض الذكوية ومن  
يجلس العلم الانارة امتنع  
زوجها من سوء الهام من الحام  
الا لطفاء وان عار بسا  
تزين وكشف عورة أحد  
قال الباقي وعليه وسلا  
خلاف في معهن للعالم  
يكشف بعضهن وكذا في  
الشرذلة لانه مرييا للكمال  
(ونفرض) المدقة بانواعها  
الاثثة (لزوج العائبة)  
مدقة مفر صفة واستحسنه  
في النسر ولو مدقة ودا  
(وطهله) وهله كبير زن  
وأنى مطلقا (وأبويه) نقلا  
فلا يفرض لمأهره وأبويه  
ولا يقضى عنه دينه لانه  
قضاء على العائبة (في مال له  
من جنس مدقة هم) كتبه  
أو طعام أما خلافه فيلحق  
لبيع ولا يباع مال العائبة  
انفاقا (عند أو على من  
يقربه) عند لاد ما تدعى على  
لادين



تدأب عنده رويته الحق الكمال من الهام والانتقائي في غاية البيان ٢ تعاقب حق الله بقوله ان مت  
أوقات فانت حريته رويته من الهام ومن بعده ٣ الكاسح الوقت بفتح عده ورويته ان الهام  
باهمال التوقيت ٤ وهب الدراهم والديار يصيح عند رويته رويته الانصاري عده وعليها العمل  
اليوم في الادال وماتعاري عده وهو في الحقيقة وقصه من قول رويته نعام رويته في الودع تحفة ٥  
لو وسدي رويته امر آت في ليلة مظلمة طم الهام رويته في الايام ولون سارا بعد رويته وهو قول رويته رويته في يوسف بعد  
مظلمة قال أبو الليث الكبير رويته رويته في التمار مائة ٦ لو فاصلا رويته رويته في يوسف بعد  
لأه وزيدي رويته عده رويته رويته في يوسف بعد رويته ادا أنشج الكلام مخرج الرسالة فاب  
قال رويته رويته عده رويته في التمار مائة ٧ رويته رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد  
وهو قول رويته وقدمنا في التمار مائة رويته رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد  
قول رويته رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد  
عبد العبي رويته رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد رويته في يوسف بعد  
نظمها كدلا نقول

وحيه ولو كان رويته رويته  
ومسحار رويته رويته رويته  
الكاسح

بسم الله العلي مسملا \* أتوح لعل والادلة على العسل  
ويعبد ولا ياتي في اقاله زفر \* سوى ورعش من رويته رويته  
بجوس من رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
و رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
يراع شاري ما عده رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
وليس يلى قصا وكيل قصوة \* ويضمن سماع بال رويته رويته  
وتسليم كقول رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
دار رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
وماه حياها من رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
مدار رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
قوى لعل في حال رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
وزد رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
ورج أيضا عده رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
وأياها كحافيه رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
و رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
روا طي من رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
ويحت في والله است مبردا \* ل رويته رويته رويته رويته رويته  
لن خافه فون الوقت رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
طهارة رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
فهال رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته رويته  
وصل على نغم الزين رويته رويته رويته رويته رويته رويته

(قوله وعابه الخ) أي على قول زفر وهذا نظر يسع من صاحب البحر (قوله تغلب يديها على الكاسح)  
أي لا يلقى به بل يفرض لها النعمة ولم يذكر البيت على النسب اما ان تصارا أولا فمستحبت قامت على

الافرا ربه قاصدة فظهر في حقه ما فيها بدايع وانه في التمسك في حديث قائل وان سألها فذكرت ربح عا  
الكفيل أو الروح حاد أقرت أخذها ربح عا فيها فقط كفي شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فاد  
المكول اقرارا أيضا فساو حه الفرق هذا وكفي الد سبيلوا كذا تنوير الروح وان لم يسكن الكفيل لاد  
الذكول اقرارا والاصيل اذا أقر بالمال لم يسكن الكفيل وان أخذ الكفيل اه وهذا مقتضى ثوب النجيه  
فيه ولا إشكال فيه لكن اعتراض في البحر على قوله والاصيل اذا أقر الخ ما فيها فيم الواو أقر من يجب كقول  
مأثبات للثب عليه أو ذات أمالو أقر من فاشم في المال كقوله كذا في المال عليه وسلا يلزم الكفيل وهذا هو  
ما أنعمت به ثابا كان الدين قائما وقت الضمان في دمه المال فلا يلزم الكفيل قال فالحق ما في المسود  
وشرح الطحاوي من أن ما إذا أقر بالاحدي ربح عا فيها فقط اه قلت لكن بهود الاشكال المارفة علم  
مما في التمسك في ا في شرح الطحاوي فرق بين المكول والافرا وادله وجه الم يظهر لنا فدهم (قولا  
ولو أقرت طولت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعضها ولو ألفت وكأه ده ده ده  
في البحر عن السحيرة فان لم يكن للروح بينه وحلف المارة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يروى أن عليا بن  
وليس جردل المراد أنه لا يخلف الكفيل أي ما دل عليه ما بها يتسكن في غيرها منس في دعوى المطالبة كما أفاده بعض  
الحشبين وهو كلام جيد ادلو كان عليا بن في ساقته النجيه و يلزم أن يكون العول للروح ولا يبيح  
فساده (قوله باقاة الروح حية في الكاح أو السب) هذا مترد ما تقدم من اشتراط اقرار المودع أو  
المدين بالروح حية أو السب أو علم الناصي بذلك كما أشار إليه بقوله فيما صر ولا يبيح فها قال ح وكار  
المسب بقوله أو السب أي يقول له لا فرض على غائب باقاة الروح أو القريب ولذا كذا لا يعني (قولا  
ان لم يخلف مالا) أي ان لم يترك مالا في بيته ولا في مسدود ولا على مدين وهو مترد بقوله في ماله قال  
الدخ برة انه اذ لم يكن للروح مال حاضر وأرادت إقامة يمينه على السكاح أو كتاب القاصي يع لم يوطأ شأن  
بفرض لها الفقة ويأمرها بالاستعداد لا يبيح بالي دلالة لا لزم (قوله ويأمرها) بالسب عطف على  
يفرض وقوله ولا يقضي به أي بالسكاح عطف على قوله لا تفرض (قوله يقضي به) وتعلم ما مر ما له  
كان له مال والا يؤمر بالاستعداد ولا يحتاج الى يمينه على أنه لم يخلف بركة (قوله الحاجة) لاد الروح  
كثيرا ما يبيح وينزكه بالانفة حصصا في زمانها ما قال الرابي لان في قبول اليمين هذه الصفة تبارها  
وليس فيه صر على العائب لانه لو صر وصداقها أو أنشئت ذلك بطريقه كانت آخذة لها والادير ح  
عابها أو على الكفيل (قوله فيفتي به) وهو الاصح كافي البرهان وقال انصاف وهذا أروع بالناس في  
النهر وهو المختار كافي ملتقى الاسرو في ميره يفتي بربلا واستحسنه أكثر المثلث في يطبق به شرح شيخ  
(قوله وهذا من الست التي يفتي بها قول زفر) أو ما لها لوى الى خمس عشرة مسدلة ونظامها في قصيده  
احداها هذه ٣ وهو الرخص في الصلاة كهيئة المشهود ٣ وهو المثل كذا ٤ تعريم من سبي  
الى طالم بيري وعمره ٥ لا بد في دعوى القمار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعبي فيما به  
تسامح ٧ الوكيل بالخصومة لا يملك قبض المال ٨ لا يمسك طائر المشقة نرى برؤية الدار من بعضها  
٩ لا يمسك طائره برؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل المكول عه في مجلس الحكم ١١  
اذا تعيب المبيع يجب على الراعي بيان انه اشتراه ماليا بكذا ١٢ تأخير الشفعة شهر ابع الاشهاد  
يطلبها ١٣ اذا أوصى بثلاث نفقة ونفقة فضايع الثمان وله ثلث الباقي منها ١٤ اذا قضى الغريم جادا  
بذل روفه لا يجبر على القبول ١٥ اذا أعتق المذقة على النكحة وجب لها الاستبراء فيها كسبعة فقط ما أنفق  
فليس وجب اسقاط النكحة وهي دعوى العمان وشهادة الاعبي والوصية بثلاث النفقات المقتضى به خلافه قول  
زفر قيسا وهو قول الثمالي لا يزوجك الثوب فيسبها كما عليه في يد العبيد العن الما يبيح في شرفه على  
الطالع الذي كور هذا الرخص على ذلك فيا في مثل ١ اذا قال أنت ما لي ولعمري في ثقيين وإن أجاد الشعر في طلع

ولو أقرت طولت فقط (لا)  
تعرض على غائب (باقاة)  
الزوجة (يمينه على السكاح)  
أو السب (ولا) تعرض  
أيضا (ان لم يخلف مالا)  
فأقامت يمينه تعرض عليه  
ويأمرها بالاستعداد ولا  
يقضي به (لانه قصاصه على  
العائب) وقال زفر يقضي  
بها أي النفقة (لانه) أي  
بالسكاح (وعمل القضاء  
اليوم على هذا الحاجة  
فيفتي به) وهذا من الست  
التي يفتي بها قول زفر



ويرد على التعديل المذكور أن جهالة المصالح منه لا يصح شرأه في بابها مع اعترض كذلك وقد  
تجانب باب المراءى به في الدنيا في اختلاف الناس في الثابت في الدنيا إذا صولح منه فإن جهالة لا تصح بامل  
(قوله ولو لم لا) قال القهستاني في العمل في حجة المال كفي المراءى (قوله من مولاها)  
ليس هذا من كلام الجوهرة بل ذكره في المهر حيث قال وسمى أب يكون من مولاها إذا استأمن من يدها  
واستأمن من المولى منكم المراءى بالابعد المراءى ثم اعلم أن استثناءها من المراءى مع وجه المراءى حيث  
الجوهرة وقال انه اوارده على كثير من المراءى وترصده الرجوع في يدها لم يذكرها إلا ما استأمن الجوهرة أو من  
تأمن وهذه العادة الشاذة لا تعارض المراءى المراءى في المراءى مع انه لا وجه لها لأن أم الولد تعتق بوثقه  
وتصير أمة مملوكة ولا يوجب لها ما يوجب المراءى في تركها فليس بوثقه ما في المراءى إذا استأمن أم الولد أو مات  
منها مولاها فلا ينفقه لها ولا يسكني لأن عتقها عنه الوطء كعتق المراءى فلو ساعد أو قال في موضع آخر لا ينفق لها  
إذا اعتقها أو اب كانت مملوكة من الحر وسجل هذا في الجس لم يشأ به بسبب الكاح بل لتدبير السامع في  
معتدة المراءى في الدنيا وكذا الوعاء في الدنيا لا ينفق في تركها ولا ينفق لها ولا ينفق لها ولو لم ينفقها  
المراءى تشمل الحمل وغيرها وإذا كانت مملوكة من المراءى ككاح ينفق لها ولو لم ينفقها ككاح المراءى التي  
عدت عدة وطء لا عدة نفقة فعمل أنه لا ينفقها لا ينفقها (قوله من مولاها) احتراز عن مملوكة ككاح المراءى أو  
إبائه أو رذته أو أبنائه من الإسلام وعد المراءى ككاح مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
الروح لها ككاحها فإن المراءى واحدة لها بأرواعها ككاح (قوله من مولاها) ككاح المراءى الأولى من  
الكفاية وعبارته وهذا إذا كان من مملوكة المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
ونقل ابنه) أي ككاحها وتتمها بالبراءة (قوله لا ينفقها) الروح مملوكة على السكينة (قوله والفرق)  
أي بين السكينة وغيرها من هذا قال في الدنيا مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
الروح لا ينفقها إلا بالنفقة مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
الشرع ينفق لوطء الروح ككاح مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
بالكرامة مع ولزها لاجل ذلك من مملوكة (قوله من مولاها) أي من مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
من الروح ككاح مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
أكثر من مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
ولا ينفقها إلا بالفرق لم يقع بالطلاق بل عتقها ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
ببته ككاح مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
عادت إلى بته عادت إلى بته إذا طهرت وكلمها لحاقها عادت اه ح وح واسطاصل ككاح  
الفرق أنه لا فرق بين الرده والسكينة لأن المراءى مملوكة ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
ببته العدة لا ينفقها إلا بالفرق ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
وميل إلى الادل اه وفيه في النسخ (قوله وهو مملوكة من المراءى) أي التعديل بانه ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
يشير إلى أنه قد حكم بالحاقها وهو مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
من انتم تعود نفقة بها بعودها على ما ادالم يحكم بالحاقها فهو مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
بعودها) ككاح مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
بعودها والساقط لا يعود بغير (قوله بأرواعها) من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
الطبيب وغن الادوية وانما ككاح مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
يجوز إلى الخدمة في الدنيا ككاح مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
ويقال بغيرية طهارة ككاح مملوكة من المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى

ولو لم لا (الا إذا كانت أم  
ولدها وهي حامل) من مولاها  
فاهل النفقة من كل المال  
سوهرة (وتحت السكينة)  
فإذا (لعمد فرق) من مولاها  
الا إذا وحده من مولاها  
سكني لها في هذه النفقة  
فهي تان وكفاية (كرده)  
ورقيل ابنه (لا ينفقها) من  
ماه نام ولا مولاة والفرق  
أب السكينة والله تعالى  
والانس نفقته بالنفقة  
حقها من مولاها بالنفقة  
مملوكة من المراءى ككاح المراءى  
مرد المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
مرد المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
فوا مملوكة من المراءى ككاح المراءى  
انه) لعدم من مولاها بالنفقة  
المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
النفقة الا إذا طهرت  
المراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
لعمد مملوكة من المراءى ككاح المراءى  
بالمراءى ككاح المراءى ككاح المراءى  
أنه قد حكم بالحاقها وهو مملوكة  
فعود نفقة بها بعودها على ما ادالم  
(وتحت) النفقة بأرواعها  
على الحر (لعمد) من مولاها  
الانثى







والجمع) أي يطلق على الشيء كعلمته وعلى الجمع كإني قوله تعالى أو الدخول الذين لم يظهر واحد منهما سوى  
 وبه المفرد والجمع كالسبب والظلال والامام واجد لما لا ممتنعين اما ما ولا ينافيه جمعه على أطفال أيضا كالمجمع  
 امام على آفة أيضا فافهم (قوله الفقير) أي ان لم ينافح حر السبب فان باعه كان الابن يوجوه أو يدهمه في  
 حرفة ان يكتب ويوفق عليه من كسبه له كان دكر اختلاف الانبي كقوله في المصانعة عن المؤيدية قال انطير  
 الرأى لو استغنت الانبي نحو خياطة وعزل يجب أن ذكر بنفقة حتى كسبها كها هو ظاهر ولا يقول يجب على  
 الاب مع دلالة الادا كان لا يكفها فكتب على الاب كفاية ثم ابدع القدر المحجور عنه ولم أره لا يحلها ولا ينافيه  
 قوله في خلاف الانبي لان المموج عايجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بحرفة تعلمها أي المموج عايجارها  
 للخدمة ونحوها مما فيه تساهلها المستأجر بدليل قواهم لان المستأجر يخلوهم او لا يتوزن في الشرع وعليه  
 فله دفعها الامر أو تعلمها حرفة كتماريز وحياطة مثلا (قوله على مالك) أي لا على أبي الحر أو العبد (قوله  
 والعبي في ماله الخاص) يشمل العتق والارضية والاثبات فاداه حتى الى النفقة كان الاب مع دلالة كسبه  
 ويوفق عليه لانه في ماله الاشياء معروضة لكن سيد كذا الشارح من قوله ولكل ذي رحم محرم أبو الفقير  
 من تحمل له الصدقة ولوله منزل وخدم على السوا وبما يأتي تمام الكلام عليه (قوله داو عايبا) أي فلو كان لواله  
 مال لكان عايبا فنفقة على الاب المأب يحصر ماله ويمنع الرأى عما اذا كان له غلة في وقف فاعايب بانه لم يرم  
 صرح بالمسئلة والظاهر انه عبرة للمال العايب (قوله ان أشهد) أي على أنه يوفق عليه ليرجع وكلاشهاد  
 الاتفاق باذن القاضي كافي الخبر (قوله لان نوى) أي لا يرجع ان نوى الرجوع بلاشهاد ولا ادن قاص  
 أي لا يصدق في القضاء أنه نوى ذلك وانما يشتهى الرجوع فيما بينه وبين ربته تعالى (قوله يكتب أو  
 يتكف) قدم الكسب لانه الواجب أولا لا يجوز التكف أي طالب الكفاف بماله الناس الا بعد العبر  
 عن الاكساب قال في الدخلة برة فان قدر على الكسب تفرض النفقة عليه ويكتب ويوفق عليهم وان عجز  
 لكونه رما أو مقة بعد التكف الناس يوفق عليهم كذا في نفقات الحصاص ودكر الحصاص في أدب  
 القضاء أنه في هذه الصورة يفرصها القاضي على الاب ويأمر الراة بالاستدانة على الزوج فاداءه بطالبه بما  
 استدانته عليه وكذا الورثتها عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال أنصاوا من امتنع عن الكسب حبس بخلاف  
 سائر الديون ولا يحبس والد وان عايب في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه انلاف الصير (قوله ويوفق  
 عليهم) أي على أولاده الماروق بل نفقة لهم في بيت المال يجوز وفي القهه مستثنى عن المحيط وتعرض على  
 المعسر بقدر الكفاية وعلى الموسر بدمار اه الحاكم (قوله ولولم يتيسر) أي الاتفاق عليهم أو الاكساب  
 قال في الفتح وان لم ينف كسبه يحتاجهم أو لم يكتب لهم تيسر الكسب أطلق عليهم القريب الخ ومثله في  
 البحر وظاهره ان اتفاق القريب يثبت عجز الاب عن الكسب وينافيه ما مر من انه اذا عجز عنه يتكف  
 ولعل المراد أنه يتكف فان لم يجد قريبا يوفق عليهم ويجمع بين الروايتين المتقولاتين انما عن الحصاص  
 لكن في الثانية أمر الزوجه بالاستدانة والظاهر أنه محمول على ما اذا كانت معسرة فلا موسرة نفق من  
 مالها ترجع ويأتي قريبا أنها أولى بالتحمل من سائر الأقارب (قوله ويرجع على الاب اذا أبسر) أي  
 جوامع الطقة اذا لم يكن لاب مال والجد أو الام أو الخال أو العم أو سر يحجب على نفقة المعسر ويرجع على ما  
 على الاب اذا أبسر وكذا يجوز الاب بعد اذا غاب الأقارب فان كان له أم موسرة فنفقة عليهم او كذا ان لم يكن له أب  
 الا أنهم ترجع في الاول اه فحق قلت وهذا هو الموافق لما يأتي من أنه لا يشترك الاب في نفقة أولاده أسفه  
 فلا يعمل كالميت بجوراء تسارة لحجب النفقة على من بعده بل تجعل في نفقه له وسبب ذكر الشارح تصحيح  
 سائر الروايات لا بد من اصلاح المتن ويأتي الكلام فيه وهذا اذا لم يكن الاب منساجرا عن الكسب والاقصى  
 بالنفقة على الجد لان نفقة الاب مستثناة عن الجد في النفقة اصغار ولا يخفى أن كذا في الآيات  
 في الاب المخرج عن الكسب (قوله ولو عايبا الام) أي بان شكت منه أن لا يوفق أو أنه يفتقر عليهم

الاب المخرج عن الكسب  
 منه في كسبه لا على أبيه

الجمع (الفقير) المرفوع  
 نفقة المأول على مالكه  
 فني في ماله الخاص  
 كافي على الاب ثم يرجع  
 أشهد لان نوى الا  
 نة فلو كانا فقيرين فالاب  
 يب أو يتكف ويوفق  
 بهم ولولم يتيسر أطلق  
 هم القريب ويرجع على  
 ب اذا أبسر فنفقة ولو  
 عايبه الام في نفقة هم  
 صها القاضي وأمره  
 مه الام

الاب الكلام على نفقة  
 قارب















[illegible]

(سبباً) هو من لا يسئل الى  
 الدنيا علم من أو كبر أو مكر  
 ويسئل الله ودون هذا  
 (أو نسباً) لا يندس دكره  
 بالانسان لم يخبر به روحه  
 فهو من طائفة الناس على  
 العالم بخائفة وان كان  
 بأولان الحق اعلم ان يكون  
 في ذلك امر (أجل سمته)  
 لا تبالها من الى الله ولا  
 الارض ولا غيره تأجل  
 من يادى الله (مريد)  
 بالالهة الى الله وهي  
 الناس وأربعة وجوه  
 من أو بعد يوم وقيل شمسية  
 بالايام وهي أربعمائة  
 من يومها من الى الله  
 أصل في أربعمائة من الأيام  
 (وردت ان وأما  
 من هادى)

والمرء

دولت اسلامیہ پاکستان

المجلة الاولى  
من المجلد الاول





علا بطلان حقه بان لا يثبت له ما يثبت له في الفرض وكما يأتي بانه ما هم (قوله لم  
يعدل مقها) أي ما لم يرد حيث بان تمامه كذا في نسخة في التاخر حاشية عن المحيط هنا وفي قوله الاتي كذا وردته  
الح (قوله ثم تركته) أي في المرافعة والتأجيل لا يتركه ويكرهه (قوله ولو ادعى الوطع الح) هذا ما لم  
لما قيل التأجيل بل وورد له كقول الشارح الاتي في جوابها يعني الاتي كانه عرفه في الأصل كذا في المتن  
وغيره أنهم اذا اختلفوا في طعنه قبل التأجيل كان كانه حاشية روجها ثانياً أو بكر أو قال العبد المسمى الاتي ثبت  
فالتقوله مع غيره وان كان يكره التأجيل وكذا ان كان يكره الاحتياط بعد التأجيل بل وهو ثبت أو ذكره وان ثبت  
فالتقوله وان كان يكره التأجيل يكره التأجيل في الجرائم التي لا يثبت فيها التأجيل له كالمسألة التي ذكرها في الجواب  
في الابتداء أجل وفي الانتهاء تأجيل للفرقة ولو بكر التأجيل في الابتداء وطرف في الانتهاء (قوله ثمة) يشير إلى ما في  
كأنها احكامهم من اشتراط عدالتهم (قوله والتأجيل الح) وفي الدائع أو في الاستيعاب أو في  
نحو (قوله بأن تقول الح) قال في الطبع وطرف في نسخة ان يكره ان يدفع بهي المرافعة في جوابها ليس بهي  
لاد جاح فان كانت من غير حاشية في نيب والامكر أو نكسر وتكتب في رها فان كانت في رها وال  
ذكره وقيل ان أمكنها أن يقول على الحداد وكره الادب اه وتعتبر في التأجيل تأجيل من غير الحداد  
قال القاسم ستاف وفيه تردد فان موضع الكثرة غير المبالي اه (قوله أو عدل الح) بالاسماء هو الذي  
عنه نادى حاله فان لم يدع له في ذكر والاطهر ما في بعض النسخ أو لا يدل على الاثباتية (قوله في يد الح)  
ما لهم وما لغيرهم المجهلة فالص كل شيء وصرفه اليه كالمع أو ما في ذلك كانه قاه و (قوله حيرت) أي  
يكون المول قولها ويحد بها القاصي قال في الدائر والماهر كلامه أن ساله دعاء اه قاله صريح في  
الب دائع من شرح الطحاوي مع لاد ان المكاره فيها على وقد يثبت في الدائر قال في الدائر  
بعضها أمرو القاصي أن يطاقتها فان أي في نسخة ما (قوله في حاشية) قال في الحاشية على القاصي كذا في  
والواقعات وفي الدائع طاهر الروايات لا تتوقف على المجلس اه ومشي على الاول في التمهيد ثم ان  
ما من من أن حصارها على التراسي لا على القصور لا ينافي ما هو بالمراسم في الجواب أو قوله  
قيل المرافعة وتغير القاصي لها أو ما هو من التأجيل والرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
نرجعه إلى القاصي أي في حاشية ما تأويله سكك في قوله فاداً أهله و (قوله في الدائر) فاداً أهله  
المراد في نسخة ما رأيت في نسخة من نسخة الدائر بل في الدائر المرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
المراد في نسخة ما رأيت في نسخة من نسخة الدائر بل في الدائر المرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
وأقامت معه في الدائر مع غيره ذلك كان دليله على الرضا ولو فعلت ذلك بعد مني الأصل قبل تغيير  
القاضي لم يكن ذلك صادراً كذا في الحاشية عن أي لو ذهب أنه اذا خبره الحاكم بغير حاشية عن أي لو ذهب  
تغير أو قام الحاكم أو أقامها عن حاشية عن أي لو ذهب أنه اذا خبره الحاكم بغير حاشية عن أي لو ذهب  
المجلس في طاهر الرواية اه فلهذا صرح في حاشية ما من أن المرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
المراد في نسخة ما رأيت في نسخة من نسخة الدائر بل في الدائر المرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
ولا يثبت في نسخة من نسخة الدائر وأما بعد تغيير القاصي في بطلان بالدائر و (قوله في الدائر)  
قيل في اختيار التفرقة على ما عليه الفتوى هكذا فهم من قبل أن أرى العقل والله تعالى الجواب اه (قوله أو  
كانت ثمة) أي حين نزعها وهو علق على قالت (قوله في الدائر) أي على أنه وطئها لانه مكره استحقاق  
الفرقة والأصل السلامة (قوله في الانتهاء) أي قبل التأجيل (قوله لانه طاهر) أي أن الطاهر وال  
تذكرهم بالوطع والها بسبب آخر خلاف الأصل بقي لو أقر بأنه أزالها باصبعه وادعى أنه مسافر فادى على  
وطئها ووطئها على بقي خيارها أم لا والطاهر الثاني في حصول المقصود وان كان يجمع عن ذلك في أحكام  
الخصم من الجبايات أن الزوج لو أزال عورة الزوجة بالاصبع لا يبرأ من وطئها (قوله وان اختارته) أي  
بعد تمام السنة وتغير القاصي لها بقريه نسخة من نسخة الدائر فانه لا يثبت في نسخة من نسخة الدائر

لم يعدل مقها) وكذا الر  
ما من من ثم تركته فاه  
المعالمه ولو ما حقه لانه  
الايام ما من (قوله في الدائر)  
حاشية ما حقه (قوله في الدائر)  
الاسم (ولم يثبت في الدائر)  
و (قوله في الدائر) الوطع  
وأكرهه فان قال له امرأ  
تفتي والامان أو حوط (قوله في الدائر)  
ذكر) بأن يقول على يداد  
أريد في حاشية ما حقه  
(قوله في حاشية ما حقه)  
فالتقوله في حاشية ما حقه  
بما (قوله في الدائر) فان  
كل في الدائر (قوله في الدائر)  
وفي الانتهاء غير (قوله في الدائر)  
المراد في نسخة ما رأيت في نسخة من نسخة الدائر بل في الدائر المرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
و (قوله في الدائر) فاداً أهله  
المراد في نسخة ما رأيت في نسخة من نسخة الدائر بل في الدائر المرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
وأقامت معه في الدائر مع غيره ذلك كان دليله على الرضا ولو فعلت ذلك بعد مني الأصل قبل تغيير  
القاضي لم يكن ذلك صادراً كذا في الحاشية عن أي لو ذهب أنه اذا خبره الحاكم بغير حاشية عن أي لو ذهب  
تغير أو قام الحاكم أو أقامها عن حاشية عن أي لو ذهب أنه اذا خبره الحاكم بغير حاشية عن أي لو ذهب  
المجلس في طاهر الرواية اه فلهذا صرح في حاشية ما من أن المرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
المراد في نسخة ما رأيت في نسخة من نسخة الدائر بل في الدائر المرافعة تأجيلها في الدائر و (قوله في الدائر)  
ولا يثبت في نسخة من نسخة الدائر وأما بعد تغيير القاصي في بطلان بالدائر و (قوله في الدائر)  
قيل في اختيار التفرقة على ما عليه الفتوى هكذا فهم من قبل أن أرى العقل والله تعالى الجواب اه (قوله أو  
كانت ثمة) أي حين نزعها وهو علق على قالت (قوله في الدائر) أي على أنه وطئها لانه مكره استحقاق  
الفرقة والأصل السلامة (قوله في الانتهاء) أي قبل التأجيل (قوله لانه طاهر) أي أن الطاهر وال  
تذكرهم بالوطع والها بسبب آخر خلاف الأصل بقي لو أقر بأنه أزالها باصبعه وادعى أنه مسافر فادى على  
وطئها ووطئها على بقي خيارها أم لا والطاهر الثاني في حصول المقصود وان كان يجمع عن ذلك في أحكام  
الخصم من الجبايات أن الزوج لو أزال عورة الزوجة بالاصبع لا يبرأ من وطئها (قوله وان اختارته) أي  
بعد تمام السنة وتغير القاصي لها بقريه نسخة من نسخة الدائر فانه لا يثبت في نسخة من نسخة الدائر

ناجية وحيثما (لا مودة  
 ما وعينها و) مرصعة  
 مرصعها) وطلاقه يلقى  
 الحية ويزول من وقت  
 مودة ما لم يكن صديقا أو  
 بصا أو حرا ما وعدلونه  
 تموا حراما ولو ظاهرا  
 عدل على العتق أجل سنة  
 وربع (فالسنة مرة)  
 أو الإلابة بالتفريق  
 القاضى أبى طلاقها  
 المهر) يتعاق بالجميع  
 ثم أصاؤه المحبوب كمال  
 شبنونة الملبس أو  
 نصبه القاضى (ولو أمة  
 ما لم يولها) لأن الولد  
 (وهو) أى هذا الخيار  
 على التراخي لا الفور  
 ووجبه عليه عينا أو  
 نوبا (ولم تقاضه زمانا





أو بعده ما لم ترض سريحا ولا يهد بالبحر كسائر مريم (قوله ولولا لاله) أي شأنه بالاعتبار إلى أن قامت  
أو أقبلت عناية ومثله في البحر والسم (قوله كملو وحده نه دليل اعتراض الخ) بيار، للاختصار دلالة كمالها فاب  
دليل الاعتراض عن التفرقة دليل اختيارها الزوج (قوله لا مكانه) أي الاعتبار (قوله أو فروع القاصي)  
أي أدام يطاق الروح (قوله عالمة بحاله) قيد في قوله أو امرأة أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها عالمة بحاله اهـ ح  
وكأنه جعل الأولى على التي اختارت فرقة وهو غير لازم لصدقة هاهنا على من طلقها قبل علمها بحاله كإفاده اهـ  
(قوله فلا فالصحيح الحانية) حيث قال فرقة بين العيين وامرأته ثم تزوج بأخرى يعلم بحاله انشأته الروايات  
والصحيح أن لثانية سفي الخصومة ثلاث الا ان قد يجز عن امرأته ولا يجز عن غيرها اهـ ح واستظهر الرافعي  
ما في الحانية بأن عزمه عن الوصول إلى الأولى قد يكون لسببه عزمه فقط قلنا ووجه المفتي بأنه بعد ما  
نعمه عزه وعدم علمها بأن عزمه مختص بالأولى تكون رافعية به وطبها في وصوله إليها كدوره اهـ  
(قوله ولا يتغير الخ) أي ليس أو عدم من الروح حين اختيار صحيح النكاح بحيث لا يفسد به ما في الحانية وأبي  
يوسف وهو قول عطاء والنسبي وعمر بن عبد العزيز وأبي زياد وأبي بلالة وأبي ليلى والأوزاعي والثوري  
والخطابي وداود الطاهري وأتباعه وفي النسب أنه مذهب علي وأبي سعيد وروى عن الله تعالى عنهم فتح  
(قوله وحدهم) هو داعية تفتقنا السند ويترى ويقطع اللحم فتهستأني من الطلعة (قوله وبرص) هو برص  
في ظاهر الجلد تشابه به تهستأني (قوله ورنق) بالنحر بكسر الهمزة وسكون النون كإفاده في المساج (قوله  
وقرن) كعلم لحمل بنتي، دليل ألا كإفاده وقد يكون إفاده مصباح ونقل الخبر الرافعي عن شرح  
الروص لا أصح كإفاده الفتح على إرادته المأمور والاسكان على إرادته الاسم إلا أن الفتح أرجح لكونه موافقا  
لما في العيون فافهم كإفاده أدر هذا هو الصواب وأما سكار بعضهم على الفقهاء فقصه وتلجده بإعظام مايس كإ  
ذكر اهـ (قوله لو بالزوج) في العبارة حال فافهم معنى عدم اختيار الزوج منهم إذا كانت هذه الحالة في  
الروضة والواقع خلافه والظاهر أن أصلها وحال الاتفاقات الثلاثة في المسئلة متعارضة في الثلاثة الأولى  
بالزوج كما يفهم من البحر ونحوه اهـ ح قلت وفي نسخة وعندهم يمدون بالروح الكون بردها بأن الرافعي  
والتركي لا يرحمون بالروح وهذا قد يكفل في الفتح بردها بالروح بدل الثلاثة ونحوه بالأمريه اهـ  
(قوله ولو قضى بالرد صم) أي لو قضى به كما يراه فأفاده مما يسوغ فيه الاستحسان وهو المسمى بالرد كرها  
في الحر ولم أره في الفتح (قوله صم) الرواية عن أحمد أنها لا تسلم الواجب الخ) فيه أنه لا يلزم من  
له بحر عن المراح (قوله وكذا روضة) أي ما شئ رتقها السك هذه السارة ميمه قوله وانما المقول  
قوله في دليل عدم السكار بعين الرتق لا كان شئ وهذا لا يال على أن له ذلك ولا قال في البحر بعد قوله  
التعالي المدكور ولكن ما رأيت هل يشق جرائم لا (قوله لأن التسليم الواجب الخ) فيه أنه لا يلزم من  
وجوبه أن يكاتب هذه المسئلة فقد سقط القيام في الصلاة للحيثية وسقط الصوم عن المرض إذا كانت على  
نفسها أو ولدها أو بغيره كثيرة وقد يفرق بأن هذا واجب له مطلقا من العباد ط (قوله لها الخبار) أي  
لهم الكفاءة وانفرضه بعض مشايخنا بأن اختيار العصبية فاق وهو موافق لما ذكره الشارح أو  
باب الكفاءة من أنها حق الول لا حق المرأة لكن حقتنا هذا أن الكفاءة مقتضية ما ونقلنا عن الظاهر به قول  
التسليم الزوج لها السباغ في نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكمه ففي الفسخ ثابت السك وان كان كقول الحق  
الفسخ لها دون الأولاء وان كان ما ظهر ففرق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني أن لها الفسخ لأنها عسى تعجز  
عن القيام به فقام به هاهنا لكن ظهر في الآتي أن ثبوت حق الفسخ لها لا يغير ولا يفسد الكفاءة بدليل أن  
له ظهر كقولنا لا يفسخ لأنه غير ما لا يثبت الأولياء لا التفرق بل يحصل لهم وجهتهم في الكفاءة  
وهي في الزوجين فلا يفسخ في الزوجين بل يفسخ في الأولياء لا في الزوجين

دلالة (بطل حقهها كولو)  
بطل حقهها دليل لاعتراض  
ن (قالت من حجابها)  
أفادهها أو القاصي)  
بطل القاصي (قيل أن  
أرشيا) به يفتي واقعات  
كانه مسح القسام وان  
تسارت طاق أو صرف  
اهي (روح) الأولى  
امرأة (أخرى عالمة بحاله)  
سارها على السدس)  
نفي به بحر عن الحبا  
زها لتصبح الحانية (ولا  
بر) أحد الزوجين (يعيب  
تخ) ولو فاحشا كمن  
سداس برص وروى  
ن وحالف الاتفاقات الثلاثة  
المتسلسلة بالروح ولو  
في بالرد صم فتح (ولو  
صبا) أي العبد وزوجه  
في المساج) ثانيا (بعد  
يريق صم) وله شفي  
ن أنه تب وكذا زوجته  
سلي تخرج الظاهر من أن  
سليم الواجب عليها  
كنه بدونه فخرقات  
فاد اليه مني أنها لو  
وجته على أنه حراسي  
قادر على المهر والسعة  
أي بغير لافه أو على أنه  
ن من فلان فإذا هو ليقط  
أين زنا كان لها الطيبان  
عفا







ولا يصح الاصل بالاستدانة ليرحم (٧٤٦) عليه بها (و) تحت الفتحة بأربعها (لما و) منه وان لم يات له رقة توضحى بغيره  
القضية بالحققة المبيح على  
البائع ما دام في يده هو الصحيح  
واسه شركة في الحسرة انه  
لا ملك له رخصة ولا منفعة  
فيبقى ان تلم المثل تروى  
(فات امتنع فهي في كسبه)  
ان قدر بان كان صحيحا ولو  
غير عارف بصحة ما قد يوجب  
نفسه كسبه البتة بغير  
(والا) ككونه زنا أو  
جارية (لا) يؤجره ثلثا  
(أمر القاضى ببيع) وقال  
يبعد القاضى وبه يلقى  
(ان يحمله) والا تدبر  
وأمر ولد الزنا بالانفاق لا غير  
(عبد لا ينفق عليه) ولا  
أكل (أو أخذ) من مال  
هواه (قد ركبها) بالارضاء  
عاجزا من الكسب أولم  
يأذنت له فيه (والا) يأكل  
كل وقت عليه مولا لا يأكل  
منه بل يكسبه ان قدر ربح  
رفقه تشاؤ عاقبة أو بدلت  
أيديهما بغيره على نفقته  
(نفقة العبد المعصوب على  
العاصب الى أن يردده الى  
ماله فان طالب العاصب  
من القاضى الاصل بالنفقة  
أو المبيع لا يجيبه) لانه  
مضمون عليه (و) لكن (ان  
خاف) القاضى (على العبد  
ان يبيع نفسه القاضى  
أو العاصب وأمسك)  
القاضى (ثم مالكة بغير  
الموقع) أو ان يترك  
المالك في يده

وأفقت على الصغير بأمر القاضى فباع لا ترجع عليه ذلك اهـ أى أمرها القاضى باب استدانة وترجع  
عليه بعد اوعه كفى الزارية قال في المح قد أفادت ان لا ملك الاصل بالاستدانة الا اذا كان له مال أو كان  
هالك من تحت رخصة عليه (قوله وتجب النفقة) أى على المولى ولو فقيرا فهو مستأجر (قوله لما و) أى بقدر  
كفايته من عالت قوت المداواة وكذا المالك وقولا يجوز الاقراض فيها على ستر المودة ولا يلزم السيدان  
تعم على أن يبيع له بل يستحب ولو قدر على نفسه شيئا أو رباها (لما و) العاصب في الاصل ويحب النسوية  
بين عبيد وحواريه في الاصل ويرد حاربه الاستمتاع في الكسوة والعرف وعلمه ثم اعلم ان الطهارة لهم من  
أن يحاسبه بأكله مع طهارة عن الهندية (قوله منه) غير صحيح عن نائب القاضى وحسب المالك  
لانه مال له وادخل به المداواة ما كاش ولو له كبراد كراحي ٣ ولوله ألبطاصر ولو  
أمة تروى حقه عالم يوشم أهل الروح كفى العسر (قوله كونه) الادامه من مرضا يمنع من اسلمه  
أو كان صغيرا لا يقدر على الخدمة فمستحق على الموصى له بالخدمة حتى يصح ويباح الخدمة ثم (قوله هو  
الصحيح) وقد لرفع المانع الاصل الى المالك فبدأ له في بيعه أو امرته ببيعته وفيها الزينة المبيح ثم ط الحار  
على من له المال في المندوق الوجوب وقيل على المانع وقيل بتدريس غيره مع على من يره المالك كغيره  
الشار اهـ (قوله دسعي) يلزم الم (ستري) تنه عماره ركهذا وسكران تارة للمالك كالمهرون ككسبه  
بعضهم كفى انقب أيضا اهـ وفي العسر والموت أن المبيع باق في ضمان المانع واحد بفساحه  
كلما صوب منه على العاصب ولا لانه يبرقة ولا منه ولا تملك القبض بمرض العود الى ما كانا  
هالك ولدا سقط عنه ربحي (قوله كسبه النساء) هو من ربح له العبد ويناوله ما يرى به وهو قد سئل لا يصح  
غير العارف بصحة (قوله والا) أى ان لم يكن له كسب (قوله أو جارية) لا يؤجره ثلثا ما كان حدها  
يشى عاها الفتنة والحال أن اعطى عن الكسب حتى لو كانت الامه فارة عاها ومعه ردة بذلك بان كانت  
تعبارة أو غدا لا تؤمر به أي اهكذا قال الامام أبو بكر الملى وأما في الفتنة فالحال اهـ به قال في  
الشر بلا سعة فم أن الاثمة عاها كسب أمارت العسر بخرقها في دور الارحام اهـ ونسأه في ط وقد ربحا  
هناك عن الرولى أن البائع لو كان لها كسب لا يلزم ردة العاها (قوله أمره القاضى) وان اتم حدها كسب  
المداواة فقلت ولو كان السيد عاها على بيعه القاضى الماهر ثم كفايته في العدا لودعه ورتد ماله  
لا يرضاه القاضى في مال سيد العاها كسب لاف الزور وقرابة الولاد (قوله وقال) ببيع القاضى لا يرضاه  
يرى ان جواز المبيع على الحار لاجل حوى العير وكسبه أى في طرأ القاضى ببيع فاما الامام فانه لا يرى ذلك  
ولكن يجيبه نهر (قوله ألزم بالانفاق) فان غلبت لاساله حاصرا فالظاهر أن القاضى يأمره بالاستدانة  
على سيد العاها ليعتد ويحتل أن الزور رفته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله أو أخذ) أى لو ما يكسبه به  
أود راحم يثرى بها (قوله والا) أى ان لم يكن عاجزا من الكسب وأذن له فيه (قوله كل وقت) أى فيبقى (قوله  
لا يأكل منه) أى من ماله ولا (قوله يجبران على نفقته) وكذا ردة أمة شتركة ادعاء الشرى كان وعليه  
اذا كثر نفقة كل واحد منهما ط من الهندية ولو أنبت أحدهما الحق له لم يرجع عليه الا شتره بغيره حيث  
تغيرت المال غيره أو لوجوبه عليه بغيره حتى (قوله لانه مضمون عليه) فإنه لو تعيب منه أو هلك يضمن المالك  
اى أن يردده عليه والرد واجب وان كان المالك عاها باقى عند العاصب فهو متبر ببيع نفسه (قوله وان كان  
ان خاف الخ) بان خاف حربه بالعبد أو بخره (قوله أو أخذ الاق) ما كان ينبغي ذكره على هذا الوجه لان  
ذلك تحت صاحب النهر حيث قال بونه لوانى أخذ الاق اذا طالب من القاضى في الشفان أى الانفاق أصلي  
أمره وان خاف أن يتركه النفقة أمره بالمبيع فيقال ان أمره بالإجارة أصلي فليترك كره اهـ والمعتق لو  
كان عاها لودعه المالك على ان المولى يرضه أسارى ان لا يتركه الا بالثالثا القاضى